

iai

مركز دراسات الوحدة العربية

معهد الشؤون الدولية (ايطاليا)

الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي

الجزء الأول

الأمة والدولة والإندماج
في الوطن العربي

الجزء الأول



مركز دراسات الوحدة العربية

iai

معهد الشؤون الدولية (ايطاليا)

الأمة والدولة والإندماج في الوطن العربي

الجزء الأول

المحررون

الدكتور غسان سلامة
الدكتور حازم الببلاوي
الدكتور جياكومو لوشياني
الدكتور عضيد داويشة
الدكتور وليم زارتمان

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص . ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الأولى

بيروت: أيار/مايو ١٩٨٩

المحتويات

القسم الأول

القسم الثاني

القسم الثالث

القسم الرابع

تقديم

تحاول الأقسام الأربعة المتكاملة لهذا الكتاب استكشاف نشوء الدولة في الوطن العربي واسسها وتأثيراتها واستقرارها. وقد خصص القسم الأول لتحليل الأسس التاريخية والثقافية لهذه الدولة، كما تناول القسم الثاني اقتصاديات الدولة العربية، في حين تناول القسم الثالث نظم الرقابة والمشاركة فيها، وعالج القسم الرابع الاندماج الاقليمي والسياسات العربية.

وجاءت هذه الدراسات نتيجة لمجهود جماعي بذله معهد الشؤون الدولية (ايطاليا) على مدى ثلاث سنوات وجعل عنوانه «الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي».

وتعاون المعهد في هذا العمل مع كلية بانتيوس للعلوم السياسية في أثينا، التي نظمت ندوتين دوليتين اتاحتا لمؤلفي فصول الكتاب المختلفة فرصة الاجتماع معاً واجراء مناقشة بالعمق لافكارهم. ونعتقد أن هذه الفصول رغم أنها نتاج مجموعة باحثين جاءت متجانسة الى درجة لا تتوفر عادة في مثل هذه الأعمال الجماعية.

وتلقى المشروع مساعدة كذلك من مركز غوستاف فون غرونباوم للدراسات الشرق الأدنى في جامعة كاليفورنيا ـ لوس انجلوس. وتولت ادارة المشروع لجنة توجيهية ضمت اعضاء من جنسيات مختلفة، ساهم فيها: روبرتو اليبوني مدير معهد الشؤون الدولية (ايطاليا)؛ حازم الببلاوي رئيس بنك تنمية الصادرات المصري، اورسولا براون مستشارة في الشؤون السياسية والاقتصادية؛ مروان بحيري من اساتذة الجامعة الأميركية في بيروت؛ الكسندر كودسي الاستاذ في كلية بانتيوس للعلوم السياسية؛ عضيد داويشة الاستاذ في جامعة جورج ميسون؛ أميمة دهان الاستاذة في الجامعة الأردنية، جورج صباغ مدير مركز غوستاف فون غرونباوم لدراسات الشرق الأدنى؛ غسان سلامة من أساتذة الجامعة الأميركية في بيروت؛ ووليام زارتمان مدير برنامج افريقيا في جامعة جونز هوبكنز.

وقامت هذه اللجنة بدور رئيسي، وإني كمدير للمشروع، لمدين كثيراً للارشاد الذي قدمه أعضاؤها في تخطيط المجهود البحثي واختيار المساهمين فيه. وشارك بعض هؤلاء الأعضاء في تحرير قسم أو أكثر من الكتاب، فقد تولى غسان سلامة تحرير القسم الأول من

هذا الكتاب، كما توليت مع حازم الببلاوي تحرير القسم الثاني منه، وقام عضيد داويشة ووليام زارتمان بتحرير القسم الثالث، وتعاونت مع غسان سلامة ووليام زارتمان في تحرير القسم الرابع.

وتلقيت كذلك عوناً ونصحاً ملموسين من أصدقاء آخرين، وكان من المتوقع أن يكون علي الدين هلال أحد اعضاء اللجنة، الا أن ظروفاً طارئة منعته من المشاركة في مداولاتها. ولكني مع ذلك استفدت كثيراً من ارشاداته السخية وتعليقاته المفصلة خلال لقاءات متعددة لنا في القاهرة، وان امتناني له لكبير. واستفدت كثيراً أيضاً من ارشادات ودية تلقيتها من جودي بارسلو من مؤسسة فورد في القاهرة، وآن ليش من العاملات الامريكيات في القاهرة، واندرو واطسون من مركز بحوث التنمية الدولية (IDRC) في القاهرة، وغاري سيك من مؤسسة فورد في نيويورك.

واتوجه بشكري الشخصي الى موظفي معهد الشؤون الدولية الذين ساهموا بتعاطف واخلاص في تنظيم هذا المجهود على ما فيه من تعقيد.

وتأثر شكل هذا المشروع كثيراً بنصح صديقين لم تكتب لهما، ويا للأسف، الحياة ليشاهدا نهايته. وقررت اللجنة التوجيهية اهداء أقسام الكتاب الأربعة الى روحيهما. لقد قابلت مالكولم كير في لوس انجلوس عندما كان المشروع لا يزال في مرحلة التخطيط، فقدم لي نصحاً قيّماً في ذلك الوقت. وطلبت منه أن يكون عضواً في اللجنة، الا أنه كان يتوقع حينذاك تعيينه رئيساً للجامعة الأميركية في بيروت. ولكنه أصر مع ذلك على أنه يريد أن يكون على صلة بالمشروع الى درجة استضاف معها الاجتماع الأول للجنة التوجيهية في ماركواند هاوس بالجامعة الأميركية في بيروت، في حزيران/يونيو ١٩٨٣. وشارك في مداولاتنا في ذلك الوقت وساهم في تشكيل القرارات الأساسية التي أعطت المشروع شكله. وكان اغتياله مبعث أسى لنا شخصياً ومهنياً، ونقطة تحول مفجعة في نضال بيروت الغربية للحفاظ على وضعها كأحد المراكز الفكرية في العالم.

وتحوُّل الأحداث السلبي نفسه هذا دفع مروان بحيري في النهاية الى الخروج من بيروت. وكان مروان، شخصيا وفكرياً، مثلاً حياً لروح بيروت الغربية الاستطلاعية المثقفة وغير الطائفية. وقد ساهم بغزارة في عمل اللجنة التوجيهية والاجتماعات المتعلقة بالمشروع حتى وفاته على غير توقع في المنفى.

وكان عملي مديراً لهذا المشروع بمثابة تشريف وتجربة تربوية بالنسبة إلي. وأود أن اتقدم بالشكر الى جميع المساهمين، للأمور العديدة التي تعلمتها. وكلي أمل في أن يجد القارىء في أقسام هذا الكتاب الفائدة التي اكتسبتها في اعدادها، واني لأتحمل وحدي كالعادة، مسؤولية أي نقص قد يكون فيها.

جياكومو لوشياني
مدير الدراسات في معهد الشؤون الدولية (ايطاليا)

القِسْمُ الأوّل

مُقَدّمَـة

غسان سلامة(*)

يتناول هذا القسم، وهو الأول من أربعة أقسام عن الدولة العربية، البيئة التاريخية والثقافية، والبيئة ذات العلاقة بالمفاهيم التي تأسست فيها منظومة الدولة العربية المعاصرة وتطورت في إطارها. وكما قال أحد الكتاب الذين ساهموا في هذا الكتاب فإنه «إذا كان عقد الثمانينات قد عمل على إخضاع الدولة للتحليل السياسي فإن الدراسة النظامية للدولة العربية لا تزال ناشئة». ومع أن هذا القسم ليس «نظامياً» بمعنى الكلمة في بحوثه، فإنه هو والأقسام الأخرى التالية كلها إنما تحاول معالجة القضايا الرئيسية التي يطرحها ظهور الدول العربية المعاصرة، كما يطرحها توطيد أركان هذه الدول والدور الذي قامت به الدول الأجنبية في إنشائها و/أو شكل تكوينها النهائي، وفي قوتها الحاضرة ومستقبلها في منطقة من العالم لم تألف تاريخياً النموذج الأوروبي للدول القومية.

ولئن كان مصطلح الدولة نادر الاستعمال في علم الاجتماع السياسي الأمريكي فإن الأمر ليس على هذه الشاكلة في كل مكان. وكما أشار ألفرد ستيبان (Alfred Stepan) فإن «الآراء المتمركزة على المجتمع والخاصة بالتحول السياسي والاقتصادي لم تكن قط آراء نافذة بلا منازع في أمريكا اللاتينية كما هو شأنها في أمريكا الشمالية»[1]. لقد سادت هناك نماذج الدولة ـ العضوية للمجتمع، كما سادت في أقطار أوروبية معينة، لا سيما في فرنسا حيث سادت «فكرة الدولة» إلى حدٍ كبير في أعمال المختصينّ بالقانون الدستوري، هوريو وبيردو، (Hauriou, Burdeau)، كما سادت فيما بعد في أعمال علماء الاجتماع السياسي مثل برتراند بادي، وغلوكسمان وغيرهما. (Bertrand Badie, C. Buci-Glucksman).

لذا فإن ما قالته سكوكبول (Skocpol): «ثمة تحول انموذجي يجري فيما يبدو في علوم الاجتماع

(*) استاذ العلوم السياسية في جامعة باريس الأولى وفي معهد الدراسات السياسية في باريس.

(١) P. Evans, D. Rueschemeyer and T. Skocpol, eds., *Bringing the State Back in* (New York: Cambridge University Press, 1985), p. 317.

الكلية، وهو تحول ينطوي على إعادة تفكير أساسية في دور الدول فيما يتعلق بالاقتصاد والمجتمع»[٢]، إنما هو رأي ينبغي التحفظ عليه. فلئن كانت «سلطة الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين هي سلطة متجزئة ومتوزعة وتتغلغل فيها من كل جانب المصالح المنظمة لجماعات شتى»[٣]، وكانت «الدولة تعتبر مفهوماً عتيقاً يتصل بدراسات قانونية ـ شكلية عن مبادىء دستورية بعينها في تلك البلاد، وهي دراسات أكل الدهر عليها وشرب»[٤]، فإن هذا الافتقار إلى الاهتمام بسلطة الدولة لا يلاحظ بالدرجة نفسها في غير أمريكا الشمالية. بيد أن من الصحيح القول، بقدر تعلق الأمر بالوطن العربي، بأن التحليلات الشاملة العميقة للعلاقة الجوهرية بين الدول والمجتمعات المدنية لا تزال تحليلات بدائية بالمقابلة بما يجري في أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية مثلاً.

هناك عدد من الأقطار التي تأسست حديثاً في المنطقة مثل الكويت وقطر وإسرائيل يبقي على كلمة «الدولة» في الاسم الرسمي كما لو أن حالة الدولة تتعرض للخطر إذا لم تؤكد بانتظام. إن هذا يشير أيضاً إلى أن النقاش يتركز على قابلية الدول على البقاء بصفتها وحدات دولية تحكم نفسها بنفسها، وذات سيادة، أكثر مما يتركز على الدول بصفتها اطرافاً تعمل على رسم شكل المجتمعات التي تزعم السيطرة عليها. كما أن هذا يفسر استثمار الفلسطينيين العاطفي في دولة خاصة بهم (علم وجواز سفر ونشيد وطني) دون رأي مفصل لهذه الدولة المحتملة فيما يتعلق بالفلسطينيين كشعب، في حين أن م. هيلر (M. Heller) حاول أن يبحث عما ينطوي عليه تأسيس مثل هذه الدولة بالنسبة إلى اسرائيل. من جهة أخرى فإننا نصدم بما نرى من انحشار الاتجاهات الاشتراكية العربية في الستينات والسبعينات في رأي ضيق الأفق الى حد ما يدور حول ما ينبغي أن يشتمل عليه، أو لا يشتمل عليه، «القطاع العام» (هذا إذا كان إجراء هذه المناقشة ممكناً على الاطلاق)، في حين لا يبحث في الآثار العميقة لحركة التأميم على المجتمع إلا نادراً. ففي نهاية عقد الستينات مثلاً كان ربع السكان في مصر يتقاضون مرتبات حكومية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولكن مناقشة هذه السمة كظاهرة سياسية ظلت مناقشة محدودة.

وحل «عصر النفط» ليجعل الصورة اكثر ضبابية. فمن المقبول على نطاق واسع القول بأن «وسيلة الدولة في رفع مقادير الموارد المالية وإيجادها واستخدامها إنما تنبئنا بأمور أكثر مما يمكن لأي عامل منفرد آخر أن ينبئنا به»[٥] بشأن قدرات الدولة وسلطتها الذاتية وقوتها وقابليتها على البقاء. ولكن المبالغ الضخمة في الريع الخارجي المترتب للأقطار المنتجة للنفط بعد ١٩٧٣ وللأقطار العربية غير النفطية بصورة غير مباشرة (عن طريق المساعدات وحوالات المغتربين النقدية) قد أخرت بالتأكيد (وأفسدت الى حد كبير) أسئلة متزايدة ومتشعبة عن قدرات الدول العربية المعاصرة

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٧.

على الاستمرار في سياساتها الموجهة التي اتبعت في الستينات، وكذلك عن نوع الانتقال الذي سيحدث نحو سياسات مختلفة ممكنة الوقوع.

بيد أن السؤال السائد كان سؤالاً يطرحه بإصرار القوميون العرب من كل الأنواع سواء الوحدويون أو غيرهم. أما الكتاب الأمريكيون فقد كانوا يميلون إلى اعتبار الوضع القطري الراهن لعهد ما بعد الحرب العالمية الثانية على أنه وضع دائم. ويترتب على موقفهم تفضيل واضح لنظام يراعي توسع النفوذ الأمريكي في العالم. وبوسع المرء أن يلمس أيضاً مذهباً قطريا محافظاً، وبالقوة ذاتها، في آراء المنتفع الرئيسي الآخر من الحرب العالمية الثانية وهو الاتحاد السوفياتي. فلما صار الأمر يخص العالم الثالث أخذت القوتان العظميان بالتدريج (ومعهما علماء الاجتماع فيهما) تنقلان النقاش عموماً من الدولة كدولة إلى نوع نظام الحكم السياسي السائد في كل بلد من بلدان العالم المذكور، وهل هو نظام قوي أم ضعيف، رأسمالي أم اشتراكي، فردي أم ديمقراطي وما الى ذلك. ويبدو أن الحرب العالمية الثانية قد أنهت على حين غرّة نقاشاً حيوياً في أوروبا عن أي من الدول ينبغي أن تولد وما هو الاقليم الذي يخصص لها والسكان الذين يلتحقون به.

إن هذا النقاش بالذات، والمتعلق بالخطيئة الأصلية لخلق الدولة، لن ينتهي في الوطن العربي أبداً، كما أن هذا الكتاب سوف لا يتحاشى ذلك. والسؤال هو: هل كانت الدول العربية (وهي الأعضاء في الجامعة العربية والبالغ عددها إثنتين وعشرين بضمنها منظمة التحرير الفلسطينية وهي جهاز لدولة لا أرض لها) من خلق إرادة أجنبية وغريبة ومعادية؟ والى أي مدى؟ والسؤال الآخر المنبثق عن ذلك، ولعله السؤال الأهم في الوقت الحاضر، هو ما إذا كانت هذه الدول تعتبر خلقاً أجنبياً، ولماذا؟ أما المسألة الثالثة الأكثر إلحاحاً فهي التحقق من مدى ثبات هذه الوحدات المعترف بها دولياً في منظومة دول العالم اليوم، ومدى رسوخها، وهو الأهم، في عقول وقلوب أهاليها من السكان.

من الصعب جداً التحقق من الرأي العام بغياب الممارسات الديمقراطية. تفيد الاستطلاعات التي يناهز عددها الستة، وربما أفرط في الاستشهاد بها في هذه السلسلة من البحوث، أن الدول العربية بصفتها وحدات سياسية ذات سيادة هي أكثر قبولاً لدى الناس مما يريدنا القوميون العرب من الوحدويين الكلاسيكيين أن نعتقد به. وفي الوقت ذاته يصدم المرء إذ يجد التذمر كبيراً من سياسات العزلة التي تتبعها الأنظمة العربية جميعها تقريباً، مهما كانت ايديولوجياتها العلنية. إن هذه السياسات تجعل من الصعوبة بمكان عبور الحدود بين الأقطار العربية والاتصال تلفونياً بمدينة عربية أخرى والحصول على إجازة عمل هنا وإجازة تصدير هناك، وعلى سمة تصريح بالسفر الى أي مكان تقريباً.

لكن النقاش لم يغلق قط. فإلى جانب التهجمات العنيفة ضد سايكس وبيكو اللذين رسما حدوداً جديدة لانكلترا وفرنسا عبر سوريا الكبرى، والحرب العالمية الأولى لا تزال محتدمة، أو ضد ذلك الوزير الفرنسي للمستعمرات الذي أعطى الصحراء فيما قبل الى فرنسا

(وبالتالي الى الجزائر التي خلفتها في ١٩٦٢)، أو ضد الحاكم الانكليزي الذي نقض «الوحدة الطبيعية» لوادي النيل، فقد ظهرت بحوث علمية جديدة، كثيرة العدد، خلال العقدين الماضيين، وهي تقدم تاريخاً متوازناً، موثقاً، مقنعاً، لزمن الأحداث ولطرق ميلاد أكثرية الأقطار العربية ومعاني ذلك.

ويمكننا أن نذكر نماذج متعددة في هذا المجال: مثل الكتب التي وضعها زين زين أو كمال صليبي أو مثير زامير عن لبنان؛ وكتاب وليم ستفرز (William Stivers) عن العراق بعنوان Supremacy and Oil؛ وكتاب روزماري سعيد زحلان عن قطر وكذلك كتابها عن الإمارات العربية المتحدة؛ وكتابات علي المحافظة عن تكوين الأردن الحديث؛ وكتابات س. هيلمز (C. Helms) أو غاري ترولر (Gary Troeller) عن السعودية. ومن الكتب الغنية بالمعلومات، ولو أنها تدعو بجلاء الى وجهة النظر القومية العربية التقليدية، ما استكتبه مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت عن موقف الدول العظمى نحو الوحدة العربية، وهي مجموعة من الكتب افتتحها المحافظة بكتاب يتناول سياسة فرنسا وإيطاليا وألمانيا في هذا الشأن قبل الحرب العالمية الأولى. ومن الكتب ذات العلاقة تلك المبنية على فرضيات خاصة بالجغرافيا السياسية والقائمة على ما يشبه الإيمان بالعصر الألفي السعيد مثل كتاب جمال حمدان الذي يؤثر في تفكير القارىء، والقابل للجدل، عن «شخصية» مصر. ولا بد لنا أن نرحب كذلك بالبدايات الجارية لوضع نظرية معرفة نقدية للتاريخ الرسمي العربي كأطروحة أحمد بيضون، وقد كتبت بوحي كتاب ميشيل فوكو (Michel Foucault) المعنون التنقيب في المعرفة **Archéologie du Savoir**، التي تُظهر كيف أن أغلب مؤرخي لبنان قد نقلوا وجهة نظرهم الطائفية الى كتاباتهم.

ولئن ظل النقاش قائماً على الرغم من هذه التقويمات العقلانية فذلك أولاً لأن نشر كتاب ما لا يؤدي بصورة آلية الى تغيير جوهري في الثقافة السياسية. كما ينبغي كذلك ألا يغيب عن البال أنه إذا كانت القومية قد «غزت» سريعاً العقل العربي فإنها لم تجد تعريفاً واضحاً وتحديداً دقيقاً للمكان الذي كانت توجد فيه الأمة، موطن قوم العرب. خذ مثلاً اللبناني الماروني الذي يقول له مؤرخو طائفته (وأمراء الحرب العصريون) إن الأمة المارونية قد وجدت منذ عصور طويلة. ولكن المارونيين الذين التفوا حول «لبنان الكبير» الذي وضع فكرته الفرنسيون في سنة ١٩٢٠، هؤلاء الموارنة يقولون له انه إذا كان الموارنة قد ألفوا أمة أبداً فإن هذه الأمة ما فتئت تذوّب الآن في أمة حديثة لبنانية أوسع. ثم يقول له دعاة سوريا الكبرى (أو سوريا الطبيعية) إن لبنان ما هو ألا مخلوق اصطناعي أوجدته فرنسا الإستعمارية وإن ولاءه يجب أن يكون لأمة سورية موجودة منذ السومريين والأكاديين وأن يكون هذا الولاء لهذه الأمة دون سواها حصراً. أما القوميون العرب فيصرون دائماً وأبداً على أن الأمة العربية هي الأمة «الحقة» الوحيدة، سواء على طريقة ساطع الحصري الجازمة نوعاً ما، أو بأسلوب عبد العزيز الدوري الدقيق ونثره الصقيل. أما دعاة الأمة الإسلامية، الأمة التي تجبّ جميع هذه العصبيات القطرية واللغوية والعرقية، فإنهم يعتبرون هذه الولاءات من قبيل المفاهيم

الجاهلية المناوئة للإسلام، والتي كان حقاً عليها أن تختفي منذ ظهور الدعوة المحمدية.

إن لكل من هذه المدارس قراءتها الخاصة بها لتاريخ المنطقة. ومن هنا الاهتمام الذي ورد في الفصول الثلاثة الأولى من هذا القسم، وهي تساهم في هذه المناقشة الدائرة مساهمة متزنة ومتنوعة. فكل من إيليا حريق وبهجت قرني يحاول أن يمسك بعملية بناء الدولة في الوطن العربي، مع أمثلة مستمدة من جميع أنحاء المنطقة. وإذ ان قرني مهتم بالتعريف القطري (الإقليمي) للاقطار العربية المعاصرة فإن حريق يحاول أن يرجع الدولة إلى نمط الحكومة الذي ارتبطت به منذ بداية تأسيسها. هذا، فضلاً عن أن الزاوية التي ينظر منها هذان الكاتبان تختلف عن الأخرى فإن النتائج التي توصلا اليها ليست متشابهة دائماً.

يميل حريق إلى أن يسند للدول العربية أسساً قديمة وأصيلة. وهو يرى، خلافاً للرأي الثابت، أن الأقطار العربية هي ليست فقط مجتمعات قديمة وإنما هي دول قديمة كذلك. إنها، باستثناء ثلاث دول، «تعود جميعاً الى القرن التاسع عشر أو الى مرحلة أسبق بكثير». والكاتب يحدد ما هو بنظره قديم وما هو جديد، ولكن ربما ظل ذلك مسألة قابلة للجدل.

وينفي حريق العوامل الاقتصادية في ظهور منظومة الدول العربية فيقول: «إن عدم وجود تغيير في الاقتصاد خلال القرون السابقة ينفي أثر العوامل الاقتصادية بصفتها قاعدة مفسِّرة لتكوين منظومة الدول المتنوعة الأشكال». ويتتبع حريق منشأ الدول المختلفة فيحدد هيكلها وقاعدة سلطتها وشرعيتها وتقاليدها، الأمر الذي يتيح له أن يقترح خمسة أنماط مختلفة من الدول: منظومة الإمامية (اليمن العربية، عمان، والمغرب مثلاً)؛ منظومة حلف الشيوخ والأئمة كالسعودية؛ المنظومة العلمانية التقليدية التي تسند فيها السلطة إلى سلالة تخلو من الخواص الدينية (لبنان ودول الخليج الصغيرة)؛ النمط البيروقراطي ـ الأوليغاركي وفيه تكون السلطة أساساً بيد فئة من ضباط الجيش في المدن يساعدها جهاز إداري كبير (مصر ودول شمالي افريقيا الأخرى)؛ وأخيراً منظومة الدول التي خلقها الاستعمار والمؤلفة من دول الهلال الخصيب (باستثناء لبنان) والمقتطعة من الامبراطورية العثمانية الزائلة كما اقتسمتها الدول الأوروبية الاستعمارية.

إن هذا التصنيف ينطوي بشكل واضح على أن منظومة الدول العربية المعاصرة (باستثناء النمط الخامس) ليست من خلق دول أجنبية كما يدعي، في غالب الأحيان، القوميون العرب وبعض الباحثين. فثمة طائفة هرطقية هنا، وثمة حلف بين شيخ عشائري ومصلح إسلامي هناك، أو أمير طموح متحصن في جبال وعرة وقد أسس نواة لدولة ستعترف بها الدول الأجنبية فيما بعد في القرن التاسع عشر. ويكون رأي حريق في أوضح صورة حين يجزم بأن «الاستعمار إنما تكلف اصطناع حدود الدول العربية ولم يخلقها خلقاً، باستثناء ما جرى في منطقة الهلال الخصيب. إن الاستعمار قد أعطى شكلاً أكثر تحديداً للدول الأصلية الموجودة في المنطقة من قبل، وأدخل فيها عناصر الادارة الحديثة».

أما قرني فقريب جداً من وجهة نظر القوميين العرب السائدة، فهو يقول «إن العوامل الخارجية هي التي هيمنت على التحديد القطري (الاقليمي) للدول العربية». ومن الصعب الاختلاف

معه فيما يتعلق برسم الحدود. ويشخص قرني «توتراً» في تكوين الدولة القومية العربية تحدثه طبيعة هذه الدولة الهجينة ومرحلتها الانتقالية الحاضرة.

والقوى الخارجية هي قوى أوروبية. لقد نجحت في دمج الامبراطورية العثمانية بأيديولوجيتها السياسية الخاصة بالدولة القومية، ومن ثم قوّضت امبراطورية بني عثمان لإقامة نظام انتداب وفيه نرى «أن واقع هذا النظام هو في يد سلطة الانتداب، تحت ستار ما هو مكتوب على الورق». ويجد قرني نتيجة مماثلة لهذه التجربة الاستعمارية في كل مكان من الوطن العربي، وهذه النتيجة هي بالذات «ترسيخ الدول القطرية وإرساء مؤسساتها على صورة النمط الأوروبي».

كان لهذه الدول الجديدة أن تواجه فيما بعد ضغوطاً داخلية إضافة إلى المنازعات الاقليمية مع جيرانها من الدول التي خلقت على الشاكلة ذاتها وأخذت تتطور على النحو نفسه. وأمثلة قرني مستمدة من شبه الجزيرة العربية وكذلك من شمالي افريقيا. ولكن هذه المنازعات لا تفني هذه الدول، والنتيجة التي توصل اليها قرني هي «أن الدولة القطرية العربية ما فتئت تنغرس بعمق فتضحى شيئاً طبيعياً. إن ظهور دولة إسرائيل وظاهرة النفط تخدمان هذا الغرض كذلك على السواء». ويترك قرني سؤالاً معيناً دون جواب، وهو هل تتصل تناقضات الدولة القطرية العربية اتصالاً وثيقاً بمنشأها الأجنبي؟ وهل يعطي هذا المنشأ الأجنبي أسباباً كافية وضرورية لتفسير الرسوخ المستمر لهذه الدولة وتفسير علوّ شأنها؟

إن عبد الباقي الهرماسي، وهو يكتب تخصيصاً عن المغرب العربي، يجد فرضية قرني أكثر انطباقاً على المشرق العربي منها في شمالي افريقيا، إذ، «على الضد من المشرق حيث ساد المعتقد الوحدوي شهد المغرب ظهور الدولة القومية ومبدأ القومية القطرية...» و «إن اعتبار الكيانات السياسية وحدات إقليمية عابرة ومؤقتة لا تثبته التجربة الموضوعية والشخصية لأكثرية المغاربة».

يتعزز هذا القبول المبكر لمفهوم الدولة القومية في المغرب العربي، الى حدٍ ما، بمستوى الآمال التي يبعثها جهاز الدولة كمركز لعمليات الاندماج الوطني والتنمية الاقتصادية. ومن هنا انتشار «مبدأ سيطرة الدولة» في المجتمعات المغربية، ولو أن ذلك يقف بوجهه اليوم ما يسميه «الهادي الباجي» «بخيبة الأمل في القومية». وتظهر هذه الخيبة الآن بشكل أزمة قومية لأنها لم تعد مقتصرة على النخبة من صفوة القوم. إنها لا تؤدي آلياً إلى نقد حقيقي لهيكل الدولة بل للسياسات التي تتبعها الأنظمة الحالية. لذا نجد أن أثر الأصولية الاسلامية أو الحركات الوحدوية (كالتي ينادي بها القذافي) في هياكل الدول المعنية هو أثر محدود.

إن ما يذكره إيليا حريق لا يتناقض مع آراء عبد الباقي الهرماسي، وإنما يتناقض فقط مع فكرة الهرماسي الضمنية القائلة بأن السمات التي يبحثها هي سمات مغربية بحتة. إن خيبة الأمل التي يلمّح إليها تُستشعر على نطاق واسع في المشرق أيضاً، كما يتضح جلياً من رد الفعل الخافت بذاته، سواء أكان رسمياً أم في أوساط السكان، نحو أحداث مهمة مثل الغزو الاسرائيلي للبنان. بيد أن خيبة الأمل تشخيص هو من الغموض بحيث لا يفي حقاً بوصف الحالات المتعددة والمختلفة التي تعثر فيها الاهتمام بالسياسة أو ببناء الدولة على الأخص.

تظهر الحجج التي استخدمها حريق وقرني والهرماسي بأن من السهل أن ينساق المرء الى

رأي اختزالي إذا لم يلاحظ أن أجهزة الدولـة المشكلة وفق النموذج الأوروبي غـالباً مـا فرضت فرضاً على مراكز السلطة السياسية المحلية المؤسسـة داخلياً. إن هنـاك حقاً بعض الشكليـة في اختزال الدولة المفاجىء الى مجرد إطار، كما في رأي تشارلز تيللي (Charles Tilly) عن «منظمات تصدّق على الدولة مثل عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة التي نشرت العملية الأوروبية المرجع، في العـالم اجمع. إن إزالة الاستعمار، سواء قسراً أو طوعاً، حرباً أو سلماً، إنما أكملت تلك العملية وبموجبها تنادت الدول القائمة لخلق دول جديدة»[٦].

كان على النظام العالمي أن يتعامل، في واقع الأمر، مـع سلطات محلية مـوجودة أحيـاناً منذ قرون عديدة. ففرنسا لم تخلق لبنان من العدم. لقد كان عليها أن تتعامل مع إمـارة جبل لبنان التي حكمت مدة تناهز أربعة قرون. وبريطانيا لم تخلق السودان، كـما لا يمكن لأي دولة أوروبية أن تزعم أنها خلقت المغرب أو مصر. وهذه بالتأكيد هي تنويعات حتى ولو أن النظام العالمي في القرن العشرين يبدو وكأنه تستحوذ عليه عملية «سيطرة الدولـة» الواسعـة النطاق. وليس هنـاك من «أرضٍ حرام»، فقـد وضعت القواعـد لتنظيم المنـافسة بـين القوى العـالمية ولمهادنة القومية المحلية وغيرها من الولاءات الجماعية.

ثمة سمة واحدة لا تظهر بوضوح كافٍ في هـذا القسم، وهي الدور الـذي لعبته هـذه القوى في تحديد معنى الولاءات المحلية أو في مساعدة بعضها لتسـود على الأخـرى. فالمشـاعر الطائفية في لبنان لا توجـد لمجرد أن النـاس ينظمـون أنفسهم وفقاً لـطوائفهم بل لأن القـوى المهيمنة في المنطقة قد تعاملت كذلك مع اللبنانيين بانتظام بصفتهم ينتمون الى هذه الطائفة أو تلك. إن الشيعـة العرب بحـاجة الى اعـتراف الأغلبية السنيـة إضافـة الى حاجتهم لـولائهم لمعتقدهم الديني إن أرادوا حقاً أن يثبتوا طائفتهم كجيبٍ فعال سياسياً. وقـد بيّن ديفيـد ليتين (David D. Laitin)، وهو يتصدى لـدحض التفريق الـذي أخذ بـه شيلز وغيرتـز (Shils and Geertz) بين الولاءات «البدائية» و«الثانوية»، أن التعلق القوي والصادق فيما يظهر، والذي يظهره أبنـاء اليوروبـا في نيجيريـا «لمدن الأجـداد» كفاصـل سياسي رئيسي، هـو تعلق شجعه الاستعمار البريطاني بانتظام. فقد اختار الحكام الانكليز تقوية هذا الجيب الاجتماعي المتدهـور بدلاً من الاعتراف بولاءات آخذة بالظهور، وبالتالي تعزيزها، كالولاءات الدينية أو الجغرافية أو القومية، التي قد يصعب السيطرة عليها. ويبيّن إيان لوستيك (Ian Lustick) بشكل مقنع، وهو يحلل حالة العرب في إسرائيل، كيف أن هذه الأخـيرة قد أعـادت بانتـظام إحياء جيـوب عرقية وطائفية قديمة وعقيمة بين العرب المقيمين في إسرائيل وذلك لإضعاف الدعوات القومية بينهم. ولعل من السهل أن نجد ما يؤكـد استنتاج هـذا الكاتب في عـدد من الأقطار العـربية والقائل بأن «قوةً خارجية لها اهتمام بحفظ النظام في دولة ضعيفة ستجد من المغري لها أن تبحث عن مجمـوعة من النخب ذات الشرعية العالية في المجتمع ولكنها ذات موارد متدنية تمارس بها سلطتها»[٧].

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣١١.

فلئن كان على المرء أن يدرس «دور دولة مهيمنة في صياغة نتاج ثقافي»[٨]، فكيف له أن يتجنب البحث الجاري في الاستشراق، وأن يتجنب كذلك ما يتخذه عدد من العرب في الوقت الحاضر من هوية دينية وطيدة لمواجهة هذا الاستشراق؟ إن المستشرقين قد لعبوا دوراً رئيسياً في صنع هذا «النتاج الثقافي»، بما قاموا به من إعلاءٍ لشأن بعض القبائل أو الطوائف أو الدول القومية أو الجماعات الدينية، أو من طمس لذكرها ودفعها الى هاوية النسيان. لقد كشف إدوارد سعيد ببلاغة عن الصلات الوثقى بين هذا النشاط الدقيق جداً وبين التوسع والحكم الاستعماريين في أقاليم أجنبية[٩]. وإنه لمن الصعب حقاً دحض الرأي الذي قال به بريان س. تيرنر (Bryan S. Turner) ومفاده «أن وجود العلاقات الاستعمارية الاستغلالية بين المجتمعات كان ذا أهمية كبيرة في التطوير النظري لعلم الأجناس وعلم الاجتماع»[١٠].

إلا أنه يمكن للمرء كذلك أن يحس بأن المستشرقين والأصوليين الدينيين يشاركون معاً على نحو سهل المأخذ في مداهنة شائعة تتملق المفهوم الغامض جداً المتعلق بـ «الخصوصية». وقد أظهرت دراسة أجراها ليتين (Laitin) عن السياسة البريطانية في منطقة قبيلة يوروبا مدى اهتمام الانكليز بـ «أصالة» مدن الأباء والأجداد (أو المدن التراثية) وبـ «خصوصيتها»، وتفضيلهم المبهم لهذه الأصالة والخصوصية في صياغة الهوية السياسية لقبيلة اليوروبا. وأظهرت الدراسات التي قام بها العروي عن شمالي افريقيا مدى تمسك رجال الادارة الاستعمارية الفرنسيين بالاتجاهات الاسلامية، السطحية في أصالتها والمفرطة في طقوسها، في شمالي افريقيا، كما أظهرت أن صفوة القوم هناك من ذوي التمدن الغربي يحتفظون في غرف جلوسهم برموز سطحية إكراماً لهذه «الاصالة». يهتم الاستشراق بصفته شكلاً من أشكال الادراك والتصور وليس من أشكال المعرفة بالخصوصية اهتمام دعاتها المغالين فيها من العرب. إن كلا الطرفين يتطلع بالغيرة ذاتها ليرى الهوّة الفاصلة بين «الشرق» و «الغرب» وهي تزداد اتساعاً وعمقاً يوماً بعد يوم. وبهذا يقيم المستشرق تفوق ثقافته ويقيم الأصولي الاسلامي قبضته المطلقة على ثقافة بلاده السياسية. وكلاهما يحاول أن ينكر بصورة منتظمة أي قيمة عامة للعلوم الاجتماعية، كما لا يمكن بالنسبة إليهما معاً أن يوجد أي علم خاص بالثقافة المشتركة بين الأقوام.

والعنصر المهم في هذا «الفارق» الذي لا يمكن تسويته فيما يفترض هو رفض المستشرقين الاعتراف بوجود مجتمع مدني في البلاد الاسلامية. يقول بريان تيرنر (Bryan Turner) مثلاً أنه يمكن تلخيص رأي الاستشراق في المجتمع الآسيوي بالفكرة القائلة بأن البنية الاجتماعية لعالم الشرق تتصف بغياب المجتمع المدني، أي غياب شبكة المؤسسات

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٠٨.

(٩) Edward Said, *Orientalism* (New York: Pantheon Books, 1978).

(١٠) Bryan Turner, «Orientalism and the Problem of Civil Society in Islam,» in: A. Hussain, R. Olson and J. Qureshi, *Orientalism, Islam and Islamists* (Brattleboro: Amana Books, 1984), p. 23.

الوسيطة بين الفرد والدولة»(١١). وقد نحا المستشرقون الى التسليم بأن المجتمع قد ابتلعته الدولة، واعتبروا ذلك أمراً مفروغاً منه، ومن هنا جاء عدم اهتمامهم بالعلاقة غير الموجودة أو الهامشية بين الاثنين. ولا يختلف دوركهايم أو ماركس أو وتفوغل في هذه الفرضية القابلة للجدل جداً التي مفادها أن الوطن العربي يتصف بتغييرات سطحية وسلالية وبركود اقتصادي. وبوسع المرء أن يغالي في هذا الرأي فيقول بأنه لا حاجة تدعو الى دراسة سياسة عربية غير موجودة.

وهذا الغياب للمجتمع المدني هو أمر مركزي في التفريق الذي يضعه لويس ديمونت (Louis Dumont) بين الحضارة التي تهتم أولاً وأخيراً بمصالح الجماعة ككل وبين الحضارة التي تميل الى الاعتراف بحقوق الفرد ومصالحه (كالحضارتين المسيحية والهندوكية). والحالة النموذجية للحضارة الأولى، برأي الكاتب المذكور، هي المجتمعات الاسلامية. ولكنه هنا أيضاً يتفق مع رأي المستشرقين السائد وبموجبه يكون الفرد والمجتمع المدني من ضحايا الدولة العربية. ويقول ترنر: «لا يمكن فصل فكرة المجتمع المدني عن المحور الآخر المهم جداً أيضاً في الفلسفة الغربية، ألا وهو أن تمتع الأفراد بذاتيتهم له موقع مركزي في شبكة المؤسسات الاجتماعية. إن الفلسفة السياسية الغربية تقوم على أهمية المجتمع المدني في حفظ حرية الفرد من التحكم الاعتباطي للدولة... وفي رأي الاستشراق يترتب على غياب المجتمع المدني غياب الفرد المتمتع بذاتيته والممارس لما يمليه عليه ضميره والرافض لمداخلات الدولة الاعتباطية»(١٢).

يتناول تشارلز باتروورث (Charles Butterworth) هذه القضية في الفصل الذي كتبه من هذا الكتاب تناولاً مباشراً. فهو يقول أولاً «إن جميع الأنظمة العربية المعاصرة، باستثناء لبنان، تحكم من شخص واحد أو من بضعة أشخاص». وهو يرى أن القبول بهذه الأنظمة «لا يقوم على مجموعة معينة من الأفكار في الفكر السياسي العربي بأي شكل من الأشكال بل بالأحرى على غياب هذه الأفكار». ثم يمضي هذا الكاتب فيقول «ليس هناك أي بحث عن (الدولة) و(السلطة) بالذات في الكتابات العربية حتى وقتٍ قريب جداً». ويستنتج من مناقشته لأفكار الفارابي والماوردي وابن رشد ونظام الملك وغيرهم من كتاب العصر الوسيط أن جميع هؤلاء «متفقون على المبدأ القائل بأن الحكم يجب أن يكون في يد شخص واحد أو بضعة أشخاص». إن المفكرين السياسيين العرب، وكذلك الأوروبيين، قد استمدوا اتجاههم من أفلاطون وأرسطو، ولكن التقليد الأوروبي سرعان ما توجه الى بحث الخلافات الجوهرية بين مطالب الحكم العلماني ومطالب الحكم الإلهي. كان لهذا التفريق أن يؤدي في أوروبا الى مدخل واقعي حديث للسياسة، رسم وجهته كتّاب مثل مكيافيلي وبيكون وهوبز، والى ظهور مبدأ السيادة الشعبية الذي وضع أسسه لوك وروسو. ولم يحدث في التقليد العربي فصم شبيه بهذا عن فلسفة القرون الوسيطة. يربط بتروورث هذا الأمر بنهاية الفلسفة السياسية العربية بوفاة ابن خلدون (في سنة ١٤٠٦)، أما في القرون الخمسة التي تلت ذلك فقد كان الفقهاء وعلماء الدين هم وحدهم دعاة الفكر السياسي.

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٩.

وينتهي بتروورث الى نتيجة مفادها أن «غياب الاعتقاد الثابت الذي لا يساوره الشك في الحاجة الأساسية للسيادة الشعبية هو الذي يفسر بالدرجة الأولى سبب اختلاف الحياة السياسية في العالم العربي اختلافاً واضحاً جداً عن الحياة السياسية في الغرب». وهذا الغياب قد أدى، بنظر الكاتب المذكور، الى «قبول مسالم متصوف» بالحكومات غير الديمقراطية من لدن مواطني الأقطار العربية.

إن هذا الرأي القاطع، على ما فيه من اشتراطات، عن التاريخ الثقافي العربي يشدد بوضوح على ما يمكن أن يسمى بالجمود في الفكر السياسي العربي لمدة تناهز ستة قرون. ولا يختلف فهمي جدعان كل الاختلاف مع هذا الرأي حين يبدأ استقصاءه اعتباراً من سقوط الخلافة، وهو ما ينظر إليه كحدث مركزي في التفكير الاسلامي، بالمعنى الفلسفي، على الأقل. إن الشيخ علي عبد الرازق لا يذرف دمعة واحدة عليها، ولكن آراءه «العلمانية» استنكرها الأزهر وأكثرية العلماء باستثناء خالد محمد خالد وربما الشيخ عبد الحميد بن باديس. إن هذا الأخير، ولو أنه لا يذهب الى حد القول بجعل الاسلام مقتصراً على الروحانية المحض، يرفض نظام الخلافة المشوه، شأنه في ذلك شأن الشيخ عبد الرازق. ويحلل جدعان كذلك أفكار النقاد التقليديين للشيخ عبد الرازق، كالشيخ محمد بخيت الذي حاول أيضاً أن يوفق بين الاسلام والحداثة، ولكن على نحو ليس فيه من تحريك الذهن إلا قليل.

يخصص جدعان عدداً غير قليل من صفحات الفصل الذي كتبه الى البحث في كتابات المثقفين الدينيين الراديكاليين، لا سيما البعض منهم من غير المعروفين جيداً في الغرب مثل عبد القادر عودة ومحمد المبارك وتقي الدين النبهاني. إن تأثير الأول من هؤلاء قد تزايد كثيراً بتنفيذ حكم الاعدام فيه في عهد عبد الناصر، الأمر الذي جعل منه شهيداً. أما النبهاني فهو يثير الاهتمام بصورة خاصة بسبب أصله الفلسطيني ـ الأردني. إننا نرى أن تناول جدعان لهؤلاء الكتاب بصورة مفصلة يعتبر مساهمة مهمة راجين صبر القارىء على الإطناب الذي لا مناص منه والتكرار في ذكر المفاهيم.

يقدم الفكر الاسلامي الحديث بكتابات النبهاني وسيد قطب والخميني أجوبة جذرية عن القضايا المعاصرة بطرق مختلفة كل الاختلاف. وهذه الأجوبة تعتبر، بمعنى من المعاني، شكلاً من القومية الثقافية يعطي فيها الدين جوهراً لرفض الهيمنة الغربية. إن الفرد المسلم يخطو بالتأكيد خطوة أخرى حين لا يقتصر رفضه على نفوذ الطرف الآخر بل يرفض كذلك نموذج هذا الطرف وأصنافه العقلية ومفردات خطابه السياسي. ولكن من الممكن أيضاً النظر الى الأصولية الاسلامية المعاصرة على أنها رد فعل يمكن أن يكون عقيماً ضد الأجوبة الدقيقة الحاذقة التي جاءت خلال قرن من التقصي بحثاً عن جواب أمثل للتحدي الغربي، ذلك التقصي الذي بدأه الأفغاني والطهطاوي، ويمثله اليوم محمد أحمد خلف الله أو حسين أحمد أمين.

يكمل الفصل الذي كتبه سعيد بنسعيد ما كتبه جدعان وذلك بما عرضه من آراء عربية علمانية عن الدولة وآراء أخرى عامة عن السلطة السياسية، فأحاط ببعض الاتجاهات التي

كان قد قدمها أحسن تقديم ألبرت حوراني في كتابه الفكر العربي في عصر النهضة التي وردت في الكتاب الذي أعده مروان بحيري عن الحياة الفكرية في المشرق العربي في أوائل القرن العشرين، ولكن بنسعيد يشدد على أمثلة من المغرب العربي. ويفرق بنسعيد بين وجهة النظر الأصولية الدينية ووجهة النظر الوطنية المحلية ووجهة النظر القومية العربية. إن كل مدرسة من هذه المدارس الفكرية الثلاث قد أعطت معنى معيناً للوطن وللأمة، وهما مفهومان مركزيان ومضخمان جداً في الفكر السياسي العربي الحديث.

لقد دعت الحاجة الى هذه المساهمات الثلاث وذلك لبيان كيفية تناول هذا الفكر للدولة. إنها بالتأكيد مساهمات لا تقدم نظرة شافية وافية، كما أنها ليست المسوح الوحيدة المتاحة. على أنها تمثل، الى جانب مؤلفي الكتب ودعاة الأفكار التي تقتبس هذه المساهمات منها، تمثل صورة للطرق المختلفة التي يمكن بواسطتها تناول السلطة السياسية. والمرجو أن تملأ المساهمات المذكورة وغيرها بالتدريج الفجوة المصطنعة الى حد كبير التي تفصل بين «الشرق» و «الغرب» أو بين «الاسلام» و «غير المسلمين». وهكذا يحاول أمثال الطهطاوي العصريون من ذوي الفكر الناقد والروح الطلعة أن يفهموا عملية صنع الدولة الوطنية الحديثة التي جرت في أوروبا في العصر الوسيط. كما أن المرء ليحدوه الأمل بأن تصبح مساهمات المفكرين العرب والمسلمين جزءاً من معين المعرفة العام بحيث لا تنشر كتب بعنوان «الدولة والنظرية السياسية» مثلاً التي ظلت أشباهها تظهر في الأسواق وكان آخرها في سنة ١٩٨٤، ذلك المعين الذي يفترض أن أفقه النظري أفق عالمي يمتد من نيكوس بولانتزاس (Nicos Poulantzas) الى علم الاجتماع السياسي الأمريكي، وكأن المفكرين العرب فيه، والوطن العربي، خارج التيار العام للنظرية السياسية التي لا تزال متمركزة في الغرب، سواء أكانت هذه النظرية ماركسية أم لا[١٣].

إننا عند بحثنا في أعمال المفكرين على مدى الأحقاب، من ابن رشد الى علّال الفاسي، إنما نتعامل مع مفكرين مشهود لهم بالاقتدار. وقد جرى التوسع في هذا الكتاب بالناحية الفكرية التي كان قد طرقها المفكرون السابقون، بل إن الاهتمام بالثقافة السياسية يتغلغل في ثنايا كل فصل تقريباً من فصول هذا القسم. وينبع هذا الاهتمام من الاختلافات المهمة في طريقة النظر الى تحقق «حالة الدولة» (أو صفة الدولة، بحيث إذا توافرت يعتبر الكيان المعني دولة)، حتى بالمعنى الغربي المحدود، وهذه الاختلافات كان قد تطرق اليها أصلاً ج. ب. نيتل (J.P. Nettl) إن المركزية الفرنسية مختلفة بالأصل عن الفيدرالية الأمريكية، وما هذا إلا مثل واحد من أمثلة الاختلاف، وهو اختلاف يزداد وضوحاً عند الانتقال الى ثقافة أخرى أشد اختلافاً وفيها يؤتى بالدولة الوطنية فتركب تركيباً على مواقع السلطة التقليدية، المتوطدة، والمعترف بها على نطاق واسع. إن هذا الكتاب يمكن، في واقع الأمر، أن يكون جواباً

---

(١٣) M. Carnoy, *The State and Political Theory* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984).

مشروطاً ومتميزاً من الناحيتين الاقليمية والثقافية على تقصّي الكاتبة تيدا سكوكبول (Theda Skocpol) للحقيقة التاريخية، فقد كتبت تقول «ما إن نضع الدولة في مكانها المركزي الصحيح عند تفسير التغيّر الاجتماعي وتفسير السياسة حتى نضطر الى احترام الحقيقة التاريخية الكامنة للهياكل الاجتماعية - السياسية، فنتجه بالضرورة الى الاهتمام بالتشابك الذي لا مفر منه لمستويات التطور القومي وترابطها بالأطر التاريخية العالمية المتغيرة»(١٤).

ومن هنا الاهتمام بالفصل الذي كتبه إيكلمان في هذا القسم، وهو فصل يستند الى أمثلة مستمدة من حالتين متغايرتين جداً في الوطن العربي وهما عمان والمغرب، وكذلك من حالة وسط، جغرافياً على الأقل، وهي مصر. ومن أفكار إيكلمان القوية فكرة التشابه النسبي في الطريقة التي بها يجري تصور السلطة وذلك تحت ستار الأشكال الدستورية المختلفة. يلاحظ إيكلمان أيضاً تدهور القومية العلمانية بالمقابلة لا بالصحوة الإسلامية بل بـ «العجز المتزايد لنظام الحكم في ايجاد الحلول العملية للتظلمات والشكاوى الشعبية». ويذكرنا إيكلمان، وهو مصيب في ذلك، بأننا نجد، في مصر في أقل الأحوال، «أن الجماعات الإسلامية هي مصدر التهديد السياسي الرئيسي لنظام الحكم في كل عقدٍ من السنين منذ الثلاثينات».

أما مساهمتي في هذا الكتاب، التي ناقشت فيها الحالة السعودية، فتكشف في منحاها عن أن المواجهة مع الغرب يمكن أن تكون أقل أهمية، بصفتها خطيئة أصلية، من حدثٍ جاء فيما بعد وهو حدث محتم وموهن جداً (ويتعلق بالشرعية). إن الحالة السعودية تثير الاهتمام وذلك بالضبط من جراء مواجهتها المتأخرة نسبياً مع النفوذ الأجنبي، في الوقت الذي اعترف فيه أصلاً بمقومات موثوقيتها بصفتها سلطة عربية «أصيلة» أقامتها قوى محلية حقيقية. وقد حاولت، معتمداً الى حدٍ كبير على مقدمة ابن خلدون، أن أبيّن كيف أن خليطاً من العصبية الدينية والعزلة الجغرافية والانعزالية العقائدية إزاء القوى العربية الأخرى، قد أقام رئاسة ناجحة أضعفها فيما بعد تحولها الحتمي الى ملك.

ويعتبر لبنان مثلاً آخر حيث تآكلت العصبية المارونية تدريجياً بعد إنشاء الدولة. وهنا نجد أن عامل الاصالة هو عامل حقيقي، ولكنه أضعف كعامل يضفي صفة الشرعية بسبب تحالف العصبية المذكورة مع قوى أجنبية، لا سيما مع فرنسا. إن تآكل العصبية السائدة أحال لبنان الى ميدان تنفخ فيه العصبية الواحدة الروح في عصبية أخرى من خلال عملية صامتة في المحاكاة انتهت بحرب أهلية.

إن الحالتين السعودية واللبنانية تظهران كذلك مدى الصعوبة في نقل الأفكار الخلدونية التقليدية عن قوة الدول وضعفها الى الدول الحديثة القائمة اليوم. والثقافة السياسية العربية المعاصرة لا تعطينا رأياً واضحاً عن الأسس التي تقوم عليها الدولة القوية، فيما عدا الفكرة التي تنادي بأن في الوحدة قوة، وهي فكرة ليست جديدة أو مبتكرة. واللامبالاة بالاقتصاد لا يضاهيها سوى شكوك الناس بالعسكريين، الأمر الذي يترك لزعماء اليوم مجالاً واسعاً في

---

(١٤) Evans, Rueschemeyer and Skocpol, *Bringing the State Back in,* p. 28.

التناور لتحديد معنى سلطة الدولة بأنفسهم ولأنفسهم، وبالتالي يفرضون هذا المعنى على أبناء جلدتهم.

إن هذه القضايا وغيرها تمحص الآن بشكل أعمق مما كان يجري سابقاً. أما عن دور الاسلام بالذات في الشؤون السياسية فما فتئت الكتب تظهر في الأسواق متخذة شتى الزوايا والاتجاهات، وضاربة شتى الأمثلة، ومتوصلة الى مختلف النتائج. ويمكن للمرء، دون التصدي هنا الى وضع ببليوغرافيا ناقدة، أن يلاحظ على الأقل النوعية غير المتكافئة جداً لهذه الأعمال، وهي تتراوح من الرسائل العلمية الدقيقة والموثقة توثيقاً حسناً عن الأقطار العربية الى التهجم العنيف، شبه العنصري، ضد الاسلام «الراديكالي» أو «المتطرف المغالي في نزعته الصدامية» أو الاسلام «العنيف». أما منظور الثقافة السياسية فلا يزال ارتياده مقتصراً على عدد محدود جداً من الكتب والمقالات الجديدة، ولكنه منظور يتغلغل بشكل غير مباشر في أغلب الكتابات. هذا ولا بد أن نذكر كذلك المشروع الذي يتولاه مركز دراسات الوحدة العربية بتكليفه عدداً من المؤلفين للكتابة عن موضوع «الدولة»[١٥]. وهذا المشروع يتعامل مع الوطن العربي على أساس مناطقه الأربع، التي تعد الآن المناطق الجغرافية الكلاسيكية لهذا الوطن وهي شبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب ووادي النيل والمغرب العربي.

إن علماء البحث من العرب وغيرهم من المتخصصين في الشؤون العربية لا يجدون ما يدعو الى «الرجوع الى وضع الدولة في مكانها المركزي الصحيح»، كما يفعل بعض زملائهم[١٦]. وهم سيحسنون صنعاً لو أنهم يحاولون توسيع نطاق بحوثهم، وهي تقتصر حتى الآن الى حدٍ كبير على مسائل كالتي تتعلق بالشرعية الدينية، أو اقتصادات القطاع المؤمم، أو الدور الذي لعبه الاستعمار في رسم منظومة للأقطار العربية. إن هذا القسم من الكتاب يناقش هذه المسائل وغيرها. أما الأقسام الثلاثة الباقية منه فتوسع من منظورها لتبحث في الدولة كعامل في المجتمع، وفي سلطتها الذاتية إزاء القوى الاجتماعية ـ الاقتصادية المختلفة، وفي علاقتها بالمجتمع المدني وبالعوامل الأجنبية. وحين تصبح النظرة شاملة حقاً، وتكون المجادلات العقيمة التي طغت في العقود الأخيرة حول الموضوع قد تراجعت بعيداً وتجاوزها الزمن، عندئذ يمكن أن يثار السؤال الأساسي الخاص بقدرة تلك الدول على الحياة فيوجه بشكل صحيح، هذا إن لم يجب عنه في الحال.

---

(١٥) صدر عن المركز حتى آخر عام ١٩٨٨، أربعة كتب عن المجتمع والدولة ضمن مشروع علمي أكبر وأشمل هو «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي». هذه الكتب هي: غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)؛ خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ط ٢ (١٩٨٩)؛ محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، وسعد الدين ابراهيم [وآخرون]، **المجتمع والدولة في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

(١٦) انظر رأي سكوكپول، في: المصدر نفسه، ص ١٧.

إن المرء ليندهش حقاً وهو يرى عدد الكتب التي تسلط اهتمامها على الدولة والتي نشرت حديثاً. وهذه الأقسام الأربعة التي نحن بصددها عن الدولة العربية، وعلى الأخص هذا القسم بالذات، إنما هي مثل آخر على هذه الحركة الواسعة في العلوم الاجتماعية. وهناك مراجع أخرى مدرجة في آخر هذا الكتاب. بيد أننا ندرك تماماً أن هذا الاهتمام ينبغي ألا يقوم مقام الدراسات المحققة جيداً التي تدور أساساً حول المجتمع فتتخذه بؤرة للبحث. كما ندرك أيضاً أن هذا الاهتمام بالدولة ينبغي ألا يرقى الى اكتشاف مذهب جديد في الحتمية (Déterminism). بل ينبغي على علماء البحث العرب وغيرهم من المتخصصين في الشؤون العربية أن يكونوا أكثر تحسباً لهذه المنزلقات بالنظر إلى العدد المحدود جداً من الدراسات الجيدة عن المجتمع العربي وما تلتزم به من إيمان عميق بآراء ابن خلدون بشأن الانكشاف للتعرض للأخطار بالنسبة الى جميع الدول الذي تعتبره الفلسفة الخلدونية صفة كامنة فيها.

هناك سمة واحدة تبرز بجلاء في هذه الدراسات التي نحن بصددها، وتمتاز عن أي خصوصية من الخصوصيات التي وضعتها العقائديات الايديولوجية، ألا وهي أن «الظروف الاجتماعية والبنيوية والاقتصادية والثقافية والجغرافية ـ السياسية التي ظهرت في ظلها الدول الأوروبية الحديثة الأصلية والتي كان لها في عدد من الحالات أن تلبي الترتيبات السياسية الدستورية، ليست هي الظروف ذاتها التي عملت في إطارها الدول القومية التي ظهرت في عصر ما بعد الاستعمار في الأزمنة الحديثة»[١٧].

إني آسف أعمق الأسف ألا يتمكن المرحوم مروان بحيري من أن يضيف الى هذا الكتاب الدراسة التي وعد بوضعها عن السياسة البريطانية والفرنسية في الوطن العربي وما قامت به من تكوين للدول فيه. لقد كان مؤهلاً بشكل فائق للقيام بذلك، بعدما كتب ما كتب عن السياسة الفرنسية في الجزائر، والسياسة الأمريكية في الخليج، وتاريخ التدخل الأجنبي في لبنان منذ القرن الثامن عشر. ولا بد للمرء أن يسجل افتقار هذا الكتاب لتناول مباشر لهذا المنظور، وأن يسجل بشكل أعم الخسارة الأليمة لعلم مروان وصداقته. إن المرء ليرجو أن يلتقط مؤرخون آخرون هذا الاهتمام بالموضوع بما عرف عن مروان من نهج لا هوادة فيه ولكنه مع ذلك متسامح أعمق التسامح.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٦٢.

الفصل الأوّل

نُشوء نظام الدّولة في الوطن العربي

ايليا حريق(*)

أولاً: مرحلة ما قبل الاستعمار

١ ـ مقدمة

يتكون الوطن العربي حالياً من ٢١ دولة كل واحدة منها عضو في جامعة الدول العربية وهذه الدول هي موضوع البحث ما عدا موريتانيا والصومال وجيبوتي وتقع الدول الثلاث هذه في الأطراف النائية للوطن العربي والاخيرتان منها افريقيتان اكثر منهما عربيتين كون اللغة العربية ليست اللغة السائدة.

وأول ما نلاحظ في خصوص الدول العربية أن شأنها شأن سائر بلدان العالم الثالث حديثة العهد بالاستقلال. فاليمن (صنعاء) كانت أولى الدول العربية الحائزة على استقلالها وذلك في سنة ١٩١٨. وتدرجت الدول الأخرى في الحصول على استقلالها الى سنة ١٩٧١ حين حصلت عليه دولة الامارات العربية. ولم يخضع الجزء الأكبر من العربية السعودية للحكم الأجنبي بالصورة ذاتها وجل ما في الأمر أنه كان للعثمانيين بعض النفوذ فيها وزال مع هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى.

وعلى الرغم من التنوع البالغ الذي يميز مختلف الانحاء العربية فإن اللغة والدين يشكلان عنصرين مشتركين بين معظم العرب، فقد استقى العرب شعورهم بالهوية القومية من اللغة وحضارتها، كما وأن الدين الاسلامي اعطاهم حساً بالهوية الجماعية التي تلتقي وتصب في المجرى القومي في غالب الأحيان.

(*) استاذ بدائرة العلوم السياسية بجامعة انديانا ـ بلومنغتون ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ ـ البلد ـ الدولة والتيارات الشمولية

المعضلة النظرية التي تواجه الباحث تكمن في أن القومية العربية والحس الإسلامي الشمولي معاً يتخطيان حدود الدولة القائمة ويوجهان المواطن العربي نحو الانتماء الى كيان نظري أبعد وأعم من البلد ـ الدولة الذي يحتضنه. ويلاحظ أن هناك انفصاماً في الشخصية عند الكثيرين من العرب بين الانتماء الى البلد ـ الدولة وبين الاتجاهات الشمولية، حتى ان الدولة ذاتها غالباً ما تقر بهذا الوضع ولا تعتبر كيانها القائم كلياً.

والغريب في الوضع أن التيارات الشمولية ليست الوحيدة بين القوى التي تدفع المواطن بعيداً عن كيان البلد ـ الدولة، فمقابل الاتجاه الشمولي نجد اتجاهاً محلياً ينازع الاتجاهات الأخرى ويوجه المواطن نحو الجزء أي الجماعة الخاصة الاثنية، وسنسمي هذا التيار بالتيار الطائفي، مذهبياً كان في أساسه أو اثنياً. ففي حين أن التيارين القومي والاسلامي يدعوان المواطن في البلد ـ الدولة الى الايمان بكيان أعم وأشمل، يدفع التيار الطائفي بالمواطن الى خاصيته التي هي دون البلد ـ الدولة. وبالطبع هذا وضع من شأنه أن يضعف الولاء للبلد ـ الدولة.

نظرة سريعة الى تاريخ الدول العربية القائمة تدل بوضوح على أنها دول قديمة إضافة الى كونها مجتمعات قديمة، خلافاً لآراء طلاب التحديث وآراء العقائديين من القوميين العرب. فإن كل دولة من هذه الدول ترجع في كيانها كنظام سياسي الى القرن التاسع عشر أو ما قبله باستثناء ثلاث دول بينها هي الأردن والعراق وسوريا.

كانت هذه الدول في مراحلها الأولى تقليدية دون شك إنما هذا لا يعني أننا في مطلق الحرية أن ننكر عليها كيانها السياسي. فالذين يتنكرون للدولة التقليدية معتبرين أن تسمية دولة لا تصح لها يفعلون ذلك تحت تأثير بعض المفاهيم الغربية الكلاسيكية المتميزة والمتعالية أو لقصور في دراسة التاريخ.

سنقوم هنا بمحاولة نبين فيها آراء خمس عشرة دولة بين الدول العربية الثماني عشرة القديمة العهد، بل ان منها ما هو عريق في تاريخه، ونشأته تعود الى أكثر من ألف سنة خلت. وكانت أنظمة تلك الدول التقليدية ذات شرعية تشتقها من ذاتية مجتمعها في معظم الحالات ولا يغير تجاهل البعض لهذا الأمر الحقائق.

القومية العربية كعقيدة تنكر للبلد ـ الدولة شرعيته أكثر مما تفعل التيارات الاسلامية. فالدولة الطبيعية في المفهوم القومي هي الدولة ـ الأمة، ولما كانت الأمة هي وحدة اللغة وحضارتها تعتبر الأمة العربية جميع من أقام وتكلم العربية أباً عن جد من أقاصي تطوان الى بغداد وبالتالي يعتبر القوميون الدولة الطبيعية هي الدولة التي تجمع الأمة بكاملها تحت لوائها وبغياب تلك الدولة تكون الدول القائمة اصطناعية ومؤقتة[1].

---

(١) = S. Haim, *Arab Nationalism: An Anthology* (Berkeley, Calif.: University of Califor-

القوميون العرب وهم في معظمهم مسلمـون يكرسـون الآن كلمة أمـة للشعب القومي الواحد ولا يقرون أن شعب أي بلد عربي بين البلدان الثمانية عشر المذكورة يشكل بمفرده أمة بل جزءاً من الأمة العربية.

يشارك القوميـين العرب في مـوقفهم المتنكر للبلد ـ الـدولة البـاحثون الغـربيون الـذين ينظرون الى البلدان العربية كغيرها من بلدان العالم الثالث على أنها دول حـديثة غـير متكاملة تتنازعها اتجاهات محلية وشمولية وينقصها الاستقـرار والتجانس. فقـد نشرت هيئة دراسـات الدول الحديثة في جامعة شيكاغو في الستينات كتاباً أطلقت عليه اسم: **مجتمعات قديمة ودول حديثة**. إن هذه التسمية التي تبدو معقولة في ظاهرها من شأنها أن تضلل القارىء بصـورة لا تختلف كثيراً عن التصورات القومية للموضوع. إن الوهم بأن الدولة في العـالم الثالث مـظهر حديث اطلاقاً ظهر عبر الاستعمار وبعده يرجع الى أن طلاب ظاهرة التحـديث قل مـا يلجون البحث التاريخي رغم أن في ذلك فائدة جمة للعلوم الاجتماعية.

إن الأمر وراء الاستخفاف الذي أبداه المنظرون القوميون لنظام البلد ـ الدولة لم يشجع على دراسة التاريخ العربي الحديث بتجـرد ولعل عبـد الباقي الهـرماسي، العـالم التونسي، من الاقلاء الذين خرجوا عن مثل هذا المـوقف حين درس نشـوء دول المغرب العـربي، والجديـر بالذكر أنه استعان في نهجه هذا بأفكار مواطنه العلامة ابن خلدون.

سوف أحاول أن أثبت هنـا أن خمس عشرة دولة من الـدول العربيـة حاليـاً قد ظهـرت تاريخياً حصيلة لعوامل داخلية أصيلة وإقليمية لا علاقة لها بالاستعمار ومعظمها سابق لـظاهرة الاستعمار الأوروبي في منطقتنا. إضافـة الى ذلك سنثبت أن معـظم هذه الـدول كانت تتمتـع بشرعية سياسية نابعة من القيم الأساسية في المجتمع ومن حضارته الخاصة.

نحن لا ندعي هنا أن الشرعية التاريخية التي تمتعت بها هذه الدول كفيلة أن تحافظ على كيانها الحالي أو واجب استمرارها بحكم تلك القيم. الدول تأتي وتذهب، أحيانـاً على أيـدي شعوبها وأحياناً أخرى بعوامل خارجية أو عارضة فالذي لديه مشروع تغيير يمكنـه الدعـوة إليه وعرض مبرراته من دون أن يحرف التاريخ أو يشوه صورة الغير.

٣ ـ تصنيف الدول العربية

يمكن تصنيف الدول العربية التقليديـة حسب نوعيـة السلطة فيها وسنفعـل ذلك عـلى مـرحلتين: مـرحلة ما قبـل الاستعمار ثم المـرحلة التي وقعت فيهـا تلك الأنـظمـة تحت نفـوذ المستعمر، بخاصة في القرن التاسع عشر.

=nia, [1962]); H. Sharabi, *Nationalism and Revolution in the Arab World* (Princeton, N.J.: D. Van Nostrand, 1966), and Albert H. Hourani, *Syria and Lebanon: A Political Essay* (Oxford: Oxford University Press, 1954).

إن المبادىء التي يمكن بواسطتها تفسير ظهور نظام البلد ـ الدولة في الوطن العربي ثلاثة: الغلبة والايديولوجية والتقاليد، وفي حين أن هذه المبادىء الثلاثة قد توجد مجتمعة في كثير من الحالات، فإن واحداً منها قد يسيطر على غيره في عدة أصناف من البلدان العربية.

وقد يبدو لأول وهلة أن هذا الاطار الفكري يتجاهل العوامل الاقتصادية في تفسير ظهور نظام البلد ـ الدولة، لذلك يجب أن نتنبه هنا الى أننا لم نتجنب العامل الاقتصادي غفلة أو استخفافاً، فالواقع أن مرحلة النشوء قديمة العهد أي أنها كانت تقع في حقبة تاريخية، المجتمع فيها من البساطة الى درجة ان اقتصاده كان قائماً على أساس الانتاج الاكتفائي المعيشي أي الكفاف وندرة التبادل السلعي. واستمر ذلك الوضع لقرون عديدة ظهرت فيها دول واختفت أخرى، لذلك لا يظهر هناك أي عوامل اقتصادية متغيرة ترافق التغير السياسي وبالتالي لا يمكن اعتبار الظروف الاقتصادية في تلك المرحلة الأولية عوامل تفسير ظهور البلد ـ الدولة ذلك أن الأوضاع الاقتصادية كانت متشابهة في حين أن الأنظمة السياسية مختلفة الى درجة بعيدة.

لن نأخذ اذاً في الحقبة الأولى العوامل الاقتصادية بعين الاعتبار لعدم جدواها، غير أننا سنفعل ذلك في القسم الثاني، إذ إن الاقتصاد السوقي في القرن التاسع عشر القائم على تبادل السلع والتعامل بالنقد قد أثر تأثيراً كبيراً في وضع البلد ـ الدولة مما يحملنا على اعتباره عاملاً رابعا الى جانب العوامل الثلاثة المذكورة سابقاً لتفسير قيام البلد ـ الدولة.

لا بد لنا أولاً من ابداء ملاحظة سريعة تتعلق باستعمال كلمة «دولة» فنحن لا نتقيد هنا بالتعريف الشكلي المعمول به في الأمم المتحدة حالياً أو في كتب السياسة الكلاسيكية. إنما الذي نقصده هنا هو مركز سلطة قائمة في حيز جغرافي واضح يشمل جماعة من الناس في ظل ذلك السلطان لزمن طويل عبر أجيال عدة.

وللسلطان في هذه الحال امتيازات تخوله أن يفرض الضرائب ويبسط الشرع ويطلب الخدمة العسكرية والولاء السياسي.

وإذا ما تأملنا البلدان العربية من هذا المنظار نجد أنها كانت تختلف من حيث البنية السياسية، وقاعدة السلطة الشرعية والتقاليد. وقد تمكنا من تحديد هوية بضعة أصناف منها حسب القواعد المذكورة أعلاه، مركزين في هذا الجزء من البحث على مرحلة النشوء.

ـ **نظام الامام الرئيس**: هنا تكون السلطة السياسية متحدة في شخص يتمتع بخاصية دينية ومن هذا الصنف نوعان (أ) النظام السياسي للجماعة الخارجية و(ب) نظام تتصف به جماعات تنتسب الى الجسم الاجتماعي الرئيسي. يمثل النوع الأول دول مثل اليمن العربية وعمان والفزان الليبي والثاني يمثله الحجاز والمغرب.

ـ **حلف الرئيس مع الامام**: وفي هذا النظام تكون السلطة متجسدة في شخص زعيم

القبيلة الذي اكتسب شرعية سياسية خارج قبيلته الخاصة فاتسع نفوذه وسلطته بعامل تحالفه مع شخصية دينية مرموقة صاحبة مذهب ديني والنظام الرئيسي هنا هو السعودية.

ـ **النظام التقليدي العرفي**: تكون السلطة السياسية في هذا النظام متجسدة في سلالة معينة لا تتمتع بصفة دينية ولا تستدعي مبادىء دينية. وهذا النوع يشمل قطر والبحرين والكويت والامارات العربية المتحدة، وامارة جبل لبنان وتحتل التقاليد العرفية في مثل هذا الصنف المركز الرئيسي والمبدأ الفاعل.

ـ **حكم الأقلية البيروقراطية ـ العسكرية**(*): ترتكز السلطة في هذا الصنف على قادة الثكنة العسكرية القائمة في المدن التي تنشىء مع الزمن جهازاً بيروقراطياً متكاملاً. ونجد مثل هذا الصنف في الجزائر وتونس وطرابلس الغرب ومصر. فالسلطة هنا قائمة على طبقة ادارية ـ عسكرية متعارفة مميزة.

ـ **أنظمة صنيعة الاستعمار**: نأتي هنا على موضوع من صميم الجزء الثاني من هذا البحث لأنه ينتمي الى حقبة قريبة من الزمن وسنعرفه هنا باختصار على أن نتناوله فيما بعد بشيء من التفصيل. وهذا النوع من الأنظمة يتميز بكونه قد سلخ من السلطنة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى ووزع بين الدول المتفرقة من دون أن يكون لنشوء الدولة مسببات محلية قوية. ويشمل هذا الصنف العراق وسوريا والاردن وفلسطين (وقد يمكن ادراج لبنان بين هذه الدول اذا ما اعتبرنا أن الاستعمار غير حدوده الى درجة كبيرة) ففي حين أن الاستعمار أثر تأثيراً بالغاً في عديد من الدول العربية إلا أنه لم يكن مسؤولاً عن صنع أي واحدة منها سوى الدول المذكورة سابقاً.

في بحثنا هنا لكل صنف من الدول العربية سوف نقتصر على الدول الممثلة للصنف بصورة صريحة لضيق المجال في هذه الحالة.

أ ـ نظام الامام الرئيس

إن الدولة الناشئة لمن تجمع الناس حول رجل دين في الأصل هي دولة جماعة خارجة منشقة عن محيطها وتنحو باتجاه اقامة قاعدتها في منأى عن مركز السلطة الرئيسية في المنطقة أي في الجبال أو خلف الصحارى. وهكذا كان الحال في اليمن وعُمان(٢). إن عمان البلد الذي يكاد يكون مجهولاً في أدبيات القومية العربية يتمتع بتاريخ عريق وقد يكون من بين الدول الأقدم تاريخياً في الوطن العربي من حيث استمراريته كدولة. وقد لا ينافس عمان في الصدارة سوى مصر. فقد ظهرت دولة عمان في القرن الثامن (انتخب أول إمام لها في عام ٧٥١ م)

(*) اني مدين بالشكر الى د. كارل براون لاقتراحه استعمال مصطلح «بيروقراطي» بدلاً من «عسكري» الذي سبق لي استعماله أصلاً.

(٢) W. Philips, *Oman: A History* (London: Longman, 1967).

على أيدي جماعة الخوارج وهم فئة خرجت عن جسم الجماعة الاسلامية الكبرى واتبعت أفكاراً متطرفة ثم احتمت وراء حواجز جغرافية على هامش موطن الخلافة.

لقد وجدت جماعة الخوارج موطناً لها منعزلاً في الجبال الوعرة تحميه الصحراء من جهة والمياه من جهة أخرى وهناك سعت لعيش حياة مدنية تتلاءم مع معتقداتها الاباضية، فدولة عمان كما نرى ليست بدولة عارضة، بل نشأت عن سابق تصور وتصميم على قاعدة فكرية هي في صلب المعتقد الاباضي. فالأباضيون خرجوا على الجماعة لسبب سياسي في الأساس يتعلق بشرعية الحكومة الاسلامية وكيفية اختيار الحاكم. وكان اعتقادهم أن حق الحكم يكمن فقط في شخص مسلم تقي ينتخبه الجمهور.

إن انتخاب الامام الرئيس في نظام عمان الأول يتم على مرحلتين. أولاً: يجتمع وجهاء القوم في «نزوة» داخل عمان ويذكرون شخصاً معيناً. وثانياً: يقدمون اسم الشخص الى جمهور الناس ولهؤلاء حق الموافقة أو الرفض. أما اذا انتخب أحدهم وظهر ضعفه وعدم جدارته فإن للجمهور الحق في إسقاطه، وهو حق استخدمه الجمهور في الحال اذ إنه خلع أول إمام انتخب ليترأس الدولة الأباضية.

مما لا شك فيه أن نظام الانتخاب الذي ابتدعه الاباضيون هو أكثر الأنظمة حرية وديمقراطية بين أنظمة اختيار الحكام في الاسلام قاطبة، والعجيب في الأمر أنهم كانوا متزمتين على الرغم من هذه الديمقراطية وتشددوا في تطبيق مبادئهم متقيدين بالحرف تقيداً أعمى، وكانوا أكثر تشدداً في تطبيق الشريعة من الوهابيين. ومهما يكن من أمر فإنه بعد أن يتم انتخاب الشخص يكتسب صفة دينية هو والأعمال الصادرة عنه. وقد خففت الأيام حدة هذا المبدأ فظهر بين الاباضيين ثنائية في النظام تجمع بين الاختيار والوراثة.

ثم انه مع الزمن أصبحت الوراثة أهم من الانتخابات في الدولة الأباضية، متجهة بذلك نحو الملك، كما حصل بعد انتهاء عهد الخلفاء الراشدين. وفي حين أن الانتخاب ظل قائماً، إلا أنه أخذ طابعاً صورياً. فعندما تسلمت عائلة البو سعيد الحكم في أواسط القرن الثامن عشر كان مبدأ الوراثة قد صار أهم من الانتخاب وانفصل الحكم عن الامامة الى درجة بعيدة. إن سلالة البو سعيد هذه توصلت في عمان الى ذروة نفوذها السياسي والدولي، والجدير بالذكر أن السلطان قابوس الحالي متحدر منها.

لم تكن عمان دولة صغيرة منعزلة كما قد يتهيّأ للبعض، بل كانت في عهد سلالة البو سعيد دولة برية وبحرية كبرى، يمتد نفوذها من كينيا في افريقيا حتى الشاطىء الغربي لايران. وكانت ممتلكاتها تشكل أجزاء من بلدان شرق افريقيا وبلوشستان في ايران. ويتمتع اسطولها التجاري بالسيطرة على المنطقة حتى تاريخ ظهور المراكب البخارية التي جاء بها البريطانيون الى المحيط الهندي والخليج في أواسط القرن التاسع عشر.

والخلاصة أن عمان دولة نشأت منذ أكثر من ألف سنة واستمرت وازدهرت ولم تضعف

إلا في الجزء الثاني من القرن التاسع عشر أي في العصر الحديث تحت تأثير الاستعمار الأوروبي وهي سابقة له بقرون.

أما الدولة الثانية الممثلة لنظام الامام الرئيس فهي اليمن. وقد أسست دولة اليمن[3] في عام ٩٠٠ م على يدي رجل متحدر من الامام علي بن أبي طالب، رابع الخلفاء الراشدين وهو يحيى بن الحسين وكان من المؤمنين بالإمام زيد بن علي، وهذا يجعل من دولة اليمن دولة شيعية إنما بخلاف الاثني عشرية المنتشرين في ايران والعراق ولبنان فالزيديون يؤمنون باستمرار ظهور الأئمة من دون انقطاع.

وقد بدأ الامام يحيى بالدعوة الى مذهبه في مدينة صعدة في شمال اليمن حيث أسس دولته الزيدية وقد انتقلت العاصمة فيما بعد الى صنعاء.

يتصف المعتقد الزيدي بالاعتدال بين المعتقدات الشيعية وهو أقربها الى السنة. وبخلاف الغلاة من الشيعة فإن الزيديين لا يتشددون في نسبة الطهارة أو القدسية لعلي بن أبي طالب أو نسله. وبخلاف الأباضية حيث يتمتع كل مواطن بحق الصعود والتوصل الى الحكم فإن الزيديين يحصرون حق ارتقاء منصب السلطان في من هو متحدر من الامام علي بن أبي طالب وزوجته فاطمة ابنة الرسول. إنما من الجدير بالذكر هنا أن الزيديين بخلاف سائر المسلمين من السنة والشيعة يعتقدون بصحة حكم إمامين أو أكثر في آن واحد شرط أن تفصل بين ولايتهم مسافة معتدلة. وهذا بالطبع مبدأ يتناقض مع مبدأ الجامعة الاسلامية ومبادىء سائر الأصوليين الذين يصرون على وحدة الجماعة سياسياً ودينياً.

وللزيديين شروط مرسومة وثابتة تعين خصائص من يحق له أن ينتخب إماماً من قبل الوجهاء والعلماء. وبين تلك الخصائص اثنتان مهمتان جداً: أن يكون المرشح محارباً وعادلاً يعمل بالشريعة فإن فشل في أن يكون محارباً أو عادلاً، صح عزله على يد منافس شرعي. وكما هو متوقع في مثل هذه الحال، فإن تاريخ اليمن تملأه حوادث الصراع على السلطة بين الأسياد.

أما جغرافياً، فإن دولة اليمن قد عرفت أزمنة توسعت فيها سلطة الامام الى مناطق عدة، وأزمنة تقلصت فيها تلك السلطة، غير أن قاعدتها الأساسية ظلت في جبال اليمن حيث نشأ المعتقد الزيدي.

لقد خضعت اليمن للحكم العثماني على مراحل زمنية بين عامي ١٥٣٨ و ١٦٣٥ م ثم عاد العثمانيون فأثبتوا حكمهم في عام ١٨٧٢ الى أن تراجعوا نهائياً في عام ١٩١٨. وقد شاب العلاقات اليمنية ـ العثمانية اضطراب وحروب تكاد تكون مستمرة. غير أن اليمن لم تخضع

(٣) ف. عبادة، الحكم العثماني في اليمن: ١٨٧٢ ـ ١٩١٨ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥).

لحكم أي بلد آخر سوى العثمانيين ولم يعرف الاستعمار الأوروبي الا جزئياً في عدن بخلاف عمان التي خضعت لهجمات وغزوات البرتغاليين البحرية في القرن السادس عشر.

وعملاً بتقاليدهم في الحكم فإن العثمانيين تركوا حكم البلاد للحكام المحليين في الجزيرة العربية مثل أئمة اليمن وشرفاء الحجاز.

إن دولة الاشراف في الحجاز التي تمتعت بتاريخ طاعن في القدم اضمحلت ككيان سياسي في سنة ١٩٢٥ حين استوعبتها الدولة السعودية الناشطة(٤). غير أن دولة الاشراف كانت تخضع أكثر الأحيان للحاكم الاسلامي المسيطر، إن في القاهرة أو اسطنبول، وحكم الاشراف الحجاز باسم العثمانيين وكانت دولتهم سنية إنما يحكمها رجل من سلالة النبي محمد، الأمر الذي كان يضفي عليه شرعية خاصة.

تشكل المملكة المغربية نظاماً سياسياً آخر، تركن جذوره في قاعدة دينية(٥). وتاريخ المملكة مرتبط بعهد الامبراطوريات الاسلامية التي ظهرت في الغرب. أما الدولة الحالية فقد برزت في القرن السادس عشر كدولة مميزة ذات سلطان على بقعة من الأرض تتقارب حدودها مع المملكة المغربية حالياً ويمكن اعتبار «المرابطون» في القرن الحادي عشر و«الموحدون» في القرن الثاني عشر مؤسسي دولة قاعدتها المغرب وأصحاب صفات دينية. ففيما يخص الموحدين فإن مؤسس دولتهم ابن تومرت كان يدّعي لقب شريف أي أنه يدعي النسب الى النبي. على كل فإننا هنا سوف نقتصر على المغرب الحديث ابتداء من السلالة السعدية ١٥١٠ م - ١٦٠٣ م فإلى عصرنا هذا.

السلالة السعدية التي أنشأت الدولة المغربية الحديثة يعود أساسها الى داعية ديني أقام نظام حكمه وشرعيته على قاعدة انتمائه الديني الى فرقة صوفية هي الجازولية. وكذلك فعلت السلالة العلوية التي خلفت السعديين (١٦٦٨ م - حتى يومنا هذا).

إن مؤسس السلالة العلوية، مولاي الشريف، كان شريفاً اختاره رجال الدين سلطاناً. والجدير بالذكر أن ملك المغرب حالياً (الحسن الثاني) يتحدر مباشرة من مولاي الشريف ويدعي لنفسه شرعية دينية معتبراً نفسه أمير المؤمنين، وحتى وقت قريب كان يخرج من الجامع في موكب حافل ممتطياً حصاناً في صفة أمير المؤمنين.

كانت السلالتان السعدية والعلوية من أصل ريفي، أي أن نظام الحكم ابتدأ في قاعدة اقليمية وليس في المدينة الرئيسية وامتد نفوذهم من هناك بواسطة اتفاق ومبايعة من رجال

---

(٤) R. Baker, *King Husain and the Kingdom of Hejaz* (Cambridge: Oleander Press, 1979).

(٥) J. Abu Nasr, *A History of the Maghreb* (London: Cambridge University Press, 1975); M. Barbour, *Morocco* (London: Thames and Hudson, 1965), and I. William Zartman, *Destiny of a Dynasty* (Columbia: University of South Carolina, 1964).

الدين في المدن. إنما يجب أن ننبه هنا الى أن القاعدة والأصل الديني لهذه الدول المذكورة لم يقوما على أساس الدعوة الدينية المجردة بل استقامت الدولة بعد أن أثبت الداعي جبروته العسكري وحنكته السياسية في جمع الناس حوله وبالتالي يكون أصل البلد ـ الدولة في الدول العربية المذكورة قائماً على أساس السلالة والدين معاً.

ب ـ تحالف الامام مع الرئيس

إن الصنف الثاني من البلدان العربية التقليدية يشكل في الأساس تحالفاً يقوم بين رجل الدين وصاحب قوة محاربة يجتمعان ليقيما أركان الدولة. والمملكة العربية السعودية هي المثل الرئيسي لهذا الصنف من الدول العربية.

ظهرت المملكة العربية السعودية[٦] في أعالي نجد في أواسط شبه الجزيرة العربية أولاً في عام ١٧٤٥ واستمرت حتى عام ١٨١٨ حين قام محمد علي والي مصر بالحاق هزيمة برؤسائها السعوديين بإيعاز من السلطان العثماني. غير أن السلالة السعودية عادت فجمعت شيئاً من نفوذها في سنة ١٨٤٢ ثم تراجعت في الجزء الثاني من القرن الماضي الى أن عادت بقوة في عام ١٩٠٢ على يدي أحد أبنائها، عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود. وكانت أواسط الجزيرة العربية في القرن الثامن عشر تشكل تجمعات قبلية شبه مستقلة من دون أن يكون هناك سلطة مركزية، الى أن قام شيخ عربي يدعى محمد بن سعود من درعية في نجد وتحالف مع مصلح ديني هو محمد بن عبد الوهاب وأقام الدولة السعودية على ركيزتي القوة المحاربة والدعوة الدينية السلفية.

في عام ١٧٩٢ وسع عبد العزيز آل سعود الأول حدود المملكة حتى أصبحت متاخمة لليمن جنوباً والحسا شرقاً وبلاد الشام والعراق شمالاً. وفي عام ١٨١٠ أصبحت الدولة السعودية تشمل كامل شبه الجزيرة العربية ما عدا اليمن وقطر وعمان والكويت وعدن ومصر. وشعر السعوديون آنذاك بالثقة لدرجة أنهم حاولوا فرض سلطان دولتهم على بلاد الشام والعراق مما أثار حفيظة السلطان العثماني فأوعز الى واليه في مصر، محمد علي، أن يجهز حملة عسكرية عليهم. فاستطاع محمد علي خلال سبع سنين من الحرب في شبه الجزيرة العربية (١٨١١ ـ ١٨١٨) أن يهزم السعوديين ويدمر دولتهم. ولم يتنفس السعوديون الصعداء من تلك الضربة إلا بعد ثلاثين عاماً.

إن أساس السعودية هو الدين والغلبة. فقد أقيمت الدولة السعودية على أساس المذهب الحنبلي المحافظ والمسؤولية السياسية الأولى في تلك الدولة هي الحفاظ على الشريعة

---

(٦) B. Winder, *Saudi Arabia in the Nineteenth Century* (London: Macmillan Press; New York: St. Martin's Press, 1965); Derek Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics*, Studies in Modern Asia and Africa, 8 (London: Allen and Unwin; Totowa, N.J.: Rowman, 1972), and David Howarth, *The Desert King: Ibn Saud and his Arabia* (New York: McGraw Hill, 1964).

وتطبيقها ونشرها. ومسؤولية الحاكم هذه هي من متطلبات المصلح الديني الكبير محمد بن عبد الوهاب. وقد قبل الأمراء السعوديون المهمة واشتهروا بصدق تطبيقهم لها. فالدولة السعودية لم تتسع جغرافياً فحسب بل وسعت الرقعة الجغرافية حيث يطبق المذهب الوهابي.

أما بعد اختيار الحاكم فإن ابن عبد الوهاب قبل العمل بقاعدة الوراثة في السلالة السعودية رغم أن المبدأ هذا لا يتفق كلياً مع الشريعة الاسلامية بل هو أقرب الى الممارسة بين المسلمين منذ العهد الأموي.

إن الدولة السعودية الثانية ظهرت في أوائل القرن العشرين بقيادة أمير سعودي هو عبد العزيز بن سعود (١٨٨٠ تقريباً - ١٩٥٣) بعد أن أقدم على أخذ الرياض من ابن رشيد وحاربه سنوات عدة حتى فرض الحكم السعودي على جميع بلاد نجد واستطاع عبد العزيز قبل موته أن يعيد مجد الدولة السعودية الأولى وأن يفرض التعاليم الوهابية فيها.

إن الدولة السعودية حالياً تشمل أراضي نجد والحسا والحجاز وعسير وهي تشكل أول محاولة توسيعية ناجحة في الوطن العربي على الرغم من أن قادتها لم يدعوا القومية العربية.

من السهل أن نعتبر المملكة السعودية الشاهد الوحيد على نظام حلف الأمير مع الامام، إنما الواقع أن عمان والمملكة المغربية اتبعتا النمط ذاته فيما بعد، حين صار الحاكم سلطاناً متحداً مع رجال الدين. ومهما يكن من الأمر فإن السلطة السياسية في هذا النمط تابعة للسلطان في الدرجة الأولى وللامام في الدرجة الثانية.

ج - نظام السلطة التقليدية العرفي

تاريخياً يوافق ظهور الدولة السعودية ظهور دول أخرى في الجزيرة العربية هي الكويت وقطر والبحرين في أواسط القرن الثامن عشر. والدول الثلاث الأخيرة تمت الى صنف النظام التقليدي المجرد من العامل الديني، فالعامل الرئيسي في هذا الصنف هو الامارة ولم يظهر معها ارتباط ديني صريح. وتشكل الكويت الدولة الأولى بين تلك الدول الثلاث تاريخياً، ويمكن اعتبارها كذلك الدولة الأم[٧]. إذ إن الدولتين الأخيرتين تفرعتا عنها، والثلاث أصلاً من قبيلة الشعوب النجدية وقد تحولت القبيلة الى الكويت التي كانت تشكل قرية في ذلك الحين. وفي عام ١٧٥٢ اختير أحد مشايخ العتوب واسمه صباح، شيخاً للمدينة. ثم ازدهرت المدينة في ظل عهد العتوب واصبحت تضاهي البلاد العربية الأخرى كمرفأ بحري في زمن قصير. وكانت الكويت آنذاك الحد الفاصل بين العثمانيين في العراق وبني خالد في

---

(٧) م. أبو حكيمة، تاريخ الكويت (الكويت: لجنة تاريخ الكويت، ١٩٦٧)؛
Winder, *Saudi Arabia in the Nineteenth Century,* and J. Ismael, *Kuwait: Social Change in Historical Perspective* (Syracuse: Syracuse University Press, 1982).

الحسا. وكان بنو خالد هم الذين أقروا وسمحوا للعتوب الاستقرار في الكويت في أوائل القرن الثامن عشر.

ويبدو أنه ليس هناك من دليل تاريخي يثبت أن عائلة الصباح أقامت حكمها بطلب ترخيص لها من متسلم البصرة العثماني. والواقع أنه في أزمنة لاحقة درج آل صباح على طلب الموافقة العثمانية بخاصة في عهد والي بغداد المصلح مدحت باشا (١٨٦٩ - ١٨٧٢) ولم يكلف هذا الاجراء آل صباح شيئاً من نفوذهم أو ثروتهم إذ إنه لم يكن مرفقاً بدفع ضريبة للسلطان العثماني ولا باستشارة العثمانيين بخصوص الخلافة في الحكم. والواقع أن العثمانيين هم الذين دفعوا مالاً لآل صباح بشكل هبات من جنائن النخيل في البصرة والفاو[٨].

قطر: هجر آل خليفة وهم فرع من قبيلة العتوب معروفون بفطنتهم في الشؤون المالية الكويت وأقاموا لهم امارة في الزبارة في منطقة قطر وكان ذلك في عام ١٧٦٦ ثم في البحرين في عام ١٧٨٢، ويبدو أن تلك الخطوة تمت بموافقة آل صباح حكام الكويت.

كان نظام الحكم في الامارات الثلاث هذه عرفياً كما هو معهود بين مشايخ العرب حيث يتقدم واحد منهم على الآخرين ويدبر الأمور بمشورتهم ومعاونتهم. ورغم أن أمراء العتوب من المسلمين فإنهم لم يدعوا لأنفسهم ميزة دينية ولم يحاولوا إسناد حكمهم الى مبدأ ديني لكسب الشرعية ولم يخلطوا السياسة بالدين، وكان التصرف قاعدة تستوي مع الشرع في تطبيق الأحكام القانونية[٩].

امارة جبل لبنان: يشكل نظام الحكم في امارة جبل لبنان مثلاً آخر في صنف السلطة التقليدية العرفية والمجردة من العامل الديني. ولبنان هو أقدم دول هذا النمط ويعود الى أوائل القرن السابع عشر عند احتلال العثمانيين لبلاد الشام. فقد أقر السلطان سليم الأول للمعنيين حكم جبل الشوف فوسع هؤلاء رقعة ولايتهم حتى شملت أجزاء أخرى من لبنان الشمالي، وبعد وفاة آخر أمير معني دون ذرية من الذكور انتقل الحكم الى اقربائهم الأمراء الشهابيين في أواخر القرن السابع عشر حتى عام ١٨٤٥.

كان نظام الحكم التقليدي العرفي في جبل لبنان أكثر تكاملاً من أنظمة شرق الجزيرة العربية. وكان أيضاً تعددياً يحتل فيه عدد كبير من الأعيان الاقطاعيين سلطة وراثية مشاركة لسلطة الأمير الحاكم من المعنيين وبعدهم الشهابيين. وكان الاقطاعيون يتمتعون بسلطة مباشرة على رعاياهم ويقفون بين الأمير الحاكم والرعايا فلا يتمكن الأمير الحاكم من التسلط

(٨) M. Al-Dabbagh, *Qatar* (Beirut: [n. pb.], 1962), and Hopwood, Ibid.

(٩) I. Harik, *Politics and Change in a Traditional Society: Lebanon, 1711-1845* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1986); S. Spagnolo, *France and Ottoman Lebanon, 1861-1914* (London: Ithaca Press, 1977), and Kamal Salibi, *The Modern History of Lebanon* (New York: Praeger, 1965).

والاستبداد. وكانت سلطة المقاطعجية بدورها مقيدة عرفاً بسلطة الأمير الحاكم، وكانوا جميعاً خاضعين للسلطان العثماني الذي ترك لهم حق الحكم الذاتي.

لم يكن النظام السياسي اللبناني تعددياً فحسب، بل علمانياً كذلك. وكانت التعددية تكمن في مشاركة عدد كبير من رجال الاقطاع في حكم الجبل، هذا من جهة ومن جهة أخرى كانت هناك تعددية الجماعات الدينية بخاصة الدروز والموارنة وقلة من الشيعة والسنة والطوائف المسيحية الأخرى. ولم يصبح المذهب عاملاً سياسياً في الامارة سوى في القرن التاسع عشر، ومنذ ذلك الحين تكرست الطائفية في لبنان إنما انهارت الامارة ونظامها مع هذا التحول الطائفي.

نجد أنه في الأنظمة هذه مجملة كان الحاكم يتمتع بسلطة على بقعة جغرافية تمتد حيناً وتتقلص حيناً آخر إنما ظل لها قاعدة أساسية تحافظ عليها. وكان الحكام يحترمون الحدود الجغرافية إلا حين يرون أن بإمكانهم تحدي الحكومة المجاورة وكسب المزيد من الأراضي على حسابها ولم يكن ذلك مرفقاً بتحد لشرعية الحكومة الأخرى.

د ـ حكم الاقلية البيروقراطية

نشهد هذا النظام تاريخياً في مصر وتونس والجزائر وطرابلس الغرب، وكانت جميع هذه الأنظمة خاضعة للحكم العثماني. والنظام البيروقراطي ظهر في القواعد العسكرية في المدن. وما ظهوره إلا بشاهد على تراجع نفوذ الحكومة العثمانية المركزية. فالضعف في المركز أتاح الفرصة للقيادة العثمانية العسكرية أن تنتزع من السلطان حق الحكم الذاتي في الولايات النائية.

ويتجلى هذا النظام في أوضح حالته في الجزائر حيث كان يشكل الداي العثماني سلطة مطلقة محلية بواسطة عسكرة الغرباء عن أهالي القطر. وبالطبع لم يكن للأهالي مشاركة في الحكم[10]. وقد كانت تونس ومصر تختلفان الى درجة ما من هذا القبيل. ففي عهد تونس الأول من الحكم الذاتي استطاع المراديون وهم سلالة عسكرية حكمت لفترة وجيزة بين ١٦٣٧ ـ ١٧٠٢ أن يتحرروا من قبضة العسكر العثماني تحت أمرتهم والاستعاضة عنهم بمقاتلين من القبائل المحلية[11]. واتبع الحسينيون (١٧٠٦ ـ ١٩٥٧) الذين خلفوا المراديين السياسة ذاتها في الاعتماد والتأييد المحليّين. وتمتعت تونس بالاستقرار والازدهار الاقتصاديين بحلول القرن الثامن عشر في ظل حكم الحسينيين. وكان هؤلاء شبه مستقلين عن السلطة العثمانية حتى أواسط القرن التاسع عشر وكانوا بذلك أكثر استقلالاً من مصر، فهم لم يدفعوا للسلطان ضريبة ولم يقدموا جنداً ولم يطلبوا موافقته عند اعتلاء احدهم السلطة. وقد خاضوا حروباً وعقدوا اتفاقات دولية مع دول أجنبية واستقبلوا البعثات الأجنبية باسمهم لا باسم السلطان.

---

(١٠) Abu Nasr, *A History of the Maghreb.*

(١١) المصدر نفسه.

وقد كانت الحكومة مطلقة إلا أن تونس عرفت قيام المجلس الشرعي الذي كانت تؤلفه هيئة العلماء للبت في شرعية القوانين التي تصدرها الدولة. إن السلالة الحسينية التي خففت من اعتمادها على الجنود وابتعدت عن السلطان العثماني اضطرت الى الاستعانة بمصادر أخرى لقيام شرعية حكمها وبالتالي تعاونت مع العلماء واتبعت الشريعة الاسلامية. كانت تونس الحسينيين من الناحية الجغرافية تشابه تونس الحالية الى حد بعيد، وكذلك كانت الجزائر مع فارق أن الجزائر لم تكن تشمل الصحراء التي أضافها الفرنسيون فيما بعد.

مصر: من الصعب أن نفكر في أي مرحلة من التاريخ المدون لم تكن فيها مصر تتمتع بحكم مركزي[١٢]. وعلينا بالتالي أن نختار فترة معتدلة بالنسبة الى هذا البحث تدون فيها تاريخ الدولة المصرية الحديثة. فالدولة البيروقراطية العسكرية حديثاً سبقت الاحتلال العثماني وبدأت في عهد المماليك. وعندما هزم العثمانيون المماليك أصبحوا يحكمون البلاد باسمهم، وهذا تقليد معروف في التاريخ العثماني ومألوف. ومنذ ذلك الحين ظلت مصر خاضعة للسلطان العثماني الى أن جاء محمد علي في أوائل القرن التاسع عشر على أثر حملة نابليون وجعل من مصر دولة شبه مستقلة تحت زعامته.

في الأصل كان محمد علي ضابطاً عثمانياً جاء مصر واستطاع أن يرتفع الى السدة العليا في عام ١٨٠٣. أقام جيشاً قوياً الى درجة جعل سيده السلطان العثماني يستعين به ضد الوهابيين في الجزيرة العربية وضد ثورة اليونان. وقبل أن ينتهي حكمه استطاع محمد علي أن يتحدى السلطان نفسه ويحتل بلاد الشام ويصل الى الأناضول ذاتها، وقبل أن يصل الى العاصمة اضطره البريطانيون باتفاق مع السلطان وحلفاء أوروبيين على العودة الى داخل الحدود المصرية والاقتناع بها كدولة تخصه يحكمها باستقلال مع اعتراف شكلي بالسلطان العثماني. ظل حكم مصر في سلالة محمد علي حتى سنة ١٨٥٣ عندما ألغت ثورة تموز/يوليو الملكية وأعلنت الجمهورية.

نجد أن الدولة البيروقراطية تأسست في مصر مثلها مثل الدول الأخرى من هذا الصنف في الثكنة العسكرية العثمانية وأيضاً في المدينة. وكما كان الوضع في تونس فإن محمد علي سريعاً ما حرر نفسه من سلطة العسكريين المحليين، وكانوا في هذه الحالة من المماليك، وأقام جيشاً نظامياً جديداً واستعان بالأهالي من المصريين في تجهيزه. كذلك أشرك المصريين في مشاريعه الاقتصادية الضخمة التي أقامها من أجل دعم مؤسسته العسكرية الكبيرة. وقد فتح المدارس وأرسل بعثات طلابية الى أوروبا.

وعلى الرغم من أن النظام العلوي في القرن التاسع عشر استند الى المصريين في الوظائف الا أنه لم يلجأ الى استمداد شرعيته من رضا وموافقة الجمهور من الشعب المصري.

---

(١٢) P. Holt, *Egypt and the Fertile Crescent, 1516-1922* (London: Longman, 1966), and P. Vatikiotis, *The History of Egypt* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1980).

والحق يقال ان محمد علي احترم الشريعة الاسلامية ورجال الدين الأزهريين غير أنه لا دليل أنه حاول كسب الشرعية بطريقة دينية أو بالتقرب الى رجال الدين، والواقع أنه كان الأول في دفع مصر نحو الحداثة والتعلم من أوروبا.

استأثرت سلالة محمد علي بالحكم كأقلية بيروقراطية ثم خضعت للاستعمار الأوروبي مثلها مثل سائر الدول المذكورة أعلاه، وقد حكم البريطانيون مصر منذ احتلالها في عام ١٨٨٢ من دون أن يخلعوا الحكام العلويين أو يلغوا سلالتهم.

ثانياً: التحول الى العصر الحديث

لقد بينا فيما سبق أن الدول العربية المعروفة حالياً تعود في أصولها الى أزمنة تاريخية قديمة قبل القرن التاسع عشر وأنها كانت ترتكز على مقومات مختلفة حصرناها في أنماط أربعة. وتجدر الاشارة ثانية هنا الى نقطتين مهمتين أولاهما أن معظم تلك الدول كانت ذات أصل محلي وتتمتع بشرعية مسلم بها في المجتمع القائمة فيه وثانيتهما أنه كان لكل من تلك الدول حدود جغرافية أو على الأقل نواة جغرافية تشكل قاعدة حكمها.

وحتى الجزء الأول من القرن التاسع عشر لا نجد عنصراً أجنبياً فاعلاً في تأسيس تلك الدول. غير أن بعض المفكرين العرب قد يشيرون الى دور العثمانيين معتبرين أن هؤلاء أجانب مستعمرون. غير ان مثل هذا الموقف لا يمكن أن يستقيم. ففي ذلك الزمن السابق للقوميات محلياً لم ينظر الأهالي العرب الخاضعون للعثمانيين بأنهم تحت الحكم الأجنبي بل كانوا يشعرون، أنهم مسلمون وينظرون الى السلطان على أنه مسلم ويرأس دولة اسلامية كبرى يعتزون بها.

١ ـ الاستعمار والبلد ـ الدولة

في حين كان القرنان السابع عشر والثامن عشر يشكلان تاريخ ظهور البلد ـ الدولة في الوطن العربي فإن القرن التاسع عشر هو عصر ظهور الاستعمار. فالقرن التاسع عشر هو الفترة التي تحدى فيها الأوروبيون عقول العرب والمسلمين معاً وزعزعوا لهم ثقتهم بنفسهم وأفقدوهم الحس بالأمن القومي. وموضوع الأمن هذا متسع ولن يتاح لنا أن ندخله هنا إنما الذي نرغب في إثباته هو كيفية تأثير الاستعمار وتوثق العلاقات مع الغرب على نظام البلد ـ الدولة.

نلاحظ في الجزء الأول من القرن التاسع عشر قوتين رئيسيتين تفعلان في الدول العربية: التدخل الأوروبي من جهة واستعادة العثمانيين لنفوذهم نسبياً من جهة أخرى. إن العثمانيين الذين لم يستطيعوا أن يضعوا حداً لتراجع امبراطوريتهم جغرافياً خصوصاً في البلقان، استعادوا نفوذهم في عديد من المناطق العربية، في مصر بعد ذهاب نابليون وإن لم

يكتب له الاستمرار، وفي طرابلس الغرب حيث استعادوا نفوذهم في عام ١٨٣٥ وقضوا على النظام البيروقراطي العسكري لسلالة الكرمناس، ثم انهم استعادوا سلطانهم الصوري على تونس التي لأسباب خاصة بها سعت في العودة الى كنف السلطنة[١٣]. كذلك استطاعوا القضاء على الدولة السعودية المتعاظم شأنها حتى أواخر القرن، وأعادوا اليمن تحت نفوذهم في عام ١٨٧٢، كما وأنهم اثبتوا حقهم في الكويت[١٤] وشددوا إحكام سلطتهم على شريف الحجاز[١٥] واستعادوا الولايات السورية[١٦] من محمد علي واثبتوا حقهم في مصر وشددوا قبضتهم على الولايات العراقية. وليس من السهل تفسير جميع هذه الاستحقاقات بنسبتها الى الاصلاح الاداري في السلطة المركزية في الآستانة. إن تأييد بريطانيا وفتح قناة السويس وإقامة الخط الحديدي بين دمشق والحجاز جميعاً أثرت في الوضع وساعدت العثمانيين ليستعيدوا بعض نفوذهم السابق.

غير أن استعادة سلطانهم في بعض البلدان العربية تقابله خسائر كبيرة في بلدان عربية أخرى تحت وطأة الاستعمار الأوروبي. فقبل نهاية القرن التاسع عشر خسر العثمانيون الجزائر وتونس التي احتلتها فرنسا في عامي ١٨٣٠ و ١٨٨١ على التوالي، ثم مصر التي احتلتها بريطانيا في عام ١٨٨٢. وفي عام ١٩١٢ احتل الايطاليون طرابلس الغرب. وكانت قد تدخلت سبع دول أوروبية سابقاً وفرضت دستوراً للحكم الذاتي في لبنان فاضطرت السلطنة الى مماشاتهم.

وتأثرت بلدان عربية أخرى بالهجمة الاستعمارية، منها المغرب الذي تعرضت أراضيه للقضم من جهة اسبانيا وفرنسا معاً الى أن خضع البلد كلياً للحكم الأجنبي في عام ١٩١٢. كذلك نجد أن عمان بدأت تقع تحت النفوذ البريطاني بعد منتصف القرن التاسع عشر حتى صارت في الواقع محمية بريطانية في آخر القرن. كذلك قبل أن تتم سنة ١٩٠٠ نشاهد قطر والبحرين والامارات العربية تخضع للبريطانيين بسلسلة من التحالفات التي كانت تعبر عن هيمنة النفوذ البريطاني على تلك البلدان.

هذا الصنف من البلدان يشكل الصنف الخامس من الأنماط التي تكلمنا عنها، وقد أخرنا ذكره حتى الآن لأنه وحده يقع في مرحلة ما بعد الاستعمار في حين أن الأنظمة الأخرى نشأت قبل ظهور الاستعمار.

لقد بلغ الاستعمار ذروة نفوذه على أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى، وقد ظهرت بريطانيا وفرنسا على رأس ذلك الوضع الدولي فاستطاعتا توسيع رقعة نفوذهما في الوطن

---

(١٣) Abu Nasr, *A History of the Maghreb.*

(١٤) أبو حكيمة، تاريخ الكويت.

(١٥) Winder, *Saudi Arabia in the Nineteenth Century,* and Hopwood, *The Arabian Peninsula: Society and Politics.*

(١٦) S. Longrigg, *Iraq: 1900 to 1950* (Oxford: Oxford University Press, 1956).

العربي. فعلى أثر انتهاء الحرب تقاسمت الدولتان السلطة على منطقة الهلال الخصيب. وأنشأ الفرنسيون والبريطانيون خمس دول جديدة في الهلال الخصيب لم يكن لأحدها سابق عهد سياسي، اللهم ما عدا لبنان الذي كان يتمتع بكيان ذاتي منذ قرون عديدة. والدول المذكورة هي العراق وسوريا والأردن وفلسطين وهي جميعاً صنيعة الاستعمار، حتى أنه يمكننا أن نشمل لبنان في هذا القول إذ إن حدوده اتسعت الى درجة تشكل أكثر من ضعفي الرقعة الأصلية. والدول الأربع الأخرى كانت عبارة عن ولايات ادارية عثمانية لا تتطابق في عهد المتصرفية بينها وبين الدول التي صنعتها بريطانيا وفرنسا، وكان يحكم كل ولاية حاكم عثماني عسكري الرتبة تعينه الأستانة وتخلعه بعد مضي مدة قصيرة غالباً لا تتعدى السنتين. وهكذا نجد أنه إذا لم يكن هناك نواة دولة محلية لكي يقام على أساسها دولة حديثة كما كان الوضع في الدول الأخرى التي مررنا عليها وبالتالي يصح القول في هذه الدول انها صنيعة الاستعمار. والجدير بالذكر أن ذلك تم في وجه ظاهرة جديدة نفسية هي القومية العربية التي اعترض الداعون اليها على تجزئة المنطقة.

في الوقت ذاته نجد أنه ظهرت في لبنان قومية محلية، أو يمكن القول ان القومية اللبنانية التي بدأت تظهر في القرن التاسع عشر اكتسبت زخماً جديداً ووضوحاً أكبر من قبل فطالب العديد من اللبنانيين من جميع الطوائف بانفراد لبنان كدولة خاصة وبتوسيع حدوده، وهو أمر حصل بالفعل فأضيفت اليه مناطق منها ما كان تابعاً في السابق لولاية بيروت، ومنها تابع لولاية دمشق. غير أننا نجد لبنانيين آخرين دعوا وعملوا من أجل وحدة لبنان مع الدولة العربية المزمع انشاؤها على أيدي القوميين العرب في بلاد الشام والعراق.

ولعل هذه هي بعض الأسباب التي جعلت من نشأة لبنان أمراً مبهماً يشوبه الغموض والتشويش. فغالباً ما يذكر أن لبنان كان جزءاً من سوريا وأنه صنيعة الفرنسيين. والواقع غير ذلك. لم يكن جزءاً من سوريا لأنه سابق لسوريا، فقبل عام ١٩٢٠ لم تكن هناك دولة سورية، في حين كان هناك كيان لبناني ذو طابع خاص. وللأسباب نفسها لم يكن صنيعة الفرنسيين إذ انه كان قبل مجيئهم.

الذي فعله الفرنسيون هو توسيع حدوده ومنحه دستوراً جديداً جاعلين منه بحكم ذلك دولة حديثة. وعلى الرغم من أن الدستور هذا المعلن عام ١٩٢٦ أقيم على نمط دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة فإنه أخذ في الواقع طابعاً محلياً كلياً فأصبح نظاماً رئاسياً بينما كان نظام الجمهورية الفرنسية نظاماً وزارياً.

وخلاصة القول ان الصنف الخامس للبلد ـ الدولة قام في الهلال الخصيب على أيدي المستعمرين من دون أن يكون نتيجة قوى تاريخية محلية. وهذه البلدان هي الدول العربية التي يمكن اعتبارها صنيعة الاستعمار. إن دول الهلال الخصيب هذه هي بالفعل الدول التي يصح فيها إدعاء المفكرين العرب القوميين، ومن وضعها عمم بناة العقيدة القومية العربية الفكرة ناسبين جميع الدول العربية الى الاستعمار من دون أن يراعوا الحقائق التاريخية. ولعل

موقف العقيدة القومية العربية هذا يعود الى أن الفكرة أصلاً ظهرت في بلاد الهلال الخصيب فنظر أبناء هذه المنطقة الى سائر الوطن العربي على أنه نسخة طبق الأصل عنهم هم والواقع خلاف ذلك.

وبصورة عامة نجد أن دول الاستعمار أثرت على رسم حدود البلدان العربية ولم تكن هي التي صنعتها (إلا في حالة الهلال الخصيب). الحدود المعروفة اليوم تم تحديد معظمها في ظل حكم الاستعمار ولم يبق إلا بعض التفاصيل التي أقرت وضعها الأنظمة العربية المستقلة فيما بعد. ومن جهة أخرى أثر الاستعمار في طبيعة النظام السياسي لمعظم الدول العربية التي خضعت له خصوصاً لجهة خلق أجهزة خدمات مدنية وعسكرية حديثة. نستطيع أن نقول أيضاً ان المستعمر أثر في هوية النخبة السياسية كما سنبين ذلك.

٢ ـ التأثير الاقتصادي للاستعمار

لقد أثر الاستعمار في المجتمعات العربية من وجهتين ذواتي أهمية خاصة: أولاً تنشيط المركزية الادارية وثانياً الناحية الاقتصادية. وقد بينا سابقاً أنه يمكن تفسير ظهور الدول العربية التقليدية على أساس الايديولوجية والتقاليد والسلطة القهرية. أما في القرن التاسع عشر فإننا نجد قوة أخرى مؤثرة في البلد ـ الدولة هي الاستعمار والاقتصاد الجديد الذي رافقه. فظهور السوق الداخلية والتنوع الطبقي معه أثر بصورة مهمة في وضع ايديولوجية مستحدثة هي القومية. فالاستعمار ساعد من حيث لا يدري في احداث قومية البلد ـ الدولة حين أصر على تكوين هيكل إداري مركزي. فالسلطة المركزية أكانت وطنية أم مستعمرة وجهت الأنظار والاهتمام عند الناس نحو المركز مما ساعد على ربط هويتهم السياسية والقومية بالدولة.

ومن آثار الاستعمار الاقتصادية أنه أضعف نفوذ مناطق مثل دول المغرب العربي، عندما فرض مؤتمر اكس ـ لا ـ شابل في عام ١٨١٩ أن تزيل دول المغرب الحواجز في طريق التجارة الخارجية وأن تكف عن ممارسة القرصنة. وكان للسياسة البريطانية الأثر ذاته في عمان حين فرضت بريطانيا عليها إنهاء تجارة الرقيق ونافستها بادخال المراكب البخارية وقضت بذلك على مقومات عمان الاقتصادية فأصبحت عمان قطراً فقيراً معزولاً.

ومن ناحية أخرى نرى أن اشتداد أواصر التعامل الاقتصادي مع أوروبا خصوصاً بعد توقيع الاتفاق مع السلطنة العثمانية في عام ١٨٣٠، أدى الى ازدهار التجارة الخارجية وتزايد التعامل بالنقد. ففي بادىء الأمر تراجعت الصناعة والحرف المحلية، وبخلاف ذلك نشطت الزراعة وبخاصة ما كان منها مطلوباً في الخارج. غير أن تزايد التعامل بالنقد أحدث خضة مالية كبرى نتيجة افتقار الدولة الى المسؤولية المالية والى الفهم بالتعامل بها دولياً. فقد تمادى هؤلاء في الاسراف بما فيه فائدة وما ليس فيه من فائدة وتكاثرت مديونية الدول مما أضعف استقلالها ودفعها الى الخضوع للاستعمار الأوروبي. وقد حصل ذلك على نطاق واسع من

ايران الى السلطنة العثمانية الى مصر في عهد اسماعيل الى تونس في عهد محمد باي(١٧).

إن التطورات الاقتصادية النقدية والسوقية والتجارة الخارجية أثرت بصورة مهمة ومستديمة في المجتمعات العربية والبلد ـ الدولة. فقد أحدثت محلياً طبقة جديدة مؤلفة من تجار الداخل وملاكي الأراضي وهؤلاء هم الفئة التي برزت فيها بعد لتقود أول مراحل الثورة القومية ضد الاستعمار. فملاكو الأراضي والتجار والمهنيون وجميعهم فئات جديدة ظهرت على أثر التطورات الاقتصادية، أصبحوا المنافس الرئيسي للسلالات التقليدية الحاكمة وأعوانها، خصوصاً أن الحكام التقليديين كانوا قد خضعوا لنفوذ المستعمر وصاروا في عهدته فلا قدرة لهم على مواجهته ولا غنى لهم عنه كونه يقيهم خطر التحدي من منافسيهم.

كذلك نجد أن السوق الداخلية قد نشطت وتكاثر التعامل الاقتصادي بين المدن والريف الى درجة أن ظهرت مدن اقليمية وسيطة كما ظهرت المدينة المرفأ كبيروت والسويس وبور سعيد وغيرها(١٨).

إن المدينة الاقليمية كانت تشكل حلقة وصل بين الريف والمدينة الكبرى وبعبارة أخرى الدولة. وكان من جراء ذلك دفع نحو بناء التكامل الوطني بين أجزاء البلد ـ الدولة الواحدة. وإضافة الى ذلك فإن تجار الداخل والملاكين الذين كانوا يشكلون العنصر الاجتماعي الأقوى في المدن الاقليمية كانوا محافظين في عقائدهم ومناوئين للتدخل الأجنبي.

إن المستعمر الذي كبّل أيدي الحكومات بعد أن وضعها في المديونية المالية خلق في الوقت ذاته طبقة جديدة من أصحاب المصالح والاعمال الصغيرة والمتوسطة وهؤلاء مناوئون بحكم عملهم وطباعهم للحكم الأجنبي. والحقيقة التاريخية تذكر أن رواد المقاومة القومية كانوا من الطبقة العليا والمتوسطة، وإن كان هؤلاء عرضة للتجريح والذم في الايديولوجيات العربية المعاصرة فلا يعني ذلك أن ننكر دورهم الايجابي في حركة التحرير العربية.

غالباً ما يفسر ظهور القومية في الوطن العربي على أنه نتيجة الاتصال بين الغرب والمثقفين العرب. غير أن الواقع أن تنشيط السوق الداخلية كان له أهمية قد تكون أشد من أهمية المثقفين في نشوء ظاهرة القومية في هذه المنطقة من العالم. فإن اشتداد التعامل بين أجزاء البلد الواحد وتزايد وسائل الاتصال والمواصلات ربطا أبناء البلد ـ الدولة بعضهم ببعض ومع الدولة. إلا أنه يجب أن ننبه الى أن التطورات لم تبلغ شأناً كبيراً في الوطن العربي في القرن التاسع عشر يشابه ما حدث في أوروبا ولم تبلغ أشدها إلا في القرن العشرين، فإن النمو الاقتصادي في البلدان العربية ظل بطيئاً وفي بعض الحالات تراجع في أواخر القرن التاسع عشر.

---

(١٧) C. Issawi, *An Economic History of the Middle East and North Africa* (New York: Columbia University Press, 1984), and L. Brown, *The Tunisia of Ahmed Bey, 1837-1855* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1974).

(١٨) Harik, *Politics and Change in a Traditional Society: Lebanon, 1711-1845.*

وعلى الرغم من الحركة التي خلقها التعامل مع أوروبا فإن نتائج ذلك الحدث لم يتم وزنها بدقة بعد. فمن جهة حركت ظهور القومية المحلية ومن جهة أخرى قطعت بعض أسباب التعامل بين الأقطار العربية. إذ إن قدوم المستعمر وجه تجارة كل بلد بمفرده نحو المتروبول بعيداً عن الأقطار الأخرى في المنطقة. مع هذا لا نزال في حالة غموض من حيث تقدير وزن هذا الأمر على تقلص العلاقات العربية في القرن الماضي وأثره، إنما مما لا شك فيه أن العلاقات التجارية بين البلدان العربية ذاتها ضعفت على أثر الانفتاح على الغرب، قسراً كان أم بالرضى.

ومن الملفت للنظر أن القوى التي ربطت البلدان العربية بالاقتصاد الدولي بصورة تبعية واستعمارية كانت هي أيضاً التي دفعت أماماً بالقومية التي قوضت في النهاية صرح الاستعمار. فالتجارة التي تخص البلد ـ الدولة خلقت سوقاً داخلية، والسوق خلقت طبقة التجار والملاكين وأيضاً أحدثت المدن الاقليمية الوسيطة بين الأرياف والعاصمة، ومن المدن انطلقت طبقة التجار والملاكين والمهنيين لمحاربة الاستعمار.

وخلاصة القول ان الاستعمار أحدث اتجاهات متضاربة في المنطقة: ربط مثلاً البلدان العربية بعلاقة ذات صفة كثيفة مع الغرب من جهة وساعد على خلق قوى محلية تناصبه العداء وتعمل على ازالته.

والاستعمار اعطى البلد ـ الدولة صيغة أكثر وضوحاً ورسوخاً من جهة وأضعف القيمين عليها في حالات عديدة. فهو أضعف السلالات في مصر وتونس وطرابلس الغرب، ونشطها في المغرب ودول الخليج التقليدية الصغيرة. واشتداد التعامل مع الغرب احدث تغيرات اقتصادية ذات شأن كبير في تطور البلد ـ الدولة وتحول المجتمع نحو تنوع الطبقات وظهور القومية.

ثالثاً: الخلاصة

يلاحظ القارىء ان المجتمع العربي منذ ظهور الاسلام حتى يومنا هذا يعاني صراعا في الاتجاهات بين ما هو مطلق شامل وما هو موضعي محدود. فمن جهة نجد قوة تسعى نحو التوحيد والتوفيق والانسجام في المضمون والشكل، ومن جهة أخرى تعاكسها قوى متأصلة موضعية تحاول الحفاظ على ما هو خاص في هويتها. وقد شهد التاريخ العربي تلازم هاتين النزعتين جنباً الى جنب في حالة تسامح متبادل حيناً وحالة تصارع حينا آخر.

فالهوية الموضعية الخاصة ظهرت في نزعة الاباضية والشيعة بعد فترة وجيزة من وفاة النبي، وتجسيداً لهذه النزعات ظهرت دولة عمان الأباضية ودولة اليمن الزيدية، غير أنه من الواضح أن النزعة السياسية الشمولية في التاريخ العربي والاسلامي أيضاً كانت أشد النزعتين.

ففي ذروة مجد الدولة الشاملة تقلصت النزعات المحلية ولم تظهر كيانات عديدة مثل عمان واليمن. وبالطبع لم يشتد أمر النزعات الموضعية الخاصة إلا بعد انحلال الدولة الكبرى، ويعود ذلك زمنياً الى عصر الانحطاط في الخلافة العباسية. إنما الدولة التي تعنينا هنا هي تلك التي استمرت في شكل أو في آخر الى يومنا هذا وجلها يعود الى القرنين السابع عشر والثامن عشر.

استجابة الى الأمر الواقع تأقلم المسلمون مع التطورات السياسية وقبلوا بالتنوع والتعدد محاولين في ذلك التعامل مع المطلق الشامل في الخاص الموضعي. فنظروا الى المبدأ المطلق كما كان ينعكس ويتجسد في الدولة الموضعية الخاصة. فإن اصرار الجماعة المحلية على أن يطبق الحاكم الشريعة وهي مبدأ مطلق، مثال على ما ذكر. كذلك محاولة طالبي الحكم الحصول على شرعية مستقاة من الدين تمثل الزام الحكام الصغار المحليين بالمبادىء العامة المطلقة.

ويتجلى اتجاه رؤية المطلق في الموضعي في ظاهرة قبول الناس لحكام ليسوا منهم ولا من ديارهم. بل يتمتعون بصفة دينية. نجد مثلاً أهالي الفزان في ليبيا قبلوا وخضعوا للسنوسيين وتعاليمهم رغم أن هؤلاء أصلاً من الجزائر وليسوا من ليبيا. ويصحّ القول ذاته في الادريسي ونفوذه في عسير على الرغم من أنه من المغرب الأقصى، والمرغني كان من أهالي مكة إنما دعوته ونفوذه ظهرا في السودان. كذلك قبل العراقيون والاردنيون في هذا القرن حكم الهاشميين وهم أشراف من الحجاز.

إن الدولة المحلية التي أخذت شكل البلد ـ الدولة فيما بعد تمكنت من الاستمرار والتغلب على التأزمات المحلية والاقليمية، إنما الذي لم نستطع التغلب عليه فهو مجابهة العالم الأكبر المتغير والممتدة أوصاله نحوهم. فنظام الدولة الكبرى مثل السلطنة العثمانية من جهة والبلد ـ الدولة من جهة أخرى خضع للتدخل الخارجي من أوروبا في القرن التاسع عشر.

إن الدولة التقليدية في منطقتنا تخلفت عن تجديد ذاتها عندما فشلت في أن تقيم ما يسميه ابن خلدون علم العمران وما نسميه اليوم التنمية الانسانية والاقتصادية والعلمية. وبالتالي فقد ظهرت هوة بين الدولة كجهاز من جهة والمجتمع من جهة أخرى. ولم تعد الدولة مثلاً تجسد مطالب وحاجات المجتمع بل بالعكس أخذت في التضييق على الشعب واتباع سياسات استغلالية تمتص مادة الناس ولا تساعدهم على النمو والازدهار. وأصبحت الدولة في نظر المواطن عنصراً سلبياً تجنبه أسلم من التعاون معه. كما وأن الدولة اتجهت نحو تغذية ذاتها في المرحلة الثانية على حساب المجتمع فأحدث ذلك خللاً أساسياً في المجتمع ـ الدولة.

أما بعد مجيء الاستعمار واستغلاله لتلك المتناقضات التي قوضت صرح الدولة، فقد انتقل العقل المحرك من الأهالي الى الأجانب. وقد اتبع الاستعمار في معظم الحالات، ما عدا الجزائر، سياسة الحفاظ على الشكل أي الهيكل السياسي والرقعة الجغرافية، فهم قد قبلوا بنظام البلد ـ الدولة وبهيكل الدولة كما وجدوه فلم يلغوا النظام الملكي مثلاً ولم يجمعوا أو

يجزئوا البلدان التي خضعت لهم. وكان في هذه النزعة المحافظة على نظام البلد ـ الدولة تقوية للنظام هذا مما ساعد على استمراريته. على الرغم من ذلك فإن من نتائج حكم الاستعمار إضعاف السلالات القائمة التي حافظوا عليها شكلياً في عديد من الدول ما عدا ما نسميه اليوم دول الخليج الصغيرة. ومما لا شك فيه أن نتائج المرحلة الاستعمارية في منطقتنا كانت متنوعة أكثر مما نميل الى الاعتراف به أحياناً.

إن حفاظ الاستعمار على نظام البلد ـ الدولة لم يعف تلك البلدان والمستعمر ذاته من مواجهة قوى معارضة عنيفة تتمثل في النزعة الشمولية المطلقة إن في شكل الأصولية الدينية أو القومية العربية. لقد حاربت هذه القوى الاستعمار ليس فقط لفرضه سلطته بالقوة بل أيضاً لحفاظه على نظام الدولة المحلية. وأصبحت الدولة المحلية أي ما سميناه البلد ـ الدولة في نظر الأصوليين والقوميين العرب مرتبطة بنظام الاستعمار وكأنها صنيعته. وقد وجد هؤلاء في هذه الرابطة حجة يقوضون فيها أسس نظام البلد ـ الدولة وشرعيته.

لم يستطع دعاة الشمولية تحطيم نظام البلد ـ الدولة على الرغم من تحررهم من الأجنبي المستعمر. لعل ذلك يعود الى عراقة هذه الدولة وشرعية كيانها في أعين أهاليها. هناك سبب آخر يتجاهله أو يجهله أحياناً علماء الاجتماع وهو أن البنية تخلق الأسطورة أي أن قيام كيان معين يخلق قوى تتلاءم معه ويخلق تأقلماً ايديولوجياً عند الناس، فنحن نجد أن انتساب القوى الى الكيان القائم حصل حتى في دول حديثة وصنيعة الاستعمار في الهلال الخصيب فكيف لا في دول تعود الى القرن العاشر أو السابع عشر. إن هذه النظرة هي عكس ما يقوله الشموليون الذين يرون أن الكيان أو البنية صنيعة الأسطورة أي أن الايديولوجية هي التي تخلق الكيان.

إن علوم المجتمع تؤكد أهمية الكيان البنية في ظهور الايديولوجية، وتشدد علوم الاجتماع على أهمية ظهور قوى متأقلمة لها مصالح ناشئة في الكيان. هذا من جهة ومن جهة أخرى تنبهنا الى قوى العادة والتقليد. إن الجيل الذي ينشأ في ظل دولة كلبنان أو الكويت أو العراق يتصف بروح الانتماء والانتساب الى الكيان الذي نشأ فيه. كما وأنه يوجه حياته اليومية للتعامل معه، فهو يجد نفسه مضطراً للتعامل والتوجه الى أجهزة ذلك الكيان باستمرار من المهد الى اللحد.

اكبر شاهد على هذا التأقلم الوضع اللبناني. نجد هناك أن حرباً أهلية ضروساً على مدى خمس عشرة سنة متتالية لم تزعزع روح الانتماء الى الكيان اللبناني عند أحد من المتصارعين. فإن أحداً منهم لم يطلب خلال تلك المرحلة الوحدة مع سوريا أو أي دولة عربية أخرى رغم وجود روح القومية العربية في لبنان ورغم أن العدد الأكبر من المسلمين اللبنانيين وقياداتهم ظلوا معارضين لضمهم الى الدولة اللبنانية حتى أواخر الثلاثينات واستمر وجود شيء من هذه الروح حتى أواخر الأربعينات أيضاً.

إن الذي يدعو الى القلق عندنا أن الدعوة العربية في صيغتها الكلاسيكية أصرت على

التناقض بين الدولة العربية الموحدة والبلد ـ الدولة القائم من دون أن يكون في ذلـك مبرر أو فائدة لتحقيق الهدف القومي. فالوحدة العربيـة من شأنها أن تقـوم وتتقدم أكـثر إن هي بنيت عـلى أسس قائمـة ثابتـة غير متقلقلة أو واهيـة. ولذلـك نحن لا نجد في اشتـداد قوة البلد ـ الدولة حالياً ومناعته هزيمة للقومية العربية كما يدعي البعض بـل نجد بـالعكس تقدمـاً قوميـاً عربياً في ذلك وخطوة مهمة نحو التكامل العربي.

إن التقدم يتم في المجريين: المطلق والموضعي معاً، الاتجاه التوحيدي والاتجاه البلدي. إن الاصرار على التناقض بـين الاتجاهـين غير ضروري أو مفيـد في شيء إضافـة الى أنه سـوء فهم لتطور الدولة وطرق الاتحاد في عصرنا هذا. إن نمو الاتجاهين حالياً إن دل على شيء فعلى تخلف الصيغة الايديولوجية الكلاسيكيـة للقوميـة العربيـة وليس على تـراجع مسـيرة القوميـة العربية.

أخيراً أود أن ألفت النظر الى مسألة نظرية تثيرها هذه المعالجـة لنشوء البلد ـ الـدولة في الوطن العربي. المسألة تتعلق بماهية مبدأ الشرعية السياسية الـذي أبرزه العـالم الالماني مـاكس ڤيبر. فلقد حاولت تفهم نشوء الدول العربية بمنظار ڤيبر ولم يساعـدني ذلك عـلى التوصـل الى نتيجة واضحة. وقد حملني ذلك على التساؤل عما إذا كانت المدركات التي قدمها ڤيبر عموميـة الى درجة تضعف منها الفائدة.

مثالاً على ذلك قيام دولة الاباضية في عمان التي اقيمت عن سـابق تصور وتصميم عـلى أسس عقائدية دينية. فهل علينا أن نعتبر مثل تلك الـدولة نـظاماً قـائماً عـلى أساس الشرعيـة التقليدية لمجرد أن شرعية النظام مستقاة من الدين مثلها مثل أي نظام آخر قائم عـلى السلطة القبلية أو الوراثية؟ فلو نحن اعتبرنا هذا النـظام عقلانيـاً بالمعنى الڤيـبري فلا بـد أن يتعارض مثل هذا القول مع علمانية النظام العلماني، وإن نحن اعتبرناه نظاماً تقليدياً لتعارض قولنـا مع مبدأ الاختيار والتصميم المتجلي في قيام الـدولة الابـاضية. كـذلك لا يمكننـا أن نعتبر النـظام الاباضي «كاريزماتيـك» (الملتهم) لأن الرئيس ـ الامـام هنا مختـار من الناس وخـاضع لنـظام شكلي أي هناك شرع يتقيد به في سلوكه وإلا خلع من منصبه.

لكل هذه الأسباب نرى أن بحث نشـوء البلد ـ الدولـة في الوطن العـربي يدعـونا إلى إعادة النظر في النظرية الاجتـاعية التي تقـوم على أسـاس مبادىء فهم الشرعيـة كما عـرضها ماكس ڤيبر وأصبحت القاعدة في العلوم الاجتماعية ـ السياسية حديثاً.

الفصل الثاني

وافدة، متغربة، ولكنها باقية
تناقضات الدولة العربية القطرية

بهجت قرني(*)

توطئة

إن الدراسة النظامية للدولة العربية لا تزال دراسة ناشئة ولو ان عقد الثمانينات يشهد اهتمام التحليل السياسي بالدولة(1). ويتبين من مسح للأدبيات الموجودة في مفهوم موسع للدولة العربية، وجود مدخلين سائدين هما: السيكولوجيا السياسية (أي تشخص الدولة) والدين (أي دور الاسلام). فالسيكولوجيا السياسية في تشديدها على دور الزعيم أو «الرجل الكبير»(2) أدت الى صبغ الأحداث بصبغة رومانسية والى تصور التاريخ كنتاج لأفراد أقوياء. أما التشديد على دور الاسلام فهو جزء من ناموس الاستشراق الراسخ(3)، وهو دور أضحى الآن صناعة مزدهرة بعد أن أقامت إيران حكومة اسلامية(4) عن طريق حكم الآيات(5). وعلى

(*) مدير الدراسات العربية في جامعة مونتريال بكندا، ويعمل حالياً استاذاً زائراً في جامعة ايكس - فرنسا.

(1) P. Evans, D. Rueschemeyer and T.Skocpol, eds., *Bringing the State Back in* (New York: Cambridge University Press, 1985), and A. Kazancigil, ed., *L'Etat au pluriel* (Paris: Economica; UNESCO, 1985).

(2) M. Khadduri, *Arab Personalities in Politics* (Washington, D.C.: Middle East Institute, 1981), and Panayiotis G. Vatikiotis, *Nasser and his Generation* (London: Croom Helm; New York: St. Martin's Press, 1978).

(3) Edward Said, *Orientalism* (New York: Vintage Books, 1979), and A. Hussain, R.Olson and J. Qureshi, *Orientalism, Islam and Islamists* (Brattleboro: Amana Books, 1984).

(4) C. Bernard and Z. Khalilzad, *The Government of God* (New York: Columbia University Press, 1984).

(5) Shaul Bakhash, *The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution* (New York; Basic Books, 1984).

الرغم مما في هذين المدخلين من اختلافات، فإنهما يشتركان في تقليل دور العوامل والقوى الخارجية والتغاضي عنه، إن لم نقل استبعاده كلياً.

مع هذا، فلئن كانت الهيمنة قد كيّفت النشوء التاريخي للأقطار التي هي على الهامش الدولي ـ أي الاقطار العربية واقطار العالم الثالث ـ أفلا يكون الاستبعاد بالبداهة للعوامل الخارجية القوية خروجاً عن منهج البحث وعن جوهره معاً؟ وتالياً، فإن المدخل المتبع في هذا الفصل يشدد، لا على السيكولوجيا السياسية أو الاستشراق، بل على الاقتصاد السياسي(٦) لإثارة الاهتمام بالترابط المتبادل الوثيق بين الأهواء المتقلبة للمنظومة العالمية وبين القطرية (كشيء متميز عن معنى الأمة) للدولة العربية المعاصرة. لذا، ولغرض موازنة انحراف الأدبيات الميالة الى مصلحة المدخلين السيكولوجي والاستشراقي، سيفترض هنا أن العوامل الخارجية هي التي تسود في التعريف القطري للدول العربية.

ولشرح هذا الرأي قسّم هذا البحث الى ثلاثة أقسام. يتناول القسم الأول الرأي الخاص بسيادة العوامل الخارجية، ويناقش مشاكل التعريف القائمة في استخدام مفهوم الدولة، ويخصّص التعريف المستعمل هنا. ويحلّل القسم الثاني التضارب بين الثقافة السياسية الأصيلة الجذور (وهي القائمة على مفهوم «الشمول» سواء أكان إسلامياً أم عربياً) وبين الثقافة السياسية «الاجنبية» (وهي القائمة على المفهوم القطري). ويعرض هذا القسم بعض نتائج البحوث التجريبية في العلوم الاجتماعية، ثم يركّز على ظاهرة الدولة القطرية واستيراد الوطن العربي لها، وذلك من ناحيتي نشوئها واتساع رقعتها العالمية. ولتبيان التحديد الحاضر لحدود الدولة القطرية العربية، وكيف أنها ظاهرة صنعت في أوروبا (وهي مركز المنظومة الدولية الصاعدة في ذلك الحين) فقد جرى تتبّع ثلاث مراحل تاريخية: (أ) نشوء منظومة «وستفاليا» لسنة ١٦٤٨ وخصائصها. وهي المنظومة التي انهت حروب اوروبا الدينية، وبدأت بإقامة منظومة دولية تتألف من دول ذات سيادة، (ب) تقطيع أوصال الامبراطورية العثمانية وضمها الى المنظومة الاوروبية، (ج) ظهور نظام الانتداب وحلوله محلها، وما نتج عنه من نشوء الدول القطرية العربية.

ينتقل القسم الثالث من المستوى العالمي في التحليل الى المستوى القطري مع التشديد عليه: دراسة التوترات في المنطقة العربية، والناشئة عن توسيع النظام الاقليمي بين الدول. وقد جرت دراسة نمطين من التوترات الداخلية. الأول يتناول التوترات «ذات الخصوصية المعينة» والمتصلة بتحديد الحدود القطرية في مراحلها الاولى، ويتخذ السعودية في أواخر العشرينات كنموذج للدرس. والثاني يتناول التوترات التي تنشأ عند تأسيس الدولة، أي

---

(٦) L. Hollist, « An International Political Economy,» in: F. Tullis, ed., *International Economy Yearbook* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985); M. Staniland, *What is Political Economy ?* (New Haven, Conn.; London: Yale University Press, 1984), and S. Strange, ed., *Paths to International Political Economy* (London: Allen and Unwin, 1985).

منازعات الحدود بين الدول القطرية. وقد جرى عرض إقليمين فرعيين في الوطن العربي يقعان في منطقة الخليج.

اما خاتمة البحث، فتمسك بالخيوط معاً لتستخلص الدروس من المعلومات التاريخية، وذلك لإلقاء الضوء على المشهد السياسي الآخذ بالظهور في الوطن العربي. مثلاً، إن انشاء «دولة اسرائيل»، والتشديد المتزايد على الموارد الطبيعية (النفط، الماء) في السياسات القطرية، يزيدان من بروز القضايا الاقليمية بين الدول. وينتهي الفصل بإثارة سؤال ملحاح: إذا كانت السُنّة الدولية القطرية تفسّر أصل وجود الدولة القطرية العربية وتناقض هذا الوجود، فهل يكفي «الخارج» بذاته لتفسير رسوخ الدولة الحاضر و«انتصارها» المستمر؟

أولاً: الرأي المطروح ومشاكل التعريف

يؤكد التراث على مفهومين اساسيين فيما يتعلق بالتنظيم السياسي للأمة: الأول هو الاسلامية الكلية الشاملة ولازمتها الأمة. بيد أن القرن التاسع عشر شهد اضمحلال دار الاسلام، كما ان الخلافة ألغيت رسمياً كمؤسسة سياسية عام ١٩٢٤. أما العروبة بتشديدها على «أمة عربية واحدة من المحيط (الاطلسي) الى الخليج (العربي)» فقد كانت محاولة علمانية لمماشاة الانماط الاوروبية في التنظيم السياسي، وفي الوقت نفسه محاولة لاستنفاذ شيء من التراث. هذان المفهومان في التنظيم السياسي ـ وكذلك المحاولات الجارية «للتوفيق بينهما»[٧] ـ لا يزالان سائدين في الخطاب السياسي العربي.

على ان العلاقات العربية المعاصرة لا يسودها تحقيق وجود الأمة الاسلامية او الدولة العربية الواحدة، بل تسودها المناظرات الجدلية حول هاتين القضيتين. في هذه الاثناء اكتسبت الدول العربية القطرية (دون القومية Sub-national) ـ الجزائر، سوريا، ليبيا، الكويت أو السودان ـ شخصيات قانونية دولية آخذة بالرسوخ. وهذا جانب من اكثر الجوانب تجاهلاً وإهمالاً لتغلغل الأفكار السياسية الاوروبية في منظومة القيم العربية.

لماذا هذه الفجوة بين الكلام والواقع؟ إن الرأي المطروح في هذا الفصل يقول بأن الفجوة بين «القول» و«العمل» هي انعكاس للتناقض بين الثقافة السياسية المحلية الأصيلة الجذور (التي هي إما «شمولية» أو خصوصية ـ اثنية) وبين الثقافة السياسية النخبوية المستوردة التي تشدّد على الدولة القطرية نموذجاً. ومفهوم الدولة القطرية هذا هو ابتداع حديث نسبياً (عمره أقل من اربعة قرون) وهو نتيجة لظهور منظومة بين الدول الاوروبية منذ معاهدة «وستفاليا» عام ١٦٤٨. وجرى تعميم النموذج الاوروبي من خلال الاستعمار، ونظام

---

(٧) احمد الشيباني، القومية العربية في النظرية والتطبيق (١٩٨٠).

الانتداب في فترة ما بين الحربين وإزالة الاستعمار السياسي (لا الفكري) بعد الحرب العالمية الثانية. وتالياً، فإن تشكيل الدولة القطرية في الوطن العربي هو هجين وفي حالة انتقالية معاً، وهذان سببان من اسباب التوتر فيه. ومن مظاهر هذا التوتر الضغوط داخل الدول (إثنية أو دينية أو قبلية، وكردية أو بربرية أو زنجية) والنزاعات الاقليمية بين الدول، ان الدولة القطرية العربية، على كونها متوترة ومتناقضة، قد أخذت بالتطبيع بشكل متزايد حتى اصبحت هي الآية السائدة والنمط المتبع.

ولا يختلف تغلغل مفهوم الدولة القطرية في الوطن العربي، عما حدث في أجزاء اخرى من العالم الثالث. يقول علي مزروعي «إن أقسى أضحوكة فعلها الغرب على حساب افريقيا هي إنشاء سجنين متناقضين - أحدهما قطري بشكل راسخ وصلد، والآخر يمتد عبر القوميات بشكل لا يقاوم. الأول هو سجن الدولة ذات السيادة، وهو قلعة للسيادة السياسية العسكرية، والثاني هو سجن الرأسمالية، وهو يمتد عبر القوميات بشكل إلزامي ويهزأ باستمرار من مبدأ السيادة القطرية ذاته»[8].

وتتضح الفجوة، القائمة في الوطن العربي، بين انتصار الأفكار المستوردة ومقاومة الواقع المحلي، من الوصف التالي «للدولة» الاردنية. فالأردن (المعروف سابقاً باسم شرق الاردن تحت الانتداب البريطاني) «. . . كان يتميز بامتلاكه حدوداً مصطنعة جداً، ومصادر طبيعية فقيرة للغاية، وشعوراً متدنياً بالولاء المدني أسوأ مما هو عليه في أي قطر من أقطار الشرق الأوسط. . إن كثبانه الصحراوية غير ملائمة للزراعة، ولم يكتشف فيه من المعادن شيء. وكانت العقبة، مدينته الساحلية، غير متطورة كميناء كما ان عائديتها هي محل نزاع مع السعودية المجاورة. لذا كان لا بد لجميع المستوردات أن تأتي عن طريق مينائي حيفا أو تل أبيب الفلسطينيين أو عن طريق بيروت ودمشق منذ ١٩٤٨»[9].

إن هذا يثير حقاً مشكلة تعريف الدولة، لا في الوطن العربي فقط، بل بصورة عامة. فعلى الرغم من ان الدولة هي في الصميم من التحليل السياسي بصورة متزايدة، لم يتم بعد سنّ تعريف قياسي لها. لقد قام ماكيفر (Maciver) منذ عام ١٩٢٦ بالكشف عن سبعة استعمالات لمفهوم الدولة. ووجد جيسوب (Jessop) (١٩٨٢) ستة مفاهيم في الأدبيات الماركسية الكلاسيكية وحدها. ولهذا السبب، استطاع كلارك ودير (Clarck and Dear) عام ١٩٨٤ ان يزعما - بشكل مقبول - وجود ثماني عشرة نظرية مختلفة عن الدولة. أما تيتوس (Titus) فهو أكثرهم تثبيطاً[10]. فقد ادعى أنه شخّص وجود ١٤٥ تعريفاً منفصلاً للدولة. لذلك فإن الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية بعد أن عرضت شتى المداخل والتعاريف استنتجت تقول: «حالياً. . . إن النزاع وضيق أفق التفكير (بين المداخل) يحجبان الانسجام والبحث عن

---

(٨) Ali Mazrui, « Africa Entrapped,» in: H. Bull and A. Watson, eds., *The Expansion of International Society* (London: Oxford University Press, 1984), p. 290.

(٩) Dankwart Alexander Rustow, *Middle Eastern Political Systems* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1971), pp. 53-54.

(١٠) انظر مقاله في: *American Political Science Review* (1931).

قواسم مشتركة، وبالنتيجة، فإن من المستحيل تقديم تعريف موحد للدولة يكون مرضياً حتى لأغلبية المهتمين جدياً بالمشكلة»[١١].

تعكس الخلافات الرئيسية في تعريف الدولة الخط االفاصل بين شتى المدارس الفكرية في النظرية السياسية. ومنها مدرستان هما نظرية الحقوق، والثانية نظرية السلطة في السياسة. وكمثل على المدرسة الأولى، عرّف هيغل الدولة باعتبارها «واقع الفكرة الاخلاقية». وكمثل على المدرسة الثانية عرّف ڤيبر الدولة باعتبارها المنظمة التي «تحتكر العنف المشروع في إقليم معين»[١٢]. ومع ان البعد الدولي لم يذكر، فإن المقوّم المهمّ في التعريف، وهو الحدود الاقليمية، جرى التشديد عليه.

لذلك، فالدولة تعرّف في هذا الفصل بأنها مؤسسة لسلطة سياسية منظمة في إقليم معترف به. ولذا، فالإقليمية جزء لا يتجزأ من مفهوم الدولة. ولكن قد يعترض معترض فيقول: ألم يكن للمجتمعات التي لا دولة لها حدود اقليمية؟ وهذا اعتراض صحيح. ويبدو أن دي لا براديل (De la Pradelle)، وهو يكتب عن القانون الدولي يوافق على ذلك، فقد قال «إن السمة البارزة لمفهوم الحدود هي قبولها العام»[١٣]. على أن ربط المجتمعات التي لا دولة لها بمكانٍ أو موضع يمكن ان يكون أمراً خاصاً بها، وتكون علاقته بمناطق ذات حدود أقل من علاقته بالسمات المتفرقة للمحيط مثل: مصادر المياه، أو ثمار تطرحها الريح، أو المراعي. سنرى فيما بعد، في هذا البحث، هذا الاختلاف الرئيسي بين مفهومي «اللادولة» و«الدولة القطرية» والمتعلقين بالاقليم والحدود، وذلك في النزاع بين «الإخوان» وآل سعود، إبّان تشكيل الدولة السعودية المعاصرة في أواخر العشرينات. والاعتراف الدولي لم يقرّ إلا بالمفهوم الثاني.

هذا الاعتراف، أي السيادة، (تشخيص السيطرة القانونية الكلية في مجتمعٍ ما)، هو مقوِّم اساسي آخر في تعريف الدولة القومية الحديثة. وقد ربط جون أوستن ـ احد فلاسفة القرن التاسع عشر ومن أساطين مفهوم سيادة الدولة ـ تعريفه للقانون، ولمفهوم الدولة ضمناً، بمفهوم السيادة. وهو يرى أن القانون الوضعي، الذي تقوم عليه الانماط الحكومية، لا يمكن أن يوجد إلا مقترناً بمحلٍ مقرِّر للقوة والسلطة النهائية. هنا، إذاً، ترتبط مفاهيم «الاقليم» و«السيادة» و«الدولة»، أو الحكومة القانونية والمعترف بها كما كان يسميها أوستن[١٤]. وعند هذا المستوى القانوني في تعريف الدولة، وصلنا الى صميم استيراد الأفكار الأوروبية من لدن أقطار الهامش الدولي.

(١١) M. Fried, « State: The Institution,» in: *International Encyclopedia of the Social Sciences,* edited by David L. Sills, 17 vols. (New York: Macmillan; Free Press, 1968), vol. 15, pp. 143-150.

(١٢) *A Dictionary of Political Thought,* edited by R. Scruton (London: Macmillan Reference Books, 1982), pp. 446-447.

(١٣) P. de la Pradelle, *De la frontière: Etude de droit international* (Paris: Editions internationales, 1982), p. 9.

(١٤) Fried, «State: The Institution,» pp. 143-150.

ثانياً: الصــدام بـين الثقــافــة الأصيلة الجذور والثقافة السياسية الأجنبية

عند عرض دساتير الاقطار العربية، يتضح وجود إصرار صريح على وصف الدولة بأنها إسلامية و/أو عربية، ولا يتغير هذا الوصف، سواء أكانت الدولة «معتدلة» ام «راديكالية» في الايديولوجية السياسية. وهكذا فإن السعودية ـ التي ليس لديها دستور مكتوب حتى الآن ـ قد ألّفت لجنة من ثمانية أعضاء لوضع «نظام أساسي للحكم» من مائتي مادة يقوم كلياً على المبادىء الاسلامية. والملك يحكم، في هذه الاثناء، وفق الشريعة. من جهة أخرى اعلنت ليبيا في مؤتمر الشعب العام المنعقد في سبها (٢ الى ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٧) عن التزامها بتحقيق الوحدة العربية ـ وعن أن «القرآن الكريم هو الشريعة الاجتماعية» للبلاد. وحتى مصر التي كانت لها الريادة في العلمانية والاقتداء بالحياة الاوروبية في أواخر القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر، وكان لها كذلك الامتياز المشكوك فيه بالتوقيع على أول اتفاقية سلام مع اسرائيل، قد جعلت دستورها يعلن ان «نظامها يقوم على تراث البلاد التاريخي وروح الاسلام. إن الشعب المصري هو جزء من الأمة العربية ويعمل على تحقيق وحدة عربية كاملة.. والشريعة الاسلامية هي المصدر الاساسي للتشريع».

فلماذا هذا الاصرار المقدس على الفكرة الدينية والقومية الشاملة في وجه التصرف السياسي المتضارب في العلاقات العربية؟ نجد جواباً على ذلك في سيادة الفكرة الدينية والقومية الشاملة على صعيد الأصول الجذرية الشعبية، ومن هنا محاولة الأنظمة المختلفة في أن تقتبس هذا «المطمح» في متونها السياسية الرسمية. يؤيد هذا الاستنتاج، ما أظهرته استقراءات تجريبية حديثة للثقافة السياسية الأهلية، ولا سيما ذلك الصنف من هذه الثقافة المتعلق بالعروبة.

لم يقع الاختيار على هذه الدراسات بسبب كمالها بل بسبب تطبيقها الرائد لأساليب العلوم الاجتماعية (مثل تحليل المحتوى وبحوث الاستقراء) لقياس درجة الثقافة السياسية العربية في التاريخ الحديث والوقت الراهن معاً. لذا، وعلى الرغم من المتاعب المنهجية المعتادة الخاصة بتطبيق مثل هذه الاساليب في «العالم غير الغربي»، فإن نتائج هذه البحوث تظل مفيدة كمؤشرات على حالة الثقافة السياسية الاهلية بشأن موضوع الوحدة (كنظير للدولة القطرية). لقد اجرى فريقان من الباحثين عملهما في أواخر السبعينات ونشرا نتائجهما عام ١٩٨٠[١٥].

قام السيد ياسين وفريقه بتحليل محتوى بعض الكتابات العربية التاريخية لغرض ابراز مفهوم الوحدة خلال اربع مراحل زمنية: (أ) مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى؛ (ب) مرحلة ما بين الحربين؛ (ج) مرحلة العقدين ١٩٤٥ ـ ١٩٦٥؛ و(د) مرحلة ما بعد عام

---

(١٥) السيد يسين، تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، وسعدالدين ابراهيم، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

١٩٦٧ . ودون الدخول في تفاصيل التحليلات، ينبغي أن نشدد على نتيجتين، وما رافقهما من تنويعات عبر الزمن وذلك فيما يتعلق بما يعنينا هنا.

النتيجة الأولى، هي العلاقة بين الأمة العربية والأمة الاسلامية، أو بين العروبة والاسلام. وهكذا، ففي حين كانت الكتابات الأولى عن الوحدة العربية إما مبهمة بشأن هذه العلاقة، أو تنحو الى التشديد على البعد الديني، فإن التحليلات المتأخرة (مثل الحصري) كانت تنحو نحو نهج علماني متزايد. لهذا فإنها تناولت الاسلام، لا كأساس ثيوقراطي للأمة العربية، بل باعتباره مكونها الثقافي الأساسي. أكد أمين الريحاني، مثلاً، عام ١٩٣٨ على أن العرب تجاوزوا زمنياً كلًا من المسيحية والاسلام، وقال إن العروبة تأتي أولاً وقبل كل شيء. وبعد عام من ذلك، سار سامي شوكت، مدير المعارف في العراق، على الاتجاه نفسه فشدد على حضارة العرب قبل الاسلام. وكان علي ناصر ـ الرئيس اليمني السابق ـ أكثر صراحة حينما قال «إن الإلحاد الديني غير مهم نسبياً، أما إنكار العروبة فجرم».

والتنويع الثاني في النتائج عبر الزمن، يتعلق بالأولويات التي شددت عليها الكتابات المختلفة. ففي حين كان على رأس قائمة الأولويات في الفترتين الزمنيتين (أ) و (ب) موضوع «المبرر المنطقي للوحدة» (٣٢ بالمائة و ٢٧,٩ بالمائة على التوالي)، نجد في الفترتين التاليتين (ج) و (د) أن موضوع «العقبات على طريق الوحدة» يحتل المقام الأول (٢٠ بالمائة و ٤٩ بالمائة على التوالي). فهل يعكس هذا التركيز المتزايد على «العقبات نحو الوحدة» إدراكاً من الكتاب بالتصاعد المتنامي لمفهوم الدولة القومية ومنطقها (Raison d'état) كنهج للاتباع؟

الواقع ان مشروع البحث الثاني[١٦]، الذي استقرأ الثقافة السياسية العربية عن قضية الوحدة، قد أجري في فترة انحسار التفكير القومي العربي والأزمة المتفاقمة في المنظومة العربية ذات الصلة بزيارة السادات للقدس، واتفاقات كامب ديفيد، وعقد مصر معاهدة سلام منفصلة مع اسرائيل. ففي حين تتبّع ياسين نشوء الأفكار القومية عبر الزمن، نحا إبراهيم الى قياس درجة وجودها **عند نقطة زمنية محددة**، أي منذ ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩ . وتالياً فإن أسلوب البحث الذي فضله لم يكن تحليل المحتوى بل البحث الاستقرائي. لذا، جمع المشروع حوالى مائتين من علماء الاجتماع العرب قاموا باستطلاع وتحليل عيّنة من ستة آلاف شخص من فئات اجتماعية مختلفة في عشرة أقطار عربية. تضم هذه الأقطار ثلثي مجموع السكان في الوطن العربي، وتحوي شتى مناطقه الفرعية من الهلال الخصيب الى شمالي افريقيا. فماذا تقول النتائج؟

على الرغم من الحملات العدائية التي شنّتها وسائل الاعلام الجماهيرية بين مصر وبقية الأقطار العربية، والبلبلة الايديولوجية السائدة في المنطقة، اعتقد ٧٨,٥ بالمائة من الذين جرى استطلاع آرائهم بوجود كيان عربي، واعتقد ما لا يقل عن ٧٧,٩ بالمائة بأن هذا

---

(١٦) ابراهيم، المصدر نفسه.

الكيان العربي يؤلف أمة واحدة (مع ٥٣ بالمائة من هذه النسبة يعتقدون بأن هذه الأمة مقسمة في الوقت الحاضر بحدود اصطناعية). وماذا بشأن إزالة هذه الحدود «الاصطناعية» والسعي الى بلوغ حالة الدولة القومية الشاملة؟ اعتقد ٢٤,٩ بالمائة فقط بأن مضار مثل هذا المشروع تفوق فوائده، في حين اعتقد ٣٣,٤ بالمائة بأن الموازنة بين المضار والفوائد متعادلة، واعتقد ٤١,٩ بالمائة بأن الفوائد تفوق المضار. وجاءت نتيجة الاستقراء الأخيرة ساطعة ومؤكدة حين سُئل أفراد العيّنة عن آثار الوحدة عليهم كأفراد. رأى ما يناهز ٦٩,١ بالمائة أنها ستكون آثارا نافعة (قياسا على ٢٦,٨ بالمائة رأوا انها ستكون ضارة)، ورأى ٨١,٧ بالمائة انها ستكون حتى أكثر نفعاً لأولادهم (قياساً على ١٤,٥ بالمائة فقط رأوا انها ستكون ضارة). إن الوحدة العربية، إذاً هي موجة المستقبل، ليس فقط من وجهة نظر سياسية تجريدية أو رمزية بل من وجهة نظر شخصية عملية معاشة يومياً. فلماذا إذاً لا تتحقق الوحدة؟

هناك بالطبع عدد من العقبات: اعتقد ٤٨,٥ بالمائة من العيّنة أن أهم العقبات هي تلك التي تفرضها قوى خارجية: وأنحى ٣٢,٥ بالمائة باللائمة على بعض الزعماء العرب، وعزا ١٣,٩ بالمائة الفشل في تحقيق الوحدة الى انعدام الادراك السياسي لدى عديد من العرب، وعزاه ٤,٩ بالمائة الى عدم استعداد بعض الشعوب العربية. لعل هذا يفسر السبب لماذا رغب ما يزيد قليلاً عن الثلث (أو ٣٦,٤ بالمائة) من الذين سئلوا بتحقيق الوحدة في الأمد القصير (مثلاً خمس سنوات) في حين هدف ٤٠,٨ بالمائة الى تحقيقها خلال عشر سنوات وتصور ٢٢,٨ بالمائة أمداً أطول لها: عشرون عاماً. أما المدهش فهو أن ٢١,٥ بالمائة فقط يعتقدون أن الهدف ينبغي ان يكون دولة واحدة ذات حكومة مركزية؛ في حين فضّلت الأغلبية (٥٧,٣ بالمائة) حكومة اتحادية تقوم على سياسة خارجية وعسكرية مشتركة وترك الشؤون الداخلية الى اختصاص الوحدات الفدرالية.

ألعل هذا هو الوسط الذهبي بين «الرجوع الى التاريخ» الخاص بـ «أمة عربية واحدة» وبين الواقع اليومي القائم على منطق الدولة القطرية؟ وهل يكشف التشديد على العقبات الخارجية أمام الوحدة عن وعي بالثقل التاريخي للخارج في صياغة المنظومة الحاضرة بين الدول العربية؟ إن هذا يقودنا الى أثر المنظومة العالمية على نشوء الدولة القطرية العربية.

١ ـ الدولة القطرية العربية: ظاهرة صنعت في أوروبا

يمكن القول باقتضاب تام وتلخيص مركّز، ان المنظومة الحاضرة القائمة على الدولة القطرية في الوطن العربي هي جزء من عملية دولية، أو من توسع في المجتمع الدولي[١٧] أو من تصدع عالمي[١٨]. إن هذا النظام العالمي بين الدول، مع انتشاره المتزايد على وجه البسيطة حالياً، إنما يعود تاريخه الى ما يزيد عن ثلاثة قرون فقط، وبالضبط الى معاهدة «وستفاليا»

(١٧) Bull and Watson, *The Expansion of International Society.*
(١٨) L.S. Stavrianos, *Global Rift* (New York: William Morrow and Co., 1981).

سنة ١٦٤٨ التي أنهت حرب الثلاثين سنة في أوروبا الإقطاعية وأقرت الدولة القومية باعتبارها حجر الأساس في نظام عالمي متصاعد. هذا النظام فيما بين الدول لما بعد «وستفاليا»، إنما جاء في أعقاب ما لا يقل عن سبعة أنظمة لما قبل العالم الحديث(١٩) والمتمثلة بالامبراطوريات القديمة في الشرقين الأدنى والأوسط، والامبراطورية الصينية، وممالك الهند القديمة، ومنظومة دول المدن اليونانية، والامبراطوريتين الرومانية والبيزنطية، والمنظومة السياسية والدبلوماسية لإيطاليا عهد النهضة.

ثمة جدل في أوساط المؤرخين الدوليين حول نشوء المنظومة الحديثة القائمة على الدول وحدودها الإقليمية. يقول البعض(٢٠) إنها نشأت قبل معاهدة «وستفاليا» ويقول آخرون(٢١) إنها نشأت بعد ذلك. ويمكننا القول، دون الدخول في تفاصيل هذا النقاش، انه حتى إذا كان جنين ذلك النظام يسبق «وستفاليا» في تاريخه، فإن النظام الدولي الجديد قد بلغ النضج بعد تلك المعاهدة. يدعم هذا الرأي ما حدث من تحول في التركيز الجاري في جهاز السنن الذي هو في صلب أي نظام سياسي: القانون.

إن ما يسمى بالقانون الدولي(٢٢) شهد تحولاً بعد «وستفاليا»: من نظرية طبيعية الى نظرية وضعية في السنن القانونية. مثلاً كشف غروتيوس (Grotius) وهو يكتب في بداية القرن السابع عشر، أن قواعد القانون الدولي كانت متشابهة في أي مجتمع مسيحي كان الإنجيل و«الداعي الشرعي» فيه (بهذا التسلسل من الأهمية) هما المصدران الحقيقيان للحق والباطل. ولكن فاتل (Vattel) وهو يكتب في القرن الثامن عشر، حمل مفهوماً مختلفاً تماماً عن المجتمع الدولي وعن القانون الدولي أقرب الى السنن الدولية في الوقت الحاضر. يبدأ فاتل (Vattel) لا بجمهورية أوروبا المسيحية الواحدة، التي هي الآن جزء من التاريخ، بل بالدولة القومية فيقول: «إن الأمم والدول هي أجسام سياسية، مجتمعات من الناس الذين اتحدوا وجمعوا قواهم لغرض الحفاظ على رفاههم وأمنهم المتبادلين فيما بينهم. مثل هذا المجتمع له شؤونه ومصالحه: إنه يتداول ويتخذ القرارات بالاشتراك، فيصبح بذلك شخصاً معنوياً يملك فهماً وإرادة خاصين به، وقابلاً لوجود الالتزامات والحقوق معاً»(٢٣).

وهذا تجسيد لسنّة «منطق الدولة» في أجلى أشكالها على الصعيد الدولي. ولم يقم رجال

---

(١٩) A. Bozeman, *Politics and Culture in International History* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1960); K.J. Holsti, *International Politics: A Framework for Analysis* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, [1967]), and F.S Northedge, *The International Political System* (London: Faber and Faber, 1976).

(٢٠) Bozeman, Ibid.

(٢١) Francis Harry Hinsley, *Power and the Pursuit of Peace: Theory and Practice in the History of Relations between States* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1963).

(٢٢) R. Falk, F. Kratochwil and S. Mendlowitz, eds., *International Law: A Contemporary Perspective* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985).

(٢٣) Northedge, *The International Political System*, p. 61.

القانون الدولي اللاحقون إلا بتفصيل هذه الفكرة، لتأكيد الأساس القانوني لمنظومة ما بين الدول الحالية: سيادة الدولة والاقليمية والمساواة.

والخلاصة أن المنظومة الدولية الحالية التي بدأت بمعاهدة «وستفاليا» إنما تطورت خلال عملية طويلة منذ القرن السابع عشر حتى أواسط القرن الثامن عشر. أما في بداية القرن السابع عشر «فقد بدأت المنظومة الحديثة تأخذ شكلها حين باشر حكام أوروبا ينظرون الى مهمتهم على أنها مادية وأرضية في جوهرها، وليست دينية، أو بعبارة أخرى على أنها إدارة لشؤون الدولة العلمانية: وكلها ليست من صلاحية الله، بل من صلاحية قيصر. وبحلول القرن الثامن عشر، جاء قبول اوروبا بأنها لم تعد دولة واحدة يجب ان يتم الدفاع عن مصالحها ورفاهيتها ضد الكفار من قبل عاهلها وشعبها على السواء، بل انها مجموعة من كيانات منفصلة ذات مصالح تنفرد بها كل واحدة منها. وجرى اعتبار هذه الكيانات على أنها تشترك مع بعضها بمبادىء القانون والأخلاق التي تعكس الصورة القديمة لوحدة الكل، ولكن عليها من وقت لآخر أن تتيح المجال للضرورات الأكبر الخاصة بالدولة ذات السيادة»[٢٤].

هذه المنظومة الأوروبية التي نشأت في أوروبا وكانت خاصة بها، أمست فيما بعد تعم أرجاء العالم. حدث ذلك في المنطقة العربية بمراحل متلاحقة: اختيار الامبراطورية العثمانية كطرف في توازن القوى الأوروبي في القرن التاسع عشر؛ تجزئة هذه الامبراطورية ذاتها، وحلول نظام الانتداب محلها خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها؛ النظام العربي الحاضر فيما بين الدول في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهو الذي كان قد صاغه نظام الانتداب.

٢ ـ استيعاب الامبراطورية العثمانية في المنظومة الأوروبية

مع أن الامبراطورية العثمانية كانت، من القرن الرابع عشر حتى القرن التاسع عشر، تحتل ما بين ربع وثلث القارة الأوروبية وتسيطر عليه وتديره، إلّا أنها كانت في أوروبا ولم تكن جزءاً منها. والحق أن الصلة بين العثمانيين وأوروبا الحديثة كانت تمثل صداماً بين ثقافتين سياسيتين متضاربتين. ذلك أن «الفكرة الأوروبية الحديثة عن الدولة ـ الكيان المحدد اقليمياً بمعزل عن الحاكم أو السلالة والمنظم وفق قواعد من صنع الانسان ـ كانت فكرة غريبة عن النظرية السياسية الاسلامية. فالنظريات العثمانية عن الدولة والحكومة مستمدة من المفهوم الاسلامي القائل بأن الله هو مصدر السلطة كلها والقانون، وأن الحكومة إنما توجد لتمكين أمة المسلمين من أداء واجباتها نحو الله. إن الأمة، وليس الدولة، هي الإطار والركيزة في النظرية السياسية الإسلامية وهي تتجاوز جميع الحدود»[٢٥].

وهكذا فالسياسة الاسلامية تمثل «دار الاسلام»، في حين تمثل الكيانات السياسية غير المسلمة «دار الحرب». ولا يمكن ان تقوم بين الاثنين مساواة في السيادة كما ينظر القانون الدولي في أوروبا، ولا يوجد بينهما إلا ذلك المجال الذي يتراوح بين الجهاد والهدنة المؤقتة.

تمكنت اسطنبول من ممارسة مثل هذا النمط من العلاقات عندما كانت قوية عسكرياً بما فيه الكفاية لدعم صيغتها للمجتمع الدولي، ولكن «ما ان وهن الجبروت العسكري العثماني،

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٢٥) Thomas Naff and Ruth C. Matson, eds., *Water in the Middle East: Conflict or Cooperation?* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1984), p. 143.

وظهرت التحديات على حدود الامبراطورية في آسيا وفي البلقان وفي الشمال، حتى انغلقت الفئة الحاكمة في الامبراطورية على نفسها، وأخذت تساير النفوذ الديني المحافظ الذي غالباً ما كان يتاخم التعصب. وأخذ الفساد والفئات التي لا تعرف سوى خدمة مصالحها الذاتية تفتك بالنظام الذي كان قد انتج زعماء الماضي العظام، في حين استمر الشعور العثماني بالتفوق الاخلاقي في خنق حب الاستطلاع بشأن أوروبا، ومجتمعاتها وحكوماتها ودياناتها»[٢٦].

وهكذا ابتدأ تيار التنازلات العثمانية وتكاثر، وكان في الابتداء متحفظاً وغير مقصود، ولكنه توسع واصبح من الأساسيات ومفروضاً بشكل متزايد. ومع أن الحكام العثمانيين كانوا يحملون مشاعر اسلامية متعالية على «الكفار» ولكنهم ما فتئوا ينـدغمون بصورة متزايدة في نظام الدولة الأوروبي، ومن هنا جاء اعترافهم وقبولهم بمبادىء ذلك النظام السائد بين الدول الأوروبية: المساواة في السيادة؛ المقابلة بالمثل في العلاقات: الأعراف الدبلوماسية الأوروبية؛ بعض نقاط القانون الدولي الأوروبي مثل امتداد صلاحية الدولة الى خارج إقليمها، و«قانون الأمم»، وبذلك تقوضت الحواجز الايديولوجية الضخمة القائمة أمام اندماجها في نمط المنظومة الأوروبية السائد وأمام ممارسة قواعد اللعبة ذات الأصل الاجنبي. كان لهذه القواعد أن تنقلب ضد بقاء الامبراطورية ذاتها «... فقد تراخت الرابطة بالتقاليد بصورة دائمة، وتزعزعت المؤسسات القديمة من الأساس، واكتسبت فكرة الاصلاح ذاتها قوة دفع لا تتوقف في الأوساط الحاكمة العثمانية. وكان من أهم التغييرات ظهور موقف أكثر ميلاً نحو الحضارة الأوروبية لدى العثمانيين المتنفذين. وإذ أخذ الرحالة الأوروبيون يتجولون في الامبراطورية باستمرار، والجاليات الأوروبية تنتشر بسرعة، وإذ أخذ كذلك عدد البعثات العثمانية الخاصة الى العواصم الأوروبية يتزايد في الوقت ذاته، فقد قاد المسؤولون العثمانيون الذين يتجهونُ بانظارهم نحو الغرب ـ وهم قلة عدداً ولكنهم متنفذون ـ قادوا الامبراطورية وبصورة غير مقصودة في الغالب نحو المنظومة الدولية الأوروبية. وإذ لم يكن لدى الامبراطورية العثمانية تمثيل دبلوماسي دائم في أوروبا فقد جاءت اوروبا بنظامها الى «الباب العالي». وألح المبعوثون الأوروبيون المقيمون في اسطنبول على إرشاد الباب العالي في أمور البروتوكول الأوروبي وشكلياته اللطيفة. أما القديرون منهم، فقد نجحوا في أن يجعلوا من العثمانيين أدوات لخدمة السياسة الخارجية لدولهم في أوروبا الشرقية»[٢٧].

وشهد عام ١٧٨٩ استيلاء روسيا على القرم، أول جزء من الاقليم الاسلامي تأخذه دولة مسيحية. وبدأت الامبراطورية، وهي غير قادرة على ايقاف التفكك في أوصالها، بدأت في عهد السلطان سليم الثالث تسعى بشكل متزايد لايجاد حلفاء أوروبيين، فكان أول حلف مع غوستاف الثالث (في أعقاب هجومه على روسيا) في تموز/يوليو ١٧٨٩. ولكن السويديين، خلافاً لمعاهدتهم مع العثمانيين وحتى دون الاشارة اليها، وقّعوا سلاماً من جانب واحد مع روسيا بعد سنة واحدة (تموز/يوليو ١٧٩٠). قال سليم الثالث لوزيره وقد أصيب بخيبة أمل كبيرة «هذه حالة مضرة.. إن الكفار لا يعوّل عليهم أبداً». وحاول السلطان أن يتغلب على جهله بسياسة الأمر الواقع الأوروبية بمزيد من الاندغام في المنظومة، وكانت آية ذلك بشأن الدبلوماسية تأسيس سفارات عثمانية في باريس ولندن وفيينا وبرلين.

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٥٥.

يبين المثال الآتي، العمق العظيم للاستيعاب العثماني للسنن الأساسية لمنظومة ما بين الدول الأوروبية على حساب المنطق الاسلامي السابق. ففي ١٧٩٩ أخبر الوزير الأعظم السلطان سليم الثالث بأن أسطولاً من السفن الحربية الروسية قد عبر المضايق دون أن يعلن عن ذلك، فعلق السلطان على ذلك قائلاً «أيها الوزير، ينبغي على الرئيس أفندي أن يهتبل هذه الفرصة لتذكير الترجمان الروسي بطريقة ودية بقواعد السلوك الدولية وبأسباب المواد الواردة في المعاهدة (مع روسيا) التي تحكم هذا الأمر. إن من المناقض لسنن القانون الدولي أن يدخل أسطول حربي ميناءً أجنبياً بدون تبليغ مسبق وبدون تبيان عدد البواخر»[٢٨].

وبقيام الحملة الفرنسية على مصر وبروز نابليون انضم الباب العالي بشكل فعال الى الحلف القارّي ضد فرنسا ليصبح بذلك واقعياً أول عضو غير غربي في شبكة الأحلاف الأوروبية، والعضو الوحيد من هذا النوع فيها.

ولكن، وكما ذكر سابقاً، لم يكن الاستيعاب مقتصراً على علاقات الامبراطورية الخارجية. ففي إبّان عملية الاصلاحات الداخلية التي أرادت الامبراطورية منها ان تساير التحديات الخارجية وتتغلب عليها، كانت الأفكار والمؤسسات والأنظمة الأوروبية تقوم مقام النموذج الذي يقتدى به من أجل التغيير. وهكذا ففي حوالى منتصف القرن التاسع عشر جرت أَوْرَبَةُ المستويات العليا السياسية والاجتماعية في الامبراطورية، فضلاً عن الادارة والتعليم، لغة وأفكاراً وطرقاً. وبذلك فإن الحاجز الأخير أمام ابتلاع أوروبا للامبراطورية قد سقط أخيراً ونهائياً.

أما بقية الحكاية ـ من تحدي محمد علي الكبير الى مجيء نظام الانتداب ـ فهي معروفة جيداً. وهذا النظام يقتضي ان يعالج الآن لكي تتم قصة انتشار المنظومة الأوروبية في أرجاء العالم وغرس قواعدها في قلب الاسلام: أي الوطن العربي.

٣ ـ نظام الانتداب

لا حاجة هنا لتفصيل قصة العلاقات المثلثة الأطراف بين الدول الأوروبية والامبراطورية العثمانية والعرب خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها. يكفي أن نقول إن احداثاً من النوع الذي يصنع التاريخ كاتفاقية سايكس ـ بيكو في ١٩١٦ ووعد بلفور في ١٩١٧ ونظام الانتداب في ١٩٢٠ كان لها سمتان مشتركتان في ما يتعلق بموضوعنا: إنها أكملت تفكيك الامبراطورية العثمانية، وغرست بذور التجزئة في الدولة العربية التي كان يُظن ذات يوم أنها ممكنة الظهور.

قسمت اتفاقية سايكس ـ بيكو أكثر الممتلكات العثمانية الى مناطق نفوذ بريطانية وفرنسية. وواصل وعد بلفور السير على ناموس التجزئة، كما ضمن ألّا تكون الدولة القطرية

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

في فلسطين، التي ستظهر للوجود، دولة عربية. أما نظام الانتداب فقد جاء ليثبّت أن العرب غير مستعدين حتى لأن تكون لهم دول قطرية مصغرة جداً، وأن الآخرين (أي بريطانيا وفرنسا) سيقررون لهم توقيتاً مثل هذا التنظيم السياسي وشكله. لقد تحدثت المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم عن «شعوب ليست قادرة بعد على الوقوف على قدمها»، والذين «يؤلف رفاههم وتطويرهم أمانة مقدسة في عنق الحضارة»، وبالتالي «ينبغي أن يعهد إرشاد مثل هذه الشعوب الى أمم متقدمة... بصفتها منتدبة نيابة عن العصبة». ثمة عزاء واحد بسيط للعرب المعنيين، فهم يكونون جزءاً من الفئة (أ) حيث جاءت التسوية الاستعمارية لسنة ١٩١٩ لتحدد، من الناحية الفعلية، ثلاث فئات من الشعوب المحكومة: شعوب (أ) من سكان الشرق الأوسط (فلسطين، شرق الأردن، العراق، سوريا ولبنان) الذين اعتبروا «متحضرين» ولكنهم ليسوا بعد مستعدين للاستقلال. تقدم الدول المنتدبة لهؤلاء المشورة والمعونة الاداريتين، أما بالنسبة الى العراق وسوريا فإنها «تسهل التطور المتدرج» لهذه الأقاليم كـ«دول مستقلة». ثم توضع دساتير خلال ثلاث سنين حتى تكون هذه الأقاليم قادرة «على الوقوف على قدمها لوحدها». وخصص الانتداب من فئة (ب) الى الشعوب القبلية في افريقيا الاستوائية التي قد تتطلب عدداً غير محدود من السنين، أو عقود السنين، من التقدم السياسي والاقتصادي تحت إرشاد أوروبي. أما الصنف الأخير (ج)، فقد خصص لـ«شعوب المحيط الهادىء البدائية» و«الهوتنتوت» من سكان جنوب غرب افريقيا الذين يحتمل ان يظلوا رعايا تابعين لأوروبا، على الأقل لمدة قرون إن لم يكن إلى الأبد[٢٩]. فما هو الاختلاف إذاً بين صيغة الانتداب وبين الوثاق الاستعماري الصريح القديم؟

ينبغي عدم اعتبار السؤال كرصف للكلام: إن المدرسة المثالية التقليدية في التاريخ، وهي لا تزال ذات نفوذ في عدد من الأوساط، اعتبرت تشريع نظام الانتداب ظفراً للدولية على القومية، وانتصاراً لأفكار وودرو ولسن. وأفكار الثورة الروسية لسنة ١٩١٧، لا سيما تقرير المصير. لذا جرى تثبيت نظام الانتداب كمحطة في منتصف الطريق نحو وجهة مقصودة محددة مسبقاً، كما كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالشعار الخلاب (أي تقرير المصير) بحيث ان الانكليز والفرنسيين لم يقبلوا به إلا باحتراس شديد. ولعل الربط بين نظام الانتداب وتقرير المصير كان نية البعض حقاً. ألم تؤلف لجنة دائمة للانتداب في شباط/فبراير ١٩٢١ كوكالة سياسية مساعدة تابعة لعصبة الأمم؟ ألم تلزم الحكومات في أقاليم الانتداب بتقديم تقارير سنوية الى اللجنة، لكي تتمكن هذه من إبلاغ مجلس العصبة عن تطبيق شروط الانتدابات وهل يتم ذلك بدقة تامة أم لا؟ ألم تسمع آراء وفود تمثل أهالي الأقاليم المختلفة، ويستدعى الحكام وكبار المسؤولين لتوجيه الأسئلة إليهم؟ كل هذا صحيح.

ولكن هذا هو الجانب الشكلي لنظام الانتداب، أي جانب الأعمال الكتابية. أما النفوذ الفعال والحقيقي فقد كان في مكان آخر: في أيدي أولئك الذين يمسكون بسلطة الانتداب.

---

(٢٩) W. R. Louis, « The Era of the Mandate System and the Non-European World,» in: Bull and Watson, *The Expansion of International Society,* p.201.

وقد كان نظام الانتداب بالنسبة الى هؤلاء لا يختلف كثيراً عن الاستعمار. أما ما اختلف، فهو الصبغة الإنسانية أو الغطاء القانوني. وهكذا، فقد عبّر اللورد كيرزن، موضحاً قرار بريطانيا النهائي في تأييد مبدأ تقرير المصير، عن الأمر صراحة في كانون الثاني/يناير ١٩١٨ قائلاً: «إني ميال الى تثمين الحجة القائلة بتقرير المصير لأنني أعتقد أن أغلب الناس ستقرر في صالحنا... وإذا لم نستطع التخلص من مصاعبنا بطريقة أخرى، فينبغي لنا أن نستخدم فكرة تقرير المصير بكل ما هي جديرة به كلما تورطنا بصعوبات مع الفرنسيين أو العرب أو أي أحد آخر، ونترك المسألة لكي تقرر بتلك الحجة النهائية ونحن نعلم في أعماق قلوبنا بأننا سننتفع منها أكثر من أي أحد آخر في أغلب احتمال»[٣٠].

والواقع أن المنظومة الأوروبية فيما بين الدول قد انتفعت فعلاً أكثر من أي أحد آخر. فمهما كان التأويل المتخذ لنظام الانتداب، فقد كانت الحصيلة النهائية لا تختلف عن العلاقة الاستعمارية، على الأقل فيما يتعلق بموضوعنا. وسواء أكنا نتحدث عن مستعمرة كالجزائر أو موريتانيا أو تونس أو عدن، ام عن بلد تحت الانتداب كلبنان أو سوريا فالنتيجة هي هي: وضع مؤسسات الدول القطرية وترسيخها على صورة النمط الأوروبي. وقد توصل هلمز (Helms) الى النتيجة ذاتها في صدد مختلف: «إن الحدود الحاضرة في الشرق الأوسط، ونظام الدولة الشرق أوسطي الحديث بأسره، هي نتاج هذه الحقبة الانتدابية. ومن منظور الأهالي المحليين، ليس ثمة مبرر منطقي تاريخي لرسم تلك الحدود إلا بالمعنى الأعم جداً. إن عدداً منها خطوطية كما لو رسمت بمسطرة، وقد قررها أوروبيون لخدمة أغراضهم، مهما كانت مثالية ورامية الى الخير، وكذلك لتسهيل إدارة الانتداب»[٣١].

كان من شأن غرس المنظومة الأوروبية وقواعد لعبتها ان يواجه نوعين من الضغوط وذلك من جراء منشئها الوافد: التوتّرات الداخلية ضمن الحكومة عند وضع مؤسسات المنظومة، والمنازعات الاقليمية بعد تأسيسها. ننتقل الآن الى ذكر أمثلة عن كل منهما.

ثالثاً: الدولة الإقليمية تحت الضغط

١ ـ التوتر الداخلي

إن الشرق الأوسط، كما يرد في بعض التحليلات السائدة، هو موطن المجتمعات المتعددة أو الفسيفسائية، حيث أثبتت الدول القطرية فشلها. أليست الاختلافات الثقافية أو الدينية هي السائدة (مثلاً، اختلافات كردية/عربية، إسلامية/مسيحية) ويؤلف لبنان من بينها مثالاً صارخاً في السوء! ألا يقوم ٤٥ بالمائة من سكان مراكش و ٣٠ بالمائة من سكان الجزائر (البربر) بتأكيد ذواتهم بشكل متزايد؟ ثمة أدبيات تتزايد باستمرار[٣٢] عن هذا الجانب

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(٣١) Christine Moss Helms, *The Cohesion of Saudi Arabia: Evolution of Political Identity* (London: Croom Helm, 1981), p. 188.

(٣٢) Laurent Chabry and Annie Chabry, *Politique et minorités au Proche-orient: Les Raisons d'une explosion* (Paris: Maisonneuve; Larose, 1984).

من الموضوع. وقد صدر عن الحرب الأهلية المستعرة منذ اكثر من خمس عشرة سنة في لبنان من الأدبيات ما هو أضخم من أن يذكر هنا عن «الجمهوريات المتقلقلة»(٣٣).

ولكن ماذا بشأن المجتمعات المتجانسة نسبياً؟ فالسعودية مثلاً هي اسلامية وعربية مائة بالمائة. مع هذا، لم يحرز تأسيس الدولة القطرية فيها نجاحاً تاماً، بل إنها في الواقع تأسست وهي تعتريها أعراض «المجتمعات الفسيفسائية». ويمكن ان تعتبر السعودية حقاً «نموذجاً» أو حالة لدراسة مختبرية، ذلك أنها في تنظيمها الاجتماعي وبنيتها السياسية معاً (أي سيادة الأسس القبلية ـ الدينية) أقرب شيء الى الحكومة الإسلامية ـ العربية الأصلية. فضلاً عن ذلك، فإن تخطيط حدودها الاقليمية في العشرينات يكشف عن شبكة العلاقات بين آل سعود والاخوان والدولة الاستعمارية السائدة في المنطقة، بريطانيا. ودور هذه الأخيرة البارز في تخطيط الحدود الاقليمية السعودية، يظهر أن العوامل الداخلية لا يمكن فصلها أبداً عن العوامل العالمية الموجودة في كل مكان باستمرار. وباختصار، فحتى زعيم متمسك في ظاهره بسنّة السلف كعبد العزيز بن سعود أُكره على تطبيق المبادىء والقواعد الأوروبية الخاصة بالدول القطرية، وكان هذا في الواقع شرطاً مسبقاً لبقائه.

ثمة عنصران يلعبان دوراً مهماً في تنظيم السعودية الاجتماعي وسلطتها السياسية: النظام القبلي القائم على القربى والعصبية، والاسلام (على المذهب الحنبلي الصارم). وإذ يؤلف التنظيم القبلي حاجزاً جباراً في وجه تشكيل دولة مركزية، فإن الاسلام هو مبرر وجود الجيش المذهل، الاخوان، الذي قاتل حتى تحققت السلطة السياسية المركزية في أواخر العشرينات.

كان الإخوان محاربين بدويين تركوا حياة البداوة ليستوطنوا ويحيوا حياة تتفق مع قواعد الاسلام. وقد تمكنوا، خلال الفترة من تاريخ تأسيسهم في ١٩١٣ الى تاريخ سقوطهم في ١٩٢٩ بعد نزاعهم مع عبدالعزيز بن سعود، من أن يكسبوا له كل معركة خاضوها. وتخلوا عن التجزؤ القبلي والتوازنات المتحولة أبدياً والغزوات العشائرية، فاختاروا الاسلام كعنصر توحيد، وبذلك حوّلوا أبناء العشائر من مقاتلين غير منضبطين الى جيش. وقد حققوا ذلك دون ان يخسروا حماستهم واخلاصهم القديمين اللذين يميزان حروبهم السابقة بين القبائل. أما مشروع السيطرة السياسية الذي استخدم لاضعاف الروابط القبلية فهو القيام، من ١٩١٢ الى ١٩١٣، بتأسيس الهجرات، وهي مستوطنات تعاونية تستهدف الزراعة وتعترف بابن سعود باعتباره صاحب الزعامة الاسلامية الشرعية، أي الإمامة. وهذه الهجرات التي بلغ عددها ما بين ٢٠٠ و ٢٢٢ زودت عبدالعزيز في ١٩٢٦ بجيش هائل من الاخوان يقارب المائة والخمسين الفاً.

---

(٣٣) Michael C. Hudson: *The Precarious Republic: Political Modernization in Lebanon,* consulting editor Leonard Binder (New York: Random House, 1968), and *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London; New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977).

كشف عبد العزيز، في رسالة نادرة له الى دكسون بتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٨، عن إدراكه البالغ لمشاكل المركزية السياسية في مجتمع قبلي متجزىء وأهمية الاسلام في التغلب عليها. «إن الحكومة... قد تأسست في هذه الصحراء الشاسعة... بفضل تعاليم الدين الاجتماعية... التي أدخلت جميع العشائر الصحراوية في البلاد تحت سيطرتنا»(٣٤).

واجهت زعامة ابن سعود أزمة خطيرة في العشرينات حول قضيتين هما السيطرة الاقليمية ودور الاسلام، وكانت الأزمة نزاعاً مع الاخوان بشأنها. فضلاً عن ذلك، فإن المواجهة والمجادلة حول هاتين القضيتين الأساسيتين قد جرتا بصدد مهم، هو وجود المشركين كما كان الاخوان يسمون الانكليز.

كان نزاع آل سعود/الإخوان يغلي خلال الفترة من ١٩٢٥ الى ١٩٢٩. وكان يشمل الخلافات بين الطرفين من جراء مسؤوليات حكومة مضطرة للأخذ بالعلمانية باطّراد بينما تقوم شرعيتها وسلطتها على حق سماوي في الحكم. فلما ثار الأخوان اخيراً في ١٩٢٩ وهزمهم عبدالعزيز، كان النجاح الذي أحرزه بمساعدة بريطانيا، وهي حكومة غير مسلمة، ولقاء ثمن دفعه، هو «قبوله الشخصي بحدود ثابتة غربية الطراز»(٣٥).

ظهر النزاع حول العلمانية في ١٩٢٥ حين أكمل الاخوان بنجاح حملتهم للاستيلاء على الحجاز. شعر الإخوان بوجوب تنصيبهم حكاماً جدداً للمنطقة، وذلك لتطبيق المذهب الوهابي الصارم. وبالنظر الى تخوف عبدالعزيز من قوة الاخوان المتصاعدة وعدم التوافق المتزايد بين السلطة السياسية والسلطة الدينية المحض، فقد قام بإعادة الأفراد التابعين للإخوان الى هجراتهم في وسط الجزيرة العربية.

هذا الخلاف في الثقافة السياسية حول نمط السلطة، وهل هي دينية أم سياسية، كان أعمق من أن يحل حلا سياسياً وسطاً بين فلسفتين لا تتفقان. كان لا بد لاحداهما أن تختفي. فكسب هذه الجولة أنصار الرأي الذي يأخذ بالدولة القطرية (الاقليمية) الموحى بها أوروبيا. وشهدت معركة «سبيلة» في آذار/مارس ١٩٢٩ تلاشي الاخوان كتهديد قتالي منظم. أما ما بقي منهم فهو بقايا لا يمكن انتشالها، لأنها لم تستطع ان تدرك الخطورة البالغة للعدو الذي كانت تقاتل ضده، وذلك العدو هو مفهوم الدولة القطرية وانصارها.

وهكذا تم الانتقال في السلطة السياسية من صفتها السياسية الخاصة بها، الى صفة الدولة القطرية. وقد أربك هذا المفهوم «الجديد» عدداً من العناصر الأهلية. انظر الى هذا الجواب اللاذع الذي قاله زعيم الاخوان؛ فيصل الشبلاين، الى الضابط البريطاني دكسون حين حرّم هذا على الاخوان عبور الحدود تحت طائلة القصف «... أين هي الحدود؟ نحن لا

---

(٣٤) Bahjat Korany [et al.], *The Foreign Policies of Arab States* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1984), p. 247.

(٣٥) Helms, *The Cohesion of Saudi Arabia: Evolution of Political Identity*, p. 251.

نعرف حدوداً، ولم يعلمنا أحد بشيء أبداً. وإذا كنت تقصد عشائر العراق أو الكويت فنحن (أي الإخوان) نفسهم ودعني أقول لك إنهم آمنون»[٣٦].

ولكن هذا التأكيد لا ينسجم مع المفهوم المتنامي لدولة تقوم على السيادة والاقليمية. كان لا بد للإخوان أن يندحروا لصالح أولئك الذين كان بوسعهم إرضاء هذا المفهوم، وكان مثل هذا الإرضاء هو ثمن بقاء المفهوم ذاته.

ولئن كان قد تم معالجة الأشكال والجوانب المختلفة للضغط الداخلي، وجرى في النهاية إرساء أسس الدولة القطرية وإحكام شرعيتها وفق سنن منظومة ما بين الدول الأوروبية، فقد ظهرت مشاكل أخرى كان من أهمها المنازعات الاقليمية بين الدول.

٢ ـ المنازعات الأقليمية

كانت هذه المنازعات سمة متكررة دائمة للعلاقات الدولية، ولكنها تكاثرت بتزايد عدد الدول (الاصطناعية) في فترة ما بعد ١٩٤٥: «تبلغ العلاقات بين الدول الحديثة أحرج مراحلها في شكل مشاكل تتعلق بالحدود. إن منازعات الحدود والمطالب المتعارضة الخاصة بأراض مكتشفة حديثاً، وما تقوم به الأمم المتوسعة من غزو أقاليم الدول المجاورة الأضعف منها، كانت من الأسباب البارزة للحروب»[٣٧].

إن موضوع المناطق المجاورة للصحراء الافريقية يثبت ما في حدود الدول القائمة من اصطناع، ويكشف عن المنازعات التي تحدث حين تكون هذه الحدود موضع أخذ ورد. وقد أظهر عرض حديث للقضايا الحدودية والاقليمية غير المحسومة فقط والقائمة بين الدول في أرجاء العالم أنها تعد أكثر من سبعين حالة من البلقان الى نزاع كينيا ـ الصومال ـ الحبشة[٣٨]. وتبين الحرب الايرانية ـ العراقية أن المنازعات الاقليمية لا تقتصر على مستوى «العنف المحدود»، كما أن تاريخ اوائل الستينات يبين أن القضايا الاقليمية يمكن أن تبلغ حداً يصل الى نفي الدولة ذاتها (العراق ضد الكويت، المغرب ضد موريتانيا). سنركز على منطقتين في الخليج وشمالي افريقيا كمثالين على المنازعات الاقليمية الحاضرة في الوطن العربي[٣٩].

أ ـ شبه الجزيرة العربية ـ منطقة الخليج

نجد في هذه المنطقة أن مشاكل تخطيط الحدود الاقليمية تختلط مع صعوبات أخرى: مجمعات عشائرية أساسية تهاجر طلباً لآبار المياه أو المراعي؛ البيئة الصحراوية؛ فرض الدول الاستعمارية إجراءات أوروبية على ثقافة مختلفة (مثل ميثاق عقير سنة ١٩٢٢). وبمجيء

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٢.

(٣٧) N.L. Hill, *Claims to Territory in International Law and Relations* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1976), p. 3.

(٣٨) Alan J. Day, ed., *Border and Territorial Disputes*, contributors Judith Bell [et al.], a Kessing's Reference Publication (Detroit: Gale Research Co., 1982).

(٣٩) أخذت البيانات الوصفية الواردة في هذا القسم من: المصدر نفسه.

الاستقلال السياسي وتأسيس عدد من الدول الصغيرة الحجم جداً، أو دول الأسر الحاكمة في الستينات والسبعينات، أمسى تخطيط الحدود الاقليمية قضية متزايدة الأهمية، ولو أن ظهور الجمهورية الاسلامية ذات الصفة القتالية في ايران المجاورة أجبر الأقطار الأخرى على تسوية خلافاتها، كما تظهر مداولات مجلس التعاون الخليجي في ١٩٨١، بيد أن العقدين الماضيين قد شهدا المنازعات الاقليمية التالية:

(١) النزاع العراقي - الكويتي

أعلن استقلال الكويت في التاسع عشر من حزيران/يونيو عام ١٩٦١. وبعد ستة أيام فقط من ذلك، أنكر الزعيم عبدالكريم قاسم، رئيس وزراء العراق، وجود الكويت وقال إنها كانت «جزءاً لا يتجزأ» من لواء البصرة تحت الحكم العثماني، وان العراق قد خلف السيادة الاقليمية التركية على البصرة، بانحلال الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى.

وجيء فوراً بقوات بريطانية وسعودية لمنع أي تحركات محتملة للوحدات العسكرية العراقية. وجرت مناقشة القضية في مجلس الأمن الدولي والجامعة العربية. وحلّت قوات من الجامعة محل القوات البريطانية والسعودية، وقُبلت الكويت عضواً كاملاً فيها بوجه معارضة عراقية، كما قررت الجامعة اعتبار أي اعتداء ضد المشيخة «كاعتداء على أعضائها يتم بالقوة عند الاقتضاء».

وهكذا لم يفلح العراق في كسب اعتراف دولي بمطلبه على الكويت. وبعد الاطاحة بعبد الكريم قاسم وتولي عبد السلام عارف السلطة في العراق من بعده سنة ١٩٦٣ تخلى العراق عن مطلبه واعترف بالكويت دولة ذات سيادة. على أن وضع جزيرتي وربة وبوبيان (وهما تحت سيطرة الكويت ولكن يطالب بهما العراق) لا يزال معلقا. وقد تحركت، في عام ١٩٧٣، قوات عراقية نحو هذا الجزء من الحدود، واحتلت نقطة حدودية، ولكنها سرعان ما أجبرت على الانسحاب، بوجه معارضة عربية عامة. ثم بدأ العراق والكويت سلسلة من المفاوضات - كانت تجري أحياناً بوساطة خارجية - لتسوية قضية الحدود. وجاء نشوب الحرب الايرانية - العراقية ليقدم حافزاً كبيراً للتوصل الى اتفاق.

(٢) النزاع البحريني - القطري

وموضوعه جزر هوار الواقعة على بعد ٢,٤ كلم من ساحل قطر، ولكنها تحت سيادة البحرين. وبينما تستمر البحرين بمنح امتيازات التنقيب عن النفط في الجزر لشركات أمريكية، تصر السلطات القطرية على أن «جميع الدلائل الجغرافية والتاريخية والقانونية والمنطقية» تثبت بشكل قاطع أن هذه «الجزر تؤلف جزءاً لا يتجزأ من قطر لأنها تقع في مياهها الاقليمية». وتقوم السعودية بالوساطة بين القطرين، ويحاول مجلس التعاون الخليجي جاهداً لمنع تصعيد الأزمة. وهكذا وافق الطرفان، في الاجتماع الوزاري للمجلس المذكور المنعقد في الرياض من ٧ الى ٩ آذار/مارس عام ١٩٨٢، على «تجميد الوضع وعدم التسبب في تصعيد النزاع».

(٣) تخطيط الحدود الاقليمية بين العراق والسعودية

اقترن سقوط الامبراطورية العثمانية وظهور السعودية والعراق كدولتين قطريتين في المنطقة، بنزاعات إقليمية مريرة.

حدد ميثاق ١٩٢٢ الذي عقد برعاية بريطانيا، الاقليم وأنشأ منطقة محايدة في المنطقة الحدودية الشرقية المتنازع عليها بين القطرين. ولكن بوقوع ثورة ١٩٥٨ في العراق وبظهور الاستقطاب الثنائي الراديكالي/المحافظ في المنظومة العربية، عادت قضية الحدود الى الظهور، ثم جاءت الثورة الايرانية في عام ١٩٧٩ والحرب الايرانية ـ العراقية لتدفعا القطرين الى تسوية القضية نهائياً. فقام الأمير نايف، وزير الداخلية السعودي، بزيارة العراق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، ووقع اتفاقية تثبت الحدود وتقسم المنطقة المحايدة بين القطرين. وقد قال الأمير نايف إن الحدود قد جرى «تخطيطها وتثبيتها» وان منطقة الحدود «مستقرة».

(٤) الكويت ـ السعودية

جرى تخطيط الحدود الأوّلي بين القطرين نتيجة لميثاق «عقير» لسنة ١٩٢٢ المعقود بين محمية الكويت البريطانية وسلطنة نجد. وكما هي العادة، أنشأت بريطانيا منطقة محايدة ذات سيادة مشتركة الى حين التوصل الى تسوية. تبلغ مساحة هذه المنطقة ستة آلاف وخمسمائة كلم^{2} من الصحراء مع ساحل على الخليج العربي يبلغ طوله ٦٤ كلم. وباكتشاف النفط في المنطقة فقد أخذت أهميتها بالتزايد. كما أن تدفق العمال وموظفي شركات النفط عليها قد فاقم من المشاكل التي تنطوي عليها إدارة المنطقة بصفة مشتركة، وفي عام ١٩٦٥ وقّع القطران اتفاقية لتقسيم المنطقة، وبحلول عام ١٩٧٠ أتما، كما هو متفق عليه، تقسيم الممتلكات ووسائل التسهيلات الأخرى الموجودة في المنطقة بين الطرفين.

على أن وضع جزيرتي قارو وأم المرادين الواقعتين على مسافة ٣٧ كلم و ٢٦ كلم على التوالي من ساحل الطرف الشمالي من المنطقة المحايدة، قد ظل دون تسوية. والجزيرتان في الوقت الحاضر باقيتان تحت سيطرة الكويت، ولكن السعودية لم تتخل رسمياً عن مطلبها في السيادة عليهما.

(٥) نزاعات أخرى

ثمة نزاعات أخرى لا تزال موجودة بين اليمنين، بين السعودية واليمنين، بين السعودية والامارات، بين عُمان والامارات، وبين عُمان واليمن الديمقراطية. ولا يؤلف أي واحد من هذه النزاعات قضية تخاصم حاد في الوقت الحاضر، وقد عقدت اتفاقات متعددة لحل المسائل الحدودية المعلقة. بيد أن عدداً من القضايا المتبقية يتعلق بدعاوى أكبر في نطاق وجهة الأقطار السياسية العامة (مثل السعودية أو عمان إزاء اليمن الديمقراطية الماركسية)، وفي

إطار الجغرافية السياسية للمنطقة. إن هذه القضايا الحدودية المعلقة، مع أنها غير مهمة في ذواتها، تنطوي على إمكانية الشقاق في المستقبل بين دول المنطقة.

ب - شمالي افريقيا

بصرف النظر عن قضية موريتانيا، كانت المغرب تضغط، منذ استقلالها في ١٩٥٦، مطالبةً بالسيادة على امتداد صحراوي في جنوبها يعرف بالصحراء الغربية. وهذه منطقة تبلغ مساحتها ٣٢٥ ألفاً من الكيلومترات المربعة، وقد خططت حدودها الدول الاستعمارية. ويبلغ عدد سكانها حسب الاحصاء الاسباني في عام ١٩٧٤ - الذي تختلف البوليساريو مع أرقامه اختلافاً كبيراً - ٧٤ ألف نسمة، وأكثريتهم من أبناء العشائر.

ترجع صلات المغرب بالمنطقة الى قرون خلت، ولكن سيطرتها السياسية عليها كانت محدودة دائماً، لأن المنطقة المحتلة من عشائر رحالة معينة كانت تتغير باستمرار. لهذا السبب لم يمكن العثور على خرائط يعوّل عليها للحدود الاقليمية لامبراطورية مراكش القديمة. وكان هذا أحد أسباب النزاع، حين عرضت القضية على محكمة العدل الدولية.

بيد أن زعماء المغرب رفضوا، على مدى التاريخ، تأييد ثبوت الحقوق الاسبانية في المنطقة (بمعنى رفض المرسوم الملكي الذي أصدرته اسبانيا في نيسان/ابريل عام ١٨٨٧ بإلحاق ريو دي أورو بالمكتب العام لرئيس جزر الكناري). فضلاً عن ذلك، فإن اتفاقية باريس لعام ١٩٠٠ حول تعيين الممتلكات الفرنسية والاسبانية على ساحل الصحراء وساحل خليج غينيا، قد ثبتت الحدود الجنوبية والشرقية لـ «الصحراء الاسبانية»، ولكنها لم تثبت حدودها الشمالية. أما وقد استقلت كل من المغرب والجزائر، فإن تخطيط الحدود قد شمل القطرين بصورة مباشرة. كانت قد قامت أصلاً «حرب الرمال» عام ١٩٦٣ بينهما حول وادي دراع وتندوف، وهو نزاع تمت تسويته بمعاهدة أرفين عام ١٩٦٩. والآن، فإن حرب الصحراء الغربية المستعرة بين القطرين هي القضية المهيمنة في التجميع السياسي في شمالي افريقيا (أي وحدة ١٩٨٤ بين المغرب وليبيا) كما وأنها تعيق مداولات منظمة الوحدة الافريقية.

ظهر النزاع في أعقاب إعلان اسبانيا في ٢١ آب/اغسطس ١٩٧٤ بمنح الاستقلال للصحراء (وذلك استجابة لقرار الأمم المتحدة رقم (٢٩٣٨) في عام ١٩٧٤). وقامت المغرب وموريتانيا، ولهما مطالب غير قابلة للتوفيق في المنطقة، بتسوية خلافاتهما واتفقتا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ على تقديم القضية الى محكمة العدل الدولية. كان على المحكمة ان تجيب عن سؤالين: (أ) هل ان الصحراء الاسبانية إقليم لا يعود لأحد (Res nullius) وقت استعمارها من اسبانيا و (ب) فإن كان الجواب بالنفي، فما هي الصلات القانونية القائمة بين الاقليم والمغرب و «الكيان الموريتاني»؟ وقد جرى تأجيل الاستفتاء المقترح في الصحراء، أثناء نظر محكمة العدل الدولية في القضية.

وجاء رأي المحكمة الاستشاري (الذي نشر في ١٦ تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٧٥)

ليؤكد وجود «صلات ولاء قانونية» معينة بين الصحراء الغربية وكل من المغرب وموريتانيا، في وقت استعمارها من اسبانيا عام ١٨٨٤، ولكن هذه الصلات لا تكفي لدعم طلب أي من المغرب وموريتانيا بسيادة إقليمية، وليس من شأنها ان تؤدي الى تطبيق حق تقرير المصير لاستخدامه من سكان المنطقة. لذا فإن الصحراء الاسبانية ليست(Terra nullius). وأضافت المحكمة أن تداخل المطالب الجغرافية لكل من المغرب وموريتانيا، يشير الى صعوبة تفريق التشابك لشتى العلاقات القائمة في الصحراء الغربية وقت استعمارها.

ما ان أبلغ الملك الحسن الثاني برأي المحكمة الاستشاري، حتى أمرت الزعامة المغربية في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٥ بـ «مسيرة (سلمية) خضراء» تتألف من ٣٥٠ ألفاً من المغربيين غير المسلحين كرمز «لاستعادة أرض اجدادنا، بعد تسعين عاماً من الانفصال». ووُضعت القوات الاسبانية والجزائرية في حالة تأهب، ولكن الملك أمر، بطلب من الأمم المتحدة، بانسحاب المسيرة التي كانت قد تغلغلت أصلاً مسافة عشرة كيلومترات في الشمال من الصحراء الغربية، وعلى مقربة كيلومتر واحد تقريباً من «خط الجدول» الملغوم من اسبانيا. وشهد الشهر ذاته أيضاً عقد اتفاقية اسبانية ـ مغربية ـ موريتانية تنص على أن تسلم اسبانيا مسؤولياتها الى هيئة ثلاثية من ممثلي المغرب وموريتانيا والجمعية العامة للصحراء الاسبانية (الجماعة).

وقد عارض طرفان رئيسيان هذه الاتفاقية وأداناها. إذ أصرت الجزائر على أن يمارس سكان المنطقة حق تقرير المصير، وشنت حملة دبلوماسية في العالم لاقناع الآخرين برأيها. كما شنّت البوليساريو حرب عصابات ضد القوات المغربية والموريتانية معاً في المنطقة في نضالها من أجل الاستقلال، ونقلت مقرها الرئيسي الى الجزائر.

وحصلت كل من الجزائر وموريتانيا على دعم كبير لموقفهما، وذلك مما جاء في تقرير بعثة تقصي الحقائق التي أرسلتها لجنة إزالة الاستعمار التابعة للأمم المتحدة، والتي زارت الصحراء، فوجدت برهاناً على تأييد واسع الانتشار للبوليساريو في المنطقة. ذكرت البعثة في تقريرها أن الناس الذين التقتهم في الاقليم يريدون الاستقلال بشكل قاطع، وهم ضد المطالب الاقليمية لكل من المغرب وموريتانيا. وأخيراً أوصى التقرير (الذي نشر في ١٤ تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٧٥) بضرورة تمكين الناس من تقرير مستقبلهم «بحرية تامة وفي جو من السلام والأمن».

أعلن عن إنتهاء الوجود الاسباني في ٢٦ شباط/فبراير عام ١٩٧٦ (وكانت القوات قد تركت أصلاً في ١٢ كانون الثاني/يناير من العام نفسه). فوضعت المطالب المتعارضة للأطراف المختلفة موضع التطبيق. وهكذا اجتمعت «الجماعة» في العين في اليوم ذاته (بالثلثين فقط من اعضائها) وأعلنت تصديقها بالاجماع على اتفاقية مدريد. ولكن وبتاريخ ٢٨ شباط/فبراير عام ١٩٧٦ نادت البوليساريو بالصحراء الغربية دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة تعرف باسم الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية، وشكلت حكومة اعترفت بها

الجزائر فوراً. وانتقاماً من ذلك، قطعت المغرب وموريتانيا علاقاتها الدبلوماسية مع الجزائر.

استمرت الحرب في أرض الصحراء وتصاعدت، ملحقة الضائقة باقتصادات كل من المغرب وموريتانيا على الأخص (كانت موريتانيا قد خصصت في ميزانية ١٩٧٦/١٩٧٧ ما يناهز ٦٠ بالمائة للدفاع). والواقع أنه حين أطاحت القوات الموريتانية المسلحة بالحكومة في تموز/يوليو عام ١٩٧٨، فقد أعلنت أن البلاد كانت على شفا الافلاس. وتالياً، فقد دخلت الحكومة الجديدة في مفاوضات مع البوليساريو، ووقعت اتفاقية سلام في الخامس من آب/اغسطس عام ١٩٧٩، وسحبت قواتها من تيريس الغربية التي أُجليت، وأعادت تسميتها باسم وادي الذهب (وهو الأسم العربي لريو دي أورو) وخصصت مقاعد في البرلمان لـ «الاقليم» الجديد.

في هذه الأثناء، أخذ الاعتراف بالجمهورية الصحراوية يتزايد، حتى بلغ عدد الدول التي اعترفت بها أكثر من خمسين دولة، ومنحتها منظمة الوحدة الافريقية عضويتها في ١٩٨٢ (الاجتماع الاعتيادي الثامن والثلاثون للمجلس الوزاري المنعقد في أديس أبابا). وهكذا، وبينما زرع هذا القرار الشقاق بين أعضاء منظمة الوحدة الافريقية، فإن الاتفاق على إجراء الاستفتاء بين سكان الصحراء الغربية لم يحرز تقدماً بعد.

الخاتمة

إن الدولة القطرية (الاقليمية) العربية، أمست دولة مغروسة ومطبّعة بشكل متزايد. إنها ليست ظاهرة محلية. ومع هذا لم تعد تبدو شيئاً مستورداً أجنبياً. ولذا فإنها ثمرة هجينة. ومع أن شكلها يمثل سيادة الثقافة السياسية الأوروبية الحديثة وانتشارها في العالم وهما، أي هذه السيادة وهذا الانتشار، في صلب نظام «وستفاليا» الدولي، فإن محتواها يأخذ صيغة محلية بصورة متزايدة، وعلى الرغم من هذا التناقض الموجود بين الشكل والمحتوى لهذه الدولة، فإن القبول بها كأمر «طبيعي» يتنامى. لقد ألف الناس وجودها، وهي الآن الآية السائدة والنموذج القياسي الذي يحتذى. ألم يحفظ ميثاق الجامعة العربية لعام ١٩٤٥ لهذه الدولة وجودها؟ فضلاً عن هذا، فإن الأقطار العربية، التي كانت صفة دولها القطرية موضع شك أو تهديد، تبتغي الحصول على مبرر وطني بتأكيد قدسية المبدأ الاقليمي حتى في دساتيرها. فدستور الكويت لعام ١٩٦٢ ينص على أنه «لا يجوز التخلي عن أي جزء من أراضيها»، ويؤكد الدستور اللبناني على مبدأ من مبادئه الأساسية فينص على أنه «لا يجوز أن ينقل أي جزء من إقليم البلاد الى الغير أو يجري التنازل عنه».

فضلاً عن ذلك، فإن الظواهر الرئيسية على الساحة الاقليمية تعزز من الاتجاه الخاص بأولوية القطرية ومستلزماتها، وهذا سواء أفكرنا بظهور دولة اسرائيل، أم بظهور «مبدأ النفطية». لذا فإن الخطط لتقسيم فلسطين التي هي تحت الانتداب وظهور الدولة اليهودية على «جزء من إقليم عربي» قد شحذت التحسّس بالقضايا الاقليمية. كذلك، فإن الحروب

العربية ـ الاسرائيلية المتكررة و «الانتهاك المتواصل لحرمة الحدود الدولية»، لا بل حتى البحث في خطط سلام محتملة، تدفع بالقضايا الاقليمية باستمرار الى المقدمة من سياسات المنطقة. ولم يقلل حتى التوقيع على معاهدة سلام رسمية، من تصاعد هذه القضايا، كما شوهد في النزاع بين اسرائيل ومصر حول طابا الضئيلة الحجم جداً.

أما «مبدأ النفطية»، كما تبين من القسم الخاص بدعاوى الحدود في الخليج، فقد اقترن كذلك بظهور القضايا الاقليمية. إن الاكتشافات النفطية أو احتمالاتها قد أعطت قيمة لأجزاء من الأرض كانت حتى الآن من الصحارى الجرداء، فجعلت منها بين ليلة وضحاها قضية من قضايا المرتبة السياسية العليا. بالتالي يمكن التنبؤ بحدوث اهتمام متنام بمصادر أخرى ـ مياه الأنهار وامكانات قاع البحر ـ من شأنه أن يضفي أهمية على القضايا الاقليمية فيما بين الدول. وهنا يصبح من المشكوك فيه جداً التفريق بين مسائل السياسة من المرتبة العليا ومن المرتبة الدنيا.

وهكذا فإن مسألة من المسائل السياسية من المرتبة الدنيا كاستغلال مصادر المياه، وهي في ظاهرها من هذه المرتبة الدنيا، لم يعد من الممكن فصلها عن مسألة سياسية من المرتبة العليا كإنشاء دولة اسرائيل. وإذا كانت التجربة في الماضي تعتبر من المؤشرات فإن الفترة بين ١٩٥١ و١٩٦٧ شهدت، في منطقة منظومة نهر الأردن وحدها، أحد عشر انتهاكاً لوقف اطلاق النار، وأغلبها عُرضت في مجلس الأمن الدولي[٤٠]. أما في الشرق الأوسط «القاحل» بما فيه من قيمة «استراتيجية» متزايدة لمصادر المياه، فإن المستقبل لا يبشر بخير. فحتى مع استمرار الأنساق الاستهلاكية الحاضرة، فإن الاردن واسرائيل ستشهدان نقصاً في المياه قبل عام١٩٩٥ بأمد طويل. وان اسرائيل بسبب تفوقها العسكري، اتجهت الى الاستيلاء بالقوة على مصادر المياه العائدة للدول المجاورة لها، و «إن من المعلوم أن ٤٠ بالمائة من تجهيزات المياه الحالية لاسرائيل تنشأ خارج حدودها لما قبل ١٩٦٧»[٤١]. إن مثل هذه المنازعات حول المصادر الجوهرية تزيد من استحواذ الوساوس وإضفاء الأهمية على الحقيقة الاقليمية التي لا سبيل الى تجاهلها في أرجاء المنطقة كافة.

ولكن مشاكل توزيع المياه الجوهرية موجودة كذلك بين الدول القطرية العربية ذاتها. وهكذا شهد العراق وسوريا حادثة طفيفة في ١٩٧٥ بسبب مياه الفرات. كان من الممكن أن يتطور الوضع الى نزاع كبير لولا وساطة السعودية (والتأييد الضمني من الاتحاد السوفياتي) مما جعل سوريا تطلق مزيداً من المياه الى العراق «من حصتها ذاتها» كعلامة حسن نية في ذلك الحين[٤٢]. على أن المشاكل بين سوريا والعراق حول الفرات لا تعتبر شيئاً مذكوراً قياساً الى المشاكل المحتملة حول وادي نهر النيل، وذلك بسبب كبر مساحة تلك المنطقة، وحجم تدفق المياه السنوي، وضخامة السكان في مصر والسودان.

---

(٤٠) Naff and Matson, *Water in the Middle East: Conflict or Cooperation?*, pp. 36-37.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٣١.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

من جهة أخرى، فإن تنظيم المصادر الاستراتيجية، ولو أنه يشحذ من استحواذ الوساوس على الحقيقة الاقليمية التي لا سبيل الى تجاهلها، فإنه كذلك يثير الانتباه الى التحدّدات الكافية في الدولة القطرية والبارزة للعيان، كما تظهر السرعة المتزايدة نحو الاندغام حتى بين الدول الأوروبية المتوطدة. بيد أن الدول الاقليمية العربية ليست مقاومة للاندغام فحسب، بل تبدو متزايدة عدداً. يجب إذاً أن يثار وبصراحة سؤال مهم ألا وهو: إذا كانت تناقضات الدولة القطرية العربية تتصل بشكل وثيق بمنشأها الأجنبي، أفلا يوفر هذا المنشأ الأجنبي الأسباب الكافية والضرورية لتفسير الرسوخ والأولوية المستمرين لتلك الدولة؟

ومع أن هذا هو مسألة بحث جديدة تخرج عن نطاق هذا البحث[٤٣]، فإن الأمر قابل للجدل بشكل مشروع. يكفي أن نقول الآن ان رسوخ الدولة العربية القطرية وأولويتها، يمكن أن يكونا قد حصلا بسبب غياب البديل، أي الفشل حتى الآن في استنباط صيغة عاملة لدولة عربية واحدة وشاملة، إسلامية أو قومية عربية. والواقع أن إهمال الايديولوجية القومية العربية في البحث مفصلاً في تنظيم الدولة العربية المرغوب فيها، هو من أهم الثغرات في العقيدة القومية. وبهذا المعنى أيضاً، فإن فشل تجربة الجمهورية العربية المتحدة، (١٩٥٨ - ١٩٦١)، إنما رفع في واقع الأمر من شأن الدولة العربية القطرية الحالية، فهل سيكون الأصوليون الاسلاميون في وضع أفضل ويقدمون البديل المطلوب؟ وستجيب الأعوام المقبلة عن هذا السؤال الحيوي والمهم.

---

(٤٣) Gabriel Ben-Dor, ***State and Conflict in the Middle East: Emergence of the Post-colonial State*** (New York: Praeger, 1983).

الفصل الثالث

المدخل الثقافي الاجتماعي إلى دراسة الدولة

محمد عبد الباقي الهرماسي(*)

حتى وإن اختلفت المنطلقات والتحاليل فإننا نجد شبه إجماع بين الباحثين حول ضعف الدولة في الوطن العربي مع ما يترتب عن هذا الضعف من مخاطر على آفاق التقدم وتحقيق الوحدة في كنف الحرية والعقلانية، والكثير من هؤلاء الباحثين يرجع ضعف الدولة الى ضآلة الشرعية(1).

إن مسألة الشرعية مسألة جدّ معقدة في كل الحالات، ولكنّها في منتهى التعقيد في مجتمعات عرفت صراعات تاريخية مدمّرة من أجل السلطة ولقد تكثفت حدّة هذه المسألة إثر تجارب استعمارية وإمبريالية طويلة. إن المقابلة الاجتماعية التاريخية للمجتمع العربي الإسلامي لا تترك مجالاً للشك في قِدم هذا المشكل. فالمجتمع العربي الاسلامي منذ نشأته كانت تشقه أنواع مختلفة من الصراعات وكان أهمها الصراع حول قضايا الشرعية والوحدة والجماعة. فَلَئن تأسست الدولة الاسلامية، وكانت موجودة على الدوام، فإن الاشكالية الأساسية تمحورت دائماً حول مسألة تمفصل هذه الدولة مع الأمة الاسلامية. وقد تكون الطريقة التي بها سلب الاسلام الدولة والحكومة حق التشريع من أسباب الصراع الشديد بين الأمراء والأئمة، إذ لقد كان لظهور نظام السلطنة (أو الملك الغضوض بتمييز الفقهاء) بعد عهد الخلفاء الأوائل أثره العميق في إحداث الاضطراب العنيف حول أسس السلطة وفي إحساس بهوّة سحيقة باتت تفصل بين الرؤية والواقع، بين المثال والتاريخ.

(*) أستاذ الاجتماع والعميد المساعد في كلية الآداب والعلوم الانسانية ـ الجامعة التونسية.

(1) يكتب هشام جعيط: «إن الدولة العربية ما زالت لا عقلنية ـ واهنة ـ أو بالتالي عنيفة ـ مرتكزة على بنية عتيقة للشخصية». أنظر:

Hichem Djaït, *La Personnalité et le devenir arabo-islamiques* (Paris: Seuil, 1974), p. 79.

أنظر أيضاً: عبد الله العروي، مفهوم الدولة (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨١)، و

Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London; New Haven, Conn.: Yale University Press, 1974).

ولقد أدى هذا الوضع الى بروز مذاهب وفرق مختلفة ومتنافرة عمقت الشعور بالمصير المظلم في تاريخ الاسلام العام كما رسّخت الشعور بالأسى والفجيعة إزاء العصور الجديدة[٢].

هناك أسئلة كثيرة يمكن طرحها في هذا المجال. فلقد دافع الفقهاء عن وحدة الجماعة وقبلوا بالدولة السلطانية في سبيل المحافظة على هذه الوحدة، ولكن دون الكف عن اعتبار أن الخلافة تمثل النظام الأمثل، ألا يمثل هذا تكريساً للاستبداد وترسيخاً للذهنية الطوباوية؟[٣].

ثم ألا تعلّمنا مُعَاناة المفكرين السياسيين الأوائل أن قبول أهون الشرّين لا يغيّر من أمر الواقع شيئاً، وبعبارة أخرى أن الاهتمام بالوحدة بحدّ ذاته ليس كافياً لتحقيقها واستمرارها، وأنه ضماناً لتحقيق هذا الهدف لا بدّ من الاهتمام بطريقة الوصول اليها بالقدر نفسه الذي نهتم به بالفكرة نفسها[٤].

نستنتج مما سبق ذكره أن المجتمعات العربية الاسلامية نشأت في ظِلّ أنظمة مبنية على القهر والغلبة فسحبت ولاءها للدولة لتمنحه للأمة الواسعة أو الأشخاص أو المجموعات القرابية.

ولقد عمّمت التجربة الاستعمارية النظرة السلبية تجاه السلطة، بل حتى الحركات الوطنية شجعت الناس على معاداة الدولة ومقاطعتها. فهناك حينئذ عدّة عوامل لتعليل تقلّص الشرعية أو انعدامها، غير أنه ممّا لا شكّ فيه أن الشرعية مرتبطة أشدّ الارتباط بنظرة الناس الى الدولة، وتصورهم لطبيعة الحكم ولسلوكهم تجاهه.

إن هذه الظواهر التي تنطوي تحت مفهوم الثقافة السياسية لا تهمّ عادةً المؤرخ، وبخاصّة المؤرخ الوقائعي، بقدر ما تهمّ عالم الاجتماع السياسي.

لِنَرَ الآن كيف تطرّقت العلوم السياسية لهذا المشكل وعالجته؟

إن مفهوم الثقافة السياسية التي أشرنا اليها سابقاً يعني في عمومه منظومة المعايير والمعتقدات والمشاعر السياسية السائدة في مجتمع ما، وفي فترة زمنية معيّنة.

ولأنّ الثقافة تحدّد درجة الإحساس وتنوّعه، وتنظّم المواقف وتحدّد طرق الالتزام الفردي وأساليبه، فإنها عامل مهم جدّاً في اللعبة السياسية، فهي التي تضبط المبادلات، وتحدّد أنماط المشاركة والاتصال وكذلك واجبات من يمثلون الدولة.

---

(٢) فهمي جدعان، **أسس التقدم عند مفكري الاسلام في العالم العربي الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٢١.

(٣) العروي، المصدر نفسه.

(٤) انظر: رضوان السيد، «قضايا الشرعية والوحدة في الفكر السياسي العربي الاسلامي،» في: وليد قزيها [وآخرون]، **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٠)، ص ٢٦٨.

من هذه الزاوية تمثل الثقافة السياسية أداة ضبط للنظام السياسي اذ يمكن الكثير من البلدان انتهاج الدستور نفسه مثلاً، ولكن هذا الدستور نفسه يتخذ أشكالاً متغايرة بحسب طبيعة كل بلد، إذ ان عملية تطبيقه تكون محكومة بنوعية الثقافة السياسية الخاصة بذلك البلد.

والأمر نفسه يمكن أن يسحب أيضاً على المؤسسات والايديولوجية التي تتأثر بالمحيط الثقافي الذي تنشأ وتترعرع ضمن فضائه. إن هذه المقاربة لا تنجو من النقائص، إلا أن غرضنا هنا ليس تعداد هذه النقائص وإنما فقط إبراز بعض العناصر منها والمصاعب كذلك. يذهب ج. ألمون وس. ڤيربا (G. Almond, Sidney Verba) الى أن ظهور نظام ديمقراطي مشروط مباشرة بظهور ونمو بعض القيم الفردية التي تتلخّص في مفهوم الفضيلة المدنية(٥).

هذه النظرة السياسية توجد موازية للأطروحة النيوڤيبرية (Neo-weberian) التي تذهب الى أن التطور الاقتصادي مرهون مباشرة بطبيعة المعايير التي يتلقاها الأفراد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

ولا يفوتنا هنا أن نلاحظ بأن مبحث التنشئة الاجتماعية احتلّ بعداً مهمّاً في العلوم الاجتماعية الى درجة أن معالجتها أصبحت في الكثير من الأحيان بمثابة مبحث مستقلّ بذاته. غير أن هذه الاستقلالية لا تعدو أن تكون في جزء منها، دون شك، مسألة منهجية ترمي الى تقسيم الأعمال داخل مساحة هذه العلوم ولكنها لم تكن ممكنة بهذه السهولة لولا ارتكازها على فكرة ضمنية تتلخص في امكانية ربط علاقة مباشرة بين المعايير التي يستبطنها الأفراد وبين بعض الظواهر الماكروسوسيولوجية كالتطور والتخلف السياسيين. إلا أنه وبدراستنا لعملية التنشئة كمبحث مستقل فإنّنا نكون معرّضين لتضخيم آثارها مما ينتج عنه تهميش الظواهر الـ (Macroscopiques) التي نرمي إلى تفسيرها. فالمعايير كما نراها هي على غاية من الأهمية ولكن لا تقلّ المعطيات العينية للوضع بأبعاده المختلفة أهمية عن ذلك. فالثقافة تعدّل النظام السياسي ولكن النظام السياسي نفسه يطبع في المقابل الثقافة أيضاً، أمّا أن نحمّل الثقافة مسؤولية صحة أو سقم النظام السياسي فهو في الحقيقة تحيّز الى الاختيار الذي يؤاخذ الشعب على تخلّفه وفي الوقت نفسه يمجّد النخب الحاكمة التي تسوسه.

هذه المسألة تصبح أكثر بداهة، إذ أخذنا بعين الاعتبار الطريقة التي طُبق بها هذا المفهوم على المجتمعات المتخلفة ـ (Retardataires) بحيث يسعى الباحث دائماً ـ ويكاد الأمر أن يكون قاعدة عامّة ـ الى تعريف الثقافة سلبياً واعتبارها عقبة في سبيل التحديث السياسي.

فنقرأ مثلاً أن السلوك الذي ورثه الفرد العربي لا يوافق كيان دولة حديثة وأن «نظرة

(٥) Gabriel Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (Boston, Mass.: Little Brown, 1963).

الفرد العربي الى السلطة، وهي نظرة ورثها عن الماضي، لم تنجح في تركيز الكيان القائم وتحويله الى مجتمع سياسي بالمعنى الدقيق، وفي الوقت نفسه لم تفتح الطريق لإنشاء الدولة العربية الواحدة، كما تضعف الكيان، دون أن تضمن بالمقابل حريّة الفرد»[٦].

وإن اتّفق الباحثون على أن الكلام عن الجانب الذهني غير كاف فإنهم عادة ما يتغافلون عن مثل هذه التحفظات في آخر الأمر.

لنأخذ مثلاً دراسة حديثة للحالة المصرية يود صاحبها من خلالها تعميم نتائجه على باقي المجتمعات العربية[٧]. إن السؤال المركزي الذي يطرحه الباحث في هذه الدراسة هو: الى أي حدّ تتسق ثقافة الشعب المصري (والعربي) مع الديمقراطية كنظام حكم؟ الجواب هو: ان النظام الديمقراطي يقتضي نسقاً ثقافياً يتكون من العناصر الآتية: الشعور بالاقتدار السياسي والإيمان بالمشاركة السياسية وتوافر روح المبادرة والتسامح الفكري المتبادل ولاشخصانية السلطة. وما دام الهدف الرئيسي هو «الكشف عن حقيقة عدم الاتساق بين مضمون الثقافة السياسية والديموقراطية». فلا غرابة إذاً أن يتّضح منذ البداية أن الثقافة المحلية غير مؤاتية لمأسسة الديمقراطية وأن الاتجاهات السائدة هي الاتكال واللامبالاة وشخصنة السلطة.

يتضح هنا، أن كل المتغيّرات المعتمدة هي في الواقع متغيرات منتزعة بشكل تعسّفي من التجربة التاريخية للمجتمعات الانكلوسكسونية، وذلك عوضاً عن وضع نماذج واسعة تجعل من الممكن مقابلة المجتمعات المتغايرة. هذه المقابلة حوّلت النظرية الانكلوسكسونية الى مرجع كوني (Reférence universelle) بينما نعتت الثقافة المحلية بالسلبية لذلك لم تعد عملية البرهنة تجري انطلاقاً من مجهود يبذل لفهم واستيعاب هذه الثقافة وإنما انطلاقاً من بعض المعطيات الجزئية والمنتزعة من سياقها الخاص.

وبصفة عامة تفترض هذه الدراسات علاقة موازاة بين مجال السياسة ومجال الثقافة وتحاول إرجاع نقائص الأولى الى سلبيات الثانية، وذلك بالتركيز على السِّمات السلبية في الشخصية العربية وبالاستناد الى مقولات لاتاريخية عن المجتمع العربي كـ : الاتباع والفهلوة والماضوية... الخ.

والواقع أنه لا موجب ضروري لافتراض مثل هذه الملاءمة، فأغلب مجتمعات العالم الثالث تفتقد، من ضمن ما تفتقد، ثقافة عضوية التي من منظور أنثروبولوجي تكون كذلك حين تعكس عبر رموزها الحياة الاجتماعية بصفة فعلية وبطريقة مباشرة.

وسواء تكلمنا عن بنية المجتمع أو عن تطوره، لا يصبح الكلام عن ثقافة عضوية إلا

---

(٦) العروي، مفهوم الدولة، ص ١٥٦، و١٧٠.

(٧) كمال المنوفي، «الديمقراطية والثقافة السياسية للشعوب العربية: دراسة الحالة المصرية،» مجلة البحث، السنة ٢، العدد ٢ (ايلول/سبتمبر - تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩)، ص ٢١ - ٣٢.

إذا كانت هذه الثقافة مطابقة في بنيتها وموازية في تطورها لهيكل المجتمع ولسيرورته.

إلا أن ما يميّز المجتمعات التابعة بصفة عامة هو التفكك الثقافي الذي ينشأ كنتيجة لعمل قوى الهيمنة والتأثير الذي من شأنه أن يحدث استقطاباً على جميع المستويات.

ذلك أن عملية التحديث التعليمي والإداري والتكنولوجي منذ عهد التنظيمات الى عهد الدولة الحديثة خلقت وضعية جديدة تتسم بالازدواجية الثقافية. لقد أقيمت المؤسسات الى جانب الثقافة الأصلية لا في قلبها، وانحاز جهاز الدولة الحديث الى المؤسسات الجديدة معتمداً على تطورها في تحقيق تطوره هو. بينما اكتفى بتملّق مؤسسات الثقافة الأصلية التي تركت للجمود والتخلّف.

وبما أن الثقافة الوافدة وظّفت لإزاحة وتصفية الثقافة الأصلية فإننا نجد أنفسنا إزاء مجتمع تعوزه الثقافة العضوية التي عرّفناها سابقاً، لأن القيم الجديدة لا تعكس هي الأخرى طموحاته ولا تتأثر بتناقضاته، وإنما تحاول أن تغيّر السلوك والذوق والتعبير حتى يصبح المجتمع مطابقاً للمنطق الجديد الذي هو في الحقيقة منطق نخب وجماعات منفصلة عن قيم الأغلبية ومرتبطة بقيم وأفكار وأنماط حياة خارجة عن مجتمعها، وكان لا بد أن تحدث المقاومة ويطرح مشكل الأصل وإثباته، وأن يصبح مجال الثقافة بعداً أساسياً في معركة بناء الدولة ورهانا مركزياً لاكتساب الشرعية.

هذا هو لبّ المشكل اذاً، والمسألة أبعد ما تكون عن فهم للثقافة يختزلها في مجموع عادات وتقاليد.

لم يعد من الممكن اذاً والحال هذه أن نتحدّث كما لو أننا إزاء ثقافة توحيدية وعضوية. ففي وضعية انشطار ثقافي اجتماعي يقتضي الأمر أن تصبح كل المفاهيم الموروثة مثل مفاهيم الأمة والجماعة والهوية والنفوذ والعدل موضع درس من جديد، وذلك بحكم متطلبات الوجود القومي الفعلي في العالم المعاصر، وهو على وجه الدقة ما يسميه كليفورد غيرتز (C. Geertz) بالتفكك المفاهيمي[٨]، أي عملية مراجعة الأطر المألوفة التي تجري في إطارها عمليات التقويم الأخلاقي والفكري، وهو ما يجب أن يشكل موضوعاً خاصاً للدراسات الثقافية حول الدولة الجديدة.

ومن تأثير مثل هذا التفكك المفاهيمي أن تعطلت وظيفة الجهاز الثقافي للدولة. ولذلك فإن مسألة الانتماء للجماعة، الذي كان فيما مضى محسوماً فيها، يجب اليوم إعادة صياغتها، وكذلك الأمر بالنسبة الى العلاقة مع السلطة حيث وجب إعادة بنائها وكذلك بالنسبة الى النظام العادل الذي ينبغي رسم تصور له أو اعادة تمثّله بشكل أوضح.

---

(٨) C. Geertz, *The Interpretation of Cultures: Selected Essays* (New York: Basic Books, 1973).

هكـذا اذاً يجري استقبـال الأدوات المفاهيميـة التقليديـة شيئاً فشيئـاً بمفاهيم تجريدية. وباختصار لقد جرى استبدالها بالايديولوجيا. إذ في غالب الأحيان تلجأ الدول الجديدة بغايـة تـركيز شرعيتهـا لا الى الثقافـة المبنية عـلى العرف، وإنمـا الى الصياغـات الايديـولوجيـة والى عمليات التصرف في الثقافة (Cultural Management). فمصطلح ايديولوجيا يرتكز بـالضبط على هذا الجانب من الثقافة الذي يجري استعماله بقوة وبشكل مكشوف في عملية بناء وحمـاية المعايير الجديدة وكذلك المبادىء الجديـدة للتنظيم، وهـو الجانب التـبريري (Apologetic) من الثقافة.

فمهمة الايديولوجيا هي أن تكون دليلاً ومرشداً للعمل السياسي وصورة لفهمه ونظرية تمكّن من تفسيره، وأخيراً مقيـاساً لتقـويمه. ولهـذه الأسباب كلهـا تتطلب عمليـة فهم الدولـة وفهم الشعوب والجماعات دراسة الايـديولـوجيات واستنـطاقها لادراك مـا تحمله من نظرة الى التـاريخ والـزمن. ومن هذا المنـظور ليست الثقافـة بمجموعـة من الشعائـر والأعراف ولكنهـا مجموعة الهياكل الرمزية التي بها يعـطى الناس شكـلاً لتجربتهم. وهـذا التعريف يكشف لنـا بوضوح عن البنية الداخلية لعقلية الجماعة، وبخاصة رجال السياسة منهم، وما يدور بداخلها من آمال وتطلعات.

إن الايديولوجيا دون شك هي أبعد من أن تشكل العامل الوحيد لإضفاء الشرعية على الدولة. ولقد قدّم مايكل هدسون بعد دافيد ايستون ثلاث قواعد ممكنة لبناء الشرعية.

القـاعدة الأولى شخصيّـة: وهي شائعـة في ملكيات وجمهـوريات الـوطن العـربي عـلى السواء.

أمـا القاعـدة الثانيـة فهي ايديـولوجيـة، تتلخص في سلسلة من المثـل والأهـداف التي تساعد أعضاء النظام على فهم الماضي وتفسير الحاضر واستشراف المستقبل.

أمـا القاعـدة الثالثـة فهي بنيويـة: أي تلك التي تنبع من المؤسسـات وبقدر مـا يكـون الحكم متأسساً بقـدر ما يـزداد الاعتقاد بشرعيـة القوانـين والنظم. إلا أنـه نظراً الى هشـاشة القـاعدة المؤسسيـة للشرعية في الـوطن العربي يقـع اللجوء بكثـافة لبنـاء الزعـامات الفـرديـة وبخاصة للّعب بالرموز الايديولوجية المثيرة.

ولعلّ ناصيف نصار من القلائـل الذين تنبّهـوا إلى هذه النقـطة عندمـا كتب ان دراسة النظرة الايديولوجية الى التاريخ تكشف عن الطريقة التي تلجأ اليها الجماعـات والدول لتـبرير موقفها وتسويغ سياستها من وجهة نظر تاريخية، فهي اذاً جزء من دراسة السوسيولوجية للفكر الايديولوجي. وسوسيولوجيا الايديولوجيات هي بدورها فرع من سوسيولوجيا المعرفة والثقافة ولها صلة وثيقة بسوسيولوجيا السياسة. . . فقراءة التاريخ المكتوب باللغة الايـديولـوجية جـزء من القـراءة الســوسيـولـوجيـة للتـاريــخ الـذي تصنعــه أيـدي البشر وعقــولهم وعـواطفهم وسياستهم. . . ومن هذه الناحية تشكل دراسة النظرة الايديولوجية الى التاريخ مدخـلاً جيّداً

الى دراسة العقليات والاتجاهات النفسية في حياة الجماعات والشعوب(٩).

الآن، وقد قدمنا الإطار النظري العام للدراسة (العلاقة بين الثقافة والسياسة)، يجدر بنا أن نتقدم خطوة أخرى لنشخص عدداً من المشاكل ونتبيّن سبل طرحها ضمن الاطار الذي رسمنا حدوده سالفاً. وسنكتفي هنا بعرض بعض المحاور نوردها للدليل أكثر مما نوردها للبرهنة النهائية.

أولاً: التنافس على تحديد الهوية السياسية

إن فرضيّة أدلجة الثقافة (The Ideologization of Culture) في هذا الظرف التاريخي تعني، من ضمن جملة معانيها، أنه لم يعد ممكناً أن نعتبر وحدة الانتماء من باب الحاصل والمجمع عليه، ذلك أن تحديد الهوية السياسية يعدّ احدى أحدّ المشاكل المطروحة، فتأسيس الولاء للكيان الجديد يصاحبه حتماً صراع وتوتر بين الأطراف المختلفة.

تؤكد البحوث الاجتماعية والسياسية أن الوطن العربي اليوم يمتاز لا بمحور واحد من الولاء، بل بثلاثة مستويات منه تتصارع وتتنافس.

هناك طبعاً في مستوى أوّل: الدولة التي تشكل حسب القانون الدولي والتطور الكوني المحور الرئيسي للولاء. تخوّل هذه الاعتبارات للدولة أن تدّعي لنفسها شرعية احتكار وسائل الادارة والعنف والتسيير داخل التراب الوطني، وتعزّز مشروعها في التقوّمن على ذاتها، واستلزام ولاء الناس لها وحدها وقبل كل شيء. لكن قلّ أن تتجنّب الدولة مخاطر البلقنة أو الدعوة الى الذوبان في وحدات أوسع، ذلك أنه غالباً ما يتضارب الولاء الى الدولة مع المستويات الأخرى من الولاء، كالولاء الى الأمة العربية أو الأمة الإسلامية أو الانتماء الى المجموعات المحلية سواء أكانت هذه المجموعات أقوامية أم دينية.

إن جميع هذه المستويات من الولاء هي في أشد الحاجة لبناء قاعدة ثقافية تؤسس بها أو تشارك غيرها في تأسيس الكيان السياسي، وهي لذلك تعود للرموز السياسية الموجودة لتعبئتها وشحنها وإعادة ترتيبها بما يخدم مصالح مجموعتها في التعبير والوجود. وفي ضوء البحوث الجارية تطرح الأسئلة الآتية:

إلى أي حدّ يصحّ القول إن فرضية الانشقاق والبلقنة لم تعد واردة على العموم وإن بحث الأقليات عن البدائل يقع في اتجاه التحالف مع وضمن الدولة الاقليمية؟

---

(٩) أنظر: ناصيف نصار، الفلسفة في معركة الايديولوجية: أطروحات في تحليل الايديولوجية وتحرير الفلسفة من هيمنتها (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣، و

Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London; New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977).

الى أي مدى يصبح القول إن الدولة العربية الكبرى كطوبى حلّت في الأذهان محل الخلافة؟

الى أي مدى تفسّر هذه المقابلة الوظيفيّة (Functional équivalence) تأرجح بعض المفكرين بين القومية العربية والأممية الإسلامية؟

وبالتالي هل يمثل وجود العروبة التي يتعلق بها الولاء وتتجسد الادارة العامة، العامل الرئيسي الذي ينزع الشرعية عن الدولة الاقليمية؟(١٠).

لسنا بحاجة للتأكيد على أهمية هذه الأسئلة وهي أسئلة غالباً ما تتجنّبها العلوم الاجتماعية تاركة المجال للخطاب الايديولوجي الصرف.

يكفي أن نبيّن أن التساؤل عن الهوية لدى عرب اليوم وبخاصة بعد تكوين الدولة الحديثة ليس من باب الترف الفكري. لقد كان هذا التساؤل في أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن معالجة مجانية لمسألة وجودية أما اليوم فقد أصبح مادّة السياسة اليومية للسلطات القائمة. لقد أصبح ـ وفي معظم الأحيان، حسب غسان سلامة ـ «وسيلة دعاوة خارجية، وعلاجاً منظماً لهاجس لا شرعية السلطات القائمة. كان بحثاً عن الذات، وصار في الإجمال، بعضاً من إثبات ذات على حساب أخرى، من هيمنة وتسلط. وفي عدد متزايد من الحالات أصبح التساؤل عن هوية أو ابراز أخرى، بعضاً من وقود الحرب»(١١). والسبب في ذلك أن هوية الدولة، أو بالتحديد هوية مجموعة الانتماء السياسية تمثل لبّ الصراع حول الشرعية. ولقد أدّى هذا الوضع المعقد وبخاصة طرق التعامل معه الى تنافس بين المؤسسات وتصادم في الهويات عطّل عملية مأسسة الدولة وحدّ من قدرة المجموعة العربية على العمل المشترك.

ملاحظة منهجية: لا بد لمن يدرس الحياة السياسية في العالم العربي أن يميّز بين مسألتين فيما يخص الشرعية: شرعية النظم السياسية أو الحكومات من ناحية. وشرعية الكيانات من ناحية أخرى.

تدور شرعية النظام أساساً حول قدرة المؤسسات الحكومية على القيام بوظائف معيّنة كالدفاع عن أمن المجموعة وتوفير حدّ أدنى من وسائل العيش... ألخ وهذا مجال عادة ما يعتني به عالم السياسة وبخاصة عالم الاقتصاد السياسي.

أما شرعية الكيان فهي تتمحور حول قدرة الدولة على توفير الشعور بالانتماء الى الجماعة. وتمثّل حسب وجهة نظرنا أحد الاهتمامات الرئيسية للمقابلة الثقافية للدولة التي نحاول جاهدين تأسيسها.

---

(١٠) العروي، **مفهوم الدولة**، ص ١٦٩، و

Laurent Chabry et Annie Chabry, *Politique et minorités au Proche-orient: Les Raison d'une explosion* (Paris: Maisonneuve; Larose, 1984).

(١١) انظر: غسان سلامة، «الجامعة والتكتلات العربية،» في: علي محافظة [وآخرون]، **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح**(ندوة)،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٧٧٢.

ثانياً: الدولة كمحور للولاء

على الرّغم من تعدد الهويّات والجدليات التي تربط بينهما ـ القومي والديني والإقليمي والمحلي ـ وما تؤدي إليه من محاور متنافسة فإننا نعتبر أن الجدلية الرئيسية التي تحسم في اطارها مسألة الهوية السياسية إنما هي العلاقة بين الانتماء الى دولة اقليمية معينة ونوعية الروابط التي تربط هذا الكيان الوطني بالدائرة العربية.

هناك أمر يجب ألاّ تحجبه عن أعيننا الاعتبارات المصلحية أو الايديولوجية. قد يخدم النظام طبقة أو مصالح معينة، ومع هذا فإنّ المواطنة بالمعنى الحديث للكلمة لا تتحدّد إلاّ في اطار الدولة التي تمثّل في النهاية شعباً له خصوصيّاته وتجسّد مشروع بناء مجموعة سياسيّة. إن هذا الاعتراف المبدئي لا يكرّس القطرية والانعزالية كما يدّعي بقدر ما يكرّسهما تجاهل هذا الواقع وتجنّب الخوض فيه ومن الطبيعي أن يتفاوت الشعور بالانتماء الى دولة معيّنة فقد لا يقيم السودانيّون أو اللبنانيون وزناً كبيراً الى الدولة، بعكس المصريين والمغاربة الذين ينزعون الى النظر الى الدولة وكأنها الاطار الأساسي للانتماء. مصدر هذا التباين يعود الى أن المجتمعات العربية لم تعرف تطوراً واحداً، وهي لذلك تواجه مشاكل الهوية والشرعية والحداثة بكيفيات مختلفة جدًا.

وفعلاً تختلف تجارب الشعوب العربية في تكوينها التاريخي الاجتماعي، كما تتمايز في درجة الاندماج والتعدد في الداخل وفي علاقتها بالغير. أما فيما يخص تكوين الدولة بالذات فالكيانات تتباين حسب سلّم يمرّ من وحدات مستحدثة واصطناعية الى كيانات أكثر صلابة وتمثيلية.

ولكُلِّ هذه الاعتبارات ومع العلم بأن الدائرة العربية تجسد دائرة تحقيق الذات، وأن كل مشروع يبقى منقوصاً ما لم يقع ربطه بالاطار العربي، فإن الواقع المعاش يفرض الانطلاق من أن الدولة تمثل المجال الحيوي لتغذية المواطنة وتأسيس الحياة السياسية المجموعة الحقة.

العلاقة بين الدولة والقيم المجتمعية علاقة جدلية. كما يلاحظ دي جوفنال[١٢] (De Jouvenel) تعني مأسسة الثقة. فـ «الوظيفة الأساسية للسلطات العمومية هي إنماء الثقة المتبادلة الموجودة داخل الكل الاجتماعي. وبالمقابل، فإن غياب الثقة في مجتمع ما يشكّل عراقيل جسيمة في وجه بناء المؤسسات العامة وازدهارها».

تواجه هذه العملية ـ عملية مأسسة الثقة المتبادلة ـ وما تفرضه من معايير أخلاقية وإمكانية التنبؤ بسلوك الآخرين... صعوبات جمة في المناخ العربي.

لقد رأينا أن التجربة السياسية العربية تأثرت، ولا تزال، بإرث الدولة السلطانية

---

(١٢) أنظر: Bertrand de Jouvenel, *De la souveraineté: A la recherche du bien public* (Paris: Genin, 1955), p. 163.

والحكم الاستعماري. وقد لاحظ عدد من الباحثين نزوع الناس الى تجنّب السلطة والاحتماء وراء العشيرة والقيم التقليدية. ومن هذه التجربة نشأت ظاهرة التمييز الذي يقيمه الناس بين عالم القرابة والنسبة من ناحية، وعالم الدولة ـ البيليك ـ من ناحية أخرى.

فإذا كانت التجربة الأوروبية قد رسّخت في الذهنيات التمييز بين العام والخاص، فإن أغلب الناس في المجتمعات العربية ينتمون الى نوعين من المجالات العمومية. هم ينتمون من ناحية الى العالم المدني تربطهم به علاقة نفعية أساساً، ومن هنا يغلب الاستعداد للأخذ والاستغلال بقدر ما يقلّ العطاء. وهم من ناحية أخرى ينتمون الى عالم النسبة حيث تسود العلاقات المعيارية وما تتضمّنه هذه العلاقات من شعور بالواجب وميل الى العطاء دون مقابل.

وهكذا يعيش الانسان العربي تجربة تجعله يضفي الأخلاقية على روابط القرابة والنسب ويتعامل عكس ذلك مع مؤسسات الدولة.

تنطبق هذه الحالة على «المواطن» العادي كما تنطبق على النخب السياسية التي كثيراً ما تشعر بتناقض شديد بين مبدأ المساواة ومبدأ «وضع الشخص المناسب في المحل المناسب» من ناحية وبين اعتبارات المحسوبية والوساطة من ناحية أخرى. وكما كتب علي الوردي في هذا السيّاق «إن الذين ينالون المناصب الحكومية العالية في بلادنا يعانون من هذا التناقض الشيء الكثير. فهم يجدون أنفسهم في بعض الأحيان تحت وطأة ضغطين متضادّين: فهم قد يصعب عليهم رد طلاب الوساطة والنخوة من جهة، وهم من الجهة الأخرى يصعب عليهم مخالفة النظم الحديثة التي توجب المساواة بين الناس من غير تفريق ولعلّني لا أغالي إذا قلت ان كل موظف كبير في أية حكومة عربية الآن يعاني من هذه المشكلة قليلاً أو كثيراً»(١٣).

ولا بد فعلاً من التأكيد على أن هذه الظواهر ليست عيوباً فطرية كامنة كما تذهب الى ذلك بعض الأطروحات، بل هي نتائج لا مفرّ منها لظروف تاريخية معيّنة، وليست خاصّة ببعض الأنظمة العربية أو ببعض الاتجاهات الايديولوجية بل هي تشتمل الوطن العربي كلّه على نطاق واسع. كما أنه لا بدّ للمعالجة أن تكون جذرية. وعلى هذا المستوى بالذات يتطلب بناء الشعور بالمواطنة وجعل الدولة مؤسسة أخلاقية:

أ ـ أن يشعر الناس ـ عن وعي ـ بأهداف عامّة يمكنهم أن يشاركوا فيها مشاركة إيجابية، وبالتحديد أن يشاركوا في وضع الأهداف ثم في تنفيذها، ثم في تقويمها بعد أن تنفّذ.

ب ـ أن يشعر الفرد بأن المجتمع حريص على ضمان احتياجاته الضرورية في حياته بقدر ما يستطيع.

---

(١٣) علي حسين الوردي، منطق ابن خلدون في ضوء حضارته وشخصيته: محاضرات (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩)، الفصل الأخير.

ج ـ إن أول خطوة في بناء مجموعة سياسية قوية وسليمة، وأي اصلاح يـراد له أن يعم مستـويات المجتمـع كلها، يقضي أخيـراً أن نبدأ بـالقمة التي يـرجى أن تعطي المثـل وتـرعى المصلحة العامة.

إنه حتى لا تكون الدولة مجـرد أداة لادارة وتوزيـع الامتيازات، لا بـد من التأكيـد على أخلاقية القيادات ولا بدّ أن يتوافر الشعور أن ما تقوم به هذه القيادات إنّما هو امتداد لما يريده الناس ويطمحون اليه كمجموعة وكشعب.

ثالثاً: الدين، الشرعية واللاشرعية

من علامات أدلجة الثقافة كذلك، التحول الكبير الذي أصبـح بموجبـه تميّز بـين الدين من ناحية والايديولوجيا الدينية من ناحية أخرى.

هذه طبعاً، إشارة الى الظاهرة الاسلاميـة بما تحمله من معـانٍ جديـدة. فخلافـاً لعلماء الـدين بالمعنى التقليـدي، الذين يـأتون من أوسـاط عالمـة ومحافـظة، فإن أعضـاء الحـركـات الاسـلامية ينتمـون الى القطاعـات العنصرية للمجتمـع (الـوسط المـديني، المـدارس التقنيـة وكليات العلوم).

ومن ناحية أخرى، إذا كان الفقهاء يتخذون الدين والسنّة كمـرجع، فـإن الاسلاميـين ينتسبون الى الايديولوجية الاسلامية، فهم يحاولون ـ في مجابهتهم للايديولوجيات الغربية ـ أن يشتقوا من الاسلام نموذجاً سياسياً منافساً، وهم بذلك يثيرون بطريقـة مباشرة وعلنيـة مشكلة الدولة.

فعوض المحافظة والتفاعل مع المجتمع المدني كما هو، فهم يزعمون إعادة بناء المجتمـع انـطلاقاً من الـدولة، فيتقلص اللجـوء الى الفقـه، وهـذا طبعـاً، يؤشر الى بـروز دور المثقف (Intellectual) على حساب دور الفقيه.

وإذا كاد الفقيه أن يكون قليل الاكتراث بالدولة ولا مـرجع لـه أساسـاً إلاّ الأمة، فـإن المثقف، سـواء أكان معـارضاً أم مسـانداً لا يتصـور خارج اطـار الدولـة، فهو مـرتبط بها في تكوينه وفي مكانته وفي وظائفه.

ونظراً الى هذا النوع من الأدلجة والتسييس، يكون من الطبيعي أن تتضـارب الظاهـرة الاسلامية لا مع المفاهيم الموروثة فقط، بل مع المفهوم الرسمي للدين ولوظائفه الاجتماعيـة؛ ذلك أن الدولة ليست مستعدة للقبول بتكوين مجموعات منظمة خارج إطارها، ولا أن ترضى بتعبئـة جماهـيرية تحت شعـارات ومحاور نقـدية ذات طـابع ديني. فـلا غـرابـة إذاً أن تـرفض الحكومات تشكيلها كوسيط حدّي، وأن تكون العلاقات بين هذه الحركات والجهـاز السياسي علاقات متوترة وصدامية. وهذا لا يمنع الأنـظمة من تملّق المشـاعر الـدينية للنـاس حتى وهي تشنّ أقوى الحملات على الجماعات الدينية.

فكما تلجأ الجماعات الى الدين لنسف شرعية الأنظمة فإن الأنظمة لا تتوقف عن تأكيد تمسكها بالدين وشعائره ولا تكفّ عن استعمال سلاح الدين لدعم أهدافها. وقد رأينا كيف استُعمل الاسلام ووظِّف سواء لتبرير الاشتراكية أو القومية أو لتبرير الاقتصاد الحر والهدنة مع الامبريالية.

قد تكون المجابهة سلميّة نسبياً، كما يدل على ذلك المثال الذي نورده في هذا الكتاب وقد تصل المجابهة لا الى حد العنف فقط بل حتى الى الحرب الأهلية. وقد ذهب فؤاد زكريا الى حدّ اعتبار العنف ظاهرة مشتركة بين الحكم التسلطي وخصوصاً العسكري منه، والجماعات الاسلامية المتطرفة التي يعيب عليها لجوؤها السهل الى ميكانيزم التكفير واطلاقه بسهولة لادانة معارضيها. ولقد برهن على ذلك بقوله:

«فإن التكفير هو المقابل الديني للسجن والقمع والتعذيب والاعدام الذي تملكه السلطة الدنيوية. وإذا كانت الحكومة تستطيع أن تعزل خصومها عن المجتمع وتسكت ألسنتهم أو توقف نبضات قلوبهم، أي بعبارة أخرى تمحو المعارض، بشكل ما، من الوجود، فإن الجماعة الدينية تفعل هذا الشيء نفسه مع من يعارضها، ولكن بطريقتها الخاصة. وإذا كان هذا المحو من الوجود في الحالة الأخيرة، لا يتخذ الشكل المادي في معظم الأحيان، فما ذلك إلّا لأنهم لا يحكمون، ولا يملكون زمام الأمور، ولو حكموا لطبق هذا «المحو من الوجود» على نحو أوسع نطاقاً بكثير ممّا تمارسه الحكومات العلمانية، مهما كانت درجة دمويتها».

وهكذا فإنّ العنف متبادل بين الطرفين، وكما أنه يكون جزءاً لا يتجزّأ من الأسلوب العسكري في الحكم، فإنه بقدر أكبر ينتمي الى صميم البناء الذهني للجماعة الدينية المتطرفة[١٤].

ويضيف فؤاد زكريا فيقول:

«وإذن فهناك عنف بنائي أو تكويني يجمع بين الحكومات العسكرية وأساليب الجماعات المتطرفة، ويشكل أساساً قوياً للجمع بينهما. وهذا عامل هامّ ينبغي أن يضاف الى العوامل التاريخية الأخرى التي زادت من توثيق الروابط بين الطرفين ـ أعني تلك الاحباطات والاخفاقات المتوالية. . . والتي شكلت أفضل جوّ يُفرخ هذا النوع من الفكر: الهزائم العسكرية ـ تشجيع الخرافة والابتعاد عن العقل ـ تملّق المشاعر الدينية بطرق لا تخلو من النفاق ـ السير على أساس مبدأ «الحقيقة الواحدة» وإلغاء كلّ ما يتعارض معها»[١٥].

من كل هذه الاعتبارات يمكننا أن نستنتج ما يلي:

١ ـ رغم أن الاسلام السياسي ذو طاقة خارقة على نزع الشرعية، فإنّ قدرته تبقى سلبية.

---

(١٤) فؤاد زكريا، «مستقبل الأصولية الاسلامية،» فكر، العدد ٤ (كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤)، ص ٤٨.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٤٨ ـ ٤٩.

فهـو أقدر عـلى نسف ركائـز الأنظمـة القائمـة منه عـلى تقديم بـدائـل واقعيـة ومفصّلة لحـل المعضلات المطروحة.

٢ ـ إن صعـود الإسـلام السيـاسي يحـدث في فـترات انحسـار الآفـاق ونفـاد المشروعـات السياسية.

٣ ـ إن أنجع الطرق في التعـامل مـع الاسلام الاحتجـاجي لا تكمن في القمع، وإنمـا في تشجيع التعدد في الآراء والتنظيمات حتى تنخفض بذلك درجـة تسييس الحركـة وتفقد بـذلك وظيفتها وإبراز نفسها على أنها البديل الواحد.

وهذا يفسّر أن موضوع التيار الاسلامي، مثل موضوع التيار اليساري، هـو من صميم قضية الديمقراطية، وهي الكفيلة وحدها بتقديم إطار الحلول النـاجعة التي يـرتضيها النـاس ـ أغلبية الناس.

وانطلاقاً من الدراسات الميدانية التي قمنا بها فإننا نخلص الى ما يلي:

لقد بات من المؤكـد أنه إذا كـانت الحكومـات قد استخـدمت الاسلام الـرسمي لأهداف الـدمج الاجتـماعي، فإن قـطاعات من المعـارضة ذهبت الى استعـماله لغـايـة قلب الأوضـاع الاجتماعية والسياسية.

وما دامت الأنظمة العربية، قد منعت كـل شكل للمعـارضة القـانونيـة بحيث حرمت نفسهـا من إيجـابيـات النقـد الـداخـلي، فهي بـذلـك أعـطت ـ دون قصـد ـ دفعـاً لقضيـة الاسلاميين. هـذا الى جانب أنـه حينما كـان يتصاعـد السخط على الحيف الاجتـماعي وتوالي الهزائم وخيبات الأمل فإنه لم توجـد القنوات الشرعيـة التي تسمح بـالتعبير عن هـذا السخط فوجد المتنفس في الاسلام المناضل والسياسي، الاسلام الاحتجاجي.

رابعاً: المثقف والعقلنة السياسية

تدلّ دراسات التحولات الاجتماعية على أن الفئات الفكرية تلعب دوراً حاسـماً بالنسبـة الى بناء، أو نسف، شرعية الأنظمة السياسية. فعلى اختلاف آفـاقهما النـظرية لاحظ كـل من ماركس وماكس فيبر أن المثقفين قادرون على المحـافظة عـلى الصورة التي يحملهـا المجتمع عن ذاته كما هم أيضاً قادرون عـلى تحطيمهـا. فبالنسبـة الى ماركس، إن المثقف ضروري وذلـك لبلورة الوعي الثوري ونشره في صفوف الطبقة العاملة، أما ماكس ڤيبر ففي تعرّضه للمصالح المادية والفكرية التي تؤثر على سلوك الانسـان، يلاحظ أنـه ـ غالبـاً ما تقـوم تصورات العـالم (World Images) التي تخلقها الآراء مقام المحـوِّل (Switchman) لتحدّد الاتجـاه الذي تـأخذه الحركة المدفوعة بدينامية المصلحة(١٦).

(١٦) H. H. Gerth, *From Max Weber* (New York: Oxford University Press, [n.d.]), p. 280.

وفي المجتمعات التي عرفت درجة من التباين تذهب سوزان كلر إلى اعتبار الاتفاق على مستوى النخب الاستراتيجية أهم حتى من الاجماع الشعبي وأن الأمم تتعرض دونه الى توترات خطيرة.

أما في المجتمعات العربية فلقد شارك المثقف العربي في جميع الحلقات والمراحل التي أفرزت الدولة المعاصرة. فقد شارك هذا الأخير في الدعوة الاستقلالية ونظر للدولة الوطنية الليبرالية وساهم بالكثير في الدعوة القومية، وكان موجوداً تقريباً عند كل منعرج تمرّ به الدولة. فحين تطرح مثلاً مسألة دين الدولة الى مقدمة القضايا تظهر أفكار إسلامية جديدة تتمحور حول مشاكل الحكم والسلطة والأمة، وكذلك عندما تطرح مشكلة الاختيارات التنموية تبرز الدعوة الاشتراكية في اختلاف أشكالها العربية والاسلامية والعلمية. غير أنه لا بدّ من طرح السؤال التالي: الى أي حدّ ساهم المثقفون في عقلنة الممارسة السياسية؟

ونعتبر أن مساهمة المثقف في هذا الاطار تدور حول قدرته على إنتاج المعرفة الصحيحة للمجتمعات العربية بما فيها من أوجه الشبه والاختلاف، وكذلك المقدرة على تحليل تصرفات السلطة وتقويم درجات الربط بين الأهداف المعلنة والوسائل المستعملة.

هذا لا ينفي طبعاً أنه بإمكان المثقف أن يشارك في العمل السياسي، إلا أنّ كل ما نقوله هو أن المساهمة في العقلنة السياسية هي أهم ما يمكن أن يقدّمه المثقف للجماعة السياسية وأن ذلك يتطلب أكثر من الالتزام، فهو يقتضي إحكام الجدلية بين الالتزام والاستقلالية. وإذا اعتبرنا أن التاريخ الحديث للوطن العربي هو تاريخ شعوب مرتبكة تبحث عن صيغ للتقدم الجماعي وعن شكل سياسي يعبر عن هويتها، فلا مناص من القول بأن الفئات الثقافية تجاوبت مع الأنظمة أكثر ممّا تجاوبت مع الشعوب ومع المتطلب الايديولوجي أكثر من المتطلبات العلمية.

تمثلت مساهمة المثقفين أساساً في تقديم الكتابات والصيغ الايديولوجية واختلفت الدعوات حسب الجماعات والحاجيات؛ إذ نجد من يركّز على الانتماء الى الأمة ومن ينظر الى تميز العروبة عن الاسلام ومن يؤكد على دمج البعدين عبر مقولة «عروبة الطلائع والاسلامية الجماهيرية» أو مباشرة عبر وضع الانتماء الوطني فوق كل اعتبار. إن أغلب المفكرين اليوم في الوطن العربي لا هم من الحكماء والفقهاء ولا هم أيضاً من المثقفين بالمعنى الدقيق للكلمة ولكنهم ايديولوجيون مهتمّون أكثر بالفعل المباشر وصنع الحدث باسم الغايات النبيلة والنيات الطيّبة والحلول السريعة والجاهزة أكثر ممّا يعتنون بالمواقف النقدية والبنّاءة تجاه الواقع.

ونظراً لأن هذه النخب تدور غالباً في فلك السلطة أو في فلك المعارضة طموحاً منها للوصول الى السلطة، فإنها تساهم في إنتاج وإعادة انتاج ثقافة سياسية تسير عبر تعميم التماثل والتجانس وتجاهل التغاير، فتسعى عبر ذلك الى القضاء على الاختلاف. تختص حينئذ هذه النخب وكما رأينا، وبعبارة أوضح في توفير شروط الشرعية المؤدلجة؛ وهو ما أشار اليه مايكل

هدسون حين كتب أن كل الأنظمة العربية محافظة كانت أم تقدمية تستعمل الايديولوجيا بشكل مكثف لتثبيت شرعيتها.

وإنّ هذا الاستعمال يبلغ أقصاه في الجمهورية العربية الثورية. لقد صوّر كل من برهان غليون وغسان سلامة أحسن تصوير الآثار المدمرة لهذا النوع من الشرعية على المجتمع، فيقول الأخير مبيّناً ذلك: قد يكون أخطر ما يحصل لنا على عكس ما يحصل لآبائنا وللأجداد، هو سيطرة سلطات قائمة على الهويات المتداولة واعتبارها جزءاً عضوياً من شرعيتها الذاتية، فعندما تستولي سلطة ما على هوية، يضيع طابعها النسبي الأصيل وتجمد فوراً في صورة مطلقة، كما السلطة العربية الراهنة هي في الاجمال مطلقة.

ذلك أن أي مساس بالهوية يصبح آنذاك شكلاً من أشكال المعارضة، وبما أن هذه ممنوعة، فالتساؤل حول الهوية ممنوع بدوره. فيكفي أن تستولي سلطة تسعى الى بناء دولة مستقلة على الحكم حتى يصبح القوميون العرب والداعون الى وحدة اسلامية في موقع الخارج عن القانون والضالّ دون الخلاص، والمتآمر. وبالمقابل ما أن يستولي قوميون أو إسلاميون على السلطة حتى يصبح الدعاة الى هوية محلية انعزاليين انكماشيين، خطيرين. تلك هي المعادلة بين مأسسة الهوية وبين الديمقراطية لدى عرب اليوم(١٧).

يتمثل خطر الفكر الايديولوجي في قابليته للتعبئة من طرف النظام السياسي وعلى حسب بناء المجتمع المدني. وهو نادراً ما يقوم بعمل نقدي بنّاء وقلّ أن يثير مشكلة الوسائل والغايات، وعندما يتعرّض لها يكون ذلك بعد الفشل الذريع للمشاريع وبعد الهزائم التي لا يفيد بعد حدوثها تعليق.

فلا غرابة اذاً أن تأخذ معارضة الادعاء الايديولوجي وبخاصّة في حالات الفشل شكلاً طوباوياً، إذ ما دامت الايديولوجيا تقوم بوظائف ادماجية لفائدة السلطة، فإن الطوبى تمثّل وسيلة تحدٍّ وتمرد تجاه الواقع السياسي وما تدعيه السلطات من تجسيد للوحدة والعمل على تنمية العدالة.

وليس التهافت المكثف على التراث والتحصّن به وتوظيفه لفائدة الأنظمة أو لتعبئته ضدها إلاّ مؤشراً لمأزق الفكر السياسي العربي. هذا الفكر، الذي لا آفاق له سوى تبرير الموجود أو الخروج عنه في انتظار الدولة الفضلى، لن يكون قادراً على عقلنة الواقع(١٨).

---

(١٧) سلامة، «الجامعة والتكتلات العربية،» في: محافظة [وآخرون]، **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح** (ندوة)، ص ٨٠٣ - ٨٠٤.

(١٨) استعمال مفاهيم العلوم الاجتماعية ومناهجها لا يضمن تجنب الوقوع في مخاطر الأدلجة والطوبى. أنظر النقاش الدائر حول مثقف الجماهير، في: سعدالدين ابراهيم، «تجسير الفجوة بين المفكرين وصانعي القرارات في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٤ (حزيران/يونيو ١٩٨٤)، ص ٣٠٤، ونادر فرجاني، «مثقف الأمير أم مثقف الجماهير؟» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٨ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤)، ص ١١٩ - ١٢٧.

من المهم في هذا المضمار أن نشير الى العبرة التي استخرجها عبدالله العروي بعد كل هذه السنوات من دراسة العلاقة بين الثقافة والسياسة «المقولة التي كنت أتقيّد بها (لا تغيّر في السياسة الا بتغيّر الثقافة)، أضحت تحتاج الى مراجعة بسبب التغيرات التي طرأت على العالم العربي، ولم يعد ضرورياً اتخاذ قرارات صحيحة على أساس ايديولوجيات صحيحة المهم أن يتخذ القرار ويتعلق الحكم على صحة القرارات بالنتائج وحدها. . . إذا كان التغيير الثقافي يهدف الى ايجاد الطرق والأساليب لكي يتواكب التطور السياسي والثقافي، فهذا الشيء جميل. لكن إذا كانت الثقافة متخلفة نسبياً، والأجواء الثقافية متداخلة ومختلطة فهذا لا يستلزم اقصاء الممارسة السياسية. اعتقد الآن أن العالم العربي محكوم عليه بالتنازع الايديولوجي لأن المطالبة بايديولوجية واحدة تتمحور حولها الثقافة العربية المعاصرة مطالبة ميثولوجية (أسطورية) غير قابلة للتحقيق الآن»[19].

إن الطريق الى الفاعلية يقتضي التخلي عن العقيدة الثقافية فقد أخذت البنية الثقافية وما صاحبها من أدلجة في اهتمامات العرب أكثر ما كان يحق لها أن تأخذ في عالم اليوم، كما أن منطق الممارسة السياسية يقتضي التخلي عن المطالبة بالايديولوجية الواحدة نظراً لما يحمله الوطن العربي في صلبه من تعدّد واختلاف.

---

(١٩) الصباح (تونس)، (٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥).

الفصل الرّابع

الدّولة والسُّلطة في الفكر السِّياسي العربي

تشارلز باتروورث(*)

- ١ -

إن جميع الأنظمة العربية المعاصرة مع الاستثناء المحتمل للبنان، يحكمها شخص واحد أو بضعة أشخاص. فالإمارات والأردن والكويت والمغرب والسعودية تصف نفسها بأنها ملكية. فضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من النصوص الدستورية الخاصة بشيء يشبه الديمقراطية البرلمانية أو حتى المشاركة الشعبية المباشرة في الحكم، فلا ريب أن الجزائر واليمن الديمقراطية تحكمان في واقع الأمر بواسطة مجموعة صغيرة من الضباط العسكريين، وأن العراق وليبيا وسوريا والسودان واليمن العربية يحكم كلا منها شخص واحد. وعلى الرغم من أن مصر وتونس تقتربان جداً من سنن الحكم بواسطة ممثلين منتخبين شعبياً فكلتاهما لا تبلغان الغاية: إذ إن مراكز السلطة في كل منهما موزعة بين بضعة أفراد من الطبقة الموسرة الغنية. ونظراً لشمول هذه الظاهرة فلا يمكن تفسيرها بأنها تحدث بمحض الصدفة وحدها. كما أن التكهنات بشأن أثر الدين أو أثر عقلية معينة بذاتها في السياسة لا تذهب في تفسير هذه الظاهرة بعيداً، إذا أخذنا في الاعتبار الاتجاهات المتباينة نحو الدين في تلك الأنظمة المختلفة وما تضمه من أنواع من الناس المختلفين كلية. مع هذا، وبقدر تعلق الأمر بكون جميع هذه أنظمة عربية تشارك في موروث ثقافي واحد، فقد يسأل المرء هل هناك شيء ما في تاريخ الفكر العربي، وبخاصة الفكر السياسي العربي، يحبّذ ظهور مثل هذه الأنظمة واستمرارها أو يجعل أهل التقليد يميلون إلى قبول مثل هذا الحكم؟

فيما يلي سوف أبرهن على أن ما يسهل القبول بالأنظمة المؤسسة على حكم الفرد الواحد أو القلة ليس وجود مجموعة معينة من المثل في الفكر السياسي العربي، بل عدم وجودها.

(*) أستاذ الفكر السياسي في جامعة ميري لاند ـ الولايات المتحدة الأمريكية.

وبـاختصار يمكن القـول إنه لا يـوجد في تـاريـخ الفكـر السيـاسي العـربي مـا يمكن مقـارنتـه بالانفصال الجذري عن الماضي الـذي قام بـه مكيافيللي (Machiavelli) وهـوبز (Hobbes) في القرنين السادس عشر والسابع عشر ثم جرى صقله إلى عقيـدة في الديمقـراطية الليـبرالية في أجيـال لاحقة بـواسطة لـوك (Locke) وروسو (Rousseau)، بحيث أصبحت فكـرة السيـادة الشعبية مبدأ مسلّماً به، بل وحتى غير قابـل للنقاش. وحـين أخذت هـذه الأفكار أو مثيـلاتها تنتشر في العالم العربي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أخذ الاهتمام يتزايد بشأن كيفية استخدام هذا المنطق لتبرير حق تقرير المصير، وليس استخدامه لدعم حكم الفرد نفسه.

سأقوم ابتداء بالتمييـز بين الأنـواع المختلفة للفكـر السياسي في تـاريخ الفكـر السياسي العربي اعتباراً من ذروة أزمنة القرون الوسطى حتى الـوقت الحاضر وأحـدد الموضـوعات التي بحثت في كل نوع منها. وأعني بـ «ذروة أزمنة القرون الوسطى» تلك الفترة الزمنية المبتدئة في حوالي أواسط القرن التاسع الميلادي والممتدة الى ما يزيـد قليلاً عن ثـلاثمائـة سنة، ازدهـرت خلالها الفلسفة وعلم الكلام والفقه والتاريخ والعلم الطبيعي، أما السنوات المائة الأولى منهـا فهي التي يفكـر فيها المـرء حين يتحـدث عن القمة، أو العصر الـذهبي، أو حتى عن الفـترة الكلاسيكية في الثقافة العربية. ولا يوجد بالتأكيد نقاش عن «الدولة» و«السلطة» في ذاتهـا في الكتابات العربية إلاّ في العصور الحديثة جداً. أما ما نجـده بدلاً من ذلـك فمناقشـات حول الأنظمة السياسية وادارة السياسة والخلافة في الحكم، ومؤهـلاتها والعـدالة وحـدود الطاعـة. وعـلى الرغم من أن هـذه الموضـوعات تشـابه من بعض النـواحي ما ينـطوي عليه مصـطلحا «الـدولة» و«السلطة»، إلاّ أنها مـع ذلك تختلف عنهـا. ولكي نفهم مـا يميـز الفكـر الحـديث والمعاصر، ونلقي ضوءاً عليه بالـرجوع إلى الفكـر القديم وفكـر القرون الـوسطى، فـإنه من الضروري احـترام هـذه الاختـلافـات، هــذا، ويقــدم كتــاب آن لامبتــون (Ann. K. Lambton) وهـو بعنـوان State & Government in Medieval Islam مثـلاً طيبـاً في هــذا الجدل. إن دراستها هذه مفيدة كمدخل لما قالـه مختلف الفقهاء والأدبـاء في القرون الـوسطى عن الاعتراف بالخليفة الشرعي للنبي، أو عن تثبيت مثل هذا الفرد في السلطة أو عن تـطبيق الشريعة المنزلة، إلاّ أنها لا تذكر لنا ما يكوّن الدولة أو كيف تختلف الدولة عن الامبراطورية، هذا إن اختلفت أصلاً. ثم ان الدراسة لا تذكر شيئاً عن الطريقة التي كان يجـري بها تـطبيق السياسة فعلياً خلال هذه الفترة، أي أنها لم تتحدث عن الحكومة.

لذلك سـأشير إلى التـماثل بـين الفكر السيـاسي العربي، منـظوراً إليه في هـذا الضوء، والفكر السياسي الغربي قبل الحديث، ورأيي في ذلك هـو أن الاختلافـات بين التقليـديين إنما تـظهر بـظهور مكيـافيللي، وأن تلك الاختلافـات تصبح حـاسمة بسبب مـا طـرحـه وطـوّره مكيافيللي. أخيراً سأتناول السؤال المشترك في الفصول الثـلاثة الأولى من هـذا الكتاب وهـو: لماذا تميل الأنظمة السياسية في الوطن العربي المعاصر إلى أن تكون مختلفـة كل الاختـلاف عن الأنظمة السياسية في العالم الغربي المعاصر؟

ستجري مناقشة تاريخ الثقافة العربية في هذا العرض وكأنه تاريخ الثقافة الإسلامية ذاته. وعلى الرغم من أنه قد يكون من المفيد النظر إلى طريقة احتضان الثقافة الإسلامية للتقاليد غير العربية، البربرية منها والتركية والفارسية والهندية والأندونيسية، أو النظر إلى كيفية تأثير وتأثر الثقافة والتاريخ العربيين بالشعوب المسيحية واليهودية الناطقة بالعربية فإن ذلك لن يخدم غرضاً نافعاً هنا. ربما يمكن تقسيم الفكر السياسي العربي إلى أربعة أصناف على الأقل: الفلسفة السياسية، والفقه، وعلوم الدين التطبيقية أي علم الكلام، والآداب.

المشاركون في الصنف الأول يركنون إلى عقل إنساني غير مدعوم ويحاولون من خلاله تحديد صفات أحسن الأنظمة وصفات أفضل الحكام. إن الفلاسفة السياسيين ـ وهم أفراد مثل الفارابي وابن سينا وابن طفيل وابن باجة وابن رشد، وكذلك ابن خلدون إلى حد معين ـ يستوحون أفكارهم على علم منهم من أفلاطون وأرسطو لا من التنزيل السماوي ولا من سنّة الرسول (ص) في أقواله وأفعاله. وعلى الرغم من أنهم يعون كلّياً أهمية التنزيل وتأثيره على أمة المؤمنين فإنهم ينظرون إليه كظاهرة يجب أن تفهم عقلانياً لا أن تقبل دون مناقشة، وبهذا يحاولون استكشاف معنى النبوة وكذلك استكشاف مزايا المعتقدات والأعمال التي يقضي بها الإسلام. انهم يتجهون بأنظارهم إلى أفلاطون وأرسطو لمتابعة أسئلة لم يجرِ الجواب عليها بعد أو لمواصلة حوار، ولذا فهم يختلفون مراراً مع هذين الفيلسوفين القديمين كما يختلفون أيضاً مع الفلاسفة من زملائهم.

يشترك جميع فلاسفة السياسة في إعطاء الأولوية للبحث في سبب الحاجة إلى ايجاد الرابطة السياسية، وهم لا يبحثون في كيفية ضمان صلاح هذه الرابطة إلّا بعد أن تكون قد تأسست الحاجة إلى ايجادها وجرى تحديد أهدافها بوضوح. إنهم يختلفون بالتأكيد بشأن السبب الذي يدعو الكائنات الانسانية إلى أن تعيش في مجتمعات سياسية. فبعضهم، كالفارابي وابن رشد مثلاً، يصرون على أنها توجد بالأساس لكي توفر مجالاً لتطوير الفضائل الانسانية، ويولون أهمية أقل من ذلك إلى أنها تتيح كذلك المجال لتلبية الحاجات الانسانية، في حين أن فيلسوفاً آخر مثل ابن سينا يعكس هذا الترتيب. ويتحدث فلاسفة السياسة، باستثناء ابن سينا وابن خلدون، عن المجتمع السياسي باعتباره مدينة أو مجموعة من المدن. وعلى غموض ابن سينا بشأن الحجم المناسب للمجتمع السياسي الأفضل فإن ملاحظاته تتخيل بلا ريب نظاماً يقوم على شارع ـ نبي ولذا يفسح المجال للتكهن بشأن كيفية عمل المملكة أو الامبراطورية الاسلامية التي تحكم حكماً جيداً. أما ابن خلدون فهو أكثر دقة. فهو يتحدث عن مدن وبلدان وأمم ودول ـ ويعني بدول المملكة أو الامبراطورية ـ ويرى أن دولة تحكم حكماً جيداً وتكون ذات حجم متواضع هي خير ما يوفر ذلك النوع من الحياة المستقرة المترفة، التي تزدهر فيها الابداعات الانسانية.

أما المسألة ذات الأهمية العظمى بالنسبة إلى الفلاسفة فهي مسألة تطوير الملكات

الانسانية سواء اعتبروها الهدف الأساسي للرابطة السياسية أو أمراً يُسعى إليه بعد ايجاد هذه الرابطة. ويقصد بالملكات الانسانية قوى النفس وخصوصاً تلك القوى المتعلقة بالعقل. إن الانسان بالنسبة إلى هؤلاء هو حيوان عاقل. وكما أن قدرة الانسان على التفكير تميزه عن الحيوانات الأخرى وتكوِّن تفوُّقه عليها، وتبرر استغلاله لها لخدمة حاجاته، فإن الامتياز العقلي لإنسان ما يضعه فوق أقرانه. وبما أن إنساناً يتمتع بالفضيلة العقلية لا يمكن أن يرغب شيئاً سوى الخير للناس فإن ذلك يبرر له استغلالهم أو إلزامهم بأداء مهمات قد لا يتبيّنون حسناتها، أو قد يجدونها بكل بساطة بغيضة. ويجري الجدل حول هذه النقطة الأخيرة بشتى الطرق. بيْد أنّ فلاسفة السياسة يتفقون عموماً على أن المرء لا يمكن أن تكون له فضيلة عقلية حقيقية دون أن يكون حكيماً بصورة عملية وهو لا يكون كذلك إلاّ إذا كان ذا الفضائل الأخلاقية وملمّاً بالفنون العملية. باختصار، فإنه لا يكون كذلك دون أن يتمتع بجميع صفات وميول الحاكم الممتاز. بالتالي، فإنّ الفلاسفة متفقون في حثهم مثل هذا الانسان على أن يحكم أبناء جلدته من الناس لكي يساعدهم ـ بالاقناع إن كان ذلك ممكناً، أو بالاكراه إن لم يكن ـ على تطوير فضائلهم الانسانية إلى الحد الذي يستطيعون.

إن فلاسفة السياسة العرب، شأنهم في ذلك شأن افلاطون وأرسطو، يعرّفون السعادة بأنها تطوير الفضيلة الانسانية، ولا سيما الفضيلة العقلية. وبقدر ما تتيح الفضيلة العقلية للانسان أن يعرف الله ويرى وجهه فإن الفلاسفة يقولون كذلك ان مثل هذا الابتغاء يفسح المجال للانسان أن يحصل على السعادة القصوى في الدنيا والآخرة. وفلاسفة السياسة العرب، وقد اقتنعوا عن طريق الدراسة والملاحظة أن الفضائل الانسانية إنما تكتسب بجهد عظيم، وأنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على شخص واحد أن يكتسبها جميعاً، وأنها فضائل لا يتوافر منها بطبيعة الحال إلاّ القليل، فإنهم، أي أولئك الفلاسفة، قد قاموا بوضع المعيار الذي يحكم بواسطته على كفاءة المجتمعات السياسية المختلفة، وعلى الأهمية التي توليها هذه المجتمعات لابتغاء الفضائل الانسانية، وعلى فعاليتها في إعانة مواطنيها على تحقيقها. إن الحرية ليست غاية يرغب فيها لذاتها، شأنها في ذلك شأن السعي من أجل النصر كفاية أو الثروة لذاتها، فكل هذه في أحسن الأحوال ما هي إلاّ أدوات لاكتساب الفضائل. ان الفلاسفة العرب المذكورين يؤيدون اذاً، وذلك في حدود كلامهم عن أشكال الحكم السياسي، أن يكون الحكم بواسطة أولئك الذين اكتسبوا الفضيلة في واقع الأمر ـ مهما كان عددهم قليلاً ـ فيحكموا أولئك الذين لم يكتسبوا الفضيلة بعد.

لذلك تتسم الفلسفة السياسية العربية بالوضوح بشأن الغرض من الرابطة السياسية، الذي يتحدد في اطار اكتساب الفضيلة الانسانية، والتسلسل الهرمي، وتأييد الاجبار وأيضاً الاقناع المهذب، والرغبة في الحديث بأسلوب يذكّرنا ببلاغة القرآن اللغوية. والأهم من ذلك أنها فلسفة تمثل إمعان النظر في الوجود الانساني بشكل لا يسلم بشيء تسليماً مفروغاً منه ولا يعتبر أي افتراض من الافتراضات غير قابل للنقاش، ولكنها فلسفة لم تعبر عن نفسها بطريقة مجلجلة كالتي اتبعها وروّجها فلاسفة الغرب، المحدثون الأوائل منهم والمعاصرون. وهناك من

الباحثين من يغالي في تصوير هؤلاء الفلاسفة على أنهم ناطقون باسم الدين دون تفكير، ومن أبرزهم ريتشارد وُلـزر (Richard Walzer) وإي. آي. جي. روزنثـال (E.I.J. Rosenthal) إلّا أن هؤلاء الباحثين لم يولوا اهتماماً كافياً للأسلوب الأدبي. والأكثر من ذلك انهم لم يحاولوا التفكير في احتمال أن تكون هناك أسس قوية للمجادلة، كما يجادل، هؤلاء الفلاسفة بأن هناك أغراضاً مشتركة بين الفلسفة والوحي الالهي، إذا فهم فهماً صحيحاً. إن الناطقين الحقيقيين باسم الدين في تاريخ الفكر العربي، أولئك الذين لا يشككون بافتراضات الدين ولا يضعونها موضع المنافسة، ليسوا هم فلاسفة السياسة، بل الفقهاء وعلماء الدين.

والفلاسفة، في تلهفهم الدائم لتمييز أنفسهم عن هاتين المجموعتين، يشيرون إلى أن الفقهاء يقبلون بالشريعة على أنها منزلة ويحاولون تفسير كيفية تطبيقها، في حين أن علماء الدين، وهم كذلك يقبلون بالشريعة على أنها منزلة، يكرسون أنفسهم للمحاججة عن صحتها، وللدفاع عنها ضد نقاد مفترضين. فالعقل، اذاً، بالنسبة إلى الفقهاء وعلماء الدين، يتبع الايمان وهو في خدمته. فالمرء لا يستخدم العقل للنظر في الأنظمة السياسية وأي نظام منها هو الأفضل أو حتى للتأمل في السبب الذي يدعو الكائنات البشرية إلى العيش معاً في رابطة سياسية. بيد أنه من الممكن الاستنتاج أن على المسلمين العيش معاً في رابطة سياسية لكي يؤدوا واجبات العبادة باستعداد أكبر ولكي يشجع أحدهم الآخر على الالتزام بالمعتقدات والأفعال التي تكوّن الدين. بالتالي فإن أفضل نظام سياسي هو ذلك الذي يدار وفق ما تنص عليه الشريعة والمنسجم إلى أقصى حد مع الجماعة التي نظمها الرسول (ص) أولاً في المدينة ثم استمرت بعد عودته إلى مكة. أما الارشاد فيما ينبغي فعله بشأن الأمور التي لم ترد صراحة في شريعة القرآن فيمكن اكتسابه بالتأمل في القصد من نصوصها الصريحة بالرجوع إلى أفعال وأقوال الرسول (ص)، وأحياناً باللجوء إلى منطق القياس.

وإذ يتوصل الفلاسفة إلى فهمهم للخير الانساني والسياسي عن طريق تأملهم في طبيعة الانسان وفي غايته ككائن عاقل فإن الفقهاء وعلماء الدين لا يتأملون إلّا في رسالة السماء. وبموجبها يتمثل خير الانسان في اتباع نوع من الحياة هنا على الأرض تؤهله لدخول الجنة في الحياة الآخرة. لذا يجب على الجماعة السياسية الحسنة التنظيم أن تشجع مواطنيها على أداء الأعمال، وعلى الايمان بالمعتقدات، التي تتيح لهم أن ينتظروا مثل هذا الجزاء الحسن. كما أن عليها أن تثبطهم أو حتى تمنعهم عن تلك الأعمال والمعتقدات التي تعرضهم إلى الخلود في الجحيم. ولكن الفلاسفة ليسوا متفائلين جداً بأن يحصل أغلب الناس على السعادة القصوى. كما أنهم من جهة أخرى ليسوا متشائمين جداً. وهم يظنون، فيما يبدو، أن أكثرية الناس ستمضي في طريقها بصورة عشوائية، دون أن ترتفع إلى سامق من الابداع الانساني أو تنحدر إلى درك سحيق. لذا فإن نقدهم للأكثرية من الناس أو الجمهور يصاغ أساساً على النحو الآتي: كيف يحول سعي الجمهور وراء الأغراض الخاطئة دون تحقيق القلة الفاضلة لمآرب السعادة التي لولا الجمهور لبلغوها؟ ولهذا السبب يتكرر الكلام في كتابات الفلاسفة عن الكيفية التي يستطيع من خلالها الرجل الفضيل الوحيد أن يسلك طريقه في خضمّ عدد

كبير من الحمقى، وكيف يستطيع الاستفادة من الارتباط بالقلة الماثلة له. ولا يوجد مثل هذا الكلام في كتابات افقهاء وعلماء الدين. فالشريعة بالنسبة إليهم موجودة ويجب تطبيقها على جميع المؤمنين دون استثناء وكذلك على غير المؤمنين بالقدر المنصوص عليه. وعلى البشر أن يكبح جماحهم ويقيدوا، وعليهم أن يتبعوا سنن الشريعة لا تلقين العقل. ولأن البشر اتبعوا ذات يوم تلقين العقل وأداروا ظهورهم إلى ما أنزله الله في التوراة والانجيل، نزل القرآن على محمد (ص)[1].

لهذا السبب، فإن النظام الأفضل هو نظام أمة المؤمنين، يرشدها أحدهم ويكون مؤهلاً للخلافة (أي مؤهلاً لأن يتبع النبي (ص) في رئاسة الجماعة) أو على الأقل مؤهلاً للإمامة (أي مؤهلاً لأن يؤمَّ الجماعة في الصلاة). وهنا نجد الفارابي يساوي الإمام بالفيلسوف، والشارع، والرئيس الأول، في حين أن الفقهاء وعلماء الدين يرون في الإمام ما يدعوه الفارابي بالرئيس الثاني، أي الرئيس الذي تكون مهمته الحفاظ على التشريعات التي يضعها الرئيس الأول وقيادة الجماعة في الطريق الذي خطه الرئيس الأول. إن الشارع قد وضع الشريعة للجماعة، وليس هناك ما يدعو إلى البحث في الصفات التي تميز الشارع، إذ لا ينتظر مجيء شارع لاحق. لذا، ونظراً إلى المهام المحدودة للخليفة أو الإمام، فإن الصفات المطلوبة فيهما هي أقل مما يتوقع أن يتصف بها نبي. ومع وجود بعض الاختلاف فيما يراه الفقهاء والعلماء من هذه المؤهلات الضرورية فإنهم يتفقون عموماً على أن يكون الخليفة أو الامام عادلاً، وملمّاً بشريعة الله، وذا رأي شديد، وجريئاً في الدفاع عن مصالح الأمة وذلك بشن الحرب.

إن حجماً معيناً لم يحدد لأمة المؤمنين، فهذا الحجم، خلافاً للتشريع المنزل، قد يختلف. إن الجماعة التي تتألف من جميع الذين يأخذون بما أنزله الوحي على محمد (ص) يقبلون أن يحكموا كما حكم محمد (ص) الجماعة الاسلامية الأصلية، يجب أن تمتد إلى كل ما يحتله المؤمنون من الأراضي والبقاع. لذلك فإن الفقهاء وعلماء الدين لا يتطرقون إلى الحجم الأمثل لنظام يحسن حكمه بل يهتمون بالنظام كما هو قائم ويوصون بكيفية حكمه على وجه أفضل. لذلك نجد أن فقهاء مثل الماوردي يبين بعناية في كتاب **الأحكام السلطانية** كيف يجوز للإمام أن يخوِّل السلطة إلى شتى الوزراء وهم بدورهم يخوِّلونها إلى حكام أدنى، في حين أن فقيهاً آخر كالغزالي في كتابه **اقتصاد الاعتقاد** يقترح أن يعهد لعلماء الدين بالقيام بمختلف واجبات الامام الدينية.

يحبذ الفلاسفة حكم الفرد الواحد أو حكم القلة لأنهم يعتبرون أنه من الضروري للحاكم فرداً واحداً أو أكثر، أن يكون ذا فضيلة متميزة، وهي أمر لا يمكن أن يطمح إليه إلّا قليلون، ولن يبلغه إلّا الأقل منهم. ومن المتوقَّع أن الحاكم الواحد أو القلة سيكونون على فهم أحسن بصالح الأكثرية من الأكثرية ذاتها: وحين يتطرق الفقهاء وعلماء الدين إلى مثل

---

(١) القرآن الكريم، «سورة المائدة،» الآيات ٥٩ - ٧٧.

هذه المسائل فمن الواضح أنهم يسترشدون بالفكرة نفسها. لذا فهم يشبهون الخليفة والامام براعي الناس، ويصوّرونه بأنه ممثل الله على الأرض والوصي على شريعته، والمكلف بتنفيذ أوامر الله. على أن ما تنطوي عليه هذه الألقاب المتعددة يوحي بموضع الخلاف بين الفقهاء وعلماء الدين وبين الفلاسفة بشأن وظائف الحاكم. فالحاكم، بالنسبة إلى الفريق الأول، هو الذي يعمل من أجل الناس ويحميهم من نوازعهم المدمرة. ووظيفة الحاكم هي وظيفة كبح سلبي في أحسن الأحوال، ووظيفة قمع في أسوأها. أما الفلاسفة فهم، كما نوّهنا سابقاً، أقل تشاؤماً بشأن الدوافع الانسانية ولذا فهم يصورون الحاكم بأنه أقرب إلى المرشد أو المعلم.

نظراً لوجهة نظرهم المتشائمة عمّا يمكن أن يفعله الناس بأنفسهم إذا ما تركوا لرغباتهم، فإن الفقهاء وعلماء الدين لم يهتموا إلاّ قليلاً بضمان الحرية الانسانية. يصور ابن تيمية هذه الفكرة تصويراً صارخاً في كتابه السياسة الشرعية إذ يقول: إن التجربة قد أثبتت بما لا يقبل الشك صحة القول المأثور: «ان ستين سنة تحت حكم امام غير عادل أفضل من ليلة واحدة بدون حاكم»[٢]. وهو كذلك يوصي بوجوب إجبار الناس عن طريق الحكم السياسي على أداء ما جاء في شريعة الله ـ أي أداء فريضة الجهاد والتعامل بالعدل وحج البيت واقامة صلاة الجمعة، والنهي عن المنكر وعدم إتيان السرقة والقتل والزنا ـ ولكي يدعم ابن تيمية وجهة نظره فإنه يورد القول الآتي: «إن الحاكم هو ظل الله على الأرض». إن البحث في الشروط الضرورية لتثبيت الخليفة أو الإمام في سلطته وفي الصفات اللازم توافرها في الذين يعلنون صلاحه للخلافة أو الإمامة، وفي واجبات الخلافة والإمامة، أي البحث في مسائل ادارية سياسية يفوق كثيراً النظر في حدود سلطة الحاكم أو في الاعذار التي تعفي الرعية من طاعته.

وباختصار، فإنّ الأفق السياسي أضيق كثيراً بالنسبة إلى الفقهاء وعلماء الدين منه بالنسبة إلى الفلاسفة. فالأكثر أهمية بالنسبة إلى الفريق الأول هو أن يستمر وجود الجماعة السياسية وذلك بالنسبة إليهم أهم من أن تحكم الجماعة حكماً حسناً. لذا لا يصادف المرء في كتاباتهم أبداً مثل ذلك النوع من الانتقادات ضد الحكام القائمين الذي ذكره ابن رشد مثلاً في تلخيصه لكتاب الجمهورية لافلاطون. وما من فقيه أو عالم ديني يبيح لنفسه أن يفكر في مزايا الحجة التي أدلى بها سقراط تحبيذاً لأن يكون النساء والأطفال مشتركين لجميع المواطنين، أو لترتيب عقود زواج محدودة الأجل (أي لحين ظهور نتيجة الحمل) بين أجمل المواطنين وأذكاهم، كما فعل ابن رشد مثلاً في تلخيصه المذكور ذاته. كما لن يبيح أي فقيه أو عالم ديني لنفسه أن ينحاز إلى جانب ما قاله ابن رشد تأييداً لهذه الأعراف الجديدة أو تفنيداً للتنظيمات التقليدية ذات الأساس الديني. ليس هذا لأن الفقهاء وعلماء الدين هم من التقاة، والفلاسفة غير ذلك، بل لأن الفلاسفة يسعون عن طريق الهزل والخيال والجرأة إلى تمحيص

---

(٢) انظر: تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية، مراجعة وتحقيق علي سامي النشار وأحمد زكي عطية، ط ٢ (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٥١)، ص ١٧٣.

الأسباب وراء المسموحات والمحرمات التي يقوم عليها الحكم السياسي الفضيل. أما الفقهاء وعلماء الدين فهم أقل اهتماماً بفهم أسباب وجود هذه السنن وكيفية اسهامها في الصلاح السياسي وأكثر اهتماماً بمسألة ضمان تطبيقها.

ويتصف الأدب كذلك، وهو النوع الرابع من أنواع الفكر السياسي العربي، بالخيال والهزل، ولكنه يفتقر إلى الإقدام والفضول الشائعين في الكتابات الفلسفية. ولعل أول ما يخطر بالبال في هذا المجال كتاب **سياسة نامة** لنظام الملك، وكتاب **رسالة في الصحابة** لابن المقفع، و**القابوس نامة** لكيكؤس، والحكايات الشهيرة في **ألف ليلة وليلة**. واطار الحكاية في الكتاب الأخير يصور شهرزاد تفتن زوجها الملك بسردها الذكي ليلاً (والحكايات لا تنتهي أبداً عند بزوغ الصباح) فيؤخر قتلها، كما كان ينوي وكما فعل حقاً بعدد من زوجاته قبلها ليحمي نفسه من خيانة النساء. وما إن تتوالى الحكايات حتى يأخذ المرء بتلمّس خط معيّن ينطوي في النهاية على درس في الحصانة السياسية. ان شهرزاد تعلم زوجها في نهاية المطاف كيف يحكم في عالم تواجهه مشاكل جديدة، عالم ينبغي أن تواجه فيه المطالب بديانات جديدة كما تتفادى فيه تهديدات دول أجنبية كانت حتى ذلك الحين دولاً تنزع إلى الخير. إن كتاب نظام الملك ليس بمثل هذه المخيلة ولا بمثل هذا الامتاع. إنه يسعى، في سلسلة من الحكايات وفي حكايات داخل حكايات وكذلك في الكتابة بالأسلوب النثري الصريح، أن يشرح تلك الأمور التي يجب أن يتدبرها الحاكم لكي يحكم حكماً صالحاً، كما يشرح الصفات الشخصية المطلوبة في الحاكم الصالح.

إن الذين يكتبون على هذه الشاكلة، وهي ضرب من الكتابة يوصف عامة بكتابة «مرايا الأمراء» يقبلون الوضع القائم على أنه مفروغ منه ولا يحتمل أن يتغير تغييراً جذرياً. وبالتالي لا يوجد في هذه الكتابات أي بحث عن أنظمة بديلة ولا أي تمحيص للشكل الأفضل للرابطة السياسية. إذ يركز هؤلاء المؤلفون اهتمامهم على كيفية جعل النظام القائم أكثر فعالية ـ أي أكثر استجابة لأهدافه المعلنة ذاتها ـ ولا يركزونه على تحديد أهداف جديدة قد يطمح لها النظام. كذلك فإنهم يبحثون كيف يمكن أن يسهم سلوك الحاكم في تحقيق غايات الرابطة السياسية كما تفهم بصورة عامة ولا يظهرون ميلاً للبحث عن غايات أخرى. هؤلاء المؤلفون، كما تشير صفة الشاكلة آنفة الذكر، يكتبون لمن يحكم على الطريقة الملكية. وسواء كان الحاكم موضع البحث أميراً من أمراء الحرب الاقليميين، أو كان خليفة يسدي له المشورة رجل عادل، تقي، يزين له الأمور، فالحكم هو حكم فردي. ولا تجري أي محاولة للمحاججة بأن أشكالاً أخرى في الحكم قد تكون أعدل، أو أفضل من غيرها. هذا الضرب من الكتّاب، مثل ابن المقفع، يقيدون أنفسهم لمناقشة جانب واحد من جوانب النظام القائم وذلك لغرض تقديم توصيات محددة لتحسينه، أو أنهم، مثل نظام الملك، قد يدرسون شتى الوزارات المركزية والاقليمية وغيرها من دوائر النظام المهمة وذلك بغرض تقديم اقتراحات إضافية لمصلحة الحاكم ـ بصفة خاصة ضمان استمراره في الحكم ـ إذا ما تمت ادارتها بصورة أكثر فعالية.

والكتّاب من الضرب المذكور آنفاً، توافقاً منهم مع قبولهم الصريح بالوضع القائم وترددهم في تغييره جذرياً، إنما يكتبون وكأنهم يقبلون بكمال التشريع المنزل دون مناقشة. وغالباً ما يقومون بحل مسائل معينة استناداً إلى ما تقوله الشريعة دون بحث هذه المسائل بصورة مستقلة كما قد يفعله الفلاسفة. كما أنهم لا يتوقفون برهة للنظر في الأسباب التي تدعو البشر إلى العيش معاً في رابطة سياسية. ومع أنهم يتأملون أحياناً في الحجم الأمثل للمجتمع السياسي، إلاّ أنهم في العادة يقدمون ملاحظاتهم باعتبارها ملاحظات ادارية وبذلك يتجنبون الحديث عن الغاية النهائية التي ينبغي على نظام ما أن يسعى إلى تحقيقها. بيد أنه يمكن القول، رغم أن الأمر قد يبدو متناقضاً، أن هناك مناقشات ضمنية عن جميع هذه المسائل في كتابات ذلك الضرب من الكتّاب. فلجوء هؤلاء الكتّاب إلى الحكايات والأقاصيص للتعبير عن آرائهم، بل لهذا السبب بالذات، يمكن أحياناً أن نتلمس في كتاباتهم ملاحظات تقارب اهتمامات الفلاسفة. مع ذلك فإن الاختلاف الجوهري هو أن هذه القضايا لا تبحث أبداً بصورة كاملة، وإنما يلمَّح اليها تلميحاً فقط. مثلاً، نجد في كتاب نظام الملك تنويهات عديدة عن الجشع الذي يوجه أفعال البشر، وحكايات عن قمعه بواسطة حكماء الحكام، أو قيام هؤلاء الحكام بمعاقبة الجشعين من أعوانهم، مما يؤدي بالقارىء إلى التساؤل: هل ما يعوق الحكم العادل هو رذيلة أخلاقية مفردة أم أن العوائق متعددة؟ كذلك فإن الأمثلة الواردة في كل من أقاصيص نظام الملك وألف ليلة وليلة عن تأثير النساء في الحكام من الرجال هي أمثلة تثير سؤالاً عمّا إذا كانت النساء كالرجال من حيث صلاحياتهن للحكم، بل وربما أكثر أهلية من الرجال في هذا الصدد. ولسوء الحظ فإن هذه التلميحات، رغم ما تثيره من شجن، لم تأخذ حقها في تلك الأعمال تماماً كما هو الحال في الأعمال التي تحل محلها اليوم. مثلاً، إن المسألة الشائكة عن عدالة الله التي أثارها نجيب محفوظ في **أولاد الجبلاوي** لم تتابع إلى نهايتها، وانتقاد الفساد والرقابة الحكومية على الصحافة لحماية مجرمين عتاة لا يشار إليهما إلاّ تلميحاً في الفيلم المشهور **الغول**، وإدانة ما تسببه قيم الجماهير الزائفة من خراب في حياة الآخرين لا يجري تفصيلها كفاية في الفيلم المسلّي **بنات ابليس**.

يتضح من هذا أن تركيز الفكر السياسي العربي في القرون الوسطى ينصبّ إما على أفضل نظام سياسي أو على النظام السياسي القائم فعلاً. أما الذين اهتموا باستكشاف طبيعة النظام الأول فقد اعتبروا أن حجمه يأتي في المقام الأول من حيث الأهمية، ودعوا أن يتكون من مدينة أو مجموعة من المدن في أحسن الأحوال، وأما الذين اهتموا بالنظام الثاني فلم يعبأوا بذلك. لقد قبل هؤلاء الأمة الاسلامية كما كانت موجودة، وهي في الأصل جماعة صغيرة بحجم مدينة ولكنها فيما بعد أصبحت كياناً امتدت هيمنته عبر عدد من البلدان، واتسم بكل صفات السلالة الحاكمة أو امبراطورية. ولم تكن هذه الأمة أمّة بالمعنى الصحيح، كما لم تكن دولة من حيث انها سلالة حاكمة أو امبراطورية. لقد كانت أحياناً مجموعة من الأمم أو على الأصح مجموعة من الولايات، وكانت أحياناً أخرى مجرد تجمُّع فوضوي لكيانات سياسية متنوعة وجد حكامها أنه من الملائم الابقاء على الفكرة الخيالية القائلة بأنه يحكمون بموجب الشريعة الإسلامية المنزلة، وأنهم خدم لخليفة الرسول (ص). أما المأزق الذي يقع فيه أولئك

الذين يحاولون تأويل السياسة الجارية باعتبارها تطبيقاً للشريعة فهو مأزق نلمسه في مناقشة الماوردي وغيره من الفقهاء بشأن ما إذا كان يمكن وجود أكثر من خليفة واحد يدين له الناس في وقت واحد وما العمل عند وقوع هذه الحالة. مع هذا، ومهما كانت كيفية تناولهم لمسألة حجم النظام ووظائفه، فإن جميع المفكرين السياسيين العرب في القرون الوسطى متفقون على المبدأ القائل بأن الحكم يجب أن يكون في يد فرد واحد أو بضعة أفراد. إلّا أنهم بشأن الصفات التي تخول الحاكم أن يتبوأ الحكم، فالفلاسفة ورجال الأدب يشددون على الابداع العقلي، في حين أن الفقهاء وعلماء الدين يبجلون النسب العائلي وكذلك الفضائل والحكمة العملية. ومع أن هؤلاء جميعاً يحملون الفكرة ذاتها بشأن الحاجة إلى قيام النظام على أساس العدالة، فالفلاسفة يجدون من الضروري تعريف العدالة وذلك بدراسة النظام الطبيعي ومكان الانسان فيه، في حين أن المفكرين الآخرين يقنعون بالرجوع إلى شريعة الله بحثاً عمّا يرشد إلى الصواب. وأخيراً، ما من أحد من المفكرين السياسيين العرب في القرون الوسطى كان مستعداً أن يجادل بالقول بأن الحياة الجماعية غير السياسية كانت أمراً مرغوباً فيه.

- ٣ -

لقد أخذ فلاسفة السياسة العرب، كما رأينا، اتجاهاتهم من أفلاطون وأرسطو. كذلك فعل أغلب فلاسفة السياسة في الغرب في العصر الكلاسيكي المتأخرون في القرون الوسطى. بالتالي كان هؤلاء الفلاسفة يوجهون اهتماماتهم، حتى ظهور مكيافيللي، إلى تحديد مزايا النظام السياسي الأفضل ولا يعبأون بكيفية تحسين الأنظمة القائمة فعلاً والمحيطة بهم. وقد اتفقوا على مبدأ حكم الفرد الواحد أو حكم القلة، وأقاموا هذا الرأي على الحجة القائلة بأن الابداع وحده هو الذي يؤهل للحكم وأن هذا يندر أن يوجد في أكثر من بضعة أفراد. كذلك دافعوا عن فكرة تعليم المواطنين وفق قدراتهم المختلفة، على أن يصحب ذلك بناء النظام بحيث تنبع الأنواع المختلفة من الواجبات والامتيازات، أي الأدوار الاجتماعية. من هنا القدرات المختلفة والأنواع المختلفة من التعليم. وهكذا فالعدالة بالنسبة إليهم تضم أكثر من الاهتمامات المادية المباشرة ـ كالتوزيع العادل للسلع ـ ورغم أنها تأخذ مثل هذه الاهتمامات في الاعتبار، فإنها تذهب إلى أبعد من ذلك، إذ تهدف إلى ضمان الرفاهية الروحية للمواطنين وكذلك إلى تنمية ملكاتهم الجثمانية والعقلية بحيث يمكنهم أن يحيوا حياة إنسانية كاملة.

لم ينشأ الاختلاف الخطير مع أفلاطون وأرسطو إلّا بشأن حجم المجتمع السياسي. فلم يجد دانتي (Dante)، مثلاً، ما يدعو إلى تحديد الأفق السياسي بمدينة واحدة مهما يكن حجمها، بل ولا حتى باتحاد بين المدن. وقد دعا بدلاً عن ذلك، إلى حكومة امبراطورية تضم العالم أجمع تحت رعاية ملك علماني. ورغم أن دانتي قد صاغ حجته بعبارات ارسطوطالية جامدة فإن خلافه مع أرسطو بشأن الحجم الصحيح للمجتمع السياسي ينبع من رغبته في تطبيق مبادىء أرسطو عالمياً بحيث تشمل الانسانية بأسرها لا جماعة محدودة فقط من الناس.

لقد كان لـزاماً بـالنسبة إلى دانتي، أن يجتمـع الجنس البشـري كله تحت سيطرة سيـاسية لكي يعمل جميع البشر معاً من أجل تحصيل الفضيلة فيضمنوا بذلك اكتسابها. وهكذا، قبل دانتي مقـدمات أرسـطو عن ندرة الفضيلة وعن صعـوبـة أن يحققهـا النـاس وهم في عـزلـة، وهي مقدمات جوهرية بالنسبة إلى تأكيد أرسطو عـلى الخاصيـة الطبيعيـة للحياة السيـاسية، إلاّ أن دانتي افترق عن ذلك بأن ذهب بآرائه تلك خطوة أبعد.

ما ان يبتعد المرء عن الفلسفة السيـاسية حتى تقـل أوجه التشـابه بـين الفكر السيـاسي العربي والفكر السيـاسي الغربي في القـرون الوسـطى. ورغـم وجود كتّـاب من الفقهاء وعلماء الدين فضلاً عن مؤلفـين في مجال الآداب، إلاّ أن اهتـماماتهم تختلف عن اهتـمامات نـظائرهـم العرب في الحقبة المذكورة. فبسبب الطبيعة المختلفة للمسيحية من جهـة، وبسبب الاستعداد الأكبر لتلقي الفلسفة ـ الـوثنية والمسيحيـة معاً ـ بـين الفقهاء وعلماء الـدين الغربيـين من جهة أخرى، نجد أن المسـائل التي يثـيرها مثـل هؤلاء الكتّاب في الغـرب أثناء القـرون الوسـطى تختلف عن المسائل التي يثيرها الفقهاء وعلماء الدين في الـوطن العربي في الفـترة ذاتها. فقليـل من الاهتمام يكرس لتبرير «الوضع القائم»، وقليل من المحـاولات يُبذل لاظهـار شكل الحكم السائد على أنه الـوحيد البـاقي أو القادر عـلى البقاء، بينـما كل التـأكيد يكـون على الفـوارق الجوهريـة بين مقتضيـات الحكم العلماني ومقتضيات الحكم الـديني. أما الأصـوات التي تعلو على غيرها كثيراً ضمن هذه الفئة من فئات الفكر السيـاسي الغربي في القـرون الوسـطى فهي أصـوات الداعـين لا إلى تطبيق الشريعـة المنزلـة في الميدان السيـاسي ولا إلى وضع الحكم في أيـدي المتمرسـين بالأمـور السماويـة، بل هي أصـوات الداعـين إلى الفصـل بـين الـوظـائف السياسية والوظائف الكنسية. وسواء توجه المـرء الى القديس أوغسـطين أو إلى القديس تـوما الأكويني أو إلى مارسيليوس فإنه يجد أن غاية الحياة السياسية ليست هي ذاتها غاية الحيـاة التي يبشر بها وحي السماء. وانه يجب ألاّ يخلط بين الاثنتين، وان النجاح في إحـداهما لا يؤدي إلى النجاح في الأخرى. ونظراً لأن يسوع قد فهم على أنـه المسيح أو المخلّص، لـذا فهو فـريد، وأنه يحقق رسالـة لا يمكن أبداً أن يكـون لها مثيـل، فلم يكن هناك مـا يدعـو الفقهاء وعلماء الدين إلى بحث الصفات التي تؤهل أي شخص لخلافته. كما لم يكن من المناسب، بالنظر إلى ما تنطوي عليه الديانة المسيحيـة من ايمان بـالآخرة والحسـاب، أن يحاول هؤلاء أن يستنبـطوا منهـا مجموعـة من القواعـد لكيفية تنـظيم أمة المؤمنـين سياسيـاً. في مثل هـذه المسائـل، كان الرجوع يتم بدلاً من ذلك، إلى تعاليم الفلاسفة وإلى تأمل القانون الطبيعي.

وعلى الرغم من هـذه الفوارق، فثمـة نقاط التقـاء مهمة بـين الفقهاء وعلماء الـدين في التقليدين الغربي والعربي. إذ مع حماسة الفقهاء وعلماء الدين في الغرب أثناء القرون الوسطى في الحث على الفصل بين الوظائف السياسية والوظـائف الكنسية، فـإنهم مع هـذا يميلون إلى الافتراض بأن السلطة ـ سـواء السياسيـة أو الكنسية ـ ستكـون في يد فـرد واحد. فضـلاً عن ذلـك فإنهم، كنظـائرهم في الوطن العـربي في القرون الـوسطى، أكـثر تشاؤمـاً بشأن الـوضع

الانساني من الفلاسفة. والواقع أنهم، في اشاراتهم المتكررة إلى رسالة المسيح في الخلاص، يتناولون الضعف الانساني بتفصيل أكثر مما يفعله الفقهاء وعلماء الدين العرب.

وهناك في صنف الأدب فروق أخرى بين كتّاب العصور الكلاسيكية والوسطى الغربيين والكتّاب العرب في القرون الوسطى. ففي الغرب يستخدم شعر الملاحم والمآسي كثيراً للتعبير عن أفكار سياسية مع اللجوء أحياناً إلى الحوار والروايات الأخلاقية والمقالات التاريخية المطولة. إن الإلياذة والأوذيسة لهوميروس (Homer) والأنياده لفرجيل (Virgil) وخلاص القدس لبترارك (Petrarch) واورلاندو فيوريوزو لأريوسطو (Ariosto) تقدم تحليلاً رائعاً للنفس الانسانية في الشدائد، وتصوّر المحن السياسية التي يجب أن يتأملها المرء إذا أراد أن يفهم كيف يمكن خدمة العدالة أو تعطيلها، وتعود المرة تلو الأخرى إلى المشكلة الأساسية الخاصة بالميزة النسبية التي تميز بين الأهداف المختلفة التي ينبغي السعي إليها لتحقيق حياة انسانية كاملة: الثروة أم الحكمة؟ كذلك فإن زينوفون (Xenophon) في كتابه الخيالي عن حياة سيروس المعنون (Cyropaedia) يحكي قصصاً عديدة تثير التساؤل: هل ترتكز فكرة العدالة أساساً على احترام الملكية الخاصة أم على السعي لتحقيق توزيع ملائم للسلع؟ وما الهدف الذي ينبغي أن يهدف إليه الحاكم عند فرض العقوبة؟ وما هو الغرض من الحكم السياسي؟ وسواء توجهنا إلى ثوسيديدس (Thucydides) في كتابه عن الحروب البلوبونيزية الذي صرح في بدايته أنه سيستحدث من الخطب ما يراه ملائماً، أو توجهنا إلى هيرودوتس (Herodotus) وما ذكره من أحداث وأشخاص طواهم النسيان، فإننا سنجد أسئلة ومشاكل مشابهة. نحن نرى في هذين الكتابين وفي غيرهما مثل انتيغون (Antigone) وأوديبوس تيرانوس (Oedipus Tyrannus) وفي مآسي يوريبيدس (Euripides) وايسخيلوس (Aeschylus)، نرى أناساً يتحطمون بسبب عيوب خطيرة في شخصياتهم أو بسبب عدم الاستعداد للنظر في نقاط الاختلاف بينهم والبحث عن حلول وسط[٣].

يدخل في هذا الضرب من الكتابة الكتاب شبه التأريخي سير المشاهير لبلوتارك (Plutarch) وكذلك مقالاته الأخلاقية. يقدم بلوتارك في الكتاب أمثلة متعددة عن الكيفية التي تمكّن بها الرجال غير العاديين تحقيق العظمة، وهو يقدم ذلك بطريقة تدعو القارىء إلى مضاهاة هؤلاء الأفراد أو على الأقل إلى التفكير في ماهية الصفات الشخصية الدقيقة التي

(٣) مثلاً، في المأساة انتيغون رغم أن كريون يلوم أوديبوس لأنه يخلط بين مصلحته الشخصية ومصلحة المدينة إلّا أنه يتحطم في نهاية الأمر لأنه هو شخصياً غير قادر على التمييز بين ما يمتلكه هو وما ينتمي إلى المدينة. إنه يعاقب انتيغون لا لأنها بقيامها بدفن أخيرها ستضر بالمدينة بل لأن فعلها هذا يمثل خروجاً على طاعة أمر اصدره ـ وهو أمر لا سابقة تاريخية له ولا أساس معقولاً ولا يعبّر إلّا عن ارادته هو فيما يجب أن يفعل بمدينته. من جهة أخرى فإن انتيغون ترفض أن تفكر في السبب الذي دعا كريون إلى أن يفرق بين الطريقة التي تُعامل بها جثث أخوتها، كما أنها تصرف النظر عن أية امكانية لتتبين معه كيف يمكن صياغة شرف المدينة المزعوم دون اهمال أوامر الالهة بشأن دفن الموتى. الظاهر ان انتيغون، تريد الموت أكثر من دفن أخيها، لأن الموت سيكون دليلاً على اخلاصها للآلهة، وفي الحقيقة حصلت انتيغون على الموت ولم تدفن أخاها.

ساهمت في إنجازاتهم النموذجية. وهو في مقالاته يفيض في البحث عن عدد من المسائل التي تبرز حين يحاول المرء تطبيق المبادىء الأخلاقية على مواقف عملية.

إن المحور الذي تدور حوله هذه الأعمال هو أن الحكم الأفضل هو حكم الفرد الواحد أو حكم القلة، رغم أن هذه الكتابات ليست موجهة إلى حاكم بعينه ولم تكتب لتبصير الفرد بكيفية حماية نظامه. إن القلة المبدعة هي التي تمتدح، أفعالها هي التي يحثوننا على مضاهاتها وليس الكثرة من الإمّعات. وكما في الأعمال العربية التي تدخل في فئة الآداب فإنه ثمة مسائل تثار في هذه الكتابات بصورة غير مباشرة. وهذا يعني أن على القارىء أن ينتبه انتباهاً دقيقاً إلى ما يقال بين السطور من إيحاءات، وأن يستقرىء ما تنطوي عليه الحكايات أو الحوادث المروية لكي يحيط بمعنى العمل المكتوب. وكما أن التأكيد في الكتابات الأدبية في الوطن العربي في القرون الوسطى ينصبّ بوضوح على الفضيلة الأخلاقية وعلى الكيفية التي ينبغي أن يعيش بموجبها البشر، فكذلك التأكيد في هذه الكتابات الأدبية في العالم الغربي.

باختصار اذاً، وعلى الرغم من الاختلافات في المنهج، بل وحتى في الرأي، حول دور العناية الإلهية في الشؤون الانسانية، فثمة مسائل كثيرة مشتركة بين الفكر السياسي الغربي الكلاسيكي وفكر القرون الوسطى من جهة، والفكر السياسي العربي في القرون الوسطى من جهة أخرى. بل إنهما يشتركان أكثر بكثير مما يشترك الفكر السياسي الغربي الحديث مع الفكر السياسي الغربي الكلاسيكي والقروسطي. فسواء استمد الفكر السياسي الغربي الحديث وجهته من استخفاف مكيافيللي بجميع المفكرين السابقين له وذلك في الفصل الخامس عشر من كتابه الأمير بسبب إصرارهم الساذج غير الفعال على الحديث عن الكيفية التي يجب أن تحكم بها الأنظمة لا عن الكيفية التي تحكم بها فعلاً، أو من رفض بيكون (Bacon) للمنطق ونتائجه وذلك في فاتحة كتابه (New Organon) أو من العرض المادي الذي سرده هوبز عن النفس الانسانية في الفصول الاثني عشر الأولى من كتابه (Leviathan) فإن الفكر المذكور قد فصل نفسه جذرياً عمّا سلفه من فكر كلاسيكي وقروسطي.

إن مكيافيللي يؤكد في كتابه المطارحات (Discourses) وكذلك في كتابه الأمير على الواقعية الجديدة في تعاليمه. إنه يقدم نفسه كأنه كولومبس سياسي، مفكر سوف يكشف عن آفاق جديدة ويستكشف طرقاً جديدة في متناول الانسان، بدلاً من تلك التي كانت تقع دائماً خارج نطاق تناوله. لقد كانت المشكلة مع القدماء ومن تبعهم في القرون الوسطى هي أنهم بحثوا أكثر من اللازم فيما ينبغي على البشر أن يفعلوه وكرسوا اهتمامهم على ما يجب أن تكون عليه الأنظمة السياسية، وبذلك تجاهلوا ما يفعله البشر فعلاً والأهداف التي يسعون اليها فعلاً، وفشلوا في ملاحظة كيف تعمل الأنظمة في واقع الأمر. لقد ضرّوا أنفسهم وضرّوا أولئك الذين اتبعوهم: انهم لم يفشلوا في تحقيق أهدافهم فقط، بل أصبحوا ضحايا غير مقصودة لمن يضمر غرضاً محدداً. ولأن هذه المعايير القديمة غير نافعة، بل وحتى ضارة، فإن مكيافيللي لن يأخذ بها. وثمة مسافة كبيرة تفصل بين الطريقة التي يعيش بها الناس والطريقة التي ينبغي لهم أن يعيشوا بها، بحيث ان ذلك الذي يرفض ما يفعله الناس لصالح ما ينبغي أن يفعلوه إنما يجلب

الخراب على نفسه وليس المحافظة عليها، ذلك لأن من يريد أن يفعل الخير في كل أمر يلحقه الخراب بين العدد الكبير من الطالحين. لذلك فمن الضروري لأمير يريد الحفاظ على نفسه أن يتعلم أن يكون قادراً على ألاّ يكون فضيلاً وأن يتعلم استخدام الخير أو عدم استخدامه كما تقضي الضرورة»(٤).

إن مكيافيللي يرفض فكرة أن تكون الطبيعة، أو وحي السماء، قادراً على تقديم أي نوع من التوجيه للسلوك الخاص أو العام، ويؤكد على أن ما يدعم العظمة الانسانية حقاً هو الرغبة في المجد وبعد تحديد ما يسعى إليه الانسان في واقع الأمر، يقوم مكيافيللي بتفسير كيفية تحقيق ذلك سواء في مدينة تحكمها قلة من الأفراد المكرسين للخدمة أو في إمارة يحكمها شخص منفرد. ولسنا بحاجة هنا إلى البحث عمّا إذا كان مكيافيللي هو في النهاية معلم لأمراء قمعيين أم أنه صديق مخلص للحرية الجمهورية، إذ يكفي حالياً أن نذكر ببساطة كيف أنه أعاد بشكل فعّال توجيه الفكر السياسي والمطارحة السياسية. إنه لم يعد ممكناً بعد مكيافيللي التكهن بشأن النظام الأفضل أو الحياة الانسانية المثلى كما تحددها رؤية من لا يعرف أنها وجدت أبداً. إن علينا الآن أن نتأمل ما يحدث فعلاً على الساحة السياسية وأن نلاحظ الطريقة التي بموجبها يتصرف البشر وأن نوجه أعمالنا وفق ذلك.

وجاء هوبز فكان ما فعله هو تخفيض المقاييس للفكر والمطارحة السياسية حتى أكثر مما فعل مكيافيللي. فهو لا يرى أن المجد هو غاية الرابطة السياسية بل مجرد الحفاظ على الذات. إنه يعتقد أن في الانسان شهوة عارمة للاستيلاء على السلع ولتهديد رخاء الآخرين إلاّ إذا كبح جماحه بالقوة. ومن هنا تأتي الحاجة إلى الرابطة السياسية. لذا فإن هوبز أقل لوماً لأسلافه في العصور الكلاسيكية والوسطى على حديثهم عن أنظمة لم تقم، أو عن أهداف للسلوك الانساني ليست بمتناول أغلبية البشر، من لومه لهم على إضعافهم لقوة الأنظمة القائمة وذلك بتأملهم فيما قد يحدث: إن البديل للنظام السياسي ـ وهو حالة لا بد أن تنشأ عنها حرب مستمرة من الجميع ضد الجميع، حالة تكون فيها الحياة على حد تعبير هوبز «مستوحدة، فقيرة، كريهة، بهيمية، وقصيرة» ـ هو بديل مفزع جداً لدرجة أن هوبز يرى أن أي نظام هو خير من هذه الفوضى. مع هذا، واستناداً إلى أسس الكفاءة والاستقرار، يختار هوبز في نهاية المطاف حكم الفرد الواحد.

ولم تجرِ صياغة المبادىء التي وضعها مكيافيللي وهوبز بشكل من شأنه ترويج الحكم الشعبي إلاّ بعد مجيء لوك. ومع أن لوك ينكر الفكرة القائلة بأن الناس لا بد وأن يتقاتل أحدهم مع الآخر بحكم الضرورة إذا كانوا يعيشون خارج المجتمع السياسي، أي إذا كانوا يعيشون فيما سمّاه هوبز حالة الطبيعة، فإنه يقر بأن هناك دائماً خطراً متمثلاً في محاولة الفرد الاستيلاء على سلع الآخر أو تهديد شخصه. يضاف إلى هذا أن لوك يرى أن جميع الكائنات الانسانية حرة بالطبيعة وقد وهبت بحق طبيعي تلك الأشياء التي من شأنها تحقيق الحفاظ على الذات وتلك الأشياء التي اكتسبتها بجهودها الخاصة، ولهذا فهو يحث على أن ينظم المجتمع

---

(٤) انظر: Niccolō Machiavelli: *The Prince,* Chap. 15, and *The Discourses on the First Ten Books of Titus Livius,* the First Paragraph of the introduction.

السياسي بحيث يتيح للجميع اللجوء إلى قاض مشترك كلما وجدوا أن مصالحهم مهددة. وللقاضي صلاحية حسم الخلافات ولكنه مع ذلك خاضع لقوانين الرابطة التي تحكم الجماعة، إذ إن الغرض من الرابطة يتعطل كلما تمتع القاضي بسلطة مطلقة.

وجاء روسّو فذهب برأي لوك الى مستوى بعيد جداً مؤكداً على أنه ما من شيء يبرر خضوع فرد لآخر، ولذلك يجب إرجاع السلطة السياسية كلها الى تعاقد مشروع بين كائنات إنسانية حرة مستقلة بالطبيعة. ولأن أحداً لا يستطيع منطقياً التنازل عن الحياة أو الحرية فإن المجتمع السياسي يقوم على أساس مبدأ الحكم الذاتي. وتتم دائماً إستشارة ارادة كل مواطن قبل اتخاذ قرار ملزم للجماعة، وبما أن شروط الرابطة الأصلية تقضي بالاستجابة لمثل هذه الأمور في اطار ما يعتبره كل واحد صالحاً له فلا بد أن ينتج الصالح العام عن ذلك حتماً. ومع أن روسو يرى أنه من الواجب وضع قيود على المواطنين، إلاّ أنه يفسر بعناية كيف أن هذه القيود والعقوبات ـ حتى عقوبة الاعدام ـ الناشئة عن مخالفة القوانين الموضوعة أساساً بواسطة المواطنين أو الموافق عليها منهم إنما تحمي بالضرورة حرية الجميع، ان المقصود منها هي أن تكون كوابح نهائية لا أكثر[٥].

لقد أثمرت المبادىء التي وضعها لوك وروسو أولى ثمارها باصدار اعلان الاستقلال الأمريكي واعلان حقوق الانسان الفرنسي. ويمكن أن نلمس تأثيرها كذلك في الخطب النارية لأنصار الحرية مثل توماس بين (Thomas Paine) وفي النتائج العملية للثورتين الأمريكية والفرنسية. وقد كان واضحاً منذ الثلث الأول للقرن التاسع عشر لمراقب مثل دي توكفيل (De Tocqueville) أن نظاماً سياسياً جديداً قائماً على هذه المبادىء ذاتها قد أخذ في الظهور. وقد أضحى هذا النظام الجديد الآن راسخاً حقاً، بحيث لا يستطيع أن ينكر أحد اليوم أن الكائن الانساني حر بالطبيعة ولا يمكن لأحد اليوم أن يرتاب في النتائج النظرية والعملية لمثل هذا الزعم وهو أن كل فرد يملك السلطة على نفسه وانه ما من أحد يملك الحق في حكم آخر دون موافقته.

- ٤ -

تشكل هذه المبادىء الآن جزءاً لا يتجزأ من البلاغة الخطابية السياسية في الوطن العربي، ومع هذا فإنها مبادىء لم تطبق على الشعوب العربية بالقدر ذاته الذي طبقت به في الأمم الغربية. إنها لا تؤثر في الممارسة في الوطن العربي كما تؤثر في الغرب لأنها لا تزال جديدة نسبياً على الفكر السياسي العربي. إن الفلسفة السياسية العربية قد انتهت بوفاة ابن خلدون في عام ١٤٠٦ م. لقد ظل الفقهاء وعلماء الدين، ولفترة تمتد بعد ذلك بحوالى خمسمائة عام، هم وحدهم دعاة الفكر السياسي في الوطن العربي. ولأنهم لم يجبروا قط على مواجهة أي تحدّ شبيه بذلك الذي أثاره مكيافيللي وهوبز، ثم لوك وروسو، فقد أوغلوا في

(٥) انظر: Jean Jacques Rousseau, *The Social Contract,* Book 2, Chap. 5, and Book 4, Chap.2.

دفاعهم التقليدي عن النظام القائم، وهم يجادلون تكراراً، بشأن الصفات التي تؤهل الفرد لحمل لقب الخليفة، أو يلتمسون العودة إلى طرق السلوك القديمة. هذا النمط نفسه من الرضا والقناعة يميز ميدان الآداب خلال هذه الحقبة، إذ لا يشعر أحداً فيما يبدو بأنه ملزم بالاعتراض على الآراء والاجراءات القديمة.

ولم يكن لهذا الجمود أن يتصدع إلاّ بظهور جمال الدين الأفغاني في أواخر القرن التاسع عشر. لقد وجد الأفغاني أن الذين كانوا يسيطرون ذات يوم على الثقافة والعلم قد أصبحوا تحت السيطرة السياسية لتلاميذهم السابقين، فصدمه ذلك، وجادل بحماسة من أجل أن يتحالف الدين مع الفلسفة والعلم. وأقرّ في الوقت ذاته بميزة الحجج التي أدلى بها روسو لمصلحة السيادة الشعبية، ولكنه فسر تلك الحجج على أنها تشير بالدرجة الأولى إلى هدف تقرير المصير الوطني. وعلى الرغم من أن الأفغاني ومحمد عبده قد أنكرا على الانكليز أو أي سلطة استعمارية أخرى أي حق شرعي في حكم الهنود أو الفرس أو السودانيين أو المصريين إلاّ أنهما مع ذلك أكدا على ضرورة أن تحكم هذه الشعوب ذاتها بواسطة مستبدّ عادل يهيّئها تدريجياً لتحكم نفسها.

وقد تعالت فيما بعد أصوات أخرى للدفاع عن مبدأ الحكم الذاتي، ولكنها لم تفلح في إعادة توجيه الفكر والممارسة لسببين على الأقل. أولهما أن الدعوة إلى الحكم الذاتي كانت في أحيان كثيرة شيئاً مساعداً لغرض آخر. فقد كان المودودي، على سبيل المثال، عازماً بالدرجة الأولى على أن يبين أن الحكم الشعبي كان أساساً على الدوام في إدارة الدولة الإسلامية، وهو يرجو بذلك أن يثبت التوافق الكامل بين الإسلام والمطامح الغربية المعاصرة. والسبب الثاني هو أن الذين حثوا على الحكم الشعبي فشلوا في تحديد كيف يتحقق هذا الحكم. ويمكن أن نضرب بعلي شريعتي مثلاً جيداً في هذا الصدد. فرغم ثنائه على المبادىء الديمقراطية واصراره على توافقها مع شريعة الإسلام السماوية، فإنه لم يستطع أن يقول شيئاً عن كيفية تطبيق هذه المبادىء تطبيقا فعلياً. وباختصار، إذاً، نجد أن غياب الاعتقاد الكامل، وربما الاعتقاد الذي لا يرقى إليه الشك، بالحاجة الأساسية للسيادة الشعبية هو الذي يفسر سبب اختلاف الحياة السياسية في الوطن العربي اختلافاً بيّناً عن الحياة السياسية في الغرب.

وبعد أن قلنا هذا يجب أن نسجل، مع ذلك، أن المواطنين في الأقطار العربية لا يحتجون كثيراً ضد الأنظمة غير الشعبية التي يحيون في ظلها. إن المعارضة لأشكال الزعامة السائدة تكاد تكون منعدمة، وهذا إما لأن التنمية الاقتصادية قد اتُفق ضمناً على أنها من الأهمية بحيث تسوّغ استمرار حكم القلة، وإمّا لأن أغلب المواطنين الواعين سياسياً يدركون قلة ما تحقق في إعداد الكثرة من العمال والفلاحين غير المتعلمين إلاّ تعليماً بسيطاً، بل حتى الأميين، لتولي مسؤوليات الحكم الذاتي. وثمة سبب آخر لهذا القبول الساكن بالحكومات غير الديمقراطية ألا وهو أن الحياة الخاصة، وهي ذات أهمية كبرى بالنسبة إلى معظم الأفراد، مستقلة اليوم كما كانت في أزمنة العصور الوسطى. فالأفراد في حياتهم اليومية أكثر التزاماً بالأعراف الاجتماعية والتقاليد العريقة منهم بالقوانين والتنظيمات السياسية. والقوانين

والتنظيمات يجري تجاهلها بكل بساطة، إذ إن الموظفين الحكوميين غير مستعدين أو غير قادرين على تطبيقها. بالتالي، فإلى أن يتحسن الاقتصاد الداخلي تحسّناً كبيراً، ويحصل المواطنون على المهارات التعليمية الأساسية، وتجعل الحكومة نفسها أكثر كفاءة وأكثر استجابة لحاجات المواطنين اليومية ـ وهذه كلها عوامل صاحبت انتشار الحكومة الشعبية في الغرب في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ـ فليس هناك ما يدعو إلى توقع تغييرات بعيدة المدى في أشكال الحكم في الوطن العربي.

الفصل الخامس

نظريات الدولة في الفكر العربي الإسلامي المعاصر

فهمي جدعان(*)

في عام ١٩٢٢، وبعد ثورة مصطفى كمال، أصدرت الجمعية الوطنية التركية قراراً يقضي بالفصل بين الخلافة والسلطنة. وقد قرنت الجمعية قرارها ببيان صاغه فريق من الفقهاء، وُسِمَ بـ (الخلافة وسلطة الأمة) ونشر باللغتين التركية والعربية. وقد اعترف البيان بالأصل الشرعي لمبدأ الخلافة بيد أنه قرر أن شروطها الفعلية لم تتوافر إلاّ في الخلفاء الراشدين. أما الخلفاء الذين نجموا من بعدهم فلم يكونوا سوى «رؤساء جمهور المسلمين»، ولايتهم ادارية لا روحية. وميز البيان بين الخلافة الحقيقية والخلافة الصورية أو الحُكْمية: بأن الأولى هي الكاملة الجامعة لجملة الشروط والصفات التي لا تنعقد البيعة إلاّ بها والتي تمت بطريق انتخاب الأمة للخليفة، وبأن الثانية عارية عن هذه الشروط، قد تمت بالتغلب والاستيلاء، فهي مُلْك لا خلافة. وهذا حال الأمويين ـ عدا خلافة عمر بن عبدالعزيز ـ والعباسيين كافة. ويستخدم واضعو البيان نصاً للايجي الأشعري، صاحب (المواقف)، يذهب فيه إلى «وجوب نصب الإمام على المسلمين إذا وجد شخص مستجمعٌ شروط الإمامة وإلاّ فلا يجب»، فيقررون أن ذلك يعني «نصب شخص وتأسيس حكومة، ولكن لا يقال لهذا خلافة ولا لرئيسها خليفة بمعنى الإمام، ولا إثمَ على الأمة الإسلامية لهذا»[1]. وينتهي البيان إلى القول إنه لا يجوز تقييد الخلافة الحقيقية، لأنها خلافة نبوّة، لكن يجوز تقييد الخلافة الصورية. ولأن الخلافة قد أصبحت مرادفة للسلطة والمُلك، أي أصبحت من المسائل السياسية الخالصة والتصرفات الاستبدادية، فإن الواجب يقضي، في «هذه الأزمنة الأخيرة»، تقييدها بحيث توضع السلطة في يد الأمة التي هي صاحبتها الحقيقية[2].

(*) أستاذ في قسم التاريخ في الجامعة الأردنية.

(١) عبد الغني سني، الخلافة وسلطة الأمة (القاهرة: مطبعة الهلال، ١٩٢٤)، ص ٢٢ (مترجم عن التركية).

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٦.

والواقع أن هذه الصيغة لم تكن إلّا تمهيداً للقرار الراديكالي الذي صدر في آذار/مارس من عام ١٩٢٤ ليلغي الخلافة رسمياً وليقيم حكماً «مدنياً» أو «دولة علمانية». فولّد هذا الفعل في الأوساط الدينية الإسلامية في مختلف الأقطار الاسلامية، وبخاصة في مصر، استنكاراً شديداً وردّ فعل عنيفاً. غير أنه نجم في قلب هذه الأوساط نفسها بعض من تلقى هذا الأمر بالحبور وندب نفسه للدفاع عنه وتسويغه، فولد ذلك بدوره ردود فعل مناهضة أخرى وجدلاً حاداً دفع بمسألة «دين الدولة» إلى مقدمة القضايا التي ينبغي النظر فيها عند وضع «دساتير» الدول «الإسلامية» الحديثة التي بدأت تستقل أو تتشكل بين الحربين العالميتين وبعدهما، كما ولد اهتماماً خاصاً جداً بأمر المكانة التي ينبغي أن تكون للدين في مجمل النظام السياسي أو في علاقته مع الدولة. وليس من المستغرب أن نلاحظ أن هذه المسألة لم تكوّن أيّ إشكال بالنسبة إلى المفكرين العرب المعاصرين الذين ينهجون نهجاً ليبرالياً أو علمانياً أو وضعياً. فهي محلولة ابتداءً بعملية الفصل الحاسم بين ما هو ديني، وما هو سياسي أو دنيوي، ذاك يدخل في باب الحياة الروحية الشخصية للفرد، وهذا تقوم عليه الدولة الحديثة وبه تقيم أمورها هي والمجتمعات التي تقوم عليها.

لكن المسألة ليست بهذه البساطة بالنسبة إلى المفكرين العرب المسلمين الذين يعتقدون أن الإسلام يفقد قيمته الأساسية إن هو جُرّد من أبعاده الاجتماعية أو عُرِّيَ من دلالاته السياسية. وانه حقاً لَيعسر تماماً تصور وجود مشخص لدين الإسلام دون أن يكون لهذا الدين مكانة في التنظيمات الاجتماعية أو التوجهات السياسية. غير أن الظواهر الكبرى التي أفرزتها «المدنية» الحديثة من وجه، وتخلف العالم الإسلامي وانحسار حضارته وضعف أممه ودوله من وجه آخر، ليست مما يجعل المفكر المسلم الرصين الغيور مرتاح البال مطمئناً إلى الوثوقية التقليدية التي يمكن أن يعبر عنها الكتاب السلفيون الذين يصعب عليهم تقبل أحوال التغير والانقلاب الاجتماعي أو السياسي. كما أن حذف المسألة ببساطة، بإلغاء الدور الاجتماعي والسياسي للإسلام لا يمكن أن يريح هذا الفريق من مفكري الإسلام. وعند هذا التقابل الحاد تقع تجارب المفكرين المسلمين العرب منذ عام ١٩٢٤، وهي تجارب ذات مسارات تتباعد أحياناً وتتقارب أحياناً أخرى حتى لَيمكن القول إنها، مع تعلق أصحابها بالإسلام نفسه تعلقاً لا سبيل إلى الشك فيه، تقع ما بين حَدَّي التناقض الكبيرين وتتذبذب على نحو يدفع بعضها إلى حدود «التوتر الراديكالي الزمني» ويدفع بعضها الآخر إلى حدود «التوتر الراديكالي الديني» بَلْهَ «الثيوقراطي». وبين هذين التوترين تظهر تيارات «مُعَدِّلة» أو معتدلة تتخذ، لمجابهة المسألة، أشكالاً متباينة.

- ١ -

لا شك أن التوتر الراديكالي الأول الذي أعقب الانقلاب الكمالي، في الأقطار العربية، قد تمثل في نظرية الشيخ علي عبد الرازق في الخلافة. ففي عام ١٩٢٥ أصدر هذا القاضي الأزهري المصري كتابا وسماه بـ**الإسلام وأصول الحكم**، ذهب فيه مذهباً في الإسلام

جديداً. والقضية التي يعالجها علي عبد الرازق في كتابه هذا ترتد إلى السؤال التالي: هل الخلافة ضرورية أو واجبة شرعاً؟ وبتعبير آخر: هل هناك نظام إسلامي محدد للحكم؟ وجواب علي عبد الرازق يقول إن الخلافة ليست جزءاً ضرورياً من الدين الإسلامي، إذ إن القرآن لم ينص عليها كما أن الحديث أيضاً لم ينص عليها، وكذلك الاجماع لم ينعقد عليها هو أيضاً. ووجودها تاريخياً لا يعني ضرورة استمرارها. كما أن وجود الخليفة ليس شرطاً ضرورياً للعبادة وتحقق الخير العام. وهو يلخص دعواه بالقول: «إن الدين الإسلامي بريء من تلك الخلافة التي يتعارفها المسلمون، وبريء من كل ما هيأوا حولها من رغبة ورهبة ومن عز وقوة. والخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية، كلا ولا القضاء ولا غيرهما من وظائف الحكم ومراكز الدولة، وإنما تلك كلها خطط سياسية صرفة، لا شأن للدين بها، فهو لم يعرفها ولم ينكرها، ولا أمر بها ولا نهى عنها، وإنما تركها لنا لنرجع فيها إلى أحكام العقل وتجارب الأمم وقواعد السياسة»[٣]. أما ترويج الخطأ بين الناس بالقول إن الخلافة جزء من الدين ومن «عقائد التوحيد» ومن المباحث الدينية فأمر قد اخترعه الملوك والسلاطين جناية واستبداداً وذوداً عن مصالحهم وعروشهم. وقد كان لذلك أوخم النتائج على المسلمين. فإذا كان الأمر كذلك فإنه «لا شيء في الدين يمنع المسلمين أن يسابقوا الأمم الأخرى في علوم الاجتماع والسياسة كلها وأن يهدموا ذلك النظام العتيق الذي ذلوا له واستكانوا إليه، وأن يبنوا قواعد ملكهم ونظام حكومتهم على أحدث ما أنتجت العقول البشرية، وأمتن ما دلت تجارب الأمم على أنه خير أصول الحكم»[٤].

وقد كانت نظرة علي عبد الرازق هذه من الجراءة بحيث حدت بهيئة كبار علماء الأزهر إلى تفنيد الكتاب وتقديم صاحبه إلى «محاكمة» قضت بشطب اسمه من سجل علماء الأزهر وعزله من جميع مناصبه القضائية والادارية لدعواه أن الإسلام دين روحي فحسب، وأن منصب محمد (ص) السياسي لم يكن جزءاً من منصبه النبوي ولزعمه أن الخلافة، باعتبارها منصباً دينياً ونبوياً، ليست واجبة. واتسعت دائرة الردود والتفنيدات داخل مصر وخارجها تستنكر أطروحة علي عبد الرازق التي تسوّغ فكرة الدولة المدنية التي قامت عليها دولة أتاتورك تقليداً لدول الغرب المدنية ودكاً لصرح البنيان الإسلامي الموحد. ولاذ علي عبد الرازق بالصمت الطويل وهو مقتنع تماماً أنه بموقفه من الخلافة كان يقدم خدمة جليلة للإسلام وهي تجنيبه غائلة استغلال الحكام المستبدين وعبث ولاة الأمور الذين لا يأبهون إلاّ بخيرهم الخاص. والأرجح أنه كان يعلم، بعد الذي جرى، أنه من العسير تماماً على دعوى كدعواه أن تلاقي ترحيباً في أي وسط اسلامي سلفي. وبالفعل لم تجد هذه الدعوى، في صيغتها التي وضعها عبد الرازق، أصداء ايجابية في أوساط علماء الدين ورجال الشريعة أو الدعوة الإسلامية. والحالة الوحيدة التي تستحق الذكر تشبه إلى حد بعيد حالة علي عبد الرازق نفسه، وهي حالة عالم أزهري آخر هو خالد محمد خالد، قام بعد ربع قرن من نشر علي عبد الرازق لكتابه، بنشر كتاب وسماه بـ من هنا. نبدأ، وافق فيه موافقة تامة على ما ذهب إليه

---

(٣) علي عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم: بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام، ط ٢ (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٢٥)، ص ١٣.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٣.

علي عبد الرازق من آراء سياسية، وهاجم من خلاله من سماهم «رجال الكهانة»، وطالب الحكومات والمجتمعات التي تحترم دينها وتحرص عليه أن تبادر بكل وسيلة ممكنة إلى «عزل هذه الكهانة الخبيثة وتنقية الدين من شوائبها»[٥]. وفي رأي خالد محمد خالد أن الحكومة الدينية ليست إلاّ أداةً من أدوات الاستبداد، لم تجلب على البشرية إلاّ المآسي والآلام، وأن نهضة المجتمع وبقاء الدين نفسه غير ممكنين إلاّ بالحد من سلطة الكهانة وفصل السلطة المدنية عن السلطة الدينية. وبهذا يستطيع الدين أن يحقق الأغراض التي من أجلها نزل، أغراض الحب وتمجيد الله والتوحيد بين البشر. ويعترف خالد محمد خالد بأن الرسول (ص) قد فاوض وعقد المعاهدات ومارس كثيراً من مظاهر السلطة التي يمارسها الحكام، لكنه لم يفعل ذلك إلاّ لضرورات اجتماعية قاهرة وقد كان يفضل، لولا هذه الضرورات، الانصراف إلى الحياة الروحية فحسب، وهو الذي قال لعمر: «مهلاً يا عمر أتظنها كسروية؟» إنها نبوة لا «ملك»، ولأصحابه: «أنتم أعلم بشؤون دنياكم»، دالاً بذلك على أن تصريف الأمور الدنيوية منوط بالبشر أنفسهم. وفضلاً عن ذلك فإن التوحيد بين السلطتين الدينية والدنيوية يؤدي، في رأي خالد محمد خالد، إلى تعريض حقيقة الدين نفسه للخطر. ذلك أن الدين يمثل حقائق روحية خالدة غير خاضعة لعوامل التغير والتحول، بينما الأهداف والوسائل السياسية خاضعة لذلك. فإذا لم يتم الفصل بين الدين والدولة تعرضت الحقائق الدينية للتغير والتبدل وارتبط مصيرها بمصير الدول وأساليبها السياسية المتغيرة أبداً، وبهذا نلحق الضرر بالدين من حيث نريد له النفع[٦].

وقد نستطيع أن نضع موقف الشيخ عبد الحميد بن باديس من مسألة الخلافة في تيار علي عبد الرازق، لكن لا على وجه الاطلاق. وقد يمكن أن نقول إنه يتابعه إلى منتصف الطريق، أما النصف الآخر من الطريق فلم يقدَّر لمؤسس «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين» أن يسير فيها إذ توفي في عام ١٩٤٠ وبلاده لا تزال تئن تحت وطأة الاستعمار الفرنسي[٧].

استنكر عبد الحميد بن باديس صراحة الصورة التي انتهت إليها الخلافة مع الأتراك العثمانيين، كما استنكر بلا مواربة هتاف بعض الأزهريين بالخلافة لملك مصر، متفقاً في هذه النقطة بالذات مع ما ذهب إليه عبد الرازق الذي مثلت هذه المسألة بالنسبة إليه أحد البواعث على تأليف كتابه **الإسلام وأصول الحكم**. ويتابع إبن باديس تطور نظام الخلافة ويقول: «إن الخلافة هي المنصب الإسلامي الأعلى الذي يقوم على تنفيذ الشرع وحياطته بواسطة الشورى من أهل الحل والعقد من ذوي العلم والخبرة والنظر، وبالقوة من الجنود والقادة وسائر وسائل الدفاع. ولقد أمكن أن يتولى هذا المنصب شخص واحد صدر الإسلام وزمناً بعده ـ على فرقة واضطراب ـ ثم قضت الضرورة بتعدده في الشرق والغرب، ثم انسلخ عن معناه الأصلي وبقي رمزاً ظاهرياً تقديسياً ليس من أوضاع الإسلام في

(٥) خالد محمد خالد، من هنا.. نبدأ (القاهرة: دار النيل للطباعة، ١٩٥٠)، ص ٤٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٧) انظر: فهمي جدعان، **أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث**، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ٣٤٤ ـ ٣٤٨.

شيء. فيوم ألغى الأتراك الخلافة ـ ولسنا نبرر كل أعمالهم ـ لم يلغوا الخلافة الإسلامية بمعناها الإسلامي، وإنما ألغوا نظاماً حكومياً خاصاً بهم وأزالوا رمزاً خيالياً فتن به المسلمون لغير جدوى وحاربتهم من أجله الدول الغربية المتعصبة والمتخوفة من شبح الإسلام»(٨). ويلاحظ إبن باديس أن بعض الدول الاستعمارية، وخصوصاً بريطانيا، تريد ـ وقد علمت فتنة المسلمين باسم (خليفة) ـ بعث هذه الفكرة وتجسيدها في بعض من يدينون لها بالطاعة، فيحذر من ذلك تحذيراً شديداً ويهتف: «كفى غروراً وانخداعاً! إن الأمم الإسلامية اليوم ـ حتى المستعبدة منها ـ أصبحت لا تخدعها هذه التهاويل ولو جاءتها من تحت الجبب والعمائم!»، مشيراً بذلك إلى دعوى أولئك الأزهريين بشأن خلافة ملك مصر. ولا يتردد إبن باديس في القول «إن خيال الخلافة لن يتحقق وان المسلمين سينتهون يوماً ما ـ إن شاء الله ـ إلى هذا الرأي». وربما يتبادر إلى الذهن أمام هذا القول ان حركة إبن باديس تتبنى كلية مذهب علي عبد الرازق في القول إن الإسلام ليس ديناً سياسياً. والحقيقة أن ما قصد إليه ابن باديس هو التلميح إلى أن «جمعية العلماء المسلمين»، بسبب عملها في ظل الاستعمار الفرنسي، وحتى لا تشملها يد هذا الاستعمار، لا ينبغي لها أن تتدخل في الشؤون السياسية. وهو حين يدعو، في الأوضاع المرحلية القائمة آنذاك، إلى احلال «جماعة المسلمين» ـ وهم أهل العلم والخبرة الذين ينظرون في مصالح المسلمين من الناحية الدينية الأدبية بعيداً عن السياسة وتدخل الحكومات سواء أكانت اسلامية أم غير إسلامية ـ محل سلطة الخلافة، فإنه كان يقصد بالدرجة الأولى إلى إبعاد يد المحتل عن الادارة الدينية والأدبية للجزائر، وذلك من أجل أن تحافظ على شخصيتها الجزائرية العربية الإسلامية، ولكي تكون أمور المسلمين الجزائريين في أيديهم هم لا في أيدي الفرنسيين؛ وإلاّ فإن ابن باديس يقرر صراحة أنه «ثمة للمسلمين، مثلما لغيرهم من الأمم، ناحيتان: ناحية سياسية دولية، وناحية أدبية اجتماعية»، وأنه إذا لم يكن له على الناحية السياسية «اليوم» حديث، فإنما ذلك لأن التوجيه السياسي هو من شأن أمم المسلمين «المستقلة»، في حين أن التوجيه الأدبي والديني هما من شأن أممهم المستقلة وغير المستقلة. ومع ذلك فإن الممعن في الأصول الثلاثة عشر التي وضعها للنظام السياسي في الإسلام انطلاقاً من خطبة أبي بكر الصديق المشهورة لما بويع بالخلافة، يتولد لديه انطباع صريح في أن ابن باديس كان يرى أن الأمة هي مصدر كل سلطة وأنه لا يجوز أن تحكم الأمة إلاّ بالقانون الذي ترضاه لنفسها وتلزم ولاتها بتنفيذه، وأن المسؤولية مشتركة بين الدولة والمواطن في حدود القانون(٩). وأهم من هذا اعتقاد ابن باديس «أن أسباب الحياة والعمران والتقدم فيها مبذولة للخلق على السواء، وأن من تمسك بسبب بلغ ـ بإذن الله ـ إلى مسببه، سواء أكان برّاً أم فاجراً، مؤمناً أم كافراً». والمسلمون، لما أخذوا بأسباب العمران كما يأمرهم دينهم، سادوا العالم ورفعوا علم المدنية الحقة بالعلوم والصنائع. وحين أهملوا تلك الأسباب تأخروا «حتى كادوا يكونون دون الأمم كلها... فخسروا دنياهم وخالفوا مرضاة ربهم وعوقبوا بما هم عليه من الذل والانحطاط». فأنجع دواء لفتنة المسلم المتأخر بغيره المتقدم «هو أن يعلم ذلك المسلم أنه ما تأخر بسبب إسلامه وأن غيره ما تقدم

(٨) عبد الحميد بن باديس، كتاب آثار بن باديس، اعداد وتصنيف عمار الطالبي (الجزائر: دار مكتبة الشركة الجزائرية للتأليف والترجمة والطباعة والتوزيع والنشر، ١٩٦٨)، مج ٢، ج ١، ص ٤١٠ ـ ٤١٢.

(٩) انظر: الشهاب، السنة ١٣، العدد ١١ (كانون الثاني/يناير ١٩٣٨)، ص ٤٦٨ ـ ٤٧١.

بعدم اسلامه، وأن السبب في التقدم والتأخر هو التمسك والترك للأسباب»[10]. وعلى هذا يمكن القول إن ابن باديس وإن كان يتفق مع علي عبد الرازق في إنكار نظام الخلافة «المبدَّل» أو المحرَّف إلّا أنه لم يذهب إلى ما ذهب إليه عبد الرازق من رد الدين إلى الدائرة الروحية الخالصة. والذي يبدو أنه، لأسباب عملية تدخل في باب التكتيك السياسي، أرجأ أمر الدور «السياسي» للدين إلى مرحلة «الاستقلال». لكن ربطه للنظام السياسي بسلطة الأمة والقانون واعتقاده أن التقدم والتأخر مرهونان بالأخذ بالأسباب الدنيوية أو بتركها، يقربانه بصورة حاسمة من القضية الأساسية التي دافع عنها علي عبد الرازق وتوج كتابه بها.

- ٢ -

إن الأثر الذي خلفته جدلية علي عبد الرازق لا يتمثل في ظهور سيل من الردود والتفنيدات للكتاب وقضاياه، بقدر ما يتمثل في تبلور أفكار سياسية إسلامية جديدة تدور حول مسائل الحكم والسلطة والدولة والأمة. والحقيقة أننا نبالغ كثيراً ان نحن اعتقدنا أن هذه الأفكار الجديدة هي ارتكاسة مباشرة لمثير وحيد، هو عمل عبد الرازق «الاستفزازي». فهناك، إلى جانب ذلك، استفحال نزعة «التغريب» في الأقطار الإسلامية المختلفة وهيمنة القوى الاستعمارية على هذه الأقطار وصوغها لأنظمتها السياسية على نحو غربي منقطع الصلة بالإسلام. وهناك أيضاً المؤسسات السياسية الحديثة القائمة على «العقلانية الغربية» التي لم يعد بإمكان علماء الإسلام ومفكريه نبذها نبذاً كاملاً غير مشروط، دون الوقوع في مفارقات غريبة. وعلى هذا النحو نجد أن أشد الأصوات انكاراً لدعوى عبد الرازق، وهو صوت الشيخ محمد بخيت المطيعي، يستبعد في النهاية أن تكون سلطة الخليفة مستمدة من الله مباشرة ويقرر أن الرأي الصحيح هو القائل أن الأمة هي مصدر سلطة الخليفة وأن الخليفة يستمد سلطانه منها وأن الحكم الإسلامي حكم ديمقراطي، حر، استشاري، دستوره القرآن والسنّة، فبدا التوفيق بين المفاهيم الإسلامية والمفاهيم الحديثة أمراً ممكناً. بيد أنه، من وجه آخر، لم يحدث تراجع عن مسألة الفصل بين الدين والدولة، لا بل إن تياراً قوياً يناضل في وجه هذا الفصل ويدعو إلى الربط بين الاثنين قد راح يتعزز ويتجذر ويطالب بإعادة بناء «الدولة الإسلامية» أو «المجتمع الإسلامي» الذي تظلله الشريعة الإسلامية. وكان من آثار هذا التيار أن لجأت الدول الحديثة الإسلامية إلى ادخال مادة «دين الدولة الاسلام» في دساتيرها أو اعتبار الشريعة الإسلامية أحد مصادر التشريع الأساسية في الدولة، إن لم يكن «المصدر الرئيسي» له. غير أن هذا التعديل «الشكلي» إجمالاً في دساتير هذه الدول لم ينكب بعض الحركات الدينية عن المضيّ في مطالبها وفي نضالها من أجل إقامة نظم سياسية إسلامية متفردة في الرجوع إلى الإسلام أو راديكالية في دعوتها لا إلى إقامة «دولة إسلامية» فحسب وإنما أيضاً إلى إعادة «دولة الخلافة». وقد تباينت عناصر «التحديث» وتفاوتت في هذه الحركات أو الدعوات.

(١٠) عبد الحميد بن باديس، تفسير بن باديس ([د. م.]: دار الكتاب، ١٩٦٤)، ص ٧٨.

وليس ثمة شك في أن هذا التيار الجديد الذي ولد عقب دعوى علي عبد الرازق المثيرة يرجع بجذوره الأولى إلى الشيخ محمد رشيد رضا (توفي عام ١٩٣٥) الذي كان واحداً من دعاة السلفية الكبار الذين تصدوا لكتاب عبد الرازق ناعتاً إياه بأنه «آخر محاولة يقوم بها أعداء الإسلام لإضعاف هذا الدين وتجزئته من الداخل»، ومؤكداً، مع الشيخ بخيت المطيعي[١١]، أن الشريعة تقتضي سلطة تحافظ عليها وتطبقها، وأن اصلاح الشريعة الإسلامية لا يمكن أن يتم إلاّ بإعادة تكوين الدولة الإسلامية، ونصب خليفة له خاصة «الاجتهاد» وعليه السهر على تطبيق الشريعة وإقامة الحكم الشورى بمعاونة أهل الحل والعقد، والسعي من أجل احياء المدنية الإسلامية وتلقيحها بالعلوم والفنون التقنية الضرورية لبنائها القوي وتقدمها المنيع[١٢].

ولقد كان حسن البنا هو رأس هذا التيار الجديد المستلهم من سلفية رشيد رضا ومن الأحداث. وكانت «جماعة الاخوان المسلمين» التي شرع في تكوينها في الاسماعيلية منذ عام ١٩٢٨ أبرز الحركات الإسلامية العربية المعاصرة التي تطلعت إلى تجسيد الإسلام في مجتمع تحكمه سلطة إسلامية صريحة.

والحقيقة أن عناصر فهم «الاخوان المسلمين» للنظام السياسي الاسلامي لم تتبلور حتى يومنا هذا بصورة دقيقة نهائية، وهي لا تزال تدور في اطار «المبادىء العامة» للنظام الإسلامي. ويمكن القول إن أفكار حسن البنا وعبد القادر عودة تمثل الأصول العامة الأولى لهذا الفهم، وأن الاضافات الحقيقية التي ساهم بها كتّاب السنين العشرين الأخيرة قليلة. كما يمكن القول أيضاً ان الجديد الذي قد نلقاه عند مفكر ينتمي إلى «الجماعة» مثل سيد قطب أو يوسف القرضاوي، يعكس «راديكالية عملية» تتصل بتطبيق المبدأ أكثر مما يعكس تجديداً في المفاهيم النظرية والتصورات الجزئية نفسها.

أما حسن البنا فينبغي أن يربط فكره بجو مصر المشحون بالخصومات السياسية وبتناحر الأحزاب المصرية وبالاحتلال البريطاني وبتيار التغريب القوي في الثلاثينات والأربعينات: ففي الخطاب الذي وجّهه عام ١٣٦٦ هـ/ ١٩٤٧ م إلى ملك مصر وملوك بلدان العالم الإسلامي ورؤسائها حدد (المرشد العام للاخوان المسلمين) «المهمة» في أمرين: «أولهما تخليص الأمة من قيودها السياسية حتى تنال حريتها ويرجع إليها ما فقدت من استقلالها وسيادتها، وثانيهما بناؤها من جديد لتسلك طريقها بين الأمم وتنافس غيرها في درجات الكمال الاجتماعي». وحين دعاهم إلى تحديد الطريق الذي ينبغي عليهم سلوكه لم يتبين لهم إلاّ أحد سبيلين: «فأما الأول فطريق الإسلام وأصوله وقواعده وحضارته ومدنيته. وأما الثاني فطريق الغرب ومظاهر حياته ونظمها ومناهجها». والعقيدة

---

(١١) انظر: محمد بخيت المطيعي، حقيقة الإسلام وأصول الحكم (القاهرة: المطبعة السلفية، [١٩٢٥])، ومحمد الطاهر بن عاشور، نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٢٥).

(١٢) محمد رشيد رضا: الخلافة أو الإمامة العظمى (القاهرة: المنار، ١٩٢٣)، والوحي المحمدي.

التي يختار هي بطبيعة الحال «أن الطريق الأول، طريق الإسلام وقواعده وأصوله، هو الطريق الوحيد الذي يجب أن يسلك وأن توجه اليه الأمة الحاضرة والمستقبلة»[١٣]. والإسلام «نظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعاً: فهو دولة ووطن، أو حكومة وأمة، وهو خلق وقوة، أو رحمة وعدالة، وهو ثقافة وقانون، أو علم وقضاء، وهو مادة وثروة، أو كسب وغنى، وهو جهاد ودعوة، أو جيش وفكرة، كما هو عقيدة صادقة وعبادة»[١٤]. وهو وحده القادر على بناء «وحدة الأمة» أو «الجماعة» التي زعزعها نظام تعدد الأحزاب السياسية وتناحرها. ومع أن حسن البنا دعا إلى تقوية الروابط بين الأقطار الإسلامية جميعاً وبخاصة العربية منها «تمهيداً للتفكير الجدي العملي في شأن الخلافة الضائعة»[١٥]، إلاّ أنه لم يُثر أيّ جدل حول «نظام الخلافة». ذلك أن ما كان يشغل باله قبل هذه المسألة هو إقامة «حكومة إسلامية» حقيقية. فقد لاحظ أن ثمة في حياة المسلمين الاجتماعية حالة «فصل عملي» بين الدين والدولة، وأن المسألة لا تقف عند حدود الجدل النظري الخالص أو عند مجرد الرضى والاستسلام إلى قول الدستور إن «دين الدولة الإسلام». إن البعد الاجتماعي ـ السياسي أمر لا يمكن أن يتطرق إليه الشك، وهذا يستلزم إقامة حكومة هي قاعدة من القواعد الأساسية للنظام الاجتماعي الذي حمله الإسلام إلى البشر. ذلك أن الإسلام لا يقبل الفوضى ولا يسمح بأن تبقى الجماعة الإسلامية بلا إمام. ولا شك في أن من «ظن أن الدين، أو بعبارة أدق الإسلام، لا يعرض للسياسة أو أن السياسة ليست من مباحثه فقد ظلم نفسه وظلم علمه بالإسلام» الذي هو شريعة الله. إن الدولة الإسلامية صاحبة «دعوة» و«رسالة» لا تقوم في تشكيل إدارة أو حكومة مادية عاطلة صمّاء لا روح لها، وإنما في ظل «حماية تحفظها وتنشرها وتبلغها وتقويها»، أي في ظل «دولة». وإن الخطأ الأكبر الذي وقع فيه المسلمون يكمن في أنهم قد نسوا هذا الأساس ففصلوا، عملياً، الدين عن السياسة، رغم اعترافهم بالارتباط الدقيق بينهما. ومع أن الدستور المصري ينص صراحة على أن «دين الدولة الإسلام» إلاّ أن هذا النص «لم يمنع رجال السياسة وزعماء الهيئات السياسية أن يفسدوا الذوق الإسلامي في الرؤوس، والنظرة الإسلامية في النفوس، والجمال الإسلامي في الأوضاع، باعتقادهم وإعلانهم وعملهم على أن يباعدوا دائماً بين توجيه الدين ومقتضيات السياسة. وهذا أول الوهن واصل الفساد». أما الحل فيكمن، على وجه التحديد، في إقامة «سلطة» أو «حكومة إسلامية» تقوم على القواعد التالية: مسؤولية الحاكم، وحدة الأمة الروحية والاجتماعية في اطار «الأخوّة»، احترام إرادة الأمة والالتزام برأيها وإرادتها. والتطبيق السليم لهذه القواعد يخلق التوازن في المجتمع. ووظيفة «الهيئة التمثيلية للأمّة» أن تسهر على ضبط هذه القواعد ورعايتها. وهذا لا يعني بالضرورة اللجوء إلى «الأحزاب» لفرز هذا «التمثيل» لأنه على الرغم من أنّ أحد أسس «النظام النيابي» يكمن في «الأحزاب» إلاّ أن من الممكن تحقيق هذا النظام دون اللجوء إلى الأحزاب، أي بنظام تمثيلي انتخابي «مقيّد» يكون فيه المنتخَبون الذين سيناط بهم «الحل والعقد» أكفياء أحراراً من

---

(١٣) انظر: حسن البنا: «الرسائل الثلاث،» و«نحو النور،» في: حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، ط ٢ (بيروت: المؤسسة الإسلامية للطباعة والنشر، ١٩٨١)، ص ٢٧٤.

(١٤) انظر: حسن البنا، «رسالة التعاليم،» في: المصدر نفسه، ص ٢٥٦.

(١٥) البنا، «نحو النور،» في: المصدر نفسه، ص ٢٩٠.

كل ضغط أو سيطرة تُمليها قوة خارجية ويكون لدعاواهم الانتخابية معايير وضوابط شريفة نزيهة يعاقب المخل بها»[16]. وبهذا يقترب حسن البنا اقتراباً ملموساً من التصور الديمقراطي الغربي، حتى انه ليصرح هو نفسه بأنه ليس في قواعد النظام النيابي ما يتنافى مع القواعد التي وضعها الإسلام لنظام الحكم، وانه، بهذا الاعتبار، «ليس بعيداً عن النظام الإسلامي ولا غريباً عنه»[17]. وحتى في قضية مسؤولية الحاكم التي يذهب فيها النظام الإسلامي إلى أن رئيس الدولة هو المسؤول، وله أن يفوض السلطة إلى غيره كما بين الماوردي في **الأحكام السلطانية** بشأن «وزارة التفويض» و«وزارة التنفيذ»، حتى في هذه القضية مذهب الإسلام، في رأي حسن البنا، يجد ما يقابله في الدساتير الحديثة، وفي دستور الولايات المتحدة بالذات.

لكن حسن البنا لا يفصّل في نظام الحكم والدولة ويكتفي بهذه المبادىء القليلة التي سيستنير بها من بعده كتّاب «الإخوان» السياسيون، وفي مقدمتهم عبد القادر عودة، الذي يمكن اعتباره «المنظِّر السياسي» الأكبر لجماعة «الإخوان»، وأول من وضع كتاباً كاملاً عن المسألة السياسية تكلم فيه على الحكومة الإسلامية ووظيفتها ومميزاتها وعلى الخلافة وشروط انعقادها، وعلى الشورى والسلطات في الدولة الإسلامية[18].

- ٣ -

«لمن الحكم؟» ذلك هو السؤال المركزي عند عبد القادر عودة. والجواب عنه ليس عسيراً: «للّه الحكم والأمر»! . وما على البشر الذين «استخلفهم» الله في الأرض إلّا أن يطيعوا أمره وأن ينتهوا بنهيه وأن يتحاكموا إلى ما أنزل ويحكموا به، لأن «استخلافهم» مقيّد باتباع شريعة الله، ولأن القرآن الذي أنزله على نبيّه إنما أنزله ليكون دستور البشرية وقانونها الأعلى، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك «هم الكافرون»، وأولئك هم «الظالمون»، وأولئك هم «الفاسقون»[19].

والحكم هو «الأصل الجامع في الإسلام والدعامة التي يقوم عليها الإسلام». لأن الإسلام «ليس عقيدة فقط ولكنه عقيدة ونظام، وليس ديناً فحسب وإنما دين ودولة»[20]. «وكل أمر في القرآن والسنة يقتضي تنفيذه قيام حكم إسلامي ودولة إسلامية. . . وقيام الإسلام نفسه في الحدود التي رسمها الله وبيّنها الرسول يقتضي قيام دولة إسلامية تقيم الإسلام في حدوده المرسومة». وأكثر ما جاء به الإسلام من أحكام عملية لا يدخل تنفيذه في اختصاص الأفراد وإنما هو اختصاص الحكومات، «وهذا وحده يقطع بأن الحكم من طبيعة الإسلام ومقتضياته وأن الإسلام دين ودولة». «والدولة المثالية في الإسلام هي الدولة التي

---

(١٦) حسن البنا، «مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي،» في: المصدر نفسه، ص ٣١٧ ـ ٣٣٣.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٢٢.
(١٨) جدعان، **أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث**، ص ٣٦٣ ـ ٣٧٢.
(١٩) عبد القادر عودة، **الإسلام وأوضاعنا السياسية** (القاهرة: مطبعة دار الكتاب العربي، ١٩٥١)، ص ٥٥ ـ ٥٩ (من الطبعة الثانية).
(٢٠) المصدر نفسه، ص ٦١.

تقيم أمور الدنيا بأمر الدين» فلا يقوم الدين بغير الدولة، ولا تصلح الدولة بغير الدين[٢١].

وإذا كان الأصل في الحكومات أنها «ضرورة اجتماعية لا مفر منها»، فقد وجب أن تكون الحكومة إسلامية. وهذا لا يعني أن يكون الحكام مسلمين وإنما يعني أنهم «يجب أن يتحاكموا إلى الإسلام ويتخذوا القرآن دستوراً للحاكمين والمحكومين». فوظيفة الحكومة هي «إقامة أمر الله» والحكم بما أنزل الله ولهذا وجبت طاعة المحكومين لحكوماتهم والقائمين عليها ما أطاع هؤلاء أمر الله، إلاّ خلع المحكومون طاعة الحكومة.

والحكومة الإسلامية حكومة فريدة متميزة، فيها ثلاث صفات لا توجد في غيرها. الأولى أنها حكومة قرآنية، القرآن ـ كلام الله ووحيه ـ دستورها الأعلى؛ الثانية أنها حكومة شورى مقيدة بالشريعة؛ الثالثة أنها حكومة خلافة أو إمامة بمعنى «الدلالة على نظام معيّن من أنظمة الحكم»، إذ الخلافة والمُلك والإمامة والإمامة العظمى مترادفات تدل على الرئاسة العليا للدولة ولا تدل على شيء أكثر من ذلك[٢٢].

والحكومة «نائبة عن الجماعة لتقيم فيهم أمر الله ولتشرف على مصالح الجماعة» والخليفة أو الإمام هو «ممثل الحكومة الأولى» فهو إذاً نائب عن الجماعة كلها في وظيفة الخلافة التي جعلت لإقامة الشرع. «وما أقامت الجماعة الخليفة إلاّ ليكون نائباً عنها، وما استمد ولا يستمد سلطانه إلاّ من نيابته عن الجماعة التي أقامته والتي تملك حق مراقبته ومنعه من الخروج على حدود نيابته»[٢٣].

وولاية الخلافة لا تتم إلاّ باختيار الجماعة للخليفة، لا لأن ذلك ضرورة اجتماعية منطقية ولكن لأن القرآن الكريم فرض على المسلمين أن يكون أمرهم شورى بينهم. واختيار الخليفة على هذا الوجه يؤكد أن الخلافة ليست إلاّ «عقد نيابة» بين الجماعة والخليفة، تكل الجماعة إلى الخليفة القيام بأمر الله وادارة شؤونها في حدود ما أنزل الله، ويقبل الخليفة أن يقوم بالأمر في الجماعة طبقاً لما أمر به الله. وما دام الخليفة قائماً بأمر الله وعلى قيد الحياة فهو خليفة، لا حدّ لمدة ولايته. فإذا خرج على أمر الله أو قامت فيه صفة تستوجب العزل كان للجماعة عزله وتولية غيره. وإذا مات انتهت ولايته بموته[٢٤].

وبهذه الاعتبارات يصح القول إن الحكومة الإسلامية ليست حكومة «مستبدة مطلقة»، لأنها مقيدة بدستور القرآن؛ وهي «ليست من نوع الحكومات القانونية» التي تخضع لأنظمة البشر لأن أحكامها من عند الله ثابتة دائمة لا تماشي أهواء الحكام أو المحكومين. «وإذا كان أساس الحكومات النيابية في العالم هو الشورى، إلاّ أن الشورى في الحكومات الإسلامية لا تشبه في شكلها ولا نوعها ولا الغرض منها تلك الشورى التي تقوم عليها الحكومات النيابية»[٢٥]. وإذا كان من وظيفة

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٦٨.
(٢٢) المصدر نفسه، ص ٧٢ ـ ٧٧.
(٢٣) المصدر نفسه، ص ٨١.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ٨١ ـ ٨٢.
(٢٥) المصدر نفسه، ص ٨٣.

الحكومة الإسلامية أن تقيم الدين فإنها لا تعتبر من نوع الحكومات الدينية التي يسميها الفقه الدستوري حكومات تيوقراطية، إذ ان الحكومة الإسلامية لا تستمد سلطانها من الله وإنما تستمده من الجماعة، وهي لا تصل للحكم ولا تنزل عنه إلاّ برأي الجماعة، وهي مقيدة في كل أعمالها وتصرفاتها برأي الجماعة مادام الإسلام لم يسلب البشر حريتهم في العمل ولم يملك عليهم كل أمرهم بل ترك لهم «أن ينظموا أنفسهم وأن يرعوا مصالحهم الخاصة والعامة وأن يعدوا لمستقبلهم ما يشاؤون من الخطط التي تؤدي إلى رقيّهم وإسعادهم وتفوّقهم»، إذ إن «نصوص القرآن جاءت بالأحكام الكلية ورسمت المناهج العامة للحكم والادارة وتركت ما دون ذلك لأولي الأمر ينظمونه بقوانين يضعونها»[٢٦]. لا بل إنه ليمكن القول في غير تجوز، ان الإسلام ترك للبشر الحرية كاملة فيما يأخذون وما يدعون، ولم يقيدهم إلا بأن تكون حياتهم قائمة على الفضائل حتى يحيوا حياة فاضلة تسودها العدالة والمساواة والحب والتضامن وغير ذلك من المبادىء الانسانية العليا التي لم يعرفها أهل الأرض إلاّ عن طريق السماء ورسالات الأنبياء[٢٧].

وكذلك يختلف نظام الحكم الإسلامي عن الديمقراطية في أنه «لا يترك مقياس العدالة والمساواة وغير ذلك من الفضائل الانسانية في يد البشر يرسمون حدودها»، وإنما هو الذي يضع المقاييس العلوية للحياة البشرية. وإذا كان نظام الإسلام يتفق مع النظام الجمهوري في اختيار الرئيس الأعلى للجمهورية فإنه يباينه في السماح بانتخاب رئيس الدولة لمدى الحياة، مثلما يباين النظام الملكي في تركه للجماعة أن تختار للحكم من تراه أصلح الناس له وأقدرهم عليه.

وبكلمة، النظام الإسلامي نظام فريد في نوعه، لا يماثله أي نظام آخر قديم أو حديث. صحيح أن المسلمين أنفسهم «لم يطبقوا النظام الإسلامي بعد وفاة النبي إلاّ في عهد الخلفاء الراشدين ثم حولت الأهواء هذا النظام الإلهي إلى مُلك عضوض لا يتورع أن يعطل أحكام الإسلام». لكن الدولة استكملت أركانها في عهد الرسول (ص) نفسه إذ بني السلطان المادي على أساس من السلطان الروحي وتمت له أركان الدولة الأربعة التي يتكلم عنها الفقه الدستوري والإداري: الشعب، الاستقلال السياسي، الاقليم، السلطان أو السيادة. أما غياب التنظيمات الداخلية للدولة مما يتصل بتعيين القضاة والولاة والميزانية والدواوين، وأما السكوت عن التحدث عن نظام الحكم وقواعد الشورى ـ وعليه استند من حاول أن يشكك في تكوين الدولة الإسلامية في عهد الرسول (ص) (يعني علي عبد الرازق) ـ فلا يطعن، حتى لو فرضنا جدلاً صحته، في وجود هذه الدولة القائمة فعلاً بقيام أركانها[٢٨].

ويجهد عبد القادر عودة بعد هذا في أن يستكمل صورة الدولة الإسلامية بالتفصيل في ثلاثة أمور: الخلافة أو الإمامة العظمى، والشورى وسلطة الأمة، والسلطات في الدولة الإسلامية.

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٨٢ ـ ٨٣.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٩٧.

وجملة آراء عبد القادر عودة في الخلافة، أو رئاسة الدولة الإسلامية، لا تخرج عمّا قرره الفقهاء وأصحاب «الأحكام السلطانية» وابن خلدون. وهو لا يبتعد عنهم إلاّ في قضايا قليلة. فوظيفة الخليفة هي «إقامة الإسلام» أي إقامة شؤون الدين وشؤون الدولة في الحدود التي رسمها الإسلام، اذ الخلافة «رياسة عامة في أمور الدين والدنيا نيابة عن النبي (ص)» أو «حراسة الدين وسياسة الدنيا». واقامتها «فريضة» يأثم المسلمون بتركها، كما أنها «واجبة عقلاً» على ما يذهب إليه الأيجي في «المواقف». والشروط الواجبة في الخليفة أو الإمام هي: الإسلام، والذكورة، والتكليف، والعلم والعدل، والكفاية، والسلامة، والقرشية. وهذا الشرط الأخير مختلف عليه. وليس ثمة ما يمنع من اشتراط شروط أخرى إذا اقتضتها المصلحة العامة أو ظروف الحياة التي تتغير بمرور الأيام . أما انعقاد الإمامة فليس لها إلاّ طريق مشروع واحد هو «اختيار أهل الحل والعقد» للإمام أو الخليفة «وقبول الإمام أو الخليفة لمنصب الخلافة»، فهي إذاً «عقد» بإيجاب وقبول: الايجاب من أولي الأمر في الأمة أو أهل الشورى، وهو عبارة عن اختيار الخليفة، والقبول من جانب الخليفة الذي اختاره أولو الرأي في الأمة. أما «إمامة التغلب» التي أثبتها بعض الفقهاء فقد أدت إلى أشد الفتن وإلى تفريق الجماعة الإسلامية وإضعاف المسلمين وهدم قواعد الإسلام، ولو علم الفقهاء الذين أجازوها ما سوف تؤدي اليه لما أجازوها لحظة واحدة. والأمر نفسه يقال في الرضى بـ «ولاية العهد» التي ابتدعها معاوية قياساً على «الاستخلاف» الذي أجراه أبو بكر لعمر، فإن الاستخلاف ليس إلاّ «ترشيحاً» من أهل الحل والعقد أو «توجيهاً» لهؤلاء، أما ولاية العهد فتخرج عن ذلك وتخون مصالح الأمة الإسلامية وتسلبها حقها في اختيار الحكام وعزلهم، والسكوت عليها سكوت على الباطل، وخروج على أمر الله[29]. وسلطان الخليفة، الذي هو أصلاً فرد ينوب عن الأمة، مستمد من النيابة عن الأمة الإسلامية، وحكومته تعتبر نائبة عن الجماعة، وللأمة أن توسع حدود سلطان الخليفة أو تضيقها أو تقيدها بقيود وإذا ما خرج على رأيها لم تجب له الطاعة. وللخليفة أو الإمام الأعظم أن يستعين بغيره للقيام بشؤون الدولة: وزراء ومديرين وقضاة وموظفين من كل نوع. وهؤلاء يعتبرون، شرعاً، نواباً عن الأمة لا ينعزلون بعزل الخليفة أو موته طالما أنهم يؤدون عملهم على الوجه الصحيح. وليس للخليفة قداسة أو امتياز عن غيره بأي شيء. ولا شيء يعفيه من تحمل مسؤولية أخطائه، فهو خاضع للعقاب كأي فرد آخر من أفراد الأمة. ونيابته عن الأمة في إقامة الشريعة ليست موقوتة بمدة معينة وهي تمتد ما طال عمر الخليفة وكان قادراً على مباشرة عمله ولم يأتِ بما يستوجب عزله من النيابة؛ وذلك يكون «إذا تغير حاله»، أي إذا انتفت عنه بعض الصفات التي اختير للخلافة بسبب توافرها فيه، وبخاصة حدوث «جَرْح في عدالته»، وهو الفسق، أو حدوث «نقص في البدن»: كنقص الحواس أو فقد الأعضاء أو نقص التصرف بأن تفلت الأمور من يده ويستبدّ بها غيره أو أن يصير مقهوراً في يد عدوّ لا يستطيع الخلاص منه. وكل هذه الأمور قد فصّل فيها الماوردي والفرّاء وابن حزم وغيرهم.

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٣٨.

والشورى دعامة مركزية لا من دعائم الإيمان فحسب وإنما بوجه خاص من دعائم الحكم الإسلامي، وهي واجبة على الحاكمين والمحكومين، وقد قرّر الفقهاء أنها من أصول الشريعة الإسلامية وقواعدها وأن من تركها من الحكّام وجب عزله. غير أن الشورى ليست مطلقة وإنما هي مقيّدة بنصوص التشريع الإسلامي وروحه، لا تقع إلاّ في ما لم يرد فيه نص بشرط ألاّ تخرج عن حدود الإسلام. ولها قواعد: الأولى أنها حق مقرر للحاكمين والمحكومين؛ الثانية أنها من واجبات الحكام وليست حقاً لهم؛ الثالثة أنها يجب أن تقوم على الاخلاص لله ولرفع شأن الإسلام فحسب؛ الرابعة أن المعوّل عليه فيها رأي أكثرية المشيرين لا جميعهم؛ الخامسة أن تنصاع الأقلية التي لم يؤخذ برأيها لرأي الأغلبية. فإذا طبقت الشورى تطبيقاً سليماً تحقق صلاح العالم وأمكن تفادي الاخفاق الذي منيت به النظم الديمقراطية والدكتاتورية على جد سواء.

لكن من هم، على وجه التحديد، أهل الشورى؟ انهم أهل الحل والعقد وذوو الرأي في الأمة الإسلامية «من الملمّين بالشريعة الإسلامية وبالعلوم والفنون والصناعات وغيرها مما يتعلق بمصالح الأمة». وتحديد عددهم وطريقة اختيارهم يرجعان إلى ظروف الزمان والمكان. لكن ينبغي أن تتوافر فيهم: العدالة والعلم بمعناه الواسع والرأي والحكمة. أما سلطانهم فهو سلطان الأمة نفسها لأنهم في الواقع نوابها وأصحاب الرأي والنفوذ فيها والممثلون لارادتها. والحكام «ملزمون بتنفيذ ما تفضي إليه الشورى وبإقامته على الوجه الذي ارتضاه ممثلو الأمة. . وتكون الأمة هي مصدر سلطانهم»[٣٠].

أما السلطات في الدولة الإسلامية فتكاد لا تخرج عن خمس:

١ ـ السلطة التنفيذية، ويقوم عليها رئيس الدولة وهو الإمام ويختص بها وحده مع من يستعين بهم من وزراء وولاة وغير ذلك؛

٢ ـ السلطة التشريعية، وهي لأولي الأمر والرأي في الأمة، أي للإمام وأهل الشورى؛

٣ ـ السلطة القضائية، ويمثّلها القضاة الذين يولّيهم الإمام بصفته نائباً عن الأمة؛

٤ ـ السلطة المالية، والإمام هو الذي يعين القائمين عليها ويعزلهم ويراقبهم؛

٥ ـ سلطة المراقبة والتقويم، وهي سلطة الأمة جمعاء في مراقبة الحكام وتقويمهم وينوب عن الأمة في القيام بها أهل الشورى والعلماء والفقهاء.

تلك هي نظرية الدولة الإسلامية عند عبد القادر عودة. وفي إطار هذه النظرية دارت تقريرات الكتّاب الذين يأخذون بالخط الذي رسمه أصلاً حسن البنا، من أمثال عبدالكريم الخطيب وطه عبدالباقي سرور ومحمد يوسف موسى ومحمد المبارك ويوسف القرضاوي. فعند هؤلاء جميعاً تقرير صريح أن الإسلام دين ودولة، وأن نصب خليفة أو إمام يقوم على تنفيذ الشريعة أمر واجب، وأن مصدر السيادة والسلطة في الدولة هو الأمة، وأن وظيفة الحكومة الإسلامية حراسة الدين وسياسة الدنيا، وان النظام الإسلامي هو نظام متميز: لا هو

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٧.

ثيوقراطي ولا ملكي وإنما هو نظام إسلامي فحسب[31]. وعلى الرغم من اقتراب هؤلاء الكتّاب عند كثير من النقاط من المفهوم الديمقراطي للدولة إلاّ أنهم يحرصون على الارتداد عنه إلى مفهوم النظام «المتميز» الذي هو تركيب فريد بين «الديني» و«الدنيوي». وهم لهذا لا يخفون ميلهم إلى مصطلح الخلافة أو الإمامة رغم تأكيدهم أن المقصود مجرد «الرئاسة» و«السياسة» بحسب قواعد الشرع. وربما أمكن القول إن محمد المبارك يقدم لنا الصورة النهائية لفهم أصحاب هذا التيار لنظام الحكم الإسلامي، وهو فهم يجد في مؤلفات أبي الأعلى المودودي صيغته القصوى[32].

إن السؤال الأول عند محمد المبارك هو: هل الإسلام، في ذاته وفي أصل تعاليمه ومتطلباته، يقتضي من المؤمنين به إقامة دولة، على أساسه؟ والجواب عنده لا شك فيه. إذ كل القرائن تشير إلى ضرورة هذه الدولة: فمن وجه أول يتضمن القرآن أحكاماً لا يتصور تنفيذها دون حكم أو دولة تأخذ بها وتعمل على تنفيذها كأحكام الحدود وأحكام الميراث والزكاة والدعوة إلى الجهاد والأحكام المتصلة بالحاكم نفسه وبالرعية. ومن وجه ثانٍ لا بد للتصور العام للوجود الذي صاغة القرآن من أن يتحقق في اطار حيوي واجتماعي ينمّيه ويرعاه ويغذّيه، وهذا لا يتم إلاّ بدولة إسلامية. ومن وجه ثالث كثيرةٌ هي الأحاديث النبوية التي تُلزِم بأن يكون الحكم إسلامياً. وأخيراً ان النبي نفسه قد أقام دولة أجمع على حفظها واستمرارها المسلمون جيلاً بعد جيل[33].

والغاية من إقامة الدولة الإسلامية «حماية مبادىء الإسلام، وخاصة عقيدة التوحيد التي هي الوسيلة الايجابية لتحرير الانسانية، وتنفيذ شرائع الإسلام لقيام المجتمع الانساني على أسس العدالة والتعاون والتكامل والمثل الأخلاقية العليا»[34].

ودولة الإسلام دولة «عقائدية»، أو «ايديولوجية»، لها مبادىء ومفاهيم «عقائدية» تقوم عليها وتضمن تنفيذ الأسس التي تقام عليها: من كرامة انسانية ومساواة وتقيد بأحكام الشريعة ورعاية لمبدأ «الاستخلاف في الأرض»، وأخوّة في العقيدة والإيمان[35].

غير أن الإسلام لم يفرض شكلاً من أشكال الحكم محدد التفاصيل والجزئيات وإنما قدم

(31) انظر: عبد الكريم الخطيب، الخلافة والإمامة، ديانة.. وسياسة: دراسة مقارنة للحكم والحكومة في الإسلام (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٣)؛ محمد يوسف موسى، نظام الحكم في الإسلام، ط ٢ (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦٤)، وطه عبد الباقي سرور، دولة القرآن (القاهرة: المكتبة العلمية، ١٩٦١).

(32) أبو الأعلى المودودي، نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور (دمشق: دار الفكر، ١٩٦٧).

(33) محمد المبارك، نظام الإسلام: الحكم والدولة، ط ٤ (بيروت: دار الفكر، ١٩٨١)، ص ١٢ - ١٨.

(34) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(35) المصدر نفسه، ص ٢٤ - ٢٨.

«مبادىء عامة» وقواعد عامة هي أهداف مثالية تتطلع الانسانية إلى تحقيقها، وترك التفصيلات الجزئية والتطبيقات العملية التي يمكن أن تحتملها هذه المبادىء والقواعد لاجتهاد البشر حسب اختلاف أطوارهم وبيئاتهم وأحوالهم[٣٦]. أبرَزُ هذه المبادىء الرجوعُ إلى رأي الأمة في تعيين الحاكم أو رئيس الدولة، بطريقة الاختيار القائم على «عقد» بين الحاكم والأمة وعلى البيعة له، والالتزامُ بقواعد الشريعة وأحكامها في الأمور التي ورد فيها نص أو حكم وبالتشريع الاجتهادي المرهون بالشورى في ما لا يوجد فيه نص، ومبدأ الشورى، ومسؤولية الحاكم أمام الله وأمام الأمة التي لها حق محاسبته ومراقبته ونقده، والمساواةُ بين الناس، والعدلُ، وحقوقُ الإنسان من حماية للنفس والأعراض والعقول والأموال والأخلاق والدين، والتكافلُ الاجتماعي، والطاعةُ للسلطة والحاكم في مقابل التزامه بالشريعة وفي كل ما يكون فيه للمسلمين مصلحة[٣٧]. أما استخدام مصطلح «نظام الخلافة» للإشارة إلى نظام الحكم الإسلامي فينبغي ألا يفهم منه أكثر من معنى الإشارة إلى رياسة الدولة على الطريقة الإسلامية، وهو لا يعني إلى مجموع «المبادىء الأساسية التي جاء بها الإسلام في مصدريه الأساسيين القرآن والسنة، واستنبطه منها علماء المسلمين في كل عصر، في ميدان الحكم والدولة»[٣٨].

ومع ذلك يفصل محمد المبارك في عناصر تكوين الدولة ويردها إلى ثلاثة: السلطة أو جهاز الحكم الذي يرأسه «رئيس الدولة» أو «الإمام» أو «الخليفة»؛ والشعب الذي تسوسه هذه السلطة؛ والأرض التي يجري فيها حكم هذه السلطة. ويبحث المبارك في هذه العناصر الثلاثة فيحدد طبيعة السلطة والخلافة بالإحالة إلى مفاهيم الماوردي، ويبينٍ مهمات رئيس الدولة وشروط اختياره بما لا يخرج عما ورد في كتب «الأحكام السلطانية» وعما سبق أن أشار إليه عبدالقادر عودة. ثم يتكلم عن السلطات وجهاز الدولة ويتبنى التمييز الحديث بين السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية[٣٩]. ويتابع القاضي أبا يعلى الحنبلي وابن تيمية في مسألة وظيفة الدولة فيجعلانها في تأمين الأمن الداخلي والدفاع الخارجي، وفي إقامة العدل القضائي، وفي تحقيق الكفاية المالية والاقتصادية للفرد والمجتمع، وفي نشر دعوة الإسلام بالجهاد، وحمايته من كل انحراف ـ وهو ما يسميه بالوظيفة «العقائدية الأخلاقية» ـ وفي تولية القائمين بوظائف الدولة وشؤونها من أهل الكفاية والأمانة.

ويتكلم المبارك على الأمة من حيث هي عنصر مكوّن ثانٍ للدولة فيرى أن الأمة في المفهوم الإسلامي «مجتمع انساني يقوم على الأساس العقائدي المشترك»[٤٠]. ويؤكد أن هذا المفهوم «مفهوم إنساني» يباين المفهوم القومي «المتخلف»، «الجامد» للأمة، ويتفق تماماً مع الاتجاه السائد في عالم اليوم من نبذ للتجمعات القومية وتوجه نحو التجمعات القائمة على الأفكار والنظم العقائدية. وهذه الأمة التي تقوم عليها الدولة لها حقوق ترعاها الدولة إذ ليس الحكام

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٩، و٥٢.
(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٩ ـ ٥٠.
(٣٨) المصدر نفسه، ص ٥٦.
(٣٩) المصدر نفسه، ص ٧٩ ـ ٨٥.
(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

إلّا «وكـلاء» أو «نوابـاً» للأمـة، وهذه الأمـة ـ أو الشعب ـ هي صـاحبـة السلطة وإن لم تكن مصـدراً للتشريع إلّا في مـا دخل في بـاب الاجتهاد والـرأي فيـها لم تحـدده المصـادر الأصليـة للشريعـة. ومن حقوق الإنسـان في هـذه الـدولـة: حق الحيـاة وحفظ النفس، وحق التملك والكسب وحق المسـاواة، والحـريـة الشخصيـة في حـدود الشرع، وحـريـة الـدين والاعتقـاد والتفكير والرأي والنقد والحرية السياسية[٤١]. لكن الحقيقة هي أن هذه الحريـات التي يقررهـا محمد المبارك تظل حريات مقيدة بمبدأ عدم الخـروج على عقيـدة الدولـة أو الدعـوة إلى عقيدة أخـرى مخالفـة إذ هذا «تمـرد» على نـظام الدولـة ودعوة لـلانتفاض عليهـا وإلى إزالـة صفتهـا الإسلامية. وما على الذين يكفرون بـالإسلام وعقيـدته وشريعتـه إلّا أن يخرجـوا من انتمائهم لدولة تقوم على أسـاسه ومن مجتمـع يؤمن به ومتـماسك عـلى أساسـه إلى دولة أخـرى ومجتمع آخر[٤٢]. وفي رأي محمد المبارك أن أي حرية تمارس في الدولة الإسلاميـة لا يجوز لهـا أن تخرج عن المقاييس التي حددها الإسلام أو أن تتعرض للرسالة الأساسيـة المنوطـة بالـدولة: رسـالة الـدعوة إلى الإسـلام وحمايتـه ونشره وضمان سيـادتـه سيـادة مـطلقـة في جميـع مـرافق الحيـاة الاجتـماعية. وأخـيراً يتبنّى محمد المبـارك في أمر أرض الـدولة، وهي العنصر الثـالث المكـون للدولة، التمييز القديم بين «دار الإسلام» و«دار الكفر» ويعتبر أن كل مـا سوى دار الإسـلام فهو دار كفر أصحابها اما في «حال هدنة وسلم» مع المسلمين بسبب معاهدة معقـودة، أو فـي «حال حرب»، فهي بذلك دار حرب. وأما أرض الدولة الإسلامية فتحصل لها بأحد سببين: فـإما أن يسلم أهلهـا وهم عليها فتصبـح دار إسلام، أو أن يفتحهـا المسلمـون فيقوم فيهـا حكم الدولة الإسلامية وتطبق فيها أحكامها. وعلى الدولـة والأفراد حمـاية حـدود هذه الـدار بالقوة، وعلى المسلم الإقامة فيها. أما السكنى في دار الكفر فلا تجوز إلا لسبب عارض[٤٣].

ويخلص المبارك من هذا كله إلى تحديد خصائص الدولة الإسلاميـة بالصفـات التاليـة: الدولة في الإسلام دولة عقائدية رابطتها عقيدة وفكرة ونظم وتشريـع ينبثق عنها في اطـار مبدأ واحد؛ والدولـة الإسلاميـة لا توصف بـأنها دينية ولا بـأنها مدنيـة، ويمكن القول إنها «دينيـة ومـدنية معـاً» أو إنها لا هذا ولا ذاك، إذ هي «نـظام قائم بـذاته في هـذا البـاب»؛ والـدولـة الإسلامية أخلاقية انسانية لا تهدف إلى السيادة أو تجميع الثروة أو المجـد العسكري وإنما إلى تحرير الانسان من جميع العبوديات وربطه برابطة عليا هي «الخضوع لله وحده وإقـامة العـدل بين الناس جميعاً»؛ والدولـة الإسلاميـة دولة حضـارية ذات فعـاليات علميـة وعملية، مـادية وعقلية ونفسية، وإنسانية عـالمية؛ وهي دولـة ثابتـة الأسس متطورة الأشكـال تبعاً لاختـلاف الأحوال وتبدل الأطـوار الاجتماعيـة الثقافيـة[٤٤]. والحقيقة أنـه عند هـذا المستوى من التعميم يصبح الاتفاق بين «الدعاة السياسيين» وبين «علماء الدين» مطلقاً أو شبه مطلق[٤٥].

(٤١) المصدر نفسه، ص ١١٥ ـ ١٢٤.
(٤٢) المصدر نفسه، ص ١١٧.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.
(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٣٧ ـ ١٤٤.
(٤٥) عبد الله غوشة، **الدولة الإسلامية دولة إنسانية** (عمان: [د. ن.]، ١٩٧١).

- ٤ -

لكن صورة هذا التوتر الراديكالي الديني لا يمكن أن تكتمل في الحقيقة إلّا بإدخال المساهمات الأساسية التي قدمها مفكر فلسطيني نشط في القدس منذ مطلع الخمسينات، مؤسساً «حزباً» سياسياً بمعنى الكلمة يهدف صراحة إلى اقامة دولة إسلامية وإعادة «الخلافة»، ويعلن الحرب على جميع الأنظمة السياسية السائدة في الوطن العربي على نحو لا هوادة فيه. ذلك المفكر هو تقيّ الدين النبهاني، والحزب الذي أسسه هو «حزب التحرير الإسلامي»، الذي يقابل عملياً ونظرياً «جماعة الإخوان المسلمين».

وترجع الكتابات والمنشورات الأولى لتقي الدين النبهاني وحزبه إلى عام ١٩٥٢. وقد حمل كتابه الأول عنوان **الدولة الإسلامية**. وفي هذا الكتاب، الذي جاء بعد كتاب عبدالقادر عودة **الإسلام وأوضاعنا السياسية** بعام واحد، وضع النبهاني الخطوط العريضة الأولى لنظام الحكم الإسلامي. وفي العام نفسه نشر كتاباً آخر وسماه بـ **نظام الحكم في الإسلام** وحدد فيه بالتفصيل الكامل طبيعة هذا النظام وأجهزته، ثم لم يلبث أن ذهب إلى أبعد من ذلك في كتابه **نظام الإسلام** الذي اشتمل على فصل خاص بـ «مشروع الدستور» مكوّن من تسع وتسعين مادة تمثل الموادُّ الأربع عشرة الأولى منه «أحكاماً عامة» للدستور. وهذا كله يقدم لنا أول مخطط كامل جاهز للدولة ونظامها ظهر في الفكر الإسلامي المعاصر، وهو مخطط يتفق مع معظم الأفكار التي أشار إليها عبدالقادر عودة، غير أنه أكثر تحديداً ودقة وضبطاً ووضوحاً واكتمالاً وراديكالية. وعلى الرغم من أن أفكار النبهاني كانت منذ مطلع الخمسينات هي الأفكار التي تميز بها دعاة حزبه الذي انتشر انتشاراً واسعاً في حقبة الخمسينات في منطقة الشرق الأوسط العربية (فلسطين والأردن وسوريا ولبنان والعراق)، إلّا أن من المؤكد أن هذه الأفكار قد كان لها تأثير واضح في عدد من مفكري «الإخوان المسلمين» من أمثال سيد قطب ومحمد المبارك وغيرهما، وذلك على الرغم من التباين المنهجي بين هاتين الحركتين اللتين تنطلق إحداهما من عملية تغيير الفكر والمفاهيم وبناء الدولة من أجل تحقيق «النهضة»، بينما تنطلق الأخرى من عملية التغيير الأخلاقي والتربوي «الديني» الشامل أي السلوكي للفرد من أجل اصلاح المجتمع والنهوض به.

يؤكد تقي الدين النبهاني أن الإسلام جاء للعالم بمفاهيم جديدة عن الكون والإنسان والحياة والقيم تخالف المفاهيم القديمة كل المخالفة، وفرض على المسلمين لا تغيير مفاهيمهم القديمة بالالتزام بالمفاهيم الجديدة فحسب وإنما أيضاً تغيير المفاهيم القديمة عند باقي الناس، وذلك بأن حمّلهم مسؤولية هذا التغيير من خلال نشر دعوة الإسلام. وقد جعل الإسلام مهمة المسلم الأصلية في الحياة هي حمل هذه الرسالة والدعوة إليها وجعل المثل الأعلى للحياة عند المسلم رضوان الله الذي لا ينال إلّا بعمل المسلم من أجل «هداية الانسانية إلى الإسلام». وهذا لا يتأتّى إلّا بفضل «سلطان» أو «سلطة» تقوم عليه، وهذه السلطة هي «الدولة الإسلامية». ويؤكد النبهاني أن من طبيعة الدعوة الإسلامية أنها «تقسر الإنسان والدولة

على القيام بتبليغها» إلى الناس كافة، لذا «كانت مهمة الدولة الإسلامية منذ اللحظة الأولى لانشائها وإلى أن تقوم الساعة هي تطبيق الإسلام وحمل رسالته للعالم حتى يعم الناس جميعهم. ومن هنا كان المسلمون قادة الدنيا وكانت الدولة الإسلامية قائدة العالم لخيره وسعادته لما في الإسلام من مؤهلات العبادة وأسباب السعادة»[٤٦].

ويرى تقي الدين النبهاني أن الدول التي تحكم العالم اليوم، رأسماليةً واشتراكيةً، تقوم على أساس مادي بحت وتطبق أنظمة منبثقة عن عقلية مادية لا يراعى في تطبيقها أي وجه للروح، فهي تمكّن بذلك للحضارة المادية من أن تتحكم بالبشر. وهذا أمر قد أوقع البشرية في «أزمات روحية» أنتجت شقاء نفسياً مهلكاً وشروراً منتشرة في كل مكان. «لذلك كان لا بد، لأنقاذ العالم، من دولة تقوم على أساس روحي» وتمزج الروح بالمادة وتمكّن للحضارة الروحية وتجعلها هي السيد في الحياة. والدولة الإسلامية هي وحدها التي تستطيع أن تهيّىء هذا الأمر الجليل، لذا كان قيامها أمراً لازماً.

وفضلاً عن ذلك فإن المسلمين اليوم في حالة من التأخر والانحطاط والبعد عن تعاليم الإسلام وأحكامه، وهم «خاضعون لنظام الكفر في بلادهم وتطبق عليهم أحكام الكفر وتتحكم فيهم الحضارة المادية، وديارهم حسب حكم الشرع ديار كفر وليست ديار إسلام». لذلك كان «لزاماً عليهم أن يقوموا بايجاد الدولة الإسلامية لتطبق عليهم أحكام الإسلام»، وكان واجباً عليهم نصب رئيس للدولة هو الخليفة، وجوباً شرعياً وعقلياً، «لأن ما هو واجب من إقامة الحدود وسد الثغور لا يتم إلاّ به، ولأن الحكم بما أنزل الله لا يكون ولا ينفذ إلاّ بوجوده، ولأن جلب المنافع للأمة ودفع المضار عنها لا يتأتى إلا بوجوده»[٤٧]. والمسلمون يأثمون جميعاً حتى يقيموا الدولة الإسلامية ويؤدوا البيعة لرئيسها[٤٨].

وليس المقصود دولة إسلامية شكلية أو مجردة وإنما دولة إسلامية تطبق أحكام الإسلام باعتباره نظاماً منبثقاً عن العقيدة الإسلامية ومشبعاً بـ«الفكرة الإسلامية» و«النفسية الإسلامية» و«العقلية الإسلامية». فبهذا «تنبعث حوافز الحياة من داخل النفس فتوجد البيئة الذهنية والنفسية والاجتماعية التي تكفل التشريعات والنظم والقوانين الإسلامية»، وتحدث تحولاً «انقلابياً» لا تدريجياً، إلى الحياة الإسلامية الكاملة[٤٩].

وليس لأحد أن ينكر أن الإسلام دين يقوم على الدولة، أو أن يدعي أن دولة الإسلام هي دولة «روحية» فحسب، أو أن الدين في الإسلام غير الدولة. فالشريعة الإسلامية تنادي صراحة بوجوب وجود الحكم والسلطان. وآيات الحكم والسلطان في القرآن دليل صريح على أن للإسلام دولة وأن الحكم ينبغي أن يكون بما أنزل الله. والتشاريع الحربية والسياسية والجنائية والاجتماعية والمدنية ماثلة في القرآن بوضوح، فمن الذي يطبق ما فيها من أحكام؟

---

(٤٦) تقي الدين النبهاني، الدولة الإسلامية (دمشق: مطابع المنار، ١٩٥٢)، ص ٣٦.
(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٥٢.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٥٣.
(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

وما العمل في النصوص التي هي صريحة في الحكم؟ ان الإسلام نظام للدولة والحياة والأمة ولا يمكن للإسلام أن يكود موجوداً إلاّ إذا كان حيّاً في دولة سياسية تنفّذ أحكامه»[50].

لكن، كيف تقوم الدولة الإسلامية؟ إن الطريق الوحيد لاستئناف الحياة الإسلامية وإقامة الدولة الإسلامية في رأي النبهاني هو «حمل الدعوة الإسلامية» إلى جميع الأقطار والمجتمعات وتثقيف المجتمعات بالمفاهيم الإسلامية الصحيحة، وتفاعل «الدعاة» مع مجتمعاتهم من أجل ايجاد وعي عام بالإسلام ورأي عامّ له ومن أجل تحويل هذا التفاعل إلى «حركة كفاح» تستهدف ايجاد الدولة الإسلامية، تماماً كما فعل الرسول (ص) حين أنشأ الدولة الإسلامية أول مرة. وهذا يعني البحث عن إقليم يصلح لأن يكون نقطة ابتداء يبدأ منها العمل، ثم يتخذ نقطة انطلاق لنشر الدعوة في أقطار العالم الإسلامي الأخرى، وللنمو من أجل تكوين الدولة الإسلامية الكبرى التي تحمل رسالة الإسلام للعالم[51]. وحمل الدعوة الإسلامية يتطلب بناء قيادة فكرية إسلامية قوية صريحة جريئة تتحدى كل ما يخالف الإسلام من أوضاع ومفاهيم، ولا تتساهل في تنفيذ الإسلام تنفيذاً كاملاً ولا تفرط ولا تتساهل ولا تهادن أحداً في أي قضية من قضايا الدعوة[52].

ويقوم الحكم في الإسلام، في رأي النبهاني على أربع قواعد: الأولى أن السيادة للشرع؛ الثانية أن السلطان أو الحكم للأمة؛ الثالثة أن نصب خليفة واحد لجميع المسلمين، نائباً عن الأمة في الحكم، هو أمر واجب على الأمة؛ الرابعة: أن للأمة حق الاجتهاد لاستنباط الأحكام الشرعية لمعالجة مشاكل الحياة إذا توافرت شروط الاجتهاد، أما حق التشريع فهو للخليفة وليس للأمة، إذ له «أن يختار الأحكام الشرعية من أقوال المجتهدين ويلزم القضاة والحكام العمل بها دون غيرها، وله أن يستنبط الأحكام باجتهاد صحيح ويلزم اتباعه العمل بها»[53]. وفي كل الأحوال «الشورى حق لجميع المسلمين على الخليفة، فلهم عليه أن يرجع اليهم في أمورهم التي تجب فيها المشورة»[54]. ولأهمية الشورى القصوى جعل النبهاني «مجلس الشورى» الذي يرجع إليه الخليفة في أمور الأمة الركن الأول من أركان جهاز الحكم أو الدولة السبعة وهي: مجلس الشورى، رئيس الدولة، الهيئة التنفيذية (المعاونون)، الجهاز الاداري، الولاة، القضاء، الجيش. وهو يؤكد أن هذه الأركان جميعاً قد أقامها النبي نفسه في الجهاز الذي نظمه للدولة الإسلامية. ولعل مما يجدر الوقوف عنده من أمر هذا الجهاز أن أعضاء مجلس الشورى ينتخبون انتخاباً ولا يصح أن يعينوا تعييناً لأنهم «وكلاء في الرأي عن الناس وهم يمثلون الأفراد والجماعات في أقطارهم وبقاعهم. وكل مواطن في الدولة له أن يكون عضواً في مجلس الشورى رجلاً كان أو

---

(٥٠) تقي الدين النبهاني، نظام الحكم في الإسلام، ط ٢ (القدس: [د. ن.]، ١٩٥٣)، ص ٣ ـ ٦.
(٥١) النبهاني، الدولة الإسلامية، ص ١٦٢.
(٥٢) تقي الدين النبهاني، نظام الإسلام، ص ٥٦.
(٥٣) النبهاني، نظام الحكم في الإسلام، ص ١٤ ـ ١٥، والمصدر نفسه، ص ٨٣.
(٥٤) النبهاني، المصدر نفسه، ص ١٦.

امرأة، مسلماً أو غير مسلم»(٥٥). أما صلاحيات هذا المجلس فهي: اعطاء الرأي في التشريع، ومراقبة الحكم ومناقشة الخليفة ومحاسبته في شؤون الحكم، ومراقبة الولاة ومعاوني الخليفة. وللمسلمين من أعضائه ترشيح الخليفة ليتم للأمة انتخابه ومبايعته. ورئيس الدولة «هو الذي ينوب عن الأمة في السلطان أو الحكم وفي تنفيذ الشرع، وهو الذي يضع الأحكام الشرعية موضع التنفيذ أي يجعلها قانوناً، وهو الذي يتولى أمور الأمة ويرعى شؤونها، وليس هو رمزاً لها ولا مصدراً لسلطانها، بل هو المنفذ لشرع الله، ولا تعتبر رئاسته إلاّ إذا كانت معطاة له من الأمة، ولا تجب طاعته إلا في حدود الشرع»(٥٦). ولرئيس الدولة صلاحيات واسعة في حدود الشرع: فهو الذي يعيّن أعضاء الهيئة التنفيذية والولاة، وهو الذي يعين جهاز الحكم كله ما عدا مجلس الشورى، وهو الذي يجعل الأحكام الشرعية قوانين سارية ملزمة بتبنّيه لها، وهو الذي يضع ميزانية الدولة، وله أمر اعلان الحرب وعقد الصلح والمعاهدات، وله سائر المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية. «وإعطاء رئيس الدولة هذه الصلاحيات الواسعة لا يعني مطلقاً أن له قداسة أو أن له حقاً إلهيّاً، لأنه لا ينوب في سلطته عن الله، بل ينوب في سلطته عن الأمة»، وللأمة كلها أن تحاسبه على تصرفاته. ومَعْنيا الاستبداد والتقديس منفيّان عن الخليفة(٥٧). أما مدة رئاسته فغير محددة بزمن وهي دائمة ما دام قائماً على تنفيذ الشرع غير مخلّ به فإن أخل وجب عزله. «ويعزل بحكم شرعي صادر عن هيئة قضائية هي محكم المظالم»، إذ هذه المحكمة هي التي تستطيع أن تفصل في أمر تطبيقه أو عدم تطبيقه للإسلام، وهي التي تفرق بين ما يوجب عزله وبين ما لا يوجبه. «وإذا لم يخضع لحكم محكمة المظالم كان متمرداً على حكم الله، وكان على المسلمين أن يخلعوه، فقد حلت بيعته من أعناقهم»(٥٨). وإذا صح أن السلطان للإمة وليس لرئيس الدولة فإن نظام «ولاية العهد» الذي أخذ به معاوية هو «نظام منكر» في النظام الإسلامي وهو مخالف له كل المخالفة، وما فعله أبو بكر لعمر لم يكن ولاية عهد بل كان انتخاباً من الأمة في حياة رئيس الدولة ثم حصلت له البيعة(٥٩). ولا يدع النبهاني ركناً من أركان الدولة إلاّ فصّل فيه، مستلهماً على الدوام «عصر النبي» بالذات وكتب «الأحكام السلطانية»، ومستخدماً بعض المصطلحات القانونية الحديثة على طريقة عبدالقادر عودة. وهو يبلور أفكاره في الدولة في صيغة مشروع للدستور تحدد موادّه طبيعة نظام الحكم وأركانه السبعة (من المادة ١٥ حتى المادة ٩٩)، والنظام الاجتماعي للدولة (من المادة ١٠٠ حتى المادة ١١٠)، والنظام الاقتصادي للدولة (من المادة ١١١ حتى المادة ١٥٧)، وسياسة التعليم (من المادة ١٥٨ حتى المادة ١٦٩)، والسياسة الخارجية (من المادة ١٧٠ حتى المادة ١٨٢)(٦٠). ويتوّج هذا كله بتكرار القول إن هذا النظام قد بني على أساس روحي هو العقيدة، وإن هذه الدعامة هي أساس دولته وهي أساس شريعته. أما الأخلاق فليست هي

---

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٠.
(٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٩.
(٥٧) المصدر نفسه، ص ٣٨ - ٣٩.
(٥٨) المصدر نفسه، ص ٤١.
(٥٩) المصدر نفسه، ص ١١٥.
(٦٠) النبهاني، نظام الإسلام، ص ٨٠ - ١١٣.

أساس قيام المجتمع والدولة وإنما هي نتيجة «للأفكار والمشاعر» وتطبيق النظام أو تطبيق الإسلام بصفة عامة[٦١]. أما «ضمانة تطبيق الإسلام» وحسن تنفيذه فهي «تقوى الله» في نفس الحاكم. لكن لما كان الحاكم عرضة لأن تجافيه التقوى كان لا بد من «وسيلة مادية» تجبره على التنفيذ، وهذه الوسيلة هي الأمة. غير أن الأمة ـ وهي الوسيلة العملية في الدنيا لتنفيذ الإسلام بمراقبتها للحاكم ومحاسبتها له ـ تحتاج إلى أن يقوم فيها «تكتل» يتجلّى في الفهم العميق للعقيدة الإسلامية والخوف الشديد من الله، يعمل على تثقيف الناس بالثقافة الإسلامية «المركزة» التي تبني «الشخصية الإسلامية» للأمة. وهذا التكتل هو الذي سيوقظ الأمة يقظة دائمة ويجعلها تعيش من أجل المبدأ ومن أجل الدعوة له ومن أجل تطبيقه واستمرار تطبيقه. وهذا التكتل هو «الحزب المبدئي» الذي يقوم في الأمة على أساس الإسلام ويجعل من «الدعوة» عمله الأوحد. وهذا الحزب القائد للأمة سيكون «الرقيب» على الدولة والحامل لدعوتها. وطريقه لحمل الدعوة هو «الطريق السياسي»[٦٢]. وإذاً فالضمانة الحقيقية لتطبيق الإسلام وحمل دعوته واحسان تطبيقه هي «الحزب السياسي الإسلامي»[٦٣].

وتحقيقاً لهذا الغرض قام «حزب التحرير الإسلامي» في عام ١٩٥٢، ونهج نهجاً راديكالياً في دعوته «السياسية» لإعادة قيام الدولة الإسلامية، وفي نقده الذي لا يرحم للأنظمة السياسية العربية القائمة، فتعرّض لملاحقة هذه الأنظمة له بصورة لا ترحم أيضاً، فنجم عن ذلك، ولأسباب أخرى لا يتسع المقام لتحليلها، ضعفه وانحساره التدريجي، دون اندثاره كلياً.

ومع أن متابعة التأثيرات التاريخية لا تهمنا هنا بشكل خاص فإنه من الضروري أن نلاحظ أن واحداً من التأثيرات الأساسية التي كانت لأفكار تقي الدين النبهاني قد تمثل في إحداث تعديل جوهري في فكر أحد مفكري «الاخوان المسلمين» البارزين جداً، أعني سيد قطب. ذلك أن هذا المفكر الذي بدأ وجهته في مدرسة «الإخوان» بالاهتمام بقضية «العدالة الاجتماعية في الإسلام» ما لبث أن اكتشف دور «الفئة المختارة» في إحداث عملية التغيير. كما اكتشف أن مبدأ «حاكمية الله» الذي يقوم عليه النظام الإسلامي بأسره لا يمكن أن يتحقق بمجرد اعتناق العقيدة ومزاولة العبادة فحسب ضمن «الكيان العضوي للتجمع الحركي الجاهلي القائم فعلاً»[٦٤]، وإنما ينبغي لتحقيقه قيام «وجود فعلي» للإسلام. وهذا لا يتأتى بالأفراد «المسلمين نظرياً» وإنما بأن «تتمثل القاعدة النظرية للإسلام (أي العقيدة) في تجمّع عضوي حركي منذ اللحظة الأولى. . . منفصل ومستقل عن التجمع العضوي الحركي الجاهلي الذي يستهدف الاسلامُ إلغاءه». أمّا محور التجمع الجديد فهو قيادة جديدة ترد الناس إلى ألوهية الله وحده وربوبيته وقوامته وحاكميته وسلطانه وشريعته، وتخلع كل ولاء للتجمع الحركي الجاهلي،

---

(٦١) المصدر نفسه، ص ١١٤ ـ ١١٥.
(٦٢) النبهاني، نظام الحكم في الإسلام، ص ١٢١.
(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٢٢.
(٦٤) سيد قطب، معالم في الطريق، ص ٦٥.

وتحصر ولاءها في التجمع العضوي الحركي الإسلامي الجديد وفي قيادته المسلمة(٦٥) التي تهدف إلى وضع حد للمصالحة مع التصورات الجاهلية السائدة في الأرض والأوضاع الجاهلية القائمة في كل مكان، وإلى «نقل الناس من الجاهلية إلى الإسلام»: فإما إسلام، وإما جاهلية؛ وإما حكم الله، وإما حكم الجاهلية! ويترتب على هذا الموقف أن المنهج الإسلامي في الحكم ينبغي أن يعامل المجتمعات القائمة معاملة المجتمعات الجاهلية أي أن مشاكلها ليست هي الأصل الذي ينبغي على الشريعة أن تلاحقه. فالإسلام لا علاقة له بما يجري في الأرض كلها اليوم لأن الحاكمية ليست له، والذين يستفتون، بحسن نية أو بسوء نية، في شأن المشكلات القائمة أو المستجدة، هم هازلون. والبديل الوحيد لهذه الأوضاع الزائفة هو أولاً وقبل كل شيء قيام مجتمع إسلامي يتخذ الإسلام شريعة له ولا تكون له شريعة سواه(٦٦).

ونحن قد لا نتبين فقط في هذه الأفكار بذور نزعة «انشقاق» داخل الاتجاه العام لمنهج «الإخوان المسلمين» في الدعوة ـ قد لا تكون جماعة «التكفير والهجرة» التي أعلن عن وجودها في مصر عام ١٩٨٠ الا تجسيداً لها ـ وإنما قد نتبين فيها أيضاً وبصراحة رفض الاتجاه «الوسطي الاعتدالي» الذي يرضى بالصيغة القائلة: «مبادىء الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للدستور أو التشريع»، أو بالصيغة القائلة: أنها «المصدر الرئيسي للتشريع». إن واقع الحال هنا هو ما عبّر عنه كاتب راديكالي آخر هو يوسف القرضاوي حين قرر أن «الحل الإسلامي» المنشود يعني، على وجه التحديد، قيام «مجتمع إسلامي خالص للإسلام»، شرطه الأول قيام دولة إسلامية أو حكم إسلامي خالص، التشريع الإسلامي هو «الموجّه الفذّ» له وهو «المرجع الأوحد» لكل أحكامه(٦٧)، وأن الحل الإسلامي هو «الذي يطوّع كل الأوضاع وكل الأنظمة لأحكام الإسلام، وليس هو الذي يطوع أحكام الإسلام لأوضاعه وأنظمته»(٦٨).

ـ ٥ ـ

«الجدل» سيد الأحكام. فالقضية ونقيضها لا يمكن أن يظلا في حالة تقابل جذريّ كلٌ سادرٌ في مساره لا يلوي على شيء. ولا مفر من حد جديد يؤلف بينهما ويتجاوز تناقضهما ما أمكن. فبين «قضية» علي عبد الرازق التي تردّ الدين إلى دائرة الروح وتُنَحّي السياسة من عالمه، وبين نقيضها الذي يجمع بين الطرفين ويجعل من إعادة الدولة الإسلامية والخلافة أمراً

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٦٥ ـ ٦٧.

(٦٦) سيد قطب، الإسلام ومشكلات الحضارة، ص ١٩٠، انظر أيضاً: جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، ص ٤٢١ ـ ٤٢٦.

(٦٧) يوسف القرضاوي، الحل الإسلامي فريضة وضرورة (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧٤)، ص ٨٢.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٩٥.

لا يخضع لأي صورة من صور التساهل أو المهادنة، كان لا بد من خروج «مركب وسيط» يضع الأمور وضعاً آخر. وقد تبلور هذا المركب في تيارين أدعو أولهما بالتيار «التشريعي»، وأدعو الآخر بالتيار «الانساني».

وترجع بذور التيار التشريعي إلى علي أبو الفتوح الذي أكّد في عام ١٩٠٥ أن المبادىء المقررة في الشريعة الإسلامية توافق الزمن الحديث، زمن التمدن والترقي، وأن للأحكام والروابط التي في القوانين الحديثة الوضعية ما يقابلها في الأصول الإسلامية[٦٩]. ثم ألحّ على الفكرة نفسها الشيخ عبد العزيز جاويش الذي أطلق، ربما لأول مرة، الشعار: «الإسلام صالح لكل زمان ومكان»[٧٠]. غير أن هذا التيار لم ينضج ويتخذ صيغته الأولى إلّا مع أستاذ القانون المشهور عبد الرازق السنهوري، الذي بدت آراؤه، باعتبار ما، وجهاً من وجوه الارتكاس على نظرية علي عبد الرازق المتطرفة. فقد نادى السنهوري، بعد عام واحد من توقيع معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا، بوجوب الرجوع إلى الشريعة الإسلامية عند مراجعة التشريع المصري، وطالب بعدم إقصائها من «مصادره» كما كان الحال عليه في القرن الماضي، وأكّد أن عدداً من «مبادىء» الشريعة الإسلامية يعتبر متقدماً على الشرائع الغربية نفسها. وفي الوقت نفسه لا يشكّ السنهوري في أن «الإسلام دين ودولة»، وأنه لا بدّ للدولة من «فقه» تستند إليه في تشريعاتها. وهذا الفقه هو الفقه الإسلامي الذي يعتبر «الكتاب والسنّة» مصادره العليا. وهذه المصادر «تنطوي في كثير من الحالات على مبادىء عامة ترسم للفقه اتجاهاته ولكنها ليست هي الفقه ذاته». والقاعدة التي يختارها السنهوري في وضع القانون الحديث هي أنه «ينبغي أن يشتق من الفقه الإسلامي بحيث يساير المدنية وروح العصر. فيجب أن يكون في منطقه وفي صياغته وفي أسلوبه فقهاً إسلامياً خالصاً لا مجرد محاكاة للقوانين الغربية. كما أنه لا يجوز الخروج عن أصول الشريعة بدعوى أن التطور يقتضي هذا الخروج»، فإن هذه الشريعة نفسها، بإقرارها الاجتهاد والإجماع، هي من الخصب بحيث تستطيع أن تجاري كل عوامل التطور[٧١].

وكذلك دعا أحمد حسين المحامي في عام ١٩٣٩ إلى مراجعة القوانين التشريعية في ضوء الشريعة الإسلامية وإلى اعتبار الإسلام مصدراً للتشريع. وتابع هذا الخط، في العراق، عبدالرحمن البزاز إذ أنكر في عام ١٩٤٠ مذهب القائلين بإقصاء الشريعة الإسلامية عن قوانين البلاد، وأكد أن التشريع الإسلامي يؤمن بقانون التطور ولا ينكر تغير الأحكام بتبدل الأزمان، وأنه بخصائصه التي ينفرد بها يتميز عن سواه من القوانين الحديثة ويعلو عليه. أما الخروج من حالة الانحطاط التي تعاني منها الأمة العربية والإسلامية فلا سبيل إليه إلّا بدولة «عصرية قوية»، دولة «عصرية تقدمية» تؤمن بروح الإسلام.. دولة إسلامية لا كهانة فيها، اشتراكية لكنها في منجاة من غلواء الشيوعية، شورية لكنها مبرأة من نفاق الديمقراطية، حرة

---

(٦٩) علي أبو الفتوح، الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية وخواطر في القضاء والاقتصاد والاجتماع ([د. م.]: مطبعة المعارف، ١٩٠٥)، ص ٥ ـ ٦.

(٧٠) عبد العزيز جاويش، الإسلام دين الفطر والحرية (القاهرة: دار الهلال، [د.ت.])، ص ٤٥.

(٧١) انظر: جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، ص ٣٥٥ ـ ٣٥٦.

لكنها بعيدة عن تدني الفوضوية[٧٢]. والدعوة إلى «دولة إسلامية عصرية قوية» لا تعني عند البزاز الدعوة إلى تكوين «وحدة سياسية إسلامية شاملة»، كما لا تهدف إلى «إرجاع الخلافة». فإن قيام هذه الوحدة هو أمر بعيد المنال، ومنصب الخلافة يمكن أن يتحول سريعاً إلى ما يشبه «البابوية» في العالم المسيحي الكاثوليكي، وهو ما يبرأ منه كل مسلم. وفضلاً عن ذلك فإن الخلافة، على الرغم من عراقتها كنظام إسلامي، ليست من أسس الدين التي لا يمكن أن تغير أو أن يستبدل بها نظام آخر تجتمع عليه الأمة ويكون فيه صلاحها. إذ الشورى واجماع الأمة هما الأساس في هذه المسألة[٧٣].

ويتفق علّال الفاسي، الزعيم التاريخي لحزب الاستقلال المغربي، مع عبدالرحمن البزاز في ما ذهب إليه. وهو يدين ما يسميه بـ «الاسرائيليات الجديدة» التي ترسبت مع علي عبد الرازق حين دعا إلى فصل الدين عن الدولة وخلق دولة داخل دولة، ويؤكد أنه لا يجوز إبعاد الدين عن دائرة الحياة الاجتماعية والسياسية لأن فصله عن هذه الدائرة يعني فصله عن «المثال الأعلى الذي تضعه شريعة الإسلام للناس»، وهو تحقيق الارادة الإلهية في عمارة الأرض واقامة العدل بين أفرادها[٧٤]. وهذا يعني أن تشريعات الدولة مدعوة إلى أن تصدر عن روح الشريعة الإسلامية وأحكامها. وفي هذا المجال أشرك الإسلام أبناءه في «الاجتهاد في الدين والاستنباط من أصوله العامة»، أي أنه أشرك الفرد المسلم في «إنتاج القانون الذي يجب عليه أن يطيعه»، مستخدماً بوجه خاص مادتي الاستحسان والمصالح المرسلة اللتين تفتحان الباب واسعاً للتطور الفقهي والتشريعي[٧٥].

وهذا الدور الخطير الذي يقرره علال الفاسي للفرد المسلم في ميدان التشريع يماثله دور آخر لا يقل خطراً في علاقة الدولة بالأمة. فإذا كان صحيحاً في نظام الحكم الإسلامي أن الله هو صاحب السيادة الأصلية وله الحكم أصلاً، إلاّ أنه صحيح أيضاً أن السيادة السياسية أو العملية هي للشعب الذي يملك حق انتخاب المشرعين والحكومات وإقالتهم. وبكلمة: الحكم لله، والسلطة للأمة. وقانون الدولة ينبغي أن يتوافق مع أصول الشريعة وأحكامها[٧٦].

على هذا النحو تكون الدولة إسلاميةً حين تتوافق قوانينها مع الشريعة، أو حين تصدر في قوانينها كلياً أو جزئياً عن أصول الشريعة أو أحكامها. وهذه نقطة على درجة كبيرة من الخطورة. وقد أحسن إثارتها أستاذ القانون الدستوري عبد الحميد متولي حين تصدّى لمسألة

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٣٦١ - ٣٦٢.
(٧٣) المصدر نفسه، ص٣٦٣.
(٧٤) علّال الفاسي، النقد الذاتي، ط ٢ (تطوان: دار الفكر المغربي، [د. ت.])، ص ١٥٧.
(٧٥) المصدر نفسه، ص ١٥٩.
(٧٦) علال الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها (الدار البيضاء: مكتبة الوحدة العربية، ١٩٦٣)، ص ٢٨، و٢١٥ - ٢١٦.

الخلاف بين أن يكون النص في الدستور [المصري]: «مبادىء الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع» أو أنها «مصدر رئيسي للتشريع»[77].

وبطبيعة الحال يسبق هذه المسألة عند عبد الحميد متولي مسألة أخرى ينبغي البتّ في أمرها، وهي: هل الإسلام دين ودولة؟ وهل يوجد في الإسلام«نظام» للحكم، هو نظام الخلافة أو سواه؟

وجواب متولي عن السؤال الأول يطمع في أن يكون حَكَماً بين الرأيين المتنابذين المعروفين: رأي علي عبد الرازق الذي يقول إن الإسلام دين فحسب، ورأي من يقول إن الإسلام دين ودولة. وهو يرى أن كلا الطرفين يميل إلى المبالغة وعدم الدقة في حكمه، وأن وضع المسألة في هذه الصيغة: هل الإسلام دين ودولة؟ هو وضع خاطىء، لان الجواب بالنفي يؤدي إلى المغالطة وانكار الحقائق التاريخية الثابتة، ولأن الجواب بالإيجاب من شأنه أن يحمل على الاعتقاد أن الإسلام قد جاء بنظام معيّن للدولة، أي بنظام معين من أنظمة الحكم، وهذا أمر غير ثابت. أما الوضع الصحيح للمسألة «فكان يجب أن يكون هو البحث فيا إذا كان الإسلام قد جاء بمبادىء عامة لنظام الحكم في الدولة»! إذ لو وضعت المسألة على هذا النحو لما أمكن أن يكون هناك خلاف. فالقرآن قد جاء حقاً بمبادىء الشورى والحرية والمساواة والعدالة وغيرها مما يتعلق بنظام الحكم. وهذه مبادىء صالحة للبشرية جميعاً في مختلف الأزمنة والأمكنة. والقرآن جاء بها مبادىء عامة تتسع عموميتها وتتقبل مرونتها أن تتشكل صورتها ويتطور مضمونها تبعاً لمختلف البيئات في مختلف العصور، حيث لم يعرض القرآن بصددها إلى التفصيلات والجزئيات أو إلى بيان صورة من صور كل مبدأ من تلك المبادىء مما يختلف باختلاف ظروف الزمان والمكان[78].

وعلى هذا الأساس يكون الجواب النهائي لمتولي: الإسلام دين ودولة، لكن لا على أساس قيامه على نظام محدد في الحكم وإنما على أساس أنه يتضمن «مبادىء عامة» للحكم تصلح للتطبيق في مختلف الأزمنة والأمكنة. أما نظام «الخلافة» فليس أصلاً من أصول الحكم في الإسلام وإنما هو صورة من صور أنظمة الحكم، وبوجه أخص من صور تنظيم رئاسة الدولة[79]. وموضوعها ليس جزءاً من علم الكلام أو العقيدة، وإنما هو من موضوعات الفقة الزمنية[80]. وإن النظر إلى ظروف البيئة في العصر الحديث يفضي إلى تقرير

---

(77) عبد الحميد متولي، الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للدستور (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٥).

(78) عبد الحميد متولي، مبادىء نظام الحكم في الإسلام: مع المقارنة بالمبادىء الدستورية الحديثة، ط ٣ (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٧)، ص ١٠٤ ـ ١٠٥. انظر أيضاً: حازم الصعيدي، النظرية الإسلامية في الدولة (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٧٧)، ص ٤٧ ـ ١٣١.

(79) المصدر نفسه، ص ١٥٣.

(80) المصدر نفسه، ص ١٥٢.

القول «ان قيام نظام الخلافة (بالشروط وبالصورة التي بيّنها رجال الفقه الإسلامي) يعد في عصرنا هذا ـ شأنه شأن الاجماع ـ ضرباً من ضروب المحال». وفضلا عن ذلك فإنّ قيام هذا النظام في هذا العصر «يؤدي ـ بالأقل ـ إلى «الحرج» الذي رفعه الإسلام عن المسلمين»[٨١].

وجواباً عن السؤال الذي دار حوله جدل كبير: مبادىء الشريعة هي «المصدر الرئيسي للتشريع»، أو «مبادىء الشريعة هي مصدر رئيسي للتشريع»، يرى عبدالحميد متولي أن مبادىء الشريعة، بقابليتها لمسايرة التطور وصلاحيتها للوفاء بمصالح الناس وبمتطلبات الحكم السليم القويم في مختلف الأمكنة والأزمنة، وبسموّ هذه المبادىء، وفعالياتها في بناء حضارة عريقة، وبقدرتها على سد الفراغ التشريعي والثقافي تلزم بأن نتخذها «مصدراً أساسياً للدستور»[٨٢]. وهذه الصيغة تسمح، في تقدير عبد الحميد متولي، باللجوء إلى مصادر قانونية أخرى أثناء وضع تشريعات الدولة الحديثة. وهي في تقديري ميل إلى جانب النزعة «التشريعية»، التي تحاول أن تقف موقفاً وسطاً بين طرفي الخلاف: الإسلام دين؛ الإسلام دين ودولة.

أما التيار الثاني في مركب القضية ونقيضها، وهو ما وسمته بالتيار «الإنساني»، فيمثله بصورة متفردة محمد أحمد خلف الله في الكتاب الذي نشره عام ١٩٧٣ بعنوان **القرآن والدولة** ومحمد عمارة في كتابه **الإسلام والسلطة الدينية**. وهما يتفقان في القول إن الإسلام لم يجىء بنظام سياسي محدد. ثم يقرر الأول أن قضايا النظم الحكومية متروك أمرها إلى الإنسان بتفويض من الله والتزام برعاية المصلحة العامة، ويقرر الثاني «التمييز» ـ لا الفصل ـ بين الدين والدولة في الإسلام، ووضع «الحاكمية» في يد الإنسان. والقولان يعنيان أن الدولة هي دولة قومية تلتزم بما جاء في الشريعة من أحكام لكنها في الأمور الانسانية تتفرد في التشريع بإرادة الجماعة وسلطتها.

أما محمد أحمد خلف الله فقد لخّص رأيه في قضية «الدولة القرآنية» في الحقيقتين التاليتين:

«الأولى: ان القرآن الكريم لم يضع في ذلك ـ أي في قضية تكوين الأمة وبناء الدولة ـ إلاّ الخطوط الرئيسية الكبرى التي تعصم الانسان من الزلل وتوجه خطاه إلى الطريق المستقيم، طريق الحق والعدل والخير العام»؛

«الثانية: ان القرآن الكريم قد ترك للإنسان التفصيلات وكل ما يتأثر بالزمان والمكان»[٨٣].

ومبدأ هذا النظر عند خلف الله هو أن الإسلام يقوم على أمرين كبيرين: العقيدة الدينية، والممارسة العملية. فأما العقيدة الدينية فتدور حول الايمان بالله الواحد وبملائكته

---

(٨١) المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(٨٢) متولي، الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للدستور، ص ٢٤٥.

(٨٣) محمد أحمد خلف الله، القرآن والدولة (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٣)، ص ٣ ـ ٤.

وكتبه ورسله واليوم الآخر. وهي منظومة ثابتة لا ينالها التغيير والتبديل. وأما الممارسة العملية فهي ذات وجهين: حياة دينية تتمثل في العبادات التي تتم على الوجه الذي أراده الله من الانسان بعد ما تم من نسخ بعض ما جاء منها في الأديان السابقة واقرار ما هو خير منها في الإسلام، وحياة مدنية تتمثل في المعاملات التي «تتغير» لارتباطها بالإنسان غير الأزلي، غير الخالد، المتغير[٨٤]. وهدف «الإسلام» في هذا كله تصفية الأرواح وتخليص العقول من شوائب الاعتقاد بالسلطة الغيبية للمخلوقات وتحرير الانسان من الانسان، واصلاح القلوب ليسلك صاحبها سلوكاً طيباً في عمله وقصده وحياته فيبلغ حظاً من الكمال والسعادة وتصبح الأمة التي هو فيها «خير أمة أخرجت للناس»، وهي الأمة التي تترتب «الخيرية» فيها على أساس من مقدرتها على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أي على تحقيق الصالح العام أو المصلحة الانسانية أو الخير العام.

ويؤكد خلف الله أن المؤسسة التشريعية التي أنشأها الرسول (ص) قد التزمت التزاماً كاملاً بنظام صريح هو «نظام الشورى»، الذي عبّرت عنه الآية القرآنية: ﴿وشاورهم في الأمر﴾ غير أنه يبين «أنه في حياة النبي عليه السلام كانت هناك سلطتان للتشريع: سلطة المولى سبحانه وتعالى، وسلطة النبي وأولي الأمر من المسلمين»، وأن لكل من هاتين السلطتين ميدانها الخاص. فميدان السلطة الإلهية «هو الأفكار التي تصور الذات الإلهية وتوضح المعتقدات الدينية ويصدر عنها التحليل والتحريم الديني»؛ وميدان السلطة البشرية، المكونة من النبي وأولي الأمر، هو المسائل الدنيوية مما يتعلق بقضايا السياسة والاقتصاد والادارة والأمن والحرب[٨٥]. أما المسائل الدينية فهي «وضع إلهي» لا يد للبشر فيه. وأما «سياسة الأمة» الدنيوية فقد «فوض» الله إلى المسلمين أمورها وجعلها قائمة على أساس حكومة شورية تلتزم بتحقيق الخير العام في ظل العدل والمساواة والمصلحة العامة. فنظام «الشورى» هو النظام الذي قرره الله للمسلمين، والمسلمون «هم أصحاب المصلحة في إقامة هذا النظام، ولهم أن يقيموه على الأساس الذي يجعله صالحاً للزمان الذي يعيشون فيه وللوطن الذي ينتسبون إليه»[٨٦]. والله قد فوض إليهم معالجة هذا النظام على أساس أنه من المسائل المرتبطة بالمصالح الدنيوية، ووكل الينا هذا البناء «فأعطانا بذلك الحرية التامة والاستقلال الكامل في أمورنا الدنيوية ومصالحنا الاجتماعية»[٨٧].

والقاعدة العامة في أمر التشريع هي أن ما لم يتصل بالنصوص الدينية نرجع فيه إلى السلطة التشريعية، أهل الشورى، أولي الأمر، أي إلى الهيئة التشريعية التي يستقيم للأمة نفسها أن تختارها بحرية كاملة على أساس انتخابات عامة بعض أعضائها يمثلون الدوائر الانتخابية وبعضهم الآخر تختاره المؤسسات المهنية والفنية، فيخرج من ذلك أعضاء «مجلس الشعب» الذين هم أولو الأمر: أفراد أحرار، اختارتهم الأمة، طاعتهم في ما اتفقوا عليه

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٣٣.
(٨٥) المصدر نفسه، ص ٥٨.
(٨٦) المصدر نفسه، ص ٦٧.
(٨٧) المصدر نفسه، ص ٦٨.

من المصالح العامة واجبة، هم «أهل الحل والعقد»، سلطتهم محصورة في المسائل الدنيوية. أما العبادات وما كان من قبيل الاعتقاد الديني فلا مدخل لهم فيه لأنه يؤخذ عن الله ورسوله (ص) فقط[88].

أما الشكل التنظيمي للدولة فقد اقتضت الحكمة الإلهية، في رأي خلف الله، ألا يتعرض القرآن له، وذلك لأن المجتمعات البشرية في تغير مستمر، والقاعدة الأصولية تقول بتغير الأحكام تبعاً لتغير الأزمان. وهذا «يمنح العقل الإسلامي الحرية في أن يختار من الشكل العام للدولة ما يتناسب وظروف الزمان وظروف المكان»[89]. كما أن مسألة اختيار رئيس الدولة قد تركت لجماعة المسلمين تحديد شروطها حسب ظروفهم، أي أنها من المسائل الاجتهادية[90] التي لم تتدخل فيها السلطة الإلهية. وليس ينبغي أن يتقرر فيها إلاّ أمر الشورى. وتسمية رئيس الدولة بالخليفة أو الإمام هي تسمية زمنية جرى عليها القدماء لاجتهاد خاص بهم «ومن حقنا أن نسمي رئيس الدولة بالاسم الذي يتلاءم والمرحلة الحضارية التي نمر فيها». وهذا جائز في الدين لأنه لا يخالف نصاً صريحاً. أما كيفية الوصول إلى مركز رئيس للدولة فأساسها، عنده، الانتخاب أو الاختيار، لا التعيين أو ولاية العهد على طريقة الأمويين. واختيار رئيس الدولة بانتخاب أكثرية المواطنين له، أي بحصوله على أكثرية الأصوات في اقتراع عام، هو خير ضمان لاستقرار الحكم، وهو الذي يجعل خروج الأقلية على الأكثرية فتنة بعيدة الوقوع.

والدولة القرآنية هي دولة الصالح العام وظيفتها توجيه الحياة الإنسانية نحو تحقيق الخير العام لكل فرد من أفراد المجموعة البشرية، بغض النظر عن الجنس والنوع، وبصرف النظر أيضاً عن اللغة والدين. «وهذا يتحقق بإعمار الأرض واستخدامها واستثمار مواردها وتنمية ثروتها لنفع الناس ودرء الضرر عنهم. إذ بتغيير العالم واستغلاله لخير الانسان يتحقق الرابط الديني بين الله والانسان، هذا الرابط الذي تمثل منذ البدء في مبدأ «الاستخلاف». وحين نقول إن دولة القرآن هي دولة الصالح العام فإن هذا يعني أيضاً أنها الدولة التي تقوم على المساواة، وتحقق في قلب الجماعة الإسلامية تكاملاً واسعاً على حساب الأغنياء لمصلحة المحتاجين والفقراء»[91]، وتتوسل بالعقل واستعداده الانساني من أجل بناء المُلك والحضارة.

ويلخص خلف الله ما قصد إليه بالقول: «إن قضايا النظم الحكومية من سياسية وادارية واقتصادية واجتماعية متروك أمرها الينا بتفويض من المولى عز وعلا، وإن ما ننتهي إليه من نظم يصبح شرعياً لأنه صادر عنا بتفويض من الله، ويصبح أيضاً قابلاً للتغيير من حيث إن الله سبحانه وتعالى لم يترك هذه الأمور لنا لنعالجها ونضع لها التنظيمات إلاّ خلاصاً من التحجر عند صيغ بعينها. إنه سبحانه وتعالى لم يرد منّا إلاّ ملاءمة ظروف الزمان والمكان لتكون تشريعاتنا في أي وقت وفي أي مكان قادرة على تحقيق الصالح العام وتحقيق الحياة الأفضل»[92].

---

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٧٥.
(٨٩) المصدر نفسه، ص ١٢١.
(٩٠) المصدر نفسه، ص ١٣٤.
(٩١) المصدر نفسه، ص ١٧٣.
(٩٢) المصدر نفسه، ص ١٩١ ـ ١٩٢.

والحقيقة أن السؤال الكبير الذي يثيره عمل خلف الله في نهاية التحليل هو التالي: بِمَ يختلف موقف خلف الله عن موقف علي عبد الرازق في خاتمة المطاف؟ وهل هناك حقاً، عنده، محاولة توسط بين قضية عبد الرازق ونقيضها؟ رغم أن الذي يبدو لي حدة هذا التساؤل، أن هناك مع ذلك فرقاً بين الاثنين وأن هذا الفرق لا يقتصر فقط على طريقة العرض الوادعة «التقية» التي اختارها خلف الله لنفسه مبتعداً بذلك عن أسلوب عبد الرازق «الاستفزازي»، وإنما يكمن في أنّ خلف الله يعترف بأن القرآن قد وضع في نظام الحكم «الخطوط الرئيسية الكبرى» تاركاً للإنسان التفصيلات، وذلك على الرغم من أن عبارته التي أنهى بها كتابه وأوردتُها قبل قليل لا تشير إلى هذه «الخطوط الكبرى». وقد نضيف إلى هذا القول ان فكرة «تفويض الله» للإنسان أن يقوم بوضع النظم، واكتساب هذه النظم للشرعية بسبب ذاك التفويض، هي فكرة جديدة، وغريبة أيضاً، لا نجدها إلّا عند خلف الله، وهي تعني في جميع الأحوال أن أحكام مجلس الشعب أو الأمة ـ الذي يمثل الأكثرية ـ هي أحكام إلٰهية وأن الهيئة التشريعية ـ شئنا أم أبينا ـ تنطق باسم الله. ولعل هذه هي نقطة «التوسط» عند خلف الله.

ومع ذلك فإن الذي يبدو واضحاً هو أن محمد أحمد خلف الله كان يحاذر في كتاب القرآن والدولة، من الوقوع الصريح في شراك نظرية علي عبد الرازق، فكان كل ما فعله هو أنه راح يدور حولها. غير أن المدقق في مقالة حديثة نشرتها له مجلة «العربي» المعروفة، وهي مقالة تبدو وكأنها رد على الجماعات الدينية الجديدة المتطرفة التي «تطالب بنظام الخلافة»، يصعب عليه تماماً تبينّ وجود أي فرق حقيقي بين الرجلين. ففي هذه المقالة يُقْدِم خلف الله صراحة على التمييز بين «نظام النبوة أو الرسالة» وبين «نظام الخلافة»، وهو التمييز نفسه الذي أقامه ابن خلدون من قبل بين نظام «الخلافة» وبين نظام «الملك». ويرى خلف الله أن نظام النبوّة والرسالة نظام «ديني» اقتضته حكمة الله وإرادته، وأن مضمون هذا النظام «تثقيفي» يتجلّى في «تعليم الناس الكتاب والحكمة لإخراج الناس من الظلمات إلى النور وهداية الناس إلى الحق وإلى الطريق المستقيم» وهو يؤكد أن مثل هذا النظام «لا يمكن أن يكون نظام حكم بأي حال من الأحوال، وان محمد بن عبد الله كان نبياً ورسولاً ولم يكن «ملكاً أو رئيس دولة» [وهي لهجة علي عبد الرازق نفسها]». أما نظام الخلافة فهو الذي «يمكن أن نسميه نظام حكم وأن نأخذ منه الأفكار السياسية التي يمكن أن نستند إليها عند صنع نظام حكم يليق بنا في أيامنا هذه... نهاية القرن العشرين». غير أن نظام الخلافة «لا يمكن أن يكون نظاماً دينياً من حيث انه لم يكن هناك نص فيه»، وإنما «مصدره الاجتهاد»، بمعنى أن «العقل البشري هو الواضع لنظام الخلافة». وما كان من اجتهاد العقل البشري فإنه لا يكون ديناً وإنما يكون تشريعاً مدنياً. وعلى هذا الأساس فإن «الخلافة نظام مدني للحكم وليس نظاماً دينياً للحكم. والسلطة في الخلافة مستمَدّة من الناس وليست من الله كما هو الأمر في نظام النبوة والرسالة». وتجربة نظام الحكم المدني هذا، نظام الخلافة، تبدأ مع الخلفاء الراشدين، أي مع خلافة أبي بكر، وتنتهي بالخلافة العثمانية. وإذا كان نظام الحكم في الإسلام مصدره الاجتهاد لا النص، فإنه يجوز أن يكون هذا النظام موضع اجتهاد جديد، إذ هو فكر بشري خالص خاضع على الدوام لأن يعاد النظر فيه. وعلى هذا الأساس يكون معنى الحكومة الإسلامية أنها

الحكومة التي أنشئت عن اجتهادات العقل البشري، وتكون الحكومة الإسلامية حكومة مدنية وليست حكومة دينية، الأساس فيها الاجتهاد وليس النص. ويترتب على ذلك أنه ينبغي على الجماعات الدينية أن تكف عن اعتبار نظام الخلافة نظام حكم ديني، وأن ترضى بأن تكون هذه القضية، قضية نظام الحكم في الإسلام، محل اجتهاد جديد(٩٣).

أما محمّد عمارة فإنه لا يخرج في تفكيره عما أثبته محمد خلف الله في المسألة، لكن همّه الأكبر موجّه إلى تعرية السلطة السياسية من الصبغة الدينية(٩٤) وتعرية الحاكم من القداسة أو العصمة اللتين يفضي اليهما القول بالسلطة الدينية (أو ولاية الفقيه على الطريقة الشيعية)، وإقرار مبدأ السلطة للأمة لا لغيرها. وهو يقطع بأن تراث الإسلام السياسي قد ميز بين ما هو سياسة وبين ما هو دين، أو بين الجماعة السياسية وبين جماعة المؤمنين(٩٥)، وأن كل ما يخرج عن تبليغ الرسالة الدينية ليس بدين وإنما هو سياسة خاضعة للعقل والنظر والاجتهاد(٩٦). وهو يرى أن الإمام القرافي قد حسم هذه القضية وأرسى تماماً قواعد التمييز بين ما هو دين وما هو دنيا، أو قضاء وسياسة. وهو يؤكد أن نظرية السلطة الدينية غريبة عن فكر الإسلام الجوهري وأنها تسربت إلى الفكر الشيعي الإسلامي من تراث الكسروية الفارسية. والدعاة «الجدد» للسلطة الدينية بين المسلمين المعاصرين يريدون أن يورثوا الأمة الإسلامية نظام التخلف والاستبداد والظلام الذي عاشه الفرس والروم وأوروبا في العصور الوسطى(٩٧). ويحمل محمد عمارة على شعار: «الحاكمية لله وحده»، الذي يعني حرمان الأمة من حقها في السلطان السياسي(٩٨) ويسلب المسلمين إرادتهم الانسانية، ويمنح حكامهم حقاً إلهياً عليهم ويقيم حكومة إلهية أو ثيوقراطية بحسب تعبير المودودي ورغبته(٩٩)، ويُغلِّب في النهاية رأي الشيعة في السلطة. إن الموقف الإسلامي الحقيقي، في رأي محمد عمارة، يكمن في القول إن شعار فصل الدين عن الدولة مرفوض بالقدر نفسه الذي يرفض به شعار وحدة السلطتين الدينية والسياسية، وان «التمييز» بين الاثنتين هو الوضع السليم. والإسلام، من حيث هو دين، لم يحدد للمسلمين نظاماً محدّداً للحكم، لأن منطق صلاحية الدين الإسلامي لكل زمان ومكان يقتضي ترك النظم المتجددة قطعاً بحكم التطور للعقل الإنساني الرشيد، يصوغها وفق مصلحة المجموع وفي إطار الوصايا العامة والقواعد الكلية التي قررها هذا الدين(١٠٠).

---

(٩٣) محمد أحمد خلف الله، «النص والاجتهاد والحكم في الإسلام،» العربي، العدد ٣٠٧ (حزيران/يونيو ١٩٨٤)، ص ٤١ - ٤٥.

(٩٤) محمد عمارة، الإسلام والسلطة الدينية، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠).

(٩٥) المصدر نفسه، ص ١١١ - ١١٢.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٨٢.

ويتبلور الموقف الإسلامي عنده في مبدأين يلخصان القضية برمتها: «أولهما أن ما هـو دين جاء بـه الوحي وانتقل إلينا في القرآن نتلقاه بروح الإيمان من مصدره هذا مستعينين بـالسنة ومسـترشدين في نـظرنا هـذا بالعقل الذي هو (وكيل الله) في الإنسان، وثانيهما أن مـا هو دنيا وأحكام وسياسة لم يعـرض لها القـرآن بنص وتفصيل، علينا أن نجعل الاحتكام فيها للاجتهاد والرأي وأن يكون المعيار والهدف هو المصلحة المبتغاة لمجموع الأمة ورفع المضرة المحتملة عنها ـ على أن يكون ذلك كله في اطار الوصايا العامة والقـواعد الكليـة التي حددهـا القرآن»[101]، وفي ضوء القواعد والمثل الانسانية العليا التي يمكن أن تقـرب المسلمين من تحقيق المجتمـع الذي يصبـون اليه»[102]. ومن البـينّ أننا لسنـا بحاجـة إلى كبـير عنـاء كي نـدرك أن النزعة «الانسانية العقليـة» هي التي توجّـه محمد عـمارة، وأن هاجس «دعـاة الاسلام الجـدد» الذين يريدون الاقتداء بفكر الإمام الخميني والثورة «الإيرانية الإسلامية» يكمن وراء مشروعه هذا في نقد «السلطة الدينية» وتبرئة الإسلام من كل محاولة لإضفاء الطابـع الديني الـراديكالي المنفرد على نـظمه ومؤسسـاته السيـاسية والاجتـماعية[103]. أمـا اعتباره العقـل «وكيل الله» في الإنسـان فهـو معـادل لنـظريـة محمـد خلف الله في تفـويض الله إلى الإنسـان وضـع النـظم والتشريعـات الدنيـوية، ويصـح أن ترد بصـدده الملاحـظة نفسها التي وردت بصـدد نـظريـة التفويض الإلهي.

وفي كل الأحوال لا بد من القول، في خاتمة المطاف، إن هذا المركّب الثالث يحمل، في تـوجهـه العـام، بـذور النـظريـة التي يمكن أن تلقى عنـد المثقفـين المسلمـين وفي الأوسـاط «العصرية» الراهنة أكبر حظ من الرضى والقبول. إذ هو يتجنب الوقوع في جنوح الراديكاليـة الزمنية من وجه، ويجنّب الإسلام خطر الانزلاق في متاهات التجـارب «المغامـرة» المبتسرة من وجه آخر. ثم إنه يصلح لأن يكون الموقف الطبيعي للدول القـومية التي تقـوم على مجتمعـات مسلمة وتتعهد تراثاً إسلامياً عـزيزاً، ولا يكـون لهذه الـدول عذرٌ إن هي تنكّبت عن الأخـذ بصورة من صوره. لا شـك أن الدعـاةَ المسلمين الـراديكاليـين يمكن أن يروا في هـذا الموقف تساهلاً وتهاوناً في قضية لا يجوز تقديم أي تنازل فيها. لكن الحقيقة أن القضية تظل مـوضوع اجتهـاد ونظر، وخصـوصاً حـين تطرح المسـألة في ظـروف هي في غايـة التعقيـد والتشـابـك والالتباس، وحين تكون طرق العمل محفوفة بالمخاطر الجسيمة المهلكة. ولعليّ أقول في النهاية إن ما هو أهم من صنع «دولة إسلامية» وأسبق، هو إيجاد الأحوال المعرفية والروحيـة والعقلية والاجتماعية والاقتصادية التي تحقّق شروط الحياة الإسلامية الانسانية. والدرب لهذا طويل من

---

(١٠١) المصدر نفسه، ص ١٧ ـ ١٨.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ١٨، و٨٣.

(١٠٣) لا مكان للخوض في هـذا البحث في نظريـة الشيعة في الـدولة، لأن المفكـرين العرب المسلمـين الذين يدور عليهم هـذا البحث ينتمون جميعـاً إلى العالم العـربي الذي هـو عالم سنّي. لكن يمكن، للتعـرف على مبادىء الفكر الشيعي الايراني المعاصر في هذه المسألـة، الرجـوع إلى: آية الله الخميني، الحكـومة الإسـلامية، وجعفر السبحاني، معالم الحكومة الإسلامية: دراسة موسعة عن صيغة الحكومة الإسلامية وأركانها وخصائصها وبرامجها، بقلم جعفر الهادي (اصفهان: مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي العامة، ١٤٠١ هـ). انظر أيضاً: محمـد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة (طهران: وزارة الارشاد الاسلامي، ١٤٠٣ هـ).

غير شك. أما سلوك الطرق القصيرة التي تخطّها رغباتنا المثالية فقد لا يكون أفضل السبل من أجل الوصول إلى «الشجرة الملعونة» وامتطائها[104]. وأما التوحيد بين الصيغة القائلة انه «لا خلاص إلاّ بالدولة الإسلامية»، وبين الصيغة القائلة انه «لا خلاص إلاّ بالإسلام»، فإنه، بكل تأكيد، يكشف عن حالة من «نفاد الصبر» خطيرة أكثر مما يكشف عن الاستجابة للمتطلبات الحقيقية للوحي الإسلامي نفسه[105].

(١٠٤) جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، ص ٥٤٥.

(١٠٥) انظر: فهمي جدعان، «المعطيات المباشرة للإشكالية المعاصرة،» في: دراسات إسلامية، تحرير فهمي جدعان ([د. م.]: جامعة اليرموك، ١٩٨٣)، ص ٩ ـ ٢٦.

الفصل السادس

مفهوما الأمّة والوطن في الإستعمال العربي المعاصر

سعيد بنسعيد(*)

من المقرر عند علماء الابستيمولوجيا أن ظهور جملة من المفاهيم الجديدة، بل وربما مفهوم جديد واحد، في حقل علم من العلوم حادث أصيل يرتبط في المعتاد بظهور نظرية علمية جديدة. وهي في غالب الأحيان أمر يعني حدوث نقلة كيفية في تاريخ ذلك العلم، وحدوث تغير كيفي يكون هو ذاته اعلاناً عن ميلاد «نظرة» علمية جديدة. وطبيعي أن هناك بون شاسع بين الاستعمال الواعي للمفهوم وبين مجرد وروده بصورة عفوية وغير مقصودة. لا يكون المفهوم تعبيراً عن اكتشاف علمي جديد أو ترجمة لنوع جديد من النظر إلى الأمور إلّا إذا كان يحمل بالفعل دلالات جديدة لا يتخذها اللفظ الدّال عليها في النظريات المتداولة حتى ذلك الوقت، ولا يمكن للأفق الفكري أن يعيها أو يعبر عنها(1). وعندما تتوفر للمفهوم الجديد هذه الشروط فإنه يصبح «جديداً» فعلاً لا تربطه بالواقع القائم كبير روابط لأنه يحيل ذلك الواقع «الحاضر» إلى «ماض» لا بد أن ينتهي ويزول. وهذا القانون الذي ينطبق على تاريخ العلوم الدقيقة ينسحب، إلى حد بعيد، على العلوم الانسانية، وهذه مسألة نعتقد أنها أصبحت، بدورها، مقررة ومنتهية.

تصدق هذه القاعدة على تاريخ الفكر السياسي بكيفية ممتازة وتجد براهينها كاملة في تاريخ هذا الفكر ابتداءً من القرن السابع عشر، أي في الفكر السياسي الحديث. كان هذا الفكر السياسي الحديث «حديثاً» بسبب ظهور مجموعة من المفاهيم الجديدة فعلاً بالنسبة لما

(*) أستاذ الفلسفة والاجتماع في كلية الآداب ـ جامعة محمد الخامس ـ الرباط.

(1) من بين الدراسات النموذجية في هذا الصدد، يمكن الاشارة إلى دراسة الفيلسوف الفرنسي المعاصر لويس ألتوسير «قراءة الرأسمال»، يفسر ألتوسير مظاهر الجدّة في تفكير ماركس ونقده لنظريات الاقتصاد الكلاسيكي خصوصاً، كون ماركس استطاع أن «يقطع كلية» مع المناخ المعرفي القديم بفضل اكتشافه لمفاهيم جديدة، وفي مقدّمتها مفهوم فائض القيمة بطبيعة الحال.

تأمل الكيفية التي توضح كيف أن ظهور مفهوم جديد يحدث ثورة في البنية المعرفية القائمة، أنظر:
Louis Althusser, *Pour Marx* (Paris: Maspero, 1965).

كان معروفاً ومتداولاً في كل العصور السابقة. تعلق الأمر بشبكة من المفاهيم التي تتحرك وتعمل متضافرة: الشعب، المواطن، التعاقد الاجتماعي، المجتمع المدني، وكذلك الأمة والوطن، كلها مفاهيم تعبر عن واقع جديد، عن الرغبة في خلق نمط جديد من العلاقات بين الأفراد الذين يعيشون داخل المجتمع الواحد.. تلك العلاقات التي تقوم على فصل الدين عن الدولة من جهة أولى، وعلى ضرورة المشاركة الفعلية في السلطة من جهة ثانية، وعلى تصور يجعل تلك السلطة تنظم على أساس يسمح بجعلها متداولة وقابلة للمراقبة والاعتراض عليها من جهة ثالثة... أي العلاقات التي تؤسس التصور الحالي للديمقراطية في العالم الغربي والتي ينتظم بموجبها ما يعبر عنه هذا التعبير الشامل: المجتمع المدني.

الوطن والأمة مفهومان يستمدان دلالتيهما من هذا الحقل الدلالي الذي تنتظم فيه هذه الشبكة من المفاهيم التي تعمل متضافرة، كما نعتناها، والتي ترتبط بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي شهدها العصر الغربي الحديث. لذلك كان المفهومان جديدين جدة كاملة في تاريخ الفكر السياسي، جديدين من حيث الدلالة التي يحملانها طبعاً وليس من حيث وجودهما اللغوي. يرد مصطلح «المواطن» في الكتابة والخطابة اليونانية، كما يرد في الفكر السياسي الحديث. ولكن ما يفيده المصطلح عند أفلاطون أو أرسطو هو غير ما يعنيه عند جون لوك أو جان جاك روسو. كذلك يقوم الاختلاف نفسه بين كلمة «الشعب» كما ترد عند أرسطو وبين الكلمة كما يفهمها ويعبر عنها روسو. صفة المواطن لا تشمل إلّا نسبة مئوية يسيرة من أفراد المجتمع الأثيني مادامت تقصي طبقة العبيد، وهؤلاء يشكلون القاعدة العريضة من السكان، وما دامت لا تشمل طبقة الأجانب، حيث جعل لهم نظام الحكم الأثيني قانوناً خاصاً يجعلهم خارج دائرة الحياة السياسية تماماً فلا يشتركون فيها ولا يساهمون في شؤون المدينة التي يعتبرها القانون الأثيني مسألة تعني كل الناس(٢). لم يكن الخطيب اليوناني يستعمل لفظ «الشعب» إلّا لِماماً وفي معنى يفيد الجماعة من الناس أو السكان، في حين كان التعبير المفضل لديه والذي يتكرر كثيراً هو قوله: «أيها الأثينيون» في حين أن الأمر غير ذلك، عند روسو حيث يكون «العقد الاجتماعي» تفسيراً وتقنيناً لمعاني تعمل متضافرة وهي: المواطن، الشعب، والأمة .

النتائج نفسها نصل إليها متى عمدنا إلى فحص نصوص الفكر السياسي في العصر الوسيط المسيحي. قد يكون أفضل ممثل لذلك الفكر هو نظرية الحق الإلهي للملوك، فهي وإن كانت صياغتها ذاتها جاءت متأخرة إلّا أنها تعكس لنا، اليوم، نمط العلاقات القائمة أو المتخيلة آنئذٍ كما تقدم، بطبيعة الأمر، صورة أمينة عن الذهنية الموجودة. تقوم سلطة الملوك، بموجب هذه النظرية، على جملة من المبادىء التي تم تحديدها بدقة متناهية. منها أولاً أن هذه

(٢) انظر، على سبيل الاستئناس، الدراسات التي قام بها Vernant حول ميلاد الفلسفة عند اليونان، في:

Jean Pierre Vernant, *Les Origines de la pensée grecque* (Paris: Presses universitaires de France, 1981).

السلطة مقدسة، فالملوك هم الذين يمثلون الله في الأرض وعن طريقهم يدير شؤون مملكته ولذلك «لم يكن العرش الملكي عرشاً ملكياً وإنما كان عرش الإله ذاته» ـ كما يقول بوسويه Boussuet[3]. ومنها أن السلطة الملكية هذه سلطة أبوية «لأن الملوك يحلون محل الله الذي هو الأب الحقيقي للجنس البشري» ـ كما يقول المؤرخ الفرنسي نفسه وأحد المنظرين الشهيرين لحق الملوك المقدس. والنتيجة المنطقية لقدسية السلطة وأبويتها هو أن تكون السلطة مطلقة لا تقييد فيها، وأن يكون الخاضعون لها «رعايا» لا «مواطنين»، وأن تكون هذه السلطة الأبوية والمقدسة هي مصدر السيادة وليس الشعب أو الأمة كما في الأدب السياسي الحديث. لذلك كان صاحب هذه السلطة المطلقة الوحيد الذي له وطن يكون موضع حبه وتقديره، لأن الوطن كان له في الحقيقة وحده بموجب تلك السلطة. هذا هو السبب الذي حدا بروبسبيير إلى التساؤل، فيما هو يتحدث عن العهد البائد، «هل الوطن شيء آخر غير البلد الذي يكون فيه المرء مواطناً وعضواً مشاركاً في السيادة؟»[4]. ذلك ما لم يكن كما نعلم اليوم، حيث الأمة لم تكن تعتبر مصدراً للسيادة ولم تكن تعبيراً عن إرادة الشعب، لأن تلك الارادة بالضبط لم يكن لها وجود ولا معنى. لم يكن في الإمكان أن يتبلور مفهوم «الأمة» كما هو متداول في الفكر السياسي الغربي ابتداء من القرن الثامن عشر إلاّ بالقضاء على مفهوم السلطة الأبوية وإدانتها، حيث يكون «الرعايا» قاصرين أبداً في حين أن في خضوع المواطن للقانون ما يجعله، في خضوعه، مختلفاً عن الابن القاصر وعن العبد كما يوضح ذلك سبينوزا[5]. يلاحظ أحد المؤرخين المعاصرين بأن «مفهوم الأمة كان مفهوماً ثورياً»[6] حيث يعبر عن إزاحة سلطة الملكية كسلطة مطلقة وإحلال سلطة الشعب محلها، ولكننا نضيف بأن هذه الثورة ينبغي أن تؤخذ بمعنى الجدّة إبستيمولوجيا، أي كتعبير عن نظام جديد من العلاقات يعكس نظاماً جديداً من التصورات.

هذا ما حدث بالفعل، وما سجله ميلاد الفلسفة الحديثة، بل وما أكسب الفلسفة السياسية الحديثة ما يميزها عن سابقاتها منذ القرن السابع عشر. نظرية الحق الإلهي المقدس، بإحالتها أفراد المجتمع إلى رعايا (أي أعداد خاضعة خضوعاً كاملاً)، جعلت مفهوم الأمة، شأنه في ذلك شأن مفهوم الوطن، يختفي من الوجود في التصور السياسي الوسيطي الذي كانت النظرية أفضل تعبير سياسي عنه. تماماً كما جعل نظام الديمقراطية الأثينية لمفهوم المواطن معنى مختلفاً ومخالفاً عن المعنى الذي تكتسبه في التصور الديمقراطي الحديث.

النظام البرلماني التمثيلي، والتعددية الحزبية، وكذا مختلف كيفيات المشاركة في السلطة أو إمكان مراقبتها، وبالتالي الحياة السياسية كما تفهمها وتعيشها المجتمعات الغربية ـ كل هذه

(٣) Boussuet, *Politique tirée des propres paroles de l'écriture sainte* (Paris: Hachette, 1978), livre 3, chaps. 1-3.

(٤) Gérard Mairet, «Peuple et nation,» dans: F. Chatelet et Gérard Mairet, *Les Idéologies* (Belgique: Marabout, 1981), vol. 3: *De Rousseau à Mao*.

(٥) بنديكتس دو سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة وتقديم حسن حنفي، مراجعة فؤاد زكريا (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٣٨٤.

(٦) Mairet, Ibid.

الحياة ترتبط، في العمق، بالمعاني التي تفيدها مفاهيم الأمة والوطن، والمواطن وما إليها. . يمكن القول بأن العقل الأوروبي يجدد لنفسه مجالاً يفكر فيه ودائرة يتحرك في حدودها تبعاً للكيفية التي تنتظم بها هذه المفاهيم وتعمل فيما بينها.

ما الأمر بالنسبة للفكر العربي المعاصر؟ ما الأمر بالنسبة للاستعمال العربي لمفاهيم المواطن والوطن والأمة؟ هل الوجه الذي يفيده تداولها اللغوي يعكس تحولاً حاسماً وتغايراً تاماً بين ما كان يفيده وعي العربي ووجدانه بالأمس وبين ما يعبر عنه تصوره للحياة السياسية اليوم؟

الواقع أن الاجابة عن هذه الأسئلة لا يمكن أن تكون اجابة قطعية نهائية، وكذلك لا يمكن المماثلة بين ما حدث في العالم الغربي من تحول حاسم بين زمان الفكر السياسي الحديث وما قبله، وبين ما حدث في الوطن العربي (أو ما يمكن أن نقول بأنه قد حدث) بين زمان «اليقظة العربية» وما قبلها. ولكن الواقع كذلك أن هناك مبررات وأسباباً حملت المفكرين العرب المعاصرين، منذ مطلع القرن الماضي، ولا تزال تحملهم اليوم على اللجوء إلى مقارنة مماثلة. أمور كثيرة عديدة لا تغري بالمقارنة فحسب، بل هي تحمل الدارس عليها حملاً.

بيد أن هنالك، في كل الأحوال، حقيقة راسخة لا مندوحة لدارس الفكر العربي المعاصر من التسليم بها، وهي أن العربي اليوم لا يزال، في فكره ووجدانه، يخضع للتأثير القوي للتراث العربي الإسلامي على النحو الذي تشكل به في العصر العربي الكلاسيكي، أي في القرون الإسلامية الأولى. لا يزال الانسان العربي مضطرباً، في سلوكه ووجدانه، بين المفاهيم التي ترتبط بالحياة المعاصرة اليوم، وبين تلك التي ترجع إلى مفاهيم أخرى ترسبت في لا شعوره الجمعي العربي عبر الأزمنة والعصور. وعن هذه الحقيقة تنتج، بالنسبة للدارس، ضرورة منهجية: ضرورة الرجوع إلى الثقافة العربية الكلاسيكية ومساءلتها حول الدلالة أو الدلالات التي يتخذها اللفظ في تلك الثقافة، الثقافة العربية الكلاسيكية من خلال أكبر مظاهرها التعبيرية قوة وعمقاً: القرآن، واللغة العربية. . .

١ ـ الأمة والوطن في الثقافة العربية الكلاسيكية

يذكر ابن الأنباري في كتابه **الزاهر في معاني كلمات الناس**[٧] (وهو مؤلف من القرن الهجري الرابع) أن الأمة «تنقسم في كلام العرب على ثمانية أقسام»، نستطيع أن نوجزها ونركبها بدورنا على النحو التالي:

ـ أحياناً تكون بمعنى الجماعة، كما نقرأ في القرآن: ﴿ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمّة من الناس يسقون. . .﴾[٨]. وأحياناً تكون بمعنى الدين. نقرأ في القرآن ﴿. . . إنَّا وجدنا آباءنا على أمّةٍ

(٧) انظر: رضوان السيد، **الأمة والجماعة والسلطة: دراسات في الفكر السياسي العربي الاسلامي** (بيروت: دار اقرأ، ١٩٨٤)، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٨) القرآن الكريم، «سورة القصص،» الآية ٢٣.

وإنّا على آثارهم مقتدون﴾[9]. وأحياناً أخرى تكون بمعنى الزمان: ﴿ولئن أخّرنا عنهم العذاب إلى أمّةٍ معدودة...﴾[10].

ـ أما المعاني الخمسة الباقية فهي تدور كلها حول الإنسان ـ الفرد، حيث تتعلق بأوصاف جسدية حيناً، (الأمة = القامة: فلان حسن الأمة) وبأوصاف معنوية حيناً آخر (الرجل الصالح الذي يؤتم به. يقول القرآن: ﴿إنّ إبراهيم كان أمةً قانتاً لله حنيفاً...﴾[11]الرجل الأمّة: الأوحد في معناه...) ويضيف ابن منظور إلى القائمة المذكورة نعوتاً وأوصافاً أخرى تخرج حتى عن دائرة الانسان فتكون الأمة بمعنى الطريق أو السبيل. أضف إلى ذلك أن في القرآن ذاته وجوه استعمال ودلالات لا تنحصر بالضرورة في التصنيف الذي وضعه اللغويون القدامى. ثم إن المسألة تزيد اتساعاً وتشعّباً باللجوء إلى الفقهاء والمؤرخين والفلاسفة (الماوردي، الفارابي، ابن خلدون... على سبيل المثال لا الحصر).

وإذا عرضنا بعد ذلك لمفهوم الوطن نجد اللفظ أقل اتساعاً وشمولاً لمعانٍ متعددة ومختلفة وأكثر ابتعاداً، بل وغرابة، عن الاستعمال المعاصر. وأريد أن أكتفي بما يقدمه لنا لسان العرب أحد أضخم القواميس العربية وأكثرها تمثيلاً للثقافة العربية الكلاسيكية.

يقول ابن منظور: «الوطن: المنزل تقيم به، وهو موطن الانسان ومحله (...) وأوطان الغنم والبقر: مرابضها وأماكنها التي تاوي إليها». الوطن في معناه اللغوي المحض يفيد مجرد المكان الذي يكون للإنسان كما يمكن أن يكون للحيوان. لذلك يمكن أن يكون الوطن، في هذا المعنى، اختيارياً فيكون الاشتقاق «وطن بالمكان وأوطن أقام (...) وأوطنه: اتخذه وطناً. يقال أوطن فلان أرض كذا وكذا، أي اتخذها محلاً ومسكناً يقيم فيه». ومن ثم قبول العربية للاشتقاق: أوطن الأرض «واستوطنها أي اتخذها وطناً»[12].

ما أبعد المعاني التي يفيدها الوطن عند ابن منظور عن الشحنات الوجدانية التي يحملها لفظ الوطن ونعت الوطنية في الاستعمال العربي المعاصر حيث يتضمن الانتماء إلى الرقعة الجغرافية نفسها (= التراب الوطني)، وإلى الروابط اللغوية والعرقية والثقافية نفسها، ويكون العدو واحداً يتهدد الجميع بغض النظر عن الفروق التي تقوم بينهم. كانت الرابطة القوية الوحيدة التي يستشعرها الفرد العربي المسلم، كما يعكسها قاموس ابن منظور في أحد جوانبه، هي الانتماء إلى «دار الإسلام» التي تضم «الجماعة الإسلامية» التي هي بالضرورة واحدة و«أمة». إنها «كل دار ظهرت فيها دعوة الإسلام من أهله بلا خفير ولا مجير ولا بذل جزية ونفذ فيها حكم المسلمين على أهل الذمة، إن كان فيهم ذمّيّ، ولم يقهر أهل البدعة أهل السنة» ـ على نحو ما يعرفها

---

(٩) المصدر نفسه، «سورة الزخرف،» الآية ٢٣.

(١٠) المصدر نفسه، «سورة هود،» الآية ٨.

(١١) المصدر نفسه، «سورة النحل،» الآية ١٢٠.

(١٢) أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ٢٠ ج (بيروت: دار صادر، ١٩٦٨)، ج ١٣، ص ٤٥١ وما بعدها.

ويشرحها المتكلم الأشعري عبد القاهر البغدادي[13].

٢ ـ الأمة والوطن في السياق العربي المعاصر

ذلك ما كان وجدان الفرد العربي يعيه ليس في العصور الوسطى فحسب، وإنما في مطلع القرن الحالي ذاته حيث كان الناس لا يزالون «يتأثرون بكلمة خلافة وإمامة أكثر مما يتأثرون بكلمة وطن وشعب» كما يسجل ذلك الزعيم السوري عبد الرحمن الشهبندر[14]. وهذا ما يلاحظه مفكر عربي معاصر هو هشام جعيط في حديثه عن المقاومة الجزائرية الأولى للاستعمار الفرنسي عندما يوضح كيف أن الجهاد استطاع وحده أن يكون شعاراً قادراً على تحريك القوى الشعبية المقاومة للغزو وما أمده بالقوة الضرورية للمقاومة في حين كان «مفهوم الوطن الجزائري مفهوماً حديثاً وغير محمّل بشحنة وجدانية»[15].

وأخيراً نريد أن نورد في هذا الصدد هذه الحادثة التي يذكرها أديب نصور «فالمجلس التأسيسي السوري، على سبيل المثال، المنعقد في دمشق سنة ١٩٢٨ يرفض اقتراح اليمين التالية: أقسم بالله ويشرفني أنني مخلص للوطن ومحافظ على حقوق الأمة وأمانيها». يرفض هذه الصيغة لأن الوطن مبهم، كما قال أحد أعضاء المجلس البارزين، ولأن «الوطن» الذي يريدون أن يقسموا يمين الاخلاص له غير معروف إلى الآن: «ان الوطن الذي لا تعرف حدوده حتى الآن لا تقسم له يمين الاخلاص»[16].

يتعين أن نأخذ رفض النائب السوري القسَم باسم الوطن من حيث دلالته غير الواضحة بصفة تامة. فهي تكشف عن تناقض وجداني بين قبول الاعتراف بالوطن كما هو في التصور المعاصر له ورفض التقسيم الجغرافي الذي فرضه حمَلة هذا التصور المعاصر. الغرب حامل مشعل التنوير والحرية من جانب أول، والغرب غازٍ ومستعمر؛ فهو يصادر الحرية وينشر ظلام العبودية على البيوت والنفوس. قبول التصور المعاصر للوطن يكشف عن موقف يرفض الأمة الواحدة الكبيرة، لأن هذه تؤول حتماً إلى الخلافة العثمانية، وتصور الوطن يذكي الشعور بالثورة في وجه المحتلّ التركي ويذكيه، حتى وإن كان ذلك المحتلّ يدين مثله بالدين نفسه الذي يؤمن به ويقدّسه. لذلك فإن هذا النائب لا يتساءل مثلاً: ما الوطن؟ ولكنه يقول فقط بأن الوطن كما يراد منه أن يُقسِم به مبهم وغير واضح لأنه كان، من الناحية

---

(١٣) عبد القاهر البغدادي، أصول الدين (استانبول: مدرسة الألهيات؛ دار الفنون، ١٩٢٨)، ص ٢٧٠.

(١٤) انظر: أديب نصور، «مقدمة لدراسة الفكر السياسي العربي في مائة عام: ١٨٥٠ ـ ١٩٤٨،» في: الجامعة الأميركية، هيئة الدراسات العربية، الفكر العربي في مائة سنة، تحرير فؤاد صروف ونبيه أمين فارس (بيروت: الجامعة الأميركية في بيروت، ١٩٦٧)، ص ١٤١.

(١٥) Hichem Djait, «Problematique et critique de l'idée de nation arabe,» dans: A. Abdelmalek [et al.], *Renaissance du monde arabe: Actes colloque inter arabe, Louvain, novembre 1970* (Gembloux, Belgique: Duclot; Paris: Depôt, 1972).

(١٦) نصور، المصدر نفسه، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

الوجدانية، لا يقرّ بالحدود التي أقامها الغرب المستعمر، في الوقت الذي يظل يحلم فيه بأمة عربية واحدة لا تحكمها الخلافة العثمانية، بل هي، على العكس من ذلك، تثور في وجهها. وعلى كل حال فإن أديب نصور يذكر لنا أن المجلس ينتهي إلى الاتفاق على القسم بالإخلاص «القضية الوطنية والعمل على المحافظة على حقوق الأمة عاملاً على تحقيق أمانيّها»[17]. (التشديد منّا).

«القضية الوطنية» و«حقوق الأمة»، مثلها في ذلك مثل القومية، والمساواة، والحرية، مفاهيم جديدة ولغة غير مألوفة في الخطاب العربي الكلاسيكي. هٰهنا يلمس المرء تأثراً بأفكار جديدة نفذت عن طريق البعثات الدراسية، وعن طريق الاستعمار الغربي ذاته الذي استطاع أن يكون في الوقت ذاته غازياً مستعمراً وحاملاً معه، في ثنايا اللغة والحضارة الغربية الحديثة، لمفاهيم القومية والحرية والمساواة والوطنية فاستطاع أن يحمل معه «ربحاً من الثورة الفرنسية» كما يقول مثقف عربي كتب في «الفكر العربي الحديث: أثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي»[18]، وهذا الشعور الموجَّه أساساً نحو الأتراك خلق دينامية فكرية قوامها رفض ما آل إليه الأمر من استبداد سياسي وتدهور فكري معاً، كما استطاع، بكيفية طبيعية، أن يحرك الشعور القومي ويذكيه ضد «الغزاة الجدد الذين كانوا يختلفون عن العرب في دينهم»[19].

نحن إذاً أمام جملة من الأسباب تفسّر لنا، بوضوح، الكيفية، أو الكيفيات التي بدأ بها تسرّب هذه المفاهيم السياسية الحديثة إلى الخطاب العربي المعاصر. هناك أسباب عديدة عملت متضافرة: ظهور الوعي الإسلامي الجديد (الجامعة الإسلامية)، وبداية التنبّه القومي (القومية العربية)، وميلاد الوعي الوطني (الحركات الوطنية التحررية) وهي أسباب ترتبط كلها بالاستعمار الغربي وبالصورة المزدوجة التي خلقها في الأذهان والنفوس وكان بها غازياً محتلاً ترفضه الروابط الدينية، والوطنية، والقومية، وحاملاً لمشعل التحرر وناقلاً للقيم الثورية الجديدة، التي شحذت الوعي بتلك الروابط وقوّتها. والواقع أن معرفة الأسباب التي دعت إلى تسرب المفاهيم السياسية الحديثة إلى الفكر العربي المعاصر، الواقع أن تلك المعرفة أصبحت اليوم متيسرة. لقد حظيت المسألة، ولا تزال تحظى، بسيل من الدراسات والأبحاث والأطروحات الجامعية، إضافة إلى العديد من أعمال الملتقيات العلمية داخل الوطن العربي وخارجه والتي تتفاوت، كما هو الشأن في مثل هذا النوع من الأعمال، في درجات الجدية والأهمية[20]. يمكن القول إنه يمكن اعتبار المسألة المتعلقة بمعرفة أسباب تداول تلك المفاهيم في

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(١٨) رئيف خوري، الفكر العربي الحديث: أثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي (بيروت: دار المكشوف، ١٩٤٣)، ص ١٠٦.

(١٩) وميض نظمي، «ملامح من الفكر العربي في عصر اليقظة وعلاقته بفكرة القومية العربية،» في: سعدون حمادي [وآخرون]، دراسات في القومية العربية والوحدة، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٠٦.

(٢٠) انظر: نصور، «مقدمة لدراسة الفكر السياسي العربي في مائة عام: ١٨٥٠ ـ ١٩٤٨،» في: =

الاستعمال العربي مسألة منتهية إلى حد كبير. ولكن ما لا يـزال غامضاً، وما لا تزال المعرفة به مترددة ومضطربة هو معرفة كيفية تداول تلك المفـاهيم. نحن نعلم، مثلاً، لماذا ذاع كل من مفهـوم الأمة ومفهـوم الوطن في الخـطاب العربي المعـاصر أو نحن نستطيـع أن نتلقى أجوبـة متنوّعة بحسب ما يكون الأمر متعلّقاً بموقف وطني، أو قومي، أو ديني ولكننـا لا نستطيـع أن نقطع برأي نهائي وتامّ الصياغـة حول الـدلالات التي يتخذهـا هذان المفهـومان وغـيرهما من المفاهيم السياسية الأخرى. ولكي يكون كلامُنا أكثر وضـوحاً نـرجع إلى مـا قلناه قبـل قليل، بصدد الكلام عن جدة المفهومين في السياق الغربي الحديث والمعاصر، حيث أمكننا أن نتبين أن تلك الجدّة تعكس تطوّراً هـائلاً ومنسجـماً شمل مجـالات الحياة الاجتـماعية، والسيـاسية، والفكرية. ومرة أخرى نتساءل: ما الذي يدل عليه هذان المفهومان بـالنسبة لـلإنسان العـربي اليوم؟

٣ ـ تحقيب تاريخي أم تحليل مفهومي؟

أ ـ ضرورات منهجية

لا شك أن الوطن العربي قد عرف، منذ مـطلع القرن المـاضي، سلسلة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما أنه لا شكّ أن وتـيرة تلك التحولات قـد أصبحت أكثر سرعة وأشد إحساساً بها منذ الحرب العالميـة الثانيـة. إضافـة إلى ما عـرفه الـوطن العربي من انتفاضات في وجه الأتراك أولاً، وما عرفـه من استعمار غـربي ثانيـاً، وما عـاشه من حـركات وطنية ثالثاً، ولا يـزال يعيشه من استعمار جديد في صورة حضـور للكيان الاسرائيـلي الذي لا يمكن الاقرار بأنّه لا يمسّ الوطن العربي، بغضّ النظر عن الواقعية الفلسطينية. . . . وهذه كلها أنتجت تيارات وطنيـة، ومذاهب قـومية، وردود أفعـال سلفية تختلف تـطرفاً وانفتـاحاً. إضافة إلى كل هذا هنـالك الأحـداث العالميـة الكبرى: من الحـروب، والحركـات الوطنيـة، والثورات السياسية، والتحولات الاقتصادية، والثورات الفكرية، التي كانت آثارها المختلفـة تشمل الوطن العربي بأشكال سلبية غالباً، وأخرى ايجابية أو أقل سلبيـة أحيانـاً قليلة أخرى. هذا يعني أن الذي يروم الحديث عن مفهوم أو مفاهيم سياسية في الاستعمال العربي المعاصر، يتعين عليه أن يقيم وزناً كبيراً للتواريخ الحاسمة للتحولات التي عاشها الوطن العـربي. سواء ما كان منها ذا طابع وطني (قطري أو محلي)، أو ما كـان منها ذا طـابع أكـثر شموليـة (قومي، عـربي ـ إسلامي). يكفي أن نذكر بالنسبة للأولى حـركات التحـرر الـوطني ضـد السيـطرة الاستعمارية التي شملت كل البلدان العربية تقريباً، وكذلك الانقلابات السياسية التي عرفهـا

= الجامعة الأميركية، هيئة الدراسـات العربيـة، الفكر العـربي في مائـة سنة. وعـلى سبيل المثـال لا الحصر، انظر أيضاً: مروان بحيري [وآخرون]، الحياة الفكرية في المشرق العربي، ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩، ترجمة عطا عبدالـوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

ومن الأبحـاث التي نشرت في المـدة الأخـيرة، انظر: عبـد العزيـز الـدوري، **التكـوين التاريخي لـلأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

الكثير منها (سوريا، مصر، العراق، تونس، اليمن، ليبيا. . .). ويكفي أن نذكر بالنسبة للثانية التواريخ التي ترتبط بالقضية الفلسطينية (١٩٤٨، ١٩٦٧، ١٩٧٣) وهي التي لم تكن مجرد تواريخ رمزية ما دامت انعكاساتها الفعلية (الاقتصادية، السياسية) قد مسّت الوطن العربي نفسه بكيفيات تختلف شدتها تفاوتاً بحسب الابتعاد أو الاقتراب من بؤرة الأحداث[٢١].

كل هذه التنبيهات والملاحظات تُمكّن الدارس من أسباب وجيهة وقوية معاً في وجوب الانتباه إلى قيمة وأثر التحقيب التاريخي عند الإقبال على فحص مفاهيم مثل الأمة والوطن في الاستعمال العربي المعاصر. لكل واحد من هذين المفهومين، فيما يبدو، تاريخ. هناك إذن تاريخية المفهومين تفرض نفسها على الدارس. ولكننا نقول مع ذلك إن المسألة ليست منتهية لأنها ليست، للأسف، بهذه البساطة والسهولة لأنّ هنالك «تاريخاً» للمفهوم من حيث الظاهر فقط، فيما يبدو كما نقول ونؤكد. وهذا أمر لا نريد أن نرسله على عواهنه ولكننا نقف عنده على النحو التالي.

الأخذ بتأريخية المفهوم، أي القول بأن له في السياق العربي المعاصر تاريخاً هو بالضرورة تاريخ تطور وتقدم، هو موقف يأخذ بعكس ما سار عليه التاريخ الفكري العربي المعاصر. ما كان عليه ذلك التاريخ الفكري في المشرق العربي هو شيء مختلف (إن لم نقُل مخالف) لما سار عليه في المغرب العربي. الذي ينظر إلى مصر والعراق والشام يلمس نوعاً من التقدم: من الوعي الديني الإسلامي، إلى الوعي الوطني، ثم إلى الوعي القومي أو إلى وعي قومي يكون العمل الوطني أحد أوجهه ومميزاته. القول بالجامعة الإسلامية أو بالجامعة العربية ينتج عنه تصور مختلف لكلّ من معنى الأمة والوطن. في حين أن الأمر في المغرب كان مغايراً: فحيث لم يكن للأتراك سوى وجود ضعيف أو صوري (الجزائر، تونس) أو لم يكن لهم وجود اطلاقاً (حالة المغرب)، لم يكن هنالك من معنى لوجود التعارض أو التقابل بين الدعوة الدينية الإسلامية (الجامعة الإسلامية) من جهة، والوعي القومي العربي (الحركة العربية) من جهة ثانية، ولا بينهما معاً وبين الحركة الوطنية التحررية. لذلك لم يقم هناك تعارض لا بين السلفية والوطنية، ولا بين الوعي الوطني (حركة تحرير وطن بعينه: المغرب) وبين الوعي القومي العربي. وبتعبير آخر فحيث كان كل من لفظ «الأمة» ومصطلح «الوطن» يعبّر، أساساً، عن حركة بعينها في المشرق العربي، كان الأمر خاوياً من تلك الدلالة، بعيداً عن تلك الحساسية بالنسبة للمغرب العربي.

إن ما حدث على الساحة العربية المعاصرة، وما عرفته البلدان العربية من ثورات وطنية وهزّات سياسية أو اقتصادية، وكذا ما كانت عليه من تفاوت في نسب التمدرس

(٢١) لا شك في أن ما يشهده لبنان من أحداث دموية ومن حروب ودمار يدعو إلى التفكير، مجدداً، في مفاهيم الوطن والوطنية والقومية العربية. أيضاً، فإن تجارب «المشاركة السياسية» في بلدان الخليج العربي (الكويت، الامارات العربية المتحدة) تبعث، بدورها، على التفكير في المفاهيم نفسها.

واعداد البعثات الجامعية إلى أوروبا أو أعداد المتخرجين من الجامعات الوطنية، كل هذا جعل تلك البلدان لا تعيش، بالضرورة، التاريخ المعاصر نفسه. لقد عرفت الشام ومصر في العشرينات حركة سياسية وفكرية مزدهرة في حين أن المغرب لم يعرف بداية انتعاشه الفكري إلّا مع الأربعينات وعلى نحو متردد خجول جعله يستعيد، حسب الأحوال والنوازل، بعض أو جلّ ما كان يدور في المشرق العربي من نقاش فكري. ولكن الأمر بالنسبة للحركة الوطنية كان مختلفاً بشكل ظاهر متى قورن بما كانت عليه الحركات الوطنية في مصر أو الشام مثلاً. لا يعنينا، في هذا المقام، التساؤل عن الأسباب التي كانت تقوم وراء ذلك، ولكننا نقف عند النتائج الكبيرة الواضحة وهي أن الحركة الوطنية في المغرب الأقصى استطاعت أن تختزل، في فترة يسيرة نسبياً، جملة من التحولات الفكرية البطيئة التي تطلّب وقوعها، في مصر ما يقارب ثلاثة أرباع القرن ـ وهذا ما جعل تلك الحركة، متى حكمنا عليها بما أفرزته من إنتاج ايديولوجي، أكثر تطوراً وتقدّماً مما كان عليه الشأن عند مثيلاتها في مصر أو الشام[٢٢].

وأخيراً، فإن هناك سبباً أكثر أهمية وأكثر عمقاً، فيما نعتقد، لأنه يتعلق بمستوى التحليل الذي يعمل فيه الدارس. من المعلوم أن الواقع الواحد يقبل الخضوع لمستويات متعددة من التحليل، وأنّ لكل واحد من تلك المستويات مقتضياته وشروطه التي تختلف بحسب ما يكون الأمر متعلقاً بالمستوى الاقتصادي أو السياسي أو الايديولوجي. ومن البيّن كذلك أن في الإمكان أن نجري تحليل المفهومين اللّذيْن يعنياننا في هذه المستويات الثلاثة: ما دام الحديث عن الأمة وعن الوطن حديثاً ممكناً، من وجهة نظر العالِم الاقتصادي، والمحلِّل السياسي، ومؤرِّخ الفكر الايديولوجي. وهذا يعني أن التحليل يكتسب فرصاً جديدة من النجاح بالقدر الذي يكون فيه واعياً بالمستوى الواجب اختياره والعمل فيه، وبالقدر الذي يتوفّر فيه للدارس وعي كاف بما يستلزمه ذلك الاختيار من شروط ـ أي بما يطرحه من أسئلة، وما تحتمله الأسئلة المطروحة من أجوبة.

ومن وجهة نظر مؤرخ الفكر، التي نريد أن نلتزم بحدودها ونخضع لمنطقها ومقتضياتها، فإن مسألة التحقيب التاريخي بالنسبة لمتأمِّل دينامية وحياة المفهوم السياسي في الخطاب العربي المعاصر تصبح مسألة ثانوية وهامشية تقريباً، إن لم نقل إنها تقوم كعائق في وجه الفهم المستنير الذي يتعيّن البحث عنه. لا يزال العديد من المفكرين العرب المعاصرين يطرح اليوم الأسئلة نفسها التي كان «مثقفو عصر النهضة» يطرحونها في القرن الماضي، ولا يزال الخطاب العربي المعاصر يدور حول ذاته وهو يصوغ القضايا نفسها، ولذلك لا نرى هنالك مدعاة للعجب أن نجد عدداً من نقاط التقاطع والالتقاء بين من يصدر من المنخرطين

---

(٢٢) هذا ما يجعل بعض الدراسات تكون جيدة أحياناً، أو تكون مقبولة على الأقل، متى تعلّق الأمر بالتاريخ للمشرق العربي، في حين أنها تأتي مشوبة بالأخطاء متى عمدت إلى التعميم فتجعل الحديث على مستوى الوطن العربي برمّته دون اهتمام بالحيثيات الدقيقة.

ولكن ذلك لا يمنع على كل حال، من وجود دراسات على درجة عالية من الأهمية تُبدي تحفظها الكامل، فيما يتعلق ببلدان المغرب العربي. انظر: الدوري، المصدر نفسه.

في ذلك الخطاب من موقع «سلفي» أو موقع «ليبرالي»[٢٣]. الواقع أن زمن الفكر العربي الحديث والمعاصر زمن ميت أو قابل لأن يعامل كزمن ميت، أو أنه على الأقل لا شيء يغير من ماجريات الأمور فيه إذا نظر إليه كذلك «كما ينتهي إلى تقرير ذلك احد المفكرين العرب المعاصرين»[٢٤]. وحيث إن الأمور يمكن أن تكون كذلك، فإنه يتعين أن نتنبه إلى منطقه الداخلي حتى نتمكن من قراءته على الوجه الصحيح.

في إحدى الفقرات السابقة تبينً لنا أن الرؤى التي تنتظم المفاهيم السياسية في الخطاب العربي المعاصر بموجبها ترجع، في خاتمة المطاف، إلى رؤى كبيرة ثلاث: الرؤية الوطنية، والرؤية القومية العربية، والرؤية السلفية. يمكن القول، من وجهة نظر التحليل التي نأخذ بها، إننا أمام ثلاثة نماذج ذهنية (Idéal-Type)، بالمعنى الذي يوضح به ماكس فيبر معنى النموذج الذهني ودلالاته. وبالتالي فنعتقد أننا نخلق لأنفسنا حظوظاً فسيحة من مراقبة وفهم «الأمة» و«الوطن» في الاستعمال العربي المعاصر متى توسّلنا إلى ذلك بهذه النماذج الذهنية الثلاثة: **النموذج الوطني، النموذج القومي، النموذج السلفي**. نقدم هذه النماذج الثلاثة كفرضية للعمل وكنتيجة لجميع التحفظات التي عبرنا عنها أعلاه ولكننا نرجىء تبريرها والدفاع عنها إلى حين التعرف على ما يحمله كل واحد من هذه النماذج.

طبيعي أن النموذج الذهني تكون له قيمة إجرائية بمقدار ما يقترب، في صيغته التجريدية، من التعبير عن تشابك الواقع وتعقّده، أي بالقدر الذي يظل فيه الاختزال الذهني عنواناً صالحاً للتدليل على جانب أو قطاع من جوانب الواقع أو قطاعاته. و«الواقع» في حالة موضوعنا هو، بطبيعة الحال، الواقع الايديولوجي، واقع الفكر أو الأفكار منظوراً اليها في استقلال عن الواقع المادي والاجتماعي. هٰهنا تجابهنا عقبتان اثنتان لا بد من تبيّنهما ومن تقدير خطورتهما بوضوح كافٍ من جهة أولى. ولا بد لنا، من جهة ثانية، من البحث في السبيل الكفيل بمجاوزتهما حتى تستقيم لنا مسيرة التحليل. أما أولى هاتين العقبتين فتتعلق بالحدود والفواصل الهشّة التي تقوم بين النماذج الثلاثة (الوطني، القومي، السلفي) التي تجعل الرؤية ضبابية ومبهَمة. وأما ثانيتَهما ترجع إلى بعض أوجه استعمال كلّ من مفهوم الأمة ومفهوم الوطن اللذين يشكّلان، حقيقة، حالتين استثنائيتين بالنسبة للنمذجة التي نأخذ بها. والحال أن الأمر يتعلق فيهما بنصوص قوية لا يمكن لمن يقف في مثل موقفنا في هذه الدراسة ألّا يعيرهما الاهتمام الكافي.

فأما بالنسبة للنوع الأول من الصعوبات، ما نعتناه بالعقبة، فإنّ قارىء نصوص الفكر العربي المعاصر يشعر ببعض الارتباك والحيرة عندما يتبينّ أن كتابة المفكر الواحد تستطيع،

---

(٢٣) الغالب على الدراسات المكتوبة باللغة العربية والتي تناولت الفكر العربي المعاصر، هو نظرتها إلى ذلك الفكر بحسبانه يكشف عن وجود تقابل وتناظر بين السلفية والليبرالية.

(٢٤) محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر: دراسة تحليلية نقدية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢).

أحياناً، أن تندرج ضمن أكثر من صنف واحد من الأصناف الثلاثة المذكورة، بل وقد تقبل التصنيف ضمنها جميعاً على نحو يدعو إلى الدهشة. إن علّال الفاسي، في كتاباته النضالية الوطنية، مفكر وطني وسنلاحظ، بيسر كبير، كيف يعبّر عن النموذج الوطني تعبيراً نموذجياً فعلاً. ولكن الكاتب نفسه، وأحياناً في الكتاب نفسه، يكون مفكراً سلفياً لا يلتقي فقط مع الأطروحات المعروفة التي يصدر عنها محمد عبده، وإنما يقتضي الأمر منا أحياناً، وكما هو الشأن في كتابه **مقاصد الشريعة الإسلامية** اعتباره النموذج الكامل للمفكر السلفي المعاصر. وعلى نحو مماثل نجد أن جمال عبد الناصر، وهو من اعتدنا النظر إليه بحسبانه أحد الممثلين البارزين لدعوى القومية العربية، لا يعدو أن يكون مناضلاً وطنياً حيث يقبل التصنيف، بسهولة كبيرة، ضمن فئة النموذج الوطني إذا ما وقفنا عند كتابه **فلسفة الثورة**.
وما نراه حلاً عملياً مقبولاً هو أن ننظر إلى الكاتب لا باللجوء إلى حصر استعمال مفهوم الأمة أو مفهوم الوطن في سياق ضيق فنعزله عن مجمل توجه الكاتب، وإنما بالنظر إلى السؤال الأساس الذي يطرحه الكاتب، أي باعتبار الإشكالية المحورية في تفكيره في المرحلة الأكثر فعالية وتأثيراً من مراحل تفكيره. لا تعنيني صورة علال الفاسي السلفي، ولا يعنيني أن يكون قد كتب **مقاصد الشريعة الإسلامية** بقدر ما يعنيني أن يكون قد أرّخ للحركات الوطنية التحررية في المغرب العربي على نحو معيّن، وأن يكون قدم تصوّراً معيناً لوطنه كما يراه بعد الاستقلال. سأعتبر سلفيته إضافة إلى وطنيته وليس العكس. وكذلك لا يعنيني إلحاح جمال عبد الناصر على «الوطن»، في معنى مصر، ولا الانتباه إلى النحو الذي تكون به مصر بؤرة تفكيره (وهذا لا ينفي أن تكون المسألة صادقة، وهي صادقة فعلاً)، مما يدرجه في زمرة النموذج الوطني، بقدر ما يعنيني أن أتبين كيف أن «الوطنية» تشكل تصوراً معيناً من تصورات القومية يميزها عن الصورة التي يقدمها ميشيل عفلق مثلاً. نقترح إذن مجاوزة العقبة بالوقوف عند الدلالة العامة للخطاب في وجه من وجوه الاستعمال دقيق.

وأما بالنسبة للعقبة الثانية، فالملاحظة العامة بصددها، أن الأمر يتعلق بنصوص ترجع كلها إلى القرن الماضي. هذا ما يعني، عملياً أن الأمر يتعلّق بمرحلة سابقة على تبلور ما اعتدنا أن ننعته اليوم بالفكر الوطني والسلفي والقومي. ولا نرى وسيلة أخرى أفضل من الوقوف القصير عند أكثر تلك النصوص تمثيلية فنتبيّن وجوه استعمال للمفهوم السياسي في فجر النهضة العربية فنحكم على الكيفية العنيفة أو التلقائية التي تسرب بها المفهوم إلى الاستعمال العربي المعاصر. والواقع أن غالبية من اتجه إلى قراءة الفكر العربي المعاصر ورام القيام بنمذجة على نحو من الأنحاء لا يكاد يجد مكاناً لأصحاب تلك النصوص ضمن تلك النمذجة، مع القيمة الفائقة لتلك النصوص[٢٥].

---

(٢٥) تغيب هذه النماذج كلية في كتاب الجابري، ولا ترد في النمذجة التي يأخذ بها عبد الله العروي. في حين أن ألبرت حوراني يعتبره واحداً من جيل الرواد.

ب ـ أمثلة تعلو على التصنيف

كل الذين أرّخوا للفكر العربي المعاصر، وكل الذين تحدثوا عن «تأثير الأفكار الجديدة» أو عن «الانطباع الأول عن أوروبا»، وكل الذين يتساءلون عن الاتصال الأول بالمفاهيم السياسية الحديثة، أو عن الدلالات السياسية الحديثة التي تكتسبها بعض الألفاظ المتداولة، كل هؤلاء يتوقفون، ضرورة، عند رفاعة رافع الطهطاوي. فهذا الشيخ الأزهري الذي توجّه في أول بعثة علمية إلى أوروبا، كإمام للصلاة وكمرشد ديني لأعضاء تلك البعثة، استطاع أن يصبح «مع رجال البعوث الذين أنفذهم محمد علي باشا الكبير الى فرنسا (. . .) من أعظم المجاري التي تسرّبت خلالها إلى الشرق العربي آثار من مبادىء الثورة الفرنسية وكبار مفكريها» كما يسجل ذلك رئيف خوري[26]. قرر هذا الفقيه أن يكتب رحلته إلى فرنسا وأن يدوِّن مشاهداته، لا على غرار ما فعله الرحالة القدامى بهدف التحدث عن العجيب والغريب المثير، وإنما بهدف حثّ «ديار الإسلام على العلوم البرّانية، والفنون والصنائع» لأن «كمال ذلك ببلاد الافرنج أمر شائع» ولأن «هذه الفنون إما واهية في مصر أو مفقودة بالكلية (. . .) وسائر هذه العلوم المعروفة معرفة تامّة لهؤلاء الأفرنج ناقصة أو مجهولة بالكلية عندنا»[27]. ونحن نعرف كيف استرسل في هذا المشروع التنويري بعد عودته إلى مصر بما وضعه من مؤلفات وما أشرف عليه من ترجمات، بالإضافة إلى المسؤوليات الادارية التي اضطلع بها. . . ولكن هذا ليس موضوع حديثنا بطبيعة الحال. ما يعنينا فقط هو أن الشيخ الأزهري شاهد بأمّ عينيه الحوادث والاضطرابات التي عاشتها باريس في سنة ١٨٣٠: الشعب والبرلمان، والمؤيدون، والمعارضون وخروج ملك فرنسا عن الميثاق الذي أبرمه مع الأمة الفرنسية، ونهوض الشعب الفرنسي من أجل الدفاع عما يتهدد الوطن بتلك التصرفات. . كما أنه استطاع أن يتعرف، أثناء حمأة الأحداث، على كتابات روسو ومونتسكيو كلاًّ أو بعضاً، وأن يقرأ حول الثورة الفرنسية وأحداثها الرائعة والمروّعة معاً. لا شك أنه كان يقرأ النصوص والأحداث معاً بعين كان كل شيء أمامها جديداً منذ وطئت قدمه أرض الباخرة التي أقلّته إلى ميناء مرسيليا، وكان كل شيء أمامها مدعاة للقدوة بالنسبة لمصر بلده، وبالنسبة لـ «الحلم النهضوي» الذي حمل محمد علي عليه. وكل الذين قرأوا الطهطاوي يلمسون صدى هذا كلّه في كتاباته (وعلى الخصوص منها الرحلة الباريزية) ويفاجَأون بجِدّة لغة الكتابة، لا من حيث التعابير الأسلوبية، فهي لا تزال تحمل الكثير من مظاهر «عصر الانحطاط» وآثاره اللغوية، وإنما أساساً من حيث جدة المفاهيم التي تحملها: الوطن، أبناء الوطن، حبّ الوطن، الوطنية. . . وما تطمح تلك المفاهيم الجديدة من التعبير به عن فكر جديد مما يجعلها جديدة الوقع على الأذن العربية.

كانت أوجه استعمال لفظ «الوطن» في الثقافة العربية، وحتى زمان الطهطاوي، هي تلك المعاني التي يحصرها ويضبطها قاموس لسان العرب على نحو ما وقفنا عند أمثلة منه. إذ

---

(٢٦) خوري، الفكر العربي الحديث: أثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي، ص ٨٩.

(٢٧) رفاعة رافع الطهطاوي، الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي، دراسة وتحقيق محمد عمارة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ص ١١ ـ ٢٣.

لم يكن الطهطاوي يخرج عن مقتضيات هذا الديوان العربي الهائل (قاموس ابن منظور) عندما يكتب مثلاً: «الوطن هو عشّ الإنسان الذي درج فيه، ومنه خرج، ومجمع أسرته ومقطع سرّته، وهو البلد الذي نشأته تربته وغذاؤه وهواؤه...»(٢٨)، فإننا نستطيع أن نتبين مواطن إضافات جديدة عديدة تحقق دور الحاجز الهائل الذي يفرّق بين تصورين يغدوان منذ ذلك الحين متعارضين تماماً.

ابتداءً من الطهطاوي فحسب اعتدنا على أن نقرأ «أن أبناء الوطن دائماً متحدون في اللسان، وفي الدخول تحت استرعاء ملك واحد، والانقياد إلى شريعة واحدة وسياسة واحدة»(٢٩) في حين كان الانتماء، عند المفكر العربي قبل ذلك، انتماءً إلى الجماعة الإسلامية، أو إلى دار الإسلام مع اختلاف اللسان، تعدد السلطة السياسية. هذا الذي نقرأه عند الطهطاوي هنا لم يكن لا ممكناً ولا متصوَّراً في العصور السابقة، ما عنده «لايخلو من تأثير لمفهوم الدولة القومية» كما ينتبه إلى ذلك عبد العزيز الدوري(٣٠). لم يكن من المتوقَّع بتاتاً أن نقرأ في نصوص الأدب السياسي الإسلامي سابقاً من يكتب أن أبناء الوطن الواحد «بعضهم بالنسبة إلى بعض كأعضاء العائلة الواحدة، فكأن الوطن إنما هو منزل أبائهم وأمهاتهم، ومحل مرباهم» ولا أن تكون النسبة إلى رقعة جغرافية واحدة: «ثم ان ابن الوطن المتأصل به أو المتجع إليه، الذي توطّن به واتخذه وطناً ينسب إليه، تارة إلى اسمه فيقال: مصرّي، أو إلى الأهل فيقال: أهليّ، أو إلى الوطن فيقال: وطنيّ». بل ولا أن تتعلق بالوطني (= المواطن) في هذا البلد هذه النعوت التي يلحقها به الطهطاوي، لأنه لم يكن، في المنظور المعرفي ـ السياسي القديم، أن تكون تلك النعوت حمالة لهذه المعاني التي تحملها اليوم.

أول ما يلزم ابن الوطن أو المواطن (أو الوطني على نحو ما ينسبه الطهطاوي إلى الوطن) هو «انه يتمتع بحقوق بلده» ثم ان «أعظم هذه الحقوق الحرية التامة في الجمعية التأنسية». وأخيراً فإنه «لا يتصف الوطني بوصف الحرية إلّا إذا كان منقاداً لقانون الوطن ومعيناً على اجرائه. فانقياده لأصول بلده يستلزم ضمناً ضمان وطنه له التمتع بالحقوق المدنية، والتمزّي بالمزايا البلدية» (التشديد منّا).

ليس الجديد على الأذن العربية في هذه الأقوال، حسب ما يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى، قائماً في ألفاظ «الجمعية التأنسية» و«قانون الوطن»، و«الحقوق المدنية» و«المزايا البلدية»، أو هو ليس قائماً فيها وحدها فحسب وإنما الجديد موجود في لفظ «الحرية» ذاته.

يقول نقولا زياده بأن كلمة الحرية كانت «تستعمل في الأدب الديني الإسلامي من حيث علاقتها بقضية الجبر والاختيار وحرية الإنسان. ولكن الذي وصل إلى بلادنا في هذه الفترة [يقصد في القرن التاسع عشر] هو المعنى المدني للكلمة: الحرية من حيث دلالتها الاجتماعية والسياسية، من حيث علاقة الفرد بالسلطة والمجتمع، ومن حيث العلاقة المباشرة بين الأفراد أنفسهم»(٣١). وهذا صحيح تماماً لأنّ مفاهيم الفكر السياسي

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٤٢٩.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٤٣٣.

(٣٠) الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي، ص ١٤٣.

(٣١) انظر: نقولا زيادة، «الفكر العربي في النصف الأول من القرن التاسع عشر،» في: الجامعة الأميركية، هيئة الدراسات العربية، الفكر العربي في مائة سنة، ص ١٤.

انظر في الاتجاه نفسه، على وجه التقريب، الرأي الذي يعبّر عنه عبد الله العروي: «إنهم بذلك قد قطعوا حبل الاتصال مع الفكر التقليدي الاسلامي الذي كان يطرح قبل كل شيء مسألة أصل الحرية (...) قد يكون الطهطاوي وقف بين تكوينه الفقهي وبين تأثره بالأفكار الليبرالية». انظر: عبد الله العروي، مفهوم الحرية (الدار البيضاء: المركز العربي، ١٩٨١)، ص ٤٩.

الحديث، ومفهوم الوطن وما يرجع إليه في مقدمتهـا، مفاهيم لصيقة بهذا التصـور للحريـة التصاقاً شديداً، أي بتصور الحرية كحرية سياسية أيضاً وهذا ما نجده عند الطهطاوي الـذي يجعل الحرية «من حيث هي رخصة العمل المباح من دون مانع غير مباح ولا معـارض محظور (. . .) تنقسم إلى خمسة: حرية طبيعية، وحرية سلوكية، وحرية دينية، وحرية سياسية»[٣٢].

كذلك نجد، ابتداء من الطهطاوي فحسب، وجوه استعمال جديدة لمفهوم الوطن وكذا دلالات اشتقاقية جديدة. ونقصد بها الـوطنية وحب الـوطن أو التعلق به دون سـواه. يكتب الفقيه الأزهري قائلاً: «فالوطنيّ المخلص في حب الوطن يفدي وطنه بجميع منـافع نفسـه، ويخدمـه ببذل جميع ما يملك ويفديه بروحه، ويدفع عنه كل من تعرض له بضرر كما يدفـع الوالـد عن ولده الشر. . . فينبغي ان تكـون نية أبنـاء الوطن متجهـة دائماً في حق وطنهم الفضيلة والشرف»[٣٣]. مـا أبعـد هـذا الكـلام عن الحماسة الدينية التي تجعل الفرد المسلم يتعلق بدار الإسلام، حيثما وجدت، ويشعر بانتمائه إلى الأمة الإسلامية خارجاً عن روابط اللغة والتاريخ والجغرافيا. يقول عبد العـزيز الـدوري بأن الـطهطاوي وضـع «مفهوماً للوطنية، جمع فيه بـين المفاهيم الحـديثـة، وبـين مفـاهيم وأمثلة من الـتراث والتاريخ»[٣٤]. ولكن الواقع هو أن الرجل ينهل من قاموس حديث حداثة كليّة بـالنسبة لثقـافته القومية، في حين أن الوصف الذي ينعته به الأستاذ الدوري ينطبق بالأحرى على مفكر عـربي أتى بعده واستعاد العديد من تعابيره وهو خير الـدين التونسي[٣٥]. كـان الطهـطاوي يعي جدّة مفهوم الوطن (ما يشتق عنه) بالنسبة لثقافته السابقة كلها، وما نجده تحت ريشته هو نوع من المعاناة في تطويع اللفظ العربي القديم من أجل التعبير عن تصور «سياسي» جديد[٣٦]. وان ما يمثله، حقيقة، لهو صورة الإقبال على الجديد كما يطالعه دون كبير تحفّظ أو تردد، وهو في هذا يذكّر بمحاولات التراجمة القدامى في الوطن العربي الوسيطي وبجهود الفلاسفة العرب الكبـار في إقبالهم على التراث اليوناني. لذلك سيكون الطهطاوي أباً لجيل كامل من الـرواد في الفكر

---

(٣٢) الطهطاوي، الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي، ص ٤٧٣.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٤٣٣.

(٣٤) الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي، ص ١٤٤.

(٣٥) انـظر: ألبرت حـوراني، الفكر العـربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩، تـرجمة كـريم عزقـول (بيروت: دار النهار، [د.ت.])، ص ١١٤ ـ ١١٥.

(٣٦) كان الطهطاوي يجتهد في الاتيـان بالتعبـير العربي المنـاسب عن معاني ومفـاهيم جديـدة على الحيـاة والفكر السياسيـين العربيـين، من ذلك مثـلاً ترجمتـه مصطلح النـواب البرلمـانيين بقـوله «رسـل الأمة». انـظر: الطهطاوي، الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الـطهطاوي، ص ١٠٤: «وحيثـما كانت رسـل العمالات قـائمة مقـام الرعية ومتكلمة على لسانها كانت الرعية حاكمة نفسها».

ومن ذلك أيضاً محـاولته قـراءة أحداث بعض الثـورات التي شهـدتهـا منطقـة الصعيد في مصر تحت قيـادة الشيخ همام الصعيدي والمعروفة بثورة الهمامية. «لما كانت الرعية لا تصلح لأن تكون حاكمـة ومحكومـة وجب أن توكل عنها من تختاره منها للحكم وهذا هو حكم الجمهورية، ويقال للكبار ومشايخ وجمهور، وهذا مثل مصر في زمن حكم الهمامية فكانت امارة الصعيد جمهوريـة الترامـيـة»، (ص ٢٠١). وحول هـذه الثورة ذاتهـا نحيل إلى: لـويس عوض، تـاريخ الفكـر المصري الحديث: الخلفيـة التـاريخيـة، ٢ ج (القـاهـرة: دار الهـلال، ١٩٦٩)، ص ١٢٩.

العربي المعاصر، سواء اعتبر ذلك الجيل من السلفيين أو نعت بالليبراليين.

عند تصفّحنا لما نعتبره من أوجه استعمال مفهوم الوطن أمثلة فريدة تعلو على التصنيف، وترفض الاندراج كلية أو جزئياً ضمن أي واحدٍ من النماذج الثلاثة المقترحة (الوطني، القومي، السلفي) يطالعنا، وعلى نحو فريد حقاً، وجه أديب إسحق. بعد تعداد رئيف خوري لمختلف مظاهر هبوب «ريح الثورة الفرنسية» على الفكر العربي والتي هي ظهور مفاهيم سياسية جديدة نجده يقرر بشأن مفهوم الوطن ما يلي: «وأما الوطن فلا نعلم أن أحداً من طلائع أدبائنا ومفكرينا حاول البحث فيه كما حاول أديب اسحق»[٣٧]. وملاحظة خوري، هنا ملاحظة دقيقة رغم الصيغة التعميمية التي كتبت بها.

إذا كانت شروح الطهطاوي لمفهوم الوطن خاصة، وكتاباته عامّة، تمثل مرحلة تدشين عهد جديد تماماً في الكتابة السياسية العربية، ولو كان ذلك لا يزال بعدُ في صورة تقديم عناصر مبعثرة. إذا كان كذلك فإن كتابة أديب اسحق، في الموضوع عامة وبالنظر إلى مفهوم الوطن خاصة، تمثل خطوة جديدة ومتميزة في الاتجاه نفسه مما قد يحمل على القول بحدوث تحوّل نوعي نسبي جديد. فقد غدت اللغة العربية أكثر طواعية عند التعبير عن المفاهيم السياسية الحديثة كما حملتها «ريح الثورة الفرنسية»، وأصبح مفهوم الوطن أكثر التصاقاً بمفهوم الحرية السياسية، وأضحت نبرة الحديث عن الوطنية أكثر حدّة وأشدّ ارتفاعاً.

وإلى تعريف الوطن، كما رأيناه عند الطهطاوي، تضاف عناصر جديدة وأكثر دقة وضبطاً «أما الوطن فهو المسكن يقيم به الإنسان، وفي عرفهم البلاد يتوطنها سواد الأمة الأعظم، ويتوالدون فيها»[٣٨]. وهذا الارتباط بين الوطن والأمة من القضايا التي يؤكد عليها الفكر القانوني الحديث كما هو معلوم. وهذا ما يفيده عدم الأخذ بتعريف يكون الوطن بموجبه «إقليماً واحداً بتخوم معروفة، وإنما تعريفه ما ذكر من توطد معظم الأمة به». ورقعة الوطن يمكن أن تكبر وتزيد بالضم القسري أو بالرغبة الحرة. «وقد يضاف إلى الوطن بلاد لم تكن منه، وهي إما أن تكون فتوحاً ضمت إليه عنوة، وإما أن تنضمّ إليه برضى أهلها». وهو في كل هذه الأحوال حريص على وجوب المساواة بين سائر أفراد ذلك الوطن.

ولكن الوطن ليس مجرد المسكن، ولا يحد فقط باعتباره «محل الإنسان مطلقاً» كما هو في اللغة. هو قبل ذلك «عند أهل السياسة مكانك الذي تنسب إليه ويحفظ حقك فيه ويعلم حقه عليك وتأمن فيه على نفسك وآلك ومالك». ولا اعتبار للوطن الذي لا يكون فيه للمنتسب اليه اعتبار فهو فقير معدم ومحتقَر. ان «السكن الذي لا حق فيه للساكن ولا هو آمن على المال والروح فغاية القول في تعريفه انه مأوى العاجز، ومستقر من لا يجد إلى غيره سبيلاً». لا فرق عند المنتسب إلى الوطن أن يكون وطنه كبيراً أو صغيراً مادام هذا المنتسب لا يجد عنده حقاً. وأديب اسحق، الذي يكثر من الاستشهاد بالمفكر الفرنسي لا برويير (La Bruyère) يأخذ عنه في هذا السياق قوله «ما الفائدة

---

(٣٧) خوري، الفكر العربي الحديث: أثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي، ص ١٢٧.

(٣٨) أديب اسحق، الكتابات السياسية والاجتماعية، جمع وتقديم ناجي علوش (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، ص ٧٤.

من أن يكون وطني عظيماً كبيراً، إن كنت فيه حزيناً حقيراً، أعيش في الذل والشقاء خائفاً أسيراً». ولا معنى للوطن، بالتالي، إلّا إذا كان موطناً للكرامة يصونها ويرعاها. ولكي يكون كذلك فلا بد من توفر للحرية لأبناء الوطن ومن ضمانها في القول والعمل إذ «لا وطن إلّا مع الحرية» وكما يقول لابروبير الحكيم الفرنسي: «لا وطن في حالة الاستبداد»، أو كما يرى قدماء الرومانيين أن «حدّ الوطن: المكان الذي فيه للمرء حقوق وواجبات سياسية»[39]. وهذا التعريف لمفهوم الوطن هو ما سيسير عليه مختلف المفكرين العرب بعد أديب إسحق، وسيلاحظ أكثر من دارس أن الشيخ محمد عبده، على سبيل المثال، يتبنى هذا التعريف ويقوم بنشره واذاعته[40].

وأخيراً فإن هناك عدداً من العناصر الجديدة يحملها حديث أديب إسحق عن «سبب حب الوطن». فهو يفسر ذلك الحب أولاً بربطه بالتعريف الذي يأخذ به: وبجملة القول إن في الوطن من موجبات الحب والحرص والغيرة ثلاثة تشبه أن تكون حدوداً: الأول انه السكن الذي فيه الغذاء والوقاء والأهل والولد. والثاني انه مكان الحقوق والواجبات التي هي مدار الحياة السياسية، وهما حسيان ظاهريان. والثالث انه موضع النسبة التي يعلو بها الانسان ويعز أو يسفل ويذل وهو معنوي محضاً[41]. وثانياً يجتهد في فحص الرأي الذي يعزو ذلك الحب إلى الالفة وفي التماس ما يبرر رفض ذلك الرأي ويدحضه. وأخيراً يسهب في اظهار كيف لا يكون حب الوطن مظنّة رذيلة أو أنانية، بل يكون، على العكس من ذلك فضيلة، حيث يكون حبه ذاك نوعاً من التعلق بـ «الإنسانية التي جعلته في جماعة من نوعه يعينونه على استحصال حاجاته»[42].

هناك ثلاثة أوجه استعمال لمفهوم الوطن، لا ترد عند الطهطاوي ولا أديب اسحق، بل ولا عند أيّ من «جيل الرواد» هذا. لا ورود للوطن على نحو ما يتهدّده الغزو الأجنبي أو يسيطر عليه بالفعل، وبالتالي فإن كلّ ما قيل عن الوطنية عند الرجلين يظل، مع ذلك، بعيداً عن العاطفة المتأججة التي تستنهض الهمم وتحملها على المقاومة والكفاح، وثانياً لا يكون المقصود بالوطن سوى القطر الذي ينتسب إليه بحيث إن الوطن هو، تحديداً، مصر أو سوريا أو العراق. . . وبالتالي لا مجال لوطن كبير خارج حدود الاقليم. فلا نعتقد أن مفكري القرن التاسع عشر كلّه قد عرفوا مفهوم «الوطن العربي»، وما يفيد معناه كان حديثاً مبهماً عن «الأمة» لا يكاد يدرك الفرق بين إضافة نعت الإسلامية أو العربية إلى لفظ الأمة. لم ترد «الأمة» على نحو ما سنقرأه، فيما بعد، عند رشيد رضا أو عند سيد قطب بعده، بل لا يكاد لفظ الأمة يرد إلّا لِماماً وعلى نحو يكون به، في غالب الأحوال، مفيداً لمعنى الوطن، وبالتالي

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٦٦ ـ ٦٧.

(٤٠) نصور، «مقدمة لدراسة الفكر السياسي العربي في مائة عام: ١٨٥٠ ـ ١٩٤٨،» في: الجامعة الأميركية، هيئة الدراسات العربية، الفكر العربي في مائة سنة، ص ٩٩. انظر أيضاً: الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي، ص ١٤٥.

(٤١) اسحق، الكتابات السياسية والاجتماعية، ص ٦٧.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٧٥.

فهو لا يكاد يستعيد الدلالة القديمة التي يفيدها نعت «الأمة الإسلامية». كما أنه لا يحيل إلى أي واحد من المعاني التي سيفيدها، منذ مطلع القرن العشرين، نعت «الأمة العربية»، وهذا هو وجه الاستعمال الثالث الغائب عند هذين المفكرين الرواد.

ويمكن تفسير غياب هذه المفاهيم الثلاثة لـ «الوطن» بغياب ثلاثة أنماط من الوعي لم يعرفها الفكر السياسي العربي في القرن الماضي وهي: الوعي الوطني، الوعي القومي، الوعي السلفي. لم يعرفها لأنه لم يكن في استطاعته أن يعرفها ما دامت كل الشروط الضرورية والكافية لظهورها وتبلورها لم تولد إلاّ في المراحل اللاحقة. ولأن هذه الأنماط الثلاثة توجِّه، بصفة عامة، الأشكال المختلفة لاستعمال كل من مفهومي «الأمة» و«الوطن» وتكسبها دلالاتها المتنوعة، ولأنها، على نحو ما ذكرنا أعلاه، كانت غائبة عن فكر «الرواد» لهذا كله ظلت الدلالات التي يفيدها المفهومان، عند هؤلاء الرواد، أمثلة تعلو على التصنيف.

(١) النموذج الوطني

يكشف لنا استقراؤنا لحضور كل من مفهومي الأمة والوطن في النموذج الوطني عن بروز كبير لمفهوم الوطن، بروز يكاد يكون به مكتسحاً للساحة اكتساحاً كلياً، إن لم يكن كذلك بصفة مطلقة، في حين أن مفهوم الأمة يدفع به إلى الظل، إن لم نقل بأنه يختفي تماماً. والواقع أن الفكر العربي الوطني المعاصر يتلمّس طريقه، وهو يجتهد في مقاومة حركتين اثنتين تحاول كل منهما احتضانه واحتواءه. فمن جهة أولى نجد الحركة الإسلامية، وهذه كانت تطالب بنوع من البعث الإسلامي وبتوحيد للسلطة السياسية حول الخلافة العثمانية المتعَبَة، أو حول نظام شورى إسلامية مركزية، وهي في الحالتين معاً ترفع شعار **الأمة الإسلامية**. ومن جهة ثانية، نجد الحركة العربية، وهي سواء كانت تطالب بالاستقلال الذاتي للعرب عن السيطرة التركية، أو كانت تعي ذاتها من خلال الدعوة إلى الوقوف في وجه حركات الغزو الاستعماري الغربي، فهي كانت دائماً تلوّح بشعار **الأمة العربية**. وفي مقاومته لمحاولات الاحتواء (العربي، أو الإسلامي) كان الفكر الوطني يردّد شعار الوطن. وإذن فقد كان الخطاب الوطني العربي المعاصر يبرز مفهوم الوطن ويقوّيه، بل إننا نكاد نجزم أننا لن نجد هذا المفهوم، في دلالته المعاصرة، إلاّ عند النموذج الوطني وحده، (وسنرجىء البحث في تعبير الوطن العربي إلى القسم اللاحق).

ليس غرضنا، كما بيّنا ذلك سابقاً، أن نعرض إلى العوامل التاريخية، أو نبحث في الأسباب السياسية والاجتماعية التي أدت إلى ظهور «الفكر الوطنية» في الحياة العربية المعاصرة، ولكنّنا نريد أن نقوم باستقصاء مختلف السمات البارزة للعيان التي تميز الخطاب الوطني عن غيره من الخطابات الأخرى حتى نتمكن من ضبط أفضل للفضاء المعرفي الذي يدور فيه مفهوم الوطن ويعمل.

يذكر أديب نصّور «ان الفكر السياسي في مصر خرج في منتصف القرن التاسع عشر من جوّ العاطفة

الدينية والولاء للجامعة العثمانية وتقدّم نحو مفهوم الوطنية الاقليمية» ويلاحظ، بعد ذلك مباشرة، بأنه قد «تعايشت الفكرتان الدينية والوطنية زمناً جنباً إلى جنب ثم قويت الفكرة الوطنية قبيل الحرب العالمية الأولى»[43]. ونحن الذين ننبّه إلى أن المغرب لم يعرف هذا التناقض بين العاطفة الدينية، وما كانت تتطلبه من ولاء للجامعة العثمانية، وبين الدعوة الوطنية الاقليمية، وما تقتضيه من نضال في وجه تلك الجامعة التركية نقول بدورنا بأن المبدأ الذي يوجّه هذه الملاحظة يظلّ صحيحاً بالنسبة للمغرب أيضاً. المبدأ الذي يمكن أن ندعوه: أسبقية الرابطة الوطنية على الرابطة الدينية يشكل العلامة الأولى البارزة في الخطاب الوطني العربي المعاصر.

يؤكد عبد الله النديم، قبيل مطلع القرن العشرين، على هذه الأسبقية فيكتب في جريدة «الأستاذ» مخاطباً عموم المصريين، «يا بني مصر.. ليعد المسلم منكم إلى اخيه المسلم تآلفاً للعصبية الدينية، وليرجع الاثنان إلى القبطي والاسرائيلي تأييداً للجامعة الوطنية، وليكن المجموع رجلاً واحداً يسعى خلف شيء واحد هو حفظ مصر للمصريين». ثم انه يوضح كيف أنه يريد من المسلمين والأقباط أن يكونوا جميعاً «كأهل بيت يتعاونون على المعاش، ويتقاسمون النظر في شؤون البلاد، ويتعاضدون على حفظ الوطن من طوارىء الأعداء». ويخطب في حفل افتتاح إحدى مدارس الجمعية الخيرية الإسلامية (التي فتحت أبواب مدارسها في وجه التلاميذ الفقراء من مسيحيين ومسلمين على السواء) قائلاً عنها «إنها تعلم الأطفال الأُخوّة في الوطن، وتبعدهم عن التعصب للدين أو العنصر، وتُنشئهم على حب الوطن والانسانية»[44].

ونجد تصوراً آخر لأسبقية الرابطة الوطنية على الرابطة الدينية، وتفسيراً آخر لوجوب تلك الأسبقية خمسين سنة بعد ذلك عند علال الفاسي. لا يمكن للعمل من أجل تحرير الأقطار العربية المستعمرة أن يتم في اطار القول بالجامعة الإسلامية أو برابطة الأمم الإسلامية الشرقية. فأولاً يقتضي الكفاح من أجل الاستقلال الوطني إبراز الهوية الاقليمية وتأكيدها، والحال أن الدعوة إلى «جامعة إسلامية» يذيب تلك الهوية ويعوّمها. وثانياً، فإن هذا الأمر يقتضي تجديداً دينياً واجتهاداً كبيراً في الحياة التشريعية على نحو يرفق بين الدعوة إلى التحرر، وهذه تقتضي إبراز الخصوصية والهوية، والدعوة الإسلامية، وهذه تقتضي الاجتماع في جامعة تختفي معها فوارق اللغة والثقافة والحضارة، أي كل ما يشكّل بالتالي مقومات الهوية. لكل ذلك يقرر الفاسي بأن «هذه الأشياء لا يمكن أن تتحقق في الحكومة المسلمة إلاّ إذا خضع هذا الاجتهاد الجديد في التشريع لنواب أكفاء ضمن مجلس تختاره الأمة ويصبحون فيهما مكان أهل العقد والحل الأولين، ومعنى هذا أنه لا بد من اتباع النظام الدستوري المبني على حكم الشعب بواسطة من يختاره من نوّابه الأكفاء.
غير أن الوصول إلى هذه الغاية لا يتحقّق إلاّ إذا تحررت البلدان الإسلامية من سيطرة الأجنبي المادية والمعنوية، ولذلك فالعمل على الاستقلال شرط أساسي لاكتساب الحرية التي لا بد منها لتحمل المسؤولية»[45]. والقول

---

(43) نصور، «مقدمة لدراسة الفكر السياسي العربي في مائة عام: 1850 ـ 1948»، في: الجامعة الأميركية، هيئة الدراسات العربية، الفكر العربي في مائة سنة، ص 43.

(44) الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي، ص 145.

(45) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي (تطوان: دار الطباعة المغربية، [د.ت.])، ص 136 ـ 137. انظر أيضاً حديثه عن «الصّهر المحلّق للفكر الإسلامي وتكييفه شكلياً بالأسلوب الخاص»، =

بأن التحرر الوطني شرط ومقدمة للعمل الإسلامي الجماعي، مع انتماء البلد الذي ينشد الحرية الوطنية إلى العالم الإسلامي، يؤكد، على نحو آخر وفي ظروف مختلفة ما كانت عليه مصر في مطلع القرن العشرين، هذه الأسبقية الكاملة للعمل الوطني على العامل الديني.

الخطاب الوطني خطاب الهوية، خطاب يسعى إلى إظهار الخصوصية وإبرازها وتعميق الوعي بها. وهو جواب عن استفزاز أو مجموعة من الاستفزازات تهدف إلى تذويب الشخصية الوطنية وطمس ملامحها. لذلك فهو يتحرّك بموجب ميكانيزمات الدفاع التي تتّجه إلى الدفاع عن هذه الشخصية: إثبات عمقها التاريخي وأصالتها، والبرهنة على تماسكها وقوتها، والتدليل على حضورها الحي والفعّال رغم محاولات القضاء عليها. وهذه الهوية أو الشخصية تحمل دائماً اسم الوطن. هذا الوطن معروف أولاً بحدوده الجغرافية منذ الأزمنة الموغلة في التاريخ. «كانت الحرب الفينيقية الثانية عنوان القومية المتجسمة في أحدث صورها، إذ اجتمع المغاربة قاطبة حول راية واحدة يدافعون عن وطن محدود بحدوده الجغرافية التي يحدّها البحر من كل جهاتها فلا تنفتح إلّا عن طريق الصحراء لتتصل بالبلاد التي ورد منها اخاء الفينيقيين ليمهد من بعده لنور الإسلام ووحدة اللسان العربي»[٤٦]. وثانياً بشخصيته المعنوية الاعتبارية: يشعر المواطن المغربي، عند علّال الفاسي، بعمق انتمائه للقومية ولكنه لا يقبل مع ذلك أن يجد مكانه «في مؤخرة القافلة العربية». ويؤمن المغاربة بقوة الرابطة التي تشدهم إلى الإسلام والمسلمين ولكن الشعور بالقوة الأعظم لهذه الشخصية الاعتبارية يجعل الفاسي يقول على لسانهم «نحن المراكشيين مثلاً لا نعرف أبداً الاستمرار في اتباع سلطة روحية تتركز خارج بلادنا». ويعقب على ذلك موضحاً «تلك هي عقليتنا وذلك هو تاريخنا: مضينا عليه في وقت جاهليتنا كما جرينا عليه بعد أن اخترنا الإسلام ديناً». وهو معروف ثالثاً بهذه الأصرة التي يربط بها بين أبناء الوطن الواحد والتي هي رابطة الوطنية. «إن الوطنية هي أشرف الروابط للأفراد والأساس المتين الذي تبنى عليه الدول القوية، وكل ما ترونه في أوروبا من آثار العمران والمدنية ما هو إلّا ثمار الوطنية» ـ كما يقول مصطفى كامل[٤٧]. وهذه الرابطة، التي هي أشرف الروابط، هي عصارة تفاعل عوامل قوية وفعّالة عبر التاريخ الوطني كله فهي «التفاعل الانساني الذي تمتزج فيه مادية الأرض بروحانية الإنسان فيصبح الكلّ عبارة عن فكرة مجردة هي فكرة الوطنية الصحيحة التي لا تعتبر الناس بناء على ما بينهم من فوارق الجنس واللغة والدين، وإنما تعتبرهم بحسب ما يمكن من الاتحاد بين نموذجهم الشخصي والوطن الذي يعيشون فيه، وما تتكيّف به مظاهرهم كانعكاس لأشعة المشاهد الكونية وطبائعها في الأرض التي هم عليها» على نحو ما نقرأ لعلال الفاسي في محاولة منه لاستكناه طبيعة الفكر الوطني[٤٨].

وعن هذه الرابطة الوطنية ينشأ حب الوطن حباً دائماً متصلاً، حباً يبلغ حد العشق والوله «إن محبة الأوطان ليست مما تميل النفس إليه ساعة ثم تنفر ساعة، إنما الوطنية شعور ينمو في النفس

= في: علال الفاسي، النقد الذاتي، ط ٢ (تطوان: دار الفكر المغربي، [د. ت.])، ص ٩٤.

(٤٦) الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ص ح من المقدمة.

(٤٧) محمد أحمد خلف الله [وآخرون]، القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٢)، ص ٨٧.

(٤٨) الفاسي، النقد الذاتي، ص ٩٥.

ويزداد لهيبه في القلب ويرسخ في الفؤاد كلما كبرت هموم الوطن وعظمت مصائبه واشتدت» كما يقـول الزعيم الوطني مصطفى كامل[٤٩]. وليس من شروط هـذا الحب أن يكون راجعـاً إلى الطفـولة أو إلى رابـطة الجنس أو الأسرة ما دام «الإنسـان الطارىء عـلى وطن ما يمكن أن يصبـح من أبنائـه إذا استطاع التحرر لا من دمه ودينه الأجنبي، ولكن من ذهنيته التي سبقت أن تأثرت بـانعكاسـات الأرض والوسط اللذين نشـأ فيهما» كـما يذكـر علال الفـاسي، الـذي سيبلغ الأمـر عنـده درجـة عـاليـة من الإغـراق في الروحانية، مما لا يجعل الأمر يخلو من التقاء مع بعض أطروحات الميتافيزيقا الألمانيـة المعاصرة (روح العصر، روح الأرض، النموذج النفسي. . .)[٥٠].

شيء جديد يضيفه الخطاب الوطني إلى معنى الوطن، جـديد بمـا هبت به «ريـح الثورة الفـرنسية» عـلى حدّ تعبـير رئيف خوري، وجـديد بمـا يحمله من مضامـين الفقه الـدستوري المعـاصر. ليس الوطن هـو آصرة الوطنيـة فحسب، وليس الوطن هـو حصيلة الأبنـاء الـذين يتيهون دلالاً بانتمائهم إلى رقعة جغرافية كما كان يـردد ذلك أديب اسحق مثـلاً. قوام الـوطن هم المواطنون، أي النـاس الذين هم «سـواء أمام الـوطن في الحقوق والـواجبات»، ومجمـوع هؤلاء المواطنين هم الشعب. كان مصطفى كامل، على سبيل المثال، يقوم بـاستعادة كـاملة لفقرات «العقـد الاجتـماعي» ويرى مصر بـالعين التي كـان روسو ينـظر بها إلى فـرنسا. ولـولا خشية الابتعاد عمّا التزمنا به من التشبث بمعالجة مفهومي الوطن والأمة وحدهما لأمكننـا التدليـل على أن المعـاني والدلالات التي يحملهـا لفظ الشعب في هذا الاستعـمال العربي الـذي نجـده عنـد النموذج الوطني، هي دلالات ومعانٍ لا تمتّ إلى الأصول العـربية الأولى بكبـير صلة. لكلمة الشعب وقع جديد على الأذن العربية، صـوت جديـد لا تألفـه الذاكـرة الوجـدانية والثقـافية العربية. من ذلك هذه الأمثلة المتلاحقة التي يطرحها مصطفى كامل: «من المؤلف للجيش؟ أفراد الشعب. ومن المكـون للشرطة وحفظ النـظام؟ أفراد الشعب. ومن المـوحد لمحصـولات مصر وخيراتهـا؟ أفـراد الشعب. ومن يعيش العـظماء والكبراء والأمـراء؟ أفراد الشعب. فهم دون غـيرهم قوام الـوطن ومصدر خـيره ومجده وسعادته»[٥١] (التشديد في النص من طرفنـا). تصور جـديد وغـير مألـوف، بل وغـريب أيضاً، في تقرير الخطاب الـوطني «إن الشعب هو القـوة الوحيـدة الحقيقية، وهـو السلطان الذي يخضـع لإرادته أكبر العظماء وأعظم الأقوياء»[٥٢].

(٢) النموذج القومي العربي

إذا كان النموذج الوطني يمثّل خطاب الوطنية وكان، نتيجة لذلـك، يبرز مفهـوم الوطن ويظهره في كامل أبعاده الايجابية التي يضفيها عليه الفكر السياسي الحديث فيهبه بذلك الهيمنة

---

(٤٩) نصور، «مقدمـة لدراسـة الفكر السيـاسي العربي في مـائة عـام: ١٨٥٠ ـ ١٩٤٨،» في: الجامعـة الأميركية، هيئة الدراسات العربية، الفكر العربي في مائة سنة، ص ٩٥.

(٥٠) الفاسي، المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٥١) خوري، الفكر العربي الحديث: أثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٥٢) المصدر نفسه.

على مجال التداول فإن النموذج القومي، على العكس من ذلك، يقلص من شأن ذلك المفهوم آنا ويفقره آناً آخر، وفي كل الأحوال يحدّ من فعاليته ويجعل الميدان ملكاً لمفهوم الأمة بعد أن يضيف إلى الأمة نعت العربية.

وحيث كان مفهوم الوطن، في النموذج الوطني، يستعمل للتدليل على رقعة جغرافية مخصصة يعيش فوقها شعب أفراده «مواطنون» تربط بينهم روابط قانونية ووجدانية معاً، وينتمون جميعاً إلى دولة معلومة السيادة، أو دولة تكافح من أجل استرجاع السيادة المنتهكة، في حين كان الأمر على هذه الشاكلة أصبح هذا المفهوم، في النموذج القومي، يعبّر عن جامعة أو تجمّع. أصبح المفهوم يعبر، من الناحية الحقوقية، عن جامعة تضم مجموعة من الدول ذات السيادة، يحمل المنتسب إلى كل دولة منها جنسية معلومة فتمطّطت دلالته الأصلية وأصبح فضفاضاً رخوا يجنح نحو التجريد ويميل إلى عدم الدقة والتحديد. أصبح المفهوم يدلّ على رابطة أو مجموعة من الروابط الوجدانية. إنه جامعة كما يصفه السيد عبد الحميد الزهراوي: «هو الجامعة، سواء جمعتنا الدور المجاورة، أم الألسن المتفقة، أم الضمائر المتحدة، أم المصالح المتقاربة». ولذلك لم يكن المقصود به إقليماً بعينه بل مجموعة من الأقاليم المتصلة ببعضها البعض، فكان استعماله هو من قبيل المفرد الذي ينوب عن الجمع. إنه اذن «هذه الأوطان الجميلة المتوسطة في الأرض المتاخمة للاقيانوس ولبحر الهند والبحر المتوسط» كما يضيف الزهراوي إلى قوله السابق شارحاً وموضحاً[53].

والواقع أننا سواء اكتفينا بالوقوف عند المفكرين القوميين الأوائل عند مطلع القرن الحالي (أمثال الزهراوي أو عبد الغني العربي، أو نجيب عازوري) حيث لم يكن الفكر القومي «قد وصل بعد إلى التأصيل لايديولوجية القومية العربية»[54]، أو أننا تجاوزنا جيل الرواد هذا إلى المنظّرين الكبار المتأخرين للقومية العربية في الخمسينات والستينات، ممن نجحوا في الاستيلاء على السلطة (ميشيل عفلق، جمال عبد الناصر).. في كل هذه الأحوال نتبين أن مفهوم الوطن أو «الوطن العربي» يعبر، أساساً، عن مكان جغرافي ويعكس طوبى الوحدة، أكثر مما يمثل رابطة وطنية على نحو ما يفهمه النموذج الوطني. ولقد أبدع الفكر القومي في الحديث عن القيمة الاستراتيجية العالمية لهذه المنطقة من العالم، أبدع ابداعاً كبيراً أو أنتج، على الأقل، أدباً غزيراً في هذا المعنى. ولا أريد أن أعرض في هذا الصدد لأكثر من مثال واحد يقدمه لنا مفكر عربي حاول أن يرسي مبدأ القومية العربية على أسس ميتافيزيقية وصوفية معاً وهو زكي الأرسوزي أحد كبار ملهمي عقيدة البعث العربي. إن ما يعيشه العرب اليوم من مشاكل عويصة يرجع، في تقدير الأرسوزي، إلى عاملين كبيرين؛ أحدهما فرضه على العرب تاريخهم الطويل العريق الذي جعلهم حمَلة دين ورسالة إلى الانسانية جمعاء، فكان ذلك مدعاة إلى محِن ومصائب جمة تخبّطوا فيها بحكم ما تطلبته الرسالة التي يحملونها.

---

(٥٣) الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي، ص ١٧٦.

(٥٤) وليد قزيها [وآخرون]، القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٠)، ص ٨٧ ـ ٨٨.

وأما ثانيها فقد برز في الأزمنة الحديثة على نحو لم يكن عليه في السابق وهو الموقع الجغرافي للوطن العربي بين آسيا وأوروبا، كما يقول، وكون «الأولى تمد العالم بالمواد الأولية والثانية توزع منتوجها على جميع الأمم». وهو الأمر الذي يعني اشتداد التنافس بين الأمم التي تمتلك تصريف السلع والبضائع وتكون في حاجة إلى المواد الأولية اللازمة لتلك البضائع، ويكسب هذه الرقعة من العالم قيمة استراتيجية فائقة «ونحن نقف بحكم موقع بلادنا وجهاً لوجه مع شعوب أمريكا من جهة، ومع شعوب آسيا من جهة ثانية»[٥٥].

إن هذا النوع من الخطاب، وهذه الكيفية التي تساق بها الأسباب التي تدعو إلى وحدة العرب والعوامل التي تبرر قيامها، هو في الواقع النموذج القارّ للخطاب القومي العربي، وزكي الأرسوزي في مقدِّمة حملته وناقليه. هذه أمور لا نريد أن نخوض فيها لأنها لا ترتبط، بالضرورة، بموضوع حديثنا ولكن شيئاً واحداً منها يعنينا مع ذلك. خلف هذا الخطاب الوجداني الذي يجعل من الوطن العربي لا وحدة جغرافية فحسب وإنما، وبصورة ضمنية، وحدة سياسية تحلّق فوق كل فوارق السياسة الفعلية ومقتضياتها المتقلبة دائماً، خلف هذا الخطاب يكمن تصور ما للوطن «العربي» تصوّر لا يجد كل مبررات الوجود وشروطه التي يلقيها في الخطاب الوطني. في مقابل الغنى الهائل والايجابية الكبيرة التي نجدها لمفهوم الوطن في النموذج الوطني لا نعثر، هنا، إلّا على هزال وفقر، ولا نكاد نلمس لتلك الايجابية وجوداً يذكر. وفي مقابل الانفتاح الكامل والإقبال الشديد على درس الفكر السياسي الغربي الحديث في الخطاب الوطني نجد في الخطاب القومي، وعلى العكس من ذلك، نفوراً منه وابتعاداً عنه وجنوحاً شديداً نحو الانغلاق.

تلاحظ باحثة لبنانية في دراسة حديثة لها حول «التصور القومي في فكر جمال عبد الناصر «بأن ما يدل عليه مفهوم الوطن العربي عند عبد الناصر هو في الواقع «مكان» ومجال جغرافي يمتد من المحيط إلى الخليج». وتضيف الباحثة المذكورة بأن عبد الناصر رغم كونه يشبّه مفهوم الوطن العربي «في حقل دلالته بمفهوم «الأرض العربية»» فهو مع ذلك ليس أرضاً وليس له أرض خاصة به. وهو انطلاقاً من هذا الواقع ليس هدفاً لـ «السيادة» أو «التملك»[٥٦]. تنطلق هذه الملاحظة من تصوُّر محدَّد لمعنى الوطن، تصور يتطلب وجود الأرض أو التراب الوطني من جهة أولى، وإثبات كل الشروط اللازمة للتمتع بالحق في السيادة من جهة ثانية. وبالتالي فهي تنطلق من أرضية الفكر الحقوقي المعاصر وتتنفس في مناخ الفكر السياسي الحديث.

إن ما يكسب ملاحظة باحثتنا وَجاهَتها هو أن الحديث عن الوطن في حياتنا المعاصرة، وسواء تعلق الأمر بالمجتمعات الغربية التي نشأ فيها هذا المفهوم واكتسب دلالته التي له اليوم

---

(٥٥) زكي الأرسوزي، **الأمة العربية: ماهيتها، رسالتها، مشاكلها** (دمشق: دار اليقظة العربية، ١٩٥٨)، ص ٩١.

(٥٦) مارلين نصر، **التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر (١٩٥٢ - ١٩٧٠): دراسة في علم المفردات والدلالة**، سلسلة اطروحات الدكتوراه، ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١).

أو تعلق بالمجتمعات التي انتهى بها الأمر إلى اقتباس تلك الدلالة أو تبنيها ـ كما هو الشأن في الوطن العربي ـ في كل هذه الأحوال لا يجد المفهوم مبرراته وأسباب وجوده الكاملة إلّا في دائرة المنطلق المذكور. والحال أن الخطاب القومي الذي يحمل مضامين أخرى مختلفة (الوحدة، الاشتراكية. . .) لا يلتزم بتلك المعطيات بل هو على العموم يدينها أو يرفضها باسم أصالة ما (وهذا ما نراه بشكل واضح عند ميشيل عفلق مثلاً)(٥٧). لذلك فإن هذا الخطاب يضيق بمفهوم الوطن ذرعاً؛ فهو يستحيل عنده إلى لفظ أو «وحدة جامدة»، كما تقول مارلين نصر، هو على العموم إما يغدو هامشياً إلى حدّ ما (على نحو ما نجده عند عبد الناصر). أو أنه يختفي كلية (حيث لا يكاد يكون له وجود يذكر عند ميشيل عفلق مثلاً).

بين كتابات عبد الناصر الأولى (وهي التي يمثلها كتاب فلسفة الثورة أفضل تمثيل)، وكتاباته المتأخرة (وهي التي يكون «الميثاق» صورتها المثلى) يلمس القارىء تحوّلاً واضحاً نسبياً من الخطاب الوطني إلى الخطاب القومي. قد يكون، إذا شئنا؛ تحوّلاً من الوعي الوطني إلى الوعي القومي، تحولاً يصبح الثاني بموجبه وعاءً للوعي الأول واحتواءً له، ويكون الوعي الوطني، نتيجة الثورة الوطنية، مقدمة وخطوة ضروريتين لنشوء الوعي القومي. فيكون في هذا الانتقال تعبير أمين عن التصور الناصري للمسألة. لا يعنينا أمر هذا التحوّل في ذاته بقدر ما يعنينا التغير الذي يصيب استعمال مفهوم الوطن عند هذا التحول.

في كتاب فلسفة الثورة يتردّد لفظ الوطن كثيراً من المرات ولكنه يأتي دائماً للتعبير عن مصر. ما يعتبره عبد الناصر بداية يقظة الوعي عنده هو وجوده في فلسطين محارباً في صفوف الجيوش العربية «فقد كنا نحارب في فلسطين، ولكن أحلامنا كلها في مصر. كان رصاصنا يتجه إلى العدو الرابض أمامنا في خنادقه ولكن قلوبنا كانت تحوم حول وطننا البعيد الذي تركناه للذئاب ترعاه»(٥٨). العمل التحرري من أجل «أرض عربية» سيفجّر الوعي الوطني ويذكيه. سيؤكد الوعي الوطني بحسبانه وعياً بوجود أرض معلومة الحدود وبوجود كيان متميز عن غيره من الكيانات السياسية الأخرى ومستقلّ عنها. فأثناء الحصار الذي تعرّض له الضباط المصريون في فلسطين، في منطقة «الفالوجة»، كان هؤلاء الضباط يردّدون فيما بينهم «ان وطننا هو الآخر حاصرته المشاكل والأعداء». وعبد الناصر يصور الأمر في صورة مماثلة وجدانية بين حصار «الفالوجة» وبين مصر الوطن المحاصر: «هذا هو وطننا هناك، إنه «فالوجة» أخرى على نطاق كبير». وفي معرض تقويمه لثورة ٢٣ يوليو وللعمل الذي قام به الجيش يتساءل: «لقد آمنت بالجندية طول

---

(٥٧) انظر على سبيل المثال: ميشيل عفلق، في سبيل البعث (بيروت: دار الطليعة، [د.ت.]): «إن هذه القومية التي تأتينا من أوروبا مع الكتب والمجلات تهددنا بخطر مزدوج. فهي من جهة تنسينا شخصيتنا وتشوهها، ومن جهة أخرى تسلبنا واقعنا الحر وتعطينا بديلاً عنه ألفاظاً فارغة ورموزاً مجردة»، ص ٤٢. «من هذه المفاهيم الأوروبية التي غزت الفكر العربي الحديث فكرتان عن القومية والانسانية فيهما خطأ وخطر كبير»، ص ٥٨.

(٥٨) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة (بيروت: دار المسيرة، [د.ت.])، ص ١٣ ـ ١٤.

عمري، والجندية تجعل للجيش واجباً واحداً، هو أن يموت على حدود وطنه، فلماذا وجد جيشنا نفسه مضطراً للعمل في عاصمة الوطن، لا على حدوده؟»[59].

كل الشروط التي يجعلها الفكر السياسي الحديث ضرورية لاستقامة الحديث عن الوطن تجتمع، بالفعل، في المواقف التي تعبّر عنها الأقوال السالفة: الوطن له حدود معلومة، وبالتالي فإن له أرضاً وتراباً وطنياً. والوطن له عاصمة معلومة، وبالتالي سلطة وإدارة وصورة ما للوجود السياسي، وكذا جند وتمثيلات دبلوماسية وما شابه هذا من رموز السيادة. وإذا أردنا أن نرجع إلى تعابير عبد الناصر نفسها فإننا نجد أن مفهوم الوطن ينسحب على «الوطن الصغير» انسحاباً تامّاً في حين أنه يظل فضفاضاً وكما قلنا، في بداية هذا القسم، يغدو فقيراً ومقلّصاً تقليصاً شديداً عندما يتعلق الأمر بـ «الوطن الكبير». بل الواقع أنه سرعان ما ستتم الاستعاضة عنه في الحديث بلفظ آخر هو لفظ «الأمة العربية»[60].

سواء كان الأمر متعلقاً، في الخطاب القومي، بوعي دقيق بعدم استجابة مفهوم الوطن للتعبير عمّا يقصد إليه الفكر القومي، أو كان الأمر قد أتى بصورة عفوية فلم يكن ليعكس وعياً دقيقاً فإن الذي حدث هو ظهور هذا المصطلح (أو اللفظ الجديد على الأقل): «الأمة العربية». يستغرق الخطاب القومي العربي حلم واحد ثابت هو حلم الدولة العربية أو حلم «الوحدة العربية». قد يقوم بين نظريات الوحدة العربية اختلاف حول العلاقة بين الوحدة والحرية، أو الوحدة والاشتراكية، أو حول العلاقة بين العمل الوطني «القطري» والعمل «القومي»، وبالتالي قد يقوم بين هذه النظريات لاختلاف حول الطريق إلى «دولة الوحدة». ولكن ثابتاً واحداً يقوم خلف كل هذه التصورات المختلفة، ثابتاً مفهومياً هو بالضبط مفهوم «الأمة العربية». عن الحديث عن «الأمة العربية» وتعريفها، عن دورها في التاريخ البشري، عن أعدائها ومشاكلها، وعن خصوصيتها أخيراً، عن هذا كله تبرز نظرية في «الأمة» ويظهر وجه استعمال خاص ومتميز يرتبط بالحياة العربية المعاصرة.

الأمة، عموماً، إرادة وفكرة قبل أي شيء آخر حسب فيلسوف البعث العربي «فالأمة ليست مجموعاً عددياً بل فكرة تتجسد في هذا المجموع كله أو بعضه»، ومن ثم فليس لهذه الفكرة صلة بالزيادة أو النقص في عدد الأفراد. لأن «الأمم لا تنقرض بتناقص عدد أفرادها، بل بنقص الفكرة من بينهم. وليس المجموع العددي مقدساً في حد ذاته، باعتباره عدداً بل باعتباره مجسداً لفكرة الأمة أو قابلاً لأن يجسّدها في المستقبل». كل فرد من أفراد الأمة يحمل حظاً من هذه الفكرة في نفسه وكيانه «لأن الفكرة موجودة في حالة البذور في كل فرد من أفراد الأمة»[61]. وكل المنتسبين إلى الأمة نفسها تجمع

---

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٦٠) تلاحظ مارلين نصر أن دستور ١٩٥٦ ينص «على أن الشعب المصري جزء من الأمة العربية»، وتعقب بعد ذلك أنه «لم يشر الدستور الجديد إلى أن مصر هي أمة. ومن حينه لم تعد تذكر في خطب عبد الناصر إلا «الأمة العربية» ووصفت مصر بـ «الوطن»». انظر: نصر، التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠): دراسة في علم المفردات والدلالة، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٦١) عفلق، في سبيل البعث، ص ٧٤.

بينهم آصرة قوية. «إن كلمة «أمة» هي والأم تشيران، باشتقاقها من المصدر نفسه، إلى أن الأمة امتداد للأسرة، بل هي لرابطة الأخوة» حسب تعبير الفيلسوف البعثي الأول زكي الأرسوزي(٦٢).

الأمة في الخطاب القومي العربي كائن حي يتمتع بكل شروط الحياة ومقوماتها. «إنما الأمة تجربة رحمانية»، كما يقول الأرسوزي، بمعنى أنها امتداد لحياة الرحم. ولها حاجات ومتطلبات تتبدل وتتغير بحسب مراحل حياة الأمة وتطورها كما يذهب إلى ذلك ميشيل عفلق: «لكل أمة في مرحلة معينة من مراحل حياتها محرك أساسي يهز أعماقها ويفجر فيها ينابيع النشاط والحيوية والحماسة ويتفتح له قلبها، وهو بمثابة نقطة يتركز فيها انتباه الأمة، وتكون مفصحة عن أعمق حاجاتها في مرحلة ما»(٦٣). ولأنها حية فهي أيضاً بمثابة الشخص الحي ولذلك فإنّ الزعيم السياسي يتحدث عن «دقات قلبها»، «نبضها»، «جراحها»، «على مسمع منها» و«مشاعرها» كما تلاحظ ذلك مارلين نصر في توسلها، لدراسة التصور القومي ـ العربي الناصري، بعلم المفردات والدلالة(٦٤).

ولكن الأمة ليست مجرد كائن حي مشابه لكائنات حية أخرى من جنسه أو نوعه نفسه، وإنما لكل أمة خصوصية تميزها عن غيرها من الأمم الأخرى، وليست ماهية أمة ما سوى تلك الخصوصية. والفكر القومي العربي يمضي في استقصاء مظاهر تلك الخصوصية واماراتها، يذهب في ذلك مذهباً بعيداً على نحو ما نجده، على وجه أخص، عند زكي الأرسوزي. على أن العقيدة البعثية تقوم كلها على محاولة التنظير لتلك الخصوصية وقد لا يجانبنا الصواب كلية إذا ما نحن قلنا بأن البحث في خصوصية الأمة العربية يصح اعتماده كعنوان فرعي لكتاب في سبيل البعث، البيان العقائدي لحزب البعث العربي(٦٥). ولا نرى أن المجال يتسع هنا للحديث عن الصلة بين العقيدة البعثية وبين الدين عموماً، وبينها وبين الدين تخصيصاً، وقد اكتفي بإحالة القارىء على ما كتبه ميشيل عفلق تحت عنوان «ذكرى الرسول العربي»(٦٦). كذلك لا نرى المجال مناسباً للرجوع إلى مسألة الرسالة التي تحملها كل أمة إلى البشرية و«الرسالة الخالدة» التي تحملها «الأمة العربية إلى الانسانية»، ولا إلى معنى خطورة وأهمية «يقظة الروح العربية في مرحلة فاصلة من مراحل التاريخ الانساني»(٦٧).

وكما أن للأمة العربية حياة، وحاجات، ورسالة خالدة تسعى إلى ابلاغها إلى الانسانية فإن لها، بجانب ذلك وبسبب ذلك، أعداء يتربصون بها الدوائر، أعداء يجمع بينهم تحالف وحشي رهيب «التحالف المعادي لآمال الأمة العربية، التحالف الثلاثي: للاستعمار، والرجعية على يمينه

(٦٢) الأرسوزي، الأمة العربية: ماهيتها، رسالتها، مشاكلها، ص ٧.

(٦٣) عفلق، المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

(٦٤) انظر: نصر، التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠): دراسة في علم المفردات والدلالة، ص ١٣٩.

(٦٥) انظر: Carré Olivier, «Utopies socialisantes en terre arabe d'orient,» *Revue tiers monde,* vol. 19, no. 75 (juillet-septembre 1978).

(٦٦) عفلق، في سبيل البعث، ص ٥٣ ـ ٥٨.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

واسرائيل على يساره» ـ يقول لنا عبد الناصر[٦٨]. أعداء «آمال الأمة العربية» هم أعداء حلمها الأول والأساس: تحقيق الوحدة العربية، لذلك يتجه عمل هؤلاء الأعداء إلى ضرب الوحدة العربية وإلى تقوية أجنحة التجزئة والتشرذم، وما أكثر ما ألحّ ميشيل عفلق على ابراز أعداء الوحدة العربية وتعدادهم بأسمائهم[٦٩].

كل السمات السابقة التي تكوّن ماهية الأمة العربية وتعبّر عن خصوصيتها تلتقي، متفاعلة، حول نظرية «القومية العربية». لكل أمم الأرض قوميات تتعلق بها وللأمم الغربية منها خاصة ولكن شروط الوجود الاجتماعي والسياسي والاقتصادي هي بحيث ان «القومية ليست هي المحرك الأساسي للاقتصاد لأن المشكلة الاجتماعية تحتل المكانة الأولى في حياتها». دولها مستقلة موحدة ولذلك فإنّ مدار اختلافهم يكون حول «تعريف المواطن وحقوق المواطنين» ونزاعها لا يكون حول «تاريخ الأمة وماضيها ومستقبلها، وإنما على توزيع الثروة». أما بالنسبة لنا فعلى «الرغم من أن المسألة الاجتماعية والاقتصادية لها خطورة كبيرة في حياتنا فهي المشكلة الأولى، غير أنها تابعة لمشكلة أهم وأعمق هي المشكلة القومية»[٧٠]. هنالك إذن خصوصية للقومية العربية من حيث وجودها الحالي، وخصوصية لها من حيث تاريخها، وخصوصية لها أخيراً من حيث ما تنشده من أهداف الحرية، والوحدة، والاشتراكية.

عن كل هذه الخصوصيات، التي تشكل قوام الخطاب القومي، ينبثق هذا المفهوم المضطرب الغامض (ما دام يجنح بدوره نحو الخصوصية والأصالة المتفردة) مفهوم «الأمة العربية». وحيث كان المفهوم الأكثر فعالية وبروزاً عند النموذج الوطني هو مفهوم الوطن، كان مفهوم «الأمة العربية» «المفهوم الأهم والأغنى في مجموعة مفردات عبد الناصر القومية العربية فهو يشمل وحده ٢٤ بالمائة من مجموع صلات المفاهيم الأكثر انتظاماً في هذه المفردات» كما تسجّل ذلك مارلين نصر، وكان المفهوم المهيمن في كل الخطاب البعثي.

(٣) النموذج السلفي

لا يمكن لعين قارىء الفكر العربي المعاصر أن تخطىء ملاحظة ظاهرة جلية، في التيار الموسوم بالسلفية في هذا الفكر، ظاهرة يحقّ أن ننعتها بظاهرة الحساسية المفرطة تجاه السياسة، بمعنى اعتبار السياسة مرجعاً في فهم وتفسير ثنائية التقدم والتأخر والتي هي إحدى القضايا المحورية في الفكر العربي المعاصر. فحيث تذهب تيارات الفكر العربي الأخرى مذاهب متعددة ومختلفة في تفسير أسباب تقدم الغرب الأوروبي في مقابل تأخر الشرق العربي، يلاحظ أن التيار السلفي يكاد ينفرد وحده بجعل مدار التقدم والتأخر يدور حول السبب السياسي. كل كتابات المفكرين السلفيين تلحّ في القول بأن الغرب متقدم بسبب

---

(٦٨) انظر: نصر، التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠): دراسة في علم المفردات والدلالة، ص ١٦٨.

(٦٩) ميشيل عفلق، البعث والوحدة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د.ت.]).

(٧٠) عفلق، في سبيل البعث، ص ٢٠٣.

سيادة الحرية والقانون، وبسبب نظام الحكم ونمط السلطة الذي يجعل أفراد المجتمع متساوين في الحقوق والواجبات، سواسية أمام القانون الأسمى الذي يحتكمون إليه. وكلها تُرجع تأخر العرب إلى كون الكلمة الفصل ترجع إلى السلطة الغاشمة الوحيدة والمطلقة، وتعود إلى كون الاستبداد يبسط جناحي ظلمه الكالح على جميع أبناء البلد الواحد والدولة الواحدة. وعندما تكون الأمور على هذا النحو فإنّ ما وصفناه بالحساسية تجاه المسألة السياسية يصبح أمراً مقبولاً مبرراً، من جهة أولى، وينتج عنه، من جهة ثانية، حضور متميز لمفاهيم الفكر السياسي الحديث ومن ضمنها، بطبيعة الحال، مفهوما الأمة والوطن اللذان يعنياننا على وجه الخصوص. وبحسب المنظور الذي نأخذ به في هذه الدراسة فنحن أمام نموذج ثالث مخالف (لأسباب سنحاول شرحها مباشرة) لكل من النموذجين الوطني والقومي.

ومنذ الوهلة الأولى نستطيع أن نقرر بأن هذه الحساسية تجد مبرراتها الكافية في التقليد الذي نشأ عليه الوعي الديني الإسلامي، وبالضبط على النحو الذي يبلوره الفقهاء. نحن نعرف أن المسلمين درجوا على القول والاعتقاد بأن قضايا الدين وأمور الدنيا لا تنفصل عن بعضها البعض: لا يفهم المسلم كيف يكون صلاح الدين ممكناً بغير صلاح الدنيا واستقامة شؤون الحكم والسلطة. إن ربط الحضارة والعمران بالعدالة والأمن مسألة لا ينفرد بها ابن خلدون وحده في تاريخه الفكر الإسلامي، إذ ما أكثر ما يستطيع المرء أن يطالع في كتب مفكري الإسلام، السابقين على المؤرخ العربي الأشهر، من يربط بين عظمة الملوك والممالك من جهة وشيوع العدل والاحتكام إلى الشورى من جهة أخرى. فعندما نجد أن المفكر السلفي اليوم يقرر بأن علوّ كعب الغرب الأوروبي اليوم في ميادين الحضارة والعلم لم يكن ممكناً إلّا بسبب العدل المنتشر، فهو في الواقع يستعيد ما كان الفقيه المشرِّع يعلنه من قبل. هذا الربط بين العدل والتفوق أو التقدم من جانب أول، وبين الظلم والتأخر من جانب ثان هو اذن استخلاص طبيعي من ممارسات عملية ونظرية طويلة. كان العالم الأزهري عبد الرحمن الجبرتي الذي شهد عياناً الحملة التي قام بها نابليون على مصر، ولم يكن ما أثار عجبه ودهشته هو التفوق المادي للغرب الأوروبي وتقدّمه في مختلف مجالات العلوم والفنون فحسب، وإنما هو يتعجب، أكثر من ذلك، من تفوق ذلك الغرب في ميدان العدالة وتطبيق القانون أيضاً(٧١). كذلك نجد أن في مقدمة ما استرعى انتباه الطهطاوي، على نحو ما يسجّله في رحلته الباريسية، هو شيوع العدل والابتعاد عن الاستبداد في الرأي. والطهطاوي لا يخفي اعجابه بالشعب الفرنسي الذي حرص على احترام الميثاق الذي وقّعه مع مليكه وعدم تردده عن الثورة عندما خرق الملك ذلك الاتفاق(٧٢).

---

(٧١) تأمل الكيفية التي يعرض بها لمحاكمة قاتل الجنرال كليبر، أحد قادة الحملة الفرنسية على مصر. ما كان عنده مدعاة العجب، وعلاقة على شيوع العدل، هو أن الجندي البسيط لا يقتل بمجرد إلقاء القبض عليه، بل هو يمثل أمام محكمة علنية. انظر الرواية كاملة في: عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث: الخلفية التاريخية، ص ٩٥.

(٧٢) انظر: الطهطاوي، الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي، ص ٢٠١ - ٢٢٣.

لن يكتفي الفكر السلفي، وخصوصاً في مراحل تكونه الأولى، بالربط بين التقدم الحضاري وتوفّر العدل وشيوعه بل سيعترف المفكر الغربي بدرس قد استفاد منه فائدة ثمينة وجليلة كما يقول أحد تلامذة محمد عبده النابهين وأحد دعاة السلفية الشهيرين وهو السيد رشيد رضا «فأعظم فائدة استفادها أهل الشرق من الأوروبيين هي نظام الحكم، أي معرفة ما يجب أن تكون عليه الحكومة، واصطباغ نفوسهم بها حتى اندفعوا إلى استبدال الحكم المقيد بالشورى والشريعة بالحكم المطلق إلى إرادة الأفراد»(٧٣). سيرفض السلفي بقوة الرأي القائل بأن ما يعيش عليه الأوروبيون اليوم من عدالة سياسية كان للمسلمين فيه فضل السبق في العصر الذهبي الأول. «لا تقل أيها المسلم إن هذا الحكم [على نحو ما يطمح اليه اليوم] أصل من أصول الدين ونحن قد استفدناه من الكتاب المبين ومن سيرة الخلفاء الراشدين لا من معاشرة الأوروبيين والوقوف على حال الغربيين، فإنه لولا اعتبار بحال هؤلاء الناس لما فكرت أنت وأمثالك ان هذا من الاسلام»(٧٤) (التشديد منا). الاعتبار بحال الأوروبيين اليوم هو ما يذكرنا بأن ما هم عليه اليوم هو ما يقره الإسلام من نظام سياسي وبالتالي فلا سبيل إلى الخروج من ديجور عصور الانحطاط إلاّ بالتماس الضوء من نور هذا القنديل الذي يتوهج في بلاد أوروبا. ولعل المثير هنا حقاً هو أن نلاحظ كيف يكون الموقف السلفي من النموذج الأوروبي أكثر انفتاحاً وايجابية مما وجدناه عند النموذج القومي. فحيث نجد الثاني يرفض «الغرب» ويرفض استيراد مفاهيم نشأت في أرض ليس لها أن تعكس الأصالة الحقيقية التي تنشدها «الأمة العربية»، وبالتالي ينزع إلى خصوصية انغلاقية، نجد عند الأول انفتاحاً وإقبالاً ودعوة إلى «الاقتباس». وهذه ملاحظة أولى يتعينّ تسجيلها في شأن الصلة بين السلفية والفكر السياسي الحديث.

وإذا ما تناولنا كتابة المؤسس الروحي والفعلي لجماعة «الإخوان المسلمين» فإننا نجده يقف من التصور السياسي الأوروبي ومن النظام الديمقراطي موقف القبول والموافقة بصفة إجمالية. يقول حسن البنّا في رسالته إلى المؤتمر الخامس لجماعة الاخوان المسلمين: «الواقع أيها الاخوان، أن الباحث حين ينظر إلى مبادىء الحكم الدستوري التي تتلخص في المحافظة على الحرية الشخصية بكل أنواعها، وعلى الشورى واستمداد السلطة من الأمة، وعلى مسؤولية الحكام أمام الشعب ومحاسبتهم على ما يعملون من أعمال، وبيان حدود كل سلطة من السلطات، هذه الأصول كلها يتجلى للباحث أنها تنطبق كل الانطباق على تعاليم الإسلام ونظمه وقواعده في شكل الحكم. ولهذا يعتقد الإخوان المسلمون أن نظام الحكم الدستوري هو أقرب نظم الحكم القائمة في العالم كله إلى الإسلام، وهم لا يعدلون به نظاماً آخر»(٧٥). إذا كان المفكر السلفي يسلم «بالمبادىء الأساسية للحكم الدستوري باعتبارها متفقة بل مستمدة من نظام الإسلام» كما يقول البنّا مرة أخرى، فإن انتقاده لا ينال إلاّ التفصيلات والجزئيات. ما يعيبه على الدستور المصري هو أولاً إبهام بعض فقراته الذي «يدع مجالاً واسعاً للتأويل والتفسير الذي تمليه الغايات والأهواء»، وبالتالي يمكن أن يبلغ مستوى معارضة الكتاب والسنة ذاتها،

---

(٧٣) انظر: علي أومليل، الاصلاحية العربية والدولة الوطنية (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥).

(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) حسن البنّا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا (بيروت: المؤسسة الإسلامية للطباعة والنشر، [د.ت.])، ص ١٧٢.

وثانياً «طريقة التنفيذ التي يطبّق بها الدستور»، حيث التنافس الحزبي على مقاليد السلطة ومقاعد البرلمان يجرّ على الأمة ويلات وشروراً عظيمة في تقدير زعيم دعوة «الإخوان المسلمين».

في وقوف حسن البنّا عند المفاهيم التي أفرزها الفكر السياسي الحديث مثل مفاهيم الدستور، والقانون، واعتبار الأمة مصدراً للسيادة، نلمس عنده حديثاً عن مفهوم للوطن لا يقصيه كليّة من دائرة الفكر الحديث حيث يكون الوطن، أصلاً، ارتباطاً بأرض محددة وانتماء إلى شعب معلوم، وشعوراً قوياً بالانتماء إلى الأرض والشعب يعبّر عنه بالوطنية أو حب الوطن. «فكل مسلم مفروض عليه أن يسد الثغرة التي هو عليها وأن يخدم الوطن الذي نشأ فيه، ومن هنا كان المسلم أعمق الناس وطنية وأعظمهم نفعاً لمواطنيه، لأن ذلك مفروض عليه من رب العالمين، وكان الاخوان المسلمون بالتالي أشدّ الناس حرصاً على خير وطنهم، وتفانياً في خدمة قومهم، وهم يتمنون لهذه البلاد العزيزة المجيدة كل عزة ومجد وكل تقدم ورقي»[٧٦].

صحيح أن ما يميز الفكر السلفي هو دعوته إلى الوحدة الإسلامية، أو كما يقول حسن البنا نفسه ان الإسلام «لا يعترف بالحدود الجغرافية ولا يعتبر الفوارق الجنسية الدموية، ويعتبر المسلمين جميعاً أمة واحدة، ويعتبر الوطن الإسلامي وطناً واحداً مهما تباعدت أقطاره وتناءت حدوده»[٧٧] (وهذه أمور تُربك التعريفات المعاصرة لمفهوم الوطن). ولكن ما يجدر الانتباه الدقيق إليه هو أن المفكر السلفي يظل مع ذلك يتنفس في مناخ الفكر السياسي الحديث. هذا ما انتبه إليه أحد الباحثين العرب في دراسة جيدة له عن «الحركة الإسلامية والدولة الوطنية» حيث يلاحظ، بدوره، أن حسن البنّا قد قبل مفاهيم «الوطن» و«الأمة»، و«الدستور»، محاولاً ترجمتها إسلامياً. فلا تنافر عنده بين الارتباط بوطن معين كمصر وبين الانتماء لـ «دار الإسلام»[٧٨].

اعتراض آخر قد يظهر أن الأمور لا تسير تماماً على نحو ما نلحّ عليه من تداخل بين الفكر السلفي والفكر السياسي الحديث. هذا الاعتراض هو ما تثيره كتابات بعض الدعاة الإسلاميين من مشاكل في هذا الشأن حيث تتخذ مفاهيم الأمة والوطن والجنسية دلالات مخالفة لما نعرفه عند مؤسس جماعة الاخوان المسلمين وحيث يطفو على السطح مفهوم جديد يبدو أنه يقلب الأوراق ويبدل المفاهيم المتداولة ونقصد به مفهوم الحاكمية.

وفي محاولة منا لإدراك ما يعنيه مفهوم الحاكمية هذا نقترح الوقوف، بعض الشيء، عند ما كتبه أحد كبار هؤلاء الدعاة الإسلاميين وهو المصري سيد قطب. في نظر سيد قطب فإن «العالم يعيش اليوم كله في «جاهلية» من ناحية الأصل الذي تنبثق عنه مقوّمات الحياة وأنظمتها»[٧٩]. وما

(٧٦) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٧٨) أومليل، **الاصلاحية العربية والدولة الوطنية**، ص ١٨٦.

(٧٩) سيد قطب، **معالم في الطريق** (بيروت: دار الشروق؛ الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٨٣)، ص ١٠.

هو مشهود به للعالم الغربي من إبداع مادي هائل ومن تيسير لسبل الحياة لا يغيّر من أمر هـذه الجاهلية في شيء، لأنه يعيش أزمة روحيـة عميقة حيث «لم يعـد لديـه ما يقنـع ضميره بـاستحقاقـه للوجود، بعدما انتهت «الديمقـراطية» فيـه إلى ما يشبه الافلاس»(٨٠). ثم إن المفكـر الإسلامي يستعيـد الأطـروحات السلفيـة المعروفـة والمستعادة بـاستمرار منـذ زمان محمـد عبـده: ليس مـا عليـه المسلمون اليوم من الإسلام في شيء، ولكن نبرة احتجاجه أكثر ارتفاعـاً وحكمه أشـد قسوة: «نحن اليـوم في جاهليـة كالجـاهلية التي عـاصرها الإسـلام أو أظلم. كل مـا حولنـا جاهليـة تصوّرات النـاس وعقائدهم، عاداتهم وتقاليدهم، موارد ثقافتهم حتى الكثير مما نحسبه ثقافة إسلامية، ومراجع إسلامية، وفلسفة إسـلامية، وتفكيـراً إسلاميـاً.. هو كـذلك من صنـع هذه الجـاهلية»(٨١). وكـل مظاهـر هـذه «الجـاهلية» وتجلياتها تقوم، حسب سيد قطب، على أساس واحد هو «الاعتداء على سلطان الأرض وعلى أخص خصـائص الألوهية.. وهـي الحاكمية»(٨٢).

مصـدر «الجاهليـة» التي تعيش فيها المجتعـات البشرية اليـوم، بما في ذلـك المجتمعات الإسلامية بطبيعة الحـال، هو هـذا الخلط في الأذهان الـذي يعمل عـلى إلحاق خـاصيّة إلهيـة بالإنسان، أي عندما تجعـل للبشر الحق في الحاكميـة «فتجعل بعضهم لبعض أربـاباً، لا في الصـورة البدائية الساذجة التي عـرفتها الجـاهلية الأولى، ولكن في صـورة ادّعاء حق وضـع التصورات والقيم والشرائـع والقوانين والأنظمة والأوضاع في معزل عن منهج الله للحياة، وفيما لم يأذن به الله»(٨٣).

مهما يكن من أمر «الجاهلية» كما يشرحها سيد قطب، ومهـما يكن من أمر «الحـاكمية»، هذا الاشتقاق الغريب وغير المألوف لدى الأذن العربيـة، فإننـا نستطيـع أن نتبيّن منـه انتقاداً للمبدأ الذي يقضي باعتبار الأمـة مصدراً للسيـادة كما يقضي بـذلك الفكـر السياسي الحـديث والفقـه الـدستوري المعـاصر، بل ربمـا وجب الحديث عن تقابـل، بـالمعنى الـريـاضي، بـين المفهـومين: «السيـادة» من جهة أولى و«الحـاكمية» من جهـة ثانيـة. وطبيعي أن ضرب البنية الذهنية في إحدى مكوناتها الأساسية يؤدي، حتماً، إلى إحداث تغيير في باقي مكـوناتهـا. هذا ما تمكن ملاحظته بالضبط بالنسبة لكل من مفهومي الوطن والأمة.

ليس هنـاك ارتباط بـين الـوطن والأرض أصـلاً، والأمـر كـذلـك منـذ فجـر الـدعـوة الإسلامية: «منذ ذلك اليوم لم يعد وطن المسلم هو الأرض، وإنما عـاد وطنه هـو «دار الإسلام»، الـدار التي تسيطر عليها عقيدته وتحكم فيهـا شريعة الله وحـدها»(٨٤). ومسـألة القـول بمجاوزة الحـدود الجغرافيـة والاقرار بوجود رابطة فعليـة تربط بـين المسلمين رغم تنـائي الديـار وتباعـد البلاد والأمصـار مسألة معروفة في الفكر السلفي عموماً. بيد أن هناك شيئاً يثيرنا ونحن نتـابع التعـريفات التي يقـدمها الـداعية الاسـلامي «المتطرف»: رغم رفضـه لكل مقـومات الفكـر السياسي والفقـه

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٥.
(٨١) المصدر نفسه، ص ٢١.
(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٠.
(٨٣) المصدر نفسه، ص ١٠.
(٨٤) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

الدستوري المعاصر فإنّه يظل مع ذلك يفكر في دائرتها حتى وإن اجتهد في إفراغ المفاهيم من دلالاتها أو سعى إلى اعطائها محتوى مخالفاً. الوطن هو، في نهاية الأمر، ما يمكن اعتماده مرادفاً للمفهوم الاسلامي الكلاسيكي مفهوم «دار الإسلام»، ولكن حدّه يظل مرتبطاً بعاملين يحرص القانون المعاصر على التأكيد عليهما وهما: الأرض أو التراب الوطني من جانب، والجنسية، التي تبلور الانتماء إلى الأرض من الوجهة القانونية، من جانب آخر.

يكتب سيد قطب حيناً «وطن المسلم الذي يحنّ إليه ويدفع عنه ليس قطعة أرض، وجنسية المسلم التي يعرف بها ليست جنسية حكم». ويكتب حيناً آخر «الوطن: دار تحكمها عقيدة ومنهاج حياة وشريعة من الله . . هذا هو معنى الوطن اللائق «الانسان». والجنسية: عقيدة ومنهاج حياة، وهذه هي الآصرة اللائقة بالآدميين»[٨٥].

قد يبدو في حكمنا هذا بعض الإجحاف أو المبالغة على الأقل، فحيث يبدو جلياً ابتعاد الدعاة الإسلاميين الجدد عما كان ينادي به روّاد السلفية، بما في ذلك مؤسس جماعة الاخوان المسلمين، نجهد أنفسنا في البحث عن خيطٍ واهٍ يربط بين مفكّري السلفية، مع وجود الاختلافات بينهم. وحيث يكشف مصطلح «الحاكمية» عن إرادة كبيرة في القطع مع الإصلاحيين الإسلاميين الأوائل نصر، من جانبنا، على جرّهم، مجتمعين، إلى دائرة الفكر السياسي الحديث لنجعل منهم فريقاً واحداً يتحرك بموجب المبادىء والموجّهات نفسها رغم ما بينهم من اختلافات واضحة.

صحيح أن للفكر السلفي تاريخاً، وأن هذا التاريخ هو بالأحرى «تاريخ نكوص وتراجع» منذ دعوة جمال الأفغاني إلى الآن، وأن هنالك بالتالي متغيرات. ولكن ما لا ينبغي أن يغرب عن فكرنا أن هنالك بالمقابل ثوابت مجموعها هو ما ينسج لنا بالضبط (بالنسبة للزاوية التي تعنينا) نموذجاً واضحاً متميزاً هو «النموذج السلفي»: نموذج ثالث يكشف عن قلق واضطراب يصيبان تداول مفهومي الأمّة والوطن وكذا المفاهيم الأخرى التي أفرزها الفكر السياسي الحديث.

خاتمة

ما الذي يدلّ عليه تعدّد دلالة المعنى التي يفيدها مفهوما الأمة والوطن في تداولهما العربي المعاصر؟ لماذا كان المعنى واحداً بسيطاً في الفكر والحياة الغربيين؟ كيف يمكن أن نفسر هذا التردد بين قبول المعنى الواضح الذي يجعله لفظ الأمة أو مصطلح الوطن في الفكر السياسي الحديث وبين محاولات الرجوع المستمرة إلى معانٍ ترجع إلى زمان سابق على الفكر السياسي الحديث: باسم أصالة وخصوصية مميزتين آناً، وباسم مثل أعلى يفترض تحققه في الماضي الصحيح آناً آخر؟

حاولت هذه الدراسة أن تبين أن هذه الأسئلة ليست واردة إلاّ بالنسبة للنتاج الفكري

(٨٥) المصدر نفسه، ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

العـربي ابتداء من نهايـة العقد الأول من القـرن العشرين فحسب. الفكر العـربي في المـرحلة المصطلح على نعتها بالنهضـة أو اليقظة، أي خـلال القرن المـاضي، كان يمثـل عهد الانفتـاح والإقبال الكاملين عـلى القامـوس السياسي الغـربي كما تمت صيـاغته بـدءاً من القرن السـابع عشر. بغير كبير عناء أو جنوح إلى الاغراق في التأويل يستطيع الدارس أن يدرك العلاقـة بين غياب الغرب المستعمر، في أذهان مفكري «عصر النهضة»، وبين هذه الحماسة في الإقبال على المفاهيم السياسية الحديثة والذي كان في الواقع محاولة ترجمة للألفـاظ وتعريبهـا: على نحـو ما وجدناه عند أديب اسحق، وعلى نحو ما تـظهره محـاولات الطهـطاوي على وجـه الخصوص. ذلك ما لم يكن ممكناً بالنسبة للمفكرين الذين حاولنا الاقتراب منهم بتوسلنا بـالنماذج الـذهنية الثلاثة: النموذج الوطني، النموذج القومي، النموذج السلفي.

إذا كان صحيحاً أن الفكر العربي المعاصر، عموماً، يدور حـول ثنائيـة التقدم والتـأخر [لماذا كانوا هم (= الغرب، أوروبا) متقدمين وكنا نحن (= الشرق، العرب) متأخـرين؟] فإن ردود الفعل التي خلفها الاتصال مع الغرب المستعمر كـانت متنوعـة ومختلفة بـاختلاف أنمـاط الصدمة: استعمار، تجزئة، محاولات تشويه التاريخ ومسخ الشخصية الـوطنية، قيـام اسرائيل فيما بعد. هذا الوضع قادر، إلى حـد بعيد، عـلى تقديم التفسـيرات المقنعة لحـالات التناقض الوجداني التي يكشف عنها هذا التأرجح بـين التنفس في مناخ الفكـر السياسي الحـديث وبين الهرب منه في محاولات من «النكوص» و«الانغلاق على الذات».

على أننا لا نتمكن من الاحاطة بالمشكل في جوانبه الكاملة ما لم نوجِّه الانتباه إلى مسألة حيوية تتعلق بالدخول في عالم الحداثة. لم يكن تكوُّن المجتمع المدني في الغرب الأوروبي ممكناً إلاّ نتيجة حصول جملة من الثورات الوطنية والاجتماعية والمعرفية، ثورات كانت تعمل مجتمعة ومتضافرة على إحداث نقلة كيفيـة في تعامـل العقل مـع أمور الفكـر وشؤون الحياة السيـاسية والمجتمع. وما يَرى اليوم، عن صدق، أكثر من مفكر عربي واحد هو أن هـذه النقلة الكيفية التي تمسّ البنـى الذهنية لم يتم تحققها بعد لأسباب عديدة يختلفون في تقديمها وإعطاء الأولية منها لهذا السبب أو ذاك ولكنهم يجمعون على غيابها.

تعدّد الدلالة التي تحملها المفاهيم السياسية في الاستعمال العربي المعاصر تكشف لنا عن صورية وهشـاشة الحـداثة التي تمسّ جـوانب الحياة السيـاسية والاجتـماعية: المجتمـع المدني، المواطن، الديمقراطية.

الفصل السابع

الإدراك المتغيّر لسلطة الدولة في ثلاث دول عربية: مصر والمغرب وعمان

ديل ايكلمان (*)

أولاً: التغيرات التي عرفتها السلطة في الماضي والحاضر

عرفت معظم دول الشرق الأوسط منذ أوائل القرن التاسع عشر الى اليوم ثلاثة تغيرات كبرى في مجال مدى سلطة الدولة ونفوذها. لقد استعملت في المرحلة الأولى من هذه التغيرات، التي ظهرت في أوقات مختلفة في كل دولة في المنطقة، بعض المصطلحات القديمة كمصطلحي «السياسة» و«السلطة» اللذين استعملا في سياقات حديثة خلال هذه المرحلة المبكرة. ولهذا لم يكن الاهتمام موجهاً لمعرفة مدى التجديد الذي أدخل على مفهوم سلطة الدولة وتطبيقها. فإذا أخذنا كمثل ماذا كانت كلمة «سياسة» تعني عند النخبة السياسية المصرية، فإننا نجد أن مفهوم الكلمة قد تحول من المعنى القديم، الذي لم يكن يتعدى ممارسة الحكم، الى مفهوم حديث يشمل حقلاً معرفياً مستقلاً وممارسات تتعلق بتنظيم وتسيير ومراقبة أمور الناس. فالسياسة بهذا المعنى كانت تعني، مثلاً، بالنسبة لأحد المثقفين المصريين كرفاعة الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣)، الانضباط والنظام والمراقبة ورفاهة الأفراد والدولة(١).

إن هذا المفهوم الحديث للسياسة، الذي أصبح يعني السيطرة والمراقبة، استلهم في جانب كبير منه من تزايد هيمنة الدولة الغربية ورغبة دول المنطقة في تقليدها والوصول الى

(*) استاذ الأنثروبولوجيا في جامعة نيويورك.

أود في البداية أن أتقدم بالشكر لكل من كريستين ايكلمان وتيموثي ميتشل ووليام زارتمان على ما أبدوه من تعليقات وملاحظات حول الصيغة الأولى لهذه الورقة. وأشير هنا الى ان الأفكار الواردة في النص تعبّر عن رأي الكاتب الذي يتحمل وحده مسؤوليتها.

(١) T Mitchell, «As if the World were Divided in Two: The Birth of Politics in Turn-of-the Century Cairo,» (Ph. D. Thesis, Department of Politics and the Program in Near Eastern Studies, Princeton University, 1984), pp.116-118, and N.E. Gallagher, *Medicine and Power in Tunisia, 1780-1900* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1983).

مستوى النجاح السياسي الذي وصلت اليه، الى جانب اشتراكها مع رغبة أخرى في إحياء الهوية الوطنية تحت راية الاسلام(٢). لقد كان رعايا الدولة في هذه المرحلة المبكرة يعتبرون أساساً في مجموعهم الكلي. لذا فإن رعايا الدولة، وعلى الرغم من المقاومة التي كانت تصدر منهم أحياناً(٣) كانوا مجرد أفراد عليهم أن يخضعوا للتنظيم وجباية الضرائب والتجنيد والتفتيش. فالسياسة إذن، وحسب مفهوم رفاعة الطهطاوي كانت المحور الذي يدور حوله تنظيم أمور هذه الدنيا(٤). وهذا يعكس على الأقل وجهة نظر النخبة.

في العقد السادس من القرن الماضي دافع أفراد النخبة الحاكمة عن نظرية «التقدم»، التي كانوا يشكلون الطليعة فيها. وهكذا نجد مثلاً وزير خارجية مصر ـ آنذاك ـ يقول في عام ١٨٦٦ عن «مجلس شورى النواب»، الذي تم اختيار أعضائه من بين أسر الأعيان، بأنه مدرسة أو «وسيلة حضارية» متقدمة عن باقي أفراد الشعب، أي على النمط نفسه الذي تعتبر فيه الحكومة أكثر تقدماً من مجلس الشورى(٥). وإننا والى اليوم لا نزال نلحظ مثل هذه الرؤية الهزيلة(٦) تتردد عند التكنوقراطيين والأطر السياسية المتأثرة بالأفكار الغربية في السياسة والتنظيم والتقدم التي في رأيهم لا يفهمها أغلب الناس فهماً شاملاً ودقيقاً. تقوم هذه الأطر عادة بوضع القوانين والتشريعات وفي اعتقادها أن المستوى الثقافي لرجال الدولة وتعهدهم خدمة مصالح الناس ورفاهيتهم يوجدان في مستوى أرقى من مستوى باقي أفراد الشعب. أو يعتقدون بأن مجرد إصدار القوانين والمراسيم كاف وحده لإحداث تغيير جذري في التنظيم الاجتماعي والسياسي(٧). تدعي الدول الموجودة اليوم في الشرق الأوسط أنها تمثل «الشعب»

---

(٢) R. Tahtawi, «Fatherland and Patriotism,» in: John Donohue and John L. Esposito, eds., *Islam in Transition: Muslim Perspectives* (New York: Oxford University Press, 1982), pp. 11-15.

هناك تحول مماثل في استعمال مفهوم «النظام» عند كثير من المفكرين المصريين؛ كما يوجد تحول مماثل في المغرب، حيث نجد محمد الحجوي أحد العلماء المغاربة في مطلع هذا القرن والذي تقلّد منصب وزير التعليم في فترة عهد الحماية يقول أن الأمة الاسلامية في القرون الأولى من تاريخ الاسلام كانت قوية لتمسكها بالنظام، وفي رأيه أن المسلمين لن يعودوا الى قوتهم الأولى الا اذا حققوا نظاماً عن طريق التعليم وضبط النفس. انظر تفصيل ذلك، في: سعيد بنسعيد، «المثقف المخزني وتحديث الدولة: بداية السلفية الجديدة في المغرب،» المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٥٨ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣)، ص ٢٧ ـ ٣٨.

(٣) G. Baer, *Studies in the Social History of Modern Egypt* (Chicago: University of Chicago Press, 1969).

(٤) Tahtawi, «Fatherland and Patriotism».

(٥) Mitchell, «As if the World were Divided in Two,» pp. 118-120.

(٦) L.A. Fallers, *Inequality: Social Stratification Reconsidered* (Chicago: University of Chicago Press, 1933).

(٧) على سبيل المثال، انظر.

S. Ben Bachir, *L'Administration locale du Maroc* (Casablanca: Imprimerie Royale, 1969); N. Cigar, «State and Society in South Yemen,» *Problems of Communism,* no. 35 (1985), pp. 41-58; N. Hopkins, *Testour ou la transformation des campagnes maghrébines* (Tunis: CERES,

و «الجماهير»، إلا أنه يصعب علينا أن نعرف فيما إذا كانت الادعاءات الصادرة عن الطليعة يفهمها فهماً عملياً، أم لا، أولئك المواطنون الذين يفترض أنهم أقل تقدماً.

وقع التغيّر الثاني في سلطة الدولة عند حصول دول المنطقة على الاستقلال وظهور الحركات الثورية التي تطورت في الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية الى أواخر الستينات، حيث كانت ثورة ١٩٥٢ المصرية نمطاً احتذاه كثير من الدول المجاورة. لقد أصبحت الدولة في هذه المرحلة أكثر حضوراً مما كانت عليه في عهد ما قبل الثورة[٨]. فقد أصبحت فرص التعليم متاحة لعدد أكبر مما كان عليه في العهد القديم، وتوسع مجال البيروقراطية والخدمات الحكومية، ووضعت تخطيطات مركزية بهدف إنشاء بنية تحتية لتصنيع البلاد وتطوير اقتصادها، حيث أصبح شعار «تحريك الجماهير»، على الأقل من الناحية النظرية، الشعار اليومي لهذه الدول. ومن الملاحظ أنه إذا أخذنا التجربة المصرية من هذا المنظور المشار اليه، فإننا نجد أن هناك نظائر لهذه التجربة في باقي دول الشرق الأوسط، ليس فقط في الأنظمة الثورية، ولكن حتى في الأنظمة المحافظة كالمغرب مثلاً بعد حصوله على الاستقلال عام ١٩٥٦، أو حتى في سلطنة عمان بعد انقلاب ١٩٧٠ الذي خلف فيه السلطان قابوس بن سعيد أباه في الحكم.

يدخل «العالم العربي» اليوم مرحلة التغير الثالث في سلطة الدولة، الذي يتميز عن سابقيه بتزايد التحدي لشرعية سلطة الدولة من طرف الجماعات الإسلامية النشيطة سياسياً. وأغرب ما في الأمر، أو ما يدعو الى الدهشة، أن من السمات البارزة لهذه الجماعات أن معظم الأفراد النشيطين فيها، الذين هم اليوم في العشرينات أو الثلاثينات من أعمارهم، يشكلون قسماً من الرعيل الأول الذي استفاد من فرص التعليم التي أتاحها التغير الثاني الذي عرفته سلطة الدولة.

يوحي تطور الأحداث في مصر، من منظور آخر، كما لو أن سير الأمور في مصر والطابع الذي اتخذته الأحداث فيها، قد جاء من مصدر آخر. لقد كانت سياسة مصر منذ ثورة ١٩٥٢ تتمثل في توسيع فرص التعليم أكثر مما كان عليه الأمر قبل الثورة، بخاصة في فتح أبواب التعليم في وجه الفئات التي كانت محرومة منه سابقاً. ويدافع الكاتب الفرنسي كيبل (Kepel) عن فكرة تقول بأنه على الرغم من دعوة الدولة الى العصرنة (Modernization) إلا أن نظام التعليم فشل في نقل روح العصرنة وتقنياتها الى التلامذة

1983), and I. Lewis, «Kim Il-Sung in Somalia: The End of Tribalism?» in: William A. Shack = and Percy S. Cohen, eds., *Politics in Leadership: A Comparative Perspective* (Oxford: Clarendon Press, 1979).

(٨) John Waterbury, *The Commander of the Faithful: The Moroccan Political Elite* (New York: Columbia University Press, 1970), pp. 57-82, and I. Harik, *The Political Mobilization of Peasants* (Bloomington: Indiana University Press, 1974).

والطلبة[٩]. لقد وجدت الأفكار الطوباوية الإسلامية ودعوتها الى مقاومة سلطة الدولة كسلطة غير شرعية، صدى كبيراً عند الشباب والأجيال المتعلمة خصوصاً عند أولئك المتحدرين من أصل قروي الذين يعيشون على هامش المدن والمراكز الحضرية.

وحتى لو افترضنا جدلاً، كما يقول البعض، بأن الدعوة التي توجهها الحركات الإسلامية المتطرفة محدودة الانتشار، فإن وجود ٢٠ ألف مسجد أهلي مستقل عن سلطة الحكومة في عام ١٩٧٠ (ولربما ضعفي ذلك العدد في عام ١٩٨١ عندما أمر السادات بوضع تلك المساجد تحت مراقبة الحكومة) في مقابل ٦ آلاف مسجد فقط مسيرة من قبل الدولة[١٠]، ليدل الى أي مدى أصبح الاسلام وسيلة وقوة منظمة تعبر عن الرغبات الشعبية ونشاطها. وإذا كان جيل من المتطرفين الدينيين يدعو الى القيم الدينية لإضفاء الشرعية على دعوته للإطاحة بـ «فرعون»، فإن الدولة بدورها تدعو الى القيم الدينية لإضفاء الشرعية على سلوكها. أما ما تشترك فيه الدولة مع المناضلين الدينيين فهو محاولة كل منهما إقناع جمهور عريض من المواطنين أو المؤمنين بأن مجموعة من النشاطات مشروعة في نظر الإسلام أو على الأقل ـ عند بعض الدول ـ بأنها مفضلة على غيرها من نشاطات أخرى بديلة أقل مشروعية منها[١١]. وأخيراً فإن عدم وجود تحدٍ علني لسلطة الدولة لا يعني بالضرورة أنه علامة على رضى المحكومين عن سلطتها وتقبلهم لها، بل قد يفسر بأنه اعتراف ضمني بأن الأضرار التي قد تنجم عن المقاومة العلنية تفوق في حجمها الأضرار الناجمة عن اظهار الخضوع العلني[١٢].

قام مؤخراً عدد من الباحثين بدراسات مطولة حول طبيعة الإسلام في السياسة المعاصرة[١٣]. ويرى بعض هؤلاء بأنه من المحتمل جداً أن تزداد حدة السياسة الإسلامية المتطرفة خلال الثمانينات. إلا أن الحكمة المستقاة من تجارب الماضي علمتنا الحذر. فمثلاً منذ نحو عقد من الزمن كتب هودسن (Hudson) أن «هناك عدم تطابق ما بين المعايير الإسلامية والقضايا المعروضة في السياسة العربية المعاصرة والصراعات القائمة فيها وصيرورتها السياسية الى جانب تناقص تأثير السلطات الإسلامية في السياسة»[١٤]. وبالطبع فإن رأياً مثل هذا لم يعد مقبولاً اليوم. إن كل دولة في الشرق الأوسط تدخل اليوم في صراع مع مواطنيها الذين يعتقدون بتفسيرات مختلفة للإسلام، إذ يرى الكثير منهم بأن الإسلام يمكن أن يطبق عملياً في الشؤون الاقتصادية والسياسية. ومما يدعو الى الدهشة أن فكرة وجوب وضع الحكام في مستوى السلوك

---

(٩) G. Kepel, *Le Prophète et Pharaon: Les Mouvements islamistes dans L'Egypte contemporaine* (Paris: Editions la Découverte, 1984), pp. 224-225.

(١٠) H.N. Ansari, «The Islamic Militants in Egyptian Politics,» *International Journal of Middle East Studies*, no. 16 (1984), pp. 123-144.

(١١) W.C. McWilliam. «On Political Illegitimacy,» *Public Policy*, no. 19 (1971), p. 430.

(١٢) Talal Asad, *The Kababish Arabs: Power, Authority and Consent in a Nomadic Tribe* (London: Hurst and Company, 1970), p. 242.

(١٣) على سبيل المثال، انظر: Ansari, «The Islamic Militants in Egyptian Politics,» and J.P. Piscatori, *Islam in the Political Process* (New York: Cambridge University Press, 1983).

(١٤) Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London; New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977), p. 17.

الإسلامي المثالي، التي عبّر عنها في القرن الرابع عشر ابن تيمية (المتوفى عام ١٣٢٨ م) بقوله إن من واجبات الحكام أن يضمنوا كل الشروط المادية والروحية لوجود حياة اسلامية حقيقية، أحدثت جدلاً واسع النطاق ووجدت تأييداً شعبياً كبيراً في الوقت الراهن فقط[١٥].

إن أفكار من سماهم «الزغل» بـ «الممثلين الاجتماعيين الأقل حديثاً وتكلماً من النخبة»[١٦] يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار حتى ولو كانت أفكارهم عرضة للنفي والتجاهل والقمع من طرف نخبة الدولة. وإنه لمن العسير، سواء تعلق البحث في الوقت الراهن أم في الماضي، بدول الشرق الأوسط أم بجهات أخرى، الحصول على شواهد مباشرة وموثوق بها تدلنا على دوافع الشعور السياسي عند القرويين ورجال القبائل العاديين[١٧]. إن المفاهيم المشتركة المرتبطة بالولاء والمسؤولية والعدل والسلطة تأخذ دائماً عند هؤلاء شكل «ايديولوجية عملية» غير ممنهجة بصورة تامة، ولكنها عبارة عن فرضيات ضمنية متعلقة بالمظاهر الأساسية للتنظيم الاجتماعي الذي يشكل جزءاً من العالم الإجتماعي الطبيعي، الذي قليلاً ما يعبّر عنه اصحابه بوضوح[١٨]. ومهما كانت نيات الدولة، فإن أنشطتها مقيدة بهيكل هذه الايديولوجية العملية التي تؤثر في الشكل الذي تتخذه تلك الأنشطة وفي التأويل الذي يعطى لها.

تعطي هذه الفرضيات الضمنية هيكلا للتعاقد وشبكة معلنة وخفية في آن واحد[١٩]، يسيران جنباً الى جنب مع سلطة الدولة أو يحدان من سلطتها. وإن مسحاً عاماً اليوم للسياسة العربية الحالية يدلنا على وجود حالات كثيرة ظهر فيها زعماء بعض القبائل أو الطوائف الدينية ممن جمعوا حولهم عدداً من الأتباع وتمكنوا من تقييد حدود سلطة الدولة في بعض الحالات أو تحدي سلطتها في حالات أخرى. إذ إن عدداً محدوداً فقط من دول المنطقة هو الذي يملك وحده سلطة مطلقة على استعمال القوة. ولهذا فإن كثيراً من الدول يجد نفسه مجبراً على عدم التدخل في شؤون الكثير من مواطنيه. والأكثر من ذلك فإن المفاهيم المشار اليها حول الولاء والعدل والائتمان، تسمح في بعض الحالات بإيجاد قاعدة مستقرة نسبياً ويسهل التنبؤ بمجرياتها، تقوم عليها حياة اجتماعية واقتصادية مستقلة عن المؤسسات الحكومية الرسمية الاقتصادية منها والسياسية[٢٠]. وعلى الرغم من ادعاءات معظم دول الشرق الأوسط بأن

---

(١٥) فكرة ابن تيمية وردت عند: E.I.J. Rosenthal, *Political Thought in Medieval Islam* (Cambridge: Cambridge University Press, 1962).

(١٦) فكرة الزغل هذه وردت عند: Hopkins, *Testour ou la transformation des campagnes maghrébines*, p. 48.

(١٧) James C. Scott, *The Moral Economy of the Peasant: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1976), p. 145.

(١٨) Dale F. Eickleman, *The Middle East: An Anthropological Approach* (London; Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1981), pp. 85-87.

(١٩) Paul Sant Cassia, «Patterns of Covert Politics in Post Independence Cyprus,» *Archives européennes de sociologie*, no. 24 (1983), pp. 115-135.

(٢٠) اعطى روي متحدة (Roy Mottahedeh) مثالاً ممتازاً عن الحياة السياسية في القرن الحادي عشر الميلادي في غرب ايران وجنوب العراق في العهد البويهي. انظر: =

الولاء للدولة يأتي في مقدمة باقي الالـتزامات الأخـرى، فإن ولاءات كثـير من المواطنـين أكثر تعقيداً مما يبدو في الظاهر. إذ ليس من الضروري أن تكون السيـاسة دائـماً في حدود مشـتركة مع سلطة الدولة.

يهتم هذا البحث في الأساس بالمفاهيم التي تدرك بها العامة (من غير النخبة) الدولة في ثلاث دول عربية تختلف كثيراً من حيث حجمها وظروفها التاريخيـة. هذه الـدول هي: مصر التي تعتبر أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان الذين قدر عددهم في إحصاء ١٩٨٤ بحوالى ٤٥ مليـون نسمة، والتي كثيـراً ما اعتـبرت أيضاً مؤشـراً يدل عـلى الاتجـاهـات الاقتصـاديـة والسياسية في المنطقة. الدولة الثـانية هي المغـرب ثاني دولـة عربيـة بعد مصر من حيث عـدد السكان الذين يقدرون بحوالى ٢٢ مليوناً. الدولة الثالثة هي سلطنة عمان التي لا يتعدى عدد سكـانها ٩٥٠ ألف نسمة بمن فيهم الأجـانب الذين يبلغ عـددهم ١٩٠ ألفـاً أي حـوالى ٢٠ بالمائة من المجموع الكلي للسكان[٢١].

يمكن اعتبـار المغرب ومصر دولتـين «إنتاجيتـين» عليهما أن تؤمنـا مداخيلهـا[٢٢]. شكّل انتاج النفط في مصر عام ١٩٧٩ ضعفي ما أنتجته عمان في السنة نفسهـا، إلا أنه مـع ذلك لم يشكـل سوى ثلثي صـادرات مصر المعلنة. وفـوق هذا لم يشكـل انتاج النفط في تلك السنـة سوى ١٤ بالمـائة من الإنتـاج القومي لمصر[٢٣]. إلا أن العـدد الهائـل للسكان جعـل مدخـول النفط لا يؤثر الا بصورة ضعيفة على العائدات القومية ومستوى العيش العام. وعـلى العكس من ذلك فإن عمان دولة «توزيعية» تعتمد اعتماداً كلياً على ما تتلقاه من دول العالم من عائدات مقابل ما تصدره من نفط.

دولتان من هذه الدول الثلاث يمكن مقارنتهما بكـونهما دولتين تتبعـان نظامـاً ملكياً. إلا أن هاتين الدولتين، إذا ما أخذنـا من منظور ممـارسة السلطة السيـاسية، فـإنهما لا تختلفان الا قليلاً عن مصر أو غيرها من دول المنطقة التي تتبع نظام الحزب الوحيد. لم تدَّع مصر، بشكل عام، الهوية الاسلامية إلا في العقود الأخيرة. ويرجع ذلك في جانب كبير منه الى وجود أقليـة

Roy P. Mottahedeh, *Loyality and Leadership in an Early Islamic Society* (Princeton, N. J.: = Princeton University Press, 1980).

وهنـاك دراسة أخـرى عن الوقت الـراهن قام بهـا دريتش (Dresch) عن ضواحي المـراكـز الحضريـة في جمهورية اليمن. انـظر: Paul Dresch, «The Position of Shaykhs among the Northern Tribes of the Yemen,» *Man*, no. 19 (1983), pp. 31-49.

(٢١) الاحصـاءات الـواردة في هـذا المقـال مـأخـوذة من: John C. Kimball, *The Arabs 1984/85* (Washington: The American Educational Trust, 1984).

الى جانب الاحصاءات الواردة في:

The World Bank, *World Bank Atlas, 1984* (Washington, D.C.: The Bank, 1984).

(٢٢) Giacomo Lucianie, «Allocation vs. Production States: Theoretical Frame Work».

(٢٣) John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1983), pp. 190-198.

مسيحية لا يستهان بها، استعملت الهوية الإسلامية بصورة استثنائية في عهد السادات كوسيلة لتقويض الحركة الناصرية. وعلى العكس مما هو ملحوظ في مصر، فإن المشروعية الشعبية للنظام الملكي في المغرب تتجذر بصورة عميقة في التقاليد الإسلامية كما تفهم محلياً. أما في عمان فإن نظام السلطنة لا يلجأ الى استعمال التقاليد الإسلامية إلا بصورة حذرة، وذلك لتعدد الهويات الدينية في البلاد. لقد وجدت مصر نفسها خلال الخمسينات والستينات حبيسة الاتجاه القومي العربي العلماني الذي احتلت مكان الصدارة فيه ضمن دول المنطقة. بينما لم يكن هذا الاتجاه العروبي عاملاً رئيسياً في كل من المغرب وعمان على الرغم مما تلقاه بعض المنفيين السياسيين العمانيين من تأييد بعض الدول العربية ما بين الفينة والأخرى خلال الخمسينات والستينات.

تتمحور المقارنة التالية ـ والتي هي في الواقع جزء من دراسة قيد الإنجاز ـ حول موضوع كلاسيكي يتعلق بالمشروعية أو كما عبر عنها غيرتز (Geertz): «كيف يتوصل بعض الأفراد الى تفويض يمكّنهم من حكم الآخرين»[٢٤]، وأيضاً كيف يسعى هؤلاء للحفاظ على ذلك التفويض حتى عندما يقع تغيير في التطلعات الشعبية حول ما يعتبر عدلاً وصائباً من الناحية السياسية. هذا البحث، إذن، يحلل الكيفية التي حاولت بها كل من الدول الثلاث تطوير وسائل خاصة سواء عبر الانتخابات أم الشورى لتوسيع دائرة المساندة الشعبية لأنشطتها أو على الأقل لتقوية تلك المساندة خصوصاً في إطار التغير السريع الذي يعرفه السياق الاقتصادي والسياسي.

ثانياً: السياقات التي تعمل فيها سلطة الدولة في الوقت الراهن

منذ عقدين من الزمن، حاول بعض المنظرين من علماء الاجتماع إيجاد صيغة نظرية [عبارة عن «نموذج ذيلي «Ur-model»] لتطوير وتنمية الاقتصاد والأنظمة السياسية في العالم الثالث. تفترض نظريات العصرنة (Modernization) هاته وجود التقاء ما بين التطلعات السياسية والأشكال الأخرى المرتبطة بالتغير الإقتصادي والتكنولوجي والتعليم. إلا أن التسليم بوجود طريق واضح يصل بين ما هو «تقليدي» (هذا المصطلح الذي يعتم الأمور أكثر مما يوضحها نظراً الى طبيعته الشمولية) وما هو «عصري» له حدود من حيث التحليل. ولذا فإن اعطاء صورة غير سليمة عن الفلاحين والطبقات الوسطى الحديثة يقف عائقاً في وجه أي فهم تحليلي، بخاصة عندما يعوض هذا التصور الجهود الأخرى التي يمكن أن تبذل لوصف الصيرورة السياسية في سياق تاريخي واقتصادي معين. إن الوصول الى التغيرات التي تحصل في الأوضاع الاجتماعية لا يكمن في البحث عن خلاصات تستقيم منطقياً (Closure) ولكن يكمن في اعطاء أحسن وصف ـ متماسك ومعقول يتفق مع ما هو متوافر لنا من حقائق وشواهد ـ للمشكل الذي نهتم به. إن هذا الهدف المشار اليه ممكن التحقيق وواقعي في

(٢٤) Clifford Geertz, «The Politics of Meaning,» *The Interpretation of Culture* (1973), p. 317.

الوقت نفسه، ولكن شرط أن يفترض الباحث بأن الفهم الشامل للنشاط الاجتماعي يجب أن يأخذ في اعتباره دائماً بأن هناك عناصر عارضة ولا يمكن التنبؤ بها، وأن يفترض أيضاً بأن الغاية من المقارنة هي تحسين فهم الصيرورة العامة في عملها داخل سياق معين. إن وصفاً سريعاً للاتجاهات الاقتصادية والسياسية في كل من مصر والمغرب وعمان يدلنا على أن السياق الذي تعمل فيه سلطة الدولة لا بد أنه وضع في شكل يجعل تلك السلطة تظهر مقبولة وعادلة.

١ ـ المغرب

كان يوجد في المغرب في عام ١٩٤٨ بين كل ٢٥ فرداً مغربياً، يهودي مغربي واحد. أما اليوم وبعد التناقص الذي حصل في الجالية اليهودية ـ التي لا تزال مع ذلك أكبر جالية يهودية خارج اسرائيل في دول الشرق الأوسط (١٨ ألف نسمة) ـ فإن نسبة اليهود في المغرب تصل الى يهودي واحد بين كل ١٤ ألف مواطن مغربي. وكان أيضاً في المغرب في عام ١٩٥١ شخص من أصل أوروبي بين كل ٢٢ مواطناً مغربياً في وقت كان عدد سكان المغرب ٨ ملايين نسمة. أما اليوم فقد تناقص عدد الجالية الأوروبية حيث لم تعد تشكل سوى نسبة بسيطة ضمن المجموع الكلي للسكان(٢٥). شكلت هجرة اليهود والأوروبيين، ولسنوات عديدة، بالنسبة للمغاربة المسلمين ممن لم يحققوا تطوراً اقتصادياً مهماً فيما سبق متنفساً لتطلعاتهم الاقتصادية. تصل نسبة التكاثر الطبيعي في المغرب اليوم ٢,٧ بالمائة، أي بزيادة قدرها ٧٠٠ ألف نسمة سنوياً حسب احصاء ١٩٨٣. وهذه الزيادة تساوي تقريباً العدد الكلي لمجموع السكان في عمان. والملاحظ هنا أنه في العام ١٩٨٣ نفسه لم تخلق الدولة المغربية سوى ١٠ آلاف فرصة عمل في القطاع العام أغلبها في قطاع التعليم(٢٦). إذ إن المغرب، على عكس الدول التوزيعية، لم يعد باستطاعته توسيع قطاع التشغيل العام دون اعتبار المردود الناتج عنه.

يعتبر المغرب دولة انتاجية بكل تأكيد، بخاصة بعد الهبوط الهائل الذي حدث في أسعار الفوسفات في السوق العالمي، والذي يعتبر الإنتاج الطبيعي الرئيسي في البلاد. وتعتمد الدولة المغربية أيضاً وبصورة كبيرة على الصادرات الفلاحية ومداخيل السياحة وما يحوله العمال المغاربة العاملون في الخارج لتحافظ على دخل فردي سنوي لا يتعدى ٦٧٠ دولاراً. والملاحظ أن هناك اختلافات كبيرة في توزيع الثروة الوطنية. فحسب تقرير أخير للبنك الدولي، يوجد حوالى ٤٥ بالمائة من المغاربة تحت المستوى العام للفقر المدقع. ويلاحظ في المغرب نمط مماثل لما هو موجود في الشرق الأوسط، إذ تزايد عدد السكان الحضريين فيه بنسبة كبيرة خلال

---

(٢٥) Ladislau Cerych, *Européens et marocains, 1930-1956* (Bruges: De Tempel, 1984), p. 321.

(٢٦) Jean de la Gueriviѐre, «Derrière une façade d'une belle ordonnance la lente montée de périls,» *Le Monde* (21 février 1984).

العقـود الأخيرة، الى أن بلغ اليـوم حوالى ٧٠ بـالمائـة من مجموع السكـان، ٢٠ بالمـائـة منهم يعيشون في مدن الصفيح.

كانت نسبة الدارسين في المغرب في أوائل عهـد الاستقلال تبلغ ١١ بـالمائـة من مجموع الأطفال الذين هم في سن الدراسة. أما اليوم فإن النسبة تصل الى ٥٠ بالمـائة. ومـع ذلك لم تكن نسبة المتعلمين في المغرب تتعدى ٢٨ بالمائة في عام ١٩٨٠، عـلى الرغم من الجهـود التي بذلت منذ عـام ١٩٥٦ في سبيل تـوسيع قـطاع التعليم، إذ لا يزال الى اليـوم ٥٠ بالمـائة من الأطفال الذين هم في سن الدراسة محرومين من التعليم. ويرجع ذلك الى التزايـد السريع في عدد السكان الذي يفوق بكثير الموازنة المخصصة للتعليم.

تميزت السياسة الوطنية في المغرب منـذ عام ١٩٦٠ بـالتنافس القـائم بين أفـراد النخبة للحصول على رعاية الملك، وأيضاً بالتسـامح الضمني للدولـة إزاء الفساد الاداري (الـرشوة) وسيلة لضمان استمراريـة ولاء المؤيدين لهـا ولاجهاض أيـة معارضـة ممكنة لسلوكهـا(٢٧). ومع ذلـك عرف المغـرب تظاهـرات وأعمال عنف في فـترات متقطعـة خلال الفـترة الأخيرة. فقـد أعلنت الدولة حالة الطوارىء بعد قيام تظاهرات الدار البيضـاء في عام ١٩٦٥. وتلتهـا أيضاً أحداث ١٩٨١ و ١٩٨٤. وعلى الـرغم من هذه الأحـداث التي تعرفهـا البلاد مـا بين الفينـة والأخـرى، فإن التهـديد الـرئيسي للنظام يبقى هـو الجيش، حيث عرف المغـرب في تـاريخـه القريب محاولتين انقلابيتين في عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ كـادتا أن تحققـا المبتغى منهما. وكنتيجـة لـذلك أعيـد تنظيم الجيش وأجهـزة الأمن بصورة شـاملة، وبذلت جهـود أخرى لتقـوية دور الأعيان في البوادي، الذين يشكلون منذ عام ١٩٦٠ طليعة المؤيدين الرئيسيين للعرش الـذين يمكن أن يعتمد عليهم.

يؤكد ملك المغرب علناً، شأنه شأن سلطان عمان، على دوره كقائد لمصير الأمة. وهناك في المغرب كما في عمان وعي واضح، سواء عند الحاكمين أو المحكومين، بوجود ضغوط تدفـع في اتجاه مشاركـة أكبر للشعب في صنـع القرار السيـاسي وممارسـة السلطة. يعارض المثقفـون المغاربة شعار «ثورة الملك والشعب» الذي رفعه الملك الحسن الثاني ـ والذي يذكر الى حـد ما بشعار مماثل تبناه شاه ايران ـ إلا أن وجود مثل هذا الشعار يعتـبر في حد ذاتـه اعترافـاً رسمياً بأن المشروعية الشعبية تقتضي اليوم تأكيد الحكام على رغبـة صادرة عنهم في إحـداث تغيير في قاعدة المشاركة في الحكم.

يضع كل من عاهل المغرب وسلطان عمان حدوداً لرغباتها في التوسيع الفعلي للمشاركة الشعبية في السلطة. فقد أكد الحسن الثاني ـ وهو المثقف على النمط الفـرنسي الذي كثيـراً ما

---

(٢٧) John Waterbury: *The Commander of the Faithful: The Moroccan Political Elite,* and «Corruption, Political Stability and Development: Comparative Evidence from Egypt and Morocco,» *Government and Opposition,* no. 11 (1976), pp. 426-445.

يشير في خطبه وكتاباته الى موريس دوفيرجيه (Maurice Duverger)(٢٨) ـ في بداية حكمه أنه لا يمكن تحقيق الحريات الحقيقية المتوافرة في كثير من الأقطار الأوروبية وتطبيقها في المغرب إلا بعد تحقيق مستوى ثقافي معين والوصول الى مستوى أرقى من العيش. وبما أن هذه المقولة جاءت في وقت مبكر من عهد حكم الحسن الثاني (١٩٦١)، فإن المغرب عرف بعدها انتخابات برلمانية وبلدية واستفتاءين شعبيين حول الدستور. وعلى عكس السنوات الأربع الأولى التي أعقبت الاستقلال، فإن سياسة الأحزاب في المغرب كانت عرضة للفشل.

٢ ـ مصر

يبلغ الدخل الفردي السنوي في مصر ٤٩٠ دولاراً كما ورد في معطيات إحصاء عام ١٩٨٣. وتبلغ نسبة الأراضي الأهلة بالسكان ٣,٥ بالمائة من مجموع الأراضي. ونظراً لاكتظاظ السكان في هذه الرقعة الضيقة، فإن كثافة السكان في مصر تصل الى الكثافات السكانية نفسها المعروفة في بنغلادش وجاوة(٢٩). أما المساحة المزروعة فلا تتعدى ٢,٤ بالمائة من مجموع المساحة العامة. حوالى ١٠ بالمائة، على أقل تقدير، من سكان مصر أقباط يدينون بالمسيحية. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت للتقليل من أهمية الصراع الطائفي ـ الديني، إلا أن أحداث عنف طائفية وقعت في السنوات الأخيرة، التي فيما يبدو شجعتها الحكومة بصورة غير مقصودة وذلك باستعمالها للقيم الدينية في بعض المناسبات، كما حدث في عهد السادات عندما أعلن عن العمل بأحكام الشريعة الاسلامية(٣٠). ويعيش حوالى ٤٥ بالمائة من السكان في المدن، بينما لا تتعدى نسبة المتعلمين ٤٠ بالمائة أي ضعفي ما كانت عليه قبل ثورة ١٩٥٢. وكما هو الحال بالنسبة الى المغرب، فإن العمال العاملين في الخارج يساهمون بحصة لا بأس بها في الاقتصاد القومي.

أدرك الضباط الأحرار بعد مرور فترة قصيرة على وصولهم الى الحكم في تموز/يوليو ١٩٥٢، أن الحياة الاجتماعية والسياسية في مصر لا يمكن تغييرها فقط بالقضاء على النظام القديم. ومهما كانت نيات الحكومة الثورية، فإن جماهير الفلاحين لم يكن باستطاعتها التعبير عن رأيها كما كان من الصعب الوصول اليها خصوصاً بعد منع واحد من أكبر التنظيمات الجماهيرية والمتمثل في حركة «الاخوان المسلمين». فحسب احدى الدراسات التي أنجزت عن احدى القرى المصرية في عام ١٩٦٨، فإن ٢١ بالمائة من البالغين الذكور في تلك القرية لم يسبق لهم آنذاك أن سمعوا بشيء اسمه الاشتراكية. فإذن حتى في العهد الذي سيطرت فيه

---

(٢٨) Georges Vaucher, *Sous les cèdres d'Ifrane* (Paris: Julliard, 1962), p. 70.

(٢٩) Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes,* p. 42.

(٣٠) Hamied N. Ansari, «Sectarian Conflict in Egypt and the Political Expediency of Religion,» *The Middle East Journal,* no. 38 (1984), pp. 397-418.

الحكومة على وسائل الاعلام الجماهيرية، كانت هناك حدود لنشر الايديولوجية الرسمية(٣١).

وعلى الرغم مما وصفت به الحياة السياسية في عهد عبد الناصر والسادات بأنها عبارة عن مناورات قصيرة الأمد. . .، وبأنها منفصمة عن التيارات الاجتماعية والاقتصادية التي أطلقها النظام(٣٢)، فإن آثار الثورة لم تلحق الحياة في القرى الا بصورة بطيئة. ونستفيد مثلا من احدى الدراسات المكثفة حول آثار الثورة على المستوى القروي، بأن تأثير الثورة بقي ضعيفاً حتى عام ١٩٦٠ على الرغم من الظروف التي خلفتها الدولة من أجل مستويات أعلى من التدخل في شؤون القرى(٣٣).

إذا ما قمنا بمقارنة المغرب وعمان ومصر على مستوى المؤسسات السياسية الرسمية، فإننا سنجد أن مصر لا تشترك الا قليلاً في هذا المستوى مع الدولتين الباقيتين. حيث تمتع زعماء مصر منذ ثورة ١٩٥٢ بشعبية كبيرة وبنفوذ «كاريزماتي». فكما ورد في وصف لـ مور (Moore) استعمل فيه بسخرية نماذج السلطة الفيبرية يقول فيه عن خصوصيات مصر ما بعد الثورة بأنها «اشتراكية سلطانية تمتاز بتركيز السلطة الفردية وتوسيع مجالها»(٣٤). فالنظام الاجتماعي القديم في القرى المبني على ملاك الأراضي، جرّد أفراده من ملكياتهم عبر الإصلاحات الزراعية التي توالت تباعاً بعد حدوث الثورة. وكذلك تم الحد من نفوذ حركة «الاخوان المسلمين» الذين كان بإمكانهم أن يشكلوا معارضة للنظام، عبر حملات الاعتقال التي شملتهم منذ عام ١٩٥٤. وعلى الرغم من التغييرات التي أدخلت، فإنه يقدر بأن المجموعات الطبقية في مصر بقيت على حالها وذلك لقدرة كثير من الأسر على تفويت مكانتها الاجتماعية والسياسية الى الجيل اللاحق بها وذلك تحت وطأة الترتيبات المؤسساتية المتغيرة(٣٥). ومن الملاحظ أن النظام الاجتماعي القديم كان مصدراً مهماً للاستقرار السياسي في المغرب(٣٦) وإلى حد ما في عمان.

٣ ـ عُمان

تدل احصائيات التشغيل في عمان على أن هناك اشارات واضحة الى اعتمادها على العمالة الأجنبية. فباستثناء قطاعات الفلاحة والصيد والوظيفة العامة، فإن ٣٠ بالمائة (٦١ ألف عامل) فقط من مجموع اليد العاملة (٢٠٠ ألف) هم من أصل عماني وذلك حسب

(٣١) Harik, *The Political Mobilization of Peasants*, p. 42.

(٣٢) Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes*, p. 307.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٣٤) Clement Henry Moore, *Images of Development: Egyptian Engineers in Search of Industry* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1980), pp. 120-201.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١١٠ ـ ١١١.

(٣٦) Remy Leveau, *Le Fellah marocain: Defenseur du trône* (Paris: Presses de la fondation nationale des sciences politiques, 1976).

احصاء عام ١٩٨٠ . أما اليوم فقد توسع قطاع الشغل توسعاً كبيراً وكـان مخططاً أن يصـل في عام ١٩٨٥ الى ٣٢٣ الف عامل ٣١ بالمائة منهم (١٠٠ ألف) من أصل عماني(٣٧).

وتعتمـد دولة عـمان اعتماداً كليـاً على مـداخيل النفط التي تبلغ حصتهـا ٩٥ بالمـائة من مجموع المداخيل. أما الدخل الفردي الذي كان قبل بـداية تصـدير النفط (١٩٦٧) من أقـل الـدخول العـالمية، فهـو اليوم وحسب تقـديرات سنـة ١٩٨٠ يصل الى ٥٧٨٠ دولاراً. ومن الملاحظ أن مداخيل النفط لم تستعمل في تنمية التعليم قبل انقلاب ١٩٧٠. وما يلحظ اليـوم من بنيـة تحتية ممتـازة ومن تعميم للخـدمـات الحكـوميـة بـدأ تقـريبـاً من لا شيء بعـد ثـورة ١٩٧٠(٣٨). وعـلى الرغم من أن الفقـر المدقـع غير مـألوف اليـوم في عمان ـ وذلـك لشمـوليـة الخدمات الاجتماعية ـ إلا أن تـوزيع الـدخل مـا بين الأفـراد يعرف تفـاوتاً كبيـراً. أما نسبـة المتعلمين فقد كانت في عام ١٩٨٠ تبلغ ٢٠ بالمائة وهي نسبة عـالية إذا مـا قورنت بمـا كانت عليه الأحوال قبل عام ١٩٧٠ حيث لم يكن في عمان سوى ثلاث مدارس عصريـة. أما اليـوم فقـد أتيحت فرص التعليم لمعـظم الشباب سـواء في المدارس المـدنية أم من خـلال الـبرامـج التعليمية لمحو الأمية التي هيأها الجيش للمنخرطين فيه من الشباب والتي أعطت نتائج مهمـة ووصلت آثارها حتى الى القرى النائية التي شملتها التعبئة العسكرية.

وعلى الرغم من قلة عدد سكان عـمان، فإن العـمانيين، عـلى عكس ما هـو ملاحظ في المغرب ومصر، يمتازون بتنوع إثني معقد وبانتمائهم لهويات دينية مختلفة. يشكل الاباضيون في عمان ما بين ٥٥ و ٦٠ بالمائة من مجموع السكان، بينما يشكل السنّـة ما بـين ٣٠ و ٣٥ بالمـائة منهم، أمـا الشيعة فتبلغ نسبتهم ٥ بـالمائـة فقط. وعلى الـرغم من أن الاباضيـين لا يشكلون أغلبية عظمى، إلا أن المفاهيم الاباضية في الحكم كان لها دور تاريخي كبـير في صياغـة سلطة الدولة.

وليس هناك في عمان التحام ما بين السلطة الملكية والاسلام كما هـو ملاحظ في المغـرب حيث ان الالتحام قوي ما بين الملكية والإسلام كما يفهمه الناس هناك. إذ ان اختيـار الحاكم الثيوقراطي بصورة مفتوحـة يتعارض تعـارضاً قـوياً مـع الحكم السلالي المتـوارث. وقد كـان

---

(٣٧) World Bank, «Assessment of the Manpower Implications of the Second Five Year Development Plan: Sultanate of Oman,» (Washington, D.C.: The Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, 1981), p. 75.

لا تشمل هذه الاحصاءات الأمن والدفاع اللذين يبلغ عدد العاملين فيهما ٢٣٥٦٠ فرداً من بينهم ٣٧٠٠ أجنبي. انظر:

Anthony Cordesman, *The Gulf and the Search for Strategic Stability* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1984), p. 606.

ومن المـلاحظ أن عمان تـرغب منذ عـام ١٩٨٠ في التقليل من اعتـمادها عـلى الضبـاط الانكليـز والجنـود الأجانب والعمل على وصول العمانيين الى مناصب القيادة في الجيش.

(٣٨) John Townsend, *Oman: The Making of a Modern State* (New York: St. Martin's press, 1977).

تعارض هذين الشكلين من السلطة أمراً قاعدياً في التاريخ السياسي لعمان. فخلال فترة طويلة من القرن العشرين (١٩١٣ ـ ١٩٥٥) كانت المناطق الشمالية الداخلية من عمان تحت حكم الإمامة الاباضية التي كانت تحظى بتأييد شعبي كبير. هذا النمط من الحكم هو الذي كان سائداً في عمان قبل القرن الثامن عشر، أي الى تاريخ وصول الأسرة الحاكمة حالياً الى السلطة. أما المبدأ الأساسي في الإمامة الاباضية، فهو أن يتم اختيار الإمام ـ الذي هو في الوقت نفسه الزعيم الروحي والدنيوي للأمة ـ من بين أكثر الناس كفاءة ممن تقدموا للمنصب دون اعتبار للأصل أو الانتماء القبلي وذلك عبر اجماع علماء الأمة وأعيانها. ولهذا يسمي الاباضيون هذه المجموعة التي تختار الإمام «أهل الشورى».

وعلى الرغم من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي عرفتها عمان في المدة الأخيرة، إلا أن تغيير المؤسسات السياسية الرسمية بقي بطيئاً، بل متجمداً. فالدولة دخلت في عملية «عصرنة جزئية»[٣٩]، أي أن الدولة شجعت القيام بتغييرات في جميع المجالات والأنشطة الاقتصادية منها والاجتماعية عدا ما يتعلق باختيار الحاكم الموجود على رأس البلاد. وقد علق كثير من المراقبين الأجانب ومن داخل البلاد ـ بعد سقوط شاه ايران في عام ١٩٧٩ ـ على وضع سلطان عمان الذي يعتمد كلياً على دائرة محدودة من المستشارين. وأخيراً أحدث في البلاد «المجلس الاستشاري للدولة» في عام ١٩٨١[٤٠]. وتقتصر مهمة أعضاء هذا المجلس المعينين من طرف السلطان والبالغ عددهم ٥٤ عضواً على إسداء النصح للسلطان في بعض القضايا المحددة، وعندما يطلب منهم ذلك فقط. أما قضايا انتاج النفط والمعادن والأمن والدفاع والشؤون الاسلامية فتخرج عن دائرة اختصاص المجلس الذي يعقد جلسات سرية وتبقى التوصيات الصادرة عنه طي الكتمان، أي أن وجود مثل هذه التوصيات لا يحد في شيء من سلطة السلطان المطلقة.

ويؤكد سلطان عمان في خطبه العامة في موضوع تطوير الوضع السياسي في عمان على ما يسميه بـ «التحسين» أو ادخال التعديلات بطريقة تدريجية. وجاء على لسانه «إن التطور السياسي يجب أن يحدث في الوقت المناسب... وسأكون في غاية السعادة يوم يرفع الشعب عن كاهلي ثقل المسؤوليات التي اتحملها. ولكن يجب أن نأخذ في اعتبارنا وضعنا الثقافي وميراثنا الديني وتعاليم ديننا بحيث يجب ألا نستورد من الخارج أي نظام قد هيىء سلفاً»[٤١].

حصل السلطان قابوس في بداية عهده على كثير من التأييد بعدما أكد أنه سيسمح للعمانيين بالتمتع بخيرات النفط على نحو ما هو سائد في الدول المجاورة. أما اليوم وبعد أن

---

(٣٩) «A Case of Attempted Segmental Modernization: Rampur State, 1930,» *Comparative Studies in Society and History,* no. 23 (1981), pp. 350-381.

(٤٠) Dale F. Eickelman, «Kings and People: Oman's State Consultative Council,» *Middle East Journal,* no. 38 (1984), pp. 51-71.

(٤١) انظر: Qabus Bin Said, «How the Sultan Sees the Tasks Ahead,» *Financial Times* (13 January 1983), p. 11.

أصبحت الاستفادة من الصادرات المعدنية أمراً مضموناً، فإن العمانيين يهتمون كذلك بالكيفية التي يقرر بها مستقبلهم. حصل هذا التغير في التطلعات الشعبية كنتيجة جزئية وغير مقصودة للتقدم الحاصل في المؤسسة التعليمية منذ عام ١٩٧٠.

هناك ثلاثة أمثلة تدلنا على الكيفية التي فهم بها الشعب في هذه الدول الثلاث تطور برامج هذه الثورة المتدرجة أو الثورة من الأعلى. المثال الأول مأخوذ من مدينة أبي الجعد، وهي مدينة صغيرة تقع في السهول الغربية المغربية على مسافة قريبة من سفوح جبال الأطلس المتوسط ويبلغ عدد سكانها ٢٨ ألف نسمة. المثال الثاني مأخوذ من شبرا الجديدة، وهي قرية مصرية تقع في دلتا النيل وبلغ عدد سكانها عام (١٩٦٦) ٦٢٠٠ نسمة وقام بدراستها ايليا حريق. أما المثال الثالث والأخير، فمأخوذ من مدينة الحمرا وهي عاصمة اقليمية وواحة قبلية تقع في المناطق الداخلية لعمان ويبلغ عدد سكانها ٢٤٠٠ نسمة[٤٢]. ولا يمكن أخذ أي واحدة من هذه الجماعات الثلاث كنموذج يدل مباشرة على ما هو واقع في مجموع البلاد المأخوذ منها، بل إن كل واحدة منها تدلنا بصورة عملية على الكيفية التي صيغت بها سلطة الدولة والكيفية التي عاش الناس بها تلك التجربة.

٤ ـ أبو الجعد: الانتخابات وسلطة الدولة

في مطلع عهد الحماية (١٩١٢ ـ ١٩٥٦)، عينت السلطات الفرنسية الأعيان المحليين في مناصب السلطة الذين لعبوا دوراً رئيسياً في عملية مد سلطة الدولة. وهكذا سهل على السلطات أخذ الضرائب من البوادي ومراقبة انتجاع القبائل وحركة الرعي والنزاعات المحلية مراقبة دقيقة. كما أقرت السلطات، سواء بالنسبة لأبي الجعد أم غيرها من المدن المغربية الأخرى، عدداً لا يحصى من التنظيمات والقوانين، التي عُززت تدريجياً خلال فترة الحماية، إذ أصبح لا بد من الحصول مسبقاً على عدد من الترخيصات الادارية واتباع القوانين التي أقرتها الدولة للقيام بعدد من الحرف وأصناف من التجارة أو قبل الشروع في عملية البناء أو استغلال الأراضي.

انحصرت الزعامة المحلية خلال فترة الحماية في سلالة وأقرباء الجيل الأول من الأعيان الذين عينوا في المناصب الادارية عند مجيء الفرنسيين. وقد أعطى ذلك امتيازات لهؤلاء حيث تمكن أبناؤهم من الدخول الى المدارس والالتحاق بمراكز التدريب العسكري الأمر

---

(٤٢) للمزيد من التفاصيل حول ابي الجعد، انظر:

Dale F. Eickelman, *Moroccan Islam: Tradition and Society in a Pilgrimage Center* (Austin; London: University of Texas Press, 1976), pp. 65-88;

وحول الحمراء: Dale F. Eickelman: «Omani Village: The Meaning of Oils,» in: John Peterson, ed., *The Politics of Middle Eastern Oil* (Washington, D.C.: The Middle East Institue, 1983), and «Religious Knowledge in Inner Oman,» *Journal of Oman Studies*, no. 6 (1983), pp. 163-172, and C. Eickelman, *Women and Community in Oman* (New York; London: University Press, 1984).

الذي مكنهم من الحصول على المهارات الضرورية للحفاظ على مكانتهم الاجتماعية الى الوقت الراهن. فإذا ما استثنينا الفترة القصيرة التي تلت إعلان الاستقلال، والتي اقترح فيها عدد من برامج إصلاح الأراضي والاصلاح الضريبي ولكن دون تطبيق جدي لها، فإن أعيان البوادي قاموا دائما بدور «المدافعين عن العرش» حسب رأي لوفو (Leveau)[43].

كان من نتائج توسيع التعليم الذي حصل بعد الاستقلال أن أصبح هذا التوسع يمثل واحدة من نقاط التماس المحدثة التي التقت فيها الدولة مع المواطنين العاديين. إلا أن التعليم لم يعد يعطي لأصحابه المكانة الاجتماعية التي تمتع بها الجيل الأول ولا فرص العمل في الوظائف الحكومية وذلك بعد أن كثر عدد الحاصلين على الشهادات وانخفض مستوى التعليم. وهكذا وبعد الركود الاقتصادي الذي حصل في الستينات، بدت هجرة العمال الى اوروبا التي استقطبت عدداً كبيراً أكثر جاذبية، على الرغم من الصعوبات الادارية المتمثلة في الحصول على جواز السفر والاذن بالعمل في الخارج والتي تتطلب عادة دفع مبالغ مالية في السر لأرباب السلطة المحلية. فالملاحظ أنه باستثناء أقلية من الأعيان، كان على معظم المغاربة في تعاملهم مع جهاز الدولة أن يستعملوا الوسطاء لينوبوا عنهم في قضاء مصالحهم.

لم يكن الملك يعتبر عادة مسؤولاً عما يقوم به المسؤولون الاداريون من خروقات. فإلى حدود الستينات، كان هناك شعور عام بأن الملك لو عرف ما يجري لحقّق في الأمر ووبخّهم. إذ إن رجال القبائل وكثيراً من سكان المدن ينظرون الى شخص الملك بأنه «خليفة الله في الأرض» وهي عبارة أكثر شيوعاً من العبارة التي يوصف بها في الدستور والتي تنص على أن الملك «أمير المؤمنين» وأن شخصه مقدس وأن انتقاده بصورة مباشرة أمر ممنوع بنص صريح. يخلد اسم الملك في الأغاني الوطنية وتبث أعماله يومياً من الاذاعة والتلفزيون. كما يحضر في شهر رمضان برفقة كبار المسؤولين الاداريين ورجال الدين الدروس الدينية التي تنظم بالمناسبة، وهكذا يتم اشراك شخص الملك ونشاطه في كل المظاهر الدينية والدنيوية التي تعود بالخير على الأمة.

ربما سيبدو لنا، بعد هذه الاشارة الى التنظيم العام، أن الانتخابات السياسية لن يكون القصد منها سوى ادخال تحسينات تجميلية على الوضع السياسي العام. فبالفعل لم توفر هذه الانتخابات على الصعيد العام جهازاً يسعى لتحديد الأهداف الوطنية أو خلق سلطة على الصعيد الوطني. إلا أن هذه الانتخابات، حسب رأي لوفو (Leveau)، كانت ذات فائدة بالنسبة الى الحكومة مكنتها من معرفة وتقويم قوة مختلف المجموعات السياسية[44]. ومع ذلك

---

(٤٣) Remy Leveau, «The Rural Elite as an Element in the Social Stratification of Morocco,» in: C.A.O. Van Nicuwenhujze, ed., *Commoners, Climbers and Notables* (Leiden: E.J. Brill,1977), pp. 226-247.

(٤٤) Leveau, *Le Fellah marocain: Defenseur du trône*, and L. Rosen, «Rural Political Process and National Political Structure in Morocco,» in: Richard Antoun and Iliya Harik, eds., *Rural Politics and Social Change in the Middle East* (Bloomington: Indiana University Press, [1972]).

فقد عرف المغرب تغييرات متواضعة ولكنها مهمة في الكيفية التي تسير بها الانتخابات السياسية وتفهم بها على الصعيد المحلي وذلك بالمقارنة ما بين الانتخابات الأخيرة والانتخابات التي جرت في الستينات. ولهذا فإن تحليل ودراسة الانتخابات المحلية والبرلمانية التي جرت في أبي الجعد على التتابع في عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ مع بعض الملاحظات السريعة حول الانتخابات الأخيرة (١٩٨٣ و١٩٨٤)، ستكشف لنا الى أي مدى بدأ يظهر فهم جديد للمسؤوليات السياسية.

كان القصد من الانتخابات التي جرت في المرحلة الأولى بعد الاستقلال أن ترمز الى انفصال البلاد عن العهد الاستعماري، فمباشرة بعد الاستقلال، وضع التكنوقراطيون المتأثرون بالثقافة الغربية عدداً من التخطيطات لإعادة تنظيم الاقتصاد والادارة. ومن بين هذه الاصلاحات الادارية إصدار ظهر في عام ١٩٦٠ أحدثت بموجبه مجالس الجماعات القروية. أما المجالس البلدية فقد كانت موجودة في عهد الحماية وأعيد تنظيمها فقط في عام ١٩٥٩(٤٥). كانت الغاية من إحداث هذه المجالس الاستعاضة بها عن الوحدات القبلية وزعاماتها التي اعتمد عليها في السابق النفوذ الاستعماري وإحداث وحدات «عقلانية» مشابهة للنظام الفرنسي المعمول به في المدن والقرى الذي أصبح أكثر ملاءمة لوضع المغرب العصري.

الى عام ١٩٧٦، ظل المجلس البلدي لمدينة أبي الجعد في حال ركود حيث كان المثلون المحليون لوزارة الداخلية يقومون بوضع كل القرارات المحلية. وكانت المبادرة الوحيدة التي قام بها المجلس خلال عام ١٩٧٠، هي اتخاذ قرار بشراء كراس لمكتب القائد. أما السلوك الذي اتبع في الانتخابات المحلية في تلك الفترة فكان مزرياً. فعلى سبيل المثال، في انتخابات ١٩٦٩ رسمت باللون الأسود مستطيلات على جدران عدد من البنايات مخصصة لتوضع عليها صور وشعارات المرشحين، لكن لم يسمح باستعمالها قط. وفي يوم الانتخاب نفسه كان أعوان الحكومة يردون عدداً من الناخبين الذين قصدوا مكاتب الاقتراع قائلين لهم بأن الحكومة قامت بالواجب. وهكذا كان الشيوخ المعينون من قبل الحكومة، شأنهم شأن أسلافهم في عهد الحماية، يستعملون السلطة المخولة لهم في منح الأوراق الادارية والترخيصات كوسيلة يراقبون بها المواطنين ويجهضون بها أية محاولة للمعارضة.

بدأت تظهر، في أواسط السبعينات، آثار انتشار التعليم في شكل وعي سياسي كبير عند الشباب والأجيال المتعلمة وكذلك عند العمال العاملين بالخارج. كما عرفت هذه الفترة رفع الحظر عن الأحزاب السياسية وذلك بعد محاولة الانقلاب التي وقعت سنة ١٩٧٢(٤٦).

---

(٤٥) Ben Bachir, *L'Administration locale du Maroc.*

(٤٦) رفعت أيضاً في هذه الفترة قيود وتقنيات أخرى، اذ كان الجنرال محمد أوفقير ـ وزير الداخلية قبل اشتراكه في محاولة الانقلاب عام ١٩٧٢، والذي كان أيضاً مسؤولاً عن قمع حوادث الدار البيضاء عام ١٩٦٥ ـ فقد أحيا في نهاية الستينات عدداً من قوانين السياسة الاستعمارية المتعلقة بتقنين الهجرة من القرى الى

وهكـذا استأنفت ثـلاث مجموعـات سياسيـة أنشطتهـا في أبي الجعـد وهي حـزب الاستقـلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية[٤٧] ومجموعة «الأحرار» المشكلة من المرشحين الذين تؤيدهم الحكومة.

إن من شـأن اعطاء لمحـة عامـة عن التنظيمـين الحزبيـين الأولين أن يعـطينا فكـرة عن التعارض الحاصل في القواعد المحلية التي تؤيدهما. يرجع تاريخ تأسيس الفرع المحـلي لحزب الاستقـلال الى كانـون الثاني/ينـاير عـام ١٩٤٤، أي تاريـخ تـأسيس الحـزب عـلى الصعيـد الوطني. وتتكون الزعامـة المحلية للحـزب من كبار التجـار ومن الجيل القـديم من الحرفيـين والصناع الذين التحق معظمهم بالحزب قُبيل الاستقلال أو مباشرة بعـده عندمـا كان الحـزب يحـظى برعـاية الحكـومة. وكـان من السمات المميـزة للعضـويـة في الحـزب في فـترة مـا قبـل الاستقلال، أن يؤدي العضو الجديد قسم التأييد للحزب واضعاً يده على المصحف. وهكـذا بقي هؤلاء الـذين أدوا القسم، بمن فيهم جيـل الشبـاب آنـذاك الـذين هم اليـوم في سن الأربعين والخمسين، يصوتون لمصحلة الحزب حتى وان كانـوا غير راضـين عن سياستـه. أما الالتحاق بصفوف الحزب في الوقت الراهن فضئيل جداً.

أمـا التأييـد المحلي الـذي حصل عليـه حزب الاتحـاد الاشتراكي فهـو أكثر تعقيـداً من ذلك. فالحزب يعتبر على الصعيد الـوطني أكثر قـوة في المدن السـاحلية الكبـيرة التي تتضمن مجموعة مهمة من التنظيمات العمالية. لم تقم زعامة الحزب في الستينـات الا بمجهودات ضئيلة لتوسيع قواعد الحـزب في الريف والمـدن الصغيرة[٤٨]. ولم يقـرر توسيـع قواعـده على الصعيـد الوطني الا بعد رفع الحظر على أنشطتـه في عام ١٩٧٢. وهكـذا كلف أحد الجـامعيين اعـادة تنظيم الحزب في أبي الجعد ونواحيها. وهذا الشخص المكلف هو من مدينـة أبي الجعد وأحـد أحفاد قائـد سيِّء السمعة من عهـد الحمايـة، تلقّى تعليمه في فـرنسا[٤٩]. وجّـه هذا الشخص جهوده في البداية وفي الظروف السياسية غير المستقرة في عام ١٩٧٢ الى تشكيل خـلايا سريـة تتكـون كل واحـدة منها من ثـلاثة أفـراد الى أحـد عشر فـرداً، ولم يكن المنـاضلون القـدامى للحزب يمثلون فيها سوى دور هامشي[٥٠].

= المدن ومراقبة عملية البناء في المدن مراقبة دقيقة. وقد ألغيت معظم هذه القوانين بعد عام ١٩٧٢ وانـطلقت من جديد حركة توسع المدن بصورة كبيرة.

(٤٧) أي الحزب الذي خلف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي كان قـد أسسه المهـدي بن بركـة على أثر الانقسام الذي حصل في حزب الاستقلال عام ١٩٦٠.

(٤٨) Waterbury, *The Commander of the Faithful: The Moroccan Political Elite,* p. 198.

(٤٩) وعـلى أي حال، كـان والد هـذا الشخص تاجـراً وساهم في حـركة تـأسيس المـدارس الحـرة التي وضعت أسس تعليم مستقلة عن مراقبة الادارة الفرنسية. أنظر:

John Damis, «Early Moroccan Reactions to the French Protectorate,» *The Cultural Dimension,* no. 1 (1973), pp. 15-31.

(٥٠) من أسباب اللجوء الى العمل السري التوقف المؤقت الذي كان قد حدث في عملية منح الحـريات =

كان نجاح الحزب محلياً محدوداً في أوساط الشيوخ من التجار والحرفيين، وذلك لأن معظمهم سبق أن أدى قسم الولاء لحزب الاستقلال. أما النجاح الكبير الذي حققه الحزب، فقد كان في أوساط الشباب المتعلمين خصوصاً في أوساط رجال التعليم الذين يشكلون أغلبية الموظفين المتعلمين في الناحية. أما ادخال النساء في عضوية الحزب، فقد كان محدوداً غير أنه مهم.

كان عدد المنخرطين في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في مدينة أبي الجعد في سنة ١٩٧٦، أي قبل اجراء الانتخابات البلدية، ١١٠ أعضاء[٥١]. وكانت انتخابات ذلك العام أول تجربة عملية يخوضها الحزب يختبر فيها مدى قدرته على مد نفوذه خارج صفوف الحزب. كان الموقف العام لسكان مدينة أبي الجعد من الأحزاب بصورة عامة، أن سياسة الأحزاب ما هي إلا «كذب» وأن الشعارات التي ترفعها تخفي من ورائها المصالح الشخصية. فإلى تلك الفترة كانت لا تزال ذكريات استغلال حزب الاستقلال للنفوذ والهيمنة في السنوات التي أعقبت الاستقلال حاضرة في الأذهان. كانت مدينة أبي الجعد وضواحيها مقسمة الى عدد من الدوائر الانتخابية تضم كل واحدة تقريباً ما بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ شخص. وفي مدينة أبي الجعد وحدها كان هناك ٢١ دائرة انتخابية تنتخب كل واحدة عضواً ينوب عنها في المجلس البلدي. تقدم كل من حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي بواحد وعشرين مرشحاً أي بمعدل مرشح واحد لكل حزب في كل دائرة انتخابية والى جانب هؤلاء كان هناك ٦٣ مرشحاً «حراً».

سعى حزب الاستقلال في حملته الانتخابية الى الحصول علي الأصوات باستعمال بعض الوسائل التقليدية كتوزيع الثياب والسكر، الأمر الذي اتبعه أيضاً بعض المرشحين الأغنياء. أما حزب الاتحاد الاشتراكي فقد تجنب استعمال الاغراء المادي وذلك تبعاً لتعليمات الحزب على الصعيد الوطني. وعلى الرغم من أن الحزب كان يوزع على الأعضاء فيه كتيبات تشرح البرنامج الانتخابي للحزب[٥٢] إلا أنه تقرر التأكيد بصورة خاصة على القضايا المحلية، وذلك كتجديد رئيسي في سياسة الحزب. وهكذا كانت المناشير التي وزعها مرشحو الاتحاد الاشتراكي تؤكد مثلاً على ضرورة تحسين طرق تزويد المدينة بالماء الصالح للشرب وتعويض القنوات القديمة التي وضعها الفرنسيون في عام ١٩٢٠، وكذلك بناء مدارس جديدة وتطوير العناية الصحية بالمدينة وتزويدها بالمجاري المائية الضرورية. ونصت هذه المناشير على كل

= العامة على أثر الانتفاضة التي حدثت في مولاي بوعزة في المناطق الجبلية المجاورة عام ١٩٧٣. كذلك وبعد الانطلاقة الناجحة للمسيرة الخضراء التي دعا اليها الملك للحصول على التأييد في ادعاء مغربية الصحراء الاسبانية، سمح للأحزاب من جديد بممارسة نشاطاتها على الصعيد المحلي.

(٥١) انظر: عبد الله معروف، «تقرير حول الانتخابات البلدية في أبي الجعد،» (١٩٧٨). (غير منشور)

(٥٢) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، «البرنامج الانتخابي،» (الرباط، ١٩٧٧).

القضايا التي يمكن ان يقرر فيها أو يوصي بها المجلس البلدي، حتى وإن كان واضحاً أن بعض القضايا يفوق الموازنة والطاقات التقنية المتوافرة في المدينة.

وتوحي من جهة أخرى محاولات ممثلي الحكومة المحليين في التدخل في سير الانتخابات بالكيفية التي سعت بها الحكومة الى اظهار سلطتها، حيث كان التدخل الحكومي أكثر وضوحاً في الأرياف التي لم تكن الأطر الحزبية حاضرة فيها الا بصورة ضئيلة. فمن بين الوسائل التي لجأت اليها أن قام ممثلو السلطة المحلية بجمع رجال القبائل في المساجد أثناء حضورهم في الأسواق الاسبوعية ويقوم فيهم أحد المسؤولين معلناً أن الاتحاد الاشتراكي يعمل «ضد الاسلام». وفي الوقت نفسه منعت السلطات المحلية أحد مرشحي الاتحاد الاشتراكي من استعمال الوسيلة نفسها. فالحكومة منعت الأحزاب من استغلال الرموز الدينية في الانتخابات، إلا أن هذا المنع لم يطبق على الأطر العاملة في صفوف الحكومة. ومع أن الناطقين باسم الحكومة استعملوا القيم الدينية، الا أنهم كانوا يشيرون في تصريحاتهم الى الوسائل الأخرى المتوافرة لديهم التي يمكن أن يظهروا من خلالها عدم رضاهم، وذلك بمطالبتهم بتسديد القروض الزراعية ومنع المساعدات الأخرى التي تقدمها السلطات. كما منعت السلطات المحلية مجموعة قبلية من القيام بالزيارة السنوية الى ضريح الولي سيدي محمد الشرقي في أبي الجعد. أما تدخلات الحكومة في أحياء المدينة فقد كانت أكثر دهاءً وتستراً.

تنبه العاملون في صفوف الاتحاد الاشتراكي بسرعة الى أن التجمعات العامة كانت غير فعالة، إذ إن قليلاً من الناس يفهم ما يقوله الخطباء، أو يثق بهم، حيث أن كثيرين من هؤلاء الخطباء كانوا غير معروفين في المدينة بصورة قوية. ولهذا قرر الحزب تعيين الأعضاء الذين ينتمون الى المنطقة والموجودين في جهات أخرى من المغرب وارسالهم الى القبائل التي ينتمون اليها ليخاطبوا هؤلاء في شؤون الانتخاب. وبرهنت هذه الطريقة عن فعالية ناجحة. ففي الواقع كان المرشحون يستعملون علاقات القرابة والجوار والعلاقات «الزبونية» في ربح الأصوات وفي الوصول الى الناخبين عن طريق الوسطاء كلما أمكن ذلك.

كان المرشحون في المدينة يتنقلون من منزل الى آخر موضحين لأربابها اللون المعطى للمرشح، إذ كان استعمال الألوان ذا أهمية كبرى بالنسبة الى الناخبين الأميين (جدير بالذكر أن الحكومة في انتخابات ١٩٧٧ قامت بتغيير ألوان المرشحين في آخر لحظة في بعض المناطق القروية الحيوية) كما كلفت بعض النسوة بزيارة دور الجيران وشرح طريقة الانتخاب للنساء اذ كانت هذه الطريقة ذات أهمية خاصة. فالنساء في المغرب يتمتعن بالحقوق الانتخابية نفسها التي يتمتع بها الرجال، بل ويفوق عدد أصوات النساء في المنطقة أصوات الرجال الذين يعمل الكثير منهم في جهات أخرى في المغرب، أو في الخارج. وكانت اللوائح الانتخابية تضم قوائم طويلة لنساء يحملن اسم «فاطمة»، الأمر الذي يوحي بأن الرجال كانوا يتجنبون اعطاء الأسماء الحقيقية لنسائهم وبناتهم مما يمكنهم أيضاً بنيابة من ينتخب بدلهن في كثير من الحالات، وهو أمر ممنوع قانونيا إلا أن بعض المراقبين في مكاتب الاقتراع كانوا يسمحون به.

وبالفعل كـان عدد أصـوات الناخبـات في أبي الجعد يبلغ رسمياً في انتخابـات ١٩٧٦ ستين بالمائة من مجموع الأصـوات في القوائم الانتخـابية[٥٣]. وقـام بالتصـويت في تلك الانتخابـات ٣٦٨٣ نـاخباً من أصـل ٥٥٠١ ناخب مسجـل، أي أن ٦٧ بالمائة شـاركوا في الانتخـاب. وليس لـدينا في الـوقت الراهن نسب المشـاركة في الأريـاف في جهات أخـرى. وبمـا أن يـوم الاقـتراع ليس يوم عـطلة رسمية فـإن عدداً من الأشخـاص لم يتمكنوا من التصـويت وذلـك لوجودهم في جهات أخرى من المغرب إما كطلبة أو جنود أو عمال.

اتضحت في هذه الانتخابات اختلافات مهمة ما بين الأحياء التي يقطنها أصحابهـا منذ مدة طويلة والأحياء التي يسكنها المهاجرون الجدد الى المدينة. ففي هذه الأحيـاء الأخيرة كـان النمط السـائـد في الانتخـاب هـو النمط نفسـه السـائـد في الأريـاف أي التصـويت بشكـل جمـاعي[٥٤]، حيث إن رجال القبيلة يجتمعـون فيما بينهم قبـل الاقـتراع ويقـررون في شـأن من سينتخبونه. كما يعكس الانشقاق الحاصل في التصويت الانقسامات الاجتماعية المحلية.

كانت نتائج الانتخابات مفاجئة سواء بالنسبة الى حـزب الاتحاد الاشـتراكي أم بالنسبـة الى المسؤولين الحكوميين المحليين، إذ حصل الاتحاديون على تسعة مقاعـد في المجلس البلدي لمدينة أبي الجعد وحصل حزب الاستقلال عـلى عشرة مقاعـد بينما لم يحصـل الأحرار الا عـلى مقعدين فاز بهما اثنان من التجار الأغنياء. كان النواب الاتحـاديون كمجمـوعة يشكلون أكـثر المجموعات المنتخبة ثقافة، إذ كان بينهم خمسة مدرسين ومهندس جـامعي وموظف في الـبريد وكهربائي. أما عمر أفراد هذه المجموعة فكان يتراوح ما بين العشرين والأربعين. بينما كـانت مجموعة المرشحين الاستقلاليين تتكـون من الجيل القـديم، من بينهم أربعة مـدرّسين وأربعـة تجار وعاملان أميّان. وبما أن المجموعة الاتحادية كانت تمتلك أحسن منـظور لصياغـة القضايـا المحلية، فقد تفـردت بالمبـادرة في معظم المشـاكل التي طـرحت على المجلس خـلال السنوات الأربع التالية، إذ لأول مرة بعـد مرور سبعـة عشر عامـاً على وجـوده، قام المجلس بمبـادرات مهمة.

كان رد الحكومة على الفشل الذي لحق بالمرشحين الذين كانت تفضل انتخابهم في عام ١٩٧٦، بأن قامت بعزل بعض الشيوخ الذين لم يقوموا بتحقيق النتائـج التي كانت تـترقبها، مع العلم أن الحكومة تلزم رسمياً الحياد في الانتخابـات. ويبدو أن الغـاية من هـذا العزل لم تضع سدى حيث كـان لها مفعـول على المـوظفين الحكـوميين الـذين بقوا في منـاصبهم. ففي الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام ١٩٧٧ كان التدخل الحكومي أكثر وضوحاً[٥٥]، وكـان

(٥٣) معروف، المصدر نفسه.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) فاز حزب الاتحاد الاشتراكي في الانتخابات البرلمانيـة في المدينـة وبعض المناطق القـروية التي تتميـز بكثرة عدد الناخبين من المدينة نفسها. كان تـدخل الحكـومة في المنـاطق القرويـة المتميزة بكـثرة ناخبيهـا واضحاً بصورة خاصة. ففي يوم الانتخاب مثلاً، قام رجال الدرك بوضع حواجز على الـطرقات ومنعـوا التنقل في تلك =

من نتـائج هـذا التدخـل أن انهزم الاتحاد الاشـتراكي عـلى الصعيـد المحـلي في أبي الجعـد في الانتخابات البرلمانية. ومع ذلك حصل الحـزب على تـأييد مهم من طـرف الناخبـين سواء في المـدينة أم في ضـواحيها، فـاستقطب حـوالى ٤٣ بالمـائة من الأصـوات وذلك بسبب اقـتراحه سياسة بديلة لسياسة الحكومة.

بدأت تظهر في السلوك السياسي المحلي تغيرات وذلك نتيجة ارتفـاع نسبة المتعلمـين في المغرب وظهور اتجاه عند المواطنين يميل الى محاسبة الحكومة على حرفية الأقـوال الصادرة عنهـا والمتعلقـة بحقوق المـواطنين. فـإذا ما رجعنـا عقداً من الـزمن الى الوراء من ذلـك التاريـخ، لوجدنا أن الشباب في القرى كانوا يعتبرون الأعيان المحليين مجموعة تمثل الدولة أكثر مما كانـوا يعتبرون ممثلي السلطة يقومون بتمثيلها[٥٦]. أما في انتخابات ١٩٧٦ البلدية، فقد برز جيل من الشبـاب لم يحفظ من العهد الاستعـماري الا ما تبقى من ذكـريـات الـطفـولـة. وهكـذا فـإن المجموعة المتعلمة من هذا الجيل أصبحت غير راضية وبصورة مـتزايدة عن سيـاسة الأحـزاب في وقت ظهرت تشكيلات سياسية مختلفة شعر الناس بأنها «مفضلة» لدى الملك[٥٧].

حصل الاتحاد الاشتراكي، على الصعيد الوطني، على ٨,٥٣ بالمائة فقط من الأصـوات في الانتخابات المحلية لسنة ١٩٧٦ وذلك حسب النتائج الرسمية، بينما لم يحصـل الا على ١٦ مقعداً من ٢٥٤ في البرلـمان في انتخابـات ١٩٧٧[٥٨]، ويعترف المغـاربة بصـورة كبيرة بتـدخل الحكومة وتحكمها في الانتخابات والحملات الانتخابية[٥٩]. وفوق ذلك ينظر معظم المغاربة الى نتائج الانتخابات في اطار السياق السياسي العام فقط. فعلى الرغم من تـدخل الحكـومة فـإن الانتخابات المحلية أعطت الناس اختيارات مهمة. فإلى وقت اجراء تلك الانتخابات، كانت موازنة البلديات في المدن الصغيرة داخل البلاد تراقب في مجمـوعها تقريباً من طـرف موظفي وزارة الـداخلية. أمـا اليوم فقـد أصبح للمجـالس البلدية مـوازناتهـا الخاصـة بها ومـوظفون خاصون بها، كما أصبح باستطاعتها مراقبة مواقع الهيمنة المحلية. وخلق حـزب الاتحاد أيضـاً موقفاً جديداً من السلوك السياسي على مستوى أدنى من سلوك الحكم في القمة.

= المناطق، وحتى المراقبون الذين يسمح بهم القانـون لم يتمكنوا من الـوصول الى مكـاتب الاقتراع لمـراقبة عمليـة الاقتراع وجمع النتائج وتسجيلها.

(٥٦) Paul Pascon and Mekki Ben Tahar, «Ce que disent 296 jeunes ruraux,» in: Abdel-Kebir Khatibi, ed., *Etudes sociologiques sur le Maroc* (Rabat: Bulletin économique et social du Maroc, 1971).

(٥٧) الحزب الأول من هذه الأحزاب «جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية» الذي أسسه السيـد أحمد رضى كديرة في عام ١٩٦٣، والذي كان يعتبر آنذاك شخصاً مقرباً من الملك. جاء بعده حزب «تجمع الأحرار» الذي تأسس بعد الانتخابات البرلمانية عام ١٩٧٧.

(٥٨) Zakya Daoud, «Analyse des résultats éléctoraux,» *Lamalif,* no. 84 (novembre-décembre 1976), pp. 22-29, and J. Marks, «All Systems Go for Morocco Elections,» *The Middle East* (August 1984), p. 12.

(٥٩) على سبيل المثال، أنظر: أحمد المغيلي، «لا بولتيك في الانتخابات،» (١٩٧٦).

لعل أهم تقدير أو اطراء يمكن أن يقدم للاتحاد الاشتراكي في نجاح أساليبه، هو استعارة تلك الأساليب من قبل حزب الاتحاد الدستوري واستعمالها في الانتخابات التي جرت في عام ١٩٨٣. وحزب الاتحاد هذا حزب جديد انشىء بإيحاء من الملك، ولم يبق على موعد انتخابات المجالس البلدية سوى أسبوع واحد، وهي كانت أول انتخابات تجري في البلاد منذ عام ١٩٧٦. قام بتأسيس الحزب السيد المعطي بوعبيد الذي كان آنذاك رئيساً للحكومة وتقدم باستقالته الى الملك الذي قبلها منه ليتفرغ لزعامة الحزب. وقد بدا الحزب، كما كان متوقعاً، بمظهر لائق في الانتخابات البرلمانية التي جرت في شهر أيلول/سبتمبر من عام ١٩٨٤. فعلى عكس الاتحاد الاشتراكي، استطاع مرشحو الاتحاد الدستوري اقناع الناخبين في الانتخابات المحلية بأهمية العلاقات التي تربطهم بالزعماء السياسيين في جهات أخرى في قضاء المصالح المحلية، بل أكثر من ذلك أحيوا الأمل في نفوس مؤيديهم من الشباب في الحصول في المستقبل على وظائف في القطاع الخاص.

وإذا كان أمر تدخل الحكومة في سياسة الانتخابات مسألة يعترف بها الجميع، إلا أن هناك اعترافاً بضرورة بقاء الحكومة عند وعودها في خدمة المصالح العامة وسلوكها بطريقة عادلة يمكن التنبؤ بها ازاء المواطنين. وتعترف الحكومة بدورها بأن المشاركة الواسعة يمكن أن تحد من دعوى كل من المتطرفين اليساريين والأصوليين الدينيين الذين يسمون أنفسهم في المغرب بـ «الاسلاميين»(٦٠). يوحي هذا التغيير الحاصل في شكل الانتخابات وتزايد سلطة المجالس في بعض القضايا المحدودة بوجود واحد من الطرق التي تستجيب بها الحكومة بمرونة للتغير الحاصل في التطلعات السياسية للمواطنين.

٥ ـ مصر: شبرا الجديدة

رفعت التعبئة السياسية التي عرفها العهد الناصري من شأن المشاركة الشعبية على الصعيد المحلي ومن شأن الاختيار السياسي الحر في هذا المستوى الا أنها في الوقت نفسه ضيقت تدريجاً من مجال الاختيار على الصعيد القومي(٦١)، حيث ان استعمال الانتخابات في هذا المستوى لم يكن مختلفاً عن التجربة المغربية. تعطينا الدراسة التي قام بها ايليا حريق حول انتخابات الاتحاد الاشتراكي العربي، الحزب الوحيد المسموح به في مصر حتى عام ١٩٧٢، على الصعيد المحلي، الكيفية التي خبرت بها القرى في مصر «الاشتراكية السلطانية». منذ قيام ثورة ١٩٥٢ غير الحزب الرسمي مرات عديدة اسمه وزعامته وسماته وذلك تبعاً للتغيرات التي عرفتها سياسة الحزب. وكانت نتيجة هذه التغييرات على الصعيد المحلي، أن أصبحت الزعامة السياسية المحلية في وضع غير مستقر ومأمون. فالى وقت متأخر وبالضبط الى غاية

---

(٦٠) Bruno Etienne and Mohamed Tozy, «Le Glissementdes obligations islamiques vers le phénomène associatif à Casablanca,» *Annuaire de L'afrique du nord* (Paris: CNRS, 1979), no, 18, pp. 235-259.

(٦١) Harik, *The Political Mobilization of Peasants*, p. 222.

عام ١٩٦٨، أي بعد مرور ستة عشر عاماً على قيام الثورة، كان باستطاعة أسرة واحدة أو زمرة من ملاك الأراضي الأغنياء أن يهيمنوا على الانتخابات التي جرت في القرى. واعترافاً من الحكومة بهذا الواقع، قامت باتخاذ عدد من الاجراءات تمنع بموجبها أن يتعدى عدد أفراد الأسرة فرداً واحداً من بين كل عشرة من الممثلين الذين ينتخبون على الصعيد المحلي في كل وحدة من وحدات الاتحاد الاشتراكي العربي. ومفردة «الأسرة» هنا محددة بصورة صريحة. وكذلك الأمر بالنسبة الى «عمد» (مفردها عمدة) القرى والشيوخ حيث لا يمكن لأي واحد منهم أن يترشح للانتخابات الا بعد أن يستقيل من منصبه. وأبقت اجراءات صارمة أخرى عدداً من المرشحين بعيداً عن صناديق الاقتراع حيث على الناخب أن يدلي شفهياً بأسماء عشرة من المرشحين الذين يصوت لهم. وعلى الرغم من الشعور العام بوجود تدخل حكومي في المستويات العليا من سير الانتخابات كانتخاب ممثلي الأقاليم في اللجنة المركزية للحزب، إلا أن هناك شعوراً بأن الانتخابات على الصعيد المحلي كانت أكثر حرية خلال عهد جمال عبدالناصر[٦٢]. كان في شبرا الجديدة أربعة وعشرون مرشحاً يتنافسون على عشرة مقاعد. وكان لا يشارك في التصويت من حيث المبدأ الا الأعضاء المنخرطون في حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، الا أنه لم تبذل أية مجهودات لتحديد ـ بدقة ـ الأعضاء من غير الأعضاء. فعملياً وزعت أوراق العضوية في الحزب على كل الذكور البالغين في القرى وذلك قبل أسبوعين من موعد الانتخابات التي جرت في أيار/مايو. شارك في عملية التصويت ٧٠٠ ناخب من أصل ٩٢٠ ناخباً مؤهلاً للاقتراع[٦٣].

دخلت حلبة صراع الانتخابات ثلاثة تكتلات سياسية معروفة بنشاطها منذ تأسيس الحزب سنة ١٩٦٢. تمحور التكتل الأول حول أسرة كورا، وهي أسرة من ملاك الأراضي المقيمين ويتزعمها ثلاثة أخوة كلهم تثقفوا ثقافة عصرية. بذل هؤلاء الأخوة كثيراً من مجهوداتهم في الحفاظ على علاقات سياسية خارج القرية. كان زعيم هذا التكتل محمد الذي كان يقيم خارج القرية إلا أنه يداوم على زيارتها. كما أن واحداً من الأخوة سبق له أن تقلد منصب عمدة القرية حيث استعمل آنذاك عدداً من مؤيديه في عمله كعمدة. انسحب الاخوة الثلاثة من العمل السياسي في أواسط الستينات، الا أن محمداً شعر بأن الفرصة مؤاتية بعد حرب ١٩٦٧ فأعلن نفسه مرشحاً في انتخابات الحزب. أما الاستراتيجية التي سلكها فكانت تتمثل في السير التدريجي وإقامة تحالفات تكتيكية مع عدد من المرشحين الآخرين وذلك بهدف تعزيز وحدة القرية.

تشكل التكتل الثاني من مجموعة من الفلاحين الذين سبق لهم أن شاركوا في تعاونيات الاصلاح الزراعي. كان هذا التكتل، الذي ينتمي معظم أفراده الى أصول متواضعة، في صراع مع أسرة كورا، لهذا شكلوا مجموعة موحدة من المرشحين بديلة عن المجموعة التي

---

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

تتزعمها أسرة كورا. كما سعى هؤلاء الى الحصول على أصوات أخرى من سكـان القريـة من غير أولئك من أعضاء التعاونية. إلا أنهم لم يحققوا نجاحاً كبيـراً في هذا المسعى وذلـك بسبب التذمر الذي كان سائداً عند الناس من هؤلاء عندما كانوا أقوياء سياسياً.

ألف فرع الاتحاد الاشتراكي العربي بدوره التكتل الثـالث، إلا أن مرشحيـه لم يتقدمـوا للانتخابات من موقع موحد. ففي هذه الفترة وبعد حرب ١٩٦٧ الاسرائيلية العربية، منعت منظمة شبيبة الحزب من ممارسة نشاطها وكانت ذات نفوذ قوي، كما كان الحزب نفسه بصورة عامة يعاني مخاض اعادة التنظيم التي رآهـا الناس عـلى الصعيد المحـلي على أنها رفض لـزعماء الحزب. وهكذا دخل مرشحو الحزب الانتخابات كـأفراد مستقلين عن بعضهم البعض وليس كمجموعة موحدة أو متحالفة مع أسرة كورا مثلاً.

أعطت نتائج الانتخابات أربعة مقاعد للتكتل الذي تـتزعمه أسرة كـورا بقيادة محمـد، إلا أن هذه النتيجة لم تحقق نصراً نهائياً وكبيراً لهذا التكتل. اذ حصل تكتل تعاونيـة الاصلاح الزراعي على مقعدين وحصل الأحرار على المقـاعد الأربعـة الباقيـة. وهكذا كـان على محمـد كـورا، الذي لم يحقق تكتله الأغلبيـة الساحقـة في المجلس، أن يتحالف مـع الأحـرار ليسيّر الشؤون المحلية. وتوحي لنـا نتائج الانتخابـات، أن القرويـين عبروا عن رفضهم للمـواقف الايديولوجية الصلبة والمواجهات داخل الانقسامات الحزبية في سبيل تحقيق تعددية محلية تؤكد على ابقاء علاقات سياسية ما بين مجموعات متعددة[٦٤]. كما يبدو أن هذا القـرار الاجمالي كـان اختياراً حساساً، وذلك لكونه استعمل كوسيلة للحفـاظ على زعـامة سيـاسية محليـة فعالـة في مواجهةٍ سياسية وطنية متقلبة. كما يوحي رفض القرويين التصويت على أسـاس الانقسامـات الطبقية، بأن القرويـين يضعون قيمـة كبرى في أولئـك المرشحـين الذين يتمتعـون بنفوذ عـلى الصعيـد الاقليمي والقومي وبـاستطاعتهم إقـامة عـلاقات فعـالـة مـع الـزعماء السيـاسيـين والمسؤولين الرسميين في هذين المستويين[٦٥].

أعـطى هينبوش (Hinnebusch) في كتـابه حـول **الأحزاب والانتخـابات في مصر بعـد الثورة** سياقاً أوسع يمكن أن تؤول من خـلاله تجـربة شـبرا الجديـدة[٦٦]. فالمـرشحون مثـلاً في الانتخابات التي جرت في فترة ما بعد الثورة والى غايـة عام ١٩٧٢، كـانوا محميـين من طرف الدولة وذلك لإبعاد أولئك الذين يعـارضون الـنظام بصورة علنيـة. فبالفعـل كان المـرشحون المنتمون لأسر الأعيان في الـريف يفضّلون على غـيرهم من المتطرفـين اليساريـين واليمينيين في الانتخابات التي جرت في عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٠. كما سمحت الدولة بظهـور «منابـر» مختلفة

---

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٨ ـ ٢٤١.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٦ ـ ٢٣٥.

(٦٦) R. Hinnebusch, «Parties and Elections in Post-Revolutionary Egypt,» paper delivered at: The Eighteenth Annual Meeting of the Middle East Studies Association of North America, San Francisco, 30 November 1984.

المشارب داخل الحزب لابداء معارضتها في شأن انتخابات عام ١٩٧٦ التي جرت بعد انتخابات الحزب في تموز/يوليو من عام ١٩٧٥، أي بعد مرور خمس سنوات فقط على وفاة جمال عبد الناصر. أما في الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام ١٩٨٤، والتي أراد لها الرئيس حسني مبارك أن تكون خالية من تدخل الدولة ومن التزوير، فقد حصل فيها أولئك المرشحون الذين شعر الناس بأن الحكومة تؤيدهم على نحو ٧٥ بالمائة من الأصوات. ويعلل هينبوش هذه النتيجة بسبب ما يتمتع به الأعيان المحليون من امتياز يمكنهم من منافسة المرشحين الآخرين. حيث إن الايديولوجيا والقضايا المطروحة تمثل قيمة أقل من قدرة المرشح على اقامة علاقات مع السلطات الحكومية وضمان قضاء مصالح الجماعة المحلية. كما اعطت الانتخابات وسيلة يمكن من خلالها ادماج الأعضاء المقبولين من طرف الجماعة في القاعدة السياسية للنظام. وسمحت أيضاً بتوجيه المعارضة في قنوات يسهل تكييفها ولا تمثل أية خطورة على الدولة. كما أعطت أيضاً وسيلة لإعادة تجديد النخبة الثانوية وادماجها في الدولة[٦٧].

٦ ـ الحمرا: أو الشورى في اطار الملكية المطلقة

تحافظ مدينة الحمرا، كغيرها من المدن والقرى الصغيرة التي يعيش فيها أغلب سكان عمان، على درجة عالية من الاستقلال الذاتي المحلي حتى بعد أن فقدت الكثير من أهميتها الاقتصادية والسياسية بالمقارنة بالعاصمة. فإلى حدود منتصف الخمسينات من هذا القرن، كانت مدينة الحمرا جزءاً من الإمامة الإباضية التي كانت موجودة داخل عمان. ومع انتهائها هذا، حافظ زعماء القبائل فيها على علاقات مع السلطان سعيد بن تيمور (الذي حكم من ١٩٣٢ الى ١٩٧٠) الذي كان مقر حكمه في مسقط.

كان الاجماع الرسمي الذي يحصل ما بين أعيان القبائل عند اختيار الإمام يصلح أيضاً نموذجاً لأشكال أخرى من الزعامة بما فيها اختيار شيخ القبيلة؛ إذ كان القبليون يميزون ما بين الشيوخ الذين يحكمون باتفاق مع «الجماعة» وأولئك الذين يحكمون بغير اتفاق معها. فقد كان القبليون يسمون الشيوخ، الذين يبتزون الضرائب بطريقة غير مشروعة أو يفشلون في فض النزاعات حسب مفهوم العدل المحلي بـ «الجبارين».

إن مفهومي الجماعة والشورى أساسيان في فهم فكرة السلطة عند عامة الشعب العماني. فمن الملاحظ أن الجماعة تختلف في تركيبها من موقف لآخر. فقد تكون الجماعة مكونة فقط من مجموعة من الأفراد اعتادوا أن يتشاوروا فيما بينهم قبل اتخاذهم أي قرار رئيسي. تتضمن هذه المشورات في الاطار القبلي فض كل القضايا بما فيها القضايا التي تهم القبيلة بكاملها أو القضايا التي تهم بعض الأفراد أو الأعضاء الرئيسيين داخل العشيرة. كما

---

(٦٧) L. Binder, *In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt* (Chicago; London: University of Chicago Press, [1971]).

يستعمل مصطلح «الجماعة» بصورة مألوفة حتى خارج السياق القبلي وذلك للدلالة على أية مجموعة من الأفراد الذين اعتادوا العمل جماعة أو المشاورة فيما بينهم.

بعد حدوث انتفاضة الجبل الأخضر ضد السلطة والحرب التي أعقبتها في شمال عمان (١٩٥٧ - ١٩٥٩)، غادر السلطان سعيد عاصمته مسقط قاصداً المعقل الجبلي «صلالة» في ظفار جنوب عمان ولم يعد بعدها أبداً الى عاصمته. لم يكن السلطان سعيد يتشاور مع شيوخ القبائل إلا في حالات نادرة وحتى اذا ما حدث ذلك فيكون مع مجموعة قليلة ممن يثق فيهم من الأتباع، حيث كان الناس يعتبرون القرارات التي يصدرها، والتي يؤيده فيها ضباط الجيش الأجانب، قرارات جائرة وتعسفية.

لم تعرف مدينة الحمرا من جهود التنمية في تلك الفترة الا الشيء اليسير الذي تمثل في تزويد المدينة طاحونة قمح عصرية ومضخات ميكانيكية لضخ الماء من الآبار التي اقتناها بعض الشيوخ المحليين. كما كان في الواحة سيارتان اثنتان من نوع «لاند روفر» يملكهما اثنان من شيوخ القبائل كان باستطاعتهما استيفاء الشروط التي يتطلبها استيراد السيارات الذي كان يتطلب إذناً خاصاً من السلطان نفسه. كما كان الترخيص بالهجرة للبحث عن العمل يراقب مراقبة صارمة، الا أن القبليين كانوا يتهربون من تلك القيود.

وعلى الرغم من هذا الجمود المتعمد في سرعة التنمية، فقد بدأ العمانيون في الستينات يكتسبون تطلعات بديلة عن الكيفية التي يجب أن يكون عليها الحاكم العادل. ففي أواخر الستينات كان حوالى ٥٠ ألف عماني يعملون في البلدان المجاورة. وحتى وان كان هؤلاء العمال لا يشاركون بكيفية علنية في الحركات السياسية في البلاد التي يقيمون فيها، الا أن اقامتهم الطويلة بها جعلتهم على وعي بالحركات السياسية في جهات أخرى من الوطن العربي وبالمواقف البناءة لبعض قادة البلدان المجاورة من التنمية. ساهم هؤلاء العمال المهاجرون، الذين كانوا يعودون بصورة دورية الى قراهم، في الاسراع في تغيير المفهوم الشعبي لسلطة الدولة. ومن الجدير بالملاحظة أن السلطان اعتمد في حكمه وبكيفية متزايدة على التهديد باستعمال جيشه الصغير وعلى الجيل القديم من العمال وشيوخ القبائل، الذين كانوا كالسلطان نفسه، لا يستجيبون للرؤية المتغيرة حول ما يجب أن يكون عليه العدل الاجتماعي.

شعر العمانيون بعد انقلاب عام ١٩٧٠ بنوع من التغيير الذي ظهر في رفع عدد من القيود التافهة، كما أحسوا بحركة ما تدب في مجتمعهم. الى بداية السبعينات، كان شيوخ القبائل يشكلون العمود الفقري للادارة المحلية، وحتى بعد أن حدثت تلك التغييرات أكدت لهم السلطة ضمان وجود مكان لهم في «العهد الجديد» الذي دخلته عمان. وفي غمرة هذا التغيير، وبعد أن حصل نزاع حول الزعامة القبلية في المنطقة عين في عام ١٩٧٢ على الحمرا عامل ينتمي الى احدى القبائل المجاورة. ومن الجدير بالذكر أن العامل المعين استمر في التشاور مع الزعيم المحلي في كل القضايا المهمة. ويعمل أكثر من مائة من رجال القبائل في وظائف حكومية مختلفة وذلك حسب ما تستوعبه طاقات النيابات المحلية التابعة لوزارات

الصحة والتعليم وشؤون الأراضي وغيرها. كما كان من نتائج هذا التغيير أن توسعت الرقعة الزراعية بعد أن وفرت الدولة المبالغ الضرورية لاقتناء المضخات. وتقوم لجنة محلية مكونة من أعيان القبائل بالاشراف على توزيع الأراضي الخالية قصد بناء الدور وغيرها من الأماكن المخصصة للتجارة أو للقيام بالزراعة. ويعطى هذا الاشراف على الموارد المحلية لـ «الاوليغارشية» القبلية، التي تتميز أيضاً بقدرتها على توجيه القرارات الحكومية، عدداً من الفوائد المباشرة التي مكنتها من الحفاظ على هيمنتها في المنطقة حتى وان كان من الملاحظ اليوم أن هذه الأوليغارشية شرعت في استثمار أموالها في مشاريع رأسمالية تعود عليها بربح أوفر. ومع ذلك بدأت سلطة شيوخ القبائل تفقد الكثير من سلطتها القديمة نتيجة تجمع ثروة عند بعض الأفراد ممن يعملون في جهات أخرى. حيث أصبح بإمكان سكان الحمرا التمتع باختيار فردي أكبر مما كانوا عليه في الماضي والعمل بصورة مستقلة عن سلطة الشيوخ.

من حيث المبدأ، تعتبر قرارات السلطان استبدادية ومطلقة، الا أن أعوان السلطة لا يتدخلون الا في عدد محدود من القضايا. وعلى العموم فالناس، سواء في الحمرا أم في أماكن أخرى، يمانعون في تنفيذ القرارات غير الشعبية التي تصدر عن الحكومة. كما عملت التغييرات التي أدخلت في العهد الجديد على التنقيص من مجال المراقبة الذي كان لشيوخ القبائل وزعمائها على الأتباع، هذا حتى وان كانت الهيمنة على توزيع الثروة المحلية تعطي لهؤلاء مزية إضافية تمكنهم من المنافسة في هذا المجال.

تعتبر نظرياً المسافة بين الأعيان في المناطق الهامشية وأولئك في المناطق المركزية في عمان أقل مما عليه في المغرب ومصر وذلك لصغر المقاييس في عمان المتمثلة في قلة عدد السكان. وهناك اعتبار آخر أكثر أهمية يتمثل في قيمة وأسلوب ادراك المواصلات. فعلى الرغم من أن التنمية بدأت في وقت متأخر في عمان، إلا أنه كان من بين النتائج الطويلة المدى المترتبة عن توسيع نظام التعليم أن حدث تطلع عند الشباب العماني ليسمعوا كلمتهم في القضايا السياسية، إذ يعتبر إحداث المجلس الاستشاري للدولة اعترافاً متواضعاً بهذا التغير الحاصل في التطلعات الشعبية. وعلى الرغم مما يصدر من مدح لأعمال هذا المجلس، الا أن هذه المؤسسة بقيت مع الأسف مهمشة في صنع القرار السياسي وحتى في عملية إسداء النصح[٦٨].

يحمل مفهوم «الشورى» في طيه معنى خاصاً بالنسبة الى العمانيين الذين ينتمون الى المذهب الإباضي والذين يشكلون أغلبية سكان الحمرا. والملاحظ أن العمانيين الآخرين ممن ينتمون لمذاهب أخرى على وعي بالمفهوم الإباضي للشورى ويحترمونه. وتدلنا التعليقات الحذرة الصادرة عن بعض المعينين في هذا المجلس على وجود صراع كامن ما بين مفهوم الشورى والنظام الملكي[٦٩]. وقد عرّف أحد أعضاء مجلس الشورى بقوله: «الشورى؟ انها تشبه العلاقات الموجودة ما بين الأب وأبنائه الصغار. فالسلطان بمثابة الأب بالنسبة لنا يقول لنا ما يجب أن نفعله.

---

(٦٨) Eickelman, «Kings and People».

(٦٩) هذه الأمثلة مأخوذة من: المصدر نفسه، ص ٦٤٠.

هذه هي الشورى». ووصف آخر السلطان وصفاً شاعرياً فشبهه بالنجم الساطع في السماء، والقمر ليلة اكتماله، محاولاً أن يبين بذلك أن كل المبادرات تأتي من السلطان الذي حسب قوله «يحمل الينا مزيداً من الأشياء الطيبة واحدة تلو الأخرى». وشبّه عضو آخر من داخل عمان المجلس بأنه كالمولود الجديد عليه أن يتعلم في القريب كيف يمشي ويتكلم لوحده واحتمالاً تحت رعاية السلطان. بينما يرى آخرون بأن المجلس خطوة أولى في طريق الديمقراطية، هذا مع العلم أنهم على وعي بأن السلطان لم يلمّح أبداً الى شيء من هذا القبيل. وعلى العموم، يميز العمانيون ما بين «الشورى» التي تحمل معنى تبادل الشورى، و«الاستشارة» من جانب واحد، وهي طلب النصح، وهو المبدأ الأساسي الذي أقيم عليه مجلس شورى الدولة.

يفسر لنا المفهوم الاباضي للشورى لماذا يكتفي السلطان عند مناقشة التنمية السياسية بالاشارة بصورة عامة الى ما يسميه بـ «تراثنا». وكذلك تتجنب الكتب المدرسية الخوض في المواضيع الحساسة في دراسة تاريخ عمان الحديث الذي لا بد أن يتم التعرض فيه الى تاريخ «الإمامة» في القرن العشرين. والملاحظ أن تجنب الخوض في القضايا السياسية والدينية الرئيسة في مناهج الدراسة الرسمية لم يضع سدى في تكوين الشباب العماني، اذ ان طبيعة سلطة الدولة ليست موضوعاً للنقاش العلني. وأخيراً، ومن وجهة نظر أفضل، فإن مشاركة شعبية كبرى في صنع القرار السياسي لربما تطلبت شجاعة كبرى، لكن من شأنها في الوقت نفسه أن تعطي ضماناً طويل الأمد للاستقرار السياسي في البلاد أكثر مما يمكن أن يعطيه التركيز فقط على قضايا الأمن وحدها.

ثالثاً: خلاصة

يبدو الآن وبكيفية تتزايد وضوحاً مع الأيام أن القومية العلمانية التي كانت في يوم ما عاملاً يوحد الوطن العربي في مواجهة الهيمنة الأوروبية، بدأت تأفل وتقل قيمتها. ففي الخمسينات ومطلع الستينات، تقدم بعض المنظرين السياسيين بنماذج لعصرنة عقلانية ولانسان جديد. وكان الدين يُرى في هذه النماذج على أنه مسألة شخصية وخال من أي تأثير سياسي مباشر. غير أنه من السمات البارزة للشرق الأوسط في الوقت الراهن، انبعاث اسلام سياسي لا يشكل بالضرورة بديلاً عن القومية العلمانية ولكنه جزء لا يتجزأ من الهوية الفردية والجماعية التي طالما تجاهلتها الدولة أو قمعتها أو حاولت التحكم فيها بكيفية جافة. ففي مصر مثلاً شكلت الجماعات الاسلامية منذ الثلاثينات تهديداً سياسياً لأنظمة الحكم التي تعاقبت منذ ذاك التاريخ. أما ما يميز أحداث السبعينات والثمانينات فهو تزايد عدم قدرة النظام للوصول الى حلول عملية للتذمر الشعبي.

ويرى محللون في ظهور الجماعات الاسلامية المناضلة تحدياً رئيسياً لسلطة الدولة في الوقت الراهن، ولهذه الغاية وجهوا اهتمامهم لدراسة الكيفية التي يتم بها الانضمام الى هذه الجماعات. يستنتج من الأبحاث المنشورة في هذا الباب، أن دعوى هذه الجماعات تجد صدى كبيراً في أوساط الشباب المتعلم والواعي سياسياً من ذوي الأصل القروي أو المدن الصغيرة

الذين يعيشون حالياً في المناطق التي عرفت تطوراً عمرانياً سريعاً(٧٠). ويتم الانضمام الى هذه الجماعات عبر علاقات القرابة والاتصالات الشخصية، كما أن عدم وجود تنظيم رسمي لها مكّنها من العمل السري واخفاء أنشطتها بسهولة. ويرى بعض كتاب هذه الأبحاث أن المناضلين في هذه الجماعات يمثلون بشكل كبير شريحة داخل الطبقة الوسطى السفلى حتى وإن كانت الزعامة فيها تتشكل من خليط الأفراد من ذوي الأصول المختلفة بمن فيهم أفراد من أعيان الأرياف، أي تلك المجموعة من الأفراد الذين اعتمدت عليهم السلطات المركزية تقليدياً للابقاء على المناطق القروية تحت مراقبتها(٧١).

وهناك بعد آخر للتعبير السياسي الاسلامي المعاصر الذي غطت عليه الأقوال والأعمال المتطرفة للمناضلين في هذه الجماعات. فالاسلام في هذا البعد، أداة للتعبير السياسي يصعب على الدولة أن تغيّر فيه أو تراقبه. فالدعوة الى الاسلام، على عكس الايديولوجيا التي تبناها الجيل الأول من القوميين العلمانيين، تتفهمها شرائح عريضة من الشعب، بما فيها أولئك الذين بقوا الى وقت قريب لا يهتم بهم أحد ولا يُسمع لهم صوت. وفوق هذا تعتبر الأنشطة الموجهة توجيهاً دينياً من ضمن المجالات القليلة التي لا تتدخل فيها معظم الدول إلا بحذر شديد. وبما أن معظم الدول تسعى الى قمع أية معارضة ممكنة أو ضمها اليها، فإنها لا تتساوق مع التغيرات التي تحصل في التطلع الشعبي نحو ما يريده الشعب من السلطة. ومن بين العوامل ذات الأمد الطويل في هذه التغيرات، بلوغ «الجماهير» المتعلمة سن الرشد واستفادتها من عملية التعليم التي تؤكد على ضرورة الاستفادة من القيم العصرية واعتمادها. وقد بدأت تبدو بوضوح وبكيفية متزايدة مع مرور الأيام آثار التعليم الجماهيري الذي نظم أولاً في مصر في الخمسينات ثم في المغرب وأخيراً في عمان في السبعينات.

إن فكرة العدالة الاجتماعية لا تنحصر فقط في التوزيع المادي للثروات. إذ إن هناك تطلعاً متزايداً الى أن الحكومة لن تكون عادلة الا اذا كانت حكومة اسلامية، وهذا يتناقض مع مجال الدولة في الوقت الراهن على الرغم مما تبذله الدولة من جهود للجمع ما بين القيم الدينية والزعامة في آن واحد، إذ ان على الدولة، في كل من الحالات الثلاث التي تعرضنا لها هنا، أن تعمل للتغلب على ما تواجهه من تغيرات اجتماعية واقتصادية تسير بسرعة أقوى مما كانت عليه في العقود السالفة. فالانتخابات في المغرب، مثلاً، ظهرت كجزء من استراتيجية طويلة الأمد للتكيف مع التغيرات الحاصلة في التطلعات السياسية. ويدلنا السلوك الواقع في الانتخابات المحلية في مصر على أن المأزق الذي توجد فيه الدولة يتمثل في الكيفية التي تمكنها

---

(٧٠) بالنسبة الى مصر، أنظر: Saad Eddin Ibrahim, «Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups,» *International Journal of Middle East Studies*, no. 12 (1980), pp. 423-453, and Kepel, *Le Prohpète et Pharaon: Les Mouvements islamistes dans l'Egypte contemporaine*, pp. 201-212.

أما بالنسبة الى المغرب، انظر: Etienne and Tozy, «Le glissement des obligations islamiques vers le phénomène associatif à Casablanca».

(٧١) Ansari, «The Islamic Militants in Egyptian Politics,» pp 133-134.

من تكسير نفوذ الأعيان المحليين بدون أن تفقد نفوذها على المناطق القروية. أما في عمان فإن ما تشكله عائدات النفط من درع واق وعدم وجود أي تهديد داخلي أو خارجي للنظام الملكي منذ عام ١٩٧٥ ـ أي العام الذي انتهت فيه رسمياً انتفاضة الثوار في اقليم ظفار الجنوبي ـ أعطيا الدولة وقتاً إضافياً للتكيف ببطء مع التغيرات الحاصلة في التطلعات السياسية. الا أن الوعي بهذه التغيرات الطويلة الأمد والقدرة على التكيف معها لا يضمنان في حد ذاتهما البقاء وطول العمر لأي تشكيل خاص من تشكيلات الدولة. وعلى أي حال فهما يؤمّنان أمراً واحداً وهو أن تلك التغيرات لن تشكل في حد ذاتها تهديداً للدولة أو تضطر هذه الأخيرة لاستعمال القمع الذي يعتبر انهزاماً ذاتياً لها واعترافاً علنياً منها بعدم وجود مشروعية لسلطتها داخل البلاد. إن مرونة الدولة واستجابتها للتغيرات الحاصلة عند الأفراد من غير النخبة في ادراكهم لسلطة الدولة يشكلان عنصراً مهماً في الحفاظ على المشروعية الشعبية للسلطة في هذه العقود الأخيرة من القرن العشرين.

وفي رأي ماك وليامز فإنه يمكن أن يوجد في أي وقت من الأوقات أنظمة وأنماط من السلوك المشروعة التي تتناسب في مجملها مع الامكانات والظروف التي توجد فيها(٧٢). وفي اعتقادنا أن هذا الرأي يصدق على دول الشرق الأوسط في الوقت الراهن، إذ ان القدرة على الحفاظ على علاقات محلية فعالة ومقربة يدخل فيها عدد من المواطنين ممن لا يشتركون في العملية السياسية الا بكيفية مهمشة، من شأنها أن تشكل عنصراً ضرورياً في التعرف على الخطوط المتغيرة للامكانات والظروف وتسهيل عملية تقبل سلطة الدولة الموجودة وذلك كسلطة تعتبر أكثر صواباً وعدلاً من البدائل التي يمكن أن تطرح عنها أو على الأقل أكثر فعالية منها.

---

(٧٢) McWilliams, «On Political Illegitimacy,» pp. 429-430.

الفصل الثامن

قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية

غسان سلامة(*)

- ١ -

ليس هناك من ميل واضح، في علم الاجتماع السياسي المعاصر، للتمييز بين الدول «القوية»، والدول «الضعيفة». وغالباً ما ترى القائم بهذا التمييز يتهم بأنه «ڤيبري متأخر» بمعنى أنه يمارس، من دون جدوى، مقارنة بين الدول القائمة وبين البيروقراطية المثالية التي وصفها لنا ماكس ڤيبر، التي هي، كما نعلم، عقلانية بالكامل، وممركزة، وقادرة على تنفيذ إرادتها بصورة فعّالة دون أي ممانعة اجتماعية تذكر. من هنا يصف بعض المحلّلين المقارنة هذه، والتمييز الذي تصبو إليه، كمجرد «هواية غير منتجة»، مؤكدين على أن قدرات جهاز الدولة، في مكان وظروف معيّنة، لا يمكن بالفعل توقّع حجمها، انطلاقاً من مثال أعلى لما يجب أن تكون عليه تلك القدرات(١).

هذا لا يعني أن الاستنكاف عن هذه المقارنة عمومي. ففي الفكر الأوروبي أعمال، تمتد من هيغل حتى ريمون آرون في عصرنا هذا، لا تتلكأ في التساؤل عن عناصر قوة الدولة، إن في علاقتها بالمجتمع الذي تدّعي السيطرة عليه أو من خلال مقارنتها بمثال أعلى نظري، وبأجهزة دولة أخرى، قائمة بالفعل. أما في بلادنا العربية، وهذا الأمر يبدو لنا أكبر أهمية، فالتمييز بين القوية والضعيفة من الدول، بقي حيّاً يتداوله الناس من دون توقف. وعندما اعتقدت واشنطن أن بإمكانها التدخل الواسع في لبنان، فقد تبنت شعاراً علنياً هو «بناء دولة قوية» بعد سنوات من عذاب الحرب الأهلية. ونرى محرّري الصحف العربية الواسعة الانتشار، وندامى الديوانيات الكويتية، وجلساء مقاهي القاهرة أو بيروت، لا يترددون في

(*) أستاذ العلوم السياسية في جامعة باريس الأولى وفي معهد الدراسات السياسية في باريس.

(١) انظر مثلاً: P.B. Evans, D. Rueschemeyer and T. Skocpol, eds., *Bringing the State Back in* (New York: Cambridge University Press, 1985).

القيام بتلك المقارنات الدائمة عن قوة كلٍ من المغرب والجزائر، أو شطري اليمن، أو سوريا والعراق، أو حتى قطر والبحرين.

عندما يتحدّث هؤلاء عن «قوة» الدول هذه فإنهم يعنون بذلك أمراً أوسع تحديداً بكثير من المعنى الحصري الذي يلجأ إليه علماء الاجتماع إجمالاً، المهتمون أساساً بعلاقة الدولة بالمجتمع، أي بمدى استقلالية جهاز الدولة عن تيارات ومطالبات وضغوط المجتمع المدني المتناقضة، والتي تهدد باستمرار «عقلانية» الدولة الهيغيلية ـ الڤيبرية. أما المعنى الواسع، الذي يتبناه جلساء المقاهي والديوانيات، وهو الذي سنعتمده هنا، فهو يضم، إلى المعنى الحصري الذي ذكرناه هنا، فكرة أن هذه الدول العربية القائمة، وحدات متنافسة ضمناً، تقوم شرعية كلٍ منها على الاثبات الدائم على أنها أكثر قابلية للعيش والاستمرار من جارتها. فبينما الدولة الڤيبرية قائمة، في الفرضية، كوحدة دولية لا يشك المرء باستمرارها، ما زال مستقبل الوحدات السياسية القائمة في المنطقة العربية أمراً قابلاً للنقاش، في أكثر الحالات.

من هنا ذلك التشويش في التحديد. فماذا نعني عملياً عندما نقول مثلاً ان الدولة السعودية هي «قوية» أو هي «ضعيفة»؟ قد لا يتساءل الانسان العربي العادي عن مدى هيمنة جهاز الدولة العصرية على المجتمع السعودي، أو حتى عن مدى تداخل هذا الجهاز مع العصبية القبلية ـ العائلية التي هي في أساس وجود المملكة. هو سيتجاوز على الأرجح هذا المستوى، ليأخذ «الوحدة الدولية» المسماة المملكة السعودية ويعدّد مواطن قوتها (النفطية والمالية خصيصاً) ومواقع ضعفها (لاسيما الديمغرافية والعسكرية منها)، مقارناً ضمناً ذاك البلد بهذا أو ذاك من جيرانه. بينما قد ينصب اهتمام عالم الاجتماع بالذات على مدى استقلالية جهاز الدولة عن المجتمع، وعلى قدراته الذاتية، لا كبلد، وإنما كجهاز دولة بني في بلد محدد، ينبغي أن تحكمه اعتبارات العقلانية، وهي شرط استمراريته.

ويؤدي هذا التشوش في تحديد القوة إلى حالات متكررة من سوء التفاهم. فبين جلساء المقاهي، ليس تأميم النفط بالضرورة علامة قوة أو ضعف، فهو بالأساس جزء من البلد المعني. بينما نرى عالم الاجتماع يدرسه كإضافة حقيقية إلى إمكانات جهاز الدولة، إذ يسمح التأميم بعدم الاعتماد المطلق على العائدات الضريبية، كما في الدولة المثالية الأوروبية المنشأ حيث يساهم المواطنون في تحديد هذه الضرائب. هذا هو أصل الديمقراطية البريطانية، في الاتفاق العام بين المؤرخين، وهو بتبسيط شديد: حاجة الدولة إلى الضرائب، وضغط الناس (من خلال ممثلين لهم) للإسهام في تحديد عدد وحجم هذه الضرائب. أما الدولة الريعية فهي ليست بحاجة لتلك العائدات إن أمّن لها النفط أسباب استمرارها، وهي بالتالي، إن ذهبنا بالمقارنة إلى حدّها الأقصى، ليست بحاجة لإقناع الناس بدفع الضرائب، وبالتالي ليس فيها الكثير من القابلية للتحول إلى منحى ديمقراطي.

وإن شئنا مزيداً من التفريق بين تحديدي «القوة» لذكّرنا أن المحلل الاجتماعي قد يرى مثلاً أن الدولة، كجهاز، ضعيفة نسبياً في بلد قوي كالولايات المتحدة الأمريكية. فالرئيس غير قادر فعلاً على فرض الضرائب التي يشاء، ولا على التصرف بالخزانة على هواه. وليست

واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الاقتصادية، وليست بون عاصمة المانيا الاتحادية، ولا برن عاصمة سويسرا من وجهة نظر تمركز القدرات المالية أو الاقتصادية أو التكنولوجية أو حتى البشرية. بينما نرى في المنطقة العربية أن استقرار سلطة سياسية في مكان ما، يؤدي إلى استقطاب شبه أوتوماتيكي للقدرات البشرية والاقتصادية والمالية. وغالباً ما تصبح العاصمة السياسية، وكأنها بالذات مركز السلطة، ومجال السياسة المتميّز، وبصورة سريعة للغاية أحياناً، تجمعاً بشرياً هائلاً، وقطباً اقتصادياً غير منازع. ولقد أدى قيام الدول المعاصرة إلى حالات من الاستقطاب استثنائية والأمثلة أمست معروفة من بيروت إلى بغداد، ومن القاهرة إلى الرياض، وهي مدن نمت بصورة سريعة للغاية على حساب أخرى كطرابلس والموصل والبصرة والاسكندرية وجدة، لأسباب عدة قد يكون أهمها، على الأرجح، أن العواصم هي بالذات حيث السلطة السياسية تقوم.

وهذه الملاحظة هي مفتاح ما نود سوقه هنا. فهي تدل فعلاً على فرضية أولوية السياسي/العسكري في تحليل قيام الدول وبقائها. فلم تكن طرق القوافل في رأينا تنتج الدول العربية المتعاقبة في التاريخ العربي ـ الاسلامي، بقدر ما كانت تتحوّل وتتطور لتستفيد من قيام دولة مستقرة قادرة على حماية طرق القوافل هنا أو هناك فالغلبة السياسية ـ العسكرية سابقة في المسار التاريخي، وينبغي برأينا أن تكون سابقة، في التحليل أيضاً، على الاستقلال الاقتصادي ـ الاجتماعي. إن ما نود التأكيد عليه في هذه الدراسة هو أن هذه الفرضية القاضية بأسبقية السياسي وبأرجحيته، جزء أساسي من الثقافة السياسية العربية المعاصرة. وإننا سنتناول تباعاً عدداً من عناصر قوة الدول في الثقافة التقليدية وسنصل في الواقع إلى استنتاج مفاده أن عناصر قوة الدولة الحديثة ليست متضمنة في هذه الثقافة، التي ما زالت تحمل صوراً مبسطة، وتقليدية، لما هي عليه قوة الدول. والواقع أننا نادراً ما نرى تحديداً لعناصر القوة خارج متانة العصبية التقليدية بمفهومها الخلدوني، وخارج الدعوة إلى الوحدة والتكاتف. أمّا عناصر القوة، في مفاهيمها الحديثة، فهي بدأت تتسرب إلى الثقافة السياسية، وإنما ببطء وخفر.

ـ ٢ ـ

تحاول هذه الدراسة إذن فهم التصوّر العربي السائد لقوة الدول ولضعفها. ويعني هذا الأمر بالذات مقاربة الثقافة السياسية العربية الراهنة من زاوية النظر إلى الدولة، في جبروتها وهرمها، ومحاولة تبصر العناصر المؤدية بالدولة للقيام والسيطرة أو التدهور والهلاك. ولا ريب أن تفكيراً كهذا ليس جديداً على الفكر السياسي العربي، فإنه شغل المفكّرين والفقهاء سابقاً، ولم تزل بعض النتائج التي توصّلوا إليها تشكّل في يومنا هذا، عنصراً من عناصر الثقافة السائدة، ولو أنه من الصعب تقدير أثره.

وأشهر هؤلاء طبعاً ابن خلدون. ويلاحظ قارىء المقدمة لدى كاتبها ميلاً واضحاً يكاد يكون هاجسياً للنظر في مسبّبات الأمور، وعدم التوقّف عند مظاهرها. ومع معالجة ابن خلدون لقضية العبّاسة، أخت الرشيد، في مطلع مقدمته، نراه يدخل موضوعنا من بابه

الأكبر: كيف خسر الرشيد سلطته وكيف قامت دولة البرامكة؟ ولن يفارقه الموضوع لاحقاً إلّا في تلك الاستطرادات التي يلجأ إليها للتأريخ السردي بعيداً عن الممارسة التنظيرية الدائمة. قيام الدول، يقول ابن خلدون، مرادف لضرورة «الوازع»، والوازع «واحد منهم له عليهم الغلبة والسلطان». واستمرار الوازع في السلطة مبني كما نعلم على قوة العصبية في القوم فلا «يصدق دفاعهم وذيادهم إلّا إذا كانوا عصبية وأهل نسب واحد لأنهم بذلك تشتد شوكتهم ويخشى جانبهم إذ نعرة كل أحد على نسبه وعصبيته أهم»[2].

وتسكن هذه العلاقة السلطوية العمودية ذهن ابن خلدون فنراه يتناول عناصر القوة تدريجاً. أول هذه العناصر مرتبط بانقسام المجتمع الواحد إلى أقسام متعددة، وعلى الدولة (الطبيعية) أن تكون قادرة على السيطرة على كل قسم بمفرده، وأن تكون لدى هذا القسم صورة واضحة عن تغلّب الدولة عليه. فـ «الرياسة لا تكون إلّا بالغلب والغلب إنما يكون بالعصبية فلا بد في الرياسة على القوم أن تكون من عصبية غالبة لعصبياتهم واحدة واحدة لأن كل عصبية منهم إذا أحست بغلب عصبية الرئيس لهم أقرّوا بالاذعان والاتباع»[3]. لكن غلبة الواحد على كل من الآخرين غير كافية لبناء القوة، إذ إن المطلوب بعدها إعادة اندماج الجماعة وفق الخط السلطوي الجديد. فالعصبية تنتج الملك الطبيعي من خلال الغلبة المتكررة على الأطراف المنافسة. ولكن شرط الملك أن تعود الفئات المغلوبة فتلتحم مع الفئة التي حصرت الرئاسة بذاتها: «فإن كانت فيه بيوتات مفترقة وعصبيات متعددة فلا بد من عصبية تكون أقوى من جميعها تغلبها وتستتبعها وتلتحم جميع العصبيات فيها وتصير كأنها عصبية واحدة كبرى»[4]. وهكذا يفصّل ابن خلدون عنصرين متمايزين لقوة الدولة: القدرة الفعلية وممارستها من جانب، والشعور بها، أو بالأحرى اشعار الآخرين بها بحيث يتم قبولها من جانبهم وينقادون لها، ويعبّرون عن ولائهم الحديث لأصحابها.

ويورد ابن خلدون عناصر قوة أخرى. فهو يرى أن القوة مرتبطة بنسبة «القائمين بها في القلة والكثرة»، وهذا لا يمكن أن يدهشنا لدى كاتب يعطي هذه الأهمية للنسب. وقد لا ينقاد عقل عصري إلى هذا المنحى، لكنه لا بد سوف يتأثر باهتمام ابن خلدون بالصيغة المجتمعية حيث يرى أن المجتمعات الأحادية التركيب أقوى من المجتمعات الكثيرة القبائل والعصائب، وسنعود لاحقاً لهذا العنصر. وعندما يتناول ابن خلدون «الترف» فهو يميز ترف الدولة في أولها، وهو يعتبره عنصر قوة إذ تكثر العصابة وهي تستكثر بدورها من الموالي والصنائع. بينما

---

(٢) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة (بغداد: مكتبة المثنى، [د. ت.])، ص ١٢٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٣٩. والواقع أن مفهوم الالتحام هذا أساسي أيضاً في نظرة غرامشي لوسائل هيمنة الطبقة الحاكمة في المجتمعات الحديثة. ذلك أنه يرى أن قوة النظام الاجتماعي الحقيقية لا تنبع من مقدرة الطبقة الحاكمة على استعمال وسائل القمع التي يؤمنها لها جهاز الدولة الذي خلفته، بقدر ما يتأتى من قبول المحكومين لايديولوجيا الحكام، كايديولوجيا مشتركة بين أبناء المجتمع كله. انظر مثلاً:

Giorgio Fiori, *Antonio Gramsci: Life of a Revolutionary* (London: New Left Books, 1970).

الترف عنوان الضعف والهرم في أواخر الدولة، بالنظر إلى نتائجه الديمغرافية. ومن الأمور الملفتة اهتمام ابن خلدون بمناقشة شرعية القرشيين في الحكم. وهو يعالج هذا الأمر الحساس، ذا الأبعاد الايديولوجية الواضحة، بالقدر نفسه من الواقعية، وبالمقاييس ذاتها التي سبق له أن حددها. «فالفائدة في النسب إنما هي العصبية (. . .) ونحن إذا بحثنا عن الحكمة في اشتراط النسب القرشي ومقصد الشارع منه، لم يقتصر فيه على التبرك بوصلة النبي صلّى الله عليه وسلم كما هو في المشهور، وإن كانت تلك الوصلة موجودة (. . .) فلا بد اذن من المصلحة في اشتراط النسب وهي المقصودة من مشروعيتها وإذا سبرنا وقسمنا لم نجدها إلّا اعتبار العصبية التي تكون بها الحماية والمطالبة»(٥).

وبالمقارنة فالارتباط بالأرض ليس قوياً كمثل الارتباط بالجماعة. أو بكلام آخر، فإن ايثار العصبية الفئوية أو القومية أو الدينية على الوطنية بوصفها التصاقاً بمساحة من الأرض، أمر يكاد يكون بديهياً. يقول ابن خلدون: «قال عمر رضي الله عنه تعلّموا النسب ولا تكونوا كنبط السواد إذا سئل أحدهم عن أصله قال من قرية كذا». فالانتساب للمَوَاطِن أمر يجزم ابن خلدون بعدم أصالته في العرب أولاً وبتهديده للعصبية ومن ثم لبقاء الدولة ثانياً. وإن كان بعض العرب قد عرفوا بمواطنهم فمرد ذلك إلى أمور طارئة وسطحية إذ إن النسب هو الأساس: «وقد كان وقع في صدر الإسلام الانتماء إلى المواطن فيقال: جند قنسرين، جند دمشق، جند العواصم وانتقل ذلك إلى الأندلس ولم يكن لإطّراح العرب أمر النسب وإنما كان لاختصاصهم بالمواطن بعد الفتح حتى عرفوا بها وصارت لهم علامة زائدة على النسب (التشديد منّا) يتميّزون بها عند أمرائهم ثم وقع الاختلاط في الحواضر مع العجم وغيرهم وفسدت الأنساب بالجملة وفقدت ثمرتها من العصبية فاطرحت ثم تلاشت القبائل ودثرت فدثرت العصبية بدثورها»(٦). ويعود ابن خلدون، في مكان آخر، لينتقد أبا الوليد ابن رشد حين قرّر أن أقدمية الارتباط بمساحة من الأرض عنصر يمكن لشرعية الرئاسة الاستناد إليه: «ليت شعري ما الذي ينفعه قدم نزلهم بالمدينة إن لم تكن له عصابة يرهب بها جانبه وتحمل غيرهم على القبول منه»(٧).

- ٣ -

يستقطب نشوء الدولة السعودية في الجزيرة العربية، الاهتمام بأمور عديدة منها طبعاً البيئة الايكوغرافية، الخلدونية إلى حد بعيد، التي تمّ فيها قيامها. ومن أسباب الاهتمام أيضاً استقرار هذه الدولة مقابل فناء دول أخرى في المنطقة عينها، وعودة الحياة إليها بعد هزيمتين مريرتين: الأولى غداة الغزو المصري للجزيرة العربية، والثانية إثر حرب أهلية دامية تحارب فيها الاخوة وقضوا بذلك على دولة أبيهم. ان نشوء الدولة السعودية الثالثة في مطلع هذا القرن وسيطرتها، خلال أقل من ربع قرن من الجولات الحربية، على أربعة أخماس الجزيرة العربية (أي ما يوازي مساحة فرنسا ثلاث مرات تقريباً)، ودخولها المظفر عصر الدولة الحديثة

---

(٥) ابن خلدون، المقدمة، ص ١٩٥.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

منذ مطلع الثلاثينات من هذا القرن أمر يكاد يفوق في أهميته عناصر القوة النفطية والمالية التي سيتم اكتشافها بعد استكمال البنى الأساسية (السياسية/الأمنية) للدولة السعودية[٨].

وإن نحن توقفنا ملياً أمام الحالة السعودية وجدنا أن أول عناصر القوة يكمن في الدعوة الدينية. لقد تميّز تاريخ الجزيرة العربية منذ وفاة النبي محمد (ص) بالتشرذم القبلي والجهوي. من هنا فإن دعوة محمد بن عبد الوهاب (١٧٠٣ ـ ١٧٩٢) كانت تحمل في طيّاتها، إلى جانب الأصولية المتشبعة بالأفكار الحنبلية، دعوة إلى التوحد بين العناصر المتنافسة والمتحاربة. من هنا فإن حركة الموحدين التي قادها ابن عبد الوهاب كانت تحمل معنيين اثنين: الأول واضح (توحيد الله في مقابل الممارسات الصنمية التي كان بعض سكان نجد يلجأون إليها) والثاني ضمني وهو توحيد القوى في شبه الجزيرة من خلال روابط تتعدّى الانتماءات القبلية أو هي على الأقل تسعى إلى ذلك. وما هو الأمر الموحّد غير الدين؟ لم تكن القومية قد دخلت كفكرة عصرية صاغتها أوروبا إلى هذه المناطق في منتصف القرن الثامن عشر، ولو أنها دخلت لكانت بحاجة إلى أجيال لكي تتأصل ولكي يحمل أصحابها أجوبة عن سؤال أساسي لم يزل حتى اليوم دون جواب نهائي في المنطقة: قومية أي قوم؟

كان الدين في هذا الاطار العنصر الموحّد الأوحد (إلى جانب اللغة العربية ولكنها في ذاتها، عنصر توحّد ثقافي، لا عنصر تعبئة سياسية/دينية). من هنا اتخذت حركة ابن عبد الوهاب بعدها السياسي والعسكري، وهو بعد يحمل في طياته عناصر قوة لا يمكن الاستهانة بها. ذلك أن هذه الدعوة دعوة أكثرية. لذا فإن استراتيجيتها ستكون مختلفة تماماً عن تلك التي تتبعها عادة الأقليات الدينية المجاورة. فالزيود في اليمن أو الإباضيون في الجبل الأخضر (عُمان) أو الشيعة في البحرين والاحساء يشكلون أقليات إسلامية فاعلة يمكن تصور هدفها الأساسي الحرب الدائمة في سبيل البقاء كأقليات ذات خصوصية في فهمها للإسلام. من هنا تمترسها في جزر(البحرين) أو جبال (عمان واليمن) بهدف الهرب من ضغط الأكثرية السنية الدائم (والعدائي إجمالاً) على الأقليات الإسلامية. الاستراتيجية تقوم هنا على أصول الدفاع عن الذات، على رفض التواصل بأشكاله المختلفة مع الجوار الأكثري، على انكماش ثقافي وحضاري.

«الوهابية» ـ كما يسمّيها أعداؤها ـ لها منحى مختلف تماماً. فهي تقوم، على العكس من ذلك، على استراتيجية هجومية. فالفرضية هنا، هي أنه على العالم بأسره أن يتبنّى الإسلام، وأن على جميع المسلمين أن يعودوا إلى أصول الدين الحنيف كما يراه المصلح النجدي. فهي اذن دعوة موجّهة إلى الجميع من دون استثناء وأصحابها على استعداد لحملها إلى كل قبيلة وواحة ودسكرة، بالاقناع أو بالسيف أو بهما معاً. الدينامية اذن دينامية هجوم وفتح وتدخل، بل إن الدعوة لا تحيا فعلاً إلاّ من خلال الهجوم والتدخل المستمرين. ثم إنها دعوة أكثرية

---

(٨) في وصف وتحليل هذه العناصر، انظر: غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ ١٩٤٥: دراسات في العلاقات الدولية (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠).

بمعنى أنها لا تدّعي تفسيراً أقلياً للإسلام، ولا هي تقوم على دين جديد بل على تفسير أصولي يحمل في طياته حنيناً أكيداً لبساطة الفتوحات الأولى واستقلاليتها وانتصاراتها. لذا لا نعجب إن رأينا أحد الرحالة البريطانيين يكتب سنة ١٧٨٤ «عندما وصلت إلى البصرة، كانت نشاطات زعيم الوهابيين تثير القلق في نفس والي بغداد العثماني وفي نفس عامله في البصرة ناهيك عن الأتراك الآخرين. ذلك أنهم كانوا يعلمون تماماً أن تفسير بن عبد الوهاب للنص القرآني، على تزمته، كان أكثر التفسيرات خلوصاً وأمانة»[٩]. بينما وصف أمين الريحاني، الرحالة اللبناني، بعد ذلك بنحو قرنين الملك عبد العزيز بقوله «والسلطان عبد العزيز إمامهم في كل شيء. فهو يعرف الشجاع منهم والتقي والصبور والعاقل والمجنون ويحسن سياسة الجميع، فيستخدمهم في سبيل الله وملك ابن سعود»[١٠].

«في سبيل الله وابن سعود» يقول الريحاني. ولا بد من أن نتوقف أمام هذه الثنائية فإن فيها على الأرجح عنصر القوة الثاني الذي نبحث عنه. فنحن نرى منطقة جغرافية تقع تحت سلطة آل سعود، أو بالأحرى في التعبير الخلدوني، تحت رئاستهم على العناصر القبلية الأخرى في نجد ووسط الجزيرة العربية. نعني هنا تلك العصبية التي وصفها ابن خلدون بأنها استطاعت من خلال الغلبة الانتصار على العصبيات الأخرى ثم استطاعت أيضاً بناء التحام جديد صاغته هي بين عناصرها المكونة وكأنها أمست عصبية واحدة كبرى، على أسس جديدة وفي ظل رئاسة محددة، رئاسة العصبية الغالبة، رئاسة آل سعود.

يطيب لابن خلدون فعلاً ترداد الحديث المأثور: «ما بعث الله نبياً إلاّ في منعة من قومه». وهو يحكي عن ابن قسي شيخ الصوفية الذي ثار بالأندلس دون قبائل أو عصائب لدعمه فما لبث أن استسلم للموحدين ودخل في دعوتهم. هذا بالتحديد ما لم يحصل للدعوة الوهابية، التي ارتبطت منذ سنواتها الأولى بعصبية قبلية قوية، عصبية آل سعود من خلال تحالف أمير الدرعية محمد بن سعود ومن ثم ابنه عبد العزيز مع الداعية المصلح، واحتضانها، ومن ثم احتضان من خلفهما من أمراء العائلة لتلك الدعوة. عنصر القوة ناتج هنا عن تزاوج الدعوة مع العصبية، بشكل يكاد يكون مثالياً في نظر ابن خلدون: «أحوال الملوك والدول راسخة قوية لا يزحزحها ويهدم بناءها إلاّ المطالبة القوية التي من ورائها عصبية القبائل والعشائر. وهكذا كان حال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في دعوتهم إلى الله بالعشائر والعصائب وهم المؤيدون من الله بالكون كله. فإذا ذهب أحد من الناس هذا المذهب وكان فيه محقاً قصّر به الانفراد عن العصبية فطاح في هوة الهلاك». ويضيف ابن خلدون مع قدر واضح من السخرية «كثير من الموسوسين يأخذون أنفسهم بإقامة الحق ولا يعرفون ما يحتاجون إليه في إقامته من العصبية». وهو لا يأنف عن تشبيه الدعاة غير المستندين إلى عصبية بالمجانين الذين يستأهلون السخرية. فهو يراهم «موسوسين أو مجانين أو ملبسين يطلبون بمثل هذه

---

(٩) نقلاً عن: G. Rentz, «Wahhabism in Saudi Arabia,» in: Derek Hopwood, ed., *The Arabian Peninsula: Society and Politics,* Studies in Modern Asia and Africa, 18 (London: Allen and Unwin, [1972]), p. 57.

(١٠) أمين الريحان، ملوك العرب: رحلة في البلاد العربية، ٢ ج (بيروت: دار الريحاني، [د.ت.])، ص ٨٧.

الدعوة رئاسة امتلأت بها جوانحهم وعجزوا عن التوصل اليها بشيء من أسبابها العادية»[11].

وقد استخدم آل سعود فكرة المساواة في الدين لتعبئة البدو ولضرب عدد من الزعامات المحلية. كما استعملوا التراث الحنبلي في سبيل تثبيت دعائم حكمهم ضد التهديد المستمر بانتشار الحروب الأهلية. ولا شك أن الفتوى التي أصدرها الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بضرورة إسباغ الشرعية الدينية/السياسية على الطرف الأقوى في أي حرب أهلية من أفضل الأمثلة على فائدة الدعوة في تثبيت السلطة[12]. ومن النتائج الايجابية التي نادراً ما يهتم لها الباحث، هي دور الدعاة في جمع الضرائب بصورة شرعية، ومساهمتهم في تحصيلها، وفي إعادة توزيعها بصورة ترضي المبادىء الدينية والسلطة السياسية في آن معاً.

وربّ عنصر ثالث من عناصر القوة في الدولة السعودية نبهنا إليه ابن خلدون مرة أخرى، وهو أهمية بقاء المركز كعنصر حياة للدولة بمقابل الأطراف. فالدولة «شأن الاشعة والأنوار إذا انبعثت من المراكز والدوائر (. . .). ثم إذا أدركها الهرم والضعف فإنما تأخذ في التناقص من جهة الأطراف ولا يزال المركز محفوظاً (. . .) وإذا غلب على الدولة من مركزها فلا ينفعها بقاء الأطراف والنطاق بل تضمحل لوقتها»[13]. ويمكن إعادة صياغة هذه المقولة كالتالي: إن مناعة المركز إزاء الأخطار والتحديات الخارجية لها دور أساسي في بقاء الدولة واستمرارها لا بل في أصل قوتها.

ويتبين هذا الأمر من موقع نواة السلطة السعودية الأساسية. إنها في قلب الجزيرة، وقلب الجزيرة ليس احتلاله بالأمر السهل ولا هو حتى بالأمر المغري كثيراً في منتصف القرن الثامن عشر. الحقيقة أن البريطانيين ومن قبلهم القوى البحرية الأخرى (كالبرتغاليين، والهولنديين والفرنسيين) سوف يحيطون بالجزيرة، نازلين في مسقط، أو في الكويت أو في الحديدة ولكنهم سوف يأنفون عن دخول الجزيرة ذاتها، لعلمهم بصعوبة الأمر ولتقليلهم (المحق في ذلك الزمن) من أهميته. العثمانيون أنفسهم لن يتبنوا استراتيجية مختلفة. إنهم سوف ينسابون فعلاً من الشمال نحو الجنوب وفق خطين: ينطلق الأول من بلاد الشام مروراً بالحجاز حتى الحديدة، ويبدأ الثاني بالموصل فبغداد فالبصرة فالاحساء. وفي الحالتين، سوف يحاذر العثمانيون الدخول إلى قلب الجزيرة لاحتلالها. إنهم يكتفون بتطويقها من على شاطىء الخليج والبحر الأحمر تاركين قلبها الوعر والمقفر لذاته. وحده والي مصر، محمد علي، سوف يدخل، لأشهر معدودة، الجزيرة ويخترقها من البحر الأحمر إلى الاحساء قاضياً على الدولة السعودية الأولى. لكنه لن يلبث أن يضطر للانسحاب والتقهقر فاتحاً المجال أمام إمكانية إعادة قيام الدولة، على رغم تدميره لعاصمتها، الدرعية، ولأخذه أمراءها أسرى إلى القاهرة.

---

(11) ابن خلدون، المقدمة، ص ١٥٩.

(12) عن هذا الموضوع (نص الفتوى بالانكليزية) انظر:

Christine Moss Helms, *The Cohesion of Saudi Arabia: Evolution of Political Identity* (London: Croom Helm, 1981), pp. 76-126.

(13) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص ١٦٢.

عندما يكون مركز الدولة في منطقة كنجد، تعطى الدولة، لا سيما في القرون الماضية، مجالاً زمنياً واسعاً للتكون والانطلاق، خارج خطر التدخل الخارجي القاضي. وهذه هي حال الدولة السعودية ـ الوهابية الأولى التي لن يقدر أحد على محاربتها خلال ثمانين عاماً لوجودها في مكان ناءٍ خارج الطرق الاستراتيجية من برية وبحرية، وسط صحراء قاحلة، مجرد التفكير باختراقها قد يعدّ نوعاً من الجنون، حتى بالنسبة إلى الجيش العثماني. هذا مع تقدير أن والي البصرة لن يعلم بحقيقة الدولة الجديدة وبطموحات قادتها إلاّ بعد مرور زمن طويل. فمن هو المخبر النجدي القادر آنذاك على الجزم أننا أمام دولة عتية جديدة لا أمام مجرد تحالف قبلي آخر، سوف يتفجّر من الداخل بعد مرور سنوات قليلة، كغيره من التحالفات التي لا عدّ لها؟

وقد يكون من المفيد هنا مقارنة تجربة محمد علي المصرية في مطلع القرن التاسع عشر بالحالة السعودية. لا شك أنه كان بيد محمد علي، الطموح والمنظم، أدوات قوة استثنائية بالمقارنة بمحمد بن سعود من انتاج زراعي، وقوة عسكرية، وانفتاح على الخارج، ناهيك عن التجربة القيادية السابقة والاهتمام الدولي. لكن مصر، لكل هذا بالذات لم تكن لديها مناعة الداخل النجدي. كانت معرضة للسقوط بالذات لأنها منفتحة، لأنها مهمة على طريق الهند بقدر ما هي في جنوب شرق المتوسط. ولقد قارن جلال أحمد أمين حالات عربية مختلفة كالتالي: «كانت درجة الضغط الغربي على مختلف أجزاء العالم العربي تتناسب مع مدى أهمية كل بلد كمصدر للمواد الأولية أو كمركز استراتيجي. وهكذا بينما بدأ ربط مصر وسوريا والعراق بالاقتصاد الغربي منذ منتصف القرن (التاسع عشر) سمحت قلة الأهمية النسبية للصحراء الليبية بانتشار الحركة السنوسية التي لم تسدَّد الضربة القاضية اليها إلاّ على يد الاحتلال الايطالي في ١٩١١. وإذ لم يبدأ اهتمام بريطانيا باستغلال موارد السودان الزراعية إلاّ في نهاية القرن، شهد السودان في النصف الثاني من القرن نجاح حركة استقلالية مشابهة للحركتين السنوسية والوهابية، هي الحركة المهدية التي حكمت السودان طوال ثلاثة عشر عاماً (٨٥ ـ ١٨٩٨) ووحدت الجزء الأكبر منه، وأنهت تجارة الرقيق، وتمتعت بشعبية بالغة ليس فقط في داخل السودان بل وفي مصر حيث علّق عليها الكثير من المصريين الأمل في تخليصهم من الاحتلال البريطاني. وبينما أدّت الأهمية الاستراتيجية للمناطق الساحلية المطلة على الخليج العربي إلى فرض بريطانيا على شيوخ قبائلها معاهدات حماية متتابعة خلال العقدين الأخيرين من القرن (التاسع عشر)، سمح خلو شبه الجزيرة العربية واليمن من أية جاذبية اقتصادية أو استراتيجية بأن تترك هذه المنطقة وشأنها حتى اكتشف فيها النفط بعد الحرب الأولى»[١٤].
وقد يذهب المؤرخ بالمقارنة إلى أبعد من ذلك للقول بأن فشل محمد علي الأكيد ونجاح اليابان النسبي خلال القرن التاسع عشر في التحديث والتصنيع والتطور، مرده إلى حد كبير إلى عزلة اليابان النسبية من حيث الموقع الجغرافي مقارناً بمركزية مصر الجغرافية والتي أفقدتها أسباب المناعة. وليس هذا بالأمر الجديد، إذ إنه من المسلّم به أن الأهمية الاستراتيجية لدولة ما تشكل لها، إن كانت على غير قوة خصوصاً، مصدر إضعاف لا مصدر تقوية. وذلك أن

(١٤) جلال أحمد أمين، المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ٢٧.

يكون لديها من الموارد أو الميزات ما يثير جشع الدول الأخرى واهتمامها، دون أن تجد المقدرة على الاستفادة الذاتية منها أو حمايتها بصورة متينة.

ثم إن عزلة نجد النسبية تحملنا إلى تصور العنصر الرابع في قوة الدولة السعودية الفتية، وهو عنصر مرتبط، إلى حدّ كبير، بمسألة الشرعية. هنا لا يعود ابن خلدون دليلاً مفيداً لأنه لم يعرف الرأسمالية والامبريالية ونتائجها. يشير عبد الله العروي إلى مفارقة أساسية في موقف القوى الوطنية ذات التوجّه السلفي من الاصلاحات العقلانية التي أدخلتها الدولة الاستعمارية في صلب الدولة العربية التقليدية فيقول: «امتزجت الحركة الوطنية التي كانت تريد نزع السلطة من الأجانب بالحركة السلفية التي كانت تهدف قبل كل شيء إلى ارجاع الشريعة إلى مركز التسيير، في بعض الظروف كالتي عاشها المغرب بعد اخفاق المقاومة المسلحة لم تمثل السلفية والوطنية إلاّ وجهين لحركة واحدة. لكن في الظروف العادية هناك فرق في الأهداف (. . .) في ظروف تاريخية غير التي عاشتها البلاد العربية منذ النهضة، كان من المحتمل بل من المتوقع أن تبدع الوطنية نظرية دولة تختلف تماماً عن نظرة الفقهاء إلى السلطة، إلاّ أن استئثار الأجانب بالحكم، أي استمرار النمط المملوكي، دفعها إلى تبني النظرة السلفية بكاملها (. . .) ومن نافل القول التنبيه على أن الإمامة الشرعية التي كانت طوبى والحكم بين أيدي مسلمين، أضحت طوبى من نوع مضاعف لما عادت السلطة الحقيقية بين أيدي إفرنج أو متفرنجين يدّعون العدل ويقولون إنهم لا يحتاجون إلى شرع منزل (. . .) في العهد الحديث أصلحت أداة الدولة، تحسنت الأحوال الاقتصادية حتى بالنسبة للطبقات الضعيفة، لكن الدولة بقيت أجنبية وظل المجتمع تعساً»[١٥].

يمكن برأينا إخراج نص العروي هذا من إطاره المغربي وإعادة تأصيله مشرقياً. لقد كان هناك فارق أساسي في تعامل السلطات المحلية مع القوى الخارجية. فهذه القوى قد استطاعت، في عدد من الأماكن، السيطرة على المقدرات المحلية، وكان لهذه السيطرة آثار سلبية واضحة على شرعية السلطات المحلية. عندما تستوعب الامبراطورية البريطانية قوى محلية كإمارة البحرين أو كسلطنة عمان، فإنها في الآن نفسه، تضعف قاعدتها من الشرعية لأنها تظهرها، لمواطنيها، وكأنها قائمة على الدعم الخارجي ومستمرة بفضله. من هنا تحتاج هذه السلطات لقواعد جديدة من الشرعية، كمستوى الأداء الرسمي، ونوعية الخدمات الصحية والتربوية والاجتماعية التي تقدمها، ومدى حصولها من الطرف الخارجي الذي يدعمها على تقديمات لصالح مواطنيها.

الدولة السعودية لم تنشأ في ظل حماية أجنبية وشرعيتها غير قائمة (على الأقل حتى الحرب العالمية الأولى) على الدعم الخارجي والتقديمات النابعة منه بل على العكس من ذلك، فإن الدولة السعودية قامت بالأساس في وجه القوى الخارجية بدءاً بالدولة العثمانية نفسها وانتهاء بمختلف القوى الغربية. لذا فإن شرعيتها تقوم على ما تقدّمه لمواطنيها بقدر ما تقوم على مزيج من الوطنية والأصولية الدينية الحاملة في طياتها شوفينية أكيدة. في البحرين أو في الكويت، في الأردن أو في المغرب، سنرى السلطة الاستعمارية تتغلغل في ثنايا جهاز الدولة،

---

(١٥) عبد الله العروي، **مفهوم الدولة** (بيروت: دار التنوير، [د. ت.])، ص ١٣٩.

بل إنها، إلى حد كبير، سوف تخلق البيروقراطية المحلية الحديثة برمتها. فمن حاكم عسكري إلى مندوب سام إلى مفوض سياسي، سنرى رجال السلطة البريطانية أو الفرنسية يشيرون ويأمرون، يحدّثون ويعقلنون من داخل السلطة المحلية ذاتها. بوصفهم من سكان قصر الأمير، أو من مستشاريه الفعليين. هنا يدخل الخارج في صلب الداخل. ويعيد تأليفه وتكييفه، فيضعف شرعيته أيما إضعاف بسبب هذا الزواج الشبيه إلى حدٍّ كبير بالاغتصاب. ولكنه، من ناحية أخرى، يعطيه من القدرات القمعية والبيروقراطية الحديثة والعقلانية ما يكفي للاستمرار بالسلطة على رغم تدهور عناصر الشرعية الأولى.

الدولة السعودية، على الأقل حتى الحرب العالمية الأولى، لم يقهرها الاستعمار الخارجي ولم يصبح جزءاً من جوّانيتها بعد القضاء على شرعيتها الأصلية من خلال زواج/اغتصاب. الدولة السعودية بقيت، كالدولة السنوسية حتى الانتصار الايطالي، خارج هذه اللعبة، وأبقت على شرعيتها الوطنية/الأصولية إلى حد بعيد. من هنا فإن حركة التمأسس (Institutionalization) لن تكون هنا نتاجاً لتحكم المستشارين الأجانب، بل محاولة أصيلة إلى حد بعيد، لرفع تحدي الأجنبي الذي ما زال خارجياً.

ويمكن، لتوضيح هذه الشرعية المبنية على نوع من التعامل الخارجي مع القوى الدولية، المقارنة بين نشأة أكثر من دولة عربية. وقد خصّص غاري ترولر كتابه عن السعودية للمرحلة الممتدة بين ١٩١٠ و١٩٢٦[١٦]. كان الطرف الخارجي يعني بالنسبة للسعودية التي كان يعاد إنشاؤها آنذاك كدولة، بريطانيا، وهي الدولة المهيمنة على الخليج. والواقع أن علاقات بريطانيا مع الملك عبد العزيز كانت شبه معدومة، ولم تكن هي تعتبره خطرا على مصالحها. كان وجود عبد العزيز في وسط الجزيرة من الأسباب المهمة التي دفعت لندن لعدم الاكتراث له. وحدها ضرورات الحرب الأولى سوف تدفع باتجاه التقارب، ولكن هذا التقارب لن يفضي إلى تبني بريطانيا لمشروع ابن سعود السياسي، كما كانت الحال مع الشريف حسين بن علي في الحجاز، بل إلى اتفاقية لتعيين الحدود، ومن ثم إلى رضوخ تدريجي من قبل بريطانيا للانتصارات السعودية المتكررة، ولتجاوز ابن سعود للخطوط الحمر التي كانت لندن تضعها له. ولا ريب أن ابن سعود فرض نفسه تدريجاً على بريطانيا كقائد مستقل وطموح.

بالمقابل فإنك لا تجد تماماً مساراً مماثلاً في الأردن مثلاً، حيث ترى بريطانيا وقد دخلت في صلب مشروع قيام الدولة الأردنية، بناء على الارتباط السابق بالأسرة الهاشمية، وعلى وجود عدد من الشخصيات البريطانية أو المؤيدة لبريطانيا الدائم في عمّان، ناهيك طبعاً عن الانتداب نفسه الذي لم تعرفه السعودية يوماً. وبالنظر لفقر المملكة الأردنية الناشئة المدقع «أصبح للمعتمد البريطاني والمستشار المالي البريطاني في نظارة المالية حق الاشراف الدقيق على جميع الشؤون المالية... ثم أصبحت مشاريع الموازنة العامة تقدم إلى المعتمد البريطاني فيحولها بدوره إلى المندوب السامي

---

(١٦) Gary Troeller, *The Birth of Saudi Arabia: Britain and the Rise of the House of Sa'ud* (London: Frank Cass and Company Limited, 1976).

البريطاني في القدس ومنه إلى وزير المستعمرات في لندن للمصادقة عليها»(١٧). وكانت الشؤون العسكرية والدبلوماسية إلى حد كبير بيد بريطانيا. وبينما كانت السعودية تحتل الحجاز وتتكوّن كمملكة كان الأردن مضطراً لتوقيع معاهدة مع بريطانيا (سنة ١٩٢٨)، تتضمن قدراً لا بأس به من التبعية للمنتدب البريطاني.

وإن أخذنا المثال اللبناني لوجدنا على الأرجح حالة وسيطة بين المثالين الأردني والسعودي، فيما يتعلق بدور الطرف الخارجي في نشوء الدولة. وعلى عكس المقولات الاسرائيلية الشائعة منذ سنة ١٩٨٢ حول لبنان والتي مفادها أنه بلد اصطناعي تماماً قررت فرنسا وجوده سنة ١٩٢٠ للحفاظ على مصالحها في الشرق، يخلص الباحث الاسرائيلي مئير زمير من دراسة المرحلة (١٩٢٠ - ١٩٢٦) إلى نتيجة مزدوجة. فهو يلحظ من جانب أن الكيان اللبناني كان وليد تطورات تاريخية تضرب في عمق أصول الامارة الدرزية في الجبل وفي مسار الطائفة المارونية. فكان «إنشاء دولة لبنان الكبير سنة ١٩٢٠ نتاج مسار تاريخي ركزت فيه الطائفة المارونية وجودها إلى جانب الدروز في جبل لبنان واستطاعت مقاومة اندماجها في المجتمع الإسلامي المحيط بها، ان أيام الامارة أو أيام المتصرفية». لذلك لا يتردد زمير بالاقرار، على عكس التيار الاسرائيلي السائد، بأن للبنان تاريخاً طويلاً ككيان متميز. ولكن الباحث يلحظ أيضاً أن الاعتقاد بأن فرنسا هي التي أنشأت الكيان بقرار ذاتي منها هو اعتقاد شائع، ومرده إلى الدور الفعّال الذي لعبته الحكومات الفرنسية في تشجيع قيام الكيان، وبمحاولة اللبنانيين أنفسهم دفع فرنسا لمساندتهم من خلال إبراز بلدهم كموطىء قدم ضروري لفرنسا(١٨).

لقد تحدثنا عن عناصر القوة في التجربة السعودية بما فيه الكفاية. هل هذا يعني أن الدولة السعودية فيها من القوة ما ليس لدى غيرها من الدول العربية الأخرى؟ الواقع أن هذا القول بعيد عن الصحة. فلقد أصاب عناصر القوة التي ذكرنا من التآكل والضعف الكثير، حتى ولو أن مصادر قوة جديدة قد برزت.

وإن شئنا الاختصار لعدّدنا على الأقل العناصر التالية. أولاً لقد فشلت تجربة الدمج المجتمعي القسرية إلى حد بعيد. حاول القادة السعوديون خلق مجتمع مندمج من خلال انشاء هجر متعددة (مفردها: هجرة) يجتمع فيها رجال من قبائل مختلفة، فيتدربون على القتال، ويلتحمون في بوتقة دينية واحدة، فيصبح الواحد منهم للآخر أخاً على رغم الانتماء القبلي المختلف. ولكننا نعلم الآن تمام العلم أن هذه التجربة لم تنجح فعلاً. فلقد كانت الهجر تتميّز فعلاً بغلبة تجمع قبلي محدد. وبقيت التحالفات على حالها، حتى إذا قرّر عبد العزيز التوجه نحو بناء دولة حديثة نراه يصطدم بتجمعات قبلية مختلفة، وهو بدوره يقوم بقدر من التعبئة المعاكسة على أساس العصبية القبلية. فيلتحم الطرفان في أواخر العشرينات في حرب أهلية ضروس يذهب ضحيتها الآلاف من كليهما.

---

(١٧) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر: عهد الامارة (عمان: [د. ن.]، ١٩٧٣)، ص ٣٨.

(١٨) Meir Zamir, *The Formation of Modern Lebanon* (London: Croom Helm, 1985).

هذه الحرب حملت أيضاً في طياتها سمات ضعف حقيقي في الشرعية التقليدية. فلقد تعددت الظروف، خلال العشرينات، التي سوف تحمل عبد العزيز على التخلّي عن طوبى الاصلاح والفتح الوهابية في سبيل بناء دولة حديثة لها علم وحدود، وتحترم حدود الدول المجاورة، والأصول القانونية والدبلوماسية في عالم اليوم كما حددها الغرب. ولن يأنف الملك، بعد ذهابه في هذا المنحى، من طلب دعم بريطانيا، وسوف يحصل عليه فعلاً، لمحاربة تلك المجموعات من المقاتلين الوهابيين الذين ما زالوا يحلمون بفتوحات جديدة على حساب الدول المجاورة والغرب الكافر. وسوف يضطر الملك، بمساعدة سلاح الجو الملكي البريطاني، إلى ضرب هذه القوى عسكرياً وبقوة. ولكن انتصاره عليها سوف يضعف طبعاً من شرعيته الأصولية الدينية/الوطنية. فهو سيبدو بعد هذه المعركة شبيهاً بجيرانه من الهاشميين أو من أمراء الخليج الذين استعانوا قبله أو في الوقت نفسه بالمستعمر الخارجي لضرب حركات سياسية ودينية شعبية داخلية. كما أن مواجهته لهذه القوى سوف تظهره وقد قبل بمنطق الدولة الحديثة ذات الحدود الواضحة والنهائية، وليس هذا بالتأكيد بمنطق الحركة الوهابية.

ثم إن هناك النفط طبعاً. لقد تمّ اكتشاف واستغلال النفط السعودي بصورة متأخرة نسبياً عن غيره من المنطقة. ولكن النفط بوصفه سلعة حيوية، سوف يلغي تلك العزلة ويقضي على تلك المناعة التي تحدثنا عنها سابقاً. إنه يدخل السعودية فعلاً في سوق حامية، تختلط فيها العناصر السياسية والاستراتيجية والعسكرية بالحسابات الاقتصادية والمالية. وسيقيم الكونسورتيوم الأمريكي (أرامكو) فعلاً على أرض المملكة دولة ضمن دولة. وسيضطر القادة السعوديون، ولو لفترة، إلى القبول بقاعدة عسكرية أمريكية في الظهران ثم بدخول آلاف العمال الأجانب، ومنهم من ليس عربياً ولا مسلماً إلى أرض المملكة. وسيقبلون بدخول عناصر التكنولوجيا الحديثة إلى المملكة، وبولوج أصحابها ورجالها من الأجانب الغربيين. طبعاً لن يتمّ ذلك بسرعة بل إن الملك سيتحفظ طويلاً على كل ذلك، وهناك بين القادة السعوديين من يترحّم حتى الساعة على الأيام الخوالي، وعلى الاستقلالية المفتقدة. ولكنها ذهبت على الأرجح من دون رجعة وذهابها لم يمر من دون أن يلحظ. إذ إنه باستطاعة المراقب أن يرى في انتفاضة مكة المعروفة في الأسابيع الأخيرة من سنة ١٩٧٩ نوعاً من ردة الفعل العنيفة والطوباوية على انزلاق البلاد التدريجي من شرعية دولة الفتح والدين والاصلاح الوهابية إلى دولة المال والخدمات الاجتماعية والتبعية الثقافية الراهنة.

إن الحد الفاصل في تاريخ الدولة السعودية في انتقالها من الاعتماد على العناصر الداخلية (الشرعية الدينية/العصبية/الأصالة) إلى تبنيها لعناصر الدعم الخارجي (عون مالي بريطاني/اعتماد على العائدات النفطية/شرعية دولة الخدمات والتقديمات الاجتماعية)، هذا الحد اتضح سنة ١٩٢٩، عندما بدأت عناصر القوة التقليدية تهدد الكيان الجديد، وبالتحديد عندما اصطدم مشروع تثبيت دعائم رئاسة آل سعود مع ايديولوجيا الفتح التي حملها «الاخوان». بعدما يمكن التحدث عن «تطبيع» تدريجي لعناصر القوة السعودية، بعدما أصبح

ولوج خبراء النفط من «الكفار» ممكناً، وأصبح التحالف مع بريطانيا ثم مع الولايات المتحدة أمرا لا بد منه لتأمين استمرار دولة دخلت في النظام الدولي الراهن. «فعلى الرغم من أن تحالف آل سعود والبدو في بدايات القرن العشرين أدى إلى وظائف محددة، خصوصاً في مجال التوسع العسكري، فإن هذا التحالف أصبح لاحقاً غير عملي (. . .) فبينما ركز آل سعود على وحدة «الكنيسة» و«الدولة» بما هي الاطار الشرعي لسلطتهم، فإنهم اضطروا لاحقاً، بسبب التأثيرات الخارجية على تحديد دولتهم على أسس محض إقليمية»[19]. ويمكن صياغة هذه الخلاصة بصورة مختلفة: تتبدل عناصر قوة أي دولة عربية بمجرد انخراطها في النظام الدولي. إذ تتضاءل عناصر التعبئة الشعبية والقدرة الذاتية والشرعية الأصولية لمصلحة نوع جديد من القوة، مستمد من دعم القوى الخارجية لأي كيان جديد يأخذ بعين الاعتبار مصالحها ويقبل بهيمنتها على النظام الدولي. وهذا الدعم الخارجي للكيان سيصبح أساسياً بالنظر إلى احتمالات انفجار أزمة هوية عميقة في النظام الجديد.

- ٤ -

هل بالإمكان بناء الدولة القوية خارج النزعة الفردية التي حملتها الثورة الفرنسية، والايديولوجية البرجوازية؟ هل بالإمكان بناء الدولة إلى جانب التجمعات التقليدية الفعلية من جهة وإلى جانب الدعوات الحديثة المعادية للدول القائمة من جهة أخرى؟ إنه لمن نافل القول الاشارة إلى أن ضعف الدولة العربية الراهنة مرتبط إلى حدّ بعيد بالتحدّي الذي عليها مواجهته من قبل تلك الانتماءات من جانب وهذه الدعوات من جانب آخر، التي تدك مداميك شرعيتها.

فلنتوقف عند هذا التحدّي المشترك. يقول ابن خلدون «إن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء وإن وراء كل رأي منها وهوى عصبية تمانع دونها فيكثر الانتفاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت»[20]. ولا يلبث ابن خلدون أن يلفت النظر إلى سهولة حكم مصر بقوله «ان ملك مصر في غاية الدعة والرسوخ لقلة الخوارج وأهل العصائب. إنما هو سلطان ورعية». يشير ابن خلدون هنا، إلى جانب أمور أخرى، بصورة أوضح إلى ما نسمّيه في عصرنا هذا أزمة الهوية. تتأتى هذه الأزمة من انعدام غلبة عصبية واحدة بصورة أكيدة على العصبيات الأخرى بحيث تؤدي هذه الغلبة إلى إعادة توليف العصبيات المتنافسة في عصبية واحدة كبرى، الرئاسة فيها واضحة. ويمكن طبعاً لفت الانتباه إلى قرب

---

(١٩) Helms, *The Cohesion of Saudi Arabia: Evolution of Political Identity,* p. 272.

ولقد لاحظت تيدا سكوكبول، من دراستها للحالة الايرانية، أن فيضاً مباغتاً وكبيراً من العائدات النفطية يقوي طبعاً من استقلالية جهاز الدولة عن المجتمع في الظروف الاعتيادية، ولكنه يزيد من هشاشته في المراحل المتأزمة، لأن الجهاز نفسه يكون قد نمّى اعتماده على الريع الخارجي ولم يتنبه كفاية لتركيز شرعيته داخل المجتمع. انظر:

T. Skocpol, «Rentier State and Shi'a Islam in the Iranian Revolution,» *Theory and Society* (1982), pp. 265-283.

(٢٠) ابن خلدون، المقدمة، ص ١٦٤.

هذه النظرة من مقولة أنطونيو غرامشي حول الدولة، ونوع الهيمنة التي تقوم عليها بحيث يصعب فعلاً تصوّر دولة لا تقوم على هيمنة فئة، هي بمنظور غرامشي طبقية وبالمنظور الخلدوني عصبية قائمة على النسب والتضامن. ويمكن تحديد الهوية في هذا النطاق على أنها النتاج الثقافي لعملية الالتحام بين العصبيات، الحاصلة بعد غلبة إحداها، والمؤدية إلى نمو شعور بالولاء نحو الشكل المؤسسي العام الذي تختبىء وراءه العصبية المنتصرة.

يصل إلى هذا الشرط المؤسس عدد من الكتّاب المحدثين من دون أن يمروا بالتعرجات الخلدونية. فيرى لوسيان باي مثلاً أن «الدولة العصرية المستقرة لا تستقيم بدون شعور واضح بالهوية أي بدون حل لمشكلة تعايش التراث التقليدي مع الممارسات العصرية والعواطف الفئوية مع الممارسات الكوسموبوليتانية وكأن الفرد يشعر بنفسه ممزقاً بين عالمين، ولا جذور له في أي منهما»[21].

وعالج اريك فروم المسألة من زاوية أكثر التصاقاً بعلم النفس. فقال «إن التماهي مع الطبيعة، مع العشيرة، مع الدين يعطي الفرد شعوراً بالأمان، فهو ينتمي إلى كُلٍّ منظم، ويشعر بجذوره فيه، ويعرف أن له فيه مكاناً أكيداً. قد يشعر بالجوع أو بالحرمان، لكن لن يُبتلى بأسوأ الأوجاع وهي العزلة الكليّة والشك»[22]. ونشوء الدول الحديثة تحدّ حقيقي للفرد، لشعوره بالانتماء إلى جماعة صغرى أو كبرى، وبالاطمئنان إلى مكانه فيها. فالمسألة هنا تقتضي عملية انتقال بالولاء من الجماعة التقليدية إلى الدولة الحديثة، وهي برّانية بالضرورة، وهي برّانية بصورة مضاعفة عندما لا يكون الهيكل الشكلي غريباً فحسب، بل عندما يكون القيّمون على ذلك الهيكل هم غرباء أيضاً إن بسبب انتمائهم لطرف خارجي (خلال مرحلة الاستعمار) أو بسبب انتمائهم إلى مجموعة تقليدية أخرى (كنظرة شيعي إلى دولة يهيمن عليها السنّة، أو نظرة البربري إلى دولة يحكمها عرب) أو حتى بسبب انتمائهم إلى فئة اجتماعية غير معروفة من قبل المواطن العادي (كالتقنوقراطيين، وأصحاب المهن الحرة).

«هكذا فجأة، يعطى المواطن بطاقة هوية وجواز سفر يقرر أن له هوية واحدة وجديدة: فهو سوري أو لبناني، تونسي أو ليبي، قطري أو بحريني. غير أن وراء هذا التبدل الشكلي أزمة هوية حقيقية، فنقل الولاء ليس بالأمر السهل، وافتقاد الهوية الأساسية أمر لا مفر منه، يعود تكراراً ليؤرق الفرد المنخرط في المجتمع الجديد. يقول فروم «إن فقدان الذات وإحلال ذات أخرى مكانها، يدفع الفرد إلى حالة من انعدام الاطمئنان. فالشك يلاحقه إذ إنه أساساً مرآة لتوقعات الآخرين منه، بينما هو فقد هويته إلى حدّ كبير. وفي سبيل تجاوز الهلع الناتج عن خسارة الهوية هذه، نراه مضطراً للبحث عن هوية ما من خلال قبول واعتراف مستمرين به من قبل الآخرين». وهكذا يجد الفرد نفسه في موضع شبه مأساوي لخصه جان ـ بول سارتر بتلك العبارة الشهيرة «الأنا انسان آخر»[23].

---

(21) Lucian Pye, *Politics, Personality and National Building: Burma's Search for Identity* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1962), p. 63.

(22) Erich Fromm, *The Fear of Freedom* (London: Routledge and Kegan Paul, 1960), p. 29.

(23) المصدر نفسه، ص ١٧٧. ولقد عالجنا مسألة الهوية، على المستوى العربي، في مساهمتنا في الكتاب=

وتقع مأساة انهيار الدولة اللبنانية وسط مزيج من المشاعر كهذه التي يصفها فروم. فمنذ نشأة الدولة اعتبر بعض اللبنانيين انتماءهم إليها، بل صنعهم لكيانها ذاته، أعمق وأقدم وأكثر أصالة. ووجدت الدولة نفسها في وضع يرى فيه بعض اللبنانيين أنهم أحق بها أكثر من غيرهم، وأن لهم الحق أيضاً في نفي الهوية عن بعض مواطنيهم، وحصرها بأنفسهم، في سياق عملية تماه للجزء مع ما هو مفترض أن يكون ملك الكل. فها إني أراك شيعياً بهدف التذكير بدورك الثانوي في قيام الدولة وبالتالي بدورك المفترض أن يكون ثانوياً في ادارتها. وإن أنا اعتبرتك لبنانياً، فإنما ذلك لاستغلال انتمائك الجديد الهش لتثبيت هيمنتي، فيصبح الشيعي شيعياً عند توزيع المغانم وهو لبناني عند مطالبته بدفع الضرائب أو بالدخول في الجيش.

وقد فضحت الحرب إلى حدّ قاس هشاشة الدولة في المجتمع. وقد تكون أوضح علامة على ذلك استمرار الدولة ذاتها على رغم كل شيء، لا بسبب قوة في بنيتها بل لأسباب تدلّ على ضعفها. استمرت الدولة ككيان دولي لأن النظام الدولي الراهن لا يحب القضاء على الكيانات القائمة، من خلال التقسيم أو التقاسم أو الضم أو الوحدة. النظام الراهن، خصوصاً في المناطق الشديدة الحساسية كالشرق الأوسط، يدافع عن الكيانات القائمة لأن إعادة النظر فيها قد تؤدي إلى إعادة رسم الخرائط وعلى الأرجح إلى حروب هو بغنى عنها. لذلك يبقى الشكل الخارجي للدولة قائماً بفعل دعم هذا الشكل من قبل القوى الاقليمية والعالمية، واعترافها به، أياً يكن مضمونه المجتمعي الفعلي. فالقانون، والقانون الدولي بالذات، يكره الانقطاعات، وهو مستعد لكل أنواع الفذلكات الصعبة للابقاء على استمرارية الأشكال الخارجية. والدولة اللبنانية، منذ سنة ١٩٧٥ على الأقل، شكل يفتقد إلى حدّ كبير إلى مضمون.

ولكن هل كان الوضع مختلفاً قبل اندلاع الحرب؟ لقد دهش كثيرون لمقدرة اللبنانيين على التأقلم مع أوضاعهم الصعبة مالياً واقتصادياً، سكنياً ومعيشياً. ولكن تلك السهولة ليست بالأمر المستحدث. إن لها ارتباطاً بصورة اللبنانيين عن دولتهم وبتعاملهم معها قبل ذلك التاريخ بكثير. لقد عاش اللبنانيون، إلى حدّ كبير، خارج الدولة. أموالهم تأتيهم من الخارج، ثقافتهم خارجية، تياراتهم السياسية وصحافتهم ينشئها الخارج ويموّلها. أما الاقتصاد فكان باستمرار أسير القطاع الخاص بصورة حصرية، فلا تجد الدولة لها إلّا بالصعوبة القصوى تياراً شعبياً يدعم انخراطها في الاقتصاد والمجتمع. بل كان من السهل جداً على اليمين المسيحي أن يقضي على التجربة الوحيدة التي كرّست نفسها لاعطاء شكل الدولة

= الجماعي: جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (ندوة)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، وعلى المستوى اللبناني في:

Ghassan Salamé, *Lebanon's Injured Identities: Who Represent Whom during a Civil War?* (Oxford: Centre for Lebanese Studies, 1986).

مضموناً اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً وأعني بها التجربة التي أطلقها الرئيس الراحل فؤاد شهاب (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) والتي تلاشت تدريجياً في النصف الثاني من عقد الستينات تحت ضربات ممثلي الفردية اللبنانية المتطرفة، فاتحة، بسقوطها، الباب واسعاً أمام الحرب الأهلية الدموية.

لم تسقط الدولة اللبنانية اذن سنة ١٩٧٥ بل على العكس استمرت خارجية عن المجتمع، خارجية في الدعم الأساسي البرّاني لها. ومع فشل التجربة الشهابية المبنية بالذات على فكرة الدولة (Le sens de l'état)، عادت مسألة الهوية لتقض مضجع اللبنانيين ولتدك أسس مجتمعهم. فالدولة بحاجة إلى ثقافة سياسية مؤاتية تعتبرها إطاراً قانونياً شرعياً. لقد حاولت الدولة اللبنانية طبعاً، ككل الدول الناشئة، أن تؤثر على التنشئة السياسية في وجهة بناء تلك الثقافة على مضامين كالوحدة الوطنية، والعيش المشترك بين الأديان والطوائف واعتبار لبنان وطناً نهائياً. لكن الحرب التي بدأت سنة ١٩٧٥ فضحت أيضاً فشل «القومية اللبنانية»، أي تلك القومية التي من المفترض أن تنشأ ضمن الدولة الحديثة، دفاعاً عن الحدود الجديدة والمؤسسات العصرية، بعد قيام الدولة. وقد حاولت الشهابية، أكثر من غيرها من التيارات بثّ هذه القومية، واعطاءها أبعاداً تطبيقية في بنية الدولة (توسيع التعليم الرسمي، انشاء الضمان الاجتماعي، البدء بمشاريع اقتصاد مزدوج...).

بعدها تصادمت الهويات بصورة مفجعة، وقامت الطوائف مجدداً كإطار مرجعي شبه وحيد، ودفع الأفراد الذين كانوا قد عوّدوا أنفسهم على الفكرة اللبنانية إلى اعتناق متجدّد لمارونيتهم أو لشيعيتهم. ثم تآلفت الطوائف بشكل كاف لكي يمكن اعتبار البلد منقسماً إلى قسمين: مسيحي من جانب، ومسلم من الجانب الآخر. فاحتار الفرد مجدداً: هل أنا شيعي أم مسلم؟ هل أنا ماروني أم مسيحي؟ ما هو الأهم: ديني أم طائفتي؟ وفي المجال السياسي الأوسع، بقي الانتماء إلى قومية ما أمراً صعب التحديد: هل طائفتي هي أمتي، هل الموارنة أمة؟ أم أن لبنان هو الأمة أم أنها سوريا الكبرى، أم أنها الأمة العربية التي بشّر بها البعث وجمال عبد الناصر واعتنقها عدد واسع من اللبنانيين؟أم أنها أمة المسلمين التي اشتد ساعدها مع ضمور القومية العربية؟

لماذا يتخلّى اللبناني عن كل هذه الانتماءات الممكنة والمطمئنة لمصلحة هوية واحدة تجعله لصيق دولة هشة؟ لماذا يقدم على ذلك وأرباب الثقافة والسياسة يقولون له من كل جانب: الدول تزول والأمم تبقى، وأنت لست في وطن ـ أمة، بل في تركيبة اصطناعية وضع حدودها طرف خارجي قادر، في ظروف غير مؤاتية، وسوف يحكمها الزوال بعد حين؟[٢٤].

(٢٤) لقد عالج عدد كبير من الكتّاب مسألة تأثّر الأطراف المهيمن عليها بالهوية الثقافية ـ السياسية التي تريد الأطراف المهيمنة أن تجعلها تعتقد أنها هويتها الأصلية الحقيقية. درس ديفيد لايتن مثلاً موضوع اليوروبا في نيجيريا وكيف استطاع البريطانيون، إلى حد ما جعلهم يعتقدون أن انتماءهم إلى مدنهم التاريخية أهم وأكثر أصالة من انتماءاتهم الوطنية والقبلية والدينية بل والاثنية. ودرس ايان لوستيك بدقة كيف استطاعت حكومة اسرائيل، إلى حد ما، أن تقضي على الهوية العربية بين الفلسطينيين الساكنين داخل حدودها بعد عام ١٩٤٨، =

فالدولة العربية المعاصرة تقع بين حدّين ايديولوجيين. الأول هو الفكرة القومية (سورية/عربية/اسلامية) المبنية على تضامن لغوي أو ثقافي أو ديني أو جميعها معاً. وتشير هنة أرندت (Hannah Arendt) بوضوح إلى أزمة الدولة بمقابل القوميات الواسعة التي تتعدى حدود الدولة (كالقومية الألمانية مثلاً). لذا كان شرونر مثلاً من ألد أعداء الدولة، وهكذا كان روزانوف، الأول دفاعاً عن القومية الالمانية والثاني عن الرابطة السلافية. كلاهما احتقرا البنى الدولية المعاصرة، واعتبراها عقبة في سبيل تحقيق الأمة لذاتها(٢٥). وهما بذلك يلتقيان مع دعاة الأمة الاسلامية أو محبذي سوريا الكبرى، وخصوصاً مع الفكر القومي العربي التقليدي. وهناك تعبير حديث معصرن عن هذا العداء للدول القائمة، تراه في المفردات كـ (القطر، والدولة القطرية، والانعزالية) كما في المضمون. وهذا مثلاً رأي عُبّر عنه في سنة ١٩٨٥ (أي ١٥ عاماً بعد وفاة عبد الناصر) «فمع كل ما يبدو من استشراء لظاهرة الدولة القطرية في الوطن العربي فإن فشل الدولة القطرية العربية ـ رغم شعارها وعلمها ونشيدها الوطني وجامعتها وخطتها ومتحفها ـ في تحقيق تنمية حقيقية، أو في تحقيق قدر كاف من المشاركة السياسية والديمقراطية للمواطن، أو تحقيق استقلال حقيقي وانهاء للتبعية بأشكالها المختلفة أو تحرير الأرض العربية المحتلة في فلسطين ـ ناهيك عن فقدان المزيد منها ـ أو تحقيق الأمن القومي لأي منها ـ كل ذلك الفشل لا يمكن أن يؤدي عاجلاً أو آجلاً إلاّ إلى أن يعزّز لدى المواطن العربي القناعة بفشل الدولة القطرية في تحقيق أهدافه الرئيسية واتجاهه إلى العمل على مستوى قومي وتجاوز الظاهرة القطرية»(٢٦).

في هذا الكلام العصري والنقدي معاً، تُختزل الدولة إلى مجرد «ظاهرة قطرية». وإن أي قبول، ولو جزئي لهذه الوجهة ـ التي تبدو لنا عقلانية ونحن لا نناقش هنا مضمونها بقدر ما نناقش وظيفتها ـ هو مساهمة في دكّ مداميك شرعية الدول العربية القائمة. وكاتب هذا المقطع، كغيره من القوميين العرب، يسعى بالذات في هذا الاتجاه، وهو مسعى أقوى بين القوميين منه لدى الاسلاميين الذين يبدون اجمالاً وكأنهم يقبلون ببقاء الدول الإسلامية الحالية قائمة ومستقلة على أن تتبنى الشريعة في قوانينها وأن تمارس التضامن النشط مع الدول الإسلامية الأخرى، ومع الأقليات الإسلامية في العالم. ولعل هذا هو الفارق الأساسي بين القومية العربية والدعوة الإسلامية. فهدف القومية الحقيقي النهائي هو زوال الدول القائمة

=وذلك بجعلهم يتماهون مع المعطيات الاثنية (الشركس) والعائلية والطائفية (الدروز، المسيحيون) على حساب هويتهم الوطنية والقومية. وتشير هاتان الدراستان، ودراسات كثيرة إلى هشاشة مفهوم الأصالة، وإلى طبيعته الايديولوجية في معظم الأحيان، وإلى أنه يخفي في أحيان كثيرة، سياسات ومطامح لا علاقة لها بالموروث المزعوم، ولكن هذه مسألة أخرى. انظر مساهمة لايتين في:

Evans, Rueschemeyer and Skocpol, *Bringing the State Back in.*

أما دراسة لوستيك فهي: Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority* (Austin: University of Texas Press, 1980).

(٢٥) Hanna Arendt, *L'Impérialisme* (Paris: Fayard, 1982).

(٢٦) خير الدين حسيب، «بعد عشرة أعوام على تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية،» المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٧٣ (آذار/مارس ١٩٨٥)، ص ٧.

وذوبانها في دولة عربية واحدة تمتد من المحيط إلى الخليج بينما يمكن، إلى حدّ ما، تزاوج الفكرة الإسلامية وتزامنها مع ما يسمّيه الكاتب «الظواهر القطرية»[٢٧].

شاء القوميون العرب (وإلى حدّ ما دعاة سوريا الكبرى أو الفكرة الاسلامية) أم أبوا، فإنهم يعملون بصورة متوازية مع عدو الدول القائمة الآخر، الذي يسعى هو أيضاً إلى تهشيم شرعيتها: وهو العدو المتمثل في تيارات طائفية أو عشائرية أو إثنية تسعى إلى إعادة رسم الخريطة هي أيضاً. وبينما يجد القومي العربي ثوب الدول القائمة صغيراً على الأمة العربية، يرى العدو الثاني أن الدول القائمة ثياب صنعت على غير قياس المجتمعات القائمة: فهي أكبر منها أو أصغر ولكنها ليست لها. فالأكراد مثلاً يعتقدون أن الخريطة أتت للإضرار بهم فقسمتهم على دول عدة. ويعتقد جزء لا بأس به من موارنة لبنان أن «لبنان الكبير» الذي أنشأه الفرنسيون سنة ١٩٢٠، هو في حدوده، أوسع مما هو في مصلحتهم، إذ ضم إلى جبل لبنان موطنهم الأول مدنا (طرابلس وصيدا خصوصاً) ومناطق (البقاع) لا علاقة لهم بها، وهي تضرّهم لأنها تدخل أعداداً وفيرة من المسلمين في إطار دولتهم. ويتفق أصحاب هذه التيارات من أكراد وموارنة، وبربر وسودانيين ـ سود على رفض الدولة القائمة[٢٨]. وإن هم اعتمدوا قدراً من الواقعية والعقلانية، فإنهم يرون أنه إن كان لا بد من بقاء الدول القائمة، فلتبقَ. ولكن لِتَبْقَ هزيلة هشة، تسمح بأكبر قدر من الاستقلال الذاتي للمجموعات التي تتكون منها، على أن يكون لهذا الاستقلال تعبير جغرافي (أي حكم ذاتي في مناطق محددة لهذه المجموعات أغلبية ديمغرافية واضحة عليها).

من هنا تبدو الثقافة السياسية العربية غير ملائمة فعلاً لبناء الدول. لأن الدولة القائمة عندما لا تعبّر عن شعور بالتضامن قديم، تبدو ضحية مزيج من الحنين إلى ماض قديم، يتم تجميله اليوم، وطوبى دولة أخرى، أصغر أو أكبر من الدولة القائمة. من هنا وحدانية الدواء المقترح لمعظم أمراض المجتمع. هذا الدواء هو الوحدة. فمتتبع الحرب اللبنانية قيل له خلال سنوات متكررة ان الحل هو في وحدة الموارنة أو الدروز، في وحدة المسيحيين أو وحدة المسلمين أو في الوحدة الوطنية اللبنانية أو في الوحدة مع سوريا أو في الوحدة العربية أو في الوحدة الإسلامية الشاملة. الوحدة تصبح معيار القوة الأوحد (إلى جانب العصبية التي ذكرناها سابقاً، والتي نادراً ما يعبّر عنها علناً) وبهذا تنفضح هشاشتها كمقولة ايديولوجية في معظم الأحيان.

---

(٢٧) لمقارنة موقف القوميين العرب من موقف الإسلاميين، انظر: غسان سلامة، «الجامعة والتكتلات العربية،» ورقة قدّمت إلى: جامعة الدول العربية: الواقع الطموح (ندوة).

(٢٨) أول كتيب صدر مثلاً عن دائرة الأبحاث في جامعة الكسليك المارونية بعد اندلاع الحرب الأهلية كان بعنوان: لبنان الكبير: أزمة نصف قرن. ودعا الكتيب، وما تلاه من كتيبات أخرى مماثلة إلى نوع من التقسيم للوطن اللبناني وفقاً لمعطيات طائفية ـ جغرافية.

يعيدنا هذا إلى أرندت مرة أخرى عندما تصف هذا النوع بالذات من المشاعر بـ «الشعور القبلي» (Tribalism) وهي تحدده كالتالي «بدا الشعور القبلي كشعور قومي للشعوب التي لم تساهم في التحرّر الوطني ولم تستطع بالتالي بناء دولة ـ أمة»[٢٩]. عندما يتم وضع هذا الشعور في قالب ايديولوجي عصري، يصبح بناء قومياً متماسكاً ولكنه قليل الارتباط بالقوى السياسية على الأرض. غير أن هذا لن يمنع استعماله من قبل السلطات الحاكمة كواجهة من الشعارات، تخفي وراءها ممارسات أخرى. هذا ما يسمّيه ديفيد إيتر بـ «الدين السياسي» الذي يجعل من قومية ما (كالقومية العربية) أو من فكرة ايديولوجية (كالاشتراكية) نوعاً من اللاهوت الالزامي في المجتمع. هذا اللاهوت هو طبعاً ملك أرباب الدولة، والماسكين زمام الأمن، يفسّرونه حسب مصالحهم، ويستعملونه غطاء شرعياً لممارسة سلطتهم. إزاء هذا النوع من السلطات الاستبدادية المغطّاة بقشرة ايديولوجية رقيقة، لا يسع الفرد إلا التساؤل عن موقعه: هل يقبل الكلام الصادر عن السلطة والذي يدعوه للولاء للقادة ولدينهم السياسي أم أنه، على عكس ذلك، ينطلق من تحليل للواقع يدفعه إلى اكتشاف الفئات المحدودة، الطائفية والقبلية والعائلية المسيطرة على الدولة؟ هل يقبل بأن شكل الدولة ومضمونها متساويان أم أنه يبحث وراء الشكل عن العصبية الفئوية الضيقة التي تتحكم بالدولة والمجتمع بشكل ليس بعيداً في بعض الأحيان عن عائلات السيطرة الاقطاعية وفي أحيان أخرى عن العصبيات المملوكية المعسكرة؟[٣٠].

ـ ٥ ـ

وبين بنية السلطة العصبية، والدعوة الرسمية الملحاحة إلى الوحدة، يبقى التساؤل قائماً: أين مصدر القوة؟ أهو في اقتصاد الدولة القوي؟ من الأمور المثيرة للانتباه فعلاً في التفكير الخلدوني موقع الممارسة الاقتصادية في وصفه لأطوار الدولة الخمسة. الطور الأول هو طور الظفر بالبنية، والثاني طور الاستبداد، والرابع طور القنوع والمسالمة؛ والخامس طور الاسراف والتبذير، الطور الاقتصادي هو بالفعل الطور الثالث، «طور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك مما تنزع طباع البشر إليه من تحصيل المال وتخليد الآثار وبعد الصيت فيستفرغ وسعه في الجباية وضبط الدخل والخرج واحصاء النفقات والقصد فيها وتشييد المباني الحافلة والمصانع العظيمة والأمصار المتسعة والهياكل المرتفعة (. . .) مع التوسعة على صنائعه وحاشيته في أحوالهم بالمال والجاه واعتراض جنوده وادرار أرزاقهم وأنصافهم في أعطياتهم لكل هلال حتى يظهر أثر ذلك عليهم في ملابسهم وشِكَّتهم وشاراتهم يوم الزينة». وقد يكون أهم ما في وصف ابن خلدون لهذا الطور قوله في خاتمته «وهذا الطور آخر الاستبداد من أصحاب الدولة»[٣١].

---

(٢٩) Arendt, *L'Impérialisme,* p. 193.

(٣٠) انظر، غسان سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(٣١) ابن خلدون، المقدمة، ص ١٧٦. مع الانتباه إلى الاقتباس الوارد في مطلع هذا النص حول ارتباط القوة «بالترف» في مطلع الدولة بصورة ايجابية. .

قد يبدو الأمر متناقضاً: لماذا يكون الطور الاقتصادي في الموقع الثالث والأخير من أيام الاستبداد؟ والجواب واضح يقول ابن خلدون بأمرين أساسيين: الأول هو أن الاقتصاد (أو بالأحرى القدرة الاقتصادية) تابع للسياسي/العسكري. فعندما تتم الغلبة ويستقيم الاستبداد، تأتي الثروة كفوز إضافي يحصل بصورة شبه طبيعية للذي تمكن من الرئاسة. والثاني هو أن مرحلة النمو الاقتصادي مرتبطة لا بالإنتاج فعلاً بل بالصرف، لذا فهي لا تشير إلى مزيد من القوة، بل إلى قرب أوان الهرم إن لم يكن للهرم نفسه. فالاقتصاد هو عكس معناه الحقيقي (أي التقليل من المصروف) إنه قائم على الصرف، ونتيجته السياسية لا تتأتى من تمتين البنيان الاقتصادي ومن ثم السياسي للدولة، بقدر ما تتأتى من رؤية المقربين والأعداء على السواء لمظاهر الانفاق والترف في الدولة، مما يؤكد انطباعهم بأن الدولة قوية لأنها قادرة على الانفاق، أي على شراء الولاء وإرهاب الاعداء.

هذه النظرة الخلدونية للاقتصاد مازالت برأينا حيّة، ولسنا وحيدين في هذا المذهب. يقول الباحث الفرنسي ميشال سورا عن سوريا مثلاً «من غير الضروري أن تكون خبيراً في الأنثروبولوجيا الاقتصادية لكي تكتشف أن مصنعاً من مصانع القطاع العام هناك لا يسير وفق القواعد التي يسير عليها مصنع مشابه في فرنسا. وذلك أن سبب وجوده الحقيقي ليس تحقيق الأرباح بقدر ما هو فتح الباب أمام انفاق. هذا الانفاق جزء من استراتيجية السلطة السياسية، ويشكل بالنسبة لها، مصدراً جديداً للقوة»(٣٢). بكلام آخر، هنا أيضاً في بلد عربي معاصر، نرى أن علاقات السيطرة سابقة زمنياً على علاقات الاستقلال وأقوى منها في التحليل الأخير. فالسلطة تكتسب من خلال العصبية، والعصبية توصل إلى الرئاسة. والرئاسة هنا لها طابع واضح هو السيطرة على آلية الدولة وبالتحديد السيطرة الأحادية على القرار بالانفاق. نفترق هنا بوضوح عن المقولات الماركسية القائلة بأولوية التشكيلة الاقتصادية ـ الاجتماعية. فالأولوية، في الزمن وفي الأهمية، للغلبة العسكرية/السياسية.

وإن كان هذا الكلام صحيحاً بالنسبة لبلد عصراني ظاهراً كسوريا، فما بالك في دول النفط العربية لا سيما الخليجية منها؟ تمتد الظاهرة هنا إلى أيام قديمة وصفها سمير أمين عن حق بقوله إن طرق القوافل التجارية كانت دائماً تتحدد وفقاً لاستقرار القوى السياسية/العسكرية ولمقدرتها على حماية الطرق، بينما لم تتكوّن سلطات سياسية/عسكرية فعلاً من خلال الاتجار البعيد. من هنا أولوية السياسة على الاقتصاد وأولوية السيطرة العسكرية على الاستقلال الاقتصادي، وبالتالي أولوية الصرف على الانتاج. فالنفقات أهم من الواردات لأنها تدخل مباشرة في صلب اللعبة السياسية، أي لعبة شراء الولاء(٣٣).

في بلد كالكويت أوكالسعودية لم يحصل تأميم «مؤدلج» كما هي الحال في سوريا أو في العراق، ولكن هل أن النتيجة مختلفة فعلاً؟ لقد قامت في بلد كالكويت أو السعودية أو عُمان

(٣٢) A. Bourgey [et al.], *Industrialisation et changements sociaux dans l'orient arabe* (Beirut: CERMOC, 1982), p. 35.

(٣٣) Samir Amin, *La Nation arabe* (Paris: Minuit, 1978).

«رئاسة»، مبنية على عصبية. هذه الرئاسة قررت منذ الأساس أن النفط هو ملك للدولة. ولكن أين الدولة؟ الدولة شكل يغطي عصبية ورئاسة. المال، وهذا يعني أساساً العائدات النفطية الخيالية، هو بيد الأسر الحاكمة، أو بالأحرى في أيدي فئات صغيرة من الاخوة وأولاد العم الذين يتزعمون العائلات الحاكمة ويتحكمون بباقي الناس. وبما أن النفط هو الريع عينه، الريع الخارج من تحت الأرض بفضل تكنولوجيا غربية خارجية، فإنه لا يخضع لقوانين الانتاج بتاتا. إن «انتاج النفط» عبارة غير صحيحة. فهو يستخرج، وباستخراجه، لا بانتاجه يتم جمع الريع وتكديسه. المسألة مرة أخرى، وللأسباب عينها، ليست في طرق الانتاج، ولا في هوية المتحكمين به، ولا في تطوره فعلاً. المسألة هي في طريقة توزع الريع النفطي، وفي هوية المتحكمين به، وفي حجم الأموال التي يتم توزيعها وفي هوية المنتفعين من هذا التوزيع.

وإذا كان الأمر كذلك، فليس لنا أن نعجب لماذا لم يرد أو لم يستطع بلد كالسعودية تأمين التغطية السياسية الكافية لعدد من المشاريع السياسية الأمريكية في المنطقة. فالقدرة ليست في استخراج ١٠ ملايين برميل من النفط يومياً وليست في كون ربع الاحتياطي العالمي من النفط موجوداً تحت رمال السعودية، ولا في الحصول على عشرات المليارات من الدولارات من العائدات، ولا في وجود ٨٠ أو ١٠٠ مليار من الدولارات من المدخرات الخارجية. كل هذه العناصر كان يسعها أن تكون خطيرة بالفعل لو أنها في دولة مكتملة التكوين، صلبة الشرعية، أكيدة الاستمرار، كبريطانيا أو فرنسا. ولكن السعودية أيضاً بلد قليل السكان، عاجز تقنياً، غير قادر على دمج النساء في المجتمع العامل، يعتمد على الملايين من العمال الأجانب، وعلى مورد مالي واحد هو النفط، وهو شديد العطب على المستوى الغذائي. وهو بلد ضعيف على المستوى العسكري في منطقة شديدة التوتر، لا تخلو من القدرات العسكرية الضخمة بدءاً بالعراق، مروراً بايران وانتهاءً باسرائيل. إزاء كل هذه العناصر، لا يمكن أبداً أن نتوقف عند الأرقام الوهمية للنفط ولعائداته إذا كانت العصبية في خطر أو كانت «الرئاسة» ـ كما يقول ابن خلدون ـ مهددة. بل إن هذا الأخير يدفعنا إلى التساؤل عما إذا لم يكن عصر العائدات النفطية آخر أطوار هذه الرئاسات من الاستبداد. فالحصول السهل على المال، والتوسع في توزيعه هما مؤشران للهرم في الفكر الخلدوني، لا للانطلاق. وهذا ما يجب ألاّ يغيب عن ذهن أي «نيو ـ خلدوني».

الثقافة السياسية العربية خلدونية في هذا المعنى: غيثها على السياسي، على التنافس بين الأشخاص، والعصبيات والبلدان، لا على أرقام البورصة. طبعاً هناك اقتصاديون عرب ولكن وجود فكر اقتصادي عربي، والمكانة الحقيقية لهذا الفكر في الأوساط الشعبية لا يزالان موضع تساؤل[٣٤]. الواقع أن الفكر النهضوي العربي لم يتميز البتة بكثرة الاهتمام بالاقتصاد.

---

(٣٤) يبدو محمود عبد الفضيل أكثر ايجابية من غيره في تقويمه العام لهذا الفكر. انظر: محمود عبد الفضيل، **الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

وإن أخذنا معياراً شخصاً شديد الانفتاح على العصرنة كأحمد لطفي السيّد، لوجدناه هو الآخر قليل الاهتمام به. فكل اهتمامه، كما يقول ألبرت حوراني «كان منصباً على الوعي الوطني، ولم يكن التصنيع برأيه فعلاً قاعدة من قواعد القوة الوطنية». وفي خلاصة أوسع عن مجمل الفكر النهضوي يقول حوراني: «لم يكن الفكر القومي، خلال تلك المرحلة، يتضمن الكثير من الأفكار حول التنمية الاقتصادية أو حول الاصلاح الاجتماعي. وقد يكون سبب ذلك قلة الاكتراث أو في أن العدد الأكبر من قادة الحركات الوطنية ومفكريها كان ينتسب إلى عائلات ذات ثروة أو جاه أو انهم، من خلال جهودهم، أوصلوا أنفسهم إلى هذا المستوى. ويمكن تفسير ذلك أيضاً من خلال الروح الليبرالية في تلك الأيام. فالاستقلال لم يكن بنظرهم إلّا الحكم الذاتي الداخلي وعضوية عصبة الأمم»[٣٥].

هل تطور الأمر فعلاً منذ ذلك الحين، أي منذ الحرب العالمية الثانية؟ لقد تزايد الاهتمام طبعاً بالشؤون الاقتصادية بفعل عدد من الأسباب، منها نمو الفكر الاشتراكي، والقرارات التأميمية والاشتراكية التي اتخذت في أكثر من بلد، ناهيك عن انشاء عدد من كليات الاقتصاد في الجامعات العربية وعن التوسع في تغطية الشؤون الاقتصادية في الصحافة المطبوعة والمرئية، وعن انشاء صحف ومجلات متخصصة بالشأن الاقتصادي. حصل اذن تطور كمي لا مجال لانكاره. ولكن عنصر القوة الاقتصادية بقي غائباً عن ذهن الباحث في السياسة. لا يمكننا أن ننسى أولاً أن الصحافة الاقتصادية في الوطن العربي كانت إلى حدّ بعيد، مكتوبة من قبل الأجانب وبعض المسيحيين المحلّيين وموجهة لهؤلاء وأولئك أساساً. هذه حال (Le Commerce du Levant) الصادرة في بيروت أو (La Bourse) الصادرة في الاسكندرية. طبعاً سنجد بعدها في القاهرة «الأهرام الاقتصادي» خصوصاً وفي بيروت «البيان»، «المصارف»، «الاقتصاد والأعمال»... الخ توسعاً في عدد الكتّاب المحليين وفي عدد القراء المهتمين. ولكن يجب ألّا نعتقد لحظة أن المسألة الاقتصادية دخلت فعلاً في الثقافة السياسية. ومن المفيد مقارنة ردود الفعل على الثورة الايرانية سنة ١٩٧٩ إذ راح عدد كبير من الغربيين يتساءلون عن نوعية الاقتصاد المحلي والعلاقات الاقتصادية الدولية التي سوف ينتهجها الحكم الجديد. بينما كادت المسألة أن تغيب عن ذهن المعلقين العرب، من مؤيدين للثورة ومنتقدين. أما قراءة آلاف الصفحات التي طبعت منذ ذلك الحين حول ماهية «الاقتصاد الاسلامي» فكانت أمراً مملاً وغير ذي فائدة (على عكس الكتابات الفقهية أو السياسية أحياناً)، وسبب ذلك أن القارىء لا يلبث أن يصل إلى النتيجة التي وصل اليها سمير أمين في أحد مقالاته، وهي أن ليس هناك، في المعنى الحقيقي للكلمة من «اقتصاد اسلامي»، خارج بعض الشعارات الأصولية وبعض المبادرات التي يصعب اعتبارها «إسلامية» فحسب[٣٦].

لذا يمكن القول إن الثقافة السياسية هي، إلى حد كبير في هذا المجال، مرآة للواقع

---

(٣٥) Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1789 - 1939* (reissue) (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1983), pp. 181 and 344.

(٣٦) Samir Amin, «Ya - t - il une économie politique du fondamentalisme islamique?» *Peuples méditerranéens,* no. 21 (octobre - décembre 1982), pp. 181-198.

نفسه. لا تلعب القدرة الاقتصادية والمالية دوراً أساسياً في بناء السلطة العربية، وبالتالي لا يعتبرها الناس إجمالاً معطى أساسياً من معطيات القوة، بل هي إضافة إلى قوة موجودة في الواقع بفضل السيف والسياسة. المال هو جائزة القوي، لا سبب قوته: هذه الأمثولة الخلدونية المركزية لم تفقد بعد أثرها في الثقافة إن لم يكن في الواقع.

- ٦ -

الغلبة في الأساس عسكرية: عصبية تنتصر بالسيف على أخرى، أو على الجميع وتكون لها الرئاسة. «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة» قالها عبد الناصر بعد هزيمة سنة ١٩٦٧، وحملت اليافطات عبارته في أكثر من مدينة عربية. ألم يصف ماكس ڤيبر نفسه العربي، بأنه قبل كل شيء مقاتل؟ ألم تقم السلطة السعودية على مغامرة عسكرية متكررة في منتصف القرن الثامن عشر ثم في القرن الذي تلاه ثم مرة جديدة في القرن العشرين بمبادرة شجاعة للسيطرة على الرياض قامت بها مجموعة صغيرة من الرجال؟ بعدها زاد عددهم وانتظموا في جماعات وهجر وراحوا يستولون على الجزيرة واحة واحة ودسكرة دسكرة. في مجال آخر، ألم تقم الدولة الجزائرية المستقلة على حرب تحرير شعبية طردت المستعمر الفرنسي وبنت الدولة الوطنية؟ ألم يدخل العسكر أجهزة الدولة العربية بهدف اعطائها مزيداً من القوة، مزيداً من العقلنة، بهدف تلقيحها بالروح العسكرية المنظمة، العصرية، الفعّالة؟ أوَليس من السهل الجمع بين الحنين إلى الفتوحات الإسلامية الكبرى وطموحات ضباط اليوم لتصور واقع ومستقبل أفضل، مبني بالذات على القوة؟ وهل يعجب المرء أن أهل الفتاة كانوا يقولون لسنوات قليلة خلت «ملازم أو مولازم»: فليكن ضابطاً وإلاّ فلا نريده عريساً؟

لكن المسألة ليست بهذا الوضوح. يحمل التراث العربي صورة مناقضة للعسكري. هناك طبعاً الفتوحات المجيدة والقادة العسكريون العظام من خالد بن الوليد إلى عقبة بن نافع وطارق بن زياد. هناك ذكرى الانتصارات الكبرى في حروب الردة ومن ثم في حروب الفتح من خراسان إلى الأندلس. ولكن صورة العسكري العربي الايجابية ما لبثت أن اضمحلت لتحل مكانها صورة أخرى، صورة المرتزق الأجنبي الذي ساعده تبنيه للاسلام على الدخول إلى صلب السلطة، وبالتالي على تحويل الخلافة إلى أداة شكلية يحركها على هواه. ولقد بدأ هذا التحول على الأرجح مع القرن التاسع، بعد أقل من قرنين على انشاء الدولة العربية. وساهم الجنود الأتراك في خلع الخلفاء وتعيين غيرهم وفي قمع الانتفاضات المدينية والريفية. وبدا من الأساس أن المرتزقة يَردُون من أصل إثني واحد بحيث ارتبطت الاعتبارات المهنية بالأصول الاثنية. وحصل تباعد أكيد بين العرب في الدولة وبين العسكر الذين تحولوا من قادة فتح أمصار جديدة إلى مجرد حرس مرهوبي الجانب للسلطة، ومن وجوه عربية خرجت من الجزيرة إلى عصبيات تركية وشركسية وفدت إلى بغداد، فأسلمت واستسلمت لها السلطة الشرعية العربية. ويصف كلود كاهن التطور بصورة واضحة: تألف جيش الفتوح في أساسه من العرب حصراً. ومع الأمويين حصل تطور لا مناص منه فقد باعدت المسافات بين المقاتلين وبين قبائلهم وأصبحت الفتوح أصعب من ذي قبل. ثم جاءت الثورة العباسية

فاختارت جيشها الرئيسي من آل خراسان ومعنى ذلك أنها وضعت حداً نهائياً لنفوذ العرب الأساسي في الحروب وأرباحها. ثم ازدادت الريبة بالعرب أيام المأمون، وزاد منها المعتصم برفضه لأي متطوع في العسكر من أصل عربي. وبعد أن كان عدد كبير من العرب يشكل جيش الفتح فقد عاد معظمهم إلى البؤس والبداوة، خارج الجيش النظامي المسجّل في الديوان. وزاد المعتصم الطين بلة باستيراده للعبيد وانشائه منهم جيشاً خاصاً ذا أكثرية تركية. ويرى كاهن ان انشاء هذا الجيش المستقر في سامراء عنى عملياً التخلي عن القتال خارج البلاد. وهو ينتهي إلى هذه الخلاصة «ومهما يكن من أمر فقد كان الجنود أغراباً عن الأمة وكانت خصوماتهم بعيدة عن مشاغل الشعب. وبدا الجيش وكأنه جهاز غريب وبدا النظام الذي زوده الجيش بالكوادر السياسية نظاماً غريباً يتحمله الأهالي على مضض. أما الجيش فقد شعر أن الخلافة عاجزة عن الاستغناء عنه مما ساقه إلى مزيد من العنفوان»[37].

لا شك اذن أن الفتوحات الأولى لم تزل حتى اليوم تثير الحنين، ولكن قروناً من التباعد بين العسكر والشعب، مهنياً وسياسياً وإثنياً، أمر لا بد أيضاً من أخذه بعين الاعتبار. ذلك أن مثال المعتصم سوف يحتذى به على نطاق واسع. فالسلاجقة بدورهم لن يأنفوا من استعمال الرقيق في الجيش ثم من السقوط ضحيته، حتى استولى المماليك على السلطة، على يد بيبرس بالذات في القرن الثالث عشر، ثم تلاهم العثمانيون الذين جسدوا في سيطرتهم على الدولة الإسلامية استسلام الشكل (الخلافة الإسلامية) لمضمون القوة (العصبية الاثنية المعسكرة). ولكن العثمانيين لن يغيروا في هذا التراث إلا جزئياً، ومثال الانكشارية الماثل في الأذهان حتى اليوم، ومثال الأرستقراطية العسكرية الأجنبية التي ما فتئت تحكم مصر بشكل أو بآخر حتى عام ١٩٥٢، يدلان على عمق الظاهرة وانتشارها. والمثير للانتباه فعلاً هو استمرار إقصاء العرب عن العسكر من جهة وانقسام المجتمع فعلاً إلى عسكر ورعية من جهة أخرى. من العسكر يأتي القادة العسكريون والسياسيون، بينما الرعية تدفع الضرائب وتقصى عن المناصب وعن صنع القرار.

لا عجب بعد ذلك أن نرى صورة العسكري مهتزّة في الثقافة السياسية. لقد استخلص عدد من دارسي المجتمع المصري (لاسيما ادوارد لاين وحسين فوزي)، تحفظاً إزاء الدخول في الجيش في معظم فئات المجتمع المصري بينما ركز هنري عيروط على ميل الفلاح المصري نحو المسالمة وكرهه للثورات ولسفك الدماء. وترى في أحد أفلام صلاح أبو سيف صورة ضابط لم يصل إلى مركزه إلا من خلال ممارسة شقيقته الدعارة ولكنه لا يلبث أن يقتلها فور معرفته بالأمر.

ويمكن أن نرى موقفاً شبيهاً لدى قادة مرحلة ما قبل ١٩٤٥ ومفكريها. فنادراً ما نراهم يوجهون اهتمامهم نحو تطوير العسكر ونحو تحويله، حسب الشكل الفيبري، وطنياً شعبياً

---

(٣٧) كلود كاهن، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية منذ ظهور الإسلام حتى بداية الامبراطورية العثمانية (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٧)، ص ١٦٤.

وديمقراطياً. اهتم الأفغاني بعض الشيء للأمر ولكن من زاوية البحث عن عصب الفتوحات الأول بمواجهة أعداء الإسلام. ويصعب أن ترى اهتماماً فعلياً بمغزى انشاء محمد علي لصناعة سلاح في مصر. ولا يفاجأ المرء فعلاً بردة الفعل السلبية التي سوف تبدر عن محمد عبده إزاء انتفاضة عرابي. فتحليل عبده للظاهرة شخصي نفساني لا يتعدى طرح المسألة الاجتماعية. إذ إن عبده يرى في عرابي ضابطاً مصرياً ينتفض بسبب تقديم الضباط الشركس عليه في الوظيفة وهو كان بالأساس مهتماً بمنصبه الشخصي. أما اهتمام عرابي لاحقاً بفكرة دعوة البرلمان للانعقاد والاصلاح السياسي فلا يرى فيها عبده إلا محاولة لاسباغ بعض الشرعية على حركته. وكلام عبده لا يخلو من السخرية إذ يحاول إظهار عرابي وكأنه قارىء ساذج للصحف والمجلات يستقي منها أفكاراً سياسية سطحية لا طاقة له على فهمها. ويصعب على المرء أن يجد اهتماماً حقيقياً بمسألة بناء القدرة العسكرية العربية لدى مفكري المرحلة التالية (ساطع الحصري، قسطنطين زريق..). وكأن التباعد التاريخي بين المثقف الساعي لينطق باسم الرعية والعسكري ما زال قائماً.

طبعاً ستتغير الصورة مع الثلاثينات. في العراق نرى الجيش يدخل السياسة عنوة مع بكر صدقي ثم مع رشيد عالي الكيلاني. في سوريا يفتتح حسني الزعيم سلسلة طويلة من الانقلابات العسكرية. في مصر، تقوم ثورة ١٩٥٢ وتستقر كسلطة جديدة مبنية على شرعية جديدة. في الجزائر، بعد سنوات قليلة من حكم بن بللا يدخل العسكر السلطة، بينما يؤدي سقوط النظام الملكي العراقي فعلاً إلى إبعاد الفئات المدنية التي كانت قد ساهمت في إسقاط النظام السابق. التجربة العراقية السابقة لثورة ١٩٥٨ كانت تحمل في طياتها أمراً جديداً مثيراً للانتباه وهو إمكانية إدخال الضباط، حتى ضباط الجيش العثماني، في الأطر السياسية العربية الجديدة، وهي صورة سابقة لما سيحصل في الخمسينات. فبين رؤساء الحكومة الذين سيتوالون في العراق نجد عدداً كبيراً من الضباط: عبد المحسن السعدون، وجعفر العسكري وياسين الهاشمي ونوري السعيد وجميل المدفعي وعلي جودت الأيوبي وطه الهاشمي ونور الدين محمود كلهم من خريجي الأكاديمية العسكرية العليا في اسطنبول، وقد لعبوا دوراً أساسياً في السياسة العراقية بين نشأة الدولة وثورة ١٩٥٨، مما جعل دخول بكر صدقي والكيلاني وبعدهما رجال من أمثال عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وأحمد حسن البكر في قيادة الدولة أمراً أقل إثارة للاستهجان مما يبدو. وقد عدّ حنّا بطاطو حوالى الثلاثمائة منهم[٣٨].

في الخمسينات ستتوسع الظاهرة العسكرية في السياسة وتتعمم. وبالتأكيد فإن صورة العسكري ستتغير إلى ما هو أكثر إيجابية. وبالتحديد، كانت القناعة تتزايد في الرأي العام أن العسكري قد يحمل دماً جديداً إلى بنية الدولة، فيعطيها زخماً جديداً. وتمتلىء مذكرات الأمير

---

(٣٨) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978).

عـادل أرسلان بمـطالبته شبـه الدائمـة بـالتسليـح والتـدريب، في كـل بلد عـربي عمـل فيـه بالسياسة، خصوصاً العراق وسوريا[٣٩]. وكـان ارسلان يمثـل بالـذات السياسي العـربي المهتم بقوة الدولة العربية، بالنظر إلى هاجس المقارنة بتركيا وأتاتورك الـذي يملأ بـه الأجزاء الثلاثة من مذكراته. فهو يرى في أتاتـورك العسكري النشط، الـذي وجد الجرأة للتحزّب الـواضح لمصلحة الحداثة واعتماد الوسائـل الأوروبية في الحكم، المخلّص لشعبـه، والساعي بـاستمرار إلى زيادة قوة بلده. يقابل ذلك مجموعة من الحكام العرب، القصيري النظر، الحريصـين على مصالحهم فحسب. في الثلاثينات، يرى أرسلان أن تركيا أتاتورك هي مثال القـوة، ولا ينسى لحظة أن تلك القوة مصدرها أساساً جيش عصري أعيد بناؤه.

ولكن أرسـلان وأمثالـه يبقون في العمـوميات. ومن الأمـور الملفتـة أن أرسـلان نفسـه سيكـون وزير خـارجية عنـد حسني الزعيم، أول حـاكم عسكري لسـوريا المعـاصرة. ولكن نظرته لحسني الزعيم مختلفة، ولا يرى فيه أياً من خصال «أتاتورك العظيم» بل إنه غير معجب تماماً بأسباب استيـلائه عـلى السلطة التي يفسرها بصـورة مشابهـة لتلك التي استعملها محمـد عبده لتحليل أسباب الثورة العرابية. ولا يلبث أرسـلان أن يخطو خـطوة إضافيـة نحو النقـد والسلبية، فيتهم حسني الزعيم بـالخيانة العظمى، والتواطوء مع الأمريكيين لعقد اتفاق جانبي مع اسرائيل. بكلام آخر، يكون الزعيم، إن صـح كلام أرسـلان، قد قـام تمامـاً بنقيض ما كان يتوقع منه، فهو وصل إلى السلطة تحت شعار إصلاح الجيش بعد فضائح الحرب العـربية الأولى مع اسرائيل، فإذا به يقدم على ما لم يقبل سياسي مدني سوري واحد أن يقوم به.

وإن وسّعنا دائرة البحث، وجدنا أن العسكـري العربي دخـل باب السـلطة من خـلال رفع شعارات التحرير، والقدرة الرسمية على مواجهة الأعـداء، حتى بكر صـدقي نفسه كـان ميّالا للتأكيد على دوره في صيانة الوحدة الوطنية في ضربه الدمـوي لتحركـات الآشوريـين في شمال البلاد. حسـني الزعيم وخلفاؤه في دمشق، وعبد الناصر ورفاقه في القـاهرة، حملتهم إلى السلطة النتائج المفجعة لحرب فلسطين الأولى. ثم تتابع الآخرون وهم يحملون شعار التحريـر نفسه. ومن الصعب طبعاً وصف مدى اقتناع الرأي العام العربي بصوابية هذا التحول في بنية السلطة. إلاّ أن التـطور الايجابي في صـورة العسكري، القـوي والوطني والمحـرر، لا بـد أن يكون شابهاً قدر من التآكل التدريجي، في مجال التحرير ذاتـه. فالقيـادات العسكريـة لم تلاق حظاً كبيراً في معاركها مع الأجنبي، والأمثلة على ذلـك عديـدة، من هزيمـة ١٩٦٧ الخطيرة، إلى فشل الصومال في مواجهة أثيوبيا، وفشل أكثر من مبادرة ليبية عسكريـة في افريقيـا. وكأن الجيوش العربية تضع لنفسها أهدافـاً أكبر من السـابق ولكنها تبـدو، على الأقـل، في المستوى نفسه من العجز عن التوصل إليها.

ويصعب القول ان وصول العسكـر أدّى إلى تقويـة الدولـة فعلاً. من الضروري طبعـاً الفصل بين صورتين: صورة الدولة إزاء الدول الأخرى، وصورة الـدولة في المجتمـع. ويبدو

---

(٣٩) عادل أرسلان، مذكرات، تحقيق يوسف ايبش (بيروت: الدار التقدمية للنشر، ١٩٨٤).

أنه في الأولى كالثانية حصل تحسن بعض الشيء، فلا شك أن ليبيا القذافي تبدو أقوى في المجتمع إزاء الخارج من ليبيا الملك السنوسي. ويمكن أن يقال ذلك أيضاً عن دول عديدة. ولكن التساؤل يبقى دائماً: إلى أي مدى يشعر العربي بأن هذه الدولة أو تلك هي الآن أقوى لأن قادتها من العسكريين؟ وإلى أي مدى هو يعتقد أن ثمن وجود العسكر في السلطة الغالي أحياناً (من سلب للحريات، وقيام فئات جديدة بالسيطرة على الدولة) مناسب لهذا الكسب من القوة؟

غير أن السؤال الحقيقي هو في مدى التماهي مع هذه السلطة العسكرية، كسلطة وطنية وشعبية. ذلك أن العسكر لم يأت إلى السلطة وهو منزه عن أمراض المجتمع المدني. بل يمكن القول انه أبقى عليها وفي بعض الأحيان يمكن أن يكون قد زاد من خطورتها. وإلى أي مدى يمكن اعتبار أن الجيش في بعض البلدان العربية هو الذي يحكم من دون النظر إلى الفئات القريبة من الرئيس والتي تربطها به أحياناً كثيرة وشائج القربى والعصبية؟ لذا يبدو أحياناً وكأن عدداً من السلطات الـ «نيو ـ مملوكية» قد قامت في عدد من البلدان العربية. وهي بالذات كذلك لأنها تقوم على عصبيات قديمة استولت من خلال الجيش على الدولة وتحكمت بالمجتمع تحت ستار المفردات والشعارات العصرية، بينما ما زالت تقوم فعلاً على التضامن بين أبناء النسب والطائفة والمنطقة والعشيرة؟ لذا، فالقارىء لبيانات المعارضة هنا وهناك، والمستمع لتعليقات الناس، لا بد وأن يراوده شعور متجدد بأن المجتمع لا يشعر بنفسه ممثلاً في السلطة من خلال جيش الشعب والوطن، جيش الانصهار المجتمعي وتكافؤ الفرص، بقدر ما يشعر بالتباعد نفسه الذي كان أجداده يحسّون به إزاء سيطرة عصبيات فئوية منتظمة في عسكر على مقاليد الدولة.

ـ ٧ ـ

سنة ١٩٠٥، صعق العرب لانتصار اليابان على روسيا في حرب الشرق الأقصى: كيف استطاع بلد آسيوي صغير ومتخلف الانتصار على دولة عظيمة كانت تهدد امبراطورية بني عثمان يومياً؟ وعلى الرغم من مشاغله الجمة آنذاك، وجد السياسي المصري مصطفى كامل الوقت الكافي لتأليف كتاب في الموضوع. واستلهم المفكر الجزائري مالك بن نبي أفكاراً جريئة من تلك الحرب، فقارن بين عرب قاربوا الحضارة الأوروبية كمستهلكين ويابانيين قاربوها كطلاب علم. فهم استوردوا الأفكار ونحن اكتفينا باستيراد الأشياء. ولم يكن الاهتمام باليابان، الذي ملأ صفحات الجرائد العربية لسنوات طويلة بعد ١٩٠٥ إلّا صورة عن التساؤل الأساسي العميق الذي شغل عرب النهضة حول ضعف كيانهم وقوة الأمم الأخرى. وهو تساؤل كان تعبيره الأكثر شهرة في الكتاب الواسع الانتشار الذي وقعه الأمير شكيب ارسلان (شقيق عادل المذكور سابقاً) بعنوان واضح بما فيه الكفاية: لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم؟

ولم يزل هذا التساؤل حياً. وهذا شارل عيساوي يعيد طرحه مجدداً في عصرنا هذا

تحت عنوان مثير «لماذا اليابان؟»[٤٠]. لماذا استطاعت اليابان وحدها بين كل شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية الانطلاق فعلاً خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين؟ لماذا لم يقدر العرب على ذلك؟ لماذا لم يقدر العراق مثلاً وامكاناته ضخمة بالفعل؟ لماذا لم تستطع مصر وهي بلد مندمج اجتماعياً، تحكمها سلطة مركزية، وهي تملك فائضاً زراعياً، وخطوط اتصال مائية داخلية ممتازة، وتراثاً طويلاً من المؤسسات الضريبية، وتتميز بمستوى عالٍ من التمدن؟ أشرنا سابقاً إلى جواب جلال أحمد أمين (الذي يتبناه محمد حسنين هيكل بحماسة)[٤١] وهو قائم على العناصر الجيو ـ استراتيجية أساساً: لأن مصر حيث هي، لأن القوى الأوروبية قريبة، لأن قناة السويس كان يجب أن تحفر، استطاع الغرب السيطرة على القرار المصري وتدجينه، وتكبيله عسكرياً ومالياً، بهدف منع مصر من الانطلاق. ولكن لعيساوي رأياً آخر، مبنياً على الثقافة. فهو يقول إن اليابان هي أفضل مثال للعصبية الخلدونية النشطة والناجحة، ولكن اليابانيين استطاعوا المحافظة على شعور مزدوج من التفوق الأخلاقي والتأخر الثقافي إزاء الغرب، بينما جمع المسلمون بين شعور بالتفوق الأخلاقي وشعور خاطىء بالتفوق الثقافي أيضاً. هذا الشعور الخاطىء أدى، في رأي عيساوي، إلى انعدام «روح الحشرية» عند العرب والمسلمين إزاء الثقافات الأخرى، وهي روح ضرورية لاكتساب المعارف والتقنيات.

أوروبا، الولايات المتحدة، اليابان، الاتحاد السوفياتي، تتعدد أمثلة «القوة» أمام أنظار العرب بقدر ما هم يشعرون بهرمهم. وما زال التساؤل عن أسباب التفاوت قائماً. وإن كان رأي عيساوي صحيحاً، فإن المرحلة الحالية التي تتميز بالعودة إلى الشعارات الدينية السلفية إلى حد كبير تتضمن ابتعاداً عن الدواء الذي يصفه لا اقتراباً منه إذ إن التأكيد على تفوق الحضارة الإسلامية الثقافي/الديني لم يتردد في أصداء المنطقة بقدر ما يتردد اليوم و«روح الحشرية» التي بحث عنها عيساوي عند العرب من دون جدوى، تبدو ايديولوجياً أضعف من أي وقت مضى. فلماذا النظر للآخرين والأجوبة على مشاكلنا موجودة في كتابنا وديننا وثقافتنا؟ أليس الاهتمام بثقافات الآخرين هو بالذات سبب مصائبنا، كما يقول السلفيون؟

يقولون هذا وفي ذهنهم المثال الأكثر قرباً والأعظم عنفاً وتدميراً: اسرائيل القوية بعسكرها وبعلاقاتها الدولية وبرفضها لكل الحدود الحمر وبمقدرتها الدائمة على المقامرة. أوليست اسرائيل مبنية بالذات على تأكيد شخصيتها الدينية؟ أليست مصيبة في ذلك؟ اسرائيل هي مثال دين الدولة ودولة الدين، على الأقل في النظرة العربية لها. وهي نقيض الايديولوجيات القائلة بفصل الدين عن الدولة التي، برأي السلفيين، أنهكت العرب

(٤٠) Charles Issawi, «Why Japan?» in: Ibrahim Ibrahim, ed., *Arab Resources* (London: Croom Helm, 1983).

(٤١) انظر: محمد حسنين هيكل، في: «المناقشات،» في: التراث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٥)، ص ٢٥٨.

وأضعفتهم. يحاول عبد الله العروي نقد وتجاوز التفسير السلفي لتعبير «الإسلام دين ودولة» فيقول انها «وصف للواقع القائم منذ قرون، أي لحكم سلطاني مطلق يحافظ، لأسباب سياسية محضة، على قواعد الشرع وليست بأي حال تعبيراً عن طوبى الخلافة. ما يجب أن يلفت نظر القارىء في العبارة المذكورة هو واو الربط الدال على التساكن لا على الاندماج والانصهار، مع أن منطق الخلافة الحق يقضي أن الدين لا يتساكن مع الدولة بل يصهرها ليحيلها إلى لا دولة. تعني كلمة إسلام في العبارة المذكورة الحضارة التي تطورت أثناء التاريخ في دار الإسلام ولا تعني أبداً العقيدة. لتلك الحضارة مميزات من ضمنها تساكن الدين والدولة دون أن يغير في العمق أحدهما الآخر. نلاحظ بالفعل من جهة أن الدولة لم تحول الإسلام لتجعل منه دين دولة ومن جهة ثانية أن الإسلام لم يحول الدولة إلى مؤسسة دينية»[٤٢].

نورد هذا النص للعروي لأنه يشكل بنظرنا تمام النقيض للنظرة السلفية للذات وللعدو (اسرائيل خصوصاً). ويبدو للمراقب أن دينامية جديدة ربما نشأت في المنطقة وهي تعيدها إلى أقرب تجسيد ممكن لما يمكن أن تكون عليه «حرب الأديان». فهذه اسرائيل كما حلم بها تيودور هرتزل «دولة بكل معنى الكلمة، على أرضها، بقوانينها، يسكنها ويحكمها ويديرها يهود». وكتاب هرتزل عن الدولة اليهودية (المنشور سنة ١٨٩٦) مليء، على عكس كل ما ذكرنا فيما سبق، بالتفاصيل المالية والاقتصادية والادارية والعسكرية عن الدولة القوية المزمع انشاؤها. فهو يفكر على خطين مزدوجين: خط الجهاز السياسي وخط الشركة المالية التي تدعمه، والتي يخصص لها هرتزل أطول فصول كتابه. ومن المثير للانتباه فعلاً نمو المثال الاسرائيلي كمثال يمكن الاحتذاء به على طريق الدولة القوية في عدد متزايد من الكتابات والممارسات العربية، لا سيما بين الفلسطينيين واللبنانيين. هل إن هزائم العرب المتكررة على يد اسرائيل تدفعهم، كما في حالات أخرى وأزمنة أخرى، إلى تبني المهزوم لأفكار وتقنيات المنتصر؟ هل نحن أمام تهميش تدريجي للصراع العربي - الاسرائيلي أم على باب تحوله المرعب إلى حرب بين الأديان، لا يرى دعاتها القوة إلا في الإيمان الديني، وكل واحد يحمل سيفه للجهاد قائلاً: هل يمكن أن نغلَب والله معنا؟

---

(٤٢) العروي، مفهوم الدولة، ص ١٢٢.

القِسْمُ الثّاني

مُقَـــدّمَـة

جياكومو لوشياني(*)

لعل من المحتمل أن تستقر الأعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ في ذاكرة التاريخ باعتبارها السنين التي شهدت ظهور ما يمكن أن نسميه بـ «ظاهرة عربية» جديدة. لقد كان بعض الألفاظ مثل الأوبك وحرب اليوم الكبير والدولارات النفطية واتفاقات كامب ديفيد ومنظمة التحرير الفلسطينية والاسلام الأصولي (السلفي) ومخيمات صبرا وشاتيلا من الشعارات التي تتكرر في وسائل الاعلام الجماهيرية خلال ذلك العقد من الأعوام. فلا عجب إذن أن نجد كثيراً من الاهتمام والبحث والتأليف العلمي يكرس للظاهرة العربية المكتشفة حديثاً بشكل لم يسبق له مثيل. يضاف الى ذلك أن مصطلح «الإسلام» ومصطلح «العرب» يستعملان في أغلب الأحيان أحدهما بمعنى الآخر. إن كل جانب من جوانب الظاهرة العربية يجري إخضاعه الآن لفحص دقيق، سواء منها القومية العربية أو دور الاسلام أو الفن الإسلامي أو خصوصية اللغة العربية أو مميزات الثقافة والقيم الاسلامية أو غير ذلك.

يحاول هذا القسم، كغيره من أقسام هذا الكتاب، أن يُوجِّه الانتباه الى جانب معين من جوانب الظاهرة العربية لم يستقص على نحو واف بعد، ألا وهو ظهور الدور الاقتصادي وعلاقته بأسس الدولة في الوطن العربي. فقد جرى تحوّل جوهري في المنظومة السياسية العربية الأمر الذي يؤثر في الخصوص في دور الدولة، ويعتَبر هذا التحول جزءاً لا يتجزأ من الظاهرة العربية.

إن المفهوم الحديث للدولة يعاني، في الوطن العربي، من التعلق الشديد بمفاهيم أخرى

(*) مدير الدراسات في معهد الشؤون الدولية ـ ايطاليا.

منافسة له، وعلى الأخص من فكرة القومية العربية و/أو من مفهوم الأمة الإسلامية. مع ذلك يبدو أن الدولة الحديثة وكأنها تتقدم الى الأمام باستمرار، وربما يجري ذلك بشكل غير محسوس، ولكنه رصين بلا ريب.

إننا نعتقد، شئنا أم أبينا، أن المنظومة المعاصرة للبلدان العربية وجدت لتبقى. لقد فعلت العوامل الاقتصادية فعلها ضد جميع المفاهيم الرومانسية لأمة عربية موحدة، فتنوعت ثم ترسخت البلدان القائمة. وإذ نجد أن التكامل بينها لا يزال هو الأمر المطلوب اليوم (كما سيجري توضيحه في قسم آخر من هذا الكتاب) فإنه تكامل سيأتي كنتيجة للعلاقات والمفاوضات بين أقطار مستقلة منفصلة. وهذه النتيجة لها صلة بحقيقة مفادها أن الإيرادات النفطية قد تجمعت في الأطراف من الوطن العربي لا في قلبه، فخلقت بذلك مراكز قوة متنافسة جديدة، وأحدثت بالتالي تصادماً في المصالح بين البلدان الريعية والبلدان غير الريعية، كما سيجري بيانه.

مع هذا فإن البلدان النفطية تواجه اليوم تحديات ضخمة مذ أخذت الايرادات النفطية بالانخفاض. لقد كان الجميع يتوقعون حدوث هذا الانخفاض ولكن في وقت لاحق، والقلة منهم فقط توقعت حدوثه بهذه السرعة.

والبلدان العربية، في ظل الظروف الجديدة، هي أمام خيارين، إما أن يتم تحولها الى حكومات علمانية ذات أنظمة ديمقراطية أساسية ومنظومات منتجة، أو أن تعتمد بشكل متزايد على القمع. إن الخيار الثاني قد يُبقي السلطة في الأيدي ذاتها لبعض الوقت، ولكنه لا يساهم إلا قليلا في حل المشكلة الرئيسية، ألا وهي دعم النشاط المنتج بمزيدٍ من المدد، والاعتماد على تقدم هذا النشاط لزيادة إيراد الدولة من مصادر داخلية.

إن الانتاج الكفء القادر على تسيير الاقتصاد وعلى المنافسة في الأسواق العالمية هو أمر ممكن في حالات متعددة. ولكن ذلك يتطلب اتخاذ خطوات أساسية تتلكأ الحكومات في اتخاذها ولها عذرها المفهوم. إذ يجب إقناع الجمهور بأن عليه أن يدفع للدولة لا أن يعتمد عليها. ويجب تكريس الايرادات العامة للاستعمال المنتج لا لإعانة الاستهلاك الخاص أو لتمويل مشاريع الوجاهة وغيرها. كما يجب إدخال الاصلاحات في الادارة العامة واتخاذ قرارات عليا متماسكة بشأن متغيرات سياسية جوهرية مثل معونات دعم السلع الاستهلاكية وأسعار الفوائد والتحويل.

وهذه بالطبع قرارات صعبة، بيد أن التجربة في أقطار متطورة أخرى تفيد بأن المجتمعات تؤيد في حالات كثيرة الحكومات التي تتخذ قرارات قاسية وذلك حين يتم اقتراحها من زعماء موثوقين في ظروف الطوارىء. إن حالة الطوارىء قائمة فعلاً، ولكن المجتمعات لا تدري بها ولا تتنبأ بأمرها في أغلب الأحيان، كما أنها تعزل عنها في حالات متعددة بجميع الوسائل الممكنة. والذي يرجوه المرء هو أن تجد البلدان العربية لنفسها زعماء موثوقين.

إن هذا القسم مخصص لبحث الصلات المتبادلة بين القاعدة الاقتصادية وبين الهياكل الثقافية والاجتماعية والسياسية، ولبحث أثر هذه الصلات في دور الدولة. وأهمية تحليل المؤثرات الاقتصادية لا تحتاج الى توكيد، غير أن زخم البحث لن يفهم إلا إذا نظر إليه من منظور التحولات الإجتماعية ـ الثقافية التي بحثت في الأقسام الأخرى من هذا الكتاب.

إن مساهمة الاقتصاديات في مفهوم الدولة أمر مهم. فالاقتصادي يستطيع، من جهة، أن يخضع مفهوم الدولة لأدوات التحليل والوسائل النظرية المطورة في علم الاقتصاد. فاستخدام تقنيات رجل الاقتصاد يمكن أن يلقي ضوءاً على فكرة الدولة. والأهم من ذلك، من جهة أخرى، أن التطورات الاقتصادية الأخيرة في المنطقة العربية قد أثرت تأثيراً عظيماً في مفهوم الدولة وذلك في علاقتها بمواطنيها وفي علاقتها بالدول الأخرى على حدّ سواء. إن التطورات الأخيرة الجارية في المصادر المتاحة والتجارة والتقنية والوسائل المالية والسياسات النقدية والمالية كان لها آثار بعيدة المدى في مفهوم الدولة. ويصدق هذا بالأخص في الأقطار العربية منذ السبعينات.

تدور أكثر الأدبيات التي تكتب عن التطور الاقتصادي حول مسألة دور الدولة. ففي حين يميل بعض المؤلفين إلى اسناد دور للدولة يكون محدوداً أكثر من الدور الذي يسنده اليها آخرون، غير أن هذا الدور جوهري على أي حال. يتألف هذا الدور في حدّه الأدنى من توفير الأمن وضمان القانون والنظام، ومن إقامة تشريع اقتصادي حديث، وإدارة الموجود النقدي، ومراقبة عدالة السوق وإنشاء مشاريع البنية التحتية الأساسية. والتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تحدث ما لم توفر الدولة بعض الشروط المسبقة وتهيىء بيئة قانونية وسياسية مناسبة.

يسود في الوقت عينه مفهوم تجريدي عن الدولة في أكثر ما يكتب عن التنمية الاقتصادية؛ وهي تلك الدولة التي تعتبر سياساتها، أو شؤونها السياسية، من المتغيرات الخارجية المنشأ، غير ذات الصلة الوثيقة بالهيكل الاقتصادي والواقع الاجتماعي للقطر. لذا فغالباً ما تُحث دول بعينها على تبني جعبة سياسة معدومة الصلة بها من الناحية السياسية، فتؤدي أحياناً الى الإسراع في دمار تلك الدول. إن الافتراض بأن الدولة هي عبارة عن كيان محايد ومتجانس وبأن جميع الدول هي سواء بسواء إنما هو افتراض يجد كثيراً من النهج الاقتصادي المحض، كما أنه من الأسباب الوجيهة التي تدعو الى انتهاج السبيل الى اقتصاد سياسي.

ولا يمكن في غالب الأحوال توجيه الاعتراض ذاته ضد التقليد الماركسي أو المدرسة الاتكالية (Dependencia School)، وكلاهما متداخل بالآخر إلى حد كبير.

إن الأدبيات المكتوبة عن «الاتكال» طوّرت نظريةً ما مفادها أن الطبقات الاتكالية تولّد

دولاً اتكالية[1]. وقد أدى هذا المدخل الى ظهور محاولات طريفة لتفسير انتشار الحكم الفردي المستبد في مناطق معينة، وعلى الأخص في أمريكا اللاتينية[2].

يجري التأكيد الرئيسي في نهج الاتكال الأشيع على صلات الوصل الاقتصادية الدولية، إذ يُشجب إقحام بعض الدول لنفسها في السوق الرأسمالية العالمية وتدعى بعض الأقطار الأخرى الى الوقوف على قدميها، الأمر الذي يعني تقليلها من صلات الوصل مع الاقتصاد العالمي. مع هذا يتضح الآن بشكل متزايد أن السياسات الأوتوقراطية والانعزالية غالباً ما تؤدي الى كوارث ولا يمكن بأي حال الاستمرار بها الى الأبد. وبالتالي يُستبعد مفهوم الاستقلال ـ السياسي والاقتصادي ـ عن الواقع بصورة متزايدة، فما من قطر يمكن أن يسمى مستقلاً. على النقيض من ذلك، فجميع الأقطار تتكل على بعضها تبادلياً، حتى إذا شاركت في لعبة الاتكال التبادلي بقوة منافسة متباينة جداً فإنه ما من قطر يمكنه أن يفتقر كلياً الى مجال التصرف المستقل ولو من دون أن يعزل نفسه عن باقي العالم.

إن القول بأن على الأقطار أن تقف على قدميها وتعتمد على نفسها هو قول صحيح. ولكن، لا ينبغي أن يعني ذلك العزلة الاقتصادية. من جهة أخرى ينبغي أن يفهم هذا على أنه يعني أن على الدولة أن تعتمد على مصادرها الداخلية بدرجة أكبر مما يجري فعلاً، هذا إن لم يكن الاعتماد المطلوب كلياً.

ليس الغرض من هذاالقسم تقديم مناقشة متجددة لدور الدولة في عملية التنمية الاقتصادية. ثمة فصلان يبحثان فعلاً في سياسات التنمية للقطاعات المختلفةالتي اتبعها بعض البلدان العربية، بيد أن تلك السياسات لم تحلل بذاتها بل باعتبارها مؤشرات ومظاهر لطبيعة الدولة. والبحث في طبيعة الدولة يحاول أن يبتكر بعض الشيء فيما يتعلق بالتقليد الماركسي والنهج الاتكالي معاً، لأن هذا البحث يسلط الانتباه على بنية المالية العامة لا على العلاقات الطبقية أو على صلات الوصل الاقتصادية الخارجية وحدها دون غيرها.

ينبغي أن نوضح الآن أن لمصطلح «الدولة» معنيين متداخلين في الاستعمال الاعتيادي: المعنى الأول يفيد بأن الدولة هي ذلك الجهاز أو التنظيم الذي تلجأ إليه الحكومة أو السلطة لتمارس به احتكارها للاستعمال الشرعي للعنف. وبهذا المعنى لا يتوافق المقصود بالدولة بما هو مقصود من كلمة المجتمع ولو أنه قد يكون تعبيراً عنه ولكنه بالتأكيد يتحكم فيه؛ أما المعنى الثاني للدولة فيكاد يكون مرادفاً لمعنى المجتمع وهو يعني أن المنظومة الاجتماعية كلها خاضعة للحكومة أو السلطة.

---

(١) Paul A. Baran, *The Political Economy of Growth* (New York: Monthly Review Press, 1957).

(٢) Fernando Henrique Cardoso and Enzo Faletto, *Dependencia y Desarrollo en America Latina: Ensayo de Interpretacion Sociologica* (Santiago: Instituto Latinoamericano de Planification Economica y Social, 1967).

سنعرّف طبيعة الدولة، لأغراض بحثنا، كما يلي: «الدولة هي مجموعة المؤشرات الجوهرية التي تصف العلاقة بينها وبين الاقتصاد». ثمة أربعة أبعاد رئيسية لطبيعة الدولة وهي:

١ ـ حجم الدولة بالقياس الى الاقتصاد الذي يجري قياسه بواسطة معدل مصروفات الدولة الى إجمالي الناتج المحلي.

٢ ـ مصادر دخل الدولة وبنيته.

٣ ـ وجهة مصروفات الدولة.

٤ ـ القوانين والأنظمة التي تحكم الحياة الاقتصادية أو تؤثر فيها.

يركز هذا القسم على البعدين الأول والثاني ويلم إلماماً بالبعدين الثالث والرابع. ومع أن التركيز على جوانب معينة يؤدي لا محالة إلى الانتقاص من دراسة الجوانب الأخرى، فإننا نعتقد أن للنهج الذي انتهجناه أسبابه الوجيهة. فالقوانين والأنظمة لها آثارها في المالية العامة بصورة لا مفر منها. وهذه الآثار مباشرة في أغلب الحالات وغير مباشرة في حالات أخرى بحيث تؤثر بشكل غير مباشر في مصادر دخل الدولة وعلى أساس نظام الضرائب. إنها قد تؤثر مثلاً في مستوى أرباح القطاع الخاص أو في الحجم النسبي للقطاع الخاص والعام. والذي يحدث هو أن القطاع العام نادراً ما يكون مصدراً لإيراد الدولة بالطريقة ذاتها التي يكون عليها القطاع الخاص. لذا فمن الممكن إلى حد ما تحليل القوانين والأنظمة من زاوية المالية العامة(٣).

غالباً ما تجري دراسة بنية المصروفات بشكل أعمق بكثير من دراسة بنية مصادر الإيرادات. مع هذا لا يمكن اتخاذ قرارات تخص المصروفات بمعزل عن واقع الإيرادات. قد يجوز الافتراض بأن الايرادات والمصروفات تتصل من وجهين: أولهما صلة البعد الواحد، إذ لا يمكن أن يختلف مجموع المصروفات اختلافاً مستقلاً عن مجموع الايرادات. ومن الصحيح، بالطبع، في هذا الصدد أن يفوق مقدار المصروفات في العادة مقدار الايرادات، بيد أن المصروفات في التحليل النهائي تحدها الايرادات. ويمكن للمصروفات أن تفوق الايرادات إذا لجأت الدولة الى الاقتراض إما محلياً أو دولياً أو الى خلق النقد. وثمة حدود لهذين البديلين، فعدم تطور السوق المالية المحلية يحد من إمكانية الاستفادة من المدخرات المحلية؛ وحصافة المصارف الأجنبية وصندوق النقد الدولي تحد من إمكانية اللجوء الى الاقتراض الخارجي؛ وخطر التضخم السائب يحد من اللجوء الى إصدار العملة الورقية.

ومع أن التشبث المتزمت بالأصول المالية ليس هو السائد تماماً، فإن من الحقائق القائمة

---

(٣) أنظر، حول موضوع علاقة القرارات السياسية الاستراتيجية بواقع المالية العامة، الفصلين الثالث عشر والسادس عشر من هذا الكتاب.

في حالات كثيرة أن يجري التخلي عن سياسات معينة بدوافع مالية أكثر مما هي عقائدية. فقد كان التراجع عن خطط ترمي الى توسيع الاشتراكية في الانتاج في أقطار مثل مصر وتونس والجزائر تراجعاً وثيق الصلة بأمر معين خلاصته أن من الأسهل فرض الضرائب على القطاع الخاص من فرضها على القطاع «الاشتراكي». ولو لم يكن الأمر كذلك لأسند القطاع الاشتراكي الدولة الاشتراكية ولأمكن للتحوّل أن يستمر الى نهايته ليؤدي الى تهميش القطاع الخاص. وعلى عكس ذلك أدت الأهمية المتزايدة للقطاع الاشتراكي بصورة محتمة الى إفقار القاعدة الضريبية المسندة للدولة (إلا عند تأميم مشاريع تحصل على ريع من الخارج)، وقد أدى هذا بدوره في نهاية المطاف الى عكس لسياسات معينة والى اهتمام متجدد بالقطاع الخاص. وهنا يمكن التذكير بما قاله ابن خلدون:

«وأنت أيها الملك عمدت الى الضياع فانتزعتها من أربابها وعمارها؛ وهم أرباب الخراج ومن تؤخذ منهم الأموال، وأقطعتها الحاشية والخدم وأهل البطالة، فتركوا العمارة، والنظر في العواقب وما يصلح الضياع، وسومحوا في الخراج لقربهم من الملك. ووقع الحيف على من بقي من أرباب الخراج وعُمار الضياع؛ فانجلوا عن ضياعهم وخلّوا ديارهم، وآووا إلى ما تعذر من الضياع فسكنوها، فقلت العمارة وخربت الضياع وقلت الأموال وهلكت الجنود والرعية، وطمع في ملك فارس من جاورهم من الملوك لعلمهم بانقطاع المواد التي لا تستقيم دعائم الملك إلا بها»[٤].

كذلك تعمل الصلة بين الإيرادات والمصروفات في الاتجاه المعاكس، فتوفر الايرادات يسبب زيادة في المصروفات. من الواضح، بالنسبة إلى عدد من الأقطار المصدرة للنفط أن بعض السياسات إنما اتبعت لتوفر الأموال بالدرجة الأولى. يصدق هذا على الأخص بالنسبة الى سياسات تهدف في المقام الأول الى إعادة توزيع ريع النفط، مثل سياسة تقديم المعونات الى أقطار متطورة أخرى، أو برامج استملاك الأراضي في الكويت. إن مقداراً كبيراً من مصروفات «التنمية» تمت المصادقة عليه دون اعتبار يذكر للحاجة الى ما يجري الحصول عليه (خاصة في مشاريع البنية التحتية) وذلك لمجرد أن المال ينبغي أن ينفق. إن رفض إنفاق الايرادات المتاحة ليس بالطريقة الفعالة للاحتفاظ بالسلطة كما يتضح من تاريخ السلطان سعيد في عمان. أخيراً، نجد أن من أسباب الزيادة الهائلة في المصروفات العسكرية في المنطقة تكمن في السهولة التي تنفق بها الأموال الهائلة لشراء آخر ما يبتدع من معدات حربية.

وإذا تركنا جانباً أقطار الخليج المنتجة للنفط وليبيا نجد أن الايرادات تعمل كقيد على المصروفات لا كمشجع لها. فلو نظرنا الى الأمر من وجهة نظر دينامية نرى أن ذلك يعني أن الدولة تواجه بصورة دائمة التزامات بمصروفات تفوق الايرادات المالية المتاحة لها، فيتوجب عليها أن تسعى لزيادة هذه الايرادات. إن هذا هو السبب الرئيسي الذي يوجب على الدولة أن تهتم برخاء قطرها ورفاهه الاقتصادي. يقول ابن خلدون في هذا الصدد: «ينسب الى

(٤) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، ٧ ج، ط ٢ (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٩)، ج ١، ص ٥٠٨ ـ ٥٠٩.

أنوشروان قوله إن سلطان الملوك إنما يوجد من خلال الجيش، والجيش من خلال المال، والمال من خلال الضرائب، والضرائب من خلال الزراعة، والزراعة من خلال العدل. . .». ثم يمضي ابن خلدون فيقول إن على الحاكم أن يكون عادلاً لأن العدل شرط مسبق لتوسع الزراعة، وبذلك تزداد حصيلة الضرائب، فتتعزز بهذا قدم الحاكم نفسه.

يفترض في العادة أن النمو الاقتصادي بذاته يعمل على ترسيخ الدولة وعلى استقرار النظام؛ بيد أن هذا افتراض مشكوك فيه فيما يبدو أمام التفكك الاجتماعي والثقافي الذي غالباً ما ينجم عن النمو الاقتصادي. إن نمواً اقتصادياً سريعاً قد يؤدي الى نمو أسرع في الآمال، وهي آمال قد تحبطها تطورات لاحقة، الأمر الذي كثيراً ما يحدث، فيتعرض استقرار الدولة للخطر. على أن من الواضح أن النمو الاقتصادي يعزز من شأن الدولة في الصدد الآتي: إنه يتيح للدولة أن تزيد من دخلها وهذا بدوره يزيد من إنفاقها فتبتاع بذلك الإجماع السياسي. والقول بامكان اكتساب الاجماع السياسي من خلال إنفاق الدولة هو من أسلم الافتراضات، ولو أنه لا يمكن اعتباره نتيجة مسلّماً بها، كما يجري في أغلب الأحيان. لذا، ولإبراز الحدود الواقعة على فعالية الإنفاق الذي تقوم به الدولة كأداة لشراء إجماع الناس، قررنا أن ندخل في هذا القسم فصلاً ختامياً عن إيران. فهذا الكتاب يركز على الأقطار العربية، وفصلٌ فيه عن ايران ما هو إلا استثناء. ولا نزعم بأننا قدمنا بحثاً شاملاً عن تلك الدولة ولكننا ظننا أن من المهم تكريس شيء من الاهتمام عن حالة مناقضة ستكون في خاطر القارىء على أي حال.

لقد كان الخيار لمصلحة التصنيع والنمو الاقتصادي في الوطن العربي خياراً وثيق الصلة بالدور المتعاظم للعقائد القومية وبالكفاح ضد الهيمنة الأجنبية. لقد صار واضحاً أن النمو الاقتصادي، والنمو الصناعي على الأخص، هما من الشروط المسبقة لتعضيد الدولة وتعزيز قدرتها على مقاومة العدوان الخارجي. ومع أن هذا ليس مجرد مسألة تتعلق بالإيرادات العامة، إذ تخضع قوة الدولة سلباً أو إيجاباً لعوامل أخرى أيضاً، وبما أن القوة العسكرية بالأخص تتأثر بالاقتدار التقني، فإن من الواضح مع ذلك أن الدولة تحتاج في المقام الأول الى منافذ لزيادة ايراداتها.

وعلى هذا النحو من التفكير لا مناص للمرء من أن ينظر الى إنفاق الدولة على التنمية (أي الاستثمار في تعزيز القاعدة الانتاجية الداخلية) باعتباره يجري بدافع الحاجة الى زيادة الدخل في تاريخ لاحق. وبذا يتأكد كذلك وجود صلة نوعية بين المصروفات والايرادات، حيث يتوقع أن يكون معدل الاستثمار الى المصروفات الجارية بمثابة دالة على بنية إيرادات الدولة وعلى الحاجة المتصورة لزيادتها في المستقبل. وهذا يقود الى الافتراض بأن سياسات التنمية وبنية المصروفات هي دالة على بنية الإيرادات.

وعلى أساس هذه الاعتبارات قررنا أن نركز اهتمامنا على حجم ميزانية الدولة قياساً على مجموع إجمالي الناتج المحلي، وعلى بنية مصادر دخل الميزانية.

من الواضح أن الحجم النسبي للدولة وبنية الدخل هما دالة على مستوى التنمية. فإذا كان القطر فقيراً جداً لا يمكنه في العادة إدامة دولة معقدة ومتنوعة. ولا يمكن للأقطار الفقيرة إلا أن تقيم دولاً جنينية تقتصر على أداء بضع مهام جوهرية فيما يتعلق بالقانون والنظام والدفاع الخارجي، وهذا في أغلب الحالات يتم بشكل هزيل. وستمتص الدولة نسبة صغيرة من إجمالي الناتج المحلي؛ كما ستظل كياناً هشاً يواجه باستمرار خطر السقوط حين تظهر أمامه التحديات من الداخل و/أو الخارج. لا تقع أية دولة عربية اليوم في هذه الفئة، أما بعضها، كاليمن العربية، فقد كانت من هذه الفئة قبل بضع سنين. وفي أغلب الحالات الأخرى جرى تدمير دول عربية أو إخضاعها بسهولة من قبل الامبريالية الأوروبية، وذلك بسبب ضعفها المفرط.

إن الحجم النسبي لميزانية الدولة يتزايد بتطور اقتصادها، كما تتنامى بنية مصادر الدخل. والواقع أن حجم ميزانية الدولة يميل الى الزيادة بدرجة أسرع من زيادة إجمالي الناتج المحلي، مما يزيد باستمرار من حصة مصروفات الدولة على مجموع المصروفات.

ثمة حاجة، في الوقت ذاته، الى أكثر من مجرد زيادة حجم الدولة لاستيلاد النمو الاقتصادي. وقد تعلم عدد من الأقطار العربية هذا الأمر بطريقة مؤلمة، من خلال تجربة تبدّد الآمال سدى في أعقاب الاتجاه العشوائي نوعاً ما لصالح مذهب سيطرة الدولة. لقد أتاح إسناد دور الدولة مجالاً لتحقيق أهداف جوهرية معينة ولكنه خاب في بلوغ أهداف أخرى.

ويمكن إقامة صلة ربط أخرى بين النمو والدور المتزايد لمصادر دخل معينة، وبالأخص الضرائب المباشرة على الدخل الشخصي وغيره. يكفي أن نقول إن الضرائب المباشرة تمثل ٨٨ بالمائة من حصيلة إيراد الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية (سنة ٨٣)، و٧٣ بالمائة في اليابان (٨٥) و٥٧,٢ بالمائة في المملكة المتحدة (٨٣). لذا يمكن القول ان تطوير نظام مالي حديث والاعتماد المتنامي على الضرائب المباشرة هما عنصران أساسيان لتطبيق سياسة تنمية فعالة، ولو أنهما عنصران يتعرضان في الغالب للنسيان. والواقع أن فرض الضرائب لا يخدم فقط الغرض الخاص بإيجاد دخل للدولة، بل إنه كذلك أداة لإعادة توزيع الثروة، لا سيما في حالة الضريبة المتصاعدة على الدخل.

دأبت الحكومات في الأقطار العربية، وهي ذات أنظمة ضريبية غير متطورة، على القيام بدور كبير في رعاية التنمية الاقتصادية، وفي عملية التصنيع على وجه التخصيص. وقد نحت نتيجة ذلك الى طرائق كثيرة في فرض الأمور فرضاً، بشكل صريح وضمني معاً، الأمر الذي ينطوي على نتائج مدمرة بالنسبة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية. فمصادر الدخل تنقل من قطاع الى آخر بالتلاعب بالأسعار بطرق شتى. وهذا يؤثر على الأخص في ظروف الزراعة إزاء الصناعة، وفي المناطق الريفية إزاء المدن. فتتدخل الدولة في حالات كثيرة لاختيار الغلال وتلزم المزارعين بالبيع بأسعار متدنية خفضت اصطناعياً وذلك إما لكي تحقق الدولة ربحاً أو لكي تحتوي غلاء المعيشة بالنسبة الى العمال الصناعيين في المدن. ومهما

كانت التفاصيل فإن الحكومات اتجهت بهذه الطريقة الى إخفاء الفجوة في مواردها المالية أو تقليل شقتها. أخيراً، ومع أن فرض الضرائب على التجارة الخارجية يبرر عادة بالحاجة الى حماية النشاط الصناعي المحلي الوليد، فإن هذه الضرائب تلعب دوراً مهماً في إغناء خزائن الدولة. الأمر الذي يمسي عادةً الشغل الشاغل للحكومة فيؤدي ذلك بدوره إلى كثير من التحريف وعدم الكفاءة. وفي الوقت ذاته ينطوي عدم وجود نظام ضريبي كفؤ مضافاً إليه وجود نظام مالي غير متطور، ينطوي كل ذلك عملياً على أن طبع العملة الورقية هو الوسيلة الوحيدة المتاحة لتمويل العجز في ميزانية الحكومة. لقد خلق هذا نزعة تضخمية لم تستطع الإجراءات الإدارية (من تحديد الأسعار والسيطرة على بدلات الايجار ومعدلات الفائدة المنخفضة اصطناعياً) أن تزيلها، بل استطاعت أن تكتبها فقط. وعلى العموم فإن هذه العوامل مجتمعة قد خلقت مناخاً ليس من شأنه أن يحافظ على نمو اقتصادي وصناعي.

إن ضعف الأنظمة الضريبية في الوطن العربي والاعتماد المفرط للدول العربية على مصادر دخل من خارج حدودها هما أمران لوحظ وجودهما منذ زمن طويل. أما نتائجهما الخطيرة على الشؤون السياسية ومنظور التنمية في الأقطار العربية فقد أبرزها عدد من المؤلفين. مثلاً كتب جلال أمين يقول:

«في حين أن واردات النفط تموّل جميع استثمارات الأقطار النفطية وجزءاً غير قليل من استثمارات لبنان، فإن المعونة الخارجية تموّل جميع استثمارات الأردن وجزءاً غير قليل من استثمارات مصر وسورية والسودان. ولكن سواء كان هذا الاستثمار يموّل بأموال المعونة أو بالإيرادات النفطية فإن ما يستثمر في كلتا الحالتين لا يجري نتيجة لتضحية بيّنة يتحملها المستثمر. إن هذا يساعد على تفسير سبب تمكن حكومة لقطر غنيّ نفطياً أو لقطر يتلقى معونات خارجية ضخمة، من التمتع بدرجة من الاستقرار لا يمكن تفسيرها وفق الاقتصاد المحلي أو الأداء السياسي. كما أنه يفسر السبب لكون الانفاق الذي يبدّد سدى هو من طبيعة الأمرين.

. . . يضاف إلى ذلك أن من المستبعد أن تشعر حكومة تتلقى مبالغ طائلة إما من المعونة الخارجية أو من واردات النفط بالحاجة الملحة لرفع الانتاجية، لغرض زيادة الصادرات أو تنويعها أو لغرض البحث عن مصادر أخرى للمدخرات. ومن المحتمل أن تكون قوانين الضريبة متساهلة، كما أن من المحتمل التسامح بالتهرب من دفع الضرائب وبالفوارق غير العادلة في الدخول»(٥).

وهكذا يجري الإقرار بأهمية عناصر التكوين لإيرادات الدولة، ولكن ذلك لم يتطور الى حد تصنيف طبيعة الدولة ومناقشة هذه الطبيعة. إن الفكرة القائلة بأن الدول القائمة على مصادر خارجية للدخل تختلف جوهرياً عن الدول القائمة على الضرائب الداخلية قد أدت الى ظهور مفهوم الدولة الريعية. ظهر هذا الوصف لأول مرة بالنسبة إلى ايران من الكاتب حسين مهداوي. ثم شاع استعمال المصطلح لدى شتى المؤلفين منذ ذلك الحين، ولكنّ بحثاً له، دقيقاً جداً وكاملاً، لم يتم حتى الآن(٦).

---

(٥) Galal A. Amin, *The Modernization of Poverty: A Study in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970,* Social, Economic and Political Studies of the Middle East, vol. 13 (Leiden: Brill, 1974), pp. 49-50

(٦) أنظر: H. Mahdavy, «Patterns and Problems of Economic Development =

إن مفهوم الدولة الريعية هو موضع الاهتمام الرئيسي في أغلب فصول هذا القسم. وإذ نجد هذا المفهوم بسيطاً من جهة، أول وهلة، فإن من الواضح كذلك أن الطبيعة الفريدة لمصادر الدخل لعدد من البلدان العربية تكيف سلوكها السياسي وسياساتها التنموية من جهة أخرى، ولكن ثمة مشاكل مهمة تأخذ بالظهور عند تحليل المفهوم المذكور. وهذا القسم لا يقدم حلاً نهائياً لهذه المشاكل ولا يعرض وجهة نظر موحدة بشأنها؛ أما ما يقدمه فهو ما يسميه المشرفون على الكتاب نقاشاً منظماً يدور حول الأمرين.

والسؤال الرئيسي الأول المثار هو بالضبط: ما المقصود بـ «الدولة الريعية»، وما هي العلاقة بين الدولة والاقتصاد؟ والمجال الأول للجواب هو التركيز على الدولة وحدها بمعزل عن الاقتصاد وتعريف الدولة الريعية بأنها أية دولة تحصل على جزء جوهري من إيرادها من مصادر خارجية على شكل ريع (أي لأن ظروفاً بعينها تتيح لها أن تكون المستفيد المباشر من دخل تحصل عليه من بيع سلع أو خدمات بأسعار أعلى كثيراً من كلف الانتاج). إن هذا تعريف مقيِّد بعض الشيء ولا يقول إلا القليل عن الاقتصاد. وبديلاً عنه يمكن التأكيد على الاقتصاد بدرجة أشد ووضع تعريف لمفهوم «الاقتصاد الريعي». والاقتصاد الريعي هو إما ذلك الاقتصاد المدعوم بصورة جوهرية بمصروفات تنفقها الدولة في حين أن الدولة نفسها مدعومة من ريع يأتيها من الخارج؛ وإما بشكل أعم ذلك الاقتصاد الذي يقوم فيه الريع بدور رئيسي. فالدولة الريعية، إذاً، هي نظام فرعي متصل باقتصاد ريعي.

والخطوة الأولى في هذا البحث هي بالضرورة إعادة النظر في مبادىء وتطبيقات المحاسبة في الأقطار العربية المنتجة للنفط وغير المنتجة له. وهذا هو ما قام به توماس ستوفر في الفصل الأول المعنون «قياس الدخل في الدول العربية». يحاجج ستوفر بأن الإيراد الناجم عن النفط أو غيره من المصادر المعدنية يجب ألا يعتبر جزءاً من الدخل الراهن إذ إنه يمثل دور مصدرٍ محدود وغير قابل للتجديد. يضاف الى ذلك أن حوالات النازحين تعتبر عادة بمثابة حركات رأسمالية، ولا تعتبر دخلاً راهناً، الأمر الذي يؤدي إلى الإكثار من تقدير الدخل المحلي في الأقطار المستقبلة لليد العاملة وإلى الإقلال من تقديره في الأقطار المرسلة لها. كذلك فإن الحسابات الوطنية، في التطبيق، تحتاج إلى إعادة نظر لغرض فرز الريع وقياس أهميته المستكنة والحركية معاً. هناك تعديلات مقترحة متعددة تلقي ضوءاً جديداً على القوة الاقتصادية النسبية وعلى الأداء الاقتصادي النسبي للبلدان العربية، مما له صلة بالأقسام المتبقية من تحليلاتنا، وسيصبح مهماً بصورة متزايدة بالنسبة إلى جميع الأغراض إذ يأخذ الهبوط في حجم الريع النفطي بالتقليل بشكل متواصل من التشويهات المفرطة التي أحدثها الازدهار النفطي.

---

in Rentier States: The Case of Iran,» in: M.A. Cook, ed., *Studies in Economic History of the*= *Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day* (London: Oxford University Press, 1970), pp. 428-467.

إزاء هذه الخلفية جرى استقصاء مفهوم الاقتصاد الريعي في الفصول التي كتبها حازم ببلاوي ومحمود عبد الفضيل وميشيل شاتيلوس، في حين كان التأكيد على الدولة الريعية في الفصل الذي كتبه لوشياني (وهو يفضل أن يسمي هذه الدولة بدولة رصد التخصيصات). يصر حازم ببلاوي، في تعريفه للاقتصاد الريعي، على ثلاث سمات أساسية: (١) أن الريع لا يمكن أن يكون النوع الوحيد من الدخل في الاقتصاد، ولكنه يجب أن يكون النوع الطاغي؛ (٢) يجب أن يكون منشأ الريع خارجياً بالنسبة الى الاقتصاد، إذ إن «الريع الداخلي المحض ما هو إلا تحويل دفوعات داخلية»؛ (٣) يجب أن تستخدم أقلية من السكان في توليد الريع، في حين لا تشترك الأكثرية إلا في توزيعه أو استغلاله. إن اقتصاداً ريعياً يولِّد «في أكبر احتمال» دولة ريعية، وهو على أي حال متصل كل الاتصال بانتشار عقلية ريعية لها بدورها نتائج سياسية وتنموية مهمة.

أما عبد الفضيل فيميل الى قبول التعريف القائل بأن الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد المدعوم جوهرياً بالانفاق من دولة ريعية؛ فهو يقول:

«في اقتصاد يقوم على ريع نفطي تصبح الدولة الوسيط الرئيسي بين «القطاع النفطي» وباقي الاقتصاد. فالدولة تتلقى إيرادات يجري ضخها في الاقتصاد من خلال الإنفاق العام، وبما أن الإنفاق العام يمثل بصورة عامة جزءاً كبيراً من الدخل القومي فإن رصد هذه الأموال العامة فيما بين استعمالات بديلة، له أهمية كبرى في مستقبل نمط الاقتصاد التنموي».

أخيراً، يشير ميشيل شاتيلوس الى مفهوم «اقتصاد التداول» الذي عرضه أصلاً في مقال سابق، وجاء فيه:

«سنحدد الريع ببساطة فنقول إنه أي دخل لا ينشأ من نشاط انتاجي للوحدة المعنية، والذي لا يرتبط تدفقه وأبعاده بنشاط المستفيد (بمعنى أي دخل يتقرر مقداره في الأكثر بقرارات لا تستطيع الوحدة المعنية السيطرة عليها). ثم سنفرِّق بين (اقتصاد الانتاج) و(اقتصاد التداول). إن الاقتصاد الريعي هو «النوع المثالي» لاقتصاد التداول، فالأفراد والجماعات، لا بل وحتى الدولة، يتنافسون من أجل السيطرة على الريع. وفي رأينا أن أكثر النشاط الاقتصادي إنما يعتبر وسيلة لضمان تداول الدخل، ولا يعتبر مسلكاً متجهاً وجهة انتاجية...

وفي أغلبية الدول العربية في الشرق الأوسط يعتمد جزء متزايد من السكان في معيشتهم اعتماداً مباشراً أو غير مباشر على حوالات لا مقابل لها. فالأموال تأتي من الأقارب النازحين أو من شيوخ القبائل أو مما ترصده الدولة من تخصيصات. وهناك، في أحسن الأحوال، صلة غامضة غير محددة المعالم بين دخل الفرد ونشاطه. إن التوصل الى منفذ لدخول دائرة الريع لهو شاغل أكبر من العمل على بلوغ الكفاءة الانتاجية»[٧].

وأما لوشياني فهو يعتقد أن زبدة الأمر تكمن في منشأ إيراد الدولة، وليس بالضرورة في طبيعته الريعية:

«لو نظرنا الى منشأ إيراد الدولة لوجدنا ما نسميه بـ Exoteric States وهي الدول القائمة أساساً على

---

(٧) Michel Chatelus, «Attitudes toward Public Sector Management and Reassertion of the Private Sector in the Arab World,» paper presented at: The Annual Meeting of the Middle East Studies Associations of America (M.E. S.A.), San Francisco, 1984, pp. 255-256.

إيراد يحصل مباشرة من الخارج، ودولاً أخرى نسميها States Exoteric وهي القائمة أساساً على إيراد داخلي وعلى الضرائب. مع هذا فثمة طريقة مختلفة للنظر الى التفريق ذاته ويمكن أن تكون أكثر إيضاحاً، وهذه الطريقة تتصل بالوظيفة الأساسية للدولة. ومن وجهة النظر الأخيرة هذه يبدو أن التفريق الذي له صلة بصميم الموضوع هو بين دول (رصد التخصيصات) ودول (الانتاج) ويعتمد هذا التفريق على معرفة أي من الوظيفتين التاليتين: رصد التخصيصات المحض أو الانتاج وإعادة الرصد، هو الشغل الشاغل الضروري للدولة...

يمكننا تعريف دول رصد التخصيصات بأنها كل تلك الدول التي تستحصل على جزء كبير من إيراداتها، (٤٠ بالمائة)، من النفط أو من مصادر أجنبية أخرى، ويكوّن مقدار الإنفاق فيها جزءاً كبيراً جداً من إجمالي ناتجها المحلي».

ليس هناك، إذا توخينا الدقة، أي تناقض بين هذه المداخل المختلفة للموضوع؛ بل إنها مكمل بعضها لبعض. ففي جميع الأحوال، وأياً كان التعريف الذي يأخذ به المرء، فإنه يتوصل عملياً الى النتيجة ذاتها فيما يتعلق بالقطر و/أو الدولة التي تدعى ريعية. والفوارق الوحيدة هي التي تعزى للمعاملة التفضيلية لحوالات المهاجرين. لقد تزايدت هذه الحوالات حتى غدت أقوى وسيلة للتوزيع بين الأقطار العربية، وإن مساهمتها في المصادر الآنية القومية لأقطار معينة هي مساهمة كبيرة، كما أن معالجتها المناسبة تتطلب تعديلاً غير قليل في التعريف القياسي المعتاد للحسابات القومية في تلك الأقطار. إن الحوالات تضيف ٣٨ بالمائة إلى إجمالي الناتج المحلي في جمهورية اليمن العربية، و ٢٤ بالمائة إلى هذا الاجمالي في الأردن و٧ بالمائة بالنسبة إلى مصر و ٦ بالمائة بالنسبة الى المغرب. وينبغي تخفيض إجمالي الناتج المحلي في الأقطار المستقبلة لليد العاملة بصورة توازي ذلك، ولكن التخفيض أقل بكثير في حساب النسب (مثلاً، في حالة الكويت النسبة هي ٣ بالمائة).

هذا ويمكن اعتبار الحوالات شكلاً من أشكال الريع إذ «بقدر ما يستحصل العامل المهاجر على أجر أعلى في الخارج من أجره في الداخل، فإن حوالاته هي شبه ريع وذلك بمقدار الفرق بين مبلغ الحوالة وصافي القيمة المضافة التي كان العامل سيسهم بها لو بقي في بلاده». وهكذا تثير الحوالات أوار عقلية ريعية: «إن الصفة الأساسية للعقلية الريعية هي أنها تنطوي على قطع في السلسلة السببية بين العمل وجزائه. فالجزاء يصبح كسباً مفاجئاً لا نتيجة لعمل جاد منتظم؛ إنه يكون متعلقاً بوضع ما، لذا فهو معرّض للخسران وذو صفة نهّازة للفرص».

ومتى كانت الحوالات مهمة صحّ القول: «بأن التوصل الى منفذ لدخول دائرة الريع لهو شاغل أكبر من العمل على بلوغ الكفاءة الانتاجية». من جهة أخرى إذا كان التأكيد منصباً على الدولة الريعية تفريقاً عن الاقتصاد الريعي فإن الحوالات لا تولّد دولة ريعية: «فحوالات المهاجرين ليست أيضاً مصدراً للدخل يأتي من باقي أنحاء العالم، لأنها تعود للمهاجر لا للدولة. قد تحاول الدولة أن تفرض ضريبة على دخل المهاجرين ولكنها لا يسعها ذلك قبل تحويله. ولا يمكن إخضاع هذا الدخل للضريبة إلا بعد دخول الحوالات في الاقتصاد المحلي».

في الوقت ذاته تتضاءل الأهمية العملية للتباين في معاملة الحوالات لأن الدولة في الأقطار المعنية تتسلم كذلك تحويلات لا مقابل لها هي أكبر من الحوالات ذاتها. وأوضح مثل على ذلك هو الأردن حيث يموّن الجزء الأعظم من ميزانية الدولة دائماً بمعونات تدفع إلى الدولة من الخارج مباشرةً. أما التحويلات بلا مقابل التي تتسلمها مصر والمغرب فليست بمثل

هذه الأهمية، ولكنها على أي حال أكثر أهمية من الحوالات. إن اليمن العربية وحدها هي الدولة التي لا يمكن أن تدعى ريعية إذا نظر المرء الى منشأ إيراداتها، في حين ينبغي أن تدعى كذلك إذا نظرنا إلى أهمية الريع في اقتصادها على العموم. وهذا الوضع قد يفسّر سبب ضعف هذه الدولة اليمنية وسبب «الفوضوية» في مجتمعها؛ وتنجم هذه المشكلة عن أن المواطنين يتسلمون مبالغ طائلة من الخارج لا تستطيع الدولة البحث عنها والحصول عليها إلا بصعوبة، في حين أن الدولة ذاتها إنما تنتفع من تحويلات محدودة نسبياً. وهذه الحقيقة تتصل بملاحظة ببلاوي «بأن تستخدم أقلية من السكان فقط في توليد الريع» في الدولة الريعية. ولكن حتى في حالة اليمن العربية كانت المنح من حكومات أجنبية مهمة جداً في سنين معينة؛ ففي عام ١٩٧٥ بلغت المنح مقدار ٤١٥,١ مليون ريال من مجموع الإيراد البالغ ٧٩٥,٥ مليوناً. ثم تذبذبت مقادير المنح في السنين التالية في حين تزايدت حصيلة الضرائب بسرعة فائقة وذلك من جراء الرسوم المختلفة على الاستيرادات، وكان نموها السريع نتيجةً مباشرةً لحوالات المهاجرين. غير أن المنح ظلت تمثل حوالى ٣٠ بالمائة من مجموع الايرادات في عام ١٩٨١.

من المهم أن نؤكد هنا أن من الصعب أن نسأل ما هو التعريف الصحيح وما هو التعريف الخطأ، إذ ان جميع التعاريف مشروعة ومفيدة في تأكيدها على شتى الجوانب ذات الصلة لتفسير الاقتصاد السياسي للأقطار العربية. فإذا كان التأكيد منصباً على الإطار الاقتصادي الأوسع وعلى موقف المواطنين من العمل ومن النشاط الاقتصادي وجب إذاً أن ينصبّ الاهتمام بالضرورة على أهمية دخل الريع في النظام السياسي ككل. أما إذا انصب التأكيد على قواعد اللعبة السياسية وعلى مؤسسات الدولة وسياساتها كان من المنطقي إذاً التركيز على الدولة. إن كل كاتب من الكتاب يلجأ الى التعريف الأنسب لموضوعه بالذات، فالمداخل المختلفة هي مكمل بعضها لبعض.

والنقطة الجدلية الثانية هي: هل بإمكاننا أن نجد كلاً من الدولة الريعية والدولة غير الريعية في الوطن العربي، أم أن جميع الأقطار العربية تميل الى التصرف وفق أنموذج الدولة الريعية؟ فإذا كان من الممكن أن نعتبر جميع الأقطار العربية دولاً ريعية نكون عندئذ أمام اقتصاد عربي متجانس الى حد كبير في هذا المضمار. أما إذا كانت الدولة الريعية وغير الريعية تتعايشان في الوطن العربي جنباً الى جنب فيكون هذا عاملاً تمييزياً من شأنه إحداث نتائج مهمة. والاتجاه العام في الأدبيات المكتوبة عن الموضوع نجد، مع ملاحظة التنوع الواضح جداً في المقاييس البنيوية في الاقتصاديات العربية، أنه اتجاه يُبرز بالأحرى العوامل المشتركة. ولهذا السبب بالذات بُذل جهد في هذه الحالة لاختبار الفرضية المعاكسة، وهي أن المقاييس البنيوية تؤثر بشكل جوهري في طبيعة الدولة والاقتصاد، وتؤدي الى استقطاب في الوطن العربي.

ولكن حتى ونحن نحاول أن نبرز الاستقطاب فإن من الواضح عدم ظهور تحديد بسيط لفئتين لا ثالث لهما؛ فلدينا «الدول شبه الريعية من دون نفط» في رأي ببلاوي، و «دول رصد

التخصيصات المستحثة» في رأي لوشياني، و «التعميم لفرضية الدولة الريعية» في رأي شاتيلوس. وباختصار نجد أن الواقع يزودنا بسلسلة كاملة من مختلف أنواع الظلال والألوان. وفي حين أن من المهم أن نحاول تعريف المفاهيم تعريفاً واضحاً فإن أي تحديد فئوي مقترح يكون جامداً جداً بصورة حتمية، فمن المتوجب علينا البحث في عدد من الحالات الغامضة غير المحددة المعالم.

وهكذا تتميّز البلدان العربية بأنها تتبع سياسات هي أكثر تجانساً مما يتوقعه المرء استناداً الى الحالات المتباينة لتسلّم إيراد من الخارج. والأمر كما لو أن العقلية الريعية تسود في جميع الدول العربية بما فيها تلك التي لا يصح أن تسمى ريعية. لقد وضعنا في بداية هذه المقدمة فرضية مفادها أن سياسة الإنفاق يجب أن تتأثر بالحاجة المتصورة لإيجاد إيراد أكبر في المستقبل، ولكن يبدو أن هذه الفرضية لا يدعمها مسلك البلدان العربية في العقدين الماضيين. فمن الأمور المذهلة أن نجد أقطاراً عربية تتمسك بسياسةٍ في الإنفاق مضرةٍ بالنمو الاقتصادي ولا يمكن إدامتها في المدى البعيد كما هو واضح جداً. تقوم هذه الأقطار بذلك لأنها تتصور عدم وجود بديل مقبول سياسياً، أو لمحض قصر النظر. وهي تشعر على ما يظهر أن أحداً ما سينتشلها من وهدتها بكيفيةٍ ما، على أي حال. وهنا نرى العقلية الريعية قيد العمل أيضاً. فإذا تصورت الدولة أن زيادتها لدخلها من مصادر خارجية أسهل عليها من زيادته من مصادر داخلية فإن اهتمامها بالنمو الاقتصادي الصحيح والكفؤ يتلاشى سريعاً.

من الحالات المعروفة جداً لوسائل الانفاق الشاذ الحالة المرتبطة بالمعونات لسلع معينة تعتبر من «الضروريات الأساسية». كانت المحاولات التي جرت لتخفيض هذه المعونات محاولات متخبطة فاضرمت في أكثرية الحالات اضطرابات شعبية حسبتها الأنظمة المعنية تهديداً خطيراً. في الوقت ذاته ثمة اتفاق واسع لدى المختصين بأن المعونات لا تقدم للضروريات الأساسية وحدها وأنها تنفع الطبقة الوسطى بقدر ما تنفع الطبقات الدنيا إن لم نقل تنفعها أكثر منها. والحقيقة القائلة بأن الدولة غير قادرة على تخفيض المعونة بالنسبة الى هذا النوع وهي تسند الآخر ما هي إلا مظهر من العقلية الريعية السائدة في الطبقة الوسطى. وأما القول بأن انفجار المعارضة العنيفة الذي أشعله التخفيض في المعونات أمر مقلق للدولة جداً فما هو الا مظهر من مظاهر القاعدة السياسية الضعيفة للدولة نفسها، وافتقارها للشرعية الديمقراطية. والواقع أن تخفيض المعونات لا يختلف نوعياً في معناه عن فرض الضرائب، فكلاهما لا يتصور القيام به سياسياً إلا إذا كانت الدولة تتمتع بشرعية ديمقراطية رصينة تبرر درجة من القمع قد تكون ضرورية في بعض الأحيان.

ولكن الاكثر ضرراً هو ما تتبعه الدول غير الريعية في الغالب من سياسة شبيهة بالريعية بشأن القطاع الصناعي. وهذا، كما يشير ميشيل شاتيلوس في الفصل الذي كتبه، ليس مسألة درجة تورط الدولة، فالدولة مثلاً تلعب دوراً كبيراً جداً كذلك في أقطار مثل كوريا الشمالية أو تايوان وهما تقومان بالتصنيع على نحوٍ ناجح. والمسألة بالأحرى هي إسناد أغراض سياسية عديدة جداً للنظام الصناعي الذي يراد إقامته. يقول شاتيلوس: «إن عملية

التصنيع ذاتها هي التي تسهم في بناء الدولة وليس الدولة هي التي تساعد على إقامة صناعة وطنية. ويمكن للمرء أن يلاحظ، في عدد من أقطار المنطقة، غلبة عقيدة في التصنيع من أواخر الخمسينات الى أواسط السبعينات، وهي عقيدة تعطي الأفضلية للاعتبارات السياسية على الاعتبارات والقيود الاقتصادية المحض». ولكن هناك استثناءات مثل المغرب وتونس من بين الدول غير الريعية؛ في حين نجد في مصر مقاومة لإصلاح الصناعة المملوكة من الدولة وميلاً ملحّاً لزيادة عدد الموظفين للتخفيف من ضائقة البطالة، مما يكشف عن استمرار عقلية رصد التخصيصات فيها.

في الوقت عينه نجد دولاً عربية مؤهلة بالتأكيد لإدخالها في صنف الدول الريعية وهي منشغلة باخلاص بمصادر دخلها الطويلة الأمد وتقوم باتباع سياسة تصنيع كفوءة. يضع شاتيلوس نفسه حداً فاصلاً للتمييز بين الكويت والإمارات العربية من جهة وبين البحرين وقطر والسعودية والأردن من جهة أخرى. وهو يوضح أن مجلس التعاون الخليجي قد يصبح جواباً فعالاً للحاجة للتنسيق بين خطط التصنيع في أقطار الخليج المختلفة، الأمر الذي لا مثيل له في باقي أنحاء الوطن العربي. يُضم الى هذه الملاحظات التناقض بين التجربتين الليبية والجزائرية الذي يتطرق له الفصل المقدم من ديرك فاندرويل (Dirk Vanderwalle).

جرت مناقشة في الفصل الذي كتبه حامد عمارة للسياسات المتخذة نحو الزراعة. تنطوي هذه السياسات على وجهة نظر أخرى مثيرة للاهتمام للحكم على المداخل المختلفة التي تنتهجها الدول الريعية وغير الريعية. فقد نحت هذه الأخيرة تاريخياً نحو تفضيل الاصلاح الزراعي وجعل الانتاج الزراعي اشتراكياً والسيطرة على الانتاج والاسعار لغرض التقليل من كلفة المعيشة بالنسبة الى عمال المدن، وكذلك التقليل بشكل غير مباشر من كلفة مجهودات التصنيع. وتميل بعض الدول التي تقع على حدود الدولة الريعية مثل الجزائر والعراق الى اتباع هذا النموذج العام؛ وحاولت دول أخرى، بشكل مباشر، تطوير الانتاج الداخلي بعرض أسعار مرتفعة جداً ومحفزات مختلفة للمنتجين. إن الاعتماد المتزايد على استيراد المنتوجات الزراعية أخذ يحفز على تعديل السياسات التوجيهية، مع زيادة في الأسعار وتخفيض في درجة السيطرة الادارية، وكذلك مع اتجاه واضح نحو انسجام أكبر في السياسات الزراعية. بيد أنه لا يزال من الحقائق القائمة أن الدول الريعية تضمن أسعاراً أعلى بكثير. ولكن ليس من الواضح هل سيؤدي الانخفاض في عائدات النفط الى فرض تحديد على تحويل الأموال الى الزراعة. في الوقت ذاته لا يمكن إنكار الزيادة في الانتاج الزراعي المحلي الذي حققته بعض الأقطار، كالعربية السعودية.

والخصلة الأخيرة الشائعة في نمط الإنفاق في الدول العربية هي الأهمية الفائقة للمصروفات العسكرية. ومع أن حاجة بعض الأقطار لحماية نفسها ضد العدوان الخارجي هي حاجة قائمة فعلاً، ولكن النفقات العسكرية تستنزف جزءاً كبيراً من المصادر القومية بالنسبة إلى دول معينة، كما أن لها نتائج سلبية جداً على خطط التنمية الطويلة الأجل. إن أهمية الريع تؤلف جزءاً حيوياً من دور القدرة العسكرية، لأن مصدر الريع يصبح ذا قيمة أكبر وبذلك يكون أكثر تعرضاً للتهديد. من الصحيح كذلك أن القوة العسكرية هي عنصر يبيح لدول غير

كافية المنافذ إلى مصادرها الريعية أن تصبح متلقية لريع تتداوله دول اخرى.

ولكن تدفق العائدات النفطية الى المنطقة، التي تنبع منها كل أنواع الريع الأخرى وتعتمد عليها بشكل مباشر أو غير مباشر، يتجه فيما يبدو نحو انخفاض كبير في السنين القادمة. فكميات النفط المصدرة والأسعار المحصلة منها آخذة كلها بالهبوط، الأمر الذي سيحد كثيراً جداً من تداول الريع.

فكيف ستتصرف الدول العربية إزاء ذلك؟ قد تكون المسألة بالنسبة الى بعض منتجي النفط الرئيسيين في الخليج، وربما بالنسبة الى ليبيا أيضاً، هي مسألة تخفيض المصروفات غير الضرورية. وفي هذه الحالة ستظل هذه الدول بحكم الدول الريعية ولكن على مستوى أقل. أما بالنسبة لجميع الدول الأخرى، وربما بالنسبة لبعض الدول المذكورة آنفاً أيضاً، فإن التخفيض في المصروفات لن يكفي لموازنة حساباتها تحت ظل الظروف الجديدة.

وهكذا تطرح على بساط البحث مسألة تعديل هيكل النظام الضريبي الخاص بالاقتصاد المحلي. والبلدان العربية تجد نفسها، من هذه الزاوية، في مواضع مختلفة جداً. فالتشريع المالي في المغرب العربي يختلف تماماً عنه في مشرقه، ومن الواضح أن التاريخ والتجربة الاستعمارية، في المستعمرات والمحميات الفرنسية خاصة، قد تركا بصمات عميقة على التشريع المالي.

يوضح ولّعلو وجعيدي في فصليهماأن الضرائب في الجزائر وتونس والمغرب، والضريبة المباشرة على الدخل خاصة، هي المصدر الرئيسي لإيرادات الدولة. وعلى العكس من ذلك تعاني موريتانيا وليبيا من أنظمة مالية ضعيفة جداً. ثمة اختلاف أيضاً بين الأقطار الثلاثة المذكورة آنفاً، إذ إن المغرب هو وحده الذي يحاول إصلاح الهيكل الضريبي فيه وتحديثه بصورة شاملة. أما تونس والجزائر ففيهما قاعدة يمكن البناء عليها لتحسين نظام الضرائب، لا سيما وقد أصبح من الضروري الآن القيام بذلك. وفي خارج المغرب العربي نجد في مصر وحدها تقليداً مالياً راسخاً منذ أمد طويل، كما يوثق ذلك الفصل الذي كتبه هشام غرايبه. وسيكون على الأقطار الأخرى أن تبدأ تطوير نظام الضريبة فيها اعتباراً من خط البداية تقريباً.

والمحتمل من وجهة النظر السياسية ألا يحدث التقدم في اتجاه تحديث الأنظمة المالية إلا إذا جرى بموازاة غيره في جميع الأقطار العربية. فمن الصعب على دول منفردة أن تتبنى أنظمة مالية أحدث طرزاً وتقاوم التهرب المتفشي من الضريبة حين لا يجري شيء من ذلك في الأقطار المجاورة التي ترتبط معها بروابط اقتصادية متعددة. إن تعزيزاً كبيراً في وسائل تطبيق السياسة المالية للدول الريعية سيسبب تعديلاً في طبيعتها، ولكن هذا بذاتهليس سبباً وجيهاً يدعو الى توقع حدوث مثل هذا التعديل، ولو أن من الواضح أنه سيثير أكثر من مشكلة واحدة ويواجه عدداً من العقبات. والقضية تتصل اتصالاً وثيقاً بمسألة الشرعية وبتطوير المؤسسات الديمقراطية. ومن الحقائق التاريخية المتكررة الحدوث أن المطالبة بالمشاركة

الديمقراطية تصبح أشد، ولا يمكن ضبط عقالها في بعض الأحيان، كلما توجب على الدولة أن تطلب من رعاياها بذل التضحيات، سواء كانت هذه التضحيات على شكل إجراء لزيادة الإيرادات أو لتخفيض النفقات.

لذا فمن الواضح أن الدولة العربية تتجه نحو إجراء تعديلات مهمة في ماليتها العامة مما سيترتب عليه حدوث تعديلات مهمة في قواعد اللعبة السياسية. ومن المحتمل جداً أن تخرج الدول المذكورة من هذا المفترق العسير وهي أعز جانباً. وسيكون الأمر كذلك حقاً بمقدار تعلقه بنجاح هذه الدول في تعزيز قواعدها المحلية وتقليل اعتمادها على الدعم الخارجي.

ويمكن، والعالم يواجه انخفاضاً حاداً في أسعار النفط، أن يثار اعتراض يقول إن هذا الكتاب الذي نقدمه عن الدول الريعية يأتي في وقت تختفي فيه هذه الدول عند نهاية «عصر الريع».

لذلك فإن من المهم أن نبين أن الدول الريعية لم توجد في القرن العشرين فقط وفي الشرق الأوسط وحده، ولكنها سمة شائعة في تاريخ العالم؛ وأن بعض الأقطار العربية، إن لم نقل كلها، ستحافظ على طبيعتها الريعية على الرغم من هبوط أسعار النفط. لذا يجوز اعتبار الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥ عقداً من السنين بلغت فيه الظاهرة الريعية حدوداً قصوى وأضحت مرئية بشكل خاص، ولكنه ليس العقد الوحيد الذي كان فيه الريع قيد العمل.

فدولة الكنيسة الرومانية، والامبراطورية الاسبانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وإمارة موناكو، وبيرو في زمن ازدهار السماد الطبيعي (Guano)، والأقطار المعتمدة جل الاعتماد على العون الخارجي، من الدول غير المتطورة جداً أو الأكثر تطوراً كاسرائيل، كلها أمثلة على دول ريعية من شتى الأزمنة والأمكنة. إن الريع لم يولد مع النفط، بل النفط الباهظ الثمن.

قد يمسي النفط رخيصاً ولكن الريع لن يختفي من الشؤون السياسية العربية كعامل في رسم يشكل توازنات اللعبة وقواعدها. وبعض الدول العربية تفتقر ببساطة الى وجود قاعدة من المصادر أو الى أقل حد من الظروف التي تتيح لها أن تصبح من المنتجين الزراعيين أو الصناعيين الكبار؛ وأساليب حياتها ترتبط بشكل لا فكاك منه بالنفط وبالريع الذي يدره، ولا يمكن أن يدوم بقاؤها بعد النفط إلا إذا كان هذا الريع دائماً.

إن تخفيضاً في إيراد الريع المتحصل للدولة ينطوي بالضرورة، بالنسبة إلى تلك الأقطار، على تخفيض في الإنفاق، ولكنه لا يحتمل أن ينطوي على انخفاض كبير في الاعتماد على الريع، وذلك لأن مصادر العائدات البديلة هي مصادر شحيحة.

يختلف الوضع بالنسبة الى الأقطار التي يكون للدولة فيها منفذ لشيء من الريع مع وجود مصادر بديلة من الضرائب المحلية القائمة أو التي يمكن تطويرها. والمسألة التي ستطرح

بالنسبة الى هذه الأقطار تتعلق بالظروف السياسية التي يكون من الممكن في ظلها الانتقال من دولة ريعية الى دولة تقوم على الشرعية الديمقراطية.

ويكاد يكون من المحتم أن هذا الانتقال سيكون عسيراً. فهياكل السلطة القائمة على الريع مستحكمة كل الاستحكام والهبوط في الريع المتاح سيشعر به السكان على نطاق واسع، الأمر الذي يدفع الى قيام الاحتجاجات ونشوب الاضطرابات وهي التي تعودت الدول على معالجتها بشدة.

ولكن إذا كانت هناك مرونة يشوبها التردد والارتياب لدى أكثر الدول بشأن تلبية المطالب الشعبية فإن هنالك أيضاً قليلاً من المرونة لدى الجمهور، لأن العقلية الريعية لا تزول بسهولة. إن الآمال والسلوك الفردي والمعتقدات السياسية ستستمر في تأثرها وفي تكوينها بالتجربة الاستثنائية لعقد السنين ١٩٧٤ ـ ١٩٨٥ حتى ولو ظلت أسعار النفط على مستوى منخفض جداً لأمد طويل.

إن مجرد عدم اليقين المحيط بأسعار النفط، فضلاً عن أن جزءاً من الرأي العام سيظن، في أي مسلسل متصور، أن تلك الأسعار يمكن أن تكون أعلى، هما من العوامل التي ستعمل على إبقاء الريع قضية مركزية في الجدل السياسي المحلي وعلى مستوى الأقطار العربية معاً.

الفصل التاسع

قياس الدخل في الدولة العربية

توماس ستوفر(*)

توطئة

يتناول هذا الفصل مسألة قياس الدخل القومي والأداء الاقتصادي القومي بالإشارة على الأخص الى البلدان العربية في الشرق الأوسط. وينوّه الفصل بالتعديلات التي تحتاجها حسابات الدخل القومي الحالية، وذلك للتوصل الى مقاييس معقولة للدخل تتيح اجراء مقارنات مناسبة بين دول المنطقة أو بينها وبين دول أخرى.

إن النظام الحالي لحسابات الدخل القومي ينطوي على تقاليد حسابية غير ملائمة لبلدان معينة في العالم الثالث. لقد ظهرت مفاهيم حسابات الدخل القومي أصلاً في أواخر الثلاثينات وذلك لتلبية حاجات الاقتصاد الصناعي في أوروبا، فكانت بعض التقاليد والمقاييس التي برزت ملائمة حقاً لاقتصاد صناعي متكامل ولكنها أقل ملاءمة بكثير لاقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على مصادر قابلة للنضوب، كالنفط، أو حين يكون لدخل العمال المحوَّل من الخارج مكان بارز في ميزان الموارد لاقتصاد القطر المتلقي.

يتميز الاقتصاد في عدد من دول الشرق الأوسط ـ إن لم نقل في أغلبها ـ بدرجة غير معتادة من الاعتماد على موجودات غير قابلة للتجديد، كالنفط أو الفوسفات أو على مساعدات خارجية، لا تسترد، بشكل منح أو قروض متنازل عنها، أو على شبه الريع مثل الدخل الحاصل من حوالات العمال المغتربين، أو الريع الناشىء موقعياً من حقوق مرور الأنابيب والقنوات.

إن درجة مساهمة هذه الإيرادات التي لا تردّ، أو تحويل الموجودات الى نقد (المصادر المعدنية) هي درجة كبيرة جداً بحيث ان ما يهيمن على هيكل الاقتصاد ليس هو العوامل

(*) استاذ الاقتصاد في مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون ـ الولايات المتحدة.

الداخلية للانتاج بل عملية استيعاب الريع الاقتصادي أو تدفقات الايرادات الخارجية والتكيف معها.

ليس ثمة حاجة إلى حسابات دخل خاصة لدول الشرق الأوسط، كما أن الدول العربية ليست فريدة في تلقّي المساعدة، أو تلقّي حقيبة دخل، أو تسلّم حوالات نقدية من العمال المغتربين أو تحويلها. تظهر هذه المسائل بشكل أعم في قياس الدخل في أقطار متنوعة تنوع الولايات المتحدة وجزيرة نورو في المحيط الهادي وليسوتو وسويسرا. بيد أن محض حجم هذه التدفقات في عدد من الدول والضخامة النسبية للتعديلات المتعينّ اجراؤها يقضيان بأن تنعكس جوانب خاصة من هذه الايرادات للدخل في بنية الحسابات القومية وفي قياس الدخل انعكاساً دقيقاً.

والتعديلات كبيرة حقاً بالنسبة الى بعض الأقطار. إن الدخل القومي للأقطار المصدّرة للنفط، وهو من أفظع الأمثلة على الصعوبات التي تعتري قياس الدخل فيها، يزاد بعامل يتراوح بين اثنين وخمسة، أي ان الدخل، عند تصحيحه لأغراض نضوب الموجودات النفطية المتبددة، يختلف بنسبة تتراوح بين ٢٠ بالمائة و ٤٠ بالمائة عن الأقيام المسجلة حسب الأصول التقليدية. وعلى عكس هذا، فإن الدخل القومي لدول مثل الأردن أو اليمنين، التي تنتفع من تدفق مستمر من حوالات العمال في الخارج، ينتقص بنسبة تتراوح بين ٣٠ بالمائة و ٤٠ بالمائة.

والتعديلات هي كذلك من الشروط المسبقة لتفسير الشؤون الاقتصادية في هذه الدول، وهي شروط ضرورية جداً على الأخص في حالة عدد من هذه الدول فيما يتعلق بثلاثة من أهم استخدامات الدخل في تحليل السلوك السياسي ـ الاقتصادي، وهي:

١ ـ **مقارنات الدخل:** إن وضع درجات تفضيلية للدخول القومية وإجراء المقارنة بينها هما من الأعمال المضللة بدون هذه التعديلات، لأن التغييرات النسبية تختلف كثيراً من قطر لآخر.

٢ ـ **قياس درجة الاعتماد:** إن اعتماد الاقتصاد على مصادر للريع، أو على موارد دخل عابرة، أو على تحويلات بدون مقابل، أو على تعاظم الدين، لا ينعكس في قياسات الدخل القياسية.

٣ ـ **تفسير الأداء:** تنشأ أوهام النمو حين ينتفع الاقتصاد من رزقه بريع أو بموارد خارجية، ويجب عزل هذه المؤثرات لغرض تقويم درجة النمو الحاصل ذاتياً.

سنلخص في الأقسام التالية من هذا الفصل النقاط التي لا تصلح للمقارنة في تفسير الدخل القومي، ونميز بين التعديلات المستكنة أو الفنية وبين التعديلات الدينامية، ونبين آثار التعديل بالنسبة للمصادر الرئيسية للتحريف في مجموعة مختارة من الحالات.

في القسم الثاني سنضع تصنيفاً للريع، وغيره من مصادر الإيرادات التي تتطلب معاملة

خاصة في قياس الدخل القومي أو الأداء الاقتصادي، فنشير الى المصادر التي من الضروري لها إجراء تعديل في الحسابات القومية، وإلى مصادر أخرى، كالمساعدات، أو الريع الناشيء موقعياً، والتي لا تحتاج الحسابات فيها الى تعديل ولكن يجب أن يفسّر الدخل الناجم عنها أو اجمالي الناتج المحلي/القومي الحاصل منها تفسيراً دقيقاً.

ينتقل القسم الثالث الى مقاييس الاعتماد الاقتصادي والاسهام الدينامي للريع في الدخل، ونلخص فيه آلية عمل «المضاعف الدولي» فنبين أن الريع والمصادر التي لا مقابل لها تساهم على العموم في الدخل القومي المسجَّل أكثر مما يظهر حتى في الحسابات القومية المعدلة أو المنقحة، بحيث تكون درجة الاعتماد أكبر أيضاً.

ويوضح القسم الأخير التعديلات كما هي مطبّقة في اقتصاد عدد من الدول العربية وذلك لإبراز الأنماط المختلفة من التصحيحات ولبيان كيفية تشديد المقاييس الخاصة بكل من الأداء والاعتماد.

٤ ـ مسائل تدخل في قياس الدخل: يتعقد قياس الدخل وتفسيره بالنسبة لعدد من الدول في الشرق الأوسط بسبب درجة اعتماد تلك الدول غير المعتادة على موارد خاصة، مثل الريع الاقتصادي أو حوالات العمال من الخارج أو المساعدات الأجنبية. سنشير في هذا القسم والذي يليه الى الكيفية التي يجب فيها تعديل حسابات الدخل القومي بحيث تدخل فيها هذه المؤثرات أو تبين الكيفية التي يجب فيها إدخال مقاييس تكميلية مساعدة لغرض تحديد صفة الاقتصاد في تلك الدول.

سنقدم في هذا القسم تصنيفاً لمصادر الايرادات التي تتطلب معاملة خاصة أو تفسيراً بعينه، كما سنشير الى التعديلات المطلوبة في اجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الناتج القومي بالنسبة لثلاث فئات تتطلب إعادة تحديد لمعنى الدخل وهي الريع الناشيء من صناعات استخراجية، وحقيبة الدخل وحوالات العمّال.

٥ ـ تصنيف المقبوضات: إن مجموعة «الموارد الخاصة» مبيّنة في الجدول رقم (١)، الذي يضع تصنيفاً للوارد الخاص الى، والصادر الخاص من، الاقتصاد الرئيسي للدول العربية في الشرق الأوسط. إن أثر كل نمط من الوارد والصادر وأهميتها النسبية يختلفان من قطر الى قطر، وسيجري بحث ذلك في القسم الأخير فيما يتعلق بأمثلة معيّنة، أما هنا فسنستقصي الملامح العامة فقط.

٦ ـ ريع الصناعات الاستخراجية: ينشأ الشذوذ الأكبر في قياس الدخل في الشرق الأوسط من قطاع النفط، لأن إنتاج النفط هو عبارة عن تحويل موجودات متضائلة الى نقد، لذا فإن دخل النفط يجب تفسيره بعناية أكبر.

وبهذا المفهوم تنشأ المسألة ذاتها بشأن جميع الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك

جدول رقم (١)
الريع والموارد الخارجية، اقتصاديات الدول العربية في الشرق الأوسط

البلد	حقيبة الدخل	رأسمال خارجي	أشباه الريع	معادن	ريع ناشيء موقعياً
الأردن	+	+++	++	N	O
تونس	O	++	+	+	N
السعودية	+++	O	---	+++	O
الكويت	+++	O	--	+++	O
مصر	O	++	++	++	++
المغرب	O	++	+	+	O
اليمن العربية	+	+++	+++	O	O

الملاحظات:

(+) تعني وارد.

(-) تعني صادر.

(N) تعني مؤكّد لكنه قليل

(O) تعني لا يعتدّ به.

الفوسفات وهو مهم في أقطار عديدة في الشرق الأوسط. بيد أن حصة الريع في القيمة السوقية حصة قليلة جداً في جميع الصناعات المعدنية الأخرى، وسيتركز البحث فيما يلي على النفط.

تتألف العوائد النفطية من عنصرين:

أ ـ عامل الكلفة، أي المدفوعات للعمال ورأس المال فيما يتعلق باكتشاف حقول النفط وتطويرها وإنتاجها.

ب ـ قيمة المورد المتضائل ذاته.

إن القسم الأكبر من سعر النفط في الشرق الأوسط يتكون من ريع اقتصادي. والتكاليف الفعلية في الشرق الأوسط في الظروف السائدة تمثّل جزءاً صغيراً من سعر السوق للنفط، بحيث إن ما يحصل حتى في حالة النفط العالي الكلفة هو أن نسبة تتراوح بين ٨٠ و ٨٥ بالمائة من العوائد الكلية هي في واقع الأمر ريع اقتصادي ترجع عائديته الى ظروف الكلفة المؤاتية عموماً في الشرق الأوسط وإلى القيمة العالية للنفط في أسواق الطاقة. وأكثر من هذا نجد أن الريع يؤلف ٩٥ ـ ٩٧ بالمائة من المقبوضات الإجمالية (النفط منخفض الكلفة).

يمكن تفسير الفارق بين قيمة النفط وكلفة الانتاج بطريقتين. فإما أن ينظر إليه كشبه

ريع للمنتج دون الهامشي أو كتخفيض في قيمة رأس المال للخزين المتضائل من مورد قابل للنضوب.

٧ ـ الريع الناشىء عن الموقع الجغرافي: المصدر الثاني للريع الاقتصادي هو الذي يتم الحصول عليه من جراء ميزة جغرافية تتعلق بأنابيب النفط وقنوات المياه. كانت عوائد هذه الأنابيب والقنوات تمثّل حصة أكبر في الاقتصاديات العربية في حقبة سابقة حين كانت تلك العوائد هي من المصادر الرئيسية لمقبوضات التحويل الخارجي في مصر وسوريا.

والريع في هذه الحالة هو الفرق بين رسوم النقل وبين الكلفة الكلية للخدمات المقدمة حيث تكون هذه الكلفة هي مدفوعات عن عناصر الانتاج. وعلى العكس من الاتجاه السائد في ريع النفط انخفض الريع الناشىء عن الموقع الجغرافي، وهو موضوع البحث، بشكل متواصل وذلك لأن التكنولوجيا الحديثة قد شطبت كثيراً من المنافع الناشئة عن تخفيض كلفة المرور بطرق أقصر.

واليوم لم يعد الريع الناشىء عن الموقع الجغرافي بنداً رئيسياً إلا في حالة مصر حيث تبلغ المقبوضات الاجمالية من قناة السويس حوالى خمس التحويل الخارجي المكتسب (باستثناء المساعدات).

٨ ـ حقيبة الدخل: إن حقيبة الدخل على شكل مقبوضات من فوائد وأرباح أسهم وسندات هي أمر مهم في الدول العربية. وهذا على خلاف ما يجري في أغلب مناطق العالم الثالث حيث تتصف أكثرية الأقطار بوجود صادر صاف من فوائد الحسابات. ثمة مجموعة من أقطار الشرق الأوسط هي الأقطار العربية المنتجة للنفط في الخليج تعتبر من كبار المستثمرين للحصول على ربح صاف وبهذا تتسلم وارداً إضافياً كبيراً من دخل الاستثمار.

فضلاً عن ذلك فإن حقيبة الدخل، بالنسبة لتلك المجموعة من الأقطار ـ وهي المصدرة الكبيرة للنفط في الخليج ـ تعتبر حقيبة كبيرة بالقياس الى المستويات الحالية للصادرات النفطية، لذلك يجب أخذها بالاعتبار عند قياس الموارد الاقتصادية المتاحة للقطر.

وهذا البند استثنائي لأنه إيجابي في مردوده وهو كبير نسبياً، في حين أن تعديل إجمالي الناتج المحلّي لغرض حقيبة الدخل هو عادة سلبي في مردوده وصغير نسبياً.

٩ ـ حوالات العمال: إن حوالات العمال هي من العناصر الكبيرة في ميزان المدفوعات لعدد من أقطار الشرق الأوسط مثل الأردن أو مصر أو اليمنين، فهي تتلقّى دخلاً صافياً. أما في الدول العربية التي فيها عدد كبير من العمال غير المقيمين فإن حوالاتهم تتدفق في الاتجاه المعاكس كما هو الحال بالنسبة الى الكويت وليبيا والسعودية والإمارات العربية المتحدة.

والحوالات المرسلة من العمال المغتربين هي بالنسبة للأقطار المضيفة كلف مباشرة، أما بالنسبة للأقطار المتلقيّة المنتفعة منها فقد يكون ثمة شيء من عنصر الريع الاقتصادي في

المقبوضات. وبقدر ما يتعلق الأمر بحصول العامل المهاجر على أجر أعلى في الخارج من أجره في بلاده فإن حوالاته تعتبر أشباه ريع بمقدار الفرق بين مبلغ الحوالة وبين القيمة الصافية المضافة التي كان العامل ربما قد ساهم فيها لو بقي في بلاده.

١٠ ـ **المقبوضات الرأسمالية**: إن الوارد الرأسمالي هو أمر مهمّ في دول معينة ويساهم كثيراً في دعم الموارد الاقتصادية القومية المتاحة عموماً وذلك في عدد من الحالات. ويتخذ هذا الوارد أشكالاً متعددة:

أ ـ الاقتراض.
ب ـ الاستثمار المباشر (نادر نسبياً).
ج ـ التحويل من جانب واحد على شكل مساعدات.
د ـ التخفيض في احتياطي التحويل الخارجي.

توفّر المصادر الرأسمالية الخارجية في عدد من الحالات جزءاً كبيراً من الموارد المتاحة بحيث يجب أخذها بالاعتبار في تفسير النمو وخاصة ما يتعلق بتقويم النمو الذاتي. كما يجب أن يؤخذ بالاعتبار، لأغراض التقويمات قصيرة المدى، التخفيض في ميزان الاحتياطي الذي كان مهماً في بعض السنين في جمهورية اليمن العربية مثلاً.

إن لهذه الموارد الخارجية آثاراً عميقة على اقتصاديات الدول المعنيّة ويجب أخذها بالاعتبار بشكل يتجاوز الإطار المعتاد لتحليل الدخل القومي. إن أنماطاً معينة من الوارد ـ الحوالات والعوائد النفطية ـ تقتضي إجراء تعديل أساسي في الحسابات التي تولي حالياً معاملة معقولة لتلك البنود.

تدخل حقيبة الدخل في إجمالي الناتج القومي ولكنها لا تدخل في إجمالي الناتج المحلي بحيث إن أرقام هذا الناتج الأخير تصبح مضللة بالنسبة للحالات التي تؤلف فيها حقيبة الدخل جزءاً كبيراً. سنبين هذا التأثير في حالة الكويت.

أخيراً فإن جميع أنواع الريع، ولأنها تحاويل لا تقابلها التزامات من عناصر داخلية للانتاج، يكون لها تأثير مضاعف على الدخل القومي الذي يتجاوز الإطار المستكن المعتاد لحسابات الدخل فيتطلب لذلك عناية خاصة (سنتناول هذا الأمر فيما بعد). إن التعديلات التي وصفناها في هذا القسم قدرت حصة العناصر المختلفة في إجمالي الناتج القومي أو إجمالي الناتج المحلي ولكنها لا تدّعي قياس الإسهام، أي المقدار الذي يزداد به الدخل بوارد معين من الموارد. إن الفرق بين الحصة والإسهام (المفهوم المستكنّ ازاء المفهوم الدينامي) هو فرق حاسم لأنّ التعديلات تنحو الى التقليل من الأدوار الحقيقية التي يلعبها كل عامل من العوامل في الاقتصاد المعنيّ.

١١ ـ **تعديلات بالنسبة للدخل**: من بين الموارد الخاصة المفصلة آنفاً ثمة موارد معيّنة فقط

تعتبر دخلاً ولذا سنبحثها هنا. إن مفاهيم الدخل القومي لا تلائم أبداً مصدرين اثنين هما عوائد المعادن وحوالات العمال، ومن الضروري تعديل التطبيق الحسابي القائم إذا أريد لمصادر العوائد أن تنعكس على الحسابات بشكل صحيح. إن الأصول التقليدية المعمول بها تعامل مقبوضات النفط كدخل، ولكنها تعامل حوالات العمال كرأسمال وليس مدفوعات لقاء عمل وبالتالي كدخل.

وهكذا فثمة عنصران رئيسيان في الحسابات القومية لعدد من الدول العربية يعاملان باتجاه معاكس للاتجاه المنطقي عقلياً واقتصادياً. وبدون اجراء تعديل بالنسبة لهذين الأثرين يكون الدخل المسجل لمصدري النفط قد جرت زيادته بشكل خطير. كذلك الأمر بالنسبة للحوالات، فدخول الاقطار المنتفعة يجري تقليلها بالمثل اذ ان حوالات العمال لا تدخل على الاطلاق في الحسابات القومية.

١٢ ـ **الريع من المعادن:** لا توجد سابقة ثابتة بشأن تعديل الدخول القومية مما يخص نضوب الموجودات المتبددة. إن الأصول التقليدية المتبعة في مسك حسابات الدخل القومي، والتي وضعت حين كان الريع الناجم عن الموارد قليلاً وحين كانت المسألة غير ملموسة، إنما تستبعد تخصيص أي مبلغ للنضوب. والنظم الحسابية القائمة الخاصة بالدخل القومي تأخذ بالقيمة الكلية المضافة في قطاع النفط كدخل ولا تخصص شيئاً للنضوب لمعادلة ما يستنفد من الموجودات المتضائلة أو المتبددة.

بيد أن من المفارقات ألا يكون هناك ما يخصص لنضوب مورد غير قابل للتجديد في حين توضع تخفيضات عن استهلاك موجودات قابلة للتبديل بما يماثلها. إن حسابات الدخل القومي تأخذ بالاستهلاك بالنسبة للموجودات الرأسمالية القابلة للتجديد وكذلك تسمح بإجراء التعديلات عن التغيرات في قوائم جرد السلع القابلة للتبديل بما يماثلها. إن التعديل في التغير الجاري في الموجودات من الأسهم والسندات أمر متبع، فتكون الحجة الخاصة بالتعديل عن استهلاك الموارد غير القابلة للتجديد حجة أكثر لزوما وذلك عن طريق القياس المباشر، أي قياس الحالة الأخيرة على الأولى.

والذي تدعو اليه الحاجة هو رصد «سماح للنضوب» بحيث يستقطع ما يمثل إسهام الموجودات المتبددة أو المتضائلة من اجمالي الناتج المحلي ويترك فقط ذلك الدخل المتولّد من موجودات غير متبدّدة، قابلة للتبديل بما يماثلها. إن هذا الحساب لرسم النضوب يشتمل على قياس القيمة السائدة التي تعزى الى المورد ذاته.

ثمة اتفاق في الرأي على أن قيمة المورد هي الريع الاقتصادي، أي الفرق بين القيمة السوقية للمورد، كالنفط أو الفوسفات أو أي معدن آخر، وبين كلف الانتاج. والكلف يجب أن تتضمن عائداً لجميع رأس المال المستخدم في قطاع المعادن، بحيث يكون الريع هو ذلك الجزء الذي يتبقى بعد أن تسجل كلف الانتاج كاملة في الجانب المدين.

هذا الريع قابل للقياس. لنأخذ الحالة التي يباع فيها برميل النفط بسعر ٢٩ دولاراً أمريكياً، وكلف التشغيل ٧٥ سنتاً، ورأس المال المستخدم ٣٦٥٠ دولاراً للبرميل المسلّم (b/d). فإذا كانت مدة الاستهلاك عشر سنين يكون رسم الاستهلاك دولاراً واحداً للبرميل الواحد. فإذا وضعنا معدل فائدة قدره ١٥ بالمائة يجب أن يكون عائد رأس المال دولاراً ونصف للبرميل، والريع هو السعر ناقصاً جميع الرسوم المذكورة.

فالريع اذن يعادل ٢٩ دولاراً ناقصاً ٣,٢٥ دولارات، أي ٢٥,٧٥ دولاراً للبرميل. لذا فإن رسم النضوب، وهو قيمة المورد، يكون ٢٥,٧٥ دولاراً للبرميل. فيبلغ الرسم ما ينوف على ٨٥ بالمائة من قيمة السوق، وهذه حالة نموذجية على العموم بالنسبة لعدد من منتجي النفط الأعضاء في الأوبك.

جدول رقم (٢)
حساب قيمة المورد

السعر	٢٩ دولاراً
كلف التشغيل الاستهلاك العائد المفترض	(٠,٧٥) دولاراً (١,٠٠) دولاراً (١,٥٠) دولاراً
الريع (قيمة المورد)	٢٥,٧٥دولاراً

والتعديل الأساسي بالنسبة للنضوب هو الريع، ويجب طرحه من اجمالي الناتج المحلي الخاص بقطاع النفط أو المعادن للحصول على القيمة القابلة للانتاج المضافة في القطاع المعدني.

لذا فإن تعديل إجمالي الناتج المحلي لقطر مصدّر لمعدن من المعادن ينطوي على خطوتين معيّنتين بالذات:

- تحديد ريع المعدن.
- طرح إسهامه الكلي في إجمالي الناتج المحلي.

إن «إجمالي الناتج المحلي غير القابل للنضوب» (ND-GDP) هو قيمة اجمالي الناتج المحلي معدلة لغرض الإسهام في الموجودات المتبددة، ويختلف حجم هذا التصحيح اختلافاً كبيراً بين الأقطار المصدرة للنفط. بيّنا هذا التعديل في الجدول رقم (٣) فيما يتعلق بالكويت والسعودية وهما من الأقطار العربية المنتجة للنفط مع ذكر التعديل المماثل بالنسبة للنرويج، وهي دولة صناعية منتجة للنفط وذلك لغرض تبيان مدى انطباق المبدأ ذاته.

جدول رقم (٣)
التعديلات في ريع المعادن بالنسبة الى الكويت والسعودية والنرويج
(بالمليارات من العملة الوطنية)

البلد	الكويت	السعودية	النرويج
اجمالي الناتج المحلي	٧,٣	٤٧٣	٢٨٤
ريع النفط	٥,١	٣٢٠	٤٥
اجمالي الناتج المحلي غير القابل للنضوب	٢,٢	١٥٣	٢٣٩
التخفيض (نسبة مئوية)	٧٠	٦٧	١٦

إن رسم النضوب يخفّض الدخل الظاهر، أو اجمالي الناتج المحلي، لكل من الكويت والسعودية بنسبة تبلغ حوالى الثلاثة أرباع، بحيث ان حوالى الربع فقط من اجمالي الناتج المحلي المسجل تقليدياً يُعزى الى عوامل إنتاج محلية، أما الباقي فهو في حقيقة الأمر تحويل رأس المال الى نقد بصورة ثابتة.

وتجرى تعديلات مماثلة حتى في الأقطار الصناعية ولكن حجمها النسبي فيها أصغر بكثير. يبلغ التصحيح الخاص بالنضوب ٣ بالمائة فقط من اجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة على الرغم من أنها ثاني أكبر منتج للنفط والغاز في العالم. ومع أن قطاع النفط والغاز في الولايات المتحدة هو ثاني أكبر قطاع في العالم ولكنه يستغرق بمحض الحجم الهائل للاقتصاد الامريكي. والتعديل بالنسبة للنرويج يبلغ حوالى سدس اجمالي الناتج المحلّي المسجل ولو أن التحليل الأشمل يظهر، أن أكثر النمو الظاهري فيها منذ ١٩٧٣ يتصل مباشرة بقطاع النفط المتوسع، الأمر الذي يكشف عن اعتماد دينامي أكبر مما أشير آنفاً.

إن الحاجة لمثل هذه التعديلات حاجة واضحة تماماً. فالتشويه الناجم عن إغفال رسم النضوب يبلغ، بالنسبة للسعودية والكويت، درجة لا يمكن معها مقارنة دخلهما غير المعدل مقارنة معقولة مع دخول الدول الأخرى.

١٣ ـ دخل الحوالات: تجرى معاملة حوالات العمال في النظام الحالي لحسابات الدخل القومي معاملة غير كاملة وغير متّسقة الى حد ما. تعتبر هذه الحوالات إما صادراً رأسمالياً أو عامل دخل استناداً الى معيار اعتباطي لشروط الإقامة:

ـ عامل دخل: اذا كانت إقامة العامل في الدولة المضيفة تقلّ عن سنة تقويمية واحدة، كما هو الحال بالنسبة للعمال الموسميين، اعتبر دخله عامل دخل مدفوعاً في الخارج وقيّد مديناً في اجمالي الناتج القومي للقطر المضيف.

ـ تحويلات خاصة: إذا كانت إقامة العامل لمدة تزيد على سنة واحدة اعتبرت حوالاته من الخارج تحويلات رأسمالية لا تسجّل مدينة في اجمالي الناتج القومي.

ـ الأقطار المتلقية: تعتبر الحوالات عادة وارداً رأسمالياً ولا تسجَّل كجزء من إجمالي الناتج القومي، إذ يعتبر المصدر غير مقيم.

بيد أن من غير الواقعي في الشرق الأوسط اليوم ألا تعتبر الحوالات دخلاً، سواء من وجهة نظر القطر المتلقّي أو القطر المضيف. وبصرف النظر عما اذا كان الأفراد المقيمون في الخارج يتناوبون هناك أو يتغيرون فإن مجموعات كبيرة من العمال المغتربين تبقى في الأقطار المضيفة فتستمر الأقطار المتلقية بالتمتع بوارد ضخم من مقبوضات الحوالات.

لذلك يجب أن يسجَّل دخل الحوالات مديناً في إجمالي الناتج القومي (القطر المضيف) ودائناً له (القطر مصدر العمال)، إذ إن التفريق القانوني الخاص بأمد الإقامة هو أقل أهمية من الاعتبار الاقتصادي للتدفقات المالية ذاتها.

ويلاحظ أن المدفوعات للعمال من قبل المقاولين الأجانب تدخل عادة في أقساط المقاولة، بحيث إن الحوالات الناشئة عن تعهد عمل تكون في العادة داخلة أصلاً كجزء من خدمات مستوردة (الأقطار المضيفة) أو كجزء من مقبوضات الخدمات (أقطار المصدر). والفارق بشأن الحوالات إنما ينشأ أساساً في حالة العمال المستخدمين مباشرة من شركات محلية.

يوجد خياران لإدخال حوالات العمال في قياسات الدخل:

ـ إضافتها الى اجمالي الناتج القومي، وبذلك يعمم المقياس القائم.

ـ وضع مقياس جديد هو «الدخل القومي المتاح»، الذي يساوي إجمالي الناتج القومي زائداً (ناقصا) مقبوضات الحوالات (دفوعات).

تسجل الأرقام المعدلة كدخل قومي متاح وذلك لإبراز التعديلات، إذ لا يجري التطبيق المتّبع على التسجيل في حساب إجمالي الناتج القومي الدائن/المدين بالنسبة للحوالات، لذلك فإن الاحتفاظ بالصفة ذاتها للمقياس المعدل سيكون من الأمور المضلّلة.

أولاً: مقاييس الاعتماد

نظراً إلى أهمية الموارد الخارجية لأكثرية الأقطار العربية في الشرق الأوسط فإنّ من الضروري وضع مقاييس أفضل لدرجة اعتماد هذه الأقطار على تلك الموارد.

١ ـ الاعتماد المستكنّ

المقياس الأساسي للاعتماد يتضمن تحديد مجموع الموارد المتاحة للاقتصاد مكتسبة، وكذلك جميع أنواع الريع والتحويلات، على أن يذكر تخصيصاً مقدار الحصة من ذلك المجموع الذي ساهمت فيه الموارد الخارجية أو الخاصة. إن المقياس المستكنّ ينطوي على

تعميم لمقياس الدخل وذلك لتبيان التدفقات الكبيرة من الموارد الخارجية التي لا يعترف بها «كدخل» أو التي لا مقابل لها.

والخطوات هي:

أ ـ تحديد مفهوم «الموارد القومية المتاحة» وهي التي تساوي:

اجمالي الناتج القومي

زائداً: فائض الايرادات

زائداً: صافي إعادة التمويل المدين.

ب ـ المجموع الكلي للريع وشبه الريع والموارد الخارجية. ويجب تمييز دخل الحوالات لأنه دالة دفع، وقسم منه فقط يكوّن ريعاً. تتضمن الموارد الخارجية إجمالي المساعدات، تفريقاً عن صافي الاقتراضات وذلك لبيان تدفق الموارد الجديدة بياناً تاماً.

ج ـ تحديد الاعتماد بأنه معدل نسبة الموارد الخاصة، أو أي عنصر أساسي فيها، الى الموارد القومية المتاحة.

إن هذا يقيس الموارد التي بحوزة الاقتصاد بصرف النظر عن كيفية تمويلها أو جمعها. وهي تساوي حاصل الاستهلاك والاستثمار الداخليين، زائداً الاقتراضات المستخدمة لإعادة تمويل دين قائم أو تدويره. ويجري إدخال إعادة التمويل لأنّ المبالغ المقترضة لدفع الدين هي إضافات على الموارد المتاحة.

كذلك يجب، عند قياس توفّر رأس المال، أن يقاس ذلك بشكله الإجمالي، لا الصافي، وذلك لبيان التدفق التام للمبالغ، وعلى الأخص لتحديد مدى انكشاف القطر للأسواق المالية في أية سنة من السنين.

٢ ـ الاعتماد الدينامي (مضاعف الريع)

إن درجة الاعتماد هي عادة أكبر من حالتها عند حسابها باستعمال المقاييس المستكنة، لأن الموارد التي لا مقابل لها، كالمساعدات أو ريع المعادن، لها تأثير متضاعف على الاقتصاد المتلقي وهو ما يمكن أن يسمى بـ «مضاعف الريع».

ومضاعف الريع يشبه مضاعف كينز المعروف من ناحية أنه يبين كيف أن ضخ مبالغ من المال يسبب زيادة أكبر في الطلب الفعلي وبذلك يؤدي الى زيادة في الدخل أكبر من صافي المبلغ الذي جرى ضخّه.

ويختلف مضاعف الريع من حيث انه يخلق لا بواسطة الصرف عن طريق العجز، مثلاً، وإنما بواسطة ضخّ موارد حقيقية على شكل تصدير ريع معدني، أو بشكل أعم، تحويلات أو مقبوضات لا مقابل لها من جميع الأنواع.

فلننظر في دخل قطاع النفط. ويكاد جميعه يترتب للحكومة لأن عامل الكلفة صغير جداً. والحكومة تحتفظ ببعضه كما أنها قد تنفق مباشرة على الاستيرادات كالسلاح. أما الباقي فتشتري به الحكومة عملة محلية بما لديها من تحويل خارجي وتنفقها محلياً. والمتلقون، كالموظفين والمقاولين. . . الخ، ينفقون على الاستيرادات وبذلك تتسرّب المبالغ خارج الاقتصاد، ولكن المقبوضات يعاد صرفها وغالباً ما يتسرب بعضها الى الخارج كاستيرادات في الدورة الثانية، وهكذا دواليك.

ينزّل الأثر المباشر لعوائد النفط عندما ننزّل الريع، ولكننا نلاحظ أن الريع لّما يزل يساهم في الدخل والاستهلاك المحليين طالما كانا ينفقان في الاقتصاد المحلي. إن التعريف المذكور آنفاً لإجمالي الناتج المحلّي غير القابل للنضوب/اجمالي الناتج القومي هو تعريف ناقص ولا يعالج، حتى ولو من قريب، مسألة قياس دخل النفط أو الدخل المستقل من النفط ـ الريع

إننا نحصل على هذا الأثر غير المباشر أو الدينامي عن طريق مضاعف الريع، الذي يقوم، بدوره، بتقدير الاسهام في الدخل غير النفطي الذي ينشأ من إنفاق ريع النفط في القطاع غير النفطي. هذا الأثر يمكن أن يكون كبيراً. إن حوالى نصف القطاع غير النفطي الظاهري في الكويت يتولّد من إنفاق العوائد النفطية، كما أن جزءاً كبيراً من النمو الاقتصادي الظاهري منذ الستينات هو ببساطة عبارة عن توسع متصل بالإنفاق النفطي المتوسع، حيث لا «ينتج» محلياً إلا ما هو غير قابل للمتاجرة مثل عدد من الخدمات كالحكومة أو التجارة، وأغلب السلع المصنعة أو جميعها مستوردة من الخارج ويدفع ثمنها من العوائد النفطية.

ومضاعف الريع أقل تقييداً من المضاعفات المعتادة للأسباب الآتية:

أ ـ لا يوجد قيد يتعلق بالتحويل الخارجي، فالمبالغ التي تضخّ إنما تتولد بواسطة مقبوضات التحويل الخارجي التي لا مقابل لها.

ب ـ الاستيرادات حرّة عادة لتلبية الطلب المستحدث.

ج ـ هناك عوامل مساعدة أيضاً ضمن حدود معينة منها:

ـ يمكن استيعاب عمّال من القطاع التقليدي غير النقدي.

ـ يمكن تعبئة العمال المغتربين حين لا يكون الموجود المحلي كافياً.

يجب تفحّص القيود المفروضة على آلية مضاعف الريع في كل حالة من الحالات: إن المضاعف، على العموم هو أكثر من (١)، ويتراوح في التطبيق بين (١,٣) الى (١,٦). ويجب أن تزاد المقاييس المستكنة للاعتماد والمعرفة آنفاً، زيادة مناسبة لإتاحة المجال لهذا الأثر الدينامي.

لا ينطبق مضاعف الريع إلاّ على الريع الحاصل من صفقات خارجية. إن الريع الداخلي، مثل مبيعات النفط محلياً بالسعر العالمي لا يولد آلية مضاعف عاملة لأن البنود الدائنة والمدينة يعادل بعضها بعضاً.

وقد لا تحوز الحوالات على مضاعف تام ولو أنها مكتسبة في التحويل الخارجي، وذلك بسبب كلفة الفرصة لأولئك العمال. يجب تحليل عنصر الريع الفعلي في كل حالة من الحالات. في الأردن مثلاً، أحدثت الهجرة نقصاً في العمال في قطاعات معينة، وهو نقص يسد جزئياً فقط بورود عمال مصريين وآسيويين.

يجب تحديد المقصود بمضاعف الريع تحديداً أكثر دقة إذا استخدمت تعاريف محوّرة للدخل. إذا كان صدور الحوالات يسجّل مديناً إزاء الدخل فإن الإسهام الصافي في الدخل القومي المتاح هو أقل في كل دورة بحيث يمكن أن يكون المضاعف أصغر بكثير وذلك من جراء حدوث تسرّب أكبر.

ثانياً: دراسة لحالة أقطار معينة

ننتقل الآن الى بيان التعديلات والاعتبارات التي بحثت سابقاً بشكل عام ونوضح أن الغموض في تقرير الدخل يمكن، في حالات معينة، أن يكون واسعاً حقاً، لذا فإنه ليس تافهاً غير جدير بالاعتبار.

١ ـ الكويت

إن اقتصاد الكويت يثير الاهتمام بصورة خاصة لأن جميع التعديلات الأساسية الثلاثة هي تعديلات ضرورية. فالاقتصاد يعتمد الى درجة كبيرة جداً على النفط، حيث ان جزءاً كبيراً من إجمالي الناتج المحلي المسجل هو عائد استخراجي، وهو استنفاد لموجودات متبددة، ولذا يجب ألا يفسّر كدخل.

يضاف إلى هذا أن حقيبة الدخل من المتراكم الضخم للموجودات المالية في الخارج قد ازدادت الى درجة بحيث تساوي تقريباً عوائد النفط الحالية. بالتالي فإن الفارق بين الناتج «المحلي» (اجمالي الناتج المحلي) وبين الناتج «القومي» (اجمالي الناتج القومي) هو فارق كبير تماماً. وأخيراً فإن حوالات العمال كبيرة أيضاً. إن ما يزيد قليلاً عن نصف سكان الكويت يتألف من عمال مغتربين ليسوا من مواطني الكويت، وهم يحوّلون مبالغ كبيرة سنوياً الى بلدانهم أو يضعونها في حسابات في الخارج.

أ ـ ريع النفط

أول تعديل دعت الحاجة اليه هو طرح ريع القطاع النفطي، أي الفرق بين قيمة إنتاج النفط وعامل كلف الإنتاج (العمال، رأس المال، والمدخلات المشتراة).

بلغ ريع القطاع النفطي في ١٩٨١ حوالى ٤٠٤١ مليون دينار كـويتي. وبلغ ريع النفط وحـده حوالى ثلثي اجمـالي النـاتـج المحلي المسجـل لتلك السنة (٦٧٦٤ مليـون دينـار كـويتي) والدور المهيمن كل الهيمنة للنفط في حسابات الدخل الرسمية هو دور واضح تماماً.

إن إجمالي الناتج المحلي غير القابل للنضوب هو مقياس أفضل لـ «دخل» الكويت، لأن ريـع النفط يستحصل مبـاشرة من استنضـاب مـوجـودات متضـائلة ولـذا لا يمكن تفسيرهـا كدخل. والإجمالي المذكور، أي مقياس الـدخل القـومي مجرداً عن اسهـام تحويـل رأس المال الجيولوجي الى نقد، هو بالتالي أقل بكثير، أي ٢٧٢٢ مليون دينار كويتي (أنظر الجدولين رقم (١) و (٤).

جدول رقم (٤)
الكويت، ١٩٨١
(مليون دينار)

إجمالي الناتج المحلي	٦٧٦٤
الريع الاستخراجي	٤٠٤١
إجمالي الناتج المحلي غير القابل للنضوب	٢٧٢٢
عامل الدخل الصافي	٢٢٨٨
اجمالي الناتج القومي غير القابل للنضوب	٥٠١٠
حوالات	ـ١٩٢
موارد قومية متاحة	٨٨٦٠

وبموجب هذا فإن دخل الكويت غير القابل للنضوب أقل بنسبـة ٤٠ بالمائة من الـرقم المعتمد في حسابات الدخل القومي التقليدية التي تشمل الريع الاستخراجي كدخل. بيـد ان هذا المقياس لإجمالي الناتج المحلي لا يزال أكبر من اجمالي الناتج المحلي بـدون النفط لأن طرح ريع النفط من المجموع لا يعدل الاسهام الدينامي لريع النفط في القطاع غير النفطي.

ب ـ حقيبة الدخل

على أنه في حالة الكويت، يكون حتى المقياس المحسّن لإجمالي الناتج المحلي غير القابل للنضوب ناقصاً ويعطي صورة غير وافيـة عن الموارد المتـاحة للكـويت لأغراض الاستهـلاك. بلغت حقيبـة الدخـل في ١٩٨١ (٢٢٨٨) مليون دينـار كـويتي، أي أكـثر من نصف عـوائـد النفط. ان هـذا الـدخـل، الحـاصـل من ودائـع وأسهم وعقـارات وسنـدات وغـيرهـا من الاستثمارات في الخارج، قد جمعته الحكومة من ملكيـات رسمية الى حـد كبير، ولكن حـوالى الثلث قد ترتّب للقطاع الخاص الكويتي.

إن اجمالي الناتج القومي يشتمل على صافي دخل الاستثمار فهو، في هـذه الحالـة، يقدم مقياساً أفضل بكثير لقـدرة الكويت عـلى الإنفاق، ولـذا فهو، بهـذا الصدد، مقيـاس معقول

للدخل. إن إجمالي الناتج القومي غير القابل للنضوب، الذي يشتمل على حقيبة الدخل لكنه يستبعد ريع القطاع النفطي، يبلغ لذلك مقدار ٥٠١٠ ملايين دينار كويتي، ويكون لحقيبة الدخل أثر من شأنه مضاعفة الدخل المقاس الى ضعفين تقريباً بدون ادخال ريع النفط للسنة المعنيّة.

ج ـ حوالات العمّال

إن ما ينوف على نصف مليون مغترب في الكويت يحولون سنوياً مبالغ ضخمة الى الخارج، فيجب أن ينزل هذا الصادر في قياس اجمالي الناتج القومي بالنظر الى أن الدخل المترتب للأجانب المقيمين مؤقتاً هو، كما بحثنا ذلك سابقاً، ليس دخلاً قومياً حقّاً بالمعنى العملي.

إن الرقم الرسمي للتحويلات الشخصية الى الخارج بلغ حسب ما ذكره بنك الكويت المركزي، ١٩٢ مليون دينار كويتي في ١٩٨١. ويساوي هذا مقدار الفرق بين إجمالي دخل المغتربين وبين مصروفاتهم المحلية في الكويت.

وهذا تقدير واطىء لأنه لا يشمل توفير هؤلاء المغتربين في المؤسسات المالية الكويتية ولأنه يشمل فقط تلك التحويلات التي جرت بواسطة مؤسسات مالية. إنّ هذا الرقم يستبعد صادراً مهماً لأن عدداً من العمال من شبه القارة الهندية أو من سري لانكا، وهم جزء مهم من المجموع، غالباً ما يحولون عن طريق الصرافين.

يصل الرقم المعدل لإجمالي الناتج القومي ـ اجمالي الناتج القومي غير القابل للنضوب أو الدخل القومي المتاح غير القابل للنضوب ـ إلى ٤٨١٨ مليون دينار، أما التقدير الأكثر احتمالاً، مع إدخال الحوالات غير المسجلة، فربما يكون أقرب الى (٤٥٠٠) مليون. إن التعديل الخاص بالحوالات يبلغ بذلك ما بين ٤ و ١٠ بالمائة من الدخل القومي غير القابل للنضوب، وهو مقدار غير قليل، ولو أنه يُستغرَق، بالطبع، في هذه الحالة، بالتعديلات الرئيسية لريع النفط وحقيبة الدخل.

د ـ التعديل الدينامي

يضرب الكويت مثلاً بارزاً على اقتصاد يلعب فيه مضاعف الريع دوراً مهماً. وقد استوفي الشرطان الحاسمان وهما عامل الحركة والمقبوضات الكبيرة من الريع وأشباه الريع. إن الاستيرادات يمكنها أن تلبي بحرية الطلب المستحدث، والاقتصاد مفتوح تماماً: التعرفة الجمركية منخفضة نسبياً، ولا تتمتع بالحماية الجمركية المهمة أو بتحديد كميات المستوردات إلا حفنة من السلع المصنوعة محليا. القيود الخاصّة بالعمال قيود إسمية كذلك، حتى فترة متأخرة على الأقل، والعمال يتنقلون بحرية نسبية ويبلغ عدد المغتربين منهم الآن أكثر من نصف السكان ويمثلون نسبة أكثر من ذلك من القوى العاملة.

والمصروفات الحكومية هي القوة الدافعة في الاقتصاد، ولكن الكويت أبرز في هذا المضمار لأن الحكومة تتسلم من حقيبة الدخل ثلثي موارد الميزانية المحلية. لذا ففي حالة الكويت تساهم حقيبة الدخل وريع النفط معاً في إحداث أثر مضاعف.

يبين الجدول رقم (٥) إجمالي الناتج المحلي غير القابل للنضوب، مع سلسلة من القيم لهذا الاجمالي المقدَّر معدَّلاً حسب أثر المضاعف لإنفاق الحكومة الداخلي لعوائدها النفطية:

جدول رقم (٥)

المقاييس المعدلة لإجمالي الناتج المحلي، الكويت، ١٩٨٠

(بملايين الدنانير الكويتية)

إجمالي الناتج المحلي	٧٣٧٤
ريع النفط	(٥١٥٧)
اجمالي الناتج المحلي غير القابل للنضوب	٢٢١٧
اجمالي الناتج المحلي معدَّلاً دينامياً	١٠٥٢ - ١٦٥٠

يمكن أن يكون التعديل الدينامي كبيراً تماماً، بحيث يخفض إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الظاهري بمعامل آخر مقداره اثنان ويكشف عن اعتماد على النفط أكثر من نتائج التعديل المستكنّ لريع النفط.

يقوم التقدير الأدنى البالغ ١٠٥٢ مليون دينار على الحد الأعلى لمضاعف الريع المحتمل، في حين يشرك الرقم الأعلى الحد الأدنى بحيث يكون اجمالي الناتج المحلي غير النفطي المعدل دينامياً واقعاً بين الاثنين.

والطريقة الأخرى للنظر في أهمية عوائد النفط للقطاع غير النفطي تتم بقياس عوائد النفط إزاء مجموع الموارد المتوفرة للقطاع غير النفطي. وهنا ننظر الى القطاع غير النفطي على أنه مستقل، كما أن مقبوضات النفط بالنسبة للقطاع غير النفطي هي تحويلات لا مقابل لها. يتألف مجموع الموارد اذن من القيمة المضافة في الاقتصاد خارج النفط، زائداً صافي عامل الايرادات من الخارج (حقيبة الدخل ناقصاً حوالات العمال)، زائداً عوائد النفط التي تحصل عليها الحكومة من القطاع النفطي. وعلى هذا الأساس يبلغ ريع النفط ٤٠٤١ مليون دينار كويتي من مجموع الموارد المتاحة البالغة ٨٨٥٩ مليوناً، أي حوالى النصف.

إن طرح ريع النفط يؤكد أهمية إسهام النفط في الاقتصاد، ومن ثم درجة الاعتماد. إن النفط يساهم بمقدار ٤٦ بالمائة من مجموع المصروفات في القطاع غير النفطي، وهو دليل له مغزاه على أهمية عوائد النفط حتى لذلك القسم من الاقتصاد الذي يحدد فنياً في الظاهر بأنه يستبعد النفط. لذا فإن كلاً من تحليل المضاعف الدينامي وتحليل الموارد المتاحة في القطاع غير

النفطي يبين الاعتبار الحاسم بأن الحساب المبسط لحصص اجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الناتج القومي إنما سيقلل من أهمية اسهام الريع الفعلي.

٢ ـ اليمن العربية

وهي حالة أخرى مغالية، فالتعديلات كبيرة فيما يتصل بالمقياس التقليدي للدخل القومي، كما أن درجة الاعتماد على الموارد الخارجية أو الخاصة هي درجة عالية بصورة جامحة.

أ ـ تعديلات الدخل

إن أهمية حوالات العمال اليمنيين المشتغلين في الخارج، وأكثرهم في السعودية، للاقتصاد اليمني هي كأهمية النفط لأغلب مصدّري النفط الرئيسيين. بلغت مقبوضات التحويل الخارجي المكتسبة، بضمنها فائدة موجودات التحويل الخارجي في البنك المركزي، ٢٧٠ مليون دولار أمريكي في ١٩٨٠، وهذا المبلغ يغطي ١٥ بالمائة فقط من الاستيرادات البالغة ١,٨ مليار. وبلغت الحوالات الإجمالية من العمّال اليمنيين ٩٦٠ مليون دولار في تلك السنة وغطّت حوالى ثلثي مجموع عجز الاستيراد، أما باقي العجز فقد سُدِّد بأموال المساعدات.

جدول رقم (٦)

اليمن العربية، ١٩٨٠

(بملايين الريالات اليمنية)

١ ـ إجمالي الناتج المحلي	١١٩١٩
٢ ـ إجمالي الناتج القومي	١٢٦٥٦
٣ ـ الحوالات	٤٥٧٨
٤ ـ الدخل القومي المتاح (٢ + ٣)	١٧٢٣٤
٥ ـ وارد رأسمالي ومساعدات	٢٨٧٧
٦ ـ موارد قومية متاحة (٤ + ٥)	٢٠١١١

إن إجمالي الناتج القومي المعدّل (الدخل القومي المتاح) يشتمل على حساب دائن من صافي الحوالات، أي المقبوضات الإجمالية من الخارج ناقصاً ما يرسل الى الخارج من المغتربين في اليمن. هذا التعديل يرفع رقم إجمالي الناتج القومي من ١٢,٧ مليار ريال الى ١٧,٢ ملياراً، وهو تصحيح يبلغ ٣٥ بالمائة أو ما يزيد على الثلث (أي ٣٨ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي).

ب ـ مقياس الاعتماد

انتفعت اليمن في سنة ١٩٨٠ من واردين اضافيين من الموارد الخارجية. أولهما ما

تسلّمته من وارد كبير من المساعدات الأجنبية الرسمية من مصادر شتى تلك السنة، إضافة الى بعض المبالغ الإضافية من السعودية، التي لم تظهر في الاحصائيات الرسمية. والثاني ما خفضته من احتياطياتها للتحويل الخارجي لتكملة مقبوضات الحوالات والمساعدات والمحافظة على مستويات الاستيراد، فبلغ مجموع الوارد الرأسمالي ـ المساعدات، زائداً القروض، زائداً السحوبات من الأرصدة الاحتياطية ما مقداره ٢,٩ مليار ريال، أي حوالى ربع اجمالي الناتج المحلي.

إن درجة الاعتماد العامة على الموارد الخاصة هي مبلغ المساعدات، والحوالات والاحتياطيات المسحوبة، ويبلغ مجموع ذلك ٧,٤٦ مليارات ريال ـ وهذا يساوي (٦٣ بالمائة) من إجمالي الناتج المحلي، أي حوالى الثلثين. لذا فإنّ الموارد التي هي ليست موارد دخل والمتاحة لجمهورية اليمن العربية هي كبيرة جداً بالقياس الى الدخل المسجل، كما أن إجمالي الناتج المحلي، كما يعرَّف عادة، هو مقياس هزيل للدخل الذي ينبغي أن يشتمل على الحوالات.

أما إجمالي الناتج المحلي في حالة اليمن العربية فهو حتى مقياس أهزل للموارد، التي يجب أن تأخذ بالاعتبار المساعدات واستهلاك الاحتياطي وكذلك دخل الحوالات. وكما تبين آنفاً، فإن اجمالي الناتج المحلي في هذه الحالة يقلل من مجموع الموارد المتاحة بحوالى ٤٠ بالمائة.

٣ ـ الأردن

والأردن حالة أخرى يقلّل فيها اجمالي الناتج المحلي من الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد تقليلاً خطيراً، ومن ثم يقلّل من مدى كون الاستهلاك المحلي هو أكبر بكثير جداً من الانتاج المحلي. وكما في حالة اليمن العربية المشار اليها آنفاً تؤلف حوالات العمال والمساعدات، وكلتاهما ضخمة جداً، ما يزيد عن ثلثي مجموع مقبوضات الأردن من التحويل الخارجي.

أ ـ قياس الدخل

التعديل الوحيد لإجمالي الناتج القومي، في حالة الأردن، هو ذلك الناجم عن صافي مقبوضات الحوالات، مما أضاف ٢٠ بالمائة إلى الرقم المسجل (أنظر الجدول رقم (٧)). تسلم الأردن في ١٩٨١ مبلغ ٣٤٤ مليون دينار أردني من حوالات العمال، مقابل ٥٢ مليوناً من حوالات أرسلت الى خارج القطر من مستخدمين أردنيين في الأردن، وبذا يكون صافي دخل الحوالات ٢٩٢ مليوناً. وقد تزايدت أهمية ما يصدر من حوالات تزايداً مستمراً، لأن الأردن أخذ يعاني من نقص في العمال بسبب الهجرة الواسعة الى الخارج، ويستخدم الآن المصريون وبعض الآسيويين في القطر لتعويض هذا النقص.

إن دخل الحوالات (الصافي) وحده أضاف حوالى الربع الى الموارد الناشئة محلياً وكذلك

الى المقياس المسجل رسمياً لإجمالي الناتج القومي. والمقياس الآخر المهم جداً للحوالات إلى الأردن هو أن صافي المقبوضات يزيد بمقدار الثلث عن مجموع إيرادات التصدير من جميع المصادر.

جدول رقم (٧)

الأردن، ١٩٨١

(بملايين الدنانير الأردنية)

إجمالي الناتج المحلي	١١٩٩
الحوالات	٢١٦
رأسمال ومساعدات	٧٣٣
مصادر قومية متاحة	٢١٤٨

ب - توافر الموارد

تسلّم الأردن كذلك مبالغ كبيرة من المساعدات، أكثرها على شكل منح من جانب واحد والباقي أغلبه قروض ممتازة. بلغت المنح في ١٩٨١ مبلغ ٥١٧ مليون دينار أردني، جاءت كلها تقريباً من دول عربية منتجة للنفط، أما القليل الآخر منها فقد جاء من وكالة غوث اللاجئين وغيرها من الوكالات التابعة للأمم المتحدة.

كان مجموع الموارد الخاصة يساوي تقريباً إجمالي الناتج المحلي نفسه وبذا ضاعف من الناحية الفعلية الموارد المتاحة للاقتصاد الاردني. وبلغ مجموع القروض ٢٥٣ مليوناً ومع المساعدات مبلغ ٧٣٣ مليوناً وهو يساوي ٦١ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي المسجل. أما المساعدات والحوالات معاً فقد بلغ مجموعها ١٠٢٥ مليوناً، أي ما يعادل ٨٦ بالمائة من إجمالي الناتج المحليّ، الأمر الذي يشير الى الاعتماد الفائق للاقتصاد الأردني على البيئة السياسية - الاقتصادية التي تولّد المساعدات وفرص العمل للاردنيين والفلسطينيين المقيمين في الأردن.

ج - تقويم

إن هذه الحالة تصوّر أحسن تصوير عدم كفاية إجمالي الناتج المحلي كمقياس للدخل أو للموارد المتاحة. كما أنها تبرز كيف أن من الضروري أن تؤخذ بالاعتبار المصادر الخاصة وذلك لتقدير هشاشة الاقتصاد الأردني فيما يتعلق بانكشافه الشديد للأخطار من جراء تطورات خارجية.

إن الدخل يسجل بأقل من حقيقته لأن الحوالات هي دخل مكتسب خلافاً للمساعدات، والدخل القومي الأردني هو في جوهره أعلى بمقدار الخمس مما هو مسجل عادة، وذلك بسبب استبعاده حوالات العمال. كذلك فإن الموارد تسجل بأقل من حقيقتها

كثيراً بمقدار يبلغ معامل (٢) تقريباً، بحيث ان الرقم المنفرد لإجمالي الناتج المحلي لا يمكن إلا من معرفة ناقصة بالمستويات الحقيقية للاستهلاك وهو يتجاوز الناتج الحقيقي بمقدار المضاعف ذاته البالغ (٢).

إننا نتعرف على الدور الحاسم للموارد التي ليست من موارد الدخل تعرفاً أفضل إذا نظرنا في معدل تشكيل رأس المال في الأردن. إن معدل التوفير في الأردن من إجمالي الناتج المحلي هو شكلياً ٤٣ بالمائة وهذه نسبة عالية جداً. بيد أنه إذا قارنا الوفورات بمجموع الموارد، لا بإجمالي الناتج المحلي، نجد أن المعدل هو ٢٤ بالمائة. أي أن الذي يُوفر من كل أربعة دنانير متاحة في الاقتصاد الاردني هو دينار واحد. أما إذا ربطنا ربطاً سببياً بين مجموع الوفورات البالغة ٥١٥ مليون دينار أردني ومجموع المساعدات والقروض البالغة ٧٣٣ مليوناً فنجد أن التوفير المحلي سلبي في الواقع، فالقروض والوفورات من جانب واحد لا تتجاوز مجموع اجمالي تكوين رأس المال المحلي، الأمر الذي يعطي صورة مختلفة تماماً عن الأداء.

٤ ـ مصر

وهي حالة أكثر تعقيداً، لأنها تجمع بين سمات الاقتصاد المعتمد على الحوالات والمساعدات كاقتصاد الأردن واليمن العربية وبين سمات اقتصاد الدول المعتمدة على الريع كالكويت. إن مصر تتسلم دخلاً كبيراً من الحوالات كما تتسلم ريعاً وأشباه الريع من صادرات النفط ومن قناة السويس.

أ ـ تعديلات الدخل

إن كلاً من إجمالي الناتج المحلي واجمالي الناتج القومي في مصر يتطلب تعديلاً لبيان الريع الكبير من تصدير النفط وكذلك الدخل الأكبر من الحوالات. وكلاهما مجتمعين يبلغان مليارين ونصف الملار ومن الجنيهات أو ١٢ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي.

وريع النفط أقل من قيمة مجموع الإنتاج بسبب الاستهلاك المحليّ وكلفة الانتاج العالية نسبياً. وقد قدرت لسنة ١٩٨٢ بمبلغ ١,١٢ مليار جنيه مصري. ومع أن مصر هي حالياً منتجة للنفط كبيرة نوعاً ما، فإنّ ما يربو على نصف مجموع المنتوج النفطي فيها يستهلك محلياً.

إن الريع الاقتصادي الناشىء عن حجم المنتوج النفطي المستهلك داخل مصر يكاد يكون في واقع الأمر صفراً لأن الأسعار المحلية للمنتجات النفطية تقل كثيراً عن الأسعار العالمية. لذا فصافي صادرات النفط وحده يساهم في مجموع الريع النفطي، والريع بدوره أقل من أقيام الصادرات بعد تنزيل الكميات المترتبة للشركات الأجنبية عن دفع الكلف وعن مردوداتها من رأس المال. يقدّر ريع النفط المصدَّر بحوالى ١,١ مليار جنيه مصري لسنة ١٩٨٢، وهو تقدير يجرى لعدم وجود بيانات أفضل.

جدول رقم (٨)

مصر، تعديلات الدخل

(بمليارات الجنيهات)

إجمالي الناتج القومي	٢٣
ريع النفط	١,١-
الحوالات	١,٥+
اجمالي الناتج القومي غير القابل للنضوب	٢٣,٥

بيد أن صافي الحصيلة للتعديلات في اجمالي الناتج القومي المصري صغير بشكل مدهش. والتعديل لغرض الحصول على اجمالي الناتج القومي غير القابل للنضوب يبلغ حوالى ٥ بالمائة فقط، بحيث يجب تخفيض ذلك الإجمالي بهذا القدر. أمّا التعديل بالنسبة لحوالات العمال فهو أكبر نسبياً ويبلغ ٦,٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي. والتعديلان يمحو أحدهما الآخرإلى حد كبير، فتنزيل ٥ بالمائة من جهة وزيادة ٦,٥ بالمائة من جهة أخرى ينشأ عنهما صافي تعديل نحو الزيادة قدره ١,٥ بالمائة فقط من اجمالي الناتج القومي المسجل.

جدول رقم (٩)

حسابات الموارد، مصر

(مليون جنيه مصري)

ـ الموارد القومية المتاحة		٢٧,٩
اجمالي الناتج القومي	٢٣,٠	
فائض الاستيراد	٣,٩	
تدوير الدين	١,١	
ـ اجمالي الريع والتحويلات		٥,٦
المساعدات ورأس المال	٢,٦	
الريع وأشباه الريع	١,٥	
النفط	(١,١)	
القناة	(٠,٤)	
الحوالات	١,٥	
ـ الاعتماد (نسبة مئوية)		٢١

ب ـ توافر الموارد

يتجاوز مجموع الموارد المتاحة لمصر، بمبلغ كبير، مقدار اجمالي الناتج القومي في سنة ١٩٨٢ التي اتخذت أساساً للبحث. بلغ مجموع الموارد مقدار الاجمالي المذكور زائداً فائض

الاستيراد وتدمير الدين، أي ٢٧,٩٢٨ مليون جنيه وبلغ مجموع الموارد الخارجية، بضمنها إجمالي المقبوضات من المساعدات والقروض ٥٥٧٠ مليوناً، بحيث إن الريع ورأس المال الأجنبي ساهما بنسبة ٢١ بالمائة في مجموع الاستهلاك والاستثمار في مصر. وأغلب هذا يمثل ريعاً محضاً أو تحويلات بدون مقابل، لأن الحوالات، وهي ريع من ناحية جزئية فقط، بلغ مجموعها حوالى ٢٥ بالمائة فقط من إجمالي المبلغ.

٥ ـ المغرب وتونس

يتضمن الجدول رقم (١٠) بيانات مشابهة عن المغرب وتونس. والقارىء سيكون على اطلاع الآن بالمنهجية المتبعة، لذلك سنكفيه عبء التفاصيل. إن التعديلات في كلتا الحالتين الخاصتين بالقطرين المذكورين تعديلات طفيفة نسبياً، على أنه في حالة المغرب نجد أن الموارد القومية المتاحة أكبر قليلاً من إجمالي الناتج المحلي، وذلك بسبب التحويلات التي لا مقابل لها بالدرجة الأولى.

جدول رقم (١٠)

المغرب وتونس، ١٩٨٢

الناتج المحلي	المغرب (١٩٨٢)	تونس (١٩٨٢)
اجمالي الناتج المحلي	٨٨,٥	٣٩٩٢
ريع الصناعات الاستخراجية	٢,٥	٣٣٩
الحوالات	٥,٥	١٧٠
عوامل دخل أخرى	١,٣	ـ ١١٦
اجمالي الناتج القومي غير القابل للنضوب	٩٢,٨	٣٧٠٧
رأسمال ومساعدات	١٥,١	٤٦١
مواد قومية متاحة	١٠٧,٩	٤١٦٨

نتائج ختامية

تعتمد اقتصاديات الشرق الأوسط اعتماداً كبيراً على موارد خارجية أو لا مقابل لها، الى درجة تتطلب استخدام أدوات اقتصادية مرهفة لغرض التمييز بين التوسع والنمو ولاقامة أساس لمقارنة هذه الاقتصاديات باقتصاديات أخرى.

والمجموعة الأولى من التفسيرات الجديدة تنطوي على تعاريف أدق للدخل الناجم عن موجودات متبددة كالنفط، أو عن حوالات العمال. والكويت خير مثال على أهمية التعديل الخاص بالنضوب، وهو مطلوب لغرض التمييز بين العائد والدخل في حالة موجودات متبددة

كالنفط. واجمالي الناتج المحلي المعدل لأغراض النضوب يبلغ ٤٠ بالمائة فقط من القيمة الإسمية.

إن ريع الصناعات الاستخراجية يترتب كذلك لكل من مصر (النفط) والمغرب (الفوسفات) وتونس (الفوسفات والنفط). على أنه في هذه الحالات تكون التعديلات أصغر بكثير (أنظر الجدول رقم (١١))، وهي تعكس الريع المتواضع في إنتاج الفوسفات والمستويات المنخفضة في انتاج النفط بالقياس الى القطاعات المحلية غير النفطية. إن الدخل في تونس ومصر يتطلب تعديلا نحو التخفيض قدره ٩,٥ بالمائة على التوالي، في حين يبلغ هذا التعديل بالنسبة للمغرب ٣ بالمائة فقط.

جدول رقم (١١)

مقاييس مقارنة للدخل

الدخل	الأردن	الكويت	اليمن العربية	مصر	المغرب	تونس
تعديلات الدخل	+٢٤	-٢٩	+٣٨	+١	+٣	-٤
الريع	صفر	-٦٠	صفر	-٧	-٣	-٩
رأس المال	٦١	(غير مسجل)	٢٤	١٢	١٧	١٢
حقيبة الدخل	صفر	+٣٤	صفر	صفر	صفر	صفر
حوالات العمال	+٢٤	-٣	+٣٨	+٧	+٦	+٤

تحصل مصر على ريع من قناة السويس والنفط معاً، ولكن الدخل الذي يحتاج الى تعديل هو ريع النفط فقط لأن قناة السويس ليست من الموجودات المتبددة بأي معنى مفيد من معاني المصطلح. ويجب أن يفصل ريع قناة السويس في تحليل الاعتماد لأنه غير مكتسب بالمعنى الفني، فصافي ريع الموقع ليس من المدفوعات الى عوامل الإنتاج، لذا فإنه يضيف الى الموارد المتاحة للحكومة لأغراض إعادة التوزيع.

تختلف التعديلات في رمزها وفي حجمها بحيث يجب أن تحلل كل حالة على حدة. تظهر التأثيرات المتباينة للتعديلات في السطر الأول من الجدول السابق. إن صافي التعديل بالنسبة للكويت هو نحو التخفيض وهو نتيجة لثلاثة عناصر مختلفة تعمل في اتجاهات مختلفة:

- حساب مدين صغير لحوالات العمال الصادرة.
- زيادة كبيرة بسبب حقيبة الدخل وهي داخلة في إجمالي الناتج القومي.

زيادة كبيرة بسبب حقيبة الدخل وهي داخلة في إجمالي الناتج القومي.

يبلغ صافي التعديلات بالنسبة لمصر حدّ الصفر من الناحية الفعلية، فالتصحيح العام

هو زائد ١ بالمائة، في حين هناك تعديلات طفيفة نحو الزيادة ونحو النقصان بالنسبة للمغرب وتونس على التوالي.

يختلف كذلك مدى اعتماد اقتصاد هذه الدول على الموارد الخاصة ـ المساعدات وريع المعادن أو غيرها والحوالات ـ ولكنها جميعاً أكثر ارتباطاً بموارد خارجية غير مكتسبة أو لا مقابل لها من أغلبية الأقطار. إن المساعدات وحدها تساوي ٦١ بالمائة من إجمالي الدخل المحلي للأردن، في حين تبلغ ٢٤ بالمائة منه في اليمن العربية و١٧ بالمائة منه في المغرب. أما الحوالات فتساوي ٣٨ بالمائة من اجمالي الدخل المحلي لليمن العربية و ٢٤ بالمائة منه في الأردن وحوالى ٤ ـ ٦ بالمائة فقط بالنسبة لمصر والمغرب وتونس. وفي حالة الكويت يأتي التعديل سلبياً ولكنه صغير تماماً، ٣ بالمائة فقط.

غير أنّ حصة هذه الموارد الخارجية المنشأ في إجمالي الناتج المحلي من شأنها، في جميع الحالات المذكورة، أن تقلل بشكر خطير من اسهامها في مستوى الدخل القومي، وذلك لأن الحساب المستكن لا يدخل مضاعف الريع وأثره المتضاعف على الاقتصاد المعني من ضخ موارد لا مقابل لها فيه. إن الاسهام في اجمالي الناتج المحلي أو الدخل من الريع أو أشباه الريع سيكون دائماً تقريباً أكبر من الحصة في اجمالي الناتج المحلي أو الدخل.

ولا يمكن تحديد المدى الكامل لآلية عمل المضاعف إلّا على وجه تقريبي. ويعتمد ذلك على كيفية انفاق الأموال، وكم يتسرب منها الى وفورات أجنبية أو حوالات أو استيرادات، وهذا بدوره يعتمد على حالة الاقتصاد. كما يعتمد المضاعف كذلك على مدى توفر العمال والطاقة الإنتاجية في القطر المضيف لتلبية الطلب المستحدث.

لذا فإن الشروط المسبقة لعمل المضاعف يمكن أن تختلف. ففي الكويت تتحرك الاستيرادات والعمال بحرية فيكون المضاعف غير مقيد نسبياً. وكان هناك في مصر وجمهورية اليمن العربية والمغرب الى وقت قريب مجمع من العمال غير المستخدمين أو المستخدمين بدرجة غير كاملة يمكن ضمه الى القوى العاملة كلما ازداد الدخل المتاح من جراء ازدياد ضخ الريع أو المساعدات.

بيد أن اقتصاد بلدان كاليمن والأردن قد أظهر مؤخراً، علامات على حركة مبالغ فيها بحيث ان الموارد غير المكتسبة أو مقبوضات الحوالات تساهم الآن بدرجة متزايدة في التضخم المحلي فترفع ليس فقط من أسعار السلع غير القابلة للمتاجرة كالعقارات بل تضع كذلك ضغطاً كبيرا على مستويات الأسعار المحلية.

والمقياس الآخر على كون الاعتماد هو أكبر من حصة الريع في إجمالي الناتج المحلي هو أن الريع يتكفل بجزء غير متناسب من مجموع الاستيرادات، أو في حقيقة الأمر من مجموع السلع المستهلكة في الاقتصاد المضيف. يلاحظ أن ٦٩ بالمائة من الموارد المنفقة في الكويت في القطاع غير النفطي هي ذات منشأ أجنبي، في حين أن الحصة في اليمن وفي الأردن في الاقتصاد المحلي تزيد على ٤٠ بالمائة.

ويعـادل هذا حصـة عاليـة جداً من السلع المستهلكـة أو المستثمرة، لأن أغلب القيمـة المحلية المضافة هي على شكل خدمات غير متاجر فيها مثل أجور الحكومة والخدمـات العامـة والفوائد الهامشية التجارية من استيراد سلع مدفوعة الثمن من موارد خارجية المنشأ.

ولأن الاعتماد على موارد خارجية المنشأ هو اعتماد كبير جداً فثمة نوعان من الأليات التي تسـاهم في ما يلحق بـالنمو: الأول هـو العملية المعتـادة في الاستثمار التي تؤدي الى قـاعـدة انتاجية أوسع، والثاني هو آلية الريع وهي عملية توسع أو نمو وهمي تمـول فقط من مصروفات متنامية لأموال لا مقابل لها. ومن المهم جـداً التمييز بـين هذين الاثنـين وذلك لغـرض قياس النمو الحقيقي وبالتالي تقدير الامكانيات الاقتصادية لهذه الدول.

الفصل العاشر

الدولة الريعية في الوطن العربي

حازم الببلاوي(*)

عادت فكرة «الريع» و«الدولة الريعية» إلى جذب الاهتمام في الآونة الأخيرة كأداة للتحليل الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة مع ظهور عصر النفط وبزوغ الدول العربية النفطية. وقد استحوذ «الريع» على اهتمام الاقتصاديين منذ وقت بعيد، وخاصة مع الاقتصاديين التقليديين. وقد جاءت في عبارة شهيرة لـ «آدم سميث» التفرقة بين الريع وصور الدخل الأخرى: الأجور والأرباح. فيرى سميث أن «الريع يدخل في تكوين الأسعار بشكل مختلف عن الأجور والأرباح. فعلى حين أن ارتفاع أو انخفاض الأجور والأرباح يعتبر سبباً لارتفاع أو انخفاض الأسعار، فإن ارتفاع أو انخفاض الريع يعتبر نتيجة لارتفاع أو انخفاض الأسعار»(1). وهكذا اختلفت النظرة إلى الريع منذ البداية. وإذا كان اصطلاح «الريع» ينصرف عادة إلى دخول الملاك العقاريين، فإن ذلك لم يمنع من استخدام الاصطلاح نفسه، في الحالات الأخرى، والتي تمثل دخلاً لملكية الموارد الطبيعية أو أصحاب المزايا الخاصة.

فيؤكد ريكاردو ـ وهو من أهم الاقتصاديين الذين طوّروا فكرة الريع ـ أن «المناجم شأنها شأن الأرض تدفع ريعاً لأصحابها»(2)، وهكذا نجد أن فكرة الريع قد استخدمت في جميع الأحوال التي يتمتع فيها بعض الأفراد بدخول، نتيجة لمزايا طبيعية أو تفضيلية، سواء في الموقع أو المناخ أو غير ذلك. وهكذا ينصرف اصطلاح الريع في مفهومه الواسع «إلى كافة أشكال الدخول الراجعة إلى هبات الطبيعة»(3). والريع بهذا المفهوم الواسع ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصادات،

(*) رئيس بنك انماء التصدير في مصر.

(1) Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* (London: W. Straham and J. Cadell, 1776), p. 412.

(2) David Ricardo, *The Principles of Political Economy and Taxation* (London: Everyman's Library, 1821), p. 590.

(3) «The Religious valuation of restless, continuous, systematic work in a wordly calling, =

وينحصر الخلاف بينهما فقط في مدى الأهمية النسبية التي يمثلها الريع بالمقارنة ببقية مصادر الدخل الأخرى.

ولا تهدف الدراسة الحالية إلى اعادة مناقشة مشكلة الريع النظرية، ومكانها في النظرية الاقتصادية، أو التعرض لمختلف أشكال الريع المعروفة مثل التمييز بين الريع وشبه الريع أو بين الريع المطلق (ريع الندرة)، والريع النسبي (ريع التمييز). هذه الأمور وغيرها قد استقرت في النظرية الاقتصادية، ولم تعد قضية الريع تشغل بال الاقتصاديين المحدثين. فالاتجاه الحديث هو أن إدارة الموارد الاقتصادية وحسن استخدامها يتطلبان استخدام أثمان عناصر الإنتاج، ولا يختلف الريع عن غيره من أثمان عناصر الإنتاج، فالريع لا يعدو أن يكون ثمناً كغيره من الأثمان يعالج معالجتها نفسها، دون أية أحكام تقديرية. وقد ساعد في ذلك أن ظاهرة الريع لا تمثل عادة في الاقتصاديات الحديثة سوى نسبة ضئيلة من الناتج القومي، فضلاً عن أنها كثيراً ما تكون موقوتة. وليس الأمر كذلك دائماً، وخاصة في ظروف خاصة مثل تلك التي صاحبت نمو الثروة النفطية، وحيث يشغل الريع بمعناه التقليدي جزءاً مهماً من الحياة الاقتصادية.

كذلك فإنه رغم أن الاتجاه الحديث في النظرية الاقتصادية يميل إلى عدم التمييز بين أثمان عناصر الإنتاج المختلفة، وعدم معاملة الريع معاملة خاصة، فإنه لا يخفى أن الباحثين الاجتماعيين ـ ومنهم الاقتصاديون ـ ما زالوا متأثرين بالنظرة القديمة للريع باعتباره نوعاً من الدخل غير المبرر وغير المرتبط بدورة الإنتاج. ومن هنا فإن النظرة لأصحاب الريع ما زالت تشوبها أشكال من الريبة، لانفصالها عن قيم الإنتاج وبذل الجهد وتحمل المخاطر، ومن هنا، جاء التمييز بين الريع وغيره من أشكال الدخول المكتسبة، باعتبار أن الريع غير مكتسب أو غير مبرر. وتجد هذه النظرة جذورها في القيم الأخلاقية التي تشجع على العمل، وخاصة في بروز الروح الرأسمالية وغلبة القيم البروتستانتية والبيوريتانية على مفهوم النشاط الرأسمالي، وهي القيم التي ترى في العمل سبيل الخلاص في الدنيا والآخرة[3]. وهكذا يمكن أن نلمح تراثا مستقراً في الأدب الاقتصادي لمعارضة الريع وأصحاب الريع. فربما باستثناء مالتوس، فإن الاقتصاديين التقليديين ومن بعدهم ماركس كانت لهم دائماً انتقادات شديدة لظاهرة الريع، ولدور أصحاب الريع في التطور الاقتصادي والاجتماعي. وهكذا اجتمعت التيارات الاقتصادية الليبرالية والراديكالية على انتقاد ظاهرة الريع والدور الاجتماعي لأصحاب الريع،

---

as the highest means to asceticism, and at the same time the surest and most evident proof of = rebirth and genuine faith, must have been the most powerful conceivable level for the expansion of the attitude toward life wich we have here called the spirit of capitalism».

انظر: Max Weber, *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism,* Translated by Talcott Parsons with a foreword by R.H. Tawney (New York: Scribner, 1958), p. 127.

(٤) Alfred Marshall, *Principles of Economics,* 8th ed. (London: Macmillan, 1920), p. 350.

باعتبارهم عناصر غير منتجة، بل وربما غير اجتماعية لمشاركتها في ثمار الناتج، دون أن يكون لهم دور مقبول في تحقيق هذا الناتج.

وعندما نتحدث هنا عن الريع والدولة الريعية، فإننا لا نشير إلى المعنى الاقتصادي للريع كثمن لأحد عناصر الإنتاج، وإنما نتحدث بشكل خاص عن الوظيفة أو السلوك الاجتماعي لفئة تحصل على نصيب من الناتج، دون أن تكون لها مساهمة أو مسؤولية خاصة في تحقيق هذا الناتج. فالحديث عن ظاهرة الريع، هو بالدرجة الأولى حديث عن نمط للسلوك الاجتماعي يفتقد النظرة الانتاجية، ويكاد ينعزل عن دورة الإنتاج، وما تتطلبه من جهود وتحمل للمخاطر.

ومن الضروري التأكيد، هنا، على أن هذه النظرة الخاصة للريع إنما ترتبط بالسلوك الاجتماعي لأصحاب الريع وانفصالهم عن دورة الانتاج، وليست بالضرورة معارضة أو انتقاداً لنظام الملكية الخاصة، ولذلك نجد أن الكتاب أنفسهم الذين يعارضون أو يتحفظون على أشكال الريع المختلفة، يدافعون وبإعجاب شديد عن فكرة المنظم والملكية الخاصة وتحمل المخاطر. ولعل هذا يظهر بشكل واضح عند شومبيتر الذي يرى أن المنظم هو أساس التقدم الاقتصادي، بما يمثله من قدرة على الابتكار والتجديد والديناميكية وتحمل المخاطر. فالمنظم ـ وهو يستند إلى الملكية الخاصة ـ هو نقيض أصحاب الريع من حيث دوره وسلوكه الانتاجي.

وأخيراً، فإنه من الضروري الإشارة إلى أن نموذج صاحب الريع الذي يحصل على دخل دون مشاركة في الإنتاج أو تحمل للمخاطر، استناداً الى بعض المزايا القانونية أو الفعلية، لا يعدو أن يكون نوعاً من التجريد. ففي الواقع، لا توجد مثل هذه النماذج الخالصة أو النقية للريع المجرد من كل أشكال الجهد أو تحمل المخاطر. ففي معظم الأحوال نجد أن عناصر الريع تختلط بعناصر أخرى من الجهود بشكل أو بآخر(٥).

لقد أدت صدمة النفط في السبعينات، مع ما ارتبط بها من قيام ثروات مالية ضخمة غير مرتبطة بجهود أو قدرات فنية أو مهارات جديدة، إلى إحياء فكرة الريع والاقتصادات الريعية. ففي خلال فترة قصيرة من الزمن، تدفقت أموال هائلة بشكل لم يسبق له مثيل على عدد محدود من الدول النفطية، ودون جهود مقابلة على ظروف الإنتاج، مما أعاد للأذهان فكرة الدخول غير المكتسبة، ومن ثم وصف الاقتصادات الريعية. وقد انعكست هذه الظاهرة في مجموعة من أنماط السلوك على مستوى الجماعات والأفراد مما تطلب معالجة خاصة. وإذا كانت الدراسة الحالية تستخدم فكرة الدولة الريعية لدراسة الظاهرة النفطية في الوطن

---

(٥) H. Mahdavy, «Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran,» in: M.A. Cook, ed., *Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day* (London: Oxford University Press, 1970), p. 428.

العربي، فإن ذلك لا يعني إحياء فكرة الريع التقليدية في التحليل الاقتصادي، وإنما لأنها تساعد ـ فيما يبدو ـ على تقديم بعض العناصر المفيدة في فهم أثر الظاهرة النفطية الجديدة، وما خلقته من أنماط للسلوك الاجتماعي سواء في طبيعة دور الدولة، أو في سلوك الأفراد ونظرتهم إلى النشاط الاجتماعي. ومع ذلك، تظل فكرة الدولة الريعية مجرد محاولة للإحاطة بأهم نتائج الظاهرة النفطية على السلوك الاجتماعي في الوطن العربي، دون أن يمكن القول بأن فكرة الريع في ذاتها محددة بدرجة كافية.

أولاً: الدولة الريعية: عناصر للتعريف

ليس الغرض من هذه الورقة الوصول إلى تعريف محدّد لفكرة الريع أو الدولة الريعية، بقدر ما هي محاولة لفهم التطورات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، وخاصة الظاهرة النفطية، وأثرها على مفهوم الدولة في المنطقة العربية. واستخدام فكرة الدولة الريعية لا يعدو أن يكون أسلوباً لتحديد الظاهرة من خلال أحد المفاهيم النظرية المناسبة. ولذلك، فقد يكون من الضروري أن نحاول أن نعطي مفهوم الدولة الريعية مزيداً من الضبط.

ولعل أول ما ينبغي أن نوجه النظر إليه، هو أن ظاهرة الريع ظاهرة عامة لا يختص بها اقتصاد دون آخر، ففي كل اقتصاد توجد بالضرورة بعض العناصر الريعية، وتختلف الاقتصادات فيما بينها، من حيث درجة توافر العناصر الريعية. فالخلاف هو خلاف في الدرجة أو النسبة، ولكنه خلاف قد يسمح بالقول بأن طبيعة النظام قد تغيرت، نتيجة لغلبة العناصر الريعية، وهكذا فإن الحديث عن اقتصاد ريعي لا يعدو أن يكون إشارة الى الظروف والأوضاع التي تغلب فيها العناصر الريعية. ولا يخفى أن هذه مسألة تقدير يمكن أن تختلف حولها الآراء.

كذلك، فإننا عندما نصف اقتصاداً بأنه اقتصاد ريعي، فإننا نشير عادة إلى الأوضاع التي تغلب عليها عناصر الريع الخارجي[6]. ونعتقد أن المصدر الخارجي للريع، يعتبر أمراً أساسياً في تحديد مفهوم الاقتصاد الريعي، ذلك أن وجود أشكال للريع الداخلي أو المحلي ـ وإن زادت نسبتها ـ لا تساعد على وضوح النمط الخاص للاقتصاد الريعي. فوجود ريع داخلي لا بدّ وأن يستند بالضرورة إلى قطاعات إنتاجية داخلية أو محلية، بحيث تشارك العناصر الريعية في الاستيلاء على نسبة أو جزء من هذا الناتج المحلي، نتيجة تمتع هذه العناصر الريعية بمزايا خاصة قانونية أو فعلية. وهكذا فإن وجود العناصر الريعية يفترض في الوقت نفسه وجود عناصر إنتاجية، بل ان وجود الريع نفسه لا يتصور دون هذا النشاط الانتاجي. ولذلك، فإن ظهور الريع الداخلي أو المحلي لا يعدو أن يكون وجهاً للعملة، أما الوجه الآخر فهو وجود قطاعات إنتاجية. فالريع الداخلي هو، في حقيقة الأمر، نوع من

---

(٦) Giacomo Luciana, «Allocative and Productive States,» in: Ibid.

المدفوعات التحويلية من القطاعات الانتاجية لفئات أو عناصر تتمتع ببعض المزايا الخاصة. ولذلك فإن إطلاق وصف الاقتصاد الريعي على مثل هذه الأوضاع، سيكون بالضرورة وصفاً جزئياً للاقتصاد في مجموعه، يشير إلى بعض الفئات دون الأغلبية. أما في حالة الريع الخارجي ـ وخاصة إذا كان مهماً بالنسبة للناتج القومي ـ فإنه يشير إلى تحويلات من الاقتصاد الخارجي دون أن يفترض وجود قطاعات انتاجية محلية مهمة. ولذلك فإننا نستخدم اصطلاح الاقتصاد الريعي بشكل أساسي للأحوال التي يلعب فيها الريع الخارجي دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية.

ويمكن أن ننظر إلى الدولة الريعية باعتبارها حالة خاصة من الاقتصاد الريعي، وهي الحالة التي يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة عالية منه إلى فئة صغيرة أو محدودة تعيد توزيع أو استخدام هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان. وهكذا نجد أن فكرة الدولة الريعية تقتضي التفرقة من ناحية بين الأقلية والأغلبية، ومن ناحية أخرى بين خلق الثروة وتوزيعها أو استخدامها. وبطبيعة الأحوال، فإن التفرقة بين خلق الثروة (الريع هنا) وبين استخدامها أو توزيعها ليست دائماً حاسمة أو واضحة. ومع ذلك، فإنه يمكن القول بأن خلق الثروة هو سبب أو محرك النشاط الاقتصادي، في حين أن استخدام الثروة وتوزيعها هو نتيجة لذلك. ولا يمنع ذلك بطبيعة الأحوال من أن يؤدي توزيع أو استخدام الثروة إلى خلق نشاط اقتصادي تابع، وهكذا نجد أن هناك تداخلاً بين مختلف النشاطات بحيث تختلط الأمور ويصعب التفرقة بوضوح بين الأسباب والنتائج. ومع ذلك، فإن الأمور في أوضاع الدولة النفطية تبدو أكثر وضوحاً في أن مصدر النشاط الاقتصادي هو إيرادات النفط الخارجية، بحيث يمكن اعتبارها الأساس في كل النشاط الاقتصادي.

وفي حالة الدولة الريعية، فإننا نجد أن فئة محدودة من المجتمع تحصل بشكل مباشر على عناصر الثروة (الريع الخارجي) في حين يقتصر دور الغالبية العظمى من السكان على استخدامات هذه الثروة، وبحيث ان ما ينشأ عن ذلك من نشاطات اقتصادية تابعة يعتمد اعتماداً كبيراً على المصدر الأساسي للثروة. وعلى ذلك، فإنه لا تعتبر دولة ريعية تلك الأحوال التي يساهم في توليد الريع الخارجي فيها عدد كبير من المواطنين. فهنا نكون بصدد اقتصاد ريعي، وليس دولة ريعية، كما هو الحال في عدد من الجزر السياحية التي تعتمد حياتها على السياحة الخارجية، نتيجة لظروفها الجغرافية أو المناخية.

والربط بين اصطلاح الدولة الريعية وبين دور الأقلية في توليد الريع الخارجي، يرجع إلى أن هذا الوضع المتميز لدور هذه القلة يؤدي في معظم الأحيان الى أن تصبح الدولة أو الحكومة هي المستفيد المباشر من هذا الريع الخارجي. فتركيز هذه القوة الاقتصادية في يد عدد محدود، لا يلبث أن يؤدي إلى تركيز القوة السياسية فيها في الوقت نفسه، فلا يخفى أن السيطرة الاقتصادية التي تتمتع بها هذه الصفوة، تمكنها عادة من الاستحواذ على السيطرة السياسية أيضاً، أو تدفع السلطة السياسية الى الاستيلاء على الريع الاقتصادي دون تخوف من ردود فعل شديدة من الغالبية التي قد تتعاطف، على العكس، مع مثل هذه الاجراءات.

وهكذا نجد أن الدولة أو الحكومة تلعب دوراً متميزاً في الدولة الريعية، ومن شأن هذا الدور أن ينعكس في أنماط خاصة بالسلوك الاقتصادي والاجتماعي لمختلف الفئات الاجتماعية.

وبعد هذه المحاولة لتحديد أهم خصائص الدولة الريعية، فإنه من الضروري التأكيد على أن اختيار هذا المفهوم لتفسير أوضاع المنطقة العربية، خلال الفترة الأخيرة، إنما يستند إلى فرض أساسي، وهو أن الدولة الريعية تساعد على خلق عقلية خاصة هي العقلية الريعية، وما ينشأ عن ذلك من أنماط خاصة بالسلوك الاقتصادي والاجتماعي. وأخطر ما يميز العقلية الريعية، هو نظرتها الخاصة للعائد وبخاصة انفصاله عن الجهد أو تحمل المخاطر. فالعائد لا يعدو أن يكون رزقاً أو حظاً أو صدفة، وليس جزءاً من نظام إنتاجي. العقلية الريعية ترى في الريع عملاً منعزلاً يرتبط بالظروف أو القدر، وليس حلقة في عملية إنتاجية، وما يرتبط بها من جهد ومخاطر. من هنا يظهر التعارض بين العقلية الريعية والعقلية الانتاجية. ففي هذه الحالة الأخيرة العائد أو المكسب هو نتيجة لعمل إنساني منظم، وكجزاء على الجهد أو مقابل تحمل المخاطر يندرج في تصور متكامل للنظام الانتاجي.

ولا يخفى أخيراً، أن غلبة الحقبة النفطية لم تؤد فقط إلى ابراز التعارض بين مراكز الانتاج والمراكز الريعية في المنطقة العربية، وإنما انتهت الى غلبة العقلية الريعية على الاقتصاد العربي في مجموعه في المراكز الريعية والانتاجية على السواء، مما انعكس على أنماط السلوك في القطاعات الانتاجية ذاتها. وهكذا فإن حقبة النفط خلقت اقتصاداً نفطياً ريعياً شمل معظم الدول العزبية، سواء الغنية بالنفط أو الفقيرة من دونه.

ثانياً: الدول النفطية: هيكل من الشرائح الريعية

ربما تعتبر الدول الخليجية النفطية أفضل تجسيد لفكرة الدولة الريعية. فهذه الدول تعتمد في اقتصادها على تصدير سلعة خام، وهي النفط، بالنظر إلى أهمية هذا المصدر للطاقة في الاستخدامات في العالم الحديث. وهكذا يستند اقتصاد هذه الدول إلى نوع من الريع الخارجي المعتمد على توافر ظروف منجمية مناسبة، وطلب خارجي هائل. وتمثل إيرادات النفط العنصر الغالب على النشاط الاقتصادي، ومن ثم يتشكل الهيكل الاقتصادي وفقاً لمقتضيات هذه السلعة. فإيرادات النفط تمثل أكثر من ٩٠ بالمائة من الصادرات، وحوالى النسبة نفسها من إيرادات الميزانية، ورغم أن عدد المشتغلين في إنتاج النفط لا يجاوز ٢ ـ ٣ بالمائة من مجموع العاملين، فإن إنتاج النفط يمثل ما بين ٦٠ ـ ٨٠ بالمائة من الناتج المحلي، ويؤول دخل النفط إلى الدولة مباشرة. وبذلك يتوافر لهذه الدول العناصر التي أشرنا اليها في تعريفنا للدولة الريعية. وقد أثر هذا الوضع، بالضرورة، على طبيعة دور الدولة ومفهومه في هذه الاقتصادات النفطية[٧].

---

(٧) Thomas Stauffer, «The Dynamics of the Petroleum Dependency: Growth in an Oil Rentier State,» *Finance and Industry* (The Industrial Bank of Kuwait), no.2 (1981).

ولعل أخطر النتائج المترتبة على قيام هذه الدولة الريعية، هي أن الدولة ـ وقد وضع تحت تصرفها معظم مصادر الثروة الوطنية ـ أصبحت وظيفتها الأساسية هي توزيع المزايا والمنافع على أفراد المجتمع. وبذلك تحدد دور الدولة الأساسي باعتبارها مؤسسة لتوزيع المنافع والمكاسب. وقد انعكس ذلك بدوره على تشكيل علاقات المجتمع، بحيث تم ترتيب هذه العلاقات على نحو يسمح للمصالح الخاصة والفئات الاجتماعية المختلفة بالحصول على أكبر قدر من إعادة توزيع الريع المتحقق لدى الدولة. وفي هذا التطور، ظهرت فكرة المواطنة مع قوانين الجنسية الحديثة، باعتبارها من عناصر الثروة ومصادر الكسب الاقتصادي لأبناء هذه الدول، ومن هنا ظهر الحرص الشديد على عدم التوسع في التجنيس، وفي التمييز بين فئات المواطنين وبين المواطنين الأصليين والمتجنسين. وقد ترتب على قيام هذه الدولة الريعية، نشوء شبكة من العلاقات لتوزيع وإعادة توزيع المزايا، بحيث انتظم المجتمع في هيكل أشبه بهرم من الشرائح الريعية المتتابعة التي تحصل على مزايا خاصة نتيجة لموضعها المتميز، وهي تقوم بدورها بإعادة توزيع جزء منه لحلقات تالية من الشرائح الريعية. وهكذا تظهر الدولة الريعية في شكل هيكل من الشرائح الريعية تقف الدولة على رأسه، باعتبارها المصدر الأول للريع والملاذ الأخير للشرائح الريعية الأخرى، إذا تعرضت لأية مصاعب. وقد يكون من المفيد الإشارة هنا إلى أن الطبيعة الريعية للدول النفطية الحديثة، وإن وجدت تفسيرها الرئيسي في الظاهرة النفطية، فإنها قد استندت في الوقت نفسه إلى أرضية مناسبة من التراث القبلي لهذه المجتمعات. فالمجتمعات القبلية السابقة على ظهور الدولة الحديثة، كانت تعتمد في استقطاب الولاء من القبائل والعشائر على توزيع العطايا والمنح، وجاءت ثروة النفط فأكدت هذا الدور في رداء حديث من دولة الرفاهية التي تقدم للمواطنين المزايا والخدمات. وهكذا اختلط دور الدولة الحديثة في توفير الخدمات العامة في دولة الرفاهية، مع فكرة عطايا الحاكم ومنحه التقليدية للقبائل لكسب ولائها في المجتمعات السابقة[٨].

وقد انعكس دور الدولة باعتبارها موزعاً للمزايا والخدمات في تحديد علاقة الأفراد بالدولة، ونظرتهم إلى حقوقهم في المشاركة السياسية، بحيث أصبحوا بشكل عام أقل تشدداً في المطالبة بهذه المشاركة. فإذا كانت الدعوة الديمقراطية قد وجدت أحد أصولها في مطالبة الأفراد في المشاركة في تحديد عبء الأعباء العامة المفروضة عليهم وخاصة الضرائب، فإن انعدام أو ضآلة حجم الأعباء المفروضة على الأفراد قد خفف من هذه المطالبة السياسية بالديمقراطية والمشاركة في الحكم. وكانت معظم أشكال المشاركة السياسية المحدودة في العصر الحديث منحة من الحاكم، تمنح وتمنع وفقاً لرغباته دون مقاومة شديدة من الأفراد.

وقد كانت الكويت أسبق دول الخليج النفطية في الأخذ بفكرة توزيع جزء من ايرادات النفط على المواطنين بشكل منظم، من خلال انشاء دولة الرفاهية. فقد اتخذ الشيخ عبدالله السالم أمير الكويت، في بداية الخمسينات، قراراً بتوزيع جزء من ايرادات النفط على

(٨) Michael Field, *The Merchants* (London: John Murray, 1984), p. 99.

المواطنين، من خلال الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمواطنين من ناحية، وتوزيع مباشر لجزء من الثروة عليهم من خلال توزيع الأراضي وشرائها بأسعار عالية من ناحية أخرى. وقد قصد بذلك إلى تكوين نواة من المصالح العائلية حول الدولة الجديدة. وكان أسلوب استملاك الأراضي، هو الأسلوب الأساسي لتوزيع جزء من الثروة النفطية على عدد من العائلات الكبيرة والمتوسطة. ويعتمد هذا الأسلوب على توزيع الأراضي، والاعتراف بملكية الأفراد لها، ثم إعادة شرائها بأسعار مبالغ فيها من جانب الدولة. وهكذا بدأت تنشط سوق رائجة للأراضي مع وجود الدولة دائماً كمشتر أخير بهذه الأسعار المرتفعة. وقد ترتب على ذلك، قيام ثروات خاصة مهمة إلى جانب ثروة الدولة المستندة إلى عائدات النفط. ولم تلبث دول الخليج الأخرى ـ قطر والامارات ـ أن أخذت بأساليب مشابهة. وقد كان تقليد منح العطايا من الحكم وخاصة من الأراضي الأخرى للمقربين أسلوباً معروفاً في السعودية، حتى قبل ظهور الثروة النفطية منذ العشرينات والثلاثينات. وعندما ضم ابن سعود الحجاز إلى مملكته، استخدم جزءاً من عائدات الحج (نوع آخر من الريع الخارجي) لتوزيع العطايا على القبائل الموالية. وقد استمرت الحكومة السعودية في هذه السياسة، بعد ظهور الثروة النفطية. وهكذا ارتبطت تجارة الأراضي بثروة النفط منذ البداية، وقد نشطت تجارة الأراضي والمضاربات عليها فيما بعد، مما أكد استقرار ونمو العقلية الريعية. والأرض ـ كما هو معروف ـ هي المجال التقليدي لمفهوم الريع.

وغني عن البيان أن دور الدولة لم يلبث أن جاوز هذا المفهوم القبلي الضيق إلى ممارسة وظائف الدولة الحديثة في تقديم الخدمات العامة للمواطنين. وهكذا بدأت الدولة تقدم الخدمات العامة للمواطنين بشكل منتظم، سواء في الدفاع أو الأمن أو التعليم أو الصحة أو التأمينات الاجتماعية وفرص العمل، فضلاً عن توفير شبكات البنية الأساسية المتقدمة من طرق واتصالات ومواصلات. . . الخ. وغالباً ما تقدم هذه الخدمات بمستوى جيد وأحياناً بمستوى راقٍ جداً. وعادة ما تقدم هذه الخدمات مجاناً أو مقابل رسوم زهيدة. ورغم بروز هذا المفهوم الحديث للدولة، ما زال التراث القبلي القديم يترك بعض بصماته على خدمات الدولة بدرجات متفاوتة. فليس من المستغرب مثلاً في دولة كالسعودية أن يحقق المسؤولون بعض المنافع الخاصة من وراء تنفيذ المشروعات العامة[9]. وفي كثير من الأحوال ينظر إلى إرساء العطاءات كنوع من التعبير عن رضا الحاكم وعطاياه[10]. وهكذا فإن التمييز بين الخدمة العامة والمصلحة الخاصة، يبدو مختلطاً ومتداخلاً، وكثيراً ما تختلط الأمور وتستخدم الوظيفة العامة لتحقيق المنافع الخاصة. وليس من المستغرب أن تسخّر بعض المشروعات الكبرى للتنمية أو المشروعات المشتركة أو العطاءات الضخمة لتحقيق فرص الثراء لبعض شاغلي المراكز العامة[11]. وبطبيعة الأحوال، فإنه يصعب التعميم في هذا الشأن، فالأمور

---

(٩) المصدر نفسه، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) Hazem Beblawi, «The Predicament of the Arab Gulf Oil States: Individual Gains =

تختلف من مكان لآخر. ويمكن القول بأن الكويت تمثل بشكل عام نموذجاً أكثر صرامة وتشدداً في الفصل بين الخدمة العامة والمنافع الخاصة، وأن السعودية تعتبر أكثر تحرراً أو تجاوزاً في هذا السبيل. وبشكل عام فإنه يمكن القول بأن معظم الثروات الخاصة لم تتكون بعيداً عن ممارسات السلطة العامة في سياساتها الانفاقية. فالإنفاق العام كان، إلى حدٍ بعيد، مسؤولاً عن تكوين الثروات الخاصة. وإذا كانت بعض الأسماء قد اكتسبت شهرة خاصة في تحقيق المكاسب نتيجة لصلاتها الوثيقة بالسلطة مثل عدنان خاشقجي، أو مهدي التاجر أو بعض الأمراء مثل محمد بن عبدالعزيز أو محمد بن فهد أو سلطان بن عبدالعزيز، فإن الحقيقة تجاوز ذلك بكثير[12].

والدولة ليست فقط مصدر الثروات الخاصة وتوزيع المزايا والخدمات على المواطنين، بل إنها تمثل أيضاً المصدر الرئيسي للتوظيف والعمالة، فالحكومة هي أكبر مستخدم للعمالة. ويتطلع المواطنون إلى الدولة للحصول على وظيفة حكومية، وفي معظم الأحيان تستجيب الحكومة إلى هذا التطلع بحيث يكاد يجد غالبية المواطنين فرصاً للعمل في الحكومة إذا لم تستهوهم فرص العمل الحر. فرغم أن معظم هذه الدول تأخذ بمبادىء الاقتصاد الحر في الاعتماد على قوى السوق وتدعيم حرية التجارة، إلا أن تضخم أجهزتها الحكومية يكاد لا يختلف عن تلك الدول التي تأخذ بايديولوجية القطاع العام. وبطبيعة الأحوال، فإن إنتاجية الموظفين تكون عادة منخفضة بشكل كبير، وتكاد تتركز واجبات الموظف العام في (الدوام)، في مقر العمل بصرف النظر عن نوع وحجم الخدمة التي يؤديها.

ولعلّ أخطر ما يترتب على قيام الدولة الريعية، هو أنها تخلق هيكلاً من شرائح ريعية. فإذا كانت ايرادات النفط (الريع) تذهب مباشرة إلى الدولة، فليس معنى ذلك أن الدولة هي صاحب الريع الوحيد، بل إن منطق النظام يتطلب تكوين شرائح متعددة من أصحاب الريع ترتبط مع الدولة في حلقات متتابعة. وهكذا تساعد الدولة الريعية على خلق ظروف تسمح لفئات أخرى باكتساب أنواع متعددة من الريع. فالتجارة مثلاً، وكما هو الحال في العديد من الحرف أو المهن الحرة، لا تعدو أن تكون مناسبات للإفادة من المزايا أو الظروف الخاصة التي تتوفر لبعض الفئات بحكم القانون أو الواقع. فالشركات الأجنبية لم تستطع ممارسة نشاطها في هذه الدول إلاّ من خلال وكلاء محليين، كما أن معظم الهيئات والمؤسسات الأجنبية تحتاج إلى معونة من المواطنين لتسيير معاملاتها مع الإدارات والأجهزة الإدارية. وقد استفاد من هذا الوضع عدد من العائلات التجارية التي لم تلبث أن كونت تجمعات مالية هامة تباشر توكيلات العديد من الشركات الأجنبية، فضلا عن القيام ببعض الأعمال التجارية المحلية[13]. وقد

---

and Collective Losses,» in: Malcolm H. Kerr and El-Sayed Yassin, eds., *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order* (Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University in Cairo Press, 1982), p. 216. =

(١٢) Field, Ibid.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٨.

تكونت معظم الثروات الخاصة من خلال الوكالات للشركات الأجنبية، ولذلك فإننا نجد أن معظم الأسماء والعائلات التي اكتسبت شهرة في عالم المال والتجارة في الخليج قد ارتبطت بشكل أو بآخر بوكالات عن الشركات الأجنبية. ففي ميدان توزيع السيارات نجد أسماء عائلات الغانم في توكيلات جنرال موتورز في الكويت، والجفالي في توكيلات مرسيدس في السعودية، والبشر والكاظمي في الكويت، وعائلة الفطيم في توكيلات تويوتا في دبي، والسايس في الكويت. . وهكذا[١٤].

ولا يقتصر احتكار الوطنيين على التوكيلات الأجنبية ـ وهو أمر شائع في معظم الدول ـ بل إن ممارسة العديد من الحرف والمهن تقتصر قانوناً على المواطنين. وتظهر أهمية هذا الحظر على غير الوطنيين، في ضوء ظروف الندرة الشديدة التي تعاني منها هذه الدول في الخبرات المهنية والحرفية. وهكذا بدأت تظهر شخصية «الكفيل»، وهو الشخص الذي يقدم اسمه لغيره من العاملين من الأجانب لممارسة مختلف الحرف والمهن، التي تقتصر ممارستها قانوناً على المواطنين. ويحصل الكفيل بطبيعة الأحوال على مقابل أو ريع، نظير السماح باستخدام اسمه لغير الوطني لممارسة المهنة أو الحرفة. وهكذا أصبحت الجنسية أو المواطنة، مع ظهور شخصية الكفيل، مصدراً للكسب. بل إن النظرة إلى الجنسية كعنصر للثروة أو مصدر للكسب، قد جاوزت علاقة المواطنين بالأجانب، لتشمل بعض علاقات المواطنين فيما بينهم، وخاصة فيما عرف ببيع الجنسيات بين المواطنين للتنازل عن بعض المزايا التي تقررها الدولة لمواطنيها. وقد ظهر ذلك بوجه خاص فيما يتعلق بالتصرف في أسهم بعض الشركات العامة، التي تخصص الدولة حصصاً من الأسهم فيها للمواطنين. فقد عمدت الدولة إلى إنشاء عدد من الشركات المساهمة العامة، وطرح أسهمها في الأسواق مع تخصيص عدد من الأسهم لكل مواطن. وبالتالي أصبح لبعض المواطنين فرصة في التنازل عن حصصهم في هذه الأسهم مقابل جُعل، وظهر ذلك بوجه خاص في فترات فوران أسواق الأسهم. وبذلك نجد أن فكرة الدولة الريعية قد أدت إلى قيام مجتمع ريعي، تتابع فيه شرائح من أصحاب الريع ويعتمد كل منها على البعض الآخر في تحقيق بعض المكاسب، نتيجة لبعض الظروف أو المزايا التي يتمتعون بها.

وقد ارتبطت فكرة الريع دائماً بظاهرة المضاربة. فإذا كان الريع يرجع عادة إلى بعض المزايا الخاصة وغير المرتبطة بالجهد، فإن ذلك سرعان ما يؤدي إلى قيام عقلية المضاربة التي تسعى إلى تحقيق فرص للربح في جو من الظروف المناسبة نفسياً لإمكانيات الكسب دون جهد. وقد عرفت دول الخليج النفطية مراكز متميزة للمضاربة، وخاصة في مجالات المضاربات العقارية ثم المضاربات المالية في أسواق الأسهم، وهي كلها لم تكن بعيدة عن سيادة عقلية الريع في تحقيق المكاسب، نتيجة لبعض الظروف الخاصة القائمة أو المفتعلة.

---

(١٤) «Arabian Trading,» *Financial Times* (23 January 1985).

وقد سبق أن أشرنا إلى أن توزيع الأراضي قد لعب دوراً أساسياً منذ البداية في توزيع أموال النفط من الحكومات إلى الأفراد، وقد أدى استعداد الحكومات المستمر لشراء الأراضي بأسعار مرتفعة إلى المساهمة في ارتفاع أسعار الأراضي مما خلق ظروفاً مناسبة للمضاربات العقارية. وقد ساعد على استمرار المضاربات على ارتفاع أسعار الأراضي، ما لجأ إليه المضاربون وسماسرة العقارات من أسلوب البيوع الآجلة. وقد نجح السماسرة الكويتيون بوجه خاص في هذا النوع من البيوع الآجلة، ثم أمكن استخدامه بشكل موسع في سوق الأسهم، وأمكن عن هذا الطريق ضمان استمرار ارتفاع الأسعار حتى مع ظروف تقييد الائتمان. ذلك أنه مهما بلغت التوقعات المتفائلة عن إمكان استمرار ارتفاع الأسعار، فإن هناك حداً لذلك، وهو يرتبط بمدى توافر السيولة لمساندة طلبات الشراء المتزايدة. ولذلك فقد أمكن للسماسرة الكويتيين وخاصة في سوق المناخ للأسهم الخليجية، أن يوفروا لهذه السوق آلية خاصة للائتمان غير المقنن، الذي يسمح للمتعاملين في هذا السوق بخلق ائتمانهم الشخصي بدلاً من الائتمان المصرفي لضمان استمرار ارتفاع الأسعار. وكانت تتم هذه العمليات عن طريق البيوع الآجلة، وبمقتضاها يقدم المشتري شيكاً آجلاً للدفع، ويتم تداول هذه الشيكات الآجلة للدفع بدلاً من وسائل الدفع المعروفة. وهكذا أحل المتعاملون ائتمانهم الشخصي بدلاً من الائتمان المصرفي، وأصبح المتعاملون هم أنفسهم نوعاً من المصارف غير المنظمة التي تصدر مديونيات آجلة تقبل للوفاء في شراء الأسهم وتداولها.

وتتم عمليات بيع الآجل عادة عن طريق شراء سلعة (أسهم أو عقار) وتسلمها مع التعهد بدفع قيمتها في المستقبل، عن طريق تقديم شيكات آجلة مستحقة في وقت لاحق. وعادة يمثل الثمن المدفوع بهذا الشكل الثمن السائد في السوق مع علاوة ٥٠ ـ ٢٠٠ بالمائة في السنة. وهذه العلاوة هي في الحقيقة نوع من الفائدة على الدفع الآجل، أو هي بالأحرى شكل من أشد أشكال البيع بالربا. وعند تاريخ الوفاء، فإن المشتري إذا لم تتوافر له السيولة نتيجة التصرف في السلعة، فإنه يستطيع أن يعرض على البائع، إما تجديد الشيك مع علاوة أخرى، أو بأن يتقدم الى طرف ثالث لشراء سلعة جديدة (عقار أو سهم) شراء آجلاً، وتحويل هذه السلعة الى السيولة المطلوبة ببيعها في السوق، وبذلك ينتقل التزامه إلى هذا البائع الجديد. وهكذا يمكن أن تستمر العمليات إلى ما لا نهاية، طالما أن المتعاملين في السوق مستعدون لقبول شيكاتهم الآجلة فيما بينهم. والعادة أن يكون كل شخص بائعاً ومشترياً بالآجل في الوقت نفسه، ومن ثم حائزاً لعدد من الشيكات الآجلة في الوقت نفسه الذي أصدر فيه شيكات آجلة عليه. وفي كل دورة، ترتفع الأسعار وترتفع العلاوة وتتزايد الثروات الوهمية. ويمكن هذا النظام أي شخص، سواء أكان مليئاً أم مغامراً، من الدخول في سوق المناخ وشراء أسهم وعقارات بمبالغ طائلة، دون أن يملك أية ثروة، ويكفيه أن يبدأ بتحرير شيكات آجلة للغير. وهذه قصة سوق المناخ، الذي بدا معه أن المتعاملين قد نجحوا في نهاية الأمر في أن يحققوا حلم المضاربة والمغامرين في اختراع ماكينة خلق النقود. فكل شخص قد أصبح بنكاً يصدر ما يشاء من المديونيات التي تقبل في التعامل، وتمكنه من الحصول على

عناصر الثروة من عقارات وأسهم. وبطبيعة الأحوال، فقد أدى ذلك إلى انشاء العديد من الشركات الوهمية بمجرد توزيع أسهم جديدة في السوق والمضاربة عليها. وقد جذبت هذه السوق عدداً هائلاً من المواطنين، وأصبح حديث المدينة هو الأرباح التي تتحقق في هذه السوق. ولم يكد يفلت من هذه السوق أحد، فالشباب وخريجو الجامعات بدأت تستهويهم هذه اللعبة الجديدة، كما أن عدداً من الزوجات والبنات اكتشفن فجأة قدراتهن التجارية. ولم يخل الأمر من بعض غير المواطنين الذين حاولوا ولوج هذا العالم الجديد، بل إن بعض البنوك وفروعها الأجنبية لم تخل من التعامل بشكل أو بآخر في هذه السوق. وهكذا عرفت سوق المناخ رواجاً غير طبيعي، وفي كل يوم تظهر أسهم شركة جديدة وترتفع الأسعار، وتزيد كمية الشيكات الآجلة المتداولة وتتضخم الثروات. ولم يعد هناك من جديد في المدينة سوى أرباح وثروات سوق المناخ(١٥).

وبطبيعة الأحوال، فإن النتيجة المتوقعة كانت انهيار هذه السوق وانقشاع هذا الحلم الجميل عن كابوس أسود رهيب. ففي صيف ١٩٨٢، وقد بدأ القلق يشوب بعض المتعاملين عن مدى إمكان تحصيل أموالهم المؤجلة، فقد عمد بعضهم إلى تقديم هذه الشيكات المؤجلة إلى البنوك لتحصيلها. وهكذا بدأت رحلة العودة وتوالت الإفلاسات وتوقف الجميع عن الدفع، وعاد الجميع إلى أرض الواقع الرهيب، في واحدة من أشد الأزمات المالية المعروفة.

وإذا كان من الصعب القول بأن الدولة قد شاركت، بشكل مباشر، في هذه السوق، فلا يخفى أنها قد ساهمت بشكل غير مباشر في وجود هذه المضاربات. فعندما واجهت الكويت شيئاً من ذلك في نهاية ١٩٧٦ تدخلت الحكومة الكويتية بحجة انقاذ صغار المتعاملين في السوق، وذلك بشراء عدد كبير من الأسهم، ومن ثم انقاذ المتعاملين في السوق وتوفير السيولة اللازمة لهم. ورغم أن الحكومة قد أعلنت في ١٩٨٢ عزمها على عدم التدخل، فإنها قد ضخت كميات ضخمة من الأموال لحماية صغار المتعاملين، وهم لا يتجاوز حجم مديونياتهم مليوني دينار أي حوالى ٧,٦ ملايين دولار. كذلك، فإن الحكومة وإن لم تتدخل كمؤسسة في هذه السوق، فلم يخل الأمر من وجود عناصر عديدة في الوزارات وفي مجلس الأمة من المشاركين في مضاربات هذه السوق بشكل أو بآخر.

وأخيراً، فقد سبقت الاشارة إلى أن وجود الاقتصاد الريعي لا يعني عدم وجود قطاعات انتاجية في الدولة نفسها. ويمكن القول، بصفة عامة، ان تقسيم الاقتصاد إلى قطاعات ريعية وأخرى انتاجية، يقابله تقسيم آخر اجتماعي بين المواطنين والوافدين، وبشكل عام فقد غلب الوافدون على القطاعات الانتاجية، في حين تركز الاقتصاد الريعي في أيدي المواطنين. فالوافدون يكسبون أرزاقهم ـ بشكل عام ـ عن طريق العمل الذي يقدمونه وتوفير الخدمات والسلع المطلوبة، وهكذا فإن العلاقة بين العمل والعائد لم تزل قائمة بشكل من

---

(١٥) Hazem Beblawi, *The Arab Gulf Economy in a Trubulent Age* (London: Croom Helm, 1984), p. 173.

الأشكال في ظروف الوافدين. أما الاقتصاد الريعي، فقد كان قاصراً في الغالب على المواطنين، دون أن تمتد آثاره إلى الوافدين، إلاّ على سبيل الاستثناء. وهكذا تعمقت الحواجز والفواصل بين المواطنين والوافدين. فلم يعد يقتصر الأمر على التمييز في الحقوق السياسية والفروض بين المواطن والأجنبي، بل إن الوطنيين قد ضمهم نمط ريعي بشكل عام، في حين انخرط الوافدون في نمط إنتاجي. على أن غلبة الخط الريعي لم تلبث أن انعكست أيضاً حتى على القطاعات الانتاجية بشكل أو بآخر. فنظراً إلى أهمية المزايا المالية الريعية التي أمكن للمواطن أن يحصل عليها، فقد كان من الصعب على هذه المجتمعات قبول تذويب الوافدين وانصهارهم فيها. فالوافد، ومهما كانت فترة إقامته في هذه الدولة، ليس من حقه التطلع إلى الانصهار في هذا المجتمع الجديد والاندماج معه. فهو جزء من قوة العمل، ولكنه غريب عن المجتمع الذي يقيم فيه. وقد أثر ذلك بالضرورة على الأوضاع النفسية لعدد كبير من العاملين من الوافدين في هذه الدول. فإذا كانت ظروفهم المعيشية والمادية تفوق مثيلاتها في دولهم الأصلية، فإن شعور عدم الاستقرار والغربة قد غلب عليهم بشكل واضح. ومع تزايد المنافع الاقتصادية الناجمة عن ثروة النفط في السبعينات، فإن التمايز بين الفئتين قد اتجه إلى التزايد، وليس إلى التقارب مع مرور الزمن. ولذلك، فقد تميزت فترة النفط وتزايد الثروة، بتزايد القيود على الوافدين في ممارسة مختلف النشاطات، أو في تطلعهم لاكتساب الجنسية والاندماج في المجتمعات الجديدة. وفي هذا، نجد اختلافاً بين توجهات الستينات، حيث كانت الغلبة للتوجهات القومية وتقريب الفوارق بين أبناء مختلف الدول العربية، وبين السبعينات حيث غلبت النزعات الإقليمية على معظم المتصدرين للسياسة العامة، حتى من أكثر الفئات تحرراً.

ثالثاً: الدول العربية غير النفطية:
دول شبه ريعية بدون نفط

لا يمكن اعتبار الدول العربية غير النفطية دولاً ريعية، بالمعنى المشار إليه آنفاً. ومع ذلك، فإنه لا يمكن أن نغفل أن غلبة الظاهرة النفطية على تطور المنطقة العربية خلال الحقبة الماضية، لم يلبث أن ألقى بظلاله على الدول غير النفطية أيضاً، بحيث أصبحت تشارك في بعض خصائصها الدول النفطية الريعية.

ولعله من المفيد أن نبدأ بالإشارة الى أن الأهمية الاستراتيجية لسلعة النفط في العلاقات الدولية قد جلبت على المنطقة العربية في مجموعها ـ دولاً نفطية أو غير نفطية ـ أهمية استراتيجية عالمية. فالمنطقة أصبحت تمثل أهمية استراتيجية من حيث الموقع. ولذلك، فإن الدول الكبرى أصبحت تسعى إلى الحصول على موقع قدم في هذه المنطقة الحيوية. وقد أفادت من هذه الميزة الاستراتيجية دول كانت تبدو ـ في الماضي ـ بعيدة عن الصراع أو التنافس الدولي. وهكذا نجد تنافساً بين الدول العظمى على استقطاب نوع من النفوذ من خلال المعونات وغيرها، لدى دول كانت هامشية حتى وقت غير بعيد، مثل الصومال.

وبطبيعة الأحوال، فإن الأمثلة الأخرى لاجتذاب قدر مهم من المعونات تبدو واضحة في حالة مصر التي تمتعت بأعلى معونات يقدمها الاتحاد السوفياتي لدولة خارج المعسكر الاشتراكي حتى نهاية الستينات، لتصبح مع إسرائيل أكثر الدول افادة من المعونات الأمريكية في السبعينات. ولا تكاد تختلف أمثلة سوريا والأردن واليمن الديمقراطية عن ذلك. وهكذا فإننا نجد أن المنطقة، في مجموعها، قد عرفت نوعاً من ريع المواقع.

ولم تقتصر أهمية الموقع لدول المنطقة على الإفادة من المعونات والدعم من الدول الكبرى خارج المنطقة، بل إن بعض الدول أصبحت قادرة على تحقيق قدر من المنافع والمزايا تبعاً لموقعها أو لقدرتها على توفير الأمن والاستقرار، أو بالعكس تهديدها بتعكير الأمن لدى دولة أخرى غنية مجاورة. وينبغي النظر إلى المعونات العربية فيما بين الدول العربية بأشكالها المختلفة، ليس فقط باعتبارها تعبيراً عن التعاون والتكامل العربيين بقدر ما يتضمن في كثير من الأحوال الرغبة في شراء السلام والاستقرار. فنمط توزيع جزء من الثروات النفطية على المواطنين، تحقيقاً للاستقرار والأمن الاجتماعي داخل الدول النفطية، لم يختلف كثيراً عن أسلوب إرضاء عدد من الدول المجاورة عن طريق المعونات والتدفقات المالية إليها. وهكذا نجد أن أسلوباً للمشاركة في توزيع ريع النفط داخلياً، بتوزيع جزء من هذه المنافع على المواطنين داخل حدود الدولة، قد صاحبه أسلوب مقابل على المستوى الخارجي بإعطاء بعض المزايا للدول أو الهيئات الخارجية، بحثاً عن الأمن والاستقرار. وقد مثلت فكرة القومية العربية ستاراً ومشروعية لهذه العملية التوزيعية فيما بين بعض الدول العربية. وهكذا أدى ظهور النفط والثروة النفطية، إلى ظهور نمط التوزيع الريعي فيما بين الدول العربية، كما ظهر من قبل بين الدولة ومواطنيها، داخل كل دولة نفطية[١٦].

ولم تقتصر أهمية ريع الموقع على حصول بعض الدول العربية الشقيقة على معونات وتدفقات من أشقائها الدول العربية، بل إن هناك صوراً تقليدية سابقة للإفادة من مزايا الموقع، كما هو الحال بالنسبة لرسوم المرور في قناة السويس في مصر، أو أنابيب النفط في سوريا، باعتبارهما دول عبور[١٧].

وقد اكتسبت تحويلات العاملين أهمية خاصة بالنسبة لموارد الدول العربية غير النفطية من العملات الحرة. وتعتبر اليمن حالة خاصة، حيث تحصل من هذا الصدد على ما يقرب من ٨٥ بالمائة من ناتجها القومي. وقد أصبح هذا المصدر أهم مصادر العملات الأجنبية في مصر. ويلعب هذا المصدر دوراً مهماً في سوريا وتونس والمغرب والأردن. وليس من السهل اعتبار تحويلات العاملين دخلاً ريعياً. فالعامل يحصل على دخله مقابل عمل يؤديه، ولذلك

---

(١٦) Fouad Ajami, «The End of Pan-Arabism,» *Foreign Affairs,* vol. 57, no. 2 (Winter 1978-1979).

(١٧) Mahdavy, «Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran».

فإن الصلة بين العائد والعمل تبدو بشكل واضح في هـذه الدخـول، مما لا يسمـح بمعاملتهـا معاملة الدخول الريعية. ومع ذلك، فإنه من وجهة نـظر الدولـة المرسلة للعـمالة، فـإن هناك وجهاً لمقابلتها بالمعونات التي تحصل عليها الدولة من الخارج، وإن كان مقدّمو هذه المعونة هم أبناء الدولة المقيمون في الخارج.

وإذا نظرنا إلى العناصر الخارجية للدخل غير الخاضعة لسيطرة الدولة، نجـد أن نسبتها قد زادت بشكل كبير، في حالة الدول العربية غير النفطية. فقد بلغت هذه النسبة حوالى ٤٥ بالمائة في مصر، ومعظم هذه الدخول ترد مباشرة الى الحكومـة، مما يجعـل وضع هـذه الدولـة يقترب من أوضاع الدول النفطية الريعية في الحصول عـلى تحويـلات من الخارج. ومن هنـا، فإن إضفاء صفة الدولة شبه الريعية على هذه الأوضاع الجديدة يبدو مبرراً.

وقد انعكست طبيعة الدولة شبه الريعية على سلوك الأفراد والحكومات. فالدولة تقـدم جميع الخدمات للمواطنين مجاناً. وإذا كانت جذور فكرة دولة الرفاهية تختلف في هـذه الدولـة عن جذورها في الدول النفطية الريعية، فإنه لا يخفى أن انتشار النمط الريعي نفسه يؤكد على استمراره. وقد ارتبط هذا الدور بنمـو الإدارة والبيروقـراطية، وهي طبقـة بدأت تبـدو عليها معالم الطبقات الريعيـة التي تحقق كسباً دون جهـد مقابـل. ورغم أن مستوى أجـور العاملين يعتبر منخفضاً جداً بشكل عام، فإن هذه الأجور تمثل، مقارنة بالعائد وانخفاض الانتاجيـة، عبئاً شديداً، وتعتبر باهظة التكاليف على الاقتصاد في مجموعه.

وكما هو الحال في الدول النفطية الـريعية، أدى وجـود النمط الريعي للدولـة إلى إنشاء حلقات من الشرائح الريعية التي تتبادل الكسب لمجرد توزيع المزايا. فـأدت انتقالات العـمالة إلى دول الخليج النفطية إلى نشوء عمليـات تجارة لتسهيـل عمليات انتقـالهم، كما ظهـرت فئة العاملين في التحويلات النقدية وتجار العملة.

ومـع تزايـد أهمية المصـادر الخارجيـة للدخل القـومي، فإن الحكـومات في الـدول غير النفطية، أصبحت أكثر تجاوباً مع مطالب أصحاب الريع في الداخل والخارج، وتوفـير مختلف الحوافز والاعفاءات لمراضاتها. وقد ظهرت هذه الاتجاهـات في معظم الـدول العربيـة بصرف النظر عن توجهاتها الايديولوجية.

رابعاً: خاتمة: اقتصاد نفطي عربي

يتضح من كل مـا تقدم أن الـظاهرة النفـطية قـد طبعت الاقتصاد العـربي في مجموعـه بخصـائصها الـريعية، تتسـاوى في ذلك الـدول العربيـة النفطيـة والدول غـير النفطيـة. وقد ساعدت الدولة، كـأداة للسلطة أو القهر، عـلى انتشار هـذا النمط النفطي ومـا ارتبط به من سلوك ريعي. ولذلك لم يعد من قبيل المبالغة القول بأن الـدول العربيـة قد عـرفت مع النفط حقبتها الريعية، حيث لم يفلت من الفورة النفطية وآثارها أحد.

وقد تعددت الأمثلة والنماذج لهذه الأنماط النفطية، فهي هنا العائدات النفطية، وهي هناك تحويلات العاملين، وهي في مكان ثالث الكفيل، وآخر سوق المناخ. وهكذا غلب الاقتصاد النفطي على المنطقة وغلبت أخلاقيات الريع والفصل بين العائد والعمل. فالعائد لم يعد مجازاة على العمل الجاد، بقدر ما هو نتيجة الصدفة وحسن الحظ. وبعبارة أخرى، فقد ساد منطق الريع وغاب منطق الانتاج.

الفَصل الحَادي عَشَر

دُول رَصْدا لتخصّيصَات مُقابل دُول الإنتَاج: إطار نَظري

جياكومو لوشياني(*)

ليس هناك مكان، في أغلب الظن، تظهر فيه الأهمية الحاسمة للأسس الاقتصادية للدولة كما تظهر في الوطن العربي، وهو أمر تدل عليه بجلاء التطورات التاريخية في الأزمنة المعاصرة. إن التناقض بين سجل بنية الدولة المركزية في مصر قبل ستة آلاف سنة وبين الافتقار الكلي لأية بنية سلطوية مستقرة في شبه الجزيرة العربية حتى أواسط القرن الحالي لا يحتاج إلى بيان. وقد لعبت العوامل البيئية والاقتصادية دوراً في تكييف بنية الدول وامتدادها الجغرافي في تاريخ العرب بأسره.

لذا فلا داعي للمرء أن يتقبل أي نموذج تخطيطي أو تقريري لكي يستدل به على أهمية الأسس الاقتصادية لبنية الدول في تكييف المفترضات الأساسية للسياسة العربية. إن الواقع الاقتصادي يتحكم بمجموع الموارد التي تستطيع دولة بمفردها أن تحشدها. وكانت هذه الموارد في بعض الحالات، حتى بضعة عقود ماضية من السنين، غير وافية لإتاحة المجال للدول أن تترسخ بحيث انها كانت، نتيجة لذلك، ما ان تظهر للوجود حتى تختفي. ثانياً، ان طبيعة العمليات الانتاجية السائدة تكيّف مفترضات أساسية معينة لبنية الدول القائمة، مثل درجة المركزية والميل إلى الحكم الاستبدادي. وأخيراً، فإن طبيعة مصادر الدخل للدولة تؤثر في القواعد الأساسية للحياة السياسية في كل قطر بمفرده. وإذ سينصب اهتمامنا على بحث هذا الجانب الأخير، فإن الجانبين الأول والثاني يجب أن يظلا ماثلين في الذهن، لأنهما بالدرجة نفسها من الأهمية.

لقد انتفعنا ضمناً في السطور المتقدمة، من تمييز معين يجب تحديده لغرض هذا البحث. إن مصطلح الدولة، في الاستعمال الانكليزي، يعني دائماً الاشارة إلى قطر مستقل،

(*) مدير الدراسات في معهد الشؤون الدولية ـ ايطاليا.

وكذلك إلى بنية السلطة التي تمارس ما تتصف به السيادة. سنتناول في هذا البحث مسألة طبيعة الدولة فيما يتعلق فقط بالمعنى الثاني المذكور.

أولاً: الواقع الاقتصادي وحجم الدولة

إن بنية الدولة تنحو تاريخياً إلى الاستقرار، إذا كان تحت تصرفها ما يكفي من الموارد لضمان بقائها. وهذا يعني ضمناً، وبالدرجة الأساس، القدرة على صد العدوان الخارجي، كما يعني أيضاً القدرة على ممارسة الدولة لسلطتها ممارسة فعالة على الأقاليم التي تقع - أو يعتقد عموماً أنها تقع - تحت سيادتها. والموارد التي تحتاجها الدولة لتطبيق سلطتها تختلف كثيراً باعتبارها دالة على الواقع البنيوي (جغرافياً، ديمغرافياً) والسياسي، كما أن القدرة على رد العدوان الخارجي هي كذلك دالة على قوة هذا العدوان. لذا فمن الصعب القول هل ان نظاماً اقتصادياً معيناً يقدّم، أو لا يقدم، المُكنة للحفاظ على بنية مستقرة للدولة. مع هذا، فالواضح من التاريخ العربي أنه يمكن في عدد من الحالات أن تزال الدول من الوجود، إذا تعرّضت حتى إلى عدوان على نطاق ضيق، كما أن دولاً في حالات أخرى لم تكن قادرة في الواقع على ممارسة سلطتها على أقاليم تسيطر عليها اسمياً ولا تدعيها دولة أخرى لنفسها.

لم تترسخ بنية الدول في الوطن العربي ويمتد سلطانها على جميع أراضيها، إلاّ في العصر الاستعماري وتثبيت الحكومات لأسعار المنتجات النفطية، وهذان تطوران مترابطان. كانت البنية الاستعمارية للدولة، في عدد من الحالات، هي التي بدأت تحكم بشكل فعال الأقاليم التي تدعيها الدولة، كما أن جميع بُنى الدول تقريباً التي كانت قائمة في شبه الجزيرة العربية حتى الحرب العالمية الثانية ما كان يمكن لها أن تبقى إلاّ بفضل الإعانات البريطانية. وحتى بعد الحرب العالمية الثانية، لم يكن بمستطاع ليبيا المستقلة اتفاقاً أن تحافظ فعلاً على بنية لدولتها، إلى أن بدأ تصدير النفط في أواخر الخمسينات. مع هذا ففي ١٩٦٠ كانت المعونة البريطانية والدفوعات الأمريكية عن تأجير قاعدة ويلاس تمثل ٣٥ بالمائة من إجمالي الإنتاج القومي الليبي كما تمثل جميع عوائد الدولة تقريباً[1].

وغيّر النفط الصورة تغييراً جوهرياً. ففي معظم الحالات زوّد النفط البنى الضعيفة للدول بموارد مالية وافرة. أما في الحالات الأخرى، فإن أقطاراً فقيرة وضعيفة لا تنعم بعوائد نفطية، تمكنت مع ذلك من أن تزيد دخلها زيادة كبيرة، وذلك بتشجيع الهجرة أو أن تبحث خلاف هذا عن موارد خارجية، إقليمية ودولية معاً. لذا فمن النادر جداً اليوم أن نجد حالة يتعرض فيها وجود بنية الدولة ذاته للخطر بسبب الافتقار للموارد: مع هذا فإن الأهمية النسبية للموارد، في دعمها لكل دولة من الدول، تختلف كثيراً.

ثمة ما يدعو للاعتقاد أن الفوارق في دخل الدولة، بالنسبة للفرد الواحد، تعكس

(١) Giacomo Luciani, «Acqua, il Petrolio e la Natura dello Stato Libia,» in: Giacomo Luciani, ed., *OPEC nell'Economia Internazionale* (Turin: Einaudi, 1976), pp. 121-123.

الفوارق في إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد الواحد، وذلك على أساس الافتراض أن قدرة كل دولة بمفردها على تخصيص حصة معينة من اجمالي الناتج المحلي، هي قدرة ثابتة في المدى القصير. مع هذا، فليست هذه هي الحال بالتأكيد بالنسبة للأقطار المنتجة للنفط، حيث تكون السلسلة السببية سلسلة مقلوبة، وحيث يقرر دخل الدولة إجمالي الناتج المحلي وليس العكس. وفي هذه الدول، تعكس الفوارق في إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد المتغيرات في فرص الدخل وأفضليات الإنفاق لكل بنية من بنى الدول. بل إن دخل الدولة لا يمكن أن يعتبر بأي معنى معقول، كجزء من إجمالي الناتج المحلي، إلا إذا أنفق فعلاً، وكان هذا الانفاق داخلياً فقط.

ثانياً: هل ثمة «مجتمعات هايدروكاربونية»؟(*)

يتزايد الاستقرار في تشكيلات الدول، إذا كانت قادرة على تخصيص موارد لأغراضها، وإذا كانت تلعب، كذلك، دوراً اقتصادياً من شأنه أن يزيد موضوعياً من الحصيلة الكلية للموارد المتاحة للقطر الذي تديره. ومع أن هذا بذاته لا هو بالشرط الضروري، ولا بالشرط الكافي لهذا الاستقرار فمن المعقول القول ان الدول التي تقوم بوظيفة اقتصادية نافعة سيتم قبولها بسهولة كبيرة في الشكل المعين الذي تتخذه. لذا، فإن طبيعة تشكيلات الدول وسلوكها يتأثران بالسمات السائدة للحياة الاقتصادية في الأقطار التي تحكمها.

أما بالنسبة للشرق الأوسط خاصة، فإن أهمية الماء يتكرر ذكرها، طالما كانت الزراعة هي الفعالية الاقتصادية السائدة، ثمة بالطبع تأكيد وتفوغل (Wittfogel) على مجتمعات هايدرولية(٢). إن حجته تبدو لنا اليوم مبالغاً فيها جداً، وقد انتقدت من وجهة نظر تاريخية. مع هذا فإذا نظرنا إلى تاريخ ما يعرف اليوم بالوطن العربي، وإلى الحيوية الفائقة لتشكيلات الدول في وادي النيل وحوض ما بين النهرين، نجد أن هذه الحيوية لها علاقة وثيقة بالماء والري.

على أن أهمية الماء، وتوافره أو عدم توافره، وأثر هذه الأهمية في صياغة المؤسسات السياسية والحياة السياسية وإملائها الصفات الجوهرية لتشكيلات الدول في نهاية المطاف، لا تؤيد بالضرورة حجة «وتفوغل». لقد أشار عدد من المؤلفين حديثاً، وخاصة علماء الأجناس، إلى أهمية إدارة المياه في صياغة الحياة الاجتماعية والسياسية لأقطار بعينها(٣).

(*) أي قابلة للتبخر والزوال.

(٢) Karl August Wittfogel, *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1957), pp. 48-49.

(٣) Dale F. Eickelman, *The Middle East: An Anthropological Approach* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1981), pp. 48-72.

ويمكن القـول ان التأثـير السياسي للنفط شبيـه من نواح عـدة بالتـأثير السيـاسي للماء، ويختلف في الوقت ذاته عنه في بضعة جوانب أساسية.

النفط، بـالطبـع، سائـل. وهذه مصـادفة أكـثر من سطحيـة لأنها تعني أن انتاج النفط ونقله، إنما يتمان على الوجه الأفضل من خلال إقامة شبكة متكاملة من المنشآت الهايدروليـة. ثمة حاجة فعلية لتنسيق مركزي: وغالباً ما كان هذا التنسيق يجري بواسطة كيانات غير تابعـة للدولة سواء في الأقطار الصناعية أو على المستوى الدولي (مثلاً، ستانـدرد أويل قبـل ١٩١١، و«التفاهم» غير الرسمي بين شركات النفط العالمية بعد ذلك؛ أو وكالات تنسيقية مثل «لجنـة سكة حديد تكساس»). أما في الشرق الأوسط، فلا تتوافر مثل هذه الكيـانات محليـاً، كما أن المهمة ينظر إليها طبيعياً على أنها تتعلق بالدولة.

فضـلاً عن ذلك فـإن النفط يتطلب، كـأعمال الـري المعقدة، «نمـطاً بذاتـه من تقسيم العمل»[٤]، نمطاً تتضح فيه بجلاء شريحة تكنوقراطيـة تتمتع بـالمعرفـة الجيولـوجية والكيميـائية والمالية الضرورية لإدارة الأعمال النفطية إدارة جيدة وناجحة.

والشبه الآخر هو أن النفط، كالماء، إنما يوجد في «أحواض» و«أقاليم». ومع أن الحاجة لإدارة متكاملة هي حاجة ملموسة بمعنى الكلمة على مستوى حقل النفط الواحد فقط، ولكن من الممكن اكتساب الكثير عن طريق التنسيق على مستوى أعلى من ذلك أيضاً. لقد كان لهذا الأمـر آثار عـلى التحديـد الاقليمي للدول العربيـة. إن تخطيـطات حدوديـة معينـة أصبحت موضع تنازع، في حين أن غيرها زالت عنها هذه الصفـة. والمناطق التي لا نفط فيهـا طرحت عنها الميول الانفصالية التي ربما كانت تراودها في الماضي (كالحجاز) أو قبلت بترتيبـات اتحاديـة مع جاراتها الغنية بالنفط (كالامارات العربية المتحدة)؛ أو أن الموقع المركزي لأحـواض النفط قد حل أثره محل القوى الرافضة للمركزية، وهي قوى عميقة الجذور. ففي حالة ليبيا، تحقق دمج مناطق طرابلس وبرقة وفزان دمجاً نافذاً لأن النفط موجود فيها جميعاً.

لكن هناك فوارق مهمة أيضاً. الفارق الجوهري الأول بين النفط والمـاء، هو أن النفط لا يتطلب تعبئة عدد كبير من السكان. على العكس، فإنتاج النفط عملية آلية جـداً تستخدم فيها القلة، ونسبة عـالية من هـذه القلة من العاملين الاختصـاصيين، المتفـرغين. إن أغلبيـة السكان الساحقة لا تشارك في العمليات النفطية.

والنقطة الأساسية الثانية هي أن النفط، خلافاً للماء، لا فائدة مباشرة له لبقاء الأغلبيـة الساحقة من الأهالي ورفاههم. صحيح ان المنتجات النفطية يجري استهلاكهـا، ولكن الصلة المبـاشرة بالنفط ليست مهمـة بذاتهـا، كما هي الصلة المبـاشرة بالمـاء. أما المهم، فهـو الصلة المبـاشرة بعـائـدات النفط، التي تمكّن المستهلك من شراء أنـواع كثـيرة من السلع، بضمنهـا المنتجات المشتقة من النفط. وهكذا فإن الأغلبية الساحقة من الأهالي لا تشارك بالنفط سـواء

---

(٤) Wittfogel, Ibid., p. 22.

في انتاجه أو في الانتفاع منه. إن اهتمامهم هو بعائدات النفط، أي أن ثمة وسيطاً بينه وبينهم، والوسيط هو الدولة.

ومما يتصل بالفارق الثاني اتصالاً مهماً، ان النفط ينتفع منه على الأغلب في الخارج. وسواء أكان نفطاً خاماً أم مصفى، فإنه لا قيمة له إلاّ إذا صدّر. والنفط لا تجري المتاجرة به محلياً في الأقطار المنتجة له. ولأن تثبيت أسعاره ينطوي على علاقة مع بقية العالم، فهو يقع بشكل طبيعي ضمن مسؤولية الدولة، كما أنه يخلق تضامناً بين رعاياها.

لذا فإن الصفات الخاصة بانتاج النفط وتسويقه قد يكون لها أثر في استقرار تشكيلات الدول والهيئة التي تتخذها. على أن من الخطأ اتباع رأي «وتفوغل» الخاص بنظرية «المجتمع الهايدروكاربوني». ثمة خطر جلي في المبالغة بهذا الرأي، وفي إغفال الحقيقة التي مفادها أن النفط، كالماء تماماً، ليس هو البعد الحيوي الوحيد.

والمسألة هي أن عدداً من جوانب الحياة الاقتصادية في العقود الأخيرة، أخذت تنحو إلى زيادة الدور الاقتصادي للدولة وزيادة تأثيرها. وبصرف النظر عن التوجهات الايديولوجية للحكومات، فإن الواقع الدولي أجبر كل دولة على اتخاذ بعض الخطوات الأساسية، كإصدار وسيلة ائتمان نقدية لاستعمالها داخل حدودها، أو الأخذ بتشريع اقتصادي معقد. ومع أن التجارة الخارجية يجري تنظيمها دائماً في معظم الحالات، فإن أهمية هذا التنظيم قد ازدادت بسبب الأهمية المتنامية للتجارة الدولية. يضاف إلى هذا أن الدولة قد عهدت الى نفسها في معظم الحالات مسؤولية صيانة وتحسين البنية الأساسية فيها، من طرق ونقل وبريد وهاتف وكهرباء وماء. . . الخ، إلى درجة أنه من غير المتصور اليوم قيام أية فعالية اقتصادية لا تتصل بشكل ما بالحضور الفعال للدولة، ولا تتكيف به.

إن الاتجاه نحو دور مباشر للدولة هو، بالطبع، مهم جداً من وجهة النظر السياسية. إن تشكيلات الدول التي بدت اصطناعية واعتباطية تماماً عند انشائها، قبل خمسين عاماً أو أقل، هي اليوم واقع عميق الجذور من الصعب تحويره. لذا فإن أية محاولة لتصوير الأقطار المنتجة للنفط على أنها مجتمعات هايدروكاربونية، إنما هي تبسيط مرفوض.

ثالثاً: النفط وطبيعة الدولة

وفي حين ينبغي ألا نتحدث عن مجتمعات ودول هايدروكاربونية، فإن من الحقائق ان يكون لانتاج النفط تأثير قوي وحاسم في طبيعة الدولة. ويتم ذلك عن طريق تأثيرات هذا الانتاج في تركيب عوائد الدولة، وفي معدل النسبة بين العوائد التي يحصل عليها محلياً وبين العوائد التي يحصل عليها من الخارج.

إن العامل الرئيسي في هذه المناقشة هو الفهم الدقيق لذلك الشيء الذي يحدث الفارق. فأحياناً تعزى أهمية كبيرة إلى كون النفط هو مصدر دخل الدولة، وإلى كون عوائد النفط تتضمن ريعاً كأحد العناصر السائدة فيها:

ومن هنا مفهوم «الدولة الريعية» (Rentier State) الذي يؤخذ به أحياناً لوصف الدولة في الأقطار المصدرة للنفط. ومع أن هذا المفهوم يرصد جوهر المشكلة، إلاّ أن بعض النقاط بحاجة إلى ايضاح:

١ ـ ثمة مصادر أخرى للعوائد شبيهة بالريع وهي تترتب للدولة مباشرة إلى جانب النفط، لذا فإن الدول الريعية ليست بالضرورة دولاً مصدرة للنفط.

٢ ـ إن بعض الدخول المهمة التي تتضمن مكوّناً يتألف من ريع، لا تترتب للدولة مباشرة، وفي هذه الحالة ينبغي ألاّ نتحدث عن دولة ريعية، ولو ان بإمكاننا وصف الاقتصاد عموماً بأنه اقتصاد ريع، وذلك بالمعنى الذي اتبعه ببلاوي وعبد الفضيل[٥].

٣ ـ من الأمور الجوهرية أن يتسم دخل الدولة بطبيعة الريع، وليس هذا فقط، بل يجب كذلك أن يكتسب في الخارج؛ فإذا اكتسب داخلياً، فلن تتأثر طبيعة الدولة بشكل أساسي.

لهذه الأسباب أفضل أن اقترح تصنيفاً جديداً لا ينظر إلى طبيعة دخل الدولة، وإنما إلى منشأه، وهل هو داخلي أم خارجي. إن التأثير الكبير لانتاج النفط وتصديره، يتجلى في أنه يحرر الدولة من الحاجة إلى جمع الدخل داخلياً. وتصدير النفط هو الذي يلعب دوراً أساسياً في هذا الشأن أكثر مما يلعبه حتى انتاج النفط بذاته، فالدولة في قطر ينتج كثيراً من النفط ولا يصدّر منه شيئاً، قد تسمى أو لا تسمى دولة ريعية، ولكنها لا تختلف كثيراً عن أية دولة أخرى يعتمد دخلها على مصادر داخلية. وفي كلتا الحالتين، فإن القوة العمومية والطاقة الانتاجية للاقتصاد الداخلي، هما اللتان تكيفان دخل الدولة. أما إذا كان النفط يصدّر أغلبه، ودخل الدولة يرتبط بهذا التصدير، فإن الدولة تتحرر من قاعدتها الاقتصادية الداخلية، ويجري دعمها بالقاعدة الاقتصادية للأقطار التي تستورد نفطها.

وهكذا، فإذا نظرنا إلى منشأ عوائد الدولة فعلينا بالأحرى أن نتحدث عن «دول خارجية الموارد» ـ وهي التي تغلب فيها عوائد تترتب مباشرة في الخارج ـ و«دول داخلية الموارد» ـ وهي التي تغلب فيها العوائد المحلية، والضرائب. وقد يكون الأمر أكثر وضوحاً، إذا نظرنا إلى هذا التمييز بطريقة مختلفة، وهذا يتعلق بالوظيفة الغالبة للدولة. فيكون التمييز، من ناحية هذه الوظيفة، بين «دول رصد التخصيصات» و«دول الانتاج»، استناداً إلى اعتبار إحدى هاتين الوظيفتين ـ مجرد رصد التخصيصات أو الانتاج وإعادة الرصد ـ هي المهمة الضرورية للدولة.

إن دولة الريع أو دولة الموارد الخارجية سيؤول أمرها حتماً إلى القيام بدور رصد التخصيصات من الدخل الذي تتسلمه من بقية أنحاء العالم. ولها أن تقوم بذلك بشتى الطرق، فقد تكون تقوية القاعدة الاقتصادية المحلية من بين الأغراض المختلفة التي تنفق من أجلها الأموال، ولكن الأمر ليس بالضرورة هكذا. وحتى إذا حدث وان كان هذا هو أحد

(٥) انظر الفصلين العاشر والثاني عشر من هذا الكتاب.

أهداف الدولة، فإن تقوية الاقتصاد المحلي لا ينعكس أثرها في دخل الدولة؛ لذلك فإن هذه التقوية ليست شرطاً مسبقاً لبقاء الدولة وتوسعها، وهذا طالما أن الاقتصاد المحلي لا ينقب فيه لجمع المزيد من الدخل عن طريق الضرائب المحلية.

وعلى العكس من هذا، فكلما كان دخل الدولة قائماً على التنقيب في الاقتصاد المحلي، جمعاً للأموال بمختلف الوسائل المالية، أمكن للدولة أن تنمّي وظيفة رصد التخصيصات وأن تؤدي هذه الوظيفة، ولكن فقط في الحدود التي يوفر فيها الاقتصاد المحلي ذلك الدخل الذي تحتاجه للقيام بذلك. إن النمو في الاقتصاد المحلي هو إحدى صور «الترف» المختلفة التي تستطيع الدولة شراءها بدخلها النفطي، وذلك في إحدى الحالتين المذكورتين آنفاً، وهو، أي النمو، شرط مسبق جوهري لبقائها ونموها في الحالة الأخرى. إن جميع الدول، كما هو واضح، تهدف إلى القيام بوظيفة رصد التخصيصات، لأن هذا بمعنى من المعاني هو ما ترمي إليه السياسة؛ وجميع الدول تقوم بأداء شيء من وظيفة رصد التخصيصات. بيد أن رصد التخصيصات، بالنسبة للدول التي تعتمد على دخل من الخارج، هو العلاقة الوحيدة التي تحتاجها لإقامة اقتصادها المحلي؛ أما جميع الدول الأخرى فتعتمد على اقتصاداتها الداخلية اعتماداً كلياً، بكل ما يترتب على ذلك.

هناك، إلى جانب النفط، مصادر أخرى من الدخل الخارجي تترتب للدولة، وهي المساعدات الدولية من اقتصادية وعسكرية وسياسية، ولكنها أحياناً تقدم عيناً أو تكون مقيّدة، مما يحدّ من حرية رصدها للأغراض البديلة المختلفة.

ومن جهة أخرى، فإن فرض الضرائب على التجارة الدولية ليس مصدراً من مصادر الدخل الذي يتأتى من بقية أنحاء العالم، لأن عبء مثل هذه الضرائب يقع على المستهلك أو المنتج المحلي، لا على المستورد أو المصدر الأجنبي. كما لا تعتبر تحويلات المهاجرين كذلك، لأنها تعود لهم لا للدولة. وقد تحاول الدولة أن تفرض ضريبة على دخل المهاجرين، ولكنها لا تكون في وضع يمكنها من ذلك قبل تحويل الدخل ووصوله. ولا يمكن فرض الضريبة على هذا الدخل لكي يصبح من مصادر دخل الدولة، إلاّ بعد أن تدخل التحويلات في الاقتصاد المحلي (ولا يتم ذلك عادة بعد دخولها مباشرة وذلك لتشجيع المهاجرين على تحويل دخولهم). والدولة، عندئذٍ، إنما تفرض الضريبة على اقتصادها المحلي. والواقع أن أهمية تحويلات المهاجرين هي التي تفرض التمييز بين اقتصاد الريع وبين دولة رصد التخصيصات (أو الدولة الريعية). فكلما تكون التحويلات مهمة، أضفى ذلك طابع الريع على الاقتصاد ككل، ولكن القاعدة الاقتصادية للدولة لا تتغير.

يمكننا أن نعرّف دول رصد التخصيصات بأنها الدول التي تستمد عوائدها في الأغلب (أكثر من ٤٠ بالمائة) من النفط أو من مصادر أجنبية أخرى، والتي تكوّن مصروفاتها جزءاً جوهرياً من إجمالي ناتجها المحلي.

ونجد أمثلة بارزة عن دول رصد التخصيصات في أقطار الخليج العربي. ففي

الكويت، يمثل دخل النفط وحده ٦٢ بالمائة من مجموع الايرادات في ١٩٨٢، وكانت هذه النسبة ٨٤ بالمائة في ١٩٨٠؛ فإذا أضيف دخل الاستثمارات الخارجية (٣١,٨ بالمائة من مجموع الايرادات في ١٩٨٢) بلغ ما يترتب من مجموع الايرادات من مصادر خارجية ٩٤ بالمائة وبموجب المقاييس التقليدية لمسك الحسابات بلغت ايرادات الحكومة حداً مقداره ٩٤,٢ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في ١٩٨١، ولكن هذه النسبة انخفضت فيها بعد، إذ أخذت عوائد النفط تنخفض بسرعة أكبر من إجمالي الناتج المحلي. كانت ايرادات الحكومة قبل ١٩٨٢ أكبر بكثير من مصروفاتها، ولكن الفارق بين الاثنتين أخذ بالتناقص بعد ذلك، إذ تزايدت المصروفات وتقلصت الايرادات. فقد بلغت مصروفات الحكومة ٥٣ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٨٢، ثم انخفضت بعد ذلك. وأخيراً، إذا كان لنا أن نعدّل أرقام إجمالي الناتج المحلي وفق مقاييس مسك الحسابات التي يقترحها ستوفر (Stauffer)، فإن مصروفات الحكومة تمثل جزءاً أكبر بكثير من إجمالي الناتج المحلي (أو بمصطلح ستوفر ND-GDP). مع هذا، فإذا أخذنا بطريقة ستوفر فينبغي علينا كذلك أن نعدّل أرقام دخل الحكومة، ونحدد مستوى دخل لها «قابل للمحافظة عليه دائماً» وذلك بطرح ريع النفط، الأمر الذي سيمحو دخل الحكومة بأسره تقريباً. إن هذه التمارين الحسابية مفيدة لغرض فهم طبيعة العلاقة بين دخل الحكومة وإجمالي الناتج المحلي في قطر كالكويت.

إن أغلب أقطار الخليج العربي هي في الوضع ذاته. ففي عمان، بلغت مصروفات الحكومة ٥٥,٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٧٨. وانخفضت النسبة إلى ٤٠,٦ بالمائة في ١٩٨٠، وهي أدنى ما بلغته، ثم ارتفعت بعد ذلك لتصل إلى ٤٧,٣ بالمائة في ١٩٨٢. وقد أظهرت ميزانية عمان اتجاهاً نحو وجود عجز فيها. إن عائدات النفط والمنح التي تأتي من الخارج تمثل ٩٠ بالمائة (١٩٨٢) من مجموع الايرادات.

وفي السعودية، وفي سنة شهدت ذروة هبوط أسعار النفط، وهي سنة ١٩٨٤، كانت عائدات النفط تمثل ٦٤ بالمائة من مجموع الايرادات، كما أن الدخل من الاستثمارات الخارجية جاء بنسبة أخرى تقرب من ١٨ بالمائة. وهكذا تعتمد الحكومة كل الاعتماد على دخل يأتي من الخارج، ولكنه يمثل في الوقت ذاته حصة أصغر من إجمالي الناتج المحلي. فقد مثلت ايرادات الحكومة في ١٩٧٧، حين أظهرت الميزانية فائضاً كبيراً، ٦٦,٣ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، وقد انخفض هذا المعدل إلى ٥٠,١ بالمائة في ١٩٨١. فلما تجاوزت مبالغ المصروفات مبالغ الدخل في السنين اللاحقة تغير كذلك تكوين إجمالي الناتج المحلي، كما أن القطاع الخاص (غير النفطي) أخذ يكوّن، اعتباراً من ١٩٨٣/١٩٨٤ أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي.

أما خارج الخليج، فيحتمل أن تقع ليبيا ضمن هذه الفئة، ولكن ميزانية ليبيا توضع بشكل غير تقليدي جدا مما يجعل إجراء التحليل المقارن أمراً مستحيلاً.

وأخيراً يقع كل من الأردن وسوريا في نموذج دولة رصد التخصيصات، مؤقتاً على الأقل. ففي الأردن تراوحت مصروفات الحكومة حول ٥٠ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي

حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي (١٩٨١ : ٥٢,٤ بالمائة : ١٩٨٢ : ٤٥,١ بالمائة)؛ ولكن ادخال الهيئات المستقلة العامة من شأنه أن يرفع المعدل كثيراً إلى نسبة ٨٥ بالمائة(٦). أما المنح من الخارج فقد بدأت ترد بشكل مهم، بالنسبة للأردن في ١٩٧٩، حين بلغت ذروة مقدارها ٥٤,٤ بالمائة من مجموع الايرادات. وانخفضت بعد ذلك حتى بلغت في الميزانية سنة ١٩٨٤ مقدار ٢٤,١ بالمائة من مجموع الايرادات. ومثلت المنح في سوريا ٤٠,٩ بالمائة من مجموع الايرادات عام ١٩٧٩ و٣٠ بالمائة منه عام ١٩٨١؛ بيد أن من غير الواضح هل تدخل جميع المنح في الميزانية أم لا. وقد بلغت مصروفات الحكومة السورية ٣٨,٨ بالمائة من إجمالي الناتج القومي عام ١٩٧٩، وبلغت ٣٨,١ بالمائة منه في ١٩٨١.

أما الجزائر، فإن ايراداتها من المواد الهايدروكاربونية (بضمنها الغاز) تمثل حصة متناقصة من مجموع الايرادات (٦٧ بالمائة في ١٩٨١، ٥٣ بالمائة في ١٩٨٤)(٧). وتمثل مصروفات الحكومة ٨٤,٨ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي. لذا فالجزائر هي حالة على حافة دولة رصد التخصيصات.

كذلك حالة البحرين والعراق لأسباب مختلفة. إن النفط والمنح هما في كلا القطرين من مصادر العوائد الرئيسية (يمثلان بالنسبة للبحرين ٧٨,٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في ١٩٨٢ : أما بالنسبة للعراق فلا تتوفر بيانات حديثة)، ولكن مصروفات الحكومة تمثل حصة أصغر نسبياً من إجمالي الناتج المحلي: ففي البحرين كانت ٤٠ بالمائة في ١٩٧٧ وقد انخفضت الى ٣٤,٦ بالمائة في ١٩٨١، أما في العراق فقد كانت ايرادات الحكومة تبلغ ٢٦,٨ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في ١٩٧٨ و٢٥,٣ بالمائة في ١٩٨٠.

ولا يمكن أن تدعى الدول ذات الصادرات النفطية القليلة والعدد السكاني الكبير نسبياً، مثل مصر وتونس، بدول رصد التخصيصات. ففي مصر تمثل الايرادات غير الضريبية، التي تشتمل على عوائد النفط وعوائد القناة أيضاً، وكذلك تشتمل على ايرادات محلية معتادة، تمثل كلها ٢٣,٨ بالمائة من مجموع الايرادات، في حين بلغت مصروفات الحكومة ٤٧ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي. وهذه الحقيقة الأخيرة ليست استثنائية أبداً، إذ ان حقيقة الموضوع المهمة هي أن هذا المستوى من المصروفات يزيد كثيراً على الايرادات، وهذه الايرادات إنما تستمد بدورها من الاقتصاد المحلي. لقد كانت نسبة عوائد النفط في تونس سنة ١٩٨١ بمقدار ١٨,٦ من مجموع الايرادات، ولم تضف رسوم الأنابيب والمنح سوى ٠,٧ بالمائة فقط. أما مصروفات الحكومة فكانت أيضاً أكبر بكثير من الايرادات، وبلغت في ١٩٨١ نسبة ٣٧,٣ بالمائة من إجمالي الناتج القومي. هذا، وان الأهمية النسبية لمصادر الدخل الأجنبية هي حتى أقل من هذا في أقطار عربية أخرى مثل المغرب (الأقصى).

وهكذا نرى أن الوطن العربي ينقسم بوضوح الى قسمين متساويين تقريباً من دول

---

(٦) *Middle East Economic Digest* (MEED), (4 January 1985), p. 12.

(٧) *Marchés tropicaux et méditerranéens* (24 février 1984), p. 429.

رصد التخصيصات ودول الانتاج، ويضم القسم الأول أقطاراً ليست منتجة للنفط، ولكنها تتسلم دخلاً كبيراً من الخارج على أسس شتى. ففي أية ناحية من النواحي، يمكننا أن نتوقع أن تكون قواعد اللعبة السياسية مختلفة في دولة رصد التخصيصات عنها في غيرها.

نجد في الأقطار التي تكون فيها الدولة من النمط الانتاجي، ان القسم الأعظم من سكانها يستمد دخله من مصادر تختلف عن الدولة ذاتها. قد تكون الأغلبية في الأنظمة الاشتراكية، مستخدمة في صناعات القطاع العام، لا في أجهزة الدولة حسب تعريفها الأضيق. والدولة، بسبب حاجتها للاعتماد على الضرائب (أو، في حالة الأنظمة الاشتراكية، على دخل من صناعات القطاع العام) لها مصلحة في توسيع قاعدة الدخل الذي تفرض عليه الضرائب. إن النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية التي تتبعها جميع دول الانتاج، ولكن ليس هناك سياسة اقتصادية محايدة من وجهة نظر التوزيع، كما أن استقطاب المجتمع لشتى الجماعات ذات المصالح التي تصطرع للتأثير في السياسة الاقتصادية هو لازمة ضرورية. ومع أن المنطويات السياسية الدقيقة التحديد لفرض الضرائب قد تختلف حسب طبيعة الضريبة نفسها، فإن العملية، في أغلب الحالات، تتطلب درجة عالية من قبول السكان. إن التهرب من الضريبة يمكن قمعه إذا كان ظاهرة هامشية، أما إذا أصبح التهرب هو القاعدة العامة أمست جباية الضريبة عالية الكلفة جداً. وهذا يقيم صلة بين القدرة على جباية الضرائب والشرعية، وهي صلة تتمثل بالمقولة التي مفادها أن «لا ضريبة بلا تمثيل». ومع أن الصلة المباشرة بين فرض الضرائب والديمقراطية النيابية قد لا تكون موجودة، كما يتضح من أمثلة لا تعد ولا تحصى، فإن من حقائق الأمور أنه كلما اعتمدت الدولة اعتماداً جوهرياً على الضرائب أصبحت قضية الديمقراطية مسألة لا مناص منها، ونشأ حتماً تيار قوي في صالح الديمقراطية. إن هذه نتيجة للحقيقة التي مفادها أن الناس إنما يُستدرجون طبيعياً للتلاحم في مواقفهم وفق مصالحهم الاقتصادية، كما أن الجماعات التي لا تجد سبيلاً للتأثير في عملية صنع القرار لصالحها، تأخذ بالمطالبة بإجراء التغييرات المناسبة في المؤسسات. والدولة من جانبها يجب أن تظهر مصداقية للفكرة القائلة بأنها تمثل الصالح العام؛ لهذا فإنها تنحو إلى طرح اسطورة وطنية غرضها هو أن تتجاوز نزاع المصالح الذي يخلقه وجود الدولة ذاته أو يفاقم منه، وقد تكون للأساطير الوطنية مواصفات شتى، وأقلها في الخطاب البلاغي فكرة الناتج القومي الاجمالي أو الناتج المحلي الاجمالي، والتشديد على هدف النمو الاقتصادي، كما ينظر إليه بمعزل عن هموم التوزيع.

ولا يوجد شيء من هذا في دولة رصد التخصيصات. إن الدولة، بالنظر لكونها مستقلة عن قوة الاقتصاد المحلي، ليست بحاجة إلى صياغة أي شيء يستحق أن يسمى سياسة اقتصادية، فكل ما تحتاج إليه هو سياسة مصروفات. ولأن ايرادات الدولة ذاتها هي أكبر أقسام إجمالي الناتج المحلي، فإن مجرد الانفاق محلياً سيؤدي إلى نمو معدل هذا الناتج إلى حده الأقصى. والمشكلة الوحيدة المتعلقة بدولة رصد التخصيصات هي الحصول على أقصى ايراد ممكن من العالم؛ بيد أن هذا لا علاقة له إلاّ قليلاً بالاقتصاد المحلي. ولأن دولة رصد

التخصيصات إنما تنفق فقط ولا تفرض الضرائب، فإن سياسة مصروفاتها لا يمكن أن تضر إلّا ببعض أبنائها وبصورة غير مباشرة؛ وهي من جهة أخرى ينظر إليها عادة على أنها تنفع الجميع.

أما أن المنافع ليست موزعة بالتساوي، فهو أمر لا صلة له بالحياة السياسية، لأنه ليس حافزاً كافياً لتلاحم الناس ومحاولتهم تغيير المؤسسات السياسية. والحل، بالنسبة للفرد الذي يشعر أن منافعه ليست على ما يرام، هو أن يناور من أجل الحصول على مغانم شخصية ضمن الوضع القائم، وهذا الحل يتقدم دائماً على ابتغاء تحالف مع آخرين هم في ظروف متشابهة. ففي التحليل النهائي لا يوجد أساس موضوعي للإدعاء بأن للفرد أن يحصل على مزيد من المنافع، وذلك لأن إسهامه قابل على العموم بالاستغناء عنه على كل حال. وإن لم تكن هذه هي الحالة، فإن الفرد سيجد نفسه عادة في وضع يمكنه من زيادة دخله إذا ترك البلاد وسعى للعمل في الخارج؛ ولكن دول رصد التخصيصات تدفع في العادة أجوراً طيبة. وبما أن «الخروج»[٨] ينطوي عادة على خسارة كبيرة في الدخل، يصبح «الكلام» أمراً خطيراً ويكون «الولاء» شيئاً رائجاً بالنسبة لأغلبية السكان الساحقة.

والولاء هو للنظام، لا لأفراد في السلطة. ومن المتوقع أن تحدث مكائد كثيرة في دول رصد التخصيصات، على نسق النمط العريق الذي يجري في سياسة الأروقة في بلاط، وهذا لا يتطور إلا نادراً جداً إلى نقاش سياسي حقيقي. إن الديمقراطية ليست مشكلة بالنسبة لدول رصد التخصيصات. ومع أن هذه الدول قد تجد من مصلحتها الآنية أن تقيم نوعاً ما من الهيئات التمثيلية للتنفيس عن بعض النقمة والسيطرة عليها، التي تولدها حتى سياسة أروقة البلاط، ولكن هذه الهيئات تكون حتماً ذات صلة ضعيفة جداً بمن تمثلهم في الظاهر؛ إن مناقشاتها يتابعها الجمهور بلا مبالاة، كما أن بوسع الحاكم حلها فلا يواجه أية مقاومة على الاطلاق. والسائد هو عدم وجود هيئات تمثيلية إطلاقاً، أما الحاجة لإقامتها فلا تجد سوى معسول الكلام. وحتى هذا إنما يقصد منه إرضاء رغبات الرأي العام في الخارج أكثر من تلبية الضغط الكبير في الداخل. والحقيقة هي أن «لا تمثيل بلا ضريبة»، ولا استثناء من هذه الصيغة المقلوبة من المقولة.

ولا تتطور المعارضة السياسية الواسعة، إلّا في حالة فشل دولة رصد التخصيصات، أو ساد الاعتقاد بفشلها، في الانتفاع كلياً من إمكانية تسلم دخلها من بقية أنحاء العالم. ومع أن الجماعات المعارضة قد تكون محدودة العدد إلّا أنها أحياناً تجد نفسها في وضع يمكنها من قلب النظام السياسي القائم. وتكون النتيجة عادة قيام نظام مختلف، وإن لم يكن نظاماً أكثر ديمقراطية بأي حال. ويعتبر تاريخ ليبيا، وربما العراق أيضاً، نموذجياً في هذا المضمار. ففي كلتا الحالتين، كان ينظر إلى الأسرة الحاكمة السابقة فيهما على أنها خاضعة للمصالح

(٨) A.O. Hirshmann, *Exit, Voice and Loyalty* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1970).

الأجنبية، ليس فقط من وجهة نظر سياسية، بل من وجهة نظر مالية أيضاً: كانت العائلة المالكة تصادر الإيرادات. هنا يصبح الفساد أمراً مهماً: إن عدم العدالة في التوزيع لا يكون قضية، ولكن إذا كان البحث عن منفعة شخصية يؤدي إلى الفشل في الحصول على الريع الممكن كاملاً، فإن عدم العدالة في التوزيع يتطور إلى قضية مهمة جداً. والسبب هو ما يلي: ففي حين أن عدم العدالة في التوزيع لا يصحح إلا بإفادة البعض والإضرار بالبعض الآخر، فيكون الفرد على غير بصيرة ترى في أي جانب منهما سيكون، فإن سوء الادارة للماكنة المالية للدولة إنما يصحح بإفادة جميع أبناء البلاد على العموم.

ودولة رصد التخصيصات ليست بحاجة إلى الركون إلى أسطورة وطنية، بل إنها في واقع الأمر تتجنب ذلك في العادة. والأسطورة الوطنية قد تفسّر، حين تقتصر على القطر ذاته، على أنها أساس للمطالبة بالمشاركة في عملية رصد التخصيصات. والدولة الوراثية غير القومية تكون، من جهة أخرى، في أحسن أوضاعها كدولة لرصد التخصيصات، لأن نشأتها تقيّد بشكل طبيعي عدد الناس الذين لهم رأي في المشاركة.

ولأن دول رصد التخصيصات لا تركن إلى أسطورة وطنية ذات حجم ملائم، فإنها قد تتحاشى وضع دائرة محددة بوضوح تضم أنصارها ومؤيديها. وبالنظر إلى أن هذا من شأنه إدامة أهمية السياسة الفئوية التقليدية وأهمية وجود الجماعات القائمة على صلة القربى، بل ربما من شأنه تعزيز هذه الأهمية، فإن كون أغلب إجمالي الناتج القومي يتأتّى من مصروفات الحكومة إنما يضمن عملياً عدم ظهور جماعات بديلة تحل محل الأقرباء.

إن العدد الصغير من المستخدمين في صناعة النفط يجعل من الممكن التخلص بسهولة من إمكانية ظهور النقابات في هذا القطاع. أما في القطاعات الأخرى، فإن الافتقار إلى المؤسسات الصناعية والى الفعاليات الانتاجية عموماً، سيحول دون ظهور بنية نقابية أو تطور ثقافة نقابية. فالنقابات إنما تولد في المعامل لأن هذه تضم عدداً كبيراً من العمال ذوي المصالح المشتركة. ومن الممكن أن تنتقل النقابات من المعامل إلى قطاعات أخرى ومؤسسات أصغر فتنتشر فيها، ولكن من الصعب جداً أن يبدأ قيام حركة نقابية من قطاع الخدمات أو من معمل للبتروكيماويات. وكل ما تدعو الحاجة إليه هو الكبت المخفف جداً، إذا سوّلت لأحدهم نفسه أن يقلد التجارب الأجنبية.

ويصح هذا إلى حد كبير على الأحزاب. فبما أن دول رصد التخصيصات تتبع سياسة لا تتيح مجالاً لتمثيل المصالح الاقتصادية للمواطنين من غير صفوة القوم، فإن الأحزاب لن تظهر إلا لتمثيل توجهات ثقافية أو ايديولوجية. أما في التطبيق العملي، فالظاهر أن مذهب الأصولية الإسلامية هو نقطة التجمع الوحيدة التي يمكن أن يتشكل حولها شيء يقرب من حزب في دول رصد التخصيصات العربية؛ يضاف الى هذا بالطبع الأحزاب التي تشكل بوحي الحكومة، أينما وجدت.

يصبح التمييز بين دول رصد التخصيصات ودول الانتاج ضبابيّاً، حين تكون هذه

الدول على الحافة في التطبيق الفعلي. فالجزائر تبتعد تدريجياً عن كونها دولة لرصد التخصيصات، في حين أن مصر وتونس تتمتعان ببعض الدخل من الخارج، فهما لذلك ليستا من دول الانتاج تماماً. والظاهر أن الفارق الوحيد هو في درجة الضيق في الميزانية: فإذا كان المال موجوداً قل الاهتمام بالعائدات من الانفاق على الوحدات؛ وإذا ندر المال توجهت الأنظار إلى توقع نتائج من المشاريع القائمة. هذا ومن المستحيل التفريق بدقة بين الدول التي تتخذ من التصنيع أداة للسيطرة السياسية، وبين الدول التي تقوم بالتصنيع لأنها تتوقع مردوداً اقتصادياً أكيداً وعائداً متزايداً.

مع هذا، فحتى العوائد المحدودة من الخارج ترفع من اقتدار الدولة كثيراً في إضفاء الشرعية من خلال رصد التخصيصات، كما أنها تزيد من استقرار النظام. فتوجد في العراق منذ أوائل السبعينات وفي الجزائر منذ الاستقلال تقريباً بنى سلطوية مستقرة بشكل مشهود. أما ايران فهي المثال الرئيسي لعكس ذلك. فقد كان الشاه أكثر اهتماماً بتوسيع حركة التصنيع التي لا تبالي بشيء آخر، وذلك حتى على حساب مفاقمة النزاع الطبقي، منه بكسب التأييد السياسي. ولم يفعل الذين خلفوه في الحكم شيئاً يذكر في اتجاه تطبيق الديمقراطية، ولكن ما جاؤوا به من المزيج من مذهب الشعبية والإحياء الإسلامي والاستخدام المناسب لأموال النفط لشراء الاجماع على مستوى متجزّىء (مثل العناية بالفقراء وتحسين ظروف المعيشة في الأرياف) قد أخذ ينجح بعض الشيء، فيما يبدو عملياً بدرجة أكثر قليلاً مما توقعه معظم المراقبين. يضاف إلى هذا بالطبع وجود الكلام البشع عن الحرب.

رابعاً: السياسات الفعلية وطبيعة الدولة

تبين حالة إيران بوضوح ان طبيعة الدولة ليست مقرِّراً جامداً للسياسات الحكومية. إن هذه السياسات قد تختلف كثيراً عمّا كنا سنتوقعه على أساس تحليل طبيعة الدولة. فإذا اختلفت السياسات، فقد يتوقع أن تكون غير مستقرة إذ انها ستؤدي إلى تناقضات اقتصادية و/أو سياسية تحتم في النهاية تغيّرها. لذا فالتمييز المقترح بين دول رصد التخصيصات ودول الانتاج، هو أبعد من أن يكون أداة سهلة تتيح لنا أن نتنبأ بالسياسات المستخدمة، ولكنها قد تساعدنا على فهم أفضل لمسألة هل السياسات المطبقة مستقرة أم لا.

إن من المهم، على وجه التحديد، الاقرار بوجود دول رصد التخصيصات، وبحقيقة أنها تكوّن منظومات سياسية متماسكة منطقياً، بوسعها أن تظهر استقراراً كبيراً إذا جرى اتباع السياسات المناسبة. وهذه السياسات ليست ذاتها التي سنراها مناسبة لدول الانتاج.

إن كثيراً مما يكتب عن المنظومة السياسية العربية يعاني من الافتراض القائل بأنه لا يوجد سوى نموذج «حديث» واحد للدولة، وبأن الاستقرار لا يكتسب، على العموم، إلّا عن طريق السياسات «التحديثية». هذا المدخل لا يفسر تفسيراً صادقاً الحركات الجماهيرية الرجعية كالحركات التي في ايران، كما أنه مدخل يؤدي إلى إشكاليات لا نهاية لها. فمفهوم

مايكل هدسون عن «الملكيات التحديثية»: إن ملكاً يحكم دولة وراثية هو ليس بالضبط ما يسميه أغلب الناس بالملك «الحديث»، إنهم في واقع الأمر غالباً ما يسمونه بالملك «التقليدي» أو «الاقطاعي». فلا بد من وجود خطأ ما هنا: إن ملكاً تحديثياً ينبغي أن يرجى منه تسريع الحركة الديمقراطية فيتطور هو بالتدريج إلى رئيس دولة لشؤون التشريفات على نمط التقليد السائد في أوروبا الشمالية. مع هذا فإن هؤلاء الملوك والأسر الحاكمة، على حبهم للتقنية الحديثة واستخدامهم للكومبيوترات والطائرات النفاثة، ليس لديهم نية فيما يبدو على المشاركة في سلطتهم، أو في تغيير دورهم.

إن مفهوم دولة رصد التخصيصات يجعل من الممكن التغلب على الاشكالية. إن الملكيات الوراثية الحاكمة لا هي بالتقليدية ولا هي بالاقطاعية. إنها لم تكن إقطاعية قط؛ أما أنها تقليدية فربما، بمعنى أنها ذات تقليد، ولكن ليس بالمعنى الذي يفيد أنها هي هي كما كانت عليه منذ عشرين أو ثلاثين سنة خلت. إن المظاهر قد لا تتغير كثيراً (والواقع أنها تغيرت إلى حد غير قليل) ولكن الجوهر شيء مختلف تماماً: إن أولئك الحكام «التقليديين» يرئسون اليوم دولاً لرصد التخصيصات بلغت شأواً كبيراً من التعقيد والسفسطة المتقدمة. والذي يحدث هو أن الشكل الوراثي للحكومة يلائم على أحسن وجه الطبيعة بعينها لدول رصد التخصيصات والعكس صحيح؛ فهو من جهة أخرى، شكل لا يلائم على الاطلاق طبائع دول الانتاج. أما الديمقراطية فإن لها مزايا حسنة في حالة دول الانتاج، ومزايا سيئة جدا في إدارة دول رصد التخصيصات.

ودول رصد التخصيصات لا هي بالأحسن ولا بالأسوأ من دول الانتاج من وجهة النظر الأخلاقية، وهي ليست أكثر حداثة ولا أقل. إن كلاً منها لها قواعدها الخاصة باللعبة وتسلك درباً مختلفاً. وليس هناك سبب يدعو إلى الاعتقاد بأنها ستلتقي في نهاية المطاف في السير نحو نوع ما من الحداثة القياسية.

خامساً: العلاقات بين دول رصد التخصيصات ودول الانتاج

إن العلاقات بين دول رصد التخصيصات ودول الانتاج ليست علاقات سهلة. إن كل مجموعة منها تعطي نموذجاً مختلفاً للعلاقات الدولية، وذلك وفق مصالح معينة وهموم أمنية خاصة.

إن الموارد المتاحة لدول رصد التخصيصات هي مصدر حسد وخيبة أمل بالنسبة لدول الانتاج المجاورة. وأفضل الحلول بالنسبة لهذه الأخيرة هي إزالة دول رصد التخصيصات من الوجود، واقتسام مصادر دخلها. بيد أن هذا حل مستحيل، وما من أحد ينتظر أن تسير الأمور على هذا النحو. ولكن هذا التوتر الأساسي يظل، على نحو ما، كامناً ويتغلغل في جميع العلاقات السائدة بين نمطي التشكيلات السياسية. من جهة أخرى، فإن دول رصد التخصيصات تميل بطبيعة الحال إلى أن تُظهر للأسرة الدولية نمطها المتميّز الخاص بالحصول

على الإجماع في داخل بلادها. لذا فإنها تقدم نفسها لدول الانتاج المجاورة على أنها مصادر للدخل لها، وهي بذلك تباشر بعملية قد تحوّل الدول الأخيرة إلى دول رصد التخصيصات. ولكنْ، وفي حين أن دول الانتاج تهتم باقتسام الدخل، ودول رصد التخصيصات مستعدة لذلك، فإن هذا لن يؤدي إلى تعايش منسجم، وذلك لأن مسألة من ستكون بيده السيطرة ستظل مسألة مفتوحة حتماً.

ويتوقف توازن اللعبة على الأهمية النسبية للموارد المالية المتاحة لدول رصد التخصيصات، بالقياس إلى القوة العسكرية والحاجات الاقتصادية لدول الانتاج. فإذا شعرت هذه الأخيرة أنها الدول الأقوى، كما في الخمسينات وأوائل الستينات، فإنها ستقترح نموذجاً للعلاقات العربية يقوم على ايديولوجية عربية ذات مسحة ثورية، وتفترض حل هياكل الدول المنفصلة القائمة. أما إذا شعرت دول رصد التخصيصات أنها الأقوى فإنها ستقترح أيضاً ايديولوجية عربية ولكن يسود فيها المقوّم الإسلامي ويزول المقوّم الثوري، فينظر إلى الشؤون العربية على أنها أساساً تعاون بين رؤساء دول عربية مستقلة.

كان الوطن العربي، في مرحلة هيمنة دولة الانتاج، تسوده مصر وهي أهم تشكيلة سياسية في هذا الصدد. كانت مصر تأتي في المقدمة كلما كان الانتاج والنمو الاقتصادي من المشاكل الرئيسية بصورة جدية في السياسة العربية، ولكن الهزيمة العسكرية والكارثة الاقتصادية، إضافة إلى تصاعد أسعار النفط، غيرت من تعريف القوة في الشرق الأوسط. ثمة، كما يقول كير (Kerr)، «الاعتقاد الجديد بأن القوة تنشأ لا من فوهة البندقية ولا من جاذبية زعيم ثوري أو حركة ثورية، بل من خزينة وافرة في الدولة»[9].

وهكذا فقدت مصر القيادة وتولتها السعودية، مستخدمة حججاً جذابة جداً حتى للزعامة المصرية. وبعد أن حاولت الدولة المصرية اكتساب حصة من دخل النفط بأرخص وسيلة، وذلك باستغلال حماسة القذافي الناصرية عن طريق الاتحاد في ١٩٧٢/١٩٧٣ فإنها وُضعت وجهاً لوجه أمام إمكانية تحولها إلى دولة مفتعلة لرصد التخصيصات، خاضعة لرغبات السعودية. ولكن هذا الحل لم يتحقق، والسبب، بصرف النظر عن الكبرياء، هو أن المال المقدم لم يكن كافياً لضمان القدرة على الحصول على الاجماع السياسي الداخلي في قطر معقد كثير السكان كمصر. فلكي تقام دولة مفتعلة مستقرة لرصد التخصيصات في مصر، يحتاج الأمر إلى أموال أكثر بكثير مما كان السعوديون مستعدين لتقديمه، فتحوّل السادات إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي توقّع منها أن تكون مستعدة لإمداد البلاد بمعونة وافرة في المدى القصير، وأن تكون في الوقت ذاته قادرة على فتح آفاق تنمية جديدة في المدى الطويل. وبمجيء مبارك تجدد التشديد على أهمية الانتاج المحلي والنمو الصناعي والتصدير. إن البلاد

---

(٩) Malcolm H. Kerr and El-Sayed Yassin, eds., *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order* (Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University in Cairo, 1982).

لا تزال تعتمد كثيراً على دخل يأتي من العالم الخارجي ولكن الدولة تنظر الى نفسها على أنها دولة انتاج.

وتقدم سوريا والأردن أحسن مثلين على الدولة المفتعلة لرصد التخصيصات. هذان القطران مهمان جداً لأمن دول رصد التخصيصات في الخليج، لأنها في خط المواجهة الأول أمام اسرائيل، ولأنها ـ منفردين ومجتمعين ـ يحملان مفاتيح السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية، ولأنها أخيراً قد يكونان مفيدين بطرق متباينة تماماً، في احتواء ايران، إن هذا يتيح للقطرين استحصال دخل كبير جداً بالقياس إلى حجمهما، والبقاء في الوقت ذاته في وضع يكاد يخلو كلياً من التدخل في سياساتهما الداخلية. على أن دولة مفتعلة لرصد التخصيصات لا تكوّن تشكيلة مستقرة. إن بقاءها ذاته، قد يتهدد بصورة جدية بحدوث تطورات دولية أو بإضعاف مموّنيها بالأموال.

إن دول رصد التخصيصات ودول الانتاج تقدم نموذجين متضاربين للتكامل الاقليمي. كلاهما تجتذبه بشكل لا مفر منه أسطورة وطنية عربية، ولكن المحتوى الحقيقي والمعنى الفعلي اللذين تلحقهما كل دولة بهذه الأسطورة هما مختلفان. إن الوحدة العربية اليوم، بعد سقوط الطريقة الناصرية التي كانت ترتأي تحقيق الوحدة السياسية دون خطوات تمهيدية ـ وهي في جوهرها محاولة لإزالة الملكيات العربية التقليدية من الخارطة السياسية ـ إنما يجري السعي اليها من خلال عمليات متدرجة في التكامل الاقليمي. والغرض الأساسي، بالنسبة لدول الانتاج، من هذا التكامل هو اكتساب مجال اقتصادي أوسع يتيح لقطاعاتها الصناعية الانتفاع من الاقتصاديات ذات الوزن الكبير. ودول الانتاج تهدف إلى نوع من التعاون الاقليمي الذي من شأنه أن ينظم الهجرة، ويحرر التجارة والتدفق المالي ضمن المنطقة من القيود ويقيم الحماية بوجه بقية أنحاء العالم. إنها مهتمة بوسائل من شأنها خلق أفضلية للاستثمارات المالية داخل المنطقة دون الأسواق العالمية. ومع أن الوضع الخاص بالمنطقة العربية يختلف من نواح عديدة، إلاّ أن دول المنطقة ميّالة إلى النموذج الأوروبي، وفيه يجري السعي لتحقيق الوحدة السياسية عن طريق خلق إطار اقتصادي يتاح فيه للمبادرات الخاصة والاتصالات الشخصية أن تتكاثر، وذلك إلى درجة تكون المنطقة معها قد توحّدت بشكل فعال فلا تعود الوحدة السياسية مسألة جدلية.

ودول رصد التخصيصات هي ذات مصالح وأهداف تختلف تماماً عن غيرها. ولأنها تعتمد بنيوياً على الاستيرادات لجميع السلع الاستهلاكية والاستثمارية تقريباً، فإنها تتردد كثيراً في تفضيل أي قطر من الأقطار، أما الأولوية التي تتمسك بها فهي أن تكون قادرة على التبضّع بحرية. وللسبب ذاته، فهي ترجو أن تتمكن من استثمار فائض أموالها في أي مكان من العالم. إنها واقعياً بحاجة إلى عمال مغتربين ولكنها لا ترغب أن تعترف بذلك رسمياً، فتوقع اتفاقات حول ذلك مع دول المنشأ. ونجد من الواضح في خططها الاستثمارية الحالية ان مجال الوصول إلى أسواق الأقطار الصناعية، وهو أهم لها بكثير من مجال الوصول المحاط بالحماية الى سوق إقليمي. والتعاون والتكامل الاقليميان هما بالنسبة اليهم من مسائل الشؤون

السياسية والأمنية أكثر مما هو مسائل أخرى. والتكامل الاقليمي هو اطار للتعاون بين حكومات ذات سيادة ولا ينتظر فيه أن يلعب الفرد أو المؤسسة دوراً يذكر. والغرض من هذا التعاون بين الحكومات هو إخماد المنازعات المحلية وحلها وتحسين الظروف الأمنية. والهدف النهائي ليس هو شكل من أشكال الوحدة العربية السياسية على الاطلاق، بل هو بالأحرى بقاء دول رصد التخصيصات. وتضحي الأسطورة الوطنية العربية، إذاً، غطاء ايديولوجياً يضفي الشرعية على درجة معينة من التدخل في الشؤون الداخلية لأقطار أخرى لقاء منح ومعونات. والتكامل كما تبتغيه دول رصد التخصيصات ـ هو مثالياً ـ ما يتم بين دول رصد التخصيصات الأصلية والمفتعلة دون سواها.

سادساً: تطور دول رصد التخصيصات في المدى الطويل

إن مفهوم دولة رصد التخصيصات لا يعطي فيما يبدو نمطاً واضحاً للتطور.

من الممكن، تأثراً بما يصدر عن العالم من آراء ونصائح، أن تتبع بعض دول رصد التخصيصات تنويعاً في قاعدتها الاقتصادية المحلية فتتحول تدريجياً إلى دول انتاج. وقد تتطور بالتدريج أيضاً أنظمتها السياسية، كما قد يطور حكام اليوم الوراثيون لأنفسهم، بصورة بطيئة، طرقاً شبيهة بملوك الدول الاسكندنافية.

وعلى نقيض هذا، لنا أن نتصور وضعاً تستمر فيه دول رصد التخصيصات دون تغيير حتى تصدّر آخر قطرة من النفط. عندئذ تغلق الدولة أبوابها وتُهجر البلاد، إذ تكون أكثرية المواطنين قد جمعت من الأموال ما يكفي للعيش في مكان آخر. وربما تتحول عواصم النفط الحالية إلى مدن مهجورة، مما يعرف باسم مدن الأشباح، يقتصر دورها على اصدار جوازات السفر وتوفير الحماية الدبلوماسية للسكان، وأغلبهم من المغتربين. مثل هذه الدول لن تواجه خطراً أمنياً لأنها لن يطمع بها أحد؛ إنها، شأنها شأن لنجتنشتاين أو سان مارينو، لن يشغل بالها أمر الدفاع عن نفسها، وما ان يؤخذ بالاعتبار الأمد المحتمل لدوام احتياطات النفط، إضافة إلى امكانية تراكم موجودات مالية تتيح للدولة مصدر دخل دائم نظرياً، حتى نجد أن السيناريو المذكور لا يستبعد حدوثه في بعض أقطار الخليج القليلة السكان، وربما حتى في ليبيا.

أما الحالة الوسط، ففيها تواجه دولة رصد التخصيصات من المطالب ما لا تستطيع تلبيته، فتتحول تدريجياً إلى دولة انتاج. يجوز اعتبار الجزائر والعراق كذلك. إن هاتين الدولتين ليستا وراثيتين على أية حال، لذا فإن التحول في طبيعة الدولة قد يحدث بقليل من الصدمة السياسية.

والمسألة هي كما يلي: بما أن النفط، وهو الأساس الاقتصادي الرئيسي لدولة رصد التخصيصات، قابل للنفاد، فإن دول رصد التخصيصات هي بالضرورة ظاهرة عابرة. ولكن

السؤال هو: عابرة بأية سرعة؟ وكما هي الأمور الآن، فإن بوسع جميع تلك الدول أن تركن إلى خمسة أو ستة عقود من الحياة الطيبة، وهذا أجل طويل.

سابعاً: الخاتمة

لقد ركز هذا الفصل على مسألة الأسس الاقتصادية للدولة في الوطن العربي، وأكد على أهمية العوامل التي توردها أدبيات الموضوع تقليدياً ـ مثل ظروف مخزون المياه ـ وغيرها من العوامل مثل ظروف انتاج النفط، وكذلك الدور المتزايد الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل عام. وانصب الاهتمام على مصادر ايراد الدولة، فاقتُرح التفريق بين دول رصد التخصيصات ودول الانتاج. إن الظروف الاقتصادية لا تفسر، بالطبع، جميع جوانب سلوك الدولة، كما أن العوامل الاقتصادية لا يمكن اختزالها إلى تكوين ثنائي بسيط، تقف فيه دولة رصد التخصيصات إزاء دولة الانتاج. وما هذا التفريق إلاّ أداة تحليلية أخرى تضاف إلى غيرها لغرض تحقيق فهم أفضل للواقع العربي.

والتفريق المقترح قد ينطبق كذلك على أقطار خارج الوطن العربي. فالنفط إذاً لا يعود هو العامل الأساسي. مع هذا فإن الدولة تعتمد في عدد من الأقطار على دخل يرد من الخارج، وليس من مواطنيها. وفي حين أن تقديم المساعدات يمثل بعداً مهماً في العلاقات الدولية اليوم، فإن كونها قد تولد دولاً مفتعلة لرصد التخصيصات هو أمر لا يتم إدراكه بصورة وافية. والأهمية المتزايدة للواقع الدولي، أخذت تسمح بظهور عدد متزايد من البنى السلطوية، بحيث تصبح مستقلة أساساً عن أنصارها الطبيعيين في الداخل: إن الذي بيده السلطة يستطيع الحصول على موارد أجنبية، الأمر الذي يجعله من الناحية الفعلية فوق مستوى التحديات الداخلية. وكثيراً ما نجد المعلقين يشددون على عدم الاستقرار في الأقطار النامية، ولكن الذي ينبغي أن يدهشنا هو الاستقرار في بعض الأنظمة المتفسخة وغير الشعبية، وذلك في العديد من الحالات. إن الاستقرار قد يعني في واقع الأمر جموداً سياسياً، وهذا لا يكون للأحسن إلاّ نادراً. وما هو متجمد ليس بالضرورة السلام بل الخصام؛ ليس الحرية بل القمع.

الفصل الثاني عشر

السلوك والاداء الاقتصادي للدول النفطية الريعية في المنطقة العربية

محمود عبد الفضيل(*)

أولاً: الملامح الأساسية المميزة لاقتصادات الدول النفطية الريعية

تتميز اقتصادات ومجتمعات الدول النفطية الريعية(١) بعدد من السمات الاجتماعية والاقتصادية، التي يعتبر أكثرها أهمية هو انفصام العلاقة بين تيار العائدات النفطية التي تؤول إلى حكومات هذه الدول، وبين الجهد الانتاجي للمجتمع ككل، إذ ان أسعار الصادرات النفطية، كما تتحدد في السوق العالمي، تعتبر منفصلة تماماً عن تكاليف الانتاج المحلي للنفط، ذلك لأن المدخلات المطلوبة للتنقيب واستخراج النفط ـ على الأقل تلك المدخلات التي لها تكلفة فرصة بديلة (Opportunity Cost) ـ تعتبر في غاية الضآلة، لدرجة يمكن معها اعتبار العائدات النفطية بمثابة هبة حرة من هبات الطبيعة(٢).

وهكذا فإن العائدات النفطية تشكل نوعاً من «الريع الخارجي» الذي يتدفق على

(*) أستاذ الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

أود أن أتوجه بالشكر إلى السيدة مايار فراج والآنسة رشا عبد الحكيم، وهما مساعدتنا باحث بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، على الجهد الفائق الذي قامتا به لجمع البيانات الخاصة بتركيب مصفوفات الحسابات القومية لكل من دولة الكويت وجمهورية اليمن العربية.

(١) يعود الفضل في طرح مقولة «الدولة الريعية» (Rentier State) بأسلوب علمي إلى الاقتصادي الايراني حسين مهداوي في دراسة مهمة له عن حالة ايران. انظر:

H. Mahdavy, «Patterns and Problems of Economic Development in Rentier State: The Case of Iran,» in: M.A. Cook, ed., *Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day* (London: Oxford University Press, 1970), pp. 428-476.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٢٩.

المجتمع. وتدخل كلمة «خارجي» هنا بمعنى أن العائدات النفطية، التي تتدفق على المجتمع، تعتمد على مجموعة من العوامل الخارجية (أو الدولية). من بينها المقدرة على المساومة الجماعية للدول النفطية المصدرة، وهي عوامل لا تخضع لسيطرة راسم السياسة الاقتصادية.

وفي مثل هذه «الاقتصادات النفطية الريعية»، تصبح الدولة بمثابة الوسيط الرئيسي بين قطاع النفط من ناحية، وبين بقية قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى من ناحية أخرى. فهي تتسلم العائدات التي يجري تخصيصها للفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي، من خلال برامج الانفاق العام... ومن ثم فإن الانفاق العام يشكل نسبة كبرى من الدخل القومي. كما أن تخصيص هذه الأموال العامة بين الاستخدامات البديلة يعتبر في غاية الأهمية بالنسبة لنمط التنمية السائد والمسار المستقبلي لنمو تلك المجتمعات.

ولعله قد غدا اليوم مستقراً في التحليلات أن الفورة النفطية (Oil Boom) خلال حقبة السبعينات قد أدّت إلى «موجة إنفاقية» غير مسبوقة في تاريخ الأقطار النفطية في المنطقة العربية. فلقد دفعت وفرة الموارد المالية الجديدة صانعي السياسات في هذه الدول إلى المبالغة في تحديد أهداف النمو، وانتهاج **برامج انفاقية انفجارية**، على حد تعبير بعض الوثائق الرسمية.

ولقد أدى النمو الهائل في حجم التوظيف العام، واتساع نطاق السلع والخدمات العامة كالتعليم، والصحة والخدمات المجتمعية... الخ، في عديد من البلدان النفطية الريعية في السبعينات إلى إيجاد آليات هامة لإعادة توزيع العائدات النفطية بين الفئات الاجتماعية المختلفة في المجتمع.

وتشير البيانات الاحصائية إلى أن **مشروعات البنية الأساسية** تلتهم النسبة الكبرى من الانفاق العام. ولعل السبب في ذلك هو أن مشروعات البنية الأساسية تلبي الحاجات والتسهيلات السريعة اللازمة لمساندة أنشطة الاستهلاك في البلدان النفطية الريعية.

ويمكن استخلاص أهمية الدور الطاغي الذي تلعبه أنشطة البناء والتشييد في إطار برامج الاستثمار العام في البلدان العربية النفطية، من خلال المبالغ النقدية الهائلة المخصصة لأنشطة البناء والتشييد، وبصفة خاصة لمشروعات البنية الأساسية الضخمة.

فالثابت فعلاً أن الدول النفطية الريعية قد جنحت إلى انفاق نسبة كبرى من عائدات النفط لديها، على إنشاء الطرق الواسعة ومشروعات الاسكان. وطبقاً لبعض المحللين، «فإن هناك عدداً من الأسباب الكافية وراء هذا السلوك، منها أن مشروعات الأعمال العامة تتمخض عنها آثار سياسية مظهرية واضحة للجمهور العريض، يمكن أن يشاهدها كل ذي عينين»[٣].

ومن ناحية أخرى، تجدر بنا الاشارة إلى أن ارتفاع **درجة الكثافة الاستيرادية** لأنشطة

---

(٣) Dudley Seers, *The Mechanism of an Open Petroleum Economy*, Paper no. 47 (New Haven, Conn.: Yale University, Economic Growth Centre, 1974).

البناء والتشييد في الدول النفطية الريعية، قد أدى إلى ضعف روابط التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني، نتيجة ضعف آثار المضاعف والمعجل على المستوى الكلي.

ونتيجة لذلك، فإن علاقة الترابط والتشابك بين قطاع النفط من ناحية، وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى، ظلت محدودة وهامشية للغاية... وذلك لاقتصار مساهمة هذا القطاع، أساساً، على إتاحة الموارد المالية اللازمة لتمويل الانفاق الحكومي.

وبالتبعية، فقد اقتصرت آثار مضاعف الانفاق العام على إفساح إمكانات واسعة للربح في قطاعات الاسكان والعقار والتجارة والمال، (وهي المجالات الرئيسية لتكوين رأس المال الخاص)[4].

وطبقاً لروث فيرست (Ruth First)، فإن ثمة نتيجة للدولة النفطية الريعية وهي:

«إن الآية قد انقلبت بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية في حالة البلدان النفطية. فبدلاً من الانتقال التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية والخدمية، فإن نمو قطاع النفط يؤدي إلى إحداث النمو وازدهار القطاع الثالث (الخدمات)، وذلك في شكل ازدهار مجموعة الخدمات المرتبطة بهذا القطاع والتي تتطلبها شركات النفط، كوسائل الراحة والتسلية، الأنابيب، وخزانات النفط وتموين جحافل العاملين من الأجانب والليبيين في الصحراء». وهكذا «فإن قطاع الخدمات في المجتمعات النفطية إنما ينمو بنسب انفجارية لا تحقق العلاقة التوازنية لهذا القطاع مع بقية القطاعات الاقتصادية في تلك المجتمعات»[5].

وفي حالة الجماهيرية الليبية، فإن قطاع الزراعة الذي أعال الغالبية العظمى من السكان قبل النفط، أخذ يعاني من نكسة حادة. لقد اندفع جموع السكان إلى قطاع الخدمات في المناطق الحضرية، مما أدى إلى تناقص الانتاج الزراعي، وبالتالي نشأت دورة جديدة تبدأ باستخدام عائدات النفط في شراء الغذاء من الخارج[6].

ولما كانت الفورة النفطية قد أخذت مكانها بصفة عامة في مجتمعات قاست من الركود والفقر المزمن لقرون طويلة، فلقد واكبت هذه الفورة النفطية اتجاهات قوية لتعظيم المكاسب الاستهلاكية الآنية في جميع المجتمعات النفطية الريعية. وبالطبع، فإن تزايد عائدات النفط بمعدلات خيالية خلال سنوات قليلة، قد دعم تلك الاتجاهات نحو زيادة الاستهلاك الحالي في تلك المجتمعات[7].

---

(٤) المصدر نفسه.

(٥) Ruth First, «Libya: Class and State in an Oil Economy,» in: Cook, Ibid., p. 120.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) Economic Commission for Western Asia (ECWA), «Some Aspects and Problems of Foreign Private Investment in the Middle East,» in: *Studies on Development Problems in Selected Countries in the Middle East, 1973* (New York: United Nations, 1974), p. 9.

وتدريجياً، غدت أنماط الحياة والأنماط الاستهلاكية في الدول الريعية النفطية معتمدة بدرجة مفرطة على استيراد السلع التي يصعب إنتاجها محلياً.

ويبدو أن راسمي السياسات في الدول النفطية الريعية قد نسوا أو تناسوا أن العائدات النفطية سوف تنخفض لا محالة مع مرور الزمن، ولذلك فهم يعمدون إلى تمديد فترة الرخاء المؤقت(٨). وهنا تكمن المفارقة التاريخية الكبرى التي تعيشها المجتمعات النفطية، إذ ان أبرز الخصائص التي تميز المجتمع الريعي النفطي، هو ذلك الأمان الخادع الذي يسود خلال الأجل المتوسط، والذي يوفر فترة سماح (Grace Period) للمجتمع، يمكن خلالها إنجاز المهام المعقدة لعملية التنمية الاقتصادية بإمكانات معززة. بيد أن ذلك «الأمان» الذي كان يمكن أن يساعد الدولة على أن تتبنى منظوراً طويل الأجل للأمور الاقتصادية، قد أدى إلى حالة من الاسترخاء، وترجيح التفضيلات الزمنية في صالح الحاضر، وعلى حساب المستقبل، مما يؤدي إلى تقصير الأفق الزمني للمخططين وصانعي السياسة في تلك البلدان(٩).

ونظراً لشح الأيدي العاملة الماهرة في البلدان النفطية الريعية، وضيق سلم المهارات، فإن الخدمات الأساسية والأنشطة، لا بد أن يتم تشغيلها بواسطة عمالة وافدة من خلال قنوات الهجرة. ولقد أدى قدوم العمالة الوافدة الى تلك المجتمعات إلى اقتسام جانب هزيل من الريع النفطي، وذلك من خلال تضمن الدخول المكتسبة بواسطة مجموعات العمالة الوافدة من الفنيين والمهنيين والعمال المهرة على عنصر «شبه ريعي» (Quasi-rent)(١٠).

وينتج عن ذلك أن العلاقة بين الجهد الانتاجي والعائد المالي (Financial Reward) قد باتت ضعيفة جداً في تلك الدول النفطية الريعية.

ومن ناحية أخرى، نجد أن العديد من الموظفين الحكوميين (من السكان الأصليين) تراودهم فكرة التحول إلى فئة من «الريعيين الخُلَّص» (Pure rentiers)، وذلك عن طريق

---

(٨) في عديد من الحالات فإن تخطيط المدن، التي ستبقى لقرون طويلة، إنما يعكس الرخص النسبي لأسعار الوقود والوفرة النفطية المؤقتة. انظر بهذا الخصوص:

Dudley Seers, «The Life Cycle of a Petroleum Economy,» *Journal of African Development,* vol. 1, no. 1 (April 1978).

(٩) ECWA, Ibid.

(١٠) يمكن تعريف «شبه الريع» بأنه ذلك العائد الذي يحصل عليه بائع السلعة أو الخدمة بما يفوق «تكلفة الفرصة البديلة»، عندما يكون المعروض من السلعة في حالة ثبات بصفة مؤقتة. إن هذه الفكرة قد طبقها ألفريد مارشال في مجال تحديد ثمن رأس المال في الأجل القصير، وفي حالة ثبات عرض رأس المال. إن أصحاب رأس المال في هذه الحالة يحصلون على مقابل يفوق «تكلفة الفرصة البديلة» باستخدام ذلك المورد، ويعتبر هذا الفرق بمثابة «شبه الريع». أما في الأجل الطويل، وعندما يكون عنصر الانتاج قابلاً للزيادة أو النقص، فإن السعر التوازني سوف يعكس تكلفة الاستخدامات البديلة. ولذا إن «شبه الريع» ظاهرة تتعلق بالأجل القصير، بصفة أساسية.

الجمع بين صنوف مختلفة من الريع، تتأتى لهم فقط من خلال الاتجار في جنسيتهم (أي مقابل صكوك المواطنة في بلد نفطي ريعي)(١١).

إن مثل هذا السلوك المحموم الذي يأخذ شكل السعي للحصول على الريع بأي ثمن ومن أي مصدر، من قبل غالبية المواطنين في المجتمعات الريعية النفطية، إنما يؤثر في نظرة الأفراد لآليات وأسلوب أداء النظام الاقتصادي ككل. ولقد سبق أن ذكرت آن كروجر: «أنه إذا اعتبرنا توزيع الدخل في مجتمع ما هو نتاج لعبة الحظ والمصادفة (Lottery Game)، حيث ينقسم السكان إلى أفراد ناجحين (أو محظوظين) يحصلون على أقصى قدر من الريع النفطي، وآخرين فاشلين، لم يحالفهم الحظ أو المهارة للحصول على الريع بأشكاله المختلفة، في مثل هذا النوع من المجتمعات، فإن آلية السوق تغدو ضرباً من الوهم»(١٢).

وبإيجاز، فإن المحصلة النهائية لهذه العملية هي أن عقلية اللهث وراء الريع، أياً كانت صورته، تصبح عقلية سائدة وحاكمة لمجمل النشاط والسلوك الاقتصادي في تلك المجتمعات.

ثانياً: نمط التفاعل بين الريع النفطي الخارجي وأنماط «إعادة التدوير» للريع النفطي

عندما تشكل العائدات النفطية المصدر الرئيسي للريع في دولة نفطية ريعية، فإن إعادة التدوير الداخلي للريع النفطي داخل الاقتصاد القومي يؤدي إلى توليد تشكيلة من الدخول الريعية الثانوية (أو المشتقة) من خلال برامج الانفاق العام. إن تيارات الانفاق الحكومي التي تنشأ عنها الأشكال الثانوية للدخل الريعي تتمثل فيما يلي:

ـ الانفاق على مشروعات البناء والتشييد، بما يولده ذلك من عمولات، وعائد على المضاربات العقارية.

ـ التحويلات أو مدفوعات الرفاه مثل برنامج شراء الأراضي في الكويت. (انظر الشكل رقم (١).

ومن ناحية أخرى، تقوم الدولة بإعادة تدوير جزء من الريع النفطي في اتجاه العالم الخارجي، من خلال محفظة الاستثمارات المالية الخارجية. وتؤدي عملية إعادة التدوير الخارجي لـ «الريع النفطي» إلى تعميق الطبيعة الريعية للاقتصادات النفطية، نظراً لما تولده حافظة الاستثمارات الخارجية من أنواع جديدة للدخل الريعي (كوبونات الأسهم، الفوائد على الودائع والسندات) تضاف إلى حصيلة الدخل القومي القابل للتصرف لدى الدولة الريعية.

---

(١١) انظر الفصل العاشر.

(١٢) Ann Krueger, «The Political Economy of the Rent Seering Society,» *American Economic Review*, vol. 64, no. 3 (June 1974), p. 302.

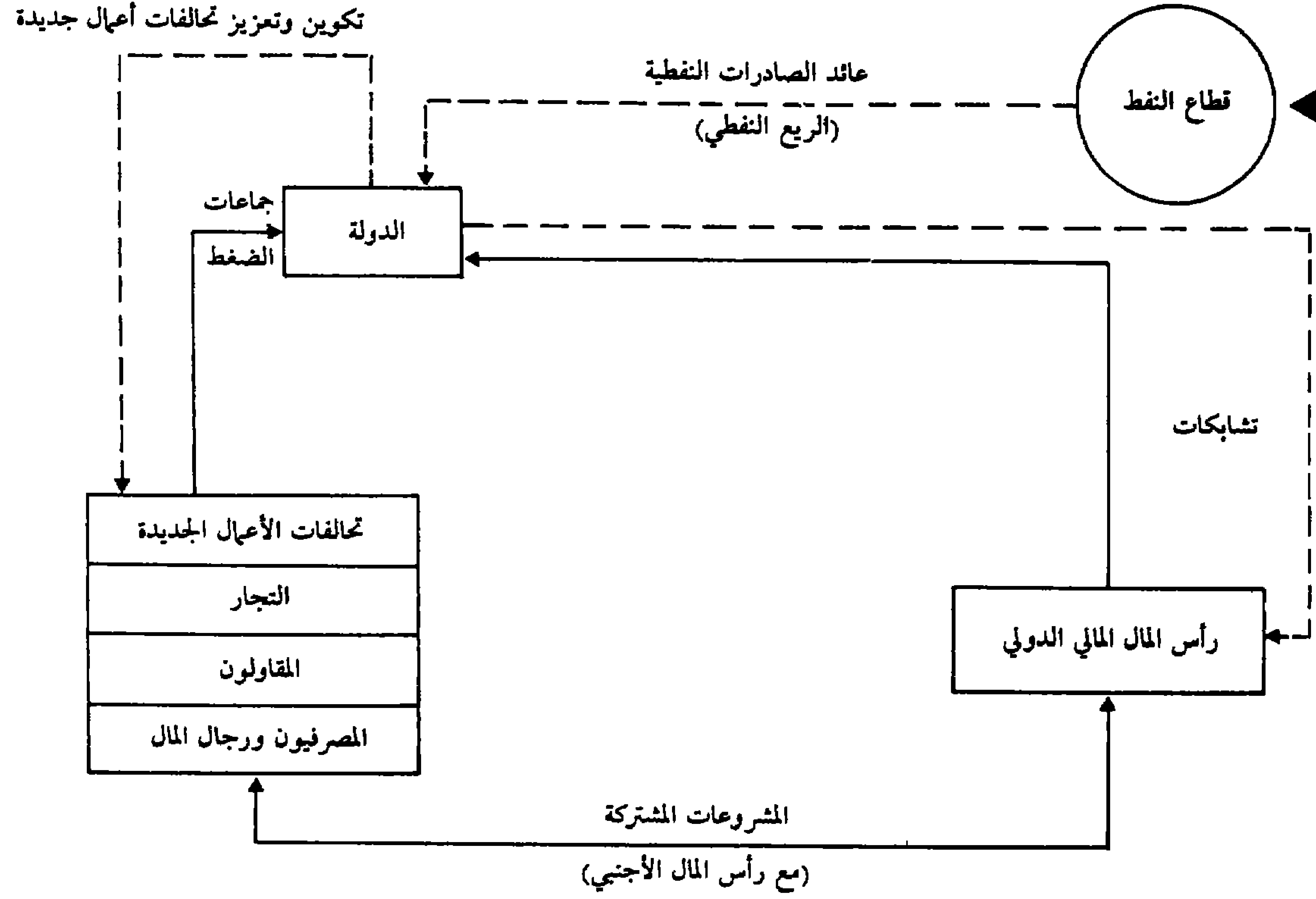
شكل رقم (١)
نمط تدفق الموارد الاقتصادية في دولة ريعية

مصادر الريع الخارجي
تحويلات الأرباح للخارج
حافظة الاستثمارات الخارجية
(خاص بالحكومة)
الواردات المباشرة
تسربات
قطاع النقد
الحكومة
الضرائب
عائدات النفط
الرسوم
الضرائب غير النفطية
الاستيراد المباشر
المشروعات والمشتريات المحلية
خاص
الأجور والمرتبات والتحويلات المدفوعة
قطاع الأعمال الخاص
القطاع العائلي
الواردات الاستهلاكية والسياحة
(تسربات)
تسربات
تحويلات
العمالة الوافدة

المصدر: Thomas R. Stauffer, «The Dynamics of the Petroleum Dependency: Growth in an Oil Rentier State,» *Finance and Industry* (The Industrial Bank of Kuwait), no. 2 1981), p. 26.

شكل رقم (٢)

نمط العلاقة الجدلية بين الدولة وتحالفات أوساط الأعمال الجديدة ورأس المال الدولي في دولة نفطية ريعية



ونتيجة لذلك ينشأ تحالف ثلاثي بين الدولة وصفوة رجال الأعمال المحليين (التجار، المقاولون، ورجال المال) ودوائر رأس المال الدولي (المالي والمصرفي). ويصور الشكل رقم (٢)، العلاقة الجدلية المتبادلة بين الأطراف الثلاثة، إضافة إلى آثار التغذية العكسية، التي تؤثر أساساً في طريقة أداء الدولة النفطية الريعية في الوطن العربي.

وهكذا فإن الدول النفطية الريعية تعتمد في تسيير أمورها الاقتصادية على تشكيلة متنوعة من الدخل الريعي الخارجي:

- ريع النفط.
- ريع الموقع (مثل رسوم المرور بقناة السويس).
- ريع الصادرات المعدنية.
- تحويلات العاملين بالخارج.
- دخل حافظة الاستثمارات الخارجية.

وكما هو معروف جيداً، فإن جميع أنواع الريوع الخارجية والتحويلات «من جانب واحد» (كالمنح والمعونات والهبات والتحويلات) تولد آثاراً مضاعفية (Multiplicative Effects) على الاقتصاد المستقبل لهذه الأموال.

ولقد اقترح توماس ستوفر (Thomas Stauffer) مضاعفاً جديداً، سماه بـ «مضاعف الدخل الريعي» (Rentier-income Multiplier)، لقياس الأثر الكامل لاعتماد الدولة الريعية على الريوع الخارجية والتحويلات من جانب واحد. وهذا «المضاعف الريعي» إنما هو شبيه بـ «المضاعف الكينزي» المألوف في التحليلات الاقتصادية المعاصرة. حيث انه يوضح كيف يؤدي الحقن الأوّلي (Initial Injection) للريع الخارجي إلى زيادة أكبر في حجم الطلب الفعال، وكيف يؤدي هذا بدوره إلى زيادة في حجم الدخل القومي القابل للتصرف بشكل يفوق حجم الحقن الأوّلي(١٣).

وفي حالة الريع النفطي، فإن الجانب الأعظم من عائدات النفط الاجمالية يؤول إلى خزانة الدولة، وتدخر الحكومة عادة نسبة معلومة من هذه الايرادات في شكل ما يسمى بـ «احتياطي الأجيال المقبلة»، كما أن الحكومة تقوم بالإنفاق بصورة مباشرة على الواردات من الأسلحة والحزم التكنولوجية الحديثة والخدمات الاستشارية. وأما فيما يتعلق ببقية النفقات الجارية، فإن الحكومة تخصصه لدفع أجور ومرتبات موظفيها وشراء السلع والخدمات والمهمات التي تضيف إلى دخول الأفراد وقطاع الأعمال، حتى مع كون هذه السلع والخدمات مستوردة، وذلك من خلال المكون المحلي لها من ربح التجزئة (Retail Markups)، وكذلك

---

(١٣) Thomas R. Stauffer, «Income Measurement in Arab States: Economic Rents, Dependency and the Growth Illusion,» paper presented at: Corfu Conference on Nations, State and Integration in the Arab World, 1-6 September 1984.

تيارات الانفاق على أعمال التشييد والبناء[14].

وعندما تصل هذه الأموال إلى أيدي التجار المحليين، والمقاولين وموظفي الدولة، فإنهم ينفقون جانباً من هذه الأموال على الواردات التي تعتبر تسرباً مهماً من تيار الدخل القومي. ولكن بقية تلك المبالغ يعاد إنفاقها في الداخل، وبالتالي يتم حدوث دورة ثانية من الانفاق وهكذا[15].

وهكذا تتضح لنا الآثار «غير المتماثلة» لعمليات المضاعف، حيث ان هذه الآثار تميل إلى أن تكون أكثر تمركزاً باتجاه قطاعات محددة (التشييد والبناء والتجارة والمال)، وفي صفوف فئات اجتماعية ـ اقتصادية معينة.

وفي حالة البلدان العربية التي يمكن أن نطلق عليها وصف البلدان «نصف الريعية» (Non-oil, Semi-rentier)، كمصر واليمن العربية والأردن، فإن تحويلات العاملين في الخارج تعتبر هي التدفق الأكثر أهمية من الناحية الريعية، وينتج عنها توليد آثار مهمة لمضاعف الانفاق في الاقتصاد المُرسل للعمالة.

وإذا افترضنا أن $E_R(t)$ تمثل الانفاق الاستهلاكي خلال الفترة (t)، الذي يتم تمويله بصفة أساسية بواسطة تحويلات العاملين في الفترة (t-1)، وأن الميل المتوسط للاستهلاك من واقع هذه التحويلات هو (c)، فإنه يمكن لنا صياغة مضاعف تحويلات العاملين على النحو التالي[16].

الزيادة في حجم الانفاق الكلي = ΔY

$$= \frac{E_R}{1 - c + m} = \frac{E_R}{1 - (c - m)} =$$

حيث: (m) هي الميل الحدي لاستيراد السلع والخدمات ذات الطبيعة الاستهلاكية.

كذلك اقترح بريان فان أركادي (Brian Van Arkadie) صيغة أخرى لمضاعف الانفاق القومي، على النحو التالي[17]:

---

(14) Thomas R. Stauffer, «The Dynamic of the Petroleum Dependency: Growth in an Oil Rentier State,» *Finance and Industry* (The Industrial Bank of Kuwait), no. 2 (1981), p. 12.

(15) Stauffer, «Income Measurement in Arab States: Economic Rents, Dependency and the Growth Illusion,» p. 12.

(16) M. Abdel-Fadil, «The Economic Impact of International Migration, with Special Reference to Workers Remittances in Countries of the Middle East,» paper presented at: The 20th Conference of the IUSSP, Florence, 5-12 June 1985.

(17) Brian Van Arkadie, *Benefits and Burdens: A Report on the West Bank and Gaza Strip Economies Since 1967* (New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1977), Appendix II.

$$\frac{1-t}{1-c+m}$$

حيث (t) هي نسبة الاحلال بين تحويلات العاملين في الخارج، وبين الـدخول المحليـة التي كان يمكن لها أن تتولد، لو لم تتم هجرة تلك العمالة.

وعلى أية حـال، يمكن لنا الإشـارة إلى أنه كلما ارتفـع الميل الحـدي للادخـار من واقع التحـويلات، وكـذلك الميـل الحدي لـلاستيراد لتيـار الانفاق الاستهـلاكي الممـول بـواسـطة التحويلات، كلما انخفضت آثار المضاعف المتولدة داخل بنية الاقتصاد المحلي[١٨].

ثالثاً: الجـدول الاقتصادي للدول الـريعية ونصف الـريعية: حالة الكويت واليمن العربية

يهدف هذا القسم من بحثنـا إلى استطلاع دور «الـريع النفـطي» كشكل تـاريخي محدد لـ «الفائض الاقتصادي»، وذلك من زاوية تأثيره في السلوك الدينامي للمتغـيرات الاقتصاديـة الكلية لمجموعة البلدان الريعية النفطية.

إن هـذه الجولـة الاستطلاعيـة سوف تسمـح لنا بـالقاء نـظرة تحليلية عـلى آليـات أداء حالات نموذجية للمجتمعات النفطية الريعية، تستند إلى قواعـد مختلفة لتحـديد الأولـويات، ونمط تخصيص الموارد وإعادة تدوير الريع النفطي داخل المجتمع.

وسـوف نقوم هنـا بمحاولـة بدائيـة لتطبيق صيغـة معدّلـة للجدول الاقتصـادي الشهير (Tableau économique) لفـرانسـوا كينيـه (F. Quesnay)، بـاعتبـاره أداة مهمـة للتحليـل الاقتصادي الكلي في إطار ساكن (أو استاتيكي).

ولقـد كانت مـدرسـة **الفيـزوقـراط الفـرنسيـة**، هي أولى المـدارس في مجـال التحليـل الاقتصادي التي نظرت إلى عمليـة الانتاج في ظـل نمط الانتاج الاقـطاعي، باعتبـارها عمليـة تقوم أساساً على خلق فائض من انتاج السلع الزراعية الاستهـلاكية، لمسـاندة «الأنشـطة غير المنتجة» كأنشطة الحكومة والحياة الثقافية للسادة الاقطاعيين في الربع الثالث من القرن الثامن عشر.

إن الجدول الاقتصادي لكينيه، الذي ظهرت الطبعة الأولى منه عـام ١٧٥٨، يمثل أداة تحليلية مُبدعة، إذ يربط بين مجالين مهمين للتحليـل الاقتصادي[١٩]: تحليـل تيارات وتـدفقات الدخل القومي (National Income Analysis) والتحليل الاقتصادي الريـاضي (Mathemati-cal Economies).

---

(١٨) Abdel-Fadil, Ibid.

(١٩) انـظر بهـذا الخصـوص: A. Phillips, «The Tableau Economique as a Simple Leontieff Model,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 69, p. 137.

فلقد قدم كينيه في هذا الجدول صورة تحليلية رائعة لدورة الناتج المحلي، وكيف يتم اقتسامه بين مختلف طبقات المجتمع، حتى قد أصبح هذا الجدول نقطة الارتكاز في التحليلات الاقتصادية للفيزوقراط.

ويوضح الجدول ثلاث حقائق عامة وبسيطة في مجال تحليل تدفقات الدخل القومي:

الأولى: ان الاقتصاد الوطني عبارة عن نظام مترابط من المتغيرات الكمية المستقلة، التي تتفاعل بعضها مع البعض... إلى درجة أنه اذا تغير أحدها، فإن باقي المتغيرات تميل إلى التغير، بقدر أكبر أو أقل وفقاً لعلاقات محددة.

الثانية: ان هناك دائماً، في أي مجتمع، دورة تدفقية دائرية للدخل والانفاق، بمعنى أن انفاق المنتجين على الانتاج يتحول إلى دخول للمستهلكين، وهذه الدخول تتحول بدورها إلى ايرادات للمنتجين عندما ينفقها المستهلكون في شراء المنتجات. وأخيراً فإن هذه الايرادات التي يحصل عليها المنتجون تتحول إلى تيارات انفاقية جديدة على انتاج جديد وهكذا.

الثالثة: انه في داخل أي اقتصاد، هناك مجموعة من شروط التوازن العام لجميع المتغيرات الكلية والتيارات والتدفقات الاقتصادية، وان تفاعل حركة كل المتغيرات الكلية يؤدي إلى الوصول إلى صورة توازنية لجميع الأنشطة الاقتصادية في المجتمع في إطار ساكن (استاتيكي)، أو ساكن مقارن.

وبشكل عام، يمكن توصيف الجدول الاقتصادي لفرانسوا كينيه على أنه محاولة رائدة لتصوير الحركة الدائرية للتدفقات الدخلية فيما بين القطاعات والطبقات الاجتماعية المختلفة في نظام أشبه بنظام الدورة الدموية في الجسد الانساني.

ويقسم كينيه في جدوله الاقتصادي الشهير، المجتمع الفرنسي آنذاك إلى ثلاث طبقات رئيسية:

١ ـ الطبقة المنتجة، وهي الطبقة التي تقوم بعملية الانتاج الزراعي، وتنتج «الفائض الاقتصادي» السنوي المتجدد، في شكل غذاء وشراب ومواد خام لازمة لتصنيع السلع.

٢ ـ الطبقة غير المنتجة (أو العقيمة)، ويقصد بها الحرفيون في المدن، التي تتميز «بانفاقها غير المنتج» على شراء السلع المصنعة والمنتجات الأجنبية.

٣ ـ الطبقة المالكة: وهي بطبيعتها «طبقة ريعية» تعيش على ريع الأرض من عرق الطبقة المنتجة من المزارعين، وفقاً لعلاقات السيطرة الاقتصادية والسياسية (الملك، الكنيسة، السادة الاقطاعيون).

١ ـ الجدول الاقتصادي للكويت لعام ١٩٧٩

على خلاف الاقتصاد الزراعي في فرنسا القرن الثامن عشر عند كينيه، يتكوّن الاقتصاد

جدول رقم (١)
مصفوفة الحسابات الاجتماعية (SAM) للكويت عام ١٩٧٩
(بملايين الدنانير الكويتية)

العناصر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤
الأرض																								
العمل																								
رأس المال																							٩٢٠	٩٢٠
الطبقات الكويتية كملاك الأراضي الكويتيين	١٢																							١٢
التجار والرأسمالية الصناعيون الكويتيون			١٨٠٠٧		٤٤٨	٢٧٦		١٩		٩٠٤	٦	٢٤٩	٧٦	٤٤٣٦										٢٤٤٢٧
المستخدمون الكويتيون في الحكومة																					١٢٣١			١٢٣١
العاملون بالنواحي الادارية والفنيون															٣	٢٠٣	٢٥٣	١٣	١٩٤	١٢٩				٧٩٥
العمل الصناعي الكويتي																٤٨								٤٨
عمالة كويتية أخرى																	٢٦٨		٧	٨				٢٨٣
الطبقات غير الكويتية الحرفيون والاداريون والفنيون من غير الكويتيين															١٠	٩٥٢	٤١٢	٤٨٦	٢١٩٤	١١١١				٥١٧٠
العمل الزراعي غير الكويتي															٨٣									٨٣
العمل الصناعي غير الكويتي																١٥١١	١٦١							١٦٧٢
العمالة الأخرى غير الكويتية																		٩٩٨	١٧٧	١٧١٤				٥٨٨٩
المستخدمون في الحكومة من غير الكويتيين																					١١٦٢			١١٦٢
القطاعات الزراعية																							٣٦	٣٦

يتبع

تابع جدول رقم (١)

العناصر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤
الصناعة			٣٥٤	٢٢٠٤																	٣٥	٤٢٩	٢٧٢	١٥٠٩٠
النفط																					١٥	٧٤٥٠٨	٤٧٨١	٨٤٤٥٠٨
التشييد																								
التجارة والتمويل			٤٨٣																					٤٨٣
أخرى																					٢٦٩٥			٢٦٩٥
الدولة			٥٣٢														٩٢٧٥			١٤٧				٩٩٥٤
رأس المال																					٣٤٠١			٣٤٠١
الصف		١٤٧																			١٦٤٦	٦٢		١٨٥٥
المجموع الكلي	١٢	١٤٧	١٩٣٧٧	٢٢٠٤	٤٤٨	٣٧٦		١٩		٩٠٤	٦	٢٤٩	٧٦	٤٤٣٦	١٠١	٢٧١٤	١٠٣٧٧	١١٩٧	٢٥٧٢	٣١٠٩	١٠١٨٥	٨٤٤٩	٦٠٠٩	٧٠١٩٥

الكويتي من أكثر من ثلاث طبقات اجتماعية، ويرجع ذلك أساساً إلى وجود عدد ضخم من القوى العاملة الوافدة غير الكويتية. فبدلاً من «الطبقة المنتجة» و«غير المنتجة» و«الطبقة المالكة»، يضم الجدول الاقتصادي المقترح لدولة الكويت فئتين أساسيتين هما: «الكويتيون» و«غير الكويتيين».

ويلاحظ بصفة عامة، أن «غير الكويتيين» يحصلون على أجور مرتفعة نسبياً عما يحصلون عليها في بلدان المنشأ، بينما لا يحصلون على دخول في شكل «فوائد وأرباح وريع»، بسبب القيود المفروضة على تملك الشركات أو المساهمة فيها. وهكذا يكاد يقتصر الدخل «غير الأجري» على الرأسماليين الصناعيين والتجار الكويتيين، وكذلك مالكي الأراضي الكويتيين. أما الموظفون الحكوميون فينقسمون إلى قسمين: «كويتيين» و«غير كويتيين» بنسبة ٤٠ بالمائة، ٦٠ بالمائة على التوالي (بيانات عام ١٩٧٦). كذلك لا توجد عمالة زراعية كويتية بالمعنى الدقيق. كذلك هناك فرق جوهري آخر يتعلق بالجدول الاقتصادي لكينيه، يتمثل في وجود عنصري انتاج آخرين بخلاف الأرض، وهما بالتحديد رأس المال والعمل.

وفي حالة الاقتصاد الكويتي، فإن الدخول المتولدة من قطاع النفط يمكن اعتبارها أساساً لبناء الجدول الاقتصادي المختصر، نظراً لكونه القطاع الأساسي الذي يساهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وتغذيه عائدات الحكومة. ويضم الجدول أيضاً بقية فروع النشاط الأخرى، وذلك في محاولة للإمساك بالمعالم الاقتصادية الاجتماعية الأساسية للمجتمع الكويتي. وتعتبر الصيغة المعدلة للجدول الاقتصادي بمثابة المسودة الأولى لمصفوفات الحسابات الاجتماعية Social Accounting Matrices (SAMs) المعروفة في الدراسات الحديثة للمحاسبة القومية[٢٠].

(٢٠) حول هذه النقطة، انظر: =

المعالم الأساسية لمصفوفة الحسابات الاجتماعية للكويت عام ١٩٧٩

(١) حسابات العالم الخارجي

ـ كان دخل الاستثمار من الخارج موزعاً كالتالي:

ما يؤول إلى الحكومة	٥٨ بالمائة
ما يؤول الى القطاع المالي (المصارف وشركات الاستثمار والتأمين)	١٦ بالمائة
ما يؤول على جهات أخرى خاصة	٢٦ بالمائة

وهكـذا يتضح أن الحكـومة تستـأثـر بـالنصيب النسبي الأكـبر من دخـل الاستثـمارات الخارجية يتلوها القطاع الخاص.

ـ التحويلات النقدية للعمالة الوافدة إلى العالم الخارجي سجلت رقم ١٤٧ مليـون دينار كويتي. وهذا المبلغ يعطي ميلاً متوسطاً للتحويل يعادل نسبة ١,٣ بالمائـة من مجموع الـدخل الأجري لغير الكويتيين، مما يجعلنا نشك في أن التحويلات المسجلة من خلال الجهاز المصرفي لا تمثـل سوى جـانب محدود من التحـويلات التي تتم من خـلال تجار العملة والقنـوات «غير الرسمية».

ـ عائد صـادرات النفط يمثل ٩٤ بـالمائـة من اجمالي حسـابات الصـادرات مما يـدل على الدور الطاغي الذي تلعبه الصادرات النفطية في بنية الاقتصاد الكويتي كـ «اقتصاد ريعي».

(٢) حساب الفئات الاجتماعية ـ الاقتصادية

يتركز الدخل «غير الأجري» بصفة أساسية في أيدي الرأسماليين الصناعيين والتجاريـين الكويتيين، بينما يستحوذ ملاك الأراضي على نصيب ضئيـل للغايـة من مجموع الـدخول «غـير الأجرية».

ويتـوزع الدخـل «غير الأجـري» على فئـات الرأسـمالية «التجـارية» و«الصنـاعيـة» من الكويتيين على النحو التالي:

	النسبة المئوية
العائد على رأس المال الصناعي والتجاري والعقاري	٧٢,٣
دخل الاستثمارات الخارجية	١,٣
تحويلات بين الطبقات في شكل «مدفوعات ريعية»	١,٨
مدفوعات ريعية بواسطة العاملين بالحكومة من الكويتيين	١,١
مدفوعات ريعية بواسطة العمال الصناعيين من الكويتيين	٠,١

T. Barna, «Quesnay's Tableau in Modern Guise.» *Economic Journal*, vol. 85 (September 1973).

مدفوعات ريعية بواسطة المهنيين غير الكويتيين	٣,٧
مدفوعات ريعية بواسطة العمالة الزراعية غير الكويتية	صفر
مدفوعات ريعية بواسطة العمالة الصناعية غير الكويتية	١
مدفوعات ريعية بواسطة الفئات الأخرى غير الكويتية	٠,٣
مدفوعات ريعية للعاملين بالحكومة من غير الكويتيين	١٨,٢
	١٠٠

مدفوعات الدولة في شكل أجور ومرتبات وبدلات ومكافآت الموظفين المدنيين تتوزع إلى ٥١ بالمائة و٤٩ بالمائة بين الكويتيين وغير الكويتيين على التوالي.

ولقد كان التوزيع القطاعي لأجور العاملين الفنيين والاداريين الكويتيين كالتالي:

	النسبة المئوية
قطاع الزراعة	٠,٤
قطاع الصناعة	٢٥,٥
قطاع النفط	٣١,٨
قطاع التشييد والبناء	١,٦
قطاع التجارة والمال	٢٤,٤
قطاعات أخرى	١٦,٢
	١٠٠

وهكذا يتضح أن أقل فئة من بين كاسبي الأجور هي العمالة الصناعية الكويتية التي يصل نصيبها النسبي إلى ٢ بالمائة من إجمالي فاتورة الأجور، المدفوعة للكويتيين العاملين بأجر.

وتفصح المصفوفة عن أن توزيع فاتورة الأجور فيما بين الفئات «غير الكويتية» كان على النحو التالي:

	النسبة المئوية
عمالة فنية وادارية	٤٧,٦
عمالة زراعية	٠,٨
عمالة صناعية	١٥,٢
عمالة أخرى	٢٦,٣
عاملون بالحكومة	١٠,٦
	١٠٠

كذلك تفصح المصفوفة عن التوزيع القطاعي للأجور المدفوعة للعمالة المهنية والفنية والادارية على النحو التالي:

	النسبة المئوية
الزراعة	٠,٣
الصناعة	١٨,٤
النفط	٨
التشييد	٩,٤
التجارة والمال	٤٢,٤
أخرى	٢١,٥
	١٠٠

ولعله من الواضح أن الجانب الأعظم من مدفوعات الأجور يتمركز في أيدي «غير الكويتيين» بنسبة ٨٢,٤ بالمائة، وفي مقابل ذلك نجد أن الدخول «غير الأجرية» تمثل نحو ٩١,٢ بالمائة من اجمالي الدخل الأجري وغير الأجري للكويتيين.

(٣) حساب الدولة

	النسبة المئوية
عائدات النفط	٩٣,٢
عائد الاستثمارات الخارجية	٥,٣
عائدات أخرى	١,٥
	١٠٠

ويتكون رقم العائدات النفطية من حصيلة صادرات النفط الخام إضافة إلى رسوم الانتاج المفروضة على شركات النفط، وكذلك ايرادات المبيعات المحلية والضرائب. وتمثل مدفوعات الأجور نحو ٣٥ بالمائة من اجمالي انفاق الموازنة العامة لدولة الكويت.

(٤) حساب رأس المال

تشير المصفوفة إلى أن نحو ٨٨ بالمائة من جملة التكوين الرأسمالي الثابت كان مرجعه قطاع النفط، وفقاً لبيانات الحسابات القومية لعام ١٩٧٩.

٢ ـ الجدول الاقتصادي لليمن العربية لعامي ١٩٧٣، ١٩٨٢

تشكل اليمن العربية مثالاً نموذجياً للدولة «نصف الريعية»، التي تعتمد بصفة أساسية على تحويلات العاملين اليمنيين في الخارج، وعلى تدفقات المساعدات والمعونات من جاراتها العربية النفطية الغنية.

ونقدم هنا محاولة لبناء مصفوفة حسابات قومية (SAM) لليمن العربية للسنة المالية ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ والسنة الميلادية ١٩٨١، وذلك لتحديد الطبيعة «شبه الريعية» المتفاقمة للمجتمع اليمني.

ويجدر أن نشير إلى أن جميع الأرقام التي تحتويها المصفوفة مقوَّمة بشكل نقدي، وأن السلع والخدمات مسعّرة بأسعار السوق الجارية، ووحدة العملة هي الريال (= ١٠٠ فلس). وتمثل الصفوف في المصفوفة التسليمات إلى الأنشطة الاقتصادية المختلفة أو الانتاج الكلي، بينما تمثل الأعمدة المدفوعات، أو المشتريات التي تقوم بها الأنشطة والمؤسسات والفئات الاقتصادية المختلفة.

وبمقارنة مصفوفتي الحسابات القومية اللتين تم تركيبهما لعامي ١٩٧٣ و١٩٨١، فإن الطبيعة «شبه الريعية» للاقتصاد اليمني قد غدت واضحة بشكل ملفت منذ عام ١٩٨٢، إذ قفزت تحويلات العاملين في الخارج إلى نحو ١٤٨٤ مليون ريال مقارنة بنحو ٢٥٢ مليون ريال فقط عام ١٩٧٣/٧٢.

كذلك بلغت الدخول المكتسبة مقابل عائد الملكية من العالم الخارجي، إضافة إلى التحويلات الجارية من العالم الخارجي (تدفق المساعدات والمنح) نحو ٣,٥ مليارات ريال يمني في عام ١٩٨١، مقارنة بنحو ٥٠ مليون ريال يمني فقط عام ١٩٧٣/٧٢. واجمالاً، فإن «الدخل الريعي الجاري» الوافد على الاقتصاد اليمني قد بلغ نحو ٥ مليارات ريال عام ١٩٨١ (أي ما يوازي ٤٠ بالمائة من الدخل المحلي الاجمالي).

ويمكننا تبيان تأثير الدور المتعاظم للصفوف المختلفة للدخل الريعي للاقتصاد اليمني، وذلك من خلال ملاحظة التغير الدرامي في بنود الانفاق المحلي الاجمالي، على النحو المبين في الجدول رقم (٢).

كذلك يمكن لنا البرهنة على الاتجاه نحو الاعتماد المتزايد على أنماط الدخل الريعي في تكوين الدخل القومي القابل للتصرف في الاقتصاد اليمني، من خلال ما تفصح عنه بيانات الجدول رقم (٣).

وبمقارنة المصفوفتين، يتضح لنا أيضاً الأهمية المتناقصة لقطاع الزراعة في توليد فائض التشغيل المحلي (الفائض الاقتصادي)، فلقد بلغت نسبتها ٤٤ بالمائة فقط عام ١٩٨١، بينما ازدادت الأهمية النسبية لقطاع التجارة ليصل إلى ٢٧ بالمائة، كذلك ارتفعت الأهمية النسبية لقطاعي الصناعة والتشييد ارتفاعاً محدوداً، حيث لم تتعد الأهمية النسبية لكل منهما نسبة ٥,٩ بالمائة.

إن التطور الرئيسي الذي شهدته الفترة ٧٢ ـ ١٩٨١ تمثل في الطفرة الهائلة في دور القطاع المالي والمصرفي، فقد قفز النصيب النسبي لهذا القطاع في «فائض التشغيل المحلي» (بعد استبعاد مصاريف البنوك) من ٢ بالمائة عام ١٩٧٣/٧٢ إلى ٢٠ بالمائة عام ١٩٨١.

وعلى الرغم من الزيادة في حجم المدخرات القومية من ٣٨٣ مليون ريال عام ١٩٧٣/٧٢ إلى ٢٣٠٠ مليون ريال عام ١٩٨١ (أي بنحو ست مرات)، فإن قدرتها على تمويل الاستثمارات قد تناقصت. كما أن الاعتماد على التمويل الخارجي، بالمقارنة، قد تزايد

جدول رقم (٢)
مقارنة هيكل الانفاق المحلي الاجمالي بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٢
(بالأسعار الجارية وبالمليون ريال يمني)

السنة / بنود الانفاق	١٩٧٣ (١)	١٩٨٢ (٢)	النسبة المئوية (٢) / (١)
الانفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة	٣٦٥,٠	٣٨٩٩	١٠,٦
الانفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	٢٧٠٧	١٣٩٢٧	٥,١
جملة التكوين الرأسمالي النهائي	٤٥٦	٦٠٣٩	١٣,٢
الزيادة في المخزون السلعي	١٢٠	١٩٠	١,٦
صادرات السلع والخدمات	١٢٨	١٤٥٧	١١,٣
ناقص الواردات من السلع والخدمات	٩٢٠ -	١٠٨٧٥-	١١,٧
إجمالي الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي	٢٨٧٤	١٤٦٣٧	٥,١٤

جدول رقم (٣)
الدخل القومي القابل للتصرف حسب المصدر في اليمن العربية
(بالمليون ريال يمني)

السنة / البيان	١٩٧٣ (١)	١٩٨٢ (٢)	درجة التغير (٢) / (١)
أجور العاملين (محلية)	٦٠٠	٤٤٦٥	٧,٤
أجور وتحويلات العاملين بالخارج (*)	٢٥٢	١٦٠٩	٦,٣
فائض العمليات (محلي)	١٩٧٣	٧٥٤٢	٣,٨
دخول الملكية والادارة من العالم الخارجي (*)	٧٥	٥٠٦	٦,٧
الضرائب غير المباشرة	٢٠٨	٢٢٦٥	١٠,٨
التحويلات الجارية الأخرى القادمة من العالم الخارجي (*)	٣٩١	٤١٢١	١٠,٥
المجموع	٣٤٩٩	٢٠٥٠٨	٥,٨

(*) أشكال ريعية ونصف ريعية للدخول.

بصورة درامية. فبينما بلغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات ٢٠ مليون ريال فقط (أي ما يوازي ٥ بالمائة من الانفاق الاستثماري) عام ١٩٧٣/٧٢، إلاّ أن حجم الاقتراض الصافي قد بلغ نسبة ٥٣ بالمائة من التمويل اللازم للاستثمارات عام ١٩٨١. ان فجوة تمويل الاستثمار هذه انما تعكس حقيقة مهمة مفادها أن معظم الزيادات التي حدثت في الدخل قد امتصتها زيادات في مستويات الاستهلاك الخاص والعام، مما أدى الى تخفيض حجم الطاقة الادخارية للاقتصاد اليمني.

وفضلاً عن ذلك، فإن جانباً مهماً من تيار الانفاق الكلي قد تسرّب إلى الخارج في شكل زيادة في الطلب على الواردات، كما هو ملاحظ من ذلك الحجم الهائل الذي بلغته الواردات عام ١٩٨١. وعلى الاجمال، فإن هيكل الانتاج المحلي قد تحول في مصلحة القطاعات الخدمية، وبصفة خاصة قطاعي التجارة والمال. وفي الوقت نفسه، تمّ اهمال قطاع الزراعة، وتراجعت مكانتها النسبية التي احتلتها في الماضي، كمصدر رئيسي لتوليد الفائض الاقتصادي في اليمن العربية.

رابعاً: الدول النفطية الريعية ومشاكل توزيع الرفاه والثروة عبر الأجيال

يجدر بنا الاشارة بادىء ذي بدء أنه سواء حددنا الأفق الزمني لرفاه المجتمع ليكون العام المقبل أو القرن المقبل، فإن ذلك سوف يؤدي إلى فروق واضحة في المواقف إزاء اتجاه التغير الهيكلي في اقتصاد نفطي ريعي. ولعله من النادر أن يكون هناك اجماع على تحديد الأفق الزمني في مجتمع معين، ومن ثم فإن تحديد هذا الأفق يتوقف على المجموعة أو المجموعات الاقتصادية الاجتماعية التي تمتلك القوة والثروة والسلطة. وبمجرد تحديد نمط التفضيل الزمني لتلك المجموعة المهيمنة (أو المجموعات المهيمنة)، فإن تعظيم رفاه المجتمع يتم من خلال فرض نمط التفضيل الزمني الخاص بها على بقية المجموعات والفئات الاجتماعية المختلفة[٢١].

ويبدو أن هناك قبولاً عاماً في معظم البلدان النفطية الريعية للحُكم الذي يقضي بأن تفضيلات معاصرينا إنما يُعطى لها وزن أكبر بالنسبة لتفضيلات أولئك الذين لم يولدوا بعد، إذ يتم اعطاء وزن هامشي في تكوين مواقف عامة الناس والأجيال المقبلة تجاه الخيارات الزمنية. وليس من شك أن هناك تفضيلاً زمنياً قوياً للحاضر لدى أوساط رجال الأعمال والتجارة والمال في المجتمعات العربية الريعية النفطية. وقد عبر روي هارود عن تلك الذهنية بالقول التالي:

«سوف نموت في وقت ما في المستقبل، وليس هناك من داع لأن نعطي رفاهة ورثتنا نفس الأهمية العالية

(٢١) انظر بهذا الخصوص: J. de Van de Graaff, *Theoretical Welfare Economics* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1967), pp. 93-96.

التي نعطيها لرفاهنا الخاص في الوقت الراهن. إن الرغبة في استخدام وإنفاق المال في الوقت الحاضر تحركها قوة المشاعر الغريزية. لهذا فإنه من الممكن القول بأن الجشع هو الاسم المناسب لما يطلق عليه عادة «التفضيل الزمني للحاضر»، وإن كان التعبير أقل احتراماً»[٢٢].

وليس هناك من شك في أن معدل الاستثمار في أي مجتمع، يعتبر عنصراً عاماً ومحدداً لما يمكن أن نطلق عليه توزيع الرفاه بين الأجيال وعبر الزمن.. ويتوقف المعدل الأمثل لهذا التوزيع على مدى اقتناع المجتمع (أو من يدعي التحدث باسمه) بمدى القدر المرغوب فيه من التضحية برفاه الأجيال الحاضرة لمصلحة رفاه الأجيال المقبلة والمتعاقبة. إلّا أن الشيء المهم بالنسبة لمعدل الاستثمار الأمثل، هو علاقته الوطيدة بالقرارات الخاصة التي يتم اتخاذها (صراحة أم ضمناً) بصدد الأفق الزمني للخيارات الاجتماعية والاقتصادية ذات البعد الزمني، وحجم الأصول المنتجة المطلوب تراكمها عند نهاية هذا الأفق الزمني المحدد. وبإيجاز، فإن معدل الاستثمار الأمثل يصبح مسألة اختيار سياسي بالدرجة الأولى[٢٣].

وهكذا، إذا كانت الأجيال الحاضرة في اقتصاد نفطي «ذي طبيعة ريعية» تعمل على استنزاف مواردها النفطية بمعدلات مرتفعة للغاية، وبالشكل الذي قد ينتج عنه عدم ترك موارد قابلة للتجدد بالنسبة للأجيال المقبلة، إذ ان المخططين وراسمي السياسة في هذه الدول قد يرون ضرورة التدخل لتجاوز ونفي الآثار الضارة لنمط التفضيلات الزمنية الفردية السائدة، وفرض قدر أكبر من الصيانة في مجال استغلال الموارد النفطية[٢٤]. إذ ينتج عن ذلك أن تمتلك الأجيال المقبلة المزيد من النفط المختزن، في باطن الأرض على الأقل، حتى وإن كانت تلك الأجيال تفضل بدلاً من ذلك الأصول المنتجة الرأسمالية القابلة للتجدد.

ولعل هذا هو السبب الذي جعل العديد من رواد نظرية التخطيط في الفكر الاقتصادي، يتخذون من مقولة بيجو ـ أحد مؤسسي اقتصادات الرفاه الحديثة ـ نقطة انطلاق في كتاباتهم، وهي التي تؤكد على أنه يجب ألا نأخذ التفضيلات الزمنية الفردية في الاعتبار لدى اتخاذ قرارات في الأمور التي تتعلق بالمستقبل، طالما أن الفرد يفتقر إلى القدرة على الرؤية البعيدة، ويميل إلى التقليل من شأن الاشباعات ذات الطبيعة المستقبلية[٢٥].

---

(٢٢) R.F. Harrod, *Towards a Dynamic Economics* (London: Macmillan, 1956), p. 37.

(٢٣) انظر في ذلك: A.P. Lerner, *The Economics of Control* (New York: [n.pb.], 1944), p. 262.

(٢٤) أكدت بعض الكتابات على ضرورة اعادة النظر في كيفية احتساب الدخل القومي في الدول المصدرة للنفط اعترافاً بما للايرادات النفطية من طابع الثروة الرأسمالية لا من طابع الدخل الجاري، الأمر الذي مآله أن يظهر تلك الدول على غير ما تصور به عادة من أنها دول ذات مستوى دخل مرتفع. انظر: عبد اللطيف الحمد، «خمسة عشر عاماً من العمل الانمائي الدولي: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٣، العدد ١ (١٩٧٧)، ص ٣.

(٢٥) انظر: A.C. Pigou, *The Economics of Welfare*, 4th ed. (London: [n.pb.], 1932), p. 25.

ومن جانب آخر، فإن السياسات الحالية لانتاج النفط والانفاق العام في الدول النفطية الريعية، تثير تساؤلاً مركزياً يتعلق بجانب العدالة في مجال توزيع منافع عائدات الثروة النفطية، فيما بين الأجيال المختلفة في الزمان والمكان. إذ انه من المعروف جيداً أن هناك عدداً من القنوات والآليات المحددة التي يجري من خلالها إعادة توزيع الكميات الهائلة من عائدات النفط لمصلحة الصفوة التجارية والعقارية[٢٦]، وتلك قضية تكتسب معنى خاصاً في حالة الدول النفطية الريعية. ذلك أنه في ظل الأوضاع الاقتصادية والبنى السياسية والاجتماعية السائدة، في تلك الدول، فإن محصلة السياسات الحالية لانتاج النفط والنمط الحالي لتوزيع عوائد النفط هي تحويل الثروة النفطية المختزنة في باطن الأرض، والمملوكة بالطبيعة لكل أفراد المجتمع، إلى ثروة متداولة مملوكة لفئة قليلة من أبناء المجتمع. وهذا يعني من الناحية الواقعية تحويل جانب مهم من الثروة النفطية الوطنية ذات الطابع العام الى ثروة خاصة تقتصر ملكيتها على فئات اقتصادية واجتماعية محدودة العدد.

خامساً: المسارات المستقبلية للبلدان النفطية الريعية

قدم كل من الخوجا وسادلر في دراستهما الموسعة عن الاقتصاد الكويتي[٢٧]، نموذجاً تحليلياً مبسطاً بهدف القاء الضوء على بعض القضايا الانتقالية في مسار عملية النمو في الاقتصادات النفطية الريعية، مع الاشارة بصفة خاصة الى حالة الكويت.

وينهض التحليل المتضمن في هذا النموذج على افتراض رئيسي هو أن جميع ممتلكات وحيازات القطاعين الحكومي والخاص من الأصول الأجنبية، هي موجهة بالأساس لخدمة هدف معين، هو توليد أشكال جديدة من «الدخل الريعي المالي» لتحل تدريجياً محل عائدات النفط، التي سوف تأخذ في التناقص مع اقتراب أجل وأفق نضوب النفط. ويمكن صياغة

---

(٢٦) في حالة الكويت، كان ذلك واضحاً في برنامج استملاك الأراضي. وقد كان شراء الحكومة للأراضي يعتبر أسهل وأسرع وسيلة لتوزيع الثروة النفطية القومية فيما بين المواطنين الكويتيين. وهكذا، فقد دفعت الدولة أكثر من مليار دينار كويتي (أي ٣,٤ مليار دولار أمريكي) من خلال برنامج استملاك الأراضي خلال السنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٧٥. وفي الواقع، فإن الحكومة قامت ـ من خلال هذه الأداة ـ بتوزيع حوالى ربع اجمالي عائداتها النفطية خلال الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٧١. وقد فاقت الأرصدة المخصصة لهذا البرنامج في هذه السنوات استثمارات الدولة في الأصول الأجنبية، كما كانت مساوية تقريباً لجملة الانفاق الانمائي الحكومي خلال الفترة نفسها. وقد كانت الحكومة تدفع مقابل شراء هذه الأراضي مبالغ من المال تفوق بكثير «القيمة السوقية» المعروفة لهذه الأراضي. وقد كان برنامج شراء الأراضي الذي تم تنفيذه في الستينات موضع نقد شديد لكونه أداة غير عادلة لتوزيع عائدات النفط لصالح أصحاب الأراضي، ولفشله في الواقع في انعاش الاقتصاد الكويتي، نظراً لأن أفراد القطاع الخاص الذين استفادوا من هذا البرنامج استثمروا في الخارج جزءاً كبيراً من الأرصدة المالية التي آلت إليهم. انظر في ذلك:

Mohamad Wafic Khouja and P.G. Sadler, *The Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance* (London: Macmillan, 1979), pp. 44-45.

(٢٧) يعتمد هذا القسم على التحليل الذي ورد في: المصدر نفسه، الملحق الخاص بالفصل التاسع.

القضية الرئيسية التي يهدف التحليل لإبرازها في أنها تحديد ذلك المستوى من حصيلة النقد الأجنبي الذي يكفي لسد الحاجات الجارية (الاستهلاكية والانمائية)، مع السماح في الوقت ذاته بتراكم الحجم المناسب من الأصول الأجنبية في مواجهة النضوب التدريجي للموارد النفطية. وذلك بحيث يمكن الحفاظ على ديمومة تدفقات الدخل الخارجي، التي تعود للاقتصاد الريعي عند مستوى يتسق مع الشروط المستهدفة للنمو في تلك الاقتصادات[٢٨].

ويوضح الشكل البياني رقم (٣) ميكانيكية عملية الانتقال من الوضع التقليدي للاقتصاد النفطي الريعي (الذي يعتمد على الريع النفطي الخارجي) إلى نمط جديد من الاقتصاد الريعي (المعتمد على الريع الخارجي المتولد من الأصول المالية المستثمرة في الخارج). ويوضح هذا الشكل نمط نمو تكوين الدخل الريعي من الأصول الأجنبية عبر الزمن، في مواجهة ثبات أو انخفاض العائدات النفطية الريعية، وعلاقة ذلك بالمستويات المختلفة لحاجات النقد الأجنبي.

وتتحدد حاجات النقد الأجنبي في هذه الحالة بالفارق بين مجموع الأموال المخصصة لاستيراد السلع الاستهلاكية والاستثمارية، إضافة إلى تحويلات العاملين الوافدين إلى بلدان المنشأ، ناقصا الصادرات غير النفطية (إن وجدت) ويعبّر الخط ك ك′ في الشكل رقم (٣) عن الانخفاض التدريجي لعائدات النفط السنوية عبر الزمن، في حين يمثل الخط ن ن′ نمو حاجات صافي النقد الأجنبي السنوية والمشار إليها سابقاً. ويرمز المنحنى الثالث ب ب′ إلى الدخل الحقيقي (بعد أخذ أثر التضخم في الاعتبار) المتولد من الأصول المالية المملوكة للاقتصاد الوطني والمستثمرة في الخارج عند كل نقطة زمنية محددة. إلا أن انخفاض عائدات النفط عبر الزمن، سوف يتمثل في صورة إضافة متناقصة إلى جملة الأصول الأجنبية التي يمكن حيازتها بفضل توافر الفوائض النفطية مما ينتج فرطحة للمنحنى ب ب ليصبح ب ب′.

ويمكن تصوير مسارات الانتقال الممكنة في الاقتصادات النفطية الريعية على النحو التالي:

١ ـ طالما أن معدل الانخفاض (أو التناقص) لعائدات النفط السنوية (الخط ك ك′) أقل من معدل الزيادة في عائدات الاستثمارات المالية الخارجية (المنحنى ب ب′)، فإن مستوى الناتج القومي الاجمالي سيستمر في التزايد عبر الزمن، ولكن بمعدل متناقص.

٢ ـ إذا انخفضت عائدات النفط (الخط ك ك′) بمعدل أسرع من معدل التزايد في عائدات الاستثمارات المالية الخارجية (المنحنى ب ب′) فإن احتمالات نمو الناتج القومي الاجمالي في المستقبل، سوف تتوقف على ما إذا كان المنحنيان(ك ك′وب ب′) سوف يتقاطعان فوق الخط ن ن′ أو تحته. ذلك أنه، إذا كانت نقطة التقاطع تقع فوق الخط ن ن′، فإن متحصلات النقد الأجنبي تكون في وضع يسمح لها بأن تحل محل عائدات النفط المتناقصة،

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

مع السياح في الوقت ذاته بتكوين فائض صاف يضاف إلى مجموع الأصول الأجنبية. أما إذا كانت نقطة التقاطع تقع تحت الخط ن ن′ (وقد تكون هذه الحالة الأكثر واقعية مع قرب أفق نضوب النفط)، فإنه لا يمكن لمستوى وتركيب الناتج القومي الاجمالي أن يبقى في الأجل الطويل كما هو دون تعديلات هيكلية في تركيبة الاقتصاد المحلي لتخفيض مستوى حاجات النقد الأجنبي[٢٩].

وإذا ما افترضنا أنه سوف يكون هناك فرطحة إضافية للمنحنى ب ب′ والذي يعبّر عن الدخل من الاستثمار الخارجي لكي يصبح ب ب″، فإن المنحنيات الثلاثة كما هي مرسومة سوف تتقاطع الآن في نقطة واحدة هي «ز». وهذا يعني أن الدخل الريعي من الأصول المالية الأجنبية يكفي بالضبط للتعويض عن مقدار التقلص في عائدات النفط، التي يعتاش عليها الاقتصاد الوطني، وعند هذه النقطة، فإنه لن يكون هناك تراكم إضافي للأصول الأجنبية، إلا أن حاجات الاقتصاد الوطني من النقد الأجنبي ستكون دائماً مغطاة. كما أن تقاطع المنحنى ب ب′ عند النقطة «ز» يعني أن الاستثمارات الأجنبية قد بلغت ذلك المستوى الذي يتولد عنده دخل ريعي جديد كاف لأن يجعلها تضطلع بمهمة العائدات النفطية كمورد رئيسي للنقد الأجنبي، وبالشكل الذي يؤدي إلى نوع من التكاثر المالي المستمر على مدار الزمن.

وإذا كنا نعتقد أن تحليل الخوجا وسادلر، الذي أوجزناه في الفقرات السابقة، مفيد في تكوين رؤية مستقبلية تحليلية لبعض القضايا الرئيسية التي تواجه مسارات النمو في الاقتصادات النفطية الريعية، إلاّ أن مجمل التحليل يظل أسير الصياغة الساكنة المقارنة.

وفي الواقع، فإن التحليل أهمل العديد من العناصر الديناميكية التي تؤثر في المسارات الانتقالية موضع التحليل. وبصفة خاصة تلك القضايا المتصلة بوجود درجة عالية من المخاطر، وعدم التأكد بشأن مستوى أسعار النفط المستقبلية ومعدلات التضخم العالمي ومعدلات التقلب في أسعار الصرف الأجنبي لعملات البلدان المضيفة للاستثمارات المالية النفطية. فمن المعروف جيداً أن عائدات النفط ومتحصلات الأصول المالية المستثمرة في الخارج، عرضة لمخاطر متنوعة مصدرها المعدلات المرتفعة للتضخم العالمي وتقلبات سعر الصرف للعملات الرئيسية، ولا سيما في ظل الاضطراب الشديد الذي أصاب النظام النقدي الدولي مؤخراً.

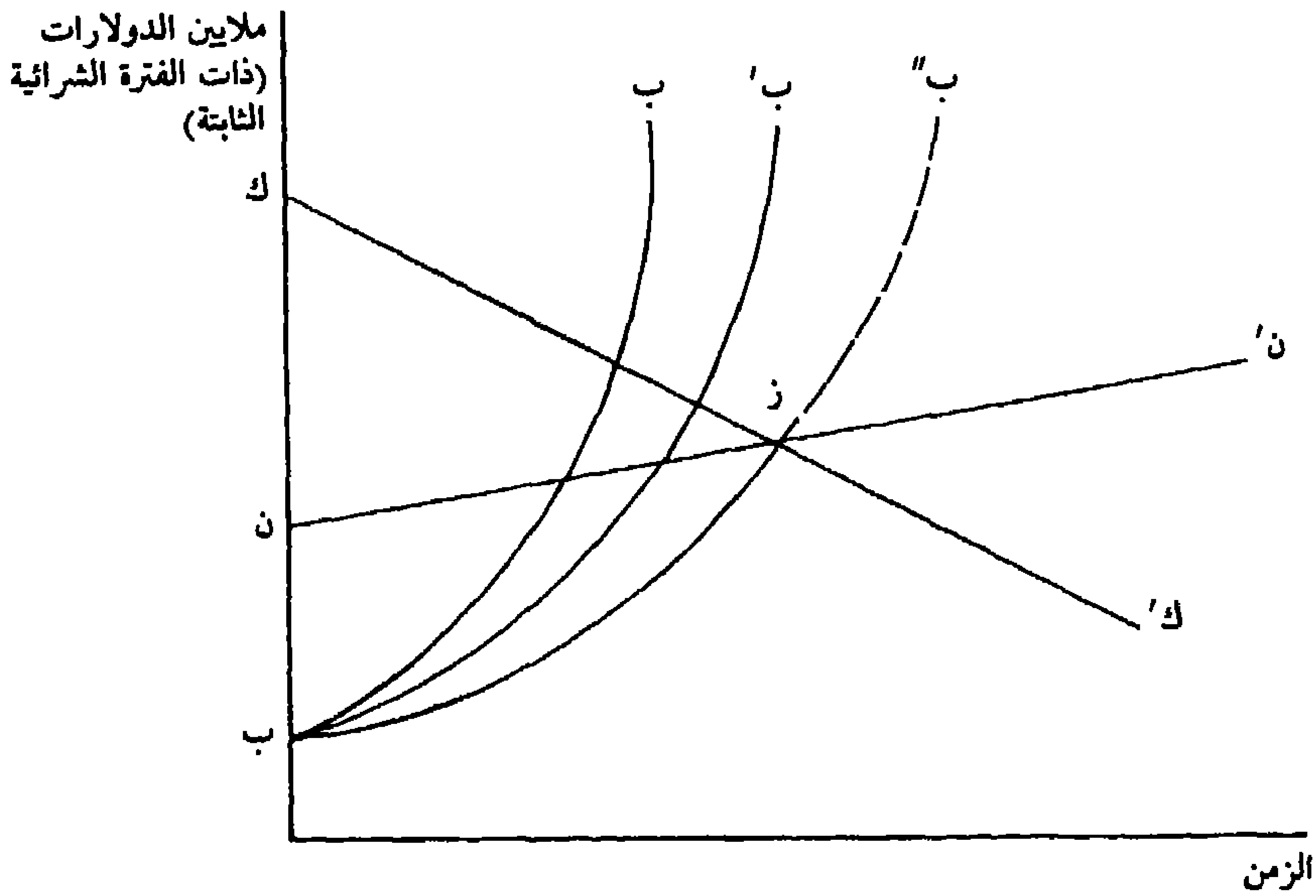
وفي ظل هذه التحفظات، يصبح من الصعب قبول الافتراض الرئيسي الذي تبناه الخوجا وسادلر، بشأن القيمة الموجبة للعائد الحقيقي للأصول الأجنبية، وذلك عند كل نقطة زمنية في المستقبل.

وفضلاً عن ذلك، فإن هناك العديد من العوامل الديناميكية الأخرى التي تلقي بعض

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

الظلال على معالم الصورة الشفافة التي تم رسمها لعملية الانتقال من اقتصاد ريعي نفطي إلى اقتصاد ريعي من نوع جديد، كما هو موضح في الشكل رقم (٣). وبهذا الصدد، من المفيد الاشارة إلى المشهد (السيناريو) الافتراضي الذي اقترحه حازم الببلاوي بالاستناد إلى بعض الفروض المبسطة للتأكد من قدرة الاقتصاد الأمريكي ـ أهم الدول المضيفة للاستثمارات المالية النفطية ـ على الاستجابة لمطالب الدول النفطية ـ بعد الثمانينات ـ لتحويل العائد المالي من استثماراتها إلى سلع[٣٠]. ومع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، فإن الدول النفطية إذا ما أرادت عند نهاية الثمانينات الحصول على سلع من الولايات المتحدة الأمريكية بما يعادل ١٠ بالمائة من مجموع استثماراتها المالية (١٢١ مليار دولار)، فإن معنى ذلك أن تخصص الولايات المتحدة حوالى ٤٠ بالمائة من صادراتها «دون مقابل من السلع» أي أن الولايات المتحدة عليها أن تبدأ بتحمل عبء خدمة الاستثمارات النفطية بما يوازي ٤٠ بالمائة من مجموع صادراتها[٣١].

شكل رقم (٣)
عملية الانتقال في الاقتصاديات النفطية الريعية
في ظل التناقص في عوائد النفط



---

(٣٠) انظر: حازم الببلاوي، «الفوائض المالية النفطية والبنيان الاقتصادي العالمي،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٤، العدد ٤ (١٩٧٨)، ص ١٨ ـ ١٩.

(٣١) المصدر نفسه.

ورغم عدم اعتقادنا في إمكان بقاء الأشياء الأخرى على حالها، وعدم تعليق أهمية كبيرة على الدلالة المطلقة والنسبية للأرقام المستخلصة، إلا أن هذا المشهد يحمل في طياته تحذيراً واضحاً بأن عبء خدمة الأصول والاستثمارات المالية النفطية سيكون عبئاً ثقيلاً على موازين مدفوعات البلدان الغربية المضيفة للاستثمارات المالية لديها، مما يكفي للاقتناع بعدم إمكان بقاء الأشياء الأخرى على حالها، لا سيما وأن خدمة الأصول المالية النفطية ستأخذ شكل التحويلات من جانب واحد في موازين مدفوعات البلدان الغربية المضيفة للاستثمارات المالية النفطية.

ولذلك، فإننا نخلص إلى المسار الانتقالي من حالة الاقتصاد النفطي الريعي إلى اقتصاد ريعي من نوع جديد، يستند إلى ريع الأصول المالية المستثمرة في الخارج، يعدّ مساراً غير مستقر، بدرجة كبيرة، وتحفّ به مخاطر عدة يمكن أن تنتقص بشدة من رفاه الأجيال المقبلة. ولذا، فإنه في ظل غياب سياسات محددة واضحة وحاسمة حول توجهات الاستثمار الداخلي، وتنويع هيكل الاقتصاد المحلي (على المستوى القطري أو على مستوى التجمعات الاقليمية) فإنه يكون من المستحيل الوصول إلى توقعات موثوق بها حول قدرة الاقتصادات النفطية الريعية على حسن إدارة عملية الانتقال في ظل النضوب التدريجي للموارد النفطية.

الفصل الثالث عشر

سياسات التنمية: المواقف من الصناعة والخدمات

ميشيل شاتيلوس(*)

ملاحظات تمهيدية

الغرض من هذا الفصل هو استقصاء هيكل الصناعة والسياسات الصناعية وتوسع قطاع الخدمات في الأقطار العربية وذلك في ضوء النموذج الخاص بدول الانتاج إزاء دول رصد التخصيصات. وسنبحث، انطلاقاً من هذا التفريق المبسط بين الدول العربية التي يسود فيها رصد التخصيصات (أي الدول القادرة على العيش من عوائد النفط) وبين التي تعتمد طاقة الصرف فيها على انتاج القطر وعلى طاقة الدولة في فرض الضرائب على هذا الانتاج، سنبحث في مسألة هذا التفريق وهل يمكن اتخاذه كأداة مركزية وحيدة للتحليل أم أنه معيار واحد فقط من معايير متعددة لتقرير الوضع في الدول العربية. سيدور المحور الرئيسي للفصل حول الآثار المتنوعة لعملية بناء الدولة في الوطن العربي، وفرص رصد التخصيصات وقيود الانتاج، مع تقويم أهمية كل نقطة من هذه النقاط وذلك لغرض فهم المراحل المتعاقبة للنمو الصناعي والخدمي في الدول العربية.

لذا فإن عرضنا هو تحليل القطاع الصناعي والخدمي في الوطن العربي وتقويمه وشرحه، وليس تقديم وصف كامل له. ومن الضروري هنا إزالة الالتباس عن أحد مصادر الغموض الممكنة. اننا لا نعتقد بوجود ما يسمى بـ «الاقتصاد العربي»، فهذا المفهوم لا تسنده إلا الحجج السياسية أما الحقائق الاقتصادية فلا تقدم برهاناً مقنعاً[1].

(*) أستاذ الاقتصاد في جامعة العلوم الاجتماعية في غرينوبل.

(١) انظر: Samir Amin, *L'Economie arabe contemporaine* (Paris: Minuit, 1980); Abdel Hamid Brahimi, *Dimensions et perspectives du monde arabe* (Paris: Economica, 1978), and Yusif Sayegh, *The Arab Economy: Past Performance and Future Prospect* (London: Croom Helm; Oxford: Oxford University Press, 1982).

لذلك فإننا سنعنى بمجموعة متنوعة من الاقتصاديات العربية مستخدمين مجاميع مختلفة من الدول المعنية حسبما يقتضي الجانب الذي ننوي دراسته. وقد يكون جمع كل الدول العربية في مجموعة واحدة إجراء معقولاً، في هذا المنظور، لمعالجة الاتجاهات والمؤثرات الأساسية كلما تعلقت نتائجها بجميع الدول، متأثرة بالتساوي بالمحيط ذاته وخاضعة لضغوط وقيود متماثلة.

سيقدم القسم الأول من هذا الفصل خلفية تحليلية ويبحث بالفرضيات الأساسية وذلك بربط التفريق بين دول رصد التخصيصات ودول الانتاج بمواقفها حيال الصناعة والخدمات. ومع اتخاذ التفريق الرئيسي كوسيلة تحليلية نافعة فإننا سنبين ضرورة اتخاذ معايير أكثر تعقيداً لشرح سياسات الدول. وسينظر القسم الثاني في عملية التنمية الصناعية في ضوء تنظيم الدولة لمصادر إيراداتها الداخلية والخارجية. أما القسم الأخير من الفصل فسيخصص لتحليل قطاع الخدمات تحليلاً مماثلاً.

أولاً: خلفية تحليلية وفرضيات رئيسية

١ ـ دول رصد التخصيصات أم دول الانتاج: العودة إلى هذا النموذج

انطلاقاً من النموذج المبسط الخاص برصد التخصيصات وبالإنتاج يقودنا الأمر الى تعديلات وتحفظات متعاقبة وذلك لمواجهة التعقيد المتزايد في علاقات الدول العربية ذات الريع النفطي. وقد جرى استخدام تعاريف بديلة متعددة لتصنيف الدول العربية، وإن نظرة عاجلة على بعض التسميات المستعملة على نطاق واسع قد تسهل لنا فهم الفرضيات الأساسية. إننا لنجد أمامنا التفريق بين أقطار عربية ذات فائض وأخرى ذات عجز، وبين دول نفطية غنية وأخرى فقيرة، وبين اقتصاديات انتاجية وأخرى توزيعية، بين دول الريع ودول متلقية للأموال، بين دول تعتمد على النفط وأخرى على الضرائب... الخ.

تقسم الأقطار العربية، في منشورات صندوق النقد الدولي الحالية، إلى ثلاث مجموعات، وكلها ترد تحت عنوان رئيسي هو «الأقطار النامية»، تضم القائمة الأولى من «الأقطار المنتجة للنفط» كلاً من الجزائر والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والسعودية والامارات العربية المتحدة، ونجد في القائمة الثانية «الأقطار غير النفطية» وقد صنفت على أنها (Net Oil Exporters) وهي البحرين ومصر وسوريا وتونس، أما الأقطار العربية الأخرى فتعود إلى المجموعة المتبقية المسماة (Net Oil Importers). فالبنك الدولي، في جداوله الاحصائية التي غالباً ما يقتبس منها والواردة في تقريره السنوي[٢]، يضع الأقطار العربية النفطية ذات الدخل العالي (الكويت، ليبيا، عمان، السعودية، والامارات العربية) في

(٢) The World Bank, *World Development Report, 1984* (Washington, D.C.: the Bank, 1984).

مجموعة بعينها أما الدول العربية الأخرى، سواء أكانت مصدرة للنفط أم لم تكن، فهي توضع في الجدول المطول للأقطار النامية وذلك وفقاً لإجمالي ناتجها القومي للفرد الواحد(٣). ان جميع هذه التقسيمات مستمد من فرضية بسيطة واحدة ألا وهي صلة المدخل الازدواجي الوثيقة بتحليل سلوك الدول، مع تمييز جوهري بين رصد التخصيصات في الدول النفطية الغنية وبين الانتاج في الدول الأخرى. ثمة مدخل معدّل قليلاً نجده في تقرير حديث صادر عن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة(٤)، يقترح هذا التقرير تقسيم الأقطار العربية إلى ثلاث مجموعات: نجد في المجموعة الأولى الأقطار النفطية ذات العدد القليل من السكان، وهي أقطار الخليج وليبيا، وتتألف المجموعة الثانية من الأقطار النفطية ذات الموارد الأكثر تنوعاً نسبياً والعدد الأكبر من السكان (الجزائر والعراق)، وتأتي جميع الدول العربية الأخرى في المجموعة الثالثة. وأساس مثل هذا التقسيم يظل كما هو دون تغيير.

عند ملاحظتنا للاقتصاد السياسي للتصنيع الذي تقوم به الدولة في الأقطار العربية(٥) اقترحنا ان تعمم فرضية دولة الريع (اسم آخر لنموذج دولة رصد التخصيصات) لتشمل الأكثرية الساحقة من الدول العربية. إن الآثار المستحثة لرصد التخصيصات في الدول غير النفطية هي من العوامل المقرّرة، تماماً كالرصد المباشر للتخصيصات في الأقطار النفطية. إننا بمجرد تحديد الريع كدخل غير ناشىء عن النشاط الانتاجي للوحدة المعنية، التي لا تكون محاصيلها وأبعادها مرتبطة مباشرة بنشاط الجهة المستفيدة (بمعنى أي دخل يتقرر مقداره إلى حد كبير بقرارات لا تستطيع الوحدة المعنية أن تسيطر عليها) نقول بمجرد تحديد ذلك فإننا إنما نميز بين «اقتصاد الانتاج» و«اقتصاد التداول». ان اقتصاد الريع هو النمط المثالي لهذا الأخير: فالأفراد والجماعات، لا بل حتى الدولة، يتنافسون من أجل السيطرة على الريع. وبموجب هذا الرأي تعتبر أغلبية أنواع النشاط الاقتصادي وسيلة لضمان تداول الدخل وليس تصرفاً ينحو نحو الانتاج. ان الدول العربية تمثل الى حد كبير هذا النمط المثالي، ومما يدهشنا حقاً الأهمية الفائقة للنفط كريع بالنسبة للمنطقة بأسرها. ان النفط، بالنسبة للمنتجين الكبار، هو مصدر شبه وحيد للدخل الأصلي المعتمد الى حد كبير على مراكز غير قومية لاتخاذ القرارات. لذا فإن أكثر النشاط «مدعم» بمعونة منتجات العوائد النفطية. أما بالنسبة للأقطار غير النفطية ـ حتى عند وجود قطاع انتاجي حقيقي ـ فإن جزءاً متزايداً من النشاط الاقتصادي مرتبط بالمال النفطي الناشىء عن حركة العمل ورأس المال. إن التضارب بين «الموارد» و«الاستعمالات» في المصطلحات الحسابية هو أعلى بكثير في أغلبية الأقطار العربية منه في

(٣) United Nations, Economic Commission for Western Asia (ECWA), *Industrial Development and Structure in the Arab World: Present and Future Scenarios for the Year 2000* (New York: United Nations, 1984).

(٤) المصدر نفسه.

(٥ Michel Chatelus, «Attitudes toward Public Sector Management and Reassertion of the Private Sector in the Arab World,» paper presented at: The Annual Meeting of the Middle East Studies Associations of America (M.E.S.A.), San Francisco, 1984.

غيرها من الأقطار النامية في أقسام أخرى من العالم. والعجز في الموارد في دول شرق أوسطية مثل مصر أو الأردن أو سوريا أو السودان هو بضخامته الهائلة وثقله المرهق كالفائض المالي النفطي في السعودية أو الكويت أو دولة الامارات كما كان شأنه لأمد طويل.

تلعب الدولة دوراً رئيسياً في هذا المضمار، فهي الأداة التي لا مناص منها لرصد مبالغ الايرادات سواء في الأنظمة الليبرالية أو الاشتراكية. ومن متناقضات الأمور أن الدولة تلعب دوراً مقرراً أكبر في الأنشطة الاقتصادية في الأقطار الليبرالية عن طريق مصروفات الميزانية (يبلغ الانفاق العام في السعودية أكثر من نصف اجمالي الناتج المحلي)، أو عن طريق المشاريع التي تسيطر عليها الدولة أو تدعمها، أو عن طريق معونة الغذاء أو تحديد الأسعار. . . الخ.

يعتمد عدد متزايد من السكان في أكثرية الدول العربية في العيش على تحويلات لا مقابل لها. فالمال يأتي من الأقارب المغتربين، أو من شيوخ العشائر أو من تخصيصات ترصدها الدولة. ثمة صلة غير واضحة المعالم بين دخل الفرد ونشاطه. **ان الحصول على منفذ في دورة الريع يشغل بال الناس أكثر مما يشغله بلوغ الكفاءة الانتاجية.**

إن النزعات المناهضة للإنتاجية تؤثر في السلوك الاقتصادي وتشوه الخيارات الاقتصادية. يكون السلوك الاقتصادي متحيزاً في اقتصاد يسوده الريع وذلك بواسطة الميول الفردية بل حتى ميول الجماعات المشتركة في الأعمال والمتنافسة من أجل زيادة نصيبها في الدخل المتداوَل. وبالنظر لوجود هذا الهدف تكون الأنشطة الانتاجية غير كفوءة. إنها أنشطة تعتبر من ثاني أفضل الخيارات بالنسبة لجماعات أو أفراد مستبعدين على العموم من دورة الريع. وفي أغلب الحالات نجد أن تعاطي الأنشطة الانتاجية هو «امتياز» يتمتع به المغتربون والمهاجرون والأقليات. والتردد في القيام بعمل انتاجي هو السائد بين الجماعات المهيمنة. وعلى أية حال فإن أغلب الناس يجدون أنهم لا يكسبون شيئاً كثيراً من مخاطر العمل الفعال ومتاعبه حين يمكنهم الحصول على منافع أسهل من المشاركة في الريع عن طريق ضمان الأعمال أو تجارة الاستيراد أو العمولات أو العقارات أو المضاربة في دور السكن. أما الخيارات الاقتصادية فإنها تتشوه بالتناقض الحاصل بين الاستراتيجيات السياسية المسيطرة على الريع التي تهدف للاستقرار وبين ظهور قيم اجتماعية جديدة لا مناص منها التي تنطوي عليها، بالضرورة، الاستراتيجية الاقتصادية الناجحة.

والتصنيع مثال طيب على هذا التناقض الذي يفرض على القوى الاقتصادية أن تتبع درباً نسميه «سياسة تتجه بوجهها الى الفشل». ان سياسات التصنيع هي، بهذا الصدد أقل التزاماً بانتقاء الأغراض المقصودة (كإعطائها أولويات، وتنفيذ تلك الأهداف) منها بالالتزام بانتقاء وسائل مناسبة (للانفاق المالي، أو توزيع الدخل، أو توفير السطوة أو الهيمنة أو السيطرة على الريع). ان نظرة شاملة على النجاح المحدود جداً والفشل الذريع في السياسة الصناعية في الدول العربية، النفطية منها وغير النفطية، في أواخر السبعينات تبدو وكأنها تؤكد نموذج دولة الريع الذي أخذ يتعمم. ومع أن الحكام العرب يبدون من طرف اللسان حلاوة للتصنيع ولكن استراتيجياتهم المطردة فيما يزعم تكاد لا تشمل أكثر من برامج للصرف. ولا

توجد أجوبة حقيقية على مسائل جوهرية مثل ترابط المؤثرات، أو الاقتصاد المتوازن، أو تدريب العمال، أو حجم السوق، أو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وعلى الرغم من بعض الاستثناءات البارزة (مثل حوض السفن الجاف في البحرين ومعمل الألمنيوم) لا يوجد تنسيق يذكر للمنظور الصناعي بين مختلف الدول العربية. وغالباً ما تؤدي المنافسة على الصيت أو الزعامة الى مشاريع لا تدعو اليها الحاجة. وليس الرصد الأمثل لمبالغ الايرادات على صعيد اقليمي هو الشاغل المقرر. وأغلب الاستثمارات الانتاجية يكشف عن تفضيل لمشاريع البنية التحتية والأشغال العامة والانشاءات و«المشاريع الكبيرة» الباهظة الكلفة، وهي التي تتعرض للفشل في مناخ اقتصادي غير مؤات.

إن الدول العربية، وهي تواجه معضلة كبرى في بناء النظام الداخلي والاستقرار الاقليمي، تتجه إلى استخدام الاقتصاد كطريقة لحل الألغاز الاستراتيجية. إن عملية التصنيع ذاتها هي التي تساهم في تشييد الدولة وليس العكس بحيث تساعد الدولة في بناء صناعة قومية. لذلك فإن استراتيجية التصنيع هي جزء من خطة استراتيجية.

فإذا كان هذا التحليل المذكور أعلاه وارداً فإن فرضية الريع التعميمية قد تساعدنا على تعميق فهمنا لمواقف أغلبية الدول العربية من الصناعة. وعلى ما قد يكون في التحليل من فائدة فإنه مع ذلك لا يفسر إلّا جزءاً واحداً من الصورة العامة الشاملة، وهو في هذا كالتفريق المبسط بين دول رصد التخصيصات ودول الانتاج الذي لا يلقي ضوءاً إلّا على جزء آخر فقط من الصورة ذاتها. ان الظروف الفعلية السائدة في الوطن العربي تعكس واقعاً أكثر تعقيداً مما يدعو إلى فرضيات أقل تبسيطاً من الفرضيات التي استخدمت في أوج ارتفاع أسعار النفط. ان الفوارق ضمن كل مجموعة من الدول تميل إلى الاتساع، مما يقلل من الاسهام الايضاحي لأي معيار بمفرده من معايير التصنيف فمن الملحوظ وجود مواقف متشابهة في دول تنتمي إلى صنف رصد التخصيصات أو إلى صنف الانتاج، في حين أن السياسات الخاصة بالايرادات الخارجية واستخدامها يكشفان عن تناقضات حادة في داخل الصنف بعينه.

إن الغليان السياسي في الشرق الأوسط والنظرة الاقتصادية العالمية المتغيرة، والأسواق الراكدة للنفط والمنتجات النفطية، والدخل المنخفض لدول رصد التخصيصات الصرف، كل ذلك يبرر ادخال مواصفات جديدة في النموذج، بحيث يكون التأثير مختلفاً في شتى الدول العربية. ان سياسة الدول لا بد لها أن تستوعب عدداً متزايداً من العوامل غير المؤاتية، وكذلك الأمر بالنسبة لسلوك القوى الاقتصادية الخاصة بالأفراد. وستختلف عملية التكييف من دولة إلى أخرى. وسيظل التفريق بين رصد التخصيصات والانتاج قائماً كأساس جوهري مع التأكيد على فرضية الرصد التعميمية، بيد أن تحليل الوضع الواقعي يتطلب ادخال معيار جديد والتخلي عن التفريق المبسط، المنفرد، التام، بين نمطين اثنين من الدول. أما وقد أخذ دخل النفط بالتضاؤل وبلغت المرحلة الأولى من سياسة الاستثمار، التي تهيمن عليها مشاريع البنية التحية، درجة النضوج فإن دول رصد التخصيصات بأمسّ الحاجة إلى توجيهات

سياسية دقيقة، في حين أن طبيعة عملية الحث ونتائجها، في الدول التي تتلقى دخلاً عن طريق التحويل من الخارج، قد تعدلت كثيراً.

ثانياً: توطيد دور الدولة وما ينطوي عليه ذلك بالنسبة للمواقف الخاصة برصد مبالغ التخصيصات

يمكننا أن نلاحظ ظهور قيود جديدة ومواقف متغيرة من خلال تطور الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاديات العربية. فقد ورث عدد من الأقطار قطاعاً عاماً قوياً ومستوى عالياً من تدخّل الدولة في عمل الاقتصاد. ويمكننا أن نميّز بين ثلاثة مستويات من «حضور الدولة» في الاقتصاد[٦]. فالدولة، بصفتها المشيدة للبنية التحتية، تقوم بخلق الظروف اللازمة للعمل الفعال في المنظومة الانتاجية، في القطاعين العام والخاص. إن هذا يمثل احدى قضايا «فلسفة التنمية لمشاريع البنية التحتية».

والدولة، على مستوى ثان، تتصرف كوكيل لصرف الأموال. فهي في الخليج توزع للأغلبية الساحقة من المواطنين جزءاً على الأقل من عوائد النفط: فهذه مسألة بقاء. وعليها، في الأقطار الفقيرة نفطاً، أن تسير على سياسة ما من رصد التخصيصات (عن طريق معونات الغذاء، مثلاً).

والدولة، على مستوى ثالث، تتنافس بصورة مباشرة مع القطاع الخاص وذلك بتوليها للأعمال الانتاجية مباشرة وبعملها بصفتها القوة الاقتصادية الرئيسية، لاسيما عن طريق منظومة من المشاريع العامة والأعمال التي تسيطر عليها الحكومة. ان القطاع العام في أغلبية الأقطار العربية، الرأسمالية منها أو الاشتراكية، يهيمن على الانتاج الصناعي والاستثمار والاستخدام.

هذا، وقد تطور في الوضع الحاضر في الوطن العربي اتجاه نحو العودة بالاقتصاد إلى القطاع الخاص، الأمر الذي ينطوي على أمور مهمة بالنسبة للمواقف حيال الصناعة والخدمات.

إن تخفيف السيطرة الاقتصادية، أو «فتح» الأسواق الوطنية للسلع الأجنبية ورأس المال الأجنبي، أو بيع الأسهم العامة للأفراد أو التأكيد الجديد على اعتبارات السوق والكفاءة الادارية في القطاع العام هي من الأمور التي تمثل شيئاً من الاتجاه العام الذي يسري، بدرجة مختلفة من القوة، في أكثرية الأقطار العربية، حيث تمتد سلسلة الدول المعنية اعتباراً من السعودية حتى الجزائر ومصر. ويمكن تحليل الرجوع إلى القطاع الخاص بأنه يعني فيما يعنيه حركة نحو إعادة النظر بمواقف رصد التخصيصات والتداول من قبل دول الريع المباشرة أو

---

(٦) المصدر نفسه، ص ١٠١.

المفتعلة (أي المستحثة). وبما أن الرصد الضخم من أموال الدخل الذي تقوم به الدولة محدود بقيود اقتصادية تحاول الحكومات أن تتوصل إلى توازن أكثر قبولاً بين الموارد المتاحة والدخل الموزع.

يتضح البرهان على وجود مثل هذا الاتجاه في الالتزامات الخاصة بالمصروفات العامة واجراءات الميزانية التي يتبعها عدد من دول الخليج. وباختصار، ثمة في الوقت الحاضر شيء من **إعادة النظر في السمات البارزة لدولة الرخاء**. نلاحظ في الكويت وجود محاولات متعمدة لإزاحة عقلية الرخاء التي تعوّد عليها السكان من جراء العوائد النفطية المتزايدة منذ زمن طويل: مثلاً، جرت زيادة في أسعار الغاز والنفط بمقدار ستة أضعاف في ١٩٨٢/١٩٨٣، وكانت تلك الأسعار مدعمة من الحكومة بمعونة كبيرة. كما قد تزداد أسعار الكهرباء والماء زيادة كبيرة، وهي الآن أقل من الكلفة بكثير مما يشجع على التبذير. (في ١٩٨٢/١٩٨٣ بلغت المعونات عن هذه البنود حوالى ثمانمائة مليون دولار). ويقال كذلك إن الوزراء يتحدثون بشكل متزايد عن احتمال فرض رسوم على العناية الطبية وهي الآن مجانية مطلقاً. وفي السعودية جرت تخفيضات في المعونات المدفوعة لدعم أسعار النفط والكهرباء والماء وبعض الأطعمة، ولو أن مبالغها لم تكن كبيرة. وفي دولة الامارات العربية المتحدة فرضت رسوم على العناية الطبية بالنسبة لغير المواطنين اعتباراً من أيار/مايو ١٩٨٣. (فعلى هؤلاء شراء بطاقة طبية سنوية كما أن عليهم دفع مصاريف العمليات الجراحية الكبرى) وثمة حديث لم يسبق له مثيل يجري عن موضوع ضريبة على الدخل. غير أن من السابق لأوانه الاستنتاج بأن «نهاية دولة الرخاء» باتت قريبة، ولكن من اللازم أن تؤخذ بنظر الاعتبار المؤشرات الكثيرة التي تنبىء بوجود ضغوط اقتصادية على البذخ الذي تبذخه دولة رصد التخصيصات(٧).

أما في الأقطار «غير النفطية»، (أم هل نطلق عليها اسم دول الانتاج؟) فإن البقاء السياسي، الذي يدعمه دخل مستحث من الريع، يعتمد منذ عدد من السنين على توازن قلق ولكنه قابل لتدبر أمره بعض الشيء بين الموارد الداخلية المحدودة وحاجات الاستثمار المتزايدة ومستوى من الاستهلاك العام في حده الأدنى. لقد أصبحت المعونات التي تدعم السلع الاستهلاكية الشعبية، وخاصة الطعام وزيت الوقود، وسيلة سياسية دائمة تستخدم للحد من تصاعد الأجور ولضمان إعادة توزيع اسمي بين جماعات الدخل المنخفض جداً، واليوم نجد بضع دول فقط، هذا إن وجدت، تنجو من «فخ المعونة». لقد جرت محاولات متكررة بضغط من صندوق النقد الدولي (أو إذا توخينا الصراحة فبمقتضى الضرورة المالية) في المغرب وتونس ومصر وسوريا لتخفيض مقدار معونة الطعام. ان هذا العبء يمكن أن يستحوذ على ٣٠ إلى ٤٠ بالمائة من المبالغ المرصودة في الميزانية كما في حالة مصر.

إن الهياج السياسي الفوري الذي اندلع بسبب الزيادة في أسعار المواد الغذائية

---

(٧) *Financial Times* (23 February 1983), and (25 April 1985).

الأساسية (خاصة الخبز وزيت الطعام) يؤكد الفكرة الخاصة بـ «سياسة رصد المبالغ من أجل البقاء». لقد هزّت «اضطرابات الخبز» كلًّا من المغرب وتونس ومصر والسودان هزاً عميقاً. ولم تستطع إلّا الجزائر أن تخفض من المعونات تخفيضاً كبيراً بالنسبة لسلع أساسية وذلك بإدخالها الزيادة في أسعار الطعام في جملة اصلاحات اقتصادية مع ربط الزيادة بتعديل شامل في الأجور. إن الآثار الاقتصادية السيئة (كالتبذير والعجز في الميزانية والمبالغ الكبيرة للاستيرادات والأسعار المنخفضة للمنتجات المحلية)، وكذلك النتائج الاجتماعية العكسية (فالسلع المدعومة بالمعونات لا تصل بالضرورة الى المحتاجين، لاسيما في المناطق الريفية) كل ذلك يفرض على الحكومات، بشكل أو بآخر، ان تخفض ما تنفقه على المواد الغذائية وذلك بتضييق الفجوة بين كلفة الأغذية وأسعار بيعها. ان هذا لا يشكل فقط قيداً على أية «سياسة ترمي الى العودة الى القطاع الخاص»، التي يهاجمها البعض باعتبارها «تملى من صندوق النقد الدولي»، بل انه كذلك يمثل قضية حساسة تفعل فعلها في أي تحسين يراد اجراؤه في عمل المنظومة الاقتصادية. ان جميع الدول معنية بهذا الموضوع. ومن الواضح وجود اتجاه نحو رصد مبالغ أقل في دول رصد التخصيصات ونحو تزايد في العبء الناشىء عن المضايقات التي يحدثها رصد المبالغ في الدول التي يمكن أن تصبح من دول الانتاج.

الدولة والانتاج: مواقف متغيرة في الوطن العربي

ان الظروف الجديدة التي طرأت على الاقتصاد العالمي لا تترك خياراً يذكر أمام الدول العربية، فالتحول الضروري في الهيكل الاقتصادي لغرض ايجاد أنشطة أكثر انتاجية وتقليل الاعتماد على الدخل الخارجي هما من الأمور التي لم تعد مجرد طقوس شعائرية تجدر ممارستها، بل ينبغي العثور على موارد جديدة لدخل متنوع. ان كفاءة الانتاج والسيطرة الجيدة على مواقف يحدثها رصد التخصيصات هما ضرورتان عاجلتان لجميع الدول. وعلامات التغيير في المواقف المتعلقة بهذا التحدي يتزايد ظهورها، ولو أن عبء الماضي لا يزال يؤثر تأثيراً حاسماً في الأداء الرديء الحالي الذي تقوم به القطاعات الانتاجية في الأقطار النفطية وغير النفطية معاً. ولا يعني الاتجاه نحو العودة الى القطاع الخاص، والتقليل من الرصد المباشر للتخصيصات، تقليصاً لدور الدولة. على العكس، فإننا نجد هذا الدور كبيراً جداً في الدول التي يتسم اقتصادها بإنتاج ذي كفاءة.

ان نظرة سريعة على بعض «الأقطار الصناعية الجديدة» مثل كوريا وتايوان تكشف عن حجم الموقع الذي تحتله الدولة في عملية التصنيع الناجحة. وطبيعة تدخل الدولة ومضمون هذا التدخل، وكذلك خصوصية عملية التخطيط الاقتصادي، هي من الأمور التي تساعد على تحديد الأسباب لانخفاض الكفاءة في تدخّل الدولة في أغلبية «دول الانتاج» العربية، في حين انها من أسباب ارتفاع هذه الكفاءة في دول أخرى. ثمة جوانب متعددة لتدخل الدولة في قطر مثل كوريا تجدر ملاحظتها كأمثلة تصور هذا التناقض. فالدولة هناك تقرر أغراض استراتيجية القطر الاقتصادية كما تقرر مضمون الخيارات الصناعية الرئيسية (وهي خيارات

ذات عـلاقة متبـادلة) وذلـك من خلال عمليـة تخـطيط كفؤة طـويلة الأجـل. لـذا لا يـظهـر التخطيط بمظهر الإفصاح عن الرؤية السيـاسية للدولـة في التنمية الاقتصـادية بـواسطة وضـع قائمة بالمشاريع، بل بمـظهر أداة التـوجيه والحفـز بالنسبـة لجميع القـوى الاقتصاديـة المعنية. فالتخطيط العام تكمله برامج بالقطاعات المختلفة. في كوريا، مثلاً، وضعت بـرامج متعـاقبة لبنـاء السفن في الستينـات، ولإنتـاج الآلات والمعـدات والـطاقـة النـوويـة في السبعينـات والالكـترونيات في أوائـل الثمانينـات. والدولـة تستثمر، عنـد الاقتضاء، بصـورة مبـاشرة في الأنشطة المقترحة وتنشيء المؤسسات اللازمة لمتابعة تطبيق الخطة. يجب أن نذكر كـذلك أهميـة توجيه الطاقات المالية المحلية نحو الصناعة وتطوير طاقة هندسية وطنية. ان الدولـة تبرز كـآلة فعّالة للنمو الصناعي، ولا يتم ذلك فقط عن طريق المشاريع الصناعية التي تـدعمها، أو عن طريق التمويل والسيطرة، بل يتم كذلك عن طريق الزخم والتماسـك الشاملين اللذين تـدفع بهما الدولة الى القطاع الصناعي[٨].

مثـل هذه الـوصفة تتـطلب، في الاطار العـربي، تغييرات جـذرية في المـواقف وحلولاً عاجلة لمشاكل مستعجلة عديدة. إن الصناعات العربية، في دخولهـا للسوق العـالمية الخـاصة بالمنتجات ذات التقنية العالية ورأس المال الضخم، مثل البتروكيمـاويات أو مشتقـات الألمنيوم أو الأسمدة، لا تستطيع الاعتماد عـلى تلقي معونـات مفرطـة والتعويـل على امتيـازات تمنحها الـدولة. ان عليهـا ان تكون صنـاعة منـافسة بشكـل منصف لكي تتحاشى مـوانع الضرائب الجمركية في الأقطار العربيـة. والتعاون الاقليمي، كـالذي تـطور بين أعضـاء مجلس التعاون الخليجي، يتطلب مشاريع حسية الضبط والتنظيم وذات جدوى ثابتة. والمشاريع المشتركة مع شركات أجنبية ينبغي أن تؤدي الى منـاصفة في الأربـاح في فترة زمنيـة معقولـة. ان كل هـذه المتـطلبات تنـطوي على وجـود وسط اقتصـادي مؤات تخلقـه الـدول، وعـلى نمط جـديـد من السياسة الصناعية.

أما في الاقتصاد المحلي فإننـا نجد لبّ المسـألة كـامناً في النتـائج النـاشئة عن استهـلاك الدخل النفطي المتزايد وفي القوة الشرائية التي خلقها التداول الواسع للعوائد النفطية في جميع أرجاء المنطقة. ان الاعتماد الغذائي المتعاظم واستيراد الطعـام المتزايـد لا يبرزان فقط الحـاجة للمزيد من المأكل ولغذاء أفضل، بل ان عدداً كبيـراً من السلع الاستهلاكيـة قد أصبح أمراً مألوفاً جداً حتى في أقطار منخفضة الدخل مثـل مصر أو اليمن. وقد تمت تلبيـة القسم الأكبر من هذه الحاجات الاستهلاكية المتزايـدة عن طريق مستـوردات متزايـدة طالما توفـر الدخـل الكافي من الريع وكان الانفاق العام هو أقوى الوسائل لتشجيع الاستهلاك الخاص (ويشمـل هـذا الانفاق مبـالغ دعم السلع التي تـرصد في الميـزانية). ان مـا تنفقه الـدولـة في الـظروف السائدة يخلق بهذه الطريقة طلبا تكميلياً بأسرع كثيراً مما يستطيع استثمار الدولة والانتاج العام أن يضاهيه بزيادة مماثلة في العرض.

---

(٨) C. Courlet et P. Judet, *La Semi - industrialisation,* Cahiers I.R.E.P. developpement (Grenoble: Université des sciences sociales, 1981).

والجواب الممكن الوحيد للمسألة هو أن تقوم الدولة بدعم النشاط الانتاجي الخاص، ويمكن فهم هذا الدعم على أنه نتيجة مباشرة وطبيعية للانفاق العام. ان النزاعات الشعبية في أقطار مثل مصر أو الجزائر أو سوريا لا تتفق مع مواقف التنمويين (التي تنطوي على معادلات استثمار عالية وتراكم رأسمالي كبير). فبانخفاض الدخل الخارجي اللازم لدفع أثمان المستوردات وبثبوت الأنماط الاستهلاكية الجديدة ثبوتاً لا رجعة فيه، تقضي الضرورة لتلبية الحاجات الاستهلاكية المتنامية بأن تفرض على الحكومات العربية بدائل جديدة أو مواقف مشتركة نحو قطاع الانتاج. وقد تحاول هذه الحكومات أن تحفز على وقوع استجابات ايجابية من القطاع الخاص وذلك بشتى الاجراءات الخاصة بالسياسة ومنها اعادة الاعتبار للربح، والتسهيلات الائتمانية، والاعفاءات الضريبية، والتخفيف من السيطرة بأنواعها المختلفة... الخ، و/أو قد تهدف الحكومات المذكورة الى زيادة كفاءة القطاع العام.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى عملت أغلبية الحكومات في الوطن العربي، بصرف النظر عن التزامها الماضي أو الحاضر بالاشتراكية أو بسيطرة الدولة، على تطبيق اجراءات معينة في تشجيع الانتاج الخاص وحثّ المنتجين المستقلين على اتخاذ المبادرات. ويمكن أن نلاحظ حالات عديدة من الاجراءات الخاصة بالسياسة لمصلحة المبادأة الفردية والاستثمار الخاص وذلك من أمور كثيرة اعتباراً من الاعتراف الرسمي بـ «الطبيعة غير الاستغلالية» للملكية الخاصة الصغيرة في الجزائر[٩] إلى تبنّي التسهيلات الائتمانية والاعفاءات الضريبية والتسهيلات الخاصة بالرسوم الجمركية وغيرها. ان السعودية تشجع الصناعات الخفيفة بتخفيض كلفة الحصول على الأراضي الى الصفر تقريباً وتقديم قروض طويلة الأجل وتزويد الكهرباء بكلفة تكاد تكون مجانية. ومن غير المستغرب أن نجد كلاًّ من قطر والكويت والامارات المتحدة وهي تتبع سياسات متشابهة في «العودة الى القطاع الخاص بدعم من المعونات الحكومية» (كخطوة وسط بين تدخّل الدولة المباشر والأنشطة السوقية الصرف).

إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة حجماً هي من الأهداف المحببة لأية سياسة استثمارية ينتهجها القطاع الخاص، فهي آمن سياسياً من غيرها من الشركات الجبارة وتكمل اقتصادياً أعمال القطاع العام الكبرى. تولي أغلب خطط التنمية أو البرامج الاقتصادية أهمية خاصة للوظائف الجوهرية التي تقوم بها تلك المشاريع. فإذا نظرنا الى أقطار الخليج نجد أن السعودية قد حققت انجازات كبيرة، وستكون الخطة الرابعة فيها (التي تبدأ في ١٩٨٥) «خطة للقطاع الخاص السعودي قبل كل شيء»[١٠]. ثمة مئات عديدة من المشاريع في حيّز الوجود أصلا بادارة منظمين للأعمال (Entrepreneurs)، وأكثرها مشاريع لتعليب الأطعمة ولمواد البناء وأعمال الميكانيك. يتحدث أحد المراقبين المختصين عن «الاندفاع العظيم نحو الصناعة وهو أمر مشهود في السعودية في السنين الثلاث الماضية» كذلك في قطر أو البحرين أو

(٩) C. Bernard, «Les Economies maghrebines: La Découverte des vertus de la P.M.I.,» *Grand Maghreb*, nos. 28-29 (1984).

(١٠) *Financial Times* (April 1984).

الكويت أو الامارات العربية، فقد بذلت جهود مماثلة لتشجيع رجال الأعمال المحليين على تولي مقاولات مشتركة أو المباشرة بمشاريع جديدة (مستخدمين إلى حد ما نتاج الصناعات الوطنية من المنيوم وحديد وكيماويات)، فلاقت تلك الجهود استجابات غير متوازنة ولكنها لم تكن استجابات لا يعتد بها كلياً. ان ما تطور من تعاون بين أقطار مجلس التعاون الخليجي هو ذو نفع كبير. تمثل المنتجات الصناعية للقطاع الخاص في الوقت الحاضر ثلاثة مليارات دولار من التوفيرات الحاصلة في حقل الاستيراد في الأقطار المذكورة[١١].

يبدو أن الجملة القائلة «ان الصغير هو الشيء الجميل» قد أصبحت هي الشعار الخفي وراء الاجراءات الاقتصادية التي اتخذت مؤخراً في الجزائر حيث جرى تشجيع نوعين من الأعمال الصغيرة: مشاريع عامة محلية وأنشطة في القطاع الخاص. ان التوسع فيهما هو من أولويات الخطة الرباعية الثالثة، وقد شرعت قوانين عديدة معينة لمصلحتهما في ١٩٨١ و١٩٨٢. وهناك في الأردن والمغرب وتونس وغيرها اجراءات كثيرة تتخذ لمصلحة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومع أن رأس المال الخاص المغربي يتردد بشكل واضح فيحجم عن الاستثمار في الصناعة، ولكن الأردن وتونس قد حققا نتائج مشجعة. أما في سوريا فإن نزوع التشريع الى تشجيع الاستثمار الصناعي الخاص لم يلقَ إلا نجاحاً محدوداً جداً حتى الآن، ويرجع هذا الى شكوك منظّمي الأعمال المحتملين بشأن الردة السياسية التي أظهرتها الحكومة فيما يتعلق بالشرعية العقائدية والكفاءة الاقتصادية للقطاع الخاص.

إننا لنجد في الطرف الآخر من المشهد الاقتصادي وقد خضع نظام رأسمالية الدولة ورقابتها على الأنشطة الانتاجية الرئيسية، التي غالباً ما تمارس من خلال مشاريع بيروقراطية وعديمة الكفاءة جداً، نجد وقد خضع هذا النظام بأسره الى تمحيص نقدي. وينتظر تقديم حلول مباشرة (ولكنها جزئية) من خلال عملية اعادة الهيكلية لنظام القطاع العام. لقد قصدت الجزائر الى تفتيت اقطاعيات الأعمال وذلك بتفكيك «الجمعيات الوطنية» (Sociétés nationales) الضخمة وتجزئتها الى كيانات مستقلة صغيرة تسهل السيطرة عليها وادارتها بكفاءة. والفكرة من وراء ذلك هي أن تصبح الشركات الصغيرة أكثر استجابة لأمور الكفاءة، وأن تتخلص من الكلف الباهظة التي تتحملها احتكارات الدولة الضخمة، وأن تولي مدراءها مسؤولية شخصية فتنتظر من وراء ذلك نتائج طيبة. أما في مصر فإن الغاء المؤسسات العامة بموجب القانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٥ قد اعتبر خطوة نحو مسؤولية أكثر فعالية من لدن رؤساء الشركات[١٢]. ان الضرورة المطلقة لتحسين أداء المشاريع العامة هي من محاور البحث التي تتكرر في الأدبيات السياسية والاقتصادية الخاصة بجميع الأقطار التي فيها قطاع انتاجي عام كبير. فغالباً ما صرّح علناً كل من الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد ورئيس

(١١) Daddab and Mihyuddin, «Industrialisation in the Arab Gulf,» in: Awhary, ed., *The Impact of Oil Revenues on Arab Gulf Development* (London: Croom Helm, 1984).

(١٢) John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983).

الوزراء الابراهيمي خلال السنتين الماضيتين منددين بانخفاض الانتاجية وانعدام الكفاءة في القطاع العام. وقد قال الرئيس الجزائري في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤ إن أرباح المشاريع العامة هي أرباح مشروعة طالما كانت أرباحاً حقيقية(١٣). وفي تقرير نشر سنة ١٩٨٠ عن سوريا ورد ذكر مناقشة تدور حول مسألة «هل يعطى القطاع الخاص دوراً أكبر إما بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة عن طريق اتباع القطاع العام بعض أساليب القطاع الخاص لتحقيق الكفاءة؟»(١٤). وفي السودان اعتمدت خطط الاصلاح للمشاريع الزراعية الكبيرة ومعامل السكر اعتماداً كبيراً على تبني حوافز السوق ومعايير الادارة الخاصة، فتمت التوصية، مثلاً، ان يخضع مستأجرو الأراضي العامة لرسوم تفرض على المداخيل وأن يتقرر مقدار دخلهم وفق انتاجهم الفعلي. وفي الجزائر كان أحد الأهداف الرئيسية لخطة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ هو اللامركزية وذلك لأسباب سياسية وادارية. ان ايجاد المنافسة بين مشاريع القطاع العام غالباً ما ينظر اليه كوسيلة لتحسين الانتاجية ورفع مستوى الكفاءة (ويجري تقديم مثل هذه المقترحات في الغالب في مصر والجزائر).

ان الاتجاهات التي وصفنا توّاً لا تبطل النموذج الذي تتبعه الدول العربية الشرق أوسطية (الذي امتد الى دول المغرب العربي مع بعض التعديلات)، وهو النموذج الخاص باقتصاد يسوده تداول النقد ورصد مبالغ التخصيصات. بيد ان هذه الاتجاهات تضيف منظورين مهمين اثنين: الأول، هو ادراك الحقيقة التي مفادها أن البقاء السياسي لا يمكن ضمانه بعد اليوم بواسطة سياسة حاذقة لرصد التخصيصات تهيمن عليها قلة من الدول الغنية نفطياً، لقد أضحت جوانب الانتاج مهمة بصورة متزايدة. ثمة حاجة ماسة لشرعية للدولة تقوم على الكفاءة في القطاع الانتاجي، لا على مركز الدولة في الدائرة المقتصرة على دول رصد التخصيصات. والثاني، هو أن الدور المتزايد لقوى السوق وعناصر القطاع الخاص، في استجابتها للحوافز التي تقدمها الحكومة ولحوافز الأسعار، لن يؤدي بالضرورة إلى تزويد الاقتصاد العربي بما هو في أمسّ الحاجة إليه من الكفاءة في الادارة الخاصة والعامة. ان الاتجاهات المغرضة لرصد التخصيصات تظل مؤثرة كل التأثير، كما أن التغييرات التشريعية لا يمكنها بذاتها أن تغيّر من الظروف الاقتصادية، أما النتيجة النهائية فلا تزال بانتظار التقرير.

ثالثاً: مواقف نحو الصناعة: أهداف ومنجزات

١ ـ أغراض صناعية في منظور سياسي

يمكن للمرء أن يلاحظ، في عدد من أقطار المنطقة اعتباراً من أواخر الخمسينات حتى أواسط السبعينات، غلبة العقائدية التي تضع الاعتبارات السياسية فوق الظروف والتقييدات

---

(١٣) *Le Monde* (13 octobre 1984).

(١٤) Anthony McDermott, «Syria,» *Middle East Review* (1983).

الاقتصادية الصرف. وحين تتوفر الموارد النفطية فإنها تقوّي مؤقتاً السياسة المتجهة للصناعة. ان المطامح المعلنة لعدد من الدول المهمة، وهي في الغالب مستقلة حديثاً أو أنها حققت تواً الانعتاق التام من السيطرة الغربية، تتلخص بإقامة أساس اقتصادي للنمو ذاتياً، والعملية السياسية لبناء الدولة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعملية الاقتصادية ـ السياسية لاقامة بنية تحتية صناعية. ان النتائج المخيبة للآمال المسجلة في القطاع الصناعي تشير بوضوح الى الآثار السيئة لمثل تلك الغلبة للاعتبارات السياسية (وجانب رصد التخصيصات من هذه الاعتبارات هو جانب واضح للعيان). يمكننا ان نفرق بصورة غير نهائية، بين أربعة أصناف من الدول وذلك بموجب المبالغ التي يمكن أن ترصدها للصناعة، والأهمية الماضية والحالية للأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة وكثافة تأثير رصد التخصيصات في الخيارات الانتاجية.

الصنف الأهم والأكثر اثارة للجدل هو المؤلف من دول رصد التخصيصات «الصرف» وأهمها الأعضاء الستة في مجلس التعاون الخليجي وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والامارات. تزعم هذه الدول انها تنوع اقتصادها من خلال التصنيع وتنمية النشاط الانتاجي، إذ تنفق جزءاً من دخلها النفطي على أعمال البنية التحتية الضخمة والمشاريع الصناعية الكبيرة. لم يكن هناك، حتى الوقت الحاضر، تنسيق يذكر بين الدول المعنية (حتى في ما بين الامارات العربية المتحدة)، والأعمال المتماثلة المكررة واضحة للعيان سواء في مشاريع البنية التحتية (سبعة مطارات دولية ضمن مدى يبلغ مائة ميل) أو في المعامل والوحدات الصناعية، فمصاهر الألمنيوم، ومعامل الأسمدة والبتروكيماويات، والأرصفة الجافة لتصليح السفن، يبدو وكأنها تتكاثر فتؤدي الى منافسة ضارة. وبالنظر للتحديدات التي تفرضها قلّة العمال، والأسواق الصغيرة نسبياً، واعتماد أكثر المشاريع اعتماداً كبيراً على توفر النفط والغاز مجاناً، فإن صدق الزعم المذكور الخاص بـ «التنوع عن طريق الصناعة» يكون، بالطبع، موضع التشكيك. ان الدول النفطية حاولت الى حد كبير ان تكسب الشرعية عن طريق الانفاق الواضح على برامج صناعية طنّانة.

حين أدت التخمة النفطية في الأسواق العالمية الى انخفاض موارد دول الخليج كان القسم الأعظم في مشاريع البنية التحتية الجوهرية والباهظة الكلفة قد أكمل تأسيسه (معامل تحلية المياه، مولدات الكهرباء، شبكة المواصلات، مراكز تجميع الغاز الطبيعي. . . الخ)، فعبّدت بذلك الطريق الى «مبادلة الموجودات»[١٥] وهي مناط الآمال، حيث تحل الصناعة محل النفط كمورد رئيسي للدخل. وقد أكملت كذلك مؤخراً موجة أولى من المشاريع الصناعية الكبيرة، ان مصافي النفط ومجمعات الأسمدة الكيماوية ومصاهر الألمنيوم ومعامل الحديد هي اليوم حقائق واقعة في قطر والبحرين والسعودية والكويت. وقد تحققت كذلك نجاحات فنية

---

(١٥) Malcolm H. Kerr and El-Sayed Yassin, eds., *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order* (Boulder, Colo.: Westview Press; Cairo: American University in Cairo, 1982), p. 167.

وبضعة نجاحات مالية مثل «ألبا» (ألمنيوم البحرين) و«كاسكو» (شركة حديد قطر) و«كافكو» (شركة أسمدة قطر) ومعمل الحديد في السعودية، ومعامل الأسمدة الكيماوية في عدد من الدول. ثمة كذلك حالات متعددة من المشاريع المتروكة، والتأخيرات، وتجاوز الكلفة، والاستخدام المنخفض للطاقة الانتاجية، وذلك اما بسبب الظروف الاقتصادية المتغيرة أو الأسواق الراكدة بصورة مفاجئة، وإما بسبب الصعوبات الفنية أو المتعلقة بالقوى البشرية.

تمثل قطر والبحرين حالات معينة حيث المصنوعات ذات القيمة المضافة تكوّن جزءاً كبيراً من اجمالي الناتج القومي. لقد أفادت منجزات البحرين الصناعية من التعاون الاقليمي كما أن مقاولات المشاركة مع أطراف عربية ساعدت بشكل فعّال سياسة التصنيع في هذه الدولة الحسنة الموقع، الصغيرة الحجم، والعديمة النفط. ثمة عملية تصنيع محدودة ولكنها دينامية تجري الآن في البحرين حيث يتوقع انجاز عدد آخر من المشاريع الصناعية، التي استثمرت فيها أموال خاصة كبيرة، في السنين المقبلة. ان الدخل من تصنيع السلع يمثل ١٠ إلى ١٥ بالمائة من اجمالي الناتج القومي. أما قطر فقد أظهرت كذلك نشاطا أدى الى منجزات صناعية فقد أفادت بشكل نظامي من الغاز الطبيعي كوقود رخيص، كما أنها تمكنت من استيعاب الفائض من رأس المال. وقامت خطط التنمية الطويلة الأجل في قطر بتأسيس معامل الصناعة الثقيلة المعتادة كمعامل للأسمدة والحديد والبتروكيماويات والاسمنت. ان القائمة الأولى من المشاريع الضخمة قد أكملت الآن فيما يظهر، ويبذل الكثير من الاهتمام اليوم لتوسيع الحلقة الثانية من التصنيع في البلاد ولتشجيع القطاع الخاص على مشاركة أكبر في الصناعة. يبلغ الدخل الصناعي ١٠ بالمائة من مجموع اجمالي الناتج القومي.

إن التناقض الموجود بين قطر والبحرين من جهة، وبين الكويت من جهة أخرى، يصور تباين المواقف في دول رصد التخصيصات. فالمطامح الصناعية للصفوة الحاكمة في الكويت كانت محدودة دائماً، كما أن الخطط المتحفظة للتنويع الصناعي قد أجلت في المرحلة الحاضرة بسبب انخفاض دخل النفط ولتحاشي التفاقم في مشكلة العمال المغتربين الموجودين في البلاد. وبعد أن تأجل مشروع البتروكيماويات الضخم إلى أجل غير مسمى، الذي أقر مبدأ انشائه في ١٩٨٢، لا يبقى من الصناعات الثقيلة في البلاد سوى مصافي النفط ومعمل واحد للأسمدة (علماً أن نصف النفط المصدر هو الآن مصفى محلياً). ان المواقف الناشئة عن التمسك برصد التخصيصات، وعقلية «دولة الريع»، قد تعززت مؤخراً بسبب ما طرأ من ظروف. لقد اختارت الكويت ضمناً (وهو خيار يجري الحديث عنه صراحة الآن) ألّا تقوم بتطوير قاعدة صناعية ثقيلة تكون الأساس لظهور صناعة خفيفة لتصنيع السلع. ان الكويت بتخصيصها جزءاً من عوائد النفط لـ «صندوق الأجيال القادمة» قد أبدت تفضيلها للاستثمار في الخارج، مثل تخصيصات «حسن النية» عن طريق العون المباشر للأقطار العربية، وصندوق الكويت للتنمية الاقتصادية، والاستثمار الاقليمي من خلال الاشتراك في مقاولات مشاركة في أقطار الخليج وغيرها من الأقطار العربية. ثمة عدد من المشاريع الصناعية تقوم في الكويت بإنتاج سلع وسيطة واستهلاكية، ويرجع تأسيسها الى ظهور الاقتصاد الكويتي في مرحلة مبكرة. يساهم تصنيع السلع بنسبة تتراوح من ٥ إلى ٧ بالمائة من

إجمالي الناتج القومي. ان المنافسة المتزايدة، والركود الاقتصادي في الخليج، والآثار التي ترتبت عن الأزمة المالية لسوق المناخ، من شأنها أن تفرض تعديلاً جذرياً في ادارة الصناعات القائمة وتقضي باتباع طرق أكثر كفاءة، فقلة من الصناعات القائمة ينطبق عليها حالياً معيار البقاء بحيث يمكنها الاستمرار في الوجود. وتكشف سياسة الدولة نحو الصناعة في الكويت بصورة واضحة عن التحديدات أمام المجهودات الانتاجية في اطار صرف من رصد التخصيصات (ان دخل الاستثمار يبلغ النصف من دخل النفط). وتُظهِر الامارات العربية المتحدة وعمان، مع وجود خصوصيات محلية فيهما (خاصة في دبي) اتجاهاً مماثلاً في موقفهما من الصناعة.

وتصور السعودية، وهي دولة أخرى من دول رصد التخصيصات الصرف في مرحلتها الأولى، العقبات التي يجب التغلب عليها لغرض تطبيق سياسة قديرة من أجل التقليل من الاعتماد على النفط، وإقامة قطاع صناعي انتاجي. ان المنجزات الحاضرة لا تقدم أجوبة وافية بشأن الامكانية المتاحة لدولة نفطية في أن تتحاشى الوقوع في فخ رصد التخصيصات، لقد تم تبني سياسة تنمية طويلة الأجل في أواسط السبعينات بهدف تصنيع المملكة سريعاً. ان مؤسسة بترومين التابعة للدولة، وهي مؤسسة متخصصة، قد قامت ببناء عدد من مصافي النفط الكبيرة، وهي تتولى بناء عدد من المشاريع الصناعية الضخمة وتشغيلها وتسويق منتجاتها. وهذه المشاريع تراعي مبدأين رئيسيين: فهي تستخدم موارد القطر الهايدروكاربونية الضخمة (خاصة الغاز)، وهي لا تتطلب قوى بشرية كثيرة. أما البرامج الطموحة جداً، التي وضعت تفاصيلها خلال السنين المسعورة التي شهدت ذروة أسعار النفط، فكان لا بد لها من اعادة النظر. على أن برنامجاً قابلاً للادارة وغير صغير الحجم لعشر وحدات صناعية رئيسية (لا تشمل المصافي)، ثمانٍ منها في قطاع البتروكيماويات واثنتان لإنتاج الصلب والحديد، قد أُقِرَّ ونُفِّذ. كما بني موقعان صناعيان جرى اختيارهما بالذات في جبيل وينبع وذلك لكي يضما المشاريع البتروكيماوية (والصناعات التالية فيما بعد). تشترك شركات يابانية وأمريكية كبرى مع «سابيك» (الشركة السعودية) في مقاولات مشاركة لبناء تلك المشاريع (باستثناء مشروع واحد شهد انسحاب شركة Dow Chemical). ستكون من مسؤولية هذه الشركات الأجنبية الجبارة تسويق المنتجات الجديدة (اثلين، ميتانول، بوليتلين المنخفض الكثافة، يوريا... الخ) وهي قيد الانتاج أصلاً أو سيتم انتاجها في القسم الأول من ١٩٨٥. ان السعودية تضيف ما يتراوح بين ٤ و٥ بالمائة من الطاقة الانتاجية لمجموع انتاج المواد الكيماوية في العالم. سيتم انجاز المرحلة الأولى من تصنيع السعودية عند اكمال مصافي النفط الثلاث التي هي حالياً قيد الانشاء. وبذلك ندخل في المرحلة الحاسمة: تطوير صناعات وسطية تالية تتجه نحو الأسواق المحلية والإقليمية (ولا تقتصر فقط على التصدير للأسواق العالمية)، مستخدمة جزءاً من منتوج الصناعة الثقيلة ومقيمة صلات مع القطاع الخاص المنتج للسلع الاستهلاكية، وهو قطاع دينامي لكنه معرّض للهزات. سيكون الاختبار الحاسم متجلياً في قدرة المشاريع الصناعية، العامة فيها والخاصة، على أن تعتمد على نفسها مع معاونة متناقصة من الدولة وأن تواجه منافسة ضارية متزايدة. ان الصناعة السعودية كغيرها من صناعات دول

الخليج، تظل الى حد كبير معبرة عن عملية إنفاق مالي تعتمد على مواقف خاصة برصيد التخصيصات. ان أمامها ان تثبت قدرتها على أن تصبح مصدراً حقيقياً للدخل يكون بديلاً لدخل النفط.

نضع في الصنف الثاني دولاً سادت فيها طويلاً عقيدة تصنيع قوية: الجزائر، ليبيا، العراق، وسوريا. انها تضع آمالاً كبيرة في امكانيات التحرر الكامنة في سياسة اقتصادية طوعية، وذلك كجزء من رد فعل قوي ضد الهيمنة الاستعمارية. ان دخل النفط، في حالة العراق والجزائر وليبيا، هو مصدر فذ ومهم لتمويل الاستثمار. اما في حالة سوريا فإنّ الفائض النزر ينبغي أن يرفد من ايراد الحوالات. ان المشاريع المؤممة والاستثمار الكبير في الصناعات الأساسية هي من الأدوات المفضلة لالتزام الدولة السياسي بالصناعة.

يمكننا ان نستقصي باختصار حالة الجزائر كمثل جيد على المنجزات الممكنة والقيود الشديدة لمثل هذا الأسلوب. ان جهود الجزائر الجهيدة لما بعد الاستقلال للتمكن من الاستقلال الاقتصادي كمفتاح للاستقلال السياسي قد أدت الى انشاء قاعدة صناعية قوية جرى تمويلها من عوائد النفط. وقد اجتذبت تجربة الجزائر كثيراً من الاهتمام وأثارت تقويمات متباينة جداً(١٦) كان الثمن الذي دفع للتصنيع القسري ثمناً باهظاً: زيادة بطيئة في الدخل والاستهلاك الفرديين، وتجاهل تام للاسكان والمنافع العامة، ارتفاع هائل في كلفة الطعام المستورد كنتيجة للانهيار الفعلي لقطاع الزراعة، ادارة سيئة وانخفاض في استخدام الطاقة الانتاجية في المجمعات الكبيرة التي تسيطر عليها الدولة، وهي مجمعات غير قادرة على ادارة نفسها على الوجه الصحيح. وقد أدت السيطرة البيروقراطية والجمود السياسي الى شبه ركود في الانتاج الصناعي في أوائل الثمانينات. ان تطبيق نموذج يتسم بموقف يفتعله رصد التخصيصات يشير في الجزائر الى الاضطراب الذي يحدثه وجود الدخل النفطي: اعطاء أهمية مفرطة للمعيار السياسي على حساب الاعتبارات الاقتصادية معدلات استثمار عالية جداً (أكثر من ٤٠ بالمائة من اجمالي الناتج القومي) مما يوسع من الطاقة الانتاجية الى أكثر مما يستوعبه الاستخدام الكفء، التقليل من مخاطر الأداء الشنيع للزراعة ما دامت كلفة الطعام المتزايدة تسدّد من ريع الغاز ومشتقاته. أما في الجانب الايجابي من الميزان فيمكن للجزائر أن تدّعي لنفسها استخداماً أفضل لمواردها من النفط والغاز من الاستخدام الملحوظ في غيرها من الدول النفطية، وان تفخر بعدد أقل من حالات عدم المساواة الاجتماعية (ولو أنها قد تكون حالات متزايدة)، وبقدرة على تقويم الأداء السابق، وبالعناية بشكل أكثر كفاءة بالحاجات الزراعية وبضرورات اللامركزية. وإذا أخذنا بوجهة نظر متفائلة لوجدنا ان نواقص الجزائر والكلفة العالية لتنمية احتياطات الغاز وبناء قاعدة للصناعة الثقيلة هي عبارة عن ثمن لامناص من دفعه لقاء عملية التعلم ـ أي أشبه شيء برسم دخول جامعي لا بد للدولة أن تدفعه لتتقن عملية التنمية، أما المنافع فتأتي بعدئذ. ثمة منظور متشائم من شأنه ألّا يتقبل

---

(١٦) S.P. Thiery, *La Crise du système productif algérien* (Grenoble: Université des sciences sociales, 1982).

مثل هذا الادّعاء المؤكد إلا بتردد، وهذا المنظور يرى أن التغرضات التي يحث على وجودها رصد التخصيصات قد حطمت امكانيات الجزائر وان النفط كان «أسوأ شيء يمكن أن يحدث للجزائر على الاطلاق»[١٧].

أما مصر فصنف قائم بذاته، ولو أن الموقف السياسي ذاته، الذي نجده في المجموعة السابقة، قد ساد في عهد عبد الناصر. ان «تصنيع مصر» هو كخيار سياسي أقل منه كـ «أمر حتمي»، وتنبع الرغبة في التصنيع من ضرورة خلق فرص العمل وزيادة دخل الفرد القليل جداً. أضف الى ذلك أن مكنة مصر الصناعية لم تكن قليلة في أواخر الستينات (لعلها تجاوزت مكنة جميع الأقطار العربية الأخرى مجتمعة)، في حين ان الموارد المالية المتاحة للصناعة كانت غير كافية أبداً. تكمن احدى خصوصيات الحالة المصرية اليوم في الغموض الذي يكتنف موقف الدولة نحو الوسيلة المناسبة لتشجيع التوسع الصناعي وتمويله في حين يظل الهدف في حقل الصناعة كما هو عليه (الأمر الذي لا يصدق بالضرورة على الدول في المجموعة الأولى). ولا ريب أن سياسة الانفتاح[١٨] قد عززت من سلوك حثّ عليه رصد التخصيصات فتغلغل في الاقتصاد المصري، وما صاحب ذلك من ارتفاع هائل في كلفة المصنوعات واستيراد الغذاء وزيادة سريعة في سهم الدخل الخارجي (تحويلات العمال، رسوم قناة السويس، عوائد النفط، السياحة، رأس المال الأجنبي والعربي) من اجمالي الناتج المحلي. أما الاستثمار الأجنبي في المشاريع الصناعية سواء في المناطق الحرة أو في مقاولات المشاركة مع رأس المال المصري الخاص أو العام، فهو مخيب للآمال الى حد ما. ان القسم الأعظم من رأس المال الأجنبي قد خصص لخدمات التمويل والسياحة والعقارات والمضاربة في أعمال البناء. وخطة التنمية الحالية (١٩٨٢/١٩٨٣ إلى ١٩٨٧/١٩٨٨) تخصص مبلغاً كبيراً من المال للتنمية الصناعية، مع اعطاء الأولوية للغذاء والكساء والاسكان وذلك لغرض الوصول الى الاكتفاء الذاتي بحلول عام ٢٠٠٠ والأولوية الأخرى هي للصادرات غير النفطية، التي ينتظر أن ترتفع بمقدار ١٣,٥ بالمائة سنوياً لتعادل الانخفاض المتوقع في دخل النفط. ان القطاع العام لا يزال يمثل ثلاثة أرباع الاستثمار الصناعي في الخطة الخمسية (حوالى ٧,٥ مليارات دولار)، كما يمثّل ثلثي الانتاج. بيد أن هناك جانباً واضحاً من جوانب رصد التخصيصات في موقف الدولة ازاء المشاريع العامة انها تستخدم كوسيلة لإعادة توزيع الدخل بين الناس بواسطة الأسعار التي تقل عن الكلفة والزيادة في استخدام العمال. ان اعادة التنظيم الذي جرى مؤخراً في القطاع العام سنة ١٩٨٣ قد قطع نصف الطريق فقط نحو توطيد دور القطاع العام كوسيلة لإنتاج كفء. والسؤال الأساسي هو درجة التوافق بين الاعتماد المفرط للاقتصاد المصري على موارد خارجية وبين تحويله الى الانتاجية والكفاءة

---

(١٧) هذه ملاحظة صدرت عن مدير سابق لشركة سونتراك لم يقصد منها النشر.

(١٨) Kerr and Yassin, eds., *Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order,* and Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes.*

والمنافسة في القطاع الصناعي. ومما يدعو إلى القلق أن نلاحظ أن اشد المعارضين اقتناعاً لهذا الاعتماد على الموارد الخارجية هم كذلك أشد المترددين في اعطاء القطاع العام استقلالاً ذاتياً ووسائل مالية مما يتيح له أن يصبح حصن التوسع الصناعي في مصر. فإلى متى يظلّ من الممكن رصد تخصيصات من خلال القطاع العام لموارد لا يتمكن هذا القطاع من كسبها؟

ونجد في صنف رابع أقطاراً لا تمنعها عقيدة التزام الدولة المحدود بالتصنيع من اتّباع سياسة صناعية نشطة، وكفؤة في الغالب. يمكن أن نعدّ في هذا الصنف تونس والمغرب والأردن، وكذلك لبنان قبل الحرب الأهلية مع بعض التحديدات. ان الصادرات الصناعية تمثل جزءاً غير صغير من مجموع الصادرات، والمشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم تتوسع في وسط صالح. أما طبيعة العلاقة بين الدولة وبين «المصالح البرجوازية» (Bourgeoisie d'affaires) الآخذة بالظهور فهي مسألة مفتوحة للمناقشة. ان الموارد المعدنية الطبيعية في ثلاثة من الأقطار المذكورة (باستثناء لبنان) هي القاعدة لقطاع مختص بالتصدير تطور عن طريق الاستثمار العام. يجري تصنيع قسم متزايد من انتاج الفوسفات (في جميع الأقطار الثلاثة) أو البوتاسيوم (في الأردن) في مصانع ضخمة داخل القطر. وقطاع تصنيع السلع هو قطاع خاص الى حد كبير وسهم التصدير منه يبلغ نسبة غير قليلة، ويجري التصدير إما إلى أسواق اقليمية (الأردن)، أو في إطار نوع من تقسيم العمل الدولي (المغرب وتونس). ولغرض التقليل من البطالة ومن الاعتماد على تصدير المعادن يجري الآن التأكيد على التصنيع كإحدى الأولويات، وخاصة في تونس. ومع ان الايرادات الخارجية مهمة في هذه الأقطار (وخاصة حوالات العمال في جميع الأقطار الثلاثة، النفط في تونس، المنح والمساعدات في الأردن) فإن التغرضات الناشئة عن رصد التخصيصات هي بالتأكيد أقل منها في الأصناف الأخرى من الدول، لقد خطت الدول موضوع البحث خطوة كبيرة نحو اقتصاد الانتاج.

٢ ـ من المواقف الى المنجزات: الصناعة العربية في ميزان المنظور

إن البعد الحاضر للقطاع الصناعي في الأقطار العربية يكشف بدقة عن الغموض والتناقض في مواقف هذه الأقطار إزاء الصناعة في الربع الأخير من هذا القرن. ان الأرقام العالمية للمنتوج الصناعي يجب أن تؤخذ بتحفظ بالطبع، ولكنها تقدم لنا منظوراً عاماً[١٩]. بدأت التنمية الصناعية على مستوى منخفض جداً في أواخر الخمسينات (باستثناء مصر)، ولكن معدلات النمو في قطاع تصنيع السلع في الدول العربية كانت عالية في الستينات والسبعينات بالمقارنة بالمتوسط السائد في الأقطار النامية، كما سجلت زيادة في معدل النمو

(١٩) البنك الدولي وإكوا هما المصدران الرئيسيان للاحصائيات. لا توجد إلّا بيانات قليلة جداً عن العراق وسوريا في الفترة الأخيرة. والارقام التي استخدمت لتحليل الاتجاهات الرئيسية تخص الجزائر ومصر والأردن والكويت وليبيا والمغرب والسعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة. واعضاء إكوا هي الاقطار العربية في آسيا ومصر (بالنسبة الى السنين الاخيرة).

السنوي في أغلبية الأقطار للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ مقارنة بالفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ (كما في حالة مصر والجزائر والمغرب وتونس والأردن). ومن الأقطار التي حققت معدلاً سنوياً في النمو في الصناعة ذات القيمة المضافة (Manufacturing Value Added) (MVA) بنسبة تتجاوز ١٠ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ كل من ليبيا والأردن والجزائر وتونس والمغرب، أما مصر فقد بلغت النسبة فيها ٩,٢ بالمائة وبلغت هذه النسبة الخاصة بمنطقة الإكوا ككل ٧,٦ بالمائة في الستينات و١٠,٧ بالمائة في السبعينات (بأسعار مطّردة). ولكن هذه النتائج المشجعة ينبغي ألّا تقودنا الى المبالغة في تقدير المنجزات الصناعية في الأقطار العربية. ان سهم قطاع تصنيع السلع في مجموع اجمالي الناتج المحلي يبلغ ٨,٢ بالمائة فقط في منطقة الإكوا و٨,٦ بالمائة في الوطن العربي. وتجاوز القطاع المذكور في ١٩٨٢ نسبة ١٠ بالمائة من اجمالي الانتاج القومي في أربعة أقطار فقط هي: مصر (٢٧ بالمائة) والمغرب (١٦ بالمائة) وتونس (١٣ بالمائة) والأردن (١٣ بالمائة). ان قيمة الانتاج الصناعي كبيرة في مصر فقط وتبلغ حوالى ٤٥٠٠ مليون دولار، وتليها السعودية (٣٥٦٨ مليون دولار) والمغرب (١٩٦٠ مليون دولار) وهذه الأقطار الثلاثة هي وحدها التي يتجاوز فيها الانتاج الصناعي المليار دولار. ونسبة السلع المصنعة من مجموع الصادرات هي نسبة غير صغيرة في أربعة أقطار فقط هي: مصر (٨ بالمائة) والمغرب (٢٨ بالمائة) وتونس (٢٣ بالمائة) والأردن (٤٣ بالمائة).

أما بصدد الاستخدام فإن المواقف نحو الصناعة تتباين بشدة في دول رصد التخصيصات الصرف عنها في الدول الأخرى. ففي الفئة الأولى نجد أن العدد المتزايد من العمال المغتربين فيها قد أثر في وضع السياسة الصناعية وخفض من طموحاتها (لاسيما في الكويت). كما أن مفهوم «مبادلة القوى البشرية بعملة صعبة»[٢٠]، وهو أمر أساسي جداً في دول رصد التخصيصات، قد انتقد بشدة أيضاً في الأقطار المصدرة للقوى البشرية. غير أن تصنيع السلع لا يقتضي استخدام عدد كبير من العمال، لا سيما في المشاريع الصناعية الثقيلة التي تكون متطلباتها من العمال اسمية. أما في الأصناف الأخرى من الدول فإن الغرض من وراء الاستخدام أمر جوهري، وتمتد جذور الاتجاه الحديث لتشجيع القطاع الصناعي الخاص في الضرورة العاجلة لزيادة الاستخدام «الصحيح». وينبغي تمحيص الاحصاءات الرسمية للقوى العاملة في قطاع تصنيع السلع تمحيصاً دقيقاً، فقد تكون الزيادة في عدد كسبة الأجور هي مجرد نتيجة لتغرّض ينشأ عن رصد التخصيصات في السياسة الصناعية، وهذا اجراء ينم عن عدم كفاءة متزايدة. ان المؤسسات التابعة للدولة مثلاً غالباً ما تحوي فائضاً من الموظفين كما أن الزيادة الفائضة عن الحاجة في عدد العمال تضع قيوداً سياسية واجتماعية على القطاع الانتاجي. كان هذا هو الحال في الجزائر وسوريا والعراق منذ مدة طويلة. ان التطور الحديث باتجاه سلوك أكثر انتاجية وادارة ذات كفاءة ينطوي ضمناً على تقليص جذري في الاستخدام المدعوم بمعونة الدولة المالية، كما ينطوي على وقوع طلب متزايد على القطاع الخاص لخلق

---

(٢٠) United Nations Fund for Population Activities, *The State of World Population* (New York: United Nations, 1983).

أعمال جديدة، (تقر الجزائر علناً بهذا المنظور). أما الاستخدام في الشركات الصغيرة وفي «القطاع غير الرسمي» فلا يعلم عنه الا القليل. بيد أن بعض الدراسات التجريبية تفيد بأن القطاع غير الرسمي هو أشد دينامية وأكثر كفاءة مما هو متوقع على العموم في تونس أو المغرب مثلاً. ان دور الدولة في رعاية هذا الشكل من تنظيم الأعمال الخاصة يجب أن يحلل تحليلاً كاملاً.

إن نظرة سريعة إلى توزيع الأنشطة الانتاجية بين القطاعات المختلفة تؤكد التناقض الموجود بين الاقتصاد القائم على النفط وبين غيره. فالصناعة الكيماوية في مراحل تطورها الأولى تمثل القسم الأكبر من الاستثمار الصناعي الضخم الحديث، وهو يتركز في عدد قليل من دول رصد التخصيصات. وبظهور المشاريع البتروكيماوية الكبرى مؤخراً في السعودية فإن هذا الاتجاه سيتعزز. وفي ١٩٨٠ بلغت القيمة المضافة في المصنوعات الكيماوية في الوطن العربي ٨,٥ مليارات دولار، ونصف هذا المقدار في السعودية. وسيزداد في المستقبل حجم الأسمدة والمنتجات الكيماوية الوسيطة المشتقة من النفط والمصدرة في الغالب إلى الأسواق العالمية وبذلك يتعزز النشاط الانتاجي في دول رصد التخصيصات، وهذا لا يعني بالضرورة حدوث تنويع ناجح. وفي الأقطار الأخرى تأخذ الصناعات التقليدية الثلاث الكبرى في الدول النامية حصة الأسد من المصنوعات ذات القيمة المضافة وهي: الأغذية، والنسيج بما في ذلك الألبسة والمنتوجات الجلدية، ومواد البناء. تمثل الصناعات الغذائية، حسب احصائيات اكوا[٢١] ١٩ بالمائة من المصنوعات العربية ذات القيمة المضافة. وهي تتمركز في عدد قليل من الدول مثل مصر والجزائر والمغرب وسوريا والعراق وتوجّه بالكامل تقريباً إلى الأسواق المحلية. فإذا أضفنا تونس الى هذه المجموعة من الأقطار نجد أن الغالبية العظمى من صناعات الألبسة والنسيج قائمة فيها، وهي تأتي في المرتبة الثالثة في المصنوعات العربية بحوالى ١٤ بالمائة من المصنوعات ذات القيمة المضافة. وقطاع الصناعة الآخر الوحيد الجدير بالذكر هو الحديد والصلب وأعمال المعادن، وهو قطاع يعاني بدوره من نقاط الضعف التي تعاني منها الصناعة العربية ككل. ان الصناعة العربية، التي هي إما موجهة للتصدير لمشاريع قليلة وخاصة جداً بطبيعتها (مصاهر الألمنيوم، مصافي النفط، الكيماويات)، أو تقتصر على سوق محلي صغير لسلع استهلاكية تقليدية، هي صناعة تفتقر إلى قطاع وسيط وإلى قطاع لانتاج المعدات. ان اغلبية السلع الرأسمالية ومنتجات الهندسة الثقيلة تستورد من الخارج، أما الزراعة (وقد أهملت طويلاً) فإنها لا تستطيع أن تزود صناعة الأغذية بالمواد الخام الزراعية الأساسية التي تحتاج اليها في التعليب أو التصنيع الزراعي.

اما ما يتعلق بالخطوات الضرورية لتصحيح عدم التوازن في الهيكل الصناعي فإن من اللازم للصناعة العربية أن ترفع من كفاءتها وتعدل من طبيعة تدخل الدولة في القطاع الانتاجي ومن حدود هذا التدخل. لقد تحدثنا آنفاً عما يجب اتخاذه من اعادة نظر في مواقف

---

(٢١) انظر الهامش رقم (١٩)

الدولة وفي السياسة الصناعية القائمة على رصد التخصيصات من مبالغ عائدة للدولة.

وسنقدم هنا باختصار النتائج الأساسية بالنسبة للوضع الصناعي سواء في دول رصد التخصيصات أو في دول الانتاج. ان توقف الأموال النفطية غير المحدودة تقريباً المتاحة لجميع المشاريع الصناعية ينطوي على حدوث تغييرات جذرية بالنسبة لرجال الأعمال في أقطار الخليج. وقد ورد تلخيص جيد للاتجاه السائد في اقتصاد دول الخليج في دراسة حديثة عن الاقتصاد السعودي، وجاء فيها: «ان الاقتصاد السعودي أخذ يصبح في واقع الأمر اقتصاداً طبيعياً بدرجة متزايدة. فالحكومة ترى أن الأيام التي كانت تصل فيها نسبة الأرباح من ٣٠ إلى ١٠٠ بالمائة لا بد أن تنتهي، وعليه فإذا كان للمملكة أن تصبح ذات اقتصاد حديث متنوع فإن على شركاتها ان تعمل كما تعمل الشركات في العالم»[٢٢]. وقد أبديت ملاحظات مماثلة عن تطور الوضع الاقتصادي في الكويت «فالصناعة الوحيدة التي ستنجح في هذا القطر هي تلك الصناعة الحسنة الادارة، والتي تشذب فيها كلف التشغيل تشذيباً جيداً، وتجري فيها دراسة دقيقة للأذواق المحلية، وتسوّق منتجاتها تسويقاً حسناً»[٢٣]. ان هذه الكوابح الخاصة بالادارة الكفوءة الجيدة لا تقتصر أهميتها على الأقطار النفطية الغنية التي أصابتها ضربة الركود في أسواق النفط، فهي موجودة في جميع الأقطار، كما أنها موضع اهتمام المؤسسات العامة ومصالح العمل الخاص.

وفي الوقت الذي يجري فيه التشكيك ببعض جوانب رصد التخصيصات في النشاط الصناعي، أو كبتها فإن الحاجة الى مساندة الدولة للصناعة هي أشد من أيّ وقت مضى، وتظل الحكومة، وهي تشجع القطاع الخاص باستمرار، هي المحرك الرئيسي للنمو في السعودية كما تظل كذلك في الجزائر أو مصر أو الأردن. ان التغيير الرئيسي يتعلق بأشكال التدخل وبالنظرة العامة فيه، فالصناعة لم تعد تلك القناة التي تضخ فيها أموال الصرف دون اهتمام بما تنتجه. ان الاهتمام الجديد الذي تبديه الدول بالكفاءة والمنافسة يؤدي الى اتباع سياسة صناعية حاذقة تمزج بين الأفضليات الوطنية والحوافز المالية والتقليل من الاعانات المباشرة كلما كان ذلك ممكناً. ثمة في عدد من الحالات تمويل رخيص متاح لشركات الأعمال، مثلاً، يقدم المصرف الصناعي في دولة الامارات قروضاً للمشاريع الصناعية بفائدة مقدارها ٤,٥ بالمائة مع ثلاث سنين اعفاء، وفي الكويت تحدد فائدة القروض الصناعية بنسبة ٥ بالمائة فقط، أما في السعودية فالنسبة هي ٢ بالمائة. كما أن صفقات المقايضة تفرض بشكل متزايد على المقاولين الأجانب الذين عليهم أن يجدوا مجهزين ويقترحوا شركاء صناعيين محليين لكي تحال عليهم المقاولات. (وهذا بالطبع أصلح للصناعات المحلية من اتفاقات المقايضة الأشيع التي بموجبها يدفع للمقاول نفطاً). كذلك تمارس الضغوط على الشركات الأجنبية لغرض زيادة سريعة في نسبة المواطنين الذين يعينون لديها سواء من العمال المؤهلين أو من الموظفين. والحماية الاقتصادية غير مستبعدة، فهي تكاد تكون سياسة واقعة، وضرورة ضمان

---

(٢٢) M. Field, «Business Question Government Optimism,» *Financial Times* (22 April 1985).

(٢٣) K. Evans, «Confidence has been Shaken,» *Financial Times* (11 February 1985).

القدرة على المنافسة في الأسواق الاقليمية لا بل حتى الأسواق العالمية، هي الآن جزء من الصورة، كما أن الاسناد المباشر عن طريق الاعانات لا يمكن أن يكون هو الجواب الأوحد.

سيعتمد النمو الصناعي العربي في المستقبل اعتماداً كبيراً جداً على قدرة الدول العربية على تنسيق أنشطتها وعلى تبنيها بشكل تام للأبعاد الاقليمية والدولية التي يتطلبها قطاعها الصناعي. عندئذ ستعمل الكوابح الناجمة عن العقلانية الاقتصادية والتوازن المالي على تقييد المواقف التي يحث عليها رصد التخصيصات في السياسات الصناعية. ومن وجهة النظر هذه يكون التكامل الاقليمي مهماً للأقطار النفطية وغير النفطية معاً. كانت مقاولات المشاركة العربية حتى وقت قريب هي أبرز أشكال التعاون العربي. ثم اتخذت خطوة أولى من قبل المجلس الاقتصادي العربي التابع لمجلس الجامعة العربية أسست بموجبها شركة البوتاسيوم العربية. وفيما بعد أقام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أربعة مشاريع صناعية في الأردن والعراق وسوريا، كما أن منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) تنشط في تشجيع مقاولات المشاركة بين أعضائها (مثلاً، أنشأت المنظمة الرصيف الجاف الضخم لتصليح السفن في البحرين). بيد أن مفهوم مقاولات المشاركة العربية لا يقدم إلا جواباً جزئيا لحاجات التكامل في الوطن العربي. وبما أن مجلس التعاون الخليجي قد أقيم أساساً على اعتبارات سياسية في ١٩٨٠ فإنه قد بدأ فعلاً بفتح عهد جديد من التعاون الاقتصادي العربي. ان التنسيق الجاري بين الدول الأعضاء في المجلس بشأن الخطط الاقتصادية والمشاريع الصناعية، والبحث المنتظم عن مشاريع مكملة لبعضها، واقامة سوق مشتركة تدريجياً بين الدول الأعضاء الست، كل هذا سيؤثر في مواقف حكوماتها تأثيراً قوياً ويلزمها باتباع سياسات صناعية واقعية. ان المشاريع الصناعية المقبلة في أقطار الخليج لن يكتب لها النجاح إذا لم يوسّع السوق ليشمل شبه الجزيرة العربية بأسرها في أقل تقدير. أما ما يتعلق بالسوق الدولية للبتروكيماويات وغيرها من المنتجات المعدة للتصدير فإن من المهم تفادي المنافسة بين أقطار الخليج، وكذلك محاولة التعويض عن نتائج التذبذب في الأسعار قدر الإمكان وذلك بتنسيق القرارات المتخذة بشأن الاستثمار. ان على كل دولة أن تأخذ مشاريع الدول الأخرى بالاعتبار، وهذا يحد من الاستثمارات الاعتبارية الحالية من معنى اقتصادي حقيقي.

لا يوجد في الوقت الحاضر اجراءات مماثلة في باقي أنحاء الوطن العربي، وليس هناك ما يدل على أن مجلس التعاون الخليجي قد يتوسع فيشمل عدداً آخر من دول («الانتاج»؟). بيد أن الوضع الصناعي الراهن في الأقطار غير النفطية يبرز بشكل حاد أهمية التنسيق الاقليمي لغرض التغلب على الكلف العالية للوحدات الانتاجية وانخفاض الكفاءة فيها وكلا الأمرين ناشىء عن الحجم غير الكافي لكل سوق منفردة من الأسواق المحلية. ان انخفاض الموارد الخارجية المترتبة لدول المنطقة من شأنه أن يقلص من طاقتها على الاستيراد، كما يقلص من قدرتها على رصد اعانات متزايدة للمنتجين المحليين غير الأكفاء وذلك لغرض تلبية الطلب المحلي. لذلك فإن المخرج الوحيد من المأزق سيكون في اتباع منهاج اقليمي لمشكلة الإنتاج الكبير للسلع الاستهلاكية في المؤسسات الصناعية المحلية، وهذا ينطوي على زيادة في التعاون

وقلة في رصد التخصيصات. أمّا بشأن قطاع السلع الوسيطة وخطوط الانتاج الجديدة المطلوبة في المستقبل القريب فإن على كل دولة أن تقلع عن وجهة نظرها الخاصة بها وذلك تطبيقاً لخطة اقليمية. عندئذ لن تعود الاعتبارات السياسية المحض واستخدام الأموال المتاحة وفق رصد التخصيصات من المعايير الصحيحة للسياسات الصناعية.

٣ ـ المواقف إزاء الخدمات: رصد التخصيصات من خلال الخدمات وانتاج الخدمات

إن الدليل على اختلاف المواقف بين دول الانتاج ودول رصد التخصيصات هو أبرز جداً في حالة الخدمات منه في حالة الصناعة. والفكرة الأساسية هي أن تقديم الخدمات للناس كمّاً ونوعاً هو حجر الأساس لدولة رصد التخصيصات ومناط وجودها، في حين أن دولة الانتاج تقلص كثيراً، لأسباب مالية، من كمية الخدمات التي تقدمها ونوعيتها. ومع أن هذا القول قد يبدو من تحصيل الحاصل في بداهته ولكنه مع ذلك يحتاج إلى تحليل وتقييد. والمطلوب وضع تحديد لمفهوم الخدمات وذلك لغرض التفريق بين شتى أنماطها، مع عرض للصلات التحليلية المختلفة الأشكال بالاقتصاد الانتاجي. ثم ننظر بايجاز في العلاقات المتشابكة لأوضاع الدول المالية والاقتصادية وفي مواقفها من الخدمات.

أ ـ الخدمات: صنف اقتصادي ذو معنى في ضوء نموذج الانتاج ـ رصد التخصيصات

إن مصطلح الخدمات ذاته مليء بالغموض. وأرقام الحسابات الوطنية هي عبارة عن تقديرات مجملة وقد تكون مضللة لأن «جميع فروع النشاط الاقتصادي التي لا تعود الى القطاع الزراعي (الزراعة، الغابات، صيد السمك، صيد الحيوانات) أو الى القطاع الصناعي (المعادن، المقالع، التصنيع، الانشاءات، الماء والكهرباء والغاز)، تسجّل على أنها خدمات»[٢٤]. وهكذا فإنّ الطبيعة الاقتصادية للخدمات، وهي تعامل باعتبارها قطاع «الفضلة المتبقية»، طبيعة غامضة جداً وغير مستقرة، ويجب وضع فرضيات أخرى لغرض تحليل موقع الخدمات ودورها في النظام الاقتصادي. وعلى كل حال فإن التفريق النظامي بين قطاعات منتجة وأخرى غير منتجة لا يتسم إلا بمشروعية محدودة، ذلك أن فكرة التفريق ذاتها لا تخلو من العيوب والطعن. فهناك، من جهة، خدمات هي من نتاج عملية انفاق، فكميتها ونوعيتها تعتمد اعتماداً مباشراً على مبلغ المال المخصص لها. وهناك، من جهة أخرى، خدمات يمكنها أن تولد أموالاً وتزيد من حركة الايرادات في الدورة الاقتصادية. أما مسألة «العمل المنتج» الأولي وهل هو شرط مسبق لوجود كلا الصنفين من الخدمات فهي مسألة مهمة ولكنها تجريدية عويصة تخرج عن نطاق دراستنا الحالية. ان حدوث تأخيرات وفواصل زمنية له أثر حاسم في القضية، فالخدمات التي تمتص الأموال في المدى القصير والتي يتطلب توسيعها وجود قدرة على رصد التخصيصات

(٢٤) The World Bank, *World Development Report, 1984.*

لها، كخدمات التعليم والصحة، قد تثبت انها صالحة جداً للانتاج في المدى الطويل. والتعميم في مفاهيم مثل مفهوم «رأس المال البشري» أو «الاستثمار في رأس المال البشري» لتحليل التوسع في هذه الخدمات، وكذلك القيمة الانتاجية المشكوك فيها التي تعزى الى مشاريع البنية التحتية الاعتبارية الضخمة أو الى المشاريع الصناعية المبالغ في حجمها، كل هذا يشير الى الضعف في الرأي القائل بالتعارض الأساسي بين صفات منتجة وصفات غير منتجة لنشاط ما.

ان تحليل الخدمات والمواقف من هذه الخدمات في فرضيتي دولة الانتاج ودولة رصد التخصيصات تقودنا الى استغلال الفرق الجوهري بين الخدمات المولدة للدخل والخدمات المستخدمة للدخل (لا شيء يتعلق بفائدة الخدمات، ولكن كل شيء يتعلق بمواقف خاصة للانتاج ورصد التخصيصات). أهم الخدمات المولدة للدخل هي المواصلات والنقل والسياحة والخدمات المالية وبعض خدمات الاسكان، والخدمات الهندسية بما فيها البحث والتطوير... الخ. وأهم الخدمات المستخدمة للدخل هي الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، وتوفير السلع المدعومة حالياً والخدمات الشخصية... الخ. أما الخدمات التجارية وخدمات الاسكان فهي إما مولِّدة للدخل أو منفقة له حسب الأحوال.

ب ـ بعض الاتجاهات المهمة في انتاج الخدمات ورصد التخصيصات لها في الدول العربية

على الرغم من التقييدات المذكورة آنفاً في استخدام الأرقام العالمية فإن الاحصاءات عن معدل النمو في قطاع الخدمات في مجموعة من الأقطار العربية تقدم معلومات مفيدة عن التطور العام. وإذا أخذنا أقطاراً لدينا عنها بيانات مقارنة وجدنا اتجاهاً ثابتاً خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ مفاده نمو الخدمات بمعدل سنوي أعلى من اجمالي الناتج المحلي. ففي مصر والسودان والمغرب واليمن العربية يصل الفارق ما بين ٣ و٤ نقاط في السنة، والوضع في السعودية مشابه لهذا، في حين أن الفارق أكبر كثيراً في الكويت وليبيا وفي الامارات العربية المتحدة أيضاً، على أغلب تقدير. أما في الأقطار التي شخصنا فيها نزوحاً قوياً للنمو الصناعي، وهي الجزائر والأردن وتونس، فإن الصورة تختلف: ان معدل النمو للخدمات لا يتجاوز معدل النمو لاجمالي الناتج المحلي[٢٥]. فإذا نظرنا الآن الى سهم الخدمات في اجمالي الناتج المحلي وجدنا أن الوضع يختلف، وخاصة إذا استخدمنا اجمالي الناتج المحلي غير النفطي لحساب المعدل في دول النفط الغنية. ان سهم الخدمات يناهز ٥٠ بالمائة في أغلب الدول غير النفطية، وهي مصر والسودان والمغرب وسوريا، والاستثناء الرئيسي هو الأردن حيث تبلغ تلك النسبة ٦٤ بالمائة. أما في الأقطار النفطية فيبلغ معدل الخدمات الى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ٧٠ بالمائة في الجزائر ويتجاوز ٨٠ بالمائة في كل من الكويت والسعودية وليبيا.

---

(٢٥) تقرير بنك الاعمار الدولي، ١٩٨٤، ص ٣

يستند الفارق الرئيسي بين «دول رصد التخصيصات الصرف» والدول الأخرى على مقدار الأموال التي لديها الطاقة لتخصيصها لأنماط معينة من الخدمات. ليس هناك مؤشرات على وجود تفاوت كبير في هيكل المصروفات العامة بين الأصناف المختلفة من الدول، ولكننا نجد هذه المصروفات في الاقتصاد القائم على النفط يمثل جزءاً كبيراً جداً من مجموع المصروفات المحلية، كما أن مجموع دخل الفرد الواحد أعلى بالطبع. مثلاً، تجاوزت المصروفات العامة في السعودية في السنة المالية ١٩٨٢/١٩٨٣ (وكانت ٧١ مليار دولار) أكثر من ضعفي اجمالي الناتج القومي في مصر سنة ١٩٨٢ (وكان ٢٦,٤ مليار دولار). وهكذا تخصص أموال كبيرة للتعليم والصحة وشتى جوانب المصلحة العامة، مما يتيح للمواطنين في أقطار الخليج أن ينتفعوا من تعليم مجاني (بل وحتى مصحوب بمعونة للطلاب)، وكهرباء وماء مدعومين مالياً وإسكان مدعوم أيضاً في أغلب الأحيان، وغير ذلك من المنافع. ثمة صفة في عدد من هذه الخدمات الناجمة عن رصد التخصيصات تقوم على طبيعتها «المستوردة»، فعدد المستخدمين الأجانب يتجاوز عدد العاملين المحليين في أكثر الخدمات، لاسيما خدمات لتعليم والصحة، وفيها نجد من المألوف أن يكون عدد الموظفين الأجانب بنسبة ١٠٠ بالمائة. والمثل البارز على الانفاق الكبير المعبّر عن أهمية المواقف المستندة إلى رصد التخصيصات يتضح في التطورات الجارية في حقل التعليم العالي. ان كل قطر من أقطار الخليج، باستثناء عمان، قد أسس جامعة واحدة على الأقل، أما في السعودية فيبلغ العدد سبع جامعات. لقد أنفقت الحكومة السعودية مبلغ ملياري دولار على مشروع جامعة الملك سعود قرب الرياض وستتسع لأكثر من عشرين ألف طالب في ١٩٨٥. يبلغ عدد الطلاب الجامعيين في السعودية حوالى مئة ألف طالب ويبلغ ما أنفق سنة ١٩٨٤ على جامعاتها السبع سبعة مليارات دولار. ينبغي كذلك أن تضاف كلفة تمويل الطلاب في الخارج الى الانفاق المحلي على التعليم في أقطار الخليج. وبالنظر للافتقار للأموال في الأقطار غير النفطية، بالرغم من الأولوية التي تعطى للتعليم (١٠ بالمائة من المصروفات العامة في مصر والأردن وبين ١٥ و٢٠ بالمائة في تونس والمغرب)[٢٦]، فإن إنشاء خدمة تعليمية جماهيرية ينطبق عليها معيار اسمي في الجودة لم يحقق في الغالب سوى مرحلة رمزية صرف.

أما ما يصرف على الصحة فيأخذ قسماً أصغر بكثير من المصروفات العامة في أكثر الأقطار غير النفطية، فهي لا تتجاوز في المتوسط إلا ثلث إلى ربع ما ينفق على التعليم والمعدل أعلى في الدول النفطية حيث تبلغ مصروفات الدولة على الصحة أكثر من نصف المصروفات على التعليم، وتسجل هذه الأقطار تناقصاً سريعاً جداً في عدد السكان لكل طبيب واحد (ويعتبر هذا من اجراءات التحسن في قطاع الصحة العامة)، بلغ التناقص مقدار عشرة أضعاف في السعودية بين ١٩٦٠ و١٩٨٠ وخمسة عشر ضعفاً في عُمان. أما في الكويت والامارات العربية فالمعدل هو أقل من ألف نسمة لكل طبيب واحد، وهو يقارب

(٢٦) International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook* (Washington, D.C.: IMF, 1984).

المعدل في الأقطار الصناعية الغربية. والوضع ليس على هذا المنوال الجيد في أقطار أخرى. ولكن ثمة تناقضاً بين المغرب مثلاً، وهذا الوضع سيء فيه، لا بل أسوأ مما كان عليه قبل عشرين عاماً، وبين تونس حيث تحسن الوضع كثيراً. والغريب المدهش أن المعدل في مصر، لتي طبقت على مدى سنين سياسة تهدف إلى تلبية الحاجات الأساسية للجماهير، يبلغ ٩٧٠ شخصاً لكل طبيب واحد، وهو يضاهي المعدل في الأقطار النفطية. ان ايجاد الأموال الكافية للحفاظ على مثل هذه الخدمات وتحسين نوعيتها سيكون بالتأكيد تحدّياً يزداد صعوبة أمام السلطات المصرية.

ولا تتعلق جميع التطورات الجارية في قطاع الخدمات بالنشاطات الباهظة الكلفة التي ليس لها تأثير مباشر يذكر في موارد الدخل المحلية. لقد حدث تحسّن مهم في قطاع المواصلات في الوطن العربي ولاسيما في أقطار الخليج، ولو أن هذا التحسن لا يقتصر على هذه الأقطار وحدها. ينطبق هذا قبل كل شيء على بناء الموانىء التي لم تعد مكتظة بشكل خانق جداً كما كانت عليه في الماضي. وروعي كذلك في عدد من الأقطار توسيع شبكة الطرق والسكك الحديد وتحسينها، مع ربطها بالأقطار المجاورة. وجرى في كل من الكويت والسعودية والعراق والجزائر تطوير أساطيل الشحن فيها. وتعتبر تجارة الترانزيت مصدراً مهماً من مصادر الدخل في الأردن ودبي، بل حتى في الكويت (حيث تمثل اعادة التصدير أكثر من ٨٠ بالمائة من الصادرات غير النفطية). والسياحة هي من المصادر الرئيسية للتحويل الخارجي كما أن مساهمتها في حل مشاكل البطالة يعتبر كبيراً في مصر والمغرب وتونس، وكذلك في الأردن بشكل متزايد. بيد أن نشاطاً من هذا النوع، فضلاً عن تزايد شراء مساكن الترف برأسمال عربي، أو نوعاً معيّناً من عوائد تجارة الترانزيت، على كونها تولد دخلاً اضافياً في الأقطار المعنية، فإنها قد تعزز من المواقف الناجمة عن رصد التخصيصات فيها، لأنها لا تقع تحت طائلة السيطرة الوطنية ومن شأنها أن تزيد من الاعتماد على الموارد الخارجية.

وتتطلع بعض الأقطار النفطية الى التنويع في أنشطتها المالية، فهي تنشىء شبكة من الشركات الاستثمارية والبنوك وأعمال التأمين وذلك لخلق مراكز مالية تحل جزئياً محل الأسواق المالية الغربية لأغراض رأس المال المحلي. كانت البحرين أول من بادر بافتتاح سوق مصرفية خارج حدودها فأسست ما يدعى بـ (Offshore Banking Unit) في سنة ١٩٧٥. وقد تزايد حجم الأعمال في هذه المؤسسة باطّراد في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات حتى بلغ ٦١ مليار دولار في آب/اغسطس ١٩٨٢. ومنذئذ أفصحت تذبذبات السوق عن الوضع المتغير لمستقبل العوائد النفطية. وتمارس السعودية على وجه التعيين بسياستها المالية تأثيراً حاسماً في نتائج المؤسسة البحرينية المذكورة. ومساهمة هذا المركز المصرفي في دخل البحرين غير قليلة. أما مطامح الكويت وطاقاتها الحقيقية لتصبح مركزاً مالياً اقليمياً فقد أصيبت بنكسة من جراء أزمة سوق المناخ وآثارها الباقية. وقد شددت كل من مصر والأردن، وهما في المجموعة الأخرى من الأقطار، على تطوير الخدمات المصرفية كذلك، فسوق المال في عمان على صغره هو مركز فعال. على أن المستقبل القريب هو الذي سيقدم لنا الجواب الحاسم عن السؤال الجوهري الخاص بتطور القطاع المالي، والسؤال هو: هل اكتسب المال العربي المهارة والقوة

اللازمتين لكي يصبح مصدراً ذاتياً للدخل، أم أنه لايزال مجرد نتيجة ثانوية لعوائد النفط، وأداة لتخصيص الأموال غير القادرة على تجاوز الانخفاض في هذه العوائد؟

إن هذا الالمام المختصر بالاتجاهات الرئيسية في قطاع الخدمات يقدم منظوراً غير كامل عن التطورات الكثيرة التي حدثت في السنين العشر الأخيرة. بيد أنه يؤكد الحجج الرئيسية الواردة في هذه الدراسة. ان الدول النفطية ترصد أموالاً كبيرة من خلال الخدمات التي تمثل أداة أساسية لتوكيد الذات وشرعية الحكم. إن تمويل دولة الرفاهية، التي قد تقتصر منافعها على مواطنيها فقط، هو مكوّن رئيسي للمواقف الناشئة عن رصد التخصيصات في حين أن العقلانية الاقتصادية لتوسيع الخدمات قد جرى تجاهلها لأمد طويل. أما في الدول الأخرى فإن توسيع الخدمات الذي يقصد منه تحسين الظروف الاجتماعية وتلبية الحاجات الأساسية كان محدوداً بسبب الافتقار إلى الموارد، ولو أن قسماً من دخل التخصيصات المستحث يقوم بتمويل المصروفات التي ترصد في الميزانية للخدمات الاجتماعية. ان الخدمات المولدة للدخل تحاول أن تجتذب اليها حصة متزايدة من عوائد النفط الاقليمية.

إن الاتجاهات الحالية في المنطقة تشير الى الحاجة الى إعادة النظر في الفرضيات المبسطة جداً حول مثل هذه المواقف المتناقضة. ان دول رصد التخصيصات، وهي تواجه عوائد نفطية منخفضة وتتوق إلى ايقاف النتائج الضارة لمواقف رصد التخصيصات وتوجيهها نحو الصناعات والخدمات، تحاول أن ترعى الخدمات المولدة للدخل وان تحدد من المصاريف الناجمة عن سياسة تحقيق الرفاه للناس. إنها تنحو كذلك الى تخفيض الاعانات للسلع والخدمات المجانية أو الرخيصة السعر. وهي تقيم تدريجياً شرعيتها في الحكم على المنفعة الحاصلة من إنفاقها وعلى المنظور الطويل الأمد لتنويع اقتصادي حقيقي بعيداً عن عوائد النفط المباشرة. أما الدول الأخرى الواقعة تحت فعل الكوابح السياسية والضغط الشعبي القوي، فلا خيار أمامها سوى الحفاظ على خدمات ترصد لها مبالغ الصرف وتوسيع هذه الخدمات مثل التعليم المجاني والتسهيلات الصحية والمنافع العمومية والاسكان الرخيص واعانات الغذاء. . . الخ. وقد شجع على مثل هذه المطالب في الماضي الدخل النفطي الوفير نسبياً، بصرف النظر عن مستوى الموارد ذات الصلة بالإنتاج. ومع وجود مثل هذه الكوابح على رصد التخصيصات سيكون على دول الانتاج أن تثبت انتاجية متزايدة في المستقبل.

من الواضح ان التفريق البسيط بين دول رصد التخصيصات ودول الانتاج هو تفريق مشوّش بصورة متزايدة، حتى عند تطبيقه على الموقف إزاء الخدمات.

الفصل الرابع عشر

الدول، الطبقات الاجتماعية والسياسات الزراعية في الوطن العربي

حامد آية عمارة(*)

يبدو اليوم لعدد كبير من الأقطار العربية أن المسألة لم تعد في معرفة القسط من الفائض الزراعي الذي ينبغي أخذه بل في التقويم الصحيح للموارد الوطنية التي تخصص للتنمية السريعة للإنتاج الفلاحي وذلك لإعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن تأخر متراكم في ميدان الزراعة. فالستينات التي عرفت ارتفاعاً في معدل الاستثمارات ونمواً في الإنتاج تلتها السبعينات التي شهدت تقهقراً ملموساً في وظائف الزراعة وتهميشاً وتخريباً للأرياف. فاتسعت تبعية البلدان العربية للأسواق الخارجية بالنسبة لاستهلاكها للمواد الغذائية وأصبحت تخصص قسطاً كبيراً من مواردها بالعملة الصعبة لتغطية صادراتها ومن ميزانيتها لدعم أسعار المواد ذات الضروريات الأولية. انطلقت في بداية الثمانينات في معظم البلدان العربية سياسة إنعاش الزراعة. فسهرت السلطات العمومية على تنمية مساعداتها المالية للزراعة وإعاناتها من أجل تحديث المزارع ورفع الأسعار الزراعية بهدف تنشيط الإنتاج وتحسين عائدات المنتجين.

وفي نطاق آخر أعربت التوجيهات الجديدة عن تغيير ذي مغزى للعلاقات القائمة بين الدولة ومختلف الجماعات الفلاحية والطبقات الشعبية المدينية. إن ارتفاع الأسعار الزراعية يقلص من القدرة الشرائية للأجراء، ولكي تحقق الدولة أهدافها في رفع الإنتاج فستستند أكثر الى المستغلين المرتبطين بالأسواق وتحقق من دورها في الانتاج ولصالح الفلاحين الصغار.

وهكذا فالأزمة الزراعية الغذائية التي تواجهها معظم الأقطار العربية ستجعلها تعيد البحث في العلاقات الطبقية التي نشأت في الستينات والسبعينات.

أولاً: تأخر الزراعة

عرف اقتصاد البلدان العربية منذ السبعينات اعادة هيكلة واسعة يميزها تأخر زراعي

(*) استاذ في كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر.

لفائدة نشاطات أخرى وتمويل مشاريع انمائه.

إن المنعطف الجديد راجع بطبيعة الحال إلى توسيع قطاع المحروقات وإعادة تقويم أسعار الطاقة التي سمحت بارتفاع كبير في دخل المنتجات الهايدروكربونية فالجزائر (١٩٧١)، العراق (١٩٧٣) وليبيا (١٩٧٤) بتأميماتها وسّعت مراقبتها للموارد النفطية بينما ظهرت بلدان جديدة مصدّرة للمواد النفطية: مصر وتونس وسوريا.

وصل الإنتاج في سوريا الى ١٠ ملايين طن في ١٩٧٦ ومنذ هذه الفترة فهو يجاوز الـ ٩ ملايين طن. إن ارتفاع الأسعار في سنة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ جعل النفط على رأس صادراتها والتطور نفسه عرفته مصر التي أصبحت بعد ١٩٧٤ مصدرة للنفط، ارتفع انتاجها من ٤٢٠٠٠ برميل يومياً في ١٩٧٧ الى ٦٧٠٠٠٠ برميل يومياً في ١٩٨٢. بلغ مدخولها ٢,٧ مليار دولار أمريكي لسنة ١٩٨١ ـ ١٩٨٢، ٢,٢ مليار دولار لسنة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ و ٢,٨ مليار دولار لسنة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤.

أما في تونس فقد بلغت صادرات النفط ومشتقاته ٥٣٦ مليون دينار لسنة ١٩٨٢ و ٨٨٠ مليون دينار في سنة ١٩٨٣ أي ٤٣ بالمائة من مجموع الصادرات.

إن هذا التدفق المهم للموارد الجديدة وضع على الهامش الوزن النسبي للصادرات الزراعية في التجارة الخارجية. خلال الستينات كانت الزراعة تشارك بـ ٣٠ الى ٥٠ بالمائة من مجموع الصادرات (٢٦ بالمائة للجزائر، ٣٥ بالمائة لتونس، ٣٣ بالمائة لسوريا لغاية ١٩٧٤، ٥٠ بالمائة لمصر) فهي لم تجلب الى غاية الثمانينات سوى ٥ بالمائة تقريباً من دخل الصادرات (١ بالمائة بالنسبة للجزائر، ٧ بالمائة لتونس، ومن ٤ إلى ٥ بالمائة لمصر). في مصر بين ١٩٧٤ و١٩٨٠ تكون صادرات النفط، السياحة، دخل قناة السويس وأجور العمال المغتربين أكثر من ٩٠ بالمائة من دخل الصادرات.

جدول رقم (١)

مكانة الزراعة في الدخل الخارجي لمصر

الوحدة	المواد	مليار دولار أمريكي
١	بيع المنتوجات النفطية	٢,١٣
٢	دخل العمال المغتربين	٣,٠٠
٣	دخل قناة السويس	١,٠٠
٤	دخل السياحة	٠,٤
٥	الصادرات الزراعية	٠,٣١٤

إن القطن الذي كان أهم الصادرات الزراعية خلال الستينات انخفضت عائداته بـ ٢٥ بالمائة تقريباً. أما المنتجات الزراعية الأخرى المصدرة، الحمضيات، البطاطا، البصل،

الأرز فعرفت هي الأخرى تقهقراً في الحجم نتيجة ازدياد الطلب المحلي وضعف تطوّر الإنتاج (في بداية الستينات كان القطن يوفّر ٥٠ بالمائة من الدخل بالعملة الصعبة).

أوقفت الجزائر عملياً كل صادراتها الزراعية في أواسط السبعينات. وفي الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ شكلت الصادرات الهايدروكربونية ٩٧ بالمائة من الدخل. وفي تونس حصلت المنتجات النفطية ومشتقاتها على المرتبة الأولى ٨٨٠ مليون دينار تونسي في سنة ١٩٨٣. تأتي بعد ذلك المنتجات النسيجية ٣٣٩ مليوناً والصادرات الفلاحية بـ ٨٦ مليوناً أي ٦ بالمائة من مجموع هذه الرتب الثلاث.

هذا التراجع الكبير للزراعة في التجارة الخارجية سجلته كل البلدان العربية المعتادة تصدير منتجاتها الزراعية، ما عدا المغرب (بلد غير نفطي)، وكذلك لبنان والأردن حيث فقدت هنا أيضاً الزراعة بعض النقاط لصالح تصدير المنتجات المصنّعة.

جدول رقم (٢)

هيكل صادرات المغرب بالنسبة المئوية من مجموع عام ١٩٨٣

الوحدة	المواد	النسبة المئوية
١	المواد الأولية: فوسفات، معادن	٩٤
٢	المتوجات الصناعية: النسيج، السماد	٣٤
٣	الزراعة الغذائية وتعليب الأسماك	٢٩

إن إعادة هيكلة النشاطات الاقتصادية حول قطاع المحروقات ونسبة أقل فيما يخص الصناعات الخفيفة والخدمات أضعفت بكثرة وزن الزراعة من إجمالي الناتج الداخلي.

في مصر عرف قسط الزراعة ما بين ١٩٧٥ - ١٩٨٠ انخفاض ٧,٥ بالمائة من إجمالي الناتج الداخلي حيث هبط من ٣٠ بالمائة في ١٩٦٠ إلى ١٦ بالمائة في ١٩٨١.

حصل التطور نفسه في سوريا حيث هبط إجمالي الناتج الداخلي من ٣٠ بالمائة في ١٩٦٣ إلى ١٨ بالمائة في ١٩٨١ وفي الأردن من ٩ بالمائة في ١٩٧٩ الى ٧,٣ بالمائة في ١٩٨٢. في المغرب من ٢٩,٢ بالمائة في ١٩٧٠ إلى ١٨,١ بالمائة في ١٩٨٢. في تونس من ٢٠ بالمائة في ١٩٧٠ إلى ١٢,٤ بالمائة في ١٩٨٢ وفي الجزائر من ١٠,٩ بالمائة في ١٩٧٠ إلى ٧,٣ بالمائة في ١٩٨٣.

هبطت صادرات القطن في سوريا من ٢٠٠ - ٢٥٠٠٠٠ طن في ١٩٦٧ - ١٩٧٣ إلى ١٥٥٠٠٠ طن في ١٩٧٦ - ١٩٧٧ و ١١٧٠٠٠ طن في ١٩٨٠.

جدول رقم (٣)
الزراعة في اجمالي الناتج الداخلي، ١٩٨١

البلد	النسبة المئوية لإجمالي الناتج الداخلي الزراعي
الأردن	٨,٠٠
تونس	١٢,٤٠
الجزائر	٨,٠٠
سوريا	١٨,٠٠
العراق	٩,٠٠
ليبيا	٢,٠٠
المغرب	١٨,٠٠
اليمن الديمقراطية	١٠,٠٠
اليمن العربية	٢٩,٠٠

المصدر: الوضعية العالمية للتغذية والزراعة، ١٩٨٣.

وما عدا اليمن العربية فإن اجمالي الناتج الداخلي الزراعي أقل من ٢٠ بالمائة في جميع النواحي أو مقارب لمعدّل ١٥ بالمائة طيلة السبعينات بقي معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي الزراعي دون الوسط بالنسبة لمعدل نمو اجمالي الناتج الداخلي. وذلك راجع لانخفاض ملموس في معدل نمّو الانتاج الزراعي. فمن ٢,٥ بالمائة سنوياً في الستينات هبط هذا الأخير في السبعينات إلى معدل ١,٥ بالمائة.

جدول رقم (٤)
دليل الانتاج لعام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ = ١٠٠

البلد / السنة	١٩٧٢	١٩٧٨	١٩٨٢	١٩٨٣
تونس	٨٢,٩	٩٧,٧	١٠٦,٣	١٠٤,٨
مصر	٩٩,٣	١٠,٣	١٠٧,٧	١١٠
المغرب	١٠٠,١	١٠٩,٣	١١٧,٣	١٠٧,٨

وبالرغم من الانخفاض النسبي الواضح للقيمة المضافة الزراعية فإن عدد السكان العاملين في القطاع الزراعي ما زال يحتل مكانة مرموقة بالنسبة لتوظيف قوى العمل. ٤١ بالمائة في مصر مع أكثر من ٤٠٠٠٠٠٠ فلاح، ٣٠ بالمائة في سوريا، ٢٥ بالمائة في الأردن، ٣٠ بالمائة في تونس، ٢٤ بالمائة في الجزائر، ٣٥ بالمائة في المغرب. حقيقة اننا نلاحظ نقصاً مهماً في عدد السكان المشتغلين في القطاع الزراعي بالنسبة للسنوات السابقة لكن لا بد أن نشير أن عدد السكان العاملين في القطاع الزراعي قد ارتفع قليلاً بالأعداد المطلقة وفي كل الجهات.

لكن تباطؤ التنمية الزراعية وانخفاض دور الزراعة في الاقتصاد العام لا يظهر في كل البلدان كنتيجة لازدياد في الدخل النفطي، وفي المغرب خاصة يعكس هذا التطور أزمة النموذج المنفتح للتنمية الزراعية.

بالفعل إن البلدان التي اختارت المحافظة على، أو تنمية، اندماجها إلى نظم التبادل العالمي للمنتجات الزراعية تجد نفسها تواجه صعوبات بخاصة المغرب، وبدرجة أقلّ مصر وتونس والأردن حيث قررت هذه البلدان أن تلعب سياسة «الفضل المقارن» وذلك لتصدير منتجاتها بأسعار عالية واستيراد منتجات بأسعار منخفضة نسبياً[1].

هذه البلدان تواجه اليوم، مع الغلق التدريجي لأسواقها الخارجية، أزمة خطيرة في قطاع التصدير تمسّ المغرب وتونس خاصة بسبب ارتباطهما الوثيق بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية.

عرفت الشواطىء الشمالية للبحر الأبيض المتوسط خلال العقد الأخير فائضاً في الإنتاج الزراعي وأصبحت مكتفية ذاتياً في ما يخص المنتجات المتوفرة في منطقة البحر المتوسط التي كانت تصدر حتى الآن من الشواطىء الجنوبية. إن انضمام إسبانيا والبرتغال واليونان سيؤدي إلى غلق الأسواق الأوروبية في وجه المغرب وتونس ومصر.

وقدرت خسارة المغرب في ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ بحوالى ١٢٦ مليون دولار أمريكي وخسارة تونس حوالى ١٠٠ مليون دولار.

إن تطوير القطاع الزراعي وصادراته أدى إلى اعطاء امتيازات بتركيز الموارد والقطاعات المروية والمزروعات التجارية الكبرى التي تشكل في المغرب مثلاً ما يقرب من ٨٠ بالمائة من الصادرات الزراعية وذلك على حساب المناطق الزراعية الجافة والمزروعات المعيشية الفلاحية. لقد ميزت الدولة استثمارات الري للزراعات المصدرة وإعانة المستغلين لهذه المنطقة. كان لهذه السياسة أثر اجتماعي كبير حيث أبرزت فوارق الدخل حسب أصناف المستغلين وحصرت نمو القطاعات الفلاحية.

إن فشل استراتيجية تنموية زراعية كهذه يطرح مشاكل خاصة إضافة إلى فقدان

(١) «ان انتاج الحمضيات للتصدير واستيراد الحبوب لتغطية الحاجيات الاولية مناسب لمتطلبات طريقة اندماج الاقتصاد المغربي للسوق العالمية». انظر: حبيب المالكي، ما وراء الأرقام أي تطور؟ (المغرب: المنشورات المغربية، ١٩٨٣).

الأرباح للقطاعات التي ركزت منذ عشرين سنة قسطاً مهماً من موارد الدولة، فمن الضروري اليوم أن نستثمر لكي نصحح اختلال التوازن الاقتصادي والاجتماعي في العالم الريفي وتحويل الانتاج من أجل تلبية الطلب المحلي[٢].

وخلافاً لذلك، صاحب تراجع الزراعة تحسين ملموس لمستوى المعيشة في الأرياف. استفاد القرويون بصفة عامة من انتشار الدخل النفطي الذي ظهر في بلدان كمصر والأردن وتونس والمغرب نتيجة لهجرة واسعة نحو بلدان منتجة للنفط، تملك رؤوس أموال ضخمة كالعربية السعودية، بلدان الخليج، العراق وليبيا. لقد مسّت هذه الهجرة الأرياف وتقدر الخسائر بالنسبة للزراعة بفقدان ١٥ بالمائة من القوة العاملة أي ما يعادل تقريباً ١,٥ مليون فلاح ما بين ١٩٧٥ و١٩٧٨[٣]. إن بعث رؤوس الأموال الى القرى ساعد على صيانة نشاطات المزروعات الزراعية الصغيرة لنسبة كبيرة من الفلاحين كما أنه حسّن جوهرياً استهلاك العائلات. إن نسبة كبيرة من سكان الأرياف اتجهت كذلك نحو المدن وظهرت أيضاً نشاطات غير زراعية في المناطق الريفية كما هو الحال في الجزائر وسوريا والمغرب وتونس حيث ظهر في الأخيرة وظائف مزدوجة عند المزارعين. أدى تغيير النشاطات أو الإقامة بصفة خاصة بين المزارعين والأجراء والفلاحين من دون أرض أو الفلاحين الصغار، إلى ضعف نسبي في عرض العمل الأجير، وتحسن على مستوى التوظيف للفئات الاجتماعية الكادحة. وعرفت أجور المزارعين ارتفاعاً ملموساً في الجزائر، سمح بتساوي الأجور الزراعية والأجور الصناعية. أما في المغرب فقط ظل الفارق موجوداً بين الأجور غير الزراعية والأجور الزراعية. وفي الجزائر بلغ المعدل الأدنى للأجور الزراعية في ١٩٨٠ المعدل نفسه للصناعة والخدمات. فقد انتقل من مؤشر ١٠٠ في سنة ١٩٧٠ إلى ٤٣٧ في ١٩٨٠ حيث ارتفع بسرعة تفوق معدل مؤشرات الأجور غير الزراعية. وفي تونس زاد الحد الأدنى للأجور ما بين ١٩٧٧ ـ ١٩٨٣ أكثر من الضعف ولكنه لا يشكل حتى الآن سوى ٧٠ بالمائة من الأجور الأخرى. إن ارتفاع الأجور الزراعية في المغرب بـ ٤٠ بالمائة في أيار/مايو ١٩٧٩ (١٠,١٥ دراهم/ يومياً مقابل ٧,٢٥ قبل ذلك) لم يقلل من الفارق الموجود بين الأجور الزراعية وغير الزراعية.

وقد أدّى هذا التطور العام الى قيام حركة شاسعة لتأجير (Proletarisation) الفلاحين الصغار الذين أجبر جزء كبير منهم على البحث عن عائدات أخرى خارج نطاق الزراعة. إن اتساع النشاطات المزدوجة للعلاقات الفلاحية في الجزائر وتونس والمغرب ومصر يعبّر عن أزمة عميقة للإنتاج المعيشي وعن صعوبة المزروعات الصغيرة على المحافظة على نشاطها. وهكذا

---

(٢) «انه تحويل عميق للاستراتيجية الزراعية التي يتطلع اليها المخطط المغربي ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥. الحد من النتائج السلبية لظروف دولية غير لائقة، ايقاف العجز الغذائي، ايقاف النزوح الريفي، الميل إلى توازن جهوي جديد بين وداخل القطاعات: تلك هي الأفكار الرئيسية المخصصة للتطور الزراعي والواردة في المخطط الخماسي الأخير ١٩٨١ ـ ١٩٨٥». انظر: «السياسة الزراعية: التصحيح ضمن الاستمرارية،» في: المصدر نفسه.

(٣) C. Sainte Marie, «Le Grand decline de l'agriculture,» *Le Monde diplomatique* (26 may 1984).

فمن أجل تحسين الدخل أصبح عرض القوة العاملة على سوق التوظيف مطالباً به أكثر من إنماء بيع منتجات المزروعات.

وبفضل تحسين المداخيل المدنية والريفية ارتفع الطلب الغذائي فالوجبة الحُرَيريّة التي كانت تفوق بقليل ٢٠٠٠ حُرَيْرَة وما بين ٢٠٠٠ و ٢٣٠٠ حريرة في نهاية الستينات ارتفعت من ٢٥٠٠ حريرة إلى ٢٩٠٠ في معظم البلدان العربية فارتفعت الامكانيات الجديدة من ١٥ إلى ٢٠ بالمائة لكل نسمة. ونلاحظ بالنسبة لتونس والجزائر انخفاضاً ملموساً للفارق بين الوسط الريفي والمدني في الاستهلاك الغذائي[٤].

لقد ارتكز هذا التطور الايجابي خاصة على الواردات موضحاً شدة تبعية هذه البلدان لبلدان الخارج في تغطية احتياجاتها من المواد الغذائية الأساسية: الحبوب، الزيوت النباتية والمواد الدهنية، منتجات الألبان والسكر.

إن تحليل الوضعية الزراعية الغذائية للعقد من ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣ تبين أن معظم البلدان العربية عرفت نمواً سريعاً لوارداتها الغذائية وتأخراً في انتاج المواد الأولية لكل نسمة. نستطيع أن نميز فريقين من البلدان عرف الأول تطوراً ملموساً في الإنتاج لكل ساكن كما هو الحال في العربية السعودية، سوريا وليبيا أما الفريق الثاني فيسجل انخفاضاً نحو ١٠ ـ ١٥ بالمائة. إن مؤشر الإنتاج حسب كل ساكن انتقل في مصر من ٩٩,١٣ في ١٩٧٤ (١٩٧٤ - ١٩٧٧ = ١٠٠) إلى ٩٠,٦ في ١٩٨٤، وفي العراق من ٩٢ إلى ٧٦، وفي الجزائر من ٩٣ إلى ٨٢,٨، وفي المغرب من ١٠٦ إلى ٨٧,٨ وفي تونس من ٩٤ إلى ٨٦,٧[٥].

إن العجز الغذائي للوطن العربي تضاعف خلال هذه الفترة مساوياً ما يقارب من ٢٠ مليون طن من الحبوب، مليوني طن من السكر، ٣٠٠٠٠٠ إلى ٣٥٠٠٠٠ طن من اللحوم، وما يزيد على ١٠٠٠٠٠ طن من الزبدة و١٠٠٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠٠ طن من الحليب المجفف.

جدول رقم (٥)
استيرادات الحبوب عام ١٩٨٠ (ألف طن)

السعودية	٣٠٦٣	الجزائر	٢٩٢٢
العراق	٢٤٧٦	تونس	٧٧٦
الكويت	٥٣٥	المغرب	١٨٢١
الأردن	٤٥١	مصر	٦٠٢٨
لبنان	٦٧٨	سوريا	٩٩٧
ليبيا	٨١٦		

المصدر: *Economie et géopolitique des échanges de céréales en méditerranée* (Montepellier: [IAM], 1985).

---

(٤) تحقيق في الاستهلاك تونس والجزائر ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩.

(٥) United Nations, Food and Agriculture Organization (FAO), *Production Yearbook, 1984* (Rome: U.N. , 1985), vol. 38.

منذ بداية الثمانينات ازداد عجز الحبوب لجميع البلدان ما عدا السعودية وليبيا اللتين عملتا على التخفيض من عجزهما الخارجي. أما البلدان المغربية ومصر والمجموعة الافريقية من العالم العربي فهي التي تعاني من عجز كبير وخاصة الجزائر ومصر اللتين تستوردان أكثر من نصف موادّهما الغذائية[٦].

جدول رقم (٦)

معدل الاكتفاء الذاتي الغذائي للقمح، ١٩٦٩ - ١٩٨٣

البلد / السنة	١٩٦٩	١٩٧٩	١٩٨٣
تونس	٨٣	٥٦	٤٧
الجزائر	٧٠	٤٠	٢٦
مصر	٨٦	٥٤	٣٠
المغرب	٩٤	٦٣	٤٠

المصدر: United Nations, Food and Agriculture Organization (FAO), *Production Yearbook, 1984* (Rome: U.N. , 1985), vol.38.

وفي الجزائر ـ ما عدا المحصول الممتاز لسنة ١٩٨٥ ـ فإن معدل انتاج الحبوب (القمح القاسي، القمح اللين، الشعير) ما زال مستقراً على ١,٨ مليون طن منذ خمسين سنة، وللقمح ١,٣ مليون طن. إن مجموع استهلاك القمح يقدر بـ ٤,٥ ملايين طن. فالإنتاج المحلي يغطي أقل من ربع احتياجات المواطنين. ولا تخصص مصر سوى مليون فدان لزراعة القمح (أقل مما تخصصه للقطن المصدر) أما المحصول فهو أضعف من محصول ١٩٧٤/١٩٧٦ (١,٩٦٠ مليون طن) مقابل ١,٨١٥ مليون طن في ١٩٨٤.

إن الواردات الغذائية تتطلب قسطاً واسعاً من العملة الصعبة في البلد، وتساهم في تشكيل عجز في التجارة الخارجية (المغرب وتونس ومصر) وقد ارتفعت قيمة شراء المواد الغذائية لمصر الى ٣ مليارات دولار أمريكي ومليارى دولار للجزائر، ٠,٨ للمغرب، و ٠,٤ لتونس، أي ما يعادل ٦ مليارات دولار.

بالنسبة لمجموعة الدول الافريقية العربية، على مصر رفع ديونها (١٧ مليار دولار) لكي

(٦) تتسلم مصر ما يعادل ٤٤ بالمائة من المساعدة الغذائية العالمية التي تمدها بها الولايات المتحدة. فالقمح المعطى لها عوّض تدريجياً بمبيعات ذات قروض بدون أي شروط خاصة.

تغطي عجزها الخارجي. أما المغرب وتونس فهما دون التوصل إلى وضعية مصر لكنهما ـ أظهرتا رصيداً سلبياً كبيراً في تجارتهما الخارجية يعود جزئياً إلى الفاتورة الغذائية.

إن تأخر دور الزراعة في الاقتصاد، والعجز الغذائي المتزايد والانحطاط المنتظر في القطاع النفطي دفع بعض البلدان منذ بداية الثمانينات إلى وضع سياسة للتنمية الزراعية.

ثانياً: السياسة الزراعية الجديدة

انها اختيار لصالح التراكم في الزراعة وارتفاع في الدخول الزراعية تختلف عن نماذج تحويل الفائض الزراعي التي كانت سائدة. تختلف ممارسة هذه السياسة من بلد لآخر، الجزائر، المغرب، تونس، سوريا باستثناء مصر التي ما زالت تميل إلى إدماج نظامها الزراعي والغذائي بالأسواق العالمية. يجب أيضاً تمييز البلدان ذوات رؤوس الأموال الفائضة مثل العربية السعودية وليبيا اللتين قامتا باستثمارات ضخمة من أجل توسيع القطاع الزراعي.

تتجلى هذه السياسة في بداية الأمر بزيادة تدخل الميزانية العمومية لصالح الزراعة. بالفعل نلاحظ ارتفاع الاستثمارات الزراعية لمعظم البلدان ما عدا مصر، حيث انخفضت استثماراتها الزراعية العمومية من ٢٤,٧ بالمائة في ١٩٦٧ إلى ١٦,٦ بالمائة في ١٩٧٠ والى ٤,٢ بالمائة ١٩٨٠:

ففي المغرب ارتفع مبلغ الاستثمارات المخصصة للزراعة والري الزراعي، الذي انتقل من ٥,٤٦٨ مليارات درهم لفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ إلى ١٩,٦٣٥ مليار درهم لفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥. أما في تونس فانتقل هذا المبلغ من ١٩٧ مليون دينار ١٩٧٢ ـ ١٩٧٦ إلى ١,٣٦٠ مليار ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ وفي الجزائر من ٢,٦٨٣ مليار دينار جزائري ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ إلى ٥,٨٥٠ مليار دينار ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ إلى ١٠ مليارات دينار ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ (٧). نلاحظ أنه بعد الانخفاض النسبي للاستثمارات العمومية الزراعية في السبعينات بالنسبة للستينات حدث ارتفاع جديد للاستثمارات الزراعية في مجموع الاستثمارات.

في تونس انخفضت حصة الزراعة من ٢٠ بالمائة خلال ١٩٦١ ـ ١٩٧٠ الى ١٣ بالمائة ١٩٧١ ـ ١٩٨٠ ثم ارتفعت الى ١٧ بالمائة لفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٢(٨). في الجزائر كانت الاستثمارات المنجزة في القطاع الزراعي أقل من ٨ بالمائة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٩. ولكن ارتفعت رخص البرامج إلى ١٢ بالمائة في ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ والى ١٤,٤ بالمائة ٨٥ ـ ٨٩ من مجموع الاستثمارات. موقف جديد في معظم البلدان حيث استفاد القطاع الزراعي بقسط من القروض العمومية المرتفعة بالنسبة لمساهمتها في اجمالي الناتج الداخلي. أما الاستثمارات

(٧) انظر: المخطط الخماسي الثاني ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩، حيث قدّر ٣٠ مليارا للاستثمارات الزراعية و٤٠ مليارا للاستثمارات في ميدان الري.

(٨) انظر: المخطط السداسي للتنمية ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ (تونس)، ج ١ و٢.

الخاصة فتظهر إذا قارناها بالمجهودات العمومية وتقدر بـ ١٣٠ بالمائة بالمغرب، أقل من ذلك في تونس و ١٠ بالمائة في الجزائر.

لكننا نستطيع التساؤل كما كتب هاشمي علايا بالنسبة لتونس «إذا كان حجم الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي يتجاوز قدرة استيعاب القطاع الزراعي خاصة من جهة التمويل المصرفي فإن شروط التنظيم والتأخير التقني للمزارعين، استغلال الأراضي الحكومية الأسعار الزراعية، شروط تمويل المزارعين تسويق المنتجات الزراعية لم تتوفر تماماً لضمان التنمية المسطرة لهذا القطاع»(٩). تتميز الجزائر بخاصة بهذه الوضعية حيث إنه رغم تحسن صريح بقيت معدلات الانجازات بالنسبة للقروض الممنوحة كالتالي: ٦٥ بالمائة (١٩٧٠ - ١٩٧٣) و٦٨ بالمائة (١٩٧٤ - ١٩٧٧).

يوضح لنا هيكل الاستثمارات أن قسطاً كبيراً من الأموال قد خصص لتطوير الري الذي يتلقى أكثر من ثلث التمويل العام للقطاع الفلاحي. في المغرب حيث انتشار المساحات المروية من مميزات السياسة الزراعية فإن المساحات المروية بالسدود الكبيرة بلغت ٥٤٠٠٠٠ هكتار.

جدول رقم (٧)

حصة الري في الاستثمارات الزراعية العامة

تونس	السنة	١٩٧٣ - ١٩٧٧	١٩٧٨ - ١٩٨٠	١٩٨١ - ١٩٨٥
	النسبة	٣٣,٣	٧١,١	٣٩,٩
الجزائر	السنة	١٩٧٢ - ١٩٧٦	١٩٧٧ - ١٩٨١	١٩٨٢ - ١٩٨٦
	النسبة	٣٩	٤٣,٦	٧٨,٢
المغرب	السنة	١٩٧٠ - ١٩٧٣	١٩٧٤ - ١٩٧٧	١٩٧٩ - ١٩٨٢
	النسبة	٣١,٣	٢٩,٩	٤٠

استثمرت السلطات العمومية في ميدان الري والزراعة ما يقارب ٩٥٠٠ مليون درهم بين ١٩٦٨ - ١٩٨٠، أي بمعدل سنوي مقداره ٧٩٢ مليون درهم بهدف الوصول إلى ري ١٠٠٠٠٠٠ هكتار.

في ليبيا تقدر المساحات المروية بـ : ٨٠٠٠٠ هكتار. وكلفت شركة من كوريا الجنوبية

(٩) Hachmi Alaya, «Une Analyse du VI plan,» *Revue tunisienne d'économie*, no.1 (1984).

بتنفيذ مشروع ربط شبكة قنوات مكونة من ٤٠٠٠ كلم تصل ما بين الجنوب الأكبر وأراضي الشمال ورفع إلى ١٨٠٠٠٠ هكتار من مساحة الأراضي المروية حالياً (السعر الاجمالي للمشروع ١٠ مليارات دولار)(١٠). وقد شرعت السعودية أيضاً باستثمارات ضخمة لاستغلال الطبقات المائية القليلة العمق التي سمحت لها في السنوات الأخيرة بتحويل عجزها في القمح إلى فائض(١١)، أما سوريا فبسد الفرات (٦٠٠٠ هكتار) تستطيع مضاعفة مساحاتها المروية التي تقدر بـ ٦٥٠٠٠٠ هكتار وتصبح ١٢٠٠٠٠٠ هكتار.

وأخيراً العراق الذي يملك تجهيزاً للري يقدّر بـ ١٢٠٠٠٠٠ هكتار إذا ما استغل كلياً سيسمح بزيادة ملموسة في الإنتاج.

لكنّ هناك فرقاً في الانجازات ما بين هذه البلدان: فالعربية السعودية، ليبيا، العراق، سوريا والمغرب تطورت بسرعة فهي تملك اليوم تجهيزات هامة وتفوق ما تستخدمه بلدان مثل الجزائر وتونس والأردن التي لا تسمح براجها المتواضعة بشراء أكثر منها.

أما مصر فقد نقصت من براجها الاصلاحية الزراعية المخططة أصلاً في عام ١٩٥٤، الى ٢,٥ مليون فدان. من ١٩٥٤ إلى ١٩٨٤ أنجز ٩١٢٠٠٠ فدان، وضع ٦٧٠٠٠٠ منها للإنتاج قبل ١٩٧٥. لقد أضيف في السنوات الأخيرة هذه ٧٠٠٠٠ فدان الى الأراضي المزروعة، بينما تقدر الأراضي التي تفقدها الزراعة سنوياً لفائدة التوسع المدني بين ٢٥٠٠٠ و٤٠٠٠٠ فدان. وبـ ٤٥ مليون نسمة ومعدل نمو ديمغرافي سنوي بنسبة ٢,٥ بالمائة يتزايد الضغط الديمغرافي فوق الأراضي المصرية(١٢).

جدول رقم (٨)

تطور العلاقة، سكان ـ أراضٍ مزروعة ـ فدان

السنة	السكان (بالألف)	المساحة العامة ألف فدان	المساحة المزروعة لكل ساكن ـ فدان
١٩٦٠	٢٦٠٨٥	٥٩٠٠	٠,٢٣
١٩٦٦	٣٠٠٧٥	٦٠٠٠	٠,٢٠
١٩٧٠	٣٣٢٠٠	٦٠٠٠	٠,١٨
١٩٧٦	٣٨٢٢٨	٦١٢٨	٠,١٦
١٩٨٠	٤٢٠٠٠	٦٣٠٠	٠,١٥

المصدر: انظر: وزارة الري، القاهرة.

(١٠) F. Burgat, «La Libye à l'heure des comptes,» *Grand Maghreb*, no.39 (1985).

(١١) في عام ١٩٨٥، انتجت السعودية ١,٧ مليون طن من القمح لاستهلاك مليون طن تقريباً.

(١٢) نتيجة لمضاعفة الزراعة تقدر المساحات المزروعة بضعفي المساحات الحاضرة.

تستهدف استثمارات الري إزالة الضغوط الطبيعية عن الإنتاج. مناخ البحر الأبيض المتوسط من الجهة الساحلية يتقهقر تدريجياً الى مناخ شبه جاف أو جاف على أكبر المساحات المزروعة بالداخل. إن بلداناً مثل مصر وليبيا والعربية السعودية لا تستطيع الزراعة دون ماء أما في باقي المناطق الأخرى فإن نسبة الأمطار السنوية غير كافية.

هناك قسط كبير من الأراضي الصالحة للزراعة لا يتلقى كفايته من المياه(١٣)، كما هو الشأن في الأردن وسوريا والعراق وكذلك في الجهة الغربية من البحر الأبيض المتوسط كتونس والجزائر والمغرب.

إن الظروف الطبيعية تمتاز بجفاف المناخ والعجز في المياه مما يؤدي إلى الحد من الإنتاج والمردودية. لذا نرى ثغرات في الإنتاج من سنة لأخرى وتأثر هذا الأخير بالشروط المناخية فالري يسمح بتزايد كبير في حجم الإنتاج ورقابة أحسن للمردود.

جدول رقم (٩)

السكان المزارعون بالهكتار من

الأراضي الصالحة للزراعة، ١٩٨١

الجزائر	١,٣	العراق	١
مصر	٧,٣	سوريا	٠,٨
المغرب	١,٣	الأردن	٠,٦
تونس	٠,٦		

المصـــدر: United Nations, Food and Agricultural Organization (FAO), *Production Year-book, 1983.*

إن برامج تهيئة المياه ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان العربية لكون هذه الأخيرة تملك امكانيات عقارية ضعيفة. إن التطور الديمغرافي يقلل من نسبة الأراضي المزروعة للسكان، أما حد انتشار الزراعات فقد اجتيز في كل البلدان.

يشكل الري إذن وسيلة أساسية لتنمية الانتاج الزراعي والانتقال من زراعة خفيفة إلى زراعة كثيفة.

---

(١٣) في الاردن يكاد ٣٠ بالمائة فقط من الأراضي لا يتلقى أكثر من ٣٥٠ ملم من المطر سنوياً و ٦٠٠٠٠٠ هكتار فقط بين ٢٠٠ ملم و٣٥٠ ملم أما الباقي فغير صالح للزراعة. في سوريا ٦٥ بالمائة من ١٨,٥ مليون هكتار المستعملة من الأراضي الصالحة للزراعة تتلقى أقل من ٢٠٠ ملم سنوياً. في الجزائر، تونس والمغرب من ثلث الى نصف الأراضي الزراعية تتلقى سنوياً أقل من ٤٠ ملم من الماء.

مكننة الزراعة

إن تحديث الزراعة وطرقها وتجهيزاتها تشكل الباب الثاني لهذه السياسة الزراعية. تريد الدولة بتشجيع الخدمات الآلية واستعمال الأسمدة والمواد الكيمياوية وتحسين المجتمعات الحيوانية، انماء الانتاجية العامة للزراعة. وقد اتخذت عدة اجراءات للاعفاء من الرسوم (الضرائب)، وقروض وإعانات مالية لتحقيق هذا الهدف وهكذا منحت اعانات مهمة من أجل تنمية استعمال الأسمدة وأعطيت مساعدات لاستعمال وسائل أخرى للإنتاج. ومن بين اجراءات تشجيع الانتاج اعفاء الأجهزة الزراعية المستوردة من الضرائب، وتقديم إعانات من أجل شراء الجرارات، وفي ميدان تخصيب الأراضي والعناية البيطرية والنباتات والبذور والأعمال الميكانيكية ومنحت الفلاحين قروضاً مع تسهيلات. ففي تونس مثلاً انتقلت عمليات الاستنادات الخاصة بالتطور الزراعي من ١٤٠٠٠ مليون في عام ١٩٧٤ إلى ١٨٠٠٠ مليون في ١٩٧٧ ثم إلى ٦٥٠٠٠ مليون في عام ١٩٨٢ (وكذا الحال في ميدان القروض الزراعية بالنسبة للجزائر والمغرب وسوريا). وفي ١٩٨١ ضاعف البنك الوطني التونسي مبلغ القروض الممنوحة للأرياف من ٢٠ مليون دينار تونسي إلى ٤٨ مليون دينار تونسي. ان تطور المكننة هو المظهر الجدير بالملاحظة لسياسة التجهيز الزراعي هذه. ارتفاع الأجور الزراعية ومساندة الدولة قد شجعا في جميع البلدان مكننة الأعمال الزراعية والتركيز في الإنتاج.

وفي الجزائر تضاعف عدد الجرارات منذ بداية السبعينات من ٢٦٠٠٠ إلى ٥٨٠٠٠ وحدة، مع زيادة سريعة للعدد خلال السنوات الخمس الأخيرة. وفي تونس ١٨ بالمائة فقط من المزارعين كانوا يستعملون الجرارات في ١٩٦٢ وأصبحوا ٥٥ بالمائة في ١٩٧٦ و٥٨ بالمائة في ١٩٨٠(١٤). انتقلت حظيرة الجرارات من ٢٠٠٠٠ وحدة في ١٩٧٦ إلى ٢٨٠٠٠ في ١٩٨٣. التطور نفسه عرفته المغرب ومصر وسوريا حيث نلاحظ تزايداً كمياً وكيفياً للآليات الميكانيكية يتركز أساساً في المزارع الكبرى والمتوسطة.

وبالتالي فالمزارع الصغيرة التي لا يمكنها استخدام المكننة بسهولة تلاقي صعوبات أكثر فأكثر في ميدان الزراعة نتيجة انخفاض مهم في المواشي.

وبصفة عامة يتركز تحديث الزراعة على امتصاص أكبر للضرائب الصناعية حتى أرغمت بعض البلدان على الاستيراد كلياً أو جزئياً.

أنجزت الجزائر ومصر قطاعاً صناعياً يسمح لكل منها بتلبية حاجياتها جزئياً في ميدان الزراعة. أما المغرب فيجب عليه أن يخصص ٢٠ بالمائة من مجموع وارداته الى التجهيز الآلي من الأسواق الخارجية. إذن في معظم الأحيان محاولة تجهيز الزراعة لها حدودها وتساهم في زيادة عجز الميزانية التجارية.

---

(١٤) **Mohammad Ben Ramdhan,** ***L'Etat, le paysannerie et la dépendence alimentaire en Tunisie*** **(Tunis: [s.pb.], 1983), (Ronéotypé).**

ان الجديد في هذه السياسة يتعلق بسياسة الأسعار الزراعية. خلال الستينات ونصف السبعينات كانت الأسعار الوسيلة الأساسية لتجنيد الفائض الزراعي. لقد أحاطت الدولة بكل صرامة أسعار أهم المواد الأساسية، موارد أولية زراعية (القطن) أو غذائية (الحبوب) إلى حد أدنى مما هو عليه في الأسواق العالمية.

وهكذا فقد دفعت الزراعة نسبة مرتفعة لخلق وظائف في القطاع المدني مع ضمان حصة غذائية منخفضة السعر. إن رفع أسعار المنتجات الزراعية الذي تقوم به معظم البلدان العربية منذ بداية الثمانينات جدير بالذكر ويعبر عن تحول مهم بالنسبة لمشكل تخصيص الفائض الزراعي وبصفة عامة عن توزيع اجمالي الناتج الاجتماعي[١٥].

إن مراجعة الأسعار تخص المنتجات المراقبة من طرف الدولة: الحبوب أو القطن، الحليب، الزيوت والسكر وهي مصحوبة بتحرير أسعار المنتجات الأخرى: لحوم، خضر وفواكه (الجزائر، تونس، مصر). وهكذا قامت بلدان المغرب برفع مهم لأسعار الحبوب (القمح).

جدول رقم (١٠)

تطور أسعار الحبوب ـ قمح صلب ـ قمح لينّ

السنة	١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥	
البلد	ق.ص.	ق.ل.	ق.ص.	ق.ل.	ق.ص.	ق.ل.	ق.ص.	ق.ل.	ق.ص.	ق.ل.	ق.ص.	ق.ل.	ق.ص.	ق.ل.
تونس	٧,٦	٧,٠	٨,٦	٧,٧	٩,٦	٨,٧	١١,٠	١٠,٠	١٢,٨	١١,٤	١٤,٠	١٤,٠	١٥,٠	١٤,٥
الجزائر	٠٠	٠٠	١٢٥,٠	١١,٠	١٤٠	١٣٠	١٤٠	١٣٠	١٤٠	١٣٠	١٦٠,٠	٥٠,٠	٢٠٠	١٩٠
المغرب	٧٠	٧٠	١٢٥	١٢٥	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٤٠	١٥٠	١٥٠

الملاحظات:
ق.ص. : قمح صلب.
ق.ل. : قمح لين.
المغرب : بالدرهم الـ ١٠٠ كغم.
تونس : بالدينار التونسي الـ ١٠٠ كغم.
الجزائر: بالدينار الجزائري الـ ١٠٠ كغم.

---

(١٥) «تبدو السياسة الحالية للأسعار والأسواق غير مناسبة سواء للمزارع الذي لا يلحق الركب أو للمستهلك الذي يدفع الثمن غالياً. فالأرجح أن تعوض مساندة المنتوجات بمساندة المزروعات فتسترجع بذلك الأسعار حقيقتها الاقتصادية. انظر: المخطط الثلاثي ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ (المغرب).

في تونس عرفت أسعار الحبوب زيادة سنوية تقدر بمعدل ١٤ بالمائة وأسعار الحليب بأكثر من ٢٢ بالمائة. أما أسعار لحوم البقر فبعد زيادة سنوية تقدر بـ ١٦ بالمائة أصبحت حرة في نهاية ١٩٨٢ وبالنسبة للحوم الغنم في نهاية ١٩٧٩ ارتفعت بشكل كبير منذ تلك الفترة. في المغرب قدرت الزيادة بـ ٤٧ بالمائة للقمح، و١٧,٢ بالمائة و١٦,٩ بالمائة للبنجر وقصب السكر، و٤٢ بالمائة للنباتات الزيتية، ٣٤ بالمائة للحليب. طبقت الأسعار الجديدة ابتداء من ١٩٨٠.

وفي الجزائر عرفت الأسعار ارتفاعاً أكبر: ٦٠ بالمائة للقمح الصلب، ٦٥ بالمائة للقمح اللين والخضار الجافة وأكثر من ١٥٠ بالمائة للحليب، وفي سوريا رفعت الحكومة سعر شراء القطن ٤٤ بالمائة في ١٩٨١/١٩٨٢ و٢٠ بالمائة في ١٩٨٢/١٩٨٣[١٦].

وأخيراً في مصر، فارتفاع الأسعار في ١٩٧٩ - ١٩٨٠ كان أقل بالمقارنة بالبلدان الأخرى، فبلغت زيادة أسعار القمح ٩ بالمائة والأرز ١٥,٤ بالمائة، السكر ٢٧,٦ بالمائة وبقي سعر القطن أقل مما هو عليه في السوق العالمية[١٧].

بصفة عامة نستطيع القول ان ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية (الحبوب، منتجات الألبان، الخضر اليابسة) كان شديداً في السنوات الأخيرة هذه، وفي معظم البلدان. باستثناء مصر فإن مستوى الأسعار أعلى بكثير من ثمن استيراد المواد نفسها مما يدل على انقلاب في اتجاهات العقود الأخيرة.

غير أن زيادة الاعانة المالية العمومية للزراعة موجهة أساساً لتشجيع الوحدات الزراعية التي تريد الدولة الارتكاز عليها أكثر فأكثر لتحقيق أهداف التنمية الزراعية. فالمكننة (Mechanisation) والاستهلاكات الوسيطية والقروض موجهة أساساً للمزروعات ذات الحجم المهم التي تعمل للأسواق. في الوقت نفسه نلاحظ نقص، أو انقطاع، الحوالات العمومية لصالح الفلاحين الصغار والفلاحين الفقراء التي كانت تصلهم من مختلف المؤسسات الحكومية والتعاونية المنشأة في الخمسينات والستينات.

يتضح هذا الخط عبر اتجاه عام وهو تخلي الدولة عن التزاماتها تجاه الطبقات الاجتماعية التي استفادت في الماضي من برامج الإصلاح الزراعي (مصر، الجزائر، تونس، سوريا). وكانت تونس أول من أنهى تجربة إعادة التنظيم الزراعي عن طريق التعاونيات فشجعت أسلوب تحرير القطاع الزراعي والعقاري وجعله خاصاً. غير أنها تمسكت حتى بداية الثمانينات بنظام صارم لاحاطة الأسعار يحدد من تطور الوحدات الزراعية التجارية ويحافظ على التسابق الموجود بين المزروعات الفلاحية الصغيرة.

---

(١٦) The World Bank, *Economic Memorandum for Syria* (Washington, D.C.: The Bank, 1983).

(١٧) The World Bank, *Economic Memorandum for Egypt* (Washington, D.C.: The Bank, 1980).

في تونس، منذ ١٩٨٢[١٨] تؤجر أراضي الدولة (ما يقرب من ٤٠٠٠٠٠ هكتار من الأراضي الصالحة) لمدة لا تتجاوز ٣٠ سنة إلى شركات مغفلة تونسية الجنسية تدعى شركات التقويم والتطوير الزراعي «تشارك فيها الدولة مباشرة أو غير مباشرة برأس المال». (المادة رقم ١٠) أو إلى خواص. ففي ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ أعطي حوالى ١٥٠٠٠ هكتار لشركات خاصة تونسية ـ كويتية أو تونسية ـ سعودية أو تونسية خاصة.

في المغرب ما زالت المزروعات الرأسمالية الكبيرة المصدّرة التي جذبت معظم استثمارات واعانات الدولة تلعب دوراً أساسياً ضمن الاستراتيجية الفلاحية الجديدة[١٩].

أما في مصر فقد فُكِّك النظام الذي وضع في الستينات لمساندة الفلاحين الصغار تفكيكاً شاملاً ابتداء من ١٩٧٥ ونستطيع تسمية ذلك «الاصلاح الزراعي المضاد». فالشبكة البنكية الجديدة التي حلت محل تعاونيات الخدمات لم تعد تقبل المزارعين دون ضمانات كافية لنيل القروض الريفية وقروض التجهيزات.

أعيد النظر في العلاقات بين الملاك العقاريين والمستأجرين لصالح الأولين. يمكن تحويل عقد الايجار بمجرد ارادة المالك الى عقد مزارعة بشروط جديدة يحددها المالك. كما أن هذا الأخير يستطيع في بعض الحالات طرد المستأجر الصغير. وأعيد النظر أيضاً في الأساس والايراد العقاري في اتجاه تصاعد الأسعار[٢٠].

وأخيراً، في الجزائر قامت السلطات العمومية بحل الهيئات التعاونية التي وضعت في اطار الاصلاح الزراعي في ١٩٧١. فالأراضي المخدومة جماعياً أعيد توزيعها فردياً، وتعاونيات الخدمات التي كانت تزوّد تقنياً ومادياً طبقة معينة من المنتجين اضطرت إلى انهاء نشاطاتها في ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣. وأدى اختفاء المكننة من التعاونيات إلى ارتفاع مهم في أسعار ايجار العتاد على حساب الفلاحين الصغار الذين يتعذر عليهم التجهيز. وتعبر هذه الاجراءات عن ارادة الدولة في التخلي عن التزامات تجاه طبقة معينة من الفلاحين كانت تمدها في الماضي بقروض واعانات تعتبرها اليوم مكلفة للغاية.

ثالثاً: العلاقات الطبقية والسياسة الزراعية

بقي علينا التقدير المضبوط لما جاءت به هذه الإجراءات لفائدة الزراعة، فهل تشكل

(١٨) قانون ٦٧ ـ ٨٢، ٦ آب/ أغسطس ١٩٨٢.

(١٩) «على الزراعة السوقية وخاصة الزراعة الرأسمالية أن تواصل تخصصها في الزراعات المصدرة وتطور أكثر الانتاج المعيشي. فيعود اذن ضمان الأمن الغذائي للبلاد على الزراعة السوقية». انظر: «الأيام الدولية حول الزراعة، ٢٣ ـ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢)، في:

Revue marocaine de droit et d'économie du développement, no.2 (1982).

(٢٠) م. دويدار، «السياسة الاقتصادية للانفتاح والبناء الصناعي،» مصر المعاصرة، العدد ٣٩٧ (تموز/يوليو ١٩٨٤).

محاولة لإعادة تعريف دورها وطريقة اندماجها في الاقتصاد العام؟ مما لا شك فيه أن الزراعة كانت تشكل قبل «فترة النفط» قطاعاً أساسياً في الاقتصاد ومصدر فائض وعملة صعبة لصالح انتشار الانشطة المدنية.

خلال السبعينات تلاشت علاقات الدولة بالزراعة، عوضت الاسواق الخارجية الانتاج المنزلي واندمجت الأرياف في سوق التوظيف والاستهلاك عوضاً عن المنتجات. إن الأزمة المالية وانخفاض الدخل الخارجي للثمانينات عملا على تشجيع اعادة توجيه السياسات الزراعية ولكن دون تغيير في الاتجاه السابق ومد القيمة لفائدة الزراعة.

يجب التمييز بين البلدان ذات الفائض في رؤوس الأموال التي تقوم بتحويلات هامة لصالح الزراعة من أجل توسيع أجهزتها للانتاج الزراعي (العربية السعودية، ليبيا، العراق) والبلدان ذات الاستيراد الضعيف أو المتوسط، التي سجلت تأخراً كبيراً لقطاعها الزراعي خلال عقد السبعينات. وفي هذه الحالة يجب توقيف أو إخماد آثار انتشار الاقتصاد النفطي السلبية في الزراعة (الجزائر، مصر، تونس، سوريا، المغرب).

إن المجموعة الأولى من البلدان التي لم تكن تملك سوى قطاع فلاحي محدود مولد بشكل جيد تطور قطاعها الفلاحي ورفعت من دخول المنتجين محوّلة بذلك جزءاً من ايرادها النفطي الى رأس مال زراعي منتج. قامت ليبيا باستصلاح أراضيها واسكان الفلاحين في مزارع مساحتها بين ٥ هكتارات و٢٥ هكتاراً حسب المشاريع. كما منحتهم منازل وحدائق مزروعة، ومتى استقروا تدفع لهم مرتباً شهرياً مقداره ٩٠ ديناراً وقروضاً قيمة القرض ٥٠٠٠ دينار تُسدَّد على مدة ١٥ سنة ودون فوائد. وبفضل تكنولوجية مكلفة للغاية أنشئت في وسط السهوب (Steppes) الجافة مناطق زراعية كثيفة، وأنتج القمح والعلف والفواكه والخضر والحليب واللحوم[٢١].

قامت العربية السعودية بالاستثمارات الضخمة نفسها لاستغلال الطبقات المائية الأرضية القليلة العمق وتوسيع المساحات المروية وهكذا استطاعت سدّ عجزها في الحبوب الى حد كبير.

أما بالنسبة للمجموعة الثانية فالتوجيهات لصالح الزراعة لم تعين في جميع الحالات اعادة النظر في طريقة اندماج الزراعة في الاقتصاد.

والأصح أن هناك ميلاً إلى تسوية دور الزراعة بالشروط الجديدة للاقتصاد عوضاً عن الانقطاع مع النموذج التقليدي الذي كان يكلف القطاع الزراعي بوظيفة جمع الفائض

---

(٢١) في أوباري مثلاً تغطّي المزرعة ١٠ هكتارات. ويمنح معها قطيع من الماعز، جرار وآلة للحصاد وحقل للحوامض والتين ومزرعة برسيم وبستان فاكهة. تجمع هذه المزروعات في احياء مستقلة، لكل واحد منها مركزه الكهربائي ومسجده ومدرسته ومبانيه الادارية وطرقه المعبدة من حول الحقول. انظر:
Pierre Rossi, *La Verte Libye de Quadhafi* (Paris: Hachette, 1979).

لصالح القطاعات الأخرى. غير أن الجزائر من بين هذه المجموعة من البلدان وعت أكثر من غيرها مكانة الزراعة.

لقد كللت الاجراءات المتخذة في صالح الزراعة من قروض وتسهيلات واعانات بارتفاع الاسعار الزراعية الذي يشكل أكبر دليل على إرادة الدولة في الحاق الدخل الزراعي بالدخول الأخرى. وبالفعل نلاحظ في معظم الحالات أن مؤشر الأسعار[٢٢] الزراعية قد تطور بسرعة أكثر من المؤشر العام للأسعار. (تونس، الجزائر، المغرب، سوريا).

ففي تونس مثلاً انتقل المؤشر العام للأسعار في الاستهلاك من ١٠٠ في (١٩٧٧) إلى ١٦٨ في (١٩٨٣) بينما انتقل مؤشر المواد الغذائية الزراعية للفترة نفسها من ١٠٠ إلى ١٧٥,٩. وسجلت أعلى التطورات بالنسبة للفواكه والخضر ١٩٩,٤ وللحوم ٢١٢,٢. وفي الجزائر كان الفارق أكثر اتساعاً: المؤشر العام = ٣٠٦,٨ في ١٩٨٣ (١٩٦٩ = ١٠٠) ومؤشر المواد الغذائية = ٣٩٣,٢. فالفارق يزداد أكثر فأكثر منذ ١٩٨٠ كما يدل على ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (١١)

تطور مؤشر الأسعار الخاصة بالاستهلاك، ١٩٧٨ - ١٩٨٣

السنة	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٣
المواد الغذائية	٢٣٦,١	٢٩٧,٢	٣٩٣,٢
المؤشر العام	١٩٦,٤	٢٣٩,٩	٣٠٦,٨

كما في تونس فإن التطور أكثر وضوحاً بالنسبة لمجموعة الخضر والفواكه واللحوم[٢٣]. ففي الملاحظات تسجل في البلدان الأخرى، حيث ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية أسرع بكثير من ارتفاع المنتجات غير الزراعية.

ومن جهة أخرى تطور أسعار عوامل الانتاج المعطاة للزراعة من طرف الصناعة المحلية أو الاستيراد يبين تحسناً في مواد التبادل للزراعة. تمنح معظم البلدان اعانات هامة لعوامل الانتاج الفلاحية بأسعار منخفضة وحتى أقل من ثمن كلفتها.

---

(٢٢) مؤشر الاسعار (Price Index) كما اننا نستطيع استعمال رسم بياني.

(٢٣) معدّل مؤشر الأسعار الزراعية يخفي تفاوتات كبيرة لصالح منتجي الخضر والفواكه واللحوم وعلى حساب منتجي مواد المنتوجات الأولية، حبوب، زيوت نباتية، حليب وهي منتوجات مستوردة تحدد أسعارها من طرف الدولة.

في الجزائر مثلاً جمدت أسعار أهم عوامل الانتاج من ١٩٧٤ إلى غاية ١٩٨٢ حيث طرأت عليها ارتفاعات طفيفة ولكنها ما زالت أقل من نصف الأسعار الدولية.

إن تحسين مواد التبادل الزراعي لا ينتج عنه دائماً انقلاب في تغيرات القيمة في صالح الزراعة. ففي مصر، بعكس الجزائر، ما زال الفارق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية لا يخدم الزراعة المحلية وخاصة بالنسبة للمنتجات الأولية، القمح أو القطن، بينما ينعكس ارتفاع الأسعار العالمية للمكننة الزراعية بكاملها على المنتجين.

إن سياسة اعادة التوازن لصالح الزراعة تتابع أهدافاً صعبة التحقيق. فمن جهة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة حماية القدرة الشرائية الغذائية في المدن التي تشكل عاملاً أساسياً للاستقرار السياسي والاجتماعي ومن جهة أخرى تريد إنماء الدخل الزراعي برفع الأسعار الزراعية. لقد تمت إحاطة الاسعار خلال الستينات والسبعينات على حساب تطور الدخل الزراعي وليس لفائدة التراكم في الصناعة كما كتب ذلك في كثير من الأحيان.

لا تحتل الصناعة في البلدان العربية سوى ١٥ بالمائة من معدل السكان العاملين، ١٧ بالمائة في الجزائر وتونس، ١٤ بالمائة في المغرب ومصر. ففي مصر عرفت النشاطات الصناعية المحضة تدهوراً منذ ١٩٧٥. وفي ١٩٦١ لم تكن تشارك سوى بـ ١٥ بالمائة من اجمالي الناتج المحلي وكانت تصدر ٧ بالمائة من انتاجها مقابل ٩ بالمائة في ١٩٧٣. في الحقيقة إن قطاعات الخدمات هو الذي يسيطر في كل الجهات فهو يوفر نصف الوظائف وهنا يصح الكلام أكثر عن اقتصاد للخدمات عوضا عن اقتصاد صناعي.

ان خلق الوظائف في المصالح وخاصة في الإدارة كان أهم بكثير مما كان في الصناعة، فهناك وظيفة واحدة في الصناعة مقابل ٣ وظائف في الخدمات. كما أن تجميد أسعار المنتجات الزراعية على سعر منخفض كان بالتالي وسيلة أساسية لتمويل الوظيفة في القطاع الثالث (Tertiary Sector) إضافة إلى انفتاح الزراعة والاهتمام بالزراعة المصدرة التي تجلب العملة الصعبة لتمويل سياسة استيراد استبدال في الصناعة (المغرب، مصر، سوريا، تونس).

التزايد السريع للطلب الغذائي خلال عقد السبعينات والرجوع إلى الاستيراد أدى في الوقت نفسه إلى الانخفاض النسبي لأسعار المنتجات الزراعية المحلية التي لم تكفّ عن الانخفاض في معدل الاستهلاك وبخاصة بالنسبة للمواد ذات الضرورة الأولية.

في بعض البلدان مثل مصر، الجزائر، تونس وضعت الدولة نظام توزيع للمنتجات الأساسية: الحبوب، الزيوت النباتية ومنتجات الألبان مدعومة من طرفها وتمولها الأسواق الخارجية. وهكذا اتجهنا نحو نظام ازدواج أسواق المنتجات الزراعية والغذائية؛ يسير الأول تحت رقابة الدولة ضامناً توزيع المنتجات الأساسية وبأسعار محددة ومدعومة، والثاني يُتمّ توزيع منتجات الزراعة المحلية بأسعار يحددها قانون العرض والطلب.

لقد صرفت الدولة مبالغ هائلة بدعمها للأسعار، بلغت في الجزائر ٣ مليارات دينار

أي ٦,٥ من ميزانية استهلاك العائلات. وفي المغرب منحت الدولة كل عائلة اعانة تقدر بـ ٧,٣ بالمائة من الميزانية الغذائية لسنة ١٩٧٤ و٤,٥ بالمائة في ١٩٧٩، ٥,٦ بالمائة في ١٩٨٠. في مصر تقدر اعانة الدولة للمنتجات الأساسية ٢,٠٤ مليار جنيه مصري (دقيق، سكر، زيوت، ومواد غذائية أخرى).

كانت هذه السياسة تهدف إلى المحافظة على القدرة الشرائية للطبقات الشعبية والمتوسطة المدنية والتنقيص من مشاركة الانتاج المحلي في تشكيل الوجبة الغذائية.

غير أننا نلاحظ منذ بداية الثمانينات ارتفاعاً سريعاً وهاماً للأسعار الغذائية يرجع إلى ارتفاع الأسعار الزراعية والانخفاض التدريجي في دعم الدولة للاستهلاك.

في مصر انخفض دعم الدولة للأسعار بـ ٣٠٠ مليون دولار في ١٩٨٤، وفي الجزائر حدث ارتفاعان في الأسعار: ٢٢ بالمائة للمرة الواحدة في سنة ١٩٨٥ بالنسبة للحبوب والزيوت النباتية ومواد غذائية أخرى.

ففي الارتفاعات في المغرب وتونس والأردن سبّب تحرير أسعار المنتجات المحلية، خضر وفواكه ولحوم ارتفاعاً كبيراً لأسعار هذه المواد فالطبقات المتوسطة المدنية والطبقة العمالية والمزارعون الأجراء هم أهم ضحايا هذه الارتفاعات حيث انخفضت حدّياً قدرتهم الشرائية، فالتضخم يمس بشدة الموظفين الصغار والعمال المعرضين أكثر لارتفاع الأسعار.

إن انخفاض الأجور الحقيقية شوهد بالخصوص في مصر والمغرب وتونس والأردن حيث عرفت الثلاثة الأولى انفجارات شعبية خطيرة.

وفي حالات أخرى استعملت موارد خارجية أخرى أكثر أهمية للحد من نتائج ارتفاع الأسعار على الأجور الضعيفة، وهذا ما حصل في الجزائر حيث فصلت الحكومة الأسعار الزراعية عن أسعار الاستهلاك دافعة أسعاراً عالية للمنتجين الزراعيين ومحافظة على انخفاض أسعار الاستهلاك.

إن ارتفاع الأجور في الجزائر أقوى من ارتفاع أسعار المنتجات الأساسية ولكنه أقل من ارتفاع أسعار الخضر والفواكه واللحوم. وبعبارة أخرى تحسنت القدرة الشرائية فيما يخص الحبوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان والخضار اليابسة والسكر ولكنها تدهورت فيما يخص الخضر والفواكه واللحوم.

لوحظ ارتفاع سعر الوجبة الغذائية في معظم البلدان العربية وهذا ما يصعب العلاقات الطبقية المبنية في الستينات والسبعينات على التحالف القائم بين البرجوازية الصغيرة والطبقات الشعبية المدنية والفلاحين الصغار.

ترتكز الاستراتيجيات الزراعية الجديدة أكثر فأكثر على المجموعات القادرة على تنمية الانتاج التجاري وتمتين التمويل المدني بينما تحذف الاعانات التي كانت تمنح في السابق إلى

المزارعين الصغار. إن التركيز الكبير للدخل في المدينة يقيم أسواقاً للمضاربين الكبار الذين يهملون المنتجات الأساسية ويهتمون بالخضر والفواكه واللحوم.

الأزمة المالية وانخفاض الدخل الخارجي يحدان من امكانيات الدولة في استعمال الاستيراد والاعانات كوسيلة لمراقبة الأسعار الداخلية. وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية لا يعمل إلا على استبار الشروط الجديدة للسوق، تطور العرض والطلب للمواد الغذائية يبرهن على الوزن الجديد الاقتصادي والاجتماعي للأرياف الناتج عن تفاقم الأزمة الغذائية في بعض البلدان (الجزائر، مصر، تونس، المغرب).

إذا لم تتوفر بسرعة شروط تطور ملموس للانتاجية وتحت غطاء «إعادة التقويم الضرورية للعمل الفلاحي» مفتاح السياسات الجديدة يخشى أن تقع تحويلات في القيمة لصالح المجموعات القادرة على استغلال اختلال توازن الأسواق وذلك بمراقبة الدخل العقاري عوضاً عن الاستثمارات وتنمية الإنتاج.

الفصل الخامس عشر

الجوانب السياسيّة لبناء الدّولة في اقتصاديّات الرّيع: مُقارنة بين الجزائر وليبيا

كيرك ڤان دي ڤال(*)

جدّد رجال الاقتصاد السياسي الدولي اهتمامهم مؤخراً بإمكانية التنمية الذاتية في الأقطار الأقل تطوراً، مركّزين على أثر الاقتصاد الدولي في الأشكال المختلفة من صور الدولة/ المجتمع للأقطار المذكورة، وعلى الاستراتيجيات التعويضية المتاحة لها(1). ومع أن بعض النتائج العامة التي توصلوا إليها تنطبق على دول الريع أيضاً، إلّا أنّ هذه الدول تظهر بعض الصعوبات الخاصة مما سيتناوله هذا البحث. كانت الجهود التي بذلت في الجزائر وليبيا، وهما القطران المتخذان موضوعاً لدراستنا، جهوداً كبيرة بشكل خاص، فنتجت عنها في الجزائر استراتيجية تنمية تفكيكية، كما نتج عنها في ليبيا موقف انعزالي يتسم خطابياً بقسوة خبيثة.

إن عدم وجود ندرة في رأس المال، نسبياً، ما هو إلا جانب واحد من الجوانب الفريدة

(*) زميل في معهد الشؤون العالمية الراهنة ـ القاهرة.

(1) في هذا الصدد يبدو أن البحوث الجارية بشأن التنمية والاستراتيجيات السياسية والتي تتناول الاتكال الاقتصادي في الأقطار الصناعية الأوروبية الصغيرة هي بحوث في صميم موضوعنا. إن أقطاراً مثل بلجيكا وهولندا والدول الاسكندنافية، وهي حساسة جداً للتغييرات التي تجري في الاقتصاد الدولي، قد قامت بانتظام بتقديم «صفقات» سياسية لصالح فئات مجتمعية (Societal) (عن طريق اتفاقيات اجتماعية، الخ) وذلك لغرض رفع مكنتها الاقتصادية إلى حدّها الأقصى ولخدمة التنمية فيها. وعلى الرغم من عدم حصول ندرة في رأس المال في كل من هذه الأقطار الصغيرة ودول الريع الجديدة في الشرق الأوسط، فإن علاقات مختلفة للدولة/ المجتمع هي التي تسود في كل من المجموعتين. وهذه تقرر إلى حد كبير الدرجة التي يمكن أن تصل إليها الحلول الوسط والنتيجة التي تتمخض عنها علاقات الدولة/ المجتمع. للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الأقطار الأوروبية الصغيرة، انظر:

Peter Katzenstein, «The Small European Countries in the International Economy: Economic Dependence and Corporatist Policies,» in: John Gerard Ruggie, ed., *The Antinomies of Interdependence* (New York: Columbia University Press, 1983), pp.91-130.

لدول الريع. فالعائدات تتجمع عن طريق فرض الضرائب على أطراف ثالثة. ومواطنو القطر أنفسهم غير منتجين نسبياً، ولا يطلب إليهم إلا نادراً أن يكونوا منتجين. أما في أغلب الاقتصاديات غير المعتمدة على الريع فإن الدولة تحصل على عوائدها من جباية الضرائب المفروضة على المواطنين والسلع والخدمات. وفي هذه الأثناء توضع القواعد والاجراءات لضمان الجباية وتنشأ هيئة من الموظفين لتطبيق نظام الضريبة. ولا يجري التوصل إلا إلى حد أدنى من اتفاق الرأي بشأن مقدار الضريبة. وفي مقابل ذلك تتخذ الدولة حلاً وسطاً مع رعاياها: لا ضريبة دون تمثيل نيابي. وكما بيّن كارل بولاني (Karl Polanyi) في كتابه (Great Transformation) نرى أن هذه «الحلول الوسط التاريخية» بين الدولة والمجتمع إنما نشأت وتطورت في القرنين التاسع عشر والعشرين.

ليس هناك ما يدعو، في اقتصاديات الريع، إلى مثل هذا التفاعل والحلول الوسط. على الأقل في المراحل الأولى. ان تلاقي الدولة والمجتمع في الشرق الأوسط لم يحدث على الإطلاق، أو أنه تحدد بطرق معينة عن طريق فرض الحكم الاستعماري ـ الفرنسي في الجزائر، والعثماني والإيطالي في ليبيا. فالدولة والمجتمع ظلاّ متميزين أحدهما عن الآخر.

ان بوسع دولة الريع أن تحكم عن طريق استخدام الريع الذي تتسلمه. إنها في أحسن الأحوال لا تحتاج إلا لبضعة ممتهنين مختصين للتفاوض مع المنتجين ـ المشترين بشأن حجم الريع. وليس ثمة حاجة ماسّة لهيئة موظفين واسعة، فالشركات الدولية المنتجة للريع تعمل كذلك، فعلياً، بمثابة وكالات جباية للحكومات المحلية. في الوقت عينه ليس ثمة إلا القليل من الإهتمام بتربية سلوك يتجه نحو الإنتاج، في حين يجري التركيز على رصد التخصيصات من الدخل الحاصل.

وهكذا، نجد أن الطبيعة الريعية لعوائد الدولة تعمل بشكل مضاد لخلق دولة قوية، أو مضاد لإشراك مجتمعها في شؤون البلاد. وفي ضوء ذلك نجد أن العائدات الضخمة المتجمعة للحكومة في دولة الريع هي سيف ذو حدين، يتيح للحكومات المحلية أن تتصدق بالعوائد دون اعتبار للتمثيل النيابي وذلك على أساس المبدأ المقلوب: ان لا تمثيل دون ضريبة.

كانت الدولة، في ليبيا والجزائر، ضعيفة عند بداية عملية التنمية ولأسباب تاريخية بالأساس. إن النفوذ الفرنسي الطويل الأمد في الجزائر وحرب الاستقلال الدامية فيها قد وسعا كثيراً من الفجوة في الأفكار التي تحملها شتى الأطراف بشأن ما سيعقب خلق الدولة. أما في ليبيا فإن تاريخ الفصل السياسي والاقتصادي بين طرابلس وبرقة، وإقامة المملكة بواسطة الأمم المتحدة، والقبول بالملك ادريس السنوسي كحل وسط، كل هذا قد حجب إلى حد كبير ما كان موجوداً من التعاون والاتفاق إبان الاتحاد المؤقت ضد الاستعمار الايطالي. إن فكرة وجود دولة ليبية ظلت، بالنسبة لأغلب الليبيين، مفهوماً غريباً في قطر لم تُعلن فيه الدولة الفدرالية إلا في ١٩٦٣. ولا يمكن القول بأن السياسات قد أخذت تعكس المصالح الجماعية في الجزائر على الأقل حتى عام ١٩٦٥، وفي ليبيا حتى انقلاب القذافي في ١٩٦٩.

«كانت الأهداف المبتغاة في الغالب هي أهداف جماعات بعينها ذات صلة وثيقة بالزعامة، ولا يوجد هيكل متفق عليه لفرض سياسات تتجاوز اعتراضات المصالح الخصوصية»[٢].

١ ـ الحالة الجزائرية

كيف كان الأداء في الجزائر وليبيا، وإلى أي مدى كان أداء حسناً، عند مواجهتهما لهذه التحديدات البنيوية القوية، أي قيود الاقتصاد الدولي وهياكل الدولة الضعيفة؟

كان التوجيه (Dirigisme) في الجزائر في الفترة بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧، المنطوي على خطة لأربع سنوات، يُظهر ميل الرئيس السابق هواري بومدين نحو تصنيع يتم بقيادة مجموعة صغيرة نسبياً من صانعي القرار. وهذه المجموعة لا تتخذ فقط توجيهات اقتصادية بل تطبقها كذلك، محلياً واقليمياً معاً. كانت النخبة الجزائرية تتألف من ثلاث مجموعات رئيسية: العسكريين، والكادر الصغير، المتنامي الحجم، من الموظفين والتكنوقراط، وأخيراً صفوة الحزب السياسي الوحيد وهو جبهة التحرير الوطنية. كانت مهمة الحزب في تعبئة السكان والحث على المشاركة السياسية تتقلص باطراد.

واجه التأكيد الجاري لتشكيل كوادر تكنوقراطية/ بيروقراطية معارضة منظمة منذ ١٩٦٥ وكانت تقوم بها جماعات في داخل الجزائر لا تقبل بتشكيل ما اعتبرته طبقة ذات امتيازات على حساب مصالحها. ولكن الزعامة الجزائرية وجدت من السهل نسبياً الالتفاف حول مطالب النقابات، كما هو الحال في عدد من دول الريع في الشرق الأوسط.

إن الفترة بين ١٩٦٥ و ١٩٧٠ تعلمنا كثيراً في هذا الصدد. إن المركزية المقترحة للإنتاج الزراعي، وتوسيع سيطرة الحكومة لتشمل قطاعات معينة من الصناعة بموجب قانون الاستثمارات لسنة ١٩٦٦، قد أديا إلى معارضة شديدة من الحركة النقابية ولا سيما من الاتحاد العام للعمال الجزائريين. فكان رد بومدين على هذه المعارضة يتلخص بإضعاف جميع المؤسسات على مستوى البلاد التي بوسعها أن تتحدى الدولة الجزائرية إضعافاً يصل إلى حد العقم. فجرى تعطيل كل من المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطنية والجمعية الوطنية، وتركزت السلطة الحقيقية في مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء.

ما ان انعقد المؤتمر الثالث للاتحاد العام للعمال الجزائريين في ١٩٦٩ حتى كانت الحركة النقابية المتطرفة جداً قد قمعت. وبحلول ١٩٧٠ كانت المعارضة العنيفة قولاً والقوية عملاً قد صفّيت بالتدريج أو أُحِلَّ أفرادها في مواقع عاطلة عن العمل. وتولى بومدين قيادة الجيش، ورئاسة مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء وجبهة التحرير الوطنية ووزارة الدفاع، وهي مناصب ظل يتولاها حتى وفاته في ١٩٧٨. وتولى عدد من التكنوقراط غير السياسيين والذين لا أتباع لهم مراكز قيادية ثانوية. وكانت النتيجة نمطاً من الزعامة غدت السياسات

(٢) Peter Gourevitch, «The Second Image Reversed: The International Sources of Domestic Politics,» *International Organization,* vol.32, no.4 (Autumn 1978), pp.901-902.

الاقتصادية فيها نخبوية أساساً في مفهومها ومنهجها. وبدأ الإبعاد عن السياسة يمد جذوره، خاصة بين الشباب.

وفي نهاية ١٩٧١ اشتد الاستقطاب بين المطالبين بالتحرر الاقتصادي والسياسي وبين المصرّين على تنمية الملكية العامة. وكانت محنة بومدين تتجلى في توسيعه للدعم الشعبي لنظامه ولسياساته الاقتصادية في حين يحتوي معارضة الطبقة الوسطى في المدن. كانت المباشرة بإشراك العمال في القطاع الصناعي (التي صدرت اجراءاتها في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١) مثلاً على محاولة إرضاء الناس. فأقيمت بموجب ذلك مجالس للعمال في جميع الشركات وفروعها، على أن يتوسع هذا ليشمل القطاع الخاص في نهاية المطاف.

كان بومدين يدرك بوضوح استياء الطبقة الوسطى في المدن وأصحاب الأراضي الكبار والتجار وبعض التكنوقراط، فأخذ يعوّل على «إقامة المؤسسات من الأسفل فصاعداً». أجريت انتخابات اللجان المحلية في ١٩٦٧ و ١٩٧١ و ١٩٧٥ و ١٩٧٩ وانتخابات اللجان الاقليمية في ١٩٦٩ و ١٩٧٤ و ١٩٧٩. تولت هذه اللجان من النوعين واجبات ومسؤوليات ادارية ولكنها ظلت دون سلطة سياسية مهمة.

وبحلول ١٩٧٤ أضحت الجزائر، على حد تعبير وليام زارتمان، «نظاماً تكنوقراطياً خيارياً». لم تقم فيه بعد أية جماعة بصفتها جماعة بتوظيف جهودها مؤسسياً في اتجاه اكتساب السلطة، رغم ظهور التنافس فيما بين أفراد النخبة ومن خلالها. لقد تركزت سلطة الدولة تركيزاً قوياً في أيدي العسكريين وتجلى ذلك في جميع الهيئات القومية صانعة القرار التي كانت توجه الفعاليات السياسية على حساب جبهة التحرير الوطنية.

كان من شأن التركيز القوي للسلطة الذي أعقب حركة «تصحيح الثورة» في ١٩٦٥ أن مهّد الطريق إلى حركة «التصحيح الدستوري» في ١٩٧٥، وكان هذا يعتمد كثيراً على جهود بومدين في تقليل أهمية الطبيعة الشخصية، غير الرسمية، للنظام السياسي وعلى رغبته في اعطاء جرعة الترياق للطبيعة التكنوقراطية المتنامية لاقتصاد الجزائر. حاول الرئيس الجزائري في الظاهر أن يسلك سبيلاً معيناً بين المطالب المختلفة لأتباع الاتجاهين المتعارضين. فبالرغم من التزامه المتواصل باستراتيجية تنمية ذات اتجاه تقني تضمنت حركته التصحيحية الجديدة دوراً جديداً عهد لجبهة التحرير الوطنية، في أعقاب مرحلة من عدم الفعالية أقرّت بها الجبهة بين ١٩٦٥ و ١٩٧٥. وصدر «الميثاق الوطني» في سنة ١٩٧٦ ليكون بمثابة «الحل الوسط التاريخي» الذي تنتهجه الجزائر والذي يذكّر بأمثاله في أوروبا خلال عقود مضت. فاستعادت جبهة التحرير الوطنية دورها بصفتها الطليعة العقائدية للثورة الاشتراكية وأصبحت العضوية في الجبهة شرطاً ضرورياً لأي نمط من المشاركة السياسية. ومع أن «الميثاق» كان مدار مناقشة عامة مكثفة لم يُسمح إلا بادخال تعديلات طفيفة على محتواه السياسي.

كانت السنتان اللتان أعقبتا موت بومدين في ١٩٧٨ بمثابة اختبار حاسم لهذه المحاولة في إرساء القواعد المؤسسية، ولمستقبل القطاع العام. فقد صدرت في عهد بن جديد سلسلة

من المراسيم الكاسحة في سنة ١٩٨١ وأوائل ١٩٨٢ تتوجت بقانون استثمارات جديد أعيد فيه تقويم دور القطاع الخاص.

لقد احتدم الجدل حول التحرر الاقتصادي في الجزائر (وفي غيرها من أقطار الشرق الأوسط) وعما اذا كان علامة على قوة الدولة أو ضعفها. إن تفتيت القطاع العام لم يستند إلا جزئياً على اعتبارات اقتصادية. فالدولة الجزائرية قد أضحت من القوة بما يكفي للتغلب على الصعوبات الاقتصادية بذاتها، كما أنها أعدت وسائل مهمة كثيرة لمراقبة اقتصادها وتوجيهه. إن التناقضات السياسية في داخل الجزائر قد أدخلت على الساحة دافعاً مهماً. أما الحل الوسط التاريخي الذي جاء به الميثاق فقد أثبت عدم أهليته للمهمة. كما أن جدول زيادات الأجور، والمبالغ المرصدة لدعم الأسعار، والأموال المخصصة للأغراض الاجتماعية (على شكل علاوات عائلية وغيرها) كانت كلها عبارة عن ثمن يدفع ارضاءً لمجموعات معينة مهمة جداً لغرض دمجها في النظام القائم.

ومع أن انتقال السلطة النظامي بعد وفاة بومدين يشهد بقوة الارساء المؤسسي السياسي فإن الانفتاح المقترح أظهر قوة أولئك الذين يحتاجهم اقتصاد الريع أمسّ الحاجة لمستقبله الاقتصادي. وقد وقفت بوجه هذه النخب التكنوقراطية والإدارية زمر أخرى من صفوة رجال الحزب ومن النقابات والطلاب، فحسم النزاع لصالح الطبقة التكنوقراطية/ البيروقراطية. بيد أن انتقال سلطة الدولة إلى هذه الشريحة الصغيرة نسبياً لم تحل دون اتجاه الجزائر نحو حكم بيروقراطي خلال السبعينات، وهو نظام سياسي تصاغ فيه السلطة وصنع القرار القومي من لدن مستخدمي الدولة على وجه الإنفراد، وخاصة من أعالي مراتب ضباط الجيش ومنظمة الحزب الواحد وهيئة الموظفين المدنيين، بضمنهم التقنيون(٣).

وجرى الحد من تركيز السلطة بيد فرد واحد بواسطة التطور التدريجي لنظام تكنوقراطي يعتمد كثيراً على اجراءات نظامية. إن هذا هو الشكل البيروقراطي الحديث، لمذهب زبائن الدولة (Clientelism) والذي نجده سائداً في الجزائر اليوم. أما مصادر السلطة التقليدية، من شخصية وطبقية ودينية فقد حلت محلها مصادر نابعة من منظمات، وهذه عملية بدأت في أواخر الستينات.

ومع أن الجزائر بصفتها دولة ريع قد غدت كما يفيد أغلب المؤشرات المبينة في هذا البحث دولة بيروقراطية لا مجال فيها لمجموعات الضغط لتقوم بعمل فعال، مع مجموعة كبيرة ونافذة من وسائل السياسة الاقتصادية، واستخدام فعال للأسطورة الوطنية في متابعة أهداف التنمية، فإن ما دفع إلى إعادة النظر في نهاية المطاف، ولأسباب سياسية داخلية أساساً، هو توسع قاعدة السلطة للنخبة البيروقراطية/ التكنوقراطية (التي كانت مؤثرة في تطبيق رأسمالية الدولة ابتداءً) والتضخم التدريجي لقطاع خاص أكثر انتاجية (ولو أنه طفيلي)

---

(٣) انظر: J. Entelis, in: I. William Zartman, ed., *Political Elites in Arab North Africa* (New York: Longman, 1982), p.129.

الذي ارتدت إليه هذه النخبة ارتداداً جزئياً. إن هذه النخبة، التي ربيت في ظل قواعد نظام الجدارة والأهلية، لم تمد جذورها في طبقة جزائرية متنفذة. كما أنها لم تكن طبقة من وكلاء أهليين لمؤسسات أجنبية، متحالفة (أي الطبقة) مع مصالح خارجية.

وفي نهاية المطاف، وكما وصف جون وتربري الحال بالنسبة لمصر[4]، «كان عجز مثل هذه النخبة على استحضار الإرادة السياسية لتتولى توزيعاً بعيد المدى للموجودات المحلية» هو الذي أدى إلى اتباع «الذريعة السياسية» للانفتاح بكل ما ينطوي عليه من «تزمت مالي وتقشف اقتصادي وانعاش لمصالح القطاع الخاص التي تغلغلت عندئذ في الدولة».

٢ ـ الحالة الليبية

إن الغليان السياسي الذي استمر في ليبيا طيلة السبعينات قد خلق مناخاً سياسياً لا يصلح لانتهاج استراتيجية تصنيع، وهي استراتيجية تفترض وجود سلطة لاتخاذ القرارات بشكل مركزي ومحكم. كان الضباط الأحرار، في مرحلة الانتقال السياسي التي أعقبت ثورة ١٩٦٩، بحاجة إلى ترسيخ نظامهم بوجه طبقة بيروقراطية قائمة ذات صلات مع الغرب ومتغلغلة بثبات في قطاعات معينة من الاقتصاد، وبوجه جمهور غير سياسي على العموم، ونخبة ريفية كانت لا تزال، رغم خسارتها للشيء الكثير من السلطة، تهيمن على سكان الأرياف.

شهدت ليبيا، قبل الإعلان عن خطتها الاقتصادية الأولى في ١٩٧٣، إقامة «الاتحاد الاشتراكي العربي» ثم انشاء اللجان القومية والاقليمية والمحلية وأخيراً انهيار الاتحاد المذكور. وقد قال البعض في وصف الإعلان عن «الثورة الشعبية» في نيسان/ ابريل ١٩٧٣ إنها كانت محاولة من القذافي لحشد التأييد الشعبي إلى جانبه وذلك بمهاجمة هياكل الدولة التي كانت لا تزال ضعيفة وبتكثيف سياساته الشعبية في اعادة توزيع الموارد على الطبقتين الدنيا ودون الوسطى اللتين كانتا حتى ذلك الحين من أقل المستفيدين من الاقتصاد المزدهر في البلاد.

أدت الإزاحة العاجلة لقسم من هذه الطبقة البيروقراطية القديمة في أوائل السبعينات إلى خلق بلبلة اقتصادية (وسياسية) عظيمة. وفي نهاية ١٩٧٤ احتدمت المهاترات العنيفة بين مجموعة من بعض بيروقراطيي الطبقة الوسطى وكبار الموظفين ـ وهم في نظرتهم للأمور تكنوقراطيون واقليميون ـ وبين أفراد الطبقة الدنيا ودون الوسطى وهم من ذوي الميول التقليدية والوحدوية العربية، فكان الجدل الصاخب يتركز بالضبط على مستقبل الاقتصاد الليبي. وكان وراء الخلاف أيضاً الشك العميق الذي يضمره القذافي للاجراءات البيروقراطية وجماعة التكنوقراط المتنامية في ليبيا ـ لا بصفتهم تكنوقراط بالذات بل فقط لأنهم يمثلون جماعة تبتغي التحديث ومن الممكن لها أن تكسب سلطة سياسية وترسّخها.

وجاءت المحاولة الانقلابية التي وقعت في ليبيا في آب/ أغسطس ١٩٧٥ لتنهي

(٤) John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of the Two Regimes* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1983), p.39.

المبادرات السياسية الفعالة التي كانت تتقدم بها جماعة التكنوقراط في أعلى هيئة لاتخاذ القرارات في البلاد، ألا وهي مجلس قيادة الثورة. كما أن تلك المحاولة كانت بداية كذلك لعقد من الزمن اتسم باجراءات سياسية واقتصادية جديدة وسّعت من طبيعة الريع في الاقتصاد الليبي. ورد عدد من هذه الاجراءات في الكتاب الأخضر وهو ينطوي على فلسفة سياسية واقتصادية بعيدة عن التعبير عن حاجات دولة عصرية واقتصادها. جرى رسمياً انشاء «لجان الشعب الأساسية»، وتعيين السكرتيريين (الوزراء سابقاً) من قبل الشعب مباشرة، وانطلقت المباشرة بـ«الثورة المستمرة» في ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ لتأتي بوضع العمال في ادارة المشاريع العامة وبالإلغاء التدريجي للملكية الخاصة لما يتجاوز الحاجة الشخصية. ولم تنجُ من الإستيلاء إلا المصارف مؤقتاً، وكذلك المشاريع المتعلقة بالنفط وهو أمر يلفت النظر.

أحدثت الاستيلاءات «العفوية» على القطاع الاقتصادي الخاص التي قام بها الغلاة تأثيراً سيئاً على العلاقات مع الشركات الأجنبية وكذلك على قدرة الزعامة الليبية على السير باقتصاد البلاد في طريق الاصلاحات العاجلة. كان لما سمّاه القذافي «جعل الاقتصاد الليبي اشتراكياً» آثار عديدة فاسدة. فالاستيلاءات الجارية وتدخّل اللجان الشعبية أطلقت العنان لموجة من الارتباك ومزيد من العجز. وأضحى التخطيط القومي بعيداً عن التنسيق، أما التخطيط المتصور فيما بين القطاعات المختلفة فقد ضاع في الفوضى. وكان مما يعبّر عن الضرر الحاصل القرار الخاص بسحب الدينار الليبي من التداول في ١٩٨٠، ولعل ذلك أشد الاجراءات الاشتراكية التي اتخذها القذافي راديكالية. وهذا القرار برأي ألان (J.A.Allan) على كونه يتفق مع الجهود الأخرى المبذولة لإعادة التوزيع، يعتبر «أداة كَلِيلة» (أي غير ماضية الحد) وما كان اللجوء إليها إلا لعجز ليبيا عن إدارة اقتصادها القومي.

وربما كان من الأمثلة البسيطة على الثنائية في المواقف مما كان موجوداً في ليبيا في سنة ١٩٨٠، تحبيذ حل تكنوقراطي للمشاكل الاقتصادية المتزايدة التعقيد التي تجعل من الضروري اتباع وسائل في السياسة فائقة في تقدمها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى رفض تنشئة هيئة من الموظفين أو فئة من التكنوقراط المحليين لتوجيه ذلك المجهود. ولئن كان الفارق أصعب من أن تتلافاه الحكومة، فإنها طالما حاولت التقليل من شأنه. وفي حقيقة الأمر كانت المؤسسات الادارية الليبية غير قادرة (أو غير مسموح لها) على مواجهة المطالب التي يضعها على عاتقها اقتصاد يتوسع على عجل. إن حاجة ليبيا من المدراء الكبار ازدادت سريعاً من ٣٥ بالمائة من الاحتياج العام في ١٩٧٤ إلى ٦٨ بالمائة في ١٩٧٨. غير أن الأنكى من هذا، ونتيجة للتعطل والتدخل السياسيين المتكررين، ظهور قيمة خلقية من أخلاق البقاء بين عدد من الموظفين الباقين في ليبيا، وهي «أخلاق تملي انصياعاً ظاهرياً ترافقه رغبة خفية في الانتفاع الشخصي إلى أقصى حد على حساب النظام»[٥].

(٥) M. Palmer and O. El-Fathaly, «The Transformation of Mass Political Institutions in Revolutionary Libya: Structural Solutions to a Behavioural Problem,» in: E. Joffe and L.S. McLachlan, eds., *Social and Economic Development of Libya* (Wisbech: MENAS Press, 1982).

إن كل ما ذكر أعلاه يفيد بأن محاولات القذافي ضم الليبيين في هيكل وظيفي اداري وسياسي فعّال قد خابت وأعطت مردوداً عكسياً. ويشير الدليل إلى أنه فاقم من مشكلة ليبيا التقليدية بشأن السلطة المركزية. فجهاز الدولة الليبي، الذي تقوّض إبّان الاحتلال الايطالي وتعطّل خلال الحكم الملكي، إنما أعلن عن عدم جدواه بإقامة «سلطة الشعب» التي تضمنتها إقامة الجماهيرية. إن تقطيع أوصال جهاز ما، يعني توفير إدارة مستمرة ومطّردة ـ الأمر الذي نجحت الجزائر نسبياً في اقامته ـ وهذا التقطيع أضيفت عليه الشرعية في الكتاب الأخضر. والأحداث التي وقعت منذ ١٩٧٥ يمكن، في هذا الصدد، أن تفسر رغبة الزعيم الليبي بالاستغناء عن المؤسسات التي قد تعمل بالاستقلال عن الإشراف المباشر، هذا إن كان من الممكن حقاً أن توصف تلك المؤسسات بأنها وظيفية أو ادارية. إن إحلال سلطة الشعب محلّها يمكن أن يعتبر من أخلاقيات البقاء الخاصة بالقذافي، وذلك باستخدام الزعيم الليبي للأسطورة القومية من أجل البقاء.

إن الاجتثاث المتواصل للتنظيم البيروقراطي المحلي يعبّر من نواحٍ متعددة عن الارتياب الذي يضمره القذافي لدولة عصرية بتنظيمها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالذات. وطبيعة دولة الريع الليبية، بما فيها من تركيز للسلطة والرقابة السياسيتين على الريع الاقتصادي، قد أتاحت للقذافي أن يعمل وفق ما يوحيه له هذا الإرتياب. إن ليبيا تشبه من نواحٍ متعددة ما سماه ماريوس ديب بـ «مجتمع اشتراكي ما قبل الرأسمالي» وفيه يعطل عمل البيروقراطية الهرمية للدولة العصرية ويتم الحصول على الولاء بواسطة التدفق السريع للعائدات. ومن المفارقات أن تأثير الرأسمالية هو الذي أتاح للقذافي وغيره من حكام دول الريع أن يلتزموا بتنمية لفترة ما قبل الرأسمالية. لقد أمسى المجتمع الليبي بحلول ١٩٨٠، نتيجة للسياسات الاقتصادية المتصلة بطبيعة الريع في الدولة واستراتيجيتها الشعبية، مجتمعاً لا صلة له بالدولة ذاتها إلى حد كبير.

لم يكن مستغرباً ألّا تشعر ليبيا بالضغط من أجل التحرر الاقتصادي في الثمانينات. وبالرغم من القلق العام عن الوضع الاقتصادي ـ أو ربما بسببه ـ استمر الإنفاق بوتيرة سريعة في حين هبطت عائدات النفط. وتواصلت الجهود لاجتثاث المصالح الخاصة من الاقتصاد الليبي. وبينما انخفضت ميزانيتا التنمية والإدارة الاعتيادية إلى النصف تقريباً بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ارتفع الإنفاق على الدفاع والأمور العسكرية من ٧٠٠ مليون دولار إلى حوالى ١,٢ مليار دولار خلال الفترة ذاتها. أما مشروع أكبر نهر من صنع الإنسان فقد اعتمد على الخبرة الأجنبية إلى حد كبير، ففرضت ليبيا، لأول مرة، ضريبة غير مباشرة للمساعدة في تمويل مشروع تنموي. وظلت نسبة مجموع العوائد المحصلة من النفط وما يتصل به دون تغيير أساسي منذ انقلاب ١٩٦٩، وعلى مستوى هو من أعلى المستويات في المنطقة إذ تتجاوز هذه النسبة ٩٥ بالمائة، في حين تبين إحصائيات صندوق النقد الدولي زيادة طفيفة في عائدات الحكومة كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي (وهذا على الضد من الجزائر حيث انخفضت عوائد النفط والغاز كجزء من العائدات العامة من ٧٠ بالمائة تقريباً في ١٩٧٩ إلى ما ينوف على ٥٠ بالمائة في ١٩٨٥).

ثمة ملاحظات للكاتب جون روجي (John Ruggie) بشأن التنمية العامة في الدول الأقل تطوّراً (أو التي لا تزال على تخوم التطور)[٦] تنطبق على الحال عند تقويمنا لفرص دول الريع في تطوير اقتصاد متنوع. يقول الكاتب المذكور إن تقسيم العمل الدولي الذي يكثر الحديث عنه هو «لا بالمرونة التي يفترضها دعاته ولا بالتصلب الذي يصر عليه منتقصوه»[٧]. بيد أن اقتصاديات دول الريع تواجه مجموعة من القيود المعينة التي تحدد التنمية الاقتصادية وتوجهها. وهذه القيود ذات طبيعة اقتصادية وسياسية معاً.

إن الجزائر وليبيا كلاهما يظهر دون شك بعض الصفات السياسية لدول رصد التخصيصات. فالتمثيل النيابي في الجزائر يظلّ، رغم الانتخابات المحلية والاقليمية ورغم وجود الجمعية الوطنية، عملية موجهة بعناية، وهذا على أحسن الفروض. أما قيمة مثل هذا التمثيل فهي اتخاذه أداة لتحويل وجهة النقد الحاد أو المعارضة الشديدة. وفي ليبيا تغلغل أعوان القذافي في لجان الشعب تغلغلاً كلّياً وهم بذلك يضمنون أن تظل القرارات المتخذة متفقة مع قرارات الزعيم الليبي. وقد أشار «لوشياني» على وجه التحديد، وهو على صواب، إلى السهولة التي بها تتيح طبيعة الاقتصاد لدول الريع أن تستغني عن المشاركة العمالية والحركة النقابية. إن كلتا الحالتين الليبية والجزائرية تؤكدان هذا. ولكن القول بأن التوزيع العمومي غير العادل للمنافع «لا علاقة له بالحياة السياسية لأنه ليس حافزاً كافياً لتاليف الصفوف ومحاولة تغيير المؤسسات السياسية» يتجاهل بعض الصفات السياسية التي تجدد معنى دول الريع. وفي حين أن هذه الظاهرة قد تكون صحيحة على المستوى الفردي، كما يحاول «لوسياني» بحق، ولكن القوى الفاعلة سرعان ما تتغير جذرياً حين ينتظم هؤلاء الأفراد في جماعات، أي حين يتخذون نوعاً معيناً من الهوية الجماعية. ففي الجزائر لم يحل التحويط الدقيق للتمثيل النيابي الرسمي دون إنشاء مجموعة تكنوقراطية قوية دافعت بشدة عن مصالحها الجماعية وساعدت إلى حد ما بالدفاع عن «الانفتاح».

كان الانقلاب العسكري الذي وقع في ليبيا في ١٩٦٩ من صنع طبقة برجوازية على حساب الطبقتين الدنيا ودون الوسطى. وما إن حلت سنة ١٩٨٥ حتى كان ما يقدر عدده بمئة ألف من الليبيين، وبضمنهم عدد هائل من المتعلمين في الغرب، قد غادروا البلاد. إن خلق مجتمع موجّه نحو الاستهلاك لا نحو المشاركة الانتاجية (الأمر الذي أقرّ به المقدم جلّود في تصريحات متعددة) يتصل مباشرة من نواحٍ شتى بالآثار التي تفرزها ايديولوجية النظام السياسية. فقد ألغيت، وبتعاقب سريع، الطبقة الرأسمالية المحلية، وكانت قد اختارت بالأصل أن تلعب دوراً في العملية الإنتاجية، ثم ألغيت جميع المكاتب المحلية لتنظيم الأعمال (Entrepreneurship)، ثم الريع الشخصي. إن مغريات البحث عن مخارج سهلة لإرضاء

(٦) Peripheral، (فهي كذلك بعيدة عن مركز الأمور).

(٧) Ruggie, *The Antinomies of Interdependence,* p.482.

الناس كانت مغريات لا تقاوم، وقد تجلت تلك المخارج أساساً بالإنفاق العسكري وبـ «شراء التأييد». وجرى في ليبيا إيقاف التنظيم الاقتصادي والمشاركة السياسية والكفاءة الادارية، مما أدى إلى ركود التغيير وإلى ركود الاقتصاد البنيوي معاً.

والحكومة في الجزائر ربطت، على مضض وبشكل انتقائي، مصيرها الاقتصادي بعلاقات اقتصادية متواصلة مع العالم الصناعي على أمل الفصم الانتقائي في المدى الطويل. أما ليبيا فقد استمرت ترفض، بصورة تكاد تكون غريزية، الضغوط التي يلقيها على عاتقها الاعتماد المستمر على الأقطار التي تزودها بالعوائد. إن ترف الانعزال عن جماعات الضغط المحلية، وهو ترف يسود اقتصاديات الريع جميعاً، قد عزّزه الزعيم الليبي الذي أظهر، منذ تولّيه السلطة، نفوراً من القيود التي ينطوي عليها مفهوم الدولة العصرية. كانت ليبيا بحلول ١٩٨٥ تعتبر، بموجب جميع المؤشرات السياسية والاقتصادية، دولة ريع تماماً كما كانت حكومة السنوسي التي أزيحت سنة ١٩٦٩. وفي كل هذا كان استخدام القذافي للأسطورة الوطنية استخداماً يفوق المعتاد. فموقف ليبيا المناهض للغرب وإعلان القذافي عن «نظريته الثالثة» كبديل للرأسمالية والشيوعية يسدلان قناعاً على اعتماد القطر المتواصل والمتعمق على الغرب. والريع الذي تستدره ليبيا من النفط أبطل الحاجة لاستخلاص موارد من المجتمع أو إشراكه في الأمور، كما أن الريع ساهم بصورة غير مباشرة في قدرة ليبيا على الاستغناء عن الإدارة الحكومية وبيرواقراطيتها.

كانت الجزائر بحلول ١٩٧٨ قد وسعت بشكل نظامي من سيطرتها الحكومية، اقتصادياً وسياسياً معاً. ومع أن دور الدولة في ظل الانفتاح قد قلّص بعض الشيء إلّا أن وظائفها في أمور السيطرة قد أبقي عليها الى حد كبير.

إن الاعتماد في القطر المذكور على رأسمالية الدولة وعلى تنظيم الدولة للأعمال قد تزايد بسرعة وعقّد المهام التي على الدولة الجزائرية أن تقوم بها. ومن المفارقات أن تقترف الزعامة الجزائرية الخطأ ذاته الذي اقترفه منظّرو التنمية السابقون بأن افترضت أن بوسع الحكومة أن تعمل بصفتها اليد الوحيدة القابضة على دفة الأمور. وفي النهاية افتقرت إلى الدرجة من الإعتماد الذاتي التي تمكّنها من تحقيق أهداف رأسمالية الدولة. ففقدت الزعامة غير التكنوقراطية سيطرتها سريعاً لصالح نخبة تكنوقراطية/ بيروقراطية كانت بحلول ١٩٧٨ مؤثرة سياسياً، ثابتة الأقدام اقتصادياً، ومهمة جداً لبقاء الزعامة ولمتابعة سياساتها في التصنيع.

أما ليبيا فإنها، على الضد من الجزائر، لم تحاول قط محاولات حقيقية لاتّباع سياسات تعمل بانتظام ضد الاتجاهات الطالعة في السوق الدولية والمحلية. إن محنة دولة الريع، بقدرتها على توفير ما يلزم من أجل نمو كبير في حين تفوتها التنمية الحقيقية، تظلّ محنة قائمة. ومع أن السلطة أمست مركّزة كل التركيز إلّا أنّ التوجيهات الاقتصادية والسياسية ظلّت في حالة ثنائية، ازدواجية، تامة. فحكومة القذافي حبذت من جهة، حلّاً تكنوقراطياً للمشاكل الاقتصادية العويصة، في حين أنها، من جهة أخرى، تجتث باستمرار الجماعات التي تمتلك

المهارات الضرورية. إن قضية سحب العملة من التداول سنة ١٩٨٠، ونسب فوائد التوفير المنخفضة بالرغم من تزايد العائدات تزايداً منقطع النظير، وأزمات السيولة النقدية التي تحدث بين حين وحين، كل هذه إنما تكشف عن عجز الحكومة في السيطرة على الاقتصاد. ويمكن أن يعزى أغلب ذلك إلى الافتقار إلى الوسائل التي تطبق السياسة، وإلى إهمال الكفاءة، وإلى وجود نظام سياسي حاول مراراً وتكراراً أن يتجاوز المشاكل الاقتصادية والتقنية وذلك بمحض التقليل من شأنها. والقذافي في فن إدارة الدولة يناقض، في هذه المعادلة، فن الحكم الذي تسير عليه الزعامة الجزائرية مناقضة حادّة. فالتهجمات القاسية ضد الولايات المتحدة، مثلاً، أدت إلى فقدان السيطرة على نوعية التقنيات المكتسبة إذ أجبرت ليبيا على تنويع مشترياتها.

وهكذا يمكن إرجاع طبيعة الاقتصاد الليبي البعيدة عن مركز الأمور إلى التجريبية السياسية للزعامة الليبية. لقد جرى التفريط بطبيعة استراتيجية التنمية الموضوعة في أوائل السبعينات، بما تحتاج إليه من نظام اقتصادي قوي وموجّه مركزياً، بواسطة حكومة تجرد نظام الحكم والمجتمع بانتظام من وجود هيئة موظفين لإدارة الأمور. إن ليبيا، على الضد من أسلوب الجزائر الإداري في تنفيذ السياسة الاقتصادية، قد خبرت أسلوباً ثورياً يجري فيه اجتثاث الهياكل البيروقراطية باستمرار. أما في الجزائر فقد كانت الدولة مؤثرة في تقرير شكل استراتيجية التنمية ووجهتها، ولو أنها فقدت المبادرة في النهاية فانتقل ذلك إلى نخبة تكنوقراطية/ بيروقراطية. والدولة في ليبيا لم تحقق قط القدرة على التطبيق المحبوك لسياسات كانت ستزيد من فرص الدولة زيادة قصوى من أجل بلوغ استقلال ذاتي أكبر في الاقتصاد الدولي.

الفصل السادس عشر

مكانة الموارد الجبائيّة في تمويل الميزانيّة في بلدان المغرب: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا

فتح الله ولعلو (*)
العربي الجعيدي(**)

تتناول هذه الدراسة بالتحليل تطور وقانون ومكانة الموارد الجبائية في تمويل الميزانية ببلدان المغرب العربي الخمسة: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا.

ويمكن القول منذ البداية إن ملامح التنظيم الضريبي الموروث عن المرحلة الكولونيالية ما زالت قائمة في كل هذه البلدان. وقد تفاوتت درجة تعقّد الأنظمة الضريبية في المغرب العربي بتنوع اقتصاد كل بلد، كما تم تحديده إبّان المرحلة الاستعمارية. وتعتمد الضريبة اليوم بالنسبة لجميع هذه البلدان، على الاقتطاع الضريبي غير المباشر، الأمر الذي يعكس طبيعة اقتصادها المتفكك والمتجه كلية نحو الخارج. ولم تعرف اقتصاديات اقطار المغرب منذ استقلالها أية مؤشرات تنبيء بالتحول أو التغير، وإن كانت هيمنة اقتصاد معتمد على الايرادات النفطية، خصوصاً في ليبيا والجزائر، قد أدت الى تقليص مكانة الجباية الضريبية في تمويل الميزانية.

ومن الملاحظ أن الحدود الكمية والكيفية للاقتطاعات الضريبية تكثف عجز سياسات تداول الفائض، وتدفع مجموع أقطار المغرب العربي، باستثناء ليبيا، إلى اللّجوء للاقتراضات الخارجية. لقد أدت وضعية الاستدانة الموجودة في المغرب وموريتانيا، وبصفة أقل حدة في تونس، الى تراكم الاختلالات المالية الداخلية والخارجية، ودفعت الدول المعنية الى ممارسة سياسات تحديد الاستهلاك، والاستثمار العمومي تبعاً للتوجيهات الكلاسيكية المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي. أما في ليبيا والجزائر فإن الضريبة النفطية ـ بالرغم من انخفاضها الملحوظ منذ سنة ١٩٨٢ ـ تسمح بالمحافظة على وضعية مريحة نسبياً.

(*) عضو الجمعية الوطنية للعلوم الاقتصادية في جامعة محمد الخامس ـ الرباط.
(**) استاذ في كلية الحقوق في جامعة محمد الخامس ـ الرباط.

ويمكن القول بالنسبة للأقطار الخمسة ـ رغم محاولات الاصلاح الضريبي الجارية في المغرب ـ إن إسهام الإيرادات النفطية أو القروض الخارجية هو الذي يحدد شكل تمويل الميزانية، وهو لا يحث هذه البلدان على مراجعة أو إغناء جهاز الاقتطاع الضريبي.

اذن يمكن دراسة الموارد الضريبية في بلدان المغرب العربي دون الأخذ بعين الاعتبار وسائل التمويل الأخرى، التي غالباً ما تكون من مصدرخارجي. في هذا الاطار نقترح تحليل مكانة الموارد الضريبية في تمويل الميزانية بدول المغرب العربي على التوالي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، وموريتانيا، وذلك قبل أن نقدم على أية محاولة تركيبية ومقارنة بين مختلف الأنظمة الجبائية المغاربية.

أولاً: الجزائر

الجزائر بلد نفطي يتوفر على موارد مالية هامة، تتأتى عن طريق تصدير الإنتاج النفطي الى الخارج. وتتمتع الجزائر فضلاً عن ذلك بنظام اقتصادي مبني على مركزية الدولة في الاقتطاع، وتوزيع المداخيل، وطبعاً فإن تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية يحتم تعبئة مكثفة للموارد المالية، التي يوفر منها الاقتطاع الضريبي على تجارة النفط جزءاً كبيراً، وهنا تجدر الاشارة الى أن الجزائر تتوفر ـ بعكس باقي أقطار النفط العربية الأخرى ـ على نظام ضريبي متنوع ومتكامل بحيث تظهر أهمية الإسهام الذي يقدمه هذا النظام في تمويل الميزانية في كونه يتناسب مع إسهام الايرادات العادية، وذلك بالقياس للحجم الاجمالي للإيرادات، يضاف الى هذا، دوره في ضبط النشاط الاقتصادي، وتأثيره على المستوى الاجتماعي هذا الدور الذي يجب عدم إغفاله.

لقد تكيفت علاقة الضريبة النفطية بالموارد الأخرى ـ انطلاقاً من منظور دينامي ـ مع الأحوال الاقتصادية، والتعديلات المدخلية على الجهاز الضريبي. وعرفت السياسة الاقتصادية ـ مع الاستمرار في الاعتماد على هيمنة دور الدولة ـ تعديلات مرتبطة في الوقت نفسه، بتغييرات متعلقة بالتوجيهات الاقتصادية، وبتطور البنية الفوقية السياسية. وقد تأثر الجهاز الضريبي بهذه التحولات دون أن يتعرض لاضطرابات عميقة. إن تحليل المراحل الكبرى المرتبطة بهذه التحولات يسمح بإدراك التطور الحاصل في حجم ومعدل نمو موارد الدولة، وكذلك التغيرات التي حصلت في العلاقة بين الضريبة النفطية والموارد الأخرى، وفي مكونات هذه الأخيرة، والأثر الحاسم لمجموع ايرادات الدولة على طرق تمويل الميزانية.

١ ـ المرحلة الأولى: من تحكّم الموارد الى بناء الدولة ١٩٦٢ ـ ١٩٧٠

تميز التطور الاقتصادي للجزائر منذ الاستقلال الى بداية السبعينات بالبحث عن التحكم في الثروات الوطنية، وبناء جهاز الدولة، وأثناء هذه الفترة لم يتعرض الجهاز الضريبي الموروث عن المرحلة الكولونيالية لتحوّلات عميقة، لا في تكوينه ولا في اسهامه في

ايرادات الميزانية. إن النمو البطيء نسبياً لنمط الإنتاج لم يكن يسهل توفير الموارد المتزايدة (الهامة) لمصلحة الدولة وهكذا فطرق التمويل العمومي للميزانية تبرز صعوبة مزدوجة، تترتب في الوقت نفسه عن محدودية الضغط الضريبي، وعن الالتزامات الهادفة الى توسيع تأطير الدولة.

ولهذا فإن المرحلة ليست متجانسة في توجيهاتها، حيث نجد فيها مرحلتين فرعيتين: الأولى تتميز بتردد اقتصادي واختلال مالية الدولة، والأخرى بتقويم هذا الاختلال، وبتوجيهه نحو الخيارات الاقتصادية التي عكستها الاستراتيجية الاقتصادية للجزائر في السبعينات.

أ ـ المرحلة الفرعية: ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥

ورثت الجزائر غداة الاستقلال اقتصاداً يغلب عليه الطابع الفلاحي ـ الرعوي، إضافة الى صناعة جزئية ومتجهة كلية الى الخارج. وقد كان النشاط الانتاجي مستتراً وراء الميادين الكبرى الموجهة نحو الفلاحة التصديرية، في حين ظل الرأسمال الكولونيالي موظفاً بشكل ضعيف في الصناعة، ولكن الامتيازات النفطية المتوفرة مع بداية الخمسينات شكلّت جزءاً متنامياً مع الانتاج الداخلي.

لقد تجسدت إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري وقطع علاقات التعبئة مع المتروبول السابق، في الاستحواذ على جزء من الرأسمال الاستعماري، والبحث عن السيادة المالية ومحاولة (أولى) لإيجاد استراتيجية للنمو المستقل.

وكانت الإجراءات الأولى لدعم القطاع العام جدّ مرتجلة، وقطاعية، أما الثروات التي

جدول رقم (١)
بنية النظام الجبائي، ١٩٦١ ـ ١٩٦٦

السنة	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٣ ـ ١٩٦٦ المتوسط
الضرائب المباشرة	٢٩	٣٠,٧	٢٩	٢٩,٢	٢٦,٨	٣٢,٣	٢٩,٧
الضرائب غير المباشرة	٧١	٢٩,٣	٧٠,٦	٧٠,٨	٧٣,٥	٦٧,٧	٧٠,٣

المصدر: أنظر: وزارة المالية، في:

A. Kandil, *Théorie fiscale et développement: L'Expérience algérienne* (Algiers: SNED, 1970), p. 120.

جدول رقم (٢)
ترتيب الضرائب حسب حصتها في المداخيل الجبائية

السنـــة	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦
ضرائب على الدخل	٢٥,٧	٢٦	٢٤	٢٩,٤
ضرائب على الاستهلاك	٧٢,٥	٧٢,١	٧٥	٦٩,٥
ضرائب على الرأسمال	١,٣	١,٩	١	١,١

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٤٤.

خلفها الاستعمار فإما انها أعطيت مهمة تسييرها لشركة الدولة المنشأة لهذه الغاية، وإما أصبحت خاضعة لنظام التسيير الذاتي. ولم تكن حركة التملك العمومي آنذاك قد مست بعد الفروع الاستراتيجية للصناعة الوطنية. أما بالنسبة لإقامة المؤسسات المالية، فقد تم هذا تدريجياً عن طريق تأميم العملة، وعن طريق ممارسة السيادة الوطنية على تسيير الخزينة، وإنشاء مؤسسات مالية جديدة. في حين بقي القطاع البنكي يدور في فلك الرأسمال الأجنبي. وبالتالي فقد ظلت استراتيجية التنمية خلال هذه الفترة غير منسجمة بحيث انتظمت حول متابعة بعض الانجازات المسجلة في مخطط قسطنطينة.

اذا ما تجاوزنا هذا الانطباع الاجمالي نلاحظ أن حصص مختلف الضرائب في المداخيل الجبائية ظلت متباينة.

إذا كانت مهام اعادة البناء والتنمية تقتضي تحقيق مركزة الموارد المالية فإن الفائض المستخلص من قطاع الزراعة ـ الرعوية، كان ضئيلاً جداً وغير قار، من أجل تمويل الاقتصاد. إضافة الى أن التسيير العاجز للرأسمال العمومي، الذي تم تملّكه حديثاً لا يسمح بتمويل الموارد لفائدة ميزانية الدولة. أما مردودية النظام الجبائي فكانت مقيدة بالمحيط الاقتصادي. إنها أخيراً المساعدة العامة الخارجية هي التي تموّل مصاريف التجهيز وجزءاً من ميزانية التسيير.

لقد طرحت الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن ذهاب الفرنسيين وانخفاض وتيرة النمو مشاكل تمويل الاقتصاد آنذاك، وكان النظام الجبائي غير متكيف مع شروط التنمية (عبارة عن أداة لجمع المداخيل، والتوزيع اللامتكافىء للعبء الضريبي ضعف نظام التحفيز. . . الخ) هذا بالإضافة الى أن مردوديته كانت مطبوعة بتفكك القاعدة الضريبية.

في هذا الاطار ترجمت الأهداف التي كان يجب على السلطات العمومية الأخذ بها لوضع حد لهذا التفكك، والحد من عجز الميزانية الى النقط التالية:

ـ الزيادة العامة للنسب، وتحسين التحصيل، لتوقيف انهيار المداخيل.

ـ ترجمت التوجهات الاشتراكية في الميدان الجبائي بزيادة الاقتطاعات على الدخل، وعلى الرأسمال، وفرض ضريبة على الأجور المرتفعة، وخلق نظام الإعفاء لفائدة المؤسسات ذات التسيير الذاتي.

ـ الحث على التنمية بوضع قانون للاستثمارات الخاصة في ١٩٦٣ ومراقبة التجارة الخارجية عن طريق اجراءات كمية.

لكن التشريع الجبائي لم يعدل ـ من خلال هذه الاجراءات ـ الا تعديلاً بسيطاً. كذلك لم تعرف بنية الضريبة ـ عملياً ـ أيّ تغيير خلال هذه المدة وبما أن الضريبة المباشرة لم تكن تتوفر على قاعدة واسعة (نظام انتاجي قليل الغزارة، بنية محلية هشّة. . .) فقد ظلت الضريبة غير المباشرة هي السائدة.

نلاحظ أولاً أن هناك تقدماً في الضرائب على الدخل، وأن لهذه الضرائب مكانة هامة في البنية العامة للضرائب. في حين نلاحظ ضعف الضريبة على الرأسمال المتكون من الضريبة على انتقال الملكية، ومن الضريبة على الإرث، الأمر الذي يعكس محدودية هذه الضريبة كوسيلة لإضفاء الطابع الاشتراكي.

إذا جمعنا بين الحقوق الجمركية والضريبة على مجموع المبيعات سنجد أن الضريبة على الانفاق هي أيضاً قد ارتفعت، ذلك أن التقليل من الاستهلاك وتكييفه مع متطلبات التنمية كان دائماً يشغل بال السلطات الجزائرية.

الضريبة على المستوى المؤسسي هي في الوقت نفسه متنوعة وشاملة، وإذا أخذنا بعين الاعتبار مستويات النسب فالعبء الضريبي ثقيل خصوصاً وأن التشريع الجبائي لا يظهر كنظام متقدم جداً للحوافز. أما بالنسبة للقطاعات الفلاحية فهي تعامل بشكل لا متكافىء بسبب ضآلة الضريبة على القطاع الفلاحي (عدم ملاءمة الضرائب الفلاحية، الامتيازات، القطاع الفلاحي العصري).

لقد عمل النظام الجبائي في وسط غير منظم، وفي اطار اقتصادي جامد وقد انخفضت قيمة المداخيل بشكل محسوس غداة الاستقلال، ولم تنتعش الا ابتداء من سنة ١٩٦٦ (الجدول رقم (٤)).

نسبة كبيرة من المردود المالي للنظام الجبائي كان مصدرها ـ على الخصوص ـ نشاطات ذات أصل أجنبي، ولذلك فقد تلاشت نسبة هامة من المداخيل مع رحيل الفرنسيين، وبالتالي توقفت النشاطات الأجنبية. ومن أجل التخفيف من حدة انهيار المداخيل، فقد تمت تقوية الضغط الجبائي، لكن القطاع الذي كان يخضع للتسيير الذاتي، والقطاع العمومي الذي كان يعاني من عجز كثير من هذه المؤسسات لم يستطع تأدية حصته في ميزانية الدولة.

إنّ تحليل ميزانية الدولة ما بين ١٩٦٣ و ١٩٦٥ (الجدول رقم (٣)) يبرز المظهر غير

جدول رقم (٣)

تطور المداخيل الجبائية (ملايين الدنانير الجزائرية)

السنة / المداخيل	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
الضرائب المباشرة	٧٩٣,٤	٤٧٥,٩	٥٧٦,١	٥٦٠,٧
الضرائب على الأعمال	١٠٤٦,٥	٦١٥,٢	٧٧٩,٥	٨١٦,٢
المساهمات غير المباشرة	٨٨٣,٤	٦٢٥,٩	٦٤٠,٢	٦٨٩,٧
التسجيل	٨٠	٧٥,٤	٩٢,٢	٦٠,٣
الجمارك	٦٦,٢	١١٣	٢١٨,٨	٢٣٩,٦
الضريبة النفطية	—	—	—	—
المجموع	٢٨٦٩,٥	١٩٠٥,٥	٢٢٨٧	٢٣٧٥,٦
الضغط الضريبي (PIB)	٢٣	٢٦	٣٠	٣٠

ملاحظة: الضريبة لم تكن بعد قد أدخلت في الميزانية العادية.

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٣٨.

جدول رقم (٤)

مداخيل ونفقات الميزانية (بالمليون دينار الجاري) (تنفيذ)

السنة	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
أ ـ المداخيل النهائية	٣٢٨٩	٣٢٠٠	٣٠٣٨	٣٥١٧	٤٠١٩	٤٥٦٨	٥٦٨٨	٦٤٦٨
الضرائب العادية	٢٠١٧	٢٢١٠	١٩٧٤	٢٣٩٢	٢٤٩٦	٢٨٩٦	٣٤١٣	٤١٠٧
مداخيل أخرى	١٠٢٥	٦٩٤	٥١٧	٢٩٨	٣٧٣	٣٦٤	٢٥٠	٢٨٢
الضرائب النفطية	٢٤٦	٢٩٦	٤٤٧	٦٣٢	٨٣٠	١١٣٤	١٣٢٠	١٣٥٨
مساهمة قطاع الدولة	—	—	—	١٩٥	٢٦٠	٣٥١	٧٠٥	٧٢٢
ب ـ النفقات النهائية	٢٦٧٢	٢٨١١	٣٢٤٩	٣٧٩١	٤٢٢٣	٤٦٥٧	٥٦٤٣	٦٢١٥
نفقات التسيير	٢٢٣٨	٢٠٧٠	٢٧٥٧	٢٨٤٦	٣٣٩٨	٣٤٠٤	٨٥٧٨	٤٢٥٣
نفقات التجهيز	٤٣٤	٧٤١	٤٩٢	٩٤٥	٨٢٥	١٢٥٣	٢٠٦٥	١٩٦٢
ج ـ رصيد ميزانية الدولة (أ + ب)	+٦١٦	+٣٨٩	-٢١٤	-٢٧٤	-٢٠٤	-٨٩	+٤٥	+٢٥٢
د ـ قروض الخزينة	٧٤٤	٨١١	١٩٧	٣١٦	٥٢٣	١٤٠٤	١٧٦٠	١٤٦٠
هـ ـ عجز الخزينة	-١٢٨	-٤٢٢	-٤٠٨	-٥٩٠	-٧٢٧	-١٤٩٣	-١٧١٥	-١٢٠٨

المنظم للموارد ولالتزامات الدولة خلال هذه الفترة، وتتجلى الخاصية الأولى لـذلك في ضعف مداخيل الميزانية بالقياس الى مستوى المداخيل المحققة قبل الاستقلال. الخاصية الثانية هي كبر حجم مصاريف التسيير للحجم الشامل للميزانية، هذا الاتساع الذي يعزى في جزء كبير منه الى نمو الجهاز الاداري. الخاصية الثالثة هي ضعف ميزانية التجهيز مقارنة بالغلاف المالي الشامل. الخاصية الرابعة والأخيرة هي المساهمة العمومية في تمويل عجز الميزانية، وذلك بتغطية كل مصاريف التجهيز وجزء من مصاريف التسيير.

جدول رقم (٥)
المساعدة الفرنسية للجزائر
(بالمليون دينار)

السنـة	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥
المساعدات الثنائية العمومية	١١٨٢	٩٠٠	٦٦٧
المساعدات الخاصة	٩١٥	٨٥٢	٥٩١
المجموع	٢٠٩٧	١٧٥٢	١٢٥٨

ب ـ المرحلة الفرعية: ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠

يمكن القول بأن سنوات ١٩٦٦/١٩٧٠ سنوات أساسية في تطور الاقتصاد الجزائري بحيث تمثّل القطيعة مع مرحلة التجريب والانتقال الى مرحلة الاختيار في اطار سياسي جديد، اختيار سيطبع بُنى النظام الانتاجي الجزائري. أمران أساسيان طبعا هذه المرحلة هما: تقوية جهاز الدولة، وإعادة بناء الاقتصاد الوطني.

لقد تجلت عملية تقوية جهاز الدولة في الاصلاحات الادارية وفي تنظيم السلطات وبُنى جهاز الدولة، وقد صاحب هذا التنظيم اعادة بناء الاقتصاد الوطني عن طريق تحويل القاعدة الاقتصادية الى القطاع العام، وعن طريق اختيار أشكال أكثر جهوية في تنظيم وتسيير الأنشطة الانتاجية (البحث عن مردودية للقطاع الذي يخضع للتسيير الذاتي، تأطير القطاع الخاص التقشف في المصاريف العمومية).

في ظل مثل هذه الوضعية الاقتصادية، ستظهر التوجيهات الجديدة بقيام نظام التخطيط، ونهج اصلاحات في البنية. وقد ترجم الشروع في مبدأ التخطيط عن طريق وضع استراتيجية جزائرية للتنمية على المدى البعيد، واضعة نصب عينيها الزيادة في امكانات تحقيق التراكم وذلك بالاسراع بوتيرة الاستثمارات عن طريق اعطاء الأسبقية للقطاعات الثقيلة القادرة على خلق اقتصاد مندمج، وقد كانت آفاق السنوات السبع (١٩٦٧/١٩٧٣) هي التعبير عن المدى القصير لهذه الاستراتيجية. وهكذا فقد ظهر التصميم الثلاثي

(١٩٦٧/١٩٦٩) كتصميم للتنظيم الذي اعطى الانطلاق لبرنامج تصنيعي واسع تم العمل به في المرحلة التالية.

أما على مستوى الاصلاحات البنيوية، فقد تمت بين ١٩٦٦/١٩٦٨ سلسلة من التأميمات، وقد تحملت الشركات الوطنية مسؤولية تسيير الرصيد الانتاجي للدولة في مختلف القطاعات الاقتصادية. هكذا منح احتكار تجارة المواد النفطية للشركة الوطنية للمحروقات التي قامت بشراء ممتلكات الشركات الأجنبية، مما مكنها من مراقبة مجموع القطاع البتروكيماوي، إضافة الى رفع حصتها في البحث (بالاشتراك مع الشركات الأجنبية) وفي الانتاج. عن طريق هذا التوسع السريع عززت سوناتراك (Sonatrac) موقعها سواء على مستوى الصناعة أو القطاع العام بحيث أصبحت هي الشركة الأولى بسبب وزنها الاقتصادي والمالي. وقد ارتفعت حصتها في المداخيل النفطية (على المستوى الضريبي) من ٧٩ مليون إلى ٦٣٢ مليون سنة ١٩٦٦ الى ١٠٨٤ مليون إلى ١١٣٤ مليون سنة ١٩٦٨. وتظل الأرباح الصافية التي تدفعها الخزينة العامة في اطار مساهمتها هي المهيمنة: ٦٧ مليون الى ٨٥ مليون سنة ١٩٦٦، ١٢١ مليون إلى ٣٥١ مليون سنة ١٩٦٨.

في الفروع الأخرى (صناعة الحديد، الصناعات الغذائية، النسيج...) استمرت حركة اتساع القطاع العام. في هذا الاطار الجديد: كان الرأسمال الخاص المحلي أيضاً مطلوباً خلال السنوات الأولى، بحيث تم توسيع مجال تدخّله في الفروع الخفيفة، ولكن هذا الرأسمال الخاص المحلي لم يوظف إلا في بعض العمليات ذات البعد الضعيف.

وإضافة الى اقامة شركات وطنية في القطاع الانتاجي، اتسعت حركة الاصلاحات لتشمل الفلاحة حتى يتم تصحيح عجز التسيير الذاتي.

يضاف الى هذا كذلك أن قانوناً جمركياً يزيد وينوّع في النسب المطبقة على مختلف مستويات الثروة كان قد تم تبنيه سنة ١٩٦٨، وكان هدفه حماية الصناعة الوطنية من خلال رفع العائدات الجمركية للدولة على مستوى المالية العامة، مكّن المجهود الذي بذل من أجل إعادة التنظيم، من الاصلاح التدريجي لرصيد ميزانية الدولة (الجدول رقم (٤)). ورغم أن قوانين المالية للسنوات الأخيرة من هذه المرحلة لم تدخل إلا عدداً محدوداً من الاجراءات الجديدة، فقد تحسّن المردود المالي لمختلف الضرائب، بحيث ارتفعت المداخيل النهائية بشكل محسوس من ٤ مليارات دينار جزائري الى ٦,٤ مليارات، علماً بأنّ نصف هذه الزيادة مردّه إلى الضرائب على الدخل والنفقات (الجدول رقم (٦)). الضريبة النفطية تحسنت أساساً بحكم ازدياد الانتاج من الطاقة. مساهمة القطاع الاشتراكي انخفضت على أثر ظهور قانون جديد سنة ١٩٦٦ ينص على الايداعات الاجبارية عند الخزينة العامة لجزء من أرباح مؤسسات الدولة، هذه التطورات غيرت نسبياً البنية العامة للموارد الجبائية، والمداخيل النفطية المكونة تقريباً لـ ($\frac{1}{5}$) خمس الموارد كلها: في حين استمرت المساعدة الخارجية في حدود مقلصة (الجدول رقم (٦)).

جدول رقم (٦)
توقعات نفقات الميزانية، ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠
(بالمليون دينار)

المداخيل	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
أ ـ ضرائب ـ أملاك الدولة، جمارك	٢٤٨٠	٢٥٢٠	٢٧٦٠	٢٩٠٥	٣٤٠٠
ناتج المساهمات المباشرة		٧٠٠	٨٢٠	٨٣٠	٩٥٠
التسجيل والطوابع		٩٠	٨٠	٩٨	١٢٥
ضرائب مختلفة على الأعمال		٧٠٠	٨٠٠	٨٧٥	١٠٠٠
مساهمات غير مباشرة		٦٧٠	٧٠٠	٧٥٠	٨٢٠
جمارك		٣٥٠	٣٥٠	٣٢٥	٤٥٥
أملاك الدولة		١٠	١٠	٢٧	٥٠
ب ـ متوجات مختلفة	٤٦٠	٣٤٨	١٨٠	١١٥	٢٠٠
ج ـ ضرائب نفطية	٧٥٠	٧٤٠	١٠٠٠	١٢٥٠	١٣٣٥
د ـ مساهمات القطاع الاشتراكي	١٥٠	٢٨٨	٣٤٠	٩٧٠	١٣٠٨
هـ ـ مساعدة خارجية	٣٥٠	٢٥٥	٢٥٠	١٠٠	٤٠
المجموع	٤١٩٠	٤١٦١	٤٥٣٠	٥٣٤٠	٦٢٨٣

المصدر: *Annuaire de l'Afrique du nord.*

جدول رقم (٧)
تمويل الاستثمارات العمومية
(مليار دينار)

السنة	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
أ ـ الاستثمارات العمومية	١,٦٩	٣,١٧	٤,٢٥	٦,٢٢
الدولة	١,٨٢	١,٢٥	٢,٠٦	٢,٠١
الشركات العمومية	٠,٨٧	١,٩٢	٢,١٩	٤,٢١
ب ـ التمويل				
ادخار الادارة	٠,٣٦	٠,٨٢	١,٤٢	١,٤٩
ادخار الشركات العمومية	٠,٣٢	٠,٥٥	٠,٩٣	٠,٧٢
ادخار العائلات	١,٥١	١,٤٧	١,٤٧	١,٥٨
الموارد الخارجية	٠,٠٨	٠,٣٨	٠,٣٨	١٢٥

المصدر:
P. Jacquemot and M. Raffinat, *Le Capitalism d'état algérien* (Paris: Maspero, 1977), p. 330.

وفي نهاية هذه المرحلة استخلص تنفيذ الميزانية رصيداً ايجابيــاً (الجدول رقم (٤)) هـذا التحول في الاتجاه أصبح ممكناً عن طريق نمو المداخيل النهائية، وأيضاً عن طريق التحكم النسبي في نمـو القروض. وقـد مكنت الصرامة في التسيير العمومي من مضـاعفة مصـاريف التجهيز بشكل محسوس ومن تحسين مساهمة توفير الادارات في تمـويل الاستثمارات العموميـة (الجدول رقم (٦) و (٧)).

٢ ـ المرحلة الثانية: دور الضريبة النفطية في الاستراتيجية الجزائرية للتنمية ١٩٧١/١٩٧٧

الفترة من سنة ١٩٧١ الى سنة ١٩٧٧ هي المدة التي تمثل مرحلة وضع برنامج اقتصادي ينظر اليه كـ «نموذج للتصنيع»، فهي محاولة لقطع الصلة مع الأشكال الكلاسيكية للتبعية الاقتصادية ويستند هذا البرنامج على عدد من المعطيات للتصنيع أهمها: توسيع القطاع العام، التصنيع، الاصلاح الزراعي وتقوية نظام التخطيط.

كان تمويل تدخّل الدولة مسيّراً بشكـل واسع عن طريق الموارد المـالية المستخلصـة من استغلال القطاع النفطي. وقد عرف حجم الضريبة النفطية نمواً ملموساً مستفيداً في ذلك من إعـادة تقويم أسعـار النفط ورفع قيمـة اقتطاعـات الدولـة من نشـاطـات مؤسسـات القـطاع الطاقي، بحيث أصبح نصيب هذه الضريبة في مجموع موارد الميـزانية نصيبـاً مهمّاً جـداً. هذا الرخاء المالي النسبي ساهم بشكل غير مباشر في تجميد البنى الجبائية العادية، ومـع ذلك فقـد وسعت التزامات الدولة الثقيلة، بخـاصة القـروض والتسبيقات الصـافية للخـزينة من أجـل تمـويل الاستثـمارات العامـة، والحاجيات في تمـويـل مـوارد الـدولـة التي غـطّى الالتجـاء الى الاقـتراضات الخـارجية جـزءاً منها لكن تحمـلات مصلحة الـدين الخارجي للجـزائـر ظلت ـ نسبياً ـ معتدلة.

على مستوى البنى الاقتصادية أصبح الاختيار لصـالح بنـاء قطاع عمـومي مهيمن وارداً بقوة، هذا الاختيار الذي نتج في الوقت نفسه عن نهج سياسة استرجاع الموارد الوطنية، وعن تقوية دور الشركات الوطنية الكبرى، وقد انتقلت أصول أغلبية الفروع الأجنبية في الصناعـة لهاته الشركات مساهمة عبر ذلك في توسيع طاقاتها الانتاجية.

واحتل القطاع النفطي والبتروكيماوي مكانة خاصـة في هذا المسلسـل وذلك عن طـريق دوره في توظيف العمولات اللازمة في تمويل السيـاسة الصنـاعية. انـطلقت الجزائـر بحثاً عن التحكم في نشاطات الانتاج والتوزيع والبحث في هذا القطاع، في اتفاقات اشتراك مـع رأس مال أجنبي (١٩٧١ ـ ١٩٧٥).

سـارت الفروع الصنـاعية الاسـتراتيجية الأخـرى (الصناعـة الميكانيكيـة والمعدنيـة) في المنوال نفسه القاضي بترحيل الممكنات الصناعية والمعدنية لصالح الشركات الدولية.

إن الهدف المتبع في سياسة التصنيع كان من الناحية النظرية يتلخص في ادماج مكونات الاقتصاد وتقوية تداخل بناه على أسس موضوعية ومادية تسمح بدفع مسلسل التصنيع. وكان الاختيار قد أعطى امتيازاً لصالح الصناعات المستعملة برأس مال بكثافة التي يمكن أن يكون لها مفعول لا رجعة فيه على مجموع الاقتصاد ويؤكد تقسيم استعمال أموال التراكم على مختلف فروع الصناعة الجزائرية الافضلية التي أعطيت لقطاع مواد الانتاج وقطاع النفط والغاز، ولقد شيدت هذه الاستراتيجية على أساس تكثيف استغلال المحروقات. وأصبح التفوض في بيع الغاز مرتبطاً بتمويل التجهيزات ووضع برنامج بيتروكيماوي لينفذ عن طريق مراقبة الشركة الوطنية للمحروقات بمساعدة الدولة. واعتبرت صناعة الحديد والميكانيك بجانب القطاع النفطي كفروع أساسية في سياسة الادماج الصناعي، وتجسمت هذه الاستراتيجية في الكلفة المرتفعة في مجال التمويل التي تتحملها ميزانية الدولة من الارتفاع الكبير للموارد الضريبية النفطية. ولم يكن من الممكن متابعة مجهود التصنيع بصفة مستمرة ما دام القطاع الفلاحي لم يعرف الاصلاحات الضرورية باعتباره أحد منافذ الصناعة واداة تساهم في تحريكها، لقد بقيت السياسة الفلاحية الجزائرية تتسم منذ الاستقلال بضعف كبير وبانعدام فعالية بناها، ونتج عن ذلك انخفاض في الانتاج والتصدير الفلاحيين وكذا عجز القطاع عن التوصل الى فائض يساهم في تمويل الاستثمارات وتحديثها. هكذا جاء الاصلاح الزراعي في شكل عملية توزيع الأراضي وكسبيل لاحداث شروط جديدة لاستغلال الموارد الزراعية.

ولكن مراحل تطبيق هذا الاصلاح أظهرت حدود العملية في تمويل العالم القروي وتحريك الانتاج وبالتالي في الزيادة في الانتاج وتحويل «الريع» من أجل تمويل الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

أما التخطيط فقد استهدف دعم الامكانيات العامة للانتاج عن طريق اعطاء الأهمية للتصنيع السريع وسمح التحكم المباشر للسلطات العمومية في الانتاج وفي الموارد المالية ذات المصدر النفطي من استعمال مصادر تمويلية مهمة لصالح المشاريع المدرجة في التخطيطين الرباعيين ١٩٧٠/١٩٧٣ و ١٩٧٤/١٩٧٧، وفي هذا الاطار حدد التخطيط ١٩٧٠/١٩٧٣ مجموع الاستثمارات الحكومية فيما قدره ٢٧,٧ مليار دينار مقابل ٩,٤ مليارات في مرحلة ١٩٦٧/١٩٦٩، وحدد التخطيط الرباعي مجموع الاستثمارات في ١١٠ مليارات دينار، أي ما يزيد على ثلاث مرات من المقادير المدرجة في المرحلة ١٩٧٠/١٩٧٣، ويرجع عامل ارتفاع مستوى الاستثمارات الى التسلق الكبير الذي عرفه سعر النفط في أواخر ١٩٧٣. ولقد أخذت الصناعة والطاقة النصيب الأوفر من الاستثمارات المقررة (٥٤ بالمائة في ١٩٧٠/١٩٧٣ و ٤٣,٦ بالمائة في ١٩٧٤/١٩٧٧) على مستوى تمويل التنمية، ونتج ارتفاع الاستثمارات العمومية عن التسلق الكبير لميزانية التجهيز حسب معدلات نمو سنوية وصلت الى ١٤,٩ بالمائة سنة ١٩٧١ وإلى ٣٢,٤ بالمائة سنة ١٩٧٣، ولقد كان مصدر ثلث الاستثمارات الحكومية خلال فترة ١٩٧١/١٩٧٤ أي ٤١,٢ مليار دينار من نفقات الدولة والباقي جاء من المؤسسات العمومية بخاصة في القطاع الصناعي. وهكذا أصبح المصدر الأساسي للتمويل

مرتبطاً بالمداخيل النفطية، ويلاحظ أن تعبئة الأموال لا تتولد إلا في حدود ضعيفة عن البنى الإنتاجية الداخلية للاقتصاد الوطني وترتبط عكس ذلك بعوامل خارجية، وهكذا يبين توزيع مصادر التمويل لخطة ١٩٧٠/١٩٧٣ أن نصيب الادخار الداخلي لا يزيد على ٢٥ بالمائة، في حين أن المداخيل النفطية تساهم بـ ٣١ بالمائة وموارد الهجرة بـ ١٦ بالمائة والمساعدات الخارجية بـ ٢٣ بالمائة، وأن ما يقرب من ٧٥ بالمائة من هذا التمويل يأخذ شكل اقتطاع عن ثروة مُنشأة في الخارج.

وهكذا يتجلى الارتباط العضوي بين تدخل الدولة والريع النفطي وهذه الخصوصية في مجال تمويل التنمية الاقتصادية تتجلى في بنية مداخيل ميزانية الدولة (أنظر الجدول (٨)).

جدول رقم (٨)
توزيع المداخيل العادية للدولة، ١٩٧١ - ١٩٧٤

المداخيل	١٩٧١	النسبة المئوية	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	النسبة المئوية
المداخيل الضريبية	١٢٦٤	٦١,١	٥٠٥٠	٥٧١٠	٧٩٧٦	٣٤,١
الضرائب على الدخل والأرباح	١١٩٨	(٢٨,١)	١٤٠٠	١٦٥٣	٢١١٧	(٢٦,٥)
رسوم على التجارة الدولية	٥٦٥	(١٣,٣)	٦٤١	٧٥٩	١٢٨٦	(١٦,٢)
رسوم على الانتاج	٢٥٠١	(٥٨,٦)	٣٠٠٩	٣٢٨٩	٤٥٧٣	(٥٧,٣)
المداخيل النفطية الضريبية	١٦٤٨	٢٣,٦	٣١٨٨	٤١١٦	١٣٤٠٢	٥٧,٢
المداخيل غير الضريبية	١٠٧١	١٥,٣	٩٧٧	١١٩٥	٢٠٣٩	٨,٧
مساهمات مؤسسات الدولة:	٦٨٣		٦٠٩	٧٤٢	١٥٢٤	
منها شركة النفط				٣٠٠	١٠٠٠	
مداخيل مختلفة	٣٨٨		٣٥٨	٤٥٣	٥١٥	
المجموع العام	٦٩٨٣	١٠٠	٩٢٠٩	١١٠١٢	٢٣٤١٧	١٠٠

المصدر:
«Rapport sur l'économie algérienne (1971-1974),» dans: *Etudes générales sur les économies africaines* (Washington, D.C.: [IMF], 1977), vol. 7.

ولقد كانت سنة ١٩٧٣ سنة تحول في تطور بنية المداخيل الضريبية فلقد أصبح القطاع النفطي المنبع الأول لتمويل الميزانية.

وجاء هذا التحول عن طريق ارتفاع السعر المرجعي للنفط ولمعدل الاقتطاع والرسوم على المؤسسات النفطية. ومنذ ذلك الوقت أصبح نصيب المداخيل النفطية غالباً بالنسبة للمداخيل الضريبية العادية وللمداخيل غير الضريبية. ولقد تأكد هذا التغيير الأساسي في فترة ١٩٧٥/١٩٧٧ كما يبين ذلك الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩)
تجميع لاحتمالات المداخيل العادية للدولة، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧
(بالمليون دينار)

المداخيل	١٩٧٥	النسبة المئوية	١٩٧٦	١٩٧٧	النسبة المئوية
الضرائب العادية	٧٢٦٥	٣٣	٨٢٨٠	١٠٢٦٠	٣٦,٧
المساهمات المباشرة			١٨٠٠	٢١٥٠	(٢١)
حقوق الجمارك			١٠٢٠	١٨٠٠	(١٧,٥)
الضرائب غير المباشرة			٥٣٠٠	٦١٥٠	(١٦,٥)
التسجيل والطوابع			١٦٠	١٦٠	
الضريبة النفطية	١٣٠٠٠	٥٩,١	١٥٠٠٠	١٦٥٠٠	(٥٩,١)
المداخيل غير الضريبية	١٧٣٠	٧,٩	٩١٠	١١٥٠	٤,٢
مجموع المداخيل العامة	٢١٩٩٩	١٠٠	٢٧١٩٠	٢٧٩١٠	١٠٠

المصدر: مختلف الحوليات حول الاقتصاد الجزائري.

الاختلافات مع الجدول السابق ناتجة عن خصوصية الترتيب من طرف صندوق النقد الدولي. فداخل هذه الفترة الفرعية ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ ارتفعت مداخيل الميزانية بمقدار الثلث (انظر الجدول رقم (١٠)) وتضاعفت على الوتيرة نفسها لارتفاع المكونتين الاثنتين للمداخيل (الضريبة النفطية والضريبة العادية) أي بالتوالي بـ ١,٣٦ و ١,٣٤.

جدول رقم (١٠)
وضعية الميزانية العامة، ١٩٧١ ـ ١٩٧٧
(بالمليون دينار)

الموارد والنفقات	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
الموارد العادية	٦٩٨٢	٩٢٠٥	١١٠١١	٢٣٤٠٠	٢٥٠٥٣	٢٥٦٦٠	٣٣٤٧٩
منها مداخيل النفط	١٦٤٨	٣١٨٨	٤١١٥	١٣٣٩٨	١٣٤٦٢	١٤٢٣٧	١٨٠١٩
النفقات العادية	- ٤٥٤١	- ٤٩٢٠	- ٦١٩٣	- ٨٢٢٦	- ١٣٦٥٩	- ١٤٤١٠	- ١٥٢٨١
فائض ميزانية التسيير	٢٤٤١	٤٢٨٤	٤٨١٣	١٥٠٦٤	١١٣٩٤	١١٢٥٠	١٨١٩٣
نفقات التجهيز	- ٢٢٥٤	- ٢٨٠٨	- ٣٧١٩	- ٤١٥٨	- ٥٤٨٠	- ٧٨٧٠	- ١٠١٩١
رصيد الميزانية	١٨٧	١٤٧٥	١٠٩٨	١٠٩٠٥	٥٩١٤	٣٣٨٠	٨٠٠٧

المصدر: أنظر:
Annuaire de l'Afrique du nord, et «Rapport sur l'économie algérienne (1971-1974)».

ولكن اذا لم نأخذ بعين الاعتبار التحول الهائل في بنية موارد الميزانية عن طريق الضرائب النفطية نلاحظ أن النظام الجبائي العادي لم يعرف الا تغييرات بطيئة، حيث ان نسب مختلف أنواع الضرائب تغيرت بشكل محدود في اتجاه تقوية قطاع الضرائب غير المباشرة.

ولعل الرخاء المالي الناتج عن المداخيل النفطية هو الذي سمح للسلطات العمومية بعدم إحداث تغييرعميق في النظام الجبائي لكي يحسن ملاءمته واندماجه في البنى الاقتصادية، ولكن القوانين المالية لتلك الفترة ادخلت تعديلات تهدف الوصول إلى مزيد من العدالة الاجتماعية واعادة تحديد العلاقات بين الدولة والمؤسسات.

ففي الاتجاه الأول، لا بد أن نبرز بالأساس الاعفاء من الضرائب للأجور التي هي دون ٥٠٠ دينار (زوال حقوق الجمارك على بعض المواد الأساسية)، وعلى عكس ذلك فإن معدلات الاقتطاع على شركات رؤوس الأموال قد رفعت وكذا فائض القيمة على نقل ملكية العقارات والحقوق التجارية، ورفعت الضرائب غير المباشرة على المواد التي تعتبر غير ضرورية.

وفي الاتجاه الثاني، اتخذت بعض الاجراءات من أجل التخفيف من الضغط الجبائي على المنظمين للخواص وعلى قطاع التسيير الذاتي، ولكن أهم عمل قامت به الدولة يخص العلاقات بينها وبين المؤسسات العمومية بهدف جعل الضريبة عاملاً دافعاً ومندمجاً في ذلك التسيير. ومنذ بداية وضع أسس الجهاز الانتاجي حصلت القطاعات الاقتصادية الاستراتجية (خارج النفط) وكذا كبريات الشركات على امتيازات ضريبية كبيرة وكان من الضروري أن تتولد عن هذا الجهاز منابع لتمويل استثماراته وأن يساهم بشكل ملحوظ في موارد الدولة عن طريق الخضوع للمقتضيات والواجبات العادية للنظام الضريبي. وفي هذا الاطار عمل القانون المالي لسنة ١٩٧٦ على حذف المساهمة الخاصة المطلوبة منذ ١٩٧٠ من طرف المؤسسات العمومية وبشكل موازٍ أدخل اصلاحاً يطابق الفلسفة الضريبية الجديدة والهادفة الى تحديد مهام الشركات الوطنية ضمن اقتصاد البلاد.

ويستند هذا المذهب الجديد الى أربعة مبادىء:

- لا تعتبر الشركات الاشتراكية المسيرة لاملاك الدولة ضمن الملزمين بالجباية عادة.

- للدولة الحق والواجب في تحديد التحملات التي تلزم بها الشركات العمومية في مسلسل التنمية باعتبارها المساهم الوحيد فيها.

- اقرار مساهمة وحيدة كنمط للاقتطاع على المؤسسات الاشتراكية.

- توزيع ناتج هذه المساهمة بين الدولة والجماعات المحلية.

يعكس هذا المذهب الجديد في مجال المالية العمومية الحاح الدولة بالنسبة للقطاع المؤمم ليزيد من مردوده الضريبي وفعاليته الاقتصادية.

ففيما يهم تمويل الميزانية لوحظ تحسن عام لوضعية ميزانية الدولة (أنظر الجدول رقم (١٠)) حيث انتقل الفائض من ١٨٧ مليون دينار سنة ١٩٧١ الى ٨٠٠٧ ملايين دينار سنة ١٩٧٧، ويرجع هذا التحسن بالأساس الى تصاعد المداخيل النفطية، كما أن النفقات العادية عرفت بدورها ارتفاعات كانت بطيئة قبل ارتفاع سعر النفط، ثم تزايدت حدتها منذ ١٩٧٣، الأمر الذي يعكس سياسة التدخل الاداري للسلطات العمومية منذ ذلك التاريخ، وبفضل الفائض الحاصل في ميزانية التسيير فإن النفقات العمومية للتجهيز عرفت بدورها ارتفاعاً كبيراً خاصة في السنتين الأخيرتين لهذه الفترة.

إن فائض الميزانية العامة الذي تحسن بشكل ملحوظ ليس له طابع تمثيلي للوضعية المالية للخزينة العامة، فالسُّلف والقروض التي قدمتها هذه الأخيرة ابتلعت من طرف هذا الفائض، وعلى العموم فإن هذه السُّلَف استعملت لتمويل استثمارات صناعية أو لتصحيح الوضعية المالية للشركات العمومية، كما اتسمت هذه العمليات بتقلص كبير للمديونية إزاء الجهاز البنكي والتوجه الى وسائل التمويل الداخلي وغير البنكي، والى تآكل محدود للمديونية الخارجية.

وعن هذا الجانب الأخير فإن عدد وقيمة القروض التي عقدت مع الأسواق المالية الخارجية قد ارتفعا بشكل واضح منذ وضع الخطة الرباعية الأولى، وبشكل أكثر حدة في سنوات ١٩٧٦ و١٩٧٧ (أنظر الجدول رقم (١١)). لقد كان للجزائر منذ استقلالها دين

جدول رقم (١١)
مجموع الدين الخارجي بالجزائر، ١٩٧٣ - ١٩٧٧
(بالمليون دولار)

السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
مجموع الدين الخارجي	٤,٩١٦	٩,٥٩٠	١٤,٩٦٧
المقادير المؤداة	٢,٩٣١	٤,٤٧٧	٨,٣١٦
خدمات الدين	٢٩٩	٤٥٦	١٠٢٧
رأس المال	٢٣٢	٢٤٦	٦٣٩
فوائد	٦٧	٢٠٩	٣٨٨
المعدلات الأساسية: الدين المسلَّم ـ الناتج الوطني الاجمالي	٣٢,٦	٣٠,٧	٤٢,٤
خدمات الدين ـ الصادرات	١٢,٢	٨,٧	١٥,٣
توزيع مجموع الديون: القروض المباشرة للدول (الثنائي)	١,٦٠١	١٨٧٧	٢,٦١٥
قروض المنظمات الدولية	٣٥	٢٣٤	٥٥٤
سلفات تجارية	١,٢٩٧	٣,٦٦٥	٤,٩٣٨
أسواق مالية	١٩٨١	٣,٨١٢	٦,٨٥٩

المصدر:
The World Bank, *World Development Report, 1984* (Washington, D.C.: The Bank, 1984).

خـارجي مهم سواء في فـترات عجز الميـزان التجاري أو فـترات فائضـه. لقد كـان التمويـل الخارجي مرتبطاً في سنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٦٦ بالقروض الثنائية المقدمة من طـرف فرنسـا وكذا البلدان الأخرى (الولايات المتحدة، الاتحـاد السوفيـاتي، البلدان العربيـة) وبدأت القـروض التجارية تـأخذ مـوقعاً سـائداً في نهايـة الستينات. وجـاء تأكيـد استراتيجيـة النمو الجـزائري والنهوض بالمشاريع الصناعية الكبرى ليدفع بالاتجاه نحو القـروض الخارجيـة في شكل تعـاقد مع المجموعات البنكية الـدولية ومـع اسواق العمـلات الأوروبية، واذا كـان مجموع الـديون الخارجية قد ارتفع سنة ١٩٧٧ الى حدود ١٤٩ ملياراً فإن تكـاليف الاسترجـاع بقيت محدودة في تلك الفترة بحيث لا تزيد على ١٥,٣ بالمائة بالنسبـة لقيمة صـادرات المواد والخـدمات في السنة نفسها.

٣ ـ المرحلة الثالثة: القطيعة في السياسة التنموية والاستمرارية في السياسة الجبائية (١٩٧٨ ـ ١٩٨٤)

اتسمت هذه المرحلة بالشروع في إعادة توجيه السياسة التنمـوية أو تجـلى ذلك في بـروز الخطوط الرئيسية للقطيعة مع مرحلة السبعينات ووضع قواعد جديدة لاختيارات الثـمانينات. وقد تمثلت التوجهات الجديدة في التوقف عن التصنيع السريع والمـطلق وإعادة هيكلة القـطاع العام وتوضيح دور المبادرة الخاصة في واقعية التخطيط الاقتصادي. واتخذت هذه الاختيارات في ظرف اتسم باستمرارية مساهمة الفوائد النفطية في تطعيم موارد الدولة بعـد الموجـة الثانيـة من ارتفاع أثمان النفط. ولكن تقلبات الظرفية الدوليـة في هذا القـطاع ضغطت عـلى قدرات الدولة في تمويل النشاط الاقتصادي.

وفي الواقع بدأت هذه المرحلة في السنوات الأولى من الثـمانينات، وقـد سبقتها مـرحلة انتقالية امتدت سنتين، وذلك لوضع تقويم للسيـاسة المتبعـة سابقـاً. وهكذا، أصبـح اشباعُ الحاجيات الداخلية المحور الجديد الذي تتمفصل حوله اسبقيات التنميـة الاقتصاديـة، كما تم الأخـذ بمقاييس جـديدة من بينهـا الانعكاسـات على التشغيـل، ومحاربـة الفوارق الاجتـماعية والجهـويـة، وتثبيت الاستقـلال الاقتصـادي والتكنـولـوجي. إن هـذه الأهـداف جعلت من الضروري إعادة توجيه السياسة الصناعية، وإعادة هيكلة الوحدات الإنتاجية وذلـك لتحسين السلوك الاقتصادي والمالي لهذه الوحدات وتخفيض اللجوء الى الموارد الخارجية.

وفي سنة ١٩٨٠، اتخذت عدة تدابير في إطار تطبيق هذه الاتجاهات الجديدة وقـد أدت المراجعة النقدية في الميدان الصناعي الى ابراز النمو المفرط لقطاع المحـروقات والعجـز الخطير في قطاعات المنتـوجات الاستهـلاكية، والهيـاكل الأسـاسية والسكن. ويتجـلى قصور الهيـاكل الانتـاجية في غيـاب الاندمـاج الضروري وفي ارتفاع تكـاليف الانجاز وضعف مسـاهمتهـا في موارد الدولة.

حقاً، إن الدور الذي أنيط بالصنـاعة بقي أسـاسياً سـواء على مستـوى المساهمـة في نمو

الانتاج أو على مستوى توليد الفائض وتحويله إلى قطاعات أخرى. وفي سبيل هذه الأهداف أصبح من الضروري القيام باصلاح جذري في القطاع الصناعي وقد حاولت المبادرات المتخذة الى مقاومة اللاتوازن بين مختلف فروع الأنشطة الصناعية، وذلك بدعم الصناعات المتأخرة وإلى تحسين فعالية البنى الانتاجية عن طريق اتساع انجاز المشاريع المقررة وإلى المساهمة في توزيع أفضل للوحدات الانتاجية عبر تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وهكذا تم توظيف ما يقرب من نصف الاستثمارات المتوقعة ما بين سنة ١٩٨٠ وسنة ١٩٨٤ في اتمام المنجزات السابقة، وبالرغم من أن نصيب قطاع المحروقات بقي هاماً في مجموع استثمارات المخطط الخماسي الأخير ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ حيث بلغت نسبته ٤٠,٨ بالمائة، تمكن قطاع المنتوجات الوسيطة من جلب ٢٨,١ بالمائة من مجموع هذه الاستثمارات.

إن أهداف التخطيط، المتبلورة في التصميم الخماسي الجديد عكست الاتجاه نحو تثبيت البنى الانتاجية. وينتظر المسؤولون من التعجيل في إنجاز الاستثمارات المقررة في التصاميم السابقة استعمالاً أفضل للطاقات الاقتصادية وإسهاماً أحسن لمسلسل التصنيع. لقد كان من المفروض تمويل الاستثمارات المتوقعة (٥٤ ملياراً في الأصل) انطلاقاً من الموارد الداخلية وبمراقبة دقيقة للالتجاء إلى القروض الخارجية، وساعدت الموجة الثانية من ارتفاع أسعار المحروقات في تقويم الغلاف المالي الإجمالي حيث بلغ مستواه ١١٠ مليارات دينار جزائري. وفي إطار التوزيع القطاعي للاستثمارات تمكنت الصناعات التحويلية، بجانب قطاع المحروقات والصناعة الثقيلة من الاستفادة من عناية أفضل، كما تم تخصيص جزء هام من الغلاف المالي لتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية نظراً لارتباطها بالاستثمار الصناعي. واذا كان من المفروض أن تؤدي خطة الاستثمارات إلى حجم من الواردات يفوق مستوى الموارد التي توفرها الصادرات، فإنه كان من المنتظر أن تعرف التوازنات الاقتصادية توتراً شديداً.

وهكذا، أصبح من الضروري تحت ضغوط البيئة الدولية المتمثلة في انخفاض صادرات وأسعار المنتوجات النفطية وفي ارتفاع الدولار، أن تخضع برمجة الاستثمارات إلى صرامة أقوى وأن يتم ضبط تدبير الأنشطة الاقتصادية لا سيما في القطاع العام.

فعلاً، إن إعادة تنظيم القطاع العام أصبحت شرطاً أساسياً في محاولة رفع الفعالية الاقتصادية، حيث تبين أن المشاكل الناتجة عن سوء تدبير الشركات العمومية أصبحت من العوامل الأساسية لقصور استراتيجية التنمية. لقد أصبحت معظم الشركات الوطنية (وذلك في فترة قصيرة) وحدات ضخمة تعيش وتجابه مشاكل في التدبير والتمويل وتبتز موارد الدولة عن طريق التحويلات المالية (على شكل اعانات وقروض) بدلاً من المساهمة في ميزانية الدولة. وهكذا تمت تجزئة الشركات الوطنية الكبيرة (في النفط، التعدين والميكانيك..) إلى وحدات متخصصة، صغيرة، تسيّر بطريقة لا مركزية وتخضع إلى مقياس المردودية.

وتسعى هذه العملية التجزيئية إلى رفع الكفاءة الاقتصادية والمالية لأداة الانتاج. ولهذه الغاية خصصت ميزانية الدولة اعتمادات لتطهير أوضاع الشركات العمومية.

إن عملية تغيير البُنى الانتاجية الجارية حالياً مست كذلك القطاع الفلاحي، وقد بدأت العملية في قطاع التسيير الذاتي، لتمتد إلى تعاونيات الاصلاح الزراعي. وهكذا تم حل الوحدات التي تعاني من العجز ومنحت الأراضي إلى الخواص أو إلى وحدات جماعية مرنة، كما أسست مزارع عمومية نموذجية. ويسعى هذا الاتجاه الجديد في الميدان الفلاحي إلى ادخال مقياس المردودية في تدبير الوحدات الانتاجية.

ومن جانب آخر، يتأكد أن إعادة الاعتبار الى المؤسسات الخاصة أصبح دليلاً واضحاً للمنعطف الذي اتخذ في إطار ادارة السياسة الاقتصادية، حيث يبحث المسؤولون عن تعريف أدق وأوسع لمجال الأنشطة الخاصة ويعملون على دعم المبادرات الفردية والعناية بقدراتها في إطار نظام التخطيط، وفي هذا الاتجاه سيتم إصدار قانون جديد للاستثمارات، أكثر ليبرالية، ليحل محل القانون السابق لسنة ١٩٦٦.

إن تغيير توجهات السياسة التنموية تم في إطار ظرفية نفطية مناسبة في المرحلة الأولى ولكنها اتجهت نحو الكساد الاقتصادي مع بداية الثمانينات. وإذا مكنت سنوات ١٩٧٨ ـ ١٩٨١، من تقويم أسعار النفط الخام بنسب هامة، فإن تطورات الإقتصاد الدولي والأطروحات التي تتصادم داخل منظمة الدول المصدرة للنفط أدت الى تخفيض الأسعار الاسمية للنفط. وهكذا أدت التسوية بين هذه الدول في أواخر سنة ١٩٨١ إلى تحديد لسعر النفط يفوق بدولارين، السعر السابق الممارس من طرف العربية السعودية ولكن يقل بدولارين ونصف عن السعر المتبع سابقاً من طرف الجزائر. وعلى إثر ذلك، تقلصت الطاقات التمويلية الجزائرية المعتمدة على النفط لا سيما وأن الانتاج المحلي تقلص باستمرار: (٥٢ مليون طن سنة ١٩٧٩، ٤٧ في سنة ١٩٨٠ و ٤٤ مليون سنة ١٩٨١).

ومن جانب آخر، تضررت السياسة الغازيّة التي تسعى إلى تعبئة الفائض من أجل تمويل التنمية الاقتصادية، من الصعوبات التي لاقتها الجزائر إثر إعادة المفاوضات مع الشركاء الأوروبيين والأمريكيين حول أسعار الغاز، وبعد تغيير السياسة المتبعة في قطاع المحروقات (التخلي عن مخطط ڤاليد) وهو مشروع لاستغلال وتثمين الموارد الغازية، وقد أدى التخلي عن هذا المشروع إلى تخفيض صادرات هذه المادة.

إن هذه التطورات المعاكسة في المحيط الدولي، انعكست على مستوى واردات الدولة وهكذا استقر نصيب الجباية النفطية في نسبة ٥٧,٧ بالمائة سنة ١٩٨٤ بدلاً من ٦٨ بالمائة سنة ١٩٨١، بينما تضاعفت الموارد النفطية بمعامل وصل الى مستوى ٣,١ في الفترة الممتدة ما بين ١٩٧٨ ـ ١٩٨٤ (أنظر الجدول رقم (١٢))، وقد تقلبت وتيرة النمو حسب مستوى الأسعار المعلنة عند التصدير. أما على المستوى القانوني فإن معدلات الضريبة تم رفعها إلى ٨٥ بالمائة بدلاً من ٧٠ بالمائة سابقاً وتم توحيدها على جميع الأنشطة المرتبطة بقطاع المحروقات، (الانتاج، النقل، التجارة). وفيما يخص الضريبة العادية فإن مساهمتها النسبية اتخذت اتجاهاً معاكساً لتطور الضريبة النفطية حيث انتقلت نسبتها من ٣٢,١ بالمائة من مجموع الموارد سنة ١٩٨١ إلى ٤٦,٣ بالمائة سنة ١٩٨٤.

جدول رقم (١٢)
احتمالات الموارد العادية للميزانية، ١٩٧٨ - ١٩٨٦
(بالمليون دينار)

السنة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
الجباية العادية	١٤,٣٢٩	١٧,٢١١	١٩,٠٩٥	٢٢,٢٢٥	٢٥,٤٩٢	٤١,١٦٧	٤٩,٠٠٦
المساهمات المباشرة		٢,٦٦٣		٣,٨٣٠		٧,٦٥٠	٨,٦٩٧
الضرائب على الأعمال		٥,٤٣١		٧,٤٩٢		١٤,٠٠٠	١٥,٩١٧
المساهمات غير المباشرة		٥,٠٧٢		٥,٢٠٢		٦,٥٥٠	٧,٦٧٣
الجمارك		٢,٦٣٦		٣,٩١٦		٧,٦٦٧	٨,٧١٥
منتوجات مختلفة		١,٤٠٩		١,٧٨٥		٥,٣٠٠	٨,٠٠٦
الجباية النفطية	١٨,٢٣٦	١٩,٦٩٠	٣١,٧٤٠	٤٦,١٨٠	٤٧,٦٧٥	٥٧,٥٠٠	٥٦,٧٧٦
المداخيل الكلية	٣٢,٥٦٥	٣٦,٩٠١	٥٠,٨٣٥	٦٨,٤٠٥	٧٣,١٦٧	٩٨,٦٦٧	١٠٥,٧٨٢

المصدر: أنظر مجلة: *Maghreb Development* (Various Issues).

وعلى مستوى القيمة المطلقة، تبين أن تطور مختلف مكونات الضريبة العادية كان غير متساو حسب السنوات وحسب أنواع الضرائب. لقد كان من المفروض أن ترتفع مستويات نمو الضرائب إجمالياً. ولذلك، تضمنت ميزانيات هذه السنوات الأخيرة، عدة تدابير ذات طابع جبائي مست الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية كما مست الميادين المالية والتقنية. وقد سعت التدابير ذات الطابع الاجتماعي إلى تصحيح مستوى الضرائب وذلك رغبة في المحافظة على القدرة الشرائية بالنسبة للأجور وللمواد الاستهلاكية الأساسية. وقد شملت التدابير الاقتصادية شركات القطاع الاجتماعي، والصناعة التقليدية والأنشطة الفلاحية. أما التدابير التقنية فقد سعت إلى تبسيط الإجراءات المتعلقة بالميدان الجبائي.

ويمكننا ملاحظة أن هذه التدابير ليس لها طابع بنيوي وأنها تدخل في إطار التدابير العادية التي تواكب بانتظام القوانين المالية السنوية: فباستثناء اصلاح ضريبة المؤسسات العمومية، في سنة ١٩٧٧، التي تميل الى تجميع مختلف الضرائب التي تخضع لها هذه المؤسسات في ضريبة واحدة أكثر من كونها تعيد هيكلة النظام الجبائي، فإن السياسة الجبائية الجزائرية لم تعرف تغييرات جذرية في هذه المرحلة.

على مستوى تمويل الميزانية ساعد الارتفاع الكبير الذي حصل في مجال الموارد الكلية على الزيادة في الأغلفة المالية المخصصة لنفقات التسيير والتجهيز، وهكذا نلاحظ أن مضاعف الصنفين من النفقات ارتفع ٣,٢ أثناء فترة ١٩٧٨ - ١٩٨٤ وإذا كانت وتيرة نمو التزامات الخزينة مرتفعة خلال سنوات الرخاء النفطي (١٩٧٣ - ١٩٨١) فقد أصبح لزاماً على السلطات العمومية التحكم في تدخلاتهم خلال السنة من هذه الفترة خاصة في مجال نفقات التجهيز (أنظر الجدول رقم (١٣)).

جدول رقم (١٣)
تطور احتمالات الميزانية، ١٩٧٨ - ١٩٨٤
(بالمليار دينار)

السنــة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
المداخيل الكلية	٣٢,٥	٣٦,٩	٥٠,٨	٦٨,٤	٧٣,١	٩٨,٦	١٠٥,٧
نفقات التسيير	١٨,٣	٢٠,٦	٢٧,٨	٢٦,٢	٤٢,٢	٥٠,٤	٥٩,٧
فائض ميزانية التسيير	١٤,١	١٦,٣	٢٣,٠	٢٢,٢	٣٠,٩	٤٨,٢	٤٦,٠
ميزانية التجهيز	١٢,٢	١٦,٢	٢٣,١	٣١,٦	٤٢,٦	٤٨,٢	٤٦,٠
رصيد الميزانية العامة	٠,١	٠,١	٠,٦	٠,٦	١١,٧	صفر	صفر

المصدر: المصدر نفسه.

وكان يطبع الميزانية غالبية القطاعات الاجتماعية والتربوية والتجهيزات الأساسية في توجيه المواد سواء بالنسبة لبرامج التجهيز أو بالنسبة للتكاليف العادية. كما أن العمليات الاجتماعية للدولة كانت تقتطع نصيباً غير قليل من الموارد. وهكذا انتقلت إمدادات تثبيت أسعار المواد الأساسية من مليارين دينار سنة ١٩٨٠ الى ٤,٢ مليارات دينار سنة ١٩٨٣. وأخيراً فإن أموال جدّ مهمة خصصت لعمليات إعادة بناء المؤسسات العمومية (٤ مليارات دينار لسنة ١٩٨٠ وحدها).

تشتمل القوانين المالية بالجزائر خارج الميزانية العامة (التسيير والتجهيز) على ترخيصات لتمويل الاستثمارات المخططة لشركات الدولة. ففي سنة ١٩٨٣ وصلت هذه الترخيصات الى ٥٦,٥ مليار دينار أي ما يزيد على نفقات التجهيز في المفهوم المحدود. ولقد اعتمد قسط من هذه النفقات على التمويل انطلاقاً من القروض الخارجية. ذلك أن الجزائر توجهت بكثافة إلى الاقتراض الخارجي إلى غاية ١٩٨٠. ولقد ساعدها في ذلك علاقاتها القديمة مع البنوك الدولية وكذا مواردها النفطية التي تجعل منها بلداً ريعياً وباعتبارها منفذاً لمواد التجهيز. ولكن انطلاقاً من ١٩٨١ بدأت الجزائر تحد من لجوئها إلى التمويل الخارجي، الأمر الذي جعلها تتحكم في مستوى مديونيتها (أنظر الجدول رقم (١٤)).

أ - عرض عام للنظام الجبائي الجزائري

يمكن أن نميّز بصفة أساسية بين مساهمات القطاع النفطي والمداخيل الضريبية العادية الأخرى.

(١) الضريبة النفطية

يعتبر الاقتطاع المنصبّ على القطاع النفطي أهم مصادر مداخيل الميزانية. وتتكون

جدول رقم (١٤)
الديون العمومية الخارجية بالمليار دولار
(بما فيها الديون غير المسلّمة)

السنـة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
مجموع الدين	٢٠,٠٥	٢٣,٨٤	٢٣,١٨	٢٠,٤٩	١٨,٦٨
قروض ثنائية للدول	٢,٨٦	٣,٥٥	٤,٠٧	٣,٧٣	٣,٣٣
قروض المنظمات الدولية	٠,٧٢	٠,٩٢	١,١٠	١,٠٤	٠,٨٩
قروض تجارية	٥,٦٤	٥,٣٣	٥,٠٢	٤,٥٢	٤,٨٢
أسواق مالية	١٠,٨٢	١٤,٠٣	١٣,٠٠	١١,١٩	٩,٦٤

المصدر:
The World Bank, *World Development Report, 1983* (Washington, D.C.: The Bank, 1983).

مساهمات الشركات العاملة في هذا القطاع من تحويل يمثل نسبة قارة للسعر الرسمي المرجعي ومن رسم ينصبّ بنسبة معينة على الدخل المحتسب انطلاقاً من السعر المرجعي وبعد خصم قيمة التحويل وكلفة الانتاج لكل وحدة.

ولقد رفعت معدلات التحويل والرسم على الدخل في عدة مناسبات خاصة بعد ١٩٧٣. في سنة ١٩٨٠ وصل المعدل الجبائي الى ٨٥ بالمائة في حين لم يكن يتجاوز ٥٥ بالمائة سنة ١٩٧٥. ولقد وقع تمديد استعمال المعدّل المطبق على الأنشطة النفطية لينصبّ كذلك على النقل بالأنابيب وعلى المصروفات السائلة (٧٠ بالمائة فيما قبل).

(٢) الجبايات العاديّة

يتكون النظام الجبائي العادي الجزائري من مجموعة من الضرائب. ولقد بقيت الاقتطاعات على المداخيل مطبّقة على مختلف أنواع المداخيل.

(٣) الضريبة المباشرة

ـ الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية: يتعلق الأمر بضريبة على الأشخاص الماديين والمعنويين (ومن بينهم التعاونيات وشركات الدولة) اعتباراً للأرباح المستخرجة من الأنشطة التجارية والصناعية والبنكية والحرفية. وتتسم هذه الضريبة بتعدد الأنظمة. وهكذا فإن شركات المساهمات تمسّ بمعدلات أكثر ارتفاعاً من الشركات العمومية، في حين أن الشركات الخاضعة لنظام التسيير الذاتي وللقطاع الاشتراكي تستفيد من معدّل مخفض خاص. ويحدد إطار الاستثمارات آليات الإعفاء المؤقت للمؤسسات الجديدة.

ـ الضريبة على الأرباح غير التجارية: إنها ضريبة تنصبّ على المداخيل الصافية

المحصل عليها من طرف الاشخاص الماديين أو المعنويين في إطار المهن الحرة. لقد حاولت الدولة التعرف على مداخيل هذه المهن وفي الوقت نفسه حددت بعض الاعفاءات والخصومات الخاصة بها.

ـ الضريبة على المرتبات والأجور: تتكون هذه الضريبة من الاقتطاعات الشهرية من المرتبات والأجور والعلاوات المعتمدة على الدخل الصافي بعد عملية الخصم والاقتطاع من المنبع.

ـ الرسم على الأجور العليا: يتعلق الأمر بالتزام سنوي إضافي يمسّ الأجور العليا، وهو يستخلص من الأصل لصالح الادارة المركزية.

ـ الضريبة على القيم المنقولة التي تنصبّ على المداخيل الإجمالية للأشخاص الماديين والمعنويين والمتعلقة بالقيم المنقولة والودائع. ولقد أحدثت هذه الضريبة لتشجيع عدم توزيع الأرباح ومن تعبئة الادخار. لذا فإن لها دوراً اقتصادياً أكثر منه مالياً إذا ما اعتبرنا تواضع مردوديتها، وتلزم الفوائد المحصل عليها على القروض وسندات الخزينة وغيرها من القيم.

ـ الضرائب على المداخيل العقارية: تتكون من ضريبة على الإرث وضريبة على نقل الملكية دون مقابل. تحدد الأولى على الأصل الصافي للإرث على أساس يناسب المعدل مع المقادير المنقولة ومستوى الارتباط العائلي. أما الثاني فإنه يحدد على القيمة الصافية للعطاء.

ـ الضريبة التكميلية على مجموع المداخيل: وهي ضريبة تضاف الى الضرائب النوعية باستثناء الضريبة على الأجور. ويتعلق الأمر بضريبة تصاعدية ولقد بقي مردودها جد ضعيف.

ـ حقوق التسجيل: التي تطبق على عدد من العمليات القانونية وكذا على بعض العقود المدنية، ولها معدلات محددة أو متصاعدة حسب طبيعة العملية القانونية.

(٤) الضريبة غير المباشرة

التي تتسم بتساكن عدة أنواع من الضرائب وهي:

ـ الضريبة على المواد والخدمات المتكوّنة من رسم وحيد عام على الخدمات وكذا على حقوق بعض المواد.

ـ الرسم الفريد والعام على الإنتاج يمسّ مرة واحدة السلع المباعة داخل البلاد أو المستوردة. وهي لا تطبق على المنتوجات الفلاحية وعلى عدد من المواد التي تؤدي حقوق الاستهلاك، وتتميز بنية المعدلات بالتنوع (معدلات عادية ومخفضة وعليا). ويعتبر هذا الرسم الأكثر مردودية ضمن الضرائب غير المباشرة.

كما أن الرسم على الخدمات لا يمس بدوره القطاع الفلاحي، ولقد حدثت ارتفاعات في معدلاته وتوجّه مداخيله الى الجماعات المحلية.

ـ الحقـوق غير المباشرة: تمس المواد الأكـثر استهلاكـاً (السكر، المحـروقات، الخمـر، التبغ) وتضم حقوقاً خصوصية يمكن تغييرها بسهولة وكذا رسوماً محلية.

وتأتي أهم المداخيل من المحروقات والتبغ والسكر والقهوة والشاي.

ـ حقـوق الجمارك: التي كـانت في الأصل ضعيفـة ولم تراجـع إلا سنـة ١٩٦٨، الأمـر الذي يفسر ضآلة مكانتها في المداخيل غير المباشرة. ولقد وضعت تعرفة جمركية جـديدة سنـة ١٩٧٣، وتشمل تعرفة عادية تطبق على سلع الدول التي تعـامل الجـزائر تعـامُل الأمـة الأكثر امتيـازاً، وكذا تعـرفة تخصّ المـواد المسجلة في اتفاقيـات تجاريـة ذات طابـع خاص. وتختلف المعدلات حسب نوعية المواد، أي على أساس هـل يتعلق الأمر بمـواد ضرورية أو ذات أهميـة ثانوية أو موادّ ترف، وتعفى مواد التجهيز وكذا المواد الأولية.

ـ هناك رسوم أخرى كالرسوم على النقل البري وحقوق الـطوابع عـلى بعض العمليات القانونية التي لها مردود جد محدود ضمن الجبايات الجزائرية.

ثانياً: المغرب

١ ـ الاطار العام

لا يمكننا تحليل المعطيات المتعلقة بمداخيل الميزانيـة دون أن نأخـذ بعين الاعتبـار الإطار العام الذي يتحرك فيه الاقتصاد المغربي، وبالخصوص في الميدان المالي.

يعاني الاقتصاد المغربي من أزمة عميقـة منذ ١٩٧٨ ولهـذه الوضعيـة مؤشرات عديـدة: انخفاض معدل النمو (٢ بالمائة كمعدل سنوي) ضعف الاستثمارات، جمود التصدير التقليدي (فوسفات، حوامض، بواكر).

تفاقم في العجز التجاري والمالي. وإذا كـانت هذه الأزمـة وليدة اسـتراتيجية اقتصـادية معينة، وغط سائد من التراكم، فإنها تتعمق بفعل عـوامل خـارجية: جفـاف، ارتفاع أسعـار النفط (مليار دولار سنة ١٩٨٥) ارتفاع الفاتورة الغذائيـة، ارتفاع سعـر الدولار وتـأثير ذلـك على الواردات وعلى تكاليف رد الديون، ازدياد المصاريف العسكرية... الخ.

لجأ المسؤولون مرتين في ١٩٧٨ و١٩٨٣، إلى إجـراءات ماليـة تقشفية، للتخفيف من اختلالات الميزانية وميزان الاداءات.

في بداية ١٩٣٣ ظهـرت مؤشرات تدهـور الوضعيـة الماليـة تحت ضغط عدة عـوامل، ورغم نهج سياسة تقشفية منذ ١٩٧٨ وذلك من خلال الحقائق التالية:

ـ إن العجز في الميزانية كان دائماً يتجاوز ١٠ بالمائة من الناتج الداخلي العام منذ ١٩٧٨ وكاد يصل إلى ١٦ بالمائة من الناتج الداخلي الخام في ١٩٨٣ بـ ٦ مليارات درهم.

ـ بلغ العجز في الحساب الجاري بميزان الاداءات حداً مهولاً أي ١٢٠ بالمائة من الناتج

الداخلي الخام، بينما ما زال ثقل الديون الخارجية يزداد (٧٠ بالمائة من الناتج الداخلي الخام) حيث إن معدل الديون تغير من ٣٤ بالمائة في ١٩٨٢ إلى ٤٢ بالمائة في ١٩٨٣ بالنسبة للمداخيل الخارجية العادية).

في مواجهة هذه الوضعية، تمت صياغة خطة تقويمية بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي: استهدفت الحد من العجز في الحساب الجاري لميزان الاداءات إلى ١,٢ مليار من حقوق السحب الخاصة أي ٩ بالمائة من الناتج الداخلي الخام لسنة ١٩٨٣ و ٨٥٠ مليون من حقوق السحب الخاصة سنة ١٩٨٤ أي ٧ بالمائة من الناتج الداخلي الخام.

الأدوات المستعملة

١ ـ تحرير أسعار النفط، وكذا أسعار بعض المواد الغذائية، تقليص الدعم لصندوق الموازنة، مما نتج عنه ارتفاع في أثمان المواد المدعمة.

٢ ـ إصلاح النظام التربوي في اتجاه الانتقالية وتقليص الاستقطاب وتكاليف المنح.

٣ ـ الزيادة في المداخيل الضريبية، وذلك بالرفع من السعر العادي للضريبة غير المباشرة وضريبة التضامن الوطني، ورسوم التسجيل والطوابع الحكومية.

٤ ـ تقليص مصاريف التسيير خاصة المخصصة منها لدعم صندوق الموازنة، والتجهيزات ونفقات الموظفين.

٥ ـ تقليص مصاريف للتجهيز سنوات ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥.

٦ ـ إجراءات أخرى: كتشجيع الصادرات، إجراءات ليبرالية، إصلاح القطاع العمومي.

وفي مقابل هذه التدابير المشجعة من طرف صندوق النقد الدولي، حاول المغرب بمساعدة هذا الأخير الحصول على إعادة جدولة ديونه ولقد تم تطبيق هذه السياسة عبر ثلاث مراحل:

أ ـ صدر قانون مالية تقشفي (تموز/يوليو ١٩٨٣) سمح بتقليص مصاريف التجهيز سنة ١٩٨٣، والالتزامات بالنسبة لسنتي ١٩٨٤ و ١٩٨٥، حذف مناصب مالية، وقروض لشراء السيارات، تقليص دعم صندوق الموازنة مما نتج عنه الزيادة في أثمان بعض المواد (سكر، دقيق، زبدة، زيت) من ١٨ بالمائة الى ٧٠ بالمائة، كما تمّ تعديل سعر النفط والأسمدة، والرفع من الضرائب خاصة السعر العادي للضريبة على المواد والخدمات والضريبة الحضرية وضريبة التضامن الوطني ورسوم التسجيل والطوابع الأميرية.

ب ـ دعم قانون المالية لسنة ١٩٨٤ هذا الاتجاه التقشفي في الميزانية باختياره لتقليص التكاليف ٥ بالمائة مما نتج عنه نقص في دعم صندوق الموازنة.

ج ـ أخيراً في نيسان/ابريل ١٩٨٣ كان للقانون المالي المعدل تأثير على تقليص المناصب

المالية التي كانت مقررة سابقاً، كما حاول هذا القانون الزيادة في مداخيل الميزانية عبر سَنّ ضرائب مالية استثنائية وإقرار عفو ضريبي.

حاولت الحكومة المماطلة في الزيادة في أثمان المواد الأساسية لامتصاص السخط الاجتماعي المتزايد ابتداءً من كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، وبالمقابل فإن مظاهر الليبرالية الجمركية تمحورت في النقص في الرسوم الخاصة على الواردات من ١٢ بالمائة إلى ١٠ بالمائة، وكذا في معدل حقوق الجمارك.

أكدت ميزانية ١٩٨٥، هذا التوجّه: استقرار دعم صندوق الموازنة، تجميد التشغيل، تعميق ليبرالية الواردات عبر تخفيض الضريبة الخاصة إلى ٧,٥ بالمائة وباتفاق مع صندوق النقد الدولي، فإن الحكومة المغربية تستعد لتمديد سياسة الاصلاح المالي إلى سنة ١٩٨٧، بهدف:

ـ تقليص العجز في الخزينة إلى ٨ مليارات دولار أي ٦,٣ بالمائة من الناتج الداخلي الخام في ١٩٨٥، وإلى ٤ بالمائة في ١٩٨٦ مما يعني الزيادة في الصادرات وتحويلات العمال في الخارج، ومداخيل السياحة، وخاصة إعادة جدولة الديون الخارجية.

ـ تقليص العجز العام للخزينة إلى ٨ مليارات دولار أي ٦,٣ بالمائة من الناتج الداخلي الخام.

ـ يسعى المغرب إلى عقد اتفاق مصادقة مع صندوق النقد الدولي للحصول على حقوق سحب خاصة بـ ٢٢٥ مليون إلى غاية شباط/فبراير ١٩٨٧، واللجوء إلى ميكانيزمات التحويل التدعيمي لصندوق النقد الدولي لتغطية مشتريات الحبوب، وإعادة الجدولة.

إن تطبيق مخطط الانعاش المقرر لمرحلة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧، سيصادف عراقيل على مستوى المالية، وذلك بانخفاض المداخيل من جراء تقلص الضريبة الخاصة بالواردات، وتطبيق إصلاح جبائي، العجز المالي يمكن تعويضه بمضاعفة مداخيل المكتب الشريف للفوسفات، لكن التدابير الأساسية في سياسة الدولة تتوجه نحو الزيادة في أثمان المواد الأساسية، خاصة الدقيق، والحدّ من التشغيل في الادارة، وتعزم الدولة على مرافقة هذه التدابير بإصلاحات أخرى هيكلية: ليبرالية تدريجية للواردات، تحسين تسيير المؤسسات العمومية، إصلاح النظام الجبائي، تحويل بعض المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص خاصة في الفلاحة.

٢ ـ أهمية المداخيل في توازن الميزانية

إن تحليل تمويلات الميزانية يثبت تزايد الضغوط منذ ١٩٧٨ رغم نهج سياسة تقشفية في المصاريف العمومية للحدّ من الاختلالات في الميزانية، والجدول التالي يوضح التطورات التي عرفتها توازناتها خلال مرحلة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٤.

إن تحليل مضمون ومكونات قانون مالية سنة ١٩٨٥، يؤكد ما يلي:

جدول رقم (١٥)
تطور الموازنة العامة

السنة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
مداخيل عادية	١١,٦٩٣	١٣,٣٠٢	١٥,١٩٣	١٧,٨٣٨	٢٠,٤٨٠	٢١,٤٨٠	٢٣,٨١٥
ضرائب مباشرة	٢٦٢٥	٣٢٠٢	٣٢٣١	٣٦٥٠	٤١٢٠	٤٥٩٩	٥٣٠٠
رسوم جمركية	٢٥٦٨	٢٨٩٧	٣٥٧٠	٤٢٠٨	٤٩٤٣	٤٤٥٢	٤٨٨٥
ضرائب غير مباشرة	٤١٦٨	٤٦٥٩	٥٤٨٧	٥٧٨٤	٧٣٧٦	٨٢٩٠	٩١٠٠
تسجيل وطوابع	٨٣٢	١١٣٦	١٣٣٨	١٣٩٦	١٧٠٢	١٧٥٦	٢٢٦٠
احتكار الدولة	٢٩٥	٢١٥	١٦٧	٥٤٦١	١٠١٥	٥٧٠	٥٠٠
أملاك الدولة	٥٦	٥٦	٥٧	٥٦	٥٥	٥٧	٥٠
مداخيل أخرى	٣٤٩	٨٩٣	٥٨٣	١٠١	٧٢٩	٦٢٠	٦٢٠
المكتب الشريف للفوسفات	٨٠٠	٧٠٠	٨٠٠	١٢٩٧	٧٥٠	٧٥٠	١١٠٠
مصاريف عادية	١٠,٤٢٠	١٢٠٧٠	١٥٣١٠	١٨٨٩٨	٢٠٤٧٥	٢١٥٢٥	٢٣٦٤٤
مديونية عمومية	١٠٤٧	١٣٦٠	١٧٥٩	٢٩٢٤	٣١٤٤	٣٥٢٦	٤١١٨
تسيير	٨٩٨٤	١٠١٠٢	١٢١٢٤	١٣٨٧٢	١٥٣٣١	١٦٣٦٧	١٧١٥١
موازنة	٣٨٩	٦١١	١٤١٧	٢١٠٢	٢٠٠٠	١٦٣٢	٢٣٧٥
فائض أو عجز عادي	+١٢٧٣	+١٧٢٩	-١١٧	-١٠٦٠	+٥	-٤٣١	+١٧١
مصاريف الاستثمار	-٦٦٢٩	-٩٠١٦	-٨٥٦٥	-٩٦١٢	-١٢٤٨١	-٧٩٧٦	-٧٤١٠
عمليات خارج الميزانية	-٧٣٩	+١٠١٣	+١١٧٢	-٤٢٦	+١٣٦٨	+٤٠٧	
عجز التمويل	-٦٠٩٥	-٦٢٦٩	-٧٥١٠	-١١٠٩٩	١١١٠٨	+٨٠٠٣	-٧٢٣٩
تمويل	+٦٠٩٤	+٦٢٦٩	+٧٥١٠	+١١٠٩٨	+٨١١٠٨	+٨٠٠٨	+٧٢٣٩
قروض خارجية	٨٣٦٤	٤٠١٦	٣٩١١	٧١١٦	٦٤٧١	٣٣٩٢	٤٧٦٩
قروض بنكية	٢٢٨٧	١٣١٩	٢٨٨٨	٣٧٨٨	٢١٩٧	٢٧٠٣	٢١٧٠
بنك المغرب	(١٠٠٧)	(٧١٥)	(١٢٥٩)	(١٦٤٨)	(١٣٤١)	(٢٥٤٣)	
صندوق النقد الدولي	(-)	(-)	(٧٨١)	(٨٢١)	(٢٨٨٥)	(٨٣٩)	
صندوق الايداع والتسيير	(١٢٨٠)	(٦٠٤)	(٨٤٨)	(١٣١٩)	(٦٥٤)	(٣٣٢١)	
قروض غير بنكية	٥٦٩	(٩٥٩)	(٤٤٧)	(٣٢٥)	(٣٧٥)	(١٩٠)	٦٠٠
أموال الاحتياط	١٢٥	-٢٥	٢٦٤	-١٣١	٢٠٦١	-٢٢٨١	-٣٠٠

١ - لم تتطور مصاريف الاستهلاك العمومي العادي إلا ببطء شديد منذ سنة ١٩٧٨، التي شهدت بداية سياسة تقشفية، ستجدد في سنة ١٩٨٣، للحد من توسع الاختلالات.

(أ) بلغت مصاريف التسيير ١٧,١٥١ مليون درهم في ١٩٨٤، ووصلت احتمالات ١٩٨٥، إلى ١٩١٠٠ مليون درهم.

(ب) ازدادت مصاريف تدعيم صندوق الموازنة بشكل منتظم منذ ١٩٧٣، (٣٨٩

مليون درهم) وفي ١٩٨٤ (٢٣٧٥ مليون درهم) رغم التعديلات الطارئة على الاسعار في ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ ـ ١٩٨٣ .

وتقدر احتمالات ١٩٨٥ بـ ٢١٠٠ مليون درهم مما يعني ارتفاعاً في الأسعار في المواد الغذائية الأساسية ويعتبر دعم المواد الأساسية (قمح، سكر، زيت، زبدة) وبعض المواد النفطية والأسمدة عبأ يثقل كاهل الميزانية في الوقت الذي ترتفع فيه التكلفة الغذائية، ويرتفع فيه سعر الدولار، وأثمان بعض المواد في السوق العالمية.

٢ ـ **استمرار تأدية الديون العمومية الخارجية في الارتفاع**، مما يشكل عبأً ثقيلاً تطور من ١٠٤٧ مليون درهم في ١٩٧٨ الى ٤١١٨ مليون درهم في ١٩٨٤ بعد إعادة الجدولة، وتقدر احتمالات ١٩٨٥ بـ ١٠٧٠٠ مليون درهم، منها ٥٠٩٥ كديون خارجية، وفي حالة إعادة الجدولة فإن هذه الديون ستنخفض قيمتها إلى ٣٣٨٠ مليون درهم، منها ١١٢٧ مليون درهم للرأسمال و ٢٢٥٣ مليون درهم كفائدة.

إن تطور أعباء الديون يعود إلى تراكم للقروض من الخارج عبر السوق المالي العالمي بين سنوات ١٩٧٤ و ١٩٨٠ بشروط مجحفة (سعر الفائدة ومهلة استرجاع الديون وارتفاع سعر الدولار منذ ١٩٨٢).

٣ ـ **المداخيل العادية للميزانية لا تغطّي مصاريف تسيير واسترجاع الديون في ١٩٨٤:**

(أ) المداخيل الضريبية: مدخول الضرائب كان في سنة ١٩٨٤، قد وصل إلى ٢١٥٤٥ مليون درهم منها:

٥٣٠٠ مليون درهم	ضرائب مباشرة.
٤٨٨٥ مليون درهم	ضرائب جمركية.
٩١٠٠ مليون درهم	ضرائب غير مباشرة.
٢٢٦٠ مليون درهم	رسوم التسجيل والطوابع.

في سنة ١٩٨٤ كانت المداخيل الضريبية تعطي ٦٩ بالمائة من مصاريف الدولة، ويمكن تفسير هذه النسبة المرتفعة نسبياً ما بالتقشف في الاستثمارات الممولة من الخارج، بينما لم تتجاوز هذه التغطية ٥٥ بالمائة ١٩٨٢ .

(ب) المداخيل الواردة من القطاع العمومي لا تغذي الميزانية إلّا بشكل ضعيف.

ففي سنة ١٩٨٤، مثلاً لم تصل التحويلات التي تقوم بها المؤسسات العمومية للخزينة سوى ١٦٠٨ ملايين درهم منها ١١٠٠ مليون درهم من المكتب الشريف للفوسفات. احتمالات ١٩٨٥، قدرت مداخيل هذه التحويلات بـ ١٧٣٢ مليون درهم منها ١١٠٠ مليون درهم للمكتب الشريف للفوسفات. وهذا يعني أن تحويلات القطاع العمومي ستكون محدودة إذ لا تغطي إلا ٣,٩ بالمائة من تكاليف الميزانية العامة للدولة.

٤ ـ **المساعدات الخارجية تغذي مصاريف الاستثمار**: عرف تطور هذه المساعدات تطوراً بطيئاً في السنوات الأخيرة بالمقارنة مع سنوات ١٩٧٠، ٦٢٢٩ مليون درهم، في ١٩٧٨، وصلت بصعوبة إلى ٧٤١٠ ملايين درهم في ١٩٨٤ بعد أن كانت قد بلغت ٢١٤٨١ مليون درهم في سنة ١٩٨٢.

لقد كان للسياسة التقشفية المنتهجة بين سنة ١٩٧٨ و١٩٨٣، قصد الحد من اختلالات الخزينة، تأثيرها السلبي على مصاريف التجهيز المرتبطة بهذه المساعدات الخارجية.

٥ ـ **لقد تزايدت أهمية القروض في تمويل الميزانية سواء لتغطية مصاريف الاستثمار أو استرجاع الديون**، تطور مستوى القروض الخارجية الطويلة الأمد ما بين ٣٣٦٤ مليون درهم في ١٩٧٨ و٧١١٦ مليون درهم في ١٩٨١، لكن لم يتجاوز في سنة ١٩٨٤، ٤٧٦٩ مليون درهم.

مداخيل الميزانية المقررة لسنة ١٩٨٥، كانت على الشكل التالي ١٠٤٠٠ مليون درهم، أخذاً بعين الاعتبار القروض الجديدة (٣٥٥٠ مليون درهم) مساعدات خارجية استثنائية (مساعدة خارجية ذات طابع سياسي ٢٥٠٠ مليون درهم)، ومن جهة أخرى هناك إعادة الجدولة التي تعادل (٤٣٥٥ مليون درهم). أما القروض الداخلية المقررة للسنة نفسها فكانت تصل إلى ٨١٠ ملايين درهم.

٣ ـ تقديم مداخيل الميزانية

يتعلق الأمر بالمداخيل الضريبية، تحويلات القطاع العمومي والقروض.

أ ـ المداخيل الضريبية

إن معطيات القانون المالي لسنة ١٩٨٥، تعطينا صورة عن توزيع المداخيل الضريبية على الشكل الآتي:

ضرائب مباشرة ٦٧١٠ ملايين درهم
رسوم جمركية ٤٧٤٩ مليون درهم
ضرائب غير مباشرة ١٠٢٧٥ مليون درهم
حقوق التسجيل والطوابع ٢٣٢٦ مليون درهم

إن مجموع المداخيل الضريبية: ٢٤٠٥٠ مليون درهم يشكل ٦٣ بالمائة من مداخيل الميزانية بنسبة مداخيل الضريبة المباشرة التي لا تمثل إلا ٢٧,٨ بالمائة بينما تمثل المداخيل الضريبية غير المباشرة (ضريبة غير مباشرة وحقوق جمركية وحقوق التسجيل والطوابع) مرتبطة بالمبادلات المهنية (٧٢,٢ بالمائة)، وهذا ما يميز الاقتصاد المتخلف، المتسمم بضعف المداخيل الفردية وغياب المداخيل ذات المصدر الريعي.

(١) الضريبة المباشرة

تتشكل من عشر ضرائب: المداخيل الفلاحية أعفيت من الضرائب منذ ١٩٨٢، بعد أن كانت مساهمتها باستمرار ضعيفة جداً. تتوزع المداخيل الضريبية المباشرة على الشكل الآتي:

ضرائب تجارية	٣٦٨ مليون درهم
ضرائب على الأرباح المهنية	٣١٦٠ مليون درهم
ضرائب على الرواتب والأجور	٢١٨٠ مليون درهم
الضريبة الحضرية	٦٥ مليون درهم
ضرائب ترخيص بيع الخمور	١٣ مليون درهم
مساهمات إضافية	١٥٣ مليون درهم
الرسوم على مداخيل الأسهم والسندات	٥٠ مليون درهم
المساهمة في التضامن الوطني	٥٥١ مليون درهم
ضريبة على الملكية العقارية	١٢٠ مليون درهم

يلاحظ هيمنة نوعين من الضرائب المباشرة: الضريبة على الأرباح ٣١٦٠ مليون درهم، والاقتطاعات من الأجور ٢١٨٠ مليون درهم، وإذا أضفنا اليها ضريبة التضامن الوطني كتكملة للضرائب المباشرة، التي سنت في ١٩٧٩، كمساهمة في المجهود الحربي الذي فرضته حرب الصحراء فإننا نلاحظ أن هذه الضرائب الثلاث تمثل ٨٨ بالمائة من مجموع المداخيل الضريبية المباشرة.

إن محدودية هذه البنية الضريبية تعكس ضعف مستوى مردوديتها وبخاصة تعقيدات تكوينها: عشرة أنواع من الضرائب الفرعية تطورت عبر تغييرات تشريعية بشكل معزول تؤثر تأثيراً مختلفاً على المداخيل، في غياب نظرة منسجمة وموحّدة (غياب ضريبة عامة على الدخل الفردي، رغم سن المساهمة الاضافية في نهاية الستينات) وبالتالي غياب العقلنة الضرورية التي يمكن أن يدخل مبدأ التصاعدية وتجعل الضريبة قادرة على أن تنصبّ على مداخيل الأفراد.

وفي هذا الاتجاه وضعت الحكومة ابتداء من أيار/مايو ١٩٨٥، مشاريع لإصلاح النظام الضريبي تهدف إلى إحداث ضريبة على الدخل العام تحل محل الضرائب النوعية (الضريبة على الأرباح ـ الاقتطاعات على المرتبات والأجور ـ الضرائب ذات الطابع العقاري، الضريبة الفلاحية ـ المساهمة التكميلية) وذلك من أجل إزالة تناقضات واختلالات النظام الضريبي القائم وإدخال ضمن الاقتطاع المباشر مبدأ التعامل المتكافئ للملزمين وتحسين طرق تحديد أساس الضريبة ووسائل تأديتها وتوحيد الاعفاءات والاسقاطات، وهكذا سيتسع مجال الضريبة على الدخل ليضم الأرباح المهنية والمداخيل الزراعية والأجور والمداخيل العقارية ومداخيل الأموال المنقولة.

(٢) الضرائب غير المباشرة، الحقوق الجمركية والتسجيل

الضريبة غير المباشرة الداخلية تتمحور حول عنصرين: الضريبة الداخلية على الاستهلاك، الضريبة على قدر المعاملات التي أصبحت منذ ١٩٨٦، ضريبة على القيمة الفارقة.

(أ) ضريبة الاستهلاك الداخلي: تمثل ٢٤٣٠ مليون درهم أي ٢٥ بالمائة من الضرائب غير المباشرة، وهي ضريبة على المواد والخدمات التي تحدد الدولة أثمانها، وتتوزع على ١٣ ضريبة أهمها ضريبتان، الضريبة على التبغ التي تمثل ١٤٢١ مليون درهم أي ٥٣ بالمائة من مجموع هذا النوع من الضريبة، والضرائب على المواد النفطية التي تمثل نسبة ٢٠ بالمائة من المجموع.

توزيع ضريبة الاستهلاك الداخلي:

ضرائب التبغ	١٤٢١ مليون درهم.
ضرائب المواد النفطية	٥٠٠ مليون درهم.
ضرائب على السكر والمواد السكرية	١٢٠ مليون درهم.
ضرائب على الكحول والخمور	١١٠ ملايين درهم.
ضريبة الجهة	٧٥ مليون درهم.
اقتطاعات من سباق الخيل والكلاب	٦٠ مليون درهم.
ضرائب على المواد الروحية	٣٠ مليون درهم.
حقوق التنقيب والضمان للذهب والفضة	٣٠ مليون درهم.
الرسوم على المطاط	٢٠ مليون درهم.
ضرائب على القروض الفنية	٨ ملايين درهم.
اقتطاعات من مداخيل لعب الرهان	١ مليون درهم.
مجموع الضرائب المباشرة	٢٤٣٠ مليون درهم.

(ب) الضريبة على المنتوجات والخدمات أو الضريبة على قدر المعاملات: سنّت هذه الضريبة في ١٩٦٢ محل ضريبة قديمة على المبادلات، حيث اعتبرت مدخلاً أولياً للضريبة على القيمة المضافة، وتأتي على رأس المداخيل الضريبية، إذ ستبلغ مداخيلها في ١٩٨٥ ما مقداره ٧٨٤٥ مليون درهم، وتتكون من ضريبيتين:

- هناك من جهة: الضريبة على المنتوجات ومردوديتها تصل إلى ٥٦١٣ مليون درهم، وتساهم الواردات ضمن ٦٤ بالمائة، والباقي يتضمن المنتوجات المحلية، وتعطي هذه الضريبة كل المواد المستوردة والمبيعة موزعة على ثمانية أسعار تبدأ بـ ٣٠ بالمائة بالنسبة للمنتوجات الفاخرة، وتنتهي بسعر ٦,٣٨ بالمائة غير أن المواد الأساسية معفاة من هذه الضريبة.

ـ هناك من جهة أخرى: الضريبة على الخدمات التي تبلغ مقدار ٩٤٨ مليون درهم وتتضمن مختلف الخدمات عبر ثلاثة أسعار، ١٧ بالمائة، ٧,٥٠ بالمائة، ١٢ بالمائة، وهي ضريبة تراكمية.

وفي إطار الاصلاح الجبائي الذي كان قيد الدرس على المستوى التشريعي (أيار/مايو ١٩٨٥) تأكد أن العمل سيبدأ بمقتضى ضريبة جديدة تسمى الضريبة على القيمة المضافة عبر إدخال ثلاثة تجديدات:

ـ توسيع مجال تطبيقها ليشمل تجارة الجملة.

ـ تعميم استعمال نظام الخصم الذي يعتبر أساس الضريبة على القيمة المضافة لضمان حياد الضريبة على الأثمان.

ـ دمج الضريبتين القديمتين، واختصار عدد الأسعار في أربعة، بحيث يكون السعر العادي هو ١٩ بالمائة مع سعر أعلى ٣٠ بالمائة، وأسعار منخفضة، ٧ بالمائة و ١٤ بالمائة و ١٢ بالمائة.

ـ حقوق جمركية: المداخيل الواردة من الحقوق الجمركية لها اعتبار كبير ضمن البنية الضريبية المغربية، لأنها تتجاوز ٤٧٤٩ مليون درهم لسنة ١٩٨٥، وتتمحور حول عنصرين أساسيين:

حقوق الاستيراد (٢١٨٤ مليون درهم) والضريبة الخاصة على الواردات (٢٢٩٠ مليون درهم). أما الحقوق الجمركية على الصادرات فهي ضعيفة جداً عكس ما هو الوضع عليه في البلدان العربية المصدرة للنفط.

لقد اختار المسؤولون، منذ مدّة طويلة سياسة الرفع من الحقوق الجمركية لحماية المنتوجات المحلية وتمويل الخزينة والحدّ من عجز ميزان الاداءات، لكن التوجهات الليبرالية التي تسود سياسة الحكومة من ١٩٨٣، دفعت السلطات العمومية إلى تخفيف الحقوق الجمركية والضريبة الخاصة للاستيراد التي أصبحت لا تتجاوز ٧,٥ بالمائة بدل ١٥ بالمائة سابقاً.

غير أن هذه السياسة تعرقل بإعطاء الأولوية للعنصر التنافسي، وتشلّ كل المجهودات المبذولة لتجاوز الاختلالات المالية الداخلية ويتم التضييق على المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تنتج للسوق المحلية.

(٣) حقوق التسجيل والطوابع الأميرية

تصل مواردها إلى ٢٣٢٦ مليون درهم، وترتكز بالأساس على حقوق التسجيل (٦٨٦ مليون) بخاصة على حقوق التحويلات، وحقوق الطوابع الأميرية ١٥١٠ ملايين وبالخصوص حقوق الطوابع الأميرية المعترف بها من طرف إدارة الجمارك ١٠٠٥، وأخيراً الضريبة الخاصة

على السيارات ١٣٠ مليوناً. ويتبين من هذا مدى هيمنة قطاع التجارة الخارجية (٤٥ بالمائة من الضرائب غير المباشرة) والمداخيل المرتبطة بها بشكل مباشر (حقوق جمركية) أو بشكل غير مباشر (الضريبة على المنتوجات والخدمات حقوق الطوابع الأميرية) بالواردات.

ب ـ المداخيل الواردة من القطاع العمومي

تتجاوز مداخيل الميزانية الواردة من تحويلات القطاع العمومي وشبه العمومي ٤,٥ بالمائة من الميزانية العامة للدولة، أي ١٧٣٢ مليون درهم في ١٩٨٥، ٦٤ بالمائة منها تأتي من مؤسسة واحدة، المكتب الشريف للفوسفات الباقي يحوله بنك المغرب (٢٥٠ مليون درهم) ومكتب البريد (١٢٠ مليون درهم)، وصندوق الإيداع والتسيير (٨٥ مليون درهم) والمكتب الوطني للنقل (٥٠ مليون درهم).

وهذا يعني أن ٧٠٠ مؤسسة عمومية وشبه عمومية لا تساهم إلا بشكل هامشي في تمويل الميزانية، إن ضعف فائض تحويلاتها مرتبط بشكل كبير بجمود مبيعات الفوسفات الخام، المدعمة نسبياً بمبيعات الحامض الفوسفوري، ويرجع هذا أيضاً إلى عجز المؤسسات العمومية التي تدعمها الخزينة باستمرار في تسييرها وتجهيزاتها، إذ تعاني هذه المؤسسات عادة من سوء تسيير، أو من تخفيض في الأثمان لاعتبارات اجتماعية أو من منافسة خارجية خاصة بالنسبة للمؤسسات التصديرية. وتثير مصاعب القطاع العمومي نقاشات حامية، فالتوجهات السائدة ترمي إلى إيجاد حلول تسير في اتجاه تقليص دعم هذا القطاع، وتطبيق سياسة حقيقة الأسعار، وإعداد عقود التزام بين أهم المؤسسات والدولة، لتحسين تسييرها، وتحويل بعض أنشطة القطاع العمومي للقطاع الخاص خاصة في الميدان الفلاحي.

هكذا تتوضح محدودية دور القطاع العمومي في الميزانية مما ينتج عنه ضيق مالي ولجوء إلى التمويل من الخارج.

ج ـ مداخيل القروض

تشكل القروض جزءاً مهماً من تمويل ميزانية الدولة خاصة منذ ١٩٧٥. لقد كان للانخفاض في سعر وطلب الفوسفات دور كبير في تقلص الامكانيات المالية التي ارتفعت في ١٩٧٣، بفضل ارتفاع سريع في سوق الفوسفات، وزيادة بالتالي في الاستثمارات العمومية. ولتعويض هذا التقلص لجأت السلطات العمومية بشكل مكثف إلى التمويل الخارجي بتحريض من الأوساط المالية العالمية خلال سنوات السبعينات، في وقت كان يتميز بوفرة في السيولة بفضل إعادة تسويق البترو ـ دولار أصبح التمويل الخارجي الظاهرة الأساسية في مشاريع الاستثمار المخططة من طرف الإدارة والمؤسسات العمومية أو من طرف المؤسسات المالية الوسيطة.

إنّ تراكم الاختلالات المالية الداخلية والخارجية، خلق ممارسة سياسية واقتصادية اتسمت بنهج خطة تقشفية فيما يخص استثمار واستهلاك الدولة، مما نتج عنه استقرار في سيولة

القروض الخارجية، لكن محدودية موارد التمويل الداخلي (ضرائب وقطاع عمومي) فرضت اللجوء إلى التمويل الخارجي الذي أصبح يلعب دوراً كبيراً بين سنة ١٩٧٨ و ١٩٨٢، رغم السياسة التقشفية التي سادت في تسيير الميزانية.

وكان من نتائج هذا الوضع تراكم كبير في الديون الخارجية، وارتفاع في تكاليف الميزانية لتسديد الديون.

جدول رقم (١٦)
تكاليف استرجاع ديون الدولة

١٩٧٨	١,٧ مليون درهم
١٩٧٩	٢,٢ مليون درهم
١٩٨٠	٣,٠ ملايين درهم
١٩٨١	٤,٠ ملايين درهم
١٩٨٢	٤,٤ ملايين درهم
١٩٨٥	٥,٧ ملايين درهم

المصدر: قانون المالية.

إن ارتفاع المديونية الخارجية قد انعكس في معدل خدمات الدين العمومي (تكاليف تأدية الديون على المداخيل الخارجية العادية من تصدير + تحويلات الجالية المغربية في الخارج) الذي ارتفع إلى ٤٥ بالمائة في سنة ١٩٨٣. (أنظر الجدول رقم (١٧)).

جدول رقم (١٧)
تطور المديونية العامة للدولة وللقطاع العمومي
(بالدولار)

السنة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
مديونية الميزانية	٤٨١٣(١)	٥٧٣٣	٨٠٤٨	٨٣٦١	٨٥١٦
صندوق النقد الدولي	١٥٣	٣٠٨	٧٠٤	٨١٤	٨٦٤
مديونية القطاع العمومي	٢٢٢٤	٢٤٣٥	٢٧١٣١	٢٥٠٥	٨٨٤٤
المجموع	٧١٩٠	٨٤٧٦	١١٣٦٥	١١٦٨٠	١٢٢٢٤

(١) لا تدخل هنا المديونية العسكرية.
المصدر:

International Monetary Fund, *Government Finance Statistics Yearbook, 1884* (Washington, D. C.: [IMF], 1984).

ابتداء من سنة ١٩٨٣ اضطرت الدولة المغربية إلى التفاوض مع الدائنين (دول ومؤسسات تمويلية) باتفاق مع صندوق النقد الدولي، حول مشاكل إعادة جدولة الديون الخارجية لسنتي ١٩٨٣ و١٩٨٤، ودخلت في سياسة إصلاح مالي سبق أن أوضحناه أعلاه.

ومن المقرر أن تعيد هذه المفاوضات في حزيران/يونيو ١٩٨٥، للحصول على إعادة جدولة جديدة لسنوات ١٩٨٥، ١٩٨٧.

الجدول التالي يوضح تأثير إعادة الجدولة بالنسبة لتكاليف استرجاع الدين.

جدول رقم (١٨)
إعادة الجدولة للأعوام، ١٩٨٣ - ١٩٨٥
(بملايين الدراهم)

السنة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
خدمات الدين العمومي	١٠٩١٢	١٦٦١٩	٢١٦٣٣
مديونية الميزانية	٧٤٩٣	١٢٠٥٤	١٦٦٨٦
مديونية القطاع العمومي	٣٤١٩	٤٥٦٥	٥٠٤٧
خدمات الدين بعد إعادة الجدولة	٨٥١٦	٥٩٢٧	٩٦٨٨
مديونية الميزانية	٥٦٦٠	٤٦١٩	٧٨٩٩
مديونية القطاع العمومي	٢٨٥٦	١٣٠٣	١٧٨٩
أرباح إعادة الجدولة	٢٣٩٦	١٠٦٩٢	١١٩٤٥
مديونية الميزانية	١٨٨٣	٧٤٣٥	٨٦٣٧
مديونية القطاع العمومي	٥٦٣	٣٢٥٧	٣٢٥٨

د ـ القروض الداخلية

لا يمثل القرض الداخلي في المغرب إلا نسبة محدودة في تمويل الميزانية بالمقارنة بمصادر التمويل الأخرى، وذلك لغياب توفير محلي كاف، في سنة ١٩٨٥، كان من المقرر أن تصل مداخيل القرض الداخلي إلى مليار درهم فقط، بينما كانت احتمالات تمويل القروض الخارجية تبلغ ٦ مليارات درهم.

وتنقسم مداخيل القرض الداخلي إلى نوعين: هناك من جهة القرض الداخلي الذي أصدر عن المؤسسات الحالية وصندوق الايداع، ونلاحظ أنه ولأول مرة وضعت الخزينة سندات لصالح الجمهور، فنجحت العملية نجاحاً تاماً بفضل الفائدة المرتفعة التي اقترحتها الدولة وهي (١٤ بالمائة) بوجوب أداء مدته ثلاث سنوات، وهناك من جهة أخرى موارد

سنـدات التجهيز عن احتيـاطي الاستثـمار التي تصـل إلى ٢٠٠ مليـون درهم. ويتعلق الأمـر بامتصاص تقوم به الخزينة وتطبقه على الشركات الخـاضعة للضريبـة على الأربـاح وهو مـورد سينمحي من الوجود سنة ١٩٨٧ عندما يبدأ العمـل بأحـد روافد الاصـلاح الضريبي المتعلق بالضريبة على الشركات.

ثالثاً: تونس

١ ـ تطور السياسة الضريبية التـونسية في العشريـة الأولى للتنمية ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠

منذ الاستقلال وإلى نهايـة الستينات، يمكن التمييـز بين مـرحلتين أسـاسيتين في تـطور السياسة الضريبية التونسية، الأولى لها طبيعـة مرحليـة تتغلب عليها مشـاكل زوال الاستعـمار وهي لا تتسم بأيّ تحوّل في بنيـة الضريبة وخيـارها كـأداة للسياسـة الاقتصاديـة، فلقد بقيت المساعدة المالية المقدمة من المتروبول السابقة هي السائدة في تمويل ميـزانية التجهيـز، والمرحلة الثانية (١٩٦٢ ـ ١٩٦٩) أكثر حركية، حيث انطلقت عندما أقدمت تونس على سياسة تنموية مخـططة ودافعـة الى تحـويـل البنى وإلى النهـج التصنيعي بـإيعـاز من الـدولـة، ولقـد اتسمت بتحويرات داخل الأداة الضريبية دون أن يؤدي ذلك الى اندماج عملي للجباية ضمن مسلسل التنمية. ولقد جـاء فشل (التجـربة) التـوجيهية ليشـير إلى نهاية هـذه العشرية الأولى للتنميـة ويفتح الباب لاختيارات أكثر ليبرالية.

أ ـ المرحلة الفرعية الأولى ١٩٥٦ ـ ١٩٦٢

خلال السنوات الأولى لاستقـلال البلاد كـانت المشاكـل المطروحـة بحدّة هي المتعلقـة بالحفاظ على التوازن المالي واحداث بنية مالية قادرة على التلاؤم مع تلك الفترة المرحلية، ذلك أن الرحيل الكبير للأجانب وسحب الاستثمارات الفـرنسية أديـا إلى إضعاف القـدرات الماليـة لتونس.

كـان على الـدولة الجـديدة أن تحـدث إدارة جديـدة (تونسـة الأطـر، خلق المؤسسـات والمؤسسات العمومية) بميزانيتهـا، وكذا وضـع اليد عـلى اقتصاد البـلاد ضمن هذه الشروط. وبالرغم من أن السياسة المالية بقيت على مستوى مواجهة المشاكل فلقد عرفت ميزانية الـدولة تسلقاً كبيراً، وكان المجهود مـوجهاً لتعبئـة أوفر الامكـانيات المـالية. فعـلى المستوى الضريبي ورثت تونس من عهد الحماية نظاماً لم تقم السلطات بتغييره أو الزيادة في معدلاته.

كان النظام الضريبي يتكون من ضرائب ورسوم يمكن تقسيمهـا الى قسمين: الضرائب على المداخيل والضرائب على الانفـاق، تضاف الى ذلـك ضريبة عـلى رأس المال ذات مـردود متواضع.

الضرائب على مداخيل الأفراد الماديين والمعنويين كانت، وبقيت، ذات طابع نوعي، وكانت تضم:

- الضريبة التجارية التي تضرب الأنشطة الصناعية والتجارية
- الضريبة على المهن غير التجارية ومنها المهن الحرة
- الضريبة على المرتبات والأجور.
- الضرائب العقارية.
- الضرائب على القيم المنقولة.
- المساهمة الشخصية للدولة.

تتفرع الضرائب على الانفاق الى رسم على قدر المعاملات مكون من ثلاثة عناصر: رسم على الانتاج، رسم على الاستهلاك ورسم على تقديم الخدمات والى ضرائب مطبقة على مواد معينة.

كان النظام الجبائي غير متوازن وضعيف المردود. فكان القسط الأوفر منه يأتي من الضرائب غير المباشرة (٨٠ بالمائة). وعلى مستوى الضرائب المباشرة كانت ثلاث ضرائب (التجارية، على الأجور، المساهمة الشخصية) تغطي ٩٠ بالمائة من المجموع. وبقي الضغط الضريبي في حدود مقبولة (١٧ بالمائة).

لقد فرض ارتفاع النفقات العمومية بسبب تحمل الدولة لخدمات مكلفة (السيادة، التدخل الاقتصادي، الاجراءات الاجتماعية) البحث على مزيد من الموارد. فقامت الدولة برفع معدلات الضرائب دون أن تمس في بُناها.

كما أن عزمها لدفع الاستثمارات الانتاجية أدى بالحكومة الى تقوية نظام نقل الملكية وذلك بتحوير محدود للنظام الجبائي لصالح الشركات.

لكن الزيادة في الضرائب وكذا القروض واجبار البنوك بالمساهمة في الاستثمار المضمون من طرف الدولة لم تسمح بتغطية حاجيات تمويل الخزينة. ولقد اتسم تطور الميزانيات العامة بالزيادة المتواصلة لتدخلات الدولة في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية (تجهيز، استغلال زراعي، نقل)، وكان لزاماً على الدولة الجديدة أن تلجأ الى المساعدة الخارجية لتحصل على وسائل التمويل الضرورية.

ب ـ المرحلة الفرعية الثانية ١٩٦٢ ـ ١٩٦٩

وهي تطابق وضع سياسة اصلاحية وتشجيع التنمية. لقد اتجهت سياسة التنمية المخططة في طريق يهدف الى الدفع بالتصنيع والتحديث عن طريق التدخلات السياسية

وتحويل البُنى الزراعية والتجارية. وكان تحريك البنى يفرض توجيهات جديدة في مجال السياسة الاقتصادية. وكان على الاصلاح الضريبي لسنة ١٩٦١ أن يعبىء الموارد من أجل الاستجابة لتنمية سريعة للنفقات العمومية وخاصة لأهداف الخيارات الجديدة.

وفي آخر الأمر يمكن اعتبار أزمة ١٩٦٩ دليلاً على فشل التوجيهات السائدة خلال هذه الفترة وكذا سياسة تمويل الاقتصاد.

لقد عرفت تونس خلال هذه الفترة تجربة اقتصادية ذات طابع توجيهي ومخطط في اطار «آفاق عشرية» مكونة من مجموعة من الاحتمالات الشمولية والقطاعية المحددة على أساس عدد من الأهداف والمندمجة في آفاق بعيدة الأمد للتنمية الشمولية.

ولقد حددت المخططات المتوالية (١٩٦٢ ـ ١٩٦٤/١٩٦٥ ـ ١٩٦٨/١٩٦٩ ـ ١٩٧٢) الأهداف التي يجب الوصول اليها خلال الفترة وهي:

- القطيعة إزاء التبعية بالنسبة للاقتصاد الفرنسي ودعم التنمية الذاتية.
- تنفيذ معدل نمو مطرد ومستمر.
- تطبيق اصلاحات في البنى الاقتصادية والاجتماعية والادارية.
- البحث عن تمويل داخلي للحد من اللجوء الى الخارج.

اعتباراً لهذه الأهداف، كان على النظام الضريبي إضافة الى عمله من أجل تمويل النفقات الجارية المساهمة في توزيع أحسن للدخل الوطني وتعبئة أكبر قدر من الموارد الوطنية من أجل توجيهها الى التنمية وتشجيع الادخار واستثمار المؤسسات والعائلات.

ولقد استمد الاصلاح الضريبي لسنة ١٩٦٢ بواعثه من الأهداف التالية: الوصول الى أمثل تعبئة من الامكانيات المالية الداخلية، المساهمة في العدالة الاجتماعية، استعمال الضريبة كأداة للتوازن الاقتصادي ولتوجيه التنمية.

وهكذا فعلى المستوى المالي، فإن الهدف التقليدي لاستقطاب الموارد كان الدفع بالتنمية عن طريق تدخل الدولة وكان ارتفاع التحملات المالية يفرض استعمالاً فعالاً للنظام الجبائي وتحسيناً لمردوده.

ومن أجل الوصول الى هذا الهدف، فلقد عمل الاصلاح الجبائي على تغيير سمات بعض الضرائب وتحسين تقنيات تحصيل الضرائب المباشرة. ولقد وقع اعادة تحديد كل القواعد لكل الضرائب من أجل تقليص مجال القطاعات التي لا تنصب عليها الضرائب. على أن أكبر تحوّل حدث في هذا الميدان يتعلق بالضرائب الزراعية، الأمر الذي يهدف الى تمكين النشاط الفلاحي من الزيادة في المساهمة في التمويل الوطني.

وعلى المستوى الاقتصادي، كان تغيير اتجاه التوجيهات الاقتصادية يفرض القيام بعمل ازدواجي: من جهة خلق جو ملائم لتدخل العناصر الاقتصادية وعقلنة تخصيص الموارد

المنتجة قصد الدفع بالتحولات المنشودة للبنى الاقتصادية، ومن جهة أخرى على مستوى الظرفية العمل على ضبط النشاط الاقتصادي عن طريق تقليص الضغوط على التوازنات الداخلية والخارجية وربط برامج الميزانية بالأهداف الصناعية المالية للتخطيط. وفي هذا الاتجاه جاء الاصلاح الجبائي ليدعم تحفيز العناصر الاقتصادية ضمن مسلسل تحريك الاقتصاد الوطني.

أما على المستوى الاجتماعي، فلقد كان على النظام الجبائي أن يحد من الفوارق ويتغلب على التمركز الاجتماعي مع العمل على تحقيق توزيع عادل لنتائج التنمية. على أن السلطات العمومية كانت تعتمد بالأساس على تحويل البنى وعلى التنمية الاقتصادية للوصول الى هذه الأهداف أكثر من اعتمادها على الضريبة.

لقد كان للاصلاح الضريبي مفعول جيد على مستوى المردودية. ولكن بقيت الضرائب غير المباشرة تمثل أكبر قدر من الموارد الجبائية حيث كانت تكون ٧٥,٤ بالمائة في المتوسط من المداخل الضريبية خلال هذه العشرية الأولى للتنمية (أنظر الجدول رقم (١٩)). المكونات الأساسية للضرائب غير المباشرة هي الرسوم على قدر المعاملات (٤٥ بالمائة) والاحتكارات الجبائية (١٧ بالمائة) وحقوق الجمارك (١٦ بالمائة) وحقوق الاستهلاك (١١ بالمائة). أما الضرائب المباشرة فهي لم تمثل في المتوسط سوى ٢١٩ بالمائة من مجموع المداخيل الضريبية حيث عرفت جموداً ابتداء من ١٩٦٥. ولم تمثل مداخيل استغلال الآبار النفطية الا نزراً هامشياً بالنسبة للموارد العادية (٤,٧ بالمائة). وكانت المداخيل الضريبية تمثل ١٥,٦ بالمائة في المتوسط بالنسبة للانتاج الداخلي الاجمالي. وبما أن القسط الأكبر من الضرائب غير المباشرة داخل مجموع الاقتطاعات كان غالباً فيمكن القول إن الاصلاح لم يتمكن من تعبئة الامكانيات الجبائية المتاحة.

جدول رقم (١٩)
البنية الضريبية للعشرية الأولى للتنمية
(مليون دينار)

المداخيل الجبائية	٩١٤,٣
الضرائب المباشرة (نسبة مئوية)	٢١,٩
الضرائب غير المباشرة (نسبة مئوية)	٧٥,٤
الرسوم (نسبة مئوية)	٢,٧
المداخيل النفطية	٥١,٥
مداخيل أخرى	١٠٩,٦
المداخيل المخصصة	١٥,٦
مجموع المداخيل الخاصة	١٠٩٦,٠

المصدر: *Annuaire de l'Afrique du nord, 1982.*

لقد كان من نتائج هذه الوضعية أن النظام الجبائي أظهر بسرعة محدوديته في تمويل ميزانية الدولة. فالمجهود من أجل تحريك الاقتصاد وتكثيف تدخل الدولة أدى الى ضغوط مالية وإلى صعوبات كبيرة. وأصبح اللجوء الى التمويل الخارجي يفرض تحملات متزايدة حيث ان القروض التي يجب استرجاعها بفائدة أصبحت تحلّ مكان العطاءات دون مقابل. ففي سنة ١٩٦٤ كان على تونس أن ترد ٧,٦ ملايين دينار من دينها الخارجي مقابل ١,١ فقط سنة ١٩٦٢.

ومن أجل مواجهة حاجيات ميزانية التجهيز كان من الضروري اللجوء الى موارد الخزينة إضافة الى ادخار الدولة والاقتراضات.

تمويل عجز الميزانية	العشرية الأولى للتنمية (مليون دينار)
ادخار الميزانية	١٤٢,٣
عجز الميزانية	٣٥٤,٥
العجز ـ الانتاج الداخلي الاجمالي (نسبة مئوية)	٦,١
العجز ـ الميزانية (نسبة مئوية)	٢٤,٥
تمويل العجز	
القروض الداخلية	٣٧,٥
القروض الخارجية	٢١٨

المصدر: المصدر نفسه.

٢ ـ سياسة التمويل في العشرية الثانية للتنمية ١٩٧١ ـ ١٩٨٠

أدت الصعوبات المتولدة عن تطبيق مسلسل التنمية المعتمدة على تجربة التعاونيات بالمسؤولين التونسيين الى وضع توجيهات جديدة والقيام في الوقت نفسه بتقويم للوضعية المالية (توقيف تسهيلات الخزينة والبنك المركزي، إعادة تنظيم المؤسسات العمومية العاجزة).

وأصبح تطور الاقتصاد التونسي يستند منذ ذلك الحين الى المبادىء التالية:

ـ البحث عن مساهمة أكبر للقطاع الخاص في استراتيجية التنمية

ـ انفتاح واضح على الخارج عن طريق إنعاش الصناعات التصديرية.

ـ تكثيف تعبئة الموارد المالية الداخلية والخارجية من أجل تغذية تدخل الدولة، وتتسم هذه العشرية الثانية بمرحلتين فرعيتين مختلفتين في مجال التنمية والتمويل.

أ ـ المرحلة الأولى: ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦

لقد سعت الاستراتيجية المتبعة الى الحفاظ على معدل مرتفع للاستثمارات وتمويله أساساً عن طريق الموارد الداخلية، وكانت بنية الاستثمار تهدف اعطاء مكانة غالبة للقطاع الصناعي

وللصناعات الاستخراجية (الفوسفات والنفط) وللفلاحة. ولقد اتخذ تشجيع المبادرة الخاصة عدة أشكال: تسهيل المراقبة الادارية في مجالات الأسعار والتجارة والواردات، منح تفضيلات ضريبية خاصة للصناعات التصديرية... الخ.

داخل هذا الاطار الجديد أدخلت سياسة الجبائية تغييرات تقنية على وعاء بعض الضرائب (احداث تسبيق تناسبي وافتراضي في مجال الضريبة التجارية اعتباراً لنوعية النشاط وقدر المعاملات، تغيير الرسوم على قدر المعاملات من أجل تحسين نظام الخصومات).

وهكذا فإن كل الاجراءات الضريبية المسجلة في القوانين المالية جاءت أساساً لتحسين أشكال تقويم وتحصيل الضرائب المباشرة. كما وقع توسيع وعاء الضريبة على المداخيل الشخصية للأخذ بعين الاعتبار مختلف مكونات مظاهر الحياة (الملكية العقارية، السيارات... الخ) واتخذت عدة اجراءات لضمان تطبيق عدالة اكبر للإعفاءات على المأجورين. كما أن المشروع أخذ بعين الاعتبار مجموع المداخيل السنوية عند تقويم مداخيل الأجور (ومن بينها التعويضات والمداخيل الثانوية والتبرعات).

كما اتخذت إجراءات أخرى لإحداث جو ملائم لتطبيق التوجيهات الاقتصادية الجديدة. وهكذا أحدث نظام للاعفاءات لصالح الشركات المصدرة[1]، ثم بعد ذلك وضع نظام تشجيعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولتحفيز اللامركزية الصناعية[2]. وأخيراً أحدثت تعرفة جمركية جديدة سنة ١٩٧٣ للتمييز بين مختلف المواد ولحماية صناعات إحلال الواردات.

ولقد مكّنت هذه التغييرات داخل التوجهات الاقتصادية والسياسة الضريبية من الزيادة في المداخيل العادية للدولة. لكن لا بد أن نعترف كذلك أن النشاط الاقتصادي عرف تقدماً مؤكداً بفضل المحيط الدولي الذي كان لصالحه. فارتفاع المداخيل كان يعكس تسلّقاً في الموارد الضريبية التي وصل معدل زيادتها ١٥,٧ بالمائة من ١٩٧٢ الى ١٩٧٣ ثم انتقل بسرعة الى ٢٧,٤ بالمائة سنة ١٩٧٤ فـ ٣٠ بالمائة سنة ١٩٧٥ قبل أن يرجع الى حدود ١٠ بالمائة سنة ١٩٧٨. وبقي نصيب المداخيل الضريبية في مجموع الموارد العادية للدولة قارّاً تقريباً خلال هذه الفترة (٨٤ بالمائة سنة ١٩٧٠ و٨٤,٢ بالمائة سنة ١٩٧٦). وتزايد ثقل الاقتطاع الجبائي بالنسبة للانتاج الداخلي الاجمالي (٢٧,٢ بالمائة سنة ١٩٧٦ مقابل ٢٢,٨ بالمائة سنة ١٩٧٢).

ولقد واكب ارتفاع المداخيل الضريبية تغيير طفيف في البنية الجبائية حيث تقلصت أهمية الضرائب غير المباشرة في مجموع الموارد الجبائية من ٧٧,٨ سنة ١٩٧٠ الى ٧٥ بالمائة

(١) انظر: قانون المالية، قانون ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٧٢.

(٢) المصدر نفسه، قانون ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، و٣ آب/اغسطس ١٩٧٤.

سنة ١٩٧٦ . كما اتسعت مكانة الاقتطاعات على التجارة الخارجية في مجموع الضرائب غير المباشرة (أنظر الجدول رقم (٢٠)).

هناك عنصر آخر يجب تسجيله وهو الذي يتعلق بارتفاع الموارد غير الضريبية المتولدة عن النفط حيث ان مساهمتها النسبية في مجموع المداخيل غير الجبائية انتقلت من ٤٥ بالمائة سنة ١٩٧٠ الى ٥٦,٦ بالمائة سنة ١٩٧٦ . وعلى العكس من ذلك، فإن شركات القطاع العام لم تساهم في تمويل الخزينة حيث إن الباقي من مداخيل ملكية الدولة يتمثل من أرباح النشاط المالي للخزينة.

جدول رقم (٢٠)
المداخيل الضريبية وغير الضريبية

السنة	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦
المداخيل الضريبية	١٤٣,٧	٢٠٧,٣	٣٠٥,٠٦	٤٣٦,٦
الضريبة على الدخل والأرباح الصافية	٣١,٩	٣٩,٢	٥٥,٩	٨٢,٦
الضريبة على الملكية		٢,٧	٨,٦	١٣,٨
الرسوم على المواد والخدمات	٤٨,٣	٧٧,٨	١٠٠,٦	١٣٨
ضرائب على التجارة الخارجية والمعاملات الدولية	٤٠	٥٣,٦	٩٠,٩	١٢٦,٣
مداخيل ضريبية أخرى	٢٣,٥	١٣,٦	٢٠,٥	٢٤,٩
المشاركة في الضمان الاجتماعي		١٧,٤	٢٩,١	٥١
المداخيل غير الضريبية	٢٧,١	٣٨,٧	٨,٣	٨١,٩
مداخيل الملكية	١٥,٤	٢٢,٤	٦٥,٦	٦٧,٧
من بينها مداخيل النفط	(١٣,٣)	(١٦,٣)	(٥٧)	(٥١,١)
مداخيل غير ضريبية أخرى	١١,٧	١٦,٣	١٤,٧	١٤,٢
مجموع المداخيل العادية	١٧١	٢٤٦,٠	٣٨٥,٩	٥١٨,٥

المصدر:

International Monetary Fund, *Government Finance Statistics Yearbook, 1983* (Washington, D.C.: [IMF], 1983).

بالرغم من التطور الإيجابي للموارد الضريبية بقيت المالية العالمية تسير في اتجاه غير سليم. فالجدول رقم (٢١) يبين أن النفقات الجارية للادارة المركزية قد ارتفعت بمعدل متزايد الى غاية ١٩٧٢ ، فمعدلها السنوي الذي وصل في المتوسط الى ١٤,٧ بالمائة في ١٩٧٢ - ١٩٧٣ انتقل الى ٢٧ بالمائة في ١٩٧٤ - ١٩٧٥ قبل أن يتباطأ في حدود ٩,٧ بالمائة ومعدل النفقات الجارية للانتاج الداخلي الاجمالي الاسمي وصل الى ٢١ بالمائة سنة ١٩٧٦ عوض ١٨,٣ بالمائة سنة ١٩٧٢ . وخلال هذه الفترة تولدت الزيادة في النفقات العادية من الإمدادات المالية والتحويلات المؤداة الى الصندوق العام للمقاصّة وإلى الشركات العمومية حيث وصلت هذه الإمدادات الى ٥٤,٣ مليون دينار سنة ١٩٧٢ و ١٤٤,١ مليون سنة

١٩٧٦ كما يمكن تسجيل ارتفاع نفقات الموظفين، (من ٩٨ مليون دينار الى ١٢٧ مليوناً) وهذه الزيادة جاءت إثر إعادة النظر في مرتبات الموظفين. أما أموال استرجاع الديون الخارجية (١٧,٧ مليون دينار سنة ١٩٧٦) فلم تكن تمثل سوى ٤,٦ بالمائة من مجموع النفقات العادية.

أما عن نفقات رأس المال، فبعد انخفاضها سنة ١٩٧١ و ١٩٧٢ تضاعفت أربع مرات في السنوات التي تلتها لتصل الى ١٩١٨ مليون دينار سنة ١٩٧٦. فالاقتراضات الصافية للدولة ارتفعت خلال هذه الفترة. وعلى شاكلة تطور الحسابات فإن الرصيد الاجمالي لعمليات الادارة عرف تحسناً سنة ١٩٧٢ ثم تدهوراً إثر الزيادة في نفقات الاستثمار حيث أدّى الى عجز ٦٢,٤ مليون دينار سنة ١٩٧٦ الشيء الذي يطابق ١٠,٣ بالمائة من مستوى نفقات الدولة (بما فيها القروض الصافية).

إن تحليل عمليات الادارة المركزية يبين أن استعمال الموارد الداخلية بقي سائداً خلال هذه الفترة (اقتراضات الدولة لدى البنوك والقطاع العمومي ـ ودائع القطاع العمومي في الخزينة، اللجوء للخزينة في البنك المركزي).

وهكذا فإنّ استعمال الموارد الخارجية لم يمثل سوى ثلث تمويل العجز رغم أن مقاديرها عرفت ارتفاعاً مؤكداً.

جدول رقم (٢١)
وضعية حسابات الادارة المركزية (مجمعة)

السنة	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦
مجموع الموارد والمنح	١٩١,٩	٢٦٢,٨	٤٠٦,٥	٥٤٢,٣
المداخيل الجارية	١٧١	٢٤٦,٠	٣٨٥,٩	٥١٨,٥
المنح	٢٠,٧	١٦,٥	١٨,٤	١٥,٣
مختلف	—	٠,٣	٢,٢	٨,٤
مجموع النفقات والقروض الصافية	٢١٣,٩	٢٧٢,٣	٤٢١,٩	٦٠٤,٧
النفقات العادية	١٥١,٩	١٩٧,٢	٢٧٦,٨	٣٨٥,٤
النفقات الاستثمارية	٥٧,٥	٤٣,٩	١١٩,٣	١٩١,٨
القروض ناقص المرجوعات	٤,٥	٣١,٥	٢٥,٨	٢٧,٥
الادخار ـ الحساب الجاري	١٩,٥	٤٨,٨	١٠٩,١	١٣٣,١
العجز ـ الفائض العام (نسبة مئوية)	٢٢	٩,٥	١٥,٤	٦٢,٥
التمويل	١٨	٩,٥	١٥,٤	٦٢,٤
الخارج	١٨	٢,١	٦,٤	٢٠,٢
الداخل		٧,٤	٩,٠	٤٢,٢

المصدر: المصدر نفسه.

ب ـ المرحلة الثانية الفرعية ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠

توقفت مرحلة التنمية السريعة نسبياً التي استفادت من المحيط الخارجي (ارتفاع سعر المواد الأولية، النفط والفوسفات وزيت الزيتون) وبدأت الضغوط على أسعار الواردات وعلى امكانيات التمويل الخارجي تبرز عواقبها على التوازنات الداخلية والخارجية. ومع ذلك، وفي إطار هذا المحيط المشحون والمتدهور، جاء تخطيط ١٩٧٧ ـ ١٩٨١ مستنداً الى توقعات متفائلة (الدخل الوطني الفردي يتحمل ارتفاعه من ٢٦٥ مليون دينار سنة ١٩٧٦ الى ٤٠٨ ملايين دينار سنة ١٩٨١. مجموع الاستثمارات الحقيقية كان عليها أن تزيد ٥٢ بالمائة على ما كانت عليه في فترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦). ولكن في السنة الثانية من التخطيط برزت علامات التردد الاقتصادي حيث إن الاقتصاد التونسي، وهو بطبيعته منفتح، أخذ يتحمّل عبء الاختناقات المتولدة عن تدهور المحيط الدولي (صعوبة بيع المواد المصدرة ـ تدهور معدل التبادل).

ولقد تضررت امكانيات التنمية بفعل استمرارية أزمة الاقتصاد الدولي، وتوالي الشروط المناخية السيئة وتناقضات السياسة الاقتصادية. وهكذا عرف معدل النمو انخفاضاً بعد أن كان يزيد على العموم على ١٠ بالمائة منذ ١٩٧١. وتأثرت الصناعة، بجانب الفلاحة، من التوجه الانكماشي في حين أنها كانت إحدى قواعد استراتيجية التنمية. وينتج هذا التقلص من عدة عوامل: وصول امكانيات استخراج النفط الى حدها الأقصى، جمود الصادرات النفطية، صعوبات الصناعات التحويلية وبرز الانكماش على مستوى الاستثمارات التي بقيت أقل من مستواها في بداية السبعينات، ومن احتمالات التخطيط، واضافة الى مشاكل التنمية جاءت الموجة التضخمية التي ساهمت في تدهور الأوضاع الاجتماعية.

في هذا الاطار، حاولت الدولة ان تحافظ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق الاستجابة لصعوبات القطاع الخاص، حيث إن الاستثمارات العمومية للدولة والقطاع العام غطت $\frac{2}{3}$ غلاف استثمارات التخطيط ١٩٧٧ ـ ١٩٨١.

وكان تمويل الاستثمار يستند أساساً الى الادخار الوطني، ولكن جمود الدخل الوطني ونتيجة لذلك انخفاض الادخار دفع الى اللجوء الى التمويل الخارجي؛ وهكذا بجانب القروض العمومية ومختلف أنواع المساعدات فإن السلطات العمومية لجأت لأول مرة الى السوق الدولي للأموال سنة ١٩٧٧ وبقي هذا الاتجاه سائداً الى غاية الثمانينات.

ويمكن تبرير اللجوء الى المديونية الخارجية جزئياً بضعف النظام الجبائي في تعبئة الموارد الداخلية. ذلك أن هذا النظام بقي غير ملائم لمقتضيات وحاجيات التمويل والتنمية. ولم تتمكن الاصلاحات التي ادخلت في العشرية الأولى للتنمية من الوصول الى تغيير البنى وبقيت في حدود إدخال بعض التغييرات الطفيفة والمتتالية لمكوّناته دون إدماجه في سياسة التنمية. وهكذا فإن التحول الذي حدث في الظرفية الدولية أدى الى تباطؤ تنمية الموارد المالية.

وفي الجزء الثاني لعشرية السبعينات لم يتغير التشريع الجبائي بشكل ملحوظ. وكانت الإجراءات مع القوانين المالية (من ١٩٧٧ الى ١٩٨٠) تهدف بالأساس الى تحسين تحصيل الضرائب وذلك عن طريق تقوية طرق المراقبة ومحاربة التملص وعقلنة نظام التفضيلات الجبائية (اجراءات من أجل تنسيق وتوحيد مختلف النصوص فيما يخص تشجيع الادخار المرتبط بالاستثمارات الصناعية). وكانت المحدثات الأساسية هي المتعلقة بإحداث ضريبة على فائض القيمة العقارية ورسم اضافي على بعض المواد الكمالية من أجل تمويل صندوق المقاصّة. وأخيراً، فإن بعض المعدلات ارتفعت بهدف الزيادة في المداخيل الجبائية (الزيادة بـ ٤٥ بالمائة من المعدل الأعلى للمساهمة الشخصية ومختلف حقوق الجمارك).

ولكن هذه الاجراءات مكّنت، على الرغم من ذلك، من تحسين مقادير المداخيل الجبائية خلال هذه الحقبة (أنظر الجدول رقم (٢٢)). ولكن اذا كان مضاعفهم وصل الى ١٦ بين ١٩٧٧ و ١٩٨٠ فالملاحظ أن هناك تباطؤاً لمعدل التنمية في نهاية الفترة(٤, ١٤ في ١٩٧٦ - ١٩٧٩، ١٥,١ في ١٩٧٩ - ١٩٨٠ مقابل ٢٣,٤ من ١٩٧٧ الى ١٩٧٨). ويظهر أن التباطؤ كان أكثر حدّة اذا أخذنا بعين الاعتبار الاشتراك في الضمان الاجتماعي. وبالتالي، فإن معدل تغطية النفقات الكلية للادارة المركزية من طرف المداخيل الجبائية لم يتحسن قط (٦٩,٧ بالمائة سنة ١٩٨٠ مقابل ٦٧,٦ بالمائة سنة ١٩٧٧) وذلك رغم تقليص نفقات رأس المال. ولقد تغيرت بنية هذا النوع من المداخيل(الاشتراكات الاجتماعية مستثناة) في اتجاه تزايد مساهمة الضرائب المباشرة (من ٢٢ بالمائة في سنة ١٩٧٧ الى ٢٦,٢ بالمائة سنة ١٩٨٠) ولكن الضرائب غير المباشرة بقيت غالية على العموم.

هناك ظاهرة أخرى تتعلق بتطور المداخيل العادية وهي الارتفاع الكبير لموارد ملكية الدولة بخاصة المرتبطة منها بالقطاع النفطي. وهي التي كانت السند الأساسي لفائض الحساب الجاري بالرغم من الزيادة السريعة للنفقات العادية قي السنوات ١٩٧٨ - ١٩٧٩.

حيث إن النفقات الجارية للدولة قد ارتفعت الى معدلات مرتفعة خلال هاتين السنتين (٢٠,٨ بالمائة و ٣٠ بالمائة) ويأتي أصل هذا التسلق من تحسين مرتبات الموظفين حفاظاً على السلم الاجتماعي والزيادة في الإعانات والمساعدات للشركات ولصندوق المقاصة وحيث إن تونس كانت قد دفعت خلال هذه الفترة بسياسة نشيطة في مجال المساعدات؛ فلقد انتقلت نفقات تثبيت أسعار المواد الأساسية من ٥٠,٤ مليون درهم سنة ١٩٧٥ الى ١٥٧ مليون درهم سنة ١٩٨١ وتزايدت خلال الحقبة نفسها الاقتطاعات المالية على الميزانية من أجل المقاصّة، ولقد واجهت التقويمات المتتالية مقاومة اجتماعية لم تساعد على تقليص مخصصات الميزانية في هذا المضمار.

ولقد فرض توسع النفقات الجارية الحد من نفقات رأس المال بهدف تحجيم العجز المالي في حدود مقبولة بخاصة أن المساهمة الخارجية في التمويل أصبحت غالبة على عكس الحقبة السابقة (١٩٧٠ - ١٩٧٦)، ولكن في المجموع فإن ثقل وبنية المديونية الخارجية

جدول رقم (٢٢)
وضعية حسابات الادارة العمومية (مجمعة)

السنــة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الموارد الجارية	٦١٦,٢	٧٧٩,٠	٩٣٩,١	١,١٠٨,٥
المداخيل الضريبية	٥٥٢,٣	٦٤٤,٦	٧٣٥,٠	٨٤٦,١
الضرائب المباشرة	١٠٢,٦	١٣٢,٣	١٤٩,٦	١٩٤,٤
رسوم على المواد والخدمات	١٧٦,٣	٢٠٣,٨	٢٤٣,٠	٢٦٤,٥
الضرائب على التجارة ومعاملات الدولة	١٥٨,٥	١٩٣,٧	٢٣٤,١	٢٧٣,٣
المداخيل الضريبية غير المباشرة	٢٨,٨	٣٢,٠	١٠,٢	١١,٠
الاشتراك في الضمان الاجتماعي	٥٦,١	٨٢,٨	٩٨,١	١٠٢,٩
المداخيل غير الضريبية	٩٤,٩	١٣٤,٤	١٩٦,١	٢٤٣,٤
مداخيل الملكية	٧٨,٥	١١١,٢	١٧٥,٤	٢١٤,٤
منها المداخيل النفطية	(٥٣,٧)	(٦٩,٠)	(١٢٩,٨)	(١٧٣,٣)
مداخيل أخرى غير ضرسة	١٦,٤	٢٣,٢	١٢,٩	٢٢,٧
مداخيل أخرى للادارة	٢٢,٦	٨,٥	١٢,٩	٢٢,٧
مداخيل الاستثمار	٩;٢	٠,٨	٢,١	٠,٧
منح	١٣,٤	٧,٧	١٠,٨	٢٢,٠
النفقات الجارية	٤٦٣,٤	٥٥٩,٩	٧٢٨,٢	٧٨٤١
نفقات على المواد والخدمات	٢٦٩,٩	٣٠٨,٣	٣٨٩,٣	٤٧١,٣
فوائد على الدين	٢١,٤	٢٩,٩	٤٨,١	٥٠,٤
مساعدات وتحويلات أخرى	١٧٢,١	٢٢١,٧	٣٠٠,٢	٢٦٧,٤
فائض أو عجز الحساب الجاري	١٥٢,٨	٢١٩,١	٢١٠,٩	٣٢٤,٤
نفقات برأس المال	٢٦٦,٤	٢٨٥,٦	٢٦٥,٤	٣٣٣,٣
قروض ناقص الاستخلاصات	٤٢,٢	٤٣,٢	٣٨,٠	١١٢,٧
عجز التمويل	١٣٢,٢	١٠١,٢	١٣٩,٦	٩٨,٩
تمويل	١٣٢,٢	١٠١,٢	١٣٩,٦	٩٨,٩
الخارج	٩٥,٨	٧٥,٥	١٣٦,٨	٨٠,٤
الداخل	٣٦,٤	٢٥,٧	٢,٨	١٨,٥
غير بنكي	٤٦,٠	١٤,٩	١٨,٦	٢٦,٨
بنوك الودائع	٢,٧	١٧,١	٢١,٥	٢٦,٢
السلطات النقدية	١٢,٣	٦,٣	٥,٧	٣٤,٥

المصدر: المصــدر نفســه.

التونسية بقيا محدودين في مستويات مقبولة بالمقارنة مع بلدان العالم الأخرى (الجدول رقم (٢٣)).

جدول رقم (٢٣)
الدين العمومي التونسي، ١٩٧٧ - ١٩٨٢
(بالمليون دولار)

السنـة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
مجموع الدين العمومي	٣١٨٤	٣٩٨٧	٤٧٤٦	٥٠٣٥	٥٠١٧	٤٩٢٣
المقادير المسلّمة	١٨٤١	٢٤٢٢	٢٩٨١	٣١٦٠	٣١٥٩	٣١٧٧
خدمات الدين	١٤٤	٢١٢	٣١١	٤٢٦	٥٦٠	٤٩٥
رأس المال	٨٨	١١٤	١٤٩	٢١١	٣٠٢	٣٠٤
فوائد	٥٥	٩٨	١٦٢	٢١٥	٢٠٤	١٩٠
المعدلات الأساسية						
المقادير المسلمة - الناتج الوطني	٣٦,٢	٤٠,٦	٤١,٢	٣٦,٢	٣٧,٨	٤٠,٠
خدمات الدين - الصادرات	٩,٥	١١,٣	١٠,٨	١٢,٩	١٣,٩	١٥,٤
بنية الديون						
قروض ثنائية	١٧٨٦	٢٠٨٣	٢٤٣٨	٢٥٨١	٢٦٠٦	٩٦٩٣
قروض المنظمات الدولية	٥٣٧	٦٠٨	٧٦٣	٩٧٣	١١٥١	١٢٣٤
قروض تجارية	١٨٩	٢١٦	٢٨٠	٢٨١	٢٣٧	١٩٧
أسواق مالية	٦٦٧	١٠٧٣	١٢٥٩	١١٩٦	١٠٢٠	٧٩٨

المصدر: The World Bank, *World Development Report, 1983.*

٣ - تقديم الموارد المالية

أ - الموارد الضريبية

تبين المعطيات المقدمة من طرف الكتاب السنوي للاحصائيات المالية مختلف العمليات للادارات العمومية ولاحصائيات المداخيل الضريبية لسنة ١٩٨١.

- الضرائب المباشرة ٣٥٢,٢ مليون دينار (بما فيها الاشتراك في الضمان الاجتماعي ١١٦,٨ مليون).

- رسوم على المواد والخدمات ٣١٠,٦ ملايين دينار.

- الضرائب على التجارة والعمليات الدولية ٣٣٨,٢ مليون دينار.

- المداخيل الضريبية الأخرى ١٦,٤ مليون دينار من بينها حقوق الطوابع الأميرية ٤,٢ ملايين تصل مجموع مداخيل الضرائب المباشرة وغير المباشرة الى ١٠١٧,٤ مليون دينار حيث تمثل ٧٦,٣ بالمائة من مجموع موارد وفتح الادارة. وهكذا فإن مختلف أنواع الضرائب المباشرة

لا تغذي إلاّ أكثر بقليل من ثلث الموارد (٣٤,٦ بالمائة). وهذه المساهمة تتقلص الى ٢٦ بالمائة اذا لم نحتسب الاقتطاعات المنجزة من طرف نظام الحماية الاجتماعية. أما الضرائب غير المباشرة فإن غالبيتها واضحة وجلية.

(١) الضرائب المباشرة

تتسم الجباية المباشرة بازدواجية نوعين من الضرائب:

- الضرائب النوعية التي لها معدل تناسبي يضرب بشكل متمايز كل نوع من المداخيل (مداخيل رأس المال العقاري، أرباح صناعية وتجارية، أرباح غير تجارية، مرتبات وأجور) بدون اعتبار للفرق الموجود بين الأشخاص الماديين والمعنويين.

- ضريبة إضافية تصاعدية وهي المساهمة الشخصية للدولة تنصبّ على دخل الاشخاص الماديين.

أما الضرائب النوعية فإنما تتخذ الأشكال التالية:

- الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية المنصبّة على الشركات والأشخاص الماديين، وتتكوّن من حق سنوي وحق تناسبي. ولقد وقع تغيير هذه الضريبة عدة مرات. وكان الحق السنوي قد عوّض سنة ١٩٦٨ الحق الثابت الذي أخذ شكل اقتراض ضريبي للمهن الصغيرة والتقليدية. وهذا الحق يساوي ١ بالمائة من المقادير الإجمالية لمبيعات السلع والخدمات للملزم.

أما الضريبة التناسبية فهي تقتطع بمعدلات مختلفة اعتباراً لطبيعة الملزم كشخص مادي أو شركة أشخاص أو شركة رؤوس أموال. يتفاوت المعدل حسب نوعية النشاط صناعي أو حرفي أو سياحي (٤٠,١ بالمائة للشركات ٢٩ بالمائة للأشخاص) أو تجاري (٤٦,٥ بالمائة للشركات وللأشخاص).

- الضريبة على أرباح المهن غير التجارية المطبقة على الأشخاص الماديين والمعنويين في المهن الحرة أو المهن التي تنصبّ عليها الضريبة السابقة. تتكون هذه الضريبة من اقتطاع أحادي بـ ٠,٥ بالمائة أو ١ بالمائة من قدر المعاملات ومن ضريبة تناسبية بمعدل أحادي بـ ٣٠ بالمائة من الدخل الصافي.

- الضريبة الفلاّحية: تضمّ الضريبة الفلاحية نوعين من الضرائب من جهة الضرائب الخصوصية على المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع (حبوب، عنب، زيتون) التي تنصبّ على مواد معيّنة وعلى المداخيل الناتجة عن البيع أو التصدير.

من جهة أخرى هناك ضريبة فلاّحية عامة أُحدثت سنة ١٩٦٢ قبل زوال مختلف الضرائب العقارية القديمة، وهي تحتسب على الدخل الإجمالي السنوي الناتج عن الاستغلالات.

ـ الضرائب على رأس المال: تتكون هذه الضرائب من ضريبة على رؤوس الأموال المالية، ومن ضريبة على الملكية العقارية وترجع الضريبة الأولى الى المرحلة الاستعمارية، وقد أدخلت عليها بعض التغيرات في عدة مرات، أما الضريبة الثانية فقد أحدثت مؤخراً في إطار القانون المالي لسنة ١٩٧٩.

وتمسّ الضريبة على مداخيل رؤوس الأموال المالية أرباح الأسهم والفوائد المدفوعة على السندات وعلى الأصول المالية الأخرى وتختلف معدّلاتها حسب نوعية المداخيل والأشخاص المعنيّين.

ـ الضريبة على الرواتب والأجور: أحدث القانون المالي لسنة ١٩٦٧ مبدأ تصاعدية هذه الضريبة. وتتفاوت معدلاتها ما بين ٥ بالمائة بالنسبة لشريحة الأجور والرواتب الممتدة الى ٢٥٠٠ دينار و ٨٩ بالمائة بالنسبة للمداخيل التي تساوي أو تفوق ٦٠٠١ دينار. وقد يأخذ النظام الضريبي بعين الاعتبار ضمن المداخيل الشخصية الخاضعة الى الضريبة جميع الموارد التكميلية للأجور والرواتب (التعويضات المالية والعينية، المعاشات. . .) كما يتم حسم مبالغ مختلفة من المداخيل المعينة.

ـ الضريبة الشخصية للدولة: أُنشئت هذه الضريبة سنة ١٩٢٧ وأضيفت الى أنواع الضرائب الأخرى، وهكذا تخضع جميع الموارد التي يتوافر عليها كل شخص لرسم إضافي تصاعدي، وقد تم تغيير معدلات هذه الضريبة عدة مرات وأصبح المعدل المطبق على أعلى شريحة يساوي ٨٠ بالمائة.

إن مداخيل الضريبة المباشرة تتوزع، حسب تقديم الدليل السنوي لصندوق النقد الدولي، (١٩٨٣) على الشكل التالي (باستثناء الاقتطاعات على الضمان الاجتماعي):

ـ الضرائب على الدخل وعلى الأرباح الصافية	٢٠٣,٠	ملايين دينار
من بينها + الضرائب على الأشخاص المعنويين والماديين	٨٨,٧	مليون دينار
+ الضرائب على المؤسسات والشركات	٩٨,٥	مليون دينار
+ الضرائب الأخرى على الدخل	١٥,٨	مليون دينار
ـ الضرائب على الملكية	٢٦,٢	مليون دينار
من بينها + الضرائب على العمليات المالية	٢٤,٩	مليون دينار
+ الضرائب على الملكية العقارية	١,٣	مليون دينار
ـ ضرائب أرباب العمل على الأجور واليد العاملة	٦,٢	ملايين دينار

(٢) الضرائب غير المباشرة

تتميز الضرائب غير المباشرة التونسية بثلاثة أصناف من الضرائب:

ـ الضرائب على النفقات الداخلية التي تكون رسوم عامة على مجموع المبيعات (رسوم

على الانتاج وعلى الاستهلاك وعلى أداء الخدمات)، ورسوم معينة على الاستهلاك ثم عوائد الاحتكارات الضريبية.

- الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية.

- الرسوم على الأحكام والاجراءات القانونية

لقد ساهمت الضرائب على النفقات الداخلية سنة ١٩٨١ بنسبة ٤٦,٧ بالمائة في مجموع موارد الضريبة غير المباشرة حيث بلغت قيمة هذه الضرائب ٣١٠,٦ ملايين دينار.

إن نظام الرسوم على مجموع المبيعات تغير عدة مرات، ويتكون هذا النظام حالياً من ثلاثة رسوم:

- الرسم على الإنتاج حيث تتركب قاعدة من أسعار الجملة ويبلغ معدله ١٤,٤ بالمائة كما يطبق هذا الرسم على المواد المصنوعة في تونس، وعلى الواردات.

- الرسم على الاستهلاك الذي يضاف عامة الى الرسم السابق للرفع من قيمة التكلفة الضريبية على المواد غير الأساسية.

- الرسم على أداء الخدمات الذي تخضع إليه جميع العمليات التجارية باستثناء عمليات البيع، ومن ضمنها الخدمات المقدمة من طرف الأشخاص الذين يعملون بالأصالة عن نفسهم. وقد يبلغ المعدل العام لهذا الرسم ٥,٨٠ بالمائة. أما الحقوق على الاستهلاك، فإنها تقتطع على سلّم معين (الكحول، الشاي، المواد النفطية)، وقد تختلف مستوياتها حسب نوعية المادة، وأصبحت مساهمة المحروقات في عوائد هذه الحقوق غالبة (٧٦ بالمائة سنة ١٩٨١) منذ بعض السنوات.

وهناك أخيراً السلع التي تخضع عمليات صنعها أو استيرادها أو بيعها الى احتكار من طرف الدولة (مثل التبغ)، والتي تتضمن أسعار بيعها، بنسبة هامة، رسماً على الاستهلاك يعود مردوده الى خزينة الدولة.

إضافة الى ذلك، تحول الوحدات المكلفة بإنتاج أو توزيع هذه المواد جزءاً من أرباحها الى الميزانية العامة حيث تشارك كضريبة غير مباشرة في مجموع الموارد.

وينقسم مردود مجموع الرسوم على السلّم والخدمات لسنة ١٩٨١ على الشكل التالي:

- رسوم عامة على المبيعات	٦٧,٤ مليون دينار
- رسوم الانتاج	١١٦,٤ مليون دينار
من بينها المحروقات	٨٨,٧ مليون دينار
- الضرائب على الخدمات	٣٨,٥ مليون دينار
- الرسوم على استعمال المواد	

(ضريبة المهنة والأبحاث، رسوم على السيارات، رسوم أخرى. . .)	٣٨,٢ مليون دينار
- أرباح الاحتكارات الضريبية	٥٠,١ مليون دينار
مجموع الرسوم على السلع والخدمات	٣١٠,٦ ملايين دينار

الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية: لقد بلغت ايرادات الحقوق والرسوم على الواردات والصادرات ٣٣٨,٢ مليون دينار سنة ١٩٨١، حيث ساهمت بنسبة ٥٠,٨ بالمائة من الموارد غير المباشرة في ميزانية الدولة. وتتفاوت المعدلات المطبقة على أغلبية هذه السلع في هامش يتراوح ما بين ٢٠ بالمائة و ٤٠ بالمائة وقد سعت تعرفة سنة ١٩٧٣ الى تشجيع بعض السلسلات الصناعية (الصناعة الميكانيكية، صناعة السيارات. . .)، كما طبقت رسوم مرتفعة على السلع الكمالية للرفع من الموارد الناتجة عن هذه السلع، أمّا الانتاج الفلاحي، فإنه يستفيد عامة من حماية أقوى، مقارنة مع الصناعة، وتشمل هذه الحماية حتى بعض المواد الغذائية التي لا تنتج بوفرة في داخل البلاد.

أما المداخيل الأخرى، فإنها توفّر موارد ضريبية تكميلية لميزانية الدولة، وقد يتم تحصيلها بصفة عامة عن طريق الأحكام والإجراءات القانونية.

وبلغت قيمة هذه الضرائب ١٦,٤ مليون دينار سنة ١٩٨١ (من بينها ٤٢ مليون دينار على شكل رسوم).

ب - الموارد غير الضريبية

تنتج الموارد غير الضريبية أساساً من مداخيل أملاك الدولة، وتمثل تقريباً ثلث الايرادات الضريبية (٣١,٢ بالمائة) حيث بلغت قيمتها ٣١٦,٨ مليون دينار سنة ١٩٨١، وتجاوزت بالتالي، وبقليل، إسهام الضريبة غير المباشرة كما شكلت ٢٣,٧ بالمائة من مجموع موارد الميزانية (أي الموارد العادية والهبات).

وتعود هذه المساهمة الهامة نسبياً الى قطاع النفط، كما يدل التقسيم التالي على ذلك:

- مداخيل أملاك الدولة	٢٩٠,٨ مليون دينار
- الشركات العمومية غير المالية والمؤسسات المالية العمومية	٢٧٨,٢ مليون دينار
- المداخيل النفطية	٢٤٨,٥ مليون دينار
- أرباح البنك المركزي	٢٩,٧ مليون دينار
- مداخيل أخرى على الملكية	١٢,٦ مليون دينار
- (من بينها اتاوات على مرور الأنابيب)	٤,٦ ملايين دينار
- مداخيل غير ضريبية أخرى (غرامات، مصادرات. . . الخ)	٢٦ مليون دينار
مجموع المداخيل غير الضريبية (١٩٨١)	٣١٦,٨ مليون دينار

ويعتبر القطاع العمومي وشبه العمومي في تونس جدّ متطور، حيث تعد الدولة المالك الوحيد لعدة مؤسسات، كما تساهم في رأس مال وحدات أخرى في اطار المشاركة بين رؤوس الأموال الخاصة والعمومية تمت المراقبة الجزئية لهذه الأخيرة.

وهكذا تملك الدولة محفظة من الأوراق المالية يصعب تحديد قيمة كثافتها، وتمتد مساهمة الدولة الى جميع القطاعات الاقتصادية، سواء منها قطاع النقل والمواصلات (السكك الحديد، الجوّ، الشركة الوطنية للنقل) أو قطاع الطاقة أو الصناعات الميكانيكية والكيماوية أو شبكة القروض.

إن الهدف الأول لهذا الاسهام الواسع هو جعل القطاعات الأساسية تحت قبضة الدولة نظراً لأن حاجياتها المالية وضآلة مردوديتها حاجزان هامان أمام اهتمام رأس المال الخاص بهذه القطاعات ولكن الدولة لا تهمل التي تتوفر على احتمالات الربح أو التي بإمكانها أن تجتذب موارد هامة للخزينة العامة.

ويظهر أن القطاع العام التونسي يعرف المشاكل نفسها في التسيير والتوجيه التي لاقيناها في إطار دراسة الحالة المغربية.

وتكوّن مداخيل القطاع النفطي تقريباً مجموع المساهمات المالية وأرباح الشركات العمومية.

إن الواردات تخضع الى رسم يحدَّد عن طريق التعرفة الجمركية، كما أن هناك الاجراءات الجمركية تطبق بمعدل خام الجمارك، وتشكل الحقوق على الواردات ما يناهز تقريباً مجموع الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، أي ما يبلغ ٣٣٥,٤ مليوناً سنة ١٩٨١ (١٥٧,٦ مليوناً بالنسبة للحقوق الأخرى، على الواردات).

إن الحقوق والرسوم على الصادرات لا تشمل الا عدداً قليلاً من السلع (الفلفل، الفستق. . .) ويطبق المعدل الضريبي على كل طن من السلع المصدرة مع حد أدنى يقل عن ١٥ بالمائة من قيمة السلع، ويحوّل مردود هذا الرسم الى الصندوق العام للموازنة.

لقد بقيت التعرفة الجمركية المتعامل بها منذ الاستقلال دون أي تغيير حتى سنة ١٩٧٣ حيث تم تخفيض الضريبة المطبقة على موادّ التجهيز وعلى المواد الأولية وعلى المواد نصف المصنّعة وذلك لتشجيع الاستثمارات والإنتاج في القطاعين الصناعي والفلاحي.

أمّا الحقوق التي تمسّ السلع المماثلة لتلك التي تنتج محلياً أو السلع البديلة فإنه تم رفعها، وذلك لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية ولخلق اطار مناسب لنمو الصناعة التقليدية.

رابعاً: ليبيا

ظلت ليبيا منذ استقلالها الى بداية السبعينات بلداً خاضعاً لهيمنة القوى الأجنبية، ولم تتمكن من التحكم في تعبئة الموارد المالية الضرورية لتنميتها. لقد كانت ليبيا في الخمسينات

تعتبر من الأقطار الأكثر حرماناً وخصاصة في العالم، ولم تكن الموارد الفلاحية الضئيلة، في بلد شاسع لم تنعم عليه الطبيعة إلا قليلاً، لتعطي الدولة الوسائل الكافية لبناء البلاد.

لقد كانت المساعدة الأجنبية المتقلّبة تسند الاقتصاد الليبي في حالة من النجدة المستمرة، فهل سيكون اكتشاف أول حقل نفطي في سنة ١٩٥٧ بمثابة الإعلان عن سيرورة مستمرة لزيادة موارد الدولة وتمويل عملية التنمية؟ إلا أن سيطرة الشركات النفطية الاحتكارية على شروط استغلال المادة النفطية، والاختلالات والعوائق التي دخلت البنى الاقتصادية عن طريق هيمنة القطاع النفطي والاضطرابات في البنى الاجتماعية التقليدية، كل هذا ساهم في خلق بيئة مناسبة للتحول على صعيد المؤسسة السياسية الذي سيحدث في ١٩٦٩ . لقد كان ذلك بمثابة صراع للعمل من أجل الاصلاح والتقويم الذي بدأ باسترجاع الموارد الوطنية مدعوماً بارتفاعات في سعر النفط، الذي سيكون له تأثيرات محسوسة على الموارد العمومية.

وقد أصبحت الضرائب النفطية ليس فقط المصدر الرئيسي وشبه الوحيد لمداخيل الخزينة، ولكن القوة المالية التي تتحرك وتتنامى بالاستفادة من الارتفاعات المتتالية في سعر النفط، وإن الضريبة النفطية كمصدر مالي خارجي يغذي إمكانيّات تدخل دولة ذات إنفاقات طموحة، تجعلان المصادر الداخلية للانتاج ذات دور وسيط وتكميلي للموارد الحكومية، وإن النمو الكامل للاقتطاعات الضريبية التي تتمّ عن طريق فرض ضرائب غير نفطية يعود في جانب منه الى الأنشطة الاقتصادية أو العمل لإعادة توزيع الثروات غير المباشرة من طرف القطاع النفطي.

ووعياً منها بأن التحكم في مستقبلها يفرض ليس فقط تركيزاً للموارد المالية بالتحرر من سيطرة الشركات النفطية ولكن أيضاً تجاوز حالة أحادية الانتاج والتصدير لمادة معينة مهما كانت الاستراتيجية المتبعة، فلقد اتبعت ليبيا سياسة حيوية ـ رغم عدم تناسقها ـ تهدف إلى تنويع بُناها الاقتصادية.

إن التقلب غير الملائم في توجيه السوق النفطية المقترن بالعوائق الداخلية للتنمية قد أعاق الطموحات.

لقد كان ذلك بالفعل علامة تغير مالي لدولة تعرضت لمتغيرات الظرفية الاقتصادية في مجال التبادل الخارجي للنفط، ولكن هذا التغيّر يبقى مع ذلك نسبياً حينما نقارنه مع وضعية باقي بلدان العالم الثالث.

إن هذه الحقبوية الملاحظة في تطور موارد الدولة الليبية وكذا تركيبتها وارتباطها مع السياسة الاقتصادية تبرز بشكل واضح هشاشة المحاصيل الحكومية رغم النمو الناتج عن الازدهار النفطي.

١ ـ من الاستقلال الى ثورة ١٩٦٩ حلول الإيرادات النفطية محل المعونة الخارجية في موارد الخزينة

إن هذه الحقبة تضم فترتين قصيرتين مختلفتين: الأولى تمتد الى سنة ١٩٦١، وهي فترة تمثل حقبة الفقر التي عاشتها ليبيا، حيث كانت تعتمد على المساعدات الخارجية. والفترة الأخرى ابتدأت مع استغلال النفط ولكن تدفق الموارد بقي محدداً من طرف استراتيجية الشركات النفطية الكبرى، ولم تكن السلطات الليبية تقوم بأي تحكم حقيقي في تطور المداخيل النفطية.

أ ـ من الاستقلال الى سنة ١٩٦١

في العقد الأول من استقلال ليبيا، ظلت بُنى الاقتصاد الليبي مجمدة في حالة من الفقر المطلق، ولقد كان القطاع الفلاحي جامداً بسبب الصعوبات والعوائق الطبيعية غير الملائمة، ولم يتمكن حتى من تلبية الحاجيات الغذائية لشعب محدود ديمغرافياً، ولقد انجذبت القوى الحية في العالم القروي الى المراكز الحضرية حيث تتمركز الحياة الاقتصادية النشيطة، تاركة مناطقها الأصلية رغم المجهودات المالية التي لم تكن كافية على أي حال ـ التي تدعم بها الدولة تنمية تلك المناطق، ولم تكن الصناعة لتطمح إلى تنمية أو تنويع محسوس لبُناها نظراً لغياب الموادّ الخام اللازمة.

ولقد تمت بصعوبة إقامة وحدات صغيرة في بعض القطاعات من أجل تعويض الاستيراد (في مجال الغذاء واللباس..) ببديل منتعش عن طريق التسهيلات الضريبية والمالية المقدمة من طرف الدولة[٣] ومن طرف قوانين المبادلات الخارجية التي تحمي السوق المحلية، ولكن على العموم فقد ظل القطاع الخاص منجذباً الى الاستثمارات المكسبة (التجارة، النقل، السكن) وظلت الدولة لا تمتلك طاقة لتمويل العمليات الإنتاجية. إن البنى الأساسية للاقتصاد بهشاشتها وعجزها لم تكن تشكّل مجالات للاقتطاعات المالية لصالح الدولة، كما أن المداخيل الشخصية ومستوى الاستهلاك لم تولّد بدورها محاصيل مهمة للخزينة. إن هذه الوضعية انعكست على التوازنات الداخلية للخزينة التي فضلاً عن ذلك عرفت ضغوطاً من طرف الجهاز الإداري الذي اتسع كثيراً، وإن المعونة الخارجية أصبحت بفعل ذلك مورداً مطلوباً من أجل تحقيق موازنة الخزينة (أنظر الجدول رقم (٢٤)).

إن قيمة الميزانيات قد تزايدت بشكل سريع وبنسب متقلبة تبعاً لحاجيات تمويل الخدمات الادارية والسوسيو ـ اقتصادية.

---

(٣) إن قانون عام ١٩٥٦ يرى منح هذه التسهيلات للمؤسسات التي تشغل أكثر من ١٠ أشخاص (إعفاء من الضريبة المهنية لعشر سنوات، والضريبة على الأرباح لمدة خمس سنوات، والحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة لمدة خمس سنوات).

جدول رقم (٢٤)
تطور الميزانية الليبية، من ١٩٥٤ - ١٩٦١

السنة	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
المصاريف.	٨,٧٩٧	١٤,٨٧٨	١٥,٤٣٣	١٧,٠٣١	١٩,١٧٩	١٧,٨٤٤	١٨,٦٤٠	٢٨,٠٧١
العائدات	١١,١٩١	١٣,٣٣١	١٥,٣٨١	٢١,٦٦٤	٢٣,٠٩٤	-	-	-
هبات ومساعدات خارجية	٥,٦٤١	٦,٢٧٠	٧,٢١٤	١٢,٠٦٩	١١,٠٤٥١	١٤,٧٠٠	١٤,٧٠٠	١٠,٤٠٠
الجمرك	٢,٤٥٥	٣,٣٨١	٣,٨٧٣	٤,٨٩٩	٦,٤٠٠	-	٨,٧٠٠	-

المصدر: إيف كازو، «الحالة الليبية،» نفط وتنمية، ص ٢٤.

وبين ١٩٥٤ و ١٩٦١ تزايد الغلاف المالي أكثر من ثلاث مرات، ولم تغطِّ الموارد الداخلية في المعدل الا ٦٣ بالمائة من المصاريف، وهذا المستوى من التغطية لم يتمّ التوصل اليه الا بإسهام الرسوم الجمركية في المداخيل الضريبية.

لقد أوقف الدائنون الأجانب تخصيص المساعدة، وهكذا فإن الوكالة العمومية الليبية لتثبيت التنمية التي تأسست في ١٩٥٢ والتي يسيرها موظفون معينون من طرف الحكومات المموّلة، نجدها تقوم بتسيير الأموال الممنوحة من طرف الحكومات، وهناك أيضاً لجنة أخرى واللجنة الليبية الأميركية لإعادة التعمير التي أنشئت في ١٩٥٥ قد تم توجيهها لمراقبة المشاريع الممولة من طرف الولايات المتحدة في فترة كانت فيها القروض المباشرة للحكومة الأمريكية قد باتت تتجاوز ليس فقط مساهمة الانكليز، ولكن أيضاً مساهمات المنظمات المالية الدولية، وكان من النادر أن تتم استشارة الحكومة الليبية حول استعمال هذه الأموال.

ب - من بداية استغلال النفط الى ثورة ١٩٦٩

في ١٩٥٩، اكتشفت شركة «إسو نيوجرزي» البئر النفطية الشهيرة في زليطن ولقد قام باقي أعضاء اتحاد الشركات التي يشجعها القانون النفطي لحزيران/يونيو ١٩٥٥[٤]، وكذا الموقع الاستراتيجي لليبيا باستثمار مكثف في الأراضي الليبية بحثاً عن الأمن[٥] والمردودية في مجال استغلال النفط، وقد قامت هذه الشركات في إطار السباق على الامتيازات بتعزيز وتقوية سيطرتها في مجال الاحتياطي الباطني وفي الانتاج والتجارة مدعومة في ذلك بامتيازات السلطة في المكان نفسه، وهكذا أصبحت الموارد النفطية الليبية خاضعة لاتحاد شركات تابعة لمؤسسات أمريكية عملاقة (إيسو، أوكسيدنتال موبيل...) وقد استطاع اتحاد الشركات هذا أن ينجح في التحكم في النشاط النفطي في ٦٠ بالمائة من التراب الليبي. لقد عرف الانتاج

(٤) يرى هذا القانون اقتسام الأرباح تبعاً لقاعدة ٥٠ بالمائة.
(٥) إن تأميم قناة السويس قد دفع الرأسمال النفطي نحو هذه المنطقة الأكثر أماناً.

النفطي في الفترة الممتدة من ١٩٦٣ الى ١٩٦٩ توسعاً كبيراً، فلقد ارتفع من ٠,٨ مليون طن سنة ١٩٦١ الى ١٥٠ مليون طن سنة ١٩٦٩. إن إيقاع النمو السنوي في المعدل كان يقارب ٤٥ بالمائة[٦]، ولقد جاء هذا التطور السريع نتيجة لتضافر عدة عوامل نذكر منها:

نوعية نفطية جيّدة (تحتوي على كميات ضعيفة من الكبريت)، وظروف استغلال مشجعة (آبار قليلة العمق)، واحتياطات هائلة، ووضعية جغرافية قريبة من السوق الأوروبية، وأخيراً، ومنذ بدء الانتاج، قامت هذه الشركات بفرض قواعد ذات طابع امتيازي تحدد علاقاتها مع الدولة الليبية، وهي ذات طابع مالي صرف بين مؤدّ لضرائب وقابض، ولكن هذه العلاقات مع ذلك معكوسة طالما أن مؤدي الضرائب صاحب السلطة الواسعة هو الذي يحدد بنفسه أساس الضريبة وأنماط حسابات الرسوم والاقتطاعات[٧]. لقد كانت العائدات النفطية الليبية تأتي من إيرادات ضريبة نفطية على شكل رسوم تماثل ١٢,٥ بالمائة من إنتاج المبيعات النفطية ومن الضرائب على أرباح الشركات المحددة بقدر ٥٠ بالمائة وفي إطار هذه القواعد المالية الصارمة لم تستطع الدولة أن تطمح في زيادة مواردها سواء لصالح زيادة الانتاج أو الزيادة في الأسعار.

وفيما يتعلّق بالأسعار فإن الشركات تحكّمت في ظروف تشكيلها، فهذه الأسعار التي كانت محدّدة في مستوى منخفض بدءاً من سنة ١٩٦١ ستعرف حركة انخفاض في السنة الموالية، لقد انتقل رقمها البياني المحدد على أساس ١٠٠ في سنة ١٩٦١ الى ٧١ في سنة ١٩٦٦ ليرتفع بعد ذلك، ولكن دون أن يصل الى مستوى الانطلاق. إن هذا الاتجاه نحو الانخفاض على غرار ما حدث في كل البلدان النفطية يجد مصدره بالأساس في نظام الأسعار المفروض من طرف الكارتل (اتحاد الشركات الاحتكارية)، إن تطبيقه قد أدى الى خفض في قيمة الضرائب التي كان عليها أن تتوجه نحو الارتفاع بعد إقرار نظام المناصفة، لقد تعرضت الدولة لخسائر في المداخيل ازدادت حدتها بفضل المناورات التجارية العديدة للتأثير في الأثمان (حذف حساب التفاضل وتكاليف النقل) أنماط حساب الأسعار، فرض ضريبة على الأثمان الحقيقية عوض الأثمان المعلنة ممارسة المناقصة والتأمين... الخ.

وبالتأكيد فإنّ الدولة الليبية قد حاولت أن تقوم بإدخال تعديلات على القانون الضريبي لسنة ١٩٥٥ الذي يعطي امتيازات كبيرة جداً للشركات، دون أن يتم - مع ذلك - الوصول الى أن تتغير بعمق العلاقات مع الشركات لصالح الدولة الليبية، لقد حدث بعد بضع تغييرات طفيفة[٨] للعلاقات المالية بين الدولة والشركات ولكن بالأساس من أهمية نمو الإنتاج

(٦) L. Talha, «L'Economie libyenne depuis la découverte pétrolière,» dans: Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes, *Les Economies Maghrebines: L'Indépendence à l'épreuve du développement économique* (Aix en Provence: Centre national de la recherche scientifique, 1971), p. 205.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(٨) تنظيم الأسعار المعلنة الصادر في تموز/يوليو ١٩٦١؛ قانون ١٩٦٥ حول قاعدة حساب الضرائب، واتفاق ١٩٦٧ حول الغاء تخفيض الأسعار.

أن تنامت العائدات المجلوبة من طرف الشركات منذ ١٩٦٣، في حين أنه في الفترة الممتدة من ١٩٦١ الى ١٩٦٥ لم تتلق الدولة إلا ما يعادل ١/٥ المداخيل الإجمالية للصادرات، وهذه النسبة ستصل الى أكثر من ٤٠ بالمائة ابتداء من سنة ١٩٦٥.

إن هذه الزيادة في المداخيل الضريبية ستحسن بالتأكيد الأرباح المالية الحكومية ولكن سيحل محل هيمنة المساعدة الخارجية في الميزانية شكل آخر من أشكال الهيمنة ويتعلّق الأمر بالعائدات النفطية، وإن هذه العائدات أصبحت المصدر الأساسي لمداخيل الخزينة، ولقد وصلت نسبة الرسوم والضرائب المقدمة من طرف الشركات النفطية الى ٧٥ بالمائة من مداخيل الخزينة، ولقد تم تغطية المصاريف الحكومية الإجمالية أساساً عن طريق الاقتطاعات من الثروات النفطية (انظر الجدول رقم (٢٥))، وهكذا فإنّ التدخلات الحكومية عن طريق الميزانية سواء في توزيع العائدات (رواتب وإعانات اجتماعية أو في التجهيزات الاقتصادية) كان لها كمرتكز مالي المداخيل المجمعة من الشركات النفطية تبعاً لاستراتيجيتها في الإنتاج وسياستها في الأسعار.

جدول رقم (٢٥)
مساهمات العائدات النفطية في الكميات العامة

السنة	حصة عائدات الدولة من الصادرات النفطية (نسبة مئوية)	حصة المدفوعات (الايداعات النفطية) في المداخيل العامة (نسبة مئوية)	تغطية النفقات العمومية من طرق المداخيل النفطية (نسبة مئوية)
١٩٦٣ - ١٩٦٤	٢٠,٤	٣٦,٣	٣١
١٩٦٤ - ١٩٦٥	٢٥,٣	٥٤,٢٠	٤٨,٢٠
١٩٦٥ - ١٩٦٦	٤١,٤	٧٠,٠٠	٧٠,٠٠
١٩٦٦ - ١٩٦٧	٤٠,١	٧٤,٠٠	٧٤,٠٠
١٩٦٧ - ١٩٦٨	٤٥,٩	٧٥,٢٠	٧٥,٢٠
١٩٦٨ - ١٩٦٩	٤١,٣	٧٠,١٥	٨٥,٩٠

المصدر: L. Talha, «L'Economie libyenne depuis la découverte pétrolière,» dans: Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes, *les Economies Maghrebines: L'Indépendence à l'épreuve du développement économique* (Aix en Provence: Centre national de la recherche scientifique, 1971).

فيما يتعلق بتطور المالية العمومية فإن ازدياد العائدات كان سريعاً جداً لقد ازدادت بمقدار ٣,٥ بالمائة من ١٩٦٣ الى ١٩٦٧/١٩٦٨ في حين المداخيل الضريبية العادية قد تراجعت بشكل كبير، لقد كانت الضرائب تغذّى أساساً من الحقوق الجمركية والضرائب غير المباشرة التي انتقلت على التوالي من ٣٣,٨ بالمائة و ٧,٥ بالمائة الى ١٠,٧ بالمائة و ٤,٤

بالمائة من المداخيل العامة، وإنّ مساهمة الضرائب الأخرى كانت عملياً بدون أهمية، (انظر الجدول رقم (٢٦)).

جدول رقم (٢٦)
تطور مداخيل الميزانية

السنة	١٩٦٣ - ١٩٦٤	١٩٦٤ - ١٩٦٥	١٩٦٥ - ١٩٦٦	١٩٦٦ - ١٩٦٧	١٩٦٧ - ١٩٦٨
الباب الأول					
جمرك	١٥,٠٠٠	١٥,٥٠٠	١٥,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠
امتيازات تجارية	١,٩٠٠	٢,٢٥٠	٣,٢٠٠	٣,٢٠٠	٣,٣٠٧
ضرائب	٤,٧٨٨	٦,٥٠٠	٧,١٥٠	٩,٢٧٥	١٠,٤٣٠
رسوم	١,٦٥٠	١,٨٢٠	٣,٢٥٠	٣,٧٥٠	٤,٤٥٠
الباب الثاني					
البريد	١,٢٥٠	١,٣٥٠	٢,٠٠٠	٢,١٠٠	٢,٢٥٠
الموانىء	١,١٢٥	١,٣٥٠	٣,٦٠٠	٤,٠٠٠	٤,٠٦٧
الطيران المدني	٣٠٠	٢٨٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
الزراعة، الخشب	٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٧٥
الخدمات العمومية	١,٠٠٠,٥	١,٢٠٠	١,٣٠٠	١,٤٠٠	١,٤٣٦
أشياء أخرى	٧٢٨	٦٥٠	٨٠٠	١,٤٦٥	١,٥٢١
الباب الثالث					
أشياء متفرقة	١,٦٠٠	١,٤٩٠	٢,٠٠٠	٢,٦١٠	٣,٣٦٤
الباب الرابع					
مداخيل نفطية	٢٩,٤١١,٥	٣٢,٤٨٠	٣٩,٤٠٠	٤٨,٩٠٠	٥٦,٠٠٠
الباب الخامس					
الاحتياطي العام	١,٤٥٧,٤	–	–	–	–
فائض الدخل	–	–	٨,٠٠٠	–	–
رصيد الرسوم		–	١,٦٠٠	–	–
الاستشارات الظرفية	–	–	٨٣٥	١٦٥	–
الباب السادس					
المساعدات الأجنبية	٩,٥٠٠	٦,٨٢١,٤	–	–	–
المجموع	٦٣,٣٦٨,٩	٨٥,٨٠١,٤	١٦٥,٨٢٥	١٨٧,٨٦٥	٢٢٦,٠٠٠

المصدر:
Bank of Libya: *Annual Report, 1966-1967* (Tripoli: The Bank, 1967), and *Annual Report 1967-1988* (Tripoli: The Bank, 1968).

إن توسّع المداخيل النفطية قد حثّ السلطات العمومية على الزيادة في إنفاقاتها، وإن هذه الزيادة في مصاريف العمل الحكومي تعطي مثالاً لهذا الاتجاه، لقد ازدادات أربع مرات بين ١٩٦٣ و ١٩٦٩، وأصبحت تغطية هذه المصاريف العادية تؤخذ بشكل متناقص من إيرادات الضريبة غير النفطية ورغم مساهمة المداخيل النفطية فإنّ توازن الميزانية لم يسجل فائضاً الا في سنتين ماليتين (١٩٦٥/١٩٦٦ و ١٩٦٦/١٩٦٧).

لقد كان لتوسع النشاط النفطي عواقب واضحة على تسيير الموارد العمومية، فبإحداثه تضخماً في المداخيل فإنه أيضاً سيؤدي الى سياسة مغالية وغير مضبوطة في مجال المصاريف، ولقد كانت التأثيرات على البُنى الاقتصادية والاجتماعية أكثر عمقاً حيث أدّت الى اختلالات جديدة. وهذه التحولات هي التي ساهمت في التغيير على مستوى المؤسسة السياسية في سنة ١٩٦٩.

٢ ـ من ثورة ١٩٦٩ الى بداية الثمانينات: الثقل المهيمن للعائدات النفطية في موارد الميزانية

لقد جاءت ثورة الفاتح من أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ بأكثر من مجرد تغيير في المؤسسات السياسية، إن سياسة التنمية ستقوم بقطيعة مع الممارسات السابقة وخاصة في مجالات العلاقات مع الشركات النفطية وفي مجال تخصيص وتوجيه الموارد المالية التي يتم حشدها عن طريق استغلال النفط، إن إعادة هيكلة وبناء الاقتصاد في إطار تنويع نسيج الاقتصاد أصبحت اختياراً دائماً في تحرك السلطات العمومية، ومن بين أدوات السياسة الاقتصادية المستعملة في هذا الاطار نجد أن السياسة الضريبية والنفط لعبا دوراً أساسياً في بناء الموارد المالية الهامة.

وعلى العكس من ذلك فإنه إذا كنا نجد على المستوى القانوني أن الضريبة النفطية الأحادية قد تغيرت في اتجاه أكثر ملاءمة مع العقيدة السياسية الرسمية الجديدة، فإنه على مستوى الفعالية الاقتصادية والاجتماعية فإنها لم تعرف هزات جذرية.

منذ تاريخ تغيير النظام الى بدايات الثمانينات يمكن أن نميز بين مرحلتين في السياسة الاقتصادية الليبية بشكل عام وفي الظروف المحددة لتعبئة وحشد الموارد الحكومية.

لقد كانت الحقبة الأولى (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) متمركزة أكثر حول سيرورة استعادة الثروات الوطنية وموسومة أكثر بوفرة الموارد المالية، والمرحلة الثانية (١٩٧٧ ـ ١٩٨٢) ستشكل التزاماً قاطعاً في مجال مجهودات تنويع الاقتصاد وخلق قاعدة اقتصادية واجتماعية، ولكن ستتعرض لمضايقات تقلب الظرفية النفطية والصعوبات الداخلية أمام سيرورة التنمية.

أ ـ من ١٩٦٩ ـ الى ١٩٧٥ تأثيرات سياسة استرجاع الثروات على مداخيل الدولة

إلى غاية ١٩٦٩ ظلّت ليبيا تعتبر كفردوس نفطيّ مع وجود نظام ضريبي سخي، إن البحث عن مراقبة النشاط النفطي كان مجال التدخل الأول لدى السلطات الجديدة أكثر من

استعادة الثروات من الاستعمار وأكثر من مسلسل توزيع الأراضي على الفلاحين.

إن التحكم في القطاع النفطي قام انطلاقاً من ثلاث عمليات:

الرفع من الأثمان، تسيير عقلاني للإنتاج، والتحكّم التام أو شبه التام لأنشطة هذا القطاع.

إنّ الهدفين الأولين لليبيا كانا رفع المداخيل النفطية الى أقصى حد مع تقييد الانتاج. ولقد أدت المفاوضات المتفرقة مع الشركات النفطية الى تعديلات تدريجية للأثمان المعلنة التي لا تعكس لا ميزات النقل ولا فارق نوعية النفط الليبي، إن مفاوضات أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ قد أدت الى أول زيادة التي كانت الخطوة الأولى نحو الارتفاع العام للاسعار العالمية، ولقد تبع ذلك تعديلات ستوصل الثمن الإجمالي الليبي في ١٩٧٦ الى ١٦,٣٥ دولاراً بالنسبة للأثمان المعلنة (مقابل ٢,٥٣ دولار في ١٩٧٠).

وبموازاة مع عملية رفع الأسعار، اتبعت الحكومة الليبية سياسة تخفيض الإنتاج، فبعد أن صعد الإنتاج في ظل النظام السابق ليصل من ٩١٠ آلاف طن في ١٩٦١ الى ١٦٥,٩ مليون طن في ١٩٧٠ نجد أن الانتاج لم يتوان عن الانخفاض ليصل إلى ٧١ مليون طن سنة ١٩٧٥، إنّ هذا التحديد لطاقات استغلال الموارد الذي فرض على الشركات يدخل في إطار منظور جديد للاستغلال والحفاظ على آبار النفط.

إن هذه الإجراءات الأولى للرفع من الأسعار وتخفيض الإنتاج قد تم استكمالها وتعزيزها بأخذ مبادرة مراقبة قنوات التوزيع والانتاج التي تستعملها الشركات النفطية.

إنّ تأميم قطاع التجارة الداخلية في ١٩٧٠ قد جسّد أول مكسب الذي سيتم تعزيزه بمراجعة التشريع النفطي في ١٩٧٣، وبتوسيع حركات التأميمات في مجال الإنتاج.

إن التشريع النفطي الذي تمّ تعديله في عدة مراحل (نيسان/أبريل ١٩٧١، تموز/يوليو ١٩٧٣، كانون الثاني/يناير ١٩٧٥) أعطى ظروفاً قانونية وضريبة جديدة في مجالات البحث واستغلال النفط.

إن قيمة النظام الضريبي قد ارتفعت(٩) واتسعت سلطات الوصاية الحكومية على الانتاج وتم تعزيز مراقبة تحويل مداخيل الشركات الى الخارج.

إن القانون النفطي الذي تم إقراره في تموز/يوليو ١٩٧٣ قد حدد القواعد الجديدة التي تنظم تسيير القطاع النفطي مع التفريق بين ثلاثة تنظيمات قانونية مختلفة(١٠).

---

(٩) تضاف قيمة الرسوم (١٦,٦٧ بالمائة) الى الضريبة على الأرباح (٦٥,٧٥ بالمائة).

(١٠) Yves Gazzo, «L'Economie libyenne,» *Maghreb-Machrek*, vol. 93 (juillet-septembre 1981).

الامتياز النفطي هو الذي يحدّد نمط الحصول على مناطق التنقيب، والاشتراك بالمساهمة مع الشركة الوطنية للنفط التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٠ لتقوم محل الشركة القديمة.

وبالتأكيد فإن هذا التشريع الجديد قد شكّل إطاراً قانونياً يمكّن الدولة من أن تراقب بشكل أكثر عقلانية نشاط القطاع النفطي، ومن تحسين مقدراتها على الاقتطاع المالي من الموارد المنتجة.

كما أن دينامية التأميمات الشاملة وسيرورة مراقبة مصالح عدد من الشركات شكلتا معاً الحركة التي بواسطتها تمكنت ليبيا من أن تكرس نفسها تدريجياً كبلد يتحكم في سنة ١٩٧٥ مباشرة في ما يقرب من ٧٥ بالمائة من إنتاجه الوطني من النفط.

إن مراقبة الدولة المباشرة للنشاط الاقتصادي لم تقتصر على القطاع النفطي فالنظام المالي (بنوك وشركات تأمين) قد تمت إعادة هيكلته بواسطة مركزة أنشطته بين أيدي السلطات العمومية، وبواسطة إعادة تحديد لوظائفه وأنماط تدخلاته، كما تم إنشاء عدد من الشركات العمومية في قطاعات وأنشطة مختلفة لكي تكون أدوات فهم وتطبيق السياسات القطاعية المقررة من طرف السلطات.

إن هذه السياسة الهادفة الى استعادة الثروات الوطنية وبالأخص في القطاع النفطي قد مكّنت الدولة من أن ترفع الى أقصى حدّ الإيراد المالي الذي تم أخذه من ارتفاعات أسعار النفط، وبالفعل فقد انتقلت إيرادات الدولة من ٤٤٧ مليون دينار في سنة ١٩٦٩ الى ١٧٤١ مليون دينار في ١٩٧٥ (أي ما يعادل أربع مرات المبلغ الأول). وبديهي أن هذه الزيادة الكبيرة حصلت بفضل تقويم سعر النفط وأساساً في سنة ١٩٧٣ (انظر الجدول رقم (٢٧))، ولقد ارتفعت أسعار النفط من سنة الى سنة مزوّدة خزينة الدولة بإيداعات مالية مهمة، والمساهمة النسبية للعائدات غير النفطية في موارد الدولة انتقلت من ١٨,٧ بالمائة سنة ١٩٦٩ الى ١٢,١ بالمائة سنة ١٩٧٤، وان النهوض بها (أي العائدات غير النفطية) في السنة الأخيرة من هذه المرحلة لا يمكن تفسيره إلّا بانخفاض الصادرات النفطية، وبالتالي الايرادات المجلوبة من هذا القطاع. وهكذا يبدو أن العائدات النفطية قد جلبت الى غاية ١٩٧٤ موارد متنامية للدولة ساهمت في الزيادة من تيارات الانفاق، ولكن ابتداء من ١٩٧٥ ظهرت العلامة الأولى للاستقرار المالي الذي ستجابهه ليبيا في بداية الثمانينات بسبب خضوع نفطها للتغيرات الخارجية.

وبكل تأكيد فقد أدت التعديلات التي أُدخلت على التشريع الضريبي غير النفطي وبالأخص الزيادة التي يقررها القانون رقم ١٩٧٣/٦٤ المتعلق بالضريبة على العائدات وعلى النشاط الاقتصادي الى تحسين دخل الضريبة المباشرة العادية، ولكن لم تكن لها طبعاً أي تأثير محسوس على الثقل النسبي لهذه الفئة من الضرائب على مجموع مواد الدولة.

إن الموارد النفطية التي تغطّي ما يقارب من ٩٠ بالمائة من عائدات الدولة قد سمحت

بزيادة المصاريف المالية وبالأخص في سنة ١٩٧٤، واتّسم تطور الميزانية العادية بالأساس بتحسين معالجة الإدارة، كما شكّلت المصاريف الخاصة ميزانية ثالثة تقريباً دون اعتبار ما قامت به الحكومة من أجل استقرار أثمان بعض المواد الأساسية (الدقيق، القمح، الأرز، السكر، الشاي، القهوة. . .)، وتقديم المساعدة الى البلدان الأجنبية.

إن إصدار قانون ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ الذي قرر أن يتم الاحتفاظ بما لا يقل عن ٧٠ بالمائة من المداخيل النفطية لتمويل مشاريع التنمية يفسّر الارتفاعات القوية لمصاريف ميزانية التجهيز خاصة ما بين ١٩٧٤ و ١٩٧٥ كعنصر رئيسي للدولة تتم تغذيته بإيرادات النفط، إن الأغلفة المالية المخصصة لبرامج المخطط الثلاثي (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥) التي قدرت بـ ٢٥٧١,٢ مليون دينار تترجم مجهود الاستثمارات التي تقوم بها الدولة[11].

جدول رقم (٢٧)

مداخيل ومصاريف الحكومة الليبية، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٦

(بملايين الدنانير الليبية)

السنة	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣[1]	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
مداخيل الدولة	٤٤٧,١	٥٣٥,٩	٧٣٨,٢	٧٥٣,٩	٥٤٨,٢	١.٨٦٣,٨	١.٧٤١	٢,٥٨٤
مداخيل نفطية	٣٦٣,٥	٤٥٣,٢	٦٥١,٣	٦٤٦,٤	٤٢٩.٥	١,٦٣٨,٠	٢٢٨٣	٢,٠٩٣
مداخيل غير نفطية	٨٣,٦	٨٨,٧	٨٥,٩	١٠٧,٥	١١٨,٧	٢٢٥,٨	٤٥٨	٤٩١
حقوق جمركية	٣٧,٧	٣٥,٢	٤١,٦	٥٥,٨	—	—	—	—
الميزانية العادية	٢٩١,٩	٢٨٨,٤	٣٦١,٩	٤٣٧,١	٢٢٣,٥	٤٣٠,٩	٤٦٠,٠	٥٦٤
التوفير في الميزانية	١٥٥,٢	٢٤٧,٥	٣٧٦,٣	٣١٦,٨	٣٢٤,٧	١,٤٣٢,٩	١,٢٨١	٢,٠٢٠
ميزانية التجهيز	١١٣,١	١٤٦,١	٢٤٧,٦	٣٩٧,٣	٤١٣,٧	٨٦٦,٠	٩٤١	١,١٩٠
ميزانية خاصة	—	—	—	٥٩,٨	١٨٩,٦	٥٤٩,٧	٧٤٦	٨٤٩
عجز	٤٢,١+	١٠١,٤+	١٢٨,٧+	١٤٠,٣	٢٧٨,٦-	١٧,٢+	٤٠٦-	١٩-

(١) ابتداء من ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ بدأت الميزانية تقر حسب التقويم الغريغوري وليس حسب الاعلان الضريبي الذي يبدأ في ٣١ آذار/مارس إلى ١ نيسان/ابريل. وهكذا فإن ميزانية عام ١٩٧٣ قد تقلصت على مستوى الحسابات المالية الى تسعة أشهر من نيسان/ابريل ١٩٧٣ الى كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣.

المصادر: ـ بالنسبة الى الأعوام، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٢، أنظر: كازو، «الحالة الليبية»، نفط وتنمية، ص ٧٠ و ٨٩. وبالنسبة الى الأعوام، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، أنظر: الجوانب الرئيسية لاقتصاديات الدول العربية، نيسان/أبريل ١٩٨٠، ص ١٠٤. وبالنسبة الى الأعوام، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ أنظر:
International Monetary Fund, *Etudes générales sur les économies africaines*.

(١١) في كل المرحلة الممتدة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٧ وصلت المصاريف الى ٥٤١٧ مليون دينار.

وإن مساهمة القطاع الخاص لم تتجاوز أكثر من ٣٧٠ مليون دينار أي ما يشكل تقريباً ١٤,٤ بالمائة من الاستثمارات المحققة من طرف السلطات العمومية.

ورغم الغزارة النسبية للموارد المالية المجلوبة من القطاع النفطي وبسبب التدخل الحكومي الكثيف فإن الدولة الليبية كان عليها أن توجّه ثلاث مرّات نداء للمؤسسات البنكية (في ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٥) من أجل تمويل عجز الميزانية.

ب ـ من ١٩٧٦ الى ١٩٨٢: موارد مالية تتعرض لعدم استقرار الوضعية النفطية

إذا كانت المداخيل النفطية قد استمرت في تناميها الى غاية ١٩٨٠ فإن قوانين السوق الدولية ومتابعة الظرفية الاقتصادية العالمية والضغوط التي مورست من طرف الدول المستهلكة للنفط الليبي وبالأخص الولايات المتحدة، ستدفع الى تخصيص طاقات هذا البلد لتعبئة الموارد المالية بكثافة المرحلة السابقة نفسها.

إن تراجع الإنتاج النفطي الذي سيبدأ في ١٩٧٤ قد تسارع خلال هذه الفترة. وقد تراجع حجم الإنتاج بما يقارب ٥٠ بالمائة من ١٩٧٧ الى ١٩٨١.

السنة	آلاف البراميل/اليوم	الرقم البياني
١٩٧٧	٢٠٦٣	١٠٠
١٩٧٨	١٩٨٢	٩٦
١٩٧٩	٢٠٩١	١٨٨
١٩٨٠	١٨٣٠	٨٨
١٩٨١	١٠٦٣	٥١

إن تقلّب الاتجاه الذي ظهر في ١٩٧٩ لم يمتدّ في السنوات اللاحقة، بل على العكس تماماً فإنّ انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط المرتبط بالركود الاقتصادي العالمي يكون السبب الرئيسي الجوهري لتقهقر وانحسار الانتاج الليبي، ويجب أن نضيف الى هذا العامل أيضاً الصعوبات التي اعترضت البلاد في المتاجرة بنفطها ومواجهة الضغوط التي مورست من طرف الولايات المتحدة التي تعتبر الزبون الأساسي لليبيا.

وهكذا نجد بالنسبة للاستراتيجية المحددة تلقائياً التي تهدف الى استغلال الموارد النفطية تبعاً للاحتياطات المثبتة في باطن الأرض أن ليبيا وجدت نفسها مجبرة أن تدير القطاع النفطي على مدى قصير تبعاً لتطور السوق الدولية وإمكانات تصريف الانتاج.

إن تراجع الانتاج سيترجم طبعاً الى انهيار وهبوط الصادرات في سنوات ١٩٨١ و ١٩٨٢.

جدول رقم (٢٨)
معطيات عامة عن قطاع النفط الليبي

السنة	١٩٧٠	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
تصديرات النفط الخام (قيمة)	١٠١٠,٢	٢٤٥٦,٧	٢,٨٨٥,٨	٢,٧٥٢	٤,٤١٤	٤,٥٤٤	٤,٥٣٨	٤,١٢٨
الرقم البياني لحجم تصديرات النفط الخام	١٩٥	١٠٩,٩	١١٤,٤	١٠٩,٢	١١٥,٤	١٠٠	٦١,٩	٦٤,٠
الرقم البياني للأسعار عند تصدير النفط الخام (بالدولار)	٦,٦	٣٤,٤	٣٨,٥	٣٨,١	٥٨,٦	١٠٠	١١١,١	٩٨,٦

المصدر: International Monetary Fund, *Government Finance Statistics YearBook, 1983.*

لقد وصل الانتاج الليبي الى أقوى النسب في دول الأوبيك (باستثناء العراق وإيران اللذين كانا في حالة حرب)، وبالإضافة الى ذلك، فإن اتجاه الأسعار نحو الارتفاع الذي استمر الى ١٩٨١ قد تبعته حركة تقهقر ابتداء من ١٩٨٢ في حين أن الأثمان الرسمية للنفط. الليبي الخام في سنة ١٩٨٠ قد تضاعفت تقريباً وخفّت نسبة الزيادة في سنة ١٩٨١ ثم ارتفعت في السنة الموالية، غير أنه رغم تقهقر الصادرات فإن المداخيل النفطية قد ارتفعت الى غاية ١٩٨٠ بالمرور من ٢٣٢٠٠ مليون دولار مقابل ٧٥٠٠ مليون دولار في ١٩٧٦، وبالتالي فإن العائدات المخصصة للميزانية تنامت الى غاية نهاية السبعينات.

وبالفعل فإنّ الايرادات المجلوبة من النفط قد تضاعفت تقريباً بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠، ولكن ابتداء من بداية الثمانينات وكنتيجة منطقية لانخفاض أسعار النفط وتقهقر الصادرات فإنّ حركة انخفاض العائدات النفطية قد ترسّخت، (الانخفاض خلال سنة ١٩٨١ زاد بـ ٣١ بالمائة بالنسبة لسنة ١٩٨٠)[١٢].

إن هذا التقلب في الاتجاه سيأتي في فترة عرفت فيها ليبيا احتياجاً ملحاً لموارد هامة من أجل تمويل مشاريعها الهادفة الى تحريرها من هيمنة النفط. لقد خصصت الوسائل المالية التي وضعت من أجل عمليات التنمية في إطار المخطط الخماسي (١٩٧٦ - ١٩٨٠) لسياسة تنويع الاقتصاد: الفلاحة، التجهيزات الأساسية، السكنى.

(١٢) L. Talha, «Cronique économique de la Libye,» *Annuaire de l'Afrique du nord* (1981).

جدول رقم (٢٩)
عائدات النفط وميزانية الدولة

السنـة	١٩٧٦ (١)	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
عائدات الدولة	٢,٤٦٨,٦	٣,٠٩٨,٣	٢,٧١٤,٨	٤,٢٦٢,٢	—
عائدات النفط (رسوم ضرائب)	٢,٠٩٣,٦	٢,٧٨٢,٣	٢,٢٥٣,٤	٣,٧٦٢,٢	٤,١٤٤,٧
ميزانية الدولة	٢,٥٨٢,٨	٢,٨١٣,٣	٣,٢٧٨,٥	٤,١٠١,٩	٣,١٣٨,١
المصاريف العادية	٥٦٤,٠	٦٦٩,٣	٧٩٦,٥	٥٥٠,٠	١,٢٧٢
نسبة مساهمة العائدات النفطية في موارد الميزانية (نسبة مئوية)	٨٤,٨	٨٧,٢	٨٣,٠	٨٨,٣	

(١) معطيات عام ١٩٧٦ الواردة في هذا الجدول لا تناسب بشكل تام المعطيات الحقيقية بسبب الاختلافات في مفاهيم الحسابات.

المصادر:

ـ معطيات عام ١٩٨٠ مأخوذة من:

L. Talha, «Cronique économique de la libye,» *Annuaire de l'Afrique du nord*(1981), et Yves Gazzo, «L'Economie libyenne,» *Maghreb-Machrek*, vol. 93(juillet-septembre 1981).

إن هذه السياسة الكثيرة التكاليف وقليلة الانتاجية على المدى القريب سيتم اتباعها في المخطط الذي يغطي مرحلة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥. إن هذه السياسة تصطدم حالياً ليس فقط بالعوائق الطبيعية ولكن أيضاً بتقلب الاتجاه في موارد النفط، كما أن النظام الضريبي العادي المتّسم بتعددية الرسوم والضرائب لا يساهم إلا بشكل محدود في تعبئة الموارد الداخلية.

وبالتأكيد فإن مساهمته (للنظام الضريبي) قد تحسنت على مستوى المردودية المالية، ولكن جزءاً كبيراً من هذه المساهمة أتت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من نتائج النظام النفطي.

إن مصاريف الدولة المتعلقة برواتب المستخدمين من الأهالي والأجانب ستوسع حصة الضرائب الشخصية المباشرة، وإن الاستهلاك الحاصل بواسطة توزيع المداخل سينعكس على مستوى الرسوم على المنتجات والحقوق الجمركية... الخ. وعلى العكس فإن سياسة مساهمة العمال في الأرباح ونتائجها على ملكية الرأسمال ووسائل الانتاج ستؤدي الى تقلص في الأنشطة والمعاملات التجارية الخاصة (القطاع الخاص) وكنتيجة لذلك تم تسجيل نقص في موارد الميزانية.

ويبدو أن القوة الضريبية الليبية من خلال هذه الظروف لم يتم استغلالها بفعالية. إنه ضغط خاص ولكن يمكن للدولة أن تضع له حدّاً في أفق إنجاح استراتيجيتها التنموية.

جدول رقم (٣٠)
تقديرات مداخيل الميزانية للأعوام، ١٩٧٧ - ١٩٨٢
(بملايين الدنانير)

السنة	١٩٧٧	١٩٨٢
ضرائب على عائدات المقاولات	٢٢,٧	٨٠,٠
ضرائب على المداخيل الشخصية	٣٦,١	٩٥,٠
ضرائب عقارية	١,٣	—
رسوم جمركية	٤٠,٦	٨٠,٠
رسوم على البضائع	١٩٢,٥	٣٢٠,٠٠
رسوم على الانتاج	٥,٣	٧٠,٠
رسوم على أماكن التسلية	٠,٢	٠,٠١
رسوم على الخدمات		
رسوم وتسجيلات الخدمات القضائية	٢,٠	٥,٠
رسوم وتسجيلات خدمات الاتصالات	٣,٧	٦٥,٠
رسوم متفرقة	٠,٨	١,٠
مداخيل الخدمات		
مداخيل الخدمات الفلاحية	١,٢	٢,٥
مداخيل خدمات السكن	٦,٧	١٠,٠
رسوم إضافية	—	١٨,٠
رسوم الموانىء والمطارات	—	٢٠,٠
استهلاك الكهرباء	—	٨٠,٠
مساهمة الضمان الاجتماعي	—	٣٠,٠
مساهمة القطاع العمومي	١٤٣,٠	١٢٨,٠
حصة العائدات النفطية الممنوحة الى ميزانية التسيير	١٢٢,٠	٢٤٤,٢
المداخيل العامة	٥٨٣,٠	١,٢٥٢,٠٠

المصدر: *Annuaire de l'Afrique du nord.*

خامساً: موريتانيا

في موريتانيا ارتبطت المكونات والتوازنات العامة للميزانية بشدة بميزان الاداءات: إن موارد الميزانية تأتي أساساً من الضريبة التي تخص استغلال الحديد الموجه الى التصدير ومن الرسوم التي تؤديها البواخر الأجنبية التي تنشط في الساحل الأطلسي الموريتاني ومن تحويلات المساعدات والقروض الخارجية.

غداة الاستقلال، وقبل بداية استغلال منجم الحديد «لاميفيرما» (١٩٦٤) نجد أن

الموارد الضريبية لم تستطع تغطية نفقات التسيير على الرغم من تواضعها: فخلال أربع سنوات متتالية أخذت فرنسا على عاتقها تمويل العجز المالي في إطار العلاقات الخاصة التي تربط موريتانيا بباريس. وهكذا فإن الخزينة الفرنسية موّلت أهم نفقات التسيير والاستيراد.

إن تكاليف تمويل الميزانية في ١٩٦٠ يمكن أن تتوزع على الشكل التالي:

التصدير: ٣٧ بالمائة
الضرائب: ٥ بالمائة
الخزينة الفرنسية: ٥٢ بالمائة
تحويلات خاصة: ٦ بالمائة.

لكن نجد أن انطلاقة وتنمية الصادرات المعدنية ابتداء من ١٩٦٤ قد سمحتا بأن تحلّ موارد الصادرات محل المعونة الفرنسية في مجال تمويل ميزانية التسيير.

١ ـ تمويل الميزانية الى غاية ١٩٧٨

أ ـ ميزانية التسيير

لقد شكلت المداخيل المرتبطة مباشرة ببيع الحديد ابتداء من النصف الثاني من الستينات ما بين ٢٣ بالمائة و٢٧ بالمائة من مجموع موارد ميزانية التسيير. ويجب أن نضيف من جهة أخرى نتاج الحقوق الجمركية التي كانت حصتها ٣٦ بالمائة خلال هذه الفترة نفسها. وهكذا فإن الاستهلاك العمومي ارتبط بقوة بتدفقات التجارة الخارجية، ريع الحديد والحقوق الجمركية.

وفي الجدول رقم (٣١) إيضاح لتطور تمويل ميزانية التسيير من ١٩٦٠ الى ١٩٧٧ (بالنسبة المئوية).

جدول رقم (٣١)
تمويل ميزانية التسيير (بملايين الأوقيات)

السنة	الميزانية	المساعدات الفرنسية (نسبة مئوية)	تحويلات الحديد (نسبة مئوية)	الحقوق الجمركية (نسبة مئوية)
١٩٦٠	٦٢٦	٥٧	صفر	١٩,٥
١٩٦٣	٩٠٩	١١	١١,٨	٣٨,٥
١٩٦٤	٨٠٦	صفر	١٦,٨	٤٠,٧
١٩٦٧	١,٢٢٢	صفر	٢٨,٥	٢٨,٩
١٩٧٠	١,٤٩٨	صفر	٢٣,١	٢٥,٨
١٩٧٥	٤,٠٦١	صفر	١٩,٧	٣٥,٥
١٩٧٧	٧,٠٠٨	صفر	صفر	٣٥,٥

وباقي موارد التمويل تأتي من الضرائب:

١ ـ ضريبة مساندة مجهود الدفاع الوطني الذي قد يكون وصل مستواه الى ٧٤٥ مليون أوقية في ١٩٧٧ حينما كانت موريتانيا تتدخل الى جانب المغرب في نزاع الصحراء الغربية.

٢ ـ الضريبة المباشرة المكونة من:

- الضريبة على المرتبات والأجور ٦٧٥ مليون أوقية
- الضريبة على الدخل ٣٠٠ مليون أوقية
- الضريبة على الأرباح ٥٧٥ مليون أوقية

٣ ـ الضريبة غير المباشرة التي تتضمن:

- الضريبة على صادرات النحاس الذي أعطى ٤٠٠ مليون أوقية في سنة ١٩٧٤ قبل توقف استغلال هذا المعدن.

- الضريبة على استهلاك الهيدروكربون (٢٠٠ مليون أوقية)
- الضريبة على الاستهلاك (٦٩ مليون أوقية)
- الضريبة على التبغ (٣٩ مليون أوقية)

إن هذه الأرقام تشير إلى ضعف الموارد الضريبية المباشرة وغير المباشرة نظراً لمحدودية أبعاد الاقتصاد الموريتاني.

ويجب أن نلاحظ بالإضافة الى ذلك أن ميزانية التسيير قد عرفت تطورات قوية ابتداء

جدول رقم (٣٢)
الموارد الضريبية وتمويل ميزانية التسيير في عام، ١٩٧٧
(بملايين الأوقيات)

ضريبة التضامن الوطني	٧٤٥
الضريبة على الأجور	٥٧٥
الضريبة على التبغ	٣٠
الضريبة على الأرباح	٤٧٥
رسوم على النحاس	٧٦
رسوم على البنزين	٢٠٠
الضريبة على الاستهلاك	٦٩
الضريبة على الدخل	٣٠٠

المصدر: Vergala, *L'Economie mauritanienne et son développement* (Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1979).

من ١٩٧٤ بعد انتهاء اتباع سياسة التقشف التي سادت في الستينات وتزايد الحاجيات التي تولدت عن هجرة البدو الرحّل الذين اضطرهم جفاف السبعينات ومتطلبات الدفاع الوطني بخاصة ما بين ١٩٧٦ و١٩٧٧ الى الهجرة من مناطقهم.

ب ـ ميزانية التجهيز

تتغذى ميزانية التجهيز من ثلاثة موارد:

ضرائب الصيد البحري، تحويلات القطاع العام، وفائض ميزانية التسيير.

السنة	الميزانية	ضريبة الصيد البحري	تحويلات القطاع العمومي	فائض ميزانية التسيير
١٩٧٠	١٥٩	ـ	ـ	ـ
١٩٧٢	٢٨٢	٤٠	صفر	٢٠٠
١٩٧٤	٣٣٥	٢١٥	١٢٠	صفر
١٩٧٧	٦٠٠	٤٠٠	٢٠٠	صفر
١٩٧٨	ـ	٦٠٠		
١٩٧٩	ـ	٢,٤٠٠		

المصدر: المصدر نفسه.

أربع ملاحظات:

١ ـ تطور ذو دلالة لنفقات التجهيز ابتداء من ١٩٧٠ (١٧٨ مليون أوقية) التي بلغت ٦٠٠ مليون أوقية في ١٩٧٧.

٢ ـ الضرائب التي تؤديها البواخر الأجنبية مقابل حق الصيد أصبحت المصدر الرئيسي لميزانية التجهيز.

٣ ـ تحويلات القطاع العمومي ابتداء من ١٩٧٤ كانت نتيجة تأميم «لاميفيرما» (La Miferma) وهي أهم مؤسسة في البلاد تهتم باستغلال معدن الحديد. وإن توقفها في سنة ١٩٧٧ يدل على توقف الاستغلال المعدني الناتج عن صعوبات الحرب في الصحراء.

٤ ـ نلاحظ اختفاء فائض ميزانية التسيير ابتداء من ١٩٧٤ بعد ارتفاع مستوى نفقات التسيير واستمرار هجرة الرحل وازدياد النفقات العسكرية.

في موريتانيا تم تغطية عمليات الاستثمار الحكومية اضافة الى ما سبق عن طريق الحسابات الخاصة للخزينة وعن طريق تدخل المقاولات العمومية وشبه العمومية. وقد تم تغطية قروض الحسابات الخاصة كلية بواسطة الهبات والقروض الأجنبية.

ولقد وصلت الى خمسة مليارات أوقية سنة ١٩٧٥، ٧٧ بالمائة منها محمولة من طرف الأقطار العربية النفطية في إطار انطلاق بعض المشاريع الصناعية التي تبث فيها بعد أن لها مردودية غير مؤكدة (تصفية النفط، معمل سكر نواديبو. . . الخ.).

٢ ـ توجّهات سياسة التمويل وسياسة تقليص النفقات منذ ١٩٧٩

إن فساد الوضعية الاقتصادية، وبروز اختلالات مالية داخلية وخارجية والصعوبات التي تولدت نتيجة تدخل موريتانيا في نزاع الصحراء كلها عوامل أدت الى سقوط الرئيس المختار ولد دادة.

ومنذ ذلك الحين، اضطر القادة الجدد ـ رغم عدم الاستقرار السياسي شبه الدائم ـ الى نهج سياسة تقليص النفقات. وفي هذا الاطار فإن ميزانية ١٩٨٢ تم إعدادها في أفق إقامة التوازن:

لقد تمت الزيادة في الحقوق الجمركية والضرائب المباشرة خاصة عن طريق رفع الحد الأدنى للاعفاء من الضريبة على الدخل من ٤٥,٠٠٠ أوقية الى ٨٠,٠٠٠ أوقية، كما تم كذلك تخفيض نسبة الضريبة على المباني من أجل تشجيع حركة البناء. لكن تقهقر صادرات الحديد رغم عامل ارتفاع الدولار، وضعف الانتاج الفلاحي وسّعا الاختلالات وحملا المسؤولين على تقوية سياسة التقشف باتفاق مع صندوق النقد الدولي.

لقد وصلت الديون الخارجية للبلاد الى درجة لا تحتمل بسبب إطلاق عدة مشاريع تأكد أن مردوديتها محدودة جداً والتي تم تمويلها عن طريق مساهمات أجنبية:

معمل تصفية النفط، معمل السكر، المركب الكهربائي، ميناء نواديبو، وطريق نواكشوط ـ نوميا.

ولقد ارتفعت تحملات إرجاع الديون الى أكثر من ٣ مليارات أوقية في سنة ١٩٧٨، أي بنسبة ٣٩ بالمائة من مجموع الصادرات في حين أن الديون الخارجية قد قدرت بـ ٧١١ مليون أوقية.

ويمكن تلخيص السياسة الاقتصادية والمالية المتبعة منذ ١٩٧٩ في النقط التالية:

١ ـ إعادة جدولة الديون الخارجية بمراجعة الظروف المذكورة سابقاً باتفاق مع الدائنين وخاصة المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والمغرب وليبيا والشركة النمساوية الألبية (Alpine) التي تكلفت بإنشاء معمل تصفية النفط.

٢ ـ تقليص عجز الميزانية عن طريق القروض المقدمة من البنك المركزي، وقروض صندوق موازنة الموارد، والتصديرات المرتبطة بالمجموعة الاقتصادية الاوروبية والتسهيلات الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي والعراق وطبعاً فرنسا.

٣ ـ دراسة المشاكل المطروحة من طرف المشاريع المنجزة التي لم تستطع الانطلاق مثل معمل تصفية النفط المركز أوكسيد المعدن، ومركب الكهربائي لنواديبو.

٤ ـ تحقيق مشاريع اقتصادية كبرى ذات مردودية أكيدة خاصة مشروع «كلبز» (Guelbs) بهدف إغناء الحديد قصد المحافظة على مستوى صادرات البلد. ولقد تم تمويل هذا المشروع من طرف «البنك العالمي» وبعض المؤسسات المالية العربية الكويتية والسعودية وقد كان على موريتانيا أن تشترك مع السنغال ومالي في إنجاز مشروع إعادة تهيئة واستغلال نهر السنغال.

٥ ـ إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي وخاصة تربية الماشية، وزراعة الأرز قرب المنطقة النهرية بفضل التعاون الأجنبي وخاصة مع الصين الشعبية.

٦ ـ اهتمام متزايد بالصيد البحري في السياسة الاقتصادية الموريتانية، لقد اتجهت الحكومة إلى إنشاء شركات مختلطة مع البلدان الأجنبية التي لها نشاط قرب السواحل الموريتانية (اسبانيا، الاتحاد السوفياتي، اليابان، كوريا الجنوبية).

وبعد وصول معاوية سيدي أحمد ولد الطايع الى السلطة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ تم تعزيز سياسة التقنين المالي. لقد اضطرت موريتانيا الى الخضوع لتوصيات صندوق النقد الدولي بعد أن وصلت ديونها الخارجية الى ١,٧ مليار دولار حسب التقديرات الحالية، أي مرتين أكثر من الناتج الداخلي الاجمالي. وتمت الزيادة في أسعار المواد الأساسية مثل الأرز ما بين ١٠ و ٢٠ بالمائة، كما ارتفعت الأثمان المؤداة الى المنتجين. وبموازاة مع سياسة التقشف فقد تركت موريتانيا قيمة الأوقية تنخفض الى ما يقرب من ١٥ بالمائة. وهذه الجملة من الاجراءات سهلت المفاوضات مع الدائنين قصد إعادة جدولة الديون.

تركيب عام

١ ـ تقديم مقارن للأنظمة الضريبية في بلدان المغرب العربي

إن للأنظمة الضريبية في بلدان المغرب العربي جذوراً مشتركة. فلقد سُنّت الضرائب العصرية مع الدخول الاستعماري. أما الضرائب القديمة ذات الجوهر الديني أو المتعلقة بالسيادة أو ذات الطبيعة الجمركية فقد انتهت مع تفكك أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية رغم المحاولات الإصلاحية المتعددة التي سبقت التغلغل الاستعماري. ولقد اتخذت الإدارات التي تمت إقامتها من طرف المستعمر والتي اهتمت كثيراً بزيادة الدخل الضريبي اتجاهين:

ـ فمن جهة عمدت الى تعديل بعض الضرائب القديمة وأساساً تلك المطبّقة في الميدان العقاري والقطاع الفلاحي؛ ومن جهة أخرى عملت على خلق ضرائب عصرية مستمدة من الضرائب الموجودة في البلد المستعمر (بكسر الميم). ولقد تم تدريجياً وضع أنظمة ضريبية جديدة أصبحت سارية المفعول في مختلف بلدان المغرب العربي، وتتضمن هذه الضرائب

ضرائب مباشرة ذات طبيعة عينية أو قياسية، وضرائب غير مباشرة ذات مداخيل مرتفعة سهلة التطبيق.

إنه الى هذه الفترة يرجع تاريخ أغلب الضرائب المغاربية (الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية، الرسوم على المعاملات التجارية وحقوق التسجيل، الضرائب على الرواتب والأجور. . . الخ).

ولقد قامت الإدارة الاستعمارية بجهود من أجل تحسين وإتقان التشريع الضريبي قصد الحصول على إيرادات ضريبية عالية.

لقد كان للحرب تأثير هام على إيرادات الضرائب التي ترتبط بالظرفية الاقتصادية العالمية. فبسبب تقلص المبادلات التجارية، إذ سجّلت الحقوق الجمركية وضرائب الاستهلاك الداخلي انخفاضاً نتيجة اختفاء المادة الخاضعة للضريبة، والحال أنه في الوقت نفسه تزايدت النفقات الحكومية. ولقد كان الملجأ هو الاقبال المكثف على الضريبة المباشرة، وهكذا تم خلق الضريبة على الرواتب والأجور في تونس (١٩٣٧) وفي المغرب (١٩٣٩) وضبط الضريبة على الشركات (في المغرب وتونس والجزائر).

لقد ظلت الأنظمة الضريبية المغاربية غير متلائمة مع حاجيات التنمية الحقيقية لبلدان المغرب العربي نظراً لأن هذه الأنظمة الضريبية قد كانت معمَّمة ومدفوعة في الاتجاه الذي يهمّ القوة الاستعمارية، وغداة الاستقلال، فرضت الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تجاوز مرحلة الاستعمار وضغوط التنمية الاقتصادية ضرورة إعادة تشكيل بُنى هذه الأنظمة الضريبية.

إلا أنه يلاحظ أنه بعد مرور أكثر من عقدين على استقلال بلدان المغرب العربي فقد ظلت اقتصاديات هذه البلدان محتفظة بالعناصر الأساسية للأنظمة الضريبية التقليدية واكتفت بلدانها بإدخال بعض التعديلات في الاتجاهات التالية:

ـ رفع قيمة الضريبة تبعاً لتزايد الحاجيات المالية.

ـ إدخال التعديلات التقنية انطلاقاً من هاجس تحسين مدخول الضرائب الموجودة.

ـ إدخال إصلاحات جزئية تجعل ضرائب جديدة تحل محل أخرى قديمة (مثلاً: حلول الرسوم على المنتجات والخدمات محل الرسوم على المبادلات التجارية، والضريبة الفلاحية محل الترتيب في المغرب. . . الخ).

إن هذه الإجراءات المجزّأة والناقصة لم تقم بخلخلة الأسس العامة للأنظمة الضريبية المغاربية، ولم يكن لها تأثير حاسم في مالية البلدان المغربية واقتصادياتها. ولقد تمت الإصلاحات الضريبية الأكثر أهمية ـ على الأقل على المستوى الكمي ـ في البلدان التي كانت فيها حاجيات التمويل أكثر ضغطاً (المغرب، تونس، موريتانيا). ومع ذلك فإن ضرورة الإصلاحات الضريبية بشكل معمّق تحظى الآن بعناية واهتمام في مختلف البلدان المغاربية.

وإذا كانت الأنظمة الضريبية المغاربية مستمدة من عوامل تاريخية وسوسيو ـ سياسية وتقنية مشتركة، فإنها تعكس خصوصيات الاقتصاديات التي تندرج ضمنها، وبالتالي لا يوجد نموذج واحد بل متغيرات تبعاً للسياسات المتبعة في التنمية والتحولات التي عرفتها الاقتصاديات في خصوصياتها.

إلّا أنه رغم تأثير هذه الأخيرة يمكننا أن نحدد المميزات الرئيسية المشتركة لهذه الأنظمة الضريبية بخاصة إذا ما وضعنا أنفسنا في إطار مكوّنات النظام الضريبي بمعناه الضيّق والمحدّد (بعبارة أخرى أن نحذف الدور المالي الذي تلعبه الضريبة النفطية في الموارد المالية).

وهكذا فإن الخاصية الأساسية المشتركة بين كل الأنظمة الضريبية المغاربية هي طابعها النوعي.

هناك الضريبة على الدخل التي قد توجد في المغرب العربي ولكنها تخفي في الواقع توزيعاً في أشكال المداخيل التي تعتبر أساس الدخل الضريبي.

إننا نجد تقريباً في كل هذه البلدان الأنواع نفسها مع العمل بالقواعد التصاعدية التي تبقى متقاربة رغم اختلافاتها؛ فهناك الضرائب المنصبّة على الأرباح الصناعية والتجارية والمهنية، وبعض الرسوم على الدخل العقاري والدخل المنقول (الأثاث)، والضريبة على المرتبات والأجور، تضاف الى ذلك ضرائب تكميلية تلحق بالضرائب السابقة.

وعلى العكس من ذلك، فإن الضريبة على الرأسمال تبقى جزئيّة وفرعية. إنها لا تطبق على الرأسمال إلا بطريقة عرضية مثل الضريبة على الإرث (في الجزائر)، والضرائب على تحويل الملكية، أما الضريبة على الاستهلاك فهي تطبق تقريباً بالشكل نفسه.

كما أن الحقوق الجمركية المتنوّعة المعمول بها بشكل مكثّف تهدف الى حماية السوق الوطنية دون إثقال مصاريف التجهيز للقطاعات المنتجة. وهناك ضرائب خاصة على الاستهلاك مثل الضرائب على التبغ والكحول ومواد أخرى، وهناك في الأخير ضرائب على المعاملات التجارية التي تخص على السواء المنتجات والخدمات بنسب متفاوتة.

وربما كان لهذا الطابع النوعي البارز والمتزايد للأنظمة الضريبية المغاربية ميزة وهي أنه يعكس من فرض الضريبة على عدد من مصادر الدخل والمصاريف، ولكن قد يتمخض أيضاً عن غياب التجانس والتبسيط اللذين يمكنهما أن يؤديا الى توترات اقتصادية وتفاوتات واختلالات اقتصادية واجتماعية في آن واحد مع تسهيل ظاهرة التهرب من أداء الضريبة.

وفضلاً عن ذلك فإنّ الأنظمة الضريبية المغاربية تقدم توجهات مشتركة مثل حصة مداخيل الضريبة غير المباشرة في مجموع المواد الجبائية، وضعف مرونة الضرائب المباشرة وغياب التحكم وإدماج النظام الضريبي في سياسات التنمية. وهكذا فإن كل بلدان المغرب العربي كيفما كانت مميزات اقتصادياتها فإنها لجأت الى الضرائب على المنتجات والخدمات والى الحقوق الجمركية، وهذه الضرائب تغطي لوحدها ما بين ٤٥ و ٥٠ بالمائة من الموارد العادية

(الضريبة النفطية مستثنية هنا بالنسبة للدول المنتجة للنفط في المنطقة). إن هيمنة الضريبة غير المباشرة ـ وهو ما يشكل قاسماً مشتركاً بالنسبة للدول المتخلفة ـ لا تعكس سياسة هادفة للحد من الاستهلاك من أجل الدفع الى الاستثمار بقدر ما تمثل ميل الإدارات الضريبية للتوجه نحو الجبايات غير المباشرة لأنها أكثر مرونة وأسهل استعمالاً من الضريبة المباشرة.

وبالفعل، فإنه رغم أن حصة الضريبة المباشرة قد تزايدت فإنها ظلت مستقرة في نسب منخفضة. (انظر الجدول المرفق مع هذه الخلاصة التركيبية) إن الأهمية الضعيفة نسبياً للضرائب المباشرة في الإيرادات العمومية في بلدان المغرب العربي تعكس حدود المساهمات الضريبية في القطاعات المنتجة. إن هذه السمة المحدودة تبدو أكثر وضوحاً حينما نتبين أن نسبة لا بأس بها من حصة الضريبة المباشرة تتكون من الايرادات المجلوبة من الشركات التي تراقبها الدولة مثل الشركة الوطنية للنفط بالجزائر والمكتب الشريف للفوسفات بالمغرب، ومن مصاريف الميزانية على شكل مرتبات وأجور.

رغم أن نسب الضرائب على أرباح الشركات ـ العمومية أو الخاصة ـ متصاعدة ومرتفعة نسبياً فإن الوحدات الإنتاجية لا تساهم إلا بشكل ضعيف في موارد الدولة. ويمكن أن يفسر هذه الحالة عدة عوامل مختلفة.

إن السياسات التنموية المرتكزة على إنشاء محور وقطب للتنمية (الجزائر، ليبيا) قد أعطت الضوء الأخضر لميلاد عدد من وحدات الانتاج الكبيرة مموَّلة من طرف الاستثمارات ذات النضج بعيد المدى، وتعمل في بيئة غير متوفرة على عقلانية اقتصادية ولا تعطي إلا إمكانيات قليلة للتوسع، ولهذا إذن فمن الطبيعي ألاّ تحقق الشركات فائضاً مالياً صالحاً لأن يشكل بالنسبة للدولة مجالاً للاقتطاع الضريبي.

وبالنسبة لسياسات التنمية التي تعطي امتيازاً للصناعات الخفيفة (المغرب، تونس) وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجَّهة الى التصدير فإنها (أي سياسات التنمية) ترافق سياسات ضريبية تستند الى قاعدة التنافس على المستوى الدولي. وفي هذا الاطار، فإنها تستفيد من امتيازات ضريبية لا بأس بها تتمخض عن نقص مالي يشكل خسارة في الموارد العمومية.

إن ضعف مكانة الضريبة المباشرة في المنظومة المالية العمومية لبلدان المغرب العربي يعبّر بشكل عام عن أحوال نمو اقتصادياتها. وأمام نسيج اقتصادي هشّ (نموّ مشوّه تولّد عن قطاع صناعي قليل المردودية وقليل الاندماج، بنية فلاحية عتيقة، ونشاط غزير للقطاع المرتبط بالتجارة والخدمات والتأمينات . . .) فإن القطاع الفلاحي المتقلب لا يساهم عملياً في الموارد المالية للميزانية.

إنّ القطاع الضريبي يتحمّله القطاع الصناعي الذي له طاقات ضعيفة وبعض مكونات قطاع الخدمات كالبنوك والمؤسسات التمويلية والتجارية.

هكـذا فإن هشاشة البُنى الانتـاجية هـي الـتي تفسّر السـمات الخـاصـة لضعف ايـراد المداخيل الضريبية المباشرة بالنسبة للإنتاج الداخلي الإجمـالي، ويبقى هذا الضعف راجعـاً الى تـأثير العـوامل الخـارجية (النشـاط النفطي والمعـدني). فيما يـدفع أحيـاناً الى التفكـير بالقيـام بتغيرات في التشريع الضريبي.

إن توجّه هذا التشريع لإدخال عدد مهمّ من الإصلاحات السنوية الصغيرة (بخاصة في البلدان غير النفطية) يترجم بوضوح حاجة البلدان المغاربية للرفع بانتظام من مستوى مواردها لمواجهة الـتزاماتهـا المتزايـدة ويترجم ضمنيـاً حدود التـأثير المبـاشر للنمو الاقتصـادي في تطور الايرادات الضريبية. وبعبارة أخرى فإن هذه المرونة ليست آلية أو داخلية، وإنما مدفـوعة من الخارج أو محدثة بواسطة تعديلات جزئية ذات طابع تقني في غالب الأحيان.

وينتج عن هذه الوضعية تحكّم غـير كامـل للسلطات العموميـة في الموارد الضريبيـة في الوقت الذي نجد فيه الموارد ذات المصدر الخارجي (ضريبة نفطية، قروض) محدّدة من طرف الظروف الدولية. وفي هذا المعنى فإن السلطات العمومية يمكنها بصعوبة أن تستعمل الأدوات الضريبية كأداة ناجعة لسياسة اقتصادية ظرفية أو وسيلة لضبط وتخـطيط المداخيـل والنفقات. إن الـطلب الداخـلي يحدد نسبـة كبيرة من المـداخيل الضريبيـة سواء أكـانت بطريقـة مبـاشرة (ضريبة نفطية أو معدنية) أم غير مباشرة (حقوق جمركية). إن هـذا الضبط الضريبي ينعكس على اتجاه سياسة الميزانية وبشكل عام على التخطيط التنموي.

وبقدر ما ينعدم التحكم في المتغيّرات الضريبية فإن صيـاغة أهـداف التنمية عـلى المدى البعيد في إطار مخططات تقام تندرج ضمن توجهات وهميّة أكثر مما تـرتبط بالـبرمجة العقـلانية. وهذا ما يفسر جـزئياً أن تصـاميم غالبـاً ما تم تحضـيرها في بلدان المغـرب العربي عـلى شاكلة تجميع لمشاريع كبرى أو صغرى يمكن تجزئتها أو بسطها زمنياً في ضوء المتغيرات المالية.

إن هذه الصعوبة المالية الخارجيـة التي ازدادت حالتهـا خطورة بسبب غيـاب سياسـات ضرائبية بديلة في الوضعية الراهنة للبُنى الاقتصادية تعاكس كل سياسة تنموية مستقلة.

ورغماً عن تشابه بُنى الأنظمة الضريبية العادية بالمعنى الضيق في بلدان المغرب العـربي، فإن هذه البلدان تطبق سياسات مختلفة جـداً في تمويـل الميزانيـة. وهذا الاختـلاف ناتـج عن المكانة التي تحتلها الضريبة النفطية في الموارد المالية (ليبيا ـ الجزائر) أو عن الـدور الذي تلعبـه الديون الخارجية في تمويل النفقات (المغرب، تونس، الجزائر).

وهكـذا سيظهـر اتجـاه نحـو خمـود الادخـار العمـومي في بعض البلدان (مـوريتـانيـا، المغرب)، الأمر الذي جعل جـزءاً من النفقات العـادية مـرتبطاً بمـوارد القروض الـداخلية أو قروض المؤسسات المالية (المغرب) أو حتى المساعـدة الخارجيـة (موريتـانيا). وبـالعكس، فإن تخصيص جزء من ايرادات الضريبة النفطية لتمويـل المصاريف العـادية مكّن البلدان النفـطية (الجـزائر، ليبيـا) أن تسدّ الثغـرة بين مستـوى الموارد الضريبيـة غـير النفـطيـة وبـين مستـوى المصاريف العادية مع الحصول على فائض مالي يخصص للاستثمار.

وقد ظلت تونس في وضعية وسيطة حيث إن العلاقة بين المداخيل والمصاريف العادية بقيت في حجم مراقب نسبياً. وإذا كانت العوائق الطبيعية والبشرية قد قلصت من الارادة الليبية في تنويع مصادر المداخيل الاقتصادية، فإنها مع ذلك قد مكّنتها من أن تحصل في السنوات المزدهرة على فائض مالي تمّ توظيفه في التداولات النقدية الدولية، وحدت من لجوئها الى الخارج في الظروف الاقتصادية الصعبة في السنوات الأخيرة وجعلت ذلك اللجوء لا يتعدّى بضعة قروض غير ذات أهمية.

وبالعكس، فإن الجزائر قد تقاسمت مع البلدان المغاربية الأخرى سياسة متواصلة في اللجوء الى الأسواق المالية الدولية من أجل التزود بالوسائل المالية التي تستجيب لطموحها في تعزيز تنمية اقتصادها. ومع ذلك فإن أوضاع البلدان المغاربية المستدينة جد متمايزة.

إن المغرب الذي كان أكثر نزوعاً نحو التمويل الاقتراضي الأجنبي وجد نفسه فجأة في مواجهة مشكل التعامل مع الديون الخارجية مع العواقب الناجمة عن العلاقات مع الدائنين

جدول رقم (٣٣)
أنواع المداخيل، النسبة المئوية في مجموع الايرادات العادية

أنواع المداخيل	المغرب (١٩٨١)	تونس (١٩٨١)	موريتانيا (١٩٧٩)	ليبيا (١٩٨٢)	الجزائر (١٩٨١)
الضريبة على العائدات	١٨,٢٠	١٥,٢٨	٢٣,٩٣	١٣,٩٨	٥,٦٠
الضريبة على الأشخاص الذاتيين	٨,٣٤	٦,٦٨	١٩,٨١	٧,٥٩	–
الضريبة على الشركات	٨,٧٧	٧,٨٨	٣,٥٥	٦,٤٨	–
الضريبة على الملكية	٢,٠٤	١,٩٧	٠,٧٧	–	–
ضريبة الضمان الاجتماعي	٥,٣١	٨,٧٩	٦,٥٧	٢,٣٩	–
رسوم على الممتلكات والخدمات	٣١,٠٦	٢٣,٣٨	١٨,١٦	٣٦,٨٢	١٨,٥٨
ضرائب على التجارة والمعاملات التجارية الدولية	٢٠,٥٠	٢٥,٤٥	٢٤,٤٦	٦,٣٨	٥,٧٣
مداخيل ضريبة أخرى (بما فيها الضريبة النفطية)	٤,٨٦	١,٢٣	٠,٢٥	١٩,٤٨	٦٧,٢٠
إيرادات غير ضريبية	١٨,٠٣	٢٣,٩٠	٢٣,٨٦	١٠,٢٤	٢,٥٩
عائدات الملكية	٨,٨٩	٢١,٨٩	٢,٧٢	١٠,٢٤	٠,٠٧

المصدر:

- بالنسبة الى المغرب وموريتانيا وتونس فإن النسب الواردة في الجدول مأخوذة من جداول حول الموارد المالية، في: حولية صندوق النقد الدولي حول إحصائيات الادارة المركزية:

International Monetary Fund, *Government Finance Statistics Yearbook, 1984.*

وبالنسبة الى ليبيا والجزائر فإن النسب المقدمة تم إعدادها من طرفنا انطلاقاً من تقديرات قوانين المالية.

(إعادة جدولة الديون، برنامج التقويم الهيكلي). ولقد تمكّنت الجزائر وتونس من أن تتجنبا الوقوع تحت ضغط المنظمات التمويلية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) وذلك بالحفاظ على مستوى قروضهما في نسب متوافقة مع طاقاتهما في إرجاع الديون، غير أن وضعيّتهما تغيرت سنة ١٩٨٦ إثر النقص الواضح في مداخيل النفط مما جعل تونس تستعد لاتّباع توجيهات صندوق النقد الدولي على غرار ما فعل المغرب منذ بداية الثمانينات.

٢ ـ مكانة الضريبة في التمويلات بالمغرب العربي

إن تداخل المصادر الثلاثة في تمويل الميزانية أي الضريبة الداخلية والضريبة الخارجية الناتجة غالباً عن تصديرات الهيدروكربون والقروض الخارجية، يحملنا على محاولة اقتراح تصنيفات لبلدان المغرب العربي الخمسة التي تشكل موضوع الدراسة.

إن العناصر التي تحدّد هذا التصنيف لها طابع اقتصادي وتعكس البنية الإنتاجية الداخلية لكل بلد بارتباط مع مستوى اندماجه في السوق العالمية، ولها أيضاً طابع سياسي نتيجة ـ بالأخص ـ لآثار المرحلة الاستعمارية التي ساهمت في وضع النظام الضريبي لكل بلد من البلدان المغاربية كظل لنسيجه الانتاجي.

إن التقسيمات المقترحة تتخذ كمرجع لها ثلاثة معايير:

التمويل ذو الطابع الريعي، والضريبة الداخلية، والقروض الخارجية.

أ ـ معيار التمويل عن طريق ريع نفطي أو معدني

لقد كشف لنا تحليل الحالات الخمس أنه منذ بداية السبعينات أصبح الريع النفطي المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية بخاصة في ليبيا التي يمكن أن نشبّهها بنموذج بلدان الخليج، وفي الجزائر حيث إن الغاز والنفط كانا منذ الاستقلال المغذيين الأساسيين للخزينة العمومية. وفي هذين البلدين (ليبيا والجزائر) فإن التزايد الهائل للمصاريف العمومية نتج مباشرة عن المضاعفة السريعة للموارد المأخوذة من الهيدروكربون. وفي موريتانيا فإن تمويل الميزانية كان أيضاً خاضعاً أساساً للموارد الناتجة عن تصدير الحديد. ولكن الريع سيأخذ في موريتانيا طابعاً فقيراً وهشّاً ومتقلباً بسبب الظروف غير الملائمة وغير الجيدة في الأسواق العالمية.

ولقد استطاعت تونس بدورها أن تجني فائدة من المرحلة المزدهرة للهيدروكربون حيث إن مواردها النفطية ـ التي من المؤكد أنها محدودة ـ ساهمت في المحافظة على وضع مريح نسبياً للميزانية طيلة الخمس عشرة سنة الأخيرة.

وفي المغرب ـ الذي يعاني من عجز كامل على مستوى الطاقة ـ نجد أن الاقتصاد المتعلق بالمعادن المستخرجة لا يغذي الخزينة تغذية هامة رغم الفترة القصيرة جداً التي عرفت فيها اسعار الفوسفات ارتفاعاً.

إنه لمن الواضح أن أهمية التمويل عن طريق الرَّيْع تتناسب بشكل معكوس مع التمويل عن طريق الضريبة الداخلية.

ب ـ معيار التمويل عن طريق الضريبة الداخلية

ومن بين المغرب العربي فإن المغرب بكل تأكيد هو الذي يموّل أهم نفقاته العادية عن طريق موارده الضريبية. ولقد اضطرته الدولة أمام ضعف الايرادات ذات الطابع الريعي أن يلجأ الى القطاعات الاقتصادية المختلفة بخاصة الصناعة والتجارة والخدمات قصد تمويل ميزانيات التسيير. ولكن ضعف المداخيل الفردية وأهمية الإعفاءات الممنوحة سواء للمستثمرين في إطار قوانين الاستثمار أو لقطاعات بكاملها مثل القطاع الفلاحي والقطاع العقاري يولدان تمايزاً في الضغط الضريبي الذي يثقل كاهل المستهلكين والاجراء.

إن الواقع الأساسي للضريبة في تمويل الميزانية بالمغرب يفسر تطبيق إصلاح يهدف الى التبسيط والتحديث وترشيد الاقتطاعات الضريبية.

وعلى شاكلة المغرب فقد ورثت تونس والجزائر من المرحلة الاستعمارية نظاماً ضريبياً من المؤكد أنه متقادم لكن لا يمكن تجاهل طابعه الإجرائي رغم ضعف حصّته في تمويل الميزانية بخاصة في الجزائر بسبب طغيان العامل النفطي.

وفي موريتانيا وليبيا نلاحظ على العكس من ذلك غياب «تقليد ضريبي» بسبب هشاشة النسيج الانتاجي قبل ظهور الاقتصاد الاستخراجي (المعتمد على استخراج الطاقة) حيث كان هذا النسيج يرتكز على نشاط رعوي عتيق. وهذا النقص يبدو أنه لا يزعج الحكومة الليبية نظراً لأهمية الموارد النفطية، ولكنه يساهم في الاختلالات البنيوية لتمويل الميزانية الموريتانية.

ج ـ معيار التمويل عن طريق القروض الخارجية

وفي هذا المجال تشكل ليبيا استثناء، ذلك أنها نادراً ما لجأت الى تمويل خارجي نظراً لأنها تريد أن تستند الى توجه إرادي سياسي، ونظراً لأن مواردها الناتجة عن الضريبة النفطية تكفيها لتمويل مشاريعها التنموية. أما البلدان الأربعة الأخرى فقد ربطت دوماً ميزانية التجهيز بالقروض الخارجية التي تأتي عن طريق المؤسسات التمويلية الدولية والدول المتقدمة أو النفطية أو من السوق المالية الدولية.

إن مستوى المديونية بالبلدان الأربعة مرتفع نسبياً، وبالأرقام فإن الجزائر تأتي في المقدمة يتبعها المغرب ثم تونس وأخيراً موريتانيا. ولكن المغرب وموريتانيا هما اللذان وصلا الى المستويات الأكثر ارتفاعاً وخطورة في مجال القروض الخارجية بالنظر الى مستوى الانتاج الداخلي الإجمالي ونفقاتها العمومية وطاقاتها التصديرية.

وهكذا أصبح صندوق النقد الدولي يتدخل في البلدين ابتداء من ١٩٨١ ليقترح عليهما

تقليص الاستهلاك والاستثمار الحكومي بهدف مساعدتها على الوصول الى إعادة جدولة ديونها الخارجية، وتوجد تونس في وضعية مراقبة لاحوالها المالية في حين أن انخفاض الموارد النفطية يكاد أن يضع الجزائر في وضعية جدّ خطيرة الأمر الذي سيجعلها مثل الدول المغاربية الأخرى تراجع سياسة ميزانيتها في اتجاه التقليص والتقشف. وسيقدم الجدول التالي تحديداً لوضعية كل نوع من الموارد الأساسية التي تساهم في تمويل الميزانية ووضعية التوازن المالي مع مراعاة تداخل الأشكال الثلاثة للموارد.

البلد	حصة الريع الخارجي	حصة الضريبة الداخلية	حصة القروض الخارجية	الوضعية المالية
ليبيا	مهمة جداً	ضعيفة	ضعيفة	مُرضية مع اتجاه نحو انخفاض الفائض.
	++++	+	+	
الجزائر	مهمة	متوسطة	مهمة	مُرضية نسبياً ولكن يمكن أن تتطور نحو بعض الصعوبات.
	+++	++	++	
تونس	متوسطة	متوسطة	مهمة	صعبة جداً على العموم.
	++	++	+++	
المغرب	ضعيفة	مهمة	مهمة	صعبة جداً.
	+	+++	+++	
موريتانيا	ضعيفة ولكن نسبياً مهمة	ضعيفة	مهمة	صعبة جداً.
		+	+++	

في ١٩٨٥ لم تعد وضعية المالية العمومية وضعية مشرقة. ولقد تم تجاوز مراحل الازدهار وتحقيق الفائض التي عرفتها ليبيا والجزائر خلال السبعينات.

وسيتعامل المغرب الى عام ١٩٩٠ على الأقل مع وضعية مالية صعبة على مستوى التوازنات الخارجية والداخلية، وإن تطلّب إرجاع الديون مع الجمود النسبي للموارد الخارجية (تحويلات العمال، السياحة، تصديرات تقليدية الى المجموعة الاقتصادية الأوروبية للمواد الفلاحية والنسيج والفوسفات) والازدياد المستمر لتكاليف الواردات (نفط، مواد غذائية، مواد صناعية متوسطة، منتجات التجهيز العسكري) سيحمل الحكومة المغربية على تقوية وتعزيز سياسة التقليص من نفقات الاستهلاك والاستثمار وتقليص المساعدات وتحرير التجارة الخارجية.

وتعيش موريتانيا في ضيق كامل. فمواردها التي تأتي عن طريق تصدير الحديد وضرائب الصيد البحري تبين أنها غير كافية بشكل كبير في الوقت الذي تزيد فيه العواقب الوخيمة للجفاف والهجرة الى المدن من إثقال كاهل الدولة بالتكاليف. وتجد الدولة نفسها مجبرة على نهج سياسة تقشفية متشددة وتطبيق توصيات صندوق النقد الدولي من أجل أن تتمكن من الحصول على حق جدولة ديونها.

وتمـر الوضعيـة الماليـة في تـونس هي أيضـاً بـظروف دقيقـة وخـطيرة. وإن المحـاولات الحكومية، التي تجد صعوبة في أن تقبل على الصعيد السياسي، الرامية الى تقليص المساعـدات الممنوحة للمواد الغذائية تهدف الى إيقاف الاختلالات المالية الداخلية والخارجية.

وفي الجزائر، فإن الريع النفطي قد مكّن منذ عشرين سنة من الوصول الى ارتياح مـالي جعل الدولة تقدم مساعدات هامة الى المستهلكـين وإلى الشركات المؤممـة، لكن تراكم الـدين الخـارجي ونتائـج التبعية التكنـولوجيـة وتقليص المـوارد الهيـدروكـربـونيـة يمكن أن تؤدي الى اختلالات غير متوقعة.

. وفي ليبيـا فإن العـلاقة مـوارد نفطيـة/ سكان تمكن دائـماً من تسيـير رصـين لتـوازنـات الميزانية. ولكن كل شيء يدل على أن أزمنة الفائض المالي قد ولّت وأصبحت بائدة.

الفصل السابع عشر

مصادر الايرادات الحكوميّة وتطوير الأنظمة الضّريبيّة: حالة الأردن، مصر، والكويت

هشام غرايبة(*)

المقدمـة

إنـه لمن الحقائق المسلّم بهـا الآن قيام حكـومات الـدول الناميـة بـدور اقتصـادي هـام خصوصاً عندما نقارن أوضاع تلك الدول بالدول المتقدمة، ويستند دور الحكومة القـوي على ايديولوجيات معيّنة تتجلّى برغبة الحكـومة ذاتهـا في السيطرة عـلى الموارد الهـامة بـالإضافـة إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية التي أملت هذا الدور الهام للحكومة.

وإذا ما قارنّا وضع الوطن العربي من حيث دور الحكومات في تسيير الأمور الاقتصـادية لوجدنا أنها لا تشذّ عن بقية الدول النـامية، بـل إن دور الحكومـات في البلدان العربيـة يعتبر أكبر من غيره وذلك بغضّ النظر عن الأنظمة السياسية أو الاقتصادية في أيّ بلد عربي، حيث يبقى دور الحكومة الحيوي والرئيسي حتى مع تغيير الأنظمة السياسية أو الاقتصادية.

وإلى عهد قريب كـانت الأقطار العـربية تصنّف من ضمن الـدول الفقيرة مـع اختلاف متباين في درجة الفقر لكل قـطر. إلاّ أن الزيـادات الكبيرة والمتـوالية التي طـرأت على أسعـار النفط اعتبـاراً من عام ١٩٧٣ خلّفت واقعـاً اقتصادياً جديـداً سـاعـد عـلى ايجاد الفواصـل الاقتصـادية بـين الأقطار العـربية. فهنـاك أقطار منتجـة للنفط استطاعت الانتقـال ـ بفضـل الايـرادات النفطيـة الهائلة ـ من دول فقـيرة الى دول من أكثر بلدان العـالم ثراء. أمـا البلدان العربية الأخرى التي حرمت من الثروات النفطية فما زالت تكـافح لتحقيق التنميـة والمحافـظة على مسيرتها الاقتصادية بدرجات مختلفة من النجاح. وهكذا، فـإنّ تدفق الايـرادات النفطيـة الهائلة قد خلق «فجـوة في الثراء» بـين أقطار الـوطن العربي، ممـا غيّر في المعـطيات السيـاسية والاقتصادية والاجتماعية فيه.

(*) عميد كلية الاقتصاد بالوكالة في جامعة اليرموك ـ الأردن.

وكنتيجة للثروات النفطية لدى بعض البلدان، وحرمان دول أخرى منها، فإنه من الممكن القول بأنّ الأقطار النفطية تعتمد في ايراداتها على النفط اعتماداً كبيراً إلى درجة جعلها تتجاهل فيه الإيرادات الضريبية، حيث قامت بإعفاء المواطنين من دفع الضريبة، أو فرض ضرائب بسيطة في أسوأ الحالات، وبالتالي أهملت إنشاء نظام ضريبي متكامل. أما البلدان العربية غير المنتجة للنفط فمن الطبيعي أن تعتمد في ايراداتها على الضرائب المحلية مما دعاها إلى تطوير نظم ضريبية متكاملة لتحصيل الإيرادات الضرورية لتعويضها عن حرمانها من الايرادات النفطية التي تتمتع بها دول أخرى.

ومن جهة أخرى فإن العائدات النفطية لم تقتصر فوائدها على البلدان المنتجة للنفط بل تعدّتها الى البلدان العربية الأخرى، التي اتخذت شكل مساعدات مالية بين الدول وحوالات مالية من العاملين في البلدان النفطية إلى أقطارهم غير المنتجة للنفط. وبالرغم من تلك التدفقات المالية من البلدان النفطية الى بقية الأقطار العربية، إلاّ أنّ «الفجوة المالية» بين الأقطار العربية قد زادت بزيادة الايرادات النفطية، كما أن تلك الايرادات لم تغيّر واقع الحال في الأقطار النفطية من حيث اعتمادها الكلي على قطاع النفط، وبقيت تلك الأقطار - وحتى الآن - تعيش دون أنظمة ضريبية بينما لجأت بقية الأقطار العربية إلى زيادة العبء الضريبي لمواجهة الزيادة الكبيرة في النفقات الحكومية.

ومن المعروف أن الحكومات العربية المنتجة للنفط تملك بالكامل ذلك القطاع ولا يسمح بالملكية الخاصة فيه، وبالتالي فمن المتوقع أن تكون تلك الحكومات هي نفسها صاحبة الملكية المتعلقة بإيرادات القطاع النفطي، وقد تبع ذلك بالضرورة أن تكون الحكومات النفطية هي المحرّك الأساسي للاقتصاد، وأن تكون الموظِّف، والمستثمر والمنفق الرئيسي، وبالتالي يزيد دور الحكومات وبشكل كبير في جميع المجالات الاقتصادية لأنها تسيطر على الايرادات والنفقات معاً. أضف إلى ذلك أن دور القطاع الخاص لا يزال في مرحلته الأولية بعد أن تطور ذلك القطاع مؤخّراً، ولو أنه لا يزال بعيداً عن منافسة الحكومة في دورها الاقتصادي الرئيسي.

إن الهدف الأساسي من هذا البحث هو تحليل ومقارنة مصادر الايرادات لعيِّنة من البلدان العربية وللإجابة عن الأسئلة التالية:

١ - ما هو مدى أهمية الإيرادات للموازنة الحكومية، وما هي سرعة نمو تلك الايرادات خلال السنوات الأخيرة؟

٢ - ما هي أهمية الايرادات الضريبية مقارنة بالايرادات غير الضريبية؟

٣ - إذا كانت الضرائب من المصادر الهامة للإيرادات الحكومية فما مدى أهمية الايرادات الضريبية المتأتّية من ضريبة الدخل، أو الضرائب على أرباح الشركات، والضرائب غير المباشرة، مقارنة بعضها بالبعض؟

٤ ـ ما هو الهيكل الضريبي المتبع، وما هي أنواع الضرائب المفروضة، وهل تشمل جميع الطبقات الاقتصادية، وما مدى عدالة تلك الضرائب من الناحية الاجتماعية؟

٥ ـ ما مدى أهمية الايرادات غير الضريبية، وما هي طبيعة ومصادر تلك الايرادات؟

وللإجابة عن تلك التساؤلات وغيرها، سنقوم بالتركيز على عيّنة ممثّلة للأقطار العربية تضم كلاًّ من الأردن، مصر، والكويت. ونعتقد بأنّ هذه العيّنة تمثّل الى حدّ كبير الوطن العربي حيث تشمل على قطر نفطيّ (الكويت) وقطر شبه نفطيّ (مصر) وثالث غير نفطيّ (الأردن).

أولاً: مصادر الإيرادات الحكومية

كما ذكرنا سابقاً، فإنّ ارتفاع أسعار النفط العالمية وما تبع ذلك من تركيم للإيرادات النفطية لبعض الأقطار العربية المصدّرة للنفط، قد خلق وضعاً مالياً متميّزاً لتلك الدول، حيث كانت ايراداتها تفوق نفقاتها المحلية، مما شجعها على البدء في عملية تحويل مالي للداخل والخارج لنقل الثروات النفطية أو بعض منها لأطراف محليّة وأخرى خارجية. ففي الداخل قامت الأقطار التي تتمتع بدخول نفطية عالية بعملية تحويل جزء لا يستهان به من الثروات المالية الجديدة من القطاع العام (الحكومي) الى القطاع الخاص (المواطنين عامة). وقد اتخذت عمليات التحويل والنقل هذه عدة أشكال منها دعم السلع الاستهلاكية، ودعم الانتاج، والإعفاءات الضريبية، وغيرها كثير. كما أن التركيم المالي الضخم قد خلق ضغطا على تلك الأقطار النفطية لنقل وتحويل جزء من ثروتها الى بلدان عربية وأجنبية أخرى، وقد اتخذ مثل هذا التحويل شكل المساعدات المالية والقروض.

أما بالنسبة للأقطار العربية غير النفطية فقد كان عليها أن تعتمد على مواردها المالية الذاتية، مما استدعى تطوير أنظمة ضريبية لتحصيل الإيرادات الضريبية، بينما أجبرت بقية الأقطار على فرض أنواع متعددة من الضرائب لتمويل مشاريع التنمية فيها، مما نتج عنه تطوير الأنظمة والهياكل الضريبية وإعادة النظر فيها باستمرار لتتماشى مع احتياجات تلك الأقطار ونفقاتها.

إلاّ أنّ التطورات الأخيرة التي طرأت على أسواق النفط العالمية وأسفرت عن هبوط كبير في الأسعار والطلب على النفط، قد حفزت بعض البلدان العربية المنتجة للنفط لإعادة النظر في فرض بعض الضرائب والبدء في تأسيس أنظمة ضريبية متكاملة لزيادة الإيرادات التي أصبحت ضرورية لنقص الايرادات النفطية. إلاّ أنّ مثل تلك الجهود الرامية إلى ادخال الضرائب لا تزال محدودة ولن تستطيع البلدان النفطية في المستقبل القريب تعويض النقص في الإيرادات الضريبية. كما أنه يجب ألا ينظر إلى الضرائب كأداة لتحصيل الايرادات، بل يجب النظر إليها أيضاً كأداة مالية لإعادة توزيع الدخول وتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث نجد تركيزاً كبيراً للثروات بأيدي نسبة قليلة من السكان في البلدان النفطية.

ويمكن القول بشكل عام إن مصادر الايرادات الاجمالية لا تختلف كثيراً عن بعضها في الأقطار العربية ولكن الاختلاف مردّه إلى كمية وأهمية كل مصدر من مصادر الايرادات.

وفيما يلي نذكر المصادر الرئيسة للايرادات في الأردن، مصر، والكويت وهي دول العيّنة تحت الدراسة.

إذا ألقينا نظرة عامة على الأقطار الممثلة في العينة فمن الممكن معرفة مصادر الايرادات الحكومية حسب كون تلك الدول مصدّرة للنفط أو مستوردة له. حيث تعتبر الكويت قطراً منتجاً ومصدّراً للنفط مما يعني بالضرورة ـ وبناء على ما ورد سابقاً ـ ان جميع، أو غالبية، الايرادات الحكومية تأتي من مصدر واحد هو الايرادات النفطية. أما مصر، وهي قطر يُنتج النفط ويُصدّر القليل منه وتم تصنيفها على أنها قطر شبه نفطيّ، فيتبع ذلك بأنّ بعض الايرادات تأتي من القطاع النفطي بينما الغالبية تأتي من مصادر ضريبية وغير ضريبية. أما الأردن، فلأنه قطر غير نفطيّ تنحصر الايرادات الحكومية بالمصادر الداخلية مثل الضرائب على مختلف أنواعها، إضافة الى المصادر الخارجية مثل المساعدات والاعانات والقروض.

ومن أجل تفصيل مصادر الايرادات، لا بد من ذكر الهيكل الضريبي في كل قطر، وأنواع وتقسيمات الضرائب المستعملة في الأقطار الثلاثة. أما المصادر الخارجية للايرادات مثل الايرادات النفطية والمساعدات فسيرد تفصيلها في الأجزاء التالية.

من بين الأقطار الممثلة في العينة نجد قطرين فقط هما الأردن ومصر قد كوّنا هياكل ونظماً ضريبية شاملة. وفيما يلي وصف مختصر للهيكل الضريبي في بلدان العينة.

ثانياً: الهياكل الضريبية

إذا تمّ تصميم وتنظيم الهيكل الضريبي بعناية وواقعيّة، فسيكون لمثل هذا الهيكل الضريبي أثر كبير في تحصيل الايرادات الحكومية. وبشكل عام، يتفق الخبراء على أن النظام الضريبي الجيد يجب أن يشمل بالضرورة العدالة الاجتماعية، الملاءمة، الفعالية الاقتصادية، المرونة، وإمكانية التطبيق. أما العدالة الاجتماعية فهي ترمز الى مطابقة الهيكل الضريبي وتماشيه مع السياسة الاقتصادية عموماً. أما الفعالية الاقتصادية فتشير الى قدرة الهيكل الضريبي على إحداث التأثير الايجابي وفاعليته في عملية التنمية الاقتصادية، كما تعني المرونة في هذه الحالة درجةَ استجابة النظام الضريبي في زيادة الايرادات كنتيجة لزيادة الدخول. أمّا إمكانية التطبيق فهي تعني امكانية تطبيق النظام الضريبي بفاعلية وعدالة ومدى ملاءمة

الهيكل الضريبي للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة[1].

وبسبب التباين في الهياكل الضريبية لبلدان العيّنة، فلا بد من شرح موجز للهيكل الضريبي في كل بلد على حدة.

١ ـ الهيكل الضريبي في الأردن

في أعقاب الطفرة الاقتصادية التي حدثت في الأردن واستمرت خلال الفترة من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٨٢ فقد وجدت الحكومة من الضروري تغيير وتعديل وتحديث الهيكل الضريبي استجابة للتغيرات الكبيرة التي طرأت على الدخول وتكاليف المعيشة وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى. وكان أهم تغيير في الهيكل الضريبي هو تغيير قانون ضريبة الدخل الذي أصبح ساري المفعول اعتباراً من عام ١٩٨٢. وقد اشتمل القانون الجديد على عدة تغييرات وإضافات هامة مثل:

ـ مبدأ التقدير الذاتي: حيث يكون كل مكلّف مسؤولاً عن الاقرار بدخله من مختلف المصادر، ويقدّم ذلك على نموذج مخصص الى دائرة ضريبة الدخل في موعد أقصاه نهاية شهر نيسان/ابريل من كل عام.

بينما كان الوضع تحت القانون السابق يختلف عمّا ذكر بإعطاء المقدِّرين في دائرة ضريبة الدخل المجال الواسع لتقدير دخول المكلفين بناء على الوثائق والمعلومات المتوافرة لديهم. أي ان تقدير الدخل قد انتقل من دائرة الضريبة الى المكلف نفسه. ويبقى الحق لدائرة ضريبة الدخل للموافقة على صحة المعلومات المتعلقة بالدخل والمقدمة من المكلف. وبشكل عام، فقد أعطى القانون الجديد حرية كبيرة للمكلف بتقدير دخله الذاتي.

ـ الإعفاءات الضريبية: منح القانون الجديد اعفاءات كبيرة للمكلفين إذا ما قارنّا الإعفاءات الجديدة بالوضع السابق. وتشمل هذه الاعفاءات الضريبية اعفاءات لأفراد العائلة والتعليم العالي، والسكن وبعض مصادر الدخل مثل الدخل من الزراعة حيث أعفي من ضريبة الدخل اعفاءً كاملاً.

ـ توسيع الشريحة الضريبية: حيث استمر القانون الجديد بتطبيق الضريبة التصاعدية على الدخول ولكن بشريحة دخل أكبرحيث تفرض الضريبة على الدخل الصافي بعد حساب الاعفاءات وبالشكل التالي[2]:

---

(١) Adolf Jan Henri Enthoven, *Accountancy and Economic Development Policy* (Amsterdam: North-Holland Publishing Co., 1973), p. 210.

(٢) تمّ احتساب الأرقام من: وزارة المالية، دائرة ضريبة الدخل، **قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤)** (عمان: الوزارة، ١٩٨٢)، ص ١٠.

الدخل الصافي	مقدار الضريبة (نسبة مئوية)
من صفر ـ ١٠٠٠ دينار	٥
١٠٠١ ـ ٢٠٠٠	١٠
٢٠٠١ ـ ٤٠٠٠	١٥
٤٠٠١ ـ ٦٠٠٠	٢٠
٦٠٠١ ـ ٩٠٠٠	٢٥
٩٠٠١ ـ ١٢٠٠٠	٣٠
١٢٠٠١ ـ ١٦٠٠٠	٣٥
١٦٠٠١ ـ ٢٠٠٠٠	٣٨
٢٠٠٠١ ـ ٢٥٠٠٠	٤٠
٢٥٠٠١ ـ ٣٠٠٠٠	٤٥
٣٠٠٠١ ـ ٣٦٠٠٠	٥٠
أيّ دخل اضافي بعد ذلك	٥٥

ومن الجدير بالذكر أن ضريبة الدخل للأفراد تتوقف في حدّها الأعلى عند ٤٥ بالمائة. أما في القانون السابق فقد كان حجم الشريحة الضريبية الواحدة يساوي ٤٠٠ دينار حيث تم زيادتها في القانون الجديد الى ١٠٠٠ دينار على الأقل. أي أن المزايا الأساسية للقانون الجديد تتلخص بالاعفاءات الكثيرة وزيادة الشريحة الضريبية. كما أن القانون الجديد قد توخّى العدالة الاجتماعية وأعفى أيّ مكلف من دفع الضريبة إذا كان دخله الصافي يعادل ٢٠٠ دينار شهرياً. بالإضافة إلى كل ما تقدم فإنّ ضريبة الدخل تحصل على الدخول الصافية المستمرة والمتجددة[٣]. أما الدخل المتأتّي من الزراعة، وفوائد السندات الحكومية فهو معفى من ضريبة الدخل.

أ ـ الاعفاءات الضريبية

يسمح القانون الحالي باستنزال الاعفاءات التالية من الدخل الخاضع للضريبة للمكلف المقيم داخل الأردن:

- ٤٠٠ دينار للمكلف الأعزب و٦٠٠ دينار للمتزوج.
- ٢٠٠ دينار عن كل طفل.
- ١٠٠ دينار لكل مُعال آخر.

(٣) صالح خصاونة، الهيكل الضريبي في الأردن (عمان: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الأمانة العامة، ١٩٨١)، ص ٢٥.

ـ ٥٠٠ دينـار عن كل شخص يـدرس في الجامعـات أو المعاهـد بعد مـرحلة الثانـويـة العامة.

ـ يعفى ٥٠ بالمائة من دخل مـوظفي الحكومـة أو المؤسسات شبـه الحكوميـة من ضريبة الدخل، ويعفى ٢٥ بالمائة من دخول المكلفين العاملين في القطاع الخاص.

ـ تستنزل الفوائد المدفوعة من الدخل الخاضع للضريبة.

ـ يعفى الدخل الزراعي اعفاء تامّاً من الضريبة.

ب ـ الضرائب على الشركات

اكتسبت الضرائب على أرباح الشركات أهمية كبـيرة وبخاصـة بعد الـطفرة الاقتصـادية التي تم خلالها إنشاء العديـد من الشركات المتعـددة الأغراض وحققت أربـاحاً لا بـأس بها. ويفرّق قانـون ضريبة الـدخل الأردني بـين الشركات حسب طبيعـة أعمالهـا ويميل الى تفضيـل الشركات الصناعية ويعاملها معاملة خاصة لتشجيع الصناعة في الأردن.

وبناء على ما ورد في قانون ضريبة الـدخل الجـديد رقم (٣٤) تدفع الشركات الضريبة حسب المعادلات التالية:

ـ تدفع الشركات العاملة في مجالات الصحـة والتعليم مـا نسبته ٣٥ بـالمائـة من صافي الأرباح.

ـ تدفع الشركات الخصوصية وغير المقيمة ٤٠ بالمائة من صافي الأرباح.

ـ تـدفع الشركـات الماليـة وشركات البنـوك المساهمـة ما نسبتـه ٥٠ بـالمائـة من صـافي الأرباح.

ـ تدفع الشركات المالية الخاصة ما نسبته ٥٥ بالمائة من صافي الأرباح.

ج ـ الضرائب على المباني والعقارات

يفرض هذا النوع من الضرائب على القيمة الايجاريـة للمباني. ويتم تحصيـل الضرائب على المباني بواقع ١٧ بالمائة من قيمة الايجار. وقد تمّ تعديل ضريبة المباني مؤخراً بحيث يعفى ٢٥ بالمائة من ايجار المبنى من الضريبة إذا كان في مـدينة عـمّان و٥٠ بالمـائة من ايجـار المبنى إذا كان خارج العاصمة وذلك لتشجيع حركة البناء والإعمار خارج العاصمة المكتظة بالسكان.

د ـ الضرائب غير المباشرة

تفـرض الضرائب غير المبـاشرة على الاستهـلاك والانتـاج والاستـيراد ولا تفـرض عـلى الدخول، وبالتالي لا يتمّ تحصيلها من قبل دائرة ضريبة الـدخل بـل من أقسام أخـرى بوزارة

المالية كالجمارك مثلاً. وعلى العكس من الضرائب على الأرباح والدخل، فإن الضرائب غير المباشرة يمكن نقلها من شخص إلى آخر بحيث تستقر على المستهلك النهائي. كما أنه لا توجد علاقة بين دخل المستهلك وكمية الضرائب غير المباشرة التي يدفعها، ولذلك يقال إن الضرائب غير المباشرة تبتعد كثيراً عن تحقيق مبدأ العدالة الضريبية على العكس من الضرائب المباشرة التي تفرض على الدخول وتزيد بزيادتها.

وتعتبر الضرائب غير المباشرة من أهم مصادر الايرادات وخاصة في الدول النامية. وتأتي أهمية هذا النوع من الضرائب من المميزات العامة للضريبة غير المباشرة، فالضرائب غير المباشرة سهلة التحصيل ولا يمكن تفاديها لأنها تحجز قبل طرح السلعة للبيع. ولذلك فإن الايرادات من هذا النوع من الضرائب تكون أكثر من ايرادات الضرائب المباشرة.

ومن ناحية أخرى تمتاز الضرائب غير المباشرة بعدم الاستقرار فهي تتغير بشكل مستمر إما لتوجيه الاستهلاك أو لتشجيع الصناعات المحلية، بالإضافة إلى كونها ضريبة غير عادية لأنها تفرض على المستهلك بغض النظر عن مستوى الدخل الذي يحققه.

وفيما يلي نبذة مختصرة عن أنواع الضرائب غير المباشرة المعمول بها في الأردن:

(١) الرسوم الجمركية

وهي ضريبة تفرض على الواردات أو الصادرات إما كنسبة مئوية من قيمة الواردات أو الصادرات، أو تدفع كمبلغ محدّد على كل سلعة مستوردة أو مصدّرة. وتعتبر الرسوم الجمركية أهم مورد للايرادات الحكومية. وتختلف نسبة الرسوم الجمركية حسب طبيعة السلعة المستوردة من حيث كونها كمالية أو ضرورية، حيث تفرض رسوم جمركية مرتفعة على الأولى بينما تعفى السلع الضرورية أو تفرض عليها رسوم بسيطة. كما أن الرسوم الجمركية تفرض بنسبة عالية على الواردات التي يكون لها نظير محلي لحماية الانتاج المحلي من المنافسة الخارجية.

أما بالنسبة للرسوم الجمركية على الصادرات فهي قليلة جداً وذلك لتشجيع الصادرات، وتتقاضى الحكومة رسوماً جمركية على بعض الصادرات بنسبة ١ بالمائة من قيمة السلع المصدَّرة.

(٢) المكوس

يفرض هذا النوع من الضرائب على بعض أنواع السلع المنتجة محلياً للحد من استهلاكها بالإضافة إلى الايرادات الناتجة عن المكوس[٤]. وتفرض المكوس في الأردن على بعض السلع مثل السجائر والتمباك والمشروبات الروحية وغيرها. ويصل الحد الأعلى

(٤) James M. Buchanan, *The Public Finances: An Introductory Textbook* (Homewood, Ill.: Richard D. Irwin, 1975), p. 307.

للمكوس ١٧٥ بالمائة على المشروبات الكحولية وتصل في حدها الأدنى على البنزين وبواقع فلسين لكل ليتر.

(٣) الطوابع

تعتبر الطوابع من الضرائب غير المباشرة حيث يطلب لصق طابع بقيمة معيّنة على كل المعاملات والوثائق الرسمية.

٢ ـ الهيكل الضريبي في مصر

يرجع تاريخ فرض الضرائب في مصر الى الثلاثينات حيث استعملت الحكومة في ذلك الوقت، وهي تحت الاستعمار البريطاني، عدة أنواع من الضرائب. وقد تكون مصر أول قطر يفرض ضرائب ويضع نظاماً ضريبياً متكاملاً في الشرق الأوسط. وقد تغيرت نسبة وهيكل الضرائب من وقت لآخر وتبعاً لنسبة التضخم، والنمو الاقتصادي، والميزانية الحكومية. ويلاحظ أيضاً بأنّ زيادة نسبة الضرائب في بعض الأحيان كان الغرض الأساسي منها زيادة الايرادات لتمويل النفقات الحكومية وليس لأغراض أخرى مثل ضغط الاستهلاك بشكل عام[٥]. أي ان الهدف الرئيسي لفرض الضرائب كان وما زال لغرض الحصول على الايرادات وليس لإعادة توزيع الدخول.

ونوجز فيما يلي أنواع الضرائب الرئيسة في مصر:

أ ـ ضريبة الدخل

كما هو الحال في الأردن، فإن مصر تتبع نظام الضريبة التصاعدية على الدخول، وفيما يلي نسبة الضريبة على الدخل كما نص عليها القانون رقم (١٥٧) الذي صدر عام ١٩٨١ ولا يزال ساري المفعول[٦]:

٢ بالمائة على أول ٤٨٠ جنيهاً.
٥ بالمائة على ألـ ٤٨٠ جنيهاً التالية.
١٠ بالمائة على ألـ ٩٦٠ جنيهاً التالية.
١٥ بالمائة على ألـ ٩٦٠ جنيهاً التالية.
١٨ بالمائة على ألـ ٩٦٠ جنيهاً التالية.
٢٢ بالمائة على أي مبالغ تزيد عن ذلك.

(٥) Robert Mabro, *The Egyptian Economy, 1952-1972* (Oxford: Clarendon Press, 1974), pp. 183-184.

(٦) وزارة المالية، دائرة ضريبة الدخل (القاهرة).

وتعفى الدخول التي لا تتجاوز مبلغ ٩٦٠ جنيهاً من الضريبة. كما شمل القانون رقم (١٥٧) عدة تغيّرات هامة إذا ما قارنّاه بالقانون رقم (١٩٩) والقوانين الأخرى التي صدرت عامي ١٩٧٤ و١٩٧٨. ومن أهم التغيرات التي أدخلها القانون الجديد زيادة الاعفاءات الضريبية، وزيادة الشريحة الضريبية، وتغيير نسبة التصاعد للدخل الخاضعة للضريبة.

ب ـ الضرائب على أرباح الشركات

تفرض هذه الضريبة على صافي دخل الشركات وعلى أساس سنوي. وقد كانت ضريبة أرباح الشركات قبل إدخال القانون الجديد تفرض على أساس نسبة مئوية ثابتة مقدارها ٤٠ بالمائة من صافي دخل الشركة. أما القانون رقم (١٥٧) فقد ميز بين شركات القطاع العام والشركات العادية والفردية. حيث تدفع شركات القطاع العام ما نسبته ٣٢ بالمائة من صافي الدخل، بينما تفرض الضريبة وبشكل تصاعدي على الشركات الأخرى وذلك حسب الجدول التالي:

٢٠ بالمائة على أول ١٠٠٠ جنيه.
٢٣ بالمائة على الـ ١٥٠٠ جنيه التالية.
٢٧ بالمائة على الـ ٢٠٠٠ جنيه التالية.
٣٢ بالمائة على الأرباح المتبقية.

ويمثل الجدول السابق تخفيضاً ضريبياً للشركات العادية والفردية حيث كانت تعامل تحت القانون القديم بمعدل ثابت يبلغ ٤٠ بالمائة حيث خفضت تحت القانون الجديد إلى ٣٢ بالمائة إضافة الى ادخال النظام التصاعدي على صافي الدخل.

ج ـ الضرائب على الممتلكات

وتفرض هذه الضريبة على الأراضي الزراعية والمباني. إلاّ أن الضريبة على الأراضي الزراعية أُلغيت عام ١٩٨١. أما الضرائب المحلية فما زالت سارية المفعول وبنسبة تبلغ ١٤ بالمائة من القيمة الريعية للأراضي الزراعية.

أما الضريبة على المباني فيتم تقديرها على شكل القيمة الايجارية الفعلية للمباني إذا كانت مؤجرة للغير. أما إذا كانت المباني مستعملة من قبل أصحابها فتنخفض تلك النسبة وتكون أقل بكثير من القيمة الايجارية السوقية. وقد ألغى القانون الجديد الضرائب على المباني، إلاّ ان الضرائب المحلية والمفروضة من قبل البلديات أو المحافظات فقد أبقيت وبمعدل ١٠ بالمائة من القيمة الايجارية للمباني التجارية، أما المباني السكنية فتفرض عليها الضرائب بنسبة تصاعدية تبدأ من ١٠ بالمائة وتنتهي بـ ٤٠ بالمائة.

د ـ الضرائب غير المباشرة

كما هو الحال في الأردن وسائر الدول النامية، فإن الضرائب غير المباشرة تشكل أكبر وأهم مورد للايرادات الحكومية. ولا تشذ مصر عن بقية الدول في هذا الخصوص، حيث تفرض الحكومة أنواعاً متعددة من الضرائب غير المباشرة، وفيما يلي أهم أنواع تلك الضرائب:

(١) الضرائب الجمركية

وهي أهم مصدر للايرادات في مصر. وتتفاوت الضرائب الجمركية تفاوتاً كبيراً حسب طبيعة السلعة. وتبلغ حدّاً أدناه صفر وأعلاه ٣٠٠٠ بالمائة. وتعطى معاملة جمركية مميّزة للسلع الرأسمالية حيث يتم استيرادها إما دون ضرائب جمركية أو بضرائب مخفضة جداً. بينما تفرض الرسوم الجمركية العالية على السلع الكمالية والاستهلاكية التي تبلغ ٣٠٠٠ بالمائة على المشروبات الكحولية مثلاً.

ويتم فرض الضرائب الجمركية على المستوردات بناء على قيمتها التجارية مضافاً إليها رسوم التأمين والشحن. كما يتم تحديد سعر صرف الجنيه بالعملات الأجنبية على أساس السعر الذي يضعه البنك المركزي المصري.

(٢) ضريبة التنمية

وهي ضريبة تفرض على الواردات إضافة الى الرسوم الجمركية وذلك لتمويل عملية التنمية الاقتصادية. وتبلغ نسبة هذه الضريبة حالياً ٥ بالمائة من قيمة الواردات. وتفرض هذه الضريبة على غالبية السلع المستوردة.

(٣) الرسوم على الصادرات

وهي ضريبة انتقائية تفرض على عدد قليل من السلع المصدّرة. وتشمل هذه الضريبة سلعاً معينة مثل الجلود والمعادن والتحف. وتختلف نسبة هذه الضريبة من سلعة إلى أخرى حيث تبلغ بحدّها الأعلى ٥ بالمائة على التحف المصدّرة إذا كان عمرها يزيد عن ١٠٠ عام.

(٤) الضريبة على الاستهلاك

وهي أيضاً ضريبة انتقائية تفرض على قائمة من السلع يبلغ عددها حالياً ٥٣ سلعة، وذلك بغض النظر عن كون تلك السلع مصنّعة محلياً أو مستوردة. ومن السلع التي تفرض عليها ضريبة الاستهلاك: القهوة والشاي والسجائر والمشروبات.

(٥) الطوابع

وهي من الضرائب غير المباشرة، وتفرض على استخراج الوثـائق والمعامـلات الرسميـة حيث يطلب من الجهة المستفيدة لصق طوابع بقيمة معينة على الوثائق والمعاملات المطلوبة.

لقد قام بعض الباحثين بمحاولة تحليل الجهود الضريبيـة في مصر وبعض الدول النـامية الأخـرى. وكـانت أشمـل وأهّم دراسـة تلك التي قـام بهـا ألان تيت حيث صنّف الجهـود الضريبية في مصر في المرتبة الحادية عشرة من بين عيّنة مكونة من ٤٤ دولة نامية، مما يدلّ على أنّ الجهود والتحصيل الضريبي في مصر جيد بشكل عام(٧).

٣ ـ الهيكل الضريبي في الكويت

لقد شجّعت الايرادات النفطية الغزيرة الحكومـة الكويتيـة على تنـاسي فرض الضرائب لأنها ليست بحاجة إلى تلك الايرادات. فلا تستعمل الضرائب في الكويت سواء للايرادات، وكأداة مالية للتأثير في مستوى الانتاج، التوظيف، الأسعار، أو لتوزيع الـدخول(٨). ولـذلك لا يوجد في الكويت ضرائب على الدخل، أو عـلى أرباح الشركـات، أو أية ضرائب مبـاشرة أخرى تستحقّ الذكر.

ويـأتي أهمّ مصـدر لـلايـرادات الضريبيـة من الضرائب غـير المبـاشرة، حيث تفـرض الحكومة رسوماً جمركية بسيطة على بعض المستوردات الكمالية. وقد كـانت الرسـوم الجمركيـة تفرض بمعدل ٤ بالمائة من قيمة الواردات ثم زادت تلك النسب الى ١٠ بالمـائة عـام ١٩٧١. أمّـا المواد الغـذائية والأوّليـة إضافـة إلى بعض السلع الأخرى الضروريـة للصناعـات المحلية فجميعها معفاة من الرسوم الجمركية.

ثالثاً: الايرادات الحكومية في الأردن، مصر والكويت

سنحاول في هذا الفصل التركيز على المصادر الرئيسيـة للايـرادات الحكوميـة في الأردن ومصر والكـويت، ومعرفـة نسبة زيـادة تلك الايرادات في السنـوات الأخيرة، ومقـارنة أهميـة الايرادات المحلية بالايرادات الخارجية لتلك الأقطار.

١ ـ الايرادات الحكومية في الأردن

يعتبر الأردن بلداً صغيراً بمساحته وعدد سكانه، حيث تبلغ مساحـة الأردن نحـو ٩١

---

(٧) Alan A. Tait [et al.], «International Comparisons of Taxation for Selected Developing Countries, 1972-76,» *IMF Staff Papers*, vol. 26 (March 1979).

(٨) البنك المركزي الكويتي، الاقتصاد الكويتي في عشرة أعـوام: التقريـر الاقتصادي عن السنـوات من ١٩٦٩ ـ ١٩٧٩ (الكويت: البنك، ١٩٨١)، ص ٤٩.

ألف كيلو متر مربع، وعدد السكان ٢,٧ مليون نسمة (عام ١٩٨٥). وإضافة الى صغر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، فإن الأردن يخلو من أي موارد هامّة، إلا أنه وبالرغم من نقص الموارد الطبيعية والمالية، استطاع أن يحقّق أسرع معدّلات للنمو الاقتصادي بين الدول النامية.

وبطبيعة الحال فإنّ نقص الموارد الطبيعية والمالية ينعكس بوضوح على الايرادات الحكومية المحلية. وإذا استثنينا بعض السنوات، فإن الايرادات الخارجية كانت دائماً تزيد على الايرادات المحلية بالكمّ والأهمية النسبية.

ويمكن أن تُعزى أسباب التقدم الاقتصادي الذي تحقّق في الأردن الى الثروات النفطية التي تجمعت في الأقطار العربية المجاورة. حيث أدّى التراكم المالي الكثيف الى قيام تلك الدول بتطبيق خطط اقتصادية طموحة، وقد أدّى ذلك بدوره الى نشوء طلب كبير على الأيدي العاملة الماهرة من مهندسين واداريين ومهنيين لإدارة المشاريع الجديدة التي انبعثت عن الخطط الاقتصادية. ومن المعروف أن الأردن يعتبر في طليعة الدول المرسلة للأيدي العاملة المدرَّبة، وقد أتاحت فرص العمل الجديدة بمغرياتها المادية فرصاً كثيرة للأردنيين للعمل في البلدان النفطية للاستفادة من هذه الفرص الثمينة. ويقدّر عدد الأردنيين العاملين بالخارج الآن بنحو ٣٠٠ ألف مواطن، وهذا الرقم يعادل تقريباً حجم قوة العمل داخل الأردن.

وتصنَّف الايرادات الحكومية في الأردن حسب مصدرها: الايرادات الخارجية والايرادات المحلية. وللايرادات المحلية تصنيفات أخرى تبعاً لمصدرها وتقسم الى مجموعتين: الأولى، وتضم الايرادات الضريبية بمختلف أنواعها، والثانية تضمّ الايرادات غير الضريبية، ونورد فيما يلي وصفاً مفصلاً لكل مصادر الايرادات.

أ ـ المصادر الخارجية للايرادات

نتيجة لهجرة الكثير من الأيدي العاملة من الأردن إلى الأقطار العربية النفطية بدأت الحوالات المالية لهؤلاء العاملين بالتدفق إلى الأردن. وقد زادت كمية هذه الحوالات بزيادة أسعار النفط وبتسارع عملية التنمية في الأقطار النفطية. وقد كان لزيادة الحوالات من العاملين بالخارج إضافة إلى عوامل أخرى أثر كبير في إحداث التقدم الاقتصادي الذي أحرزه الأردن ، مما أدّى بدوره الى زيادة الايرادات الحكومية زيادة كبيرة.

وإضافة إلى حوالات العاملين بالخارج، فقد كان الأردن من البلدان التي استفادت من المعونات العربية والأجنبية التي وصلت حدّها الأعلى عام ١٩٨١ عندما بلغ مجموع المساعدات الأجنبية نحو ٢٤,٤ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي لتلك السنة، وبعد ذلك تناقصت مبالغ المساعدات بانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية.

جدول رقم (١)
الايرادات الخارجية، الأردن
(بالمليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الايرادات الخارجية	نسبتها من الناتج المحلي (نسبة مئوية)
١٩٧٠	١٣٤,٤	٣٧,٣	٢١,٥
١٩٧١	١٨٦,٢	٤٢,٣	٢٢,٧
١٩٧٢	٢٠٧,٢	٥٢,٩	٢٥,٥
١٩٧٣	٢١٨,٣	٥٧,٠	٢٦,١
١٩٧٤	٢٤٧,٣	٧٤,٠	٢٩,٩
١٩٧٥	٣١٢,١	١١٦,٧	٣٧,٤
١٩٧٦	٤٢١,٦	٨٦,١	٢٠,٤
١٩٧٧	٥١٤,٢	١٨٠,٧	٣٥,١
١٩٧٨	٦٣٢,٢	١٧٢,٤	٢٧,٢
١٩٧٩	٧٥٣,٥	٢٤٧,٩	٣٢,٩
١٩٨٠	٩٧٩,٥	٢٨٠,٨	٢٨,٦
١٩٨١	١١٨٢,٥	٢٨٩,٢	٢٤,٤
١٩٨٢	١٣٤٣,٢	٢٤٦,٤	١٨,٣
١٩٨٣	١٤٨٧,٦	٢٣٣,٥	١٥,٧
١٩٨٤	١٥٢٩,٥	٢٥٢,٥	١٦,٥

المصدر: وزارة المالية، البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي (أعداد مختلفة).

ويعتبر الأردن من ضمن أقطار قليلة في العالم من ناحية اعتماده الكبير على المساعدات الخارجية، وقد نتج ذلك بسبب نقص الموارد المالية المحلية التي أجبرت الأردن على البحث عن تلك الموارد من الخارج لسد العجز الحاصل في الايرادات المحلية. وفيما يلي نورد أهم البنود الرئيسية التي يتكوّن منها بند الايرادات الخارجية.

(١) دعم الموازنة

وهو أهم بند من بنود الايرادات الخارجية. والمصدر الرئيسي لهذا البند هو الأقطار العربية النفطية التي تعهدت من خلال مؤتمرات القمة العربية بتقديم المساعدات المالية للأردن تحت اسم دعم الموازنة الأردنية، وذلك لتمكين الأردن من تعزيز قدراته الاقتصادية وللتعويض عن المبالغ الكبيرة التي ينفقها على الدفاع.

وأهم مشكلة تواجه الحكومة الأردنية فيما يتعلق بهذا البند خاصة، والمساعدات بشكل عام، هي مشكلة تذبذب حجم المساعدات العربية من سنة إلى أخرى بسبب توقف بعض الدول عن دفع المخصصات المالية للأردن. وبالتالي لم يتبقَّ للحكومة خيار سوى الاعتماد على الايرادات المحلية.

(٢) المساعدات الفنية والاقتصادية

ويأتي هذا البند في المرتبة الثانية من ناحية الأهمية النسبية بعد بند دعم الموازنة. ويتكوَّن بند المساعدات الفنية والاقتصادية من الخدمات والدراسات والأجهزة والمعدات وغيرها التي يتلقاها الأردن من الدول الأجنبية، وأهم دول تقدم المساعدات المدرجة تحت هذا البند هي الولايات المتحدة واليابان وبعض الدول الأوروبية.

(٣) القروض الانمائية

لقد تزايد اعتماد الأردن على القروض الخارجية لتمويل خطط التنمية المتلاحقة وقد ساهمت القروض الخارجية بنسبة ٤٤ بالمائة من مجموع الايرادات الخارجية عام ١٩٨٣ وعلى رأس الدول التي تقدم القروض للأردن الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وبريطانيا واليابان. وفي منتصف السبعينات بدأت الأقطار العربية النفطية بتزويد الأردن بالقروض من خلال صناديق التنمية في السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وغيرها.

ويوضح الجدول رقم (٢) الكمية والأهمية النسبية للايرادات الخارجية ومساهمة تلك الايرادات في النفقات العامة للدولة.

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن الايرادات الخارجية تمثّل مصدراً للدخل يصعب الاستغناء عنه بالنسبة للحكومة، وتتعدّى الايرادات الخارجية في أهميتها الايرادات المحلية ما عدا بعض السنوات القليلة عندما بدأت المساعدات العربية بالنقصان بسبب الظروف الاقتصادية السيئة في بعض الأقطار العربية النفطية التي نتجت عن انخفاض أسعار وكمية النفط في الأسواق العالمية.

وقد تسلّم الأردن مساعدات أجنبية بلغت قيمتها نحو ٢٧٤٤ مليون دينار خلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٨٣، وقد بلغت نسبة المساعدات العربية نحو ٨٤ بالمائة من حجم المساعدات الكلية[٩]، ويبين الجدول رقم (٣) حجم المساعدات الأجنبية مقسّمة حسب مصدرها.

ويلاحظ من الجدول رقم (٣) انخفاض كمية المساعدات الخارجية غير العربية بخاصة

---

(٩) خليل حماد، «المساعدات الأجنبية والتنمية الاقتصادية: حالة الأردن،» **أبحاث اليرموك**، السنة ١، العدد ٢ (١٩٨٥)، ص ٥١.

جدول رقم (٢)
الأهمية النسبية للايرادات الخارجية والمحلية
(بالمليون دينار)

السنة	الايرادات المحلية	المساعدات الأجنبية	القروض الخارجية	مساعدات أجنبية أخرى	مجموع الايرادات الخارجية	مجموع الايرادات	مجموع النفقات	النسبة المئوية للمساعدات في النفقات العامة
١٩٦٧	٢٥,٤٩	٤٠,٢٩	٤٤,٢٩	٠,٢٢	٤٤,٩٢	٧٠,٤١	٦٨,١٥	٦٥,٩١
١٩٦٨	٢٦,٢٧	٤٠,١١	٥,٤٣	٠,١٠	٤٥,٦٤	٧١,٩٢	٨٠,٥٢	٥٦,٦٨
١٩٦٩	٣٢,٥٢	٣٨,٣٧	٤,٧٢	٠,٦٥	٤٣,٧٤	٧٦,٢٦	٨٨,٤١	٤٩,٤٧
١٩٧٠	٣٠,٢٦	٢,٠٧	٢,٠٧	٠,٤١	٣٧,٩٠	٦٨,١٠	٨٠,٧٠	٤٦,٩٦
١٩٧١	٣٥,٧٥	٣٥,٣٩	٣,٥٥	٣,٥٠	٤٢,٤٤	٧٨,١٩	٨٣,١٤	٥١,٠٤
١٩٧٢	٤٢,٨٦	٤٤,٤٧	١٠,٢٠	١,١٨	٥٥,٨٥	٩٨,٧٣	١٠١,٥٣	٥٥,٠٠
١٩٧٣	٤٦,١٨	٤٣,٦٠	١١,٤٤	٢,٠٠	٥٧,٠٤	١٠٣,٢٣	١١٩,٥١	٤٧,٧٣
١٩٧٤	٦٥,٧٤	٥٧,٦٥	١٥,٢١	١,٣٣	٧٤,١٩	١٣٩,٩٣	١٤٦,٦٢	٥٠,٦٠
١٩٧٥	٨٢,٦٣	١٠٠,٦١	١٦,١٥	—	١١٦,٧٦	١٩٩,٣٩	٢٠٤,٨٦	٥٦,٩٩
١٩٧٦	١٠٧,٥٨	٦٦,٢٤	١٩,٨٨	—	٨٦,١٢	١٩٣,٧١	٢٦٢,٤٨	٣٢,٨١
١٩٧٧	١٤٢,٢٥	١٢٢,٢٠	٥٨,٥١	—	١٨٠,٧١	٣٢٢,٤٦	٣٣٧,٨٤	٥٣,٤٩
١٩٧٨	١٥٨,٤٩	٨١,٦٩	٩٠,٦٩	—	١٧٢,٣٨	٣٣٠,٨٨	٣٦١,٥١	٤٧,٦٨
١٩٧٩	٨٧,٨٩	٢١٠,٣٠	٣٧,٦٢	—	٢٤٧,٩٢	٤٣٥,٨٢	٥١٥,٦٦	٤٨,٠٧
١٩٨٠	٢٢٦,١٥	٢٠٢,٨٣	٧١,٥٦	٦,٤٦	٢٨٠,٨٥	٥٠٧,٠١	٥٦٣,١٤	٥٥,٣٩
١٩٨١	٣٠٩,١٩	٢٠٦,٣١	٧٥,٧٣	٧,٢٢	٢٨٩,٢٦	٥٩٨,٤٧	٦٤٧,١٠	٤٤,٧٠
١٩٨٢	٣٦٠,٢٢	١٨٤,٥٠	٦١,٥٠	٠,٤٠	٢٤٦,٤٠	٦٠٦,٦١	٦٥٦,٢٧	٤٠,٦٢
١٩٨٣	٣٩٦,٠٠	١٣٠,٠٠	١٠١,٥٤	٢,٠٠	٢٣٣,٥٤	٦٢٩,٥٤	٧١٧,٦٥	٣٢,٥٤
١٩٨٤	٤٣٧,٧٠	١٢٤,٠٠	١٢٨,٥٤	—	٢٥٢,٥٤	٧٠٥,٢٦	٧٤٦,١٥	٣٣,٨٤

المصدر: تم احتساب الأرقام من: وزارة المالية، البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي (أعداد مختلفة).

في أواخر السبعينات حيث توقفت المساعدات الأمريكية الممنوحة للأردن في الوقت الذي بدأت فيه المساعدات العربية بالزيادة.

لقد ثبت بأن اعتماد الأردن على المساعدات الخارجية هو أمر في منتهى الخطورة، حيث يلاحظ من الجدول رقم (٣) تقلب كمية المساعدات من سنة إلى أخرى، الأمر الذي يضع الحكومة في مواقف مالية صعبة، إضافة إلى الصعوبة الكبيرة التي تخلفها تلك التقلبات في عملية التخطيط. وإضافة إلى تلك الصعوبات، فإن المساعدات الأجنبية عادة يتمّ ايقافها من الدولة المانحة دون إشعار مسبق كما حدث بالنسبة لقطع المساعدات الأمريكية والليبية

جدول رقم (٣)
مصادر المساعدات الأجنبية للأردن
(بالمليون دولار)

السنة	المساعدات العربية	المساعدات الأمريكية	المساعدات الأخرى	المجموع
١٩٦٧	٣٧,٥٧	٧,٦٢	٦,٣٩	٥١,٥٨
١٩٦٨	٤٦,٢٥	١,١٩	٥,٦٣	٥٣,٠٧
١٩٦٩	٤١,١٥	١,٢٣	٣,٤١	٤٥,٧٩
١٩٧٠	٣٣,٠٧	١,٣٨	٤,٦٣	٣٩,٠٨
١٩٧١	١٩,١١	١٢,٨٢	٣,٥٦	٣٥,٤٩
١٩٧٢	٢٣,١٩	٣٥,٩٥	٦,٨٢	٦٥,٩٦
١٩٧٣	٢٣,٦٦	٣٠,٨٣	٦,٦٠	٦١,٠٩
١٩٧٤	٤٦,٦٠	٢٥,٣١	١٢,٥٢	٨٤,٤٣
١٩٧٥	١٠٥,٦٥	٢٢,٤٤	٩,٩٢	١٣٨,٠١
١٩٧٦	٧٧,٥٩	٢٦,١٣	١٩,٠٣	١٢٢,٧٥
١٩٧٧	١٣٢,٣١	١٥,٦٢	١٩,٠١	١٦٦,٩٤
١٩٧٨	٦٦,٢٦	١٨,٥٦	١٧,٨١	١٠٢,٦٣
١٩٧٩	٢٩٩,٦٦	٤,٥٩	١٣,٨٠	٣١٨,٠٥
١٩٨٠	٣٧٠,٤٣	٦,١٥	١٤,٢٧	٣٩٠,٨٥
١٩٨١	٣٩٤,٩٢	—	٢٠,٤١	٤١٥,٣٣
١٩٨٢	٣٣٥,٩٤	—	٢٧,٨٩	٣٦٣,٧٢
١٩٨٣	٢٥٨,٣١	—	٣١,٢٥	٢٨٩,٥٦
المجموع	٢٣١١,٥٦	٢٠٩,٨٢	٢٢٢,٩٥	٢٧٤٤,٣٣
النسبة المئوية	٨٤,٢	٧,٦	٨,٢	١٠٠

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية الشهرية (أعداد مختلفة).

والعراقية والكويتية، حيث أجبرت الحكومة على زيادة الايرادات المحلية بمختلف الوسائل لتعويض نقص الايرادات الخارجية.

ب ـ الايرادات المحلية

بدأت أهمية الايرادات المحلية بالزيادة مؤخراً بعد أن أوقف الكثير من الدول مساعداتها للأردن كما أسلفنا، كما أن زيادة الايرادات المحلية هي الخيار الوحيد المتبقي

لتغطية العجز الناجم عن نقص الايرادات الخارجية.

وسنحاول في هذا الفصل تفصيل الايرادات المحلية من حيث كميتها ومصادرها.

(١) الايرادات الضريبية

تشكل الايرادات الضريبية في المتوسط ما نسبته ٧٥ بالمائة من مجموع الايرادات المحلية في الأردن. وتشمل الايرادات الضريبية الضرائب غير المباشرة والمباشرة.

(أ) الضرائب غير المباشرة: تعتبر الضرائب غير المباشرة أهم مصدر للايرادات المحلية، مكوّنة أكثر من ٨٠ بالمائة من مجمل الايرادات الضريبية، وثلث الايرادات المحلية الكلية وقد زاد مجموع الضرائب غير المباشرة بصورة مستمرة وثابتة، ويبين الجدول رقم (٤) كمية وأنواع الضرائب غير المباشرة المطبّقة في الأردن.

ويتّضح من الجدول بأن الرسوم الجمركية هي أهم مورد للايرادات المحلية. ويتم تغيير الرسوم الجمركية في الأردن إما لزيادة الايرادات أو لحماية الصناعة المحلية. وهناك أيضاً علاقة قوية بين زيادة الضرائب غير المباشرة والنقص في الايرادات الخارجية.

أما المكوس فقد زادت أهميتها في الآونة الأخيرة. ويأتي معظم ايرادات هذا البند من المكوس المفروضة على السجائر والتبغ والتمباك.

كما زادت ايرادات بند الرُّخَص. ومعظم الايرادات تحت هذا البند تأتي من رسوم ترخيص السيارات حيث يدفع كل مالك رسوماً معينة كل عام.

أما الضرائب الاضافية فهي رسوم تتقاضاها الحكومة علاوة على الرسوم الجمركية وتشمل بعض السلع، كما تتقاضى الدولة رسوماً أخرى على بعض الواردات مثل وسائل المواصلات علاوة على الرسوم الجمركية.

وبالرغم من الزيادة الملموسة في مجموع الايرادات المتحصلة من الضرائب غير المباشرة، فقد تراجع نصيب تلك الايرادات قليلاً من مجموع الايرادات الضريبية وخاصة في الآونة الأخيرة وذلك نتيجة للزيادة السريعة التي طرأت على مجموع ايرادات الضرائب المباشرة التي نمت بنسبة تفوق نسبة نمو ايرادات الضرائب غير المباشرة. وسنوضح في الأجزاء اللاحقة مسببات النمو السريع للضرائب المباشرة.

(ب) الضرائب المباشرة: تحتلّ الضرائب المباشرة المركز الثالث من حيث حجم الايرادات المحلية بعد الضرائب غير المباشرة والايرادات غير الضريبية وكما ذكرنا سابقاً تتكون الضرائب

جدول رقم (٤)
ايرادات الضرائب غير المباشرة، الأردن
(بملايين الدنانير)

السنة	الجمارك	المكوس	الرُّخص	الرسوم	الضرائب الإضافية	المجموع	نسبة التغير (نسبة مئوية)	النسبة المئوية من مجموع الايرادات
١٩٦٧	٨,١٩	٥,٠٥	١,٠١	١,٨٥	—	١٦,١٠	١,٢	٨٨,١
١٩٦٨	٨,٨٤	٥,٥٢	١,٤١	١,٤٩	—	١٧,٢٧	٦,٨	٩٠,٠
١٩٦٩	١٠,٦٥	٦,٠٨	٢,١٧	١,٨٠	—	٢٠,٧٠	٢٠,٣	٩٠,٠
١٩٧٠	٩,١٠	٥,٠٩	١,٨٧	١,٥٤	١,٣٥	١٨,٩٦	(١٠,٧)	٨٨,٠
١٩٧١	٧,٦٨	٦,٨٧	٢,١٣	٢,٢١	١,٥٠	٢٠,٤٠	٧,٩	٨٧,٥
١٩٧٢	٩,٥٤	٧,٧٨	٢,٥٥	٢,٦٩	١,٩٢	٢٤,٤٨	٢٠,٠	٨٨,٢
١٩٧٣	١٢,١٩	٧,٧٧	٣,٩٠	٣,٩٥	٢,٣٩	٣٠,٢٢	٢٣,٨	٨٨,٥
١٩٧٤	١٦,٨٥	٨,٩٨	٤,٩٧	٤,١٢	٢,٩٥	٣٧,٨٣	٢٥,١	٨٦,٧
١٩٧٥	٢٠,٩٠	١٠,٦٥	٥,٩١	٧,٦٦	٣,٦٤	٤٨,٧٨	٢٨,٨	٨٣,٨
١٩٧٦	٣٩,٩٨	٩,٠٩	١٠,٦٠	١٢,٦٦	٥,٢٨	٧٧,٦٣	٥٩,٣	٨٧,٢
١٩٧٧	٦٣,٩٩	٩,٨٧	١٣,١٠	٨,٣٦	٦,٤٠	١٠٢,٧٠	٣٢,٣	٨٦,٤
١٩٧٨	٦١,٣٥	٦,٩٩	١٣,٢٩	١٣,٤٠	٦,١٧	١٠١,٢٣	١,٥	٨٢,١
١٩٧٩	٧٢,٠٦	١٠,٥٦	١٥,٥٩	١٧,٠٦	٨,٠٠	١٢٣,٢٨	٢١,٧	٨١,٥
١٩٨٠	٧٨,٠٤	١٣,٢١	١٨,٩٠	١٩,٥٤	١٠,١١	١٣٩,٨٩	١٣,٤	٨٠,٠
١٩٨١	٩٤,٠٧	١٦,٨٨	٢٥,١٧	٣٦,٥٤	١٦,٥٢	١٨٤,٢٨	٣١,٧	٧٩,٠
١٩٨٢	١٠٩,٧٥	٢٤,١١	٢٤,٨١	٣٨,٠٠	١٢,٦٩	٢٠٩,٣٦	١٣,٦	٧٩,٤
١٩٨٣	١٢١,٦١	٣٥,٣٨	٢٥,٧٠	٤٠,٢٦	١٣,٨٩	٢٣٦,٨٤	١٣,١	٨٠,١
١٩٨٤	١٢٦,٥٠	٣٧,٠٠	٢٨,٥٠	٤٣,٤٧	١٦,٠٠	٢٥١,٤٧	٦,٢	٧٩,٦

المصدر: تمّ احتساب الأرقام من: وزارة المالية، البنك المركزي الأردني، المصدر نفسه.

المباشرة من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات إضافة إلى الضرائب المباشرة الأخرى التي تفرض لأغراض متعددة.

ويبيِّن الجدول رقم (٥) الايرادات المحصّلة من الضرائب المباشرة بجميع أنواعها. ويظهر في الجدول الضريبة على الدخل مع الضرائب على الشركات دون تفريق، حيث إن هذه الضريبة تحصل من قبل دائرة ضريبة الدخل بينما تحصل الضرائب الأخرى، سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة، من قبل دوائر حكومية أخرى. وعلى كل حال، فإنّ غالبية الايرادات

جدول رقم (٥)
ايرادات الضرائب المباشرة، الأردن
(بملايين الدنانير)

السنة	ضريبة الدخل	ضرائب أخرى	المجموع	نسبة التغير (نسبة مئوية)	النسبة المئوية من مجموع الايرادات
١٩٦٧	٢,٠٥	٠,١٠	٢,١٥	٧,٥	١١,٥
١٩٦٨	١,٧٧	٠,٤٤	٢,٢١	٢,٧	٩,٤
١٩٦٩	٢,٢٤	٠,٣٨	٢,٦٢	١٨,١	٩,٨
١٩٧٠	٢,٤٧	٠,٢٣	٢,٧٠	٣,٨	١١,٢
١٩٧١	٢,٨٤	٠,٥٣	٣,٣٧	٢٤,٨	١٢,٤
١٩٧٢	٣,٢٠	٠,٦٠	٣,٨٠	١٥,١	١١,٧
١٩٧٣	٣,٨٤	٠,٥٥	٤,٣٩	١٥,٥	١١,٤
١٩٧٤	٥,٣٢	٠,٣٦	٥,٦٨	٢٩,٣	١٣,٢
١٩٧٥	٩,٢٧	٠,٨٥	١٠,١٢	٧٧,٨	١٦,٠
١٩٧٦	٩,٣٤	٢,٠٩	١١,٤٣	١٢,٩	١٢,٨
١٩٧٧	١٣,٢٤	٢,٧٥	١٥,٩٩	٣٩,٨	١٣,٥
١٩٧٨	١٨,٥٦	٢,٥٠	٢٢,٠٦	٣٨,٣	١٧,٨
١٩٧٩	٢٢,٤٢	٥,٤٢	٢٧,٨٤	٢٦,٣	١٨,٤
١٩٨٠	٢٧,٨٨	٦,٩٧	٣٤,٨٤	٢٥,١	١٩,٩
١٩٨١	٣٩,٩٨	٨,٧٩	٤٨,٧٧	٣٩,٩	٢٠,٩
١٩٨٢	٤٣,٥٤	١٠,١٠	٥٣,٦٤	١٠,٠	٢٠,٥
١٩٨٣	٤٥,٩٢	١٠,١١	٥٦,٠٣	٤,٤	١٩,٣
١٩٨٤	٤٩,٠٠	١٥,١٠	٦٤,١	١,١	٢٠,٤

المصدر: المصدر نفسه.

المدرجة تحت بند ضريبة الدخل هي عملياً ايرادات متأتية من الضرائب على أرباح الشركات. كما أن انخفاض معدلات الدخول إضافة الى الاعفاءات الضريبية الوارد ذكرها سابقاً قد ساهمت في تقليل حصة ايرادات ضريبة الدخل من مجموع الضرائب المباشرة. ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع نسبة الضرائب المفروضة على الشركات، وتنامي حجم الأرباح التي تحققها تلك الشركات وخاصة في فترة الرواج الاقتصادي الذي شهده الأردن، كل ذلك قد ساهم في رفع حصة الايرادات المحصلة من أرباح الشركات.

كما يوضح الجدول رقم (٥) الزيادة المستمرة في ايرادات الضرائب المباشرة وزيادة حصة ايرادات الضرائب المباشرة في مجموع الايرادات الضريبية.

إلّا أنـه وعلى الـرغم من زيادة نصيب ايـرادات الضرائب المباشرة تبقى مسـاهمـة تلك الايرادات محدودة ولا تتجاوز نسبة ٢٠ بالمائة من مجموع الايرادات الضريبية في الأردن.

وإضافة الى الضرائب على الدخـل وأرباح الشركـات، تشمل الضرائب المبـاشرة أيضاً أنواعاً أخرى مثل الضرائب على الممتلكات، ضريبة المغادرة، وضريبة الخدمات الاجتماعيـة. ومن بين هذه الأنـواع المتعددة من الضرائب تكتسب ضريبـة المغادرة أهميـة خاصـة من حيث زيادة مساهمتها في مجموع ايـرادات الضرائب المباشرة بخـاصة بعـد أن قامت الحكـومة بـرفع رسوم المغادرة الى عشرة دنانير تفرض على كل شخص يغادر البلاد عن طريق المطار، وخمسة دنانير للمغادرين براً، وقد وصل مجمـوع ايرادات ضريبـة المغادرة الى أكـثر من عشرة ملايـين دينار في عام ١٩٨٥.

(٢) الايرادات غير الضريبية

تـأتي الايرادات غـير الضريبية في المـركـز الثـاني من حيث الأهميـة بعـد الضرائب غـير المباشرة، تتكوّن الايرادات غير الضريبية من عدة بنود يأخذ غالبيتها طابع الخدمات العامة أو الاستثمارات الحكومية.

ويوضح الجـدول رقم (٦) أهم بنود ومصـادر الايرادات غـير الضريبية. ونـلاحظ من الجدول المذكور بأن الايرادات غير الضريبية قد زادت بمعدل ٢٧ بالمائة سنـوياً خـلال الأعوام الخمسة الأخيرة متجاوزة بذلك نسبة الزيادة التي طرأت على ايردات الضرائب المباشرة وغير المباشرة كل على حدة. وأهم بند من بنود الايرادات غير الضريبية هو بند الفوائد والأرباح التي تجنيها الحكومة، إلا أن القسم الأكبر من ايـرادات هذا البنـد تأتي من أربـاح البنك المـركزي الأردني، حيث بلغ صـافي الربـح لعام ١٩٨٤ نحـو ٤٥ مليون دينـار وبذلـك تساهم أربـاح البنك المركزي بنسبة ٩١,٨ بالمائة من ايرادات بند الفوائد والأرباح لذلك العام[١٠].

أما ايرادات البريد والـبرق والهاتف فقـد زادت باستمـرار، إلّا أن نسبة الـزيادة كـانت سريعة في السنوات الأخيرة، بخاصة بعد الانتهاء من تركيب شبكة هاتفية غطت جميـع أنحاء المملكة.

ويـلاحظ من الجدول أيضـاً بأنّ مجمـوع الايرادات غير الضريبية هـو أكـبر من مجمـوع ايرادات الضرائب المباشرة الذي يمكن تفسيره بمستوى الدخول المتدني والتهرب من الضريبة، ممـا يقلل من حصيلة الضرائب المباشرة. كـما أن الايرادات غـير الضريبية لا تتـأثر ولا تـرتبط مبـاشرة بمستويـات الدخـول ولا يمكن التهرب منهـا، إضافـة الى ذلـك فـإن الايـرادات غـير الضريبية ما هي إلّا رسـوم تفرض مقـابل خـدمات ملمـوسة تقـدمها الـدولة، ممـا يؤدي الى تحصيلها مباشرة من المواطن دون اللجوء إلى التهرب منها.

(١٠) وزارة المالية، البنك المركزي الأردني، **التقرير السنوي، ١٩٨٤** (عمان: البنك، ١٩٨٤).

جدول رقم (٦)
الايرادات غير الضريبية، الأردن
(بملايين الدنانير)

السنة	البريد والبرق والهاتف	الفوائد والأرباح	ايرادات متنوعة	المجموع	نسبة التغير (نسبة مئوية)	النسبة المئوية من الايرادات
١٩٦٧	١,٢٨	٢,٠٥	٣,٨٨	٧,٢٢	٣٥,٨	٣٠,٧
١٩٦٨	١,٠٠	٢,٨٨	٣,٢٨	٧,١٦	(١٠٤)	٢٧,٠
١٩٦٩	١,٠٦	٤,٦٤	٣,٨٢	٩,٥٢	٣٣,٨	٢٩,٢
١٩٧٠	١,٠١	٤,٨٢	٢,٩٧	٨,٨٠	٩,٢	٢٩,٩
١٩٧١	١,١٥	٥,١٢	٦,١٧	١٢,٤٤	٤٠,٩	٣٤,٧
١٩٧٢	١,١٠	٣,٨٢	٩,٨٧	١٤,٧٩	١٨,٨	٣٤,٨
١٩٧٣	١,٣٠	٥,٣٣	٥,٤٣	١٢,٠٦	٨,١	٢٦,٠
١٩٧٤	١,٥٦	٨,٤٧	١٢,١٣	٢٢,١٦	٨٤,١	٣٣,٤
١٩٧٥	٢,٢٣	١٠,٨٣	١١,٤١	٢٤,٤٧	١٠,٤	٢٩,٥
١٩٧٦	٢,٢٧	١٠,١٠	٦,١٤	١٨,٥١	(٢٤,٢)	١٧,٢
١٩٧٧	٣,٤٥	١٢,٤٢	٨,٦٣	٢٤,٥٠	٣٢,٤	١٧,٢
١٩٧٨	٧,٥٩	١٤,٣٥	١٣,٢٥	٣٥,١٩	٤٣,٣	٢٢,٢
١٩٧٩	٨,٨٦	١٥,٦٨	١٢,٦٨	٣٧,٢٢	٥,٧	١٩,٥
١٩٨٠	١١,٩٨	٢١,١٧	١٨,٣٣	٥١,٤٨	٣٨,١	٢٢,٧
١٩٨١	١٢,٦٧	٤٥,٠٢	١٨,٥٤	٧٦,٢٣	٤٨,٢	٢٤,٦
١٩٨٢	٢٠,٧٢	٥٣,٠١	٢٥,١٨	٨٩,٩١	٢٩,٧	٢٧,٥
١٩٨٣	٢٣,٣٣	٥٥,٤٢	٣١,٨٦	١١٠,٦١	١١,٨	٢٦,٨
١٩٨٤	٣٣,٠٠	٤٩,٠٠	٤٠,١٥	١٢٢,١٥	١٠,٣	٢٧,٩

المصدر: المصدر نفسه.

٢ ـ الايرادات الحكومية في مصر

شهد الاقتصاد المصري تغيرات جذرية بعد الحرب العالمية الثانية وقد شملت هذه التغيرات عمليات تبديل للأنظمة الاقتصادية من وقت لآخر، فقد كان الاقتصاد المصري يسير على النظام الرأسمالي الحرّ حتى عام ١٩٥٢، حين تحول الاقتصاد المصري الى النظام الاشتراكي. وفي عام ١٩٧٤ تمّ إدخال بعض الاجراءات الاقتصادية التي كان هدفها الابتعاد عن النظام الاشتراكي واتباع ما عرف باسم سياسة «الباب المفتوح».

وبغضّ النظر عن النظام الاقتصادي المطبق، فقد ظل دور الحكومة الرئيسي دون تغير،

ولا يزال دور الحكومة في الاقتصاد المصري الى الآن طاغياً على بقية القطاعات، حيث تساهم الحكومة بنحو ٥٤ بالمائة من الناتج المحلي و٤٠ بالمائة من التوظيف، و٧٠ بالمائة من مجموع الاستثمارات[١١]. وقد أدى تزايد دور الحكومة في الاقتصاد الى زيادة الانفاق الحكومي بنسبة تفوق الزيادة التي طرأت على جانب الايرادات، وبذلك أصبحت الفجوة الكبيرة بين النفقات والايرادات الحكومية مشكلة مستعصية تواجه مصر حالياً، وقد تبقى للمستقبل أيضاً، حيث تكفي الايرادات الضريبية لتمويل ما نسبته ٣٨ بالمائة من الانفاق الحكومي، وتساهم الايرادات غير الضريبية في تمويل نحو ٢٠ بالمائة من مجمل الانفاق الحكومي، وبذلك يكون العجز في الموازنة العامة نحو ٤ مليارات جنيه لعام ١٩٨٢. وكما يبدو من تلك الأرقام الاجمالية فإن اعتماد مصر على الديون الاضافية الداخلية والخارجية امر لا مفر منه لتغطية العجز الناجم عن قصور الايرادات عن تغطية النفقات.

وسنحاول في الأجزاء اللاحقة مناقشة المصادر الرئيسية للايرادات الحكومية وتحليل أهمية كل مصدر.

أ ـ الايرادات الخارجية

كما هو الحال في الأردن، فقد استفادت مصر أيضاً من فترة الانتعاش الاقتصادي الذي أصاب الأقطار العربية النفطية. إلا أن استفادة مصر كانت مقصورة على حوالات المصريين العاملين في الخارج، حيث حرمت مصر من المساعدات المالية العربية بسبب موقفها السياسي الذي أدى الى انفصالها عن الوطن العربي. ولذلك فإن حجم المساعدات التي تلقتها مصر كان قليلاً، ومصدر هذه المساعدات هي الولايات المتحدة. إلا أنه لا يمكن تجاهل الدور الايجابي لحوالات العاملين في الخارج في تحريك وتنشيط الاقتصاد المصري، مما أدى الى زيادة الايرادات الحكومية.

ويوضح الجدول رقم (٧) حجم المساعدات التي تلقتها مصر منذ عام ١٩٧٥،

جدول رقم (٧)
المساعدات الخارجية، مصر
(بالمليون جنيه)

السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
المساعدات	٣٥٠,٠	٢٢٣,٠	٦٠,٠	٦١,٩	٢٠,٣	١٨,٢	٩,١	١٦,٠	١٠٠,٠

المصدر: International Monetary Fund, *Government Finance Statistics Yearbook, 1984* (Washington, D.C.: [IMF], 1984), vol. 8.

(١١) S. Ahmed, *Public Finance in Egypt: Structure and Trends,* Staff Working Paper, no. 639 (Washington, D.C.: The World Bank, 1984).

وكما يتضح من الجدول فإن حجم المساعدات قليـل جداً. وفي عـامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ شكلت المسـاعدات مـا نسبته ١٦ بـالمائـة و١١ بـالمـائـة عـلى التـوالي من مجمـوع الايـرادات الحكومية، إلاّ أن مسـاهمة المسـاعدات في مجمـل الايرادات قـد وصلت الى ما لا يقـل عن ١ بـالمائـة لبقية السنـوات. ولكن من المعتقد بـأن المساعـدات الخارجيـة لمصر تكون عـلى شكل أسلحة وبخاصة المساعدات التي ترد من الولايات المتحدة.

كـما يتم تعويض النقص في الايـرادات الخارجية عن طريق زيـادة الاقتراض الـداخلي والخارجي، حيث وصل حجم الديون الاجمالية حديثاً الى نحو ٣١ مليار دولار.

ب ـ الايرادات المحلية

يتم تصنيف الايـرادات المحليـة في مصر حسب مصـدرهـا مثـل الايـرادات الضريبيـة المباشرة، والايرادات الضريبية غير المباشرة والايرادات غير الضريبية كـما هو مفصّـل في الجزء التالي:

(١) الايرادات الضريبية

تشكل الايرادات الضريبية أهم مصدر للايرادات في مصر وتساهم بنحو ٩٠ بالمائة من مجمل الايرادات الحكومية ونحو ٦٠ بالمائة من مجموع ايرادات القطاع العام [١٢]. وقد تزايدت الايرادات الضريبية بنسبة سريعة بلغت في المتوسط ٢٨ بالمائة سنوياً وذلـك للفترة الـواقعة مـا بين ١٩٧٤ و١٩٨٣، ولكن نسبة الزيادة اختلفت من مصدر لآخر كما سيأتي تفصيله.

(أ) الضرائب غـير المباشرة: تشكـل الضرائب غـير المبـاشرة أهم مصـدر لـلايـرادات المحليـة حيث تساهم بـالمتوسط بنحـو ٦٣ بالمـائة من مجمـل الايرادات الضريبيـة، وقـد نمت الضرائب غير المباشرة في الفترة تحت الدراسة بنسبة بلغ متوسطها ٢٢ بالمائة سنوياً.

ويبـيِّن الجدول رقم (٨) كميـة وأنواع الضرائب غـير المبـاشرة والمستعملة في مصر كـما يتضح من ذلك الجدول بأن ايرادات الجمارك قد زادت بنسبة ١٨ بالمائـة سنويـاً وذلك للفـترة بين ١٩٧٥ و١٩٨٣، وبذلك تكون نسبة الزيادة في هذا النوع من الضرائب أقل من المتوسط العام مما قلل من نسبة نمو ايرادات الضرائب غير المباشرة عموماً.

وتأتي الضرائب على الاستهلاك في المرتبة الثانية من حيث كمية الايـرادات. وقد زادت ايرادات هذا النوع من الضرائب بنحو ٢٤ بالمائة سنويـاً للفترة نفسهـا. أما ضريبـة الطوابـع فتزداد أهميتها النسبية، حيث زادت هذه الضريبة بنسبة سريعة بلغت ٢٦ بالمائة سنوياً.

أما الضرائب غير المباشرة الأخرى فقـد زادت بنسبة ٩ بـالمائـة سنويـاً كما فـاقت مجمل الايرادات من هذا البند ايرادات ضريبة الطوابع.

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٦.

جدول رقم (٨)
ايرادات الضرائب غير المباشرة، مصر
(بالمليون جنيه)

السنة	الاستهلاك	الرسوم الجمركية	الطوابع	أخرى	المجموع	نسبة التغير (نسبة مئوية)
١٩٧٥	٢٣١,٢	٥٠٢,٢	٤٤,٧	٥١,٧	٨٢٩,٨	١٣,١
١٩٧٦	٢٨٣,٦	٥٣٧,٨	٦١,٢	٥٥,٥	٩٣٨,١	٥٧,٧
١٩٧٧	٣٣٩,٧	٩٧٩,٤	٨٩,٨	٧١,٤	١٤٨٠,٣	١,٥
١٩٧٨	٣٦٠,٣	٩١٩,٨	١٢٦,٢	٩٦,٥	١٥٠٢,٨	١٨,٢
١٩٧٩	٥٦٦,٨	٩٠٥,٠	١٥٤,٨	١٥٠,٣	١٧٧٦,٦	٣٣,٤
١٩٨٠	٦٩٩,٧	١٣٢٩,٤	١٦٧,٩	١٧٤,٦	٢٣٧١,٦	٢٠,٤
١٩٨١	٨١٢,٦	١٥٧٣,٢	٢٣٩,٣	٢٣٠,٥	٢٨٥٥,٦	١٧,١
١٩٨٢	١٢١٧,٠	١٦٥١,٠	٢٥٤,٤	٢٢٢,٥	٣٣٤٤,٩	١٦,٧
١٩٨٣	١٧١٣,٣	١٧١٩,٠	٢٢٢,٦	٢٤٧,٨	٣٩٠٢,٧	١٦,٦

المصدر: وزارة المالية.

كما أن اعتماد الحكومة الكبير على ايرادات الجمارك والضرائب على الاستهلاك يبدو واضحاً، إلا أن المشكلة الرئيسية بهذه الأنواع من الضرائب هي صعوبة زيادتها، لأن ذلك يلقى معارضة كبيرة من قبل المواطنين، إلا أنه من الممكن اعتبار تغيير أسعار صرف الجنيه المصري وبشكل يتم فيه زيادة قيمة العملات الصعبة مقابل الجنيه المصري نوعاً من أنواع الضريبة الجمركية التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات وجني الأرباح للحكومة من فارق سعر صرف الجنيه.

(ب) الضرائب المباشرة: تمثل الايرادات الضريبية المباشرة المورد الثاني من حيث الأهمية في مصر. وقد بلغ متوسط مساهمة الضرائب المباشرة في مجمل الايرادات الحكومية أكثر من ٣٦ بالمائة للفترة من ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٣. وقد تزايدت حديثاً أهمية الضرائب المباشرة بسرعة كبيرة وعلى حساب الضرائب غير المباشرة.

ويبيِّن الجدول رقم (٩) ايرادات وأنواع الضرائب المباشرة، ومن الممكن ملاحظة سرعة الزيادة في الايرادات التي بلغ معدلها ٤٥ بالمائة سنوياً للفترة تحت الدراسة.

وقد حققت الضريبة على الدخل زيادة معتدلة بلغت نحو ١٢ بالمائة سنوياً. وكما ذكرنا سابقاً، فإن تطبيق قانون الضريبة الجديد بالاعفاءات الكثيرة التي تضمنها إضافة الى توسيع الشرائح الضريبية، والدخول المتدنية نسبياً في مصر، كل ذلك أدى الى الزيادة المعتدلة في ايرادات ضريبة الدخل.

جدول رقم (٩)
ايرادات الضرائب المباشرة، مصر
(بالمليون جنيه)

السنة	ضريبة الدخل	الضريبة على أرباح الشركات	ضرائب أخرى	المجموع	نسبة التغير (نسبة مئوية)
١٩٧٥	٤٢,٣	١٦١,٨	٩٦,٤	٣٠٠,٤	–
١٩٧٦	٤٧,٧	٢٧٧,٦	٩٠,٣	٤١٥,٦	٣٨,٣
١٩٧٧	٥٤,٩	٣٨٧,٢	١٠٩,٢	٥٥١,٣	٣٢,٦
١٩٧٨	٥١,٩	٥٣٨,٤	١٣٥,٥	٧٢٥,٨	٣١,٦
١٩٧٩	٥٥,١	٦٥٥,٧	١٥٩,٣	٨٧٠,١	١٩,٨
١٩٨٠	٧٣,٢	١٥٠٦,٣	٢٤٤,٥	١٨٢٤,٠	٢٠٩,٦
١٩٨١	٨٥,٤	١٥٧٧,٧	٢٨١,٦	١٩٤٤,٧	٦,٦
١٩٨٢	١١٠,٠	١٥٥٤,٣	٤١٩,٠	٢٠٨٣,٣	٧,١
١٩٨٣	١٢٧,٣	١٨٩٣,٦	٥٠٢,٢	٢٥٢٣,١	٢١,١

المصدر: المصدر نفسه.

أما الضرائب على أرباح الشركات فقد ساهمت مساهمة كبيرة في زيادة ايرادات الضرائب المباشرة بسبب نموها السريع الذي بلغ بالمتوسط ٤٥ بالمائة سنوياً. ويمكن إرجاع نسبة الزيادة السريعة في ايرادات الضرائب على أرباح الشركات الى تعاظم ايرادات قناة السويس بعدإعادة فتحها عام ١٩٧٥ .

ويوضح الجدول رقم (١٠) ايرادات قناة السويس التي يشملها بند أرباح الشركات:

جدول رقم (١٠)
ايرادات قناة السويس
(بالمليون جنيه)

السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الايرادات	٣٣,٢	١٢١,٧	١٦٧,٤	٢٠١,١	٤١٢,١	٤٦٤,٣	٦٢١,٨	٦٥٧,٨

المصدر: *International Financial Statistics Yearbook, 1983.*

وقد ساهمت ايرادات قناة السويس بالمتوسط بأكثر من ٤٠ بالمائة من بند أرباح الشركات. كما أن هناك عاملاً مهماً آخر ساهم في الزيادة السريعة التي طرأت على الايرادات

الضريبية المباشرة، وهو فائض القطاع النفطي. ولا ننسى أيضاً زيادة حجم الضرائب المحصلة على أرباح الشركات الصناعية والتجارية الخاصة.

أما الضرائب الأخرى المدرجة في الجدول رقم (٩) فتشمل الضرائب على العقارات، والرسوم على الأراضي، والضرائب على الممتلكات غير المنقولة وايرادات ضرائب الحكومات المحلية (المحافظات). وتبقى الضرائب على العقارات أهم ضريبة منفردة تحت هذه المجموعة، ويُعزى اليها نمو الايرادات المتحصلة من هذا البند.

(٢) الايرادات غير الضريبية

تأتي الايرادات غير الضريبية في المرتبة الثالثة بالأهمية بعد الضرائب المباشرة وغير المباشرة، فقد ساهمت الايرادات غير المباشرة بالمتوسط بنحو ٨ بالمائة من مجمل الايرادات الحكومية، كما زادت الايرادات غير الضريبية بنسبة بلغ معدلها ٣٠ بالمائة سنوياً للفترة من ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٣.

وتتكوّن الايرادات غير الضريبية من الرسوم، ايرادات المحافظات غير الضريبية وايرادات أخرى.

جدول رقم (١١)
الايرادات غير الضريبية، مصر
(بالمليون جنيه)

السنة	الرسوم	ايرادات المحافظات	ايرادات متنوعة	المجموع	نسبة التغير (نسبة مئوية)
١٩٧٥	٣٢,٤	١٦,٢	٦٢,٨	١١١,٤	-
١٩٧٦	٣٨,٢	١٧,٥	٦٣,١	١١٨,٨	٦,٦
١٩٧٧	٤٦,٨	٢٣,٠	٦٥,٩	١٣٥,٧	١٤,٢
١٩٧٨	٥٣,٨	٢٨,٢	٦٥,٢	١٤٧,٢	٨,٤
١٩٧٩	٨١,٣	٣٢,٥	١٥٣,٤	٢٦٧,٢	٨١,٥
١٩٨٠	١٢٣,٩	٥٠,٤	٣١٩,٧	٤٩٤,٠	٨٤,٨
١٩٨١	١٢٧,٢	٦٠,٩	٣٩٨,٩	٥٨٧,٠	١٨,٨
١٩٨٢	٢٤٨,٣	٧١,٣	٤٧٢,٤	٧٩٢,٠	٣٤,٩
١٩٨٣	٢٧٢,٤	٨٧,٩	٥٨١,٣	٩٤١,٦	١٨,٨
١٩٨٤	٢٩٧,٦	٩٨,٦	٦٩٣,٤	١٠٨٩,٦	١٥,٧

المصدر: وزارة المالية

ويبين الجدول رقم (١١) المصادر الرئيسية للايرادات غير الضريبية. ومن الواضح أن بند الرسوم يتزايد بشكل مستمر ولكن بنسبة تقل عن نسبة بنود الايرادات غير الضريبية. كما أن ايرادات المحافظات غير الضريبية محدودة بطبيعتها وتزايدت بنسبة طفيفة. أما الايرادات المتنوعة فهي أهم بند لأنها تشمل أنواعاً كثيرة من الايرادات أجملت كلها تحت هذا البند.

وقد زادت الايرادات الحكومية الاجمالية لعام ١٩٨٤ بنحو ١٤ بالمائة مقارنة بالعام السابق، إلا أن العجز في الميزانية قد بلغ نحو ٢٤٢٥ مليون جنيه[١٣]. وسيتم تمويل العجز عن طريق الديون الخارجية والداخلية وسيؤدي ذلك إلى زيادة عبء الديون إلى درجة كبيرة وستبقى مشكلة الديون قائمة على الأقل للمدى القصير، وستمثل تحدياً كبيراً للحكومة المصرية.

٣ ـ الايرادات الحكومية في الكويت

تختلف الايرادات الحكومية في الكويت اختلافاً كبيراً من ناحية المصدر والكمية عندما نقارنها بالايرادات الحكومية في الأردن ومصر. ففي الوقت الذي تعاني فيه الأردن ومصر من العجز المستمر في موازنتها العامة، ونقص الموارد المالية والديون الخارجية المتعاظمة، نجد بأن الكويت وبفضل الصادرات النفطية الضخمة، لا تواجه أية صعوبات مالية.

فالايرادات النفطية في الكويت زادت بنسبة أكبر بكثير من تزايد الانفاق الحكومي. ففي خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٨٣ لم تشهد الكويت عجزاً في الموازنة. كما أن الحكومة الكويتية معنية بالدرجة الأولى، ومن خلال الموازنة، بتوزيع الدخل والثروات مباشرة[١٤]. أما الأدوات المالية المعنية بإعادة توزيع الدخول فهي إما غير موجودة أو ضعيفة للغاية وبشكل لا نستطيع فيه، وبوضعها الحالي، إحداث أي تأثيرات من شأنها إعادة توزيع الدخول.

وقد لا ينطبق التقسيم التقليدي المتبع لمصادر الايرادات على حالة الكويت. وذلك لأن الايرادات الحكومية تأتي في معظمها من الصادرات النفطية، وقد كانت تلك الايرادات من الكبر بحيث جعلت الايرادات الضريبية غير ضرورية، وبالتالي لم تحاول الحكومة الكويتية فرض الضرائب لجمع المزيد من الايرادات بل اكتفت بالايرادات النفطية التي تزيد عن حاجتها.

ويظهر في الجدول رقم (١٢) جميع مصادر الايرادات للحكومة الكويتية. ويجدر التنويه هنا بأن الحكومة الكويتية لا تفرض أية ضرائب على الدخل سواء للأفراد أو الشركات ولكن الأرقام المدرجة تحت بند ضرائب الشركات في العمود الثاني من الجدول إنما هي الضرائب المفروضة على شركات النفط الأجنبية العاملة في الكويت. أما بقية الشركات الصناعية أو

(١٣) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ١٩٨٣ (القاهرة: البنك، ١٩٨٣)، ص ١٢.

(١٤) Mohamad Wfic Khouja and P.G. Sadler, *The Economy of Kuwvait: Development and Role in International Finance* (London: Macmillan Press, 1979), p. 112.

جدول رقم (١٢)
الايرادات الحكومية، الكويت
(بملايين الدنانير)

السنة	ضرائب الشركات	ضرائب الممتلكات والرسوم	المكوس	الجمارك	ايرادات النفط	ايرادات الاستثمار	ايرادات غير ضريبية أخرى	المجموع	نسبة التغير (نسبة مئوية)
١٩٧١ - ١٩٧٢	٤١٨	٥	١٢٠	٩	٥٠٠	٤٢	٥	١٠٩٩	١٠
١٩٧٢ - ١٩٧٣	٤٥٢	٥	١٣٢	١١	٥٣٧	٥٠	٤	١١٩١	٨,٠
١٩٧٣- ١٩٧٤	٩٢٨	٦	٢٩٨	١٧	٥٨٤	٨٩	١٤	١٩٣٦	٦٢,٥
١٩٧٤ - ١٩٧٥	٣٨٩	٦	١٦	٢١	٢٥٣٤	١٥٢	١٢	٣١٣٠	٦١,٦
١٩٧٥ - ١٩٧٦	٤٣٠	٧	٤٥	٣٢	٢٧٩٣	٣٢٨	١٠	٣٦٤٥	١٦,٤
١٩٧٦ - ١٩٧٧	١٠٩	٨	٣٣	٣٨	٢٥٩٨	٣٢٩	١٠	٣١٣٥	(١٣,٩)
١٩٧٧ - ١٩٧٨	٢٥٨	١٤	١٨	٤١	٢٥٧٥	٣٨٤	٢٣	٣٣١٣	٥,٦
١٩٧٨ - ١٩٧٩	٨٠	١٨	١٩	٤٥	٣٠٣٦	٥٢٢	١٦	٣٧٣٦	١٢,٧
١٩٧٩ - ١٩٨٠	١٣٣	٢٥	١٦	٥٣	٥٩٤٠	٨٨٠	١٢	٧٠٥٩	٨٨,٩
١٩٨٠ - ١٩٨١	١٥٤	٣٢	٣٠	٦٨	٤٤٣٤	١٧٤٤	٣٨	٦٥٠٠	(٧,٩)
١٩٨١ - ١٩٨٢	٩١	٣٣	٢٥	٨٦	٢٧٦٤	١٣٦٤	٧	٤٣٦١	(٣٢,٩)
١٩٨٢ - ١٩٨٣	٩٢	٤٢	١٦	٧٩	٢٩٦٧	١٦٥٧	٨	٤٨٦١	١١,٤

المصدر: تمّ احتساب الأرقام من: البنك المركزي الكويتي، **التقرير الاقتصادي**، ١٩٨٢ (الكويت: البنك، ١٩٨٢)، و
Internatinal Monetary Fund, *Government Finance Statistics Yearbook, 1984*.

التجارية فهي معفاه من الضريبة. ويظهر من الجدول أن الضرائب على الشركات كانت تدر ايرادات جيدة في بداية الفترة، ثم تناقصت الى حد كبير وذلك في إثر تأميم شركات النفط أو زيادة حصة الحكومة الكويتية على حساب حصة الشركات الأجنبية.

أما الضرائب على الممتلكات والرسوم المدرجة في العمود الثالث فهي تشمل رسوم نقل الملكية والغرامات والرسوم الادارية. وقد نمت الايرادات لهذا البند بشكل بطيء للغاية، وذلك لأن طبيعة الرسوم والضرائب التي يتكوّن منها هذا البند غالباً غير قابلة للزيادة السريعة. ولم تتجاوز مجموع الايرادات من الضرائب على الممتلكات والرسوم أكثر من $\frac{1}{2}$ بالمائة من مجموع الايرادات.

أما ضرائب المكوس فتُفرض على السلع والخدمات المنتجة محلياً. وقد كان هذا البند مهماً من حيث الايرادات وذلك قبل بدء ارتفاع أسعار النفط، إلا أن الحكومة خفضت هذه الرسوم بعد ارتفاع أسعار النفط. وقد كان متوسط مساهمة هذا البند من مجموع الايرادات لا يزيد أيضاً عن ١ بالمائة.

وقد علمنا من الفصول السابقة أن الرسوم الجمركية في الكويت منخفضة للغاية. كما أن الرسوم الجمركية تفرض على بعض الواردات بنسبة معدلها ٤ بالمائة من قيمة الواردات. وقد بلغت نسبة مساهمة ايرادات بند الرسوم الجمركية نحو ١,٢ بالمائة من مجموع الايرادات للفترة تحت الدراسة.

أما الايرادات النفطية والمدرجة في العمود السادس من الجدول، فيجب أن يضاف اليها ايرادات الاستثمارات وذلك لأن البندين يخصان قطاع النفط. حيث يمثل بند الايرادات النفطية الدخل المتأتي من بيع النفط، أما ايرادات الاستثمارات فهي تمثل الدخل المتأتي من استثمار فوائض ايرادات النفط، وقد بلغت نسبة مساهمة الايرادات النفطية والاستثمارية في الايرادات الكلية نحو ٩٥ بالمائة في المتوسط.

وبالرغم من الجهود الحكومية المبذولة لتنويع مصادر الدخل، إلا أن الايرادات النفطية لا تزال تشكل الغالبية العظمى للايرادات في الكويت، بل إن أهمية القطاع النفطي تمتد وتشمل جميع نشاطات الاقتصاد الكويتي.

وقد زادت الايرادات النفطية زيادة كبيرة اعتباراً من عام ١٩٧٣ عندما بدأت الأسعار بالارتفاع السريع. وكما يظهر من الجدول رقم (١٢) فإن الايرادات النفطية قد وصلت حدها الأقصى عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ عندما وصل سعر البرميل من النفط نحو ٣٤ دولاراً ثم بدأ بالانخفاض التدريجي. كما رافق انخفاض الأسعار، انخفاض آخر في كمية النفط المطلوبة في الأسواق الدولية.

أما الايرادات الاستثمارية فهي تأتي من الدخل وعوائد الأصول المالية الضخمة التي تمتلكها الحكومة الكويتية كفائض عن حاجتها من الايرادات النفطية، وتقوم الحكومة الكويتية باستثمار فوائضها في الولايات المتحدة وبريطانيا وبقية الدول الصناعية عامة.

ومن المنطقي أن تسير ايرادات الاستثمارات بالاتجاه نفسه الذي تسير فيه الايرادات النفطية لأن الأولى جزء لا يتجزأ من الايرادات النفطية عامة.

وتتكون الايرادات غير الضريبية المدرجة في العمود الثامن من الايرادات من رسوم الاقامة والعمل أو الغرامات وغيرها.

وكما يبدو من الجدول، فإن مجموع الايرادات تتغير بالاتجاه نفسه الذي تتغير فيه الايرادات النفطية التي كما ذكرنا تساهم بما لا يقل عن ٩٥ بالمائة في المتوسط من مجموع الايرادات. إلا أنه وبالرغم من تناقص الايرادات النفطية لبعض السنوات فإن مجموع الايرادات قد زادت بنسبة ١٩,٣ بالمائة سنوياً متخطية بذلك متوسط نسبة الزيادة في النفقات العامة، وقد كانت المحصلة النهائية لذلك ظهور فوائض في الموازنة الحكومية لكل السنوات تحت الدراسة.

الخلاصـــة

تبين لنا من التحليل السابق بأن المصادر والأنواع والأهمية النسبية للإيـرادات الحكوميـة تختلف اختلافاً كبيراً، وتعتمد على الموارد المـالية العـامة للدولـة. ومن هنا تبـين لنا أيضـاً أن الضرائب تفرض لغرض أساسي هو جمـع الايرادات. أمـا الأغراض الأخـرى للضرائب مثل اعادة التوزيع للدخول أو الانتاج فتأتي في المقـام الثاني في السيـاسات المـالية الحكـومية لبلدان العينة. وشاهـدنا كـذلك بـأن الحكومـات التي تفتقر الى المـوارد المالية تميل إلى الاعتـماد على المصادر المحلية وعلى الضرائب بشكل خاص لجمع الايرادات. بينما شاهدنـا بأن الـدول التي تمتلك مصادر ايرادات غير ضريبية ـ مثـل الكويت ـ لا تهتم بفـرض الضرائب لعدم الحـاجة إلى ايراداتها. مؤكدين بذلك بأن الضرائب تفرض في الأقطار العربية بعـامة لايـراداتها فـتزيد نسبة الضريبة إذا كانت الحاجة للإيـرادات ماسـة، وتقل أو تنعـدم نسبة الضرائب إذا لم يكن هناك حاجة لتلك الايرادات.

كما أنه من الملاحظ بأن نسبة الضـرائب تنسجم مع حالة الموازنة العامة للدولـة، فتميل الدول الى فرض المـزيد من الضرائب إذا لحق بـالموازنـة عجز، وتبقى عـلى مستوى الضرائب دون تغيير إذا حققت الموازنـة العامـة فائضـاً، مما يؤكـد مرة أخـرى بأن الغـرض الرئيسي من الضرائب هو الايرادات وليس استعمالها كأداة مالية فعالة.

ويبـين الجدول رقم (١٣) حـالة المـوازنة العـامة في الأردن ومصر والكـويت من حيث تحقيق العجز أو الفائض. ومن الواضح بأن كلاً من الأردن ومصر يعانـي من عجـز مزمن في الموازنة، بينما تمتعت الكويت بفائض كبير في الفـترة نفسها، ممـا جعل الايـرادات الضريبية في الكويت غير ضرورية، بينما كان لزاماً على الأردن ومصر تطوير الأنظمة الضريبية فيهما لتزويد الحكومة بالايرادات اللازمة، الا ان مجموع الايرادات المتأتية من المصادر الداخلية والخارجيـة عجـزت عن مجاراة النفقـات الحكوميـة في كل من الأردن ومصر، التي تـزايدت بنسبـة تفوق نسبة الزيادة في الايرادات. ومن هنا، فإن الأردن ومصر يواجهان عـدة خيارات للتغلب عـلى المصاعب المالية التي منها عجز الموازنة، مثل:

١ ـ زيـادة الايـرادات الاجمـاليـة، وعـلى الأخص الايـرادات المحليـة، حيث لا تخضـع الايرادات الخارجية لسيطرة تلك الدول بينما تسيطر على الايرادات المحلية بشكل أفضل.

٢ ـ ضغط النفقـات العـامــة، وهـذا بـدوره قـد يؤدي الى تبـاطؤ في معـدلات النمـو الاقتصادي، إضافة الى مشاكل اقتصادية واجتماعية أخرى.

٣ ـ زيادة الاقتراض الداخلي والخارجي للتغلب على العجز في الموازنة، وهذا أيضـاً يؤدي الى مشاكل أخرى أشد تعقيداً.

أما بالنسبـة للأردن ومصر اللذين غـطت مجمل الايـرادات فيهما نحـو ٨٠ بالمـائة و٨١ بالمائـة فقط من النفقات عـلى التوالي عـام ١٩٨٢، فكلا القـطرين حاولا اللجـوء إلى الحلين

جدول رقم (١٣)
فائض أو عجز الموازنات
(بملايين من العملة المحلية)

البلد / السنة	الأردن	مصر	الكويت
١٩٧٥	(١٨,٨)	(١٣٨٨,٠)	١٨٨٧,٠
١٩٧٦	(٨١,٥)	(١٢٦٤,٧)	١٥١٣,٨
١٩٧٧	(٦١,١)	(١٢٧٠,٠)	١١٣٤,٢
١٩٧٨	(١١٠,٨)	(٢١٣٩,٠)	١٧٥٣,٩
١٩٧٩	(١٠٤,٠)	(٢٩٠٧,٠)	٤٥٤٤,٦
١٩٨٠	(١١٠,٥)	(٢٥٦٧,٠)	٣٠٢٥,٣
١٩٨١	(١٠٠,٨)	(٤٤٤١,٠)	٥٦٦,٢
١٩٨٢	(١٠٨,٦)	(٤١٦٤,٠)	٩٢,٥

المصدر: صندوق النقد العربي، الدول العربية: بيانات احصائية واقتصادية، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ (أبو ظبي: الصندوق، ١٩٨٤).

الأول والثالث، وأظهر كل من الأردن ومصر بوادر للاتجاه نحو تخفيض الانفاق الحكومي.

ويبين الجدول رقم (١٤) نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي للأقطار الثلاثة، وتعرف تلك النسبة أيضاً بـ «نسبة العبء الضريبي» التي تقيس أهمية الايرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي. ويبدو بوضوح من الجدول مقدار الجهود الضريبية المبذولة في كل من الأردن ومصر والكويت.

وبسبب اعتماد الأردن الكبير على الايرادات الخارجية، نجد أن العبء الضريبي في الأردن أقل من العبء الضريبي في مصر. كما تذبذبت نسبة العبء الضريبي في الأردن بحدود ضيقة.

أما مصر، فيبدو أن العبء الضريبي فيها مرتفع وبلغ متوسط النسبة نحو ٢٩,٥ بالمائة لكل الفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣.

أما الكويت فتعتبر حالة استثنائية في مسألة العبء الضريبي وذلك لعدم وجود الكثير من الضرائب. إلّا أنه وفي ضوء التطورات الأخيرة في الأسواق النفطية التي أدت الى انخفاض تدريجي في أسعار النفط وبالتالي نقص الايرادات، فقد تجد الحكومة الكويتية من الضروري إدخال بعض الضرائب الجديدة مثل ضريبة الدخل والضرائب على أرباح الشركات، إضافة الى زيادة الضرائب المستعملة حالياً مثل الضرائب الجمركية. وفي الحقيقة ان باستطاعة الحكومة الكويتية زيادة ايراداتها من الضرائب بأكثر من مليار دينار إذا قامت

جدول رقم (١٤)
العبء الضريبي (الناتج المحلي ÷ الايرادات الضريبية)
(بالمليون من العملات المحلية)

البلد / السنة	الأردن			مصر			الكويت		
	الناتج المحلي الاجمالي	الايرادات الضريبية	العبء الضريبي (نسبة مئوية)	الناتج المحلي الاجمالي	الايرادات الضريبية	العبء الضريبي (نسبة مئوية)	الناتج المحلي الاجمالي	الايرادات الضريبية	العبء الضريبي (نسبة مئوية)
١٩٧٥	٣١٢,١	٥٨,١	١٨,٦	٤١٩٧	١١٣٠,٢	٢٦,٩	٣٤٨٧	٤٣٢	١٣,٣
١٩٧٦	٤٢١,٦	٨٩,٠	٢١,١	٥٠٥٦	١٣٥٣,٧	٢٦,٧	٣٨٣٩	٥١٤	١٣,٣
١٩٧٧	٥١٤,٢	١١٧,٧	٢٢,٨	٦٦٦٥	٢٠٣١,٦	٣٢,١	٤٠٤٩	١٨٧	٤,٦
١٩٧٨	٦٣٢,٢	١٢٣,٢	١٩,٤	٧٥٣٤	٢٢٢٧,٨	٢٩,٥	٤٢٦٤	٣٢٤	٧,٥
١٩٧٩	٧٥٣,٠	١٥١,٠	٢٠,٠	٩٠٢١	٢٦٤٦,٧	٢٩,٣	٦٧٤٣	١٤٩	٢,٢
١٩٨٠	٩٧٩,٥	١٧٤,٦	١٧,٨	١٢١٠١	٤١٩٥,٦	٣٤,٦	٧٤٥١	٢٠٩	٢,٨
١٩٨١	١١٨٢,٥	٢٣٢,٩	١٧,٣	١٦٥٥٢	٤٧٩٩,٦	٢٨,٩	٦٧٦٤	٢٦١	٣,٨
١٩٨٢	١٣٤٣,٢	٢٦٣,١	١٩,٥	١٩٤٠٢	٥٤٢٨,٢	٢٧,٩	٥٧٢٧	٢١٤	٣,٧
١٩٨٣	١٤٨٧,٢	٢٩٢,٨	١٩,٦	٢١٣٢٤	٦٤٢٥,٨	٣٠,١	٦٢١٨	١٩٦	٣,١

المصدر: تمَّ احتساب الأرقام من:

International Financial Statistics Yearbook, 1983, Tables 4, 5, 8, 9, and 12.

بزيادة العبء الضريبي الى ٢٠ بالمائة، وبناء على الأرقام المعطاة لعام ١٩٨٣.

وعلى المدى الطويل، يتوجب على الأردن أن يقلل من اعتماده الكبير على المساعدات الخارجية وذلك بزيادة الايرادات المحلية. إلا أنه، وبسبب تدني مستوى الدخول، والتباطؤ الاقتصادي الذي يشهده الأردن حالياً، فإن زيادة الايرادات المحلية سيكون مهمة صعبة للحكومة. وبإمكان الأردن الاقتراض من الخارج والداخل، ولكن هذا الاجراء سيكون مقبولاً كحل على المدى القصير، أما على المدى الطويل فيبدو أنه على الأردن تطوير بعض الصناعات التصديرية لإنشاء قاعدة صناعية تزيد من الايرادات الحكومية.

أما بالنسبة الى مصر، فمن المحتمل زيادة الايرادات المتأتية من قناة السويس، إلا أن الخسارة التي تحققها بعض شركات القطاع العام ستأتي على الزيادة المتوقعة في ايرادات القناة، بخاصة أن الفائض من القطاع النفطي يتناقص مع كل تراجع لأسعار النفط.

أما بالنسبة الى الكويت، فمن غير المحتمل أن تواجه الحكومة هناك مشاكل مالية على المدى القصير، إلاّ أن فرض الضرائب قد يصبح أمراً ضرورياً على الأقل لتأثيرها في إعادة توزيع الدخول، الأمر الذي أصبح الآن ضرورياً.

- الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق...طبعة ثالثة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥)) (٤٨٦ ص ـ ٩,٥٠ $) .... د. وميض جمال عمر نظمي
- السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤))... طبعة ثانية (٣٤٤ ص ـ ٧ $) .... د. هالة ابو بكر سعودي
- الهجرة الى النفط... طبعة ثالثة (٢٤٠ ص ـ ٥ $) .... د. نادر فرجاني
- العرب وافريقيا... طبعة ثانية (٨٢٤ ص ـ ١٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- الطاقة النووية العربية عامل بقاء جديد... طبعة ثانية (١٥٦ ص ـ ٣ $) .... د. عدنان مصطفى
- الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٤)) (٣٥٢ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ ـ ١٩٣٩ (٢٣٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .... اعداد مروان بحيري
- التحليل السياسي الناصري. دراسة في العقائد والسياسة الخارجية ... طبعة ثانية
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣)) (٢٩٦ ص ـ ٨ $) .... د. محمد السيد سليم
- العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي (٧١٢ ص ـ ١٤ $) .... ندوة فكرية
- انتقال العمالة العربية: المشاكل ـ الآثار ـ السياسات (٣١٢ ص ـ ٦ $) .... د. ابراهيم سعد الدين
ود. محمود عبد الفضيل
- جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (١٠٠٤ ص ـ ٢٠ $) .... ندوة فكرية
- الصراع العربي ـ الاسرائيلي. بين الرادع التقليدي والرادع النووي (٢٤٨ ص ـ ٥ $) ... طبعة ثانية .... امين حامد هويدي
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الأول: المؤلفون ـ القسم الأول: بالعربية
(١٠٦٠ ص ـ ٢١ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الأول: المؤلفون ـ
القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية (١٠٩٦ ص ـ ٢٢ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثاني: العناوين
ـ القسم الأول: بالعربية (٤٠٠ ص ـ ٨ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثاني: العناوين
ـ القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية (٣٦٨ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠ ـ المجلد الثالث:
الموضوعات (ثلاثة اقسام) (٣٢٧٢ ص ـ ٦٥ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- النظام الاقليمي العربي... طبعة خامسة جديدة ومطورة (٣٢٤ ص ـ ٦,٥٠ $) .... جميل مطر ود. علي الدين هلال
- التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية... طبعة ثالثة (٤٧٢ ص ـ ٩,٥٠ $) .... د. عبد المنعم السيد علي
- مصر والعروبة وثورة يوليو (سلسلة كتب المستقبل العربي (٣)) (٤٠٠ ص ـ ٨ $) .... مجموعة من الباحثين
- الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة... طبعة ثانية (٢٤٨ ص ـ ٥ $) .... د. محمود عبد الفضيل
- المواصلات في الوطن العربي... طبعة ثانية (٤٠٤ ص ـ ٨ $) .... ندوة فكرية
- السياسة الامريكية والعرب... طبعة ثانية مزيدة ومنقحة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٢))
(٣٦٨ ص ـ ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (١)) (٤٧٦ ص ـ ٩,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٢٨ ص ـ ١٠,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٥٦ ص ـ ١١ $) .... ندوة فكرية
- الامكانات العربية... طبعة ثانية (١٣٦ ص ـ ٣ $) .... د. علي نصار
- صور المستقبل العربي... طبعة ثانية (٢١٢ ص ـ ٤ $) .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- النظام الاجتماعي العربي الجديد... طبعة ثالثة (٣٠٤ ص ـ ٦ $) .... د. سعد الدين ابراهيم
- تجربة دولة الامارات العربية المتحدة... طبعة ثالثة (٨١٦ ص ـ ١٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠... طبعة ثالثة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٢)) (٤١٦ ص ـ ٨,٥٠ $) .... د. مارلين نصر
- البعد التكنولوجي للوحدة العربية... طبعة ثالثة (١١٦ ص ـ ٢,٥٠ $) .... د. انطوان زحلان
- القومية العربية والاسلام... طبعة ثالثة (٧٨٠ ص ـ ١٥,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- التكامل النقدي العربي: المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل... طبعة ثالثة (٧٤٠ ص ـ ١٥ $) .... ندوة فكرية

- سلسلة التراث القومي: الأعمال القومية لساطع الحصري /٣ مجلدات
(٣١٢٤ ص ـ ٦٢,٥٠ $) ....
- مجلة المستقبل العربي: المجلدات السنوية ٩ سنوات (ثمن مجلات السنة الواحدة ٤٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية

- حقوق الانسان في الوطن العربي (١) (١٨ ص ـ ٢ $) ... حسين جميل
- عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ ص ـ ٥ $). ... د. عصمت سيف الدولة
- الوطن العربي الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ ص ـ ٢ $) ... ناجي علوش
- جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥ دراسة تاريخية (٤) (١٢٨ ص ـ ١,٥٠ $) ... احمد فارس عبد المنعم
- الجماعة الاوروبية تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ ص ـ ٣ $). ... د. عبد المنعم سعيد
- التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ ص ـ ٢ $) ... د. نازلي معوض أحمد
- الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ ص ـ ١,٥٠ $) ... د. عبد المنعم السيد علي
- اوروبا والوطن العربي (سلسلة الثقافة القومية (٨)) (٣٦٨ ص ـ ٣,٥٠ $) ... د. نادية محمود محمد مصطفى
- المثقفون والبحث عن مسار. دور المثقفين في اقطار الخليج العربية في التنمية (٩)
  (٢٤٤ ص ـ ٢,٥٠ $) ... د. اسامة عبد الرحمن
- نحو عقد اجتماعي عربي جديد بحث في الشرعية الدستورية (١٠) (١٠٨ ص ـ دولار واحد) ... د. غسان سلامة
- السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥
  (١١) (١٤٤ ص ـ ١,٥٠ $) ... د. محمد الاطرش
- معوقات العمل العربي المشترك (١٢) (١٥٦ ص ـ ٢ $) ... د. وليد عبد الحي
- رحّل في ارض العرب. عن الهجرة للعمل في الوطن العربي (١٣) (١١٦ ص ـ ١,٥٠ $) ... د. نادر فرجاني
- التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً؟ (سلسلة الثقافة القومية (١٤)) (٣٢٤ ص ـ ٤ $) ... د. احمد طربين
- الاستيطان الاسرائيلي في فلسطين: بين النظرية والتطبيق (١٥) (٣٠٤ ص ـ ٢,٥٠ $) ... د. نظام محمود بركات
- الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية (١٦) (٢٨٠ ص ـ ٢,٥٠ $) ... محسن عوض
- المشروعات العربية المشتركة : الواقع والآفاق (١٧) (١٨٠ ص ـ ٢ $) ... د. سميح مسعود برقاوي
- وحدة العرب في الشعر العربي (١٨) (٤٥٦ ص ـ ٥,٥٠ $) ... عبد اللطيف شرارة

- موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ (١) (٥٤٠ ص ـ ١١ $) ... د. علي محافظة
- تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) ... مجموعة من الباحثين
- الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها (جزءان).
  (١٢٩٦ ص ـ تجليد عادي ٢٦ $/ تجليد فني ٣٠ $) ... د. محمد لبيب شقير
- تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ ص ـ ٨ $) ... ندوة فكرية
- نحو علم اجتماع عربي علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة.
  (سلسلة كتب المستقبل العربي (٧) (٤٠٨ ص ـ ٨ $) ... مجموعة من الباحثين
- تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ ص ـ ١١ $) ... ندوة فكرية
- التصحر في الوطن العربي (١٧٦ ص ـ ٣.٥٠ $) ... د. محمد رضوان الخولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٢٦٠ ص ـ ٥ $) ... طبعة ثانية ... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- صناعة الانشاءات العربية (٣٩٢ ص ـ ٨ $) ... د. انطوان زحلان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي الاصالة والمعاصرة (٨٧٢ ص ـ ١٧,٥٠ $) ... طبعة ثانية ... ندوة فكرية
- السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ ص ـ ١٠.٥٠ $) ... ندوة فكرية
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ ص ـ ٦.٥٠ $) ... طبعة ثانية ... ندوة فكرية
- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة . طبعة ثانية (١٩٦ ص ـ ٤ $) ... د. علي خليفة الكواري
- الاعلام العربي المشترك دراسة في الاعلام الدولي العربي... طبعة ثانية (١٦٤ ص ـ ٣.٥٠ $) ... د. راسم محمد الجمال
- صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية... طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨))
  (٢٢٠ ص ـ ٤ ٥٠ $) ... د. سامي مسلّم
- ازمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ ص ـ ١٨.٥٠ $) ... طبعة ثانية ... ندوة فكرية
- التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل . طبعة ثانية.
  (سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) ... مجموعة من الباحثين
- التكوين التاريخي للأمة العربية دراسة في الهوية والوعي. طبعة ثالثة (٣٣٦ ص ـ ٦.٥٠ $) ... د. عبد العزيز الدوري
- دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥)) (٢٨٤ ص ـ ٧.٥٠ $) ... مجموعة من الباحثين
- الثروة المعدنية العربية امكانات التنمية في اطار وحدوي... طبعة ثانية (١٥٢ ص ـ ٣ $) ... د. محمد رضا محرم
- البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي التنافس بين استراتيجيتين.
  طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) ... د. عبد الله عبد المحسن السلطان



من منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

- تاريخ الرياضيات العربية: بين الجبر والحساب
(سلسلة تاريخ العلوم عند العرب (١)) (٤٠٤ ص ـ ١٠ $) .... د. رشدي راشد
- الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد (٤٠٤ ص ـ ٨ $) .... ندوة فكرية
- المغرب العربي الكبير نداء المستقبل (١٨٤ص ـ ٤$) .... د مصطفى الفيلالي
- الاقتصاد الاسرائيلي (٤٠٤ ص ـ ٨ $) .... د. حسين أبو النمل
- مستقبل الأمة العربية. التحديات... والخيارات
(٥٧٦ ص ـ ١٠ $) .... د. خير الدين حسيب وآخرون
- المجتمع والدولة في الوطن العربي (٤٥٢ ص ـ ٩ $) .... د. سعد الدين ابراهيم وآخرون
- العرب والعالم (٤١٢ ص ـ ٨,٥٠ $) .... د. علي الدين هلال وآخرون
- المورد الواحد والتوجّه الانفاقي السائد (٢١٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. أسامة عبد الرحمن
- السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولايات العثمانية في بلاد الشام
(سلسلة أطروحة الدكتوراه (١٣)) (٢٤٨ ص ـ ٥ $) .... د. وجيه كوثراني
- الفلسفة العربية المعاصرة مواقف ودراسات (٥٠٠ ص ـ ١٠ $) .... ندوة فكرية
- المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩١٧ دراسة توثيقية (٧٦٠ ص ـ ٢٠ $) ...... د. يوسف خوري
- البحر المتوسط في العالم المتوسط دراسة التطور المقارن للوطن العربي وتركيا.
وجنوب أوروبا (١٢٠ ص ـ ٢,٥٠ $) .... د. أمين ود. فيصل ياشير
- سعياً وراء الرزق دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية
(٣٥٤ ص ـ ٧$) .... د نادر فرجاني
- التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي دراسة تحليلية
لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥ (٢٥٢ ص ـ ٥$) .... د. محمود عبد الفضيل
- الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات دراسة في موضوع الزعامة
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٢)) (٢٠٨ ص ـ ٤$) .... د. سلوى شعراوي جمعة
- صورة العرب في الصحافة البريطانية دراسة اجتماعية للثبات والتغير في مجمل الصورة
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (١١)) (٢٤٨ ص ـ ٧$) .... د. احمد يوسف احمد
- الصراعات العربية ـ العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨١ دراسة استطلاعية (٢٣٦ ص ـ ٤,٥٠ $) ...... د. أحمد يوسف احمد
- تكوين العقل العربي (نقد العقل العربي (١)) . طبعة ثالثة (٣٨٨ ص ـ ٨ $) .... د. محمد عابد الجابري
- ما بعد الرأسمالية (سلسلة كتب المستقبل العربي (٩)) (٢٦٠ ص ـ ٥ $) .... د. سمير أمين
- مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي (٢٤٤ ص ٥ $) .... د أسامة الغزالي حرب
- القوى الخمس الكبرى والوطن العربي ـ دراسة مستقبلية ـ
(٢٢٤ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. ناصيف يوسف حتي
- المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)
(٢١٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. خلدون حسن النقيب
- المجتمع والدولة في المشرق العربي (٣٢٠ ص ـ ٦,٥٠ $) .... د غسان سلامة
- المجتمع والدولة في المغرب العربي (١٥٦ ص ـ ٣ $) ...... د. محمد عبد الباقي الهرماسي
- الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي (٤٢٤ ص ـ ٨,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- العرب ومستقبل النظام العالمي (٢٩٢ ص ـ ٦ $) .... د. عبد المنعم سعيد
- العرب ودول الجوار الجغرافي (٦٣٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. عبد المنعم سعيد
- الاقباط والقومية العربية ـ دراسة استطلاعية ـ (٢٣٦ ص ـ ٥ $) .... د. أبو سيف يوسف
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦ (٨٦٤ ص ـ ١٧,٥٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- دراسات في الحركة التقدمية العربية (٢٨٠ ص ـ ٧,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- العسكريون العرب وقضية الوحدة (٤٨٦ ص ـ ٩,٥٠ $) .... د مجدي حماد
- البعد القومي للقضية الفلسطينية فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٠) (٢٧٦ ص ـ ٥,٥٠ $) .... د ابراهيم ابراش

هذا الكتاب

هذا الكتاب هو ثمرة مشروع رئيسي للبحث مثّل بالجهد الجماعي الذي بذل فيه أهم تحقيق حتى حينه في البنية السياسية الأساسية للوطن العربي. وغالباً ما يقال إن الدول العربية ما هي إلاّ تكوينات سياسية اعتباطية تنقصها الشرعية التاريخية أو الحاضرة، وغير قادرة على الترابط بعضها ببعض بشكل مثمر. ويقال أكثر من ذلك إن غياب الوحدة العربية إنما يؤكد عدم مقدرة الدول العربية المنفردة على الاندماج سواء قطرياً أو دولياً.

وتستقصي الأقسام الأربعة لهذا الكتاب المؤلف من جزأين جذور حالة الأمة في الوطن العربي وتعمل على تقويم القاعدة الاقتصادية وأثر الدول المنفردة. وتبحث فصول الكتاب كذلك في تطور المجتمعات العربية وكيفية انعكاس ذلك في الدول المنفردة. كما تهتم في تحليل الاندماج القطري والدولي. وتكاد الأقطار العربية كلها تكون تواجه مشكلات تطرحها جماعات فئوية غالباً ما يكون اندماجها في الدولة موضع تساؤل. وهكذا فإن الكتاب بمجموع أقسامه يسعى إلى تقويم الأبعاد الواقعية للإندماج داخل الوطن العربي.

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤

برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيملي: ٨٠٢٢٣٣